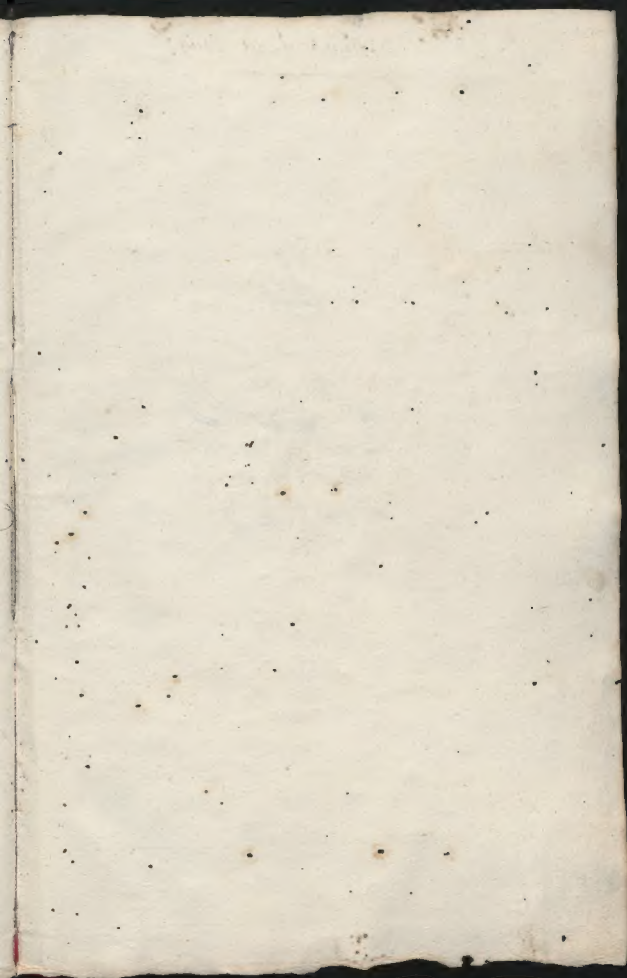
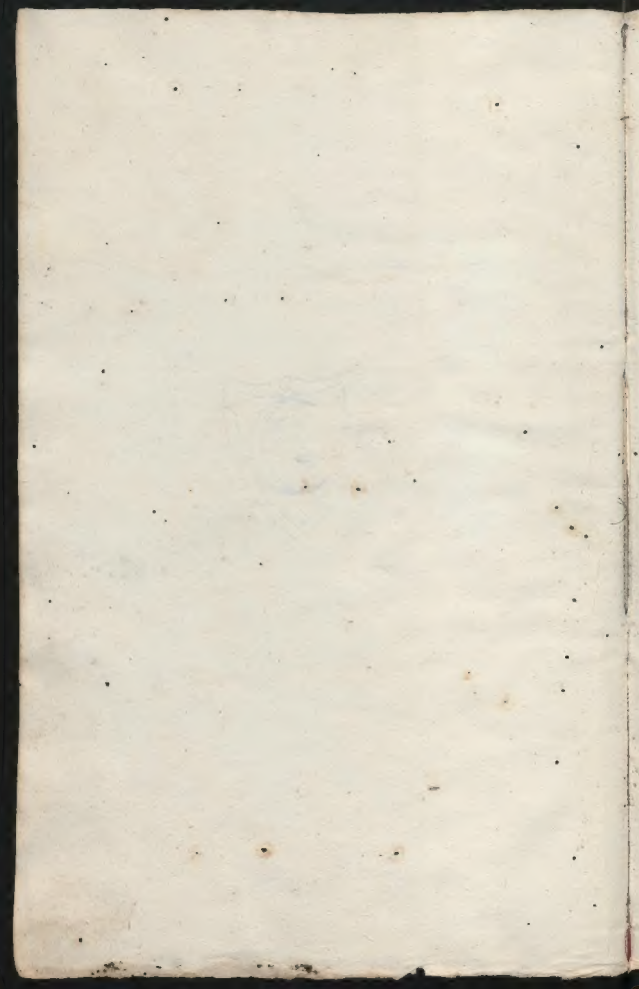


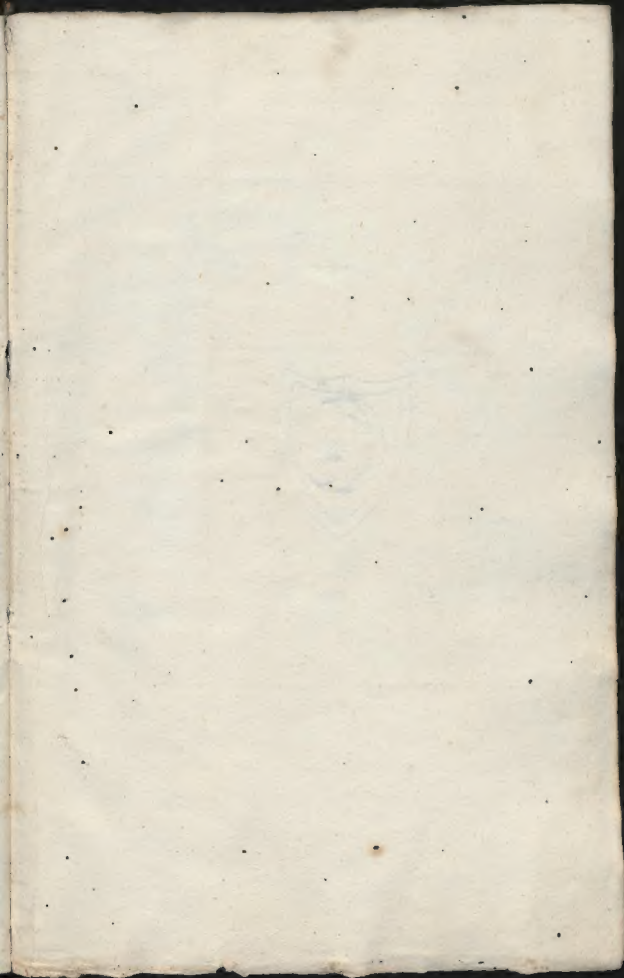
Ms. orient. fol. 2199.

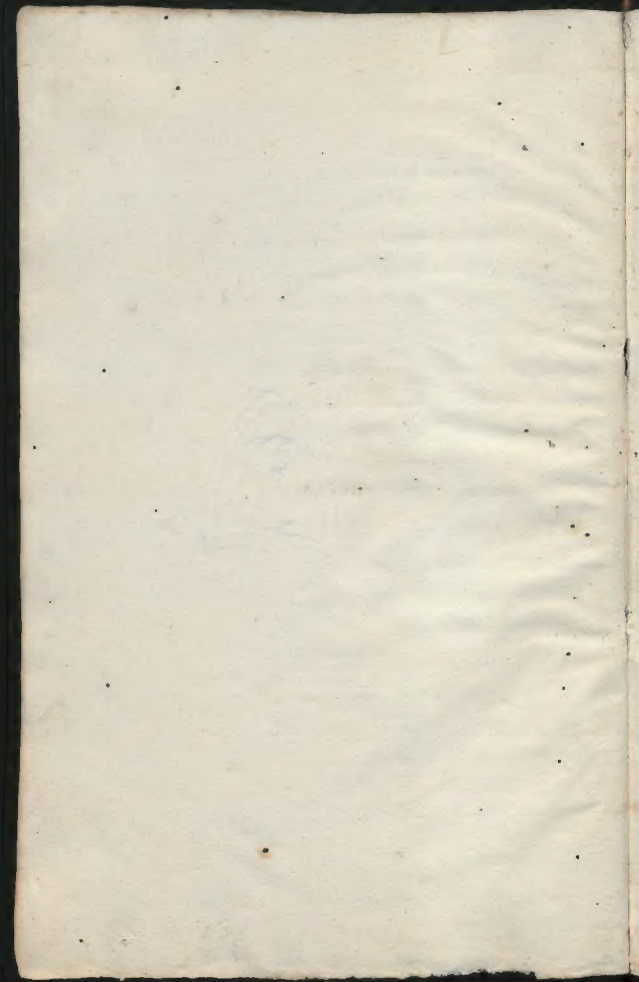
2

IV.

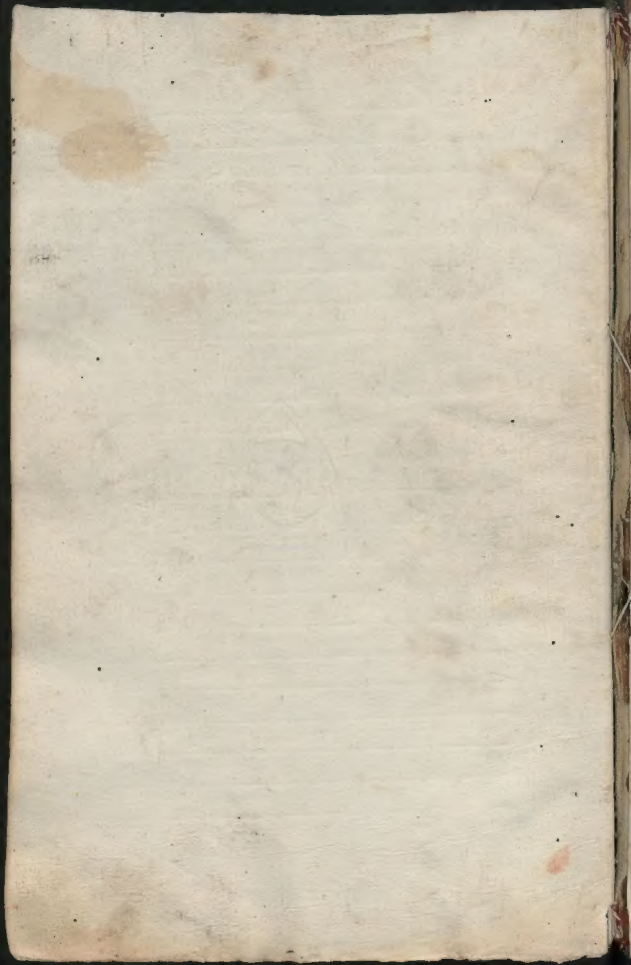


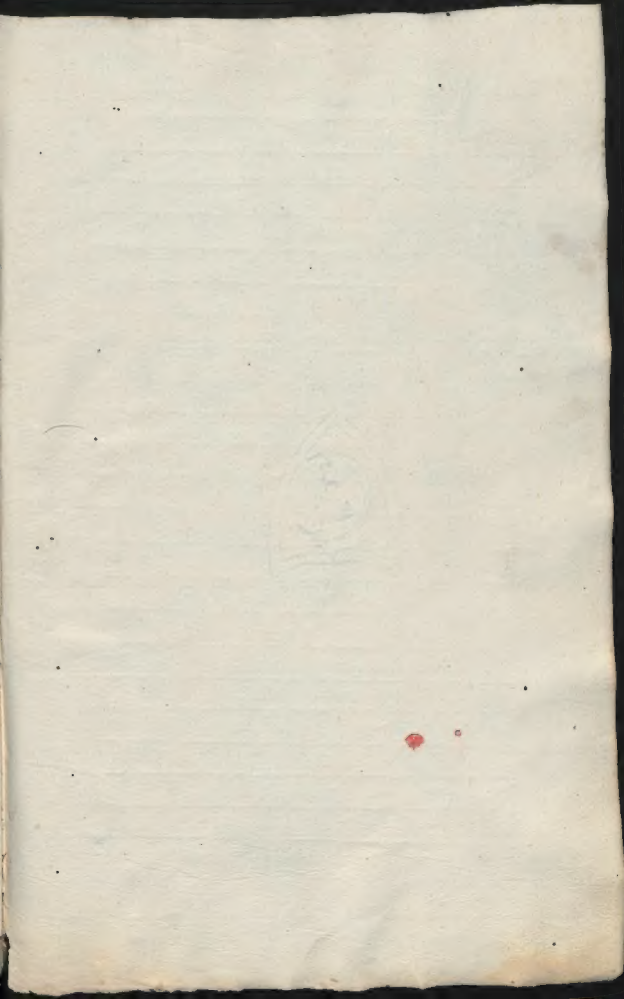






بقلم
محمّد





منقول من كتاب الفقه المسمى بالشروط والملا حظ
 وحدثت العاصاة الطويلة مكتوبة بقلم القزويني على نسخة في جبل أبي قيس
 الولاية منها نزل سبعين الفا من غيرها وهي اللهم صلى على سيدنا
 محمد وعلى آله واصحابه وازواجه وذريته بحر انوارك ومعدن اسرارك
 ولسان محبتك ولما احسنك وعرضك محمدك وخزائن رحمتك وطريق
 شريعتك المتلذذ بذكر طيبنا هديك انسان عين الوجود والسبب
 في كل محدث موجود عين اعيان خلقك المقتبس من نور عيانك
 صلاة نخل بها عقدتنا وتفوح بها كرتنا صلاة ترضيه وترضينا
 ونرضي بها عنايا رب العالمين عذرا ما احاط به علمك واحصاه
 كتابك وحري به فلك عدد الاقطار والاحجار والاشجار
 ملائكة البحار وجميع ما خلق من اول الزمان الى اخر الزمان



تتبع الابواب لهذا الكتاب باب في الكفاح والحكمه وما يتعلق
به وفي الكفاح والادب والصدقات وما اشبه ذلك
باب في الرضا والحكمه وفي كفا الصبيان وما جاء فيه وما يتاح
به من فائدة على رعاها والحكمه باب في معاشرة الزوج والنفقة
والسكنى وفي تقسيمه بين الزوج والزوج ما في رتبته وفي كفارة بين الزوجين
باب في الطلاق والحكمه وما فيه وقسامه وما فيه من الحكمه
باب في الخلع والبرك والخيار والديكاه والظهار
وما يجوز في ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك منه
باب في العدة والحكمه وما جاء فيها وفي المواصلة
في العدة وفي ترك الطلاق وفي صفة الروح الذي تليه الطلاق وما اشبه ذلك
باب في الخلع والحكمه وصنوفه وقسامه وفي الكفارة
ايامه وما جاء فيه وفي الوطء في الخلع والكفر وما اشبه ذلك
باب في النكاح والحكمه وما اشبه ذلك
استبرأ في الاما وما يجوز من ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك
باب في الاولاد والحكمه والتسوية بينهم والنفقة عليهم وفي حج
ما لهم وحقوقهم باب في الصبيان وصيغ ما لهم من ذلك وما لا يجوز
باب في الغائب والمفقود ومدتها واحكامها
وفي الشهادة على الغيبة والموت والنفقة وما يجوز منه
وما لا يجوز وما اشبه ذلك منه
باب في النكاح والقيام بهم وبما وقع
والتوكيل والعتاب لهم وفي بلوغهم
وايناس شرهم وفي الاصل والاعلى والاعلى
والمختص والمجوز ومن وما اشبه ذلك

باب ١٢ في النذر وقسامه والفاظه واحكامه

وما يشتر منه وما لا يشتر وفيمن يجوز منه وما لا يجوز

باب ١٣ في الوصايا واحكامها ومعرفة اقسامها

وانفاذها وما يجوز من ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك

باب ١٤ في الوصي وفي صفة من يجوز الوصاية له وفي

انفاذ الوصايا وعرضها وفي بيع مال اهلك ومسا

جوز منه وما لا يجوز وما اشبه ذلك

باب ١٥ في وصية الاقربين وفي صفة قسمها

ومعرفة الاقربين ودرجاتهم وفي الميراث

واحكامها وما اشبه ذلك

باب ١٦ في الذم او واحكامها وفي المحرمات وانسابها

واللغو والديات والتقصاص والقود والغنايم

والجهاد والعتاقة والقسامة وما اشبه ذلك

باب ١٧ في الحدود وفي حد الزاني وقطع السارق

وفي التعزير والملاعنة وفي الكف والغرم

واحكام المرتد وما اشبه ذلك

باب ١٨ في الجبارة واحكامهم وفيما يجب على

من دخل في اعمالهم والاخذ والاكل من اموالهم

وما اشبه ذلك

تمت الابواب وهي طعناها ثمانية عشر

بابا وكتاب الباب الاشار بتاريخ واما دى الاول

بسم الله الرحمن الرحيم وثنتين

باب في النكاح وانقسامه وما يتعلق به ونحوه
الاكتفائي والاولياء والكسفات وما اشبه ذلك

الزامي وفيمن تزوج امرأة على صداق عاجل واجل فطلبت اليه المرأة امان ان يوفيهما عاجلها ويخونهما او ينفق عليهما ويكسوها او يطلقها فامتنع الزوج عن جميع ذلك اخرج من مفسد الحكم عليه فاجد هذه الشروط **لا** **قال** ان كانت لم تخزع على نفسها بعد ان تزوج بها او طلبت اليه ان يوفيهما عاجلها ويخون على نفسها او ينفق عليها او يطلقها وادعاهوا مرة فانه يزوج في احضار عاجلها اجلا والاجل في ذلك شر ان كان الصداق قدر ما تدرهم وان كان ما يتاخر فشر ان الوسم تدرهم يكون له جلد ستم اشهر ثم لا يؤجل بعد ذلك اكثر من ستة اشهر بالغاما بلغ الصداق اكثر فان قدر على حضه بعد الاجل والا فليقبل نفقتها وليس عليها ان تعاشر فان لم يقدر على نفقتها بعد نقضاء الاجل **وقالت** هي اما ان ينفق علي او يطلقني فلا بد من ذلك عندي ويحكم عليه امان ان ينفق عليها او يطلقها فاذا طلعت الزمها نصف الصداق الميسر كان قدر فرض لها صداق عليه والساعلم **مسئله** ومنه وفي الزمها اذا قال لا ازوجها الا ان يعطيني الزوج كذا فاعطاه ما طلب وشو على تزويج المائت فلا زوج الا ان ياخذ منه ما يحكم عليه بزوج كان ابنا او غيره ام لا قال ما ارشاه الوالي انقض الزوج المراتم من الصداق فهو المرأة وان لم ينقصها فهو مرد وعلى الزوج وفي بين الاب وسائر الاولياء فاثبت المشو للاب على التزويج البتة بشرطوا نقصان الصداق وجعلوا ذلك من صداقها والداعلم **مسئله** عن الشيخ عمر ابن سعيد ومن زوج البتة ودخل الزوج والاب مسافرا فنكاح باطل ولا يحتاج الى طلاق قال غيره وهذا اذا كان الاب حاضرا في البلد او كان في المصالح يخرج منه وجين بلغة التزويج قبل الدخول به الى تيمم ولم يرض به وان اتمه وان اتمه قبل الدخول ورضي به وان كان الاب نارا من المصالح حيث لا تنال المحجرت تزويج

الولي الذي صار عندي برضا المرأة على هذه الصفة ان كانت بالغة عاقله وان
كانت صغيرة لم يبلغ فليس له تزويجها هكذا حفظنا والله اعلم **مسئلة** وفي امرأة
زوجه ولها برجل وهي امرأة بكر ورائع وسكنت قدر شهرين او قل واكثر وبعد ذلك
غيرت وقالت انها ما رضيت الهاء لك ونفيل قولها ام لا قال هي على التغير حتى يصح
رضاها ان يكون قيل لها ان سكوتك رضاك وسكنت فلان يقبل تغير بعد ذلك
والدعا علم **مسئلة** عن الشيخ مسعود رهاشم البهلوي رحمه الله وفي امرأة ز
وافيت بولد وقالت انها ثابت واراد رجل ان يتزوجها بحواضن ام لا قال اذا ثابت بخا
لدي تزويجها وبعض كره ذلك مخافتا ان تفعل فعلها ان ولد عند هذا الرجل قال غير هذا
اي لو تكن محدودة على الزنا وان كانت محدودة على الزنا قل يجوز تزويجها الا ان كان محدو
مثلا على الزنا ان كان من المسلمين وما ولد تزويج الكتابية المشركة والكتابية الزانية
المحدودة على الزنا لم يجوز تزويجها الا ان كان محدودا مثلاً على الزنا من المسلمين او مشرك
كاكتاي من اهل ملتها ولا يجوز للمشرك الكتابي تزويج المسلمة المحدودة على الزنا وغير
المحدودة هكذا سمعنا والدعا علم **مسئلة** عن الشيخ خميس بن عبد الله الدروفي
الا عمى في الزنا ان يزوج بعض نسائه بزوجها الزوج باوص نغير وكيل ام لا يجوز الا
بوكيل ولا الزنا هو ان يقبل التزويج هو بنفسه ام يقبل له وكيله محض الزنا
كل ذلك جائز لئلا يعمى وهذا الذي اراى ان يزوج احد من يليه تزويج من يار احد
يلو الخطبة وعقد التزويج لان ذلك ينظر التزويج وفي بعض هذا اختلاف وكل قول للمسلمين
فيما يجوز فيه الرأى جائز الاخذ به ما لم يبين خطأ ووجه والدعا علم **مسئلة** الزنا على
امرأة مات عنها زوجها ولو علمت ان حرمات حرمات الحاكم او جاء ولها تريد ان
تزوج برجل وتدعي هي وليها ان عذتها قد انقضت يقبل قولها وقول ولها ام لا
قال لا بأس على الحاكم ان يزوج هذه المرأة اذا صح عنه موت زوجها وقالت ان عذتها
قد انقضت ولو لم يعلم موته اياها ما حق بيع كذا او كذلك ان قال ولها ان عذتها
قد انقضت ولم يقع منها شيء تغير لقولنا ان التزويج معلق على رضاها ولا يمكن

كما لم يكن يكون كما حاسب العبد المسلم وهذا ان كانت المرأة بالغاً وان كانت صبيحة
 فقول ولها مقبول حتى يمتح كذب وان استجاب لها كما شئت في هذا وقف عندنا
 اطمان قلبان عدهما المتنقص والداعل **●** ومنه في العلم ان قال له رجل اذا جاز
 فلان زوجه بائني فلان ولغظ عليه وعضو رجل الرجل وادرس له الملك ان يكلمه يجرى
 للشهود ان يشهدوا على هذا التزويج وهو لم يعلموا ما ارب المرأة الا وقول المسلم
 امره قال ان الشهود واكثر القول لا يجوز لهم ان يقبلوا قوله في ادعاء الكاثر من
 ايها الا يصح قول يجوز لهم ان يقبلوا قوله اذا كان نقيدا ولا يجزيه ان يتبين له
 منهم انهم يقدمون على امر لا يجوز لهم به لانه منهم من يكتمهم ولولم يردعهم بنفسه
 الا الشهادة ولينذر عاهه بنفسه وما شذ ولا يجزيه ان يزوج على هذه الصفة اذا
 ان يتبين لذن الشهود لم يعلموا معنى وكالتدوير **الاب** الا ان يتبين لذن الشهود
 لم يشهدوا على الاعراب التزويج وانما يشهدون على العقد ففسد ولا داعل **مسئلة** ومنه
 وما معقول لا يمين في الكناح ولا في الحر ولا في النسب **●** وشمل ما هو وما يجزى
 انت ان يكون في كذا بيان ام لا **●** قال ان معنى كذا ادعاء رجل على امره انما
 او بدعت امرأة على رجل ان يزوجه فله مع الدعوى فلا يمين في هذا على الكناح في قول **●**
 اصحابنا وفي قول قومنا عليه اليمين في هذا في الكناح وما في الحر اذا ادعى الرجل على الظاهر
 ان زوجه في العدة واعلم بالحر والكرت حتى كذبوا فتلفوا في اليمين في مثل هذا على
 الملك فقول عليه اليمين ان الزوجهات قول لا يمين عليها وما في النسب اذا ادعى رجل
 نسباً بينه وبين رجل فلا يمين في هذا على الكناح ان لم يطلب ميراثاً ولا داعل **مسئلة**
 ومنه وهل يحل المسلم تزويج المهر منته والصدقة والبدنية في التزويج ولا يبعد ذلك امر
 لا **●** قال اما اهل القبلة فما من التزويج منهم كما نوا ابرار او فجار او ما اليهود والنصارى
 اذا كانوا اسما المسلمين ولو كانوا من غير ايمان تزويج الحر منهن المسلمين وقد نطق
 بذلك كتاب الله جل وعلا والداعل **مسئلة** ومنه وفي سورة الرات التزويج رجل
 كفوها ولها حاضر في البلد والمجان يزوجهما وهي امرأة بالغ ولها هذا غير ايها فا

صحيح والحق وليها ان يزوجه ما في يجوز للولي الذي هو من بعده ان يزوجه **املا** قال
 ان اخذ الوالي الى الولي القرب ان يزوجه ما في عين ذلك وكان الزوج كفوا لها وصحها الولي
 الذي اليمه كان له القرب قال القرب فان اولى جميعا به من الوالي ان يزوجه ما في استعمل
 بعد الحيز زوجه الحاكم وليا الذي يختلف فيه قوله ان يزوجه ولو لم يأت لمدال المام بذلك
 اى النحر عليه **وقول** حتى يذن لمدال المام بذلك والدعاء **مسئلة** ومنه في ان تشاء ان يولي
 على تزويج منتهى طالع الزوج ان كانت المدارة استوفيت من الزوج صداق مثلها يكون
 مردودا على الزوج ومن لم تستوفى صداق مثلها كان للزوجة فان شأوت اعطته ولهها
 ومن شأوت اخذته وان كان **وليها** الاب تقول جائز له ان يزوجه على قول من يقول ان الاب
 لعمان ياخذ مال ولده كراهة ورضوخ وان كانت المدارة قد استوفيت صداقها فادعها الى
 ان ما تشاء كان من الصداق وقال الزوج انه من غير الصداق فيجب ان يكون القول
 ها هنا قول الزوج وان كانت المرأة قد غيرت التزوج بعد الدخول بها ان كانت
 صغيرة وكانت هذه المشقة جعلت من صداقها ففى مثل صداقها وان كانت غيرت
 من قبل الدخول فذلك لا مردود على الزوج كان صغيرة او كبيرة اى جاز غير ها والاشارة
مسئلة منه في رجل ادعى على امة انه زوجه وانكثرت وادعت عدم شهرها العدول
 وجاؤهم شهره شهره قليل مثل النسيئة او اكثر العدة يقبلهم الحاكم في هذا الوضع **املا**
 قال لا يحكم على الزوج بجهته من الزوجية الا بشهادة العدول الا على قول من يقول ان
 الحاكم ليدان بحكم يعمل فاذا صح عنه وطرق الشهرة ان هذه زوجة فلان وعي
 الشهرة التي لا يثبت فيها من تو اترا الاخبار وازاحت الشك لا من طرق الشهادة
 فلان يحكم عليها بان زوجية على هذا القول والدعاء **مسئلة** ومنه وعن المدارة
 لهاولى بالوساق وهو يزوي ورايت التزوج فبعث رجل واهل نرى كتابا الى
 وليها بالوساق يطالبه فورا واهتها وزوج عليه جواب كتابا الى من جعله وكيل لاني
 تزويج فلان لا يكتب بذلك **املا** قال ان التزوج بالوكيل لا يجوز بالكتاب والحكم الا ان
 ساهم الحاكم فمن ثبت حكمه لا تقبل الولاية على بعضهم بعض ولا يجوز ذلك القول

والا تزوج ولا للشهود وما على الاطراف من دخل في كد فلان يقال لهما انما خطا والله
اعلم **مسئلة** الصبي وهل يجوز له ان تزوج من الاول ولعمري النساء قال اما
تزوج من الاول ولعمري النساء فمختلف فيه ما لم يفسد له المام والد على **مسئلة**
الاولى في يمينه قال لها وليها ان يزوجه فلان افايت فلم يزل يكلمها فيد
حتى امرته بعقد التزويج فلما ازوجهما الولي وبلغها غيرة وقالت ليست راضية ان يثبت
غيرها على هذا الاطلاق قال فيها عندي ان في ذلك اختلاف فاكثروا القول ان غيرها ثابت
لمرض بعد ما بلغها عقد التزويج والد على **مسئلة** وسالته عن رجل تزوج
او ثمة وصل اليها واعلمها التزويج فوضيت بدتم غيرت بعد ذلك وقالت لا ارضى
بحكم لها بالفرق وتزوجت زواجا غيره ثم طلقها زوجها اول التزويج الاول ان يزوجه
بمن تزوج حديثا قال لا قلت فان لم يكن اعلمها الزوج ولكن بلغها التزويج فوضيت بد
في نفسها اهلها ان تغير بعد ذلك قال ان راضية بد قدر وطقة عين فذلك ما التزويج
ولا يلزم لها ان تغير بعد ذلك قلت فان غيرت وحكم لها بالفرق فاخذت زواجا
غيره ومات عنها او فارقها اهلها ان ترجع الى هذا الزوج الاول قال نعم يكون
اعقدوا نعم عليه والد على **مسئلة** حساب عبيدان والا كان الرجل مستقيا عن
التزويج بما عنده من الزوج ثم عرض له تزويج امرأة ايضا حتى ذلك كراهية مثل الاكل
على الشيع امة قال ان كان هذا الرجل قد راعى في تزويجها فجاءه تزويج ما شاء
وازاله والنساء الى اربع زوجات ولدي في ذلك الثواب ولا يكون هذا مثل رجل
على السبعة وان كان هذا الرجل لا يتقدر على مؤنة زوجاته ولا تزوج لحي زوجاته
العصر من قدام في دية وطلاق فلا يجوز له ان يضارر زوجاته والد على **مسئلة**
قال الصبي يختلف لامة اهل القبيلة في تزويج الانس بالجن وعلمه على ثلاث
فرق فمنع قوم من ايجازته لتفاوت الاشكال وحكم الغيبه واحتجوا بقول
المدعي والى المدعي الحكم وانفسك ازوجا وقيل بل اهيته ذلك ولو قو ومن
الحكم لو وقع الاشكال في الامور للتبسة وقيل يجوز ذلك لانه منع منه

كتاب ولا يحكم سنة ولا اجتماع أمة وإنما أخذ بالقول الأول لا لأنه وضع دليل قوي
سبيل والداعل **مسئلة** ومنه فيما ازداد للمرأة إذا قتلت نفسها ولها صديق
على زوجها قال المصدق لها على زوجها وقول لها المصدق وكذلك إذا تزوت
واستتر زناها وإنما للمرأة ولا صديق لها والداعل **مسئلة** ومنه فيما إذا جعل
وليها وكالتها في يدها واستثنى لها أن تزوج نفسها عن شأوت من الرجال لها أن
توكل من شأوت أم لا قال إن جعل وكالتها في يدها توكل من شأوت أم لا
قال إن جعل في يدها توكل من شأوت فتزوجها فجاز لها أن توكل من شأوت وإن جعل
لها أن تزوج نفسها فقال قوم توكل وقال آخرون لا ويجوز لها أن تعقد
لنفسها عقد النكاح إنما لها أن توكل أي وكلت في ذلك وجعلت الكوالة في يدها
توكل من زوجها أو غيره في موضع آخر عند ولا يضر ترك قوله بآذن وكيلها والد
اعل **مسئلة** ومنه من تزوج امرأة على صديق ومثل ما يجب عليها من زكاتها
وعلى نفقة والدها وعندها ورفع بينهما شقاق حتى كادت أن تدفع له
ماساق إليها من صديق ونفقة وركوة أسعدا أخذ ذلك قال هكذا عند
وهذا كله من المصدق أن زيادة على نفقهها على قول من يجيز أخذها افتدت به
الملاءة عند غير الأساءة منها لها والداعل **مسئلة** وهل للمحل أن يزوج ابنته
المصيبة من مفسد قال لا يبين الخ كذا ولا يعجب في تزويجها ما إذا ذهب
صداقها إلا أن تكون بالغت وتزوي بذلك بعد علمها بيمينه والداعل **مسئلة** عن الشيخ
ناصر بن عيسى والملاءة إذا تزوجت بغور أو ليها ودخل بها الزوج فنقدت نفق
المسلمون من الفراق بينهما وإن لم يدخل بها الزوج جدد التزوج ثانية بار وليها
فإن انتفع وليها عن تزويجها حتى علم الولي والحاجم أي أطلبت الملاءة التزوج
فإنه منته عن ذلك جسم الولي الذي يفعل فإن لم يزوها بعد الحبس فأولم
الولي وكيله أو زوجها عن رضيت به والذي في ذلك الملاءة أي أطلبت التزوج وليس
للولي أن يمنعها التزوج والداعل **مسئلة** ومنه من وكل رجلا في تزويج

امراته هو وليها فقول الكيل رجل آخر وزوج الكيل الثاني المنة وحاز الزوج
 ما يكون هذا التزوج قال ان كان الكيل الثاني في زوج المنة محضه الكيل الاول
 فالفعل فعل الكيل الاول والتزوج جائز وان كان في غيبته الكيل الاول لم
 يجعله لان يוכל لم يتم الكاثة ولم يصح النكاح وقد استأفوا في عام العقد لئلا
 يخلو له عقد عليه غير الولي ففارق قوم ويجازون ومنهم من قال غير هذا
 النكاح احب اليه عند ذلك قد علم الفارق بعد الجواز والداعل **مسئلة** ابن عبيد
 في رجل وكل برأى من تزوج الهند فلان فلان فزوجه الكيل فلان فلان هذا
 يشاهد من غير عالين بهذه الكاثة **اب** الالته وهو غير بالغ هل يشهد
 هذا التزوج وهل لها غير بعد البلوغ ام لا قال ان هذا التزوج على هذه الصفة
 جائز وثابت اذا كان **اب** الالته وكذا في تزويجها ولو لم يكن الشاهدان
 عالين بكون الالته لهذا الرجل كان الشاهدان ثقتين او غير ثقتين فالقول
 في ذلك واحد والتزوج ثابت ودخل الزوج بزوجتها ولو دخل وامان غيرت
 الالته التزوج بعد البلوغ ففي ذلك اختلاف قولان الصبيبة التي زوجهها ابوها
 لا غير لها في التزوج بعد بلوغها ولو مات ابوها قبل بلوغها وبهذا القول العمل
 وقول لها الغير بعد البلوغ والقول الاول اكثر **مال المؤلف** الاختلاف موجود كما
 ذكره وقوله قال يوجب الغير لها بعد بلوغها عند نظر المعان تدل على ذلك
 في الاثر والداعل **مسئلة** فمن اوصى الى رجل في تزويج بناته وراد الوصي
 ان يوصي ايضا في تزويج بنات من وصاه يجوز له ام لا ومن زوج هلالا
 البنات بعدهن ايم هذا التزوج ام لا قال يتم تزويج الجد واتهما زوج
 الوصي او الجد وكل ذلك جائز وما لا جعل **اب** الوصي ان يوصي في تزويجهن
 فجايز ان يوصي واحد بعد واحد ما جعل لهم **اب** وليس لاحد ان يوصي في
 تزويج سبعة الالاب واما الكاثة للاحياء فكل مرغاب من الاولياء وكل في
 ذلك فجايز والداعل **مسئلة** ولا مكان للمأخوذ من ومن عم وزوج ابن عم

ا يكون هذا ولي بعد ولي ام غير ذلك وما يجبهك في هذا التزويج وكيف صفت
تزوج ولي زوج ولي قال اذا كان عم او بن عم فالعم بعد الاخ وابن العم
بعد العم وبما اني تزوج ابن العم وهناك اخ وعم فقد قيل يقع بينهما ما قال
من قال اني لم يكن هناك اب فما صحح السبب ووقع الجور لم يقع بينهما وهذا
اختلف كثير من اهل العلم ويجوز ان الجور تزوج جدوا والاولياء ان كان الاب حاضرا
الابعد طاع بجمته وامتناعه وقال قال اني تزوج الاخ من الاب ولم يغيرة الاب
لم يقع من النكاح وجاز التزويج وبما اني لم يكن اب حاضرا فقال قال اني لم
تزوج ولي زوج ولي وفي التزويج الاول فالاول وطاع منعه من التزويج
جاز لمن يليه من بنين وقال قال اني تزوج ولي بعد ولي وتفسير ذلك
عندك اني كان اخ وابن عم او بن اخ فان تزوج ابن الاخ كان جازا وان تزوج
ابن العم لم يجز لان ولي ثالث وليس هو وليا بعد ولي وقال قال اني لم يكن
اب حاضرا فمن تزوج والاولياء حاضرا تزوج بغير اذن كان وعصيته المأثرة الا مع الاب
وحسب ان يلقى الاب من الاختلاف ما يلحق مساير الاولياء وهو عندى يشهد
العدلين بكون كغيره من الاولياء وكغيره من الاولياء فمقتضى انهم كلهم سواء في
وجوب الحجته لهم وعليهم والحق انما هو المأثرة في معنى ثبوت التزويج وبما اني
من الاب وكغيره ما خوز بالتزويج والحق كغيره وقيل ايضا ان النكاح المأثرة الابا من
وليها وليس لوليها ان ينكحها الا برضاها والنائب تستأذن في تزويجها
حتى تزوج بمن ترضى به والكبر تعالى برضا ويقال لها اسكوتك رضاك فبذلك
قابله اذن ذلك بها والله اعلم **مسئلة** في تزويج من شتم عذبة زناها حديث
الناس شهيرة فاصدق مجوز ام لا **الان** لم يصح زناها باربعة شهود عدول
فلا يجوز تزويجها المن زناها الا ان الشهيرة لها هناد عوى وكل مدع تاذر
ان ادعى ما يوجب عليه الحد وان تكلمها تزناها فهو حسن والله اعلم **مسئلة**
فيمن يرسل المرأة بخطبها وهو قد تزوجت ولم يعلم بزواجها فما خطبها اطاع من

زوجها الفراق ولم يكن جازيها ثم قال يجوز لها ان قال ان كان فاقرا
 لهذا السبب غير ذلك كرهية الزوج قال يجوز للدعا **مسئلة** الصبي
 ناصر فليس فيه تزوج امرأة وخطبها اعطى غلق بابا وارفع عليها سترا وس
 فحسها وسار يدينها ولم يمس فرجها ولم يجامعها او لم يكن هذا المشي والنظر
 لا غير ذلك ثم انهما بعد ذلك تعاورا ولا رخصها بعد ذلك في عدتها بضاهاها لهما
 في كرهية ايسنها وبين الدلالة انهما يعلمان من انفسهما انهما لم يجامعا او لم قال
 ان الملامحة بينهما فيكون يتزوج جدي على هذه الصفة فيما بينهما وبين الد
 ون الملامحة هو التزوج بغيره فانها تعتد ولا تزوج البعد انقضاء الحج
 فيها ان عمل عليه فهذا هو ظاهر الحكم وليس من الملامحة ان يتزوج بها بعد علمه بدخول
 زوجها الاول بها وظل اقل لا بعد انقضاء العدة منه وليس له تصديقها انه لم
 يطاوعها فيما فعل عليها ان حكم الظاهر بموجب عليها العدة وذلك لغير اوليها
 ان يزوجهما الا على ما ذكرناه على العلم بطلاق زوجها وانقضاء العدة منها في حكم
 الظاهر عن الاجل المجمع بينهما امثل اختها وما اشهد ذلك فيما انعمل عليه الله
 اعلم **مسئلة** وعند اكثر القول لا يبرأ ولد الزنا في التزوج ولعل بعض ارب
 ردة والاول شهد والد اعلم **مسئلة** وسئل عن تزوج المعتقة والاعم
 هل يصح ذلك منهما قال ان محي هو ان لا يصح منها في الحكم لانها لا يبرأ ما معها
 وما في معنى الواسع فاذا تزوج لهما وليهما او دخل المرأة عليهما وجازيها
 جازي ذلك منهما في معنى الواسع وقيل لا يصح ابدا والقول في الآية واحد قلت
 لغمان اخذ بهذا القول وتعاشر اشداء الدائم اراد الطلاق هل يصح ذلك
 منهما قال لا يبين ذلك في الحكم ولما في معنى الواسع اذا عفت الاثم من زوجها
 ما تبين به منه جازي ذلك في بعض القول وقد عنت هذه المسئلة وكنت انا
 ممن اتفق بخلاف زوجها منذ جدا عفت منه موقفة صهيدي وهو رسل اعم يقال له
 حسن فحسنت منه معنى الاطمانا بلسانه لا يشهد واما التزوج فيزوج لهما وليهما او

لما تزوجها وليها عند من يميز كد وفيد اختلاف وبعض لم يحزه ابدا وان كانت
 الصبيته معتقدها وزوجها وليها عند من يري ذلك لم يخرج والحق على ابي
 والاختلاف وعند من يراه يري اليك بينهما على ما يوجب الشرع قبل الدخول
 وبعدة وكذلك القول في الصداق عند من يميز وان كان صبيته عجا ومعتق
 فقيرت وقد كانت زوجه ابوها لم يكن لها غير ولا طلاق لولي الاعجم ولا
 المعتق لانها جاء في الاثر معنى الاختلاف في زوجة المعتق ان لم يكن عنده سعة
 ولا تنفقها الرعي تقول يطلقها وليه وقول هي حالها ولا تطلق وشتر على المنة
 اي الزدت الاعجم والمعتق ان لا طلاق لها ولا يخرج لها حتى يزوج الله والد
 اعلم **مسئلة** واذا تزوج الرجل امرأة باء وليها بغير رها ثم علمت بالكناح
 فكرهت في نفسها ولم تغير ذلك بلسانها هل يلحق ذلك كراهية ام لا قال لا يباح
 اذا لم تكن كراهية تغير لان الكراهية قد تكون الزوجة فاذا كانت متمسكة بالكناح
 ولو كرهت منه ما كرهت حتى اظهرت الرضا منه فهو عندي جائز قلت فاذا
 رضيت في نفسها واظهرت الكراهية فوطئها الرجل ثم قالت وبعد اكنى وضيت
 في نفسي قال هي زوجته وانما يؤخذ في النفس وجبت في المنة اذا زوجها
 رجل فرضيت في نفسها ان رضوان لم تنطق بالرضى وان كرهت في نفسها
 فليس كراهية حتى تنطق بالكراهية والد اعلم **مسئلة** وولي اربع
 زوجات وطلق واحدة منهم ثلاثا فانه لا يجوز لمان يتزوج امرأة الا
 بعد انقضاء العدة التي طلقها في اكثر القول وان تزوج امرأة ودخل بها
 جهلا منه فلا يفرق بينهما وقد خبر المسلمون ان يفرق بينهما بعد الدخول
 الا يفيد قولوا وقول المسلمين انه يجوز التزوج اذا كان الطلاق ثلاثا ولو لم
 تنقض عدة التي طلقها ثلاثا غير انه لا يجب ان يتزوج حتى تنقض المنة التي
 طلقها ثلاثا اصلها والد اعلم **مسئلة** ومن تزوج امرأة وجدها محتاطا
 قبلها بزوجها الذين يطلقها ولا صدق عليها اي لم يعلم بذلك وغتر

بذلك **ام لا** قال لا اعلم لغير ذلك منها وان مس او نزل الفرج فعليه المصداق
 كما لو نكح القبول وان كان ساء لها عن ذلك فكم تدمر فتم بذلك حقيقة من
 ان لا يزول مد لها شيء قبل الدخول بها وليس فرجها او النظر اليها اذا صح ذكر ذلك منها
 وفيها والله على **مسئلة** ابن عبيدان وانما لم يفتي ان الزوج امر به رجل الرجل
 لا يعرفه واما في الآخرة فهو يعرفه من زوجة اعمى الرجل الذي لا اعلم يعرف
 ان اعقد عليه التزويج يعرفه وفي الآخرة قال لا تزوج الا بعد ان يصح عند محمد
 وشهد بشهادة الشهود وقال القاضي ان كان الزوج حاضرا وهو حر بالغ عاقل
 فجاز تزوجه ولو كان الذي يعقد التزويج يعرفه والدعا **مسئلة** فيمن تزوج
 ولادة الصبي بعتقة لم تباع وضمن محققها غايات ابنته قبل ان تباع وقبل
 ان يدخل بها فلها نصف المصداق وسوء امارات او كرهها قبل ان يجامعها
قال يوجد عن الشيخ صالح روضاح ما ذكرتموه لا يخرج من اقوال المسلمين ان
 الضامن لا يلزمه شيء واما ان لم يفهم بحق زوجة ابنته ومات الابن وهو صبي
 او كرهها المابيع قبل ان يدخل بها ولم يطأها بعد بلوغه فعليه المصداق وقول
 لا مصداق عليه وقول ان كانت صبيته فعليه صداقها وان كانت بالغاً فبالغا
 صداق عليه وقول عليه المصداق ان وطأها في صفة كانت صبيته وبالغا
 مات قبل بلوغه او كرهها المابيع وكل اقوال المسلمين صواب والدعا **مسئلة**
 اختلف في ثبوت الوصية من **الآب** وغيره والاولياء في التزويج قول لا يثبت
 والولي اولى فان لم يكن فالسلطان وقول يثبت من **الآب** في تزويج بنته دون
 غيره وهذا اكثر القول وقول يثبت من **الآب** وغيره من الاولياء والله اعلم
مسئلة ومن الزوجية في فرجها عين الشق يده يلزمه صداقها لا تد
 مسد على الاستحلال ويلزمه تاما وصلة مسد بوجله مختلف في الزوم المصداق
 تاما فيد قول يتم عليه المصداق وقول لا يتم وكذلك ان مسد بكثرة ولو لم
 يلتق الختانان يلزمه تمام المصداق وما في غير الزوجية على هذه الصفة من

المس إذا لم يلتق الثمانان مختلف في وجوب الصداق قول يلزمه الصداق وقول
 لا يلزمه وقول تحرم عليه بذلك حتى يلتقي الثمانان ومن الفج خشية أو
 حرج لا يلزمه شيء في الزوج ولا في الأجنبي وفي النظر إلى الشق فرج الزوج أكثر
 القول يجب بتمام الصداق وأكثر القول فلا جيبته لا يلزمه لها صداق .
 والله أعلم **مسئلة** الغا في الإلجام إذا تزوج له وليد مراه أو غيره
 امرأة وقبلها زوجة لأخيه الإلجام ودخل بها ثم رأت الطلاق ولا إلهاء أو وليد
 طلقها كيف الحكم قال إذا تزوج له وليد وقبلها هو بالاباء المعروف منه فلا
 طلاق لأن لا تصح لها حق الزوجية وجميع الأشياء طابت إلى الحاكم إن يار
 وليد بطلانها فله ذلك فان أبى طلقها الحاكم إذا طلبت منه ذلك وقول إن
 الإلجام إذا كانوا يغفون منه الطلاق بالاباء غا وهو بذلك ويخرج مع الإلجام
 صوتا بغير الإلجام فما ينز ذلك قلت وإذا احتج على ولي الإلجام أن يكتب لها
 صداقها الأجل هل يحكم عليه قال ينبغي أن يكون التزوج بحضور الحاكم ومعرفة
 الصداق تحضوه فيكتب الولي صداقها في مال الإلجام برضى الإلجام بالاباء عند
 التزوج قلت وإذا رأت الكسوة والنفقة وزوجها الإلجام والولي وليد إن
 ينفق عليها أو يكسوها هل يحل للولي على ذلك قال إن كان الإلجام مال فيوم وليد
 بالقيام بحقوقها والله فان أبى فليطلب إلى الحاكم لباؤه إذا ينفق عليها أو يكسوها
 ويقوم بحقوقها والله أعلم **مسئلة** الصبي من تزوج امرأة ورضيت به
 وطلقها ببل عليها قبل دخوله بها وتزوجها ثانية ولم يعلمها بالطلاق والتزوج
 الثاني هل تظن أنه يدخل بها بالتزوج الأول مضي على ذلك قليل وكثير وفي
 تظن إن ذلك جائز أم لا على هذه الصفة أولا قال إن هذا الرجل إذا طلقها أو لم
 تعلم به وهو لم يدخل بها فقد انفسى عنه لأنه لا عدة عليها منه وحلت للزوج
 وصار هو وغيره فيها أسوة فان تزوجها ثانية بولي وشاهد بن فلا يجوز تزوجها
 ولا يشيت عليها زوجة إلا برضاها بعد أخبارها ولا تكون له زوجة على هذه .

الصفة لان شرط الرضى قد اختلف معنا ولا يصح تزويج الا بغيره لان هذه
 بعد طلاق قبله يصح له سبب فيها اى اخرجت منه وبانت ولم يرض عنه كالمطابقة
 اى المخرج بما اطلق يجوز له ان يزوجه بلا علمها ولا اخبارها لان هناك
 اسباب وجبة ثابتة وهي ان ذلك كالزوجة وحكمها حكم الزوجة ان ترى الى
 قول لعل العلم في الحقيقة واللبا لا يجوز زواجه الا برضاها وهي في سبعة
 من ذلك ما بينة فكيف بهذه ان لم يبق ثم سبب فهو حرام وهو تزويج
 مفترق بينهما ولا نقل المدعى **مسئلة** وقيل جمعت الامة على ان
 تزويج امرأة ولم يسم صداق ان النكاح ثابت ولما صدق شأها **مسئلة**
 وتزويج امرأة بكنى وجدها ثيبا او بكنى عيناها ان ذلك وقع بها وغير ذلك
 ذلك عليها ام لا قال فاعلمها المليمين قال الصبي وقول ان شرطت على
 نفسها انها بكنى وتزوجه على كذا فلم يحد بكنى وجدها ثيبا وكان صدق
 البكر اكثر من الثيب رجعت الى الصدق الثيب من نسائها وان قال الزوج
 انها ثيب وانكرت ذلك فالقول قولها مع عيناها انها بكنى وما عليها شيء
 فيما يدعي عليها وقيل الثيوب بعدة وان لم تكن شرطت عليها انها بكنى فاحول
 ان لا يمين عليها قلت فان وجدها حاملا وقالت ان رجل غلبها على نفسها
 وانها في النوم وان ذلك الحمل من سببه اكون القول قولها ولزوجه الخيار
 ان شاء صدقها وانام معها بعد ان تضع حملها وجدها كذا وان شاء انكرها
 وعطاها مهر الدخول بها اني اعتلت انها لم تعلم حملها حين دخولها بها فلا
 فلا يقبل قولها فيما ادعت واعتلت به وفي رد الصدق عليها لا اختلاف في قلت
 وان اوطأته وهي عالة بالحمل ولا دعت انها جاهلة بمصير ذلك قال فانها تحرم
 عليه وفي رد الصدق عليها لا اختلاف والمدعى **مسئلة** واذا طلبت الماتقة
 الى وليها ان يزوجه فابى ان يزوجهما بكنىها حتى تعطى على ذلك جعل الحمل
 وكذا ما قال ان ذلك المحمل الذي جعلته لمان يزوجهما هو حرام عليه وعليه

ان يورده عليها فان لم يوردها فلها ان تأخذ ذلك من مال المهر متى قد رجع عليه
 اذ احتج عليه بان يوردها ذلك عليها فاجاب ان يوردها وقد قيل ان عليه يوردها ايضا
 ما قيل في الزوج على ذلك اذ ايمان بن حبيب عطاء على ذلك لان ذلك امر
 ليس بخيار بل لادان عليه ان يزوجها من رضى به وليس له ان يزوجها على ذلك
 اجل فان اخذ على ذلك اجل كان عليه حرمه لان قد قيل في الاجر على الاذن انه
 ليس بثابت ولا جائز وقد قيل ان على الولي ان يزوجها لان يكون ابا فانه
 ليس عليه مهر اى كان ابا المرأة وقيل في رجل طلب اليه تزويج امرأة وهو وليها
 فان تشاور الزوج على ان يزوجها فقيل ان ذلك الذي ارتشاه المرأة وفي قول ابي
 الحواري اذا كان انقصها م صداقها شيئا فهو لها انقصها او لم ينقصها والد
اعلم في مسئلة وفي رجل تزوج لسان يزوج حرة او جعله وكيل في تزويجها
 فزوجها مائة درهم لادان يزوجها ثمانية ماله لم يجد له حرام لا قال في ذلك اختلاف
 قول يزوجها زوجا بعد زوج بالوكالة ولا والله لم يجد له حتى يموت الولي
 وقول ليس له ان يزوجها الامرة وقول لادان يزوجها مائة بعد مائة بالوكالة
 ماله لم يجد له وليس له في الامر ان يزوجها الامرة واحدة على ما يخرج عندي
 والدعاء **مسئلة** وروى الرجل قلد وكلت في تزويج ابنتي زوجها شيئا
 او عن شاة حتى هل يجوز للوكيل نفسه وغيره من ولي قال في ذلك قيل باجا
 ذلك قلت فان لم يقل ابوها تزويجها من شيئا وقال قد وكلت في تزويج
 ابنتي هذه اللفظة وجدها يجوز لادان يجوز لادان يزوج نفسه وغيره من الولي
 قال في ذلك قد قيل باجازه ذلك ان رضى المأ بالزوج والدعاء **مسئلة**
 وعن رجل وكل وكيل في تزويج اخته او بنته هل يجوز للوكيل ان يوكل وكلا
 في ذلك قال لا يجوز ذلك في قول ابي الحواري اجازة ذلك وبما اخذ ويزوج
 عن ذلك محمد بن محبوب وفي قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله ايجله وكيل
 في تزويج حرة من غير اذن يزوجها واذا جعله وكيل يزوج حرة من غير اذن

لمان بكل غيرية وما ان امره ان يزوج حرة ولم يكن يزوجه احد
 بعينه فزوج نفسه بها فقد جاز وان يزوج نفسه ولا علم في ذلك اختلاف
 والله اعلم **مسئله** وهل تزوج ولي دون ولي غير الاب ام لا قال الجواز **مسئله**
 وفي الاب ولو تزوج بعضهم عليه تزوج ولي غيرية الا ان يكون الاب خاوا
 عن المصراعان فيجوز تزوج غيره وقول ان كان الاب بعوان وزوج غيره
 وفي بينهما ولو جاز الزوج وان بلغ الاب فاقم النكاح ثم ولو جاز الزوج قبل
 تمام الاب فعلى التمسك في التزوج تام فيما ذكرنا ذكره واختلاف في تزوج الاخ
 والاب حاضره فبعض حين عن الفارق والاب ولي يتزوج البنت ولا يجوز تزوج
 غيره اذ احضر الاب له وما ان كان الولي صغير فلا تزوج له ويزوج الي
 من بعده واختلف في الصبي اذ كان سدا سيما يعقل قال قوم اى على الغبن
 من النكح ويعينه من ثمنه الدراء على ذلك جاز تزوج بعد والده **مسئله**
 الزام في الصبي اذ حق يجوز تزوجه ولو لبنت قال يعقوب اذ كان محرم وعينه
 بين الكفو وغير الكفو ويعرف حد الصداق حتى لا يزوج وليتد به غير
 كفوها ولا بد من صداقها فاي صار هذه المنزلة جاز تزوجه والله اعلم
مسئله وللاختصاص طابعت التزويج وقالت انها لا ولي لها ولا تصدق في
 ذلك لان تحضر بينه عاقل يشهدون ان لا يعلمون لها وليا بعان ولا يعلمون
 ان لها زوجا ولا يعلمون انها في عدة من زوج فلي قامت البينة بذلك وطابعت
 التزويج وانقضت على الزوج على كراهة وشهدت عليها البينة انها تطلب
 التزويج بفلان هذا على كراهة الصداق فاي كان على هذه الصفة فقد قال
 وقال ان للوالي ان يزوج والا ولي له من النساء وقاله وقال ان ذلك الى الامام
 ونقول ان كان الموضع نائما عن الامام والملاحة محتاجة الى التزويج وهو البينة
 بما وصفت لك وطلبت الملاحة التزويج وزوجها والى الامام او من اقام في
 ذلك محضرة الولي جاز ذلك والى الخب للوالي او جعله الولي لا نفاد الاحكام

معدان يقيم المرأة ولا غير فقد فعلت ما قالوا فان فعل المرأة فعل الايجز
لما اذا اتى الوكيل بالامر عليه وجهه ولا يفعل ان كان لم يفعل لان معدان امانته التي جعلها الله
له دون غيره فاذا كنت في حال انما تزوج هذه المرأة جماعة المسلمين فانما صح ما وصفت لك
من امرها وان معك ثاين من تتولاه فقد قال في قوله قال في المسلمين ان الجماعة اثنان •
فصاعدا وقال في قوله قال في ثلاثة فصاعدا ولا يكون الجماعة الا الصالحين وجاء في الحديث ان
السلطان ولو في الزنا لا يزوج ولو في الحديث بذكر عاقل ولا يجازي قلت ولا كانت هذه المرأة
في بلاد سلطان فيها ابدا وفيها جماعة من المسلمين فمن تزوجها قال فان لم يكن سلطان
جماعة المسلمين يقيمونها ولا يبيعونها ولا يزوجونها من رضى بهن الا كفرا بعدن صح معهم
بالبيعة العادلة انهم لا يبيعون لها ولا يزوجونها ولا يبيعون ان لها زوجا طاعة وزيح
فاذا اقامت البيعة بذلك معهم فما وجه بيعنا الوكيل الذي اقامه جماعة المسلمين بعد
اقامته جماعة المسلمين لم تزوجها وان عدم ذلك كله ولت اوجها ولا المسلمين تزوجها
تقدحوا في ذلك بعضهم ولا كان جماعة ويكفوا احد كان او في الحديث الذي جاء ان
جماعة المسلمين يحرم المرأة والدعاء **مسئلة** في امرأة لا ولها الا اخوها من امها
حل يجوز له ان يزوجها قال اذا رضى بذلك وكانت بالغت فمحمى الله قد قيل ان
ذلك جائز وقيل لا يجوز والمسلمون اول معدان امكنوا وامكنهم الدخول في ذلك وقال
ان يوكفه اعني الاخر للام حتى يجمع السيمان جميعا والدعاء **مسئلة** في رجل دخل
بلدا في الليل زنا فيها با امرأة لا يعرفها فهل لمان يتزوج من تلك البلاد باو لا
قال اكثر القول ان ليس لمان يتزوج منها حتى يعلم التي زنا بها ويكتب الضياء
ومكانت لداخت فدخلت في بيت او في قرية لم يكن لمان يتزوج من تلك القرية
او البيت امرأة الا بيمين اخذت بسواها كان انما هو اكثر القول والدعاء •
مسئلة الصبي وزكوة امرأة على الوطى او زوجها في الشبهة ينظرها زوجها
فان لم تحشفة في زوجها فانتبهت المناجاة ورضيت لكم هذه بعد ذلك لهما

صدق قولنا اذا رضيت بما فعل فيها فلا تملك تمام لفعل الفاعل ولا تدرى ان
 اقول بشيخ صدقهما ولو كان اصله وجبان لو لم يتما فعل الفاعل وللعلل
مسئلة ومنه اذا تزوجت المرأة على شرط طلقها مبرها فالزوج بشرط الطلاق
 ثابت وليس للزوج الاسترجاع من يدها ولا يرد عن الزوج ولا ردة عليه ولا يبعها
 له ولا يخرج ويدها ابدا ولا يعل في ذلك اختلاف وليس كذلك شرط النفقة والسكنى والله
 اعلم **مسئلة** ومنه فمن تزوج صبيحة اليها بشرط عليه عند عقد النكاح ان
 يكون طلقا لم يبرأ منها ان الاب رجح على الزوج وقال ان نفسي طيبة بشرط
 الطلاق اذهب فاعقد النكاح ثابته وان لم يكن الطلاق يبرئ فذهب الزوج
 وعقد النكاح ثابته وجعل تزوجه وقاما احداهما فخرج الاب وتسلط بشرط الطلاق
 هل لذلك قال ان كان العقد لا يصح اطلاق **الآب** بالشروط طلقت فيما عدا
 والله اعلم **مسئلة** ومن تزوج مرة فاحضرت له رجلا وقالت هذا وليي وهو لا يرضى
 اصدقها ام لا قال ان كان لا يعلم لها وليا جاز له ان يصدقها ان قال الرجل انه وليها •
 فجاز ذلك على قول والده اعلم **مسئلة** وعن رجل جري بينه وبين امرأة رجل
 معارضة في حديث او رسالة لان قليمهما اقد قرع على كل واحد منهما ارب
 فصاحبها بينهما والزوج لا اكرم فاذ اخبرت من زوجها ولم يكن الرجل اظهر اليها
 من لسانها نفيها او يهودها جاز له تزوجها وان كان اظهر اليها الحجة بلسانها قال
 انه يهودها او سمعت ذلك منه وبلغها واعلم هو ذلك لم تجز له تزوجها ابدا وان كان
 قد اظهر اليها ثم رجح اليها من قبل ان تخرج من زوجها انه لا يحبها ولا يهودها ولا يجز له
 بها فنقول لا يجوز تزوجها اني خرجت من زوجها او مات عنها **الآب** يعمل انما خرجت
 من زوجها الرخص هذا بها ولو كان خرج بها له فعلى هذا لا يجوز تزوجها والده
 اعلم **مسئلة** والثوب والحرام الصدقات والسكنى اذا كتب بمسكن
 ومسكن مثلها قال ابو محمد عن الحارث الصدقي في سبعة مثاقيل ونصف

ثمن وسط الذهب وثمان للسكن نصف ذلك وكذلك في النجاسات وقال ابو سعيد
 لها وسط خرم اهل زمانها وقال الشيخ ناصر بن عيسى قيمة الخادم الصديق ما قال ابو
 محمد قيمة الثوب نصف قيمة الخادم وعندى ان حكم لها بخادم وسط وسكن وسط
 وثوب وثياب نسائها على ما جرى في اهل زمانها وثياب صدقاتهم فهو احسن
 وقيل عن غيره ان السكن سبعة جذع عار وشملها خرب وقول يشري لها خادم
 بنفسه وسط ويوجعن المبيع قال احسن في ذلك ثبوت سنتهم الجان يترتبهم ان
 عرفت ولا فالوسط وعكس الان الا اذا اشتبهت مع غيرها هل الى الوسط والعد
 اعلم **مسئلة** حبيب رالم والمال ان اثارها اهلها في رجل تزوج بها اياه
 فنطقت لسانها بالرضى حياء وتقيدها فلبها ما غير حل يسعها ان توطئ نفسها
 وهل قريب ان تكون بكر او ثيبا قال ان الاحكام جارية على الظاهر للشهر
 اثار المسلمين ان الثيب اذا رضيت بعد الا ستفطاق فعلى بعض القول يثبت
 عليها وما البكر فيقال لها سكوتك رضاك فاذا سكنت كان رضيا على ما عرفت
 والعد اعلم **مسئلة** وهل يجوز للاعني ان يكون وليا في تزويج من يولي تزويج من
 النساء او يقبل التزويج لنفسه ام كل يمكن يحتاج الى رجل قال يجوز له ان يزوجه من
 يولي تزويجه النساء ويجوز له ان يقبل التزويج لنفسه وقول انه يؤمن ان يوكل من
 يزوجه نساء به ويقبل له التزويج اذا اراد ان يزوجه والعد اعلم **مسئلة**
 والاعني ان يشهد على عقد النكاح هو رجل ايم النكاح ان المرأى معها غيرها
 الا الولي والزوجه منهم من ايازة ومنهم من لم يزوج واكثر القول ان لا يجوز الا للذي
 النسب خاصه والعد اعلم **مسئلة** والرجل اذا شرط عليه في عقد التزويج او
 ان يكون عليه زكاة على من وجد قال كان الشرط قبل عقد النكاح فاشتر بعض
 الفقهاء المسلمين ولم يشتر منهم اخرون ومن ذكر في عقد النكاح فهو ثابت
 على قول واشتلت الشرط المحمولى في عقد النكاح وهو اكثر القول معنا قال
 غيره في نظر في هذا الجواب ان لا يغير مستوفى لمعنى الساء بل وهو الشرط للشرط

بعد عقدة التزوج وفيما عدى عن ذلك الشرط غير ثابت على من يقبله على نفسه ومن يزوج
 فيد ولم يقد كان الزوج ولا على ذلك اختلاف والد على **مسئلة** ابن عبيد بن ابي
 ابي انتفع من تزوج البنت لاجل عينا خلفها عن تزويجها فان البنت يزوجه الولي الذي
 من بعده بعد ان يحج على الاب فيفتح لاجل اليمين ويجوز ان كان الطلاق واحد
 وكان بين الاب وزوجه رجعة ان يزوجه البنت ويرزق منه ان كان خلفته
 بالطلاق وعن تزويجها ما اذا كان اليمين بغير لطلاق فيجوز ان يزوجه البنت وكفى
 كفارة اليمين وما الولي الذي يجوز له ان يزوجه من عند قول ان صار يعرف اليمين
 من الشمال والسماء والارض والقليل والكثير وقول ان صار سدا سببا جاز له ان يزوجه
 من عند قول ان صار عتيق بين الاكفاء وهذا القول عندي اسو ولا كان البنت
 صبية فلا يجبر وليها على تزويجها والد على **مسئلة** ومنه وما قول مالك هذا
 رجل فليس هذا اقرار بالزوجة وما الاقرار بالزوجة ان قال له امرأتك هذا
 زوجي وقال الرجل هذه زوجتي هذا اقرار بالزوجة قال المؤلف ان قال الرجل هذه
 امرأتك كان اقرار بالزوجة عند هذا القول الذي تعالى اقراره واما لو طرأ
 فروع وقال واما قد فاعلم فهذا يدل على انه لا فرق بين ان يقول الرجل هذه
 امرأتك وهذه زوجتي والد على **مسئلة** ومنه وفي الرجل ان يزوج صبيته لها اب
 غير ثقة كيف القول في تسليم الحق يعطى لها مال ما قبض للولادة فغيره
 اختلاف قول جابر ان يعطى للولادة ولد كان الولد ثقة وغير ثقة وقول
 لا يجوز ان يعطى للولادة ولد كان الولد ثقة وغير ثقة وقول يجوز ان
 يعطى ان كان ثقة ولا يجوز ان يعطى ان كان غير ثقة وان كان والد العدة المصيبة
 يؤمن على مال البنت فجاز للزوج ان يعطيه مال زوجته قال في القول الذي
 يجوز وكذلك اليتيمه جاز للزوج ان يعطى مال زوجته اليتيمه امها اذا
 كان ياشها على ذلك وكذلك ان كان جد له في هذه اليتيمه وكان امها جاز
 للزوج ان يعطيه مال زوجته اليتيمه والد على **مسئلة** رجل من نزي

له انقضاء بالتزويج زوجها خالها بغير علمها ودخل بها الزوج ومات ان يكون ابوها
 حقه الذم للزوج فلما اصدق واليها وارث وان يكن غيرهم لم عليها الصداق
 بلا ميراث وان لم يكن دخل بها فلا صداق ولا ميراث والرد **مسئلة**
 ابن عباس قال ان الولي حاز لزمان يتزوج ولا ولي له ولا ولي له من النساء والحر
 يكن باذن الام وقول الله لا يجوز لزمان يتزوج ولا ولي له من النساء الا باذن الام يعني
 ان يستأذن الام في تزويج ولا ولي له من النساء وما اللفظ بشهادة النساء فان الشاهد
 يقول لشهدن هذه لثلاثة فلا بد من ثلث فلا بد لهما وليا يعان ولا علم لهما من اهل
 اعلم انهما في تزويج واما ان شهد الشهود من غير ارباب الا انهم قوا المعنف فغير
 ترك واما الشهود في مثل هذا فياخذون الشهادة انما هو برب الحكم وشهادته
 وطاوع قلبه بذلك وحده الشهادة خمسة شهود والرد **مسئلة** ومنه وفيهم
 خطب الى رجل ان يتزوج بيا بنتها وراثة هو ليها فانتم لم بذلك وضوء الجماعة
 المسلمين وورجل منهم يتزوج من النكاح والرد والى عليه وصلى على النكاح
 صلى الله عليه وسلم ثم قال اشهدك بالي قد زوجت فلان بن فلان الفلاني فقلنا
 انتم فلان على حكم كتاب الله عز وجل وسنة نبيه لمسل محمد صلى الله عليه وسلم
 وعلى صداق وهو كذا ثم قال الزوج اشهدك عليك انك والجماعة الحاضرون انك
 قبلتها زوجة كذا على هذا الصداق الذي وقع عليه التزويج فقال الزوج نعم
 ايمع هذا التزويج ويكون ثابتا انما هو يستغفروا بكل ام غير ذلك قال لا يشيت
 التزويج بقول الزوج نعم حتى يقول الزوج نعم قبلتها زوجة لي بهذا الصداق او
 يقول نعم قد قبلتها ونعم قد تزوجتها والرد **مسئلة** ومنه وفيهم تزويج اواقة
 ولم يدخل بها ثلثا بعد علته للزوج يكون هذا من العيوب التي يرد بها التزويج وكان
 ذلك في التزويج قبل التزويج ام لا قال ان علته للزوج مما يخاف منها ونهاها والعلل
 الخوف لا عند جميع الجماعة نعم تعدي وذا كان بالزوج هذه العلل قبل
 التزويج فانها من العيوب وللزوجة بذلك المغير وكذلك اذا كان بالزوجة قبل

التزوج به فالقول في ذلك واحد وهذا إذا حدث بالزوج علمه بالخبر بعد دخوله
 وطالبت زوجته من منع من معاشرتها فلها أنكر ولا تجبر على معاشرته مادامت
 هذه العلة بدو حكم عليها لها بالنفقة والكسوة وغير معاشرته إلا أن يبرأ منه
 طاعة وإن الموان يطالها فذلك ليد والدم على **مسألة** ومنه وفي رجل تزوج
 امرأة ودخل عليها نهاراً في شهر رمضان ثم طلقها في ذلك قبل غروب الشمس فادعت
 عليه الوطء في النهار وإنكره هو ذلك فأنه لا يقبل قوله ما لا نها تدعى عليه الكفر
 والدم على **مسألة** ومنه وفي الزطية إذا كان مكتوب لها شرط سكن حيث
 سكن أباء زوجها خطأ وبجور خطأ ولم يذكر في الخط أن من شرط صداقها أن تاتى
 الزطية من أهلها كانوا يسكنون البلد الفلانية. وقال الزوج الزطية أن تاتى
 لا يسكنون بلداً معروفاً بل يترددون في البلدان القول قول من منعها وهذا
 الشرط ثابت أم لا قال إذا لم يكن من شرط صداقها فالزوج الغير منه والقول
 قوله في ذلك مع عينه وعندنا أن مثل هذا الشرط لا يثبت أي لو روي لأهلها •
 وطن معلوم قال القاضى ناصر سليمان أن السكن للزوجة إذا لم يكتبه الزوج
 أنه من شرط صداقها الذي تزوجها عليه أو بحق عليه لها فلا يثبت وإن أثبت
 الزوج على نفسه واختلاف هو وآبائها في شرط البلد الذي يسكنها أبوها كما
 كتب في اللفظ فعليها البيند العادلان آبائها يسكن في بلد كذا والدم على **مسألة**
 عن الشيخ سليمان بن محمد من بلاد المسئلة الموجودة في الأثران الرجل إذا تزوج
 امرأة على صداق غير معلوم يثبت لها عليه صداق مثلها ونسائها ما معها
 صداق مثلها قال إن النساء يختلفن باختلاف حسنهن وحسن سيرتهن
 وما هن عليه من كبر السن وصغره واختلاف أحوالهن لمعق الفقر والغنى
 فيعتبر حال هذه المرأة وما هي عليه من هذه الصفات المذكورة فينظر إليها
 من نساء كذا ما جاستها في الحسن والأفعال والصغر والكبر والفقر والغنى
 أو جاستها في جميع هذه الخصال فيكون صداقها الصداق وكان مثلها من

النساء

النساء ويرد ذلك الى نظر العدول من اهل اللعنة من وقع الاختلاف في ذلك
والدعا **مسئلة** الزام لي في رجل تزوج امرأة فوجدها تعسوا بالليل
او وجدها عيا ولا بد ان يردّها الدار بها **مسئلة** وما حد البرص الفاحش
الذي يورث بالتزويج قال اما التي تعسوا والتي عيكلتاها الا يردان في
التزويج واما البرص الفاحش فهو عند الكثير الذي يتوشش به صاحب
في نظر العين والدعا **مسئلة** وفي رجل له ابنة عم وهو يولي تزويجها فا
رسل لها احدا من الناس رجل ثقت فاذنت له بالتزويج فافترق بعد عليه
الكناح ثم جاءها احد من الناس وبلغها الا فرقت لا ترضى وبنا مغيرة
منها لها كرام **مسئلة** قال ان كان زوجها باذنها وهي تلك اوها فيس بلغها
التزويج لم ترض به فوخلكما اختلاف قول ان التزويج قد ثبت عليها لانها
قد اذنت له بذلك وقول لا يثبت عليها الا حتى تنزع بعد العقد والدعا **مسئلة**
مسئلة وعن رجل تزوج بالملقة وهو قلف فمدخل بها او لم يدخل هل يقر
بينهما قال نعم يقر بينهما ادخل بها او لم يدخل فان كان قد دخل بها فنقضت
عليه ولا تحل له ابلا وان كان لم يدخل بها فله ذلك والدعا **مسئلة**
الصبي وفيه من خطبا امرأة لوليه والنحو الاولياها ان يزوجه يجوز
لهذا الرجل ان يتزوجها لنفسه فيكون لهية قال يجوز له ان يتزوجها اذا
رضيت به الملة او ابوها ان كانت صبيته والدعا **مسئلة** ومن اذا
كانت امرأة لها اب وابنة واولاد من ابيها ان يزوجهما بل كان
الاب اولى بدمان يزوجهما احلا من قبلته ويتنوع ان يزوجهما من اولاد
عليها بائنا **مسئلة** قال يزوجهما من شأوت من الرجال ولا تكون لهية لا ابيها ان
اختارت من هو مثلها وان لم يفعل حكم عليه بذلك فان لم يفعل زوجها ابوها
عن شأوت والدعا **مسئلة** ومن اذا كان اناس في كيب من نساء
ورجل فطالع منهم رجل وامراة على خيرة ورجل فيها ناسا كفا واولاد

الرجل وهذه الالة الزوجية ببعضها البعض ولم يجد احد من المسلمين يشهدوا
 عقد النكاح يجوز الزوجية محض من الكفار اذ لم يقدروا على السيرة من تلك الخبر
 املاه قال لا يجوز النكاح الا بشايع من مصلين في الضرورة والا اختيار
 ولا على في ذلك اختلافا واللد اعلم **مسئلة** ومنه وفي رواية اخرى ان كان ابا او خا
 او بن او عم او بنت لها وكانان تزوج نفسها بمن شأوت من الرجال لا يجوز لها
 ان تزوج نفسها اذ كان محاضرا لهما وفي عمان ولم يحضر عند تزويجها كان ابا او
 من الاولياء قال لا يضيئ ذلك والد اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل اعقب لسانه عن
 النطق بالكلام بعد ما كان في طاعة وصار اذا اراد ان يتكلم يشق ان يفهم بذلك منه
 الا بالآية ولما ثبتت صبغة او بالغ ولا من الرجل الزوجية ان يزوجها بغيره فله
 يرض وعرف عند ذلك بأشارة الاية ثم اراد رجل غيره فرضي ان يزوجها بغيره
 الابنة بذلك الرجل يجوز له وبأشارة الاية مع رضی الابنة **مسئلة** قال اذا ضمنت
 البالغتها باحد فمهر من ابيها الرضى به جازا مرة لمن يزوجها ووسعهم جميعا
 ولا تزوج الا بمن رضى به ومن طلبوا الحكم في ذلك امر الحاكم واقرب الناس
 له في تزويجها او مهرها ايضا ان عرف عنده ذلك حتى يكون الامر في الولي والمحكم
 هذا في الحكم والاول في المجاوز وكل المعنيين ووسع والد اعلم **مسئلة** ومنه
 وفي الآب اذا كانت بنته ميتة وفي العدة وجاز للآب ان كان الآب
 ممن يفتح الكلام ومثل ذلك نونا اول وقال له ما نقول في نكاحك لتزوجها احد
 من ابناءك ام لا فاولى اليك كاند بلاشارة ليزوج هو رايها خطيب الرجل ولم
 يخطب الا قوله هذا ولم تعد الالة في نفسها الا بلاشارة الاية **مسئلة** والآب
 اعلم تزويجها هذا الرجل على الخالين جميعا قال اذا كانت الابنة بالغت فلغير
 ما كان من الخاطب او لبعض عند يديها او على نفسها الا يملك عليها امرها
 بعد بلوغها والد اعلم **مسئلة** ومنه وفيه لدرجات يجوز اذ تزوج منهن
 احد على صدق كثير وتزوج احد هن على صدق قليل قال اذا تساورت النسوة

بينهن بالصدق ومن خلفا جاز الخلاف بينهما ومن كان بالغات ربح الا وهن
والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ ناصر خميس في امرأة لا ولي لها انت والولي في
عليه وجب الشيخ بوجوبها ما كتبت ما شأني من الزمان ثم انت هذا الولي المشهور
وهذا الولي ان تزوجها بوجوب ولاعت بانها قد فارقها زوجها الاول وقد غاب
او كان حاضرا في البلد عما الذي يؤمر به هذا الولي من اجابة هذه المرأة وما الذي يسعد
في ذلك حال حفظت عن الشيخ سليمان محمد مدلا جازة في كذا في خلافها والزمان
قد روي ان يطاقها زوجها الاول وتنفق وتعتق وتعتق وتعتق في ذلك طريق الاطمان
وسكون القلب في ذلك والعادة الجارية في مثل هذا ان ليس يستحل احد كذا في
المقبله ويكفي في ذلك شهادة الشهود في ذلك روي في الحكم فلا يسع ذلك الا
لبيته العادة والله اعلم **مسئلة** الزمان ان تزوج الرجل امرأة ولو فرض لها صدا
ومات قبل ان يجوزها فلهما الميراث واكثر للقول لا صدق لها ولا يعدم من الاختلاف
ان يكون لها صدق المثل والله اعلم **مسئلة** ولما علمت المرأة ان رجل تزوجها
او غيرها يقول رجل امرأة فقالت في نفسها انها راغبة فيه وراضية به هل
يثبت عليها ان كان تزوج بها قال لا يثبت عليها ولها الزوج لان رضوخه بعد
ان يصح معها تزويجها بعدلين او شهرة لا يشك فيها او حكم من عاين قول اذا
بلغها الخبر من كان ورضيت وصح النكاح فقد ثبت عليها او صار خاطر
البال كالخبر الذي غير ثبوت فلهما يكون خبر رسول الولي والتزوج او
الشهود في عليها ولا يثبت لها في التزوج بعد رضاها بخبر رسولها قال نعم
والله اعلم **مسئلة** ابو سعيد ورجل تزوج امرأة فاطهرت ككراهية ثم قالت اني
كنت قد رضيت قبل كراهية قال في انها تكون مقرة على نفسها بالرضوخ
قبل كراهية فقلت فان قالت رضيت بالنكاح ولم يرض بالصدق ثم مات
احدهما ولم يجزها قال قول ان النكاح تام ولها ما مضى الولي وقول صدق
المثل وقول غشقت حتى رض بدعي ما كان وقول ان جاز الزوج تم عليها

ولها ما فرض لها وإن لم يحز انتقض كمله والى ذلك **مسئلة** ومن تزوج با
اختيس واحد بعد واحدة ودخل بهما ثم مات فالأولى صداقها ميراثا ثم المدة
والأخرى الصداق دون الميراث وكذلك دخل بالزنى ولم يدخل بالأولى وإن لم
يعلم بهما تزوج بها قبل الزنى فلهما الصداق والميراث أيضا بينهما وإن صح من تزوجها
في عقد واحدة فلا تزنا والصداق للتي دخل بها منهما وقول ودخل بالأخرى ومثلا
عليه جوعا وإن لم يدخل بها فزني بينهما فلا صداق لها وزوجته على الأولى والى ذلك **مسئلة**
مسئلة ابن عبيد بن وفيه تزوج امرأة بالغابغوس ولي ودخل بها ثم قبل لها
لا يجوز فطلقها هل الدان يتزوج بها ثانية قال إن كانت بالغابغوس لم يحكم بينهما
أحد الحكم بالطلاق فلا أقول بتحريمهما عليه قطعا والتزوج من الشبهة غير من
الدخول فيها والى ذلك **مسئلة** ومنه وفي رجل وكل رجل في تزوج امرأة فغلاط
المزوج فزوجه بغورها ودخل الزوج بالمائة المخطوبة هل تحل له قال قبيلا
تحل له وقول أنها حلال لأن قصد البها والادها وقع الغلاط غير بها
والى ذلك **مسئلة** عن الشيخ عبد الله مدلا في رجل تزوج امرأة على صداق
عاجلا وأجل فالأجل نخل وعبيد فاعتقت العبيد كيف حكم قال هم موقوفون
إلى أن يطلقها أو يموت فتستحق صداقها فأبعتقون فإن تخالعا وبطلت
وصداقها اعتقوا وعليها الدية منهم والى ذلك **مسئلة** ابن عبيد بن وفيه
قذف النطقة بين فحوى امرأة لا تزوج لها فحى الماء من الفرج فحلت ما الحكم
قال أما إذا حلت المرأة فلا يجوز له تزوجها أو ما الولد ولد ولا صداق عليه
والى ذلك **مسئلة** ومن تزوج امرأة على أن لا تنفق عليه ولا تسوة قول
أن هذا لا يثبت وقول جائز وهو من ذلك ما لم يطلب اليد فبأنه مد
وإن كان زادها على صداقها شيئا إلا أن ذلك فله أن يتزوج منها إلا أنها
أبواند ما لم تزج لها وإنما استحققت من بعد العقد والى ذلك **مسئلة**
ومنه وفي رجل وأزواجه تشارطا على أن يكون صداقها عليه ما نزل لا يزوجه

يعقد لا يحضره الولي والشهود ما يفتي لان ذلك كيف يجب لها في الحكم وفيما بينها
وبين الله قال قول يجوز لها ان تاخذ اكثر مما اشترط وهو الاكثر وقول
يثبت لها ما وقع عليه العقد والله اعلم **مسئلة** وفي رجل تزوج انا
ارسل رجل الى نزيلى ليعلم له ما وقع فملكها المهر رجع اليه فوجده ميتا
كيف الحكم فيهما قال ان مات للسل قبل الملكة فلا يثبت عليه مهر ولا ثمن
بعد الملكة فهو امرته ولها الصداق واليهر اثم حر ماله والله اعلم **مسئلة** وفي
رجل تزوج امرأة لا لبند وهو غائب فلما قدم لم يردها فلا يتم هذا ولا شيء
لها الا ان يكون الاب تقبل لها بما رضى لها او تكون تجلت من ارضها الى
ارض اخرى فعليه ان ينفق عليها حتى يردها الى ارضها ولا باس ان
يتزوجها الاب ماله يتزوجها الابن باو الابن فانها لا تحمل له والله اعلم
مسئلة وفي رجل تزوج امرأة ولم يعلمها ودخل بها وانكثرت نفسها
فاعلمها بعد الوطء وضيت هل يحل لها اللقاع مع بعضها بعض قال لا يبيح
لي ان لها ذلك في قول اصحابنا وعليها الصداق وقول لا صدق لها الا
انها اعتزلت الزانية للطاوعة في نفسها الا رجلا ولا تحل له ابدان ان زوجها
على الوطء واعلمها بالتزويج وبعد علمها عليها الصداق قلت فان وطئت
نفسها على طائفة اذ قبلها ان تزوج بها وانها راضية فوافقت الحق قال
هو امرته فان صدقها على ذلك وسعد المقام معها على الايمان اذ انا الله
يتهمها والله اعلم **مسئلة** ومن تزوج امرأة الاخر بدعوة الوكالة مند
له في كبره كبره الاخر كذا ان الصداق يلزم الوكيل ومن مات الزوج
عزم له ايضا من ماله بقدر ما نثر من الزوج فان استحق ماله الدريان
فلا عزم على الوكيل والله اعلم **مسئلة** في امرأة لها اخ حاضر ورجل غائب
زوجها اكل واحد منهما ابر رجل فالتزوج الاول منهما ان كان كفورا
لها فان لم يكن فالتزوج للكفوة اى رضيت به قلت فان كانا كفورين

ورجل الذي منهما • لا يفوق بينهما ولها المهر والتمزيق الاول ان المراهة ولا يطأها حتى
 تعتد وان لم يرد لها طلقها واعطاها نصف المصنف ونحوه لان اخر الذي دخل بتزويج
 بديده ولا ينفق عليها والاول لان لم يطأها وان لم يرد لها طلقها لغرض بعد تمام
 عدتها الذي وطأها والى على **مسئله** وتزوج امرأة على نواز وبعده غايب ثم صبح
 ان ذلك التزويج والوطء كان بعد انقضاء عدتها ووافاته هل تحرم عليه قال يخرج
 عندي على بعض من اذهبهم انها تحرم عليه عن وطء امرأة على غير زوجته فاذي
 زوجته وانما يعفى ان لا تحرم عليه ويكون النكاح ثابتا والى على **مسئله** ولما طاب
 الجبار تزويج امرأة فكرهت فقال ان لم ترضي والاقتلتها فحلفت ونهت له هل حل
 لها قال ان كانت اختارت الحلال ورضيت به زوجا فلا يكون حراما وهو ثم وان
 كان وان كان جبرها وهي غير راضية به فهو حرام عليه ولا ميراث لها منه ولها
 صداقتها ولهم مندوبان عن نفسها فان وطأها مغلوبا فلا ثم قلت فهل لها
 ان تقتله قال ان كانت اختارت قبل ان يطأها انها كما هذله فلها قتله وان لم
 تقهره حتى وطأها فليس لها قتله وتكسر مندوبان على **مسئله** الزام في الذي
 يرد تزويجه من الناس ومن الذي يكون منهم كفيل قال قول ان المسلمين اكفأ بعضهم
 بعض ولم يفسدوا مولى في غيره وقول ان المولى ليس كفوا للمعتقة والذي يرد كعاد
 الجاهل والمجاهل الذي ينسب للثياب المسيجة المنطوية ولو كانت محريرة وصوف
 او ما الذي ينسج بالعرزج فهو خارج من هذا الجنس والبقال وهو الذي يدور
 بالبقل والبصل والفجل والثوم في البلاد ويتخذ كنانا يبيع فيه هذه الاشجار والى الذي
 يبيع الحب والسمن والتمر فانهم كسارون وقول انهم بقالون والسمال وهو الذي
 يتخذ كنانا يبيع فيه السمك الذي يجلد ويبيعه والشمار وهو الذي يبيع في الذي
 لا يشتري والى باغين قلت فالذي ابوة طواف او حجام او دباغ او نبيذ
 يرد تزويجهما لا قال لا يرد يفعل البه ولا يرد من امة يبيعه والى على **مسئله**

مسئله ابن عبيد ان وفي رجل تزوج امرأة تزوجا فاسدا وطأها مرة

ولقت

وليت عنه ما شاء الله ثم ندم واداد التوبة والخلص ما يلزمه قال ان كان عالما
بفساد التزويج فقال بعض المسلمين يلزمه ككل وطئته وطلبها صادق وقال من
قال يلزمه صدقان الا اكثر من ذلك وقال وقال بصدق واحد والصداء **مسئله**
وعن رجل تزوج امرأة ما زوجها او لا زوجها فلما بلغها التزويج انكرته والقول من
المسلمين المجتبع عليه حتى تصح المراجعة التزويج وبعد عقدة النكاح كان التزويج
بأزواجها ويغير أزواجها فان غيبت من بعد عقدة النكاح ثم رجعت فرضيت بالتزويج
فقال وقال الفقهاء ان التزويج قد انفسخ وقال وقال ان كان الزوج مقسما
والشهود على شهادتهم وهم يطلبون المراجعة حتى رضيت فالتزويج تام ووروي
وكذا عن موسى بن أبي حبيب روى عن محمد بن عبد الله وحسب ان ذلك ما دامت في مجلسها
والصداء **مسئله** وعن امرأة تزوجت بشهادة رجلين غير عدلين ان كان
احدهما اعمى او كلاهما هل يثبت التزويج فعلى ما وصفت فان كان الشاهدان
غير عدلين فالتزويج ثابت ولا يثبت الصداق عليهما ان نكروا وما اذا كان احد
الشاهدين اعمى او كلاهما فقال وقال الفقهاء ان التزويج فاسد ولها
صداتها ان كان جائزها ويغفر بينهما وعن محمد بن محبوب ان التزويج تام
واما الصداق فلا يجوز شهادتهما عليهما ان نكروا الزوج الصداق وهكذا القول
ناخذ وكذلك القول في الرد كما وصفت كذا في التزويج والصداء **مسئله**
وعن أبي الجوزي روى عن محمد بن عبد الله عن رجل تزوج امرأة بغير يمينه ودخل بها على ذلك
فقال ان كانت امكنته ونفسها تظن ان التزويج جائز بغير يمينه فلها
صداتها وكذلك ان كانت جاهلة بالخمنه وان امكنته ونفسها وهي
تعلم ان ذلك حرام عليها فذلك بمنزلة الزنا ولا صداق لها وشبه هذا فيها
جاء به الاثر في الجهاالة بلزوم الصداق فيها على الجهاالة والصداء **مسئله**
كتاب التبرئة واليهودية اذا شرط عليها المسلم عند تزويجها الخصال التي
قالوها فلم تقبل له بذلك فتزوجها ما يكون هذا التزويج فبعض لا يري

لد تزويجها ان لم تقبل له بذلك وحسب الله يوجد تزويج في ذلك لان الله تعالى
 اجاز تزويج هذا الكتاب ولو بشرط في ذلك شرط والشك اعظم من ذكره والدعاء
مسئلة وان شرط الزوج على الا ان ماتت قبله فلا صداق لها فعليه الصداق
 لو تزوجها وان شرط عليها ان مات قبلها فلا صداق لها فانك يلزمها وبها
 ولا يثبت لها على ذلك والدعاء **مسئلة** عن الشيخ حسب ما في رجل تزوج
 امرأة وبعد لم يرسل لها صداقها وان ينقلها ابينة يجوز له ذلك ام لا قال
 يجوز له ان ينقلها ابينة وكذلك يجوز له ان يطاها والدعاء **مسئلة** المصحح
 كان عادة الناس يتزوجون على صداق معروف لا يكون عند العقد الا ان
 كسوة وعطوف معروف لا يكون عند العقد الا ان لا ترضى الا ان يكون احكام
 هذا مثل الصداق ام لا قال ما وقع عليه الاساس قبل العقد واهل العقد في
 ثبوتها تختلف بين المسلمين وطلحة ما ينقده الرجل وجده عند النكاح وسمى
 دخولاً وفي جواب الشيخ صالح مرعي ثبوت هذا ولعلنا اختار ما رآه الناس
 واستسوة فيها بينهم والدعاء **مسئلة** وسأل عن رجل تزوج على عاجل
 كان ابو عبيدة يقول الاجل اجل حتى يتزوج عليها او يتسل او يحتاج الى خادم
 او يموت والا فهو اجل حتى يموت قال ابو عبد الله ما صابنا يقولون ليس
 عليه تعجيل صداقها ان تسري عليها وقال غيره ان دخل بها كان عليه
 تعجيل الاجل وقال من قال ليس لها ان تاخذ من اجلها الا الى حد هذه الاما
 ولو احتاجت الى خادم او غير ذلك والدعاء **مسئلة** عن منبر من ملك
 امرأة على شيء مبهم ولم يرسم عاجلاً ولا اجلاً فانه يؤخذ عاجلاً وقال
 لها سنة البلد في الصداقات ان كان عاجلاً فعاجلاً وان كان اجلاً فاجلاً
 وان كان شيء من عاجلاً والباقي عاجلاً كان كذلك ولعل هذا القول عن رجل
 الله والدعاء **مسئلة** وقيل ان تزوج رجل على رجل غائب فانه يفهم
 المتزوج على الغائب الصداق فان حدث بالغائب حدث قبل ان يعلم

امره لزوم المتزوج عليها الصداق وكذلك الذي يتزوج على الصبي واليتيم والذي
 يحب ان يكون اليتيم هو الذي يتزوج على نفسه ان كان في حدود مجوز له ان يتزوج ومثله
 والداعل **مسئلة** قال ابو عبد الله يجوز للرجل ان يشتري وزوجته صداقها
 الذي عليه بما يجوز لها ان اعطته اياه فان احتجبت بالجهالة للصداق وانما غير
 وفي فل تجزئها ولا يجوز له بعد ولا عطفه لغيره ما لم يضمن به الزوج والله
 اعلم **مسئلة** وليس على الرجل ان يقف وزوجته اجل صداقها حتى يعمل باحد
 ما يجزئ فان طلب ان يقف وزوجته فليس تجزئ على ذلك وان ابيع ولم يجبر
 على ذلك وقال وقال اذا عرض عليها اجل صداقها جرت على اخذها فان قبضته
 ثم طلب ان ترضه عليه فقال وقال عليها ان ترضه وقال ليس عليها
 رضى والداعل **مسئلة** قال ابو عبد الله اذا اشتراط الرجل على نفسه لزوم
 جاريته لموت فارة بشرط ضعيفا او غافا عليها ان يعطيها مرة واحدة لان
 موت ونزول المال من يد الوارث بعد وراث فان اختلفا في ذلك قبل الدخول
 انتقض النكاح فان وقع الدخول فاعا عليها مرة واحدة وقال الحسن
 يجوز هذا الشرط لها على زوجها وكلا ما نت جارية كان لها عليه جارية اخرى
 الان الجهالة تجوز في الصداقات واذا اشتراط عليه من الصداق جارية وكانت
 هي من خدم فعليه لها خادم اخر سوى الجارية التي شرطت عليه في صداقها
 الان تلك لها على والداعل **مسئلة** واذا ارسل الرجل جارية يتزوج عليها
 فقال للمقوم ان فلانا ارسلنا ان يتزوج عليها وان تزوجه فعن رسالتك
 قبلت لكم وان كرهتموه فانتتم على تزوجه فانكرت لاسل فلانتم على الرسول
 وعلى الرسول عمن بالله ما ارسلنا ان يتزوج عليها ويجوز لاسل ان يطلق وان
 كان الرسول لم يقل فلانا ارسلنا فزوج عليها ثم انكرت لاسل وقال الاخر
 ارسل فعلى الرسول نصف الصداق وعلى لاسل عمن بالله ما ارسلنا ويجوز
 الذي تزوج عليها ان يطلق ان يطلق من اجل انه لم يعد لاسل ثم انكرت الان

والدعوى **مسئلة** ابن عبد الله فممن تزوج اوراق ولم يرض صداقا وهلك
هو وهي قبل الجواز فممن كما اختلاف اى ما كنت الراق قول لها اصدق مثلها
وقول لا اصدق لها ولما اذ مات الزوج فلا اصدق لها ولما اذ لم يرض فممن
ارريت ان سمي لها اقل من اربعة دراهم وهلك هو وهي قبل الجواز قال في ذلك
اختلاف قول اند ثابت لها ما فرض لها اصدق سواء والدعوى **مسئلة**
ومند والراق اذ كانت لا تعرف اولياؤها وارواحها وندولها وندولها وندولها
على الراق ان تزوج قال ان هذه الراق يزوجهما الذي يدعى نولها وياصر
الحاكم والدعوى **مسئلة** الشيخ ناصر خميس وعن رجل قتل رجلا والراق تزوج
زوجها ليل لم تزوجهما املا قال الماعل محرمها عليها ان لم تواعد به ذلك
في حياة زوجها ولا في وقتها منه وعندنا انها لا تحرم اى كان على ما وصفت ان
ذلك لم يكن بمنزلة وقتل من يرثه فهو عليه ميراثه بل هي غلظ اوها ان
لم تدره للترقيح فلها ذلك عندنا **وقال** المصلي لا يعدم جوارز زوجها ^{هذه} **مسئلة**
وحسن ان لا يترجها وعسى بعض ان لا يري لذلك واما مواعدها هي
فقال من قال لا تحرمها عليها ان لم تكن ثم علمت والدعوى **مسئلة**
الشيخ سليمان محمد ملا في رجل ارعى اوراقها زوجته وفي يدها ولد
انذولك وسألهما الحاكم عن دعوى عليها هذه فقالت فارقتا وتغافنا
هل يكون جوارها هذا مما ثبتت عليها حكم الزوجية وعليها صفة الفراق قال
ان هذا عندى ليس باقرار صحيح صريح مما ثبتت عليها حكم الزوجية والد
اعلى **مسئلة** واذا جاء رجل الى جماعة وقال اريد ازوج هذا الرجل ابنتي فلان
وكلني ابوها بترجها افا المزوج عن ابن سعيد اى كان الرجل المدعى الكوالة
ثقة واطاقت القلوب الى ذلك فبان للشهود ان ينفذوا التزويج ويشهدوا
به واما في حكم القضاء فلا يجوز لهم تصديق الا بالبينه ولو كان مثل محرم
رحم الله والدعوى **مسئلة** وفي تزويج من لا ولي له ياور السلطان كان

عاردا وواجبا وهل يقوم مقامه ويجوز منهم ما يجوز منه قال جازيهم ذلك
 عن الشيخين ناصر خميس والصبيح وعن الشيخ عبد الله محمد في ذلكا مختلفا والله
 اعلم **مسئلة** الزاملي فمن اتحد الحاكم سنة لجامع زوجته اتخرج منه بعد
 السنة بطلاقها قال لا يخرج منه الا بطلاق ان عجز عن جماعها وان قال الله
 جامعها فالقول قول زوج عيسته والله اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وقاملة بالغ
 اذنت لوليها ان يزوجه او يخل بها بلغها التزوج قالت لا ارضو هل ثبت عليها
 قال قول ثبت عليها لانها اذنت له وقول لا ثبت حتى ^{يصل} العقد والله اعلم
مسئلة ومنه وهل يلزم الولي ان يستأذن لزوجها قال لا يلزم والله
 اعلم **مسئلة** ومن الاثر عن رجل ارسل خطبا يتزوج لداواة ومات الرجل ولم
 يعلم انه مات قبل النكاح ابيعه كيف الحكم قال اذا صلح التزوج صحيح موثقه
 ولم يعلم انهما كان قبل كان لها عندني نصف الصداق ونصف الميراث يخرج
 حالين حال انه مات قبل التزوج وحال انه مات بعده والله اعلم **مسئلة**
 الشيخ احمد بن مفرج وفي رجل ارسل خطبا يتزوج لداواة فتمسها بتردهم فزوجها
 بالف ومات الوكيل قبل ان يعلم خطبها لكونها قال ان التزوج ثابت وعلى الزوج
 كما هو وعلى والد الوكيل خمسة ابدان الزايدة وقول ان التزوج غير ثابت
 الان وكالتد بطلت حين خالف والد اعلم **مسئلة** الشيخ محمد عبد الله ملاذ
 وفيه من خطبا اولا فصار تفتيد بالتزوج وصار الرجل ينفق عليها وعلى
 اولادها الا بتمام ونكسواهم ثم تزوجت غيره وطلب ما سلم اليها قال ان كل
 ما عطاها اياه واعطاه اولادها على هذا التزوج هو رجع عليها والله
 اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر خميس ومن شكاه زوجته بغيرها تكون في
 بيتها واعترفت له بالزوجة وادعت انه لم يدخل بها وادعى هو انه دخل
 بها وعدم البينة بالدخول عليها له عيب ان لم يدخل بها وتكفي شهود
 الشهرة ام لا قال ان اليمين في ذلك على قول لانها اثبت عليها ما حقي

كانت من قبل غير زوجة عليه ولد تكفي بشهادة الشهود القاضية التي
 لا ادفع لها في ذلك على قول بعض المسلمين قلت ولا لم يصح انه دخل بها وان
 الدخول بها فادعت ان عليه لها صداقاً جلاً وهو كذا وكذا وطلب منه فأنكر
 ذلك ولم يعترف بشئ او يدعي التسليم اليه من مدعيها وحكم عليها بالدخول ولا شئ
 لها الا باليمين واللاقيته نام بحكم عليه حتى يقر لها بما تزوجها عليه قال ان القول
 قولها في وجوب الصداق العاجل قبل الدخول بها في شهر القول مع يمينها
 اى اصح ذلك عليه لها في عقد التزويج وان لم يصح فقلت لم بالزوجية فلا حسن
 معنا التخصيص عن حالهما وما وقع عليه التزويج وان لم يصح الدخول بها ولا
 عطاها ولا الصداق وادعت ان كذا وكذا فان شاء دخل بها وعطاها ما ارادته
 عليه والصداق وان شاء طلق ولا شئ عليه ومن ادعى تزوجها على كذا وكذا
 وانها ان زوجته فانه يدخل بها بما تزوجها به والد على **مسئله** الصبي والارملة
 الباطل اى بلغها التزويج ولم يصح فيها رضئ ولا كرهية قال على التخيير
 حتى يصح منها الرضى والد على **مسئله** ومن ادعى عن تزويج ابنته
 او غيرها على ان يكونان يزوجها الولي بعده وسغيره ان يرفع اوها الى الحاكم
 وبما يبعد ذلك عن تزويجها لم لا يحتاج الى رخصة الحاكم قال اى احتججت
 عليه فيما بينهما تزويجها الولي الثاني ومن شاء الولي الاول وكل ان كان له
 عذر والد على **مسئله** ومن معانيها ان اهل الجور تزويج السر قال
 بعض اجازة اذا كان بيمينه وبعض كرهه وبعض حرمه ولو شهدوا
 كان بغير ولي فلا يثبت قلت له ولو كره تزويج السر ان كان بولي شهود
 وصداق قال في وجوب احدها انه يستحب من الدخول اليها ومنها انها
 لا تقبل من الميراث ان مات ولان اقربها في حضانة اقرب ومنها ان
 مات الشاهدان وانكرها الحق والزوجة لم يثبت لها شئ بدعواها

وان مات وجاءت عند بطلان الوصل إلى شو من مال البهائم لا يصح وكذلك ان
انكس في حياته والدة على **مسئلة** ومنه وكيف صفتها الجاهل الذين يلو
التزوج للمائة ان لم يكن لها ولي لم يكن في المصدا مام ولا قاض ولا سلطان
جوز على قول من قال بد قال قول والاشدين فصاعدا فان كهيما وثقات ولا
من جباه البلد والدة على قلت لدولي المائة اذا وكل غيره في تزويجها بغير
هل يجوز ان يكون هو وحده الشهود قال نعم جازن والدة على **مسئلة** ومنه
ولايض اي تزوج امرأة في نكدة وصند كوف الحاكم دخل بها ولم يدخل كانت بالغا
او نكدة قال ان كان عقده صحيحا فاحكامه احكام الصحيح في كل الوجوه
والدة على **مسئلة** ومنه وفي رواية انك بطلان الزوج لها وادعت ان رجلا غلب
عليها هل يجوز لمن اراد ان يتزوجها بعد تمام عدتها قال نعم جازن والدة على
مسئلة الشيخ ناصر بن عيسى وفي الروايتين البدرين اي قال هو جوزي
او قالت هي جوزي هل يحكم عليهم ولهم بذلك اذا كانت لغتهم قال نعم **مسئلة**
ومنه وفيمن تزوج امرأة بكر او جدها تنبأ هل تحرم عليه قال لا تحرم عليه اذا
لم يتردد من فعل الزوال وليس عليه سؤاها الا انه يمكن زوال البكارة باسباب
كثيرة والدة على **مسئلة** ومنه وفي رواية قال لها هل اندتزوجها من وليها وقد
واباحت من نفسها ما يانزها قال لا يجب لها ان تبيح من نفسها الا بعد
صحة التزوج معها وان صدقت ودخل بها ثم صح التزوج فلا أقول ان تزوج
فاسد والدة على **مسئلة** ابن عبيد ان وفهن عبت بذكره خوف العنت
اذا لم يجد سعة الاحمان فوجد اياهم بفعله ذلك ام لا قال في ذلك اختلاف
قول ان الذي لا اصغر وقول ان خاف على نفسه العنت ولم يكن قادرا
على التزوج فلا يضييق عليه ذلك والدة على **مسئلة** ابو عبد الله محمد
محبوب في امرأة زوجها وليها وهي غايبة بغير نكدة وشهود فماتت

قبل ان يبلغها الخبر بالتزويج او مات الرجل قال اى امات الرجل قبل ان يعلم
 رضاها ثم رخصت استخلفت ان لو كان حيا الرخصت به تزوجا فادى حلفت
 فلها في المصدق وميراثها عند وان كانت على البتة وقبل ان يعمل منها
 الوضوء فلا ميراث له منها ولا صدق عليها رايته اى بلغها التزويج وما
 قبل ان يعمل منها الوضوء والتغيير الحسن في هذا الاختلاف • قال هكذا ولا
 احفظ الاصلح من القولين قامت لهما نقول في الحق البالغة اى بلغها الخبر
 بتزويجها فلم يصح منها تغيير حين ذلك ثم غيرت من بعد هل يحسن ان يكون
 ضد قول باثبات التزويج قال يحسن ذلك وعسى ان قد قيل بذلك والبرهان
 • **مسئلة** والا كان العاقد من العقد يسكت بتذكر اللفظ واسم المرأة والتزويج
 هل يضر ذلك قال لا بأس بذلك وان سكت او تكلم بغير معنى الكاح فلان يظن
 ان يقول بعد ذلك اشهدوا اني قد زوجت فلان بغلان على صدق كذا والله
 اعلم • **مسئلة** ابن عبيدان ومن تزوج لا ابنة بغير اوصى فلما بلغه التزويج امر
 بوضايل من الاب شيوخ المهر ولاه قال اى قال الولدان ابنة ارسل اليه
 لدم انكره الابن فلا يلزم والاشوق والصدق وبحر الابن على طلاقها خوفا
 ان يكون امره ولا يلزم مدعى والصدق وان لم يقل الولدان ابنة ارسله
 فان يلزم والوالد نصف الصداق وبحر الابن على طلاقها ولا يلزم من شوق
 والد على • **مسئلة** الشيخ ناصر بن عيسى ومن تزوج امرأة على بكر فوجدها
 ثيبا فقالت من زنا الدار لا يصدقها قال ان لم يصدقها فواسع له ذلك على
 بعض القول والد على • **مسئلة** الزامل في امارة القضا اى طالبت من زواها
 التاجيل فاجلت سنة ولم تقدر على اصلاح نفسها فاجتمع بين لا يجوزها الا سلطان
 وليس عليه صدق وقبل المس والنظر على ما سمعته والاشوق وما غير الرضا
 رجوا ان لا تمس او نظروا بها يلزم صدقها اذا غير بعد ذلك ويجوز ان يكون
 خرجها منه بطلاق والد على • **مسئلة** الصبي في الذي وكل له امر او سلطان

او الجماعه في تزويج امرأة فالكوالت ثابتة حتى يموت الامام والسلطان او يغيرا
 او يرجعا عن الكوالت وكذلك الجماعه عند عدم الامام والسلطان حتى يظهر الامام
 او يرجع عن الكوالت كانت الكوالت التي لنفسها ان تزوج نفسها او لاحد من الناس
 ان يزوجه او كذلك وكالت الولي الا ان كان ابا او غيره من الاولياء حتى يرجع او يموت
 والدماع **مسئله** ومنعوا الى اثار اصحابنا في رجلين تنازعا في امرأة وادعى كل
 واحد منهما امراته ووقع على كل البيعة العادلة وهي في بيت احدهما او وحدها
 ما الحكم في ذلك قال ان كانت في بيت احدهما فهي ملته وان لم تكن في بيت واحد
 منهما فالامر بينهما اقام عليها البيعة او لا فهو الحق بهما وان صح لكاحدا في عقد
 واحدة فهو باطل لا يثبت والدماع **مسئله** ابن عبيدك وان اخل الرجل ببيت
 وانكر الوطء هل يصدق قال ان اخلق عليها بابا او رخص عليها استورا او خل
 بها وان لم يدر لم يجر بها لم يكن قوله حجة فيما يجب لها من الصداق في الحكم والدماع
 اعلم **مسئله** وفي رجل ولي امرأة في بلد غير بلدها فكتبت لكتبا بخطا غير
 القاضي ان اذ جاء فلان فلان فلان الفلاني زوجي على كذا وكذا من الصداق
 فزوجها على هذا قال جاز عنك للولي والزوجه ان التزوج معلق بضرر المرأة
 قلت لم وان كانت وفي هذه المدة وكالت بخط القاضي في التزوج فغلط باسماها
 وسماها با اختها وتزوجت على هذا الان المعنى لها اثبتت هذا التزوج ودخل
 الزوج بها ولم يدخل قال ان هذه وكالت غير ثابتة في الحكم ولا يجهل ان تزوج
 الا بصحة الكوالت وزولها فان زوجها على هذه الكوالت بضرها وهي بالصفة
 حرة عاقله ودخل الزوج بها واتم الولي التزوج وقر في الكوالت انه وكل
 في تزويجها الذي زوجها لم يتعوى على الفرق بينهما والدماع **مسئله** ابن
 عبيدك وان زوج الحاكم امرأة لا ولي لها بزوج ثم مات عنها وطلقها وانزلت
 من دن تزويجها ثانيا هل يحتاج الى شهادة ثالثة ام تكفي الاولى قال ان كان
 يمكن ان يحدث لها ولي فانك تدعوها بالشهادة ثالثة وان لم يكن فالولي

كما في هذا كنت تعرفها والدعاء **مسئلة** ومنه وهل الاب ان يوكلف في تزويج
 ابنته لمولود او لمولود غيره او ولد له الصبي وكذلك للشرك قال في توكيد المولود
 او لمولود غيره باذن سيده او بغير اذنه والصبي والشرك يحرم الاختلاف في جميع
 تزويجهم ووجب الاخذ بالاحوط في الفروج مع الامكان وان يكون عليه والا حرم
 بقدر ما استعمل لمولود غيره ولسيده ان كان بغير اذنه على قول من اجاز التزويج
 بوكلة للمولود بغير اذن مالكه والدعاء **مسئلة** ومنه وفي رجل كتب الى
 رجل بخطابه بوكلة او في تزويج وليته هل يكفي ان كان خطابه غير جائز قال
 ان التزويج لا يجوز بالكتابة في الحكم من بعض الرعيه الى بعض الا بخط من يجوز خطه
 او من حكم الحاكم ولا يجوز ذلك للمولود ولا للزوج ولا للشهود وما على الاطراف ان
 ممن دخل في ذلك فلا يقال انما خطا والدعاء **مسئلة** في اوقاف حرة عاقله اذ
 على رجل عاقل ان تزوجهما وتريد عند وجب عقهما فانكرها ايجبر على طلاقها او
 بقدر يوفق عقهما طلبت ذلك او لم تطلب وهل عليه يمين فيما يدعي ونفقة
 وحق اهلها وان امتنع عن الاقرار والطلاق ايجس ام لا قال في حبره
 على الطلاق بغير طلب منها في ذلك اختلاف وان طلبت منه ذلك وامتنع فانه
 تحبس الى ان يطلبها او ينفق وكذلك في الجلب اليمين عليه لها اختلاف قيل
 لا يمين عليه في ذلك لانه لا يمين في الكفاح وقيل عليه اليمين الا وجوب الحق
 والنفقة ان لواقفها بالزوجهين وقال بعض يحلف على الكفاح فان الزمنا
 الكفاح والدعاء **مسئلة** ان لم يمسك التمتع رجل تزوج اوقافا على صدق
 كثير على لها ما الاكثر فلما صارت اليه ازال ما لها من نفسها بالجلد قال
 تزويج صدق المثل قلت فان حدث لها فقر قال صدقها الذي تزوجهما عليه
 والدعاء **مسئلة** ومنه وفي رجل خطب اوقافا فالتفقا على التزويج ولم ينفق
 الكفاح فصار الرجل يعطى المقة الثياب واللحم وسائر الكمولات ثم اختلفا
 ورجعا عن التزويج وطلب الرجل ما اهداه اليها الذي كان الخاف منها

او من قال اما مثل الثياب فعليها ردها عليها كان الوقوف حندا ومنها على ما
 سمعته الاثر ان كانت العطية بسبب التزويج ولما لا كولات مثل المحرمات ^{والشهاد}
 بعض الزمها رده وبعض لم يلزمها ويجوز ان كان في عانة تلك البلدان ان
 المانع لا تجيب الى التزويج الا ان يكون عليها رده او قل ان كان قد يقب
 ولم مثل ولا لم يكن فقيمتا والدليل **مسئلة** عن الشيخ مسعود روضان ومن
 خطب امرأة الى اهلهما قد خطبها رجل قبله هل يلزم له قال ما لم يتفقوا هم والاهل
 فلا يضيق عليهم ذلك ان اتفقوا وكان الخاطب منافقا لم يضيق عليهم ايضا ما لم
 يزوجه وان كان وليا او موقوفا عند فلان يجزى ان خطب على خطبتة اذا
 اتفقوا والدليل **مسئلة** ابن عبيد الله ومن كل في تزويج امرأة هل الدان يוכל
 في ذلك غيره **قال** لا يختلف في ذلك قول لرد ذلك وقول ليس له ذلك حتى يجعل
 له او يוכלه كالد مطاوعة وقول ان جعله وكيل في تزويج حرمه جاز ان
 يוכל غيره وان جعله وكيل في ان يزوجه حرمه لم يجز له ان يוכל غيره وهذا
 اعمل والدليل **مسئلة** ومن ان القول قول المانع ان زوجها لم يدخل بها
 وان المانع منها اليقين في ذلك يختلف واكثر القول لا يمين عليها ان يمين
 قال هو ان دسارها وبما يل الى مسك فاقرت هي ان حملها معه في قضاء
 حاجتها بمسك يكون القول قوله ان قال انه دخل بها في الطريق في مسك
 او مقبل ام لا قال ان القول قول المانع انه لم يدخل بها والدليل **مسئلة**
 ومن ان القول قول المانع في الصداق قبل الدخول فان شاء الزوج ان يدخل
 على زوجته ويعطيها اما تقول من الصداق وان شاء طلقها واعطاهانصوما
 يقول هو وقول ان القول قول الزوج في الصداق على كل حال والدليل **مسئلة**
 الصبي في اوتة زوجها رجل اجنب ولا يراها حاضرا في البلد بعد امتناع الاب
 عن تزويجها فيما بينهما او قامت مع زوجها ما شاء الله وولدت منها ولا اذا
 جاهلين كانوا او متعدين هل يخرج منه بل طلاق وتحرره عليه ابدان يحتاج

الطلاق وعليه عدة اطلاق قال اذ لم يكن لها اثر من القرائن فزوجها جائز
والاولاد والادارة والاصدق عليها سوى ما وقع عليه العقد ومن كان لها اخ
او عم او ابن فقال من قال هذا تزوج جائز مع امتناع الاب وقال من قال
فاسد ووقف من وقف عن الفقة والزام من وقف عن الفراق والطلاق
مسئلة الفقيد جاعل في عيس الخوصي اذا عقد والامالة كما على زوج وصح بها
حل لم يعمل الولد الزوج واعلم او حرمه الموت ودخل الزوج بها ولم يدخل ثم بان
لهم الحق وطلقها الزوج اوجب عليه صدق ان لم يدخل بها او دخل بها وهي
عالمة بالحل وكفتمت اذ ايت انهما لما بوحت عن الحمل اعتمد على رجل فانكرها هو
ذكرا حل لزوجها ام حل للغيره من يسمع منها الا قال بالزنا كما في القول
في ذلك قال لا اعل انهما في خوضهما مند محتاج الطلاق لانها ليست له بزوجة
في الاصل الفساد التزويج ومتى دخل بها على الحمل مند بالحل ومنها زمة الصداق
بالذي خال منها وان كانت عالمة بالحل وانما تعدت على فعل ذلك الحرم فجاهل
فلا شيء لها كان لدخل بها والواطي علما بالحل والحمنة او جاهل بها وان كانت
تظن ان ذلك واسع في الدين لها فاصدق لها بالدخول عليها ومختلف في
ثبوت لها باللس والنظر والرجوع انه يخرج ثم على بعض معاني ما قيل انه
لا صدق لها وان لم يكن شيء هذا فلا شيء لها على حال ولا اعل في ذلك اختلاف
واقاربها بالنزاع العيب في بعض المحدث في الحكم ان لو صح مع اولي القوام به
ما فعل صح ذلك بعد تزويجها محررا واما على من ردت بالقذف بالنزاعها
كذلك فلا يبين لي انها عليه في الاصل بذلك تحريم لان ذلك يعلم من انها وابد بذلك منه
اعلم ولا كنه يشهد ان يكون في الظاهر حجة عليها في الحكم عند غيره من صح مع
ذلك منها المزوج عند الكذب نفسها فان اكدتها واثبت اليها
اشهد ان يخرج في ثبوت المحنة عليها به معنى الاختلاف والدعاء **مسئلة**
ابن عبيدان وفي ثلثة رجال دخلوا على رجل فزوج احدهم بانته ودخل بها

وصلى الله على ميتا وورث كل واحد من الثلاثة اندهو الزوج والا بنت تقولان
 اني زوجتي باحدهم وورث كل واحد من الثلاثة اندهو الزوج والا بنت تقولان
 ان النكاح فاسد وعلى كل واحد منهم يمين بالمدانها وحبس عليهم صدقها
 يلزم كل واحد منهم ثلث المداق وان ماتت كان لهنوها ميراث واحد وان
 ماتوا هم كان لهما منهم ميراث واحد وان اتت بولد ورثهم كلهم باثرهم ^{ميراث}
 الولد منهم سهم واحد فان كان ذكر غير الله ميراث ذكرها وان كان انثى غير الله
 ميراث انثى وان لم يكن لهم حذر الاولاد غير هذا فلم يرث كل واحد منها ان
 كان عند احد حذر ولد ذكر وانثى فلم تثلث سهم ذكر والذي لم يكن له ولد فان المال
 لدون باقي الورثة ولله اعلم **مسئلة** ومنه وفي اوقاجات من الامين مع
 رجل ثم طلقها وارادت التزوج ولم يكن لها ولي يعان وطالبت من الولي
 ان يزوجهما فطالب عليها شهود المحرورين انهما ابنتان فلان اثبتت شهادتهما
 ام لا قال ان اشهدوا الشاهدان ان هذه ابنتان فلا ادعيا لها وليا في عان ولا
 اعلى لها وزجاولا اعلى انهما في عقد تزوج الى ان اديت شهادتهما في هذه جازت
 شهادتهما وجاز تزويج هذه الا ولولم يشهد الشهود انهما فلان ثبت فلان
 والله اعلم **مسئلة** الصبي في اوقاجات من وليها ان يزوجهما برجل وامتنع
 واورع الحاكم المحبس هل الحاكم ان ياورعها بعد هذا الولي المحبس يزوجهما
 او يوكل وكيل في تزويجها ام لا قال كل ذلك جائز ان يزوجهما الحاكم فقد مضى
 التزويج وان اورد وليا بعد فقد مضى ولن وكل الحاكم وكيل وزوج الوكيل اجاز والله
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي اوقاجات من وليها ان يكتب لها وكالته في تزويج نفسها
 متى ارادت ان تزوج برجل تراة كفوا لها فاني وليها عن ذلك قال فيما عندي ان
 لا يحكم عليها باقامة وكيل ومما طالبت عند التزويج لم يمد ذلك وان غلب قام
 مقامه الاولياء والاعمام والجماعة والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الحاكمين زواجهم
 نفقة رجل وورثته يجوز للحاكم تزويجها ام لا قال نعم هكذا عندي ان يجوز

لدخولها اذ حكم بالحق والدعاء **مسئلة** وان تزوج اولا ثم بلغ قبل
 دخولها انها ذميمة فاراد ان يطلقها او يرفع اليها نصف صدقتها فقال
 بعض نساءها انها الصالحة قبل الذي حججه لم ينعن فدخلها اليك حتى نظرها
 واحتالوا ان طالعوا اولا فحيلة وجعلوا في موضع وقالوا تعال انظر الزوجة
 فادخلوا على المولى فحيلة وعي غير زوجته والوالد هذه زوجتك فصدقهم
 وثبت على المولى بعد نفسها فقالت لم يجزئني استزوجتك فلم يصدقها عليها
 على نفسها حتى طلقها فقال محمد محبوب بان صدقتها وانهم لم يصدقوا ^{الذين}
 غرروا بها قالون هي سكتت ولم تقل انها ليست زوجته عليها او طلقها فان
 صدق لها عليها ولا على الذين ادخلوها عليها لانها هي فعلت ذلك بنفسها
 والدعاء **مسئلة** الصبي قلت لابي اطلب صدا ما ان يدخل بها وسلم لها ما
 يحب لها عليها وطلقها هل يحكم بذلك لعمري قال وعي انك تكثر ان تطلب
 البهائم ثم تدخل بها فانهم يحكم عليها بذلك فان عجزت عن الحكم على امرئ وقول
 الكل ما يندره هو شهر او لا يجاوز سنة شهر ولو كثر الشهران عجز بعد ذلك حكم
 عليه بالنفقة والكسوة لها وما لا بد لها منه فان عجز عن حكم عليه بالطلاق
 وسعي في صداقتها والدعاء **مسئلة** الشيخ عامر بن السبعالي في رجل تزوج
 اولا فعدت كاخوها على كل حال لا ينفذ صداقا عاجلا ولا حلا غير من الاتفاق
 بينه وبينها في السريرة بدون ذلك عليه شيء فيما بينه وبين الدخول فبطل ما عقده
 على نفسه من هذا الصديق المذكور طلقها او لم يطلقها اطلبت البهائم ولم تطلب مات
 قبلها او ماتت قبله قال على ما سمعته من الشرع في الاحكام على ما عقده عليه التزوج
 وفي الحال والباقي على ما سمعته والدعاء **مسئلة** الفقهاء احمد بن ملا ورواية
 طلقها زوجها في بلد غير بلدها اهلها على طلقها معاملة بلدها الذي وقع التزوج
 بينهما او معاملة البلد الذي طلقها فيه وكذلك البيع يكون الثمن معاملة
 للموضع الذي وقع فيه البيع ام معاملة البلد الذي وقع فيه الوفاء قال ابن

يكون الوفاء في المصدق وفي غير البيع معاملة البلد الذي وقع فيها التزويج ه
 والبيع على حفظه واثار المسلمين والدواعي **مسئلة** الشيخ خميس حيدوفي
 اذ قد ادعت علي زوجها انه وطئها ونكحها وذلك ما الحكم بينهما قال انه اذا دخل بها
 وغلق عليها بابا او اخرج عليها صرة او لم تكن حايضا ولا صاميين او احدهما ولا
 معتكفين ولا عجميين بالحج فالقول قولها انه وطئها في ذلك والدواعي **مسئلة**
 الصبي وهل يقبل قول المرأة انه تزوجها بغلان قال في وجوب تصديق والدتها
 عليها اختلاف والدواعي **مسئلة** الرغومي واللا العربية اذا تزوجها رجل
 من البياسة اعني من الخدم لا العبد غير المملوكين وغيرت منه وادعت انها لم تعلم
 انه ليس الها منه الغير وهل له عليها عيب انهما لا تعلم انه ليس كذلك للعنف
 والعبيد اذا تزوجوا وتناسلوا هم مسلمون ام لا قال قول ان المسلمين اكفاء
 لبعضهم بعض وهذا الاجتماع من القول وليس المولى كفوا للعربية وقد
 وقع الاستثناء على الحجام والحادي والبقال ومثالهم من الصنابير الرثية ولو
 كانوا من العرب انهم ليسوا بكفلاء ولا يجوز ان يكون لها الغير منه قبل الدخول
 بها وقبل ان يطئها ان صح ذلك مع الحاكم انه ليس كمثلها في الشرف وعظيم
 المنزلة وعلق القدر من غير خطيئة في لمن قال بغير ذلك لانه قد يقع لي
 ان الشيخ درويش بن محمد المروفي اجاز الغير في التزويج لبعض نساء ملوك
 العرب من بعض اولاد ملوك العرب وفي ذلك اسوة والدواعي **مسئلة**
 الغاوي وفي تزويج رجل امرأة بالغاء وصبيته وراى نكحها وكان مشرطا عليه
 مشترى الا انه لم يذكر في عقد التزويج مع المصدق ان يكون لها عليه نصف
 صداقها العاجل ونصف الاجل ونصف المشتري ام لا قال ان كان ذلك
 مشروطا قبل عقد النكاح ففي ابياته اختلاف ولعل اكثر القول باثباته وان
 كان فيها فهو ثابت بل اختلاف نعلمه وان كان بعدها فغير ثابت
 بل اختلاف نعلمه واما ما كان وعادتهم ومنهم من في الحايث ثابت عليه

اليها وغير تصنيف منها مثل انت على النخل ربح وسيل وكذلك العوض والحيوان
 والاراهم سرقته او حترقت ما يحبك ان ترد عليه نصف الجميع ام نصف ما
 بقي قال فاما ما يحب في الدابة وبل ان ترد عليه نصف ما قبضته بيدها من
 عرض او دلاهم او صيغة او حيوان واما الاصول التي انت عليها جاحدين
 ربح او سيل وغير ذلك على غير اختيار منها فلا ضمان عليها والدليل **مسئلة**
 الشيخ حبيب بن الحسن بن الخطاب او الامين والدها فالي والادب بزوح البنت الا
 يعطيه شيء من الدلاهم ولم يجعل الخطاب لذلك يشترط ان قال ان هذا
 الشرط اذا كان صحيحا وهوان ازوجك على ان يعطيه كذا وكذا فمختلف في هذا
 الشرط بين اهل العلم فقول هذا يشترط ويكون مصادق للمتزوجة فيه وتقول
 يستحق الالب **•** واكثر القول ان الالب لا يستحقه اذا كانت الابنة بالغة
 وهي بنت عاقل لان الالب واجب عليه تزويج ابنته ولا يجوز له ان ياخذ
 اجل على راء الواجب عليه وقول ان الالب يستحق لان الالب ان
 امتنع واي جازيلى دونه من الاولياء ان يزوجه او يجوز للسلطان تزويجها
 وان جبره السلطان على تزويجها فذلك جائز وما غير الالب من الاولياء فهو لا
 الشرط اخص له في اخذه وخصوصا اذا كان معدا وليا وغيره او دون اولياء
 اذا امتنع وقيل هو زيادة في صداقتها وهولها وهذا رأى مطر يسع فيه
 القول ولان السلطان هو اولى بتزويجها اذا ثبت لمن شرط من الاولياء
 ويعجبني ان يكون زيادة في حق المأثرة وعلى رأى من رأى من اهل العلم ان هذا الشرط
 باطلا فلا يلزم هذا التزويج وكذلك اذا قال له يعطيه او صاكي تعطيني
 او حاتعطيني فهذا لا يشترط لان هذه الالفاظ ليست شرطا صحيحا فلاجل
 ذلك لا يصح ولا يشترط وما على ما وصفنا من لفظ الشرط فهو كما تقدم
 القول فيه والدليل **مسئلة** اظنها من جوابات ابن عبيد ان وكتاب
 جواهر الآثار وفيه من طلق زوجته سرا يجوز له ان يتزوج اختها بعد

انقضاء

انقضاء العدة ولم يتزوجها مالا **مسئلة** فنعلم بان تزويج اختها بعد انقضاء النكاح
 طلقها والدعا على **مسئلة** الفقيه هنا من خلفان في رجل تزوج امرأة وطلقها
 وتزوجها ولده من بعده فأكبر عليه بعض ولعله يتعلق بقول الشيخ احمد رضي الله عنه
 يقول واما نكاح الاباء فهو من نكاح الاي والابناء والقبول اخرج **مسئلة** وبعض اجاز له
 تزويجها وطلها بالرفيقين لنا للقول بدمر هذين القولين قال فيهما عند وفي
 هذان ما قاله ابن النضر هو لا يصح والقبول اخرج ولا يعلم خلافا فيدين
 المسلمين ومن قال بخلافه فهو في خطأ وضلال عظيم فيشهد بذلك كتاب
 رب العالمين وهو قولنا لا نكحوا ما نكح اباءكم ومن النساء الاية واسم النكاح
 وقع بنفس العقد ولو لم يصح الدخول اذا لم يعتد به ودليل ذلك قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فقد ساء
 الدين كما ورجون المس على هذا يخرج معنا فيما نكح الاباء من النساء انهن
 حررات على الابناء ولو لم يدخل الاباء بهن والدعا على **مسئلة** قيل اذا التزوج
 بكونه تزوج مطلق ولا تزوج قيمته فان المطلقه ترقب فوكك لها لو كان
 فيك خير ما طلق والميتة تقول رحم الله فلانا القدر كذا الخ غير كفوا والدعا
مسئلة وتزوج امرأة على ما تعصب قال التزويج تام واما ذلك الغصب
 فلا يجوز لاجله والدعا على **مسئلة** وعن رجل تزوج لولده على نصف ماله قال
 فخلته وما لدا عطاها زوجة لدا وغيرها قبل تزويج ولده هل ثبت قوله هذا
 قال فهو متزوج على القوم اذا كان هو وهو عالمين بالمال فان صح ان عطاها
 قبل التزويج كان عليه قيمة نصفها اذا كان على ذلك المال المحذرة زوج ولده
 قلت فان تزوج لولده على نصف ماله ثم استفاد مالا بعد التزويج قال اتول
 والدعا على **مسئلة** ان ليس لها الا نصف ماله يوم التزويج وقد قيل ان لها نصف
 الكل والدعا على **مسئلة** وسأولت عن رجل تزوج امرأة على ثلث ماله اثبت لها
 ثلث جميع ما خلفه قال هذا محمول على لغات الناس ومعانيهم في بلادهم وفي

يقول بثلاث جميع ما يملك فمؤخذ يقع الا فليس في جميع ما يملك واما اللفظ الاول
 فيدخل في ثلث ماله من الارض ويخلو ون قال ثلث ماله ينصب الام فيقع عليه
 كله ما يملكه والرد على **مسئلة** كان الشيخ مداد عبيد الدين ويحكم بالخادم •
 العاجل من الصدوق ان خادمه وسط وبالحادم الاجل من الصدوق الاجل ان قيمته
 سبعة مثاقيل ذهب ونصف مثقال ذهب وسط واذا لم يذكر ان ثلث ولا ذكر
 فهو قيمته خادمه وسط وحسب ذلك في النكاح لان اسم الخادم اذا لم يفسر
 على الا نكاح الذكر والرد على **مسئلة** الشيخ ناصر بن عيسى وفيه تزوج امرأة وشتر
 لها اكل شهر كذا كذا لا رتبة فضته عن نفقة ما فرضت بذلك واقامت عند علي ذلك
 ما شاء الله ثم غلبت المعيشة وراحت منه النفقة ولم ترض بالرد الله عن المفقدة
 انتثبت لها النفقة ام لا • قال تثبت لها النفقة والشرط اذا ابطالته ونقصته
 انقص ولا يثبت عليها ذلك والرد على **مسئلة** الصبي والسكن الصدوق
 المقيمة موروثة وكبر في النكاح ليس له قيمة موروثة ما يحكم لزوجه من
 كتب لزوجه ذلك بعد موته قال ان كان لهم سنة يزوجون اليها قال
 سنتهم والا فلا احفظ شيئا وحدها الاما يركب العود ولا يلبسهم وقيل
 في بعض الجوابات انه نصف الخادم الصدوق سمعت من يقول بذلك نروي
 فيها يري في بعض الصدقات لبعض الكنود ويعون ان رتبة لولده سنتهم والرد على
مسئلة وعن رجل خطب الاندلس فاجبت وتكلمت في وجهها من زوجها بائنا
الاب سياتاني ابعده ذلك وقال لما في فاسخ عليك هذه المرأة فقال الولد قبلت
 ايجوز ذلك ام لا قال ان هذه المسئلة اقول عليها الكفى وقفت على مثلها في كتاب
 بيان الشرح وعن ابى الحسن في رجل اذن ان يزوج امرأة فخلط في سهمها عند العقد
 فستوى ياراة اذى هل يكون هذا التزويج حلالا اجابوا بسواها جاز الزوج ولو لم يكن
 فعلوا ما وصفت لا يجوز هذا التزويج معناه جاز الزوج بالمائة ولو لم يكن وقد قيل
 ان اذا قصد الولاية بعينها او في اعتقاده لها والشهود يعلمون ذلك وعليه عقد

فاختاروا بغيرها ان ذلك جائز فيما بينه وبين الدخول فان حاكمنا التزوج
عليها الا اسم كان عليها فيقبل النكاح ان يطلقها او يعطيها نصف الصداق لانه
في الحكم قد وقع النكاح عليها ولا يجوز ان يطلقها والذي اراد تزويجها هو امرها قد
روي ذلك عن محمد بن محبوب فهذا ما جاء فيه الاختلاف وكل راي السليم صواب
والذي يعجبني اني في هذا ان كان الزوج لم يحن هذه الالة ان يحدد النكاح وان كان
بها لم اقدم على الفرق بينهما الا ان القصد قد كان للولد فوقع الغلط في الزوج
ودفع الدخول بعد ما علم في قول محمد بن محبوب **وبما على قول** الى الحسن فانما يوق
بينهما اجازة ولم يزل لان قد كان التزويج **للاب** وعندى من معقول المسلمين وبعد
لان في المسئلة الموجودة المذكورة وقع اللغط على هذه الالة والقصد **والا لالة**
غيرها وكذلك في هذه وقع الغلط **للاب** والقصد **والا لالة** غيرها وكذلك في
هذه وقع الغلط **للاب** والقصد **والا لالة** للولد والد اعلم **مسئلة** رجل اشار
على رجل يطلق زوجته الاجل ما شك منها عليم ثم تزوج عليمات تزويجها قال
ان كان هذا التفسير راي الصلح في الوقت بينهما وارب الاستعانة منهما في حينهما
والجوزي كقصد **والا** هذا المشير فاراد ان لا يباس عليم ولا يحرم عليم تزويجها
اراد تزويجها وان كانت نيتة على غير هذا المعنى والد اعلم والنيتات عن النجاشي
وهن للملكات والنيت بين العبد وربه والد اعلم **مسئلة** الصبي وتزوج
اولا تزوجها ابوها ووليها ثم دخل بها فجاءت الى ربيها وقالت زوجي فلان
فلان فارقت وانقضت عدتي يقبل قولها ويجوز لادن زوجهها ام لا راييت
ان لم يدخل بها وقالت الما لة لا رضى بالتزويج فزوجهها ابوها بنزوج غيرها
ذلكم لا قال اما اني قالت غير راضية بالزوج وكانت بالغافا لقولها
وجاز لادن زوجهها واما ان ادعت الطلاق فهي مدعية وفي عامة القول قولها
غير مقبول وقال الشيخ العالم ابو سعيد لا يعدم هذا الاختلاف على وجه
التصديق لان الحكم والد اعلم **مسئلة** ومنه وسئل عن رجل تزوج اولا

على صدق مسمى سكنها في بيتها ما دام تزوجته هل ثبت هذا التزوج بشرط
على هذا قال هكذا ينبغي ما يعملون عليه وهو الشا هو قولهم قلت فان
باعته هذه المرأة لبيتها ولم تشرط على مشتريه سكنها فيه كيف الحكم في ذلك قال الله
اعلوا يقول ان سكنها قد زال عن زوجها بنزولها هذا البيت الذي قد كان لها فيه
السكن فقلت ان اتخذت بيتا بدله وولدت ان تثبت فيه سكنها اهل يلزم ذلك
الزوج لها ان لم يرض قال لا يبين لي ذلك ولا ارفعهم يثبتون على الزوج لئلا
مثل ذلك قد صار خرج منها بسببها او بسبب بيعها وقلت له فان رجعت هذه
المرأة على زوجها بصدق مثلها الا ان هذه العلة كان كان الصدق المتقد صدق
مثلها او اكثر او اقل اليس لها ذلك ولا علم في حقوق النساء على زوجها ومن قد جاء
الزوج قبلها قلت فان عادت هذه المرأة في هذا البيت وصار اليها بيع او ارث
هل يرجع لها فيه سكنها على زوجها يوما ما قال الله على وخاف ان لا يرجع
سكنها فيه على زوجها وقد خرج السكن فيها خرج البيت وخصوصا اذا رجع
او صا الى الحاكم جازا القول في ذلك الذي خرجها عن السكن باختيارها او ثبوت
لها بوجع البيت وحسن في السكن هذا وهذا والله اعلم **مسئلة** ابن عبد الملك
في رجل تزوج امرأة اسمها مهنود ولها اخت تسمى بغاطلة ونبتت مهنود
فغاطلة وتزوج بغاطلة ايها زوجها وتجد قال لا ينفعد قوله ولا ينفعد الا ان صدقة
وصدقة التي عقد عليها فينفسخ النكاح ولا مهر لها الا ان كان دخلها وقد
فسدت عليه ويعد على اختها والانتظار عليه في العدة ومن لم يصدق قوله
مصر على مهنود وجبر على طلقها وعليه نصف المصدق ومن لم يدخلها
فيجوز النكاح وقول ولي الصبيته مقبول ان قال ان التزوج كان لثلاثة ومن
لم يعلم ذلك حتى مات فبنتها الفان ويقسمان الميراث والتي دخلها المصدق
كامل والاخرى ربع المصدق والله اعلم **مسئلة** الصبي اكر للقول لا يزوج
والد الزنا في التزوج ولعل بعضا يري رقة والاول اشهر والله اعلم **مسئلة**

الزواج وهل ثبت التزويج في الليل إذا كان قمرًا أو نهارًا أو غير ذلك قال ما بالناهار
فما نزل ولا فرق بين ذلك وبين النهار ولما تغيرنا رأينا في بعضهم بعضًا
معرفتهم بالنهار فقد اختلف في ذلك بعض إجازة وبعض لزوم في ذلك وقال الليل
لباس كان قمرًا أو لا قمر فيه والدعاء **مسئلة** ومن كان الذي بعد **التزويج**
يعرف الرجل الذي أقره أن تزوج حرة فإن كانت على المقة اختاروا بينهما للامور
ففي ذلك اختلاف قول يزوجه بأمره ولو لم يعرف استعدا بينهما واختار ^{جواز} واحد
أنهم يعملون هكذا القول وكذلك له ولما ثبت العم فليس لمرء أن يزوجه بأمره
الآن يعرفها نسبهما ببيته عادلة أو شهرة يطعن القلب بها أو بالطلاق عند
على نسبهما والدعاء **مسئلة** ومنه وفي رجل تزوج امرأة على صداق عاجل أو رجل
فطلبت المقة أما تسليم ما عليه من العاجل والدخول وبما الطلاق فاجله
الرجل إلى أن يوفى ما عليه وعقل بالعسر واليسر إن يسلم النفقة والكسوة
فأنت المقة الإحصاء والهوا والصدق والها في ذلك أم لا قال على
ما سمعته من الأئمة لا يجزى على طلاقها إذا سلم لها ما يجزى عليه لها من النفقة
والكسوة إلا أنها لا تجزى على معاشتها ما لم تكن إجماعًا على نفسها قبل ذلك
والدعاء **مسئلة** الشيخ عبد الله محمد بن عثمان الخالسي في إجازة زوجهما
وليها بلا عليها فاعلمت غيرة فإني إلات التزويج هل يجزى النكاح أم لا
ثابت قال قاله موسى بن علي بن إمام التزويج وقالت رضيته ثم قالت لا أرضي
ثم إرات التزويج فالأول ثابت وإن كان أول قولها لا أرضي ثم قالت رضيته
فالزويج الأول باطل ويجزى والنكاح إن أمروا بذلك والدعاء **مسئلة**
بن عبيدان وإذا تزوج امرأة ولم يقد على جماعها أو غير ذلك لها غير في ذلك
قال لا لم يطبق الجماع فلها الغير منه ولم الأجل سنة ليعالج نفسه فان طلاق
جماعها ولا طلقها وعليه صداقها عسرها أو ما إذا جماعها ولو مائة وصدقة ^{تجزئ}
ويجوز فلا يجزى على طلاقها والدعاء **مسئلة** ومن كتاب المصنف ومكان لمرء

نسوة ثم تزوج خامسة وهو يعلم انه لا يصح له ان يقبل عليها الزوج من صح
باربعة شهود انه تزوج خامسة او اقر بذلك ولا يقيم عليها الحد بالملكه منذ
لها وتزوج بها ليس بنكاح والى العلم **مسئله** ابن عبيدان واذا زوجت المرأة
نفسها غلاما عليها الحد ام لا قال قد قيل عليها الحد وقبل التعزير دون
الحد ويؤخر بينهما والى العلم **مسئله** في رجل تزوج امرأة على كذا على كذا
من المالد دخل تزوجته ثم بعد ذلك قالت الزوجة اني لم اعرف الخلات وانا مغيرة
منها اهل لها غير وما يكون لها من الصداق قال ان الهمم ان في الصداق ثابتة
لا تنقض فيها ان كان تزوجها على كذا عروقة ولو لم يصرها وان كان تزوجها على
كذا غلظة من المالد لم يرد لها ولو يعلم من المالد الغلظة فلها ان تطلب اهل العدول
انقضت من المالد كان معدنخل وان لم يكن معدنخل اشترت لها الا ان يتراضيا
على قيمتها وان كان على كذا غلظة من المالد الغلظة فلها ان تطلب اهل العدول
والى العلم **مسئله** وسألت عن رجل تزوج امرأة على شهادته الله وشهادته
ملكه بكتبه ووطئها بالزوم لها صداق ام لا قال الذي وجد ان الصداق
يلزم مالا ان تكون المرأة علمت ان هذا حرام ولا يحل ذلك فقد وجدت ان لا
صداق لها على هذا والى العلم **مسئله** المغاوي وفي قبيلة معروفين انهم
اذا تزوجوا نساءهم ببعضهم بعض تزوجوهن بصداق قليل واذا تزوجن
بغيرهم الناس تزوجوهن بأكثر ولزم احد صداق الا ان لا منهم بالزوم
كصداقهم لبعضهم بعض ام كصداق الغير كان هذا الرجل منهم او غيرهم قال
حسن في مثل هذا الاختلاف عندنا والى العلم **مسئله** ابن عبيدان في رجل
حرم على تزوج امرأة يظنها عريضة فاذا هي بيسة او فارسية او غير ذلك
من اجناس الناس والى الغير منها قال لا الا قدر ان انقض التزوج وكلا
اقول للغير وان لم يرد لها فانه يطلقها ويعطيها صداقها تاما وان لم
يدخلها فنصف الصداق والى العلم **مسئله** الصبي فيمن قرئ تزوجته براء

حرج فثبت الى رعيين لا يرد فثبت لما يجب لها انما وجدت الارضية ولم توجد
 قال ان اتفقا في زواجهما على شيء من اهر او ثوب قيمته لا ريعون الارضية وقال
 وقال اربعون لارضة لا لارضة وقال وقال لارضة الاشياء يسير والى على
مسئلة ابن عبيد ان وكيف للفظ من تزوج نفسه باورة هو وليها فعلى ما وصفت
 اما ان الارض ان تزوج نفسه باورة هو وليها وان يعقد التزويج بنفسه فاللفظ
 في ذلك سوى الا انه يقول قد زوجت نفسي فلان انما ثبت فلان برضاها وبادي
 وان كان احد يعقد التزويج غيره فهو يجب الي وجابن للملك ان يزوجه بها
 اذا علم انه وليها وغيره ان يعلم انها مرضية ولو كانت بالغالا فلان انها كانت
 مرضية ثبت التزويج وان كانت غير مرضية لم يثبت واللفظ للملك ان يقول
 قد زوجت فلان هذا بفلان ثبت فلان باورة الى تمام اللفظ والى على **مسئلة**
 ابن عبيد ان وما ان ارضيت بالزوج قبل التزويج فلما تزوج بها لم ترض به
 زوجها في ذلك اختلف فقال وقال لها ذلك وقال وقال يثبت عليها وان
 اقام الزوج البيعة العادلة فانها مرضية به فوجبا وقامت الية شاهدي
 عدل انها غير مرضية فالقول قول الزوج والى على **مسئلة** ومنه وفيه
 تزويج امارة وزوجها ورجلها عيبا فيها يرد به التزويج وغيره بل يرد صدق امارة
 قال ان لم يراجع ولم يمس فلا صدق عليه واما ان نظر الفرج في لزوم الصدق عليه
 والى على **مسئلة** ومنه وفيه تزويج امارة بالغافلا بلغها التزويج اظلمت الانكار
 وفي قلبها انها مرضية بيبث هذا النكاح ويكون حلالا لم لا قال اما في الحكم فلا
 يثبت هذا النكاح واما فيما بينه وبين الله فيجوز لها ذلك ويجوزني في ربه هذا
 النكاح قلت له وان صدقها الزوج انها مرضية في قلبها ورجلها ايفق بينهما
 قال لا اقع على التوفيق والى على **مسئلة** ومنه رجلا ادعى على امارة انها زوجت
 وبن اباهان زوجا واما هو فيقول لم يستزوجته ولم يقل انها غير مرضية ولا
 مغيرة فعلى ما وصفت لا يقبل قول الزوج ولا قول الأب والمقول قول المرأة

والدعوى **مسئلة** ومنه والمائة اذا كان وليها ممنونا ولم يكن لها ولي غيره
فجاز للولي ان يزوجه باوها والداعى **مسئلة** ومنه وفيمن وفي زوجته
اجلها مالاً ثم طلقها ثم زها على صداقها وقد حدثت ثمة للمال هل ترجع غلته
للمال للزوج قال اى اوفاها صداقها قبل انقصاء عدتها فلان يرجع عليها
في غلته للمال والداعى **مسئلة** ومنه لا يجوز للمائة ان تزوج نفسها بغير امر
وليها فاذا زوجت نفسها بغير امر وليها ولم يدخل بها الزوج فان الولي يحرم
التزوج وليس له ان ياتى عن اى كان الرجل كفواً للمائة واما اتمام الولي بعد
الدخول ففيه كذا اختلاف قال ابن جابر وقال ابن عباس منتهى ما زوج
المائة الزوج على هذه الصفة فلا تحج منه الا بطلاق وما اللفظ الذى يثبت
به التزوج اى قال الذى يعقد التزوج محضه شهود من جوفهم التزوج كذا
يا فلان قد قبلت فلان بنت فلان زوجة لك على صداق كذا وكذا فاى قال
قد قبلتها ثبت ذلك لا يصح في بعد عهد المدعى رجل والداعى **مسئلة**
وسئل ابو عبيد عن رجل وكل رجلاً في تزويج ابنته وخرج الوالد الى بلد الذي فيه
الوكيل فانتزع الوالد الوكالة والمؤكل وزوج ابنته بغير اذن الوكيل رجلاً اخر
ولم يأت في بلد الوكيل ومع ايها الزوجين اولى بالمائة قال معى البنت قبل اذا
وقع التزوج والوكيل في ذلك البلد ومن الوالد فاي الزوجين رضيت به المائة
زوجا قبل الاخر فهو زوجها وتزوج بغير اذن قلت فان رضيت المائة بالزوجين
جميعاً معاً لما علمت بالتزوج ايها اولى بها قال ان معى البنت قبل ان تزوج الاولى
منهما اولى بها ومعى البنت قبل بنفسه كما احب اذا كان رضاها بها جميعاً معاً
لان رضاها بذلك كان باطلاً فان رجعت ورضيت باحدهما وكان نكاحه
ثابتاً وكان زوجها والداعى **مسئلة** ابن عبيد ان في امرأة بكراً وثبت
زوجها وله بها صداق اقل من صداق نساء فلما بلغها الخبر رضيت
ولم ترض بالصداق اثبت النكاح ام لا قال في كذا اختلاف بين المسلمين

قال بعض

قال بعض لها صدق نساءها وقال من قال اذا لم يرض نفسه الكالج قلت
فان كانت بكرا ودخل بها الزوج فلما بلغت طلبت صدق نساءها هل ثبتت
لها ام لا • قال في ذلك اختلاف قال وقال لها صدق نساءها وقال قال لها
ما عرض لها وليها والد اعلم **مسئلة** ومنه يجوز للرجل ان يرضع زوجته بربها
كانت صبيته وبالغا والد اعلم **مسئلة** قال ابو معاوية لو ان رجلا اغتصب امرأة
ففسها فنظر الى فرجها وقول يجب لمس المحرم عليه صدقتها وقول يجب
عليه صدقتها بالنظر الى فرجها وقول يجب بالمس والوطء ولا يجب بالنظر وقول
يجب لمس الذكر الفرج ولا يجب لمس اليد والد اعلم **مسئلة** قال ابو عبد الله محمد
ونظر فرج زوجته متحدا فعليه الصدق بجهها ولو لم يجزها لانه نظر باحدة
الزوجين ومن مس فرجها ونظر اليد خطأ ثم طلقها قبل الجوار فله بلزوم الداء الضف
الصدوق ومن احتالت عليه حتى اخذت يده او شيئا من يده فعملته على فرجها
فله بلزوم الداء نصف الصدوق اذا كان كذلك فعلمها ولو يتابع هو والد اعلم
مسئلة الصبيح هل يكون قول ولي المرأة مقبولا ان قال انه زوجها بافلا
ويجب لها وعليها فيما بينهما وبين الله وفي الحكم عند المسلمين ما يجب للزوجة
ويجب عليها ام لا • قال اذا قال والد لا لانه زوجها بافلا فحق وجوب
تصدق عليها اختلاف والد اعلم **مسئلة** عن الفقهاء من اخلفان محمد
قال قد اعمت النظر وطلت الكفر في كفو الزوج لزوجته فاذى ادى اليه
نظري ورنى عليه فكري ان الكفو ينبغي ان يكون مساويا للزوجة في جميع
احوالها اولها في نسبها ثم بعد ذلك في دينها وماله وجمالها وفي اختلاص
من هذه الخصال منه عما هي بحالها فلم اذكر حال اختلافها ان يكون كفوا لها
فيما عندها لانه لم يصر بذلك المختل التسمية بينهما الا على ما شرطت له عنهما
والولي هو الناظر في ذلك على ما يرى فيمد صلاح والد اعلم **مسئلة** وعند
فيما عنده ان خرج الالة مع زوجها باختيارها لا يطل بشرط سنها بل

هو باق على حالهما مسكت به ولم تبطل عن زوجها حال خبرها معه وهذا
اذا كان شرط السكوت بشرط الصداق وذكر في العقد واما ما قبله بعد العقد
ولم يكن بشرط الصداق فهو غير ثابت عليه اذا رجع فيه وما شرط عليه قبل
العقد ولم يذكر في العقد فمختلف في ثبوته والدعا **مسئلة** وعند قال فقر
خلق الله الى ربه للتعامل تأملت هذا السؤال مع اني لست اهل ان اجول
هذا المجال لقلة علمي وركاكة فهمي مع اغترافي بشرف سائلكم انما بلغ في
علمها وهما ولكنني خضف به تشديدا فاعلم استحسن ردة فتجولت في كل ما انتفاء
من المعافاة الذي لا ينبغي كونه خصوصا بين ههنا الاصطفا فاقول حسب ما فتح
الله لي من القول ان هذه الملة لا تجاب الى تزويج وهو ادى منها شيئا ودينها
وعقد ونشأ ولو رضيت به ورغبت في تزويجها فكذلك العدم والمساواة ^{بينها}
في الكفو يذهب مع كونه من العبودية وهو من الحرية فابن هذا وهذا في منازل
البرية ومع ذلك فقد نكح بالسنة الصحيحة التي لا تعلم خلاف فيها في تزويج
بعضهم بعض دون غيرهم مع تفاوت منازلهم وكذلك ما يرى عند علي
السلام الله قال اختاروا النطقكم فان العوقر اساس الوغير ذلك من سائر
الاخبار في هذا وهو مشهورة عن خفيته وقد قيل للولي الامتناع عن تزويج
غير الكفو مع رغبتها في تزويجها ورضاها به وليس المقوم بالاجابة
اذا رعت عليه معهم طلبا لا نضاف من الله في فعله مصيب وانما على
ولي الامر خبرها عن ذلك وفيما عندي اذا وقع التزويج بين الزوجين ^{للذين}
غير كفوين لبعضهما بعض مع اتفاقهما ورضاها بذلك مع علمهما
به فلا اقول بفساد بينهما وحج عليهما مع كونهما جميعا مسلمين ولا
عباسية كما اياه آيين وان كان للسنة الواردة عنه عليه السلام في ذلك
المخالفين لان محجها فيما ارجو ان ترفعا في الاول وتاديبا لا الزام ولا حجة
حتى لا يسع خلافة محافة حسب ما بان لي فيه في نظر من يعمل بعدله والله اعلم

مسئله ومنه فممن تزوج امرأة بغير او وليها ودخل بها هل يجوز هذا التزويج
 اذا اتهم الولي بعد الدخول ام لا **الجواب** ففيما عدى لا يعدم من الرخصه في تمام
 التزويج اذا اتهم الولي بعد الدخول ولعل بعض المسلمين شدد في ذلك ولم يقر به
 صحابنا والاعتدال العنينا ولو ثبت في امر الزوج اولى وامره وارثه واسم الله
 اعلى **مسئله** امرأة تركت زوجها صداقها على ان تسكن معها اتهمها فسكنت معها
 امها سبوعا ثم ماتت الاثر وطلبت الزوجه صداقها فالذي حفظنا من قول المسلمين
 في امرأة تركت زوجها صداقها ويضعها تسكن مع اهلها ففصل ذلك لها وسكنت مع
 اهلها فقالوا صداقها الذي ثبت ذلك عليها واقول ان هذا مثل ذلك فسكنت قريبا
 او كثيرا وهذا يجوز في الصدقات بين الزوجين لان الجهالة تنجو في الصداق
 والبداع **مسئله** اما اذا تزوج غير الولي ثم جاء الولي وعترف في ذلك اختلف
 منهم وقال ان تزوج اجني على راي الولي نقض النكاح ولو جاز التزويج وضمهم قال
 ان جاز التزويج ثم النكاح وهو اكثر القول لان يكون اب فان كان الاب غير
 نقض النكاح ولو جاز التزويج للمائة راضية والبداع على **مسئله** وعن رجل تزوج امرأة
 على ما الذي في يده وعلى كل ما كتبه الى ان يموت قال فعلى ما وصفت فان كان
 هذا الرجل قد اكتسب مالا لم يكن لها فيما اكتسب شيء فان شأوت ان ترضى
 بالمال الذي كان في يده يوم تزوجها وان لم ترض به رجعت الى الصداق نسائها
 وان كان تزوجها تزويج قبله فلها مثل صداقها الاول والبداع على **مسئله** وموت
 في الذي يدعي فلان وكلدان يتزوج لزوجته فماتت الزوجة ثم فكر الزوج انه ما وجد
 ان الصداق يلزم الوكيل وان مات الزوج لزمه المائة بقدر ما تركت من الزوج
 من الماله بغيره الوكيل لها فان كان على الزوج حقوق تحيط بماله لم يكن على الوكيل
 لها شيء لان مال الزوج يستحقه الغر ما ودون الورثة والبداع على **مسئله**
 اذا تزوج الاجني والاب حاض ثم مات الزوج او الزوجه فان كان الاب
 غير في الحيوة فلما مات احدهما اتم النكاح فلا يتم وان لم يكن غير النكاح حتى

الموت في الزنا يختلف في انعاده للنكاح بعد الموت وقع الجواز ولم يقع **والنكاح**

مسئلة وعن رجل مريض تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى طلقها فاحتاذت ان ترثه قال ان

ترثت به ورثته ومن تزوجت فلا ميراث لها **والدعا على مسئلة** عن رجل قال

زوجت فلان ابلا ولم يذكر صداقها هل يثبت النكاح قال معي ان النكاح يقع

ان تنما على صداق معروف ومن اختلفا في بعض القول ان ينفسخ النكاح

فان وطئها ولم يختلفا كان لها صداق مثلها وثبت النكاح ولا علم في ثبوته بعد

الوطئ اختلفا فان طلقها وقع الطلاق وكان عليها المنة **والدعا على مسئلة**

وعن امرأة تزوجت في بلد لا سلطان فيه ولا جد من يدين بدين المسلمين

الا فومنا ولا ولي لها هل يجوز ذلك قال نعم قلت فان هي وكلت في تزوجها فزجر

نفسه قال الكفر لذكر قلت فنفق بينهما قال لا رضيتم لواقعه على النفاق ان كان دخل

بها وادخلها لم يدخل بها فتوكل عني بزوجها قلت فان هي وكلت في تزوجها على نكاح

نفسه قال جائز قلت فان وكلت في تزوجها فزجرها رجل وفي البلد يدين

بدين المسلمين فجازها وزوجها انفق بينهما قال لا قلت فان كان وليها انفق

فوكلت في تزوجها ولم يعلم وليها حق جازها الزوج ما ترى قال اي عليها ما اري

جابر بن زيد يجلد النكاح والمكاح والزرق والاجتماع **والدعا على مسئلة** وعن امرأة

تطلب التزويج الموليها فبا يخل لها ان توكل في تزوجها قال لا امتنع وليها فل

ترفع عليه الى السلطان فان لم يكن سلطان فالجماعة المسلمين يحتجوا على

فان امتنع وكلوا من تزوجها او كل توكل على رضا مع وكالت المسلمين في تزوجها

قلت ولم جماعة المسلمين قال خست انفس فان لم يكن جماعة المسلمين فتوكل من

يزوجها **والدعا على مسئلة** قال ابو المؤثر في رجل تزوج امرأة ثم اكرهت فقال

وقال انها اوجين ما اكرهت فقد انحلت عقدة النكاح وقال آخرون انها

ما دامت في مجلسها وهي يزورونها فان رضيت قبل ان تقوم ومجلسها

فالنكاح تام وان قامت من مجلسها ثم رضيت وبعد فقد انقض النكاح

وليس

وليس رضاها بشيء وقد حدثني زياد بن الوضاح عن عبد الله بن بعض أهل الرأي
 قالوا ما دام الشهود متمسكين بالشهاداة وقد حسب الله ما دام الزوج متمسكا
 أيضا بالعقدة ثم رخصت فالتكاح تام والذي أقول به أن من لم يدخل فليجوزها
 التكاح وإن سبق ودخل بها على بعض هذه الأقاويل التي قد حكيت عن أهل
 الرأي لم أقدم على إرفاق ولم أزد على تحريم والد والد العمة **مسئلة** وقال في المرأة
 إذا قست برجل الله عز وجلها وأقرت به يتركه وأكره والدها أنه لم يزوجها بهي ربه
 قد قيل يشبه ذلك على قول من أثبت الأقرار بالزوجة قلت له فإن مات
 الزوج ورثته المرأة ثم ماتت المرأة هل الوالدان يأخذ ما ورثته بنتهم من
 زوجها قال مني لئلا ذلك ما لم يعلم كل منهما • قلت له فإذا لم يعلم الله زوجها
 هل يمكن صدقهما في ذلك قال معي الله إذا احتمل وإلكن أن يكون زوجها ثم نسي
 أو وكل من زوجها أو ضوى زوجها ثم نسي كان عندي هذا ثبت معنى المكان
 في هذا وكان له أخذ الميراث على هذا • قلت فإن زوجها برجل ثم صح
 معها أنها ذات زوج منه لم يصح معها ولا مع الزوج ذلك حتى مات الزوج
 وماتت هي ورثها والدها هل له أن يأخذ ما ورثت من زوجها إذا كان هو
 عالما بالحمية أم لا قال هكذا عندي قلت فإن صح ذلك بيئته عنده هل
 يكون هذا علما بحج عليه أخذ الميراث مما أخذت من زوجها قال إذا كانت بيئته
 فعني عندي والعلم في الحجة في الحكم قلت فإن الشهدت معها واثقة أنهما
 ارضعتهما ولم يعلم بهما ذلك حتى مات هل يكون هذا علما بحج عليه أخذ الميراث
 مما ورثت من زوجها قال هكذا عندي إذا كانت عدلة ممن تجوز شهادتها
 في الرضا والصانع والداعل **مسئلة** قال أبو سعيد في الرجل إذا كان مجنونا
 أو مخشيا أو بهيم برضا فاحشا أو مجنونا أو واحد هذه العيوب التي
 يرد بها النكاح لا إية ففيه التقدير لا يرد الرجل مثل هذا وإنما هذه عيوب
 المرأة والرجل عيوبه الولاء والصناعات التي قد ذكرت وذكرها العشرة •

وطريق التكميم وقال من قال يرد منهم بالعيب ما تترك بملأه ما لم يرد بها
 لم يرد وقال من قال ان علمت بمركان لها انك جاز او لم يرد من شأوت ان تخرج
 بغير صدق ولا يجنب ان يكون لها في عيوب الرجل من الصناعات والولا
 تغير لان وكذلك ليس مما يضرها في نفسها ولا يؤذيها وانما ذلك من طريق
 العسوة وان قال قال ان لها ان المرد يرد بها ان المرد علمت ثم علمت
 فغيرت قبل الجواز اعني ان يكون لها ذلك في هذا الموضع وان كانت علمت
 فرضيت لم يكن لها تغير **مسئلة** الزام على رجوع المولود ان يعقد
 على ولادة عقد النكاح ام لا ويعقد الرجل على نفسه قالوا المولود ولدان يعقد
 عقد النكاح على ولده اذا كان هو والى المالة وما عقد على نفسه فغيرا خلاف
 ويجنب قول رجاء ذلك **باب في الرضاع والحكماء وفي**
نكاح الصبيان وما جاء فيه وما يحرم بهما من وجوهها والآخر
وما اشبه ذلك مسئلة وما لتعلم المالة ان كانت موضعا فارضعت
 صبيا او جارية يغير ولدها انما التسبق ان اللبن يحد من الثدي الى غير
 الرضع ولا يرد ولا يرد يخرج باللبن ان يكون رضاعا ام لا قال ان كانت
 هذه المالة تعلم ان فيها اللبن والتمت الثدي ومصد ولدت خرج من ثديها
 لبن للرضع ام لا ولم تحس باللبن يحد من الثدي الرضع فقد وقعت الشهوة
 ودليل اصحابنا على الرضاع مص الثدي وظهور اللبن على شفثه فهذا هو العمل
 الذي يحكم بالحكم ولما المص دون اللبن فلان يوجب الرضاع لان الصبي
 يمس ولا يحد له اللبن الا ان هذا موضع الشبهة والحكم لا يحكم الا بمقتضى
 وتكون الرضعة تحبس عن علمها ابا انخذل اللبن منها ومقتضى الصبي اياها فاما
 ان تشهد بذلك وتجب به وقبل الحكم قولها اذا كانت عدل في حقها ولها اليد
 اعلم **مسئلة** الزام على الصبي ان يرضعها او يرضعها الزوج فلهما
 منذ الرضعت اليها يحكم على غيرها بعلوها كما حكمها رضيا حتى يرجع الزوجها ام

لا قال اذا كانت الابنة ممن يطلق الرجل المعاشرة لم يحجب عندي ابوها حتى
يحي على الرجوع الى زوجها وان كانت لا تطيق الرجل فعلى ابوها نفقة الا
انها لا تجبر على المعاشرة ولا يكون النفقة على الزوج الا بالمعاشرة فخذ ما بان
للك صوابه والبدع **مسئلة** عن الشيخ مسعود رضي الله عنهما اذا
بلغت المرأة من السن ستة عشر سنة او سبع عشرة سنة فبعض حكم
بالبلوغ عليها اذا بلغت خمسة عشر سنة او ستة عشر سنة وبيع
بالحيض وبعض لا يحكم عليها بالبلوغ حتى تحيض او يبلغ وهو اصعب منها
والبدع **مسئلة** ومنه وفيه راي رجل في بيتة هو وزوجته لئلا يور
يوي جماعا لا يدخل الشك في زواجهما ويستيقن انها على طهر لم
يكذب نفسه وزوجته منذ زواجهما الا جلي اليقين ثم ان اذرها وغير
ان يكذب نفسه بجوارح **قال** لا يحجب عليه حق يري الجماع وان ماها
فعليه ان يكذب نفسه وان وطئ قبل ان يكذب نفسه فلا نفقة عليه
ولا يلحقه الطلاق على صفتك هذه وما التثنية فذلك اليه والبدع **مسئلة**
مسئلة ومنه وفي رواية ارضعت ولدها ولا غيرها ثم انت الرضاعة بعد
ذلك ابنا اخر وانت الموضع ولدها ابنة وزواجهن على الصاهر لا يجوز
التفريق بين ابن الرضعة والابنة **قال** ان الولد المصروع من لبن
او امة لا يجوز له ان يتزوج احد من بناتها ولا من بنات زوج هذه الا
الا انه من اخوة الرضعة وكذلك الجارية اى ارضعت من لبن او امة فلا يكل
لاحد من بني هذه الا امة ولا من بنات زوجها الا حكمهم اخوتها وما الاولا
الذي جاء ومن بعد فجاز التفريق بينهم والبدع **مسئلة** الشيخ احمد فرج
رحمه الله والبيهقي اذا بلغت الحلم وطئت على زوجها ما تقدم هل يكون
مثل ذلك رضى منها ولا يجوز لها غير **قال** ان كانت في بيتة وتعاشر
فانما بلغت ولو تعاور من حينها ثبت عليها التفريق ولا غيرها بعد ذلك

وإن كانت للتعاشر وهي بائنة عند تحقق بصر رضاها بعد البلوغ والدعاء **مسئلة**
 عن الشيخ أحمد بن محمد وفي الحديث إذا لم يكن لها ولي وتزوجت وغير جملة المسلمين
 ولا الحاكم ولا السلطان يجوز هذا التزوج ويكون حلالا **قال** إن كانت هذه
 صبيته فلا يجوز تزويجها وهو تزويج فاسد حرام ولا أعلم في ذلك اختلافا وإن كانت
 هذه المأثرة بالغوا وكان هذا التزوج باوها وحضرة شاهدين فأنشأ القول الذي
 تزويج فاسد وبعض جين عن الخراف والدعاء **مسئلة** عن الشيخ مسعود
 عاشر محمد بن عبد الله في الصبيته إن قالت التي قد بلغت أو حضت وعبرت التزوج
 وزوج فلان أيقبل قولها **قال** إن تكن هذه الصبيته فيها علما بالبلوغ وتزوج
 بالبلوغ ولم يترس القلب ولم يشك فيها فأقرها بالبلوغ ثابت عليها وإن كان
 فيها وإن كان فيها علما بالبلوغ وإطمان القلب وقولها وإما إن قالت غير
 وزوج فلان فقد ثبتت التزوج على نفسها وإن قالت لزوها قد بلغت غوث
 منك التزوج وذلك في الليل نكحها وعامعها عقد بالها وصح ما قالت لرحمت
 عليه السلام ما قالت غوث والتزوج فقد انفسخ النكاح والثاني الوطء في الحيض
 على العمدة ثم بعد عليه والدعاء **مسئلة** الصبي وإذا طلع الأب على حرمه
 بين ابنته وزوجها أو طلاق أو غيره أو نكح الزوج ذلك ولم يطلع الابنة
 على ذلك أبعد السكوت عنهما ويجوز أن يابوا ابنته باتباع زوجها وإن
 مات الزوج ورثته ابنته هل له الدخول في ذلك **قال** أم لا وإن أتبعه
 فلان يابوها بذلك ووسع له ترك النكاح والقيام عليهما بذلك لأنه لا تقوم
 به المحبة وحده وإنما في محبة الله مما تشرع عندا مات فوجوز أخذ ذلك له
 اختلاف والدعاء **مسئلة** عن الشيخ خميس بن سعيد بن محمد بن عبد الله وعن صبيته
 مطاوعة جاء رجل إلى أبيها وقال لها إن انقضت هذه ابنتك فلا بد لي من
 فيها فأنعم الأب له بذلك فلما انقضت عدتها تزوجها أيكون هذا
 تزويجها صحيحا لا شبهة فيه أم لا **قال** في ذلك اختلاف قولان وقد

ابني الصبيته لمن يطلب تزويجها منه وهي في عدة من زوج يحرمها عليه الابن الابن عليه
 او هو اما ماتت صبيته وقولان ذلك لا يحرمها وحسب السراية الاجتناب الشهادة
 لان بعض المسلمين يجعل عدل الابن بمنزلة وعدل الاب في العدة والدخول **مسئلة**
 ومنه وفي رجل تزوج صبيته من ابها فجاز الزوج بها وماتت الصبيته قبل البلوغ
 ا يكون له ميراث **اولا قال** في ذلك اختلاف فعلى قول من يجيز تزويج **الاب**
 على بنته الصبيته ولا يري لها منه تغيير اذا بلغت يثبت للمورثتين بينهما ان
 مات الزوج او ماتت هي فعلى قول من يري التغيير للصبيته ان زوجها مات
 وبلغت وانكرت الزوج فاذا ماتت قبل بلوغها وانما هو الزوج لم يثبت
 للزوج منها ميراث وما اذا تزوج ابنته البالغ وماتت قبل ان يعمل صنها
 بالزوج فالميراث لهما ولا علم في هذا اختلاف والدخول **مسئلة** الزم في
 رجل يلحق بزوج يتيمته فزوجه ابنته وهو صبي فلما بلغ الابن لم يرص بها ولم
 يدخل بها لم يخرج على البند الذي تزوجه بها **اولا قال** اذا كانت البتيمه وصارت
 بعد بلوغ الرجل وكان ابنته صبيها ولم يدخل بها فلما بلغ لم يرص بها وغير الزوج
 وكذا يوم تزوجها بعدو يعقل معاني الزوج ومنافعه ورضي بالزوج في ذلك
 الوقت ففي ذلك اختلاف فعلى قول من يثبت تزويج الصبيان لم يحسن ان يثبت
الاب وعلى قول من يبطاله اذا غير بعد البلوغ فما ينزكو وان تزوجه
 اياها وهو بالغ ورضي عنها قبل الدخول بها فان بلغت وانكح الزوج
 لم يخل لابنته وان غيرت الزوج فعلى ما مضى من الاختلاف اى ارضيت ببند
 في صباها ويحبب في الثمرة من جميع ذلك والدخول **مسئلة** ومنه وفي
 المراهق او البالغ اذا مس فرج امرأة بالغ او صبيته يتيمه او غير يتيمه بمز
 او بيده ولم يقتضها وانما حس الفرج يلزم مدتها على هذه الصفة **اولا قال**
 اما المس من الصبيتين لا يلزم مدتها على حال وما للمس من البالغ للمصبيته فان
 كان مس باطن الفرج فقد خالف في ذلك قول يلزم مدتها فيها وقول

وقول لا يلزم وهو عليه العمل وإن كان مس فوج أو لا بالغ بضاهها فلا شيء عليها
 وإن كان بغير بضاهها فالاختلاف مثل الأول وهذا إذا كانت غير زوجة ^{للزوجة}
اعلم مسئلة ومند ومن تزوج امرأة وطلقها فلا ريت أن تنزع وقالت الله
 خل ولا يباشري **ق** وقال الزوج قد خلوت بها ووطئتها ولا يعمل لها أن تنزع
 حتى تعتد القول قول منهما فلا إذا صحت الخلوة بينهما فالقول قول ولا يقبل قولها
 في الخطأ العدة عنها في معنى الحكم ولو دفع وهو أيضا أنه لم يجسها وقت هي بذلك
 لم يقبل قولها في العدة أي صحت الخلوة بينهما وإن لم تمنح الخلوة فالقول
 قولها هي أنه لم يخل بها ولها أن تنزع متى شأوت **والداعية مسئلة** ومند وفي
 امرأة ذات زوج نزلت سيرة ولم تمنح زوجها وطئها بقدر العدة فمن زنت
 بعد وباحت نفسها متبرعة بغير مانع منها لدرارت التوبة ماذا تصنع
 قال ينبغي لها أن تمنح نفسها بمقدار العدة فإن لم تمنح نفسها فقد سمعت
 في الأمر الذي هو عليها أن كان زناها بغير محرمة ومند وتستغفر بها وتتوب
 اليه وتدع علمي ما فعلت وتحل الصدق وتستع على نفسها **والداعية مسئلة**
 ومند وفيمن تزوج صبيته ابوها وهي عذرة تحمل الرجال فلما دخل بها نشزت
 عند فجاء إلى الحاكم منتصفا منها وهي تالو الحكم عليها الحاكم معاشرتا والحبس
 إن ابتدأ فلا قال إن كانت هذه الصبيته لم تبلغ فلا يحق أن تحبس
 لتعاشرت زوجها أو يؤجل ذلك إلى بلوغها أو ما الهدى القول والتغليظ
 بالقول والهدى بالضرب والحبس لم يرضق ذلك على الحاكم إذا صارت
 عذرة تحمل الرجال وكان المزوج لها ابوها والداعية **مسئلة** ومند وفيمن
 لمس زوجته الجماع فأخطأ بانته منها حتى حل مبزها ومس دبها أو
 قبلها بيده أو بذكره فمادون الجماع فلما تبين لدا أنها انتد رج نادما
 اتقع عليه مئة مئدة وبين زوجته ما تحده هذه الوجوه **أم لا قال**
 أن زوجته لا تحم عليه إلا إذا مس قبل ابنتها على العمود فإن كانت

بالخافاها غير ما بالمس على الحجر وان كان لغير شهوة وان كانت غير مبالغ فحقق
تكون الشهوة وبما الخطأ فلا بأس وبما مس الذكر فلا تحريم ولو تعدد والذكر **مسئلة**
ومنذ ولا ينظر الحد الفرج البتة البتة عدم الفرج عليه زوجته ام لا قال اما ان كانت
زوجته ام بتة البتة وكان نظر الفرج البتة البتة عدم الشهوة فانها تحرم عليه زوجته
وان كانت زوجته غير ام البتة فلا تحرم عليه زوجته والذكر **مسئلة** قال ابو
سعيد محمد الداخدا فيمن قصد اللبس فرج على البتة فرج او ارتد فانها هي ام ارتد
فقول ان زوجته تفسد عليه في قول ان ذكره بمنزلة الخطأ ولا تنفس عليه حتى
يقصد لمس الفرج كما وهو على قبل ان يمس البتة فرج غير او ارتد وان جامعها دون
ما يوجب الفرج ثم علم انها غير او ارتد ففرج ومحملة فاذ لم يقع وجوب الوطء فخل
يخرج من حال المس وهو اس حتى يطأه ويحقق حكم المس فان فذف على فرجها او دخلت
النطفة الفرج ثم علم ففرج ثم شك بعد العلم فلا يبين لبيان يلحقه معنى الاختلاف فممنزلة
المس ودخل النطفة بمنزلة الوطء ليس بمنزلة المس فاذ شئت حكم الوطء فالوطء
يفسد عليه في الخطأ والجمد والذكر **مسئلة** سئل ابو الحسن عن الرجل يصيب
من او ارتد وهي حائض فيدخل نصف الحشفة هل عليه فيها باس قال لا يبلغ ذلك
فساد ولكن اذا التقى الختانان وجب الغسل ووقعت الحمية وحده التقاء
الختانين ان تغيب الحشفة كلها والذكر **مسئلة** انصبحت فيمن اقتضت
البيوت يا صبيد ما يلزمه وتحريم عليه ام لا قال اما زوجته فانها لا تحرم عليه
وهي حالها وانما يلحقه ثبوت الارش واجل هذه قول الاشئ عليه لا ند
مباح لدفع ذلك ومع ثبوت الاباحة ينص عندنا على تعلق الضمان وقول عليه
الارش لان مكان المباح لد الوطء بالفرج لا بالا اصابع ولا كات الحواجز في
هذا الارش محسوب بالواجب ووجرت في موضع من الارش في هذه
الاصابة مقامه وهو في موضع من يوم عدلين واحل الحنفية مقارب والذكر
مسئلة عن الشيخ احمد ملا وما الذي تزوج صبيته باذن وليها ودخل

ولا
 اهل قال لا يحرم عليها تزوجها لان وطئ الخطا غير ما ثور به فاعله ولا تكل
 في ذلك اختلاف فاقال غيرة الاختلاف موجود وبعض لم يحل للمواطنة تزوجها
 والدة بل **مسئلة** الزام في اربعة اشياء السن ارضعت ولا غيرها السن
 بها اللبن وانما علمت ان الولد رضع منها لبنا ولا ماء يكون حكم ذكر رضاعا اولاد
 قال اما القول بان لها ولا تفعل باخذ الماء عند رضاع الصبي في ثديها في الحكم اند
 لان رضاع حتى يرضع منها ثديا او ثديها الصبي ليس او ماء على قول من يقول بذلك وما
 في التنزيل فالكلام على هذا الاول وما الثاني لان فيها اللبن وارضعت الصبي فما
 حسنت باللبن بخلاف ثديها اورات علامة في شفاقي الصبي فهذا هو الرضاع
 بعين دون لو تحسن من ذلك شيئا ولا عابنت بعينها شيئا فيم الصبي الا انها
 حسنت بعض الصبي في ثديها اللبن فهذه شبهة وتذكر الترخيج بينهم او في
 اعلى **مسئلة** اختلف في القيمة الموجهة متى يكون انكاهها والتغيير فقال
 بعضهم حين ترى الدم في اول يوم تباع فيه وقال بعضهم قبل تغسل
 من اول حيضه بلغت فيها وقال بعضهم لو انكها بلغت ولبيت سنة ثم
 قالت اني قد بلغت انكاهت وما رضيت به من كان القول قولها مع
 يمينها والبراعلم **مسئلة** وقيل ان البلوغ انساب البتة ولم يتغير ثبت
 عليها وقول ان بلغت خمسة عشر سنة والسن فصاعدا ولم يتغير بطل
 غيرها وقول لا غيرها الا اذا بلغت الحبل بالحيض والحمل او بلوغ السن
 الذي لا اختلاف فيه وهو اكثر القول معناه ان بلغت بالحيض ولم يتغير
 حين ترى الدم الذي ثبت بلوغها به ثبت عليها الترخيج كانت معاشرة
 قبل البلوغ او بعده وقول لها التغيير متى غيرت ان كانت ناسرا عند قبل
 الغير وما لا يعتقد للبلوغ في احواله تغييرها اختلاف واكثر القول
 لا غيرها حتى تباع محض او حمل او بلوغ سن لا اختلاف فيه والله اعلم
مسئلة ومن تكلل بسلام يلحقه فيه الشرك ولد زوجته هل عليه

باس في وجبته وان لم يغسل ادم لا قال له اسع عليه في وجبته اذا كان ذكره على سبيل الخطا
 ولم يكن على سبيل التعمد وما الغسل في ذلك اختلاف والله اعلم **مسئلة** وفي رواية تظن
 انها بلغت محل الموتى والنساء ثم تزوجت بعد ما انقضى لها نكاح الشهر ثم جاءها الدم وقد
 دخل بها الزوج قال اذا صارت هذه المرأة والوفيات وحدا باسمها قول اني بلغت في
 السن خمساً وأربعين سنة وقول عشرين سنة وقول خمساً وعشرين وقول سبعين سنة
 وهذا القول لعب اليه فاذا صارت على هذا الحال وكان الحيض قد انقطع عنها في جوارها
 دم بعد ما تزوجت فلا عمل على هذا الدم ولا تقطع الصلوة والله اعلم **مسئلة** المصبي في
 قال الحلال عليه حرام ولين وجبته ما اني لم ينو وجبته بالتحريم فانه لا يلحقه اليمين فيها
 وقيل لا يدخلها ولا يلحقه حلاله ولما اني اصرها على نفسه لنومها ليمين المسبل وقيل
 عليه اليمين وقيل ان تكسها حنطة عن يمينه لحقها اليمين وقول الائمة عليه السلام
 والله اعلم **مسئلة** ومنه اما تزوج الصبيان بعضها ببعض او بالقد فاق وليه
 بشرط صدقها في مال المصبي واليتيم وان لم يشترط ثبت في مال الموصي المولى وقيل في
 مال اليتيم اذا لم يشترط على نفسه ونود في اليتيم او الوصي للمصبي او اليتيم ان يقبل لنفسه
 الزوج وان قبل لها ولو هما اثنتان كما جاز وان كان عاقلاً يعقل الخبز والشعر والقليل
 والكثير وان لم يكن هو القبول للنكاح والصدق ثبت في بعض القول وقيل حتى يتم بعد
 البلوغ وما انقضى قبل الدخول فلا عملها اثبت لها عليه وبعد الدخول يختلف وبعض
 المسلمين وقفع عن ايجاب انعقد لها بعد الدخول وقيل ان صوت المصلحة منها الد
 لم يصف ذلك وجاز لها ذكر وجاز للولي الانفاق عليها وفي هذا اختلاف كثير والله
 اعلم **مسئلة** عن الشيخ ناصر نجيب في احوال ائمتنا بالثناء عند رجوعها اليه عليه
 السلام وان وطأها بعد الاقوال وكذبت نفسها بعد ذلك دخل المصلي هذه الصفة
 ادم لا قال اني صدقتها وهي في حال رجوع تصديقها واشهرها بعد ذلك في وقوع الحقة
 اختلاف بينهما والاخذ بالوثيقة في احوال الزوج احوط والله اعلم **مسئلة** تزوج الصفا
 ببعضهم بعض غير تام حتى يبلغوا ونكحوا وان كان احدهما بالغاً ثبت عليه الزم

نفسه وكان الخيال الذي لم يبلغ اذ بلغ ولا ينبغي قرح اليتمه وما الصبيته اذا كانت ابوها
 حيا وزوجها ايا ذلك ولها الخيال اذ بلغت وقول اذا كانت الحارثة سداسية زوجة قبل
 تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عايشة بنت ابى بكر وهو بنت ستة سنين والداعل **مسئلة**
 وزوج صبيته فماتت بعد قبل ان تبلغ ويعلم صباها فلا شيء ليعنها ولا شيء لغيره ومات
 هو فاذا بلغت وطلبت الميراث عند فعلها ان تخاف عينا بالمال لو كان فلان احبا لغيره
 به زوجا ثم لها صداقها الذي فرض لها وحيروا بها في مالها وكذلك الميراث اذ املك اوطاة
 بالغنم ماتت الا فاعلى الصبي اذ بلغ عيين بالمال لو كانت فلان صبيته لغيره
 ثم برحها والداعل **مسئلة** ابن عبيدان فمات اوطاة غلطا منه هل يجوز لغيره ان
 يترجى ما تزوجها قال في ذلك اختلاف ولا في القول يجوز لمترجىها والله اعلم **مسئلة**
 وسألت عن الرجل هل الدان يزوج ابنته الصغيرة غير الولي عند المسلمين قال الساعلي
 بعض المسلمين لا يجوز له ان يزوجهما غير الولي اذ لم تكن لزوجها مكنته وبعضهم لم يترجى
 ذلك باسأ اذا تزوجهما المأمون غير الخوف عليها والداعل **مسئلة** عن الشيخ ناصب
 نحس في الصبيته اذا تزوجهما ابوها فترجىها ثابت على القول الذي يعمل عليه ولا
 غير لها من ادخلها قبل بلوغها وما اذ لم يدخلها الزوج في حال صباها وترجى
 بدل ان بلغت فكثر القول عندنا لها الغير منه على هذه المقتدة قال المؤلف الذي
 نحن عليه ونعمل به ونزاه ان لها الغير منه بعد بلوغها دخلها في صباها ولو دخل
 والداعل **مسئلة** ومنه ومن تزوج صبيته وبيها ومات قبل ان يدخلها فلها
 الميراث والله كما لا علم قول من اثبت الميراث الأب وهو المجهول بمعناه وما العدة
 فليس عليها واجبة ولكن ياخذها أهلها بترك النوبة والعدة والداعل **مسئلة**
 ومن وقع بينه وبين زوجته شيء ظن انها حيت عليه فلعنك عن وطئها متعدها
 على ما عدها انها حرم عليه ثم بان لغيره بعد ان كان حرم عليه بما وقع بينهما ما الذي
 يجب عليه حال الادعاء وجوب شيء في زوجته وانما عليه الاثم لقصد ما لا يسعد
 وعسى بعض محرمها عليه على قول من يحرم الزوجة اى وطئها زوجها على غيرها غير ^{بنت}

قال المؤلف الذي نعمل عليه ونزاعه لا نهال تحم عليه ويكون انما بنيت
 الفاسدة والدعوى **مسئلة** واللا اذ اوت مع زوجها بالزنا وتكرها وادان
 يرجع اليها بعد ان صدقها وتكرها رجعت عن اقرارها او لم ترجع قال جازله
 الرجوع اليها ولو تكرها تصديقها اذ رجعت ورجوعها اليها رجوعها والرجوع فيختل
 في رجوعها اليها وهذا كله المحكم بتكرها حاكم والدعوى **مسئلة** الصبي من كفل لا وانه
 ابنه الصبي بعد اقرارها فلا يشك ذلك لها الا بعد بلوغه ورضاه فان لم يرض فاعلى
 الكفيل نصف الصداق فاذا دخلها الصبي في صباه لم يرض بها فليس لها الا
 نصف الصداق وعلى الكفيل والدعوى **مسئلة** وعن صبي زنا بصبيته فلما بلغا اذ
 يزوجها اهل محل الدام لا قال قول اذا كان يستطاع الجماع فاني جافهم الموحى له
 تزويجها بعد ذلك في هذا القول ينسب الى المحرم بوجوب وعن بعض ائمه لم يترك
 باسنا حتى يتعلم وقال ذكر الصبي مثل الصبي ولا تحرم عليه حل الدام تزويجها
 ولو جازها وهذا القول احب اليها والدعوى **مسئلة** واذا نظر الرجل الى الفرج صبغت
 هل يجوز ليدان تزويجها ان لا ذلك قال فعلى ما يوجد ان كانا غائرتا رجما التلك
 النطقة فلا تزويجها وان كان لغير تلك النطقة فلا باس والدعوى **مسئلة**
 ومن حي زوجته بالزنا ولم يكذب نفسه هل تحم عليه قال فاذى فهو بهما
 ان تمنع نفسها حتى يكذب نفسه فان غلبها على نفسها المرحم عليه ما لم
 يصل الى الحاكم قلت فان اقر هو عندها بالزنا ولم يكذب نفسه ولا رجوعها
 ما منعه بر قال تمنع نفسها حتى يكذب نفسه ومن لم يكذب نفسه كذا
 هي اذا علمها على نفسها وما ان اطلع هذا على فانه رجوعها فلا يصح للمعا
 معه وليس هذا مثل اقراره هو بالزنا فانهم الفرق في ذلك وما ان اقر ان زنا
 ولم يكذب نفسه فبعض افسدها على حال لان بذلك يحرم عليه الحد وقول
 حتى يقر بالزنا ثلاث طرقة وقول ان كذب نفسه فلا يحرم عليها فان وطئها
 فاكذب نفسه قبل الطء او بعده فلا فرق في ذلك لان الحد يسقط عند وما في

الحلال فقبل بيعها وقبل لا يسعها وقول ان شاءت كذا تمت وقامت عند ذلك
مدح عليها ان الزمان اجاز السلطان من ذلك ان اقرت في عهده بالزنا فهو من عهده هو
بالخييار ان شاء صدقها ولا صدق لها وان شاء كذبها وحكم له عليها بالزنا جديدا
اعلم **مسئلة** الزام في من نظر الى فرج ابنته الصغيرة تعد او خطا الشهوة او لغير
شهوة تحرم عليها ام لا قال اما في الخطا فليس عليه مند باس واما ان تعد
لشهوة الزنا نظر الى فرج ابنته حرمت عليه وعندي انها لو تعد لغوي شهوة فقد
جاء الاثر انها التحرم عليها اذا كانت الابنة صغيرة والدليل **مسئلة** لصبي يترج
صبية من ابها او يتهمة زنا وليها او وقع بينهما طلاق على سبيل الخلع او على غير سبيل
الخلع ورجعها بغير تزويج جديد او بغير رضى وليها او بملكه ودخل بها اذ كان جازنا وال
ام قد حرمت عليه قال ان كان وبها دخل بها اولا مرة وبها بالقطع فهو تطليقت
وعليه الصدق وفي جوارحه اختلاف وان كان ابلاها بان الشريطة فليس
رجعها فان رجعها فالدين موقوف والار موقوف اليها وفيها فان اتت الدين فقد
انفسخ الدين وان لم يتم الدين فالرجع جازن قلت لرد من فتي باجائة الرد في هذه
فما يلزمه قال هذا يتصرف على وجهه قال وافق في قتيابة الباطل كان ممن يظن
في القتيابة في ضمان المفقود اختلاف وعليه التوبة والاستغفار والدليل **مسئلة**
عن الشيخ سالم بن عبد الله الهلوي رحمه الله في تزويج اوتاة تضع ابنة بسنة ونصف
في تزويج ولا تزويج غيرها اختلاف وحجة جازن في كون اللبن للزويج
الاول والحجة للقول الاخر حافة الزيادة اللبن والدليل **مسئلة** ومن تزوج
باخت او بنته قول بحمان كلناهما وقول تحرم الاخرة وكذلك جدها واما علون
وبناهما واما سفان فان جامع اباهما قول تحرم وقول لا تحرم فان تزويج
بخامسة قول تحرم عليه الخامسة وحدها وقول كلهم والدليل **مسئلة**
عن الشيخ حبيب بن سالم في تزويج اوتاة تزوج بها ما مع علمها باصل الحرمة
جهلا منها او بدو وقع بين الزوجين حرمة يعرفانها جهلا بها ووطئها

يظان جواز ذلك بدخل في هذا الاختلاف في وجوب الصداق بهذا الوطى على ما جاء في
تأصيلهم وتزويجهم أو الجاهل بالثمن من ذلك المتعدد والناسخ أم هذا لا يدخل فيه ترك
ويخرج فيه الصداق بل اختلاف قالن تزويجها وهو باطلان من بينهما حرمته
تزوج باطل فاسد لا يسعها جهل هذه بنقلنا لثنا على المطاوعة ولا يلزم لها
صداق ومن سئل في ظنهما ان التزوج يجوز بينهما فلا ينفعهما جهلها ومن كانت
وقعت بينهما حرمته في الزينة وعلمتا انها حرمته وانها حرمته على بعضها بعض هذه
كالاولى لا يسعها الجهل فبذلك ومن وقعت بينهما حرمته في عمل القضاة وانها غير حرمته
وطئها فاعيد الصداق لها وكذلك الحكم فيما قبلها والدماء على **مسئلة** ومن تزوج اخت
او احدى بناتها بعد ما منع بعض الفقهاء ان يزوج بينه وبين الاخيرة منها ان
لم يكن جازها ووثقوا ان قد جازها في ما عيلد جازا في تزويجها فان لم يدخل الا ^{خبر}
في بينه وبينها فان اكلت التي طلقها عدتها من قبل ان يبرح يتزوج الاخيرة فيحتاج
جديدا وكان تزويجها اكل الابل غلط منها واقتضاها فيداى او بعد الاخت في عدة
اختها في قوم ويحرم اخرون وبما هو فذكره لدان يولد في عدة عند تزويجهم
والدماء على **مسئلة** ومن تزوج باولاه ثم تزوج باختها فان كانت لا تعلم بذلك فحلت
الاخيرة منها وكانت الاولى زوجته وان لم يكن وطئ الاخيرة عنهما والا الاولى
وهو جاهل وغلط فان الاولى زوجته وتخرج عليها الاخيرة منها وفيها قولانها
يومان وقالوا لا يحرم بالغلط ومن تزوج الاخت ومعد اختها ثم وطئها فانها
عمران جميعا وان لم يطأ الاخيرة حرمته وحدها على الاول زوجته وقال قوم انكم
الاخت في التزوج حتى تنفق عدة اختها للطلق منها او قد خص قوم ان فعل
لم يبلغ به ذلك الفساد والدماء على **مسئلة** وفي التيمم اذا غيرت من وجهها عند البلوغ
وجاز غيرها وادان يتزوجها ثم وجب لها جديدا يجوز كذلك قال ان كان قد دخل بها
في صباها قبل البلوغ فبعض جاز لان يتزوجها ثم وجب لها جديدا بصداق ولو لم يسهو
وبعض لم يزوج كذلك ومنها عيلد وان كان لم يدخل بها فجاز لان يتزوجها ثم وجب لها جديدا

ان وضعت وامان زوجها بغير تزوج فلا يجوز ذلك ولو لم تنقض عدتها و قبل اخذ نكاحها
والله اعلم **مسئلة** الصبي في الطلاق اذا اقرت عند زوجها انها زنت قبل ان يتزوجها ايمن
فذكر مثل اقراه بعد ان تزوجها والقول فيه سواء **ام لا قال** ان صدقها فاقها اثم عليه
وإن لم يصدقها فلا تزوج عليه قلت وإن اقرت بالزنا وتركها واخذ منها ما سألها اليها
ثم ارجع الزوج اليها وإن لا يصدقها اقامت به من ذلك لئلا يترك بعد ان صدقها او
قال في ارجع الزوج اليها بعد رجوعه عن تصديقها قلت وإن اتهمها بالزنا وادعى بينها
اذا ما خانت في نفسها الله في ذلك عيسى عليها اطلاق قال فلا تزوج اليه من بالتهمة
يجعل عليها الدليمين ولفظ الدليمين خلف عينا بالبدن اذا ما خانت في نفسها فيها
بتمها فخذ خيانت نفسها والله اعلم **مسئلة** و اقرار اللين في الاذن يكون عليك
معنى الصانع في الميت للزوج **ام لا قال** نعم على ما حفظته من كتاب المصنف الشيخ
واذا استعطا الصبي بدين او بدراء فيدلين او قتل في ايمننا وسبق منها ووضع في
وشرع منه فهذا كله رضاع لان هذه الموضع تؤدى الى الخلق ومن حقن في ذرية
او قبله او حمل بد في عينية فليس برضاع والله اعلم **مسئلة** وفي رجل تزوج بتهمة
ثم طلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها حلالا بعد بلوغها ثم طلقها فلما انقضت عدتها
تزوجها الرجل الاول باين ابند يكون هذا تزوجا فاسدا **ولا قال** اذا كانت هذه
المبينة لما بلغت بلغت قالت انها لم ترض بالزوج الاول ولو لم يطلقها فقال
بعض المسلمين انه جائز ان يتزوجها ابن ابند وقد كره ذلك بعض المسلمين وإن
كانت لما بلغت قالت انها وضعت بالزوج الاول ولو لم يطلقها فلا يجوز ان
يتزوجها ابن ابند والزوج باطل فاسدا لا يجوز ولا يحتاج الى طلاق وإن كانت
لما بلغت لم تنقل نسبها فلا يعجبني هذا الزوج وإن طلقها بعد بلوغه فذكر
حسن ومثل هذا الزوج لا يعجب ولا احبب والله اعلم **مسئلة** واذا ارضعت
اولاد الخ جارية وولات ان تزوج هذه الجارية التي ارضعتها زوجة اخي
تحل ولو لا قال لا تحل له وكيف تحل له وهي ابنة اخيك وقد بلغنا عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال يحرم الرضاغ ما يحرم من النسب فقد صارت هذه الفتنة
 أخيك ولا تخلكم بدا ذلك لا ينبغي للرجل أن يزوج امرأة ابنته الرضاغ ولا أخته ابنته
 الرضاغ وكذلك المرأة ولا ولد له وبعض جده الرضاغ ولا عمل له اخته الرضاغ
 وفي هذه النكاحات لا ينعقد ولا يجمع بين الاختين من الرضاغ ولا بين امرأة وابنته
 اختها أو عمتها أو خالتها الرضاغ هذه مسئلة تعني عن كثير من العلماء **مسئلة**
 ابن عبيد الله والمصنفين إذا تزوجها أبوها حكمها حكم المباح والنساء في ثبوت النكاح
 على أثر القول بالعمل بعدنا ولها الصداق العاجل والاجل وبينهما الميراث دخل بها
 تزوجها أو لم يدخل بها فإن كانت هذه المصيبة يتيه تزوجها غير أبيها أفصل أم لا ^{بها}
 موقوف إلى بلوغها فإذا بلغت وحلفت عينا بالبدن لو كان فلان فلان حيا لمضيت
 بد زوجها أفلها الصداق العاجل والاجل للميراث وإن لم تخلف فلا شيء لها هذا إذا لم
 يكن الزوج دخل بها وما إن كان الزوج دخل بها وهي بتيه وماتت وهي بتيه فإذا
 بلغت وإن لم تخلف فلها الصداق العاجل والاجل ولا ميراث لها في حيا لمضيت
 إن تعذر هذه المصيبة على حال دخل بها الزوج أو لم يدخل بها وإن ماتت موقفاً إن
 يدخل بها فلا صداق لها ولا ميراث لها وإن ماتت بعد أن دخل بها فلها
 المصداق عينا ولا ميراث لها منها والد على **مسئلة** عن الشيخ ناهض بن خنيس جريد
 محمد بن عبد الله في رجل أمان يجمع زوجته وقد كانت بها علة في قلبها فإذا ذهبت له
 ذكره في حيا لمضيت لم يترك وهي تظن أنه يجوز لها ذلك إذا لم تتركه ينزل الماء
 وهو لا يعلم أنه يجمع في الوتر على أن يمسكها وهل يسعها المقام مع
 بعضها بعض أن الزوج على كملها قال إن كانت هذه المرأة بالغاً وتزوجت على
 الوطى في الدبر على الظن أنه يجوز لها ذلك فلا أعلم أن ذلك مما تعذر به ولا يجوز
 ركوب الممات بجهر ولا يعكس أن الركب الممات مستحل أو حرام وإذا لم يعمل
 الزوج كملها لا تعد على الوطى في الدبر فإن صدقها على ذلك فلما إن ياخذها
 سداً إليها والصداق على سبيلها وإن لم يصدقها فله أمساكها وعليها إن

تقتدى منه فان قبل فديتها وحل أسبيلها والا هربت منه حيث لا بد لها وانقضت
 عند مجدها • وعن الشيخ جيب الزهراء فان كان يعلم ان صاحبها قد فلا
 يسعد مغالبتها على وطئها والا فامتنع عنها ولا تخرق له وماله وان كان
 لا يعلم صدق قولها فحل لها خلعها من اساق البها وما على ظهره وحداقها والزيادة
 تختلف في حقها ومجانع بعضهم اخل الاما لا تدبر مالها ومنع من ترك
 ولا يمان اذا اعدت السنة بينهما فعملها هي عين قطع وعلمه هو عين علم
 وبما ان كانت الاثنية صبيته لم تبلغ ولم يعمد الزوج على الوطئ الذي فعله
 بعضا بوجوب الحقة بينهما الاجل ظل الكلف عن الصبي ما لم يبلغ وطئها
مسئلة ومن ان الوطئ في البر خطا في اكثر القول ان يخرج به الزوج على وجهها
 صبيته او بالغها ولا الرعي الزوجان الزوج تعدلوطئها في البر فلها تصدق بمانه
 اخطا في ذلك غير تعد منه وبما ان علم الاثنية البالغ ان الزوج تعدلوطئها في البر
 وانكر هو ذلك فعليها ان تقتدى منه فان قبل فديتها ولا فلتسح منه وبما الصبيته
 فان علمت بذلك بعد بلوغها فلا يعدم من الاختلاف الا عند بعض ان الصبيته
 غير متعبد في صباها وبما الزوج ان كان بالغاً فوطئ في البر متعبد الزوج
 الصبيته والبالغه مفسد زعم وتحرر عليه فلا حل له ابداً والله اعلم **مسئلة**
 الصبيته زوج الشئى امة ولم يستبرأها وطئها او مع زوجته بالوطئ فلا تحرر
 عليه زوجته باقراره وليس هذا كالمزنا البحت ولا تحرر عليه زوجته اذا وطئته
 بلا استبراء الا ان يكون الا من تزوج والده اعلم **مسئلة** وجرت خطايي
 عن عبد الله بلغوا من حلال وازكي تزوج صبيته لم تبلغ زوجته ها امها وكان
 الزوج مرققاً في وازنها فاسأل والذي عن ذلك فيهما عليه والزوجه
 وكان حلالاً وهل سمايل تزوج جارية من اليها فلما بلغت الحمار يتغيرت الكفاح
 فانه هو الذي اما ان يجد هذا النكاح او يجد هذا الفرق وقال ان الحمار اذا
 ان زوجه ابوها ثم غيرت كان في تغييرها اختلاف وقال ان الحمار اذا

اوها اهلها بالتغيير كان ذلك تغييرا طارئا وتزوجت كانت عند الاخيرة على الشرع
 وتلان الحادثة لها التغيير حين انك الدم وليس لها تغيير بعد ذلك وقول ما لم
 تظهر من تلك الحادثة وطاها زوجها والا فلها التغيير متى تزوجت والد على بل عدل
 وهذه الدواعيل وهذا اذا كان قد جازعها وبما ان الزوج بها الزوج فلها التغيير ولو
 لم يمت ما لم يمت من الزوج والدعاء **مسئلة** وفي الاقازيمنت ومعها زوج
 ولم يعمل من زناها هل يحل لها التامع بعد ولا سوء والنفقة مولد وطالب بالصدقة
 وحل لها اخذ جميع ما يجب على الزوج لزوجته قال قد قيل ان لها ذلك كله تستر
 ما ستر الله عليها وقد قيل ان لها ذلك كله الا الصدقة والقول الاول احب الي
 ما لم يعمل زناها هل الم تزوج من غيرها عليها والد الاول او جلد ولا على ان احد
 قال لا يحل لها النفقة ولا كفرة بل هي ثابته بالمعاشرة منها والد **مسئلة**
 الصبي طلاق بين الرجل والمرأة وقد جازعها وتعايشا ما شاء والده لزمان
 هل ان ياتى اختها قال لا ياتى اختها حتى يخرج منه وتنفقة الطلاق والله
 اعلم **مسئلة** وزوجته وانك قولتم عليها وانك قولتم زوجك ويجوز للزوج من
 يبيع بنات النكاح وامهاته وفي الترخي النكاح بنات النكاح وامهاته اختلاف القول
 كل المعنيين ويختلف فيه فالمعنى الاول اكثر القول جواز المعنى الثاني اكثر القول
 محرم والدعاء **مسئلة** الشيخ احمد بن حنبل وروى للشيخ ان تزوج له صبيته شهيد
 او لها اب وزوجها واقامت عنده ما شاء والده ثم مات قبل البلوغ وبلغت هي
 ورضيت بزوجها الوليد تسليم صداقها من مال اليتيم ملا قال الخلا قدس
 على ثبوت صداقها من مال اليتيم الا ان يبيع ان وطاها وطاها يوجب لها صداقها
 وماله والصبي يشاهد عدل فحينئذ يلحق اخذ صداقها وماله معنى الاختلاف
 والدعاء **مسئلة** وزوجته وانك قولتم عليها هل فيه قول من اهل العلم
 ان تزوجت لا تحرم عليها الا قال ان تزوجت لا تحرم عليها وهو اكثر القول عندنا
 والدعاء **مسئلة** وزوجته وانك قولتم عليها هل فيه قول من اهل العلم

لا يستبرأ عليه المخرج وقد اجمعنا في ذلك قال في حجب الاستبرأ عليه في وطئ الخطاء
 اختلاف وفي حجب وطئ العور وغير اختلاف والله اعلم **مسئلة** وعن غسل فرج البنت
 ان كانت صغيرة فقد قالوا يرضع يده على فخذ ويغسل الابنة بهذا الذي يورثه فان
 غسل البنت لم يرضع ولم يرضع فخذ لم يرضع عليها او لا حتى يغسل فرج البنت لشهوة والده
 اعلم **مسئلة** والمبينة اذا دخل بها الزوج ثم اغتسلت عن معاشة ثم فوضت بوجوب
 طها عليه النفقة او بوجوب حكم المعاشرة ولا يحد في المبينة ولا على بعض الا بوجوب عليه ذلك
 قال ان كان لها مال تنفقها في الحال او ان لم يكن لها مال اخذها بالنفقة فان اعترض الزوج
 كان قد اتفق على حجبها وان تم الترخيع حسب عليها او صلاقتها والله اعلم وبوجوب الشيخ
 ناصح خمس في جواب له فيما يشبه هذا المعنى ان لم يكن لها صديق عليه ولا شيء له المال
 كان وفيها عليها تقضيها بما هو مقتضى حجبها عليه والله اعلم **مسئلة** الشيخ ناصح
 عفي عن الزنا المسلمين في الرجل اليك البالغ العاقل اذا اقر مع زوجته الزنا في حال ولا يحجب
 اقره وشئت عليه فاذا اكدب نفسه قبل ان يحاسنها فانه لا تحجب عليه ولا وطئها
 قبل ان يكذب نفسه ثم كذب نفسه بعد ذلك فغيب عن اعلي اختلاف والله اعلم
 العاقر والقيم اذا تزوج اتحد اليقظة وطأ بلغت خافت ان تغير يشبه هذا
 الترخيع ام لا قال ان كان هذا الخوف من تعقبتة تغدرها فان زالت التقية غابت
 الترخيع فلهما ذلك والله اعلم **مسئلة** بن عبيدان وفي رواية طلقها زوجها وهاهنا
 ثم تزوجها رجل ثم ارضعت جارية لرجل اخر باين عنهما فليشوا ولما اكلت الجارية
 والمطاط الاول عنده ولم يرضع هذه المطاط والاراد ان يتزوجها الدعي الجارية التي وضعت
 هذه المطاط وزوجها الا ان الدعي التي وضعت الجارية معه ولم يرضعها والاراد ان
 يتزوجها الدعي عن هذه الجارية التي وضعت هذه المطاط هل يجوز لهم نحو ذلك ولا يعلم
 لا يجوز لهم ايجباو الوتر يكون الملبس الاول ونحوه فقد التاني قال ان لا يقع اذا
 طلقها زوجها وكان هاهنا ثم تزوجها رجل ثم وضعت هذه المطاط ابنة لرجل اخر
 فان كان الزوج الاخر يدخل هذه المطاط قال ان وضعت هذه الابنة فلا يكون

هذا البين الاخر ولا تكون الا بنتا لموضوعه البنت والاضاعه ولا اعلى في ذلك اختلافنا
 وانما يكون الا بنتا بنته المطابق للزواج ولا اعلى في ذلك اختلافنا وما كان المرجح
 الاخر فدخل بها فقول ان البين بين الزوج والمطلق والاخر شر يكون فيه وقول
 ان الاخر لا يكون له في هذا البين شيء بالدخول الا ان تستبين زيادته في البين بعد
 دخوله بها ثم شر يكون الاول والاخر شر يكون في هذا البين وقول ولو دخل بها
 وتبينت زيادته في البين بعد دخوله بها فلا يكون له فيه شر حتى يحل الاقارب فان
 حملت منه فيقول انه يقطع حكم البين عن الاول عنهما يقطع الحمل ويكون
 للاخر منها وحده وبعض يقول انها شر يكون فيه ايضا ولو حملت وقول ان البين
 الاول وانه ان تقطع التي حملها والزوج الاخر اذا وضعت صا للبين له وحده
 فعلى هذه الاقوال السير الاول والزوج الاول والاخر الاول والزوج الاخر فخرج هذه
 الابتناء على القول الذي فيه السلام والعدا على **مسئلة** ومنه وحل تزوج اخته
 والاضاعه وقد علم انها اخته من الرضا عنه وهل يحرمها فهو باهلها كذلك ولا
 عن له بركوب الملام والتمسح بها اخته من الرضا عنه ومنه وحل تزوج اختها اخته
 والعدا على **مسئلة** ومنه وفي الصبيته ان مات عنها زوجها فترجعت بغيره في
 صباها قبل ان تعتد بزواجها الاول عدة الوفاة فلما بلغت حضيبت بالميت لم
 تنص بالاذن لها من اهلها والميت وعليها العدة قلت لم تكفي بخلاف قال
 مع انها اختلف في قدر حضيبت بفلان الميت وزوجا قلت ان حضيبت بها جميعا بين
 بلوغها واليقع بانها ان حضيبت بها جميعا في وقت واحد من النكاح الاول
 في ترتيب النكاح وعليها الصدوق ان كانا قد دخل بها وان لم يدخل بها او ^{نكحت}
 فلا صدوق لها على الاخر عندى قيل له فان تزوجت في صباها بالاولى بعد
 انقضاء عدتها والميت فلما بلغت حضيبت بها جميعا هل ينشئ نكاحا ويكون
 لها ميراثها والميت ويكون زوجة للاخر قال مع انه ينشئ نكاحها جميعا
 ولو حضيبت بها اى بلغت في وقت واحد ويكون لها الميراث والميت تكون

زوجة المأذول لها تزوجت على السنة بعد انقضاء عدة الوفاة والحيث والامكان
مسألة ومنه وفي صورتين زوجت صبيته بغيره وليها وقيل للصبي والده ودخل
 الصبي على زوجته في صباحها غير انها ان لم يجامعها قطا وبعد بلوغ المصيبة غدت
 الزوج والصبي بعد فضايلة او قد بلغ غير انه لم يجامعها قطا وسالت ما يكون
 لها في مال الصبي يحب لها شيء او لا ولا الزوج لها شيء وكان اهلها يقضوا لها
 صداقها وغيره عن الزوج وغدت هي الزوج اعلمهم رما اخذوا لها على الزوج
 امرلا قال ان الصبي ان لم يجامع زوجته ثم بلغت زوجته اليتمه وغدت الزوج
 فلا يجر لها صداق وان كان اهلها يقضوا لها شيء ومال القيم الصبي فعلمهم رما
 قالت بعد بلوغها ان زوجها الصبي جامعها حيث ان دخلها فلا يقبل قولها
 عليه كذا حفظت واثار المسلمين مؤثر بعينه وان كان هذه القيمة بالغا
 قبل ان يتزوجها وانما تزوجها وهو بالغ وقد دخلها وهي صبيته فاني بلغت
 وغدت الزوج وقالت انه وطئها وهي صبيته فالقول قولها وعليه صداقها
 فانهم سخطوا الفرق بين الزوج البالغ والزوج الصبي لان قد قال بعض المسلمين
 اى قال الزوج البالغ ان لم يدان تنظر عدة زوجته النساء الثقات حيث ان
 تزوجها وهي بكر فقال قال لا يجوز النظر في زوج النساء وحكم عليه بالصدق
 لانها اوتيت عليه الوطى وانما يجوز النظر في زوج النساء ما يكون فيها والعيوب
 وقال وقال للمسلمين ان يجوز ان عدة هذه المأذول ان الزوج تزوجها هي
 بكر وقال انه لم يطأها والذي يحيط بالنظر في زوج هذه المأذول قال قال للمسلمين
 في كذا عدة وقال وقال لا يجزى اقل او ليس عدلين وقال وقال لا
 يجزى من الزوج وعزل النساء وما انى هذا الصبي في زوجته ثم بلغت وغدت
 الزوج فقال وقال للمسلمين يلزمه الصداق وقال لا يلزمه الصداق
 بالمس وهذا القول لاخير حيث التي ولما اذ وطئ هذا الصبي زوجته صبيته ثم
 بلغت وغدت الزوج فقال وقال للمسلمين لا يلزمه الصداق وقال

وقال المسلمون يلزم صدقها بالزوج وهذا القول الذي هو حب الحق كان
 زوجة الصبي بالغاً لم يبلغ المصير وغير التزوج وكان قد وطئها وهو صبي فقول
 الياء غير الصبيته ولا يحكم لها على لصبي صدق وقول يلزم لها الصدق
 وما ان كانت الزوجة بالغاً والزوج بالغاً ولم يبلغ اندخل بها ورضيت بزواجها
 بشهادة عدلين او شرارة قاضية ولاعت انهما ما ضيت بزواجها القول قولها
 ولا يحسن عليها ان يكون القول والمحول وعلى الزوج البينة انهما قد رضيت به والله
 قد دخل بها اذا غلق عليها باباً او غيرها استدرجاً ان يكتب لها اللفظ
 الغير ان لم يزوج معد بشهادة العدول او الشهرة ويكتبها شهدتها فلا بد من قول
 الغلابة انها قد رضيت التزوج وفلان فلان الغلابة ولا رضيت بزواجها
 دعائها ذكر فهذا اذا كان الكاتب عوف الا ان او شهد عنده خمسة مشهود بشهادة
 من يطعن بهم وان كان لا يعرفها فيكتب قد حضرت عندي او لا تقول اسمها
 فلان وغير التزوج وفلان علم ما تقدم من اللفظ والبدل على **مسئلة** ومنه فممن
 طلق زوجته طلاقاً صحيحاً وردها بحضرة شاهدين واحد محضها والا رضيت به
 واجتمعوا على تركه وطئها اتهم عليه على طهارة الصفة او لم يرضت وان لم يرضها
 هذا يلزم لها صدق ثان او لا قال لا يجوز الرد بحضرة شاهد واحد وعلى
 القول الذي فراه ولو كان الشاهد نبياً او انبياء او ملكاً او لائمه وحرز
 على زوجها ان وطئها بذلك الرد وما الصدق فاذا كان الزوج عالماً ان لا يجوز
 الرد بشاهد واحد والرافة غير علمه فلزم لها صدق ثان وان كان الزوج غير
 عالماً ان لا يجوز لحضرة شاهد واحد فقول لا يلزم صدق غير الصدق
 الاول وفيه قول ان لا يلزم صدق ثان والبدل على **مسئلة** عن الشيخ
 احمد ولا جدال في رد الزوج صبيته بيمينه باذن زوجها على صدق
 اجل ودعها ووطئها او لم يدخل بها ثم انعمت عنها وهي صبيته لم تبلغ الحمل هل
 لها ان تعتد زوجين موت زوجها عدة الميمنة او عدة شهر وعشرة ايام هل

عليها ترك النية والطيب والحكم بالبالغة لا قال ان هذا قيد اختلاف قول
 ان عدة عليها الا بعد بلوغها وضابطه وجا وتولد عدة المبيت في صباها ويا
 خذوا اهلها بعدة المبيت اربعة عشر شهرا وعشرة ايام طهنة للصبيته للعدة ان تطيب
 وتلبس الخلع والريشة خلاف البالغ ونحوها ان تزوج قبل بلوغها وهو موقوف الى
 بلوغها وما صدق هذه القيمة التي طهرها على زوجها الهالك فاذا كان زوجها وطهرها
 او لم يزل كان زوجها الموطأ لها طهر بمسرحها فكل يكملها صدق على زوجها
 الهالك الى ان تبلغ الحلم وتخلق عينا بالذند لو كان زوجها الهالك عياضت
 بزوجها في حيزه بحب لها صدقها ونحوها من غيرها والداعل **مسئلة** لما
 خيس الحليمي والاق اذ حمت ووقعت فيها اسهت على حد يسير وعدة
 في عدة اذ عند زوج هل يلحق بناقها ومهااتها ما يلحقها من التزويج والشبهة اذا
 كان الزوج كذلك الكلام هو لا الذي عندي ان ذلك يلحق من ذكرت ما لم يخاله
 اعلم **مسئلة** ارشد عبيد الجهم في رجل تزوج امرأة ونقلها من ديار
 الى ديار وصار يسير بها في الغيا في ولا انفار ثم بعد ذلك طلقها واولا تزوج ابنتها
 اذ قال الله عز وجل ما يصحها من قال مستها بدي وقالت هي ذلك وان لم يخالها
 جماعا بل تنقي في الثمان ان اقبل قولها ونحوه الى ان اكتب في صدق الزوج عند
 اوله قال فالذي عندي على معاني ما جاء في آثار المسلمين اذ لم يصح الدخول
 منه بالان في ايزله تزوج ابنتها في ظاهر الحكم على ما جاء في كتاب الله
 ونحوه الكتاب عليه لها وترك الا ان كان عليهما ما لم يسمع باظهارهما وحمل
 حقهما وصونها والداعل **مسئلة** وسألت عن حيل قال لا تدريا
 امالة قال هذا ليس شيء والله اعلم **مسئلة** وفمن تزوج بيهته ثم مات
 عندها وبلغت القيمة وولدت حقها منهما جميعا لها ذلك ام عليها عين
 انها ربيت بهما ان ريت ان ريت ان تحلف لها شيء ام لا قال اني لا ادري
 ما هذا الحق فان كان معناه الصدوق فان كان لها صدوق عليها ••

بدخلها معا فلا ينفذ رضىته ولو تزوج وإن كانا لم يدخلها فإن حلفت بها
 ولو أدركت الزوج الأول حيا الرضىته بدزوجا وإن قد فرض لها على يد صديق عليها
 صدقها فنفذ وكذلك لها الميراث من ذم الزوج الثاني فغيره اختلاف قول مثل الزوج
 الأول وقول أن الرضىته بالأول بطل الثاني والدعاء **مسئلة** وفي رجل أعتق
 بأمره بكذا وكذا المصدق وبينهما سوية على أنها ترضع عند نصف المصدق
 امر الرجل على هذه الصفة قال على ما سمعتم من الأثر إن لا إذا انفقت على
 وخطبها على صدق معروف إلا أنها قالت إن لم يدرن تجعل في العقدة أكثر وهذا
 سمعتم لو كان عليه لها فيما بينهما ولا يدرن القدر المتأثر طاعلها إذا كان بقدر
 ما عرف به التكاح وهو يرضع ثمانية أشهر والدعاء **مسئلة** وسأله عن
 وجد في الشدا ولا فوطها وظن أنها أوتد ثم علم بعد ذلك أنها غير زوجته هل
 لها عليه صدق قال لا اختلافها إن في ذلك على قولين فقال بعضهم لها المصدق
 وقال آخرون لا صدق لها والدعاء **مسئلة** وفي رجل قتل رجلا والرجل تزوج بنته
 اغل الدار قال فالزوج في الدار في هذا اختلاف بين المسلمين بعض لم
 يجزئ تزوجها وبعض أجاز الزوج وهو أكثر القول للعقد عليه والدعاء **مسئلة**
 وقيل في تزوج الصبيان في قول الصحابة بالاختلاف فقال من قال إن تزوج
 الصبيان ليس بشيء ولا يثبت قبل البلوغ كان وصو لصبيته أو وبال لصبيته
 أو وصو لبلغة فذلك باطل ولا يقع بذلك العقدة قبل البلوغ أحكام الزوج
 وقال من قال إن تزوج الصبيان موقوف إلى البلوغ الصبي والزوجه كانا
 جميعا صبيين أو أحدهما زوج الصبي أو الوأوساير أو ليايد فان بلغ
 العقبى ولم تزوج ثم وإن نفخ النفس في ذمها بان كذا صوابه وقد عرفت
 الاختلاف وهو الزوج لا حدنهما بالوثيقة وسئل المسلمين والدعاء **مسئلة**
مسئلة سألني سائل عن رجل تزوج لولده وهو صبي غير بالغ أو لا صبيته
 يتيمة ثم مات الولد قبل جوارحه بالتيمة وقبل بلوغه وإرجاء اب الصبي

وتزوجها ايجال ذلك ام لا • وإذا تزوجها ايجال وطئها قبل بلوغها ام لا •
 قال الجواب لا بل الصبي تزوجها لا تزوج المصبيان غير ثابت عليهم حتى يتقوا
 اذا بلغوا واما نحن فنوقف عن تزوج البتيمة حتى تبلغ لما جاء فيها من الاختلاف •
 واما هو اذا تزوج فذلك جائز ولا نقض فيه ولكن قد روي بلوغ البتيمة فان
 اتمت التزوج ثم وان نقضته انتقض واما في وطئها قبل بلوغها فالذي وجبت
 في الاثر في رجل مسلم تزوج صبيته لم تبلغ ايجال الدان يطأها قبل ان تبلغ ويعمل •
 رضاه فان وطئها لم يرا وطأه اياها واما وقد يجاز للسلمون وطأ الصبيته
 ولو راو لا يوطأها حتى تبلغ ارضا فان وطئها لم يوطئها ولا بلغت ورضيت
 به زوجا وان لم يرض به فربما يفسد من صداقتها ولا تلحل له بعد ذلك
 وقد قيل ان مؤمن على ايجال ذلك وما بلوغ الصبيته فقد جاء فيه الاختلاف
 كثير ونحن نقول بقول من قال انها اى جاوزت خمس عشرة سنة ومولدها
 تحكمها البلوغ ولو لم تقرب بالبلوغ وقد عمل بهذا القول الشيخ العالم العلامة
 صالح روضاح محمد النجدي رحمه الله والعلامة محمد بن عبد الله بن عمر ومحمد بن مودة •
 مشهورة لا تحتاج الى اعدادها ونسبها الى انها اصبغت من القوم من سنه
 واستبصر والمأمور به الذي تزوج هذه البتيمة ان لا يطأها حتى تجاوز خمس
 عشرة سنة وان لم يوطأها بعد المدة المذكورة والعلامة **مسئلة الصبي**
 وفي رجل تزوج صبيته تزوجها ابوها مات ابوها عاشت الزوج سنين
 حتى صارت في السن ممن قد بلغ زوجها مثلها من النساء وقد ولدت وهذه لم تبلغ
 بالمحيض ولم تحبل ولا الخلع والى الزوج احد اوليائها صداقتها الحوان
 يخالعا وقيل الزوج البان والولي يرضاهما وليس لها نفسها برون الطلاق
 يكون هذا خلعاً ولو لم يزوج زوجها قال ان كانت هذه الحادثة صارت عند
 التكليف من البلوغ والسن والمحيض فاحكامها جميع ما كانت احكام البتيمة
 وان لم تكن هذه الثلاثة فاحكامها احكام الصبيته ولا يصح برن الصبيته ولا

رضاها ولا رضاح دونها ولياها ما سوى اسمها على ما جاز وقوع الاختلاف في
 مال الله البالغ والموقوف لهذه العايات تفسير يطول شرحه وويلج من النساء ما في
 عشق سنن الحق والبالغ فيما حرك الحدود والعدل **مسئلة** عن الشيخ ما
 من غير من اقر الزنا عند حرمه ولم يكذب نفسه وجامعها قبل ان يكذب نفسه
 معها افق وقوع المعنى بينهما اختلاف والعدل **مسئلة** ومنه وفي شهر اذ كان
 قولها مقبول مقبول للدخول الا ان تكون منهمة وتجهتها قولها مطلقا قول
 تهنها ان ترقى عن حلال وتخرج على حرم وان كان بعد الدخول وقول العدل
 مقبول اذا لم تكن حاضرة عند التزويج وفي غير العدل اختلاف والعدل **مسئلة**
 الذهلي المبيته اى تزويجها ابوها ودخل بها زوجها في صباها قبل ان يسلم اليها
 عاجلها ثم بلغت ولدت منه تسليما وتسعت من اقباع قبل تسليمها لهل
 يؤجل اقال عجله تسليم صداقها اليها ولو دخل بها في صباها واجازها ابوها
 عليها اى ان الله عند ولا اعلم ان يؤجل بعد الدخول من اعادة الصداق لذكر
 والعدل **مسئلة** الشيخ ناصر مخيس في امارة بنته تزويجها ولها رجل
 ودعت انها قد بلغت وغيرت مع الحاكم هل يقبل قولها وبنت غيرها قال
 لا قلت فان قال لها الحاكم ارفي بيان حيضك فاورقته وقطنتها
 دم الحيض قال لا يقبل قولها لان لا يمكن ان يكون ذلك وغيرها ولا يقبل
 قولها الا بصحة ذلك دعوى منها قلت وكيف صفة المهر قال ان يام
 الحاكم امارة عدلة وتسير هو وراها وتسلم هذه الالة جميع ثيابها ولو تهبط
 الفلج تنظر وتنظر اليها هذه الالة العدل تعين تهدى يدها الى زوجها
 للطمأنينة فان اخبرته من الالة منطهرة اعطتها هذه الالة العدل ثوبان
 عندها تلبس به غير ثيابها التي كانت لا يسهلها وتعطيها اخرقة بيضاوان
 عندها وتنظر اليها حين تهدى تلك الحقرة الى زوجها فان اذرت هذه الالة
 العدل دم الحيض في تلك الحقرة فتشهد حينئذ عند الحاكم ولو فاسدها

ان تقول

[illegible]

والالقي ترك **القول** في القول لا لا يعلمه والتاويل لا لا يفهمه ولكن ذلك
 ملياياه وانف منه فلا يرسله من طلب العاجل ونسي الآجل فائثر الدنيا على الآخرة
 ولا صرف الوجوه اليد وتبطل الناس عليه وغيرهما من الاعراض الفاسدة وقضاها
 والاعراض الكاسية فائثرها بالمباهات واستعمل المبالغة واتخذ المماراة ولو لم يكن
 صدق ورجح محمد عن القبط في الاجرة عند ورز الا مسئلة ورز العمل الى
 عالمه والقول بلا ادري فيما لا يدري خوفا فيجب ^{القول} ذلك على الجملة التي لا ترجع عن الحق
 والذوق في الضلالة لان النفس المائلة الى حب الجاه والساعة التي طلب الدنيا تارة
 من كل شيء يكسر الذي شئ من غيرهما وتسارع الى ما ينزله في الناس فبعد العجز عن
 الجواب جهلا بدفع تصور لا تضل لها الشك ينقص عند العامة ذرة وقد
 فلا تذكر في ونسب الناس اليد العمل ان لم يكن له عقل لا يح ولا حرامه يتكافى
 القول في القتيا وتحيط في حوصلة تحيط العشوي وان ضل فلا يرسله ^{بهذه}
 الى الطريق الا هذا ^{هو} الآمن وقد التزم على ذلك والعيا بالقد فائثره متابعه لا
 وغلب الشفاء والان يتعمد اليد بالتوبة عن الحوصلة قبل الوفاة وقد
 خيرا عن حد لمطالع **والقول** في قوله هذه الصبيبة فلسج اليد فنقول
 الاصل في تركها انما قد اختلف بالاي اهل العمل في جوارحه وانما متى يصح
 ويحوز فاطلق في ذلك القول بالاجازة بعض وبعض من بغايات محدودة
 واخرين بسنين معدودة والكل مما عشا في ذلك عاينها قايلا ولا فعل ان احدا
 قال فيد بالمنع حتى انتهى البلوغ الاجاب من زيد محمد الله ان صح ما يروى في تركه
 عند واصل ما في النظر قول من يقول فيد بالجواز على الاطلاق في الاحادث كن
 قد اختلف الذين اجازوه كذلك فاثبت لها اناس الخيار بعد البلوغ وبطلوا
 بالثبوت وحكموا فيد بالانفساخ بالتغير وكذلك ما عرفت ولم يرض به
 وانك قد عين تبليغ للفقور وان اختلف ذلك فلا وقيل لها ذلك ما لم تطهر
 من حيضتها تلك وقيل لم تعتزل منها وشبهه ان يخرج على قيار معقول هذا

القول ابطال الخيار لها اذ انت عليها اصولا مكتوبة لم تقبل على التبع لها حتى
فانتهاها وانما يلحقها على النسيان لذلك معنى الاختلاف وتقول رابع ان لها ذلك
ما لم يرض عنها الاضطرر صحيح الاقرار وبطائها بعد البلوغ منها على غير تكرار واما
معدون للمعدين فسلخ ما كان ثابتا لها والخيار وثبت الترخيع عليها ولا نعمل
على راي ولا يلا فاسد في الاصل في ذكر القول اختلافنا والى هذا اخرون وقالوا
ان تخرج ايها ثابت عليها ليس لها بعد البلوغ نقض ولا تغير ووجهه وعلى
قياد معنى هذا النظر يخرج فيها انها كما البالغ للو سنة تكون في الطلاق والعدة
والزور والبيوت والصدوق وفي الايلاء والظهار وما يقع حجه في التناكح بعد
عقد الترخيع ومن هذا الاسباب بالمصاهرة قبل الدخول او بعده واما في البدن
ولا الخلع على الشريطة والقطع فيشبه ان يكون فيه كاليتمه لان يثبت الاب
والصدوق فيقع هناك الاختلاف مما كان على الشريطة وقوي قبل ان تبلغ
فعلى قول من يقول ان يدبر في البدن واقع وعلى قول من يقول ان يدبر في البدن
موقوف حتى تتيق بعد البلوغ والا فهو زوجته وان كان هذا البدن على القطع
كان براءة الاب لدر الصدوق وقع بينهما الخلع كان كما انه يقع في براءة من
الصدوق اختلاف ايضا قبل بلوغ قبل الايداع على الاول فذلك بان صرح بخلع
صحيح وعلى الثاني فطلاق ولم في الرد في العدة والرجوع والبيوت على راي
وعليه الصدوق وان كان قبل الدخول فنصف ذلك لا رد اذ اعدة وليس
على الاب شيء الا ان يكون ضمن لدا انما البتة به فلدان يرجع فيه عليه وان
كان وقوع البدن على غير براءة والاب لدر الصدوق فهو لا محالة على ال
طلاق طلاقا على حال في الاصح لان براءة المصينة لدر حقه ليس شيء لدا على
قول من يقول ان لها الخيار بعد البلوغ كاليتمه وان اوجها موقوف حتى تبلغ فهو
ما كان ابوها موقوف في الحال زوجته لكنها مناطة بشرطة الرضوخ منها بعد
ان تملكها وانما يختلف فالوطي لها بمعنى الزوجية وهي في ذلك المثل الحال صبيته

قيار معقول هذا النظر الصحيح والاري النجيج لان وقوع الغنى بالتماس
 البعض وفي الظاهر بالخلوة ويختلف فيه بالمس باليد والذكر وعلى السطح والنظر
 الى الوجه في التي تتعد على العلم هما الوجهان غلوطة والنسيان في ذكره وعلى الثياب
 كان او تحتها فكل غير خارج والاختلاف ككثرة خرج والتشديد في العود وفي
 المباشرة لنفس الفرج وغير حاييل بينه وبينه والذكر ما يخرج في يد على الوجهان
 او على الثياب مهما في مامس وكذلك في حال الصداق بالطلاق او ما كان
 معناه ومضرب الغنى قبل الوطى وقيل وبالمس ايضا وقول ثلاث بالوطى
 وبالمس والنظر الى الوجه الفرج وفي الحكم بالخلوة معها او شراء الحجاب وفيها وعلا
 الباب عليها الاسبان ادعت بعد البلوغ الوطى مندها في حال الخلوة التي صحت
 لها عليه في صباها في حال يمكن فيه كون الوطى لا خلاف لعلمه وكذلك في المس
 والنظر على راي ورأه موجب للصدوق ويختلف فيه ثم ما كانت حسيته بها انكرة
 فان عانت فعلى الاختلاف كون ثبوت علمها لورثتها او صدقة قبل البلوغ
 في ذلك وقت لم يدعوا او انكرت فكله في معنى الاختلاف على سواء لا ذلك
 كله والمصيبة ليس شيء وان بقيت في الوجود حتى البلوغ ولو صدقكم
 عليه مع اليقين عاصم ولا خلاف في ذلك عن احد لعلمه وان عرفت الحكم
 او تقوم بدعوى الحكم في الحكم جائز لها ان تحكم لنفسها عند ذلك فتأخذ هناك
 من الماله في حياته او موته ان قدرت على ذلك في الاسلام على وجه الاتصال في
 موضع ما يجب لها في الاجتماع حقيقة وحكم الا في موضع ما يختلف فيه بالري
 الا ما كان في يدها على رضئ فلها التمسك به على قول لو جسد لها ان اصبحت
 عن بصرها او بمصر اهل العلم والمصحة يحكم بنزعه منها حكم عدل من
 المسلمين وان صدقت في دعوى لعدم الوطى كانت المصدقة فيما يجب لها ولا
 يكون لها مع الطلاق ان تمت التزوج الا نصف الصداق وان لم تمت
 فلا شيء لها الا ان تدعى المس والنظر الى الوجه الفرج منها فيكون الحكم في يد على

ما سبق به القول من الاختلاف فيه في وجودها بذلك عليه وكان يشهد ان يكون
 لها عند التماثل اليقين في ذلك عليها وان هي كملت عن ذلك فلا شواها وظاهر الحكم
 والعدالة في الظاهر الجواز وفي الحقيقة بالوطى المعين عند الدخول والتماس
 والنظر فلا على الصحيح القولين وان خرج النظرين وانها التي نصرت لكتاب مشروعة
 بثلاثة اشهر وثلاثة اشهر عن اهل العلم والمصنف انما اذا صارت بحكمه مستقر في
 الجملة فعدتها سنة في الاحتياط وثلاثة اشهر في الحكم وان بلغت ما جازها الميضي
 قبل استقام العدة بالاشهر فخرج عن الاشهر الى العدة بثلاثة حيض وخلق
 فيها مع ذلك عند المقاراة منهما بعد كونها مقتضى لها في الاصل مع ظهور
 الموجب في الظاهر لها فيقبل قولها ولو صدقها الزوج المطلق لها لان
 في معنى الدعوى لا زالت ما وجب حكم الظاهر عليها وشهادة المطلق لها
 ليست بحجة لانها وحدها لا تكفي لهما ان كل منهما يتجهل بذلك استباحة ما قد
 جاز الظاهر عليها ما كانت في العدة وقبل مجوز على معنى الاطمانه قبول قولها
 ويصح تناول ما هو الممنوع ونكاحه بسبب ذلك التزوج بينهما حتى انقضاء
 العدة لها والغير هما منها ممن لا معد في الظاهر على غير ذلك الا ما نزلت ثقت
 بها وانما ما يحرم على الا بدل معنى المصاهرة في ذلك فلا اى تصديقها فيه في
 الحكم ولا في معنى الاطمانه وكان يشهد ان يكون في نفس هذا المنع وهذا
 المعنى بعد معاوضة في الحجج لقول من يمنع من طلاق المقيدة بحجة باسباب
 التزوج وضامادام حتى تنقطع العمدة وتنقضي العدة وينقضي تضعيف
 الثاني منهما في حق الغير منهما وكل النظرين على معاني الصور خارجين
 والحرم خير ما استعمل ولا ولي ان يعمل وهما في الحقيقة يعمل بانفسهما
 ويسعهما ان كانا صادقين تناول ذلك من الجاهلين هما استقر لها عند
 من لم يعمل كون الموجب للمدة الا بديلة والفرصة بينهما فان مات هذا
 المطلق لها اذ غاب او انتقد فانقضى لجلده وحكم عودتها وصح وهي في

العدة

العدة رجعت والعدة للطلاق الى العدة للوفاة وكان لها في الميراث
 مع اليمين او الصداق ان هي تمت التزويج ورضيت به بعد البلوغ وان
 لم يرض به مضت على العدة للطلاق وكان لها مع اليمين الصداق وكذلك
 ان انقضت العدة قبل ذلك وكان الطلاق ثلثا على هذا الحال ولو كانت
 بعد في العدة التي في موضع الضرب فانه يقال فيدها لها الميراث ثم ولكنها
 ترجع الى العدة للوفاة وقيل لها الميراث وعليها العدة للطلاق وقيل لها
 تعتد لها جميعا وانها تبدأ بالوفاة ثم بالعدة للطلاق فان كان قد سبق
 لها شيء فمنهما من قبل اكملت بعد الباقي بناء على الماضي فان حصل لها التداخل
 بينهما في الربعة قال الشراح لها وضحت من العدين معا في بعض المصنفين
 وفي قول راجح ان الميراث لها وعلى هذا فالعدة للطلاق والطلاق في
 هذا الموضع والاختلاف في تعجيل الصداق ان لا يحل في الحكم به فماله كانت
 صبيحة ولو صح كون الجواز حتى يبلغ فتدعى كون الموجب له عليها ان انها علمها
 ان لا تنقضه وتقول له بعدم كون الموجب له عليه في الحقيقة بينهما الا سماء
 عند عدم قيام الحجج عليه بالادعاء منه بذلك وكذلك عند النكاح بينهما في ذلك
 وان ما انت هي قبل البلوغ وبعد الجواز او غابت على هذا كذلك وانها كانت فقيدة
 هناك وانقضت الاجل المسمى لذلك غير ان يجمع منها الرضوخ بعد بلوغها فلا شيء
 عليها ان دام على انكار كون المجمات عليها صداقها ولو صح انها كانت تدعى الوطء
 منه لها ويشهد ان يكون عليها اليمين لو شئها في ذلك فان نكل فكانت يشهد بالنظر
 ان يكون الصداق لانها والدوا خور به في الحكم وقيل بوجوب الصداق عليها
 على حال ولا يصدق في ذلك في الحكم كالا ولا يقبل في الحق نكاحه ولا دعواه وبها
 لتصدق عند لها في النظر فعلى الاختلاف يكون وفي العوطى لا اختلاف في العمل
 الا انه في الحكم عليها وسواء كان موقعا على شيء طلاقا او غيره من انواع الفراق كما في
 المستحسن في هذا الموضع العمل بالقول الا انه لا يشهد ان يكون اذا كان كون

الجواز في حال تمكن كون الخوف لحقه عليه من هذه النكاح لذلك في معنى الدعوى
 لا الرب ما لا يثبت الحكم في الظاهر لها عليه وليس كذلك لو كانت حجة بعد يصيب المصلحة
 حتى البلوغ في العجب التي لا يعلمها ان تصدق في ذلك وهو على نفسه فان كان
 صادقا في قوله فلان يتمتع والاداء والاقرار بالجواز او ثبوتها كما يكون لذلك
 كذلك في موضع الفسخ منها بعد البلوغ للترجيح وادعاء ذلك عليه بعد البلوغ وول
 حتى يصح عليه وحكم به حكمه بحكمه عليه عند ذلك لا تسعد المحاكمة بالامتناع
 وما في السر فلان يتمتع من تاديت ما يعلم انه ليس عليه وان اوجبه الحكم لم يوضح
 الظاهر عليه اذا قدر على استئذنه وامكنه خفاؤه عن من يكون امتناعه معه فانه
 المحاكم من قبل ذلك بعد الحكم من قبله لا يفي في ذلك بوجه الحكم ومن كان قد كان
 من هذه النكاح الجواز ما قد يختلف في لزوم الصدق في الذي يدعى به فلان يحكم
 لنفسه على صفة في ذلك ولان يتمسك بما يراه فيدعي عدل حتى يدعى الحاكم العدل
 تازمه اجابته الى الحكم في ذلك وحسنه يكون عليه لا نقياد الادارة والاجابة مع
 القدرة له عونه بنفسه او عن يقوم في ذلك مقامه من الناس وعلى الحاكم ان
 يحكم بما يراه عن بصيرة عدل وما حكم به عليه لم يثبت فلان يتمتع ان لا يسعد غيره
 الانباء له ولا ادراؤه لما به حكم عليه في سر ولا علانية ولا اعلم في ذلك اختلافا من
 القول وكأنه يشهد ان يسعد في محل التداعي ان يقول الحاكم ليس علي الخصم بهذا
 حق فيل ما يدعي في هذا على ان كان في نظره ليس عليه ويرى من يراه في الذي
 عليه لا يراه حتى لا يصح بالحق ما يوجب عليه وحكم فيه الحق عليه قبله من
 وليس ذلك كذلك في موضع ما يجمع فيه عليه ولا في موضع ما يراه بنفسه
 في الذي عليه ولو كان ذلك على اي من يراه ان لا يدعي ان ليس عليه فانظر في ذلك
 واعلم ان اذا ثبتت العدة عليها في الحكم بالمسوس فليس لمان يباح التي ترجح
 من ليس له ان يرجع بينه وبينها والنساء ولا غيرهن ان كن تحتها بها ارجح
 والنسوة حتى تنقضي عتقها بالاشهر ان لم ترجع عن الاعتداد في العدة

بها إلى الغلبة بالبرهان لا بد من قولها بالاشهر منها وما هو مقتضى ذلك في العدة
 لوجوده حيث لها بعض العدة بدو ثم انقطع عنها وانابت على ذلك وهما قدوت قبل ان تنقضى
 بعدتها ثم تنقضي في غير ذلك في تنقضي الاجل المسمى في قولها ان لم يصح موتها ولا جرمها
 وانقضاء عدتها قبل ذلك في الغيبة والفقير على قول من يقول فيمدانها الغيبة حتى
 تصير على الاصح والاشهر لا يخرج من الموضات والموضات تنقضي بعد ذلك بالاشهر
 عدتها حسب ما قيل في الاختلاف في قول الاياس من خمسة واربعون يستند إلى خمسة وخمس
 وخمسين ويستند إلى الاشهر في هذه الاربعة الداء والقول الخامس في قياس انهما
 ولقد اطلق في ذلك القول بعض ان عدة الماطقة للمفقورة على وجهها ستة وكل حال
 فاذا فعل ذلك في العدة فيها حسب كل قول ودخل بالانجي فسدت علمية الثابتين ولا ريب
 وقيل بفساد الاخوية وحدها الان يكون كذلك عندنا لا بينونه بحجة ابدية في الاجماع
 والاختلاف على قول من ذكر بوجوبها حتى تنكح زوجا غيره فانه مختلف عند ذلك في قولها
 عليها حتى مع الفسخ بعد البلوغ منها للترجيح على قول من يقول انهما ابدية ففسد
 عليها وان لا يجوز لهما ان يتزوجا بغيرها حديد على الابد كذلك في الاختراع في فان
 الا او ظاهر منها في العدة والارجح في قولها كذلك كما يلحقها الطلاق في ذلك فان ضمت
 المدة المرددة في ذلك باربعة اشهر على غير فسيحة تحت في الحال باغضال العقدة
 من قبل العقدة والبرهان ما كان محجورا عليها في العدة في المدة بوجوب تلك الاشهر
 ما دام في الوجود مما ينزل بزوالها وكذلك ان في هذا وفي الحال للمزوجة لهم
 يوقع بها طلاقا لا يرى عليها فاقارن لم يكن عند اليها افاقة حتى تنقضي
 الاجل المسمى في ذلك من فاقية فهي على الاصل فان بلغت في الاجل قبل ان
 يفي فانت الترخي ووقع ذلك وثبت فصيح على الخ ومن غير ذلك فيشبه في فقد
 ان يكون في ذلك كالا جنسية ولعل في ذلك في معقول الاختلاف في لزوم الكفاية
 عليها من مع قولها بعد الفسخ مرة اخرى على الاصح فلا شيء عليها ويشبه
 في العدة لمن تكون للوطى كالعدة للطلاق في هذا الموضع من هذين المعنيين

والبر لا يقطعها بالفسخ قبل وصولها اليها ويجوز لها ان لا يفسد ما به
 عليها ان يتبرع بها في العدة على التراضي مع ما يتزوج انما يريد وما يقع قبل حتى تنقضي
 وان مات الزوج في الاجل فهو له زوجة في اتم التزوج بعد بلوغها وان انقضوا الاجل
 ففي وجوبه ليس الا الصديق ان لم يكن بعد الفلح جرى وبعض يقول لا يقع عليها
 ذلك حتى تزوج بها لانها بعد البلوغ وعلى هذا فلا ينظر اليها الا بعد ما لا تبلغ ومن
 هذا لا يقع ان اتم التزوج ويكون لها الميراث والصديق ان كان توفي في الاجل
 وقبل ان لم تمت لم تحل العقد على حال الوفاة لحقها ذلك على الاصح حال لم يكن لها
 الا الصديق باليسيس ولا فلا وان ماتت في الاجل او بعده قبل البلوغ او بعده
 على الوفاة والعكس في الغناء بعد الدخول او قبله فقد مضى من القول ما به يستبين
 في النظر كسبيل كثير من الحكم في هذا في الصديق وفي الميراث وفي العدة وكون نزول
 الحقة الشاهقة وثبوتها بصح^{الاصح} الظاهرة وضعية كانت في ذلك او
 ابدية نعم كمن في الديانة قبل الدخول هل يقع الا وكذا الظاهر في ذلك فيد على
 قولين والثالث حتى يورثها بها عاجل صدقها ثم يقع والقول الرابع قد مضى
 في الصبيته ان لا يقع عليها ذلك حتى تبلغ وتتم التزوج وعلى كل حال فان كان ثبوتها
 في الاجل بعد البلوغ على رضئ منها به لها زوجة فهو بثبوتها عليها صدقها ثم وان
 كانت لم يدخل بها لكونه مع ثبوت حكم الزوجية بينهما وان كان قبل البلوغ
 موتها او عدوها الاجل فلا شيء لم يدخل بها او لم يدخل بها فكله سواء وعليه الصديق
 بالدخول ونص الصديق ان كان لم يدخل بها ان كان كون الوفاة بعد بلوغها
 عن ثبات لذلك التزوج منها في فروع الاجل على قول من يقول انه لا يلحقها
 فذلك كما ان ليس بشيء مما لم يكن ذلك بعد بلوغها وللميراث منها وعليه
 الصديق لها ان ماتت وهي لم تزوجت منها به على هذا والاول اصح وان
 لم ترض بدفع شيء له ولا لها على قيد النظر من جميعا لحقها ذلك وكانت في
 الاجل او بعده على قول من يقول انه يلحقها او لم يلحقها على قول من قال ان لا

يلحقها

يلحقها ما لم يدخل بها وكذلك ان ماتت قبل البلوغ في هذا الموضع على هذا الحال
 لان انما الصادق في الحقيقة بالمسيس وفي الحكم بالجواز اخذ بالظاهر في ذلك
 ما لم يوجب الموت لزم والموت على الموت بينهما الثبوت التسامح ذلك يجوز
 الاثبات فيها والموت في الرضى بعد ان استهلك الرضى وصار رضيا في الحق رضى
 ونص ذلك في الرضى مما اتمت التزوج بعد ايقاع الفقة عند عليها وانقطاع
 المعصية بينهما على غير مسيس الا في موضع بل في الشرط ان اتمت دون
 حصلت الفقة على هذا فلا شيء لها ولا له منها كيف ما كان كونها على نزل
 بها بعد ما قبل ان تبلغ وانما اتبعها بالاحق الفسخ لذلك التزوج بعد بلوغها
 نعم ولا كذلك وان لم يكن شيء من هذه وكان هذا التزوج بها لم ينافى ذلك سواء
 في حياته وبعد وفاته في العدة للوفاة او قد خرجت منها على قول في قول انها منذ
 الموت عدتها اذ لم ترقم وكذلك بعد بلوغها وقد غفى القول في الصادق وفي العدة
 بالمس او النظر الصحيح ان العدة عليها انها ابدا والنظر في هذا على سبيل
 التدقيق في ضرب انواع صور له مجال متسع حجب عرض طويل فسيح
 فلنقطع الكلام عليه ولنرجع الان الى القول فيهما على القول الصحيح في
 انهما ان ماتا او غابا او فقد معا او احدهما قبل الاخر او قد غاب او غاب هذا
 في العدة وانقضى احد فكما الاجلين في ذلك لم اقبل الا في كل سؤله وكما ان
 محال في هذا الموضع على كل حال ان تكون تنفي في العدة الى ان انقضاء اللدة
 لقصرها في جنب تلك بل لو كانت في الحكم فيها بعد بلوغها بالمحيض ووقع
 الغيبة والنفقة عليها بعد ذلك قبل ان يثبت لها من حكم الانسلاخ وقبل
 ان يعرف ما عندها من الاعمال للتزوج والنفقة لم يفي حكم فيد على الحقيقة
 بالانفساخ فلا نفق في ذلك لانه لو كان كون ذلك على هذا وهو له زوجة
 لم يقولوا ولو انها كانت البالغة قبل كون ذلك لانه بعد لم يصح ما يدق
 ثبوت ذلك التزوج عليها الرضى اتفاق مراد هذا النظر الصحيح في ذلك

واختلاف على قول من الحكم شيئا بعد موافقها بعد صحتها لانها بموجب انقضاء
 الاجل والحكم بموجبها معاني حكم البالغات بالسنة في معنى الاعتبار وكذلك ان
 وقع فيها بين الاجلين التفاوت فحكم بموجبها قبل ان يحكم بموجب الانقضاء واصلها
 قبل اجله وفي حكم البالغ بالسنة ضبطها فيها حسب كل قول من الاختلاف في الترتيب
 في ذلك ميراث له منها كذلك ان انقضوا اجله قبلها فحكم بموجبها في حكم البالغ
 كذلك قبل ان ينقضوا اجلها لميراث لها المعفو الاشكال للانه لها ان كون
 انعقاد اصل ذلك الترتيب انما هو توطئة بشرط انما هو الاعمال عن خصوصية ثابت
 صحيح بعد بلوغها وبعد هذا يرثها ان ماتت قبله على هذا وكذلك يحكم لها با
 لميراث من مع اليمين ان كان موته قبل ان قبض وقدر ما الوتوفى على العارية
 من العود مات بعد ما اتى ان يحكم عليها ولو لم يوجزه المقضى حكم ذلك على
 الغيب كل ان ذلك لا لا يقوم في حق العقل ولا ينساع في الالباب العاقلة
 على حال ابد المثل ان لم يوجع موته وفي ذلك الحال صبيته لم يبلغ حجة لم
 تفقد كما ان موته لم يوجعها على الرضوخ بعد البلوغ فان ماتت قبل ان
 تبلغ فتزوج بين زوجها لميراث لها على اتفاق في هذا والقائلين في
 تزوج الصبيان بهذا القول الذي نقول فيه ان لا قوى والمذهب
 الا هذا ولي فرق في النظرين هذا وذاك في كل الحالين لم يوجع ضاها
 الموجب بموته لميراثها واصلها وان لم يدخل بها فلا يرث ذلك وقول القائلين
 لعلها ان تكون قد ضمنت بعد البلوغ في الحكم قبل ان تموت او يحكم بموجبها
 لا مستند له بل هو نوع من الخيالات المستفاد من الظن المجرد عن العمل صلا
 وما الصدق فيقضى به عليه لها في مالها ورثتها ما بعد ان صح يحكم بموجبها
 او يبيع بالموجب له عليه لها في الحقيقة والحكم بالظاهر لكنه في النظر كانه
 يشهد ان يحج فيه في الحكم للثبوت معنى الاختلاف في حال الغيب والعقد
 على قول من يقول في اجل المفقود ان كالتأخير في حكمه يكون والاخبار

ان غايته لاجل ذلك وان حكم الجميع حتى يصح موتهم في بعض القول وعلى هذا فانك لها ولا يحكم به
لمعنى الميراث لو ثبت انك ما لها لها لا لورثتها حتى يصح موتها وان صح موتها قبل وقتها كان
ذلك مناطا على الكيفية ومنه قول العباد ان كان له مال وليس للورثة اعتراض في مال
الغايب فيدفع له في غير ذلك وما لا حق يحكم في الغيبة والتفقد بالحق ما كورث من المسلمين يقول
ان في ذلك عدلا لا لغير المختلف فيه فان عدو الحاكم في جماعة المسلمين والاشقيين فصاعدا
وقيل انما هو قبل غير ذلك فان عدوهم وجوز هذا كله وحكموا لانفسهم في ذلك باعدل
ما ابدوا من افعالهم وادبهم من اهل العلم والورع والتقوى في الدين لو كان ذلك خارج من
الاختلاف ما لو كان هناك ثبت في ذلك التنازع فهو في حجة فان كان ذلك وجود الحاكم
ان جماعة المسلمين يصلون به او هو الحاكم في ذلك فلا لا يحكم الحاكم او مقام لعموم مقامه
وفي الحكم به من حكام الجباية خلاف من القول وعد الحاكم فيه فهو يدعى الواسع في الاجتماع والاد
او على قول من يجزئ وفي موضع التنازع في جوازها بالري يجوز لغيره ان لا يكون الميراث عند انقضاء
الاجل المسمى في ذلك الحكم هو لها بل خلاف مانع تعلل ان لم يكونوا بصدد العدل في عكس
حكمه لكن في موضع الاختلاف في جواز حكم الحاكم على قول من يجزئ وفي ذلك لعموم الانصاف
وكان ذلك الاصح فلهذا العمل في ذلك به الا ان ينظر في القول من منع من ذلك خلاف الذي
في العمل اعدل واذا ثبت وصح لغير الميراث منها جاز لغير المطالبة بالحاكم في صداقتها
مقتوسلين في ذلك بالحكام فان عدوا الحاكم او تقوّم لهم به الجيز في الاحكام ولم يجدوا
من يصلوا به اليهم فلهذا الانصاف على وجه ما يصح في موضع الاختلاف في جوازها
لها عليه بعد الجيز على وجه الجيز في ذلك ان امسك ولم يكونوا على نفاة في ذلك وما خرج
من ذلك الى ما جاز فيه بالري فذلك الى الاحكام القاميين في الاحكام ما هو الاسلام اذ
ليس لهم الا ما لها وليس لها في موضع التنازع في هذا الوضع بالري الانصاف
منه لانفسها ولا التثبت عليهم ما لم يكن في يدها وذلك عن اداء صحيح مندها
وقد مضى القول في ذلك فان قال قائل ان ذلك كذلك لان الوصح موثما او هو حكم به
قبل ان تكون في حكم البالغ وهذا لا لا ميراث بينهما ولا صلوة عليه الا ان يكون

هذا ان اخطأت في الذي علمت منكم فيمدد فكل اجتهادكم من قوتكم اصبحت
الحق فيمدد فكل الاجتهاد مع الاجتهاد وتبين ولا يلزم عمو وتغسب في
القول على عمو اما الاجتهاد على وجه النفس عن الهوى والبدعي اصبحت فيمدد
هذا انتم في الاجتهاد ومع هذا فلا تقول انتم المستكبرون كان من المستكبر
لندوة ان تنقضي في اجل المسمى لفقد او لغيبته المدة وهي في الحكم بعد في العدة
ان قد يمكن كونها في العدة منها بالحيض قبل ان يصبغ الفسق او الضم او بعد ما
صحب والاذان ذكر وصح فهو في العدة في الحكم حتى يصبغ خرجها منها او يصبغ موقفا
او يحكم به في النكاح على العدة وتصير في حد الموبسات فتخرج هذا المدة من العدة
بالحيض في العدة بالاشهر ولو عا انقضى الاجل المسمى في الغيبة والفقد لها
اولادها قبل ذلك لمكان جواز كون هذا في الجائز وارضع الاشكال فيمدد
الاعلى من ضعف علمه وقل فهم لا يندرج في حق ادنى من له بالان يحتاج في
البيان الى زيادة بهان بل في ان يتجرب في هذا فيسكرة وعاري على سبيل التمازي
فيمدد قد ضاع عن اللفق صدره وكل نظره واختل فكره لكنه قد كان هذا في
الصبيد كونه في الكون على هذا الكمال فان لا تنقضي في القول والعمل في الميراث
وفي الصدق على غير دخول ولا غيره من الوجبات له في الحكم غير الممان في الحيوة
في هذا الموضع ولا امثال الا على ما بينت كمد فيمدد قبل ذلك ان كان كون ذلك
على ان يكون وان هو على هذا التماثل والبران بقيت في الوجود وكان
على القطع فيما بينهما او هما فكان يشهد ان يكون على اصح القولين طلاقا
علمه فيمدد في العدة والرجوع الحجة بالرجوع عليها الوقوع على غير عوض المان
بران الصبيد له وجهه اليسر ثم لا يجوز له على غير الرجوع وطؤها فان وطئها
كما كمد فسدت عليه وان رجعها جاز له وطؤها على قول من يحججه له وكان حكمه
النكاح على التوفيق كما كان حتى الملوغ فان ترضى بالترجيع وتم البران
فهو له زوجة ولا حق لها فوق الاول وان اتمت التزوج ولم ترض البران

وقع الطلاق وصح الزوج وان عتوت الزوج انفسخ النكاح وجوب الصدقة عليها
 بالذي نال منها صدق وحدها غيره ولو انكحان بعد الزرع وطئها امكن وقوع الزوج على
 معاني الواسع كان وان لم يرد عا حاق انقضت عند عتوها فالحق عليها وليس لها اليها
 رجوع الا بالتزوج ثان على حال زوجه جديد فيها يقال وقيل فيدانه موقوف او لا عليه
 ما الزم نفسه من الخلع والايير او حقهها ولا سبيل اليها في الرجوع بالرجوع تباح فإ
 رضى بالتزوج ولم ترض بالبرن كان طلاقا علة فبعد في العدة ونهاون انقضت
 العدة قبل فلا الا بالتزوج جديد عليها صدقها ومع ذلك يجوز ان تزوج غيرها
 وان اتمها كان بربا ولا صدق لها عليه وان لم تجز التزوج لم عليها فقد مضى القول
 في ذلك وما حرج ما انقضت العدة اليها بالتزوج جديد وهو في الحكم بعد صيته لم
 تباع حصلت بينهما الزوجية ايضا مرة اخرى الا انها في كون الخيار وثبوت التزوج
 عليها بعد البلوغ تكون على ما كانت عليه من قبل وان اتمت البرن والتزوج ثم فالبرن
 برن والتزوج تزوج وتكون له بالعقد الثاني زوجة وان ضمت بالتزوج وتتم
 البرن وقع ذلك طلاقا واخذت منه على ذلك صدقا وانها له بالتالي زوجة لعلها
 به لها زحان وان لم يتم التزوج انفسخ وزمها صدقا ان كان على اثر الثاني
 دخل بها وان كان لم يدخل بها ولا تمسح بها ولا نظر اليه في الفيد فصدق وحده
 بالمسيس الاول وان كان برن على الشرط قد كان خرج فيه معنى الاتفاق
 على ان برن موقوف على البلوغ ويوزن لا يقربها فان فعل فهي في الاصل
 لذو جنة وكانها تلك العدة للقتضية لا باحد ذلك له منها لم تنسأح بينهما
 بعد ولا يدي انها اذ اتمت التزوج بعد بلوغها ولم يتم البرن فهي لم زوجة وان
 اتمها وقع الخلع ولم يكن لها عليه ثبوت الصدق فان تزوجها كانت مؤنفا
 تكون معه على تطبيقين او ثلاث على خلاف الكون الاختلاف في الخلع
 على قولين في انفسخ او طلاق وان انقضت العدة فلا خلع ولا طلاق
 الاخلال النكاح اصلا وزمها الصداق بالدخول وبالمس والنظر على قول

٥٢
فان المزايا تتوابعها فيرضع منها ابعاد الانفساخ الاول بالفسخ منها لم يمتد
على قول من اجازهم ولو كانت في العدة الا ينكح حديد واكثر القول انها لم تنفسد
تفسد عليه الموطوع العمل على الاول في قول الشيخ ابو سعيد وابي الحارثي رحمهما
الهدول على ذلك قول مودود على حد الهدول الثاني نظر محمد محبوب رحمهما الله
واذا استحيى ان يقول من يمتد بها فانها تكون معدة في الطلاق على ثلاث
معنى الفسخ الثاني في الكون الطلاق فان تمتد به على هذا المذاهب قبل ان
تبلغ كان ذلك كله موقوفا حتى البلوغ وهو بالامتناع ووطئها ان سبها الا لا يمتد
الرجل فيجوز اطلاقه في حال واحد معفو الزوجين وليس وعلى كل حال فانما هي التزوج
لا حرج في فسخ منها في الزنا في اتم التزوج دون البين او كليهما فقد مضى
القول في ذلك ونفسخ الثاني فان كان قد نفق اليها بما عاينست عليه لان
علم ان وطئها وطئ هذا الاول وعليه الموطوع والصدق وفي الميس والنظر
قولان وكما انها في واحد هذا في حان وكذلك ان اتمها جميعا الاول والا على
هذا الحال وان اتم التزوج الثاني انفسخ الاول وهو لهذا زوجة ولزم الاول
الصدق بالذي نال منها فان ماتا جميعا او حكم بموتها قبل ان تبلغ فالذي
تختاره منهما بعد ان عملا في ذلك فهو زوجها والذي تثبت بينهما
الزوجية فله ثلث وللوفاة منه تعتد وان لم يرضى عنها اخل ذلك كله ولا يكون
لها ميراث من احد ما كآ ولا صدق لها الا على من دخل بها ولا عدة للوفاة
عليها منها وانما العدة في ذلك المدة دخول كالطلاق فان كانا دخلتا كان
على كل منهما لها الصدق ولا يبين في النظر الا ان العدة الواحدة ووطئها
لرجل ينفذ لها ولا على المصوب وان كان هذا النكاح على الشريطة هذه الصفة
وطئها قبل ان يبارها على ذلك في العدة بارها كذلك فنظر ان في الرادحها
ثبوت المدة لوقوع الطلاق وكون البين غير واقع بعد الوجور الشريطة المستلزم
لتأخيرها حتى البلوغ وعلى هذا فان ردها كانت على ما عليه البين وعلى

الثاني فليس لها ردها حتى يبلغ فان تمت الترخيص دون ذلك فله ردها في العدة والرجوع على
 الكراهية والافودان انتهى فيها وقع البين عليها مستصحباً للطلاق ولو كان له اليها
 على الكراهية حتى يختلف في ردها على الاضيق مما كانت في العدة وان انقضت العدة قبل ان تبلغ
 فالبران غير واقع على حال ولو اتممت الترخيص ايضا لا تقامع السبيبة الموصلة لعصمتها
 الرجعية بينها بالطلاق وكونها من بعد العدة في حكم الاجنبية وان كان وقوع الطلاق
 على ذلك من قبلها فكان بعد كون هذا البين فكان له ردها في الترخيص واقع اذ ليس له رافع
 ولذا في العدة والرجوع ردها ويكون عليها في عده قبل ان ردها حسب ما في الترخيص وان
 ردها بعد ان لم يرد ردها حتى انقضت عدها قبل بلوغها الوعد صدقها ولم يكن بمرئيه مع
 الطلاق برك وان في العدة تبلغ واقعت الاوين الترخيص والبران وقع البران اثر
 الرجوع في الطلاق ولو كان له على غير الافودان يرجع اليها ان لم يكن ردها قبل بلوغها
 وان لم يتم البران واقعت الترخيص لم يلحقها الا الطلاق وكان له في العدة ردها فان كان
 قبل ان تملك ردها رجعا كما ان في هذه الموضع على حكم الرجعية في الحكم لكون وجود الرد
 وكونه من قبلها كون ثباته ثبوت الترخيص وقد صحح بالاثبات للتخارج منها اثبت
 لكنها تبقى على تطليقتين ان لم تكن اتمت البران وان اتممت كذلك في بعض القول
 وقيل على العدة لقول فيقول فيد ان طلاق ليس ينسخ وان كان الوقوع والاقتران
 وقت ينقضي اليد فيما بعد ثم الاظهار منها بعد ما فان مات قبل كون شيء من ذلك
 فقد قضى الاثر سبق فيما تقدم به القول فيد بالحكم وان بلغت قبل مضى الاجل الذي
 له في شيء وكذلك واقعت الترخيص والبران اخل ما سوله ولم يلحقها ما عدا ذلك وانما
 فيد على قولين فانه يكون تطليقة او لا لقول فيقول فيد انه ينسخ ليس بطلاق
 وان اتمت الرضوخ بالبران وقع بها الطلاق متى حل وقتد وانقضى اجل الذي اجل له
 ولحقها الا لا ولا الظاهر ما كانت في العدة والرجوع وكذلك ان سبق في ذلك
 اجل الطلاق على هذا الحال لا سيما بعد البلوغ على تمام الترخيص منها والرضوخ بدون
 البين وكانه على خلاف قبل ذلك وكذلك قبل الدخول او لا بد من العاجل الصداق

وإذا انفق أحدهما في العدة معاً فالطلاق ثلاث لقول من يقول فيها إن كل واحد
منهما واحدة وعلى بعض القول فطلاق إن لم يكن المطلق طلق من الطلاق عليها أكثر
القول من يقول فيهما إن طلاق واحد ولو وقع معاً وإن وقع التسابق بينهما فذكرهما
أحد في العدة ولم يذكرهما الآخر فالطلاق اشتتان وإن ادركاها ذكر كل على التسابق في
العدة فالطلاق على كل حال واقع بالثلاث ثلاثاً وكما لا يعلم فيها اختلاف القول
إذا ثبت كل واحد مع لأن انقضت العدة قبل أن تنقضي المدة وانها تمت البراءة
بعد البلوغ في العدة كذلك لم يلحقها وإن سبق في ذلك انقضاء أجلها ما أجل الطلاق
ليقع الطلاق إلا أنها قد تمت بهما والعدة وكذلك البراءة يكون على قول من يقول أنه
يلحقها الظهارة وإلا فإدعاء قبل بلوغها على هذا الحال وإن انفق في انقضائه ذلك كله إن
كان في ساعة واحدة ويوم واحد ليس بشيء قبل شيء لغيرها ذلك كله إذا تمت الترجيح
والبرء ويشهدان يخرج فيدم بعد انقضائه معنى الاختلاف في أنه يلحقها وإلا لا
كان يلحقها المعنى كون الزوجية المقضية والحال على الأصح الإباحة لما ضعفت
بينهما معاً منها وبالنظر إلى عدم انعقاد العقدة المناطة بالرضي لو وقع الفسخ
منها لها وصيرورتها إلى شيء لم يعمل فيها مع ثبوتها بعد وقوعها والانعقاد لها
وإذا كان في هذا هكذا حالها لم يلحقها ذلك إلا أنها في المعنى في هذا كالأجنبية إذ لم
يصح هنالك بينهما أحكام الزوجية وألا تترك الرجم في الميراث بالرجع والتمن
لزوجتها والزوجات من الزوج والنصف والرجع للزوج والزوجة من بعد وصية
يوصون بها وأدين وانت تعلم أن هذه على قياس هذا القول المصحيح والمذهب
الرجح لو ماتت قبل أن ترضى به بعد البلوغ كما كان لميراث منها كذلك
إن نكحت عن اليمين على الرضا وانها ماتت هي بعد موته قبل أن تبلغ فترضى به
فلا ميراث لها مندور شئها في حكم المطلق والزوجة للعقدة بين الزوجين
على الرضى بالتزوج هكذا كالأبلا بل هي له زوجة وهو لها زوج لو أنها ضمنت به
وقد صح أنها لم ترض فلم تكن لثمن زوجة أبداً فلذلك لا يلحقها إذا كان

لو كانت هناك زوجة ثابتة بينهما لمحقها انما لو رثت من الاول اصح له من الحال
 على حال المداينة بتيان الفرج والنساء للرجال والنساء للنساء لا ابتكاح صحيح
 او علمه بين الرجال والنساء وقد وسع اكثر المسلمين في الموضع الواسع له
 الوطى بالترجح لها ثم ولا يكون ذلك الا وصحيح اسم الزوجية في الحال على هذه الصبيته
 حال وهما نازل عليهما واقع وان كان منوطا بثبوت ما يصحح الزوج بعد ان
 غلظ الزوج في الحال الزوجية في نفسها كما كان ذلك في الامتداد كذلك وان كان
 لها التخيير بعد الفجر بين الفسخ والاثبات لما صح قبل النكاح وهما رضيت
 واتممت لم يخرج التخيير بعد ابداء الا الى شيء الا الزوج قولها وما يوجد في الحكم والمقتضا
 له في معالي القضاء الان العقدة قائمة بالمرحله والعهد ثابتا ما تنقضها اقل
 ترى انها واثقة له بعد موتها بل بلغت مع اليقين على الزوجية وعمل يمكن كونه في الكفر
 وغيره ان يكون هناك نسب بينهما ولا اسباب فوجب لها كل ابل هو الى احوالها
 حال على حال في كل شيء وجب لها بالسبب هنا لا خلاف على قيار رأي والابري
 فساد اصل ذلك التفرج الملعوف حصول الزوجية وثبوتها بينهما بالاثبات عنها
 له بعد بلوغها هذا ما لا يصح ان يكون في الحق سواء اهلها لو كانت غير زوجة
 لما جاز له وطؤها في حياته كذا لو كان ان رثت على حال بعد وفاته وان كان هذا
 في الحال حالها لهما ان ذلك كذا انهما زوجة في حينها وان كان على الوقوف في المال
 ما لها وانما العلى في ذلك ما لم ينقطع السبب لمواصلة بينهما وان هو الوفاة قبل
 البلوغ لذلك شيء منه عودت الاصل لا شيء الفرج وزال الزوطا لك عليم
 وقيل فصار على الحقيقة كأنه لا شيء ولا اعلم في ذلك نصا للخلاف ولا انه بين في النظر
 لم ينقل لاند اول ما شيد بناء ذهب الله الله الذي هو قاعدة له وعلم ان جميع ما
 كان في هذا التخصيص الصحيح فانما هو في حق المصيبة والبالغ وفي البالغ من المصيبة
 بالترجح واما ان كان هذا التفرج لها والفرج مما صيها فكانت تخرج فيها ان وطأها
 في صباها على قيار قول ونقول في اصل التفرج انما هو شيء ولا فساد غير ثابت ولا

صحيح في فسادها عليه بذلك بعد البلوغ معنى الاختلاف من القول وتكون على قوليهما
كان كونها معد على تقدير منهما النكاح بعد البلوغ من قبل الوطء فان وطئ على غير ذلك
بعد ان يبلغ مرتبة على قيام معنى هذا القول عليها بلكان ذلك على الوجه المطاوع ومنها
له فكله في هذا سواء وعلى قول من يقول غير بانه صحيح ثابت ويخرج ما لا يلحقه
لها خيار ولا يورث بينهما بعد البلوغ بخلاف ان كان هذا المذبح لزوج لهما او لهما او فاحاها
تخرج في صحته وثبوته في المصداق او الموارث وفي العدة للوفاة وما يتعلق في الحق به
ورقعه الميتة لوجود المصاهرة وما اشبه ذلك كالمبايعين لا فرق وما في قول من يقول لاهل
العمل المصرة والمسلمين فيما بينهما ان كان وقع كونه المصير في حال من بعد التزوج
على الوطء في اوجها في هذا العقد البلوغ فان اثناءه من غير اياه وارجحها المصير انفسه ^{سواء}
تزوجها بنفسه او كان للتزوج لهما او لهما او كان من سائر الاولياء بعد لا يورث
فانما في ذلك فامهما اقل فرق لان اخر لا يكون بينهما في انفسهما ورضاها قبل البلوغ
وهذا ويشال ليس ضروري على هذا فان ما اذا حكم بوجها ان لا ينقض اجلها المسمى
في غيبتهما او قعدا الكاينين قبل بلوغها فلا يورث بينهما ولا صداق في مالها اذا لم
يصح الوطء ولا يقع كونه بقولها ولا باقرار المصير لها بعد قبل وقوع الموت او التقيد
او الغيبه عليها وان مما في الوجود على الحياة بقيا حتى بلغت هي قبل ان يبلغ المصير
واقعت التزوج فالخيار له ولا خيار لها بعد الرضا فان بلغ ورضوعها اثبتت للمناجحة
على المصير بينهما وان لم يرضها انفس العقد وانفسخ ولا عدة عليها ولا ^{شئ}
لها الا ان يكون دخلها ووطئ زوجها قبل ان تملكها وها او كانت البالغة فخيرها
وان ذلك منها على وجه الغلبة تهر لها فاعليه في حال صداقتها وعلى قول ثاني فهو
على ما قلته وفي قول ثالث ان لا شئ عليه فان مات قبل البلوغ فلا عدة للوفاة
عليها اذ لا عدة وصية على صبيته ولا بالغ كلاً ولا شئ لها حتى يصح كون الوطء يكون
الناظر في ذلك الحكم لتعارض الآراء فيه ولا فلا حجة على المصير في مالها بعد موت ولو
صح الالجواز لا عت الوطء في صباها بعد بلوغها اذ قد مات فلا يدرى ما عند

وقد كان كان كون الوطى وهو البالغ وما لم يبلغ ^{عليه} في المطاوعة منها الرافى مات وقيل
 ان تبلغ او في فتح الكاح البالغ والى تبلغ في المطاوعة منها ولا تستلوه على سوء بلا
 خلاف اعلم ان الذي لا يعقدان لم يكن في الحال ايلد العقل فانها تشبه البالغ في هذا على
 قول وقيل انها في الاصل من الهاحق تبلغ وان كانت هذه البالغ في الممتد رضى بها
 بعد بلوغها فاعلم الصدق دخلها ولو دخلها ولو لم يدخلها مع اليقين بالادلو
 انها حجة لرضى بها المبرجة فان كل عن اليقين فلا شيء له والحق علمه لان دعوى
 الرضى ان يعقضى عجب المهر فيكم لها عليم وانما لم يقبل فيما لم مع التناول لان القول
 قول مع يمينه فاليقين في هذا فخرج الوطى اصل التزوج المستند في نوع في النظر بالحق
 لكون التمتع المشارها الاصول للميراث كما اشعر مع كون العدم منها والفساد
 فيها ارفق وهذا لان تكون لانها كما المستند في هذا الموضع لوجود الاثرين اصلا
 وزعم الاثرين ان ادلوا بالكمهية لها والله تعالى رضى بها لان لم يبراث منها كونه
 تعلق اصل ثبوت التزوج من ثبوتها بالرضى بعد البلوغ منها وعلى العكس كذلك
 كذلك كما المعلوم بالفسخ النازل عليم وبنوعها فكذلك كان عليم لان لم يجد عليم
 في ذلك كما ان ذلك كذلك عليها بعد بلوغها عند موته بعد بلوغه على عام التزوج
 منها فان كان هذا الصبي فكان بارا او طلق هذه الصبيته والبالغ او لا او
 ظاهر منها التزوج وهذا شيء الا ان يتم التزوج بعد بلوغه فان اتهم كانت لا وقعت
 لما هو شيء في ذلك وقع او لم يقع وعليها العدة بالوطى في حالة البرن والطلاق
 وشملها القياس على ما مضى اها في العدة من انواع الفراق كذلك في العدة
 للمطروق على هذا لان ائتم والتزوج بعد بلوغه وقع ابو حنيفة عن الشيخ الجاحظ
 المدوقيل العدة عليها الوطى الصبي ولو رضى بها او تم طلاقها لان ذكره كما صعب
 والعدة على الزوج بنوعها اصعب وصوى او بالغ في صبيته والبالغ على معنى ما
 قاله الشيخ ابو حنيفة رحمه الله وكان لا حج ولا شبيه بالانح والى قيام معنى هذا بين
 النظرين في العدة يشبه بالمعنى منها ان يقع معنى الاختلاف في الروايات

والصدق في الحرج ان مات في العدة منها او بعد البلوغ منها فيها او قبلها
في تزوج ولا يجوز له ان يحج بين ذهابها والنسأ ما كانت زوجه له او في العدة
منه لقول من يزوجها تكون التوارث جزا في العدة الرجعية بقاء وجود سبب
الزوجية وانما اثبت لها الميراث فلها المصدق كله وعليها الرجوع في العدة هـ
للوفاة وعلى قول من لا يوجب عليها عدة فليس لها الا نصف المصدق للرضى بها على
قول من لا يرى عليها بالوطء قبل بلوغها للمصيبة ولا البالغ على الخبر شيئا وان لم
يرض بها فلا طلاق ولا بركن ولا فرق غير الانقاسخ لذلك الفسخ لعدم صحة
كون ثبوت الاساس للمقتضى لو وقع لو تزوج ذلك بالادعاء له منه ما وقد مضى
القول في فصل الاختلاف في المصدق وفي حال الوطء المصيبة هذه المصيبة والبالغ
على الخبر ما كان وفي العدة ما كان في هذا الموضع ليس عليها ولا تعلم في ذلك اختلاف
وانما يقع الاختلاف ثم في سادها بالوطء عليها وفي غير ما يدخل المعوق في المعاني
المصوتية بالنسب الجماعية وان لم يكن هناك الفسخ بينهما ثبوت لزوم جديلا
لما ثبت من التنازع ايا في فساد ما ياتيه من الزوج على غير تزوج او ما يتعدى به في
الحرم على غيره والنساء عليها وعلى غيره به وان كان هذا في الاصح ليس الزنا في
شئ فانها على قول من لا يجوز تزوجها ويرثها فاسد يشبه ان يكون كذلك وتفسد
عليها بالوطء في قول من راي المسلمين فسادها بالوطء وعلى قول من لا يفسدها
وبدها زوجة فكانها على قاعدة الاختلاف قاعدة في حرجها على عليها بحج بذلك
والناس جزا لو ان كان البالغ في حق من لا يجوز له ان يتكلم والنساء ما تكلم
لكن في هذا الموضع بالوطء لا بنفس التزويج عقد لان التزويج بلا شيء فصار
في الحقيقة على الصحيح في الاشياء والقول في ان يبلغ هو قبل ان يبلغ هذه المصيبة
ورضوها انتطاع خياره وفي الخيار لها ان تاتى التزويج ورضيت به لها
زوجا فما روجان وان لم يرض به الفسخ النكاح ولم تكن في حرجها مقتضى الى
طلاق ولا علة عليها الذي كان ولا لها عليها صدق ان لم يكن دخل بها ابدا

وكان على خلاف في المصداق على هذا بالدخول قبل البلوغ منها وفي العدة كذلك
 للزوجها هناك بعد البلوغ على ذلك وكان ينبغي ان يقع في هذا الموضع معنى
 الاختلاف في وجوب حصة المصاهرة هل تكون في عقد واقعة بالوطء على أمها
 وما ياتي بعد من بناتها وبنات بناتها او بنات بناتها بل هو محتمل عليه بذلك بعد
 الفسخ من الرزاة حصة بالتزوج او على ما ياتي او على ما ياتي او بنات بناتها او بنات بناتها على ما
 ان لم يكن قد كان بينهما والجماع لا يمكن في مصاهرة قبل بلوغ المصاهرة حتى يبلغ
 لكنه يخرج والتشديد في الحق وفي اللفظ على شهوة ذلك منصوص عنه في حرم
 يشتهي النساء او لما في بعض الاما لا يخرج فيه فيمن هو دونها في ذلك لا سيما على
 قول يقولون فقهة المسلمين في الحق مصاهرة صبيته ان يكون في هذا كالبالغ حتى
 في ثبوت التزوج عليه ونهما وكذلك يخرج على ذلك في البراء والطلاق وغيرهما من
 الفراق وفي المواتة والمصداق والاول اشهر والعمل به في الناس اكثر فان كان قد
 دخل بها بعد بلوغه في حصة المصاهرة بالوطء واقعة لا في التزويج والمصداق
 واجبه لها عليه بموجب ذلك ان كان نظرا الى الفسخ او لمسه يده او غيره على قول يقول
 به فيد القول في العدة بالوطء كقول في العدة للطلاق في حصة وماتت كما انها
 تكون فيها الوفاة انعقدت العدة فيما بينهما عليه في المواتة ثم انفكت طلاقا
 بعد ذلك الدخول على ما لا انقطاعا وسواء لا فرق في ذلك فان لم يكن ذلك ولا شيء
 لها عليه ولا عليها الا ما اختلف فيه اهل العلم من المسلمين مما ساقدها بها ان كانت
 وهو صبيته على شرط من فدية من صداقها فيقول له عليها وقيل ليس له ذلك
 لانه هو المتلف لما لا بنفسه فلا يخرج على صبيته له فدية ولا على غيرها الا ان
 ضمن له به ضمان وعلى ذلك دفعه اليها فان يدركه فدية والا فلا الامكان
 باقيا في بلوغها او في بلوغه فهو له ولا سبيل لها فيه وتعاما لكنه كذلك
 على غير شرط ولا يعيب فيه ذلكا عليها ولا فعل في ذلكا اختلافا وقد مضى
 والقول ما يستدل به ولو الا الباب على حكم ما يقع والوقائع في هذا الموضع

بينهما الا انها ان ضيف بعد الطلاق ومكان خروج الفرق في هذا الموضع فما
لم يهرت لما بلغة لنفس العقلة لثبوت التزوج ثابتة لها عليه نصف المصدق
الا في موضع الدخول فالصداق كله الا ان يكون كونهما صهيان ولم يدخل
بها بعد البلوغ فنصف المصدق لانها في عقد ما التي لم يدخل بها في كل الا ان ذلك الاول
ليس شيء على قول من يقول ان لا شيء عليه ما اتاه من ذلك قبل بلوغه فلا فاسد عليه
فيه ولا غيره والوجه الصحيح الذي هو في ذلك على تسلفه في المأخوذ من صفاتها او اتاه على مقتضى
المباح كما قاله على اي من يلزم ما ما يشهد به في قيامه ماضى من البلوغ والصبيان
بترجيح ابي حنيفة في ذلك ولا على قول من يقول بفساد ذلك عليه لذكره على غير قيد وفي غيره
به فانما على هذا وعلى قول من يقول ان عليه ما اكل فاعى وليس فابلا وماضى فافضى
ايكون الكحل الحق عليه ويسمى الميراث في الرجوع ان ماتت محي او هو بعد بلوغها
على اثبات التزوج بينهما على قول من لا يفسدها ويرى عليها العدة بالوطء الواقع عندهما
بلوغه لما في ثبوت التزوج على ذلك بالاضيق بعد البلوغ وان لم يكن دخل بها بعد ما بالغ
كنها ترجع من العدة للرجوع الى العدة للوفاء وليس الا ذلك مع الميزان في الميراث
والعدة على حال ولا في موضع الثلاث والبرن في الخلع ولا على قول من يقول ان العدة
عليها فان لم يبرأ بينهما والعدة للوطء فيما عدا الرجوع ثم على قول من يقول انها
انها في موضع ثبوت كونها بالوطء لكونه في كون بينهما كان بعد بلوغه يكون كذا على
ذلك هذا لان يكون على سبيل الضمان كان ذلك فانما يخلف في العدة وفي الميراث
وقال المصدق ما لم تنقض العدة على اي من رايها او مقلدها ان كانت فيها على اي من
لا يبرأها وقيل ما كان في موضع ولو طال ما مضى ما انما لان التزوج وثابت لها ومضى
تشرع فلها المصدق كما دل عليه العدة للوفاء على نظر الركن في موضع الضمان
وقيل لا ميراث لها ولو المصدق كله وتكون في العدة على ما كان عليه وقيل عدة
المستقدم وقيل لها الميراث والصديق والعدة للطلاق على قول من يقول بالعدة في ذلك
عليها هناك نعم وذلك على قول من يقول فيها بان عدة عليها بالوطء والمصوب ولو

رضيها بعد بلوغه وانتم التزوج والطلاق يخرج في العدة والميراث والصدقة وعلى
 قول الرابع يخرج على قول هذا القائل في العدة بالعدم لو زوجها بان لها الميراث والصدقة
 ولا عدة عليها وقيل لها الميراث والصدقة عليها ولا ميراث لها وقيل لها نصف
 الميراث ان في الحكم كانت بالاضافة الى دخولها كالكهنة لم يدخل بها في حقها وقيل
 ونزاع من ابي بصير ضد ذلك ولا ميراث لها ولا عدة عليها وعلى قول سابع على هذا
 المراء يخرج بالمعنى فيها انها ان حبست نفسها عليها ولم تزوج حتى مات هذا البائع في
 وضه قبل ان تنقض عتقه مثلها او رثته ولها نصف الميراث وعليها عدة المطلقة
 فان ماتت في وضه على هذا الضار او غيرها وعليه صداقتها وقيل الميراث له وعليه
 شرط الميراث وقيل كذا ولا عتق ان لا يتوارثا في موضع ما لا عدة عليها ان يخرج
 ويحلل بعد الاهل النظرا في ذلك في محل الاختلاف فيها على قول ولا يقول
 بها ولا يراها عليها وان يكون كون الاختلاف في الميراث اقوى على قول ويرجى
 ما كانت فيها وكذلك في محل الخلع والبلن على سبيل المضاربة اذا ما ثبتا وكان فيهما
 في الموضع على كنهيهما او غيرها وان كان يختلف في هذه على نعمتي ثمان اولا
 قيل على سبيل الاختلاف بالذي فيها بالحيين بمسحان مانا او اوجدها في المض
 بعد البلوغ على ثبوت ذلك فبعد على قول ثالث وقول المسلمين فلهذا انها ان
 كانت يوم كونها في المض فعملية الزوم بنفسه الميراث ولا ميراث وصدقها
 ان ماتت في مضها كذلك ان برأتها لم يخرج كان يخرج العتبية وعطية المض
 لا يصح جوارها وعلى هذا فكان يشهد ان يخرج في الميراث ما قد مضى من الاختلاف
 انه الكل والنصف وقيل الميراث وعليه الميراث وعلى قول خامس فهو خلع
 ثابت صحيح وعلى هذا فلا صدق عليه ولا ميراث له فان ماتت عوف في مضها وكذلك
 خرج في ميراثها وثبوت الميراث لزوم العدة للموتة عليها مع اختلاف
 على قولين في الميراث وثلاثة في العدة انها للموتة او للميراث ولا عدة عليها في
 الميراث كذلك ان النصف او الكل ولا شيء لها وان كان كونهما في مضه عن

اسأوت من اليها فذكر عين المضار لا سيما اذا كان ولادة زوال سبب الازالة المبررات
 عنها ولكن قد يخرج من معنى الاختلاف وان تكن هي التي طلبت الخرج من غير اسأوت
 من اليها على ذلك قد يخرج من غير ما ذكر فلا شيء للعدة للبرن عليها على ان يقول
 بها فان ماتت في وقت من وقتها ولا صدق لها ولكن قد يخرج من معنى الاختلاف
 لقول من يقول بوجه الخلع بينهما وثبوت البرن منهما وقول من يقول انما عدة
 عليها وسواء في الاختلاف كان كونها بعد بلوغها اذا كان غير وطء الامكان قبل
 بلوغها وكان من البالغ للصبيته على ذلك من الصبي للبالغة اذا مات البالغ في وقت
 ذلك وانتم الصبي والصبيته الباقي منهما ذلك الخلع والبرن والخرج بعد ما بلغ
 الحلم وصح عقله كل من هو مت أو واحد ما قبل ان يبلغ فانه يوقع على الاصل
 ولو بلغ وتكون كالصبي في هذا لكن الى بلوغه وذلك الى افاقة الاله يثبت
 البالغ في ما يقع في معنى كون الحصة الثابتة في المصاهرة بالوطء مما كان بعد
 بلوغه نعم على الاشبه في غير ان اقطع عليه بان ذلك على غير ذلك وان يلحق
 معنى الاختلاف في تشبيهه بالبالصبي لزال التعبد عنه ويكون في سقوط
 الخطاب كالسهمية اجماعا لفقد العقل الحمل المشاق التكاليف المستندة
 لوجود القصة له عليها ولذلك لم يخرج من نفسه وصح الاختلاف في
 وليد له وما هذا لقوله عند قبل ورايلة عقلم له وقبل بلوغه يكون على ما عليه
 ومتوافق من جنونه لانه عقلم له وانتم ذلك ثبت ذلك عليه على ما مضاه
 عن عقلم له في صباه وان لم يتم وانما الخرج فالتخرج ثابت صحيح جائز ولا
 طلاق ولا خلع ولا برن ولا يلاء ولا نظا عليه بعد الاقامته ما كان على سبيل
 الهديان حال الجنون اياه كما ان ذلك كذلك ليس على الصبي بعد البالغ لما كان
 قبل ان يبلغ ان لم يتم عن عقلمه بعد ما بلغ كذلك لا ينظر الى انماها التخرج
 والبرن كما ين على الشريطة بينهما قبل بلوغها او افاقتها والاحد ما واشبه
 ذلك حال جنونها ورايلة عقلمها الا انها في معنى الصبيته ولا يصح النقل

الصحيح ان يكون وجوده الا بالعلم عاقل لذلك ومنها ما وجد من قبل وقوع ذلك
 او ثبوته من الترتيب فصح فصح او مات لما لا يكون وجوده باقيا لم يلغ بعد الوجود
 عقده قبل ان يفيق او يبلغ اضمحل ذلك كله فانفسخ على قيار قاعدة رضى ويرى
 اباخذ كما حها ويذهب الى ثبوت الخيار فيسأل احدهما بعد بلوغها كاليتيمه واللافتة
 هذه اذا رتب وتلك اذا بلغت ونحن ندنقول وكذلك الشيخ سعيد احمد رحمه
 الله على ما عرفت اعند من ذهب ولا علم ان احدهما انما يقول فيدعي ما يقول غيره وان
 الاكثر قول المتقدمين في النصوص بذكره في آثار المسلمين وهو اختيار الشيخ ابو
 الكندي رحمه الله وقول القائلين في الخيار التي ترجحها ابو هلال ايكاد يبين للناظرين
 بعين الاعتبار او من خفا ولشدة الظهور نور به ان محل وجه رضى الخيار
 لها كون يتوهم ان الخيار لليتيمه ها ناشأه لمن سادى في هذا بينهما فعمل الخيار
 لها بالحي على ما يجب الفوق كانت تحتهم من انفسهم لا ولي له عليهم لمن كان له
 قلبه والحق السمع وهو سيد لان غير ايهما من الاولياء لعمدة في ثبوت جوان
 الترتيب لها وثبوته في الحال عليهم حاصل ايهما لان لعمدة في ذلك مقامه على اتفاق
 من الفقهاء المجوزين لترتيب الصبيان جميعا وبعد البلوغ على اجماع واذا كان
 ذلك كذلك فالأمر في ثبوت الخيار بينهما في فرق ولو في الوحي والاداء في
 العقدة للترتيب واحدة انما نقول مختلفا لكونه في مسلك التناقض ضعيفا لذلك
 جدا اخلا يستقيم لهذا الصحيح والاعتبار الان يكون في ذلك على سواء فاما ان
 يكون لها الخيار وهما ان يكون لاختيارهما ولا معنى للتعريف بينهما فضلا عن كون
 التساوي منهما اصلا والخيار اصح ولا فرق فيدعي بين اليتيمه والتي لها ابدا
 يصح وان كان الفرق في ذلك بينهما هو المعول عليه في الآخرين والمعول به في المتأخرين
 بمعنى ما يشبه الاتفاق في العمل بدعي في الشاهد من قبل فآثار المسلمين فان ذكر
 وغيبنا الاندلس اهل البصائر فانظم صارا كما لمستغيب ان قالد قائل او
 بدعامل ومع ذلك فاعلم على وجه التعجب انكروا بالكثير بورد وسمى على ذلك با

المتخير في ذلك ونسب الى الاختيار الرخص في غير محل الحاجة اليها ضرورة علمي وجدي ما يبع
 وما ذكره لعمري لا لخواص او تجارب عمي عن واضع الطائفة ورواية الحق على الحقيقة
 ولا في المنهج الصالح الذكي ووضوح ونوره المتلوي الاديان لاهل النظر لا مع حج بان
 ثبوت الخيار لها اقوى ولا يعمل به لمن آفة اهدى الا ونا لمن اولئك على ذلك
 للخيار الكفاية كننا هذا نرى بالفرق لا نذكر ولا نعمل به فلا غطى في الدين وعمل
 بدا ولا لا الله موضع اي ولا يجوز ذلك في الراي بالدين ولا بالاي لان كل كل من
 امر القول والعمل بشيء من الراي او لم يعمل بالعمل والقول بشيء من ذلك في نفسه لها او
 لغيره في نفسه او لنفسه او لغيره لنفسه او لنفسه في ذلك الغير او غيره من
 الناس له او عليه فيد او في ما الدين يستغنى في تلك النوازل لا يستغنى الصواب جهده
 فيها الا وان ذلك في الاجتهاد في الراي يؤمر بان لا بالوفية جهده لا بقدر عليه وان
 افق في شيء فليست في فيد فليد ليا في ما يعرف بوضوح بين ويدع ما يتك هذا في
 صدقه وكذلك ان استغنى في شيء فليفتق في ذلك بالذي هدى اليه الحق كيف
 كان ذلك في الراي او الدين وليس عليه ان يقول ما لا يراه في الراي ولا بالاي
 وما كان فيد في الراي وجوه يعلمها او يحتمل في الحق صفة فليفتق بها ليكون
 الاختيار فيها لنفسه فان قلله الاختيار من هو اهل لذلك في الحال لا بالاي
 او الفجاخ لغيره ما في ذلك لنفسه مختار من رايد او راى من راى رايد واهل
 الراي فان كل كل في الاسلام حق عليه في محل الحاجة اليه ونزول البليد با
 السائل في دينه ان يهديه كيف كان الا ان عليه عند القدرة ان يده
 والضال لا يماحيه كما ان عليه مع الاستطاعة ان ينقذه من الهلكة فينجيه
 وكما كان عليه لوجود القدرة له مع الظما وشدة المسغبة ان يطعمه ^{يسقى}
 ولذا ذكر في الموسع في غير موضع الا ان كل الذي في ذلك في هذا الزمان ما لم ينعقد
 او يستد او اجماع او حجة عقل ولا فيما خرج عن الاثر لا التقل فيما الاختيار ان
 جعل ولا يشك ذلك على ان ينبغي ان يكون الناظر فيها في الاصل منها فيكون

عليه لا بد وان كان ترك غيبة عن الفضل ولا يقصد به ان فعل غير له في وضو ولا
تقل وما كان تركه على وجه الشك والتعلم والقائه الحكم على سبيل التعليم فلا هل
لا يجوز ان يجاوز به الى غير هو لانه لا يسعد البذل له الى غير اهله وعلى كل في البراء
والدين ان يجتهد وللصواب ان يقصد في كل واقعة نلتز البليدة بها وازداد
والدين ان يترقبها ويجعل يعدل ما ابصره من الرأى عدل ولما ان ياخذ باحسن ما يراه
في الرأى احسن ولو خالفه في الرأى غير في القول والعمل الرأى في موضع الرأى
واسمح ذلك العاملين كما وسح القائلين ولا سبيل لهم في ترك ولا يتر بعضهم
بعض كل او اجل ذلك ولا البراء ايضا ان ذلك معنى في الدين وهذا معنى في الرأى
والاجور الذي في الرأى كما لا يجوز الذي في الدين بل خلاف يجوز في هذا
ابدا وليس لكوننا على هذا الذي قول ينتهض في العدل بالحيث علينا العا
كلا ولا مطعن لحاسد ولا يمكن لو اصد ولا عشرة ولا عار ولا لا ائمة ولا
شعار ولا دخل ولا مدخل ولو سجد نفسه اسفا وتنفس الصعولة تلفها
ونوى تحت السبع مائة اومات كمدوا ونقطع بدنا الان في الرأى على السوي
والقول القوي لا سيما وقد اشتهت اقوى جوابا وهدى صوتا واندهو
الحق في حقنا والعدل في العدل معنا ونا عليه في الحج اليه حتى يجمع على
الصحيح ويتضح ان غيره منه اقوى قبلا وهدى سبيل والهدى على ذلك
جواب لا يجد بكرة واصيلا وقوله في الجواب الاجور للناس ان يتعلق كل
واحد منهم بقول خطأ محض تصدق عليه لمن خلفوا آثاره سلف ولا
نعلم في ذلك اختلاف او لا جرحا بل على جرحا ما في العقل ولا عقل كل اهل
هو الحال في صحيح كل بالمدنا الشرح وخلك مانع ودليل العقل بضاه
قاطع وليس الرأى تجوز به ابدا وسبيل لانه غير خارج والباطل في النظر على
حال فبدخل في القول في وجه البطل والقول المصدق الثابت في الحق
انه لا يجوز المتعلق في شيء وشي من الباطل ولو لا ذلك لما حق الان الباطل

لا يقوم بالحق ولا الحق على الحقيقة بالباطل لانها ضدان متناقضان على الابد
لا يستويان اذ احدهما ذهب الى الحق فحقان وكفى بالاريدة وثقل للاريدة ه
الدين التي هي الاستشهاد دليل على غلطه وبيان سقطها اذ يحتاج لقوله ذلك
بقوله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وقوله صلى الله عليه
وسلم لو ائمتنا استفتت قلبك يا ابا عبد الله افنكر واقتولك الاف انظر يا اولي
الالباب فيهما وتدبروا معانيهما اهلها يقضيان على قول بالزعم عنهما و
المناقضة في المعنى لهما في هذا وفيها نص على انه قبلهما بقوله في جوابه والاخذ
بالذي عليه الجمهور من العلماء وهو الحق على الكون دلالة المشعرة في صريح المعنى
منهما فاعتمد بالشهادة في هذا عليه بذلك اذ كل واحد من الاصلين على الا
نوار كان يستدعي نفسه لوجود ثبوت الا بالمطابقة لمحضرة القلب بصفاء
الفكر في كل ما يرد عليه من الادعاء سواء في ما قبل السنة او شيء من ذلك وفيما كان
كيف كان والاول والآخر شيء من الاشياء غير ذلك في الدين والار في عثمانتهما
يدل على الاري بالنظر في سوما في الله ليرى في سبع احسن ما يرى او يسقط وكان
من الحس الخطاب ونحوه ودليل معناه يستفاد من كل منهما على الانوار فايد
وجود النهي عن الاستنفاد في الدين تقليد الاحد في قضاة المسلمين على سبيل
تاويل الحق لهما الا على ما حكاة وسماه ولا على قياما ظاهرا بحجة اذ لو كان
الاو كذلك لما كانت هناك مع كون الغنيمة من الجمهور وقيام الحق به في
المشهور وفي ايلة الاحبة القلب بالاستغناء له فيه ولا الاسقاع غيره من
الاو عند روضة الاصابة الحق بوجوده وكان عليه الانقياد له فيما يامر
او ينهيه ولو ارى عن راي صحيح ان غيره من ادل واصح في بهانه واكمل واحسن
في معناه وافضل واذا كان ذا هكذا اذ كان لا يجوز ان يحايل الى غيره دينكم كما كان
ذلك كذلك في حكم الكتاب وصحيح السنة والاجماع ينقطع حكم النظر معها ما
الاستحالة امكن كون تجوز احازم كون الخلاف لهما اذ لا سبيل الا سبيل الموافقة

لما كانه بخل بها عن ان يحل في مطلق عمومها ويردها وظاهر العموم الباطن
الخصوص الذي لا بد منه وان ثبت هذا كله كانه بخل بعقده اجماع الجميع على
النسخ وابطاحه التقليد لغير النبيين في الحق والسليين والثابت من حكم الكتاب
المستبين عن التدب العللين ويصير ذكر الجميع من قول النبي صلى الله عليه وسلم في
واصفنا ونزل بمن الله الوجود القدرة له لا يستغناء القلب فيما فيه يقى
ان فتي كذلك لغوا الاحاصل والعشلا فايده فيه ولكن ليس كذلك كذلك وحاشا
النبي في ذلك لانه لم يجرى وكل حلة تشييد عليه كل حلة تشييد وكلهم مستقيد
من انوار مشكاة الهدهد ومن نور انبياء الرزي فيها عو ما ولا يوفق فيم للوالج عجيب
المخارج سليم الملاج رفع للمعجزين ارضي وعلى الكافرين رضى وما ينطق
عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وكان قد جرى على هذا الخطاب لا تناف من
اهل الخلاف والوفاق انهم قد ثبتت عند الرواد المستوفى في عموم الواحد
والجمع بل يكون الالف الواحد في هذا في حق المفعلة اذ كذا الواحد كمال الالف
في حقه والاعادة صدق في سلوكه الى بعد الفصيح للنطاق فحوى لا يبرز صريح
معنى الرواية اذ نص على الجمع ودلائل اربعين العقل وصحيح النقل شاهد
لهذا بالصواب على القطع ان عليهما يتبع الاعل والحق وما يتبع بالاسن
في الحق في كذا في واحد والاختلاف في الدين والحق في رتبة والبطلان عرض
عند الغيرة والباطل كان ذلك من يدلي او دون من واحد وكان تركان الواحد
الموافق وكان المخالف فكلد سوء ولا في ان الحق حق والبطلان
باطل في ان خرج وحيث لم ولا يجوز الاتباع الحق في ضيق ولا سعة
وكذلك في الذي يختلف فيه اهل الذي والمحق في الواقع سهام النظر لمن
هو من اولي النظر عليهما ان يرى ليدع ما لا يرى ويعمل على صواب ما يرى
لان العدل في الذي هو العدل ولا في الذي يكون ان كان في كان قاله ولو
يقول لما حد قبله وعليهما ان يكون عليهما اذ اراه عن نظر صحيح وعائنه عن

حجة كذلك ولو لم يكن له فيه مساعد ولا قوة والناظر عليه • معاضد ولا يجوز
 له ان يتخير الحجة في ذلك الا بالبرهان على سبيل العمى ولا يتبع لقائد الهوى وساعة النفس
 على ما تقوى ولو قال انكرا وقتها مائة الف • علم ان يزبدون واثقال ابن عباس
 وطائفة من بني النضير وموسى عليه السلام ومحمد محبوب والي حيد وغيرهم في قضاة
 المسلمين ولو كانوا في شدة فضيلة لم يكن وعرضها الله ملكا كان له ان يرجع عن
 امره اليه ولو ان الله في الذي على قوله يرجع في الاصل حتى يراه كما اراه اصح فيميل
 اليه كما طمأن عليه من غير تحطيد لنفسه ولا اضافة ولا تعسف طمأن ان يرى عدله في
 العدل مع جازله ان يعمل باجماعه ان شاء وله ان يعمل الله على امره وعلى الذي
 اخرى • ان كل ان يستمع ويرى وعليه في موضع اللزم ذلك لكان يسمع
 ويرى وعليه ان يعمل بما اراد اقرب الحق واقوم في المحجة له عند الله لا غير ذلك
 وما خرج من ذلك بانواع الحكم الا بالثبوت نهضة في مقامات الوجود • فلا يوجب
 في الحق معنى الحكم وضمانه ان كان الاختلاف في المبادئة الى الكون فيها ارفع بل له
 الخيرة ان شاء بالحكم توسع وان شأه فيد توج الافضل الا وبين عند الملكنة ولا
 من من الوسوسة او فوت ما هو افضل من ذلك • راب كل عاقل ويد من
 الصالحين وشان كل مجيد • حسن من الفاضلين واحسن آخر قولنا لا
 اختيار احسن الاقوال المحجة لما قال ذلك الرسول عليه السلام لا نذكر ذلك ولكن
 خلاف • لما شرع ونقض لما صنع ورفض لما قبله وضع فكانت تحجته
 عليه وعند ذلك يقال له في نفسك اليوم عليك • في هذا شهيداه والخبر له
 على حصول المطلوب من الصحيح على ما ويل الحق لا غيره • وان كان المراد في
 هذا هلكتا يخرج على الاتفاق في الصواب • وكان على قدر الذي
 ان ينظر لياخذ ما ابره ويدع ما انكر خصوصاً عند نزول الالهية بالقول
 او العمل والارادة الاستعمال • لما اراد منها ما فيها يلزم الدخول على
 الاختيار فيما يكون على العدل لم تكن ثم شبهة بان يكون الاحسن

الذي يرى ويستحسن ويدرك في غير وجهه الذي ولو خالفه جمل الفقهاء وعامة
عامة العلماء أو ليس يجوز قول الجمهور **●** هو ما قطع النظر الذي للقول ولا
للعمل في موضع **●** باختاره **●** ولا سقطا له في كل الزمان ولا مقتضيا للصحة **●** يضعف
قول وعاضده بما في ذلك ولا بعد ما إذا قد عمل ويمكن فيه من أن يكون قول
الواحد البكر والنور وافصح وأصح وأصح والأشهر وقول الأكثر والجمع الأكبر
واسم في هذا إلى الجمهور وينظر إلى الحق حيث كان مستمع ومالك له فينتج الحق
في عقد العمل في العدل بالعدل **●** كيف كان عليه الواحد والجمهور وكذلك سواه
أن كان على العكس هذا حكم العدل في العدل **●** بالاضافة على رأي ذكر الغير
عدل فان كل **●** في هذا المخصوص بطلان ذلك ما جاز الاختلاف **●** بالذي عدل
ولهذا لو كان لما يأتى ذلك على سبيل إعمال النظر في القول ثم تعليل المفاضل ولا
انكالا على دليل كيف ما كان فالعمل **●** والظاهر **●** والظاهر **●** المسلمين من الذين هم خليفة
الأنبياء والمسلمين **●** وهذا شيء ظاهر على غير ما في الآية في سورة
أعيى المصيرة **●** ولا على الآية **●** ان يتبع المصير ويد يستدل ولم يستشير ولا يجوز
لأنه يقبل الباطل عند في قليل ولا كثير **●** والواحد فيما لا يسعد جهله بعد
علمه بجهله وعليه **●** في جميع ما تقوم به الحجة **●** وطريق العبارة إذا في معنى
ذلك واللاجه والاختلاف في ذلك بين المسلمين **●** فيما يسع جهله وعلى
كل حال فلا يسعد أن يقبل غير الحق **●** وقاطن **●** لان يتأسس **●** بعد فاعل **●** فان
هو فعل ذلك فقبله والالحج **●** له في الحق **●** الباطل **●** عمل **●** مفضل **●** وفيه حكمة
حله **●** كان ذلك بلي أو يدرك **●** وعليه **●** البنونة بالسؤال **●** ولو طعن **●** الحق
والرجوع **●** التقرب **●** الله فلا عدل **●** الآن **●** يكون **●** جهله **●** أي **●** عدل **●** على **●** سبيل
البنونة **●** بالنوبة **●** والآراء **●** لما يلزم **●** فيه **●** كما **●** في **●** هذا **●** الهدى **●** إلى **●** هذا **●** في **●**
أو في حله ما في عليه **●** في حله **●** فان **●** فيه **●** يقال **●** بأنه **●** مسلم **●** إذا **●** اعتقد **●** السؤال
عما يلزم **●** فيه **●** والعدل **●** على **●** والقول **●** على **●** المثال **●** هذه **●** الصور **●** في **●** هذا **●** في **●** الحكم **●** ما

بیتلو

يقتطع الأحكام بترجيح الصبيات من البالغ والصبي قيد متسع وفيها مفرق في
 ذلك لا روي إلا الباب مقنع عن بعضات هذا القائل **•** عنار أو ثلثات هذا
 الصايل جراد والقارح لا ورا المجدالات مراد ذلك **•** الغموس محمد عارب
 من المتعاطي لما قد قصه باعد **•** عن الوصول اليه من الأصول وما قد ضاقت
 ذراعه من تناول لبات ثم تدور الفصول **•** وقد كان الأولى ويغيره أن يتعرف
 مرة ليلة بخار فنه فينادى في كل ناري عليه بالافصاح **•** لسان الافصاح **•**
 ولقد صدق القائل حيث قال من ترأيس قبلا ولا بد يوشك أن يفهم الله **•**
 على لسانه وكان في هذه المقالة والكلمات المقالة لا تكاد أن تكون إلا على
 وجه الكفاة لا كما قد يهمل النصح الذي طلعت في ذلك الذي عاينك تعدد
 في زمانك ومن الصداخونك والضيقة هدية حسنة مليحة لكنها صارت الآن
 لفساد أهل الزمان في حق الأكرال ما شاء الله كما قيل فيها انها وجد تورث
 السفينة **•** نعم قلنا أهل اللباب السليمة النافذين بنور الهدى النصائح انها
 من افضل المناج فكن يا اخي حافظا للسانك عارفا بأهل زمانك مشغولا بشانك
 فان ايامك هذه من الزمان الذي قيل فيه امان السكوت ولزوم البيوت
 والضيقة بالوقت المان غوت **•** نعم او ففتح الدماح ويجعل مكان الضيق
 فرح اشتد يا اخي تنفع هذا او لا قد كنت افر عن الترجع في هذا مقصدا
 لان اغلوطات **•** هؤلاء السبعين بالعلم والتوسع في كذا باسمات اهل
 العلم والتوكيف على العمل في الناس الحكم غير قليلة فتصحي والنادرة فما
 تستقيم **•** لكن في كره هذا لا استجاب الجفاء بذلك القيل وحيث اذغال
 الفرج والسرور عليك فكتبت كذا بعد المجاح في هذه الكلمة من التوضيح والا
 حجاج هذا القدر لا قدر كما من الدبيب وليس عنده **•** وكرهه وفضله وحوله
 وطوله وعذله فانظر فيه **•** وقد عدله وزلا زله ولزم افضل **•** والتمس على ما
 ما اشكل عليك من اثار المسلمين ومناظر اهل العلم ارباب الموضع والخايفين **•**

الذين لا يكتفون ما يعرفون • ولا يقولون ما لا يعلمون اولئك الذين هم
 السوء واولئك هم اول الالباب ويكافؤ هؤلاء العامة الجفافة الخفاة الذين
 ذهب هرجب الدنيا كما ذهب عيالون مع كل شيء لا يستقيمون بفور العمل
 فكيف هم ههنا ولم يلجوا الى ركن وثيق فكيف هم يقتدوا على القلوب تشد
 من في الارض يعلمون ظاهروا الحياة الدنيا وهم عن الاخرة هم غافلون فا
 عرض عنهم وعن قولهم • الا ما ابهرت عدله ورجع عنك هذا فهو ردى هرو
 توكل على الله وما بك بغافل عما تعملون • قلت له وعلى قول يقول ان لها
 الخيار في المق يكون لها بعد البلوغ قال قد قيل فيها انها اذا بلغت الحبل لم
 تعيق حين ذلك ثبت عليها وقيل ان لها ما التزم وترض بدوا مجامعها
 بعد البلوغ على الضوء وذلك القول يكون وان كان بلوغها بغير الحيض
 كان • وقول ثالث المظهر من حقيقته انك لا تبلغت بها القول الرابع ما لم
 تغسل منها • قلت له فان مجامعها بعد بلوغها يوضئها ايكون ثابتا عليها
 على حال • قال هكذا قيل ولا يخفى في ذلك اختلاف على قول في الابداء في الاصل
 فاسد • قلت له ولو كان من جهل منها بان ذلك لها قال هكذا اعندي •
 قلت له فان ما انت هي هذه المسئلة قبل بلوغها ولم يكن للرجح دخولها ما
 الحكم فيها قال قد قيل فيها انها الصداق لها ولا ميراث لها منها على قول من
 يقول بالخيار لها وان ثبت الرجح موقوف على الضوء منها بعد بلوغها
 واما على قول من يرى الرجح ايها لها ثابتا عليها على ان الرجح على قول من
 الميراث له وثبت الصداق لها عليه • قلت له فان كان قد دخل
 بها قال الجواب في التي قبلها على ان لا يرى لها خيارا واما على القول
 الاخر فعليه الصداق فيها قيل ولا ميراث له قلت له فان طلقتها قبل البلوغ
 قال • اما على قول من ثبت هذا الرجح عليها ولا يرى لها بعد البلوغ
 تغيير الرجح الحكم على قول انه لها الصداق بالدخول ونصف الصداق

ان كان قبله على القول الاصل الصحيح والذهب الراجح فالوقوف يخرج في
حكمه حتى يتبلغ فان التبع ثبت لها نصف الصداق اذا لم يكن دخل بها وان
لم يتعد بنفسه التبع ولم يكن لها شيء عليه الا ان يكون دخلها فوطئها او مس
بيده فحتم او نظا ليدور في فيلزمه الصداق بكذا وقيل انما الزوم من الوطئ او المس
لا بالنظر وقيل بالوطئ والغيره وهذا كله في معنى التبع وفي الحكم بالانها اذا صح
ويدون هذا على قياس معنى هذا القول ليس لها عليه في هذا الموضع فيما بينه
وبين نفسه • قلت له في الحكم على قياس ايجاب لها نحو اخر لم يصح هذا
قال نعم قد قيل انما صح عليه ان يغلف عليها بايا او يخرج ذواتها استعمل
او صح عليه ان يغلفها وجب في الحكم الظاهر عليه الصداق ولو انكر كون
الموجبات عليه صداقها والوطئ ليس العطف فلا صدق الا ان يتبلغ فتصير
وقيل انما لا شيء عليه في الحكم ولو اذن ذلكها وانعت عليه الوطئ ان انكر فليفتق
الا ان يتبلغ فتدعي ذلك فحكم لها به عليه في الظاهر عند ذلك • قلت فان ماتت
على هذا قبل ان يتبلغ فتدعي ذلك عليه قال قد قيل ان هذا كذا يلزمه الصداق
لو شتمها على قول من يذهب الى انها مصدقته ثم في قولها عليه ان وكذلك يوجد عن
الشيخ ابى الجوارى محمد بن الله وقيل لا شيء عليه في الحكم مع الاركان لما يوجب
الصداق عليه اذا ماتت قبل البلوغ وكذلك يوجد عن الشيخ محمد بن محبوب
محمد بن اسمعيل كان على اجابة يد الا ان عبد الله بن رعوها شيئا ما لم يتبلغ • قلت
له على القولين فما القول في اليراث والصداق اذا ماتت هذه الصبيبة بعد
الطلاق قبل الدخول او بعده • قال قد مضى للقول انما ييراث له ويلزمه
الصداق عليه ان كان قد كان عندها ما يوجب لها عليه على ما بينت ذلك
لكنا انما وسقط طهران كان ذلك كله قبل الدخول على قول ويقول بالوقوف في امرها
واما على قول • يشتهر ويرى على انما ينفذ على قولها انها ان كانت بعد في
العدة في اليراث لما اذا كان طالق على غير وجهها والرجعة في العدة والعدة

بالضول ولا يمكن له ذلك فمدحجتها او انها قد انقضت من دعائها فعليه الصل
او نفي الصدق ان كان لم يدخل بها ولا يبرك له بمخال هذا القول ثم ايضا
قلت لئان كان الطلاق قد كان بعد الجوار والبلوغ وثبات التزوج منها
لضرب لان لم يراها ابدا بل مس بيدها او نظر اليه والرج وماتت على حكم
العدة في الظاهر هو اجل الحد للميراث مكات في العدة على هذا وكذلك على قول
ورثت تخرج الاب لانته على الذكوات هذه الطائفة وبعد الجوار صبغة
قاله لا يبين في علي حاله من اجل ان يشك في اهل هذا الحال ولا كان
قد جازها وكانت في الحكم بالنظر في العدة منها اذا كان يعلم بنفسه انه لم
يراها الا على الحقيقة ليست منه في عدة ان العدة في الازم على الحقيقة انما
هو في الاصل بالوطء الجوار وحده دون الوطء والوطء هو الدخول والمس
الجاء في الموجب للعدة على الصحيح • ولعدة وثبات الجوار في الحكم با
لظاهر بما حكم به وجب الحكم به الجس في العدة لانواع التزوج وثبت به اليك
والميراث فيما بينهما في جميع العبر وهذا الاحكام فيها قد ذكره معنى في الظاهر انما
كون الوطء ان الله العالم بالامر وقوله يدل انه به فكان ولا بد ان يكون بدلا ان
يكون ان ترى انهم الواقع ان لم يبين منها ذلك لم يكن عليهم في الحكم بالازمنة على معنى
الاطمئنان والموجب لها عليها في الظاهر بالحكم انما هو لمعنى الدعوى لان الذي ما يوجب
في الظاهر لا غير ذلك • الا انه يجعل ذلك في عليها فيما يوجب الجوار والميراث
واما لو افكاد لو لم يكن فيما عليها في معنى الدعوى لمقبل ذلك منها وما كانت
مع عدة وانما خرج في حق السامع الدعوى ان لا يطالع على حقيقة صدقها والى
يمكن صدقها كذب عند السامع لدعواه ولو اطالع على صدقها لم يكن معه
تلك الدعوى وكانت في حقه حقيقة في الحق لا يصدقها ولو ردت بالحق
عند تخرج وبسببها من لم يجعل حكم الناس لقيام الحج بها عليه وهذا قد
قامت بها عليه في حقه بعد عدم الوطء منها ولا شيء اصح عليه وعلم ولا

أقوم تحت في نفسه على نفسه وعلمه وعلمه ان يحكم لها على نفسه على حكم به لها عليه في الحكم
 ان الوصي قد صح معه ان يوطاها وثبت بالحق على الحقيقة ان لا عدة عليها الد
 الابالوطي وعليها فكان في المصحح من القول ان لا ميراث لونه لان الميراث بعد
 الطلاق في الرجعي في العدة والرجعة بالعدة والعدة على المصحح بالوطي وقد انشد
 له يوطا فلان ميراث لما ان لا عدة عليها الد ولو كانت في الظاهر في العدة عند فتلك على
 الحقيقة والحكم للد وليس له ما حكم له بدلا ظاهره وليس في السر في الظاهر لو
 اقر وبيان عن خالد فابن وقول القاضي ان العدة تجب من اليد عزيب ومن الشبهة
 فليس ان لم ين في قوله لعدم الدلالة على حجة وكان لا حجة الى الاخذ به في ثبوت
 الرد ولا في ميراث الميراث • قلت له فان كان على هذا هو لم يثبت يكون لها
 الميراث وعام المصداق ما كانت في العدة للطلاق في الحكم قال لا لان
 يكون ذلك وهو من بعض يختلف فيه وفي العدة واضح ذلك ان لا ميراث
 لها على حال لانها ليست في الاصل في عدة من الطلاق وانما ذلك ليجاب الحكم
 الظاهر عليها ان الاتي ان لها ان تمتنع في السر على حكم عليها به في الظاهر
 مما تعارض ان ليس عليها ان استقر لها وليس لها على قول ويشهد الترخيص الا
 نصف المصداق على اصح ما يخرج على قياده ومن وجب الحكم لكل والميراث
 لها والرجوع المدة الوفاة وكذلك يخرج القول في المصداق في الميراث على
 قول من يرى لها النيار بعد البلوغ ان تمت الترخيص لم تمت فلا شيء لها وان
 اوجب الحكم لها كله بالجواز على السكوت عن الزاوية بذلك بعد البلوغ لان
 يكون من سببه فحما او نظر المدة والرج فانه مختلف في وجوب كل المصداق
 لها عليه هذا كذا على القولين جميعا واما الميراث فقد مضى في الميراث • قلت
 له فان كان قد دخلها ووطي فيها قبل ان يطلقها وامات قبل ان تنفق منه
 عدتها • قال ان عليه لها المصداق على القولين جميعا والميراث لها ما
 كانت في العدة من الرجعي لكنها ترجع المدة المتوفى عنها زوجها على حال على

قول وقال انها والبالغ التي وقعت عقدة الترخيع عليها ارضها **سورة** وما على
قول ويقول بالوقوف في ارضها الحذر البلع فيخرج على قوله انها ان اختارته
بعد بلوغها كان لها الميراث باليمين وعليها عدة الوفاة وان لم ترض بالزوج
فلا ميراث لها والعدة للطلاق وكذلك ان كانت العدة قد انقضت قبل موت
بلا خلاف اعلم له المصدق فلها بالوطى على حال • قلت لدفان كان قد
مات وهو له زوجة لم يطلها ما الحكم قال فانها والبالغ سوى على رأي والزوج
لها تغيير الدية بلوغها وقيل ادها موقوف الى بلوغها فان رضيت به **قمة**
كان الا كذلك والعدة وهناك وقيل انها تعتد من المات وفي الميراث
والمصدق الى بلوغها فان اعتد كانا لها ولا فالعدة بالدخول كالطلاق منذ
الموت فيما قيل ولا ميراث لها طاعة ايضا ولا صلح الا ان يكون دخل بها
وعلى قول اوسس زوجهما يده او نظر البدر والبلع فالصدق لها ونظا هو الحكم الجواز
بلا تاخير بعد بلوغها ولو قيل قيد بالتأجيل الى حد البلوغ كان معجبا على
حال • ولو انها كانت تدعى الوطى منذ لها ثم اذا لم يصح تصديقها في جات
خصوصا على قول محمد بن حبيب محمد بن الحسن **سورة** دعواها اليس شيء قبل بلوغها
وكافي اربك فيكون التأخير لانها العلهما لا رضاه وتعد الوطى والنظر
الوطى الفرج والنس الفرج باليد والفرج منه لها فيسقط ما المذكورين وثبت
فان ماتت قبل ان يكشف في هذا ادها احييت ان يكون لها الايمان لم
يظهر منه في حياتها انكارا بلا يوجد بعد الجواز مندها وما الميراث فلا لانها
زوجته موقوف ادها حتى يصح منها التغيير او الرضى بعد البلوغ على
الاصح • وقد صاروا المحال اعددها فكانت على الاصل في ذلك قلت له
فان اتيقن في الجبوة الى ان بلغت الحمل هل علمها عين بالهد بعد بلوغها
ان لو كان حي الرضيت به **سورة** قال نعم قد قيل هذا طعل ذلك لما هو
على قول ويقول بالخيار لها بعد البلوغ وثبت لها التغيير ان لم ترض

بترجيح ما فيها وما على القول الاخر فلا يبين لي وما لي لم اظن ان علي
قول من يقول باليمين فلا يقضي لها باليمين ان لم تكن على ذلك ويقضي لها باليمين
في مال الجواز انما ارعت الوط او للسرا في النظر والرجح على قول من قال بها
في ذلك قال هكذا عندي مع غيرها الى اليامين في ذلك عليها الا ان يكون لها وهو قال
من علم ان ذلك **قلت** له فان كان ذلكت عن ذلك **قال** فلا شيء لها **قلت** له فالحاجة
منه عقيب الدخول وهو بالخيار بعد البلوغ منها هل يجوز له ان يرجع اليها
بنياح جديدان ان ذلك ام لا **قلت** له فذلك في ذلك وفيه من هو على وجه الله
ان الذي ذهب الى الاجابة في ذلك قوله وقيل بالمنع على ما يابريه وقول محمد بن محبوب
رحمه الله وهذا هو الاكثر ولا اعلم عليه العمل في ذلك سواء في جواب الشيخ ابي عبد
رحمه الله **قلت** له فان طلقها ثم عابت قبل الدخول او فقدت ما لذي له عليه
ثم ايجب لها نصف المداق وان لم يكن محس ولا نظا الى الرجحان ايضا قال
نعم على قول من يقول في التزويج ان ثابت قطعا **قلت** له على قول من يقول بالخيار
وان ثبت ذلك التزويج واعيد الرجم منها بعد البلوغ فكأنها العدة مع ذلك ما
هو عليه في ذلك بعد على شكال حتى تغدوم فوضاه بعد بلوغها فيكون لها
حصة نصف المداق لثبوت التزويج ووقوع الطلاق وان غيرت ولم تنكح
على نفسها وانكرت فلا طلاق ولا صداق لان ذلك التزويج صار بالانفساخ كانه
لا شيء وان صح موهها وان انما نقض الاجل للسمي لفقدانها ولو غيبها ولم
يصح حياتها ورضاها فلا شؤله ولا عليها اذ لم يكن دخلها ولا نفس رجها ولا
نظر اليه من الرجح وقضى من القول ما يستدل به على هذا فانظر فيه وتذكر معاين
وخذ بعادله وما اريدك شي عنده حتى يتضح الصواب لك فيه **قلت** له
وعلى هذا اذا طلقها قبل الدخول او مات عنها هل لا يدين ان يتزوجها او لا
قال لا يدين لي على قول من يشبهه جواز ذلك قوله على قول من يقول بالخيار
وان ادها موقوف الى البلوغ فيشبهه جواز ان لم يشئت ذلك التزويج بعد

بلوغها لانها هناك كانتا لم تقع زوجته بعد في الجم • وفيه اتمه كان ذلك
 محو فانظر في اوجها فانه سواء طلقها قبل الدخول او مات عنها كذلك لا
 اعلم في ذلك اختلافا • قلت له وكذلك يخرج عنك فيها في هذا ان غابت التزويج
 بعد البلوغ قبل الدخول في حياته وان لم يكن ثم طلاق منه لها • قال هكذا عند
 اندك كذلك يختلف على القول في اجازة تزويج ابنتها بعد ذلك وكذلك ابنته •
 وصرح ما في ذلك الدابة لان ذلك ليس بشيء والقول بالمنع ضعيف القاعدة
 لانها تنجس لري ولا يري الخيار وليس ذلك بالقوي في النظر عند رباب البصر
 • قلت له وكذلك محو بعد الدخول ابداء على حال • قال هكذا عند اندك محو
 في كل حال وكل حال كان انقطاع عصمة ذلك النكاح بينهما بفسخ او موت
 او طلاق او غيرهما من وجوه الفراق وكذلك سواء اذا كان ذلك الواطئ لها على هذا
 بالغاه اعلم في ذلك اختلافا • قلت له ولو قيل انه صبي ولم يبلغ لم يرض
 بها وما كان عندها دخول بعد البلوغ او انها لما بلغت في الجم لم ترض به
 وزوجها على غير طوع مندها بعد بلوغها لما كان وهو صبي فالقول في
 ذلك يختلف فيه بعد • قال هكذا يبين في هذا الموضوع لري واختلافا
 القول في ري تزويجها على حال ثابت • والقول في قال بفساد ما يابى التزويج
 على غير تزويج او يكون في ذلك على هذا كما يبلغ لكني ارجو انها على الاصح لا تحسم
 بذلك على ريده ولا على من جاء بعد من يبيد الان ذكر الصبي كما صيحه فيها
 قيل وذلك التزويج ليس شيء لانها لا يثبت الاداء بالغ والاداء على • فانظر في
 ذلك • قلت له وانما بعد الفسخ لا رجعة بينهما بتزويج جديد •
 هل يجوز لها ان تكون اذا كان قد دخل بها في صباه قال لا يتعوى من الاختلاف
 اذا كان قد افضى بعضهما البعض لقوله يقول ذلك التزويج فاسد ولا اصل
 لانه على قوله يخرج المنع وتزوج بها في بعض القول اذا اثبت قول والايحى له
 تزويج ووطئها على غير تزويج والقول بجواز اصح في النظر لانه اقوى في

باب الجزون كان ذلك التزويج الاول ليس بشئ فصل عن ثبوت جوهري قلت
لما كان يزويج اليها اهل يجوز له ان يتزوج اتمها او بعد زناها او بعد علي هذا
ن قال في اختلاف فعلى قوله يفسد ما بالوطي عليه لا يجوز له ذلك وعلى قوله والى
يفسد ما كان يشهد ان يخرج فيه في النكاح والاباحه له من ذلك معنى الاختلاف
لقوله يقول في اصل التزويج انما ثبت اذا صح وفي الوطى ما قد بينت كذا في قوله فما
نظر فيه ن قلت لما كان هذا المصوب لم يدخلها طهر يطاهها اهل يجوز له ذلك
بعد الفسخ للتزويج يوم البلوغ • قال هكذا عندى الا على قوله ويقول فيه
انما ثبت ليس لها فسخ ذلك اذا وقع موقعا الجائز على وجهه حسب ما
جى والقول فيها ما ذهب اليه كل قائل من المختلفين في ذلك كيف يصح مقب
بينت وعلى وجهه صورة يجوز حتى يخرج بطلاق او موت او وجه فراق فاذ كان
احد ذلك قبل الدخول كانت بناتها حلالا له بعد ولا على ذلك اختلافنا
ما لم تكن الفقة لو وقع حرمة تقتضوا التيم طاه على قوله وبناتها العوطى ومن
يوجب ذلك فيها من خارجها اذا ثبت ذلك وصح وبناتها يشهد ان يقع فيما يقع على
في هذا معنى الاختلاف في اتمها لانهم بنفس التزويج مدع عليه على قول من
يشهد ويحرم عليه في الدخول ولا يحكم فيه بالفسخ له بعد ذلك على حال
وكانت على وجهه ولا يجوز له الدخول على حال منعقد او ثبت فيه الخيار ^{هيب} ويند
في الدخول والوقوف بعد البلوغ وحكم فيه عند التعيين بالانفساخ اذا وقع ذلك
انفسخ وخروج منه بذلك • قلت له وفي المبالغ ان تزويج هذه الصبيبة ^{وبها}
ثم انها لم تنص به بعد البلوغ هل يجوز له تزويج اتمها او بناتها او بعد ذلك اذا
لم يكن دخلها ولا مس فرجها ولا نظر لها بدلان قال نعم على قوله يقول فيه بان
المنفسخ بذلك وما على قوله ولا يرى لها دحض هذا التزويج ولا تنقض هذه ^{العقده}
ون كرهت فلا خلاف على قوله في اتمها او بناتها عليه مدع وبناتها كذلك يكون
خروجها منه قبل ذلك بطلاق او ما يشهد به وجوه الفراق في الدخول عند ذلك

بناه ثم بعد ذلك الكتاب الذي لا يسبح الحكيم ولا القول ولا القول بخلافه الفاعل لا
 حاكم ولا عامل يدين ولا يرى قطعا • قلت له وبعد الدخول من ثم عليه • قال هكذا عند
 ولا يفي ذلك اختلافان • قلت له والمسلم والنظر لا يغيره في ذلك • قال فذكر في بعض القول
 يخرج ولعل فيه على بعض القول تخيص وقد خرج والتشديد فيه على العموم ما يخرج في
 الخطا وكل في الأصل لا يخرج من معنى الاختلاف • وقد شدد والبعض في المسامحة
 يشدده في النظر وان في هذا الحب التنزه • وكذلك في موضع العموم • قلت له وليس
 من فوق الثوب • وتحدد سؤالا من بينهما اقرب في ذلك • قال قد قيل ان هذا كله
 في الحمة انما هي فامس وقيل بالفرق بينهما تشديدا حتى التخييم اذا كان تحت
 ثيابها الجاهل عليه في قول هذا الفاعل ولو كانت غير رجبند وعلى العكس من هذا
 اذا كان ذلك على ثوب حائل بينهما والى على فانظر في ذلك وقد اثبت لك هذا
 القدر من التوضيح بقوة • وبعد ملكوت كل شيء على هذا المعنى للنزول والجواب
 والسؤال نفسا كما تفكر فيهما وتذكر معانيهما وخذ بالحق فيهما الاواني • ومن
 حكيت لك القولين • ولخصت لك للعاني حسب المباح على كل من القاعدتين
 فاعلم اني في جميع ذلك على قول • يقول بالخيار اعمد وعليه دعوى • ولما قصد الله
 للاقوى بهما والارجح ميزنا قولنا وقال بخلافه لا راد ولا عمل به ولا رضا لكنتي
 لا اخطي في الدين • وبعد قاله واناء او قضي به فاحضاه الله موضع ربي وكلل الله
 مانوي بصحيح بالباء الد وعليده مانوي • فخرج احواله وفعاله والى الموفق
 لا سواء والى العلم • **مسئلة** • وقد خرج صبيته والتفق عليها هل تزوجها عليه ان
 غيرت منه بعد بلوغها اياها او لم يزوجها • قال قول الله عليها ان كان جازها وان
 لم يزوجها الر وقول الله عليها اياها او لم يزوجها • اولي تغيرة وقول عليها
 ذلك ان غيرت • وقول ان كان اتفقها وكساها يحكم حاكم لم يحسب عليها غيرت او ات
 لا نقول ليس عليه لها نفقة جازها او لم يزوجها كانت غنية • وفقيرة وقول لها ذلك
 في الخالين ان جازها وقول ليس لها ان كانت غنية • ولو جازها والى العلم • **مسئلة**

والاسم الزوج لزوجه المصيبة شيئا وصلاهما فاحتملوا وتلقبتم كيف كان فيهما قال
قول قد ينفق ما دل عليه وليست هي خاينة ولا سارقا وقد لم يقل هو عليها ان كان علمها انه
ونفقهها وبنوا عليها فليس هو عليها والد على **مسئله** عن الوارث وعن صوته يخرج
بأولها وبها فدخل بها ولم يدخل بها فلما بلغ بها فاعتالت لئلا يطلع في انساب ابن
يكون قد مضى قبله كما هو بالساندها له اعلم ذلك • فقال نعم لها عليه ذلك وقد
يمكن ان يكون قد مضى في ايها ومنه قد يكون كانا صبيين ثم بلغا بها فافترقا
التزوج ان غيرت لئلا وطلب الرجل بمنها ما مضى كان ذلك لها وفي غير الرجل
وطلبت لئلا ان يطلعها كان ذلك لها اعلم ذلك • **مسئله** عن الشيخ السعدي قال في
ان كل طلاق وقع بسبب غلط او جهل في العدة او الطلاق بظن الفاعل الذي جاز وقوع
التزوج على معنى فاسد مثل هذا فهو ان يختلف في فساد لئلا على الزوجين الاول
والثاني ما لم يكن الزوج على تزوج الا يجوز مثل التزوج اولا قد اقم صبيين او
زميتين او شاهدا بعد ظن ان ذلك جاز لم يعم على الوجه في ذلك فهو انها تنفسد
هذا على الزوج الذي ولا على في ذلك اختلاف في قول اصحابنا والظاهر **مسئله** اما
اذا اقرت عنده بالزنا او تزوج وعندها بذلك فقد عفا في ذلك عن السيد سعدا
فاذا لم يكذب المقص منها بذلك نفسدا واكثر القول لما يحرم احد على صاحبها ان
اعلم **مسئله** من الاجازات التي هي اذا صار سنه اكثر من خمسة عشر سنة فقد
بالغا وتزوجها ثابت وجاز عليها اى ضمنت بذلك التزوج لان لئلا اذا لم يكن
لها وطء العصمة ولها خال وطلبت التزوج واقرت بذلك حلال للمسلمين ان
يزوجها فزوجها ذلك المأمور بانها وان خالها بجل على صلاته معلوم محض من
جماعة المسلمين ورضيت لئلا بذلك فقد ثبت ذلك التزوج عليها وهو تزوج حلال
ولو لم يزوجها امام عدل ولا قاض عدل ولا سلطان مجاز هكذا حفظته من اثار
المسلمين وان كانت اليتيم لم يخلع وسنهما اقل من خمس عشرة سنة وهي ما جاز
لها بنوعه وري جماعة المسلمين وخالها صلاتا في تزوجها وزوجها فزوج ذلك التزوج

وذلك في كثير من المسلمين وهو تفرج موقوف والد على **مسألة** من كتاب النسخ
 قلت اذا طلق زوجة طلاقا حقيقيا ثم نظر الى غيرها او مسد يديه قبل ان يرد بها
 اخرج عليه قال اصحابنا قد اختلفوا في ذلك وفي الاثر عن بعضهم انها لا تحرم
 عليه قال وهذا يستعين الجهاال والد على **مسألة** الشيخ سعيد احمد مبارك
 الكندي اذا وطئ رجل امة في برها طوعا او كرها هل يلزم صدق
 وعلى هذه الصفة اولاد قال اما اذا وطئها طائفة فلا صدق لها وما اذا
 استكرها حتى وطئها في الذر ففي ذلك اختلاف فبعضهم لم يوطئها عليه صدقا
 وبعضهم قال عليه الصدق ويوجد عن ابى سعيد محمد بن محمد ان يكون عليه الصداق
 ويوجد ان يجوز فحسب لم يوطئها ولا يرى عليه الحد والد على **مسألة**
 الشيخ احمد بن محمد بن مس فرج اتم اورته او وطئها خطأ او نيتها اخرج عليه
 اورته ام لا قال في العطاء اخرج وفي المس اختلاف • قلت وزوطي اولا •
 خطا هل يجب عليه صداقها وهل تفرجها قال في ذلك اختلاف قلت وعلى
 قول من وجب عليه صداقها اذا مسها محمد اهل عليه صداقها اذا مس غيرها
 خطا ويكون بمنزلة الخطا المضمون اولاد • قال الشيخ ناصر لا يبعد
 وقال الشيخ سعيد لا يجب عليه والد على **مسألة** الصبي وفي رواية قالت
 انها صنعت صبيا او جارية وشهرت كذا عنهما وبعد مدة قالت انها لم ترضع
 الصبي لبنا ولا ماء وانما التمهيد لتقبل قولها الاخر فبحر هذا
 الصبي تفرج هذه الجارية كانت لالة القائلة مامونة وغير مامونة اعتلت
 بعلته وقولها الاول وانكرته • قال يقبل قولها في الرجعة عن اخرها وتلك
 نوتها وحسب ان في بعض المذاهب لا رجعة لها ونظر في هذا وقد قال العبد
 من ذلك مقبول والمباطل دور والد على **مسألة** الشيخ رشيد عبيد الجهر فمى
 وعن اليتيم اذا توانت في الغير بعد بلوغها هل في ذلك حد في بطلان الغير
 لها والى يجوز لها الغير • قال والذي عندي على عانى ما جاء في آثار المسلمين

رحمهم الله ما فيها منها وبين الدعان كانت حين بلغت لم تزد وزجا فلا يشترط
 التواضع من الأسباب وإن كانت خفية يزدوجا حين بلغت فقد ثبت عليها التزج
 وقولها الغير حتى تقفوا أيام حيفها وقولها على التغيير حتى يصح رضاها والرضا عنها
 المخادوم والقول ويعقد عليها كانت تعاشره ولم تغير حين ما بلغت وثبتت تعاشره
 ثبت عليها التزج وإن كانت معتزلة عندهم على التغيير حتى يصح رضاها بدو لا حد
 في ذلك لأن أصل التزج غير ثابت في معالي الحكم وهو موقوف إلى بلوغها على قول
 وإنجاز تزج البيعة على نظر الصالح على سبيل التوفيق إلى بلوغها فإن امتد
 فهو تام وإن غير تدفها الغير ولا علم في ذلك اختلاف فإن في قول أهل الحد من
 المسلمين وعلى هذه الصفة إن كانت معتزلة عندهم لم تعاشره ولم يصح رضاها
 بدو على التغيير فإن روي التزج برضاها بعد بلوغها فعليها البيعة العادة
 على ما روي عن رضاها وإن عجز البيعة ونزل الوعيتها فعليها الدائم بالبدن
 أنها من بلغت ما رضيت بدو والقطع الحجة بينهما في أحكام الظاهر والله أعلم
مسألة الزام في إرادة الخصة صبيًا وصبيته ثم تزوج بها بعد بلوغها قبل منها
 ودخل بها قبلها لا إرادة الموضع لها إنما ارضعتهما ما يسعها في ذلك قال
 أما إذا رضعت الصبيته والصبي الحرة أحبيبه ليست بأمه الصبي ولا أم الصبيته
 فهذا عندنا رضاع ولا يسعها التزج ببعضهما بعض فإن لم يعمل التزج حتى
 تزوج بالمائة فإن كان التزج كخصة الموضع ولم تغير عليها ولم تكن حتى
 تزوجا واختبرها إنما ارضعتهما بعد ذلك فعلى ما جاء في الأثر لا يقبل قولها وإن
 كان التزج بغير خصة أو كانت عدلة قبل قولها بعد التزج قبل الدخول وما بعد
 الدخول في ذلك اختلاف قول يقبل قولها وقول لا يقبل إلا ما البيعة العادة والله أعلم
 وإذا رضعت الحرة بالرضاع هل تسقط المنة قال نعم وقول لا تسقط والله أعلم **مسألة**
 بن عبيد بن وهب تزوج امرأة ودخل بها فأزفها تحت أو اتدوا الرضا عدا ما التزج
 ما الحكم قالها المصداق فعليه كذا وإن صدقها بالوطي وأما البروت ففي

تزوج التزج والرضا

ذكره فتألف **•** قال وقال ليس الاول والآخر تغييرا لان الاول قد نسبت
 عليه بطريقهم اختصاره وقال وقال ان الميراث الاول وليس وطوء اختصارا على
 الوجه الثاني **•** قال عليه وجه القول الاول **والدعا** **مسألة** **•** وقد قلت ما
 تقول في الذين اذا كان في سويق او رز او ماء او كرام من صبي او شرب ان يكون
 رضعا او **•** قال لا اقل على السويق فهو رضاع وقما الارز اذا طبخ بماء وفيد
 لبن فذهبت النار بالبن فصار للماء غلبا عليه فليس برضاع **•** قلت له والقول
 في الذين هو رضاع قال **•** فيه اختلاف قلت له لمن الملة الميتة رضاع قال نعم
 قلت له والملة اذا دخل بها هو هو وغير بالغ يكون للماء منها رضاعا قال
 للماء منها ليس برضاع على اكثر القول وفيد قول الله رضاع **•** قلت له وان اقرت
 لا اعد انها ارضعت سيدا هاهنا **•** قلت له يبعها ويكاسها قال نعم انكاسها فلا
 يجوز لمن ذكر اما يبعها فلعن الله قولي لا يقبل ولا يبيعني ببعها الا ان يكون عليه
 ديون تستغفر جميع ما له **والدعا** **مسألة** **•** وقد ورد رجل تزوج ببيته ثم
 طلقها قبل ان يدخل بها هل يجب عليه نصف المصداق ام لا قال ان بلغت
 وغبرت التزويج فلا يلزمه نصف المصداق **والدعا** **مسألة** **•** وقد والصبية
 او الباطل ان لا يزوجها اقضا ضما فخطا القبل ولا يدخل بها القام معد
 ان رضوا بها وغيرهما وقال كسوها وتفق عليها وان حل لها القام معد يجوز له
 جماعها فيما دون الفرج قال لا اقضها وخطا القبل والاربع الى الخطا فقال بعض
 لا شيء عليه وعلى هذا القول جائز للرجل ما كرهه وفيد قول الله ان كان
 على النكاح فانهما مع عليه **والدعا** **مسألة** **•** ان امل رجل او عتد زوجته او على
 زمانا الذي يجب عليها قال تمنع نفسها حتى يكذب نفسه ان ايت ان جهلت
 ذلك وطها وعلمت ان عليها تمنع نفسها الا ان يكذب نفسه فمنعته وكذب
 نفسه **•** قال على ما سمعت من ائمة المسلمين ان الماتة اذا مكنت زوجها ان
 نفسها الى جامعها زوجها بعد ان اعترف عندها انما قبل ان يكذب

نفسه فذلك اختلاف بعض من اعلى بعضها وبعض من اعلى بعضها
لا يمكن ان يكون اقر بذلك وهو كلاب والذئب **مسئلة** الشيخ ناصر عيسى
في رجل تزوج صبيته فيهما لم يدخل بها وصحت بينهما الخلوة وعن اقرانه اندموا بها
ثم ان الزوج مضى وقال لبعض من حضر معه لعلك تطلق زوجتك ولعلك
دخلت بها في ساعة غمس فطلقها وقال عنها ثم ان هذا الرجل شفاه الله ما به والى الله
والله ان يدرك زوجته هذه للذكورة ايوان لم يدركها بحضرة شاهده من على النكاح
الاول ام احسن ان يتزوجها ابتكاح جديد وهل بين الصبيته التي زوجها ابوه وبين
البالغة في وزنها بحضرة شاهده من غير نكاح انفسه عليه السلام قال اذا
لم يجامعها فليس لزوجها فيها ايمن وبين الله ولو صحت الخلوة بينهما بل لادن يزوجها
تزوجا جديلا ولا في بين الصبيته والبالغة في هذا عندنا ومن ردها ورجلها
فقد صحت عليه ولما في ظاهر الحكم فهو خلاف فيه ايمن وبين الله اولى بعمل
في ذلك منه بعد الله غير نفسه وزوجته هذه والى الله **مسئلة** ابن عبيد الله
مسرح رتبة الصبيته صحت الغور شهوة في ذلك اختلاف يقول ان اتمها لا
تفسد عليه حتى يكون الشهوة على العذر وهو كذا القول وقول ان اتمها تفسد عليه حتى
يكون على العذر ولو لم يكن للشهوة وما ان كانت الرتبة بالغوا ومن فرجها على العذر
فان اتمها تحم عليه وما ان امس الشق موضع الجماع فهو ذلك اختلاف قول ان العرج
هو موضع الجماع خاصه وقول ما التقي عليه في الرقمان والشق فهو زوج والى الله
مسئلة ان مس الزوج من فوق الثوب فاحول في بطنه لم يفرجها ولا لابس له اخذ
اواقة على هذه الصفة ومع ذلك قد قيل ان اقر ما مس اندم الزوج سواء كان مسه من تحت
الثوب او من فوقه فلا يحل له تزوجها او قول في ذلك اختلاف في شخص ما لم يمس تحت
الثوب والاختلاف بالثبته في اقر الزوج اولى وحرم والى الله **مسئلة** ابن عبيد الله
للرجل ان يتزوج امراة بعد الرضاة واغت البه والرضاة **مسئلة** قال جابر ان لم يكونا مضعا
ورائيه ولا يحوز ذلك في النسب لان امراة بعد النسب تكون امه او حتمه كحما ابوه

وافقت البنية تكون البنية قد كبح انها فانهم الفرق في ذلك **مسئلة** ومنه
 واليهما لا تزوجها اول لم ير فيهما اول لم يكن لها مال انفقتهما وكسوها وكانت تحت
 من يطبق للعاشرة انه يحكم على الزوج اما بدخلها ونفقة عليها وكسوها واما يطبقها
 ويساها نصف ما تزوجها عليه من الصداق ولا تزوج تضيع بلا نفقة وكسوها **مسئلة**
مسئلة الشيخ صالح بن وضاح وفيه لم تزوج قطا وفيه كما اللين هل يكون ضلعا
 قال هو ضلع كضلع الفم تزوجت وولدت وبما لا امنها فليس بضرع وان كان غليظا
 الا ان يكون فيه بياض **مسئلة** ابن عبيد بن الصميت اذا تزوجت على راسها
 انه وطأ في اللين او خلق بطلانها ما الحكم قال قول موثوق الحكم الاول غيرها وقول
 يكثر غيرها ابوها وعليه الميم انه ما طأها بوجه عام ولا بد **مسئلة** ومنه
 واليهما لا تزوج له وصيته او كيلة ثم غير بعد بلوغه للزوجة هل يلزم اما غيا
 من ماله فلا نفق عليها **مسئلة** ومنه ومن اقر مع زوجته ان فلا نفق
 بعد فعل الزمان بالنساء او كبد او لا طء هل يضرها قوله قال ابو ثور ان اقرها صرعا
 فيخلق في تزوجها عليه **مسئلة** الزامل عن الصميت اذا طأها زوجها او
 يكن دخلها فابلغت ورضيت بالزوج وطابت نصف الصداق يكون عليها عين
 كالمعتد وان كان عليها عين كيف لحظه قال ان ادعى الزوج عليها انها عورت قبل هذا
 الرضوع بعد ابلفت كان عليها الميم ان ادعى حينها ان خلق له قد رضيت به زوجها حين
 ابلفت ولم يتغير الزوج قبل هذا الرضوع الذي اقرت واقرت انه واجب لها نصف
 صداقها وهو كذا وكذا وان لم يدع عليها التغير قبل الرضوع فلا ادعى عليها هذا
 عينا الا ان يدعى عليها انه لو لم يكن طأها ما رضيت به زوجها فاذا لم يدعها على ذلك
 خلقت له انه لو لم يكن طأها لرضيت به زوجها **مسئلة** الشيخ ناصح
 خمس وروى زوجته البالغ بجامعها اصبى هل تزوج عليه قال لا تزوج عليه في
 اكثر القول الا ان يكون رهاقا فانها تزوج عليه في اكثر القول الا ان تزوج المرأة عليه
 زكاسها من الصبيان ولا يعقون **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله بن ملاذ وفيه

عاشت زوجها بائنا من غير ان يستبها وقتئذ هم بالنزاهة لم عليه قال لا تخم
عليه لا الذي قبله من خروج والد على **مسئلة** الشيخ خمسين عمو عن صبيته
تزوجها انوه ابريل وعاب زوجها فلما بلغت غيرت التزوج وطلبت ان تزوج بزوج
غيره الها ذلك ام لا قال يوجد في الاثرين في مثل هذا في في اختلاف قول الاثرين
لهذه الصبيته ان بلغت وغيرت التزوج وزوجها وهو غائب ان تزوج في غيبته لان
يحتد لم تنقطع عنها ان الاراضها الاحكام ولدي عليها الرضى وقولها على حكم التغيير اذا
بلغت وغيرت التزوج فالتكاح منتقض ولها ان تزوج زوجها غيره وانا يعجب في القول
الاول لان بعد من الشهادة ولاخذ بالوثيقة في امر الزوج اول من الدخول في الشها
والد على **مسئلة** في رجل طلق المرأة البعثة من زوجها بعد ان تزوج اخرى
في عدة البعثة قال اذا طلق البعثة عند طلاقها فليس لها ان تزوج اخرى
ان يتزوج الخامسة قبل انقضائه التي طلقها وان تزوج الخامسة في عدة طلاق
الربعة فهو حرمي كمن تزوج الخامسة فوق الرابع فان دخل بالخامسة فقول من
كلهن وفسد نكاحهن بتزويج الخامسة ودخولها وقول من الخامسة منهن
دون الرابع الاول ان طلقها طلاقا باينا وتزوج الخامسة في عدة طلاق البعثة
منهن فلا يجب له تزويج الخامسة قبل انقضائه عدة البعثة ويعبى قول الترمذي في
تزوج الخامسة التي تنقضي عدة الربعة التي طلقها وان تزوج الخامسة قبل انقضائه
عدة التي طلقها طلاقا باينا فلعلمهم قالوا لا تخم عليه هذه ولا زوجاته الاول
ولعله اكثر من قول اصحابنا وان فقدوا واحدة والرابع فليس له تزويج الخا
قبل انقضائه اجل المفقورة منهن ولا باس عليه عندى بموعدة اخته وتجب
التي طلقها وزوجاته الرابع الاول في عدة اختها التي طلقها اما ان كان اختها
التي تزوجها في عدة من طلق او عتبه والد على **مسئلة** ابن عبيد ان
وفى رجل مات وقدر نأخ الهاكك باوالة اخيه هل هذه الزوجة ميراث وصدق
وتزوجها الهاكك قال في كل اختلاف قول لاصديق الزانية ولا ميراث لها من

زوجها وقول للاصدق لها ولها الميراث • وقول لها اصدق والميراث وكل
 قول للمسلمين صواب ومن اعطاها الوصية ميراثها لم يزل ذلك لانها اكثر القول والصدق
 اعلم **مسألة** الصبي والميتة اذا مات عنها زوجها فان اعلمها باخذها بال عقد
 فان اعتدت بجاز لها التزوج وصبر لها والمال عدل ميراثها فان بلغت ورضيت
 بالميت زوجا صح لها ميراثها بعد عنها ولا يضر رضاها بالزوج الاول الزوج الثاني
 وفكاكها ثابت ان رضيت به وهما اذا لم تعتد الاول فلا تزوج فان تزوجت
 ولم يعتد ورضيت بالاولى لم يجز ان تزوج على الثاني والاعلم **مسألة**
 ومنه وفي الزاارة وضعت صبيها لم تزوج بعد ولم يرد في ثلثها البين او ما او
 لا شيء فبعد حين ارضعت ما يكون حكم ذلك ان اراد ان يتزوج بها لو اراد ان
 قال لا الركن شهدها فالتزوج غير صحيح وقد قالوا ان الشهدة في الرضاع صانع
 وقالوا ان اللبن واللأون الثيب موقوف للماور الكبر قول رضاء وقول غير
 رضاء والاعلم **مسألة** الغاوي اما ان التزوج الصبي المصيبة الميتة مات
 عنها فليس لها ميراث وليس عليها مئة عدة وان كان قد زوجها بالتزويج
 فقول الصادق عليه اختلاف وان طلقها فان طلقها موقوف ويعزل عنها
 فان بلغ فأم الطلاق طلقت وليس عليها مئة عدة وان لم ينفق فهي زوجة
 ان رضيت به بعد بلوغها وان كان بالغاً وهي مقيمة فطلقها فان بلغت
 فلها عليه الصداق كاملاً ان كان دخلها ونظر فرجها او فسد ونقص الصداق
 ان كان لم يدخلها او نظر فرجها او فسد • وهي ومن مات عنها فلما بلغت
 رضيت به وحلفت فلها مئة الميراث والصداق كاملاً ان كان دخلها او فس
 او نظر ومن لم يدخلها فقول لها الصداق كاملاً وقول لها نصف الصداق وان
 كانت هي بالغاً وزوجها صبي فطلقها فطلقاتها موقوف الى بلوغه ويعزل عنها
 فان بلغ فأمه فهي طالق ومن دخلها فليس لها عليه صداق لانها اباختد
 نفسها وهو صبي ومن مات عنها فليس لها مئة ميراث ولا صداق والاعلم

مسألة المهر الذي استحسنه من اهل السلف من المصيبة للزوج والنحو في
 رة الزوج وثبوتها على كل حال كانت بتمهة او لها اب ولاي لئلا اب خيارها
 بعد بلوغها فكذلك في صباها وهذا اكد القولين وان كان قد قبل بغيرها
 فيدعمه شيوننا التامة من قال في قلناه اقوى وجا ولو ماتت في حال
 هذا الزوج لم يكن له ميراث منها وعليه المصداق ان كان قد دخل بها وهي
 منزلة البتة وفيه اختلاف كثير بين الامة وهذا الاستقامة وقول
 في جميع الامور قول اهل الحق والامة ولله اعلم **مسألة** ابو سعيد في رجل
 خلا بزوجه وهو مصيبة ثم رعت الوطء في حال صباها انكالا تصدق في ذلك
 قلته **•** فان بلغت وغيرت الزوج ولا رعت الوطء في حال الصبا اهل القول
 قولها مع بينها قال قد قبل ذلك وهو انك قول اصحابنا وقال عز قال لا يقبل عوطها
 في هذا وهو عينة قلت فهل يحسن ان تنظر عندتها والمسلمين عدلته **•** قال عند الله
 قيل في ذلك اختلاف **•** قال عز قال لا يحسن النظر الى الزوج الا من علة يخاف منها الفتن
 وبما غير ذلك من الاحكام فلا يحسن **•** وقال عز قال ذلك جاز ان تنظرها عند المسلمين
• وقال عز قال عدلتان **•** وقال عز قال اربع فاذا نظرتها واحدة في قول ومن يقول ذلك
 كان القول قولها وحكم الحكم بقولها ان كانت عدلته **•** قلت فالذي يحسن
 للفرج يحسن منه قال هكذا عندى ان كل شيء جاز النظر اليه جاز منه ولله اعلم
مسألة الفقهاء جاعدين غيبس وسئل عن من جردوا في ناعة فاجمعها اعداها وعمل
 رضاها ولا عكسها بعد عند المصداق لانهما لم يتعداها يجب لها الاضها يقبل اهل العلم
 تشعيرهم وندار عن علمها انكاتها لا يقبل ذلك منها **•** قال فان لم يكن ذلك في وقت
 له منها على الباطل فعليه المصداق فيما قبل دعواها في ذلك على الاثر لا يقبل متى كذلك
 جالاه عن موسى على محمد الله **•** قلت فان كان ذلك على عهد من هو اربابا ركب الحرام
 قال قد قيل انه لا شيء لها ولا اعلم في ذلك اختلاف فان كان على الاثر منها ابداً
 الباطل لم تكن زينة العقل ولا مصيبة وفي الموالع والامم اختلاف والله

اعلم **مسئلة** ومنه ذكرت انك ذكرت في المصنف مسئلة عن ابي نوح في من
اجري فوجد على نوح صبيته لم يبلغ ونحو المصنفين بل ان يدخل في المصنفين
شيء من الحنفية حتى قدف الماء ولم يرد انهما عن القوم ولا انهما عن اصحابنا وسالت
ابن نوح لم تزد بها على هذه الصفة ويزن التصريح فلو انما اعلم ان هذا
عن ابي نوح يوجد في المصنف ولا في غيره بل الذي جاء عند **ابن نوح** وفيه فوجد الحيان العج
عن جابر بن زيد عن خالفه الشيخ ابو عبيدة وكانوا فقهاء المسلمين غير هذا وذلك
موجود في غير موضع وكانها تجد هذه الاقارار وترفع النصف في حكمها عن الشيخ
ابن نوح عن ابي علي لو انما كان قدف الماء على النوح في غيرها كان تصحيحها انما
يفاء روى الذي يخرج في هذا على معاني ما جاء به الاثر عن الاثر عن الاثر وهل
العمل والبصر ان لا يجوز ليدنر فيهما ولو لم يقدف الماء وكان مع القدف الماء على
النوح اشهد ان تذهبها على هذا الحال لم تقدم على البرائة منه على المعاني ثموت الاختلاف
فقد في انه هل يكون بمنزلة الجماع ام لا **مسئلة** اذا ما دلج الماء والجماع حتى ان يشبه
خرج في الصبيته ولو كانت بكر او ان كان الشب منها الى التشاف اقرب
فهي غير منفكة عن دخول معنى الاختلاف فيها وعليها اشهادها على قول من يرد
جماعا لا خلافا فيها على قوله ولا اقول الا انها خرج عليها واذ اخرج على غير معنى
الجماع ثبوت حكمه على قوله يقول ايضا لم يعد من الترخيص فمد على معنى ما جاء
من الرخصة عند الحاجة بالذكور والنوح التي دون الجماع على قيامها من الاختلاف
فيكون كان هذا كائنا وحش ونحش ومن الترخيم اذ في فائد لا يسعد البتة في
هذا الموضع على هذا القول الاخر ان يكون في الحكم لم يقدف معنى حكمه وترك الاقدام
على التعريف بعد التزوج اعجب الي واحب لمن احب ما استحسنه لم يزل
يقدم على مثل هذا وان لا يقيم عليها ان كان قد دخل فيه واحب له من الخرج على
حال والله اعلم **مسئلة** وذكر كلاما لبعض اخوانه قد انصرفت الحواشي
في الخطاب بقدم الكتاب ووصول الجواب بعد العتاب ونفي التصحيح

والملك الذي النفع الجي من شؤوب الاكدار الغش والحق والغش في تفرج ما
 تلحق في جرد الصبيان ان ارجت ما فيد السلامه يوم القمه فاحتجب لهم وال
 الحاله والمعرف بالفضل والحق الثالث المعلوم بالديانة والدره والامانه
 فان نكلت فيه هذه الثلاث لخصال فاحق ان يتكلم وولي بالاباحه ان
 يفتح والواسع في الصدقات ان يسمح واحتاج ان يدنا ان كان والاكتفاء لان
 الديانة تمنع والمصارف والخيانه ان احب اكرم ومن قلله يظلم والامانه تمنع
 الاضرار ولها ان توجب المسعي في الكلايه وفي اداء الواجب السعاده ومنه
 وعن المضرة المجايده والرفع للكتافه والدره توجب العايه والرقبه في البدايه
 والمعاينه في النهايه بحسن السياسه وحيل الرياسه وفي هذا الصنع ^{لبسط}
 والنفع والاد والرفع على مقتضى الشرع غايه النفع للنفع على الغلب بورث في
 المصبيه الصيانه والنفع لها والمجانته بل عا نصير لها حسن للاخلاق باء
 بالتجنيس ودرام التعريف والتاديب بالتعسس طبعاً فيكون ذلك للمصبيه
 ملته ونجاها ولعل سماحه صلاحاً للولي راجته وفلاها وهذه الثلاث
 الثلاث بعضها من بعض في الغلب الا الدراريه فقد تكون في بعض الاشخاص
 والناس ذوي الديانات موجوده وفي بعض اولي الديانات غير موجوده
 ولا تتم في حق الكمالات الارباع هذه الخصال ولا خلاف في ان هذا هو الوجه
 وزوجها غير المعروف بالامانه من المجهولين او للعلمين بالخانه على
 سبيل العصبيه والمحبيه الجاهليه او لغيرها من الامور المجايده عن المنهج المبرور
 اتباعاً لهوى وانقواء العي انه قد عفا وحسها حقها الا انها امانه التمكن
 الدر عليها فوضعها في غير مكانها ورتبها في غير ما رتب عليها فانظر في هذا
 والبصر في تحذره فتسل وداي ان يحوم حوله فتندم وتخرج هذا في الصبيانه وفيه
 كان في هذا بما عثا منهن من اللوثي لا يعقلن ان اجازته ويحبهن على راي من
 بحقيق والناس وكذلك ان كانت البالغ عاقله ورجت تنوعها فاعليها هذا

ان تختار هذا الموصوف والاختيار ما قلنا ذلك الاختيار لا ليس كما ان تختارها
 بمجهول الحال على كل حال وكذلك معدوم الوجود الان تعرف ما يد فان اختارته
 فانصل ان كان ذا ايتين الان تخاف هذا الذي امر منها او عليها فالمنع وهو
 الاجل ولا افضل لان الاصلح اقلج وابداك والتكليف لها عن تقلة وتابا
 والاكراه لها على الاختيار ولا تفرقها الا احدى جعل السفاضة والنقد الله واضعها
 ما استطعت من زور اليها الله فان لم تقدر واختارت لنفسها احد لا يمنع الحق
 من تكاثر فانت السالم ولو اكرهتها اياه فليست باثم والله سائر لما ان يهد
 وبداك الى ما قيم الحق للصواب علما وعلا قوله ونبيه وفعله والتوفيق بالله
 والله اعلم **مسألة** ومنه وصلي كتابك ايها الشيخ ثم نظرت فتركت وما بد
 لغويك وجوابه تفهمته تعرفت الا ان على قلته ما علمت وجده فيها اخرج
 في تخرج هذا الرجل هذه الصبيبة التي هي مطلقة ابنته البالغ قبل الدخول
 على اي ولا يحجب تزويجها اصلا كما انه غير مسلم التناقض لان باح منها
 للاب في الحال ما قد منع الابن على الضد مما افان معنا هذا القول والحق
 الذي لا يخفى معد ما خلفه في حلال الابناء انها حرام على الاباء والله
 والعكس كذلك عن حكم الله في ذلك فكيف يجوز غيره فيها مع التصرح على
 كتابه بالمنع منهما الان الصبيبة التي تزوجها ابوها لا بد في تزويجها
 وان يكون في حوزة علمها في الحال ويراعى يلوغها في ثبوتها وبطلان
 ان ابنته ولم تقم على ما يد لافعل العدل في اي اظهره لما فيه له من حال
 وعلى قول من لجازه فاقبته ولم ير لها بعد البلوغ نقضه فهي لم يرد
 ولا تلحق الحدة ولا الالبسة ولا الاحد منهنه دخل بها او لا قلته سواء
 لانها على هذا في اليد في الحكم حتى في غيرها وعلى قول من يقول بوقوفه على
 ان تبلغ وتلك ما فيها في حلها وتحررها على الاب لعقده والله
 عليها او العكس فيما بينهما ان غيرت بعد البلوغ قولك ان لم يكن

دخل بها وان هي اعتد لحقها اطلاقه ولم يخبر لولده قطعا على هذا القول ولا
لا يبعد بعده لصحة معنى الزوجية فيما بينهما ولا فرق بين ان يكون الزوج
الثاني بعد بلوغها او قبله فاعتد في هذا الموضع او غيرته الا ترى لو شهد
اشنان كان من هذا تضييع عند البلوغ هو الاول بها فان اعتدما فالاول لا يحق بها
فان كان بين **الاب** والابن رضاها باجرها مقتضى لغيرهما على الاخر لا رضاها على
قول ارجانها المقتضى بدئي لم زوجة ولا يخفى لهذا ان يبيح من النساء ما قد ذكره هذا
ابلاون رخصتها فالاول هو الترخيع والثاني باطل وان لم رخصها فهي على ما بدئي
فالاصل لان كون العقد عليها وحده غير مؤثر فيها المودة على رخصتها الا قد صار
حالة كانت لاشي لا تحل له وعلى راي اخر فيجوز ان يمنع من رخصتها الاخر لحال الجوار
حالكون في مقاله الاول في هذا الترخيع الثاني على قول ارجان في هذا الموضع ينبغي
ان لا يكون حق تبليغ فتخبر ما قبله خوفا وان تقدم لمطالقتها تكون له زوجة من
قبل ان يطلقها فان فعله فيؤثر ان لا يفسحها قبل ذلك لانه تضييع بالاولا تكون
الثاني قسوطا ما كان له ابنة وابوة فهو رخصتها وان تقدم يومئذ انت الثاني
منها فقد سلم ما كان محشوا ان يكون ولدا من نهي له زوجة على راي هو الاكثر
عندها هذا القول وان لم لا يصح ما قيد على قول ولا يخفى تزويجها حتى تبليغ فلا
وابوة في المنع سواء لا فرق بينهما الاولين فبما ما دل على الطلاق فيكون ليس لان
التزويج بعد كانه غير واقع بها الفساد فالتزويج طلاقا ان يلحقها ولا تكن له زوجة
على قبان كلا فقول ارجانها **الاب** مطالقتها او انده على هذا الذي في حالها ليس
بمصحح لا بد من نقض ما عوفي ما افاده في تزويجها او المنع في حال صحتها مطلقا حتى
قبليح فكيف يصح فيجوز الايجوز للابنة ويجوز وهو لا علة للمانع على اريد قائمة
بها المزل عنها الى الذي هذا من تزويجها على محمد بن زيد على هذا الذي يخرج الاصل
وجيد الغلط ويحوي ان يختلف في حكمها مع الغيرة علة موجبة فيها اتقوا ما بينهما
والا لارادة على هذا من افعالهم الانوع في حال فالتزويج ان يصح له قبل ان يبلغ

في حال وبعد بلوغها فيجوز لفسادها بمن ترضى به منها ان يتزوجها على قبحه
 لان ما قبله كانه شيء في اليد لعدم سدادها • فان كان هذا الذي اراد
 لما اجازته منها **الاب** وطلقها على هذا القول صح له ووجهه لان قد كان
 ينبغي له ان يقيد بما يخصه فيدخل عليه لئلا يدخل في عموم ما قبل بلوغها
 فيكون في تزويجها ناقصا الاصل ما بيني عليه بما احتمل من يجوزها في حين الاول
 وهو بما استدل به في عدم منع هذا القول وليس كذلك لان فيه ما دل على
 المنع وجوازه حتى البلوغ وعلى ثبوت في الذي قبله من وجوبها بمن ترضى منها
 ان تكون غنى تزويج جديد لان العقد الاول باطل والطلاق ليس بشيء **سواء**
 اقتد له ولم تقدم • فان كان قد دخل بها قبل ان تبلغ او بعده على غير تزويج •
 لنكاحها حال جواز حرمت عليها الا انها على زواجها ليست نكاحا مع عدم كون
 الزوجة في الوطى نفسها عليها هذا وهو على قول ولا يجوز له تزويجها وطى
 والنساء عن نكاح او ما يكون بالحر في سفاح فكذلك لان الذي الثاني من
 هذه الاركان اذا رجع الثالث فيها الركن والفقهاء في خروج خبر ما استعمل
 وعراخذ عاجزا لان يتعلق به فيجعل الزجر ان يخطا في زواجه من اجله لان الذي
 غير الدين وان كان منه فلا صلح وهذا موضع رأي في عدلن والدينون قد
 عليه حرام وعلى حرمان فيه يرى ان يرجع الى الله بالتوبة ولا فهو لها ذلك
 سواء على اوجه هل وان كان العالم لسوء من الجاهل حاله واقبح مالا فلا غدر
 في ذلك ولا باس على عارض بالقول في جواز هذا التزويج والاولم عليه فيما ابد
 يطالب من الدليل على صحة برهان جوازه ولا على ما قال محمد ومحمد بن غير
 دينونة شيء في موضع الرأي لان المحتمل لهذا كلفه كلفه يجوز ان يخرج من
 الدين بما جاز فيه له ان يكون الذي علمه ان هذا مالا وحمله في العدل
 وعلى اخره ان يرجع الى الحق من ضل السعد فيدخل فيه بعد غرضه منه
 فليرجع اليه في الحال فانه مالا باس على رآه على ما جاز له في غير تحطه

لمن قال وعمل غير قوله على ما جاز له فوسعد الأول من خصوصية فريد لمن
أمرها أو الحكم الذي غير خارج والحق على حال اللهم إلا أن يكون غرضنا المحجة قبل
أن نعلم أنها فاعسوان لا يدفع على قول من يقول بما المنع وجوانه بعد أن
تتملكه فالأوفى بهما لا بد موضع رآى وعلى حال منهما حال لزومها في نفسه
لوقوع نازلة التعبد له هذا أن يكون في هذه الثلاثة للمذهب الذي أن يكون
عليه فعمل بعد أن اتفقا على صحة رآى وجانها فاشتد جاز لها وعلى رآى من
يمنع وجوانه لى هما أن يكونا عليه ومن افترقا لم يكن لأحدهما أن يحمل الآخر
على الحق إلا أن على كل منهما أن يكون في حقه على رآى موضع غاية لا غيره في رآى
فإن نولا الحكم فالأوفى بهما إلى حكم بالعدل بينهما فإن حكم بالقدرة عن لازم وجان
له عملا برآى ويقول بفساد الحجة طهر رآى وجانها إلا أن اشتد عليها أنها بعد
بلوغها غير تدلزمها التسليم لا ومن حكم بغيرها أو شئوته فهو الحكم فبدان
يكون له على من يكون عليه إلا أن على كل منهما في بلوغ حال لزومها لوقوع
أن لا يكون في هذا الوضع إلا على ما رآى عدك كون حكم له وعليه في هذا غيره مما
لا بد له لئلا يجوز في أو الفوج ونفسا غيره وطها على العكس من غيرها ما في
عليه أنه ليس له وفي هذا ما يدل على أن لا يقع من معاشرتك إذا كانت في
حالتها من رآى غيره ولا جوانه وعليها ذلك مع القدرة عليه بعد بلوغها الكف
في غير قال ولا جاهدة في اعتناء مما وجب العدل حكم من بلوغها يلزمها حكم
على حال على الرجل أن لا يستجيز لنفسه منها ما في مبالغ على أن لا يجوز له ومن
حكم له بغيرها فالحكم ليس بشئ غير فصل ما بين الخصمين إلا أن يحمل الحكم مالا
هو له معها في نفس ولما مال ذلك جاز ما يتقضى به والذي في شئ وعلم على حكم عليه
فلم يحل في غيره أن يخالفوا غيره ولا في سيرة بل ما به فبدل لعل لا رآى وقال لأن
كان هو العدل فها عنده إلا أن الأوفى بهما الحكم لا اليد فانه في غير الفوج وكما
دونها وعوة لا باحتها إلا أن عليه أن يمنع من أن يجوز فيها على نفسه لغيره مالا

جواز المصير وليس لادن يستفي من صاحبه ما لا يجوز له الا يحكم الزوجية ان كان
 في حاله من الذي ثبوتها بعد كون انفسا ختم على ابي وقاله اولفساه على قول من
 لا يجوز والظن منه توها في هذا الاي انه غير محمول به في الاثنين غير مصيب الا
 ان يكون وانه في الحال الفحسوان يصح له ما اراده والا فون ثمان عشر بوجوب ذلك الشيخ ابا
 الحسن بن قاسم في قوله انه عمل به في تزويج محمد بن سكات بن اسماعيل بن شبيب بنت صفق
 بن ماحد وقاطنة بنت غسان في حكم فريد بطلانده ويجعل على ذلك الشيخ احمد بن حنبل
 والشيخ محمد بن عبد الله بن زياد وغيرهم نقض الحاكم لموافقه يرى بعض المسلمين في
 قولها وكذا قول جابر بن زيد رحمه الله الاولين على انها في تزويجها ان شاء وهي
 صبيحة ان لا يحلها الا على ما اراد ان يعمل به في مثلها فينظر في ذلك والله اعلم
 ابن عبيد بن ولادة اذا قالت صغيرة وفلان فلان الذي كان زوجها قال بعض
 غيرها اذا قالت الذي كان زوجها قال بعض لها الغير • وبما ان غيرت التزوج في
 تزويجها زوجها اخوها في بنته وقال الزوج زوجها ابوها • فلها الغير حتى
 يبعها منه زوجها ابوها والله اعلم **مسئلة** • ومنه وفي التي تصل الى الوالدة المغيرة •
 التزوج ولم تحسن اللفظ ثم سارت وتعلمت اللفظ ولفظت بلفظ يجوز به الغير
 فذلك جائز ولو جاءت مرة بعد مرة والله اعلم **مسئلة** • ومنه وفي التي ادعت الزوجه
 ان يطاقتها جهلا منها ان ترى بين الزوج والامه مودة ام لا • قال لا يجوز للملاقاة
 تاخرن لزوجها ان يطاقتها وان لم تعان الزوجه الوطء فلا يحل علي زوجها وان
 قال هو ان يبعها او طلقها ايسعها ان تصدق به ويبيعها المقيم معه • قال نعم
 ان القول قول الزوج ان دعا وطئها ويسع الماقة تصدق به والله اعلم **مسئلة**
 الشيخ حبيب بن سالم عن تزويج بصبيته ومات عنها قبل ان يدخل بها يجوز لانه
 ان يتزوجها وكذا ابوه • قال نعم قول من لا يجوز تزويج الصبيان بجوارح الوالد
 او للولد تزويجها اذا لم يدخل بها وعليه قول من يحذر ذلك فلا يجوز لها ذلك والله
 اعلم **مسئلة** الصبي في اوله جاءت للاحكام فتعالت ان وليي قد تزويج

بزوجه ونبا يقيم غير بالغته مع النسا ونبا مغيرة عند الان قول بلغت مبالغ
 النساء وقال الزوج انه تزوجها وهو بالغ القول قول منهما الرابث اذا قال الزوج
 انها قد بلغت مزدوان ولم تغبر وتكررت على ذلك يكون القول قولها ام لا **مسئلة** فيها
 احسب ان القول قول الزوجة هذا كله قلت واذا حجب الغير هذه الاية من
 زوجها الها صدق عليه اذا دخل بها وان لم يدخلها فلا صدق عليه لها ام كيف
 ذلك قال هو كذلك لها الصداق بالدخول وان لم يدخلها فلا شيء لها وليس
 اعلى **مسئلة** ومنه ولو لم تزج صبيته ولم يدخلها فلا نفقة لها عليه وان
 دخل بها قول عليه النفقة للعاشرة وقول لا نفقة عليه لها ونفق عليها
 من مالها وان لم يكن لها مال فمن صداقها • قلت لمدان هو قال ان لم يدخلها
 ولم يباشرها وقال وليها انه قد علمشها وقد دخلها ايقبل قوله ام لا • قال
 هو ان من حق الخلوة بها الزوج لم يقبل قوله الزوج انه لم يدخلها والله اعلم
مسئلة ومنه وان اطلق الرجل زوجته طلاقا لا يملك فيه رجعتها الا برضاها
 والرضا ان يتزوج اختها او يكون لرضاها تزوجها اختها او لبعده غيرها وقول
 لا يتزوج اختها ولا لبعده والله اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر مخمس في الصبيته
 اذا تزوجها ابوها ومات ثم عثرت التزوج بعد بلوغها قال التزوج الصبيته
 التي تزوجها ابوها ودخل بها الزوج فوصباها ثابت عليها ولا غير لها بعد •
 بلوغها على اكثر القول وان كانت غير مدخول بها وبلغت ولم ترض بالزوج
 ولم تشبه على نفسها فلها الغير على اكثر القول معناه والله اعلم **مسئلة** ومنه
 ان تزوج الصبيته موقوف على رعي بعد بلوغها فان اقمته ثم وان لم ترض به
 انفسه ولا رعي على ما أشهد الى ان تبلغ وان كان لم يدخلها فلا نفقة لها
 عليه ولا كسوة ولا تحجب على الدخول بها او يطلقها ولو طابت على ذلك وطالب
 وليها والله اعلم **مسئلة** الفقيه هنا غلغافان رحمه الله فوافقه زوجها ابوها
 برجل بالغ عاقل لم تغبر ولم تشكره حال تزوجها ثم جاء رجل اخر فخطبها

واليهما لغير وجهها ياها فوعده **الاب** بتزويجها علمت ذلك ولم تعمل وهو عند
 الاول ثم ان **الاب** حبل الزوج الاول ليطلق ابنته لغير وجهها الذي وعده
 بتزويجها فطلقها الاول هكذا يجوز تزويجها به بعد تزويجها من الاول على قدر الاول
 وهل وفي في ذلك بين علمها وعدمه وبين ان كانت بالغاً وصبيته وهل يجب لها
 صدق منهما ادم لا شيء لها قال ان كان وقوع الطلاق والزوج الاول بعد ثبوت
 تزويجها الاول خطبة الاخر اياها او اليها فعلت فيهما مع كونها ما كتبت لاها
 او كانت لاها غير ما كتبت فاتم ذلك بوجهها لاها ثم طلقها زوجها الاول بعد
 قيام علمه في طلاقها اتقته عند وقوعه على نفسه في امتناعه عن ذلك ان صح عنه
 واهل القبلة فعلى هذا الحال تزويج الاخرها هو غير صحيح فيها معي الى الاستدلال
 مخرج عن الفقه او في شبهة هذا التزويج بعد التعريض والطالب للمناقشة المتروكة
 ولعل قد قيل فيه بالحق فكيف بالتصريح فيه فهو عندى على هذه الصفة
 اشتد التعريض اذ هو الى الشهادة اقرب والجواز بعدوا الى المربح بوجوه
 وثبت بطلانه وفساده فالقول لا تسلك بينهما واقعة غير محتاجة لطلاق
 فيما اراد وما الصداق فعسى ان لا يبطل هذا التزويج ودخول الزوج عليها به
 خاصة اذ كانت جاهلة بمقتد وقولها في ذلك مقبول فيما ذكرنا من الاول
 في هذا الحال غير متعمدة على كسب الحمة ومع علمها انها خشي ان لا يجب لها
 صداق التعمد ها على ما يسعها بصل منها الاول والاخر ولا الاول ولعل في حال
 جاهلها بالمتد ثبت لها صداقها على الاول ان ثبت ذلك عليه لولا انها
 متقاربان في المعنى فينظر في ذلك • واما ان كانت غير عالمة عظيمة بما
 طهران اليها وبالمرادة الواقعة بينهما في تزويجها او ما علمت بوقوع الطلاق
 من الاول لها ولم تعمل بسببه وعلى اني وجد مكان وقوعه فخرج الاخرها على هذا من
 ادخالها في قيد تزويجها ولا يصحها عليها ولا على التزويج بها ولو كان للزوج يعلم انها
 مع الزوج حين خطبة لها ان اليها الاسما ان كانت في حال ذلك بالعلان

ما تقدم به وهاو قبلها غير ماض عليها ان في ذلك الحال املاك بينها وليس تزويجها
 بغير رضاها وتكون مودة لها ان لا يكون شيء من ذلك لو كانت صبيته فيصديق تزويجها
 في مودة ابيها بالخاطبة امسح على كونهما مع زوج او في عدة وزوج على ما عرفت فاقص
 قول اهل العلم من البالغ والصبيته عند هو مفترقتان في الحكم الا ان الصبيته غير ما كتبه
 لاوها وانما هو راجع الى ابيها وهو اولي بدخولها فمن اجل ذلك صار امره ماضيا اليها
 وهذا في السبب تزويجها ولو شبهها مشيئة ففعل البالغ على راي من لا يري
 لها الغير في تزويج بعد بلوغها والقها او ثبت لها ذلك لم اقل انه اخطا الحق
 ويناظر على قياس هذا الراي كالبالغ فلا يرد مدلتهم فيهم لان تزويج ابيها لم
 يتم عليها ما غير تد بعد بلوغها في راي من راي لها ذلك كما ان البالغ لم يثبت عليها
 تزويج ابيها ان لم ترقه وتزويجها فصار في ذلك على هذا الراي مستويين وهو
 عندى كانه صريح في النظر ان حجة اقوى المجتهدين وتأكيده بالبحر التي تولى به
 موجود في الآثار عن زوى الابصار وليس هذا موضع مد وزا لا الوقوف عليه
 غمسه بالموجود عن الفقيه الصبي فيما ينسب اليه ثم بسط الفقيه في وصف
 بعده في هذا الحق محمد انشاء الله ما يشفي ويد عن غيره يكفيه واذا ثبت
 التساوى بين الصبيته والبالغ في جواز تزويجها بالخاطبة بعد المودة ^{فوقه}
 بينهما فيهما لعدم عدم بل كذا من الصبيته غير مشروط في حقها كما كان مشروطا
 في حق البالغ لان وجود على الصبيته وعدمه سواء في حال صباها او لا يصح
 منها رضى ولا يثبت عليها حكم وانما يدعى بذلك منها الى حال بلوغها فما اعتمد
 على نفسها بعد بلوغها ثم وثبت عليها وليس للبالغ كذا غير من الاخذ باختبار
 فيم الزوج هو اولي طهره ووثق واسلم العظم اوها وشدة خطرها وقد تكفى
 بسط القول في هذا الاستيفاء لمعناه في غير حفاظ على ما تكلفته بل في عافي
 استنباطه للملايدان به وهو مما يحسن فيه الراي لمن لا يري اهل الراي فانظر
 فيه معاشر المسلمين المتفقهين في الدين فان التمسوا الحق موافقا والآثار

المسلمين مطابقا وحسن في العقول التي هي في قبوله فاقبلوه ولا فانزلة و
ظاهر كمررت على قائلة لعمري في القدر وظهور فسادها وباطلها الذي يستغفر الله
في هذا وغيره وجميع ما خالفت فيه رضاه والله اعلم **مسئلة** الفقيما محمد
مولد في الصبيحة الشبهة اذا زجرها وليها مثل عم او اخ وارب او قبل الزوج ذلك
التزوج وفيه الزوج بصدق البيهة ونفقته وكسوتها ورجل عليها بعد
ذلك وظلمها او من زجرها ثم ان البيهة بلغت وغيرت وزجرها هذا فغير
لهذا التزوج حايروا ثبت في اكثر قول المسلمين بون ادعى الزوج انها اجازت في
السن خمس عشرة سنة لم يقبل قوله ان هو متزوج عليها وعليه في ذلك البيهة
المعادلة فان صحح في ذلك بيته عادلة انها بلغت في السن اكثر من خمس
سنة وانها رضىت به زجرا او عاشرت او وكلتة او اومتد فحينئذ لا غير لها
منه على القول **مسئلة** الذي جعل عليه وفيه اختلاف ايضا والله اعلم **مسئلة** ومنه عن
السكران او اغلب زوجته وطؤها في الدبر فقيه قولان قول انها لا تحرم عليه بذلك
لان لم يتعد انها تحرم عليه لانها حرم بجماعه والخذل الثقة في الزوج او الزوال
اعلم **مسئلة** وارب الصبيبة اذا كان طالع البو وزجرها احد اولادها او زوجه
او اعمام فيكون تزوجها معتزلة في البيهة على ما اجاز فيه وبن وصل الارب
واتم ذلك او غيره ككلمة سوا قال كلمة سوا اذا دخلها قبل ذلك قلت ومن جهل
الزوج وظلمها وانتهى بعد ذلك اعلم ان بمسئلة عن وظلمها ان يقدم الارب
ام لان قال لمسئلة ذلك على قول واجازة والله اعلم **مسئلة** من كتاب حقايق
الايمان ومن لقى على فريد بحقة ووطر جند وهي حايض فقبل ان اذا ولج الذكر
في فرجها فممنوع عزلة وراجع الان الشهوة تذاق ونزوق الثوب كما تذاق
ونجس ونفسد عليه وهو قول سليمان عثمان رحم الله وموسى على
رحم الله لم يورس افساد عليه واورس بالغديته والله اعلم **مسئلة** وعن
رجل وطر اخت او تده غلطا منه قال اعلم ان يستبوي اخت او تده

ثلاث جيف من وطأ الله من قبل ان يعلم ان اختها قد حاضت ثلاث حمض
 حرمته عليها وانه بلا اختلاف والوطء عليها غلط ان اخبرته انها قد حاضت
 ثلث حمض او اخبرته بقدره فديان له ذلك ولان يطأ امرأته • وماذا وطئها جزا
 فان الاستبراء فيه اختلاف منهم من اوجب عليه الاستبراء ومنهم من لم يوجب ذلك والله
 اعلم • **مسئلة** قال ابو عبيد بن حماد في رجل تزوج امرأة حرة ثم تزوجها وبطل الف
 ثلاث او يخرج لا يملك فيها الرجعة لان يتزوج عتقا او غيرها التي اقبل ان
 تنقض عتقها فعندي ان في ذلك اختلاف فاعلى ما يخرج في معنى قول اصحابنا •
 فيخرج ان لم يذكر ويخرج في بعض القول ان ليس ذلك وتنقض عتقها لاها تعتد
 عند سبب التزويج • قلت له فان كان طلاقا يملك فيه الرجعة هل يلحقه عتق
 الاختلاف مثل الاول • قال الماعلى ذلك في قول اصحابنا انه يملك فيه الرجعة
 فكذا يشبه معنى الجمع بالملك الثانية وقول من قال لا يخرج بحاصة والالاقت
 والعتق والحال حتى تنقض عتق الطالقة ثلاثا او البائنة حرمه • **مسئلة** في رجل تزوج امرأة
 حرة ثم تزوجها وبطل الف • **مسئلة** ومنه واما ان الزوج بالزنا او بغيره • **مسئلة** ومنه
 قال افعل ما لا يجوز كفعل الرجال بالنساء وفي مثل هذا لا تحرم عليه رجعتهم • **مسئلة** ومنه
 اقرب من رجعتهم بالزنا او بغيره كما زنا باحد او زنا به احد فو في ذلك اختلاف قول الجمهور
 عليه رجعتهم وسعها القام وقول انها تحرم عليه • وقول فان كذب نفسه قبل
 الوطء فلا تحرم عليه وقول ان كذب نفسه قبل الوطء او بعده فلا يوجب في ذلك وكلمه
 سورة وقول ان شأوت كذبت وقامت عنده لانه مدع عليها او يعمل بهذا
 القول في غير ذلك • **مسئلة** في رجل تزوج امرأة حرة ثم تزوجها وبطل الف
 على رجعتها قال لا صداق لها وقول بطل وقول لها الصداق • **مسئلة** في رجل تزوج امرأة حرة ثم تزوجها وبطل الف

واستقر زناها وتعالى الردة فلا صدق لها والدماء على **مسئلة** وعند وفي سيد
 العبد اذا ادى زوجته عبده على الزنا هل تحرم على العبد قال الماحظان من الاثر
 ومعنى ان لا تحرم زوجه العبد على زوجها الا انه يعاين منها الزنا ولا يلزم السيد
 اعلاء عبده وتحريم عليه ذلك لانه يخرج في سج القذف والدماء على **مسئلة** الفقهاء
 منها خلافان في رجل زنا باقر او امة وهو عالم بالعين جاهل بالجمعة وتعدى
 بزوجه الى ان مات غير تاييب وكذلك ان زنا بايت او امة او بنتها ولو تاييب
 مات على ذلك ما يكون حالده قال ان كل زنا مات مصر على شيء من معاصي الدم
 كان او كبير فلا اسلام له من الهلكة لقوله تعالى يلوم من كسب سيئة وراحطت
 به خطيئته فالملك اصحاب النار هم فيها خالدون فمسائل الله السلامة على
 والزنا هو وكبار الذنوب وبذوات الحرام اعظم اشياء وشدة جرما وغير هو واقم
 الزوجة على الحرام وزوجه لا كبد على حرم عليه بذلك غير معذور بحول حقه
 اذ لا يهرل ولا يجاهل في الاسلام وعلى هذا فلا يسعد للتمسك بها بعد حرمتها
 عليه وكذلك الزاني بوليصة ابنة زوجته فالحكم فيها واحد وما الذي يراه
 ختمها فان زنا امة ما يختلف في حرمتها عليه به ما كان مستقرا عليها واما امر
 هلكته اذا مات على ذلك غير تاييب منه فالقول فيه كما مضى لان ذلك باق
 على جميع معاصي الدم المص كبرها عليها جلاها اكان او عالما والدماء على **مسئلة**
 وعند فقد صح الخلاف بين الفقهاء الاسلاف في تزويج البتة قبل بلوغها
 فمنهم من يحرمة البتة ومنهم من اجازة على شرط التوفيق فيمد لان تملخ
 ثم بعد ذلك تكون مخيرة بين التامد ونقضه والعقد عليها في صباها على هذا
 الذي هو جائز مما صح على وجهه وتزويجها بغير كفوها لان الناس
 منازل فينبغي ان ينزل كل احد منزلة فلا يتعدى به الى غير ها وذلك مخصوص
 به الاولياء اذ هم مسئولون عن اماناتهم وضعوا في غير موضعها والبتة
 احق بذلك غير ها اذ لا يميز لها والدماء على **مسئلة** وعند في صبغة بتيمة

معها اتم وعزم فاجل الى العزم بخطاب ابنة اخيه فقال له العزم انالاذ وجها الا
 بنظر اهل بيته الى اتم واخطبها وقال العزم بعد ذلك لمجل الخزان جاء ذلك فلان
 يعني اتم اليه فتمت تربية تزويج ابنتها فلان اليه فتمت تربية ابنتها فتمت تربية ابنتها
 من الرجال • قال فعلى ما وصفت في جوف تزويج البتة اختلافا من المسلمين
 من لم يزوج منهم واجازة وحلده وجعله موقفا الى حال بلوغها فان اتمت
 على نفسها اتم وان غرت من حاز غيرها وعلى هذا الذي فاعلمها بزوجها وقيام
 لذلك من الناس من عشت لها اتم حيث الله جعل النفوس لها في ذلك في انا هذا
 عند اتم انا خاصة انا منها على قد فوضها وموت المامور بالتزويج بعد صحتها
 بدور ولها لا يقع في التزويج شيئا على راي واجازة والمسلمين ان لا تغتبر
 البتة بعد بلوغها على ما يقع في قيد والداعل • **مسئلة** ومنه في حاله اربع جات
 واخرى زوجاته معتزلة عند ولدت مدة اربع سنين او اكثر لم يعاشها ثم تزويج
 خامسة ودخل بها فاطم العترة وجازت في تزويجها ودخلها فقال طلق **مسئلة**
 فلان وهو الذي ليست في بيتد ومدة سبعة اشهر ولم يصح ذلك الا بقوله
 بعد الدخول بالخامسة اقبل قوله وتحسن به الظن لان قال قد تاملت
 ارم هذا التزويج بالخامسة مع اظها بالتزويج حين وقوع الطلاق لا يرى
 زوجاته لا اربع التي ختمها به منهن لا قبل ذلك فلم يبين في ذلك الا قبول قوله
 وحسن الظن به فيها اخبر به ووقع الطلاق عند التلق من زوجاته في
 الوقت الذي حقه ان كان قد مضى من المدة وقوع الدخول وقوع التزويج
 الواقع بما يمكن فيها انقضاء عفة التي طلق وذلك الاحتمال حقه وامكان
 صدق ذلك لان الطلاق منه وقع متى وقع الشر او اظهره ومع ذلك يمكن
 علميا انقضاء العدة من ذات نفسها وبغيره من جعله لذلك مشرفا من
 المامورين على ذلك خاصة ان كانت تلك الزوجات المطلقات معتزلة عند
 ليست في بيتد فهو في ذلك مامون على دينه ما لم يصح عليه ما يوجب خيانتة

فيمدد المصلحة فلا قد اظهرها ما احتمل الرجوع من حاج الحق مع ثبوت
 ذلك كله فلا ارى عليه حرجا في رجاء الباقيات عنده ولا الحق تزوجها عليهن
 وقد سمع من المقام عنده على الزوجية تصديقها فيها قال المهر يجمع فيه فله
 لانه في هذا الموضع محتمل حقد وباطل قد كان ينبغي له ان لا يتعمد التزويج
 بالخامسة الا بعد اظهار طلاق واحدة معينة من رجاء الاربعة وانقضاء
 عدتها فان ذكر البر للزوجة والسيل واصغر من كد وطب القلوب الجارية من تلك
 الاسباب وما هو فيكون حكوما عليها ما ثبت له من النازل التي انزلها الله
 قبل التزويج فلا يحول من حاله الثابت له من اجله ان لا تنقض تخطئة بل يجمع
 ثبوت الاحتمال اليه فلهذا القاطبة لازمة على خصمه لزومها والتعبد
 فيما الاحتمال فيه ولا يخرج له من الباطل وليس هذا حكمه كذلك لما اوضحناه من
 امره الموجب لعذره الاجل ما فيه له الاحتمال الا ان كان قامت عليه باظهار
 التكبير التي اعترف بطلانها من رجاء الاربعة حين تبرع به بالخامسة مع
 قولها انها بعد لنقض عدتها مذكور طلاقا عليها على ما اظهر من قول كان
 قولها ذكر فيما معي مقبولا منها ما لم يجمع خلافه عليها اذ هي ما مونة على ما تعبد
 بدخالتها من زواجها وهي اعرف بحالها من غيرها القول تعالى طلاق لمن ان يكون
 ما خلق الله في حرام من ان كن يوم من بالذم واليوم الاخر على هذا يكون مجزا
 مخصوصا بتكبيرها عليه في ظاهر الحكم وليس للاحتمال في هذا الموضع معنى ولا ينظر
 اليه بعد قيام حجتها عليه وان كان قد عقد النكاح بالخامسة ووطئها بعد دخوله
 بها فتخصها المودة وتكون بلا خلاف فعلمه فيها لانه تزويج فاسد موقوف بينهما
 وما سائر من رجاءه في مختلف فوحج من عليه بعد دخوله بالخامسة هذا مع
 كون الطلاق غير باين وان كان الطلاق باينا فيوجد فيه تضييقا
 لا يحمي من عليه جميعا ولعله الاشهر من قول العلل والعلل **مسئلة** سئل
 الشيخ صالح بن وضاح عن صبيته زوجها اخوها رجل فلما بلغت غبرت

فقال الزوج انها بلغت وقامت عنده مقدر عشرة ايام وانها لم يظفر منها
غيره قال المراجع غسل من حيضها ويصل في القول قولها ولا يقبل قول النساء عليها
ولو كثرت وهي صدقة في نفسها فاذا غسلت من حيضها وصلت وغدت فلا
يقبل قولها والقول بعد الغسل والحيض والصلوة قول الزوج ان قد جاءها
والله اعلم **مسألة** سئل الشيخ سعيد بن زيا عن اليقظة اذا تزوجت نزع
ومات عنها هل يجوز لها ان تزوج ثانية قال فيها اختلاف في اكثر القول امره
تزوجها الى بلوغها التحلف لناخذ من ميراثها وتعتد عدة الوفاة ان قلت فان
طلقها هل لها تزوج ثاني قال في ذلك اختلاف ايضا مثل الاول ان قلت فان
رضيت بالاول او بالاول او بالآخر بطل نكاح بعضهم وبطل طردها
منهم حكمهم صدق ام الصدق على من لم يرض به قال لها الصداق على من
سار بها حكمهم او بعضهم بسوء رضيت حكم ام لم يرض به ومن لم يرض بها فلا
صلح لها عليها الا ان تكون رضيت به بعد ما طلقها او خالعها ولو لم
يجزها فلها نصف الصداق ممن رضيت به وطلقها او مات عنها وقد
دخل بها او لم يدخل ورضيت به بعد بلوغها وحلفت فلها نصف الصداق كامل
والاثر والله اعلم **مسألة** ابو سعيد في مسرعة البنت او يبيعه من فوق الثوب
ففي ذلك اختلاف قوله ان مس الفرج من فوق الثوب بموجب الحصة ولو مس
الفرج ويقتل ذلك لان الثياب لباس الفرج وسائر له وليس للسنن الاثر في الثياب
وقوله ان ارضي ما مس فقد وقع احكام المسنن عاين وجه الحصة وليس في المسنة او بنا
تھا واما انها وذلك في العمد وما ليس في الخطاء قول ان مس فرج الام خطا او
حرة عليه الابنة ولا مبيعاً وقول حتى يمس على العمد وبطل على الخطاء والعمد
وقد عفا من قول الشيخ رحمه الله ان الابنة والام في هذا مسوكة وقول ان لا تم
في هذا الشك في البنت ان مس فرج امه او ابنته من مس فرج ابنته او ابنته
وبعض يقول في ذلك القول واحد واما المس الزوج على انها امره فقد روي عن الشيخ

محمد محبوب رحمه الله ان الخطا في ذكر خطأ ان فاذا خطا الى الميسر الفرج وغير قصد منه
 الى الفرج وانما قصد الى شو من البدن على ان لا ينفذ في نفسها او انها من هذا هو الخطا
 الذي لا يفسد وروى ابو المؤثر عن محمد محبوب رحمه الله انهما اذا خطا الى الميسر الفرج
 الى الميسر الفرج على وجهه فاذا خطا في نفسها ففسد فيهما ان ذكر يفسد عليها وانما فانظر
 بحكم الله في ذلك فانه قد قيل اطلاق الفرج والدم على **مسئلة** الشيخ سعيد
 احمد مبارز الكندي في رجل فجر بخله طوعا او كرها ايلزمه ان يشاء او لا قال
 ان من وطئ صبيا في ذروة فعله مثل صدق الثيب في بعض نثار مشايخنا رحمهم
 الله والدم على **مسئلة** وكتاب التبصرة رجل تزوج بتيهة ثم طهرها هليلة
 وقدر طهرها قال لا الا ان يكون نزع جديده ويكون موقفا كالاول ايلزمها
 والدم على **مسئلة** والمائة ينزع بها التيم لها في نفسها ان شأوت
 رضيت وتمسكت ون شأوت لم ترض فان رضيت في اول التزوج امسكت
 عليه حتى يبلغ وعطرا له وعام المنة في ذلك فان رضيت بالتزوج ثبت وان
 حدث بالمائة لم تنزع حدث موت وكانت رضية بالتزوج وجب للمهر
 في ما لها والدم على **مسئلة** ولين النساء جلا الله جلا لا تزوج بغيره في الاسواق
 مجلوا بالاشترى الا الاطفال فيد النسب وقد اجاز والرضعة بيع لهنها على بيع
 ولله والله والدم على **مسئلة** الشيخ خميس بن حميد عن يتيمة تزوجها اخوها برجل
 اخوها فلما بلغت غيبت التزوج وطلبت ان تنزع بزوج غيره اها ذلك لا **مسئلة**
 قال يوحى الا ان مثل هذا في فم الاختلاف قول لا يحسن هذه الصيغة اذا
 بلغت وغابت التزوج من زوجها وهو غائب ان تنزع في غيبته لان تحتكم
 تنقطع عنها اذ ازالها الاحكام واتى منها الضيق وقولها على حكم التغيير
 واذ بلغت وغابت التزوج فالتكاح منقوض ولها ان تنزع بزوج غيره وانا
 يعجز القول الاول لان بعد من الشهمة وللخذ بالوثيقة في الفرج او في الدخول
 في الشهمة والدم على **مسئلة** الزموا ولا تدخل حلقا في دليل ونها وزياداة

لا يعرفون ثم لم يرد ان يتزوج او لا يتزوج تلك البلاد المذكور لان قال في ذلك اختلاف
قول ليس لردن يتزوج وتلك البلاد حتى يصح عنده ان التي يتزوجها المرفوع عليه
وقبل زناه هذا وطريق الراجح وقوله ان يتزوج وتلك البلاد الصغيرة منها او اكثر
منها وهذا القول عندنا في غير نظر فيه لانه يمكن ان تكون انتماها او اتمها او جديتها
وقوله ان يتزوج في الحكم حتى يصح عنده انها هي التي تزوجها وانها حلت عليه من
قبل زناه بتلك المرأة وهذا في معنى الحكم ولله اعلم **مسألة** ابن عبد الله بن جابر
ثلاث زوجات اثنتان معدود الرضاع وواحدة كبيرة ثم ان الكبيرة ارضعت
واحدة من زوجتيه ثم دخل بالصغيرة المصغرة ثم ان الكبيرة بعد ذلك وضعت
الآخرى وهي الصغيرة اعرج عليه زوجاته الصغيرتان ام تحصى الكبيرة ام
كيفية ذلك قال ان لم يدخل بالكبيرة فوجدت في الاشياء يفوق بينه وبين
المرأة الكبيرة والصغيرة الاولى وهي التي ارضعتها اولادها الاخرى فهي زوجته
وما اذا دخل بالكبيرة فانه يفوق بينهما ويمارس جميعا ولا تغل الواحدة
منهن والرد اعلم **مسألة** والصبيبة ان كان ابوها قاطع المهر او مردن
يتزوجها ويعدو والا وكذا قال لا يجوز تزوج هذه الصبيبة التي هو ابوها
قاطع المهر الا بعد زوالها وان تزوجها الا الصبيبة لو كان ابوها ^{مقتل} حيا
في بلد وطلبت من ابوها ان يتزوجها وامتنع ابوها عن ذلك لم يجز الا ب على
تزوج ابنته الصبيبة هكذا كانت ابنته الذي قاطع المهر بالغت وطلبت
سماز بعد زوالها وان يتزوجها باذنها لان اباه ان لو كان حاضرا في
البلد وطلبت ابنته البالغ ان يتزوجها بكنفها وامتنع عن ذلك فان
اباه اجبر على تزويجها فمن اجل ذلك افرق الحكم في تزوج الصبيبة والبالغت
على ما حفظت من آثار المسلمين والرد اعلم **مسألة** المهر الذي ردن تزويجه
التيهه موقوف على يد بلوغها فان اتمته تم ومن لم يرض به انفسه ولا تجب
عليه ما شئت ان تبلغ وان كان لم يدخل بها فلا نفقة لها عليه ولا كفوة

ولا يجزئ على النحول كما هو مطلقا ولو طالبت في ذلك وطلب وليها والد اعلم

أَمْسَلَهُ الشَّيْخُ دُرَيْشُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَفَوَاحُ بْنُ تَيْمٍ فِيهَا حُلَّ وَلَهَا زَوْجٌ لَمْ
يَدْخُلْ بِهَا بَعْدَ وَطْئِهِ وَلَدَتْهُ أَنْدُوسُ حُلَّ أَوْ غَيْرُهَا وَالزَّوْجُ يَقُولُ أَنْدُوسُ
بِهَا وَلَمْ يَطْهَأْ أَبَدًا وَعِنْدَ النَّاسِ أَنْدُوسُ دَخَلَ بِهَا أَمَّا هَذِهِ لِلْأَمَةِ زَوْجٌ بِهَا عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ

أهلها لا تخافون ان رجل اخر قد زنا بها بدعواها ان ذكرها واهل يوفون هذا الرجل
بالحبس بدعوى هذه المرأة عليه ويعوضوا ويقول الذي خلف انما زناها واهل يوفون
بين اللتمم وغير اللتمم في مثل هذا في الحبس وكيف جسمها أهلها حامل ثقيل في الحمل
تقيد وتجنس في بيت ضيق ام حتى تضع حملها • قال اما الزوج فلا يحرم عليه زوجته

فالحكم ان قبلها انفسه ولاعت انها الكرهت ولم تقرب الزنا على العلم يمتح عليها انها

تعمد على الشا ولا تلزم على كل حال ان يقره الجماعة حتى ترفع حيلها وتظهر النفاس

1

مثل انها صاحبت عليه او رايها احد في خلوة او شيء من اسباب الرينث واما في نفا عند

انتهى بحول الله تعالى ما دامت واملأنا من روضته وعاش ولدها فل

عجس الذي حبس الناصر على الورع والعلو **مسألة** ابن عبد الله و

هو كنعان الحال انما التاتوا في ذلالتهم واما اهل الشام فاعلموا انهم قد
تبعوا الحق والهدى

وینوارشان ان مات احد ص ۱۰۰ و در این کتاب که زو و جاز و در این است

رج الرجل بيجل فبدن زوج ما فقد فرح علمه ما زوج ما ون كان دون ذلك

لَمْ يَمُوتْ عَلَيْهَا وَلِلدَّاعِلِ **مُسْتَلَدٌ** حَدَّثَ حَيْثَانُ عَنْ الشَّيْخِ فِي حَالِ تَرْجِيهِ جَانِبَهُ

فحين دخل بها وكشف عنها وصاب منها قالت له حين ملكتي كنت مشركا

قال كذبت ولو انها قالت وقيل ان يدخل بها كان نكاحا فافسد والله اعلم

م مسئله السيد هنا خلفان ان الغير اولى ان يكون عند الحكماء في معاني

الحاكم دون ما يوال الانام غير اننا اذا صحح ذكر الصبيبة اليه بعد بلوغها

عند تزوجها في حال صاها بلقيا في غيرهما مند وما يستدل به عليه بعد
 ان يكون ذلك في عليمه واخشوان لا يسعد مساكها بعد ذلك فيما بينه وبين الدلول
 يحكم عليه بذلك كما ان الانسان عليه ان يحكم على نفسه كما يحكم عليه ان لا يترك عند عدم
 لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهد الله ولو على انفسكم
 والله اعلم **مسئلة** الصبي والصبيته اذا غاب ابوها ورحلها احد اولياها
 وبعده وحل بها الزوج اتحم عليها ماله قال في ذلك اختلاف وهي بمنزلة البتة
 فغيبته بها في غير المصير قبل المصير غيره سواء قلت وان لم تحرم عليه عليه ان يعتزلها
 التي يقدم ابوها فيتم النكاح او ينقض ما له وطئها في فروعها قال ليس على زوجها
 اعتزالها بعد رجوع اليها ان دخل بها قلت وهل قبل فيها انها بمنزلة البتة ولكن
 غيبته اليها كونه وحول ساير اولياها تزوجها قال نعم قد قيل على بمنزلة البتة ولا
 حسب من بعضها يجعلها بمنزلة البتة والله اعلم **مسئلة** ومنه فيمن اقر عند
 بالزنا قوله انها تزوج عليه وقول تكذيبه ونسبها معاشرته ولا تقبل قوله وهو مدع عليها
 كما في غيبته عليها اذا دعت عليه ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه في امر غير مت
 التزوج تدعى ان تزوجها وهي بتيمة وادعى الزوج انه تزوجها وهي بالخ وحكم الحاكم ظاهر
 بلوغها قال لا يلزم الاحتفاظ في هذا شيئا منصوصا وحسن عندي ان يكون القبول
 قولها مع غيرها حتى يمتح عليها ما يشب التزوج من ضمير بعد البلوغ وحسن عندي
 قبول قول الزوج اذا كان دعواها في حال بلوغها حتى يمتح عليها خلاف ما تدعي
 والقضا واليتم وحسن عندي ان يدعى كل واحد منهما بالبتة على ما يدعي والذي
 يتجدد في الراجح ان لا يقبل قول الوكحان ابا وغيره اذ قال الله زوجها بالقدر وعند
 ان قولها ولو في قوله وما شها ردت على فعل نفسه فقال وقال لا تقبل وقال
 وقال تقبل في هذا الموضع ولم اعلم قبول شهادة وشهادة على فعل نفسه الا
 في هذا الموضع في بعض القول ومن جعله الحاكم فاسما بين قوم والله اعلم
مسئلة عن السيد من اخلان فيمن تزوج بتيمة ومات ولم يدخل بها

اوجب صدقها بعد موتها بالحال ام لا • قال ان صدق هذه اليتيمة موقوف
 الى حد بلوغها فتمت بلغت وحلفت بمينا بالدين لو كان فلان حيا لصيتت به زوجا
 فحينئذ تسحق الصدق هذا على ابي وراي جون تزوج الهادي وان كان دخلها
 فلها من الميراث ايضا والله اعلم • **مسئلة** وعند فمين تزوج صبيته يتيمة ولم
 يلحقه الاب بعد ان بلغت والسن اربع وعشرين سنة فعبرت التزوج او
 بلغ سنها هذه المدة ولم تحض غيبت التزوج ايضا اوجب لها الغير على كل حال
 ام لا • والله كان فيه اختلاف فما الاصح بين لنا ذلك ما جاوره انشاء الله • الجواب
 ان اقصى ما قيل في بلوغ الصبيته في احوال بلغت والسن ثمان عشرة سنة
 فحكموا عليها بالبلوغ حاضتا ولم تحض ولا بلغت تلك السن المحددة ولم
 يصح منها تغيير للزوجة وبقيت معاشرة لزوجها فلا يراها لتغيير بعد
 ذلك والله اعلم • **مسئلة** وعند وفي الصبيته المرافقة للطاقة ان تزوجت وحاضت
 قبل ان يخلوها سنة هل تزوجها او لا • الجواب نعم لم يدخلها ولا يخلوها زوجها
 فكما احب ان كان لم يدخلها وكيف الحكم في ذلك • الجواب فالذي عرفت ان الصبيته
 المرافقة قد رويها المسلمون ان تعتد بطلاق طلقها سنة ثلاثا شهر عن
 الحيض وتسعة اشهر عن الحمل احتياطا لا يباينون تزوجت بعد ان تعتد ثلاث
 اشهر فلا على ان احد قال بفساد تزوجها لان المد قد روي وجب عليها العقد
 ثلاثة اشهر والزوج الحالم بقوله تعالى واللائي سن من الحيض من نساء وبيهم
 ان انتم فعنهم ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن اى من اكبر واصغر وبعدها
 انها الحيض بعد تزوجها بالآخر قبل ان يحول عليها الحول من طلقها الاول
 فقد يقين انها غير حامل مند وانفعت الشهية بذلك وبوقد اعتدت
 من طلاق الاول كما اوصاه الله به فعلى طلقها فلا يراها تزوجها
 بالآخر ولا يلزمها تجديد الكناح ان حاضت قبل دخوله بها مع صحة تزوجها
 فيما عندي حسب ما بان لي في ذلك والله اعلم • **مسئلة** وعند في حمل دخل المدة

ونزاعها باوالاته يعرفها فبعد مدة طويلة تزوج وتلك المدة اوتت وولادها **●**
 اولادهم صح ان الات التي تزوج بها هي بنت للات التي تزوجها فاحكم هذه للات تكون
 ابنته وثمة وكذلك ولادها الذي عند ما يكون حكمهم يلحقوندها **●** الجواب
 ان حكم ابنته للات الزانية لها ولا يقبل دعواها انها المنزاهة مع انكارها لها
 وفي حال تقاربها بها يختلف فيها فبعض المسلمين يرى تقاربها مستحيلا
 لانه يحتمل من دون غيره ولعلنا شهر ما قبل في ذلك وبعض يرى اقرارها حجة
 عليه ولا على غيره وسائر وثمة خصوصا فيما صح لها الميراث وعلى كل القولين
 فتزوجها فاسد يفرق بينهما وما ولدته من اولاد عند ذلك التزوج فهم لمقرب
 في النسب مثل سائر اولاده لان الاولاد يلحقون اولادهم بالنكاح الفاسد كما
 يلحقون بالنكاح الصحيح هكذا فينا والد اعلم **●** **مسئلة** وعن ابى معاوية قال
 لو ان رجلا اوج بعض الحشفة في دبر او رثد لم يكن عليه زوج فانه تزوجت بوج الحشفة
 كلها والد اعلم **●** **مسئلة** وعند ابى السيد ههنا في تزوج اوتت بنته وطبقها
 وتزوجها غيره ولم يدخل بها بعد ثم غلب عليها الاول ونقلها في بيته وولادها
 اولاد ابى اند طلقها اكرها هل ترى هذين الزوجين حايين ام لا **●** الجواب
 ففيها عندي على ما وصفت لم يرس في الانفساد تزوج هذه للات على الاول والآخر
 جميعا لان معاشتها الاول بعد طلاقها بها وتزوج الاخرها غير جائز بل
 المحرم واقعة بينهما بتلك المعاشرة الفاسدة وقولنا عكره على الطلاق خارج
 مخج الدعوى ولا يقبل منه ذلك بخبر صحيح وهما حقيقان بالتقدي في ظاهر الحكم
 ولا يحتاجان ابداء ما الزوج الاخر فاشو عليه وقوع المحرم بينه وبينها معا
 شرهما الاول شاهدا على جميعين حايين وكان ذلك منها قبيحا وانما هو الشاهد
 به حكم في المحرم للتزوج لغيرها وهي في ذلك غير معذورين كانا بمقتد عالين
 او حايين والد اعلم **●** **مسئلة** وعندنا تزوج الرجل بابنته اذ كانت مطاقتة
 قبل انقضاء عدتها هو تزوج فاسد ولا يدخل بها ولا رجعتا بعد انقضاء

علة المطلق بتزوج جديد ولا بد من طلاق قبل انقضائها فنعلم ان
 لا يفيق ذلك عليه فيها جميعا على الاطلاق والبدعي **مسألة** وعند ولا الشترين
 على اطلاقها ولدت وغير زوج واظهرت ثوبتها بعد ذلك فاعلموا ولا بد
 احداث تزوجها يجوز لان تزوجها والمشهد وان يشهدوا بالزوج ان تزوجها
 او لان الجواب فيها ان الزوجان الذين يتخرون على تزوجها صحتها معا وما
 غيره في ايزلته تزوجها بعد ثوبتها بالبدعي ذلك خصوصاً اذا كانت غير محدودة
 على الزنا ولو كان هو قد زنا معها وانفس الاطلاقة وغير زوج فهي بعد الحقة
 على صحتها مع ذلك منها لا يحمّل وقوع ذلك على الكراهة عليها من جرى على البدعي
 المعصية ولم يرافيد في عاقبتها ولا صحت جواز التزوج بالزوج والشهر على
 التزوج مثله في الجواز ليس في وجه القرب بينهم والبدعي **مسألة** قال ابو القاسم
 سعيد بن زبير عن حماد بن الحارث ان تزوج صبيته ونظر الى زوجهما فلما بلغت لم يرض
 به ان في وجوب صداقها عليه خلاف بين المسلمين وان حسد فعليه الصداق
 والبدعي **مسألة** **في معاشة الزوج والنفقة والسكنى**
وفي القسمة بين الزوجات وفي اخذ الزوج مال زوجته وفي الفاقة
بين الزوجين والعطية بينهما بعض وما اشدد ذلك ٥

الزاوية في رجل فقير تزوج امرأة فقيرة وطلبت منه ان يكسوها الحرير مثل سائر
 ونساء وها فقير ان تزوج من فوق او غيرهم يتحولون الذين على انفسهم ويكسوها
 الحرير انكم على هذا الرجل الفقير ان يكسوها زوجته مثل كسوة نساءها على هذه الصفة
 اطلاقاً **مسألة** فان كانت هذه المرأة من عارة مثلها اكلت الحرير ولما تحمل
 ازوج اخواتها الذين على انفسهم كيكسوها نساءهم الحرير لم يحكم على هذا الرجل
 ان يتحول على نفسه الدين ويكسوها زوجته الحرير ولما عليها ان يكسوها مثل
 كسوة التي تكسوها قبل ان تتزوج به وهو مثلها قبل ان تزوجها وبعض
 قال لا يحكم للنساء بكسوة الحرير على ان تزوج من على كل حال وهو الذي عليه

العمل عندها والاداء **مسئلة** ومنه وان اطلب الزوج من زوجته الحمل فريضا
 لزيد لابن لها قد مات وضرب صديقه او حرج حريمه او مال تلفه عليه فابنته
 منه بعد التطلب ولو دعاها ابنته تقيته ببر اما ابنته منه على هذه الصفة
 ام لا **قال** اما في بيته وبينه وبينه فليس عليه ما يطمئن اليه قبله مما يرى وحال
 زوجته عنده وحاله يدعو عندها فان كان يرى ان زوجته ليس عندها مدراة
 له في الشيء الذي يخاف هو عندها فقد عدى ببرها ابنته منه حتى يصح عندها
 انقته وان كان يرى حاله عندها توثق هو الا على هوها وقيل ملاقاتها
 فيجب على من يوفيهما الحق الذي عليه لها فان قبضته ودفعته اليه بغير
 مطالبته جاز لها اخذه وبما في الحكم فقد برئ على كل حال حتى عندها ابنته
 تقيته ولو رجعت عليه بعد البرئ في برئها فقول لها الرجعة اذا كان ذلك
 بمطلب منه وقول لا رجعة لها وانما الرجعة في الصداق اذا طلبها اليها والله
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي رواية رعت مع الحاكم على زوجها وطلبت منه النفقة
 والكسوة وهو قادر على تسليم ذلك اليها فاجب يعطيها ما يفعل به الحاكم اذا قيل
 هو اما ينفق علي ويسكنني واما ان يطلقني قال اما اذا طلبت اليه النفقة والكسوة
 وهو قادر عليها فامتنع من ذلك وغربحت له فيها لغيره عذر حاكم حتى يعطى الحق
 ونفسه ونفسه ولم يعط الحق ونفسه فرض عليه الحاكم النفقة لها في مال
 ولو هو ان تجرها على نفسها او ماله ان عدت عليه ولا تقبها على نفسها وماله ويكون
 دينها عليه يحكم عليه بها في الداء **مسئلة** ومنه وفي رواية ان اطلقت ان
 يكون ما ودها الذي للشرب على زوجها عليه ذلك المكاها وهل عليه
 خياط ثيابها الجديدة اذا خرق ام لا **قال** ان كانت هذه المرأة ممن
 فعله ان يحضرها خادما يجدها يهيئ لها لالا للشرب والطوى وغيرها
 يجعلها في زنا وكفى لا تشرب ما ارادت ولعل الحاجة طعامها وان كانت ممن لا
 يخدم وهما لها الحمل والدول لم يمنعها عن الخرج للاستنقاء حيث تقدم على الماء

بل مضرة لحقها لم يكن عليه عندي غير ذلك وخياطان الثياب الجديدة عليه
 عندي اذا خفت وكان دفع لها حكم فقيل عليهما بحدتها شيئا با غيرهما ولو قيل
 الوقت • وقول ليس عليه في ذلك الا في الوقت • وهذا اذا خفت وغير اختيار منها
 وان خدما هو بنفسه كفافة ذلك اذا كانت عن خدم والبر على • **مسئلة** • ومنه في
 رجل له زوجتان يخاف ان يلحقه في قتلها اثم ان لم يعرف بينهما فافترقا ما عليه لهما
 والصدق للرجل وجعل طلاق كل واحدة منهما سبعا وان • لهما موشق طلاقا
 انفسهما بالصدق وقيلهما شيء اذا لم يعرف بينهما او لا • اما جعله الطلاق في
 ايدهما اي يدرى زوج العدل بينهما وكذلك فواء الاجل والصدق • وفيما بين من العدل
 اذا خير كل واحدة منهما ان تخار القعود على ما ترى • ومنه في هذا الموضع فان ابتار
 القعود على غير العدل جائله ذلك ومتى غيرت فلهما الغير والبر على • **مسئلة**
 ومنه وما كسا الرجل زوجته بلا حكم حاكم فواكثر القول دخلت ما يجب لهما
 الكسوة الذي يجب له وعليهما ان ياتيا بأكسوة جديدة • وقول اذا كساها على سبيل •
 الكسوة ولم يعطها الله اعطيت فله ان ياتيا بأكسوة لها ان شأوت • وقيلما عليه وكساها
 كسوة الحكمين شأوت لستها حق ياتي رجل جديد لها فان اكسوة الكسوة على هذا
 القول انها ليست وعنده • وان عيها فله عليها اليمين والبر على • **مسئلة**
 ومنه وفي الرجل اذا سئل زوجته ما حكم عليه يدرى النفقة حبها عليه ان يطول لها
 اياه اذا طالت ذلك منه قال اذا كانت ممن يخدم فعليه ان يحضرها خادما يكتفيها
 طويلا او يخدمها هو كما يشاء • ومنه في من لا يخدم فليس عليه عندي ذلك لها
 الا ان تجر عليها الخرج • ولم يكن معها ما تنطق به فعليه ان ياتيا بها بالخرج
 او يقوم هو بطلن الحب والبر على • **مسئلة** • ومنه في الرجل اذا امتنع عما يجب
 عليه لزوجته من النفقة والكسوة وجبها حق وطؤها ما يلزمه • قال ان يفي
 اوت اليد ما يجب عليها الدوام امتنع هو ان يفي اليها ما يجب عليه فيجب ان
 يتعلق عليه الضمان لها ولما اذا امتنع عن معاشته حق يدرى اليها ما يجب

لها في على الجماع في مقتضى ما عن معاشرته فلا يحفظ يلزم لها شويع غير التوبة
 لانها في مقتضى عن معاشرته والداعية **مسئلة** ومنه وفي رجل وجب عليه
 حبس طويل وطلبت زوجته ما ان ينفق عليها او يطلقها فاعرف هو لا يعلم بحرية
 الحاكم اما ينفق او يطلق ام لا **قال** ان طلبت منه زوجته النفقة والكسوة
 التي وجب عليها فان قد لا يعطيها اياها حكم عليه لها بذلك ولو قد علم ان
 عي ن تقيم معد على الزوج وعدم الكسوة وطلبت اما ينفق عليها او يكسوها او
 يطلقها فيجوز الحاكم على ذلك فان هادى ولم يطلق وضيغ على الراق الضر على
 قول جابر الحاكم ان يطلقها عند تعجزه عن القول لضرب الضر عن الزوجة
 ولا عز له من النفقة والكسوة التي وجب عليها لزوجته من قبل الزمها المحرم عند
 المسلمين ولا داعية **مسئلة** ومنه وعلى ما سمعته من الاثر ان الرجل عليه العدل
 بين زوجاته في مسيت الليل واما في النهار فقيها اختلاف قول السعيد في ذلك فسمته
 وبما العطر والفاكهة والكسوة اذا ادى كل واحدة ما وجب عليه وكذلك الجماع
 اذا لم ينو ضرب وكذلك الاستحلام ليس عليه في ذلك عدل بينهما واما الكلام والنظر
 فمحصنهما فيجبون يعدل فيدوان ابنته واحدة منهما ما وجب عليه لها وحقوق
 القسمة فلا بأس عليه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن عنده زوجتان وطلبت
 كل واحدة منهما ان يسكنها في بيت وحدها فقال لها ان انا اقد على مسكنين
 فان شئكما التخرج وعندى يعني الطلاق وان شئكما فاسكناني في بيت واحد
 فرفضتا بخلافه فيها ابيند وبين الله ام لا **قال** اذا اختارتا القعود ومعد بعد
 ان عرض عليهما الطلاق والصدقة على ان يكونا في سكن واحد لم ينفق عليه
 ذلك انشاء الله وبما ان جعل كل واحدة منهما في سكن في بيت يحجرهما باب فذلك
 عند الرضا جاز وعند الشقاق اذا طلبت بيتا وحدها لا يدخل عليها فيدا بالاذن
 فلا يجرى ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه ان للاق لا تجوز تتبع زوجها الى بلد
 ليس من انصفا او الحكم للمسلمين وكذلك ان كان البلد حراما فليس عليها ان تتبعه

لتكن معدومة وإن كان ثبت المضار لها المخرج علمها ان تتبعد ولو كان في بلد
 فيها من حكم المسلمين وهو غير حرام هكذا حفظنا والله على **مسئلة** ومنه اذا الم
 ترضى الزوجتان تعاشر في حجرها الى ان يحضها الكسوة المفروضة لها عليه فلها
 ذلك ولو كن لا تنفق لها حتى يحل اجل الكسوة **مسئلة** والآن ترضون تعاشر قبل اجل
 الكسوة فلها النفقة ولا يبي على ذلك والله على **مسئلة** ومنه وفي حل فوضند
 زوجته في مالها او في غيرها او في موات والدية عا لها ان يكون حكمها لها ام لو ثبت
 هو قال فيها يعيق على ما عتبت من معاني الاثر في المفا وضند ان يكون حكم
 الثقة لها حتى يبيع انها اعطت بياه وقيل من لو شاورت في هذا الشيء محمد بن
 فقال هكذا يعيد والله على **مسئلة** ومنه ولما مسئلة المتفاوضين فالمفاوضند
 على حرمين عطية او بالمال فان كانت هذه المفاوضند على وجه العطية والروية
 لزوجها فاجرة هذه الارض عند المخرج ولو كانت المالا قبل ان يعرضها اذا
 قبل منها العطية والقعدة ثابتة الى وقتها ان كانت الروية معلوم وإن كانت
 المفاوضند على وجه الدلالة والزوج على وجه المايرى من طيب نفسها وكل اثنين
 هناك كلام بينهما فيجبون ان تكون الدية لو ثبتة المالا انما يعرضها الزوج في
 حوائها ويتلفها ان المال قد تنقل لا غيرها ويجوز ثبوت القعدة لانها
 بوجه حق على قول من رجوع الدلالة والله على **مسئلة** وان قال الزوج انال
 انفق عليها الشهر مستقبل فوفان بحدث يستأما بطل نفقتها ويذهب ما
 انفقها اياه ولو تزكره على قال لم تجتد ما لو يكن متعتنا لها فلت وان
 كساها اربعة اثواب لنصف سنة ثم كساها ثوبين لتمام السنة ما الحكم
 في هذين الثوبين قال فون نصف السنة الاول تلبس اربعة اثواب **مسئلة**
 وفي النصف الثاني من السنة تلبس السنة وتزدها بوقوع الاربعة ثم تلبس هذين
 الثوبين نصف السنة المستقبل مع الاربعة الاثواب التي كساها اياه فبين
 وهكذا يكون والله على **مسئلة** الفون محمد الله وفي حل باحتد زوجته في

ما لها تمام بغير وبدل وبيع ووهن ولما وقعت بينهما المشاقة بالبدل
 مما اتفقا وما لها وكان ذلك بعملها لها ذكر الام لا • قال ان وقعت الاباحة
 منها الزوج بالبيع ما لها وهن مبيع ووهن وعلمت بذلك وحضت وكان
 ذلك بغير وجه ولد اكرام ولا تقية فلا قول ان لها انكار الى الميراث عليه
 ولم تنكح بغيره فلا انكار لها بعد ذلك وان هذا الفعل ضد على هذه الصفة
 ماضية وتيمم المبيع وما لها لها الذي تباع له قبض الثمن وتزني منه
 وتعطيه آية والله اعلم • **مسئلة** عن الشيخ ابو القاسم محمد بن سليمان
 وقام الزوجان للثفا وضان ايامات الزوج وكان الثمن قايما بعينه •
 غير مخلوط على لم ولد اطماء ولا تلفد في اوله الان تصح عليه
 منها ما اذا ثبت الثمة فقد احررها وثبتت له دونها ودون ورثتها
 وبين العطية والمعا وضد فرق عندى والمعا وضد اى طان الزوج
 الثمة او خلطها أثبتت له دونها وعن الشيخ احمد بن محمد فوسيد
 المعنى قوله ان لها فيما الرجعة ما دامت غلما لها فاعلم العيون •
 ولو كانت مخلوطا بحبب فلم يملك منه بالاجزاء والقسط والحساب •
 وهو المجهول بد عندنا والله اعلم • **مسئلة** المصبي محمد بن النباينة
 الحامل اذا خجعت من بيت مطلقا لم تبطل نفقة باحق يخرج من بلد
 والله اعلم • **مسئلة** عن ابي بكر احمد بن محمد بن خالد بن الزجدة اذا لم يطلب
 الزوج النفقة فلا يلزمه ان يعطيها وتلقا بنفسه وكذلك الكسوة
 وجميع حقوقها التي يجب عند المعاشرة وكذلك المطلقة وغيرها والله
 اعلم • **مسئلة** وروى ابو القاسم في الحيف فخرجت منه بالبدل والرجوع
 طلقها فلها النفقة وقام الرضاع فلا نفقة لها عليه لانها لم يوت
 الامير عليه • **مسئلة** قال ابو حنيفة قول كل معتدة وحمل معتدة
 من الازوج النفقة باى وجه بانته وقول كل علة لا تملك فيها ما

فلا نفقة عليها فيها وقول ما جاء من قبله فلها النفقة وما جاء من قبلها
 او من قبل الحكم الذي لا يملك منه شيئا فلا نفقة لها فيه والله اعلم •
 الصبي والمراة اذا خرجت عن زوجها او غت فلا نفقة لها عليه وان كانت
 عليها نفقة لاولادها ومالكها او مثل ما يجب عليها من حوائجها ولها
 فروعها لا يسقط عنه ذلك بشئ من هذا لان هذا حق متعلق عليها
 بشرط النكاح وان وجدت عليه هذه الحقوق فحمل الزوج ما فاقته في
 ما رزقها وما يجب لها عليه وذلك الغنم ان افترق عنه بما يجب عليه
 ان قولها حجة على زوجها وانما لا يسعها اجراءه كانت الفتوى في حقوق
 الله وحقوق عباده والله اعلم • **مسئلة** ومنه وفي الاثر ان النفق الرجل
 على زوجته فله ما غنله هذا لان كان القطن له فقد قال وقال بذلك
 ولعل معناه على التعارف وما يخرج بينهما وقال وقال ليس له ذلك
 وهو لو علمت والله اعلم • **مسئلة** ومنه والمطلقة اذا كانت
 مطلقة ثلاثا او حال لا يحكم عليها ان تنفق حتى تكون في بيتها
 قول ويقول ان لها النفقة عليه ولو خرجت من بيتها فاذا خرجت
 من بيته فلا نفقة عليها والله اعلم • **مسئلة** ومنه ومنه ولو
 تعرضت احدهما او حاجت للقيام وطلبت الصبي من ان يبيت
 معها على ما يجب لها ان كان قد علم قيام يقوم بها ولو باجر عليه العدل
 وان لم يعد على ذلك قام به زوجته وكان عليه سهم الاخرى وينا منى
 قد اراد الله والله اعلم • **مسئلة** ومنه ومنه ومنه ومنه
 فقير لا يجب قيامه ورواه على فيجب عليه نفقة ام لان قال في
 الاحفظ في هذا شيئا والنفقة صلاح البدن والرواه الصحيح صلاح
 البدن فاحسب ان وثبت عليه احد هذين وثبت عليه المخرج وثبت
 في هذا الحكم لن زوجته على زوجها وقد قيل بذلك والله اعلم • **مسئلة**

ومنه وهل يحكم على اولياء الميت بالقيام بما اذا امتنعوا كان فقيرا او غنيا
 قال يحكم على الرجل بقيام زوجته وسائر الاولياء فلا يعمل يلزمه الا وطريق
 المروءة او يتفقون على ذلك باجور بغير احد من الارحام والعصبه والوارثون
 وغير الوارثين من الاولياء لا فرق بينهم الا في وجوب النفقة وجب الصالح عليهم
 ما يجب عليهم من عبادة المصطفى **مسلم** ومنه اذا طلبت المرأة النفقة
 من زوجها فامتنع ان يسلم لها الاكل يوم بيومها ولو كان غنيا فيجب ان ينظر الحب
 الحاكم اقل الضرر من عليهم او قد قيل بذلك في جميع الاحكام **مسألة**
 ومنه يحكم للمرأة على زوجها بكسوة مثلها في الدين وقول في الحبس والنظر والعلو
 قبل في النسب **مسألة** ومنه في المراتب للمرأة من زوجها نفقة و
 كسوة وادعى الفقهاء ارجاء القول قول حتى يصح خلاف ما ادعى له الرجل تحتال
 في نفسها حتى يحض الدجل وعليها في البيعة ان يجد الغنا وند فان على ادومها
 لزوم من نفقة وكسوة فان اصبحت فكما للرجال القول قول مع يمينه ما يجد هذا
 الحق الذي وجب عليه من كسوة ونفقة وكان ذلك عليه لها ان قال فان
 مضى الرجل خيرا في المحرمين ان ينفق او يطلق اذا طلقت المرأة ذلك وان
 سلم لها نفقة وكسوة فادعت ان نفقتها وكسوتها وجنس كذا فضل
 مما سلم لها وادعى هو انها مثل ما سلم لها فقبل في المدعية وعليها البيعة
 ان نفقتها وكسوتها افضل مثل كذا وكذا فهو كافي وقول تحي شهادته
 ان كسوتها افضل مما سلم اليها فان عجزت فالقول قول مع يمينه فان اصحها
 جميعا البيعة كل على ما يدعي فقول ان البيعة بينتهما انهما في المدعية وهو
 اكثر القول وحسب ان في بعض القول ان البيعة بينتة وقال الشيخ
 ناصر خميس عليها في البيعة وعليه هو الميم **مسألة** ان نزلت اليه يخلف ان
 ليس عليها الا اداة البهره وهذه الكسوة وقول لا تحجب الا شهادته الجدل
 والداعل **مسألة** ومنه في المرأة اذا لم يكن لها مال ولحقها ضرر في ترك

دونه عنها والرج قادر فيحيي من ان يكون عليه ذكر والد اعلم **مسئلة** عن الشيخ
 ناصر بن عيسى رحمه الله والافاذ طابت من وجهها المساكنة فاسكنها صفت
 وليتها اكثر من سبعة عروج خيرا وسبعة عمارا وقالت هي يريد تسكن في قدامها
 وكدام لان قال ان لها سكن مثلها رافقا بها كما يري العبد ولد ذكر والد
 اعلم **مسئلة** ابن عبيد لان ولا كان المراق والد في الالف قد عوت نفسها
 وراح الزوج ان يمنع زوجته ان تحمل لانهما طاعما فان عجز لها ان تحمل لانهما طاعما
 فبنت زوجها وليس لها ان تحمل لها طاعما في غير بيت زوجها الا بدواء والد اعلم
مسئلة ومنه ورا كانت للام في بيتها وقال لها صبري الى ان يرضى عن مسكنة مملوكك فلان
 فقالت ارضى عن مسكنة ولا جعل بيتا غيره فعندي ان لها ذلك وان كانت مشرطا
 لها سكنها في بيتها والرج لها معايشها في بيتها او قال لا ارضى عن مسكنة مملوكك
 في هذا البيت ولم يولد لها مكافاة مثل المساكنة الحانية في الاثر ليدخله
 المملوك فعندي ان له ذلك والد اعلم **مسئلة** عن الشيخ عيسى بن حميد رحمه الله
 في رجل اراد ان يعتلج اباكر الله يسأل واستسقاء ويخو ذلك من العلل التي يخاف
 منها ان تعدي وطلبت عند ان ينام عندها ونحوها من الخوف لانه يمنع عنها
 الاجل ذلك **مسئلة** قال محيى بن عيسى لانه يمنع من عمارتها ولو طلبت هو ذلك اذا
 كان خاف على نفسه من علمها وكانت العلقة في العادة وتعارف الناس انهما
 تضمن من يقرب البنت الىها او ذكر مثل الجذام اعان الله منه والجدي والبصر
 وشبه ذلك من العلل التي عادت تعدي ومعي ان يجب عليه الامتناع منها ان كانت
 له زوجة غيرة لانها تاريا اناسا لهم وجنانا وتنبهت احداهما بعض العلل
 فسبب العلقة في الرج ثم في الزوجية الاخرى وهذا مما يجب الامتناع منه فيها
 ولما لا امتناع خوف الضر وينصفها او النفقة والكسوة وغير ذلك وما
 نفسه فيمنعها خوفا والضر عليه وعلى زوجته ان لا تغترب والد اعلم **مسئلة**
مسئلة الزهلي وقد جاء الاثر ان المؤمن باكل بشرة اهل بيته والنافق

ياكل اهل بيته وتد وعندي ان تفسير ذلك ان كان يجب على ما يريد وان كان
 على طينة النفس فما بينهم لم يكن مبلغ عندي هذا التشديد والدعاء **مسئلة**
 ومنه وسالته عن الملة اني حملت زوجها شيئا ليس يوجب لها عليه عطاها
 ذلك خوفا غصبا اكل لها ذلك ام لا **قال** ان كانت اذا غصبت منعتهما خذ
 حقه الذي يجب عليها فلا ياكل لها ذلك و ان كانت لم تمنعه حقه الذي عليه
 فلا يضيق عليها وما ترك كلامها وقلت طيبت نفسها فليس هذا مما في
 ذلك والدعاء **مسئلة** ومنه فبين تزوج بتهمة ودخل بها ثم طلقها قبل ان
 تبلغ الحبل عليه نفقة الى انقضائه عدتها ام لا **قال** في ذلك اختلاف اذا تعدت
 ويشتد وكان الطلاق بملك فيفيد رجوعها على قول **ويقول** بذلك والدعاء **مسئلة**
مسئلة عن الشيخ ناصر بن عيسى رحمه الله وفيما صحبتني اذ تزوجها ابوها وهي
 بعلم تبلغ وكانت من محل الرجال الا طلبت النفقة قبل البلوغ اهلث النفقة
 على زوجها ام لا النفقة تامر **قال** ان نصح الزوج زوجته هذه ولم لها ما
 يجب عليه وكانت من محل الرجال وتطبق للعائشة في نظر العدول وكان
 الزوج يراد بالزوج بها الى بلد ينصقها فيها احكام المسلمين اذ الارث الانصاف
 من زوجها ولم يكن لها شرط سكن في بلد معروف فزوجها واكرهها على اتباعه
 ومعاشرته اختلاف **قال** وقال تجب اذا كانت على ما وصفت كد ولو لم
 تبلغ **وقال** وقال لا تجب ولا تكون على ذلك حتى تبلغ ولعل القول الاول
 اكثر وعلى قول من يقول انها تجب على اتباعه ومعاشرته فلها ما عليه من النفقة
 على قدر ثلثها وللغريم فصلا ثلاث النفقة الى ان يصير خمسة اشياء علم
 نصف النفقة الى ان يصير ستة اشياء ثم لثلاث النفقة الى ان يبلغ وتكون
 نفقة مثله والدعاء **مسئلة** الصبي ولها الذي له زوجته وله ملك لا يدخل
 السلون فيد بكتانه فاهت الاتفاق منه فقال من قال ينفقها امر غيرة
 او يظفرها بحكموا عليه بذلك **وقال** وقال **قال** يحكم عليها بما في يدها

ان تقبل منه عليك ان كان في يده بغيره وخبره واليكم عليه ان يطبقها ان لم تطب
 نفسها ان تتفق مع ماله فان شأوت اخذت ما في يده ومن شأوت صرت لحكم الله
 وهذا القول أحب الي من اقرب لحكم الله والقول الاول عن الشيخين صالح سعيد وخلف
 سنان قال المناظر هذا جواب الشيخ صالح سعيد في هذه المسئلة الجواب ان المر
 يحكم المسلمون في هذا المال بالتقريع له ولما وقوا عنه تره الذك في ليس لهم ان يحكموا
 على الزوج ان ينفق على زوجته وغيره ان اعطاها نفقة ما منه والله اعلم **مسئلة**
 ومنه على المهر من المهر لا تغفل تحت الرجل على علمه ما يصلحها وما لا يصلحها
 منه قال هكذا عندى قلت له فان اصابها البلاء من جدي او غيره في بلد
 يعزلون فيه وتحتاج الى مؤنة وقيام فاعزها والمهر قال عي ان على الزوج تجميع
 ذلك ما كان يلجى بها بنفسه ولما ان يحضرها يقوم بها في تجميع مؤنتها التي لا بد لها
 منها والله اعلم **مسئلة** ومنه في المهر المتوفى عنها زوجها وهي حامل هل
 لها نفقة الزوج لها او مال زوجها الهكلام لان قال في ذلك اختلاف واكثر القول
 لا نفقة لها والله اعلم **مسئلة** ومنه في المهر اذا طابت ما يحب لها على زوجها
 ان ليس لها المهر العبد من وفي جواب الشيخ احمد ملاذ لها الادوم والمهر ككل عبيد
 ثلاثة ايمان والاول عليه العمل هكذا في الاثر ومن كانت وقيل تكسوا المهر وهو
 فقير فاكثر قول المسلمين لا يحكمون لها بالخير ولو كان كسوة مثلها وفيه اختلاف
 ولها كسوة مثلها دون المهر على قدر مثلها وقول كسوة اخواتها وعاتها وقول
 لها الكسوة على قدره هو واكثر القول على كسوة قدرها ونسائها والله اعلم **مسئلة**
 ومنه في الرجل اذا تزوج المهر في غير بلده وحملها الى بلده وطلقها فيه ان عليه
 ان يحبسها الى حيث اناها اذا طابت منه الاخراج وعندى اند وكوم عليه بذلك
 اذا انقضت عدتها او كانت في طلاق باين ولذا اراد ان يحبسها في حال عي عليه
 نفقة ما ريت في فلا يحبسها الا ان ينفق عليها او تنفق عتة ولو كان ان ارادت
 هو الزوج في العدة فلا يخرج الدبا اتفاقا منها قلت فان طابت ذكره والى

هو اعلم عليها بالقصور في بيتكم اعلمها بداركم **مسئلة** قال فعندي الله ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه ولا الا الزوج ان ينقل زوجته الى بلد جديد ينصفها فيه وحجت انها ان تاس على نفسها في الطريق وحدها ولا تقدر على ذلك طرانا منه هو على نفسها ان صحته يحكم عليها باقباعد وتكون مدعية في ذلك لا يعرف الحاكم واليهام القول قولها **مسئلة** قال فلا يحكم عليها باقباعد الا عند غائبة عن نفسها وما لها وسكنها في ذلك تجد فيللا انصاف بالحق والعدل وهذا لا لم يعلم الله مفادها وما لا تبين الله انما بقولها اصل لها فلا يحكم عليها الا انصاف والله اعلم **مسئلة** وقال قريين البر الذرة والشعير في نفقة الزوجت وغيره ادم كل يوم ربع صاع وراي صنف كان موزعه المحبوب قال لها والبر ربع صاع ومن الذرة ثلثه والشعير بعض جعله ثلث الذرة والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد ان المارة اذا طلبت على زوجها ان يسكنها مسكننا فارا ليس فيه احد فلها ذلك من يحكم لها على زوجها بذلك ولا يحكم على هذه المارة ان تسكن في بيت غيره هاو يكون دخولها من باب واحد وصفت السكن الذي يحكم به المارة هو السكن الذي يكون سكنها فيقال امضه عليها فيه وذلك انظر الحاكم والله اعلم **مسئلة** والقصبة اذا دخلها الزوج ثم امتنع عن معاشته فبعض يوم عليها النفقة او جوب حكم المعاشرة ولا تجوز على القصبة ولعل بعضا لا يوجب عليه ذلك وقال قال اذا كان لها مال فنفقة ما في مالها وان لم يكن لها مال اخذ لها بالنفقة فان اتمت التزوج كان قد انفق على زوجته وان لم يتم التزوج حسب عليها من صداقتها والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ سليمان محمد ولا تقدر قيل ان المارة يجب لها على زوجها النفقة لكل شهر ثلاثين يوما سبع مكايد ونصف مكايد ان كانت ممن ياكل البرجل وان كانت ممن ياكل الذرة والبر فانصوفة و نصف ترون كانت غنيمة او فقيرة ولها من اللدم ان كان الزوج سبع صدقات ونصف صدق لكل ثلاثين يوما وان كان اوسطا بين الغنى والفقير فقد قيل لها ست صدقات وربع صدقة غنيمة كانت هي او فقيرة وان كان الزوج فقيرا

مكتوب

فقد قيل ان لها اكل ثلاثين يوما مدحان وهو لذة فضة ولها اكل عن شيخنا
رحم الله كانت غنية وفقيرة ولها اكل ثلاثون سنة اكل ثلاثين يوما عن الشيخ
الجيد عينة كانت وفقيرة ان قد ان يعطيها الثلاثين يوما ون لو يقدم اعطاها
على مسووه ولو يوما يوم ون احبت ان تخرج لها طعاما مع ولا فلها ذلك ون
احبت ان تجعل طعامها فلها ذلك وليس عليها ان تجعل له طعاما ولا شياؤا ولا عمل
الارضها ولها ان تجعل لنفسها الغزل من قطن وغيره ان لم يكن حاضرا معها ون
حضر معها ولا منها الخ لوه فليس لها ان تجعل لنفسها شيئا الا ان يرضى لها بذلك
وعليها ان يحضرها الحطب لطعامها والمالح لاصلاح طعامها وعليها ان يحضرها الا
لتاكل فيها وتشرب فيها وهي السور والطبخ لجعل طعامها ون يحضرها الدواش لتتام
فومر وتجلس عليه من حصير وما يقوم من مقامه ولها ان يحضرها الدثار وما يكتسها اليد
في من الشتاء واللا وسادة لها عندي لان النعم على الناس يلقى ولو من غير
ولها عليه ان الكسوة لكل سنة ستة اثواب قميصان وجلبابان وازرار ون على
تقدير كسوة مثلها والاشياء لم يرد الا ان الكسوة معينة وقد قيل يحضرها اربعة اثواب
للسنة الا لشهر الاول من السنة يسلم لها ايضا قميصا وجلبابا الى تمام السنة ون اربها
غيرها واول الكسوة الاولى منها فله ذلك ون الذي العسر في احضار الكسوة عاجلا اجل
شهر الى احضار كسوتها والقيام لها في الاجل ان شئت ان تكون في عقد ومعاشرته
فعلية تنفقها وان احبت مع أهلها او في بيتها فلها ذلك وليس عليه ان تنفق في الاجل
الى ان ينقضي الشهر فالحضرة تنفقها وكسوتها معا وليس لها ان تصبغ ما يسلم
لها من الكسوة الا بوضاء ون كانت من تخم احضرها الخادم ونفقة الخادم وعليه ون
كانت ممن لا تخم فليس عليه ان يحضرها خادما ون ادعت هي فيها من تخم وادعها
من لا ياكل الدالبر وجه وهذا الكسوة ليست ككسوة مثلها فاعليها البيت
العامة عندي ان تكون هو زكوة وعليها ان يسكنها منزلا رفقا لافضة عليها فبهد
وليس عليها ان يسكن معها احد من ام وابنت او ولد او حرة او خادم وغير ذلك

من

من يجوز له السكن معها **الذي** ضاهاه **و** من غاب عنها **و** ادعت انها تستقورش فقد
 قيل **عليه** من يحضها **احد** من يحوز لها **التي** تعود معها **لينام** معها **او** ام **او** بنت **او** ما شيد
 ذلك من يحوز لها **التي** تعود معها **و** من كان المنزل **فقد** يجوز **و** موضع **او** من **فقد** عليه **و** من
 يحضها **الدلو** **و** **الحبال** **للاخراج** **للماء** **ما** **احتاج** **له** **من** **الماء** **لطعامها** **او** **لشربها** **او** **لغسل ثيابها**
و عليها **ان** **لا** **تخرج** **و** **يقتضى** **ان** **يكون** **لها** **ذلك** **و** **يحضها** **ما** **يجب** **لها** **عليه** **و** **لا** **يكون** **في** **المنزل**
ما **فقد** **عليه** **ان** **يحضها** **ما** **هو** **الطعام** **ما** **شربها** **او** **غسلها** **او** **غسل ثيابها** **او** **ان** **يحضها** **بما**
لها **طعامها** **الان** **يرضى** **لها** **جميع** **ذلك** **و** **غيره** **في** **منه** **لها** **او** **ما** **الوقت** **او** **ثوب** **الصلوات**
و **الكوش** **فليس** **لها** **عليه** **ذلك** **و** **كذلك** **لغير** **الصلوات** **و** **الورس** **و** **الصبيغ** **و** **الحبر** **و** **المنصف**
وليس **لها** **ان** **تخرج** **و** **يقتضى** **الاباز** **و** **من** **قوة** **الاجرام** **ما** **الدخول** **معه** **ان** **يقتضى** **فقد** **ذلك**
فقد **لا** **احد** **من** **اجرامها** **او** **ها** **ما** **ازنها** **فلكن** **في** **ذلك** **خلده** **و** **غائرا** **لا** **يدخلون**
يقتضى **لا** **بازنه** **و** **لها** **الا** **وعده** **ما** **تضع** **فقد** **طعامها** **او** **ثيابها** **او** **طوبيتها** **او** **للقول** **لها** **خذ**
لا **غلق** **بها** **و** **لها** **ان** **تخار** **في** **الاغلق** **بها** **و** **حما** **ما** **لها** **في** **بنتها** **او** **ما** **اخراج**
القول **من** **لها** **فلما** **اغدى** **ان** **تستعين** **من** **يجوز** **لها** **ان** **تخرج** **القول** **من** **لها** **ان** **تخرج**
الفرد **من** **ذلك** **لان** **لا** **مقدرة** **لها** **على** **الاجرة** **من** **رأسها** **الا** **من** **تستعين** **بها** **للاخراج**
ذلك **و** **ما** **اغسل** **رأسها** **فلتغسله** **في** **نفسها** **و** **ان** **تستعين** **بما** **احد** **يفسد** **لها**
و **ما** **اشاط** **رأسها** **فلان** **لا** **يتمكن** **لها** **ان** **لا** **تسقط** **رأسها** **و** **ممكنها** **ان** **تولي** **ذلك**
نفسها **و** **ما** **خرج** **لها** **للعقد** **فلان** **لا** **ضارة** **و** **كذلك** **صلاح** **ما** **لها** **او** **تكر** **من** **يصلح** **لها**
ما **لها** **و** **ما** **اولادها** **الصغار** **ان** **كان** **لا** **غنى** **لهم** **فمنها** **فليس** **له** **منعها** **عنهم** **او** **ما**
اولادها **الكبار** **و** **كان** **في** **حد** **الغنا** **بده** **عنها** **فلن** **ذلك** **عندي** **و** **لغير** **عندي** **منعها**
عن **القيام** **بأمرها** **و** **بها** **و** **طاعة** **الزوج** **عندي** **او** **من** **طاعة** **الابوين** **و** **ان** **كان**
اولادها **مع** **اب** **لهم** **و** **احد** **من** **يقوم** **بهم** **غيرها** **فليس** **لها** **عندي** **ان** **تخرج** **مهم**
و **تعتد** **في** **الابازنه** **و** **لا** **يكون** **لها** **ان** **تضع** **لهم** **ما** **يجوز** **لهم** **البدن** **طعام** **غيره**
اذا **كل** **معهم** **من** **يلزم** **ذلك** **لهم** **و** **قد** **يقل** **لها** **في** **من** **الطرب** **كل** **يوم** **من** **ونصف**

طيب بن عمار ومن تلفت النفقة والكسوة الواجبين لها عليه بحكم المسلمين وغير
 ائتلاف منها الذكرك ونهاه في تلفت بافتة وقبل الدخول في وقتها وغير ذلك من الاوقات
 فقد قيل عليهما ان يحضها كسوة ونفقة غيرها وقال من قال لموسى عليه ذلك وعامان
 اختلفا من جهة ذلك لموسى عليه ان يبدلها غيرها ولا يعمل في ذلكا خلافا قال
 المؤلف وجدت هذه المسئلة غير جامعة فاحببت انعامها وجامع الزوج ان يخرج
 من بيتها ان الخادمة وليبيع ونسأله واما في الميراث فان كانت تنفق وحش وحدها
 فعليها ان يكون معها او يترك لها احدا يكون عندها والنساء وما اذا كان لغيره
 في بلد آخر فعليها ان يكون مع كل واحد منهنما ان كانا يكون مع هذه يكون مع هذه
 واما اذا اراد سفره بطول فبها الغيبة فليس له تركها الا ان يسافر اقل
 من اربعة اشهر وقال ثلثة اشهر فله تركها واما القسمة للمعبد
 والارث فان كان القول ان لا يلزمه واما الورث والارثمال والكسوة والعتاق فلا يلزم
 الزوج لزوجته شي من ذلك الا بطبيعة نفسه وكذلك يلزم الزوج لزوجته ما كانت
 وكذلك لا يلزمه ثياب الحرير على اكثر قول المسلمين ولا يلزمه ان يصبح
 ثيابها بالليل وغيره على اكثر القول وعليها ان يحضه لزوجته حصى او سقمة
 واذا رضت الزوجية على الزوج القيام بها وان كانت من تخدم فعليها ان يحضها
 خادما ان لم يتزوج محرابها ومن قالت المالة انها تخدم وقال الزوج انها من لا
 تخدم فعليها في ذلك البيت ان كانت غير معروفة انها من تخدم واما ان طالبت
 الزوجية طعاما مع مولده فان كانت ممن تخدم فلهما ذلك وان كانت ممن
 لا تخدم فليس لها ذلك واما ان اراد الزوج ان ياتيها طعاما مع مولده ومهره
 هي ذلك وقالت اثنتان من تقولي طعامها بنفسها فلهما ذلك وعليها ان
 يحضها دار النساء واما اذا قالت المالة اني لا اقنع ان اصلي في البيت الذي
 هي ساكنة فيه فلا تجب لها في ذلك الا ان يري المسلمون عليها في ذلك ضرر فالضرر
 لا يجوز واما الماء للمملوكة فاذا لم يفسح لها ان تخرج الى الماء فعليها ان ياتيها

بالماء والصلوة وإذا كان في البيت الذي هو ساكنه فمدير تعليمه ان يحضر لها الذي
 والرجل القن في الماء لنفسها الصلوة ولها الثوب الصلوة في كل اختلاف واكثر
 القول عند الاستلام يلزم الزوج ثوب الصلوة وعن ابن عبيد الله من مسئلة طلبة
 وبما اذا المرات الصلوة وكان للماء ما حار فلهما ان يسخن الماء وان كانت المرات
 تخدم فعلى الزوج ان يسخن لها الماء وليس للزوج ان يمنع الزوج من ان يسخن الماء
 لوضوئها وغسلها وبما اذا قالت للماء انها تخاف من الزوج الضرب اذا كان خاليا
 عنها فانها تجوز ان تكون مع زوجها ولا تجوز لها ان تمشي عنده بقولها فان فعل فيها
 ما لا يجوز فانه يعاقب بما يجب عليه وما الحل فلما يحكم لها عليه على ان القول
 وان اعطاها الزوج نفقة فلها ان تفعل فيها ما تشاء وتريد ان المرات يبعها
 او غير ذلك وكذلك الحلا والدعاء **مسئلة** بن عبيد الله وعلى زوج الامة قسمته
 في البيت اذا كان له زوجة حرة وامة **قال** نعم يلزم الزوج لزوجته المدة القسمة
 في الليل يكون لامة الثلث والحرة الثلثان وبما افسهته النساء فغيرها اختلاف **قال**
 وقال لا يلزم الزوج القسمة بالنهار لان الناس مشغولون بعوارض النهار
 كانت الزوج حرة وامة **قال** ان يلزم الزوج القسمة بالنهار والامة
 بالليل والدعاء **مسئلة** ومنه في اوطا بقية النفقة لان لها وريد **قال**
 الاب ان تزوجها او يبلدها ولا يرضى لها ان تخرج ويبلدها بولده ويسلم لها النفقة
 في يدها وقال الزوج ان تزوجها او يبلدها فيد الصلوة وقالت هي ان تزوجها
 او يبلدها تقصد في الصلوة القول قول ومنهما اما اذا تزوجها او يبلدها وقولت
 الصلوة فليس لها الزوج بولده الى يدها ولا نفقة على الوالد لولده اذا خرجت بولده
 ولها ان تزوجها او يبلدها وهي تقصد الصلوة فكلما فيها فخير لها الزوج بولده الى يدها
 وعلى الاب النفقة والقول ولها انها تقصد الصلوة وتبطل بولده وكذلك اذا تزوجها او
 يبلدها وهو يتم الصلوة ببلدها ثم حوّلها الى بولده ثم اقبلها بعد ذلك فخير لها الزوج الى يدها
 بولده وعلى الاب النفقة والدعاء **مسئلة** ومنه في المدة اذا وجب عليها

المحسن على شئ من الأسباب والبرقة النفاذ من زوجها ولو عن ذلك في الفعل
 الذي إذا حبست عليها إلا بعد زواجها ونفقة ما دامها محبوبة قال إذا كان
 حبسها إلا قبل زواجها فعليه نفقة في المحسن وإن كانت حبسة ثم لم يزوجها
 يقين نفقة اختلاف قوله بلزمه نفقة في المحسن وقول لا يلزمه وإما إن
 كانت حبسة لم يحدث أحد ثمة فزوجها ما يوجب عليها المحسن فلا يلزمه
 نفقة ما والى العلم **مسئلة** ومنه وشرط سكن الزوجية في غير موضع معلوم
 بل حيث كانت أم الزوجية ثبت ذلك أو لا إن قال في ذلك اختلاف قول
 أن شرط السكن ثابت ولو كان فيه جهات ثلاث شرط التزوج ثابت وإن كان
 فيها جهات وقول أن هذا الشرط لا يثبت والى العلم **مسئلة** ومنه الذي حفظته
 من آثار المسلمين مؤثر العين أن المأنة على زوجها كسوة مثلها ونفقة مثلها
 كان زواجها غنيا أو فقيرا وقول **■** أن لها كسوة مثلها في قوله أن من على
 كسوة مثلها ونفقة مثلها واللام في كسوة وسطة ونفقة وسطة
 والذي يعنى في القول إذا تزوجها أو غنية أن اللحوول حكمها ولا يمتد
 بها التحول عن حالها وثبت لها حكمها عليه فإن شلوا مسكها بغرض
 بها وإنشاء طلقها وكان لها حقها إلى مسوومه ويكون النظر بين الزوجين
 في الكسوة والنفقة على ما وصفته كذلك وإن لم يصح مع الحاكم أن الزوج غني
 أو فقير أو ملكة غنية أو فقيرة وتدل على ذلك في كسوة المدعونة وعليها البينة
 فإن عدت البينة وطليت مند اليمين فلها عليه اليمين وإن تزوجها
 اليمين فله ذلك وسلم لها ما ادعت إذا تزوجها اليمين والى العلم **مسئلة**
 ومنه والمأنة إذا طليت من زوجها الأحكام أو طلت زوجها منها الأحكام فزوجها
 العمال إلى الوالد أو والدته أو طليت من زوجها أن يحملها الكسوة والزيادة والمؤنة
 على الزوج ذلك لا **■** قال أما إذا كان منها الأحكام في بلد غير بلد فعلية
 حملها ونفقة إلى أهال تكلف المسووم على الشقة والتعب وإن لم يحملها ونفقة

عليها فلا تكلف على الجحان والتفقت والمقالة لا تكلف على السيرة في غير بلادها لان
 ينفق عليها او يحملها وان كان للطالب المصلحة لا يحكم فلا يلزم الزوج لها جحان
 ولا نفقة **مسئلة** عن الشيخ خميس بن سعيد بن خالد في حملها وانما
 علة الجحان ما يجب عليها كان فقيرا او غنيا وان كان الرجل هو المصاب بالقول
 في ذلك ايضا قال اذا اصببت المرأة فلها عليه النفقة والكسوة ولها المعاشة فلا
 اعلم ان يجب لها عليه معاشة وكذلك اذا اصببت الرجل فعليه ان ينفق و
 يكسوها ويطلق واذا وضعت المرأة بالانعام في حملها فلا يجب لها عليه معاشة
 والدعاء **مسئلة** الشيخ بلعرب مانع في المرأة طالت النفقة من جهرها وقال
 اعطيا عيشا يشبعها او غير نفقة فلها الخيار في ذلك ان اريدت عيشا لا نفقة
 او النفقة قلها اذكر والدعاء **مسئلة** عن الشيخ خميس بن سعيد بن خالد وعليا
 النساء والخمار والازالة والقيص ما صفت ذلك الجلباب عرض وطول وكذلك
 القيمص والازالة وكما حل تسليم ذلك للزوجة على زوجها ان احتج الزوج بالعذر
 قال امام الجلباب هو للنفقة ولها من ذلك كسوة مثلها في نظر الحاكم من
 وجنس وطول وعرض واما الخمار فقد جعلوا مكانه ثوبا وكسوة مثلها
 في وقتها يوم الحكم والازالة قد جعلوا مكانها الميزر وهو مثل كسوة مثلها واما
 طول القيمص فقد طول المرأة وما العوض فلا على احد واما الابل في تسليم
 الكسوة فعلى نساء الحاكم والدعاء **مسئلة** ابن عبيد بن واما المرأة اذا طالت
 من جهرها النفقة والكسوة فلها نفقة مثلها وكسوة مثلها على قدرها
 وقول على قيس الزوج واذا لم يعرف قدرها فالقول قول الزوج واما
 الخمر فلا يحكم به على اكثر قول المسلمين وهو قول محمد بن المسيب والدعاء
مسئلة ومنه وكسوة المرأة في خياطة الثوب اعلم على المرأة وكذلك صبيغ
 الثوب وجزء الطينين والخطب علي من منهما قال ان خياطة القيمص والخطب
 الذي يعيش له لا كل ذلك على الزوج واما الصبيغ ففي ذلك اختلاف قول ابن ابي

الزوج وهو حبت التي وفيد قول ان الصبي بالزوم الزوج واما حبة طهرين الحب
 ان كانت المارة عن خدم فانه فانه يلزم الزوج ونكاحه من لا يحرم فلا يلزم الزوج
 والداعل **مسئلة** عن الشيخ سليمان محمد بن محمد الدردور وعمل بحول المارة الزوجين
 بينهما غير ان زوجهما اذا كره لها ذكر وكان ومغور منصف لها فيما يجب لها عليه
 والنفقة والكسوة قال لا بأس عليها عندى بالخرج وزيت وزجرها بغير
 ان اذا كان غير منصف لها فيما يجب لها عليه والنفقة والكسوة ولا يجب عليها
 العاشق الا بانصاف لها ونفسه فيما يجب لها عليه والداعل **مسئلة**
 الصبي وما صفة المعاوضة بين الزوجين **مسئلة** قال اذا طابت نفسها عليه
 ما لها من اخذ وصيغ او تلف فذلك للمعاوضة وهذا هو يقع بالكلام وغير الكلام
 من سكن النفس ادعاء وبعضها بعض ذكر والداعل **مسئلة** ومدة المارة
 لها على زوجها المدة من اربع ليال اذا طابت ذكر ولو رطب نفسها وحسب
 العقل يكونا على اربع اشهر واحد والداعل **مسئلة** بن عبيد ان اذا كانت المارة
 وقيل معتلة عن زوجها وقالت لا اسور معد الى ان ياتي لي بالكسوة
 والنفقة فاما الكسوة فانه ياتي لها بالكسوة قبل ان تسور معد فاذا اتي لها
 بالكسوة ما تأخر ان تسور معد وبما النفقة فلا تجب لها عليه الا في بيته
 وبما ان كان لها عليه صداق عاجل وكان قد دخل بها وقبل فانه لا تمنع عنه
 الاجل ما بقى لها عليه من الصداق وتجب على المسور معد وحكم لها عليه بتسليم
 ما بقى لها عليه من صداقها العاجل وان كان عنده مال حكم عليه ببيع ماله
 في بيعه ما يجمع **مسئلة** وان لم يكن عنده مال وكان عنده حكم عليه ببيع ماله
 وان يؤجل جمعة واحدة وان لم يكن عنده مال ولا يكون فان يرضى لها عليه
 فريضة على قدره ويكون ذلك نظرا الى حاله واما الاجل في الكسوة فذلك على النظر والحكم
 وبما النفقة فلا اجل فيها والداعل **مسئلة** الزاوية ان كان المارة على زوجها نفقة
 او كسوة فما مضى وجبت لها في غزلة الدرس عندي **مسئلة** وبما النفقة المستقبلة

فان قد علم ان ينفق عليها ويكسوها بعد ما اخذت ماله يدينها فسيب ذلك
 وان لم يقدر ورضيت بالمقام معه على ذلك فلا يعرض لها وان لم ترض على
 ان ينفق عليها ويكسوها او يطلقها ان طالبت ذلك والد اعلم **مسئلة** ومنه على
 ما ساعدته والاشهر انما اعطى الزوج زوجته النفقة والكسوة وغيرهما فهو لها المالك
 ان يشترط عليها ان لا تخرج من ماله الكسوة والنفقة والعطية لها فتكون
 خلقها له ان كسها اثابا بجدية والد اعلم **مسئلة** ابن عبيدان ولذا سئل الرجل
 لزوجته ما يجب عليه لها وكره ان يعمل شيئا لنفسها او غلب وغيره فيمنعها اهل لها
 ان تعمل بغير اذن ماله قال جاز لها ان تغزل في بيتها ان لم يكن الزوج حاضرا
 معها والد اعلم **مسئلة** الشيخ ناصب بن عيسى فيما يجب للزوجة على زوجها قال
 ليس لها الا الق في وقتها وغير وقتها ولها من كل يوم من عتق نزع الصلح
 وقول لها وقت البسوس ووقت الطيب طيب ولها والبسوسون والوطيب
 من ونصفه وعلى قول من اثبت لها هذا فليس لزوجها ان ياتيها بغير اذن ولو رجا
 بيوم والد اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وجاهلان يسلم لها ريعها ثواب البسطة
 الشهر فقيصا ونزل ورياء ومعوذ وان يقع من الكسوة بعد سنة الشهر في
 للزوج وعلى الزوج ان يكسوها كسوة غيرها هكذا حفظته من اثار المسلمين
 مؤثر العينه والد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المطلقه الحامل اذا وضعت هل تنكح
 على طلقها ان يعطيها مثل السمن وللعسل لتاكله ايام نفاسها مثل ما يعطى
 الناس ولجهنم اهل لان قال اما في الحكم فلا يحكم على الزوج ان يعطي زوجته
 ومطلقة ما ذكرت واما في حسن الخلق فذلك للزوج والد اعلم **مسئلة**
 ومنه ولا اذا طالبت على زوجها ان يكتب لها طلاقها بغير اذن غاب عنها
 ولم يترك لها نفقة والكسوة او ياتيها بكفيل متى كفيل لها بنفقة وكسوتها
 وقالت لدا من عسيرة الحج الا على هذا فان لم يتركها ان يتركها انفقته
 وكسوة وماله يقدر ما يكفيها او يتركها كفيلا بنفقة وكسوها واما ان

يجعل لها طلاقها ايدها ولا يقدله في ذلك ولا يملكها اهل الديون اذا لم يرضوا لان
 سبب الحج او غيره وطالبوه من الكفيل يحق لهم التحمل فان لم يرضوا فذلك ولا يملك
 ذلك كان الزوج موثلا ومعتق الا ان يكون هذا الرجل يورث السفرة مثل يوم او
 يومين او يكون موضع قريبا وهذه الاشياء واهل الديون واداء الاداء ومنه
 الاوصاف فيقدرون عليه فعلى هذه الصفة المانع ومنه هذا السفرة على ما
 حفظته من اثار المسلمين واليه على **مسئلة** ومنه في المطاوعة اذ طالبت ومطلتها
 النفقة ولا لان يعطى ما اكل يوم وتم وقالت له ان لا يرضى عن تعطيل وقت
 ثمنه ولا وكن اريد من ليس فيه نوى ولم يرض هو عما قالت يجب لها ما طالبت
 ام لا قال يجب على الرجل وجبته لكل يوم من ثمنه وليس عليه ان يخرج منه
 النوى والله اعلم **مسئلة** ومنه وكسار وجبته كسوة جديدة بلا حكم وحكم
 ثم اختلفا بعد ذلك وطلبت الكسوة والنفقة لا يحكم عليه بكسوة غيرة اليس
 لها ذلك حتى تبلى كسوتها فقم لها ذلك ان بلغا الى الحائز قلت فان اشبعها والغير
 والتم وطلبت على النفقة لها ذلك ام لا فقم لها ذلك ان اذنت ان تتولى
 طعامها واذا سلم لها الحب فلا اجرة عليه للطبخ الا ان يرى ذلك الحائز والله
 اعلم **مسئلة** والزوجة المدخول بها اذا رفعت على صهرها او هاتى النفقة
 والكسوة الواجبين لها عليه حكم الزوجية فادعى العسر في الكسوة وتوكل
 اجلا في ذلك وطلب كسوتها عنده ومعاشرتها في هذه المدة وابت على ذلك الا باعضا
 النفقة والكسوة جميعا تجب على ذلك على هذه الصفة ام لا قال اذا كانت ناشئة
 عنه قبل الافعان فاما انها لا تجب بل تكون مخيرة ان تملك النفقة منه
 تبعته في بيته وتلزمها الى تمام الاجل فلا نفقة عليه لها وان لم تكن ناشئة
 جرت على الزوج البتة في ذلك الاجل والله اعلم **مسئلة** والزوجان اذا اشفعا
 في الكسوة الزوجية تدعى ان كسوتها افضل مما احضرها الزوج وكلها العجز البيعة
 ولو يكن الحائز يعرف اجناسها ايتكون القول في ذلك قول الزوج مع يمينه ام لا

بعين لها في ذلك **قال** ان المأثرة هي المديونة لفضل عليها النبيته بذلك على قول من
 قال تكون نفقةها وكسوتها على قدرها الا على قدره وهو اكثر القول معنا فان
 عجزت النبيته ونزلت الى عينته فلها عليه ذلك على قول من **قال** بذلك ولا يعلم
مسئلة بن عبد الله ان رجل طلق زوجته وكتمها الطلاق فانما غم عليها بعد ان
 اخرجت من البعدة فلما علمها اعتدت من زوجها ايلز مدتها نفقة ما دامت في البعدة
 ان كان الطلاق رجعيًا ام لا نفقة لها **قال** الذي يحجب عن النفقة لها وفيه
 قول ان لها النفقة ما دامت تعتد وكانت في بيته وللدا على **مسئلة** وسالته
 عن رجل تزوجت واحدة منهن مؤثر بدله والا ان يرقه عند الاخرى ربا للمؤثر
 ما هو مضارها **قال** جازي **قال** المؤلف اذا كانت مؤثر بدله بلساها فائدة
 عاجب وحقوقد عليها فلا يرد ان يظلمها والنوم مع الاخرى عنها ظالم لها
 فما اري لان القسمة في النكاح حجب عليه لها وصحة على ان اهاا ولو لم يظلم
 حقوقها التي يجب عليه ان اهاا وللدا على **مسئلة** والصبي ولا الا ان الارز
 ان ينقلها من بلد الى بلد اخر ارفق له في المعيشة من بلده وفيها من ينصفها وبعضها
 بعض الحكماء وحجت لها ان تامة على نفسها في الطريق بين البلدين الهاجدة
 لذلك **قال** لها حجتا الا ان يصح من ينصفها بموت عدل في طيقها فان كان ذلك
 حجت على هذا الوصف اذا لم تكن لها حجة تمنعها والدا على **مسئلة**
 ومنه وفيمن لزوجتان وقاسم بينهما فاقول ان اوضيت واحدة منهما ان يكون
 جازي لردان تكون اقامته ليلك وتها الا عند التي في غير صور محمد اذا خاف عليها
 الضر ان تركها ولو لم يكن لها احد يقوم بها ولو رضى الصبي بحد الا للعدل او كان
 عندها احد ممن يقوم بها الا انه يشتغل بغيرها **قال** اني لا احفظ في هذا شيئا
 وقالوا ان القسمة لا تمتد ولو كان الزوج اما ما او قول ان ثبت العذر الاجل وضربها
 وعدم يقوم بها وخاف عليها جرت ان يسعد في هذا الموضع ترك القسمة
 ولو طلبت منه الاخرى ذلك وعندي ان القيام عن تخاف عليه من اهل الجمل ولا

فضيلا من فان طلبت عند الذي تحتها كان لها منزلة للذين علموا بحقيقة وغير حفظ
 حفظته **●** والقول في الولد والامه من تحت حب لوالدها عند الضرورة وحدها كان عند
 هذه الامه يقوم بها او عنده هو لها اقام وجب اولى القسوة بينهما ولو كان باجرا وادام
 ان كان ممن يجوز ان يقوم بها والد اعلم **● مسئلة** ومنه في الزوجة اذا كانت مفوضا
 في مالها ولا غصبت قلت لمريض تاخذ من مال والدها بملك ولا تتركه عاتقته ولي
 ترضى حق قبله منها ارجل على هذه الصفة قال محل عند الرضوخ وكبح عند الغضب
 والد اعلم **● مسئلة** الشيخ ناصر في تخرج اولى وعندها ولد غيره وشكا الزوج وقال
 للارضى ان يكون ولدها في بيتي والآن يكون معها **اجاب** اني ذلك لا يمكن الولد
 مستغنيا عنها او لم لا قال ليس له ذلك لا يمكن مستغنيا عنها وحدها لا يستغناء
 بان يقوم بنفسه فيما يعنيه من البول والاكل والشرب والحفظ لنفسه وزك
 يكون عندنا في اللقائم بالعدل والمسلمين **●** ان اى ذلك وقال وبعض المسلمين
 اذا بلغ والسن سبع سنين والقول للاب انظر فيما عندنا والد اعلم **● مسئلة**
 ابن عبيد ان في رجل له اولاد فقالت زوجته لارضى ان يدخلوا على البيت الذي
 اسكنه فقال ناضعيف وعند كثر بالارضى وما عندي بيت لا اعرس عندي بكم
 عليها بدخول اولاده ام لا **●** قال للحكم عليها بدخول بدخول اولاده والد اعلم **●**
ومسئلة ومنه في اهل الزوج له زوجة النفقة والكسوة وامتنع عن المعاشرة
 احكم عليه ويحبس ام لا **●** قال نعم يحكم عليه بمعاشرته ويحبس ومن امتنع فانه
 يحبس قلت ان قال انبيات معها بعد ثلاث ايام وليس بعد زوجة غيرها
 ويتركه خوله عليها في النهار ان كان فارغا لها تحت في دخوله في النهار ام لا **●** قال
 اما في الليل فعليه ان يبيت معها اذا كان حاضرا في البلد ولم تكن له زوجة غيرها
 وما في النهار فقال بعض المسلمين لا يلزم الزوج له زوجة معاشرة في النهار **●**
 وقال قال بلزمه والد اعلم **● مسئلة** الضيق وفيه خير تحت بين اللقائم
 عنده علم ان ياو عليها او يستعملها فيايدى وجوابه الذي تقدر على فعلها ما

73
ليجب عليها فعلها الدين ان يطلقها ويعطيها صدقها فاختارت للقائم معد على
ذلك يسعد ذلك بها بين وبين الله اذ كانت كاهنة لذلك لانها اختارت على
الطلاق قال لا يحجبني استطاعت على هذه الملة اذا علق بوجود الطلاق وخاف
ان يلزمه اجتنابها وهذا النساء وخوفا هذا احسب عن النبي سعيد وقد سئل عن
مثل هذا فاباه وكثره قلت وهذا هو الحق في ذلك فقال لها ما دمتي اصبحت بهذا
ومقتد معي في حياكي ومقارنت الطلاق فاجبرني الطلاق واعطيتك هذا
فاقامت عنده وهو يستعملها او ياو عليها بما هو غير واجب عليها وتتبعه كما هتد
ذلك وتعلمها لانها لم تحت الطلاق يسعد ذلك قال لا يحجبني هذا العمل خصوصا
اذا خرج عن عمل الملة في غالب احوال النساء وبما قد ثبت منها هذا العمل يتعلق
احكام الهدى عليها وشيوت الطلاق اذا لم تعمل وفي الملل غير واجب عليها وتترك
هذا والى الداعين **مسألة** الفقيه منها خلفان في رجل له زوجتان وكان
في قلبه هوى واحدة منهما اكثر وهو مساوي بينهما في النفقة والكسوة والمناقة
لكن الملة التي هو اهان عاها في كل ليلة والتي لا يهوانها ينام معها لطيفا
العلمي المردود الشهيرة او وتبين ونظرا لها حسن الخلق في خلعه وسوته وفعاله
يجوز لهذا الرجل فيما بينه وبين المطلقة اليد الملة الجماع او لم يطلب اهل
قال فالذي عندي عتب به الاثر ونصدا اهل العلم والبصير الجماع مما لا يلزم
الرجل العول فيه بين الزوجين ان هو مما لا يملك فيملك سبيد مقتدر ان
يسلك وزعا اضطر اليه فاعله من دون طلب ورث طالب له لم يستطع
فعله وقيله الا قبل ان يرا فعل ذلك به فيرجع عنه مخيبا فانه ربات
باهوة ولا يبل ظاهرة تدل على وحدانية رباته ولا وركه له دوننا وان
لوسلنا تصرف في انفسنا فضلا عن غيرنا فيستقر هذا ضعفنا في قلوبنا
وتيقن ان ان تحركه فيمده وتكون سكتنا فيد مسكتنا وما ما يلزم الرجل من
الجماع لزوجه **مسألة** وما قيل فيه من حذر فيه فقد عرفت الاختلاف بين المسلمين

في ذلك فقال من قال منهم انا جامع الخيل وجمدة وجمدة فليس عليه غير تلك لما ورن
 طابنته فلا يحكم عليه بخيرها وهذا الحكم وما فيها بين وبين الله فان كان قادرا على
 جامعها فانكره فاصلا بتركه مضارها فلا يبين ليرى بسعدتك في امر وعاشقها •
 ومنهم من قال ان عليهم ان يجمعوها في كل طهر من الحيض مرة واحدة وهذا اوسط ما
 قيل ويخرج مع قول بعضهم ان اقضى ما يجوز له تركه مع جماعة مرة واحدة وهو
 ارجح له الا فلا يسعد مجاوزتهم الا بعد جماعتها فخير من ذلك على اكثر
 ما يجوز للرجل ان يتزوج والنساء ارجح زوجات فلهن من ان يبيت كل ليلة مع واحدة
 فاحل عليهن هذا القائل هذا القول لانه في لزوم الجماع عليهم مرة واحدة وعندي ان احوال
 الناس تختلف في هذا باقتلاف احوالهم لان منهم قوى الهمة في طيق الجماع في كل يوم
 ملازل ومنهم ضعيف الهمة فلا يطيق الا بعد مدة طويلة ومنهم المتوسط في ذلك فيجوز
 ان يراجع كل احد منهم اهله بحسب طاقتهم على ما عرف منهم من الانسباط له في حاجته
 حتى يعمله عنده بمنزلة الطوام فلا ياتي به بعد غنمته على ما يقوى به على كسره ثم
 بلا ادخال الجفاء في تركه على اهله ولا ادخال ضرر على نفسه في فعله ولا ضرر
 ولا ضرر في الاسلام عن النبي عليه السلام وعلى كل حال فكثرة الجماع غير
 محمود كما قال الشاعري في هذا المعنى اقلل جماعتك ما استطعت فانك ما ارجو
 براق في الارحام فهذا ما عندي وانا ما قد سالتني ويدرون غوري قصدي
 فلا تأخذ من قولي الاما وافق الحق والصواب اني لست من اهل الدخول
 في هذا الباب وقد عفى الله المسلمين بخبري عني ولله اعلم **مسألة** وهل
 للملحة ان تمنع نفسها من زوجها اذا لم ينصفها • قال نعم كذلك في الحكم ولا ريب
 لها ذلك الا بعد الحج **مسألة** علمها ان ينصفها او يطلقها او تمنع نفسها منه
 فان منعته في نفسها هل يردن لا يتفق عليها ولا يكسوها قال لا يردن
 ان يتجمل عليها او تمنع • قلت فهل علمها ان تخلص اليها بما ليست من
 كسوته واكلفت من نفقتها في حال عصيانها له • قال نعم ومن احلها كفي **مسألة**

اعلى **مسئلة** ابو سعيد ولا اعدم الرجل وخاف على زوجته الفرس والنقطة
والكسوة من السنة في ذلك ان يعرض عليهن الصبر والقصور على ذكر ونحو حسن ويدفن
لكن بما عليه من صدقهن الميسرة وما اذا عجز عن الوطء فقول ان كان طهرها مرة
لم يلزمها الحكم اكثر • قلت فان عجز عن وطئها اوطء مرة • قال معي انه لو حل
سنة فان طهرها والخذ بطاقتها اذا طلبت عليه ومن لم يطلب وانصهرها الوطء
عليه شي الوطء وسعد لان يخاف عليها العنت خفت ان لا يسعد والبد
اعلى **مسئلة** وزيد ورجلان طهرتا في اليوم الذي يكون للآخر
قال قول لا يجوز له ذلك الا بها وقول يجوز والله عليه السلام كان يطوف
على نسائه في ليلة • وقيل انه عليه السلام لم يس عليه قسمة اجابا وان في الحديث
من لم يواس من نسائه في القسمة جاز يوم القيمة ما يلا شق السيد في موضع من قبل
بعض رجائه على بعض في النقطة فحسوا ان لا يكون عليه باس وتفضيل الجماع
اشد وتفضيل النقطة والبد اعلى **مسئلة** وهما على المرأة ان تجعل زوجها وتقوم
اذا وض وتحن للملا والوضوة وتبرده له للشرب وترجده من الحرس وتعمل ما
يحتاج من سخانة بشرها او كحة او حار قال لا اعلى عليها شيئا • وكذلك
في الحكم لان تاتي حاله خاف عليه منها وهي تقدر عليه فلا يسعها ان
تهلكه بذلك وعليها ان تقوم بذلك طوعا او باجدة او تعلم به ويقوم بذلك
والبد اعلى **مسئلة** وهل المرأة تنفقت على زوجها اذا اذرت اهلها على
غيره • قال نعم اذا خرجت برضاة ومحلها طهر او غيره وان خرجت
امرء لغير عذر لم يكن لها عليه ذلك حتى ترجع والبد اعلى **مسئلة** وفي
اذا اصاب زوجها الفالج ولم يقدر على الجماع ولا الكلام • قال تنفق عليها
وتكسوه وماله فان لم يتهنأ لها او وليه ان يطاقتها فان ابطاقتها المملون
قلت فان اصابه بلا يخاف عليها منه قال تعزل عنه وتنفق عليها
وماله والبد اعلى **مسئلة** والتي يموت زوجها والمختلعة والمطلقة عتة

والمختارة نفسها بالوكالده ولا تكون ان يحسن من يوقنهن ويختلف في فقيرته
 والدواعي **مسئلة** ابو سعيد وهل تلزم الكسوة والدفن والاداء على الزوج لموجبت
 لها المطلقات النفقة **قال** يختلف في ذلك اكثر القوال ان الكسوة يجب للعاشرة
 ويخرج على معنى قول ويلزم النفقة والكسوة والاداء بل يبعد الدهن لها كما يلزم للزوجة
 والدواعي **مسئلة** واذا شرط للآل على وجهها ان تزوج عليها حل عليها اجلها بفعل
 هل لها ان تمتنع منه حتى يوفى بها اجلها **قال** ليس لها ذلك لان جازها وذلك بمنزلة
 عاجلها وهو دين عليها ولا فائدة لها في النفقة والكسوة ان كانت ناشئة عند قبل ^{الحكم}
 والدواعي **مسئلة** واذا قالت المطلقة لم يلزمها حض ثلاث حيض انفق عليها الا ان
 تباين من الحيض المذكور **قال** ليس كذلك وقد قولها مقبول وعليها المهر في كل
 اقضاء ثلاث اشهر منها ما حاضت ثلاث حيض وقول انها مصدقة بل
 يحسن والدواعي **مسئلة** والا ان شرط لها السكن في قريتها ايكون حيت
 تريد هي ام حيت يريد هو من هذه القرية **قال** قول حيث تريد هو من
 القرية وقول حيث يريد هو بلا مضرة علمها بنظر العدول الا ان شرط
 في موضع معلوم منها والدواعي **مسئلة** وفي اي حالة يجوز للآل الخروج
 من بيت زوجها ولو كره **قال** اذا منعها ما هو عليه من نفقة وكسوة واحتاج
 بعد ان تحتج عليه او لشي لازم في دينها لا تقدر عليه في بيتها وقول لو لم
 تحتج عليه **قلت** فان خرجت الزوجة الى بلد اهلها فاعل عليه ان يرها
 او ينفق عليها مع اهلها **قال** نعم ان كانت خرجت بريد ولا فليس
 عليه ذلك لان لا يجد من يحملها او اللولياء ولا يجوز له صحبتها فاعليه
 ان يحملها وينفق عليها في موضعها اذا تابت وخرجت **قلت** فان طالب
 هو رجوعها فابنت الا ان يحضها فنفقها وكسوها وقال هو حتى تكون في
 منزلي فاني اخاف السلب في الطريق **قال** يعذر بذلك ولا يلزم منه
 لها الا في منزله خرجت بريد وغيره ان كان قد طلب اليها الا ان يافا

الا ان يكون لها هذا كشرط سكن والدم على **مسئلة** وهل يجوز للمرأة ان يبرز
 او تبرز من بيت زوجها ليستعملها بالاحرام بلا ريب قال ابو سعيد لا يبين لي ان
 عليه ضمانا ان ابرزها على حلال ولا يحجب ذلك ان كان زوجها منصفها لها وانما
 عليها الاثم وجاز استعمالها في الحكم ما جاز وبغير ان رضيت ولا يحجب ذلك
 في التوبة **قلت** فان علمت زوجها ان يطلب له حتى يعمل انها تنقيد اذا كان طلب
 عليها لذلك **قال** لا بأس عليه بذلك في الحكم حتى يعمل انها تنقيد ومعنى انه في الحايض على
 ما يقع عليه الغلب من امورها معد ويكف عن لزومها فانما هو ان لا ينعطف عليه اجر
 ولو عمل انها تنقيد وخاف عليه الضمان في الحايض ولو كان العمل قليلا **قال** ابو معوية
 لا يجل ليدان يا وعليها ان تناوله فله في الغي ذلك لان تعرف ان ذلك ليس عليها
 وتكون لا تخاف من ذلك لو تفعل والله اعلم **مسئلة** ومنه وهل يجوز للمرأة ان
 يصوم التطوع بغير اذن زوجها **قال** معي انه يجوز له ذلك والمركن صومها
 في قضاء حفرها الذي يجب عليه لها او النصف في قضاء حقوقها وما يجب عليه من
 معاشها **قلت** فان ظهر له من نفسه نقصان في معاشها ايسعدهم له
 قال نعم ما لم يرضها فان كانت له المضرة لم يفعل ذلك بزيها ولا بغير زيها **قلت**
 فهل ليدان بمنعها وتنعده عن صوم التطوع **قال** معي ان له ذلك اذا كان يحول
 بينها وبين ما يجب له عليها او الحق والا لم يكن له ذلك وما على من لها منع
قلت فان صامت تطوعا هل ليدان بما معها في النهار وتحل لها مطاوعته او لا
قال معي ان له ذلك وليس لها منع ولها ان تفسد بقية يومها ان ارادت وان
 اغتسلت وصامت فهو افضل **قلت** فهل لها ان تحج الفريضة بلا ريب **قلت**
 تحج بربها فان ايجاز لها بغير ريب وتحج مع زوجها تحج لها صحت **قلت**
 قلت فهل تحج الى العيد والعرس والمأتم بلا ريب **قال** لا ونحبت ان لا
 يمنعها من العيد لانها مأمورة ان تحج اليها النساء **قلت** وهل للمرأة ان
 تحج ويصوم ويصلي نافلة بلا ريب **قلت** نعم وهل لها منع **قال** انها نافلة

فيقول ان يستأذنها فخير ولا لها ان تنعده لانك لها ما يوجب عليها وما التصوم والصلوة
 فلا بأس عليها بهما الا ان يكون يضعف ذلك عن اداؤها فلا بأس عليها بهما قلت
 فان طالت عند الانظار هل عليها ذلك قال قول يحكم عليها ان يغطي لها يومها وصوم
 ثلاثة ايام كانتا اثنتان فغطي لها يومين ومن كان ثلثا فغطي لها اياما ومن كان بها فغطي
 وصام يوما وقول يحكم عليها ان يغطي في كل شهر يوما من خمسة وقول لا يحكم عليها بذلك
 ونحوها وبذلك لا بد على **مسئلة** واي اوقع الشقاق بين الزوجين فادري ان يغطيها
 الى بلد اخرى هل يجوز ذلك قال ليس له ذلك لان يكون يحملها في امر او مع من تامين
 على نفسها والمعاملة الا صاحب في المأوى ويكون البلد الذي يحملها المدينه حاكم
 او يقوم مقامه منصفها بغير شك ولا لبس في ذلك ولا انقطاع في موضعها والى ذلك
مسئلة والرجل اذا كان من ياكل البر والنفقة ياكلها الذرة والقمح ياكل البر والرجل
 اكل الذرة ما يجر لها قال قول يكون على هذا ان كانت ممن ياكل البر والذرة
 وقول على غيره هو هذه المسئلة عن ابن عميد لا بد على **مسئلة** ومنه في الاق
 اذا كساها زوجها يحكم الحاكم المستفتى فقلت يسقى او في قبل السنة اعليه بها كمال
 قال اذا كساها كسوة يحكم حاكم ثم كساها في روضه فاكل القبول الى ان يمسد
 بوطها وفي موضع آخر من كساها بغير حكم فعليه بها وما النفقة فعليه بها اذا
 صح ما ذكره على قول السالمين والى ذلك **مسئلة** ومنه في من يدعى على زوجته
 انها تنعده نفسها ولا تستفتي الجاه ولا كوت وطلب عينها ما يجب له قال اذا طلب
 عين زوجها في ذلك اليوم وهما ما نعتد في ذلك اليوم فله عليها الايمين وما فيها
 مضى الايام فلا عين له عليها والى ذلك **مسئلة** ومنه اذا اخذ الحاكم يغطي
 وقاله انه يحكم على الزوج التهمة بالكسوة والنفقة اذا دخل بها اهل عليه بقدر
 العاجل والى ذلك **مسئلة** قال انه ينفق عليها بقدر ما عليه الصداق وعاجل وتجل
 على قول بعض السالمين والى ذلك **مسئلة** عن الشيخ محمد بن عبيد والى ذلك اذا
 كانت وحيته والى ذلك ان تبيع نفقتها تشتري بها غدا مثل مور وغبر

هاهنا ذكره • قال لها نفقة على الزوج وهان تنصرف فيها على ما تريد
 ببيع وغيره ولا تجتهد لغيرها عن العاشرة الاضطر في الداء والله اعلم •
مسئلة • ومنه لا لا في اى موضع ولو تقدر على السفر الى بلد زوجها ولا تفكر
 على الجمع هل يحكم على زوجها ان ينفق عليها في بلادها قال لا يجعل عليها الضرع
 وينفق عليها ويكسوها في موضعها وان احب اخوها فلما افترجها ووفى بها
 صدقها العاجل والاعجل ان كان جازها ونصف الصداق ان لم يكن جازها
 والله اعلم • **مسئلة** • ومنه وفي رجل له زوجتان احدهما ابيض واخرى ساهل
 هل عليه ان يقسم البيت بينهما • قال ان كانت في غير بيتيه باختيار منها فلا
 تلزمه معاشتهما وان جاءت لبيتة فعليه ان يعدل بينهما الا ان تطيب لنفس
 احدهما وترك نصيبها من العاشرة والله اعلم • **مسئلة** • ومنه وفي رجل له زوجتان
 وكان عليه يرغب لورحدة منهما اكثر وقال للآخرى ان كنتي ضنين حتى اعدل
 بينكما وان اخواني ان اوفيك حقا وطاقتك هل ينزلك اذا انصفها وحبها قال •
 اذا جعل لها التخيير بين ان تصب على ما شئت عليها وبين ان يطاقتها وفيها
 حقا وضربت بالاقامة معه على ما شئت عليها فان جوف لا يضيغ عليه ذلك
 وان هي رجعت فلها التوجه في الشرط وان اعاد فهو عليها الشرط وعادت وضربت
 فها كذا والله اعلم • **مسئلة** • ومنه ولا داعي الرجل عن النفقة زوجته وكسوها
 وتسليم صلاحها ما يحكم عليه • قال اذا عجز عن نفقة زوجته وكسوها احكم
 عليه بطلاقها ويكون صداقها ديناً عليه متى لم يرد بها اليها ان كان باقى
 عليه لها شيء من الصداق العاجل والاجل ومنها ولا حرج عليه الا اذا امتنع
 عن الطلاق والله اعلم • **مسئلة** • عن الشيخ ناصر بن عيسى في المرأة اذا لم
 ينصفها زوجها فيما يحب لها ونفقة وكسوة وشكت منه الى وليها والى الولى
 فتركها وليها عن مطالبتها كذا وقال لها ارجعي الى زوجك والذي تريد وينفقة
 وكسوة تعال الى خدي وعندي فلم ترد وليها شيئا رفعت منها بدعائه ورجعت

عن مطلبها حياة او تقيده وليتها اذ خالفته وصبرت على قلة الانصاف
الاجل وليتها هل يسع وليتها هذان قال اذ كان الولي من اجل التقيده معها
ولم يطلب منها حياة مفضلة او تقيده فترك مطلبها منه فلا يسعد ذلك
والله اعلم **مسئله** الصبي اذا رقت اوراقه على وجهها تترك منه ما يكسو
او يطلق هل الاجل كانت عليه كسوة اوله قال قول ليس لاجل اما يكسو
او يطلق وقول لاجل شهر او قول عشرين يوما وقول خمسة عشر يوما
وقول اسبوع وقول على قدر الكفاي ولا يجب على كل واحد مما تكلم به من غيره
وقول يؤجل بقدر ما يشتهي السوق وقال الشيخ ناصر بن جيس في اعي
الفقه والاجل في الكسوة فلما الاجل بما يرى الحاكم ولعل لا يكون اكثر من شهر ولها
اليمين • فان خلوها انه ما يملك ما يقضيها حقها ولا بعضه وغير اصل
ماله فهو كاف اذا طلبت يمينه قلت وين كانت هي مضطرة وقال الكسوة
وصح فقه هو تكون الكسوة هاهنا كالنفقة لاجل فيها فان سلمها والا
يطلب منها • قال ان طلبت منه ذلك فلم يملكه ذلك • قلت ومن ادعت
في ذلك قال هو عند عاير الكسوة ما يكفيها الا الاجل الذي تاجله قال فانه
يؤخذ لها بذلك ويكون متعيا والقول قولها في هذا ومنهما الايمان والله اعلم
مسئله عن الشيخ ناصر بن جيس في قوله تعالى وعلى المولود له رقة حق
كسوتهن للنزج والمطلقا اوله • قال الكسوة للنزج والكسوة للمطلقا
في كل القول والله اعلم **مسئله** الصبي اذا كتب في نفقة زوجته فلا نفقة
بعده من رمضان عليه لها انما عندي يجب لكل واحدة منهما النفقة الكبرى **مسئله**
عندي وفي التعارف لا يشكران او تان في نفقة واحدة والله اعلم **مسئله**
وكتاب التبصرة وعن اية تزوجت برجل مدون بكل الدينون وللال الحرام
وقيل السلطان وهي عارفة ان الذي ياتيه النفقة حر كله وفي كل ذلك بعد
لكل ما عت نفسها والرات الخرج منه والغرف وطلبت اليه ان يعاقبها وقد

تخبرت في ذلك يجوز لها ان تعاسه او تضاره او تمنعها نفسها قطع لها ذلك
بعد ان تقول لدا ما اتفق علي سحلا لا واما منعت نفسها فان اتفق سحلا لا
فلا تمنع نفسها وان لم يتفق سحلا لا فلا عليها في منعها انفسها الا ان يزوج لها من
الواجب والد اعلم **مسألة** ابن عبيد بن في المطلق زوجته طلاقا رجعيًا اذا
الزواج مطلق في بيت ما دامت في العدة منه وبنت ايها الحاكم ان
تكون في بيت ما دامت في العدة منه اولاً **قال** يلزم للمطلق الطلاق
الرجعي السكن لزوجه في بيت وبنات المطلق ان تسكن في بيت زوجها
فلا تنفقه لها على مطلقها وفي ملنا هذا يستقيمون ان تسكن المطلق في
بيت مطلقها ولا يعين في حرمها على السكن في بيت مطلقها **قال المؤلف**
خروجها من بيت مطلقها معصية منها التي تلتزمها التوبة العبد منها
وجبرها على الإقامة في بيتها ان لم ترضه زوجها رجعي **قال غيره** وفي
هذا نظرون رجع وان اخبرها هو فقد عصي ربه في الفقة نهيده وعلى النفقة
لها والد اعلم **مسألة** الزام في من طلعت العدة وزوجه ان يواشها با
لنهار في بيتها ولا يخرج عنها ابدا اعلم لها ذلك اولاً **كان** معها اولاد اولو
يكن كان بقولها جبر ولو يكن **قال** ان هذا يرجع فيه الى نظر الحاكم
اذا لم يكن معها من يؤنسها في البيت وحج عليها هو الزوج من البيت فان
اي الحاكم ان يلقها اضراً في ذلك من قبل وحشة الوحلة فعلى الزوج امان ان
يونسها بنفسه او يبيع لها احدا يونسها جوزها الخلوة معه وبما من ان
لا يضرها ابدا ولا يكره ان كان ذلك في الليل نهار والحاكم في نقطة احوج والله
والناس احوالهم تختلف والد اعلم **مسألة** ومنه في الملاقاة اذا خافت غيبة
زوجها الى مكة او غيرها او تركها بلا نفقة ولا كسوة ونظول غيبته
ولحقها الضرب منه الاجل ذلك وهو ممن يتهم بذلك وخاف منه ذلك وطلبت
منه ان يكتب لها طلاقها ابدا وان غاب عنها الومة يجعلها ابدا ولو لم

يرجع الثلاث الى هذه الالة الهان تطلق نفسها بعد ذلك ومما اوردت قال
 هكذا يعلم ان معناه وارتاد المسلمين الذي حكم عليهم بذلك كان من غناؤه
 ذلك واللد اعلم **مسئلة** ومنه في زوجة رجل يجوز له ان يستعملها بغيب
 ابن زوجها في مثل بنوا او طين او غسل ثوب ونسبائه ذلك ام لا ولا كانت ارجاء
 له في حالها في بيت زوجها للزيارة بغور امره يجوز ام لا وكذلك الحار لم يدخل عليها
 الرجل الوصول في وضعا او فحشا قال كل ذلك باس بداي الوضوء والزوج منع
 والد اعلم **مسئلة** ابن عبيد ان في البروت اي طلبة اليد زوجة الواجب
 عليه لها فقبل هذه الالة زوجتك فقال هذه الالة جوزي وقالت الالة هذا
 الرجل جوزي ان يكون ذلك قبل ان يات بها عليها ام لا وذلك في عقد التزويج اى قال
 قبلها جوزة لي ان شئت ام لا قال وجدت في جواب الاشياخ للتأخير من
 ان هذا التزويج ثابت ومن هذه اللفظة تختص بالبدن ومعنى هذه اللفظة
 يكون اوله والاعلم **مسئلة** وسئل الفقهاء هنا خلعان عن اوقاوت
 لزوجته ابنا بنفقة وكسوة في حال صباها الى ان تبلغ الحلم ما يجب لهما من
 النفقة والكسوة والممك يكون حكم بلوغ الصبيته وتحت نفقة الزوج
 مع ما نعلق عليه باقر ايده وتكون لها نفقة واحدة باقر الالة وبعضه
 التزويج ام لا ومنه نفقة غيرها في ذلك قال فيما عده على ما وصفت فلا
 اقوى على ثبوت مثل هذا الا ان في حكم التفضاء حال جهالتها من جهالتها
 المحذرة بدان الصبيته قد تختلف في البلوغ فرب بعضهم اقرب بلوغا
 من بعض وذلك بتدبير الله في المصلحة فمن ان هو اعلم بها منهن وهو علم
 الغيوب وعلى هذا فلا بد من ما يحتاج اليه هذه الصبيته ونفقة وكسوة
 فان اسم نفقة وكسوة يشمل على النوع مختلفه وصفات متفاوتة فمن ذلك
 الجيد ومنه اللطيف واسنهما او لم يقع عليه اسم نفقة وكسوة فمن اجل هذه ^{العلل}
 التي ذكرناها لم تشك من جهة الحكم ان يكون غير معلوم والموصوف بصفة متميزة

وغيره وصار بذلك المشتهر وكان مشتهرا وما أشبهه لم يصب ثبوت الحكم فيه
 بشئ إلا أن ما أشبهه الشئ ونحوه مثله بذلك ودرت الزنا من أو العلم والابصار
 وبما الزوج فاصح لزومه عليه لزومه الصبيته ونفقة وكسوة على أي من اجاز
 تزويجها هو ثابت عليه في موضع ثبوت ولا يحط عنه قوله بعد بما أفت بدله وعند
 ثابتان أو غير ثابت بل على كل منهما إذا ما قلنا من ذكر فيها منه وبين اليد
 وإن لم يشتر عليه في الحكم ولا يدخل ما على صحتها إنما على الآخر منها أن كل شيء قائم
 بذاته ومحال على كل منهما ما قلنا من مقتضى فيه بأدله ولا بد على **مسئله** ابن
 عبيد بن رافع رجل حضر لزوجته نفقة أو الحب والتمس في وعنده فقال خذ نفقتك
 فقالت ما عندي أو عمنه ليجعل فيها أحبها وهي وذلك لأننا لسنا عليه أم لا **مسئله**
 فقال جميع ما ذكرته عليه وذلك للمح والمطبخ وإذا حضر نفقة عند الوالد فلا لزوم
 حملها والد على **مسئله** ومنه فإذ شكت من زوجها أنه لا نفقة ولا كسوة
 قال الزوج اريد أن تسكن عندي في بيتي وقالت المأوى أنا ما أسكن عنده في عهد
 فان أسكن في بيت طين سكنت عنده وقال أنا فقير ولا أدق إن أبي بيت
 طين أجبر أن تسكن عنده في عهد أو عشر **مسئله** قال إن لها بيت طين تسكن
 فيه ومساكن مثلها ينظر العذر وهل المعقود بذلك وعندنا في موضع
 آخر فإن أحوال الناس تختلف وعليه لها سكن مثلها والنساء ويورط
 أو خوض أو شعور والد على **مسئله** وإن أثار المسلمين وإذا أزعجت الوالد
 زوجها أن تكسها كسوتها التي معها غير شرط على ما لمدها أو الكسوة
 وقال الزوج أن تكسها عما يانمدها أو كسوتها العجينة أن يكون القول قول
 يمينه وغيره أن في هذه المسئلة يحكي الاختلاف قول أن القول قول
 الزوج وقول أن القول قول المأوى مع يمينها وعليه هو البيت العادل وهو
 أكثر القول والد على **مسئله** الصبي ونحوه من إذا وقع بينهما شقاق
 على ما طفق حديثا ونحوه من صف العمل طعاما إذا كانت طابت ذلك قال

ان الطرح الحرفين بعض الحكم بدو ذلك والاف الصفر اذا الحرفين او هاهنا قلت
 ولذا اسكنها ايتا وطبق فطابت قلنا هل عليها ان قلنا قال لا اعلم ان لها
 قلنا وفي منوعة الخرج الان يوجب النظر ذلك والداعل **مسئلة**
 ابن عبيد لان اذا سلم الزوج لزوجته النفقة والكسوة وامتنع عن العاشة
 الحكم عليها بحبس على ذلك ام لا نعم حكم عليها عايشة زوجته وامتنع
 ما من حبس والداعل **مسئلة** ومنذا ذكره الزوج صبح الثياب التي يكسوها
 زوجته اذا ارادت في ان تصبغ من تصبغ من عندها الدمنعها ذلك
 قال لا ذلك لان اذا قلنا اذا وجب عليها تسليم غيظين والداعل **مسئلة**
 الصبي قلت لمان كان لم يدخل بها او للمراة الا ان كان ان يحضرها اي عليه
 لها النفقة والكسوة هل الحكم عليها ان تصحب الزوج ام لا قال معي انه
 اذا انفردا همها ولا يراى اليها فاضها وجب عليها اتباعه في موضع تام فيدعي
 وجود غيره والداعل **مسئلة** والاشرف فان لم يجامعها منذ تزوجها
 وهو منصف لها من الكسوة والنفقة وجميع ما تحتاج اليه الا الجماع فانما امتنع
 عن جماعها هل الحكم عليها بان يجامعها او يفاقر لان طلبت ذلك معي ان قد قيل
 ان عليه ذلك قلت ورويتك اليد قبل ان يحكم عليه فقيل انها هل يرون
 حقها فانما منعها ما يوجب عليها لها في الجماع قبلت وذلك فلا يبين لي من الحكم عليها
 بذلك والحكم والداعل **مسئلة** وعن امرأة عجزت كبيرة ولها زوج كثير قد
 ضعف عن جماعها وطلبت الخرج منه بما لها ا يكون ذلك لها قال لا فان كان
 قد وطئها منذ تزوجها مرة واحدة فليس لها الخرج منه والداعل **مسئلة** الفقيه
 احمد ولا عن المرأة اذا طالبت من زوجها اي عليها لها الكسوة قبل سنتين هي
 سنتا اثواب ام لا وهل الحكم للمرأة على زوجها بثوب للملحة ام لا حكم
 طول التيمم على بضعة الساق ام لا الكعبين وهل لها ان يامثل نساء
 اهل عجم ام لا قال في ذلك قولان قول انه يلزم الزوج لزوجته كل سنتين

اثبت اثواب قبيص وثلث وخمار وجلاب وقول ان الذي يملك كل سنة ستة اثواب قبيصان
 وجلاب وثلث وخمار وخففة وهو اكثر من المسلمين والمجول بسنة واحدة وكسوة الزوجين الصبيحة
 على زوجها اثبت اثواب قبيصان وثلث وخمار وتكون كسوة هذه الاكسوة مثلها في
 قدرها وكسوة التي اكسها وعليها حين الحاكم ولا ينظر الى ما فيها وخواصها وعما فيها لا
 يمكن ان تكون اخواتها وعما فيها فقيرت يكتسب الكسوة الضعيفة وهي غنية تكتسب
 الكسوة الحسنة فلا يحكم لها بمثل كسوة خواتمها واولادها وان كانت اخواتها وعما فيها
 غنيات يكتسب الكسوة الحسنة وهي نفقة تكتسب الكسوة الضعيفة فيحكم لها بالكسوة
 وقد رها ولحكم لها بمثل كسوة اخواتها وعما فيها وانما ينظر اليها خاصة والمجسوتها وقد رها حين
 الحاكم ولا ينظر الى الخاف لانها كانت غنية وتكتسب الكسوة الحسنة ثم تقتصر تكتسب
 الكسوة الضعيفة حين الحكم بهذا الذي حفظته من اثار المسلمين وبذلك نعمل ونحكم في
 صوابا ويكون طول القمصان الكعبين على القول الذي نعمل عليه وقول ان يكون
 طولها الى بضعة الساق ولا يحكم للمراة بذلك القمصان على زوجها ولا يحكم لها بثبوت
 للصلوة على زوجها على القول الذي نعمل عليه من اثار المسلمين وقول ان يحكم
 لها بثبوت للصلوة وهذا من اثار الفقهاء احمد ومفرج ويحكم بكسوتها التخي
 اكثر لسرها في كثرة اوقات فان كانت تلبس الزاوي في اكثر اوقاتها فلمها مثل ذلك
 وان كانت تلبس المعاوز في اكثر اوقاتها فلمها معوز مثل الذي تكتسبه واما
 الجلبان فمى مثل جلباب اهل بلدنا في العرس وما تلبسه الجلبان حين الحكم
 وان كانت تلبس قنعة حمر وكان الجلباب فلها مثل ذلك وقول ان الحريم
 لا يحكم به وهو اى محمد المصطفى والسما على **مسئلة** الحريم اشد ولا اذا مضى زوجها
 غلت ما لها او فضت فيه واعطته غلته ما لها بقيامه به ثم ادرات الرجوع والذي
 يجب لزوجه هذا والغلة حوت قبل ذلك الثمرة او بعده وما الذي عليه الذي الذي
 غرمه هو في ما لها من جميع الوجوه المذكورة وقال ان كانت العطية والتفويض للمنفقة
 بالقيام منه على ذلك فذلك ثابت ما لم يرجع في ذلك فاذا رجعت فيه ولم تتم قبل ان

ذلك في محض علمها فلما ذلك علم بالغير ان عرف كذا وان لم يعرف فلما كما يلو
 العدول وانما العرف بذكر ان وجوده او اللفاظ قول القائل مع يمينه انه
 كذا وكذا او ما خرج بعد ذلك واخذ فلهذا كذا عندنا او الله تعالى **مسئلة** وكتاب حقايق
 الايمان وقالوا ان اعانت للملاقاة رجبها ما الي قبته طلب منها ذلك ولو لم يطلب ان
 كان مثل ذلك لما علم النساء ولا ربح من ولهم ربحها وما يشبه معناه والتقيد بالظاهرة
 فلا يبين لي عليه تبعه ولا عندك لو كانت هي لم يعمل الغيرة بالاجرة وان كان غائبا
 ذلك ومعنى العرف بالله يعلم النساء ولا ربح من على العموم فاستعملها فبعد وفي
 من لا يعمل الغيرة الا بالاجرة ثبت عليه عندك الاجرة اذا خرج فكذلك معنى
 العموم الى حال ما يخص علمه • قلت فان قال لها ان لم تعلم كذا وكذا لكسبك
 ولم تنفق عليك وان ايت ان تعلم ان هذا كذا على الامتناع فانقادت له هل
 يكون هذا جازا قال نعم يخرج عندي ان هذا جرح الزوج لان سلطان علمها
 وان كان على وجه الاكراه كالتعارف بين الناس وعلى طيب النفس فقلت لحقه
 ما مضى عندي ولم يكن ذلك جازا • قلت فان قال لها ان فعلت كذا وكذا والى
 طلقك قال هذه واغنىم الا لاساءة فان ظلمت من مساواة اعجبني ان يتعلق علمه
 ايضا فيما يعمل من الاجرة • وفي موضع قالوا اذا طلب الرجل الى زوجته ان تعمل
 له شيئا ففعلت ويمكن عنده انما علمت تقية ويمكن ان يطيع نفسه ففعلت لحقه
 في الحكم فيخرج ان ذلك اس بد حتى يعلم انها علمت تقية واما في الجواز فيخرج عندي انه
 على ما يقع له من الغلب في امورها معه • قلت اريد لو علم انها تقية ما
 يلزمه قال معي انما الذي يجرها جازا فارجو ان يجزى به بدل الاستغفار والتوبة ولـ
 يتعلق اجرة وان جرحها فاحاف عليه الضمان بعد رجبها وقال ابو معاوية
 رحمه الله ان لا يسعد ان يطلب اليها ان تناوله ففعلت وغير ذلك الا ان تعرف
 ان ذلك ليس عليها ومخرج ذلك الخاف منها ان لا تفعل ما يراها وبعض ارباب
 على المذاق ان تجزى زوجها وغيره ان يوجب علمها ذلك وفي موضع قيل هل علم على

المرء عمل زوجها قال نعم تنفق الدر وتعين ما قدرت وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم
نزل قضي على فاطمة عند منة ما دخل البيت وقضى على علي عند منة مكان خاج البيت
والدر هو ما على **مسئلة** وحديث عن الجب سعيد محمد الدين الاقرا طابيت وزوجها
الجماع انه قيل ان عليا بن عمار معها مرة واحدة والحكم وليس عليه ما كثر في ذلك ومع ابن
قيل ان طابيت المهد ذكر حكم عليا بن عمار على قدر ما لا يخاف عليها فهدى في
دينها وتعارف ذلك من النساء وقيل حكم عليا على الرجل حيضة مرة وقيل انه يؤخذ لها
بذلك كل يوم أربع **قلت** فان لم يفعل في وقت **ما طابيت المهد** يريد بذلك ضربها
اولا ويريد فذلكت اليد وحقها ويدر لها نفسها اهل بيدها فاما في الحكم فادالو
يرد ضربها فان جاز ان لا بأس عليه على قول من يقول **ليس عليه** جماعها اى وافق احد
قول المسلمين **وما فيها يسعد** فاد كان منه ذلك ضربها وانها انما طابيت ذلك لعله
من حاجة فاحاف ان يكون ذلك سؤلة منه فلا يدرى حقها واما الطلاق فلا حجة
ان يرضى عليه لاد كان قد وطئها مرة واحدة **وما في مصالحها** فاحب ان يؤخذ لها بالجماع
على ما ينعارف ان عاقبة النساء من ذوات الازواج لا يصح عن اقرارهم وعليهم
المدة **قلت** فان لم يحكم عليه الحاكم بذلك هل يسع الحاكم ذلك قال الا وافق في ذلك
الحكم قول احد المسلمين لم يضييق ذلك عليه عندى ما لم يقصد بذلك المضرة وهو ممنوع
لدا الاختيار في المراءى **قلت** لاد فان لم يجامعها مذكر وجها وهو منصف لها في الكسوة
والنفقة وجميع ما يحتاج اليه لاد في الجماع يحكم عليا بن عمارها او يغار فيها ان طابيت
ذلك من غير ان قد قيل ذلك ان طابيت اليه ان ذلك عليه **قلت** فان ثبتت اليد
فيلان يحكم عليه **قال** لا ضررها ما يجب عليه في الجماع فثبتت واصل ذلك فلا يبرهن
لولا يد يسع حكم عليه بذلك ولو حكم والدر على **مسئلة** والملاءة اى اخذت نفقتها
وعند زوجها بالشهر او اكثر وهل لها ان تطعم منها ولها او غيره ولو كوى زوجها قال
اذا مضت بها يحكم حكم المسلمين لها عليه في ما لها تفعل فيه ما تشاء وتريد والدر
اعلى **مسئلة** والملاءة لا يجوز لها ان تخرج ويقتل الا بغير زوجها اذا ادى اليها

ما يحل عليه لها اللبس ولا بد لا بد لها عند ولا بد عنهما الوقوف عند الصلح وبينهما
 مال لا بد لها من ذلك كذا ضاع إذا لم يجد أحد يكفيها ذلك والدليل **مسألة** وإذا ادعت
 المرأة أن لها عند منعه من مجامعة زوجها وأن لها نفقة على الجماع هل يكون قولها مقبولاً
 إن تكبر هو ذلك كانت العلة ظاهرية أو باطنة قال إن كانت هذه التي تطلب ما يجب
 لها على الزوج والنفقة والكسوة وقربتها تمنع نفسها وقبل هذا الذي تريد إن
 حدث عليها ولا تقدر منه على الجماع فأنكر هو ذلك فموجب أن يبرأ الزوج والنساء
 فإن شهدت لها على ذلك فنقول ثبتت لها النفقة والكسوة وإن لم يثبت ذلك فالقول
 قول الزوج في معنى الحكم وما فيها بين وبين الدن إذا دعت عند الحاكم الفرض عاشرت
 ومنعه نفسها لعدم قدرتها على الجماع لم يصف عليها أخذ الكسوة والنفقة من على
 يحكم لها بالمسلمون وهذا إذا كانت الحادثة حدثت بعد أن جامعها في هذا الزوج
 والدليل **مسألة** الشيخ طلال بن عبد الله العدوي وإذا قال رجل امرأة
 أو غيرها ما لم يحرم ثم رجع فقال أنا نأيب إلى الله عن ذلك وإلى حلال وأنا قلت
 ذلك على غضب هل يكون رجوعه مقبولاً قال إن قوله بهذا ليس بشيء
 حتى يفسد سبب الحمة التي يكون لها وإذا ولد لها من قبل قوله بهذا
 أعلم **مسألة** الشيخ حبيب بن سالم عن الزوجين أن تشاقوا واختاروا إلى
 الوصول إلى حكم المسلمين يساقان إلى أقرب حاكم من بلد الملاقاة من مكان
 والاختلاف أقرب إلى الزوج إذا كان يسكن بلد غير بلد الملاقاة قال إن كان في
 ما وراء طريق أو مخافة خيبت يتفقان على ذلك وإن لم يتفقا فالأقرب حاكم
 إليهما إذا كان الحاكم يحكم بالحق والعدل من قول المسلمين وإن كان خوف
 عليهم في مسيرها أو عليها مشقة في مسيرها فقلته وقد أضعف في بعضها
 فلا يحكم عليها بذلك ويرد أن الجماع للمسلمين يحكمون بينهما والدليل **مسألة**
 الفقهاء مهتاجين خلفان ويسئل عن الملاقاة إذا طابت من زوجها وإياه أهلها فإذا
 لها بذلك فلما لا رجوعها إليه امتنع عنه وطلبت ما يجب لها من النفقة عند الحاكم

فكتب لها ذلك بعد امتناعها اذ ثبت لها ذلك اذ كان منصفها لها اوله قال فاذا كان
زواجا قال عليها عن خوي عند ذلك لها لم وصلها الحمد الما ان اذ وصلها اذ وصلت عن
صحتها واستغفرت عن اجابة دعوتها وهو مع ذلك منصف لها من وجبها ولازم حقها
لم يكن لها على العدى الامتناع عن محاشية الشائنة عليها بالزوجة فان امتنعت
بغير حق ثبتت لها عليه لم يصح لها في حكم المسلمين نفقة ولا كتبها لها وكتبها عليه
فكتابه لم يكن عليه واجبا الا بحول الى الوجوب وليس ذلك شيء كذا وجب عليه
لا عطف عند ذلك الكتاب في هذا المعنى حسب ما ياتي في غير هذا معاني اثار المسلمين والبدن
اعلى **مسئلة** ولما اذ كان لها زوج غير تقوى يستحل الحرام وتاها بشيء والى بيتها
لها اقتضاهما لم يحل اورد **مسئلة** الشيخ ناصر خمس وزوجة الرجل اذا جاء
بشئ وعندها لها البيت زوجها ايلن ما لى الله بدعوا عليها او يغور ضاهوا اذا
لم يسألوا وطاوان فليدعها الا اذا كان ذلك اذ كانت اهلها ابشئ ومن بيت
زوجها اهلها كدعوا عن سؤال الزوج انه ارضى له قال اذ كانت الماة الا تيد
بدعوا بالغة عاقله فكلها اذ كان في دعواه يعلم من صا اليها ومن علم
ان ذلك من حال غيرها وقت بدعوا من اعيها وكانت ثقتها مامونة في اجازة
اكد لغزها ويدعوا اختلاف **مسئلة** وفيه عنده اذ تودد بالكلام
في بعض الاوقات واذا اذنت سكنت عنها وعجزها بقلة الكلام في المنام قدر ليلتها ليلتين
او اكثر ليودها عن ذلك اوله قال ان كان اذها بالكلام ولم تمنع نفسها
فلا يعجبون عجزها ويصبر على الذي يكون اعظم اللجج ومن امسكن كل ما
لتكلف اذاها عنده ناديه ما يرضى عليه من حقوقها لم يرضى عليه ذلك **مسئلة**
مسئلة الشيخ ناصر خمس زواجا لها زوج خليف لا يقدر يتحول الا ان يحول
ولا يقدر مجلس الا ان مجلس ويطلب منها الجاه فقال لا تقبل من الفتوة والاد
سوال التي هو عليها ايجوز لها منع وكذلك الرجل اذا كان زوجته ما يكره
قال اذ كان يلحقها من ذلك ضرة يخاف على نفسها اهلها ذلك ولا ضرر

في الاسلام والدم على **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله بن داود انكح الرجل حبيبة
 الصغيرة فماتت ما بين مدة فلا قول ان دينها على قلته وقول على عليه وفيما خلاصة
 ويذكر نجل واما ان كانت بالغاً فقول لا شيء عليه لانها حكومتها بالوطء وقول
 ان غطاء ودينها على قلته الزوج ويذكر نجل ولا شيء على ولها في الوتر من ولد **مسألة**
مسألة بن عبيد ان طلاق اذا صنعت زوجها من نفسها وابت عن جماعها على طهارة
 تاكل طعاماً من غير رضا **مسألة** قال لا يعمل لها ان تاكل من طعامه على صفتك هذا على
 اكثر القول والدم على **مسألة** ومنه الزوج اذا طلب من زوجته شيئاً او علة لا يجب
 عليها وفي قلته انها لا تقيد وفي علم اذا لم يفعل لم يوف من ضرر البنيق عليه وذكر
 قال لا يضيّق مثل هذا والدم على **مسألة** ومنه وفيه يكون له زوجة وقد دفع
 اليها ما يجب لها عليه هل يجوز له ان يشتري شيئاً او الفولك والاكولات ولا يعطى لها
 قال ملوك الحجاز فلا قول ان كل واحد منكما في حسن الخلق فاقول لا يكره ولا يكره
 فعلة ويضيّق للمسلم ان يكون عيالاً عنده من نفسه والدم على **مسألة** الفقيد
 مهناب خلفان في رجل تزوج امرأة على صداق وشرط صلحها مسكن في بلد **مسألة**
 او بينت ايها او خولها اثبت هذا الشرط لها عليه واذا ارجع ان ينقلها
 من مكان الى مكان المذكور **مسألة** قال فاذا كان بشرط السكن في بلد معلوم والوجود
 في الاثر عن المسلمين ثبوت اذا كان بشرط الصداق كذلك ان كان بشرط
 السكن في دار ايها او احد غيره من غيرها وجوداً معيناً ففي الثبوت ما لا يمنع
 من ذلك ما منع لا يقدّر على فعله او تحريمه الشرع وهو البلد وان كانت غير معينة
 فما متى زالت الدار عن ملكه وكانت حين الشرط بوجوه والوجوه والشرط
 ينزل عند نزولها وفي حال ثبوت عليه ليس له ان ينقلها الى حيث اراد الا
 برضائها والدم على **مسألة** اما ما اعطى زوجته لشرط عليها شرطاً فيمن
 كسوة او غيرها او العطاء وغير ذلك فكذلك لها اذا اخذته وقبلته وهما **مسألة**
 اعطاها ونقعت وكسوة حكم الحاكم ثم ماتت فما بقي من الكسوة فهو له دون

الوترين وكذلك ما يتبع من النفقة للاداء المستقبلة بعد موتها فلولد والد على **م**
مسئلة الصبي والاقامضت ولم تقدر على كل سائر الاطعمه واحتاجت الفواكه
 والاطرف او كان بها اذ يحتاج الى احوالها على زوجها بانك قال فيها
 عندي اذ لم يكن لها بد من الفواكه والاطرف ونظر العدول فقد ثبت ان الزوج
 مال لا ينفق على زوجها فاذا كان عليه نفقة ثم مرضت واستغنت عن النفقة او
 بعضها جاز عندي ان يشترى بعض نفقتها ما في احوال البهوان او حب النظر من
 بصره ثبوت النفقة والفواكه والاطرف لم يعد اذ على الزوج القيام بزوجه اذ لا
 لها من الصنف ولا من والد على **مسئلة** الشيخ ناصر سليمان واذا طابت
 وزوجها ما اتصفوا في حق واما سلمى الى الوالد لها عليه قال على الزوج ان يحال
 على نفسها ما عاينها المالك من ركوب راية يكون او غيره وليس لها على الزوج كرف
 طلب حتمها قلت واذا جئت هل لها على زوجها نفقة في السجن قال لا جئت
 على حق وقيل زوجها ان لو جئنا لطلقت من السجن فعليه نفقتها واما حبسها
 وجناية لا ينفق الزوج على طلاقها اذ لا فلا نفقة عليه لها والد على **مسئلة**
 الشيخ ناصر خميس واذا طابت الزوج لها او لا طلقها ولد لها من نفقة شهر ونصف
 او ثلثه ورجع ان لا يعطيها الا يوما بيوم **خوف الحوادث** قال ليس عليه
 اكثر من ذلك اذ لم يكن فيه ضرر على احد قلت ولا طابت للزوج زوجها طويلا
 او صغيرا او قد طين او تور قال ان طها طويلا حديد فهو كاف وفي الشور
 فقد قال به بعض المسلمين واما صغيره المفقرة وقد طين فلا نفق عليه
 ذلك لان ابوب النظر القام فلا نقول بتخطئه والد على **مسئلة** ابن
 عبيد بن وهل يجوز للرجل ان يستق اقره دوله يمنعهما او الحمل اذ لم يكن بطنها
 حلا واذا ضيف بذلك قال جاز للرجل ان يستق اقره دوله يمنعهما او الحمل
 اذ لم يكن في بطنها حمل هكذا حفظت عن ائمة المسلمين والد على **مسئلة**
 الزماني في رجل الدز وجنان وكان في قلبه انه يهوى واحدة منهما اكثر وهو

مسألة في من مات في نفقة والكسوة ولما وقفت من التي هي لها في إجماعهم ما في كل
ليلة والآخر بنامهم إجماعهم الآخر الشهيرة في تزويجها لم يملكها قالوا في نفقة
ما يجب لها من نفقة وكسوة فلا بأس عندنا أن يجماع التي هي لها أكثر من ما هو في
ذلك من شرط ولو يزوج عليها بغير وطئ لها إذا كان قادرين لم يزوجها نفقة
فلما بأس من القلوب بيد الله ولله على **مسألة** في المطلقه البائنة إذا قالت نفقا
حامل من طاهر قالوا لا يعمل نفقا حامل ولو بعد الحائض أو في نفقة فخرج عن حملها
قال الله في خروج شكوها إلا الذين حملها فأنجاب نفقولا نفقة مذيورة
طاهرها وقول مذيورة طابت وقول مذيورة طهرت الحمل وإن كان حملها أو تضعه
ففي الذي عليها اختلاف **قلت** وإن ادعى أن مذيورة طاهرها إلى وضع حملها بعد
السنين وادعت في ذلك قال دعوتك وعليها البينة والقول قولها مع ميثاقها
والدعوى **مسألة** الشيخ محمد بن عمر بن محمد بن أبي القاسم قالها زوج وجاءت بعد الفرج
وطلبت من النفقة وطلب منها الجراح فامتنعت من جراحها تكون هذه العلة
مخوفة مثل الحزام وحكم عليها بالنفقة بلا معاشق إلا أن يرد **قال** في الشاهر
أن هذه العلة مما يخاف منها أو يخشى أن تكون مثل العلة المخوفة من الجراح
والعامرة لها تعدي وإن كان ذلك لم ينطق بها بعينها أو يخشى عليها النفقة
وطا أن تمتنع إلا أن يرد ذلك هذه العلة مما يخاف منها على النفس وكثير من عدل
أهلها ووقع لهم العلة **مسألة** وعند في رجل دفع لزوجته شيئا
من القطر لتعذر لكسوة ثأم مات الزوج والثوب عند الساجد لمن حكمه وعليه
كسوة قال حكمه للزوجين وكسوة على الساجد من زوج أو زوجة وقول الثوب
لورثة الزوج ولها الغزل مثلها أو ما كان لم يدفع لها القطر والثوب لو شئت
ولها اجرة غزلها وقول ليس لها إلا أن تكون من يغزل بالاجرة والدعوى **مسألة**
ابن عبيد الله وفي رجل ادعى أن زوجته ما يجب عليها الحق في نفقة وكسوة
ومعاشقة وسكنى وإشباعها على الآخر أو خصها بشؤون الزوج الآخر بعد

ما أتى اليها ما يجب عليه يسعد ذلك أم لا قال جاز لي ذلك فيما بينه وبين الله
والدعا على **مسألة** ومنه الرجل إذا سكن مع زوجته في بيتها بأرضها أهل الدار يمنع
الرجل من عليها إلا بإذن من قبله. وقال إن الزوج أولى غلوة وزينة وليس للزوجة أن
تدخل أحد غيور زيد والدعا على **مسألة** الزملي في رجل يدعى علي وزينته أمها فتعبد
نفسها وتتركه في ذلك يلزمها ذلك عين أم لا وإن كنت عن ذلك وأوتت انعاقب
أم لا قال ما منع نفسها أن تكونت هي ذلك فلا عين عليها في ذلك إلا أن تكون
قد حكم عليها بالنفقة ولا تسوة وحكم عليها باللعاشرة فادعى أمها فتعبد نفسها
وغيره وزنت وتكونت هي ذلك ولا يلزمها الزم بالذي بين الدار وأوتت بذلك
رد النفقة التي حكم بها عليها إن كانت قد أخذتها منه وما إن أوتت بالمنع ^{عنده}
فيها وحكم الحاكم بالطلاق لزوجها فإن خالفت الحاكم على سبيل المعاندة للحكم الحاكم
حسبها على المعاندة والدعا على **مسألة** من كتاب الضياء قال محمد محبوب وإذا
رجل وزنت وشهد على نفسه أن صدقها كذا وأت من صدقها سكنها ما منع
في داره هكذا شهدت البنت ثم مات أبوها وصارت الدار لها ولو تزنت معها
وصح الزوج أن أصل الشرط ليس ثابتا قال إذا لم تكن الدار لها فإن كان
الشرط من صدقها عليها سكنها في دارها فعنه الدار لمؤخر فلها أن تسكن
في حياة أبيها ومن بعد وفات أبيها أو مملكتها وإن كانت في ملك غيره فاعلم
أن يكتسبها لها أن قدر على كراهها أي يتولى بدليلها وأن شرط سكنها في دار
أبيها ولو رسم هذه الدار فالت من ملكه من بعد وشركه أو بيع أو غير ذلك فليس لها
سكنها والدعا على **مسألة** وعن المطلقة ثلاثا هل لها نفقة قال معونة
إذا طلقها طلاقا لا يسعد فعليه نفقة في العدة ما لم تنقض عدتها ولو لم تنقض
وقيل لا نفقة عليه لأن ذلك حكم حرمها وما إذا بانق من الثلاث طلاقا
يسعد ولم تكن حاملا فلا نفقة لها عليه والدعا على **مسألة** الصبي وكسوه لا أكثر
القول على غيرها وقيل على قدر غنى الزوج مع قدرته وأكثر القول بالحكم بالحيث

هذا الزمان وما اكتفى بحكمه بمنزلة غيره من ثياب القطن وما الايام فبلغني
 ان القاضي ابن عبيد ان كان يحكم لها بالزينة ولعل هذا يزيد وينقص عند غلة
 الفضة ورضعها وما الكسوة فلها في كل سنة ستة ثواب وفيه قول اربعة
 اربعة ثواب درعان وازار وخمار وجلبابا في السنة فان اختلفت الثياب
 قبل انقضاء السنة ردت اليها الخلقان وكساها ثيابا با مثل هذه الثياب
 واما النفقة فلها ثلاثون مائة كل شهر ومن الحب سبع مكاييد ونصف
 في زمان الدرة ذرة وفي زمان البربرود ههنا لادامها وقول ثلثه درهم
 والدماع **مسألة** واذا فوض المهر لزوجها في مالها وسقي ماؤها و
 حصه ومات وكان قد ذهب فيه معصية ايجل لها اخذته ام **مسألة** قال
 اذا بقيت الغلة بمحضه في يد الزوج جاز لها اخذها اذا لم تدفعها له وسمعت من
 يرفع في هذه المسئلة اطلاقا في جواز اخذها لها واما فيما عدا الزوج فالقول
 قوليه فمد ان كان حيا ما لم يرفع فوق ذلك من الغموزن قال قائل ان الغموز
 يكون نظر العدول كان احب الي **مسألة** وجواب لما في هذا المعنى لها اخذ
 ما حصده من مالها اذا لم يبلغه الزوج اذا كان له يدرك ولم يحصده وعودن كان
 قد حصده فسمعت فيه اختلاف في الجواز اخذها له والمخرطة بغيره وقول
 ولو خلط بغيره كان لها اخذ في بعض القول ولعل في الزوم العنا عليها لـ
 اختلاف اذا كانا متغاوضين والله اعلم **مسألة** حفظت عن محمد
 بن عبد الخليل ان الرجل يؤمن يمنع زوجته الزوج الا فيما لا بد لها منه
 والله اعلم **مسألة** ومن ترك منا ومنه فجنبه اكثر من الريح لئلا يهل يكون
 عاصيا للرب فاما الجماع اذا لم يدره فجنبها مالا شيء عليه واما اعتد الزوجها فلا
 يجوز له ان لا يركن من غيرها بضاها والله اعلم **مسألة** الشيخ صالح روضح في
 خلطه بتمه او لثد وبسرة يسرها وجنبه عنها وكانا متعقبين فلما اختلفا
 طلبته اليها لها ذكر ذلك **مسألة** قال اذا استهلكتها وخلط بتمه وخلط اجتمعا

بحمد طبيعتها نفسها ولا تكثر ذلك ولا تكثر فلما اختلفت في البتة فلا شيء لها في جميع ذلك
 وان ماتت او ماتت فلا شيء لها ولا لورثتها عليه ولا على ورثتها والدرد على **مسألة**
 وعندي ان ليس للرجل ان يجمع لزواجه ان لا يام حتى يفتق لواحده شهر واكثر الا يرضى
 منهما او ياتقيد مع كل واحدة منهما كما جاء في الشرع **مسألة** ومن طلق زوجته
 طلاقا حيا او باينا او محاملا ولم تطلب منه نفقة عليها ان يعرفها ان كانت
 تريد ان تسكن معه لينفقها او البائن ان كانت تريد منه نفقة ليعطيها اتم حتى
 تطلب عليه ذلك قال ليس عليه حتى تطلب والدرد على **مسألة** وهل الماتة ان
 تكلم وتحتاج اليه من الرجال لمعاينها التي لا بد لها منها وتوكل في حوزتها اذ كره
 زوجها قال جاز لها ذلك وجاز لمن يكلمها او يعينها ان لم يرعها بما كره الزوج
 ولم يكره وجاز للدخول عليها بالمال بدلا منها من المعافى باذنها ان كان الزوج
 متوليا عنها والدرد على **مسألة** الذي على الذي جاءت بدل ان تارة على الرجل
 اذا طلقت البينة وجبته النفقة فعليه لها النفقة لكل شهر فان ضاق عليه ذلك
 فعلى كل السبع فان ضاق عليه ذلك في كل يوم ولا على اللغو في ذلك خصته بغيرها
 يوم ما يوم ان كان قادرا على احدى الفريضة لها للشهر كله على ما حفظت من رأتا المسلمين
 والدرد على **مسألة** الزام في ذلك الماتة ان كسوها وكسوها نسائها احسن من
 الكسوة التي يبيعها الرجال نسائها كسوها نسائها قول منهنها وهل في ذلك ايمان
 قال اما الكسوة اذ الموصح قول احدها فيها فتكون على الغلب **مسألة** وكسوة اهل
 البلد من جنسها والنساء قلت له وان طالبت تمتح في النفقة والار
 زوجها ان يعطيها وغيرها **مسألة** اما الماتة فيجب ان يكون لها او وسطا في
 بلد حالها والحيد ولا والرد في لان لكل بلد نوعا من الثمن وكذلك الار اذا
 كانت في بلد ليس لهم الا وهو في حكم لها بطعامها والار بقدر ما يقوم عن بيع
 الصاع والحب لان في مختلفه اجناسه **مسألة** قلت له وان لم يوجد الثمن في البلد
 مثل الهند وغيرها وسائر البلدان قال ان لم يوجد في موضعها الثمن فيحكم

لها بطعام موضعها بقدر ما يشبعها والداعى **مسألة** ابن عبيد الله في امر
 حبست على قعدة اتهمتها بفعال التكرار وتزوجها رجل وهو في الحبس وطلبت منه
 النفقة والكسوة اجبر الرجل على ذلك ام لا **قال** اذا تزوجها وهو في السجن فلا
 نفقة لها مادامت في السجن **وقال** الذي تزوج امرأته ودخل بها لمحبست نفقة لها
 على الزوج اقتلاف **قال** **قال** لا نفقة لها عليه لانه ممنوع عن معاشها
 وقال **قال** لا نفقة لها عليه لانه ممنوع وقال **قال** لها النفقة وقال
قال اذا كان الحبس قبيلا فلها النفقة وان كان وقيل حدث احدنا فلا
 نفقة لها عليه والداعى **مسألة** الزملي والطلق الحامل اذا ماتت وكان
 مطلقا لم يعطها نفقةا يكون ما يجي لها من النفقة لورثتها ام ليس عليه بعد
 موتها لو رثت ما شئ **قال** ان كانت طابت اليد نفقة ما فنعها اياها طالمات
 لها بعد احكامها فمروى لو رثت ما فنعها فمروى ولو لم يرثت فلا نفقة لها
 عليه وان كان لو تطلب عليه نفقة فمروى انها لم يلزمه في الحكم عندي لو رثت ما شئ
 والداعى **مسألة** ابن عبيد الله في رجل طابت اليد وان ينفق عليها او قال
 انه لا يكل ذرة فعلى ما وصفت اذا لم يعرف الرجل انه ياكل البز ام لا **قال** فقول
 قوله وقال بعض المسلمين ان عليه اليمين والداعى **مسألة** المحرم اشترى
 في المرأة اذا طابت النفقة وزوجها وان يعطيها الشهر ونصفه او الثلث ونحو
 ان لا يعطيها الا يوما بيوم خوفا لحوادث **قال** ليس عليه اكثر من ذلك اذا لم
 يدخل عليها حاضر من ذلك في نظر الاقوام بامر المسلمين والداعى **مسألة** ومنه
 في امرأة وصلت الى القام والمسلمين وقالت انها شاكية من زوجها فلان فلان
 خرج عنها ولم يترك لها نفقة ولا كسوة فبعد مدة وصلت زوجها ورفعت عليه
 نداء من النفقة والكسوة مذيوم طابت هل يحكم لها بالنفقة والكسوة مذيوم
 كتب ذلك التاريخ ان اقلت ذلك الوقت زوجته ولم تخرج منه عن حكم الزوجية
 الى هذا الوقت ام لا **يحكم** بشئ على هذا **قال** اذا لم يترك الزوج ويعترف على

نفسه في حاله يجوز اعتناؤه ان عليه لها عقد وكسوة من طابت الوقت معلوم فلا
نعلم عليها شيئا من هذه الصفة المتقدمة • قلت وان ادعى ان ذلك نفقة و
كسوة عليها تقدم القول قول ومنهما في ذلك وهل في ذلك عين • وزعم ابن ادم •
قال ان القول في ذلك قول مع يمينه فان كانت الدعوى في شيء معلوم في ذلك فبذلك
اليمين وان لم يكن كذلك فلا ريب في ان قول فقهاء المسلمين في ذلك **مسألة**
الصحيح عن ولد امة في بلد الحكم فيه ثم خافته على نفسها وطلبت منه النقل الى بلد
تنال فيه العزل هل يلزمه ذلك لها ادم • قال قد قيل ليس عليه ذلك وانما عليه
ان يمنعها ظلمه وان خافت ظلم غيره فان قدر على دفعه فلا يلزم لها حيث تاجر على
نفسها وما لها وان خربت حتى الى بلد تنال فيه العزل وطلبها هو الى بلد النكاح عند
فيه فلا ريب في ان هذا التاجر تاجر على نفسها ومنها وما لها عند دفع غيره والداعي •
مسألة ومنه وعن سكي المدة في بيتها اذ باعتد وخبرته وحكمها هل يبطل
عن زوجها حكم سكنها ادم • قال لا يحفظ في ذلك شيئا منصوصا وعندى ان
ليس لها سكن على زوجها بعد ما اخرجته وزالت من ملكها عن نفسها ان قلت لئن
رجع هذا البيت لها محرمات او غيرها هل يرجع على زوجها سكنها فيه قال لا شك
ولا يحفظ في هذا شيئا ولا قول بثبوت السكن على زوجها بعد الحلل عند
وسقوط الزوم الى السبب واضح او حكم واجب والداعي • **مسألة** ومنه ومن
عليه سكن زوجها عند تزويج ابن يسكنها من تزويج • قال قول حيث يبطل
وقول حيث لا يبطل • قلت لمدى كان ذلك العقول لادن يسكنها
سيدا وسعاليه ذلك ادم • قال فيه اختلاف والداعي • **مسألة** ومنه ومن
تزوج امة ودخل بها وضعت نفسها وكان عليه شرط مثل ما يجب عليها من كفاة
عليها ما دامت عنده حكم الزوجية ويجب تركها فلا يبطل عند قد ثبت لها
حكم النكاح كما ثبت لها الصداق وان كان لها عليه سكن في بيتها فلا يبيح
بطلان عند وان لم تزل لم يسكنها في بيتها فاتها تخير ان شأوت ان يسكن عندها

فيمنها وان شأوت ان يتخذوها سكنا حيث لم مضرة عليها ولا تعذر ريدون
 ذلك وايضا لا يلزم الرجل ان تسكن زوجته عندها والزوج ولو مخلوقها ولو كان
 المبت لها في الزوج او في غيرها **والدعاء** **مسألة** ومنه وهل على الرجل ان يعتضض بيمين
 ويعلمها اذ ينهوا الاعتقاد لئلا يرم الطهارات والصلوات ومعالي الحيض وغير ذلك انما
 لم تسال هو ذلك ولا يعلم انها مضطرة لشئ من ذلك قال ان في ذلك اختلاف بين
 المسلمين قول عليه وكثير القول ان ليس عليه لانهما بالغة والبالغ عليه ان
 يسال عن ارضه وناجيه ان لا يكون عليه ولا يكون كافرا انك ذلك لا بد
 الا يظن والظن ليس كاليقين وراى وقع الظن بخلاف ما يظن الظان والاعلم
مسألة ومنه وفي رواية رفعت علي زوجها الى الحاكم يريد من كسوة وادع العود والار
 اجل شهر وادعت هي ان ليس عندها كسوة تغنيها الى الاجل يحكم عليه ان يكسوها
 ذلك الوقت واما ان يطلقها فان في ذلك اختلاف اقول ليس لرجل وعليه ان يما
 ان يكسوا ويطلق وقول لرجل شهر وقول عشرين يوما وقول خمسة عشر
 وقول اسبوع وقول علي نظر الحاكم ولا بد **مسألة** ومنه قلت ومن سلم لها نفقة
 وكسوة وادعت هي ان نفقتها وكسوتها وجنس افضل مما سلم لها وادعت هي انها
 سلم لها القول قوله بينهما قال هو ان قيل في مثل هذا المعنى انها على الدعي **عليها**
 المينة ان نفقتها وكسوتها وغير ذلك الجنس افضل مما سلم اليها فان اعجزت ذلك
 فالقول قوله مع يمينه فان صح اجمعا المينة كل ما يدعي فصح ان يخرج في بعض
 القول ان المينة تبين مالها في الربعة وهو اكثر القول وحسب ان في بعض القول
 ان المينة تبين والدعي قلت لمدى كان في نظر العين ان على الربعة كسوة
 لغيرها ولو تدع ما القول في ذلك قال ان لا يعتد مالها وانما تلك **مسألة**
 عن الفقهاء منها بن خلفان وهل يجب على المرأة اتباع زوجها الى بلد فيه جد يرا
 البت خوفا من دام لان الجواب ان عدو الجد والمصالح مما يبيد القتلا
 بين الفقهاء والاسلاف فيما ارجو وعليه ان لا يسأل من ادعى عليها الى الضرر في

اتباعه لا يلزم فيها جري وإذا لم يجب عليها اتباعه خشية الضرب فلا تعطى عند نفقتها
 وكسوتها حيث كانت على قبا وهذا لا يري وعلى رأي علم العدة وبه فلا يري لها الخلف عند
 بذلك لان الجوزي لا يري ذلك على حد آخر عشية الله ورب حشاه لير بصيده وحيال
 تخلفها عن اتباعه الواجب عليها فليس لها النفقة والكسوة شيء عليها لان الخلاف
 منها حق ترجع الطاعة مع التنازع الحاكم هو الناطق في ذلك على ما يراه عدلا والله
 اعلم **مسألة** وعند فيمس حال الزوج تدهن طمسكها في بيتها ولها ثلثة بيوت واراد
 منعها عن احد من هؤلاء فكذلك ودين يكون سكنها منهن دين ذلك ما جاز انشا الله **مسألة**
 الجواب يكون سكنها في البيت الذي عليه غلب سكوتها فيمنع من قبل ومن كان سكنها
 فيمنع جميعا فانها اختار احد البيوت ويكون سكنها فيمنع من كان تكون في بيت
 بعد اختيارها وليس لزوجه منعها عن ما اختاره والده اعلم **مسألة** وعند فيمس
 عندي ان خرج للزوجة مع زوجها باختيارها لا يبطل سكنها بل هو باق على حالهما
 تمسكت به ولم يطلد عن زوجها حال اخر زوجها معه هذا وان كان بشرط الكسوة بشرط
 الصداق وذكر في العقد ولما مات تقبله بعد العقد ولم يذكر بشرط الصداق فهو غير
 ثابت عليها اذا رجع فهدوا بشرط قبل العقد ولم يذكر في العقد فمختلف في ثبوت
 والده اعلم **مسألة** واولاد طالب اليها زوجها لنفسها وقالت له انك في البلدة ذلك
 من صدق الذي عليك لم يرد وكذا قلت فعل بهت هذا ويكون خلعا فافل في هذا
 خلعا وري ان اذا تركها على ذلك الذي جعلت له انما يثبت له والده اعلم **مسألة**
 عن ابي سعيد قال سمعته ان ابا ذر الحاملي قال على زوجها كسوة وقبضتها وتلفت
 من غير ان تلتفها هي فقال **قال** لا بد عليها في الكسوة وان لم تلتفها ومعنى
 قبل ان عليها بدل اذا لم تلتفها وقال **قال** ان كانت غنية فليس عليها ان كانت
 فقيرة فعليها ان يبدل لها اللباس بشرط ان تلتفها هي فعملها او زنتها فليس عليها
 فيما اعلم ان يبدلها الا ان كان كانت فقيرة وخيف ان يلحقها الفساق في عندي
 ان يعمل عليها اما بشرطها وعليها ان ما تلتفت يوزن كسوتها والده اعلم **مسألة**

عن الشيخ شافق عمر رحمه الله فيمن حلف بالطلاق ان فعلت كذا فأنشأ يفعل ذلك
وأنفذه أو غيره أجزأه من الطلاق على هذه الصفة أم لا **مسألة** قال في ذلك اختلاف **قال** وقال
بغير الخش في هذا وعندى ان الأعمال تختلف على معاني وكل عمل لا يتوكل إلا المحلوف عليه
ولا يحسن ان يفعل بنفسه وإنما هو يفعل لمكمل المساعات وغيرها المعروفة بالناس
ان لا يفعل المحلوف عليه بنفسه فانه الخش أقرب وكل ما كان في الفعل مما يشك فيه فعل
الماور والمحلوف عليه كمن حلف بزيادة الثمن أو ما شاكله في الأفعال فانه مساو في ذلك في المعنى
والنظر وكل لا يفعل إلا المحلوف عليه ولا يحسن وغيره كدخول المنازل والخروج منها
وكل الطعام وركوب القوان والصلوة والصيام فان المحلوف عليه ما هو يفعل ذلك فانه
خارج ومعنى الخش وهو بعيد والله اعلم **مسألة** المصحح وطلق زوجته وأخاها
وحلف بالطلاق انه ما يرد هاتين وهما أن يباحا بدلا في عقدتها وبعض بعد انقضاء
عقدتها يكون التزوج هاهنا بمنزلة الرد في المعنى والحقد الخش اذا كان مسليا في
يمينه وغير تعيد يثبت في الردون التزوج قال في المختلف فيه فعل قول من يقول في
الايان على التسمية فانه لا يثبت لانه لم يرد هاتين وهما على قول من يقول في الايمان
بالمعاني فانه يثبت لانه في المعنى ردها الى الزوجية وان رد الزوج انه رد الزوجي الردون
التزوج كان مصداقا لقول فبذلك ولا يشك عليه فمينا في هذا والله اعلم **مسألة**
ومندوخج الموضع وقال الزوجية انت مفارقة ونوى انه مفارقتها بالابدين لانه
خارج عنها لا ينوي بد الطلاق ا يكون طلاقا على قول من يجعله مبرح الطلاق
ولا تنفذ بنية **قال** قول لها تطلق ولو نوى ذلك على قول من لا يبري ليد نيته
اذا كان منعدا ثبت بد الطلاق في ظاهر الحكم وقول لا يقع طلاقا على قول من يجعل
له الخرج في ذلك وثبت ليد نيته وصدق في ذلك وطلاقه للحقد المتنازل في
معاني الطلاق ون قال لها مفارقتي فبعض يجعل له الخرج في ذلك وبعض ثبت
عليه الفرق بمنزلة قوله قد فارقتك والشين شين الكسكسة والله اعلم **مسألة**
ومندوقول الرجل لزوجته انت مفارقة ومسرة ما ومطابقة الحق وقوله قد فارقتك

او سخرها او طلقها ام بينهما فرق قال ان كانت هذه الارق طالق من قبل قد طلقها
 معوا وغيره ونوى بذلك مكانه فلا يفي بان يقبل قوله ولا ينفذ ولا بأس عليه ولا يتعوي
 ولا يخلط **ق** فان لم يكن جري عليها ذكره قبل ان ينفذ ولا غير يرفع قولها انها تطلق
 ولا يقبل قوله فيما يدعي من العلة التي تزيل عن الطلاق **ق** وقول يقبل منه ذلك والقول قوله
 في ذلك مع يمين على هذا القول **ق** والبدل **مسئلة** ومنه وروايت فعمل كذلك والقب
 طالق او فعلى الطلاق وتزويج او لا بعد يمينه وفعل يقع على الثاني طلاق في كل الموضعين
 قال لا ينفذ واحداهما طلقا جميعا او لا في بعض القول تطلق الاولى وحدها **ق** قلت ومن
 قال حاله طلاق الثلاث عن فعل كل واحد فعل تطلق وتجنبدلان ثم ام لا **ق** اذا ادعى ما يزيل
 عند الطلاق **ق** في نظره قال ان كان صادقا وكفى قوله من لا طلاق وان لم يكن صادقا فافا
 ارجو ان في وجوب الطلاق عليه ختلا فان قلت وان كان له ثلاث زوجات
 وقال انه نوى طلاقهن بكل واحدة منهن واحدة **ق** قال فالحق في القول قوله ولا بد
 ولا اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل طلق زوجته طلاقا وسلمها صديقها او زوجها
 بما بقي من طلاقها اثبت زواجها ام لا **ق** قال مع ان الزنا ثابت زواجها وتزوجها وا
 التزوج اثبت ووقوف **ق** قلت لانه ان طلقها بالصدق فثبت عن زوجه اليه
 قال مع ان عليها الزنا طالبه وتحكوم عليه ما به ويصير اجلا كما كان قلت لانه فان
 سلمت اليه وطالبته التحريم في ملكه بقدر صداقها انها ذكره قال نعم والبدل **مسئلة**
 ومنه ولا جعل الاجل الا ان طلقها ما يبرها فطلقت نفسها هل يبرها كان قد خص
 لها ولم يخصر طلقت نفسها واحدة اكثر **ق** قال ان جعل طلاقها ما يبرها واحدة
 فطلقت واحدة طلقت واحدة وهو زوجة وان طلقت اكثر فقبل تطلق واحدة
 وقيل لا تطلق وان اراد القول فطلقت هي نفسها وسئل يقبل تطلق واحدة وقيل
 ثلاثا والبدل **مسئلة** ومنه وطلق زوجته على شرط ان تسلم له ما بقي من
 اذ اتزوجت ولا بد ان يغير والوقت في الزنا في جميع في الاحوال المختلفة المهر هل
 اختلاف **ق** ولما لا يغير على قول لا يثبتها والبدل **مسئلة** الزنا لم يغير غضبت

عليه زوجته ورجعت وبنته فانها هو وناس معدلين فيها فابت غلظ الطلاق
الثلاث ان لا يحل في ضمنها بعد هذا اليوم فكذلك سنة ثم اراد ان يرخصها لا يجوز له ان يرسل
اليها غيره ليضمنها او يسلم والخبر الاول ان كان ذكر في ضمنه ثلاثا يتابعها بنفسه فلا
يضيف عليه ذلك عندى ان ارسل اليها غيره وان كان مسلما في ضمنه فلا يجزئ ان يرسل
اليها من يرخصها لان في اعتراف المسلمين ان من خلع عن شئ لا يفعل للعدو والناس
فانما يفعل ان امره كفعله اذا فعل المأمور اما امره الا ان يكون نوى في ضمنه ان لا
يفعله ليرخصه على قول من يقول ان النكاح على الثبات وترك الشهوات ولو الفرج
فان المرحل اذا كان لم يزوج بينهما قبل ذلك طلاق فيجب ان يخالعهما ثم لياتيها الرخصا
بعد الخلع ثم يزوجها بعد ذلك ضمنها ولا مدعى **مسألة** ومنه ومن يخلع طلاق زوجته
وهو غير بالغ ليرخصها بما يتلوا منه او قل او اكثر وقبل اللاب ذكره عند طلاقه منه
تطبيقا واحدة يجوز للرجل ان يراجعها اذا اراد رجوعها ام لا قال في ذلك اختلاف
فعلى قول من يقول ان شؤ **اللاب** طلاق الشبهة كذا هو طلاقها وجعل شدة
المادة لطلاقها يقوم مقام الغدير ولا يجوز ليرخصها الا بضاها ان كانت بالغ او دون
كانت غير بالغ فبترجيد **اللاب** وفيها قول غير هذا ويجوز التزوج في الرجوع
ويجوز لهذا اذا اراد رجوعها ان كانت صبيته ان يتزوج **واللاب** ولا مدعى **مسألة**
ومنه وفي رجل خلع بطلاق **ثلاث** نسوة لا يفعل كذا ولا في ذلك اليوم مرة واحدة
ثم ان طلقها نفوس عينه تلك وتزوج ثلاثا وحنت وهو عند ثلاث والمطلق الاول
لم تنقض عدتها ما يجب عليه فريش **قال** نعم الاول تزوج من بعد عيده ولا شئ
القول ان لا يحق فيه من حنت واما التي كانت زوجته عند اليقين فان كان طلقها
طلاقا يخلع رجعتها فبعد حنت وفي العدة لحقها الطلاق وهذا اذا حنت قبل ان
يتزوج الثلاث ولما ان حنت بعد تزوج الثلاث لحقها الطلاق ولا علم فيه
اختلاف اذا انقضت نسوة باعيانهن في ضمنه ولا مدعى **مسألة** ومنه وان قال لا يحل
لزوجته ان تطلق **ان** فعلت ذاك وقال ان فعلت ذاك فانت طالق يكون ذلك

سواء اوملا قال اما ان قلنا الم الطلاق قبل الاستبراء وكانت نية الاستبراء في اكثر
القول ان ينفعه وان كان عند ما حلف بالطلاق لم تكن له نية الاستبراء ثم يرد
بعد ذلك ان يستوفى قبل ان يقطع بين الطلاق والاستبراء قبل الطلاق فهو ينفعه
ولا اعلم في ذلك اختلاف فاعلم **مسئلة** ومنه ان حلف رجل بالطلاق على فعل نفسه
او فعل غيره او فعل غيرهما انكده سؤ قال اما ان حلف على فعله فلا تصدق به عليه
ان اوعت ان يفعل ذلك الفعل وهذا حلف على فعله او لم يفعله وقتا قال قد فعلت
فذلك لغتلاف قول به مصدق وهو اكثر القول عندى وقول لا تصدق الا بالنية
او ان حدثها وقتا فانعت بعد ما مضى الوقت لم تصدق لان يكون ذلك الفعل
لا يمكن ان يطالع غيره عليه مثل ان يقول لها اني ابنت الليلة عيانت فقولها
تصدق في ذلك وان حلف على فعل غيره فقال ان فعل فلان يقبل الا بالنية وهذا
ان حلف على الفعل بالطلاق **مسئلة** وفي موضع اخر اللان يكون فعله لا يمكن موافقه ولا
الاطلاع عليها الا من الفاعل مثل ان يقول الحالف ان لم يكن فلان حتى يشيع
فاذا قال ان قد شيع قيل قوله وكل ما اشبهه مثله والى **مسئلة** ومنه
وفي رجل سافر طويلا وجعل طلاقا وان يبيدها ان لم يجد في ذلك فانفق
الاجل ولم تطلق نفسها اخرج الطلاق من يدها امل ان قال في ذلك اختلاف
وقول ان تقضي الاجل ولم تطلق نفسها اخرج الطلاق من يدها وقول
موتها **مسئلة** بعد انقضاء الاجل طلقت نفسها ما لم ينس منها ان كان المطلق
جعل في يدها وغيره حلف والى **مسئلة** ومنه وفيه طلاق وتبذرها ماتت
قبل ان تنقضي عتها ما يجوز لها ان يكون في يدها او ادعى عودته طلقه طلاقا
رجعيا وادعى رثتها ان خالها او طلقها طلاقا باينا يكون القول قوله وعليه
امل ان قال ان كان طلقها ثلاثا في صحته فلا يرثها وكذلك ان كان في مرضه وان كان
طلاقا على كغير رجعتها وماتت وهي في العدة ورثها فان ادعى رثتها ان خالها
وان طلقها ثلاثا وانقضت عتها منده وانكر هو كذلك عليه المينة وعليه هو البين

ان ارادوا بعينهم ان طلقها طلاقا بائنا في مرض خوف ومات وهي في العدة
ففي اكثر القول انها لا تشر حتى يصح انه مضار لها ويجوز هذا القول في هذا في
المدخول بها وان كان لم يدخلها طلقها واحدة واكثر القول نقد بان من فان
حسبت نفسها عن الانزاح بعد العدة ومات قبل انقضاء العدة ففي اكثر القول
انها لا تشر • وما اذا خالعهما وهو نفس • بطلب منها وهي صحيحة في اكثر القول
انها لا تشر اذا مات وهي في العدة وان كان للمرض في اكثر القول انها لا تشر
كان بطلب منها او غير مطلب منها وما ان طلقها في مرض يقوم فيه ويقعد
لنفسه غير واحد سنده وعشوه بنفسه فهو عندي مثل الصحيح وكذلك في المصنفين
الخوف والطلاق الصحيح البايين لا ميراث فيه ولو نوى ضررا عن الميراث
ولم يرض فيه اختلاف قول حتى يصح انه ضرر وقول حتى يمتنع ان غير ضرر والله
اعلم • **مسألة** ومنه في التبرع والفرق اهما وكنايات الطلاق او صريح
واما شئ منهما انه قال يحكم عليه بالطلاق ام لا • قال في حكمه اختلاف
وفيما يبيح الحارم انه ليس بصريح الطلاق حتى ينوي به الطلاق وان قال انه
نوى غير الطلاق اذ قال لم اؤطلاقا فلا يقوى الحارم على حكم عليه بالطلاق والله
اعلم • **مسألة** ومنه فيمن حلف بطلاق زوجته وان وفاته فلان فحلفت
سامة عليها نوح • طيب فيخاف ان تمسك طويته قال قليل وهو قديم البيت الذي حلف
فيه فدخلت يده او جلد فيه كارهها او دخلها او دفن الجارية فادخلت كارهها
ايحنت بكل ما كان وشمل هذا الام لان قال على ما سمعناه وثنا المسلمون ان
الرجل اذا حلف ان لا يدخل بيتا فادخل فيه كرهها ففقد اختلاف • قول عن
وقول لا يحنت وهذا قول مجمل بالمفسر منه ان كان هذا الرجل حين وقوع
الذبة وقعت رجلا في الميت او يده لا على الاختيار منه لا بسبب دفع الذبة
فهم لا يحنت على هذه الصفة وان كان حين خاف على نفسه والذبة لا دخل
يده او جلد في الميت على الاختيار منه من قبل خوف الذبة فهذا يحنت على

قول ويقول تحت بدخول بدخول ولا حول فيجد قول الله المحنت اذا دخل
 كلمة **لا بد** على **مسئلة** ومنه وقال في جند انت طالق ثم وطمها بعد قوله لها انت
 طالق ولم يرد بها بحسب ان ذلك لا تطلق بدخول عليه بذلك ولم يرد لها صدق واحد
 • او صدق ان قال ان قول لها انت طالق محتمل وجوها فان قالوا ذلك على سبيل المخلط
 اريد ان يقول لها غير ذلك قول لسان الله الكلام فهذا لا تطلق زوجته ولو
 تخم عليه وان كان قال لها بذلك جاهل ولم يرد بذلك طلاقها لم يعرف ان هذا
 اللفظ تطلق به الزوجة فعلى قول من يلزم هذا الطلاق تخم عليه زوجته اذا
 جامعها قبل ان يرد بها او ما الصدق الثاني فكثير القول لا يلزمه ان كان جاهلا
 ولا يعلم من الاختلاف • عندي وان كان نوى بهذا اللفظ طلاق زوجته في
 تخم عليه • ولا يخفى في ذلك اختلاف فاذا جامعها قبل ان يرد بها فان كان قد انقسم
 على الجماع او كتمها الطلاق او جامعها وهي نائمة او كانت صبيحة لم يرد لها صدق
 ثاني على هذه الصفة **والله اعلم** **مسئلة** ومنه وحلف بطلاق زوجته ان
 فعل في السنة وان فعل ما حلف عليه قبل انقضاء سنة ووزن جند ثم فعله ثانية
 قبل ان تنقضي السنة من يوم حلف تطلق • زوجته ثانية على هذا المعنى • قال
 ان كان معناه في قوله السنة ان يكون ما نوافقه وحلف به عليه هذه هي الفعل
 السنة وفعل جند فلا يكون الحنت الآخرة واحدة في القول للمسلمين • **مسئلة**
 قال كلما واما قال ان فعلت والله اعلم **مسئلة** الصبي محمد بن محمد بن محمد بن محمد
 طالق عند الماء او عند التراب • فقول تطلق • واحدة وقول ثلاثا والله اعلم **مسئلة**
 ووزن ان يغيب الى البحر وتطلقت زوجته ان يجعل طلاقها في يد رجل فذلك هو المثل
 وعن رجل حلف بطلاق زوجته لا تدخل بيته ابدا فدخلت ثم ردها ثم دخلت ثانية
 هل يقع عليها الطلاق ثانية او لا قال الذي نأخذ به ان لا يقع عليها الطلاق
 الآخرة واحدة **والله اعلم** **مسئلة** ومن قال لزوجته انت طالق ان فعلت كبت
 وكبت في هذا اليوم وفي هذا الشهر فعالت في ذلك اليوم وفي ذلك الوقت التي قد

فعلت كذا وكذا القول قولها فان اتهمها فعليه ايمان وتطلق وإن قالت بعد الوقت
الذي جعل لها قيد الفعل انها قد فعلت كذا وكذا وكان اليوم الذي فسخه او الشهر الذي فسخ
لم يقبل قولها الا ان تقوم بينة وصية بها فعلت في الوقت الذي فسخه وإن قال لها انت
طالق ان فعلت كبيت وكبيت ولم يجعل لها اجلا معلوما فقالت قد فعلت كان
القول قولها وإن حلف بالطلاق ان يفعل اليوم كذا وكذا لم يطأ وزجته وقبل ان
يفعل فقد تخلف في ذلك قوله ثم عليه وقول القم عليه ولا يقع الطلاق قبل ان يفتي
ان بعد الشهر والداعي **مسألة** وحلف بطلاق زوجته ثلاث شقوق قبض
قبضة معروفة فلا يلزمه الطلاق حتى يشق ويقبض جميعا وله ان يشق ويطأ وزجته في هذه
السنة فاذا جاء اول القبض اسكنه الوطى خالف زوجته ان لم يتم تعدد البلد
صدم القدم والسلي فمناك ليست له بزوجه ولد زحوا وضربها او ذلك ان خرج والبلد
قبل قدوم القبض فاذا صح للبلد بعد زحوا البقيض فقد تزوجها عليه **مسألة**
مسألة في حلف اليربوع قولوا اتهم به فانكر فقال اليربوع بالطلاق قال
نعم وكان القول الذي انكره صحيحا ايلزمه طلاق بقوله نعم قال الذي وجدته
للطلاق عليه بقوله نعم حتى يقول نعم احلف بحب عليه الطلاق وقوله نعم
نعم احلف بالطلاق والداعي **مسألة** والسكون سبب منه حلال او حرام
بغير سبب من ادان طلق زوجته اكله مختلف في وقوعه عليه في جميع المذكور **مسألة**
قال الذي يختلف فيه اذا كان من الحيوانات وغير ذلك والحملات فلا اعل فيه خلافا
والداعي **مسألة** ومن طاف زوجته في المص قبل ان يدخلها وامت فمالها او
وعليها قال قولها نصف الصداق وعليها عدة الطالق ولها الميراث
ان حست نفسها بمقدار العدة عدة الطلاق ويدناخذ وقولها الميراث
حسبت نفسها او لم تحبس ولها نصف الصداق وعليها عدة الطالق وقول
لها نصف الصداق ولا ميراث لها ولا عدة عليها وهو قول موسى ابي جابر
لها الصداق كدة والميراث وعليها عدة الميثة وقولها الصداق كدة والعدة

عليها ولا يعلو لها وقول لها انصف الصداق والميراث من مات فمعة مثلهما قول
مات في العدة ويعد بها ما اخرج سبعة تقاويل وتعجب الصبي الذي قال فبدر وبدا
قلت فان طلقها ثلاثا اهل لمقامها ما يلحق هذه قال نعم وكذلك لو دخل بها وفي
قولها جئت نفسها بعقد وثبت وما ان لم تزف فماتت ولم تحبس نفسها عن التزوج فلا يبرأ
لها والعقد على **مسألة** وقول لها انت طالق على ان تعطيني مائة درهم فماتت
عن ذلك وجابت الميراث فلا يقع عليه الطلاق وان قال ان عليك في الف درهم فماتت
لا وسكنت فقول طالق لا شيء عليه او قيل لا تطلق حتى يقبل ما استثناه وهو طالع
وان قال نعم فقول طالع ولا شيء عليه او قيل لا تطلق عليها الا الف **والدعوى**
مسألة واذا حلف الرجل بطلاق زوجته ان يضرب فلان يوم كذا فمات دون
اربعة اشهر فلم يضرب في ذلك اليوم طلق او لم يضرب هو الذي هو الموضع
اعلم **مسألة** وقال الزوج جئت من ميت ورضي هذا لم يقبل ورضي هذا
فانت طالق ثلاثا حين عوته وتثاير **مسألة** وما عدتها قال
الذي وجدناه ان الرجل ان قال له زوجته ان مات فانت طالق ثلاثا قول طلاق
وقت قوله وقول طلق اذا مات **وقول** لا تطلق علي هذا الاختلاف في شها
ايضا في اختلاف **فعل** قول في قول انهما تطلق حين قوله فان قال ذلك
وهو صحيح ومات في العدة انها لا شيء **مسألة** وان قال بذلك وهو مضى وما
وفي العدة فانها تشر وطلاق الضر وهو الطلاق ثلاثا للضر وفيه
اختلاف في بيع شها من قول انها تشر وقول لا تشر وكذا القول انها تشر
واما المطلق ثلاثا والباينة طالع فالحج فعدها عدة للمطلق والدعوى **مسألة**
في امرأة ادعت على زوجها انه طلقها وانكر وهو فلان ومن كذا نعم كنت طلقها
حين ما ادعت علي فاكدت نفسها اثبات فطلبت ميراثها من في ذلك
اختلاف **قوله** انما لا تشر لانها قد اقرت انه طلقها وهذا ان كان ثلاثا
او كان رجعا وانقضت عدتها وقول انها تشر لان قولها لا يقبل عليه وكذلك

قول الزوج في صيغة النكاح طالقها وقيل لا يقبل **مسألة** ابن عبيد
 وقال الزوجت طالق ان ردت علي ما الذي سئلته كبر قد تم الطلاق قبل
 الاستثناء هل تطلق ام ينفع بالاستثناء ردت ان قال لها حد ردها فقال
 انكوهها المدة حتى يحل علي امره **مسألة** قال ما اذا ردت الاستثناء فلا تطلق
 بل اختلاف الذي اعطيه وما اذا قدم الطلاق في ذلك اختلاف واكثر القول لا
 تطلق اذا ردت عطر اذا كان الطلاق متصل بالاستثناء وما اذا ردت على نفسه
 فعليه كفارة عيى **مسألة** وسئل عن رجل **مسألة** وتطلق امراته طلاقا صحيحا وتوبا
 على نفسه وهي بعد في العدة يلحقها التحريم كالزوجت **مسألة** قال لا بعد من
 الاختلاف في ذلك فيما بين لنا والدماء **مسألة** وتقال ان تزوجت فلانة
 فهو طالق ثم قال كل اولاد الزوجها نهى طالق ثم تزوج فلانة بعينها الم يقع عليه
 طلاق لان لا يطلق الا عليك وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 للطلاق ولا عتاق على ما لا يملك **مسألة** قال للزوج **مسألة** وقال ان تزوجت فلانة وهي
 طالق في تزوج الطلاق عليها بعد تزوجها اختلاف واكثر القول انها
 لا تطلق والدماء **مسألة** الصبي وتطلق في حتمه واحدة او ثنتين وطهرها
 بعد الطلاق ولم يخرج محمد بن زيد عن محمد بن الحنفية في الحد عليه والدماء **مسألة**
 ومنه وحلف بطلاق زوجته ثلاثا لا يبارها حتى يقضي عنه الى اجل سماء
 فبارها قبل ذلك افعال تطلق بالثلاث لان لما بارها لم ينس له بارا ولا طهرها
 الطلاق والدماء **مسألة** وسألت عن رجل قال لزوجتي انت علي حرة يعني
 الطلاق قال لا صحاب في هذه المسئلة ثلاثا فاول بعضهم قال لا طلاق
 وبعضهم قال طلاق وكفارة عيى وقال اخرون تلزم كفارة عيى ولا طلاق
 قلت فما وجه ما ذهب اليه كل واحد منهم وما جئته في ذلك قال اصحاب الذي الثاني
 قالوا لما قال امراته عليه حرة وجب به الكفارة وقول يعني به الطلاق فلزم به الطلاق
 والكفارة وما قول اصحاب الذي الاول فانهم قالوا لما قال امراته عليه حرة ولم

يعلم ما اراد هذا القول فلما قال يعنى به الطلاق يتبين ما اراد بقوله فوجب ان
 يكون طلاقا اذا اراده وهو تحريم الزوجه وما تجوز اصحاب الذي المخبرون الطلاق
 لا يقع بالنيته ولا يكون واقعا الا بلغظه فلما اظهر التحريم لم يرد حكمه الكفاية ولا
 يلزم الطلاق ان يوافق له ولا ينافيه ودليل ظهور ايضا الاجتماع على ان الطلاق لا يلزمه
 بالنيته دون القول فلما كان المحالف لم يخاف بالطلاق ولما خالف غيره لم ينفى
 غيره ما خالفه لم يقع الطلاق ولا يعلم **مسألة** وفي الذي خالف بطلاق زوجته ان
 اخرجت وفي هذا التمسك ما كملت التي وضعت عمدها تطلق ونه ان قال لها اخرجي
 فخرجي هذا شأنا فلا يثبت ان اخرجت منها التحريم والبراءة **مسألة** ابن عبيد الله
 فيمن خرجت بين ايديهم رجل من الناس فحرموا ثم مضى الارب على التحريم فلما
 علم الارب خلف بطلاق الثلاث ان مضى اليه ولم يشك في حرمه فلما علم الارب
 حرمهم يمين الولد جاء ساكبا فحرمه وقال لا مضى ثم مضى الارب وبعد شكوا
 هذه الخلف الارب حنت على هذه الصفه لم **قال** لا يلحق الارب حنت على اكثر مما
 عرفناه ولو كان الارب قد مضى قبل ان يخلف الارب التي حفظت ما هو الشد من هذا
 في رجل خلف بطلاق زوجته ان خرج هذا الثوب وكان هو قايلا ليمين يقول
 تطلق زوجة المحالف وقول لا تطلق لا يثبت ان يخرج مرة ثانية وكذلك
 في رجل خلف بطلاق زوجته ان تخرج فلان فلا تخرج فلان تخرج فلا تخرج
 قبل ان يخلف يقول تطلق **زوجته** المحالف وقول لا تطلق لا يثبت ان تطلق **بذلك**
 للارب وتزوج بها بعد ذلك فاذ تزوجها بعد الطلاق حنت المحالف وكذلك ان مضى
 الارب بعد ان شكوا فلا تطلق **زوجته** للارب على اكثر القول لا في حفظت **الارب**
 ما هو الشد من هذا في رجل قال لزوجه ان تطلق ان لم تسكتي عنى لا يرد وقع
 بينهما كلام فسكتت عند ذلك لم **تزوجت** تكلم فقال لا تطلق **زوجته** والارب
 اعلم **مسألة** سئل المؤلف عن رجل خلف بطلاق زوجته والارب لم يسمع
 المحالف ملامه الطلاق لم يسمع زوجته او طهر التي عنده ان لا يثبت الزحف

فانطلقت زوجته ثم ردها ثم عاد شرب الخمر ثم وطئ زوجته قبل ان يدركها ثانية
هل يحسب لزوجها بعد الوطئ ام قد حرمت عليه قال ان زوجته تطلق اذا شرب
الخمر في مسكر في طاعة الله فان ردها ثم عاد شرب الخمر في مسكر ثانية فانه انطلق
اثنين لا الطلاق يمنع الطلاق فان وطئها قبل ان يدركها ثانية فقد حرمت
عليه زوجته وقول ان ارضعها والارضع في بيتها ولغدر بطلاق الاربعين زوجته
طلقت زوجته ثلاثا ولا يحل لزوجته ان تشرب الخمر في مسكر ولو مرة حتى تتكلم
زوجا غيره ولا ينفعه ردها ولو مرة على هذا القول الا اذا كان وطئها ان شرب الخمر
وبعد ان طلقت منه ثلاثا وقبل ان تتكلم زوجا غيره فقد حرمت عليه ولا يعلم في
ذلك اختلاف فاوكد اذا قال الرجل لزوجته ان دخلت بيت فلان فانت طالق
فدخلت بيت فلان طلقت واحدة فان ردها ثم دخلت على الاية بيت فلان
بعد الردها فانه انطلق ثانية ولا يعلم في ذلك اختلاف فان وفي موضع عن عبيد بن
انما لا تطلق رجوع وانما الاختلاف اذا قال الرجل لزوجته ان دخلت بيت
فلان في اليوم الفلاني وفي الشهر الفلاني وفي السنة الفلانية فقال وقال
كلما دخلت الزوج فانه انطلق مرة بعد مرة لانه حذر في عيبه وقال وقال
لا تطلق الا مرة واحدة ولو دخلت مرارا وكذلك اذا قال الرجل لزوجته ان فعلت
الشيء الفلاني اذا فانت طالق ثم فعلت ذلك الشيء مرة بعد مرة فقال قال
كلما فعلت ذلك الشيء فانه انطلق مرة بعد مرة الى ان تبين بالثلاث وقال
وقال لا تطلق الا مرة واحدة ولو فعلت في ذلك الشيء مرارا وكذلك اذا قال
الرجل لزوجته ان فعلت الشيء الفلاني ما دمت حية فانت طالق ثم فعلت
ذلك الشيء مرة بعد مرة فانه انطلق مرة بعد مرة الى ان تبين بالثلاث قال
وقال لا تطلق الا مرة واحدة ولو فعلت ذلك مرارا اذا قال الرجل لزوجته
كلما دخلت بيت فلان او كلما فعلت الشيء الفلاني فانت طالق وكلما دخلت
بيت فلان او فعلت الشيء الفلاني فانه انطلق كلما دخلت بيت فلان

او فعلت الشيء والطلاق مفعلة بعلة ان تيسر بالثلاث ولا اعلم في ذلك اختلافا ولا
 الاختلاف اذ بان ان هذه الزوجية بالثلاث من وجوها بيت فلان او فعلت الشيء خلاف
 ثلاث وقوت فلا تزوجت هذه الا تزوج لم يدخل بها زوجها الا ان طلقها وانقضت
 عدتها ثم تزوجها الاول الذي وحلف عليها عن دخول بيت فلان او فعل الشيء والطلاق
 فاذا دخلت بيت فلان بعد ان تزوجها فقال قال انها تطلق ايضا وقول لا تطلق
 لان هذا كالحاق مستقبل وهو عندنا حسن انشاء الله وما اذا ادعت عليه طلاقا باينا
 ونكره ذلك فالقول قوله هو عليها هي السنة العادلة فان كانت صادقة فها ادعت
 عليه ان طلقها ثلاث تطليقات فعليه ان تقضى منه صداقها ويحجب ما عكده
 فان لم يعمل فديتها وادخل منها الجماع فجاز لها قتله عند الجماع لا قبل ذلك ولا بعد
 ولا تغول ولا تسمة هذا فيما بينها وبين الله وما في الحكم فاذا صح عليها انها
 قتلت فلا يقبل قولها فيما ادعت عليه مما يبرئها والله اعلم **مسألة** عن الشيخ
 سليمان بن محمد وملا محمد الله وان كانت المرأة من تحيض فقال لها زوجها انت
 طالق للسنة وانقطع عنها الحيض تكون مدة هذه الا ان تحيض وتطهر
 ثم تطلق ولو طال ذلك اهل اهل الطلاق طلق وتحرز ان يطاها في هذه
 المدة ولو تطاول ذلك ام لا **مسألة** قال قس قتلوا في قولها انت طالق للسنة
 فعلى قول من يقول طلاق السنة فان كان طلاقها بعد وطئ وكانت ممن
 تحيض فلا تطلق الا ان تحيض وتطهر ولو طالت بها المدة ما لم تحيض ولم
 عندها وطئها في المدة قبل وقوع الطلاق **مسألة** وان كانت ممن لا تحيض وصغر
 او كبر فعقب اهل اهل الطلاق وقع بها الطلاق **مسألة** وقال في ما مضى
 لها شهر وقال من قال ليس هو بطلاق سنة حتى يقول انت طالق طلاق
 السنة فعلى هذا القول تطلق واحدة وحسينا وليس له وطئها على هذه
 الصفة والله اعلم **مسألة** ومنه وحلف بالطلاق انما يبرئ فلان
 ثم انسلخ جلا عيره وجاء هذا الرجل المحلوف عليه ولا يعرفه في الطريق **مسألة**

ايلحمه طلاق على هذه الصفة لم لا قال لا كان يثبت وعقد في حينه هذه ان يكون
 ذلك منه بالنية والقصد الى يعتد وعارضه هو في الطريق مرغبه واعتقاد منه وقصد
 الى يعتد ولم ينو اعتقاد يعتد بعد ان عارضه في الطريق لم يقل بوقوع الطلاق
 عليه في زوجته على هذه الصفة وانما قيل القول بلا نية ولا اعتقاد فاذا عارضه في
 الطريق لا يعتد عليه وجوب الطلاق لا يعتد به بعد ولا على **مسألة**
 ومنه وقيل لزوجه يا مطلقا وقد طلقتك ونيتك ان طلقها ان قبل لم ينو بقوله
 طلاقا لانك لا بد لك ان يعلم او نعت عليه عند الحاكم وقت بقوله ونيتك ان طلقها
 الحاكم بالطلاق ان يكون القول قوله ولا تبا قوله لها يا مطلقا وقد كان طلقها
 وقيل وقد نوى ما كان منها من الطلاق ولم ينو طلقها بالقول عندي في ذلك قوله
 لا بد ليس صريح الطلاق وما قوله لها قد طلقتك فاذا حاكمك وصح منه ذلك
 لها حكم عليه لها بما ظهر من قوله ولا يقبل قوله لم ينو طلقها ولا بد بقوله هذا
 ما كان منها لها والطلاق لا بد لفظا صريح فظاهر الحكم وقا فيها بينه وبين
 اللد لم اقل ان عليه في ذلك باسأ ان لم تقم عليه حجة حتى اجد حكام المسلمين
 وصدقته على والد على **مسألة** ومنه وفي رجل حلف بطلاق زوجته وقد نيت
 اليماز او جعلت عليه سنا انما ما ياكل من هذا العيش ثم اخذت الزوجة العيش
 وراحت من الدنا وطاحت فيه عيشا غيره ولم تغسل الدنا وعلق شئ من السم
 في العيش الاخر ولم يمد شئ من الخنثام **مسألة** قال اذا لم ياكل من العيش الذي حلف
 وحلف عليه انما ياكله فلا بأس عليه عندي على قول من قال بذلك ولو تعلقوا
 الذي كان فيه العيش ذهبا لان ذلك مما لا يستطيع الامتناع منه لان يقع العيش
 بغية وكذلك لو حبة واحدة فقد وقع الطلاق على قول من قال بذلك ولعلمهم قد
 قالوا بوقوع الطلاق اكل منه شئ او لم ياكل منه لانهم تدقوا وان هذا ليس
 باستثناء عندهم والد على **مسألة** ومنه وان طلق الرجل انا غن من حجه
 وقال اذا تزوجها فهي طالق يقع بذلك الطلاق على هذه الآية اذا تزوجها هذا

الرجل الممل • قال في ذلك اختلاف انما قال ان تزوجها فهي طالق وكثير القول اذا وقع
 امرة بعينها وقال ان تزوجت فلانته فهي طالق حين تزوجها فكثر القول في هذه تطلق
 اذا تزوجها وان كان لا يحسن ان تزوجها او قال كلما تزوجت امرة فهي طالق فهو هذا اكثر
 القول انما لا تطلق وعليه ما عمل عندنا والدمعيل • **مسألة** ان عبيدا في الذي طلق زوجته
 طلاق السنة ثم ردها قبل ان تحيض كانت من تحيض فاذا حاضت وطهرت من الحيض
 فاتها تطلق ولا يقع الرق قبل ان يقع الطلاق • وطلاق السنة اذا قال الزوج ان تزوجت
 انت طالق طلاق السنة فاتها لا تطلق الا ان تحيض وتطهر من الحيض وكانت المراجعة
 طهرت ولم يحضرها زوجها بعد ذلك طهرت من الحيض وقال لها ان طالق طلاق السنة فاتها
 تطلق وزوجها • **مسألة** ان الممل في من خطبها بالدمعيل ثم نفسها بطلاق زوجته
 ونوى بذلك حملت قبله في جميع كتابه وكلامه وقدمه عند ذلك الطلاق وغيره اذا قبل
 عليه في زوجته طلاقا بذلك كره او شئ منه فيما بينه وبين الممل قال ان الطلاق
 لا يقع الا بالغيرم عليه مع الكلام التام باللفظ الطلاق • ولا يصح عند بعض المسلمين
 ويحجبني ان ياخذ الذي يستلحق بالشكوك بهذا القول الممل على المحاط الذي يوسم
 الشيطان للانسان انك توفيت الطلاق حين تكلمت وحين فارت ولو كانت **التب**
 الطلاق فكل هذا لا يدخل عليه في الطلاق وهذا الطلاق يقع على الانسان اذا
 عزم عليه بالقطع والفظ به وعلامته ان يكون قاصدا لطلاق زوجته ولا يخرج منه
 ولا يرد بها • وما اذا كان في قلبه ان زوجته يرد بها ولا يخرج زوجها عند ذلك يرد
 له الشيطان فيها وكثرة خوفه عليها فهذا عندى لا يقع به عليه طلاق • وهذا قد
 حاق في آثار المسلمين لا يقع طلاق على من قبله على هذا والدمعيل • **مسألة** الممل
 فيمن قال الزوجت شئ وقع • ردها انت مطلقة وقال لها هذه النخل طلاقك
 او لفظ بلفظ الطلاق لها لم يرد بذلك طلاقا او غلط بلفظ الطلاق ولم يرد •
 انطلق بجميع ذكر زوجته ما لا • قال اذا لم يرد يقول هذا طلاقا وكان المرد
 اللين فليس طلاق حتى يرد • ذلك هكذا يوجب في الجوابات • وما قولهم في النخل

طلاق ولو لم يرد بالطلاق فهما يسرى بعد العمل ببنو الطلاق وما في الاعكام فما
 خور بهما لم يصدق من جنته وطلبت منه ذلك ولما ان لم يطلب وجنته ولم يحكم
 في ذلك فهو اليقين وما من لفظ يلفظ الطلاق فيلزمه ما لم ينفذ طلاقه في
 ذلك ولا يملك **مسألة** عن الشيخ سلا عن ابي في اوقاف قالت لزوجها قد تركت ورجعت
 وصلة التي انفسى قال سري قد فارقته ولم يفرغ من هذا يقع بينهما الطلاق او لا
 قال لا يفرغ من على سائر كلامه اختلاف اكدوا قول انه يكون طلاقا وقول يرجع الى
 يثبت فان نوى ولا طلاقا طلق فلان قال ان ثبت تهيئتها ولا يثبت الطلاق
 كان القول قولها مع يمينه ويرفعها الى المصداق ان رجعت عليه في نفسها الرجوع
 لان لم يقبل ولم يجب بالقبول والله اعلم **مسألة** وعند الطلاق اذا كان في الليل
 وكان تعود الزوجين للطلاق وكان معرفتهما ببعضها بعضا الليل فمعهما
 بالنهار فالطلاق واقع اذا كان بينهما ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ عبد الله
 محمد المحمدي رحمه الله في رجل قال لزوجته ان دخلت بيت فلان هذا فانت طالق
 ثم مات فلان هل يجوز لها ان تدخل البيت في يوم مات فلان لان قد مات
 ام لان قال ان دخلت ذلك البيت بعد ان مات ذلك الرجل فانها انطلقت لان
 وعينه وان لم تحركه وعنده وقال ان دخلت بيت فلان فانت طالق فدخلت
 فيه ولا الرجل قد مات فلا تطلق لانها دخلت والبيت يومئذ ليس للرجل وانما
 هو للورثة وفي المختص اذا حلف لاي اكل وصال فلان قال ذلك للمال الى الخالف
 او الى غيره فاكل منه لم يحنث لانه قد زال عنه وليس للمال مال فلان واذا حلف على
 شيء ومعه مال فلان لاي اكل منه زال ذلك للمال الى الخالف او الى غيره فما
 كل منه حنث والله اعلم **مسألة** الصبي وواله الزوجتان اعطيتي منك من شيء
 وغير شوري او غير شوري فانت طالق فان ادها ان تعطي اقمها ما شئت
 وملكك ما شئت وجعلها ادها مكان المشقة عليه لم يحنث في يمينه كما جاء في الذين
 ولعله المحقق ما قبل في الذين من الاعتلاف والله اعلم **مسألة** ومنه وما اليه من الطلاق

فموجبه عليه الحنف اذا خشن ولما انفقه والفرقه والاصح والبرج فهذا ما
يجي فيه للاختلاف نوى بالطلاق ولو ينو قبل غير ذلك والبرج **مسألة**
عن الشيخ حبيب بن سلال في رجل الدار بع زوجات ولدا ثم بعد فقال لزوجاته
كلما طلقتم كن واحدة بعد عبيدكم وكلما طلقتم كنين فبعد ان
وكلما طلقتم ثلاثا فكل واحدة منكم طلقوا فاحد واحد طلق من
واحدة بعد واحدة يقع العتق على اربعة عبيد او كيف الوجه في هذا قال اذا
طلق زوجاته واحدة بعد واحدة فاذ طلق واحدة انعقت عده واذ طلق
الثانية انعقت الثانية واذ طلق الثالثة انعقت الثالثة الاولين واذ طلق
الرابعة انعقت اربعة غير منسفة عنهم عليه عتق من العبيد على اسماءه واما
ان لو طلقهن بلفظ واحدة فقال لهن انتن طالق واثنت طالق فواحدة
طالقان فهذا فيه اختلاف في بعض القول يعتق اربعة عبيد بطلاقهن
بلفظ واحدة وفي بعض القول ثبت عليه عتق منسمى وبهذا اذا كان قد سمي كل
عبد باسمه اذ عتق اذا طلق وعينه بعينه فبعثت من سمي من عبيد
ان يحسن ان لو نوى ان فلانا يعتق اذا طلق واحدة وكذلك الثانية والثالثة
ينوي عبيد معينين في قلبه فلا يلزم الا ذلك الذي هو تمامه وعينه عتقهم والبرج
ولا عين لفظا لا نوى ووقع منه الطلاق فيعتق عبيده كلهم لان لم يسم بعبد
انما عتقوا واذ اعتق عبدان عبيده ولم يعينه ولا اسماء ولا نواة شاع العتق
في الجميع وقد اختلفوا في السعاية عليهم لم قول عليهم السعاية لم قول لا سعاية
عليهم لم قول العتق من سيده وسقط عنهم السعاية على اى زوجة اعلمهم
قدرا الزم من عتق عده العبيد الذين لم يسم عتقهم والبرج **مسألة** وروى قال الف
بطلاق اربعين امرأة وسلا ولم يزوجها نطق زوجته ثلاثا ولم قال لا يلحقه
في زوجته الا طليقة واحدة والبرج **مسألة** الشيخ ناصب بن خنيس وان كان
الطلاق بآباء هو في المص الذي لا يقوم صاحبه من مضمحل لفظا وحوال عتق

وضوء وصلاته لا معين ومات وفي العدة فقول انها بشر وقول انها لا بشر
وان صحح من عند وصار في حد يجوز طلاق فلا بشر ومات بعد ما انقضت عدها
بالحيض ولو تقبل وانقضت وقت الصلوة فلا بشر والله اعلم **مسألة** ابن عبيد بن
أما قوله لزوجه صاشر طالق طالق طالق بكلام متصل فقول انها تطلق
تطلقه واحدة ما لا ينوي لثا وهو كثر القول وفيه قول ان يكون ثلاث تطبيقات
والقول الاول اكثر وقوله مقبول ان نوى واحدة ولو كان غير نية على المعنى
وما قوله لزوجه صاشر طالق صاشر طالق فقول انها تطلق واحدة ما لا ينوي لثا
وفي هذا القول مجاز فلهذا ذكرنا وما قوله لزوجه صاشر طالق طالق قول
انها تطلق واحدة ما لا ينوي لثا وهو كثر القول وقول تطلق ثلاثا والله اعلم
مسألة الشيخ ناصر مجسر للطلقت واحدة هل يحل طلقها الثاني زوجها ومسد
بيده وجامعها في الفرج ام لا قال قد قال بذلك بعض فقهاء المسلمين غير اننا نقول
مثل هذا وهذه مستوية وخاصة على كراهة الغاف للثا ولو لا خوف الكتمان ما علمت لما
لما علمت بذلك الا اني لا ابيح لك ذلك اهل الكتمان المستور مضعوا والله اعلم **مسألة**
ابن عبيد بن يمين قال لزوجه طالق ان فعل كذا وقال ان فعل كذا فزوجه طالق
هل ليس هاتين اللفظتين فقامها سواء فصح في ذلك فقه **مسألة** اما قال لزوجه طالق
ان فعل كذا فقال **قال** لزوجه طالق فزوجه طالق ففعل وقوله ان فعل كذا انها تطلق
الا ان يفعل وهذا القول يعجب **مسألة** وما ان قال ان فعل كذا فزوجه طالق فلا تطلق
زوجه الا ان يفعل والله اعلم **مسألة** وفيه طلق زوجه ثلاث صدقاتها قال لها
صدقتك ما يحل علي الا اذا خلصت من عتقك وما اليوم ما اعطيك هل يحل عليه حاضرا
ام لا قال لا شيء عليها الا اذا خرجت من عتقك الا ان تدركها بغير ظهارها وفي جواب
لابن عبيد بن يمين واما اذا طلقها طلاقا بائنا فحلي طلقها بالمرسليم اجله والله اعلم
مسألة وفي رجل خلف سبعين الف طلاق الله ما جاور اولاده في بلد معقود
ما المجلدة اذا اراد جوارا كان في قبل لم يجز منه وبين زوجه طالق قال المجلة

في ذلك ان مخالف زوجته وذكر ان تبرير وجهها وصدقها او يبري لها تقسمها ثم بخا واولاده
 ثم بعد ذلك يبرق زوجته ولا شيء عليه ولا يدعي **مسألة** وفيمن طلق او قد سئل
 ولم يعلم بانكر زوجته او ابرأها التوبة يلزمه كحل وطريق صدق **مسألة** قال في ذلك
 اختلاف قول يلزمه كحل وطريقها صدق وقول يلزمه صدق ان وهذا القول
 الأخير والله اعلم **مسألة** وزاد في ذلك نفسه بطلاق زوجته ولم يبرأ من سوس
 بذلك في الخلق حتى قال بلسان طالق طالق طالق ولم يبرأ عن ذلك بقبول الخلق
 زوجته طلاق له **مسألة** قال اذ لم ينو للطلاق لزوجه فلا تطلق زوجته والله اعلم
مسألة الشيخ سليمان محمد ملا ما قوله لها سري مع اخيش صاشر وتبشني فاصبح
 في ذلك الرشد ان كان لا يقول هذا لها طلاقا فقد طلق على قول من يقول بذلك قال
 وقال لا تطلق حتى يلفظ باللفظ الصحيح وجهه ان يكون القول في ذلك قوله و
 المصحيح في ذلك الرشد ان قال انه لم يبرأ طلاقا لها كان ثقة او غير ثقة وقال قال
 لها تصديقه ان كان ثقة وان كان غير ثقة لم يكن لها تصديق ولا يدعي **مسألة**
 وزاد قال الرجل كل اداة اتزوج بها فهي طالق فتزوج في ذلك اختلاف ولكن ان قال ان
 فعل كذا فارق طالق او عبده حر او ماله صدق وليس له يوم حلف مال ولا عبدا
 ولا اداة ثم فعل كذا بعد ان تخرج او ملك العبد والمالك فانه تخلف ويلزمه ذلك
 بالاختلاف والله اعلم **مسألة** وسالت عن رجل طلق زوجته وهي صبيته غير
 بالغ متى يقع الطلاق ومتى لم يبرأها قالوا يختلف اصحابنا في ذلك على ثلاثة اشياء
 اقاويل وقال بعضهم يقع بها الطلاق حين طلقها ثم تستعد بعد ذلك ثلاثين
 اشهر وقال بعضهم لا يقع بها الطلاق الا الى اهل الشهر وقعت
 بها تطليقة ثم تستعد بعد ذلك ثلاثين اشهر وقال بعضهم لا يقع بها الطلاق
 الا بعد ان طلقها ثلاثين يوما ثم يقع بها الطلاق وتستعد بعد ذلك ثلثة اشهر
 قلت فان كانت ابست من الحيض هكذا تكون عدتها والاختلاف في وقوع
 الطلاق بها قال نعم او حرام والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان فيمن حلف

بالطلاق

بالطلاق انهما كسب طاعة غير طاعة فلان مات فلان فكسب الطريق الذي يغني طاعة
بعد موتها نطاق زوجته على هذا القول قال ان هذا لا يخلو من الاختلاف والذي
عندي والقول ان زوجة هذا الحالف لا تطلق على صفتك هذه والله اعلم **مسألة**
واذا حكم الحاكم على الرجل ان يطلق زوجته او ان يتصدق على نفقة وكسوة فطلقها الرجل بالحكم
ولم ينسأ بها ولا نكحها فقول هو طلاقه ورجوعها بغيرها باو هان وقول ليس له ذلك
وهو كالثلاث وهو كثر القول والله اعلم **مسألة** قلت فان اشترت امرأة طاعة ما من
عنده زوجها وزنت الثمن فلما قبض الثمن غيروا ولا قد غيرت وطلقت نفسها في
بعد تعبيرة هل يقع الطلاق قال هكذا معي ان يقع الطلاق طاعة لم يفي
ذلك لان تقبله في وينسخ البيع قال ومعني في بعض القول ان زوجي ما يقع
البيع فقدر وقع الطلاق ولو لم تطلق هي نفسها ولا قبضت الثمن اذا اثبت البيع
وعلى هذا القول لا يقع اؤالتها ولا نسخها للبيع اذا ثبت لان قدر وقع الطلاق
بشؤنه قلت فان قال الزوج قد بايعتك تطليقتك بكذا وكذا لا رها
وقبلت الملاءة ذلك هل يكون هو ثابنا قال هكذا معي والله اعلم **مسألة** عن
الفقيه مسعود بن رمضان رحمه الله وفي الملاءة اذا خافت من زوجها التولي وطلبت
ان يكتب لها طاعة ما يدعيها ان تولي عنها ولو يتركها انفقت لها ذلك ويجزى هو على
ذلك في الملاءة نعم لها ذلك ويجزى على ذلك ان تولي عنها ولو يتركها انفقت الشهور
او الشهرين وان زاد الرجوع فليس له رجعة اى كان ذلك بحكم الحاكم ومطالب
من الملاءة لانه جعل ذلك بحق عليه قد لم فليس له رجعة وهكذا جاء الاثر
ويجعلون من جعل طاعة ما يدعيها على عقد النكاح والله اعلم **مسألة** واذا طلق
الرجل زوجته ثلاثا ودخلت هذه الدلالة ثم طلقها ثلاثا او لم تكن دخلت الدلالة
من ثم تزوجت غيره ثم فارقهما فزوجه الاول ثم دخلت الدلالة عن ابي الطلاق
لا يقع عليها الا الملاءة الاولى كذا قد انقضت وقلا غيره يقع عليها الطلاق لا يخلو
من بعد ان تزوجهما في الزوج الثاني فان كانت دخلت تلك الدلالة وهي في ذلك غيره

فقد وقع الحث والله أعلم **مسألة** ابن عبد الله وفي رجل طلق عضوا من زوجته
وقيل ان ينطق بعاuf طالق بان العضو المطلق من زوجته هذا الحق وزنه
طلاقا من لان قال لان بان العضو قبل ان ينطق بعاuf طالق فلا تطلق
وزنه لان يريد بقوله طالق طالق طالق وان نطق بقوله طالق قبل ان تبين
في حديث تطلق على قول ويقول ان اليمين يؤخذ بها على ابنه الانسان واما اذا
العضو وجب وسوى على التلاوة فلا يلحقها الطلاق الاول على ما عرفت
ورأى المسلمين والرداعلي **مسألة** ومن قال ان دخلت بيت فلان ولم يقل
هذا البيت ثم باع البيت ودخلت المرأة البيت فلا تطلق وان حلف ان دخلت
هذا البيت وهو بيت فلان فاذا باعه ودخلته فقال فيقال تطلق وهو اكثر
القول وقال من قال لا تطلق والرداعلي **مسألة** وان قال الرجل لزوجته
انت طالق ليلته القدر متى يقع الطلاق قال ان عرف هو ليلة القدر او
صح معد ذلك شاهد عدل ان هذه ليلة القدر فقد وقع الطلاق بها
تلك الليلة وان خفي عليه ذلك فيجب ان يحتملها ولا يقر بها الجماع ولا النظر فيما
لا يعمل له نظره منها الى ان ينقضي شهر رمضان كمل لان ليلة القدر لا تغلوا
ليلة ولا الى شهر رمضان وهي مخافة على العباد الا ان زعموا العلم بها ثم ان
ان المراد بها بعد انقضاء شهر رمضان فليدرها ان كان باقيا بينهما شيء من
الطلاق قبل ان تنقضي عدتها والرداعلي **مسألة** ومنه من قال لزوجته انت
طالق ثلاثا الاثنتين الا واحدة الا واحدة ثم يقع عليها الطلاق قال انها
تطلق اثنتين الاستثناء اثنتين من الثلاث فبقيت واحدة ثم استثناء واحدة
والاثنتين المراد استثناءها من الثلاث فطالقت زوجته اثنتين واما الاستثناء
الاخير فليس شيء لان استثنى واحدة واحدة ولا يصح الاستثناء الاخير فليس
شيء لان استثنى واحدة واحدة ولا يصح الاستثناء اذا كان بمثل المستثنى الذي
قبله واما ثلثه والرداعلي **مسألة** عن الشيخ محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن طلاق

زوجته بالثالث قال لا ادخل عليك يا فلان البيت مادمت حياً يجوز ان تدخلها ما لم
 يدخل علي من حلف ثم يردوها بعد ذلك قال ان تحالوا وحل ثم ردوها لم يلحق
 طلاق وإن دخل ثانية بعد ما ردوها فانه يلحق بالطلاق ايضاً وهذا ايضاً وقال
 وقال ابو الحنفية اذا كان قد دخل مرة وهما متخالعان وبالدول ناخذ والد علي **مسألة**
 وروى عن علي بن ابي طالب قال هي مصدقة وهي صادقة قد لا يقع بذلك طلاق
 وإن قال قد صدقت فيما تقول لزم الطلاق وإن لم يقل فيما تقول وقال صدقت
 لزم الطلاق والد علي **مسألة** ابن عبيدان وفيه طين ثم رافى في قوله فقال ارجع
 الارض إن حلفت ان لا اذ ما هو كذا تكون زوجتك قال فقال لا اذ نعم ثم حلف
 هذا الرجل على قوله انطلق زوجته لا اذ نعم **مسألة** قال تطلق زوجة الا على هذه
 الصفة للزوج فقلت من انا والسليم **مسألة** وقال لرجل انما حلفت وانا فعلت كذا
 فامر بك طالق وهي عليك حل او كظم امك فلا نعم فاذ فعل او حلف لزم من ايجاب الي
 ذلك حنث والد علي **مسألة** ومنه في رجل ثلاث زوجات فقال لهن ان
 اشترى بتمين بتمى او بتمى او بعشى شياء بطلانكم ونوى عند ثنتين ان الذي
 يشتري منهن شياء بتمى او بتمى او بعشى فمضى طالق ثم جات ابنته واحدة
 وقالت لا قم اشترى لي ناسخاً فقالت لها اتمها هذا انيك خفي واشترى منه
 فلما اخذت تم اجاءتها بعد وقالت لا تمها هذا الذي اخذت فقالت لها اتمها اذ هي
 اشترى به فساتر الابنة والشتت به اترى قوله هذا المالك لا ينتم اليه لزم به
 الطلاق ام لا **مسألة** قال اما اللفظ المتقدم قوله لزم وجانه ان تشترى بتمى او
 بتمى او بعشى شياء بطلانكم فهذا اللفظ اذا اشترى واحدة منهن او ثنتان
 فلا يقع الطلاق حتى تشترى جميع النسوة وما اذا كان ينتم بالطلاق الذي
 يشتري فقوله ان يزوجها بالينة وقوله يزوجها مظهر من اللفظ **مسألة** وما اذا اوتى لآتم
 ابنته ان تاخذ وحيت ايها او تمه او عيشه فقوله ان زوجته وهي آتم لا ينتم تطلق
 وحدها اذا كان ينتم الذي تاخذ من زوجاته او تمه او عيشه فمضى طالق **مسألة**

ولما تطلق سائر زوجاته لان الا فاعل • وقول ان كان للام مطلق فيها او فعل
للامور ما امر الا وفان الطلاق يقع وان لم تكن للام مطلق فيها او فعل للامور ما
امر الا فمطلق في ذلك قال ان الطلاق يقع لان تاخذ المنة بنفسها والمحبت
او المنة او العشرة فتشترى شيئا من ذلك وقول ان الا فاعل ويقع الطلاق والام على •
مسألة ومنه وفي رواية تاكل قرة او في النوى في شهر او نحو فقال لها جبران اني
بملائي فان طالت ثلثا ولو كان تعرف عدد الذي اكلته وليس لها سبيل الى عدد
النوى ما حليلة هذه المنة • قال ان الحيلة لهذه المنة ان تقول لزوجها اكلت وحلة
اكلت اثنتين اكلت ثلثا اكلت ريعا ونحو على هذا العدد على هذه الصفة الى ان
تعد اكثر مما اكلت لنحوج والشك فان فعلت كذلك فلا يلحقها طلاق والام على •
مسألة ومنه وفي رجل خلعها بالطلاق • الملا يصوم شهر رمضان فلما جا شهر
رمضان سافر الرجل فانظر في سفره فلما انقضى الشهر رجع الى وطنه وبيد ان طلق وقت
ام لان قال في ذلك اختلاف • قول لا يصام البديل طلق او قل لان البديل كالمبدل
منه وقول لا تطلق زوجته في صام المهر البديل والام على • **مسألة** ومنه وفي رجل
قال لزوجته انت طالق للسنة وانت طالق طلاق السنة كيف القول في ذلك •
قال اما ان قال انت طالق للسنة فقول طلاق محينها وقول لا تطلق محينها
ولما تطلق اذا حاضت وطهرت والحيض • وما ان قال انت طالق طلاق السنة
فلا تطلق محينها وانما تطلق اذا حاضت وطهرت والحيض ولا اعلم في ذلك
اختلافا وما اذا كانت المنة حاملة او قالها انت طالق للسنة وطلاق طلاق
السنة فانها تطلق محينها والام على • **مسألة** ومنه وفي رجل تخاضم بقول
ورجل عند الولي فارحها على صاحبته شقها فاكمل المدة عليه فقال له خصمه
او يدعك ان تخلف بالطلاق • ان ما لا يعتد عليك باطل فحلف هذا الرجل وقال
عند عينة بلزموه بالطلاق • الثلاث ان توكل هذا باطل هل في قوله هذا
استثناء ام لان قال ان قول هذا الرجل مخالف • بطلاق الثلاث ان قول هذا

الرجل باطل استثناء فان كان قول التحيل فيما ادعاه عليه باطلا فلا يلزم الحالف
 طلاق الثلاث على هذا القول وقول هذا ليس باستثناء وهو حجت ويلزم
 الحالف على هذا القول لا غير طلاق الثلاث ورفع لى عن الشيخ مسعود ^{مضان}
 اندرخص في مثل هذه الصفة والله اعلم **مسألة** عن الشيخ احمد ملا في رجل اطلق
 بطلاق زوجته لا يدخل بيت ولده ولم ولدان احدهما متزوج باوثة والمحو وعند
 غيب ثم ان المحلوف عند سكن مع اخيه في بيتهم ثم دخل الاب بيت ولده للترج
 ولولد المحلوف عند في بيت اخيه فصار الاب ولده المحلوف عند في بيت هذا
 الولد المتزوج ايلزم الحنث ام لا **قال** يلزم الحنث لان قد سكن في بيت اخيه
 فصار يسمى ببتله ولو لم يكن له في الاصل لانه لم يحل بيتا معلوما في عينه والله
 اعلم **مسألة** الصحيح وفيه قال يلزم اولزما وعليه او وجب عليه ^{بعون}
 طلاقا ان فعل كذا ثم فعل ولدا ربع نسوة او ثلثان او واحدة ما
 يلزمه في عينه هذا **قال** لما اذ قال عليه ^{بعون} طلاقا ان فعل كذا والزم
 نفسه او يعين طلاقا او وجب عليه باوثة انه قد زنى وحش في عينه طلقت
 كل زوجته وزوجاته ثلاثا وفي المأثور وجه النساء اذا تزوجت اختلف في قوله
 يلزمه الطلاق في قوله وما اختلف لان فعل مستقبل والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفيه **قال** يلزمه اولزما طلاق الثلاث ان فعل كذا ثم فعل ولدا ربع
 نسوة او ثلثان او واحدة ما يلزمه في ذلك اذا حنث **قال** اذا حنث
 في عينه وقع على كل زوجة من زوجاته ثلاث تطليقات وقوله يلزمه
 اختلف ولا يبين لي ان تطلق كل واحدة من زوجاته واحدة اذا كن ثلاثا
 فصاعدا ولا علم ولا ما بال عبد الله ان شاء الله **مسألة** الشيخ سليمان
 سرسجة العاوي في رجل قال له في مجلس انه ليس له زوجة وهو حاض ولم يكن
 لانه يظن ان ليس عليه في هذا طلاق الا اذا تكلم هو بلفظ الطلاق نفسه في
 عليه في هذا شهدة وتطلق زوجته ام لا **قال** لا يري عليه باس في زوجته ان لم

غيره ولا رغبة في التوبة من ذلك عندنا والى العلم **مسألة** اولها منقطع الشيخ الحان
عنه من بلاد واسطيا لعماري من في ذلك فاما احضر الفقهاء في ما قاله وقاله ما
تقول. فمن قال الزوجت انت غير طالق ثلاثا وهو غير خارج في ذلك فجميع على ان لم
يقولها الا كذلك فقال له الفقهاء انما لا تطلق. **مسألة** بذلك يكون معذور لا يجزى له ما يجزى عليه
في حكم الشبهة من اجل نسيانك وانفعه جبره له هذا وان يكون معذور لا عند الدوام لا قال
ان هذا الرجل معذور ونسيانك عندك لا ليس هو معذور او قيل جبره لان الجبر له
لا عند فريد في مثل هذا. **مسألة** لان الانسان اذا طلق زوجته بكلام يعلم انها تطلق به
ففي ذلك الكلام ورجع على انها زوجته كما كانت من قبل جاز لان يقيم معها اى اذن
للمرجع جميع ما يلزم من كون خالفه والى العلم **مسألة** عن الشيخ حبيب كذا قال
يقول الزوجت ان اعطيتك فلان افرقك اثبت في ذلك طلاق وراق اذا عطفه
ام لا قال في هذا اختلاف قول انه راق وطلاق لقول الله تعالى في ظلم من
الذين هادوا ورجعنا عليهم طبيسات احلت لهم وقول هذا قد يدور وليس
بطلاق والفرق وقول ان فعلت كذا لا يفرقك وطلاقك للعنف فاطلاقك وراقك
كما يقول للولد والخدام ان فعلت كذا بضررك اى ساو بضررك وعد وقهيد والله
اعلى **مسألة** الصبي وفيه لفظ بلفظ الطلاق صرح بالنية منه للطلاق
او ينوي به غير الطلاق او ملاما للنية انه طلاق ام لا قال فيه اختلاف
وبعضنا الى الطلاق اقرب وبعض قلت والفرق والسر اجاب صرح ^{الطلاق}
ام من كنيات قال فالعلم وهذا ما يختلف فيه والى العلم **مسألة** ساول
الشيخ جاعد نخيس عن جاف بطلاق زوجته ان لا يضرها الضرب ^{حشد} المفا
ولا الشتم الفاحشة اريت ان قال لها انت عليك يقع به الطلاق وان قال
سوء وركبها يكون هذا شتما فاحشا ويقع عليه الطلاق به اريت ان كان
قد وقع الطلاق ورجعها على حضرة شرع يجوز زعم الرد فلا مسأله ان يعلمها
الشهود بالرد يقع بينهما حمة وان زوجها اصاب لاسرها جدارا كانت

تقديم فبان في السهامية واعتقد قليلا ولم يخرج دم منها يقع بدلالة ام لا
ورن وقع بدلالة و ردها هل يحى ان يعلمها الرد واحدا لثان والشهود
ام لان والشهود الذين يتمهم الرد وما الضرب الفاحش والشم الفاحش
حدما رتب الضرب ان كان مبرحا ومشتقا يكون فاحشا ام لا وما تقول
ايضا ان عوض مكان لا وفي عينه وقلا هو طالق ان ضربه الضرب الفاحش
او الشم الفاحش لا رتب ان ضربه ضربه فاحشا قبل ان يشتمها او يشتمها قبل ان
يضربها يكون شتمه وضربه لها انطلقا وتطابقين وكذلك عوض مكان
او واو العطف او بل مكان الواو وما يكسر الهمزة والغاء مكان اما او امر مكان
الغاء وحتى مكان الفاء او مكان حتى او لكن مكان ام بين الوجهين ذلك قال
بالمعنى تكيد وهذا على وجهين **حالت** بطلاق وجهان لا يضربها
الضرب الفاحشة ولا يشتمها الشم الفاحشة الا في صورة واحدة الى الضعف
في جميع امور اذ في غير ذلك قول في عينه على ذلك في خصوص عموم جنس الضرب
في جميع صور نوعه الفاحش في عمومها تحتها ووافاه والتعريف حمدا وهو
نعت المعرفة لكن بدخول هاء الثانية عليها وهند في الصورة الاولى ان ليس
وادة هاء الבלغة في مثل ذلك على ان كانت كذلك في بعد على الهاء في الحكم عند العمل
العلم على هذا لفظه في وجهين حتى تحت باحد الاخرين فتطلق مرة او هما
اقتطاع اخرى الا ان تكون حاله لا يلحقها الثاني منها وان عوض وفي عينه
مكان لافعال هي طالق ان ضربه الضرب الفاحش او شتمها الشم
الفاحش الجواب فيها على هذا قوله مثل الاولى في حالتي الطرد والعكس
والقرب وان عوض وواو العطف لا حد للملتين مكان او في عظمها لم تطلق
حقا فيهما في اليقين جميعا على اي حال كانا وتقديم مانا خلعنا او انك
فكله سواء لانما يقتضو الشركة والجمع للناطق لا الترتيب على الاكثر ولا لا
ولذهب الاشهر ولا قوي ون ابدل مكان الواو ثم في يكونا على مقتضى

و زمان الاكثر

في الدعوى المحال كان عليه ضمان للاحد فقال للذي له الحق قد جعلتني في محل وسعة
 في كل واحد كما يكون حلالا ثابتا ام لا **قال** ان الدعوى اذ كان عليه ضمان للاحد فانه
 يوكل وكيله لطلب له الحق والذى له عليه الضمان وما اذا طلب هو الحق لنفسه
 فعلى الاطراف ان يدعى **وقال** اذ كان الضمان للدعوى فان الذي عليه الضمان يقول
 للدعوى قبل البتة فلان ذلك **ولا يقول** قد ابرأني والداعى **مسألة** الشيخ العالم
 جاعل تجسس الخوص فمن في اليد ولا يدركه من لا يمكن له مثل التبييض والمحنون او
 المعنوية سلف بها ويبدى عند رجل ذي مال جاء في المرح والموت وهذه الدلائل
 بان ان السلف كتب املا للفقير او لبعض قريته او كان عليه دين يحيط بجميع
 املاكه كانت مكانه هذا السلف الغني وهذا السلف على هذا حاله **قال**
 نعم اذ كان السلف فعلا او لا فلا تغفل فيه اذ كان السلف على وجه الجائزة
 قلت له اذا كان هذا السلف اعطى السلف الدار وهو غير وكيل او اقام عدلا
 حاكم ثقة ولا حاجة للمسلمين بكون منه اعطى السلف على وجه الاحتساب لرب هذا
 هذا المال او الوجه في ذلك ان يرجع على هذه الصفة **قال** نعم قلت له فان ثبتت
 الكتابة كلها انكون الكتابة المتقدمة او في المتأخرة **قال** فالصكوك دون
 الاشهاد عليها ليس بشئ والداعى **مسألة** ناصر تجسس اذا اقام الدعوى وكيله
 ليحكم عنه فاما الوكيل بشئ والله احد ثلث الدعوى وكان محبلا لثمة يلزم الدعوى اقل
 وكيله ويحكم الحاكم بنفس ذلك **قال** يلزم مدان وكيله فيما وكله فيه وثق
 بما يجب عليه وذلك للداعى **مسألة** وفيه عليه حق لطلبه ملك او حكم عليه
 بتسليمه الوكيل له فعلم خيا نفعه على بل اولى **قال** نذير او حكمه من الله
 اعلم **مسألة** المصير من اوصى لورثة امة وضمان لهم عليه حال الموصى منها فبيد
 ام لا **قال** لا يحفظ فيها شيئا وان **قال** فان كان اهل العلم ان ليس له ذلك ثوب
 الاقرار والوصية فحسن اذ لا يتوكل لنفسه ولا يوصى لنفسه هكذا في التعارف
 قالوا قائل ان له نصيبه واقراره وصيته لورثته امة اذ لم يخرج نفسه من حلتهم فغناه

صواب وقول في هذا وغيره قول المسلمين والداعية **مسند** عن السيد الفقيه
هنا خلفان في وفاة غاب عنها زوجها وتزوجت ولم يترك لها شيئا وطلتها وطلتها
بغير ان ترفع ارضا الحاكم وتوفيت للملك كيف حال هذا التزوج ولها صداق عليها
ولها ميراث منهما **مسند** قال فعلى ما وصفت من هذه المرات وطلاق وطلتها
بغير حجة يوجب لها ذلك حكم الحاكم فهو غير واقع وهي غير خارجة وزوجها الآخر
وليس لها ان تزوج غيره **مسند** ومتى تزوجت بالشر فقد غابت الدورية ونجاستها
ايضا يبطل تزوجها به ونحوه وتزوج المدة عليها جميعا بالتزوج الفاسد خصوصا
بعد دخول الذنوب على هذا حال فلا يري لها صداقا على احد هاجع تعديها على
ذلك ولا ميراث لها منه بعد موتها ان الميراث يبطل بطلان التزوج ونسائه
على حسب ما بان في الداعية **مسند** وعند المحققين الذي نحن جينا ونيفق
جينا انه في حال فاقته حكم حكمه حكم الاصحاح في جميع احكامه وفي حال جنونه حكمه
حكم ذهاب العقل وادابا ي عليه تزوجته وينفق ولا كسوة فانها تخرج على وليه
وان ينفق عليها وطاله ان كان لها مال او يطلق **مسند** فان لم يكن له مال فبعض
المسلمين دفعوا الضرع على هذا الذي فطلتها وليه يري الحاكم بعد ان يحكم امان
ينفق او يطلق وبعضهم حين طلاقها وفيما عندي ان الجبر عن طلاقها
عليها خصوصا ان لم يكن له مال تنفق منه وفي اللخذ بالخصه في طلاقها فخرج عليها اما
في غير الضيق واما الحكم عليها بما تشترى والقيام في بيت في حال جنونه فلا يري
على الزواجا ذلك لانه في ذلك غير مأمون والضرع عليها وفيما يري عن النبي
عليه السلام للضرع ولا اصل في الاسلام والداعية **مسند** وعند المحققين
اذا كان له بنوعه ولم يكن له احد فبالبعد نسباً منهم وكانوا مائة عليه وعلى
ماله فلهما ولي يد وعيونه والم يكون كذلك فامر راجع الى الحاكم وهو الناظر
فيه وفي حاله حتى يقيم له ويلا ثقة مأمونا في القيام به وعالمه والداعية **مسند**
في وصية التيمم والمحتسب له هل يجوز لها افداء مال التيمم والقطع بالراجح وماله

قال

قال الوصي والوكيل فقد اختلف فيهما فقالوا قال الله لا يجوز لهما ان يعطي الخراج
 ومال اليتيم واليتيم ولد عن ما اعطى ومال اليتيم في غير حق علمه في ماله قال
 قال ان الوصي والوكيل لهما ان يعطي الخراج في ماله اذا اراد ان ذلك صالح لمال اليتيم ان يفيده
 الكثير بالغليل وماله جاز ذلك كما يجوز لهما ان يعطيا بساير مصالح مال اليتيم وماله
 من الفسالة والزيادة وغير ذلك من المصالح وما المقتضى ليس له ذلك قال وقال ان
 المقتضى اذا عزم الوصي والوكيل جاز له ما يجوز للوصي في ذلك فيما بينه وبين الله مالم
 يعارضه في ذلك معارضه او يبيع في ذلك مال اليتيم واصل ماله فانهم ذلكم والديهم **مسألة**
 وكتاب بيان الشرع وقيل في بيعه له مال اليتيم غير ثقة فباعته ومال اليتيم واصل ماله ولما
 ولا يعلم كيف باعته ذلك محقق ولما باطل اللان ذلك محتمل ان يكون محقق ولا جاز ان تكون
 وصيته ووجاهة ما يجوز لهما من وجوه الحق لمن علم بذلك ان يتفصح بذلك للمالك زيد
 واشترطه اذا لم يعلم حرام ذلك ولا يجوز له ان يشتريه ويبدل بالدم ولا يتفصح له
 ويبدل بالدم لان ذلك محتمل ان يكون حقا فذلك جاز ويبدل المشتري ولا يجوز من بدل بالدم والله
 اعلم **باب في الاقرار بقسامه وكفاضه وحكامه وما يشبهه عند**
وما لا يشبهه وفيمن يجوز صدق الاقرار وما لا يجوز وما اشبه ذلك
 الرام الى حق الجمل اذا اقر له ابوه او اخوته او جنيبي في حقهم مال او متاع او شئ له ذلك كان
 الاقرار حلالا في صحته ووضوئه **مسألة** قال اما الوصية الجمل في الذي يرثه على كل حال
 لا تشبه الا ان يكون عوضا على الوصي **مسألة** وما من الاجنبي في اختلاف وكفى القول
 انك اثنائه وما الاقرار فغيره اختلاف قول الله لا يشبه له لانه لم يتحقق له ملك له
 وقوله ان ثابت اذا امكن له ذلك فقبل ميراثه او وصيته والديهم **مسألة** ومنه
 ومنه ان يرث من جميع اليتيم ما صدقه اليتيم وكيف يحق له ان يرثه من اليتيم والملك له
 والطاؤون والطرح والكرز والبرج وما اشبه ذلك ما لم **مسألة** قال ان اليتيم عندك
 معنا حاكم وعاء يمكن ان يوضع فيه شيء من الاشياء ويكون وعاء له كان وخصوص
 مثل القف وغيره او خشب مثل المناديس وغيره او الطباقة او زبد مثل

الطوايخ وغيرها واللعازف • اوز صف مثل الصغاري وغيرها والصحاح وكذلك
الزجاج مثل الكزبان ولكاحل • والامور فعندي ان ليس من الدنيا وكذلك الدنيا
انفة الطير مثل الحيا والكيزان والحلول • والارواح فعندي انها ليست من الدنيا ط
وكذلك سفن الجور فعندي ان ليس من الدنيا وبها الهوان فوسميتها اهل زمانا لا يسموا
من الدنيا والدواعي • **مسألة** ومنه وفيمن قال لا يند بسوء الحبيب اقامه عند الحق
وضمان عليه له ثم مات الابن صغير **وطالب** ورثته موثرهم وكذلك السفن فادعاه
الاب ان يبايعه وتلقى ثمنه في حياة ابنه وادعى ان يسرق • وعنده كيف الحكم بينهم
قال ان دعوى الاب لا تقبل على ورثته الابن فيما عندي ان يبايعه في حياته
ابنه وادعواه ان يسرق فلا يثبت من الضمان الذي اقر به الابن اذا كان اقامه
به لابنه بحق وضمان عليه له حتى يبيع ان قبض منه هذا السنو ووضع الابن
عنده امانه والدواعي • **مسألة** عن الشيخ محمد بن محمد بن عبد الله وفيمن اقر لا يثبت
ورثته ان مأكلا طال له ادام حيا كيف صفة هذا الاكل ويكون له ادام ام لا • **قال**
هذا مجهول ولم يحد فيه شيء والاشد لادعائه في الخط وهذا القول عندنا لا يثبت ادا لم
يكن معروفا والدواعي • **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله مر ملا وقال لا دعوى لا يثبت
اذا اقر بشيء معلوم مثل مال او غيرة وصيته ثابتة اذا اوصى بذلك شيء معلوم
وان اوصى بمالك فهو مثل اقراره والدواعي • **مسألة** ومنه وفي المقلد اذا اكل ما ثبت يعلم
من المقلد له المان مات المقلد يكون حجة ام لا • **قال** اكله وحججه حجة لو ثبتت لا
شيء للمقلد وان مات المقلد له والمقلد حجة في حجة المقلد له ثابتة وفي ذلك فرق
بين موت المقلدين • موت المقلد له المان يكون المقلد كالاب لولده ط
فان المقتنم المان مات • والاعم لولدها والزوجة لزوجها والاولاد لوالدهم فحق
المقلد ليس بحجة والمالك محال للمقلد والدواعي • **مسألة** ومن اقر له احد مال ثم
اكله المقلد مات • انه للمقلد ولا يضره ذلك الاكل لان يكون المقلد حازل لال
ثم اكل عليه بعد ذلك المقر حطت • بعد علمه فهو لو رثته الاكل • وقال من قال غير

هذا وعلمنا على القول الاول **والداعية** **مسألة** وإذا قال رجل طي هذا الغلطان بين فلان
 وفلان فلان وفلان فلان وفلان فلان **الربعة** جاك فوجد ثلاثة ولم يوجد الرابع
 فاعلم ان هذا المال الاكمان وصيته فان سهم الرابع الا لم يوجد فهو راجع الى الورثة وان
 كان اقراره راجع الى الفقهاء لان كل مال لا يعرف ربه فهو للفقهاء هكذا يوجد **مسألة**
 اعلم **مسألة** الصبي وزجر رجل وطال عانة لارثة فضته ووصله في وصيته بما يرد لارثة
 فضته وضمان عليه لم يثبت له الاقرار والوصية جميعا وليس المال الاكمان لفظ
 الاقرار اقر فلان بما يرد لارثة لفلان او بان عليه ما يرد لارثة لفلان وما اذا اقر بحق
 عليه فقال وقال هذا اقر وقال قال هذا قضاء وعلى قول من يجعله فضله ثبت
 وعلى قول من يجعله اقرار لثبتهما جميعا الاجل التناقض بينهما **والداعية** **مسألة** ومنه
 وان اقرت او اقر لولاها جميع ما ملكه ثم اقرت بولد لها سكن بيت فثبت اقراره
 لها اختلاف قول ثبت وقول لا يثبت فالذي ثبت اقرار الاب لها بالسكن
 يشبه لقوله به الثاني والذي لم يثبت اقرار الاب لها لم يثبت ولها بالسكن
 للمو الثاني **والداعية** **مسألة** الزام في من اقر رجل بعشرة دلاهم ووصله **بعشرة**
 دلاهم في رقعته وحده والتاريخ ككتاها واحدا ثبت الجميع او كيف ذلك قال
 فيما عندي ان كليهما ثابتان لان الاقرار غير الوصية **والداعية** **مسألة** المعنى
 فيمن اوصى لمن لا يملك امره او يملكه بوصايا وضمان عليه لم يرد اقراره **مسألة** بعد
 شهر او شهرين الا اقراره او وصى لاحد منهم بوصية او اقره باقرار في ذلك الوقت كما
 الوصية والاقرار مثل الوصية لا يرد الاقرار او كان ذلك في رقة الوصية الاولى وفي
 غيرهما في ثبوت حجة هذا الاقرار والوصايا اختلاف **والداعية** **مسألة** واكثر ما جاء في آثار المسلمين
 ثبوت ما تارة الوصايا كان اقرارا واكثر وهذا اختيار الشيخ السعيد واختاره
 واكثرها خالفنا الذين ثبتوا اكثر الوصايا وما الاقرار فعندنا قال وقال شيون **والداعية**
 وهو اختيار الشيخ السعيد وبعض مشايخنا المتأخرين وقد عتقوا عن هذه المسئلة
 وذلك ان الشيخ عمر محمد الجعفي اقر تسعة اقلات **لجامع** ان في حكم الشيخ

والملق أو الورثة فيما يجوز لهم فيه الخيار بعد موت عاقلهم والقباض والرجوع للصانع
 واللق أو الوصي ضمان فالملق له الضمان وكذلك إذا قضاه بحق • فإذا تحقق عليه
 فله على المالك قدر ثمنه والوصية بدو ضمان فلصاحبها قدر الضمان لأن المالك إذا تحقق
 الأول • وإذا رضي ويستحق المال أو لأن يتم لثاني فعل المالك وكان من محض رضاه
 فوضعه على نفسه جائز وثابت ولا يبطل الأقرار ولا الوصية كون الملق يد والوصي
 في يد الملق أو الموصي بالموعة يد ويدعيه ملكا بعد التعريف والدعاء **مسألة** البيهقي
 ورواها في أوّل الحديث لم يعرف فوقف له الوصي أو الورثة وقال المالك بقدر ما
 يقع له ولله أحد هون ما خذ ذلك الموقوف لنفسه والعزم تسليم ذلك ما متى أمكنه في
 حياته ودو صي بد أن حضر الموت ورضي له سائر الورثة بذلك لهم جميعا ذلك ما •
 قال لا يعجزني ذلك وخاف أن لا يجوز لهم وحسبه على ما يوجب الشرع أو تفريقه
 أو ما فعلوا والدعاء **مسألة** ومنه وفيه من أوصى لأحد ضمان وأقر له على نصيب
 وبالذات لو كان أبو حيا وهو يرث جميع ما له ثبت له ذلك ككلام الله قال لا حظ
 في هذا شياء والله وسعت المسامحة ناصر بن عيسى سليمان وشيخه الأديب مشايخ
 هؤلاء يقولون لا تثبت هذه الوصية إذا أوصى بها ضمان • وكذلك للأقرار ونسبون
 ذلك إلى ابن عبيدان ولعل معناه أن حكم الأقرار قبل الموت وكذلك الضمان ولا يدل على
 الفرق أو الموصي بهذا الضمان أو المأقر كقول الله لا يعلم ولا يرث ما يرثه الأحكام تتقلب
 وقال الشيخ خلوص بن أبي طالب الفرق والضمان لا يثبتان كان اشتراط منه يثبتها
 والله يجمع ذلك على **مسألة** ومنه في الوصية والأقرار بالمال والخلة كل ذلك القول في يد
 قول الورثة كما لو كان الملق أو الموصي حيا كان القول قوله والدعاء **مسألة** ووافق
 أو وصي المقتد على الفلاني ضمان ومات الولد فاحتج ورثته ما أقر لها أو وصي لجان
 خولها على الولد أن يتلف ما لم يمسك الآدم بالأقرار أو الوصية بعد موته والله الورثة
 بعينها أنها ما تعلم أنه أقر لها أو وصي لها بالجملة • قال عن الشيخ ناصر بن عيسى عليها السلام
 بالعلم وإن ردت اليمين فعلم اليمين بالقطع وعن أبي بصير عليها السلام بالعلم وإن

رخت عليهم اليهون فلا يبرهن عليهم وليس في ذلك **قال المؤلف** قولي الصبي قولوا
 رفع عن الشيخ ناصر بن خنيس الا انه والله اعلم **مسند** الغافري فيمن اقر له زوجته فلان
 بغلة فالغلاف في فريته كذا ويشهد به في المأثور ما نرى من فليح كذا في جميع حدوده وحقوقه
 وطريقه وسوا فقيده وسكن بيتا الذي هو له محاربا كذا وفريته كذا الى ان تزوج او مات
 ان عندي ان فليح المال على حاله وان لها سكن البيت الذي تزوج او مات والله
 اعلم **مسند** الصبي ورواه وصي عمه الغلاف وكان هذا المال قطعا مهيبة عن
 بعضها بعض بوعب متصل بين القطعتين او ظرف غير ذلك وكل القطع تسمى باسم
 واحد تدخل كلها في الوصية والاقرار والبيع وتجعل طالا وجلام لا تثبت الوحدة
 والقطع **قال** لا علم لي بهذه المسئلة وانت بذلك لو لي فاقول ان كان البايح حيا
 فالقول قوله مع يمينه وكذلك القول في طلق الا ان في ذلك شيئا وبعد ما نوريتهما
 يقومون مقامهما وكذلك وثبة الموصي يقومون مقامه وشا هذا في الاثر مودع
 وان قال قائل ان هذا لا يثبت الاحتمال كل ذلك وحده ولا دخل عليه اللبس
 لحصول الشبهة فمد له بعد ذلك في الاصول في جميع المذكور **وان** قائل ثبت
 جميع ذلك لان كل طالق قائم باسمه فكانت مال واحد لم يزد قوله لاحتمال ذلك
 وكذلك فيمن قال عبته حر واولاده طالق فقد قال وقال يخرج الجميع **وقال** قال
 بغير ذلك والله اعلم **مسند** واذا كتب الكاتب او فلان فلان بجميع ما ائتم به
 وارضه وخله شيئا لو يكن هذا جاز لان عنده الارض لا تنسب الى الثمرة وإنما تنسب
 الى الغلة وكذلك جميع الاشجار ليس هي ثمرة ونهاج غلة والغلة تقع على الارض
 والشمج والثمرة تقع على الغل هكذا عن ابو الوثر والله اعلم **مسند** الصبي فيمن
 اوصى بوصية لمن يرثه الموصي وضمان عليه له بشي من طاله او بدله معلومة
 ومات الموصي له او لم يمت قبل موت الموصي ثم مات الموصي او لم يمت بعد ذلك كان هذا
 الوارث وهو الموصي والموصي خيسبه من هذه الوصية والاقرار والله اعلم في هذا ط
 اختلافه ولو اقر بكذا وكذا لارث الوارث فلان وكان اقره او فلان فلان كذا

وكذا درهما الورثة فلان ولم يقل علي لورثة فلان المولى قد ورثه هذا المولى
حصته لانه ورثة فلان • وهذا اذا قال علي لورثة فلان لم يكن له شيء وهذا
القول وهذا الاول بينهما قرب • وكذا اذا وصى لورثة فلان فهذا الورثة فلان
دونهما ولا يعلم في هذا الاختلاف الا انها لا تقع الا بعد موت والد المدعى • **مسألة** ومنه
وفيه ان وصى للغير ماله ضمان عليه له او قوله به بعد موته فلا يدخلون اصحاب الحقوق
عليه وقضى المالك في الصحة والبطون • وان كان القضاة في المصالح فاصحاب الدين الناجية
يدخلون علي وقضى في المصالح بقيمة المالك الذي رسم المولى اكثر طاراً في الدثار وقال **قال**
لا يدخلون وهو يولي • واصحاب الاقرار فقالوا لا يدخلون عليه اهل الدين كان
الاقرار في المصالح او في الصحة كان المقر ورثاً او جنيباً اذا كان الاقرار بمعقود • وقالوا قال
يدخلون اهل الدين علي ان لم يولي في المصالح ولو كان الاقرار بمعلم وقالوا ان كان المقر
ورثاً دخل عليه صاحب الدين بقدر حصته ولا يدخل علي الجنبين • قلت وان وصى له
بنصف ماله ونصف املاكه ضمان عليه له وليرث بقية ماله عليه • **الحقوق**
قال وهذا مثل الحقوق الاول ويجوز فيه ما يجوز في الاول من الاتفاق والاختلاف •
وهو بمنزلة البيع لان القضاة والبيع ويشهد الاقرار في ثبوته وفي منع الغرر والرد
عليه وفي الاثر ان الاقرار بالمعلم والحق في الاقرار بالمفصول • والاقرار بالمفصول والحق
الاقرار بالمعلم وهذا لا يعلم فيما اختلنا وكذلك اخرج في البيع والقضلة اذا قبل
المقتضى والمشتري اجره الاول يخرج اذا وقع في المصحة فلا حسب ان يخرج في بعض
القول ان المقتضى والمشتري انما يولي اوقات المقتضى والبيع ان الغرر يدخلون
عليهم فانطلق هذا وعد له والد يعلم • **مسألة** الزامية فيمن اقترن زوجته عال ان
حدث به حدث حوت قبلها وكذلك ضمان علمها ماتت الزوجة وتضمن ثمنها
ميراثها وعاش زوجها بعد هذا وكذلك ان في يده الايام وتضمن ذلك الدار والحكم
في ذلك المال قالوا في ذلك الاختلاف • قول ثابت مات اوجي • وقولان
مات قبلها ثبت لها وان ماتت قبله لم ثبت لها شيء وعندي انهم يعملون على هذا

الآخر وقول **مسألة** وقول هو أو امر متعريف واللام على **مسألة** ومنه وفي رجل أو في ضد الخ
 لم يتم نصيب من جهة واحدة ويظهر فيه من زرع أو خيل قبل الإزالة الغنّة وعليه أيضاً ط
 حقوق لزوجة وغيرهما هل ثبت ما قبله لا خيد ولو استغفب ويند باله اوله
قال ان هذا يحتاج الى معرفة لفظ الاقرار **مسألة** ان كل لفظ له حكم فان كان قال في
 اقراره ان نصيب من زرع الفلاني او الثمرة الفلانية هو لاني محقق علي له فهذا
 يختلف فبعد قول هو او لاني الدين **مسألة** وقول يضرب له بغيره ما قبله به مع
 اهل الدين ويكون شرا معهم بالقيمة **مسألة** وان قال نصيب من الزرع الفلاني او
 الثمرة الفلانية هو لاني ولم يقل محقق علي له فنقول ثبت لا خيد ويكون اوله
 والدين **مسألة** وقول لا يثبت له شيء وهذا الاقرار وهو راجع الى اهل الدين وقول
 يثبت له في تلك المال كالمصايا ان لم يكن ولا ثاوي للبيت واللعلم **مسألة** ومنه
 وفيمن اقر لزوجة مال او ولد عوض ما قد كان اخذ منها وكان للمال الذي اقر به
 هو لها قيمة اكثر من مالها الذي اخذ منها اهل بيها ذلك المال الذي اقر لها به انكر
 عليها وثبت ما لم ينكر فعليه في هذا المال **قال** انكم تسمين لفظ الاقرار في
 هذا المال من هذا الزرع لزوجة فان كان لفظه في ذلك فقلان فلان الفلاني
 بمال الفلاني لزوجة فلا يثبت فلان عوض ما اخذت لها وكان منه هذا الاقرار في
 الموضع هذا يختلف فبعد قول هو غنّة القضاة وللورثة في الخيار ان شاء ولا اعطوا
 قيمة ما اخذت لها ان لم يوجد بعينه او مثله وان كان يوجد بعينه دفعه بعينه
 وجو مثله للمثل **مسألة** وقول هو لها ثابت والخيار للورثة وان كان في الصحة
 فكذلك ثابت لها وان لم يعرف قيمة ما اخذت لها ولم يحرمها هو فعلى قول يجعل
 لهم الخيار ان كان كذلك الموضع يرد وعليها قيمة للمال الذي اقر به لها واللعلم
مسألة وروايت اخرى شي وكان للمؤمنين بلز ما اقر به فكذلك للمقوله وقال
 مالي عليكم انكم لم يحكم عليكم بالاقرار يحكم به اذا قبل به المقوله به فما لم يقبله فغيره
 واجب اخذ المقوله ما اقر به **مسألة** لان الحاكم انما اخذ به ويحكم عليه المقوله به فاذا
 قل

قال لا حق له عليه ولا في ذنبه احتمال أخذ الميراث عنه ولا يعلم في ذلك اختلاف فان كان له على
 اقله ثم قبل الاقرار بعد ما كان له فيه اختلاف قال بعض يؤخذ من قول الاقر ان
 له حكم الاقرار قد بطل وقوله بعد بطلان الدعي **مسألة** له عليه حكمه فان اعترف ثابته
 وقبل حكم عليه ولا يعلم في ذلك اختلاف والداعي **مسألة** عن الفقهاء عبد الله بن محمد بن
 عن رجل اقر ولده بقطعة من ارضه الفلاني اقر له عند لان حدث به حدث موت قبله
 ثم مات الولد قبله وخلف ورثته هل يثبت ما اقر به ولده لو ارثه بهذا الشرط بعد
 الموت ام ثبت له القيمة دون المال قال فالحق احفظان يرجع للمنفعة في هذا الاقرار
 الرجعة بالشرط المتقدم ولو ارثه الولد قيمة ما اقر به والده وان لم يرجع حقوات فالأقرار
 ثابت على هذا **الكتاب** اوحيي للمنفعة اخذ ما اقر به حين اقره الشرط باطل
 ويوجد عن أبي مطوية انه قال في هذا المعنى ان الاقرار لا يثبت حتى يبين الحق الذي
 عليه فهو ثم حيز يثبت وبالأول ناخذ وان لم يرجع حقوات فالأقرار له الخيار
 ما بين تسليم ما اقر به وبين فداءه بما يسي يتقدم العذر وهذا اذا كان الاقرار
 في المص وبن كان الاقرار في الصحة فلا خيار لهم وقال في هذا الاقرار لا يثبت
 على قول الجمهور وانما لا يثبت له الوصية لانه جعله بعد الموت والاقرار لا يكون
 فيه شرط بعد الموت وعندنا ان هذا اقرار ثابت بعد الموت والداعي **مسألة**
 الشيخ سليمان بن محمد ملا وفيه اوصول في يد عائدة لارثة فضة ورضان عليه لثم
 اقر له بعد عائدة لارثة فضة تحق او يغيب حق كان التامخ متفقاً او مختلفاً
 تكون هذه الوصية بمنزلة الاقرار ولحقه الاختلاف ام ذلك مختلف وثبت للجميع
 قال في ذلك اختلاف وكثير القول **مسألة** ثبت ذلك كله على هذه الصفة والداعي
مسألة ابن عبيدان واذا اقر لاحد احد بما يملك لارثة فضة ثم اوصى له بعد ذلك عائدة
 لارثة او عائدة لارثة ورضان ائتم الاقرار والوصية جميعاً ام احدهما قال ان
 الوصية ورضان على الموصي للموصي له بمنزلة الاقرار وقول الله يثبت له الاقرار وهو
 اكثر القول وقول الله يثبت للجميع والداعي **مسألة** واذا كان الحق الذي اقر به للمنفعة

او وصي يد الموصي في شيء واحد رجل واحد ونوع واحد فيجب ان ياخذ بالكثر
منها وان كان سوا ذلك في واحد منها كان في ورقة او ورقتين ولو اختلف تاريخ
الافراز والوصية والدا علم **مسألة** الصبي من اوصى بوصاية في الوارث البر
ثم شهدوا فزاد جعل جميع ما اوصى به او لا مند وبالدين اوصى له به قال معي
ان هذه الوصايا تنتقل بحكم الوصايا الى حكم الافراز باقراره على نفسه كان له احد
فسمي بالناس او لباي **وابواب البر** مثل الفقير والمساكين والجهاد والدا علم
مسألة ومنه وقد جعل وصاياه الوصية في السف مثل الوصية في الخاض فاذا صح
المريض وقدم للمساكين انتقضت الوصية منهما **وابواب** اوصى في صحته ثم مرض
او يفرق فلكل ثمانية لا تنتقض الا انتقض منها او يرجع فيها **وابواب** الحقوق فمن اقر
في وصيته بحق او دين او شئ او صلاف او كان الحقوق فان ذلك ثبت
عليه في الحكم وعلى ورثته لا ينتقض ذلك ولو انتقض الوصية فمضى طلب ذلك المقل
وحاكمه حكم عليه له في حياته وما صح بعد موته فانهم ذلك والدا علم **مسألة**
ولو اوصى اقرع وضع كذا ملكه وفي ذلك الموضع شجرة والموضع البيت ولا
مال ولا ضاحية هل تثبت الشجرة وهل في بين ان يوصى ويقر قال لا تدخل
الشجرة اذا كان الموصي به موضع او بيت وما لمال فتدخل الشجرة ولا علم قا
في الافراز والوصية والدا علم **مسألة** عن الشيخ سعيد احمد الكندي ومن
اوصى بشيء ماله وكان في المال ثمة او لا ثمة فيد سائة الوصية او سائة اوصى
الموصي كان للمال غل او شجر او ارض او ربحا **قال** في ذلك اختلاف **وقول**
ان الوصية بالثمة لا تثبت للثمة الغل وحدها واما الاثر في الشجر فلا تثبت
الوصية فيها بالثمة وتثبت الوصية بالثمة فيها **وقول** ان الوصية
بالثمة تثبت في الارض والشجر والغل كانت فيه ثمة عند اوصى او عند موت
الموصي ولو لم تكن ثمة **وقول** ان كانت ثمة ثمة عند موت الموصي
او سائة الوصية فللموصي بالثمة تلك الثمة وحدها ولا يستلزمها بعد ذلك

وان لم تكن من ثمة فلموصى له ثمة فثقت ابدا وما اذا وصى الموصي بغلة المسمى كان وكان
في الثلاثة ثمة او لم تكن فيه ثمة كان الموصى به وصيا بخاصة او محلا او شيئا فلموصى له
غلة هذا الموصى بالغلة له دأيا وبين هذا والآخر فرق هكذا حفظنا على الاشهر
ونقول للسليم والاقار والوصية في هذا سواء والله اعلم **مسألة** الشيخ ابو بكر احمد
عبد الله رحمه الله وورق رجل بخلته وفيها ثمة للمقوله فيها مذكورة او غير مذكورة **وفي** الوصية
اذا كانت مذكورة اختلاف **فالموصى** وقول الموصي له **•** وان كانت غير مذكورة فالثمة
ثابتة للموصى له بالثمة بل اختلاف **•** وفي البيع والعطية اذا كانت مذكورة في المباح
وللعطى بلا اختلاف اذا كانت غير مذكورة في بيع الثمرة بلا اختلاف **والله اعلم **مسألة****
الصبي فحين اقر او وصى بغلة له الغلة لفلان وفلان وصيان عليه له فاذا كان
هذا المال للمقوله او للموصى به ثمة مذكورة حين الاقرار وفي الوصية حين موت
الموصى فلموصى له والمقوله تلك الثمة وحدها في بعض القول **•** وقال وقال ذلك
في الوصية واما الاقرار فله ما ياتي **•** وقال وقال له ثمة ما ياتي في الاقرار والوصية
كان في وقت الاحتياج **•** ثمة او غير ثمة فان كان لهذا الاقرار والوصية حين شتري
اليه قال ذلك الحد وان يكن لهما حد فالأقرار للمقوله ولورثته بعده وفي الوصية اختلاف
لورثة الموصى له بعد موته والثمة لا يدخل فيها الخط **•** وفي دخل ثمة الارض اختلاف
والغلة اعم **•** الثمة **•** قلت وان كان فيها ثمة غير مذكورة في حين الاقرار او وجوب
الوصية هل فرق بينهما وبين المذكرة **•** قال فقول للفرق بينهما وذكر على قول من
جعل الثمة للمذكرة للمقوله او للموصى له وما على قول من جعل ذلك للمقوله او للموصى فيها الفرق
في هذا او يكون في هذا كان للمال لم يكن به ثمة **•** قلت وما معنى ثمة الارض طيبه
منها ثمة وان المحدث بدلا هو اوجب انكون فعادتها او غيرها ام كيف ذلك **•** قال
لما حفظنا هذا وقد جاء عن ابو المؤثر ان غلة الارض ثمة والدلالة التي حصلت وكذا
الارض هي غلة والغلة ثمة على معنى قول ابو المؤثر **•** قلت وهل تدخل في ذلك
غلة الاشجار مما تنمو وتلاقي منها ورقا كالخنا والاسر والسدر في وقت حياها

ام الله قال هو كذلك قلت في اوصيحي قد الهى الله في ذلك غلبة الاشجار ام
 لا قال ما على قول ابو القاسم فانه قد دخل في ذلك عن غيره وما يخالفهم ابو القاسم
 في الارض وحدها فكان يحصل ما حصل منها ثم في غيره بحوله غلبة الارض **مسألة**
 عن الشيخ احمد بن مفرج ورواه بعض اولاده بما لا يفيد زيادة وثوق بخلافه فيها ثم
 قال اذا اكل المال اقل لولاه ولم يضاف الى نفسه فهو له وعن كان مدركا او غير
 او غير مدرك وطان اقل له لولاه او غيره وضاف الى نفسه فالزوج المدرك للملك وكذلك
 الثمة • والاقوال تختلف لفظه فان كان على سبيل القضاء فذلك تكون الثمة في البيع
 والوصية والعطية ويكون اذا كان للبائع حتى يشترط المشتري • قال غيره قد
 قيل في الوصية ان الثمة للمدرك الموصي وغير المدرك الموصول وهو اكثر القول •
 واما البيع والعطية والمخل فكل ثمة ملكة فهو للبائع والمعطى والراهن ولا يعلم
 في ذلك اختلاف والداعي **مسألة** الصبي اقرت فلانة بنت فلان لزوجه
 فلان بصلتها الاجل الذي عليه لها ان ماتت قبله ضمان عليها له وجعلته
 وصيتها بعد من ما فلا احسب ان هذا ضعيف وظنه مستقيم حسن واثق
 قبل ثبوت الصداق وجوب الشطرنج في ذلك اختلاف • ومثل هذا لا يضيف
 ثبوته للحكم به على عادة الناس في هذا ولا خلافهم والداعي **مسألة** ومن دون
 اوصت له زوجته بصلته او ضمان عليها ان ماتت قبله فانه يسلم اليها شئ
 به في حياتها وتحت عليها ان الله والداعي **مسألة** وكان عليه ثمن لزوجته او
 غيره او ثمن الذي عليه الحق للذي له الحق بماله او ماله ثم ادعى الموهوم ان ثمنه
 الغير فان كان اقراره بحقه عليه للمنفقة كان بمنزلة القضاء وكان فيه الغير
 بالجملة على قول والداعي **مسألة** ومن يوصي بتم الغطال ولو كتب بغطاها
 فالغطا حكم للورثة حتى يقر بصفوته وغطاها والداعي **مسألة** ومن اقر
 بنصف الارض للممارة كذا الرجل عظم له نصف الارض فاما ثبت للمنفقة نصف
 نصيب المقر والداعي **مسألة** ومن اقر رجل ببنته وعما فيه مدعون وكان بعض

الماعون وهو ان ثبت الجميع ام لا • قال ثبت للمقوله جميع ما في البيت وما عون
 وبالماعون فقد ان • وقال للقول اذا لم يكن الاقوال بحق عليه • وما ان كان الاقوال
 بحق على القول فعليه قد اتوه والبدعي **مسألة** • وجاز للكتاب ان يكتب ما يريد الموصي
 اذا خوفه الله ولو يعلم منه خيافا والبدعي **مسألة** • وجاز ان يترك لاجد يبيته وما
 فيه وكان في دارق فيها حقوق مكتوبة للمقوله لاجد ان الناس ان الحقوق المكتوبة
 في تلك الدوائر للمقوله بالبيت وما فيه هل يخرج ذلك عللا ام يكون المقوله كان
 المقري او مينا • قال في كل اختلاف قولان جميع ما في البيت داخل في الاقوال •
 وقال وقال • ما كان محجوزا ويذهب مثل الحيوان والعبد لا يدخل في الاقوال الا ان
 بالبيته العادلة انه داخل بين الاقوال • ولعل قوله اذا وجد عند الحكم في البيت
 يصح انه كان خارجا بين الاقوال ولا تحكمه داخل • وما ما حدث بعد الاقوال
 فلا يدخل الاقوال • وما الدوائر والحقوق التي في الذم فكل المقول لا تدخل
 قال للؤلوف حفظت عن ابن عبيد ان انا تدخل عن الصبي انه لا يدخل على اخطاها
 وعندي انها لا تدخل فيها امه صورا راجح • وما الدلائل ان وجدت بين الاقوال
 البيت محتلف ايضا فيها واذا صح انها في البيت بين الاقوال فيجب ان تكون داخله
 في الاقوال • قال للؤلوف بعني طالعبي وعندي انه هو الصواب والبدعي **مسألة**
 وفي اوقافه قال كل ما في متوطها هو لوليها وكانت هي قاعدة في القول عند قوا هذا
 وفيها حكم وكسوة هل يكون الحكم الذي فيها داخل في طها الذي في المثل الذي اوتى
 بما فيه قال هذا وعندي هو لوليها وهذا قولان • كذلك منزلها وارجلها هذا
 يوجد عند الشيخ ابو سعيد والبدعي **مسألة** • عن الشيخ خنيس بن عبد وفي رواية
 بيته وما فيه وكان في البيت ماعون وكل هو هو على المقول يدخل في الاقوال
 ام لا • قال معي انه يدخل في الاقوال وبالماعون للمقوله فله • اذا فله الله
 او رتبته والبدعي **مسألة** • الزام في رواق بيته وما فيه لوليها وفيه ماعون
 فالسيف للمراهن ولا يدخل في الاقوال • وفله • وبين الورثة والبدعي **مسألة**

الصحيح فمن اتهم بفعل وجس على التهمة وقرعته بهم هل فيه قول ان اقراره
 ثابت عليه قال لا يعري ذلك من الاختلاف **●** على حسب ما جاء في آثار المسلمين
● وذلك يوجد في اتهم بقول انسان فحسب التهمة ثم اقر في حال جسمه بقتله ط
 فقالوا توخذ من الدابة ولا يقارب اقراره ومثل هذا موجود **●** قلت وان اقر ما شأنا
 لم يؤخذ بها اي ثابتة عليه بل اختلاف **●** ام فيه قول **●** انها لا تثبت عليه حتى يقر بها
 بعد خرجه وان اكرهها بعد خروجه فلا تثبت عليه قال اقر المسجون بما يجرم به
 ولا جده يختلف في ثبوت فقال **●** لا تثبت اقراره في الزنجر به ولا في غيره وفي
 ذلك اختلاف على ما يوجد **●** قال الطولقي اقراره بغير ما يجرم به يحجب ثبوت له عليه لانه
 غير مطابق لذلك الاقرار ولا يعلل به في العلة لما نعتة بثبوت عليه **●** واما اقراره
 بما يجرم به لاجل ما قول الله ثابت عليه وهكذا كل اشادات الاثر تدل على ما قلنا
 والله اعلم **مسألة** **●** ومنه واما اقرار المسجون ففي ثبوت عليه اختلاف **●** قال قال
 لا يجوز اقراره في كل شيء وفي خروج **●** والسجين **●** وقال قال يجوز اقراره في كل شيء
 وقال قال لا يجوز اقراره بما اتفق به السجين وهذا احوط والله اعلم **مسألة** **●** ومنه
 واما الاجد بغلة جميع املاكه وقرعته كذا سنة زمانا هل تدخل في ذلك غلة العبيد
 واجرتهم وقرعته وغلته وروبه وربعين وصوف ونجاج وكذا غلة الرضوخ وشجر
 قال ان ثبت الاقرار دخل فيه جميع ما يقع عليه ملكه وتلك البلاد على ما ذكرت الانتاج
 الدواب فانه لا يقع عليه اسم غلة وهو متبع لها واطغلة العبيد فان الثور ودخلت
 اجرتهم في الاقرار ولا يغلا اعلم ان خدمهم للمفكر **●** قلت وان كان يوم الاقرار غلته
 في ثوب وهذه الاملاك ومضت اشهر من تلك السنة لم تحمل غلته ثم حصلت بعد
 نصف السنة او قبل ذلك او لا ذكره الغلة باملاكه وشيئا منها متى ينقصه فيسبب للقول
 منها **قال** **●** له غلة سنة من تاريخ الاقرار ومنه صحيح له الاقرار فاما غلة العبد الاملاك
 سنة فله ما اغل منها وليس له بعد السنة شيء وان لم تسلم اليه فله غلة سنة ولو لم
 تغل في تلك السنة واغلته في السنة الاخرى دفعت اليه ولو ان في هذا المال

فهو صغير ويخل صغير فله غلة سنة فقلت ولذا كان حين الدعاء شيء في العقل غلة
 فهو مركبة وبقيت الغلة في شيء من الخلل والشبه لم تذكر حتى خلت الملة وانتهت بانها
 قال الغلة سنة كما اقر له به والى تذكر في السنة فالان تذكر فقلت له وهل
 الرجوع عن اقراره قال اذا ثبت اقراره على وجه الحق لم يقر له به فاكثرت اجابتي
 اشار السالمين لارجح في الدعاء ولا الجاهل في الدعاء ^{وغيره} وعند وراق محمد بن
 مساجد عمان او مساجد الدينان فلم يحفظها شيئا واجلت الفكريها فاستجبت
 عقلي فضعفها وحسن عندي ثبوتها الفقار استعسار او قسمها وحسن عندي زها
 المقار والورقة وحسن عندي ان تجعل في جامع بلده والدعاء ^{وغيره} ومنه وراق بينه
 او قرئتميه وانيه فلا قدر ان اثبت العقل المقبول به الباب الخارج في الدعاء
 وان كانت اللاه في سنة خمسين وفي نسخة الف والملة واحدة فعليه جمع ما فيها
 فهذا اتفاق في الاجل واختلاف في عددها وكذلك ان اتفقت اللاه في نسخة ^{واختلف}
 الاجل احدهما قبل الاخرى ايضا جميع ما في النسختين ^{الاجل} والاتفاق ^{الاجل}
 وان اتفقت الاجل واللاه ثبت احدها والدعاء ^{الصحي} فمن بات ^{ظهور}
 عليه حقوق لرجل في مكره فله اكثر من اجل منها واكثر ما جاملها والجل
 فتختلف للاجل متفق كدله واختلفت احواله والجل كذلك كدله متفق ^{واختلفت}
 احواله الان يكون احد الحقوق لاربات واحدها في ثباتها وقال الحقان في ثباتها
 على هذا الوصف وقال وقال هما متفقان لان ربح لاربات خمس في ثباتها ^{فقال}
 المعقول وبقية بينهما فلا اختلاف بينهما في التسمية والدعاء ^{الزامل} فمن وجد
 عليه لرجل عشرة درهم مكتوب عليه في الورقة تاريخها في شهر رمضان وعشرة درهم
 مكتوب عليه له في رقعته تاريخها في شهر المحرم وكلا الشهرين من سنة واحدة
 ويخل الجميع بما اذا انقضى شهر محرم الذي من سنة معلومة في عليه الجميع
 لان قال ان لم يبين ان هذه اللاه الاخرة والجنس غير الجنس الاول وانما
 كتب الورقة عن اقراره بهذه اللاه وعمل او احد فيجب ان لا تثبت عليه الورقة

واحدة حتى يتبين انها غير الذي يوجد في الوجه والدعا **مسألة** عن الشيخ
 ناصر سليمان رحمه الله ان اوصى بدار في فضة لفلان معروف ورضان ارثش وشملت
 الارقات فضة ورضان فاختلف معنى الفهم فانهما اثبتان مجموعا على هذه الفضة
 والدعا على **مسألة** الرغوب في اوصى لاحد وارثه ماله او ثمنه وكان في ذمة
 الدية تلك الثمة الخاصة بالغير فكذلك بينهما اقرب في الغلة او الثمة قال ان كان يوم
 الاقرار في المال ثمة ملكة او غير ملكة ملكة في تلك الثمة لا غيرها وان كان يوم
 الاقرار ليس في المال ثمة فله ثمة ذلك المال باق حيا وكذلك في الميراث الوصي والوصي
 الغلة المدة في حياته وقدره بعض المسلمين بين الاقرار والوصية بالثمة او با
 لغلة فقالوا ان الاقرار والوصية بالثمة لا تثبت الا في النحل خاصة لا غيرها
 والاقرار والوصية بالغلة لا تثبت الا في الارض والشجر لا غير **قال** وقال كل
 سواء والدعا **مسألة** وعند رجل اوصى بالدار والمال وهو اوصى به على من فله
 قال ان المال اذا كان وهو اوصى به صاحبه فالغلة على من فله بدو على الوارث
 فداة **والوصية** فالغلة وقال الموصي بهذا الذي حفظناه ونعمل به وفيه
 والاثوان العتيقة والوصية فلهما وقال المعطي والموصي **والاقرار** فداة
 على من اوصى به وحفظنا ايضا ان اوصى للموصي بشيء وهو ثبت للموصي له به
 وفله وقال الموصي اذا خرج وثالث طهر والرهن فهو الرهن المقبوض الذي
 جاء في كتاب الدية غلته وثمرته يرفع من الدين وان كان مباحا بالخيار فلا يملك
 ينفذ وقال الموصي الان يوصي بغيره وطاله قال غير وجد في بعض
 الكتب وان كان مباحا بالخيار فلا تثبت فهذا الوصية الان يوصي بغيره
 وطاله والدعا **مسألة** وورث بدار وفيها ثمن لم تكن فلا تثبت في الاقرار
 حتى تذكر والدعا **مسألة** الزام في اوصى او يقر رجل او المسجد على له
 مباح بالبيع الخيار ويموت الموصي او المورث يكون على رثته فله ذلك كله **قال**
 اما الوصية والاقرار في المال الطباع بيع الخيار عن الميراث في كل اختلاف **وقول** لا تثبت

فيها الوصية ولا الاقرار وقول تثبت فيها الوصية والاقرار • وعلى ما سمعته من جوابات
 المتأخرين ان الاقرار يكون فداها على القوله والوصية فسمعت فيها اختلافا قول
 يكون بخلافه فلا اذى صار للوصول • وقول يكون فداؤه وثالث مال الهاكك وقول
 يكون فداؤه على الوصول ان شاء فداؤه وان شئت فقل والدعاء على **مسألة** في اوراق
 ارضها بنصيب ايمان لو كانت حجة فلا يبين للثبات هذه اللفظة والذي يوجد
 في الاثر ان اراد ان يوصي على هذا ان لا يقول الا ابن اخي والا ابن ابنتي **مسألة** في بعض
 عمل ميراث ايمان لو كان ابو حيا فهذا والد العلم فاذا كان اللفظ ثابتا وتوجد الح
 الا الاقرار والذي يوجد في الاثر ان الحق له والمال يوم الاقرار • وان كان اللفظ يخرج
 يخرج الوصية فلم يوصي يوم موت الوصول والمال والدعاء على **مسألة** وان اقر الرجل
 بنصف ماله لمسلمي كذا وكان الحق لان اسماء وهما متساويان فادام المقر حيا فاقول
 قوله وان مات المقر ثبت الحق له نصفين نصف للميراث ونصف للدعاء على **مسألة**
 عن الشيخ صالح روضا ان لا اعني ابلغ شيئا او عهد او قيد ومات ولم يقصد فهو
 ثابت وليس هذا من ائمة الرأيا فلا ينعقد وليس يكون اخذ حرا او عتقا هذه وطبق
 الجها لفظ لا اعني اقامه في قصد وادابات ولم يقصد فهو تام ولا نقص للورثة بعد
 موته للدعاء على **مسألة** ووافق الله اولو الدار ولم يكن اسماء عتقا قال بعض المسلمين
 الاقرار ثابت والدعاء على **مسألة** ووافق الله اولو الدار ولم يكن اسماء عتقا قال بعض المسلمين
 ثبوت المقر اذا لم يكن المقر وارثا وصية ولا ذمهم ولا ذمهم فان الميراث
 للمقر والدعاء على **مسألة** وفيمن قرأ لاجل شيء مشتبه بغيره كالسوق والكتا
 والعهد في ثبوت ذلك الاقرار اختلاف بعض ثبت ذلك ويجعل له الوسيط منه
 وبالاجرة وبعض لا يثبت في الاقرار وكذا عن ابي سعيد • واما الوصايا فبعض
 يثبتها ويركها الى اهل العلم وبعض اثبت بالدعاء وقال بعضهم الاوسط وذلك
 وبعضهم قال الافضل • وبعضهم قال لا دون وكذلك القول في الاقرار وبعضهم
 لم يثبت جميع ذلك حتى يقع الاقرار والوصية على شيء معين والدعاء على **مسألة**

ومنذ قيل الموضع يجوز اقراره في طاعة كذا وصيته في تلك الحالة ولا يجوز بيعه ولا
شراؤه ولا قضاءه ولا عطاؤه وللورثتين يمتنعون ذلك وينقضون ما اذا اعطى
للمريض انسانا شيئا من طاعة وقال هو كذا حبيب او ميت فان ذلك لا يجوز
لان العطية لا تجوز في الموضع وقال وقال انها من ثلثة الوصية ويجوز في ثلث
ماله وبعضه ضعيف ذلك وهو ان يبا والدماع **مسألة** ومن اقر بقتل عبد او ذمي
فلا يبين في ان له ان يرجع عن قوله على قتل الاختلاف فيمن اقر بقتل حر
وقوله بالعبد حق عليه في طاعة دين نفسه اذ لا يملكه قود وانما عليه دينه في طاعة
خاصة فان اقر بقتل حر خطأ فلا يبين في ان له الرجعة وعليه الدية في طاعة دين
عائليه لان تصدق العاقلة او يصح ان القتل وقع منه على الخطا وان اقر
بقتل حر عدلا او لاداء الرجوع عن قوله وطلب اولياء المقتول منه الدية ان
علمه الدية في طاعة ولا رجعة له في حقوق العباد ولما لا الرجعة في حق الله
وهو القود في بعض المقول وقيل لا رجعة له ويلزمه انقاذ ما اقر به والده
اعلم **مسألة** الشيخ احمد ملا في لفظ الا اذا كتب اقراران عليه
لفلان فلان ولفلان او كان لمسجد وكتب بان عليه للمسجد الفلاني
والمسجد الفلاني ليكون ذلك بالسوية او لا **قال** اذا كان على هذا اللفظ
الذي على كل واحد منهم فخرج بنفسه فيكون بينهم بالسوية واذا كان بعض
الموقوفين او بعضهم جماعة ففي ذلك اختلاف قول يكون بينهم بالسوية
على العدة قول يكون للفرد سهم كسهم الجماعة والدماع **مسألة** ابن عبد الله
وفيمن اقر بجميع ماله يدخل الدين الذي له في القدر وكذلك جميع العوض
والنقود والمنازل والذكابين والحيوان **قال** اذا اقر بجميع ماله فهو
للقول الا الدين ففي ذلك اختلاف وان كان الموقوف اقول اذا قال انه
لم ينو الدين فذلك له وقول ليس له ذلك على المقت والدماع **مسألة** ومنذ
واذا قال الموقوف **قلت** فلان على الفلاني فيكون المالك الموقوف يوم الاقرار

فان كان قيد ثمرة مدركة يوم الاقرار فهي للمقر وان كان الثمرة غير المدركة
 فهي للقول له ونحوه • واما اذا كان على نسق وصيته وكتب له وضمنا فاكثروا
 القول ان يكون يوم مات الموصي • واما الغلة فتكون على ما وصفت كذا وكذا
 الصدم واما ان قال المقر للمالك الغلاتي فلان فيكون المال للغلات ساعة الاقرار
 ويكون للمالك للمقر كانت الثمرة مدركة او غير مدركة لانها عتقرف **والاعمال**
مسألة ومنه وفيهم ان اخوته بجميع ما ورثه سوى المال الغلاتي والمال الغلاتي
 ثم بعد اقرار يوم او يومين اذ عي انه مغير عاقر بعد اخوته ما يكون له غير امواله
 قال المقر ليس له غير في اقراره **فيما هو الحكم** غير انه يحرم في ذلك الاختلاف من قبل انه
 استثنى المال الغلاتي والمال الغلاتي فقال وقال ان الاستثناء والنسب بطلان
 الاقرار وقال وقال لا يبطلان • وان اقر المقر لغيره بالشيء ماله الله او لم يعلم به
 فاكثروا القول الاقرار ثابت ولا يتقضى الحكم بالذو الذي لا يري له غير الجاهل الغلاتيين
 في ذلك العلم **مسألة** ومنه واما اذا اقر لغيره فلان ووصي وفيهم الذي لا يري
 قال الاقرار والوصية ينقسم بينهم على الوجه لا يفضل ذكره على ان في علم اكثر قول المسلمين **مسألة**
 ان الاقرار والوصية لا يكونان الذكور خاصة وبالقول لا العمل • واما اذا اقر او **مسألة**
 لغيره فلان ولو يكن احد الذكور لغيره فلان بكلهم انات قال الاقرار والوصية باطلان
 • واما اذا اقر او وصي المورث فلان قال الاقرار والوصية ثابتان ولو لم يكن احد الذكور
 بكلهم انات قال الوصية والاقرار ثابتان ولو لم يكن احد الذكور لغيره فلان ومنهم من قال قبل
 الاقرار فقال وقال ان الملية سهمه والاقرار لان الاقرار للملية جازية • وقال وقال الاشيت
 الاقرار الدلالة حيلة يوم الاقرار • واما وطات بعد الاقرار فله حصته من الاقرار واما الوصية
 فلا تثبت للملية ولا تثبت لمن مات قبل الموصي • واما اذ مات الموصي للموصي له وانما
 مات قبل صاحبه فقال وقال ان الوصية باطله وقوله وقال ان الوصية ثابتة • وقال
 وقال اثبت للموصي نصف الوصية وبطل نصفه لان شكل العلم **مسألة** ومنه وفي
 رجل او وصي بسكن زوجته فلان في بيته والوصية الغلاتية التي تزوج رجلا بعد

ووجد لم في تلك القرية بيتان أو أكثر وكان مسكنهما في أحدهما وفيهما جميعاً أن يكون
 سكن هذه المارة وإن ثبت لها السكن في أحد البيوت وكان البيت واسعاً يكون
 كله سكنهما أم لها السكن في أحدهما في البيوت بقدر ما يكفيها • وقالوا الوصية للزوجة السكن
 لا تجوز إلا بعد الوصية لو أريد إلا أن تكون الوصية وضمان أو يكون اللفظ للزوجة
 بالسكن أو لم يحدد ثبت السكن للزوجة وإن ثبت السكن للزوجة وكان عند
 الموصي أو لم يثبتان أو لثلاث فقالوا • قال يكون للزوجة سكن وسط البيوت •
 وقالوا • قال يكون لها ضعف البيوت • وقالوا • قال يكون لها سكن أفضل البيوت
 • وقالوا • قال يكون لها بالحصصة من البيوت إن كان للموصي ترك يترتب عليها أو كل واحد
 نصف مسكنه وإن كان البيوت ثلاثاً فلها أو كل واحد ثلثه وفيما لا يكون على
 هذه المعاني • وقالوا • قال لا يثبت السكن لها حتى تشهد البينة العادلة أن هذا
 البيت الذي أقر لها بالسكن فيه وبين القل • والوصية قرب في مثل هذا والى
 يبعد في القول المارة ثابت ويكون للزوجة بيت أو وسط البيوت التي تركها
 الحاكم ويكون كتبها في ذلك البيت الأوسط وإذا أريدت هذه المارة أن تفعل هذا
 البيت فقالوا • قال إن لها كل الأارات • إن تفعله أو تسكنه أو تسكن معها أحداً
 وهو أكثر القول • وقالوا • قال ليس لها أن تفعله بل تسكنه لأن تزوج إذا كان
 رجل الرجل المارة وقوله إن يسكن له فليس له أن يدفعه غيره وليس له أن يسكن في
 البيت خلاصه فانهم هذه المسائل • وإذا تزوجت هذه المرأة وكان الترخيص
 فاسداً الترخيص الفاسد لا عمل عليه وثبت السكن للمارة التي تزوجت تزويجاً
 صحيحاً فإذا تزوجت تزويجاً صحيحاً فخرجت السكن وعندها دخل بها
 الزوج أو لم يدخل وإذا وقع القسم قبل أن تظهر الورقة فإذا ظهرت الورقة
 السكن للزوجة بخلافه بخلافه عند المسلمين فخرجت السكن على هذه الصفة
 والله أعلم • **مسألة** • عند رجل رجل أو رجل ثلث • باقياً • قال بعد فلا وصاية
 تزوجت وصاية على المسلمين في مثل من ثبوت من أن لا الموصي إن يأخذ ثلث

باطل في الوصاية قال الورثة ليس كذلك فيما اوصى به الهاكك شي وثبت وبطل ونحوه اولى بما
 بطل ثم خصصا ما اوصى به في ذلك قال ان اقول بثلاث طابق في مال بعد انفاز وصاياه وكل ما
 بطل وصاياه فله الثلث والورثة الثلثان وان كان اقول بثلاث مال بعد انفاز وصيته فله
 او وصيته في ذمة فليس للقر له فيما بطل من تلك الوصية شي وهو الى الورثة وحدهم والرد
 اعلى **مسألة** ومنه وفي رجل اقر رجل ثلث ثلثات برشي وماله الف الف درهم فله
 بصفة يستدل بها عليهم ثم مات المقر وطلب لقر له الثلثات وخلف الهاكك ورثة يناقوا
 فلم يعط الوصي الثلثات الا ان اثبت وادركت لمن تكون الف الف درهم فله قالوا لا ورثة
 الثلثات حتى الحث الاركت النحل الف الف لورثة المقر واذا من النحل قبل الادراك فالتمت
 للمقر غير ان التمي يكون بنظر المسلمين وخاصة اذا اخل للمقر ايضا ما والدعاء **مسألة**
 ومنه وفي رجل اقر له وكان في حياته اطلب منه الحل والبرن ما لم ياله وعليها الورثة بها
 وهو غير مطالب منها جميع ما لم ياله فلما ان ماتت ودفن وصيتها مكتوبة بالشيء في الحث
 ورضان عليها الا اقر له رضان عليها او غير رضان ان يجوز له اخذ الذي مكتوب له ام
 لا قال جازي للمقر او الموصي له ان ياخذ ما اراد له الهاكك من درهم او غيرهما وصت
 له به الهاكك ولا يخرج عليه في ذلك ولا شبهة عليه في ذلك وكان اقر له في حياته الى ان
 يستوفى له ابراهان هذا الحق للكتاب **مسألة** له في هذه الورقة وهو كل الورقة فله
 منه البرن فلا يعين اخذ وماذا لم يعلم ذلك وكان الاقر او الوصية بالقطا ثابتة فحقها
 من يجوز خطبه بخلافه والمسك به لا ينال يد له الهاكك لزمها الشيء لا يعلم به **مسألة**
 اذا اقر له شيء في الورقة والاصول واللائية وادعت لشيء وهذا هذا جازي له اخذ ما
 له بها وادعت له به والاصول والورقة واللائية ولا يدخل البرن في مثل هذا والرد
 اعلى **مسألة** الزماني قال الفلان كذا مالي وصيته هل هذا اقرار ام وصية وان قال
 في مالي هذا فرق في ذلك ام لا قال اما قوله فلان كذا مالي يعين ان يكون اقرار
 واما قوله في مالي فانه جازي بعضا جعله وصية مثل قوله في مالي وبعض فرق بينه وبين
 قوله في مالي وقال انه يمكن ان يكون موضوعا في مال غير له الا انه والله اعلم **مسألة**

قال ابو سعيد مولى الله قد قيل في الخوض قال في رضى لوصي هو والى ان افترغ في فلان
 كذا وكذا خرج هذا على معنى الاقوال لانه لا يقضى عنه الا ما هو عليه وما قالوا اعطوا
 عني فلان كذا وكذا فعطية الخوض لا يجوز حتى يسمى به وصية فيثبت **والثالث**
 وكذا كان قالوا اعطوا في بعض القول النوصية وفي بعض القول انما لا
 يثبت وصية حتى يسمى به وصية وقوله وقوله في بعض القول كذا وكذا فهذا
 يخرج عندي بمنزلة قوله اعطوا في فلان كذا وكذا وكذا قوله لموا عني فهذا عند
 لا يثبت وهو من لفظ العطية والدلالة **مسألة** عن ابو عبد الله محمد بن ايمان العيني
 ان الاقوال في الغصوب جازية والمجوز فيها اختلاف **قال** الناظر في القول
 في الغصوب لا يجوز البيع والعطية والترك والمحل في الغصوب لا يجوز لانه
 يقع على المالك وهو اكثر القول والدلالة **مسألة** الصحيح وفيه اقرن وتجد برزاء
 حيز فثبت الى الربوع الارضية فضة غايبة لها اذا وجدت الارضية او لم توجد
 قال ان اتفاق وزوجها على شيء والدلالة او ثوب فثبت الربوع الارضية قال
 وقال الربوع الارضية الارضية وقال قال الربوع الارضية الاشياء يسير والله
 اعلم **مسألة** والادلة ثبت اقرنه وصيته ام لا **قال** كل ذلك يلحق باختلاف
 في ثبوته والدلالة **مسألة** الذي على من كان في يده او يتيه شيء فقال الله ليس
 او الله ليس بسند او الله ليس ولم يقر به لاحد معروف فعندهما الحكم فيه في حياته
 وبعد موته **قال** ان حكم هذا الشيء يكون له في حياته ولو ثبت بعد وفاته اذا لم
 يقر به لاحد فعندهما **قال** لو سئل على اكثر القول وفيه قول يكون حكمه
 الوقوف فعلى هذا يكون حكم هذا الشيء حكم المالا الذي لا يعرف ربه والقول
 الاول احب الي والدلالة **مسألة** ورواها الدلالة لا يوصى وارثه
 ان المقرب او الموصى به لأكمله **قال** فيه اختلاف قول ان القول
 قولهم مثل كان القول قولها لكم وقول يثبت جميع ذلك ولا يكون القول
 قولهم وهذا اذا لم يكن بينه بتحديد ذلك وكذا يثبت العاقبة ان كان بغير

ما تفتح عليه اسم بيت مثل صفقا وغرقه وقال انه باع له الصفقة دون الغقرة والغقرة
دون الصفقة والعدا على **مسألة** ومن اقروا وعترف بشي من الإصيلة والغقرة
معل وثبت وان ثبت لم يجعل فيه اختلاف ويكون لصاحبه ولا يزايله والله
اعلم **مسألة** سئل الشيخ محمد بن الحسن عن رجل اشترى دارين وبعدهما
او طاله ووجد فيه عينا وغیر عند حكم المسلمين واثبت المشتري قبل الحكومة او قوال
او لا او وصي وضمان وادعى الجاهل وطالت قبل الحكومة فعل للورثة والحكم ما كان
لها الحكم ام لا قال ان لم يحفظ هذه المسئلة بعينها والاثار الا اذا جاورها بما لا يفي
معق العرف ان للورثة ما لها لك عندى والعدا علم ان الورثة اذا ثبتت
وصح ما ادعاه اهلها من الجاهل فلا تبعه عندى ان يكون له ما لها لك فاكره
والحاشية وغيره ان صحاح ثابت ما سطره الشيخ محمد بن الحسن والمسئلة
وعندى انه كذا ثابت يحكم به كتبه عبد الرحمن محمد بن يعقوب بيده قال الفقير
سالم عبد الصالح عن **مسألة** في البيوع المتقصصة التي ان لو اتمت اذا مات
المشتري قبل النقام فقال قال عوف بن ثوبان البيوع وليس للورثة خيار في نقض ذلك
ولا انعام **مسألة** وقيل قال لا ثبت ذلك للورثة والمشتري في تمام ذلك نقض الذي
عندى ان هذا الاختلاف بينهم اذا مات المشتري ولم يصح منه نقض البيوع ولا
انعام **مسألة** واذا انقض لم يقطع الحكم بينهم وبين البائع للورثة في ذلك كله هو لم يبين
في ذلك الاختلاف وقد جاء الاثر ان الشفع اذا مات على طلب شفقه ولم يحكم
لدها بعد فلو شهدان بطلوها بعد موت هذا الشفع ذلك لان الشفع قد قيل فيها
انها لا تورث والعدا على **مسألة** فلا الناط قد نظرت في احوال القائلين في المسئلة
للتقدمه واثباتها وادعائها بعد موتها ومساقتها انها غير مستوفية
لما في المسئلة كلها ولا مسئولية على جميع عقودها اهلها وذلك لان الاجل منهم
لها حصص من ضمنهم ما قصد منها ان لا ينفكوا جميعا واحدا من هذه حتى يغيب
المسئلة ونظرة بها مائة **مسألة** بينهما الاحوال لها غيرها والاحوال التخصيص فلذلك

وادعى في حق فهو مثله وخارج على معناه لان ذلك غير معدوم وصفات البشيرة
 ولا متبع تطرق عليهم بالكلية ولكنهم فيه متفاوتون ليسوا فيد بالسوية بخان
 مرجعهم في احوالهم مختلفين ويزاكر وتعالى عن جميع صفات الخلقين وتوحد بصفاته
 الكاملة التي لا تليق بالابد ولا تنبغي للبد وهو الله رب العالمين • واما انا فاني
 لما حضرت علي هذه السلسلة مع اقوال القائلين فيها اوجدتها بعد ان تأملت ما
 انها غير مشتملة على جميع معانيها احسبت ايجاد المعدوم فيها وثبات الشار عنها
 لما في ذلك من عام فايدتها وغنية سألها عن طلب زلاتها وان كنت من اهل ذلك
 لست وذلك لقلته علي وحكاية فهي ولكن دعاني اليه حرصه على اتمام المعاني وحسنة
 وعدل الاخوان فاقول بعدا تعانني بالبد وطلب توفيقها ياي لادري ما قصدت
 من بيان ان المعنى المغفول في السلسلة في قول المسؤل • وطبعه والمقول هو الـ
 قول وهو عندي على ضربين اقول مطلقا اقول بحق وكلها يلزمان واولها
 او باحدهما وحكم علي ان ما يفتح عليه منهما بعد امتناء عن واجب ذلك فلهما اذا
 كان محذورا بلزوم ذلك واولها وهو كونه جوابا لما صحح العقل متقى ولا مكره
 عليها كان اقرارها واولها ايها هذا الذي يحكم عليه ما يفتح واولها بعد امتناء
 عن خصمه واولها وطلب خصمه منها انضافا ان كان من مكره او لو يكن وقام في ذلك
 من يقوم مقامه من ولي او وكيل او محاسب على راي واجاز النسبة له كان ذلك له
 واولها اقرار اهل الاقرار واهل الالكار او الابرار او النجار فانهم في ذلك لهم
 في حكم الاسلام لعلي سواء وليس للحدان يحمل عن حكم الاسلام لغيره هو لقول الله
 تعالى لشيء وصفيته فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهلهم عابوا الحق •
 واما اذا رجع للمعنى اقراره ونقص بعد ان ادعى الجها له فلهذا عندي ما
 القول فيه ونوقح الحكم في معانيد والذي عفتد من ذلك ان كان دعوى هذا الله
 للجها له فيما اوتيد مطلقا فهو غير عاري والتنازع فيه بين اهل العلم فيما ايجبه
 فيه بالحكم او عليه الخصم • من معنى قوله تعالى منهم ان دعواه الجها له فلهذا مقبولة

وهو يصح كذا به مما هي محيطة غير معلولة وذلك للموضع ثبوت جهله في الأصل
 وطابق حدوث علمه عليه في الفصل فلذلك روي حتى يصح انتقاله منه وتحويله
 إلى فصله وهكذا سائر الأشياء وإن كل شيء منها يحكم له بأصله وعليه يدور
 يجوز تحويله عند الغيبة عما يمكن حدوثه به بغیر تجدد تقوم أو دليل لا تقوم
 قول الآخر من عندهم أن ليس لهذا الفرق في قوله المطلق تجدد بدعواه الجهة التي به
 ولا تحقق أن إطلاقه في قوله للغیر يقتضي مطلقا للوجود في الموقر له قبل كون
 أقامه هذا وكان على هذا لا على كونه في يد الغيرة فملك له وإنما هو حق الغيرة
 من حيث لا يعلم الغيرة حتى يصح معدن هو في يده له أو كان عالما به وإنما صار
 في يده على سبيل التعدي فيه على صاحبه حتى أقامه نوبته منه وندما على علمه
 وخلاصا إلى يده بعد احتمال كونه في يده محقق مع وجود علم الموقر له بذلك
 به أو عدمه وغير بعيد من احتمال كون ذلك الأول من مقوله على سبيل التحويل
 والتفضل به في آخره عند ملكه لا أنه غير متزوج والتصرف في طاعة وإخراج ما
 شاء منه لغیر بالجاز فيه وبه كان ذلك باؤا أو بغيره وعلى احتمال كل
 الوجود المتقدمه فتقدم التبعة عليه ولزوم الحق ليدور غير ذلك الأول
 هو غير متسبب بذلك الأول المطلق لأن أقامه اليد فمن ذلك ولكن له حجة
 في دعواه الجهة التي به في قوله **قال** بذلك وتفرده به أو لا وكان هذا القول
 عندهم أصح القولين وتجده **أقوى** الحجتين **ف** هذا ما أفقده وعلى سبب
 ما معي قلت في حكم أحد الضربين **الأول** **و** إذا ضرب الثالث منها فهو
 وأما قوله الموقر حق وعن ضمان لزوم لا حدود الفرق في الذي يقع في هذا أنه
 كان أقرب **والأول** القول دعوى الجهة التي به من مذهبها الاختلاف معانيها
 وأقرب أحكامها عند **بعضها** ويعبها الآن طاعة في الأول **بذلك** الذي أقامه
 نفسه لغیر عن غير حق متقدم لزوم عليه لا يكون به قضاؤه عند وفاء له منه
 الدليل متفق عنده معنى القضاء لعدم الدليل به عليه للموضع ووجه اليد بعد أن أقامه

سياقة اللفظ المعرف فاقرب من ذلك غير متساو الاقرار الثاني لان الالفاظ مع اختلافها
 في المعاني هي الالفاظ على المعاني ومن اجل اختلافها اختلفت في احكامها وتشعبت في
 عند احكامها فكل واحد منهما محكم ولو تجاوز وبيد عن ريبه فكذلك لما اختلفت الالفاظ
 الالفاظ في الاقرار الثاني على القضاء الحكم به على المقضي المقضي اكان على حال التام فيد
 بالرضى ولم ينقض بدعوى الجاهل فيد فيها معنى وان كان له منقضا وعن دعوى
 الجاهل به ليست دعوى بل كان لها قائما وهما مطالبان وخصما ومن كان كونه دعوى عالما
 فعلى الحاكم قبول قوله فهذا لا يوضح خلافه معد وان يكون له به حاكما وكف خصمه عند
 فيد قاده وذلك لما ذكرنا فيما تقدم الجمل بالاشياء على العلم وحدو تعليل فيصح له في ذلك
 في الحكم لكن على الحاكم بعد الحكم له به القيام عليه بان يعترف لخصمه بحق الذي قضاه
 هذا به ويرجع عند دعوى الجاهل به بعد طلب الخصم ذلك منه وهو **وف** بلان مد لخصمه
 هذا لم يكن عند خصمه بينة تشهد له بحق الذي له عليه فالمرء يكون كذلك كان لخصمه
 بما يعرف له به عن حق ليس له غير ذلك منه **الآن** يطلب عينه كان على الحاكم تحللا
 له على مقتضى دعوى خصمه عليه الذي **الآن** عينه في هذا ان خصمه يحلله
 ان ليس عليه حق له غير الذي اعترف به المدون فلا الحاكم في عينه على هذا او نقص
 او في غير مما يقتضيه معنى الدعوى بلان اياه عليه كان واسعا له ومنقطعاً
 الحكم به **•** وان قامت بينة وله الحق باوفاً اعترف به للمعترف له على
 المعترف به وذلك بعد تحلله اياه فطلب منه ذلك يحكم الحاكم عليه فهذا **يجب** فيد
 الاختلاف بين المسلمين فاحسب ان بعضاً منهم لم يوجب له شيء على خصمه بعد تحلله
 اياه وانحاز البينة قبل تحلله اياه ونزوله الى عينه وهذا له البينة والنقطع
 الحكم على هذا فيما بينه والخصم لان الحكم يقطع ما قبله فلا يكون لمصلحة حجة فيد بعده
 ولا احد نقضه اكان على العدل قطوع لان الحاكم لم يحكم بما حكم بينهما الا بعد
 طلبهم لقطع الحكم فيد عن رضاه به فبها فيكون هذا منهم وهو ابطال الحجتها ولا يكون
 البطلان منهم في حجة هذا فلا يثبت نفعه في الحكم تمسكه بها في سريته بل لو كان مقسماً

نعم على فهمه مستبصر عما عليه في غير مكان مطالب الحاكم في استخلاصه من نفسه
 ورضياعا يقطع بينهما وحكمه وانما يكون عن اختلاف اياته عازرا لخصه وتحت
 وقبامه لا يخفى ناطق **ثم** يثبت بطلان في خذ حقه من نفسه تمامه ورضا وعلى الحاكم
 ان يحكم له به عليه لا عما صاغه وطمان لم يكن عند ذلك لم يكن اليقضي حقه بحاله
 من خصه حين قيام حجة له به بعد بطلان اياته صاير في هذا بان لم ينعى هذا
 القول في الحجة له فاحبت بيانها ليعلمها او كان بينه وبين خلافه من اذ ما
 يخرج من معنى قوله قال بخلافه وتبين لي من حجة فمعي الذي يخرج من معنى قوله
 قال به ان البيعة اول ما قامت له به تبينه وقطع الحكم بينه وبين خصمه
 لا يبطل به حجة ولا الحجة لهم في ذلك ان البيعة العادلة اول من اليقين الفاجعة
 وهذا قد تبين بقوة عما في ظاهر الحكم وتسبب عليه من اجلها اسباب الظلم
 فهذا لا خلاف في حجة وقوله قال به من اهل العلم وقوى عليه حجة الخصم **والمراد**
 به قطع الحكم اذا حجة حجة في اي وقت قامت والقائمة عليه في صفوفها وان
 تكفي سرية بها قد خانت **وحاشا** الحجة لله من الحيوانة وانما الاولى في الدانة
 واحتمال خيانتها في سرية في الاربوب كذلك عليها في علانية اكد الاحتمال حق
 وقامت على سرية في الاربوب كذلك في علانية لان حكم الظاهر غير حكم
 السرير وقد تعبد الله المتعبدين وخلقهم بما تعبد هو به في بعضهم وبعض
 حكم منهم ظاهرا والباطن في علم عليهم منهم واستقر لان ذلك خارج من طاعة البشر
 وداخل في تكليف الارباق في صحيح النظر وتكليف الارباق خرج من
 الحكمة والله تعالى علم حكم في جميع ما قد قضى به وقد رتبنا على من فعل غير الحكمة
 وتكليف عباده لا لا يطيقونه مما لا توصل منهم الى علمه في جميع ماها هو عند
 اوقوه هو العالم بذات الصدور والمطالع على مغيبات الامور اذ لا تخفى
 عليه خافية ومظهر ومسرور وكفى به شهيدا وقريبا على المحرور به
 والمستور **و** جمادى ما تستبطل الحجة من هذا القول قول النبي صلى الله

عليه وسلم ان على المدعي البيّنة وعلى المتكسر اليمين فالتف يوافق قوله صلى الله
وسلم ويخرج قوله علي بن ابي طالب ان اليمين على المتكسر فيما رتب به بيّنة للمدعي على المدعي عليه
وان كان انت معدومة غير موجودة ولا وجوه • وانما قامت به البيّنة فثبت
او المحجة فليس عين المتكسر فيما يدفع به عن نفسه بشئ ولا ند لا يجمع بيّنة
وعين في دعوى واحدة وانما المدعي في السخلاف وانما عليه قبل حضور
بيّنة لا يثبتها بشأها فيها قامت به بل يكون الحكم الحاكم على الخصم كما هو
لان حجتها اقوى من الحجة التي في المحجة لهذا القول وليست المشتكى عليها فيها او بما
لا عدل لا غنى عليه منها الا ان لا يسعد عن موافقة العدل فيها ولا في غيرها وان
قد مضى ذكره وحكم الاقرارين للتقدمين وحكم الملق بها في المدة وعليه فيها الجميع
ذلك معلق حوايه بوجود كمال الشرط المتقدم في الملق تعلق جواز اقراره بها
ولا انعكاس ذلك كالمخرج عدما او عدم شئ منها • ومنها صحيح الاقرار وثبت اقراره
ما يوافقه لا يمنع من خول حكم الاحكام المتقدمة عليه ولا جازع جواز اقراره اليه
وانما يقطع الحكم عليه على اوجب العدل فيه • وان الاقرار للمشار اليه بالاحكام
المقصود به اعليه هو كما كان في الملق على الاستسلام له وان كان في حاله في عين
معرفة المقررة وحدوث الزيادة عليه والنقصان او ارتفاع حاله والخطا طر
في الاثمان ولا يصح ذلك الا ان يكون غير الدلالة والذاتية التي هي ايمان الاشياء
بل يجب كونه ماعلاها اياها وانما جازيها وتعلق عليها كقولها اصله
وهو تاج لها وهو احد الاصناف الثلاثة التي هي غيرها وهي للعرفه بالاصول
والعرفه والحيوان فهي التي عرفت حدوث الانقلاب عليها بالزيادة فيها
والنقصان بها وانما قد اتفق كذلك الحادث منها على انما احدثها اعيانها الا ان ذلك
كله متساو في علة تغيرها عن حالها وان كان في حاله بوجه الزوجه له يحكم على الملق
بغيره بعد امكن غيبته وادعاه في عينه لا يصح حصره حين الاقرار به
ومشاهدته والادعوى موصولة بتجديد قبول قوله في ادعائه لها التدا كان اقراره

المتحقق خارجا عن القضاة به بالحق بلا حيف عنه على نفسه فيه ولا على قضاة
 اياه الى الخلق لانه محتمل ان ياتى على الحق الذي عليه له في تقوم اهل العدل فيه بيقينه
 اذا كان اقرب به من غير غيبته عن يديه له ذلك فيه ويعقبه بعد حصره فلم يكن
 اقترب لقبول دعواه بها التدرج للمطالب المطلق ليس محجة ذلك لاجتماعه وامضى وذكرنا
 بدفع حجة للمطالب في هذا هو كما في عن اعادته لمن عت الدعي عليه كذا لينة
 وتخصيص كون الاقرارين المذكورين مع ما تقدم وحكمها باحد الاصناف
 الثلاثة للتقدم دون الداعي والداني لان الداعي والداني لا يطري عليهما
 حدود التعيين في حلال الاثمن كقولها اثنا للاثنياء ولا يسيل الردعوى بها الزوف
 مدعى فيها اذ دعا غير متلفين عن حاطا في غيبة المدعى عنها ولا حضرته لها
 كان اقرار للمطالب اذ يحق فيهما فليس نقض فارة كها بل لا دعي عليه اذ
 منها او حكمه عليه الموطر له باتمامه لان الحكم بوجوب التساوي في هذا بينهما ولا يبين
 في هذا الفصل اختلاف منصوص فيها اذ لا رجوع الى الاتفاق على لزومها مما
 حكما او اياها الماينة من العلة واما في هذا الموضع غير مما يبرر حكمها
 وما ما يكون للورث والها كذا وانها لا يكون وتبين فرقا فالذي يحج
 معي ومجمل القول فيهما ان الموضع الذي يكون للها كذا في النقض لهما اتفاقا
 كان الورث في هذا المعنى معنى الاختلاف فيمدان له لها كذا اذ لا دعي على هذا
 فلا يبعد عندي لموضع الاختلاف للورث في جواز النقض لهما كان جوا
 للها كذا خلافا وذلك على ما في واجانه لها كذا حتى يكون لوارثه في جواز له
 اختلاف ما قبل الاختلاف وهذا مظهر في الاقرار غير ووا حسن
 على الصايح لمجمل هذا القول فيما تقدم وقوله عقوب القائلين قبل في
 المسئلة للتقدمة وهو ان والها كذا نقض بالها لانه نقضه كها له في المطالب
 الانصاف وشعده بسببها حتى مات وهو على حال مطالبته وقيل ان يوصله
 احد الحكماء فيه الى جحد ومع جميع ذلك منه في حياته فان للورث في هذا
 الموضع

الموضع ما لها الكثرة فتمسك بها كد في ذلك • وما اذا مات هناك ولم يصح
 نقضه بالنقض • ولما يوجب عليه رضى به وانما عمله في حياته بهذا الذي الحق
 الوارث معنى الاختلاف • في حوال الحجة فيد له بعد فائدة وهذا المعنى من قوله والجنات
 وعقله ادام الله لنا اجتماعه ولا او حسنا من جناته بل الله من حوان يجعله لنا ملجاء
 ونزول ولا رفع جنته لعلنا نقفها ونصلها واصعب علينا ان نقيم • وعمر علينا ان نقيم
 سلمنا ونسألوا اجابة الله تعالى على هذا عندنا انشأ الله خيرا • وما تفسيره هذا
 فهو ما يصح اليه ومعنى ذلك الذي الى الحلال • والاصل حجة الوارث فيما كان الله اكد
 الحوارين النقض والافهام فلم يكن منه شيء • وذلك في حياته اصيل اذهو وغيره عندك
 اعدل • وما سائر فاق مما حجت في ذلك • وما سائر لانه قد ثبتت حجة • وقوله
 حجة • وذلك ان موتها كد قبل توصله الى ما قد تحققه لا يبطل ماله وحده • وقوله
 يكون ذلك لا يطرأ عليه • وميراثه من انتقال الوارث اليه • ونقضه في حياته هو الذي
 اوجب استحقاقه • والحجة لو ارثه فيد بعد وفاته حكم له به على خصمه ولو لم يحكم
 الحاكم كان خصمه • والعرب والاعاجم وما وجدنا بطلان حجة الوارث مما يكون
 لها كد الحجة • فمدان لو ظلمها لم يظلمها • فحق ط على ذلك لانه لو كانت الحجة للوارث
 فيد كما كانت لله كد • فيكف • ولا ينبغي الا انما على الفى الشيطان في
 انبياءه الى قوله وان الله طهادى الذين امنوا الصلوا واستقيم فانظروا
 في مكية الشيطان لعند الله • وللانسان واجتهاد في عدل وند اياه • حق حجة
 القاء الباطل على لسان النبي صلى الله عليه وسلم صلوات عليهم حتى ينزل الجاهل
 المقتنن بذلك عن ربه على لسان نبيه • وان كان النبي هذا لم يتعد عليه
 ولا رضى به • غير ط • وان كان القابل منه ذلك غير معذور • فاذا لم يرجع قول الباطل
 على هذا • والانباء فكيف محال • وهو • وهو • فمن لم ينزل من العلم • كيف
 عما نحن الضعفاء • اهل الجهل والعلمى فالواجب على كل واحد منا ان ياخذ منه حجة
 وان يطبع الله فيما تعبده به فلا يترك اوجه ولا يترك روجه • ولما كانت متابعه ط

التقليد • فانه لا يجوز قبول الباطل وغوي ولا شديد ولا يسع الا قبول الحق
 من كان والبعيد • وان رآه ضيق على القريب والبعيد • كان القابل للباطل
 او لا الحق جاهدا وعلميا او كلاهما غير واسع ذلك لما وانما استوجبان بذلك
 الموعود من نعم الله ان اتى على ذلك منها • هذا لا انعم فيه اختلاف بين فقهاءنا المتقين
 بخلافه انما استقامت واهل من ههنا وغايب او شهيد • فمن بلغه كتابي هذا
 فقرأه او قرى عليه فليصلح زليلا ويسد غلله ما هدى • ولا يلد ولا يعمل على العمل
 به ولا يشق منه حتى يعلم عدله وشهيد فضله وانه شكل عليه من فالكوا في ربه عند
 حتى يبين له عدله فيقبله او باطله فيرجعه على وجهه فانه ذلك منه يستحق له عند
 عن ربه بل الله بعد علمه به وقدرته على ربه بصره ونصرتي والى استغفر الله تعالى
 وكل باطل اعتمدت عليه او قلت به او ادعوت غيبي اليه والى الراجح عندي
 الحق في جميع احوالي ونفعالي • وخطاتي في مالي • ونائب اليه وكل ما خالفته
 في رضاة وقولي في جميع الاشياء كلها اقول المسلمين • وراي راكم ودينه دينهم
 في جميع الراي والدين • واثرة في الدنيا والدين العلمين والعقوب الى الله والحي
 عفوه عنه المتوكل عليه والمفوض امره اليه ههنا خلفان محمد وال الله عليهما
 • **مسألة** وهل الله ان هب ماله في صوته وينيله لو يتلفد او يقر • قال لا يجوز
 للعباد ان يتلفد لغيره معوق ذلك نحو عليه السلام في من اضاع المال فان
 فعلا اثبت عليه في الحكم ثبت ولا يسعد في الجواز الا ان يورثه ذلك وهو في صوته
 لو جدد له او كفارة على الاخصان او موافقة اخوان والائتداء الا يدي عند الله ووجه
 والوجه ولم يرد حيفا على ولائله فذلك جاز فيها بينه وبين الله في الحكم اذا ثبت في الحكم
 والعدا • **مسألة** ولا يجوز اقرار احد على احد من الناس الا اقرار السيد على عبده فيما
 يكون في قبضته الا فيما يكون فيه القصاص والحدود والقتل وتكون الوجع والديات
 وكذلك على السيد في قبضه العبد لا تعد رقبته الا ان يكون امره بذلك فانه يلزم منه
 جميع ما ذكرته في طالع العدا • **مسألة** وهل يجوز اقرار العبد بحبابة او طلاق ونكاح

او طلاق او حذو حقه • قال الامام يفتيهم عليهم السيد سوى القصاص فان
او الشيوخ من كذا بعد العتق اخذوا به والداعى • **مسئله** والذي لا يجوز فكره
على نفسه والناس الصبور والمجنون من جنونه والعبد والمقهور اذا خاف على نفسه
والاخرين بالاشارة والاماء والمسجون فيما سجن عليه الا ان يحبس على هذه قتل فيقتل
بالقتل فعليه الدية ولا يقتل فبطل عند حقه الدية وثبت عليه حقه العباد والداعى • **مسئله**
وزاوا الاخر بدنانير او مكاتيك او دراهم المبلد ومثاقيلها كيف يجب عليه اختلاف في
ذلك في البلد واقف • قال عليه بايعت ارف الناس من الاسماء في بلدهم فان اختلفت
مكاتيلهم ومثاقيلهم ودنانيرهم فعليه الاوسط منها والذي عليه اعتماد الناس والتد
اعلى • **مسئله** وزاوا الاخر يحبوان غايب فعلى الذي له الاقال طلبه وقبضه فان كان
في بلد القبله فان كان اقرب اصل فعليه ان يعرفه ذلك وان كان بيعا فليجده له والد
اعلى • **مسئله** وفي اولا شهدت لزوجه باق طعنه باليسوي الف درهم وقالت
بقباضه على صوفي فرفضت شهر او شهرين فهو جائز له وذلك لا يعلم منه لانه قد ولي
منها في مضامشياء ولعل ان يكون نبيها الصلوة فيكون افضل مما اعطته والكتاب
مسئله وزاوا الاخر عايل له او في شيء من طاله بحق وليس عليه حق فهو كاذب انتم
والاجل له ذلك في دينه وجايز للاخر في الحكم اذا خرج على ما ثبتت في ظاهرها الاحكام وجايز له
التمسك به طالما يعلم كذبه فان علم لم يجز له • وان ادعى المقتضى بعد ان كاذب له
بصدق والداعى • **مسئله** وقال علي درهم لنجد الخالد لمجد فانه يشبه عندي ان
يكون لمجد دون الاولين كما لو قال من زينب فاطمة طالق طلقت فاطمة وعق
ولم يقع على الاولتين وكلهن زوجان والداعى • **مسئله** ابو سعيد ووزاوا اجل الى
لفلان لم يجز له عليه قال معي انما افضله ويعتبر فيعطي اجل فخلد واجل غنم واجل
ودنانيره وكل صنف افضله والداعى • **مسئله** ومنه وفي اولا قالت الاخر الشهيد
الدوملا يكتد ان هذا الغلام كذا • قال اذا صح قولها هذا فهو اولى اثبات ولاصح
وهذه الشهادة عندي شهاة والداعى • **مسئله** ووزاوا الى زوجة شيئا فقالت

لمن هو فقال معوث به معي حات ولم يوص وتلف يلق فان قوله هذا لا ينكر
 ممكن لان البعث ينصرف على وجه وهو اول ما في يد حتى يصح زواله قلت له فان قال
 هذا المال شركة في القوم اولى ولغوي • قال طي الحكيم هو له بحاله حتى يبين شيئا
 وما في التفرع فذلك لا وارث قلت له فان قال الشيء هو له هذا المال ليس له هذا ولا ذلك
 والمال يعني بالذات ساهله • قال هذا عندى بنسبه الاول لا بد يمكن ان يكون ذلك العبد
 ذلك المال الذي قاله عند العبد • **مسئله** • وقال كذا الحي في قرية كذا الفلان ولديها
 دين هل يدخل في الاثر • قال ان كان الذي عليه الحق حين الاثر في القرية دخل
 الحق في الاثر ولو كان عليه رغبو تلك القرية وان كان خارجا عن القرية حين الاثر
 ولم يدخل العبد • **مسئله** • وفي اوقافها زوج واولادها قال لا واولادها ما في وقتكم
 وقت الجاهلية لكم • **قال** معي ان اوتيت طهر عا لمعروف فهو ان ثابت ولا يثبت لها
 قد جازت اليكم وكذلك ان قالت قد جازت اليكم ما في هذا فهو لكم فهو ثابت الان يعلمون ان
 عليها ديناً وثمما لم يجز عن دينها التبطل جازاً ابتداء فلا يجوز للزوج معونة على الباطل
 • قلت فان لم يعلموا باطلاً ذلك وحمله في ذلك وجد انه بل من ذلك وهو يرضى منه فيما
 يلزمه وانما وجب عليه ذلك ما في الاثر عند غلط او وجه او الوجوه او شهادة زور
 هل يسعهم اخذه قال لا وجوان يسعهم لان الناس مأمونون على دينهم طهر يصح باطلهم
 مما لا شك فيه ولا يشهد عند زعمي بذلك اذا اظهر وجهها يحتمل حقاً او حياً والباطل يقد
 والوجوه والديان عليهم عين علم لا يعلمون ان الجاهل بهم عنهم • قلت وكيف يكون
 اللفظ في الجاهل الذي لا يثبت على صاحب المال ان تمسك عليه المصلحة البديهة • **قال**
 هو عندى ان يعطيه على شرطه انما يعطيه في ظاهره وهو ليس به عطيته ثابتة او
 يولد على في ظاهره وهو ليس به اصل • فان كما ذلك عند شهادة الشهود فلا يجوز
 ذلك لما في الحكم ولا في الجواز لان اساس باطل معد في الاصل والعبد على • **مسئله** • وفي
 اوقافها هل شهدت عاها الولد هاهل يثبت • **قال** معي انها ان ولدت لا تفلح
 مستد اشترى عاها الولد هاهل حكم الا ان كان الزوج حياً معها وان كان ميتاً فاذا

لحقده حكم الولد والوالدة المستثنى ثبت حكم الأولاد لا يلقى الأولاد مثل الميراث وكلها الوصية
 قلت فان ولدته لمستند أشهر فصاعدا ولو من معاهل لحقده حكمه قال قيل لا يلحقه لانه لا يمكن
 ان يكون الحمل منه بعد المدة لان الولد يلحق بالستة أشهر فصاعدا والله اعلم **مسألة** ابو عبد
 واذا قال الرجل علمه فلان كذا قال هل يكون الأولاد قال معون ذلك اقرار قلت فان قال فلان
 كذا وصية ولم يقل في ولا في طي قال ليس هذا عندى اقرار ولا وصية لان يقول على فلان
 النور هو وصية او طي وصية فهو اقرار في طي وصية غيره وقيل هذا ضعيف لان
 يصلح ما فيه بعينه انه مستخرج له وصية غيره في طي ما يكون داخل في حمله وصيته
 والله اعلم **مسألة** ابو القوير في ان شهدا وصية طي فلان فلان فان لكل يوم لغة
 ويكون على القوم سبع اقرار وهدية فثبت له فكل نصف من ذلك حكمه ونحو عندنا القوير
 طيبة فثبت بالاحراز والله اعلم **مسألة** ومن قال طي هذا فلان فقال فلان قد ردته
 الوجه وغيره ان يقضه ويقبل منه حكمه قال لا لا يثبت الرد لان الاول لا يخرج على
 معنى العطية والهدية والخل على اعطى وهب وخل واطا الاول فهو ثابت وليس
 له شيء الا ان يقصد لهما العطية في معنى التعارف فثبت فيه حكم العطية والله اعلم
مسألة ابو عبد في رجل قال طي هذا زيد وكلتمه بدمت بيا قال قيل ان الاول
 جائز والشرط باطل وقولنا وصل الاستثناء في المالكه كان الاول جائزا والمالكه جائزا
 لان الاستثناء منها فعل بالان **مسألة** وقولنا بطل شرط المالكه الاول على قول يقول
 ان الاول يخرج في العطية لان العطية تبطل بالاستثناء بشرط المالكه فيما معى والدعاء
مسألة ومن اشهد في صحنه او وصدا نكل طي فهو يمينه فهذا اقرار خاص لليمين
 بينهم بالسوية وقولنا الذكور الاثنى فيد سوية فان قال على عد كتاب الله والذبح
 والاثنى فيد وكذا فان قال الاولان اشكر في الذكور والذبات والله اعلم **مسألة**
 ومن اقر على الزوجه انه له اربع ثلث فمن مطلقات وهي هن في العدة فلا شيء
 للمطلقات وللزوجه ثلث ذلك لانها اقل الزوجات والباقي للورثة وان كان مطلقا
 كلهن فلا شيء لهن فان قال الزوجتي وله اربع نسوة وقف حتى يختلفن او يصطالحن

ولا يحكم لواحدة بالربع قطعا والدلالة **مسألة** وروايتهم في حديثه من قبله
 مدة حياتها حتى عرفوها عليه فاما كانت فهو الولد حتى عرفه له هل في ذلك خبر الموثق
 قال لا وليس هذا والقضاء ولها اسكون حتى ثم يقولون كما قال عليها المورث
 عين لا يعلم ان ذلك الجاهل بعد يعرف والدلالة **مسألة** وفي رجاله والله في حياته
 انه قضى ورجع صداقها ثم اوصى لها بعد ذلك بصلاتها اهل بيت لها كذلك قال معمر
 هذا قضية عليه باقراره ووصيته لها تصدقها ايضا خارجة لانه يمكن ان يكون لها
 علمه صداق ان وانها لم تقبض ذلك للقضاء لان اقراره خارج عليه ولا يصدق عليها
 والدلالة **مسألة** وفي رواية اشهدت زوجها انها على ان لا يتزوج عليها اهلها
 ان تزوج قبل ان يتزوج عليها فلا لها الرجعة في طهرها لان موت على ذلك وان
 كان اراد ان يتزوج اولا معينة فقبلت له بذلك وترك زوجها الاجل كذلك حتى كانت
 المائة او تزوجت غيره فذلك ثابت والدلالة **مسألة** وفي رواية اخرى ورواه
 فقوله الربع لقول الله تعالى في الزينة والطيور قصص اليك ثم اجعل على كل جبل
 منهن جزءا وقوله السبع لقول الله عز وجل لها سبعة ابواب كل باب منهم
 جزء مقسوم وقوله بقوله الورثة والدلالة **مسألة** ابو عبد الله وفي رجل قال
 بآله ونخله الذي في موضع كذا الذي يثبت له عليه **قال** عندنا انه يثبت
 له نخله من ذلك الموضع وغيره جميع نخله حيث كان ولا يثبت له من المال الا آله
 من ذلك الموضع خاصة بقوله الذي له عوضه كذا لان المال المذكور عوض عليه النخل
 وهو مؤنثة قلت فان آله بآله ونخله التي تعرف به وله في موضع كذا **قال** معي
 ان له جميع ماله حيث كان ونخله المحروقة من ذلك الموضع وهذا هو العلم **مسألة**
 ومنه وفي رجل في يده نخله يجوزها وعنها قال الوارثان لفلان نصيبها اعطاني
 ما كلتها اذ كنت حيا فلامت رجعتها عليه كلها ثم مات قال ثابت له اقراره بنصيبها
 واما قوله ان يوردها عليه اذ مات كلها خيرا ولا يكون اقراره فيما معي انه قيل **قلت**
 له قال نعم نخلي هذه الى ان اموت والنخل لفلان قال معي ان كان في النخل
 ثمة

ثم ذكر ذلك فلم يشطط علامت الخلق تامة وتوالت هذا مقتضى هذا الخلق والفرقة
 والدراسات **مسألة** وروى قال بناء هذا الدار وجدتها وبناها وشبها إلى أرضها
 فلان ان البناء للاصل وهو من قلم بالارض وعليه البينة على ما ادعى اقلو قال
 البناء لفلان والارض لي كان كما قال قلت فان قال البناء لفلان والارض
 لي قال ان قلم الارض بالبناء فهو كما قال وان قال الارض بالاصل الاول هو ان البناء
 للمنازل ثم اقره بالبناء وهو يجمع للاصل والدراسات **مسألة** وفي رجل قال انك تعلم
 زيد او علكو زيد قال لا يبين لي ثبوت الملكة عليه بذلك وان كانا خادما لزيد لا يثبت
 الملكة عليه الا ان يقول انك تعلم وعلكو او خادما وعلكو لزيد او ان زيد فان قال انك تعلم
 لزيد فهو اقرب للثبوت ويجوز ان يثبت عليه الملكة لزيد باقره فان قال اننا
 موثر لزيد لم يثبت عليه الملكة والدراسات **مسألة** وروى الاخر عن ابن ثبوت للعود
 والكتان واهو ثابت في العود والكتان فكان له ميزان دراهم ثبت له الارض
 منهما وقوله نصف هذا ونصف هذا وقوله الاوسط منها وقوله الاثبت
 له شيء حتى يصح الميزان الذي اقر له بعينه والدراسات **مسألة** وفي رجل شهد
 لزوجته بما عكدها ثم قبضت قوم اربعماية درهم لزوجها لم يجزها قال ان
 قبضت ذلك قبل الشهادتها وصارت في ملكه وصمته في لها وجبة القوم دين
 عليه وان قبضتها بعد الاشهاد فهي له زوجها وقوله ان كان حجها وتوحيها
 قبل الاشهاد فهو لها على قول لا دخل الدين في ذلك وان خرج الدين في ذلك فهو له والله
 اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن محمد بن اسمعيل عن رجل قال قلت لابي
 او قال او اكثر ما اقرت لمسجد هل يثبت اقره وان قال شركاه او دخلت علينا
 الضرر وزياد ما تجوز في اقراره ونقص المسجد غير هذه الخلق او تشترى
 منها سمانا وهذه الخلق لم تجز بذلك قال ان اقره ثبت في اكثر ما عرفت
 عن بعض قهله بنا وان كان المقريد بالانقسام فلا علم بالشركاء عليه ذلك وهذا
 مما لا ينقسم والدراسات **مسألة** وفي اقراره لها امته لا عكدها قامت عليها في أرضها

ان تعقبتا فاعرعت هلا يجوزها **مسألة** قال اذا ارادت بذلك عند الدوام حياثة الاسنان
 الائمة اليها ذلك كما بين ودان المات خيف على الوارث فلا يجوز وفي الحكم ثبت
 وثبت قيمة العدة وتعتق وارجع الورثة عليها انما هي قيمتها ولا يعلم في ذلك اختلاف
 والدليل **مسألة** واذا اراد الرجل ان يعصب هذا العبد فلان ثم قال لا بد ان
 ان يعقب بالعبد الاول منهما ويعفو عنه بيمينه على الغاصب **مسألة** وكذلك الورثة
 والعارية قبل ان تلغها باذنه الاول فصار صامتا للاخر وكذلك العوض والكيل
 والوزن والاصول ككسوة والدليل **مسألة** ورواؤه عن عمر الله و فلان
 وهو خير معروف الا انه مشاع لم يقسم هل ثبت **مسألة** قال انه ثابت له ذلك فيها
 معنى قيل وكذلك الوصية الا وطبق اليها المولى ولم يعلمه الديون ان يسلموها
 المولى وقول بخبرون فيها وكذلك اذا وقع الاوارز المقرضه ملائكة وميراث
 ومهاكك وفالاداء وقرية او مصداق جمل ثابت ولا رجعة له فيه ولا حل فيه على
 المولى ولا نكاح الجاهلة ومعنى قيل المحقة معنى العطيّة وثبت فيه معنى الاخر
 والرجعة والنقص اليها انما اطعمها للفقهاء **قلت** فان قال ما الى اوارز هذه
 وميراث لفلان هل ثبت **مسألة** قال قول انه ثابت وقد خرج ومالك حين قال على
 معنى العطيّة لم يسم قضاء ولا بيعا وقول انه يخرج حكمه مستحلا ولا ثبت لان طالع
 الذي يكون لفلان الا حكم والاحكام وهدية او بيع او صدقة يسوقها او ان القدر
 بشئ من الدليل **مسألة** وفي رجل قال هذه الخلة للمسجد وتحته امره مذكور
 وغير مذكور **مسألة** قال معنى انها تكون للمسجد على الحقيقة وارضها والمصر وغيره
 فكانه لم يدعها لنفسه **قلت** فان قال تخلف في لفلان او عطية اياها او
 بعثها عليه كيف حكم المصر الذي تحته **مسألة** قال معنى كان مذكورة فهو المعطى
 او البايع والمقر وتختلف معنى المذكور قول هو ايضا للبايع والمعطى وقوله هو
 والمعطى اذا حاز العطيّة لانه غير مذكور فهو متوجع للبيع الا ان يقع فيما تشبه
 او طرطا واحدهما والدليل **مسألة** واذا اراد رجل ان يعلل ان كسره او يهرق في

منزل اوله في المي او ثوباني ثيابي ولم يعرفه بعينه ثم انكر ورجع فانه يؤخذ
حتى يخرج ذلك الذي اوتيه والقول فيه قل مع عيني فان اوثروا فقولوا
له الاقل من ذلك الحسن المورود في قوله لم يثر وعنه ان وجد كيسان فنصفها او ثلثها
فقلهن وتو لا يثبت ذلك لان يصب منها شيء **مسألة** وهو قال الا ان علي لك
الغدرهم فيما مع او فيما عندي قال معون هذا لا يثبت وتو له فيما اري وفيما اظن
أكد وتو ايضا لا يثبت الا على قوله وقال ان الاستثناء لا يخدم الا ان قال علي
لكد رهم فيما ايم ثبنت والاعلم **مسألة** وان قال الرجل ان في منزلي فلان كيسا
فيمد رهم فوج كيس فمد دنانير وكيس فمد رهم دنانير وكيس فمد رهم خالصا
له الكيس الذي فيه الدراهم والذنانير والان يقول كيس رهم فلا يثبت له حتى يكون
كيس فيمد رهم خالصا **مسألة** وهو قال الا ان ثيابا وكان بزارا
الذي يثبت له ثيابه قال يثبت له ثيابه كلها كسوته وغيره فان اوله يكسوته
ثبت له وكسوته كان ملبوسا ومقطعا وقال ابو حنيفة كل ما صلح اندر كسوته
ومخزونه كسوته ولو لم يكن لبسه والعدا **مسألة** عن القاضية ناصية
ومر في حال الغيرة خوفا فاعتلف عليه من قبلها او من يجرها منه ان لا يغتفر
عليه مثل او غيره من الجوز له وسلم ولا يضر ولو كان في قلبه انه لو انه نجح ففوت
له دمه انه ياخذ لما فعل لك **قال جابر** قلت وهل يجوز له ان يقدم اليه شيئا
او الكلام ما يدل على ان لا يدرك **قال جابر** قلت وهل له بعد ان يتو له يدان
بطلب اليه الا باذن منه وان يقره لا يدرى المقتضيهم والذكر منهم **قال جابر**
ان يطلب اليه الا ان منه له يد **قلت** وهل يصير هذا المقتضى له التقاضي ويجوز له
ما يجوز للفقراء وهل له اخذ زكاة المال الذي اوتيه **قال جابر** لم يسمع ذلك **العدا**
مسألة عن الشيخ ناصية خمس تحمده الله في اداة اوتت لزوجها بصد
الاجل او وصيت له به وضمن بشرط طرقات قبله ثم تخالعا وابتدعه وصد له
فورا هاتين العلة عهها وابتات الزوجة بعد ذلك لا يثبت اذ هاتين الزوجتين بصد

او وصيتها له بد وضمان ام لا • قال اذا نوى الاول والشروط ثبتت بحينه اذ كان
 صحيحا وان كان معتلا بشرط فقول الله ثبتت وحينئذ وقول يبطل • وقول
 ثبت ويكون واعى يد الشرط • واما الوصية بالضمان فقول الله عفى الاول والا
 خلافا • فلا تقدم الاول العاري والشرط فقد ثبتت للقول به والوصية من
 ضمان بعد ذلك لانها تثبت له شيئا من الصلوة عليه على هذه الصفة • قلت
 واذا لم يرد بها في العدة وتوكلها قدر ثلاث سنين او اكثر ثم تزوجها تزوجا جادا
 فهو حليل وكانت الزوجة بعد ذلك وجدا وانها او وصيتها هذه وغير تجديد
 للاول او الوصية اثبت للزوج ام لا • قال لا يبطل الاول الاول فلا يعلم
 اثبات ذلك له منها الا بتجديد الاول ثاني منها والدعاء **مسألة** ابن عبيد
 ومن كتب للحد من دار ثم او غير دار ثم مال معلو بحق وضمان او غير حق
 وضمان وكان فيه بيع خيار متقدم على ما يكون فلا فرق فاختلاف • قال
 بعض اذا نوى حق وضمان فالعقد على اللقوان كان الاول لغو وحق وضمان
 فالعقد على اللقوله وقول ان العقد على اللقوله في الحالين كان الاول من ضمان
 او من غير ضمان • وقول ان العقد على اللقوه في الحالين والدعاء **مسألة**
 ومنه وفي رواية ثبتت طلبة الاصل الماء فيه اذ لم يذكر ام لا • قال اما اذا
 ثبتت طلبة اما فان لا يدخل في الاول وان كتب ثلث طلبة الغل في فلا
 يدخل الماء حتى يخلص والدعاء **مسألة** ومنه وفي رواية يدخل عليه مثل
 مثل الخ او صدق في نعيمه او طلبة فيقول له خذ وكل واعط وشئت هذا
 بينك وهذا انما يكون هذا اذا ثبت عليه في الحكم ويجوز له التمسك به فيما
 بينه وبين الدماء لا • قال اذا قال له هذا بينك وهذا طلبة في ظاهر
 الحكم انه اقرار ولا يعفي التمسك بهذا الاقرار لان مثل هذا يجري بين
 الناس على سبيل التلطاف وان تمسك للقول بهذا الاقرار فبعض المسلمين
 لتسببه لصا والدعاء **مسألة** ومنه والزوج في الاقرار والوصية من ضمان

اذا لم يكن عليه حق يجوز فيما بينه وبين الدمام **الله** قال اذا لم يكن عليه حق لمن
اقر له او اوصى له وضمان فجايز له فيما بينه وبين الله وقاطي ظاهر الحكم فليس
رجوع والدفع **مسألة** ومنه وفيمن اقر زوجته ابنته على ما يجب عليها من
حليتها اداومت عند البند في هذا الحكم الزوجية الى الرجوع اذا ادعى الجها الذي ذكره
ام لان قال ان هذا الرجل ثابت عليه ما ثبت على نفسه من هذه الرقعة على هذه
الصفة وليس على غيره بالجها الذي ولا رجوع لان الشرط الجها ولد في النكاح ثابتة على
اكثر قول المسلمين والدفع **مسألة** ومنه وفيمن عليه رجل درهم ثم يقول
سلم الله الذي عليكم لي فلان او صارت فلان او هو فلان ثم عوت ان يغيب
احد الطرفين الا وهو لما امر بخلاصه منها **الله** قال اما قوله ان الداهية التي عليك
لو هو فلان فانه يسلمها اليه ويشهد عليه باقراره **الله** واما قوله سلمها الى فلان
فان مات الذي له الحق فانه يسلمها الى ورثته ولا يسلمها الا في اقرارها واما قوله
قد صارت فلان فليس هذا باقرار صريح والدفع **مسألة** ومنه وفي اقرار
لزوجها بصلاتها او لغيره بحق في صدقة او شهادة عدوك وماتت فادعى ورثتها
انها كانت صبيته حين اقرارها اهلهم عين على الزوج وغيره وفي هذا الرديين
ام **الله** قال على الزوج وزوجته له اليمين ما يعلم طهالكة كانت صبيته ومن
الاقرار وان رد المقلع اليمين على الوارث يخلف ان الها لك فلائذ كانت
صبيته يوم الاقرار والدفع **مسألة** ومنه وفي اقرار اوصى لرجل بقدر
التماس ثم باعها واشترى قد لا غيرها ما الحكم في ذلك قال كما اذا باع ما وصى
به فانه رجوع في الوصية ولا يثبت الموصي له في طهالكة شيء **الله** واما اذا اقر
لغيره بشيء فلا يحمل له بيعه ولا يثبت فان وجده عنده فليرد على المقلع وان
لم يوجد فعليه قيمتها الم اقر لها والدفع **مسألة** ومنه ومن اقر لرجل او وصى
له على بنته وضمان فماتت **الله** قال ورثته ان هذا الشيء استقر شد
المقرب الا اقر او الوصية او انه دخل في البيت بعد الاقرار العقل قول منهما

• قال القول الموقل • وعلى الورثة البينة ان هذا الشيء حتى إذا اهلكوا
 يوم الاقرار خارجا البيت او وجدوا في الحكم في الميت والدليل **مسألة** ومنه
 وفهم ان الاقرار بما لا يمتنع منه دون اليقين والاحتياط لئلا يبطل الكلام بثبوت
 وهذه اليك هنا اصلية ام لا وقضاؤه وشكواه • قال ان لا تقدر على ابطاله
 على هذه الصفة على قول بعض المسلمين وهو الاول • وقال بعض المسلمين ان هذه
 الهبة اصلية وتكتب ما لا يمتنع وقضاؤه وشكواه بالياء والدليل **مسألة**
 عن الشيخ صالح بن وضاح وفي رواية قال في موضعها ان مت في مرضه هذا فصدقني
 الذي لي لزوجي هو او اقول ولم تذكر رمضان او محقق في كذا اختلاف وعند الله
 ثابت لقوله تعالى اقرئتم واخذتم على ذلك الصبي قالوا وانا لم يستقم مرضا من
 صحيح ولا وارثا وغيره والدليل **مسألة** ومنه وفهم ان عاينته متقا الى البينة
 ذهبوا لافضلة لا غير ذلك لم ينزلنا قوله بذلك في حياته وبعد موته قال
 ان كان الموقوفات فلا تثبت منه شيء وان كان حيا اخذ ما اراد حتى يفسد
 او فضة او مسكا او زينا او جبا او ثوبا والدليل **مسألة** ومنه وفهم ان يوافق
 ومات فشهد شاهدان انه او الجاه عن ذلك ما نرى في ذلك • قال اذا صح
 ان الجاه عن الوارث فهو باطل • وقد حكم به الشيخ ملا عبد الله • قال محمد بن
 علي سمعت الشيخ صالح بن محمد ان شهادة الشهود ان هذا او الجاه ما هي
 شهادة لان هذا او غيب ولا يجوز • وان قول الموقل ان الله الجاه ولا يقبل
 الا ان يصح ان قوله من الاقرار والدليل **مسألة** ومنه وفي رجل اشهد رجلين
 ان جميع مالي بيع خيارا بين اولف هو يوفى وبين اخي فلان يدخل هذا في جميع
 دينه وبعد زمامه وغيره في حياته وبعد موته • قال نعم هذا اذا ثبت
 في جميع الدين اذا كان للموقوفين وان كان حيا فله جحد ولا تثبت الاقرار على
 الذم على الخي وثابت على الميت في اكثر القول والدليل **مسألة** ومنه وفي رجل اقر
 بالله بما لم اقر به لولده اقر ولا جنبي ان تزعمه وولده الاول ولم يتردد عن ذلك

قال

قال إذا أوتيت الأجنبية فهو له وإن أوتيت الولد له آخر فأنه الأول منهما حتى يصح
أنه انتزعه منه فأنه ثبت للثاني وثبت الشيء للأول في طلبه أي إن كان
طالبه في حياته وخلفه إلا وإن لم يطل به حتى مات فلا شيء له والله أعلم **مسألة**
ومنه فيمن أوتى وصي لزوجته أن تسكن بيته أو تستخدم عبده أو أوتى وصي لها
بسكون بيته على ما كان تسكنه أو تستخدم عبده أو أوتى وصي لها أن تسكن
الغرفتين **مسألة** قال ابن الأثير إذا أسكن بيته جاز لها أن تواجبه وتسكن غيرها
وإن أوتى وصي لها أن تسكن بيته وتستخدم عبده أو قيل لها أيضا أن تواجبه
وتسكن غيرها وقيل ليس لها إلا أن تسكن بنفسها أو بأبناء أو أخدم من فعلها
صاحب الأصل إلا أن ثبت الأقرار ولم يكن له سكنه طام حيا في شيء يكون على
ثبت له لانه يكون له سكنه ولو ثبت بعده هذا إذا لم يقل مدة حياته والله أعلم **مسألة**
ومنه في رجل أصحح أو يرضى قال في الغلظة لا ولا يرى في ذلك
مسألة قال إن كان قوله هذا هو صحيح فهو بينهم بالسوية لانه عتق له الأقرار وإن
كان في الماضي فهو طهر على قسمة الميراث والله أعلم **مسألة** عن أبي سعيد رضي الله
في قضاء الميراث شيئا وطالب بحق وليس بوفاء أو لم يقل كلمة سواء وللوارث خيار
في ذلك والمالك القيمة **مسألة** قال قبل أن ذلك كلمة سواء وللوارث الخيار في ذلك
المالك بالقيمة وقيل إن أقر أو قال ليس بوفاء فليس للوارث خيار ويكون هذا
سبيل الأقرار فيقول الحق على أبي الدرداء **مسألة** الزامني فمن أقر لزيد ولم يحد
وكان بنو محمد ثلاثة يكون لزيد النصف وهذا الأقرار لم يحد واحد منهم **مسألة** قال في
أكثر القول أن لزيد النصف وللآخرين النصف وقوله كواحد منهم ويحبى القول
الأول والله أعلم **مسألة** عن الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن
ثبت للوارث وغير الوارث أم لا **مسألة** قال ابن أبي العوارث ثابت وأما الوارث
فغيره اختلاف والله أعلم **مسألة** ومنه وعن بعض له ووارث أو لصبي صغير
ليس عليه منه ضمان وقول ليس له بوفاء وقد سمع هذا أم لا **مسألة** قال نعم انه هو

والمضرة على الزوجان لو تكن صادقا والدليل **مسألة** ومنه في رجل أتى الزوجة
 معروفة قال علي لفلانة ما بينك وعشرون خلع في نصف مالي **مسألة** لها ذلك وان
 نقص نصف طالع فيخرج النصف الباقي لان قال نعم او لا ثابت عليه لها ونقص
 ذلك من نصف طالع وان نقص من نصف طالع الباقي لان او لها عانة وعشرين خلع
 ولا يصحها قوله في نصف طالع والدليل **مسألة** ومنه في امرأة أتت بها المملوك لا يريها
 الخلق منها ويرى موت ورثتها وما نفع عليها الناس وخونها قالت لا فهو ما نفعوني
 في حياتي **مسألة** هذا الاقرار **مسألة** قال لا يبطل الاقرار حتى تقول عند الاقرار في
 الحي اعياني يا اري هذا الفلان • وبما القول للتعلم قبل الاقرار اذا لم يصرح فلا يبطله
 وهو ثابت عليه غير علم انه يابعد من الجأوت اليد والدليل **مسألة** ومنه في
 اقراره أتت بها المملوك وهو حرة فقال لها الماضون نصف لان زوج ان اقر
 هذا لا يثبت فقال طأرت • ثم عاين اليد لا يبطله من ذلك اري وان اقره
 عليه اذا صحته وشهد عليه انها اتت له بطل منه اليها ما حكم ذلك • قال
 ان كانت هذه المرأة لم تغترب في حياتها فلا تجزى لوارثها بعد موتها ولو طلب منه
 ذلك باليمين العادلة والدليل **مسألة** ومنه في اقراره اقرت بيمين عاين
 وفاته هل يثبت عليه اذا قاموا عليه في حياته ام لا • قال في ذلك اختلاف لان المدة
 مجهولة واقراره على نفسه بالفهمان بهذا المال يثبت عليه • قال فان اذات هذا
 المدة المستثنى يثبت هذا الاقرار • قال هذا اقرار وقضاؤه مشروط واختلعا
 في الاقرار في المثلثة بعض التبعه وبعض لم يثبت والدليل **مسألة** ومنه في امرأة
 أتت لولدها جميع ما عكدها لها اموال شتى في قرية مفترقة فخانها ثم ظهر لها
 مال لم تكن عارفة به فاختلعا فيدها الحكم بينهما • قال في ذلك اختلاف قول
 يثبت على المقر ان عارفا صغير عارف • وقول لا يثبت على الجاهل اقراره ويحذر
 وحقوقه وبعض فرق بين البيع والاقرار والدليل **مسألة** ومنه في امرأة خضت
 الوفاة فأتت لزوجها بالصلاف الذي تزوجها عليه ولم يبين العاجل ولا الاجل

والذي يثبت له كان فكلم لها العاجل ولم يسلم قبل الاقرار **مسألة** قال ان هذا اللقب يقتل
 على العاجل والرجل الا انه لا يثبت له والعاجل لا يسافر اليها والقول قولهم مع يمينه على
 قولهم ان تكن اجازته على نفسه او غير يسلم فقد علم له ما اقرت به ولا طلبة عليه ولا لغيرها
 لم ينفذها آية والدلالة **مسألة** وفي رجل اقر في حصة ان وصيته ابيد وامد باقية لم
 تنفذ ولو يوصي بانفاذها ثبتت اقراره على رثته ام لا **مسألة** قال ان اقراره بعد الجان وبنا
 عليه وعلى رثته بعده ولو لم يوصي بانفاذها لا تنفذ ليرث عليه في مرض الذي كان فيه
 وجاز لو وصيه ان ينفذ قبل نصيبه وصيته ابيد وامد ويكون قولها ايضا حجة على رثته ان
 مات في حصة ذلك وان صح منه وعاش بعد ما ينفذ وصيته ما فلا يلزمهم حتى يصح انفاذها
 بائنة او يوصي بانفاذها والدلالة **مسألة** ابن عبد الباقي في اقراره اقرت لوليتها
 بحق وضمان وثبتت عليه كنهان في حياتها ثم بعد ذلك اقرت به لرجل آخر فكلم في ذلك
 قال ان كان الشرط في نفس الاقرار فيبطلان جميعا وثبتت للحق له قيمة الميت على القدر
 وعلى رثته ان كان في طله وفاء وان كان الشرط قبل الاقرار او بعده فيبطل الشرط وثبتت
 الاقرار **مسألة** وان بطل الاقرار الاول بالشرط فيثبت الاقرار للآخر ويكون الميت له والعدو
 اعلى **مسألة** ومن دان صغرة او الرجاء هو ان يشهد العدو ان قال عند جرحه
 الاقرار ان اقرني هذا الجاء لهذا عند ذلتي فعلى هذا يكون الاقرار باطلا وان شهد
 ان قوله هذا قبل الاقرار او بعده فهو شهادة ودون غير مقبولة منهم ولا منه وبعد ان
 اقر بالضمان والعدو **مسألة** عن الشيخ في القسم في اقراره ان شهدته بملا
 العاجل والرجل الذي لها على زوجها الاجبي واولاده وارجاهن ما ثم خالعت عليه
 زوجها وابكرت منه واولادها نفسها ان الملك قد وقع وبني الزوج والصلاق
 وتلك الشهادة باطله ولا يحق المشهور له الزوج سوى الا ان يكون قبل له فهو
 عليه والدلالة **مسألة** عن الشيخ مداد عبد الله وفي رجل قال عند موته اني
 لاولادي فلان وفلان بما يرون وصلاحي نساء فهو حق وضمان ولم يحد شيئا
 قال اذا شهدت البنتان الصلاح ضمنوه الصلاح ثبت لكل واحد منهما اقل

الصداق اربعة دراهم وان لم يفسد فلا يشترط لها شيء **مسألة** عن الشيخ
 ورد انما جرد في الواجب اوقت بصدوقها الاجل الذي لها على زوجها الرجل آخر ما نرى
 قال ان اتمت الاقرار بالدين تستحق الصداق ثبت وان غابت الاقار قبل ان
 تستحق فلها العهر ولا غير لها بعد ان تستحق ويثبت للموالة والدعا **مسألة**
 عن الشيخ شافعي عن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي حمزة بسكن بيتهم حياها ثم خرجت على
 وسارة بن قال ليحكم على الموالة على ولده ان يهره وانكدا البنت لكن ان رغبت
 النجاسة في عماره فافها العهر فان سقط عماره وضاع والبنت بعده في يد عمار فلا
 شو لها على الولدة وان بقي العمار الحيا ماتت وهو قائم فاندلج ثوبها يقوم العهر
 ويأخذ قيمته **مسألة** عن الشيخ عبد الله بن علي بن محمد بن علي بن علي بن علي
 بن علي هل يثبت بالعازم الله قال ان الذكر والعطية ولا يثبت الا بالاحسان للآن
 يكون للزوج عليه زوجا فيكفيل القبول باللسان والدعا **مسألة** عن الشيخ
 او الاخر عاذا وصولة عالمه وضمان ثم حدث للموالة هل يدخل حادث والمال في
 الاقرار والوصية قال اما في الاقرار فلا يثبت حادث له بعد اقراره ولا يثبت
 ذلك عليه واما في الوصايا فقول يدخل باحدث بعد الوصية وانتهى الوصية
 بعد الموت وقول لا يثبت له **مسألة** ومنه وان كان رجل في يده مال يحويه
 ويأكله الى ان مات ثم ظهرت ورقة او ربيع منه الذي بعد موته وبعد موت
 المشتري ما الحكم في ذلك قال ان حوز البائع والموت مختلف فيد قول حجة له على الموالة
 وعلى المشتري وذلك بعد علم الموالة بالادارة وقول لا يكون حجة والمشتري والموالة
 حجة لها والدعا **مسألة** ومنه وراثة تخرج املاك لو ان رجل مات يترك هذا المالك
 وفريقا لانه لم ير له عينا قال لا وهذا لا يثبت على اقره حين الاقرار
 ما خذ به في ذلك الحين وان دخل عليه الضعف مدخل اري توقيف وجمع ما
 يحصل غلبة الحيات يموت هذا المالك ويعلم ولا يترك لم يتوكل الصواب في الصواب
 وهو قول حسن الا لا يعلم ولا يشهد وهو لا يفرق اذا الوارث يموت ويستقل من هذا

منذر حواو كذا الزوج والزوجة يمينان وبعضهما بعض من قال قال لـ شيت
هذه الاقوال لم يتوجه احد معي حين الاقوال كما لو قيل لا يعلم لم يعد
من الصواب والاية قوله **حسنا** واللعلم **مسألة** ومن اقر احد بنفقة وكسوته
او غفل نفقته وكسوته او بان عليه حق وبغير حق كان من زوج الاولاد زوجا ومن
اولاد الاولاد مطلقا او لسان الناس **مسألة** قال **ابن** اقر بنفقة غيره وكسوته وموته
في مال الزوج والمالك ثابت عليه **مسألة** ومن قال في اقر ان عليه نفقة اجنبي فلا يشك الا
ان يقر الزوج لو جتد او تجب عليه نفقة الاولاد المغانم ما ليكده ويرث اذا
كان له عذر عن الكسب **مسألة** وكذا لو قال في اقره الاجنبي عليه مثل نفقته وكسوته
فانه يشك له واذا اقر ان عليه زوجة نفقة اولادها ولم يقل مثل فاحسب **مسألة**
حق يقول ان عليه لها مثل نفقة اولادها وبعض قال حتى يقول ذلك وصداها الذي
تزوجها عليه في شئ ثبت عليه واللعلم **مسألة** عن الشيخ احمد ملا اذا كتب
الكتاب في الوصية اوصي فلان فلان فلان بكذا او اقر فلان فلان
بكذا ولم يكتب في فلان فلان عند غم من الوصية ودخول في الاقرار الحكم بانبات
الوصية والاقرار به باحدهما وكذا كان قدم الاقرار قبل الوصية على هذه
الصفة **مسألة** قال ان كان الحاكم كاتب هذه الوصية فجاوزه ان يحكم بانبات
حاكمه من الوصية والاقرار لعلم بذلك ولو لم يسم باسمه عند اغمه من الوصية
ودخول في الاقرار **مسألة** واما غير الكاتب لهذه الوصية فلا يجوز له ان يحكم بهذا
بعد الوصية واللعلم بالوصية بعد الاقرار **مسألة** باللعلم باسم الموصي ولو صح عنه ان
الوصية واللعلم بالوصية وانما هو بالظن واللعلم **مسألة** عن الشيخ عبد
رحمن وملا رحمة الله وفيمن اخرج شيئا من بيت رجل على غيبته ثم ادر الخلاص
ذلك الشيء له او لغيره فقال انه فلان او قال هو لي يقبل قوله في الوجهين **مسألة**
قال العجني ان يقبل قوله في الوجهين **مسألة** الان يعسر عليه الخلاص منه ولم يقل له لا بعد
ما قبضه وتعلق الضمان عليه فواسع له ان لا يصدق ويصدق الابدان **مسألة**

أقول لو لم ينفقه سنة مات قبل السنة ثبت له الأثر بالنفقة ثبت الباقي المورثة •
قالت ابنته واشد فمدا اختلاف والداعلم • **مسألة** ومنه ورواؤه وجده فلا بد
منفقها أو كسوها وسكنها في بيتها الغلغلي ضمان عليها ثابت لها ما أو لها بد النفقة
والكسوة في حلة طاله السكن ثبت لها في بيتها كما أو وهذا خارج في حق القضاء وفي بعض
القول يخرج الأثر والداعلم • **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد وملاذ ولا كتب أو ملان
بان عليه لغلان كذا لغلان كذا فلا فيه اختلاف • وعن الشيخ أحمد وملاذ أو لم يكتب
وأقر بان عليه لغلان كذا أو كذا أنه يضعفه ولا يثبت والداعلم • **مسألة** الشيخ محمد
فضالة وفيهم أو لو رثته عند موته ولم يرسم لغلان قال قد قبل فكذا ثبت لم يقبل
غير ثابت لانه مجهول اليدى انه عوت قبل ورثته أو عوتون قبله فيكونوا غير
وارثين للداعلم • **مسألة** ورجل قال علي لا ينق ثلاثون نخلة من صلاتها
لأنه مات فقامت البينة ان صلاتها كان ثمة نخلة يكون لها ما قال أبوها
أم لها ما شهدت لها بيقينها فلا في ذلك اختلاف قال موسى بن علي يسرها الأم قال أبوها
وقال شيخ لها ما قامت البينة والداعلم • **مسألة** ابن عبيدان ورجل في بيه عرض
أصول وجوان أو بيه لغيرة ثم أراد بيعها يجوز ان يشتري عنده ويسلم اليه الثمن
لا • **قال** ما العرض فجوز ان يشتري منه ويسلم اليه ثمنها ولو يقبل أو يبيعها
والمليون فحق يقول الله أو يبيعها أو يقبل أو يقول في المليون حتى يكون عنده
بحسب اندامه وقيل ان كان المأمور ثقة يجوز وان كان فوثقة لو بحسب • وأما الأصول
حتى تصبح الكا كذا في بيعها وزعموا الداعلم • **مسألة** ومن أو لأجد باله ما ما جين
كلها ما حكم • **قال** يحى فيمدا اختلاف فان وقع على سبل الأثر من الق فقول
انه ثابت على الأدب وقول لا يثبت إلا كما شرط وقول لا يثبت على حال الأجل الاستثناء
وان كان وقع ذلك على سبل المنة فلا يثبت الأثر حياة للمناخ فان مات للمناخ والمال
للمنوع زيج فثبت ثبوت القعان على المنوع الحصاد زعموا اختلاف والداعلم • **مسألة**
الشيخ حبيب بن إسماعيل قال ان الموقلة بالبيت وعما فيه والاولب وغيره فلا يدخل

الا الا بولاب وغيره لا يحكم فيها بشئ لانها كلمة مهمة وجوهول بل ثبتت بجماع
 وجرح ودرعون وجذور وانعوف واوتاد والبولاب وكل شئ ثابت فيه فحتاج
 الى نقص منه فهو داخل في الاول به • واما ما كان موقفاً ومسنداً على كونه فلا يدخل في
 الميت سوى ما ذكرنا وليس للميت حكم ولا تعلم فيه اختلافاً وتدخل فيه المورور وهي الحكة
 المحيط ببرد داخله وخارجها اذا كانت منه • واما ان لو قال وبما فيه ولم ينسك وكذلك
 وكذلك دخل جميع ما فيه من جميع الاشياء حتى من عبيد وحيوان والدم على • **مسألة** وعن
 واقر يسكن في جند بنزوي هل المراجعة اذا ادعى انه لم يكن وصلاتها التي تزورها
 علمه قال ليس له ذلك • قلت فاق يسكن في جند بنزوي ولم يقل علي ما يكون •
 قال هذا لما حسن فيه الاختلاف • قلت فان اقر بأنه قد جعل يسكن في جند
 بنزوي هل تجز في هذا الاطلاق الوجع قال معي ان له ذلك اذا اراد الرجوع الا ان
 يصح ان سكنها بنزوي قد قيل له على نفسه في عقد النكاح فان عقود النكاح ثبت
 فيها الشوط المجهول والمعلومة على ما عليه العمل وقول اهل العداك الدم على • **مسألة**
 الزملي ومن قال بالانطلاق لفلان محقق ضمان علي له اول من يوفى • فهذا اختلف
 فيه المسلمون فبعض يشترطه ولم يجعله بمنزلة القضاء وقال بعض هو بمنزلة القضاء على
 قوله يقول هو بمنزلة القضاء فان ادعى المولى له هذا المالك الرجوع في قضائه
 ولم يصح كذا فيقول يلزمه للمقولة قيمة المال • وقول يلزمه الحق ما يتبع
 عينه • ويجوز هذا القول • ثم قال ان الاول على وجوه منه اعترف • وكذلك
 اذا قال هذا المالك لفلان وكان المالك في بل المقولة فمضى عندي ثابت للمواريث
 وغير الواريث في المحمي والممات • وان كان قال المالك لفلان هذا الذي يحرمي
 فيه الاختلاف عند المسلمين فبعض جعله بمنزلة العتيقة ولم يشترط اذا كان في
 الماض • وبعض جعله لغیر الواريث بمنزلة الوصية اذا كان في الماض وبعض
 جعله اقرب ثابته للمواريث وغير الواريث في المحمي والممات وهو الذي رجحنا
 والعدل علم • **مسألة** الرغوى اذا كان الاقرار الوصية الى غيره ملة معلومة او

موت الموصي والمقرع غيبا اختلف قولان الاثر والوصية في المجهول لا يثبت
 لان مدة عمدة مجهولة **وقول** انه ثابت وفيه الغور اذا غور المقرع وورثة الموصي
 وقول ان الاثر في المجهول ثابت وليس فيه غور وقد نازلت الشيخ ناصر بن
 فاعجبه قول من قال خلافا للمجهول الغور ونحوه انه كان يعمل به امام حياته وورثته
 عن العمدة ان اذا كانت الكتابة بالغلة المدة معلومة ففي ذلك اختلاف **قول**
 لا يلزم الورثة السقي والجار والجار لمن كتبت له الغلة ان شاء سقى وعمر وان شاء
 ترك وهو كثر القول **وقول** ان كان الاثر بالغلة الى اجل معلوم فيكون السقي والجار
 على الورثة وقال طهالكه وان كان الاثر الى غير اجل فلا يلزم الورثة بشئ والدا على
 الزامي ورجل او يد له لغفارة قبله لا يحصون الجوز ان يغرب ما يورث على ثلاثه
 فصاعدا وهل بين الوصية والاثر فرق ام لا **قال** نعم بينهما فرق الاثر فهو
 لجميعهم يوم كانوا قراء يوم الاثر اما الوصية فتقول بطل وقول جاز ان توضع في
 ثلاثه فقرأ فصاعدا وهو الذي يعيننا والقول للدا **مسألة** ابن عميلان ومن
 اول الاشبهت ما فيه ما كان من صفات علمه ووجدت فهذا الميت اوراق
 لهذا المقرع احق وعلى الناس ان لا يركب فيه يوم الاثر او يعله ان يكون ما فيها
 من حقوق المقرع **قال** ان هذه الاوراق داخله في هذا الاثر وتكون الحقوق
 التي فيها للمقرع ليست ما فيه حتى يصح ان الاوراق التي فيها الحقوق ادخلت في
 الميت بعد الاثر **قال** الصبي ان الحقوق التي في هذه الاوراق لا تقدر بشئ مما لمن
 استحق هذا الميت بالاثر **قال** واما الاوراق فنقسمها فان حواها دخل في الاثر **والله**
اعلم **مسألة** القاضي ناصر سليمان وزاولي وجمعه بكذا وبلغ لها كذا وبالذم
 مات وقالت بعد موته انها لم ترض بهذا البيع محتمل في حياته ولا ردت ما في طهابه
 فهذا قضاء منه لها بدلا من الموقوت القضاء وهو كثر القول لان يصح بشهادة
 عدلين لغور المدة في حياة الزوج فلها حقها للمالك وليس عليها غير ذلك
اعلم **مسألة** الصبي فمن كتب له وجمعه اربع خلقات وباله لفلان وجمعه الخلقات

فصل مفسول وثمة فها دون ستة اذ خرج كان الفصل قبل الاقوال او بعده او لا بدري
انه قبل الاقوال او بعده كيف الحكم ولا اقال للكتاب **مسألة** لانه بعد الاقوال وقال الكاتب
المقارون وقد كان قبل المقارون والاقوال قوله **مسألة** قال للفلسفة الكبيرة حقها والحق
ولا تدخل في البيع ولا الاقوال هكذا الشئ الكبير **مسألة** ولا اختلفت المقول والمقوله بالفصل
حكمه قبل الاقوال والقياس من نصف الخبز والمحافظة في المصغر والشئ الصغير
شياء والديع **مسألة** ومنه ومنه هو الاقوال تقطعها والموريشها وانها فاعان
وتقوله في بيعه من الماء وشياء ولكن لا يسقط ادم في سقي الماء لشئ باعوا
جميع الماء فطلب له الشئ والمشتري سقيا الماء الحكم على المشتري الاخر با
سقي او على المشتريين جميعا **مسألة** قال للمشتري ما اشتراه وليس له بعد الوشئ
ما اوصى او قبله لهما كذا فان باع احد منهم متعديا كان هذا للمشتري تجتهد على المبيع
ولم يتفرج احده عن هوي يله وثبت له الشئ **مسألة** والماء الموصوف والمبيع لهذا الماء
والمشتري كلاهما خضع للموصي او للمقوله بهذا الماء والماء والديع **مسألة**
ومنه ولا كتب الكتاب على احد من الناس ان يفلان ففلان ان عليه افلان ففلان
عشر خديرات فضة تحلها له عليه بعد موته ثم بعد مدة فكتب عليه ان يفلان ففلان
ان عليه افلان ففلان للكتاب **مسألة** لانه لا عشر خديرات فضة تحلها له عليه بعد
موته وكتب في الورقين جميعا اوصى بقضاء هذا الحق طاله بعد موته ولا
لنا من يخلف الحق والمدة متفقان اثبت الحق كله او يبطل منه شئ قال
يثبت واحد والاقل **مسألة** وقيل ثبوتها جميعا واما الوصايا فثبتت للاخي
منه وقيل ثبوتها جميعا **مسألة** ومنه ومنه لا يجوز اهلاكه او بانه
وظهرت له درهم وارث ورثه او على احد الناس لا يدخل في البيع والاقل **مسألة**
قال ابا البيه فاجروا فما لا تدخل فيه لانه لا يجوز بيع درهم بدرهم وما اقله
ملكه فدخل فيه فكان له درهمين او درهمين على حسب ما قيل والديع **مسألة**
الشيخ ناصر بن الحسين ان كان للرجل يقوم من غير عسكدة معين ومحيي
في

في الميت لقضاه حوائج الانسان فقصاوه لما عليه ثابت ولا علم للورثة فمذخيارا ●
وان كان بعد على القيام الابعسند ولم يح ويذهب في الميت لقضاه حوائج الانسان كان
حررا بالغاصح مع العقل فيما اقضاه وطال في الله نكاح الورثة فيها الخيار بعد موته والله
اعلم **مسألة** ان يعمدان واذا كان الولد اقل ولديه او وصي لها بشي ورضعان
وكان الشيء الذي اقر به او وصي به ورضعان بمكده الملق او الموصي نعم او او وصي
مات احد ولديه فانه ثبت للميت نصف ذلك الشيء ويكون نصيبه من ثلثه
لللاب وغيره على ما قضاه الله عز وجل في كتابه ● وان كان ذلك الشيء الذي اقر به او وصي
به ورضعان لم يملكه الملق او الموصي الا انه حدث بعد الملاق او بعد الوصية التي
هي ورضعان فلا يثبت ذلك الاقوال ولا الوصية التي هي ورضعان في ذلك الشيء والعراق
مسألة الفقهاء اجماعا وملا واما حوز البايع للمال الذي باعه على رجل اخر اجنبي
وتلفه على ورثته ثم صح ذلك البيع للمشتري على اهلاكه الحازر للمالك بشاهدي
عدل او خطاين يجوز خطه عند المسلمين وطلب في ذلك المال في ذلك قولان حوز
البايع وللقول بايه او اقر به حجة لورثته بعده الا ان يصح بشاهدي عدل
او خطاين يجوز خطه ان حوز ذلك المال به هو المشتري او الموقوف له او مخد منه
او غصب في حين يكون حوزة ليس بحجة لورثته بعده على المشتري او الموقوف له وهو اكثر
القول للموقوف له عندنا ● وقول ان حوز البايع او الموقوف له لورثته بعده على
المشتري او الموقوف له الا ان يصح ان المشتري او الموقوف له حازرا اشترى له او له بدنه
حازره البايع او الموقوف له بعد ذلك الى ان مات فحينئذ يكون حوزة حجة لورثته بعده
واما ان مات المشتري او الموقوف له ولم يح ذلك المال بل هو حوزة البايع او الموقوف
الى ان مات المشتري او الموقوف له ثم صح ذلك الشيء والملاق للمالك فليس حوز البايع
او الموقوف له حيا حجة على المشتري ولا على ورثته بعده وكذلك في الاقوال والاعمال في
ذلك لاعتلاف العلماء **مسألة** ومنه ولا اقرن عليه لفلان فلان كذا كذا الف
دينار ثم قلبه الصنف فصار الدينار زائلا عن دينار ومع الاقوال في ذلك قولان قول

ان عليا ان يوثق بدنيا بملكه يوم اقره • وقول عليا ان يوثق بدنيا بملكه يوم
 الوفاة لان ذلك في اقره دنيا ويعينه وهو اكثر في المسلمين والمجوس عندنا
 والدار العلم • **مسألة** ومنه ومنه من قرأ او صلى او باع في بلد مسافر فيها وادوات بمصر
 تلك البلد ونفذ ذلك عند الدار العلم • **مسألة** التقيد منها خلفان ان اقره الهاكك
 ممن يوثق لا يصح مع وجوده ويثبت له ميراثه عند وريتهم او عصبته او رحم الا
 يصح ذلك شاهد عدل يلقبان تشبه بنسب الهاكك مع تمام الشهادة للقبول
 منهما في حقه الحكم ليعاين له والميراث في حكم الحق • ولما اذا لم يكن لها كد وراث
 وصح ان الهاكك او احد الناس انه يرثه فاقوله مقبول عند وجاب عليه ويكون
 للقول به وراثتها هذا الاقرار بالبرهان في ذلك معارضته فائدة والدليل على **مسألة**
 الموجود في الاقرار الاول ان كل نصف طالع لرجل ثم اقر ايضا بنصفه الثاني اقر ايضا بنصفه
 الثالث ان لا اقر النصف • والثاني الربع • والثالث النصف • وكذلك في البيع وهو يمكن بذلك
 اذا اقر بنصف هذا المال المحذور الذي في يده ويعرف به ونفسب اليه يخف ثبوته ايضا
 بنصفه لرجل حق ثبوته بنصفه ايضا الرجل بحق كان يلزمه كمال احد منهم نصف جميع
 المال يفهم لغيره ذلك وكذلك لا اقر بنصف غلة هذا المال الذي في يده ويعرف به
 ونفسب اليه وكان الاقرار بحق دخل حصته العامل في الاقرار في ذلك • قال بما لغير
 تدخل حصته العامل في ذلك والدليل على **مسألة** التقيد منها خلفان فاذا اصرح الاقرار
 والمقتل زوجة ثبتت عليهما اوقها به بالبرهان في اقره ذلك ما يبطل جازة الزوجة
 ما اوقها به زوجها ولو تزوجته وهو في يده الى ان مات فهو سواء في حكمه لان حوز الزوج
 لما لا زوجته ليس بخبر له عليها كما كان ليس عليهما احراز فيها اعطى بعضهم بعضا
 اذا الزوجان في ذلك معار فان لسا برائت الناس الاجنبيين فكيف اذا حازت
 ما اوقها به زوجها في حياته ونفي في يدها الى حال وفاته فعلى هذا الحال فيكون
 ثبوته فيما عدى اكد • وهو البطلان ابعاد للاعلاحة لوارثه فيما بعد صحة
 ثبوته لها وحوزها اياة والموضع التحديد للوارث فلا يكون وارث الوارث

او جند به على طار الا في حكمه حسب ما بان في فريد ملازم والدعاء **مسألة** الشيخ
 عثمان بن عبد السلام في رجل يقول في موضع كذا فلان قد وهبته له او قد اعطيته
 اياه ان هذا اقرار وليس بعتبة ن وكذلك ان قال قد بايعته اياه فهو اقرار وليس
 ببيع ولو كان الكلام متصلاً لان هذا اقرار قد اقترنه لا بالفعال وكذلك قال
 الحق الذي عليه فهو له وقد حملته منه او قد البرأته منه كان هذا اقرار كان القول
 في الموضع او في الموضع **مسألة** واحد وهو من ليس المال والدعاء **مسألة** الشيخ
 صالح وصالح عن امة اقرت زوجها بنصف بيتها على ان ينفق على ابنتها عشر سنين
 والابنة تيممة وغير هذا الزوج غابت الابنة قبل انقضاء الاجل المحدود قال ان
 القرار ثابت له والاعليد تبعه لبقية السنين وقول ان الاقرار منقضى ولا انفق
 وغير في السنين الماضية وقول الاقرار ثابت وعليه النفقة للورثة في بقية
 السنين الباقية وقول الاقرار باطلا ولا شيء له والعجب الشيخ على بن عبد الباقي
 القول الثاني وهو قول عبد الله بن حماد لان ابطال الاقرار فاصاب لتعلقه بالشروط
 وثبت له انفق من الاقرار هو غير معتصب وقد دخل سبب والاخر سبب للذي
 ماله والدعاء **مسألة** وعند من اعق صلياً والذي اقر المستفي الكتل مدام حياً
 وكان الشرط في نفس القرار اياه ثابتاً ام لا قال ان النقص يملكه مدام للحيا
 وان مات فغيره اختلاف قيل للورثة ماله والنقص وقيل للنقص له ولا مات ولم
 ينقصه فلا ينقصه ورثته والدعاء **مسألة** واذا قال الجد علي بن فلان وخلفاً
 كذا او قال الشيء له هذا حال فلان او خلفاً فقال هذا ثابت على قول بعض المسلمين
 والدعاء **مسألة** الصبي سوا الذي يعرف القول ابطال الاقرار ان يكون موقوف او كذلك
 في الوصية قال الاقرار موقوف على الذرية الوصية فاذا لم يعرف الموصوله على حال
 رجعت الوصية الى الورث والدعاء **مسألة** وزاين ان عليه فلان درهم
 ولم يعلم ربه اهل ثبت عليه ذلك فنع ثبت عليه ذلك وكل قوم يوزنون لمقتهم
 وعادتهم فاقر هو وليس كل الناس بحرب الكلام والدعاء **مسألة** الزاين اذ

ورجل انذار رجل عاتد لا ينفك وتين والحق حال واحد واحد ولو يبين كماله
 ونوع اخير الاول وادعى انها العاتد واحدة لم يحكم عليها الا عاتد واحدة ولو ادعى
 الخصم انها مائتان اذا لم يأت على ذلك الصحة والدلالة **مسألة** الشيخ جاعدا
 خميس وعن رجل الاخذ والاداء بما في صفان لو مد فسال عن ذلك الا ان يقال
 وضمان لو ينفك لسؤال عن ذلك الا ان في وضمنه فقبل له لعل ان كان هذا الجاء فقال
 بهذا الجاء ان يكون القول قوله في ذلك ولا يجوز للمقوله اخذه قال قال للذين لم يج
 تحب ان اصح معه اقل له له بالبر صبح مع المقوله والفقاد ادعاءه والبالجاء بعد
 اقراره والا فلا حجة في ذلك والدلالة **مسألة** الصبي فهدى او الاخر بجميع املاك
 او ثلث املاكه واثبات المقر وصحة عليه حقوق للناس لو ينفك بالذات انما
 للمقوله بجميع املاكه او ثلثه بيمينته باقوله المقر انما له بيمينته ذلك ونفسه
 ماله على جميع اصحاب الحقوق كل بقدر حقد ام المقوله جميع باقوله للمقوله ولا يدخل عليه
 اهل الحقوق بخلافه ما لا ينظر بجميع ماله او ملكه او في اصحاب الحقوق اذا لم يكن لهم
 حصة في حقوقهم وكذلك اقله المقوله بشرط ماله او ملكه واللفظ انما خصص بها اتق
 ماله والدلالة على **مسألة** ومنذروا او عاتد بحق وضمان لرجل او لثمن او لمسجد او
 الضمان الذي عليه يوفيه كذا لا ينفك ولا ان يسلم ما عليه الضمان لهذا الرجل
 او لو كيل اليمين والمضيق واخذ الملقية كان الوكيل قبض المالك او لم يقبض ما عهد
 له ام لا قال اما اذا خرج هذا المالك بملكه للمقوله فلا حجة له بعد ذلك في الحكم واما ما اتفق
 في ملكه واداء الخلاص على عليه فلا لوم عليه ولا حجة تنعده عن ذلك والدلالة على **مسألة**
 وفهم كتب على نفسه وقته لفظ الكتابة او فلان من فلان بان عليه فلان فلان
 كذا كذا روية فضة واثبات المقر واليوم صرف الروية ثمان عشرة شاة
 ويوم الاقل صرف الروية ثلث ارباب فضة بايجب على المقر ثلث ارباب
 الروية او ثمان عشرة شاة قال الغد روفيات كما اقله وان لم توجد الرويات
 اعطى قيمتها يوم اداء الحق والدلالة على **مسألة** الشيخ سيلهان محمد بن

وعلى ثبوت الاثر والزوج كان محقق او غير متحقق كان مدكاً او غير مدكاً قال ان كان الزوج
مدكاً فالأثر لا يرد بغير وثبات كان محقق او غير محقق الا أثره والواهب يقض وطريق
الجهالة ان كان الزوج والمجبوب المستوفى مثل البر والطهر وبما هما ان كان الثقب
مدكاً او غير مدكاً **وطريق** احكام البيع الا ان يثابها ذلك فلا يحرم ذلك عندي وهو **المجبوب**
ليس من المحرم وان كان الزوج غير مدكاً فالأثر لا يرد ثابت اذا كان بغير حنف ولا يعلم
في ذلك اختلاف وان كان محقق **وطريق** حكم البيع فلا يجوز ذلك وهو من الوعد الا
ان الشرط فيه على ان يحتمل وقد قيل من امسح الجوى فقد انقضت فهو تبع للمماز قبله ركنها
والأثر لا يرد محقق وهو غير ثبوت القضاء والدعا **مسألة** المجرى في قول الميراث
للوارث وغير الوارث اختلاف **وقال** الأول لا يرد على المدعي او غيره في ثبوت
اختلاف وان قالوا ضمان له فهو ثابت عليه واما الوصية فاما الوعد بانفاذها
والمعدوم في نفاذها بعد موته اختلاف **وكتاب** من هج الطاليتين ومن
اوعا بملكه ثبت عليه حتى يثابته الذي عليه ويوجد عنه في موضع الآخر والوصية
بالضمان ثابتة في الرض والدعا **مسألة** الشيخ عبد الله محمد بن حماد
فيمن اقرهم وقال بعد موته لو حل في ذلك لاختلاف بين المسلمين قول الأول
للثبوت لانه لم يبين شيئاً معلوماً والسهم يختلف وقول محمد للقول وقال للقول
نشاب قوس من الاسهم التي يضر بها وقول أبو حنيفة ان يسلم للقول بانساب
الاسهم والقول قولهم فما يقر به مما يكون من السهام والدعا **مسألة** الميراث
فيمن اقرهم بدينه فضة الادوكوي او فلساً فقد حفظت وثبات المسلمين ان
هذا الاستثناء لا ينفع وثبت عليه او تركه على نفسه الا ان هذا الاستثناء
وغير جنس ما اقره والدعا **مسألة** ومنه فمن اقر بما للغير محقق او غير
حقيق فملك الغير بطريق التملك للقول له به بيع واقرار او طرح شيئاً او حل
بناءً على اقراره للمسلمين فان لم يملكه للقول له بوجده وجوه الحق وغيره
وجاز له الغير فان كان محقق فعليه قيمة المال الذي اقره ويوجد في موضع قوله

طريقه اى كان الحق غير مستحق وان كان غير حق فلا شيء عليه الحق ولو لم يولد
اعلم **مسألة** ابن عبيدان وما اذا اقر لبي فلان وولادته فلان مولود قبل
موت لبي فقال قال ابن المولود لا يدخل في الاقرار وما يكون الاقرار لبي فلان
ومؤلف الحق وهو اكثر القول وفيه قول ان الاقرار ثبت للمولود على هذا القول
المولود لا يدخل في الاقرار اذا ولدته امه من سنة اشهر ونحوه او الحق والد اعلى
مسألة وقرح فلان او ثور فلان فهو لبيته والد اعلى **مسألة** وقرح
الهاكك بدين عليه وعلم الورثة فاقسموا المال له نفذوا او المال شباعا
والا احد ورثة الهاكك ان نفذوا ينفذه والدين قال في الامور والهاكك
ان يتخلص من الورثة ما ورثه الهاكك من دين كان عليه ان يقضى من ورثته والهاكك
دين الهاكك ولو استوفى ميراثه دين الهاكك لم يفسد له شيء وقيل انما عليه
في حصته بقدر الذي له والمال الذي من ميراث المال والد اعلى **مسألة** الميراث
وورثان عليه لزوجه نفقة والاداء ولم يقل مثل فاحسب ان لا يثبت حق
يقول ان عليه لها مثل نفقة الاداء وبعض قال حتى يقول ذلك من صلاحها ان
تزوجها عليه فثبت عليه لها والنفقة كذلك بالجملة على اكثر القول لعل
بعض ارباب النقص ونحو الزوجية الى صلاص معظمها مثلها اذا ثبت له النقص والله
اعلم **مسألة** وقال علي بن ابي الفوارس وهو للخير والاداء اجبا واموات
قول ان الاقرار للاحياء منهم يوم المقابلة وقول ان الاقرار جائز للاموات ويكون
لجميع بني اخيه الاموات والد اعلى **مسألة** الزام علي بن وهب
لفلان كذا مالي يكون هذا اقرارا وصيته وكذلك ان قال في مالي ما قوله
لفلان كذا مالي فيجب ان يكون اقرارا وصيته وقوله في مالي ما قوله
وصيته مثل قوله في مالي بعض قال انه يكون موضوعا في مالته بمنزلة الامانة والله
اعلم **مسألة** الشيخ احمد مفرج وعنه يقر لولاه الاجنبي بماله ويستفي
ما كتبه الموتى بتم هذا ام لا قال في كل اختلاف قيل نعم هذا الاقرار

بالاستسقاء وقيل ثبت الاول ولا يستسقاء وقيل ثبت الاول وبطل الاول
 مستسقاء والدعاء **مسألة** ابن عبيد ان في رجل اقر عالة له لرجل بحقه عليه
 وصحة عليه حقوق الناس تقسط على المال بين الدين والمقر له ام لا روت
 ان اقر له بحق ولم يكن له بقرارة فان مات المقر له الورثة المختيار ام لا قال كان
 اقر هذا اللق في الصحة فهو لرجل الدين وان كان اقر في المصنف وقال بحق عليه
 له فهو قضاة ولو رثته المختيار الان يقول وليس هو بقرارة وليس للورثة المختيار على
 اكل القول الاول في المصنف هو الدين سواء كان يكون اعترافا هو او له الدين
 والدعاء **مسألة** الشيخ سعيد احمد مبان في من اقر الدين ابنه مثل ميراث
 ابهم والى بعد موته ان لو كان ابو حيا يكون هذا الاول ثابتا له قال علي
 ما حفظته في انار السليمان ان مثل هذا ثابت على قول للدعاء **مسألة** الصحيح
 اذا اختلفت الاجال ثبت الحق كذا كان احد الحقين الى مدة ستة اشهر ولا
 حجة امة سنة اذا اتفقت اجال اقول يثبتان جميعا وقول يثبت واحد منهما
 وقال ابو سعيد يحيى ثبوت احد القولين والدعاء **مسألة** وقد جاء في انار
 ان من اقر عالة لغيره ولد دين في الذم ان يدخل في الاقر وقول لا يدخل وان اقر
 بمكده دخل في اقره جميع مكده واقره غيره والدعاء **مسألة** ابن عبيد ان يمين
 اقر جميع مكده كايضا ما كان لجميع ورثته كل منهم على قدر ميراثه منه بعد قضاء
 ما عليه من الحقوق والوصايا ثم يردان دين او حتى جناية بعد اقراره هذا هو ثابت
 المقر وقام اهل الدين والجنايات عند الحاكم بوزن حقوقهم على حكم الشيء ام لا
 قال لا يدخلون اصحاب الحقوق والجنايات في ملكه التي اقر بها الورثة ثابتة
 الاول لهم ويدخلون فيما حدث له من اقر بعد هذا الاول والدعاء **مسألة**
 الصحيح مما تقول في اقر له شيء واملاكه والقيمة الغلانية ونواحيها اذ هو دار
 جميع النواحي كلها وهل هذه النواحي حد في القرب والبعد في اثبات الاول
 في امكان المقر ام لا غاية لذلك ويكون للمقر جميع املاك المقر كايضا ما كان وجميع

الدنيا ام باذا الوجه في ذلك **قال** للاحتفاظ في هذا شيئا وعندني ان ناحية البلد
 ما قرب منها ولعل ذلك ما دون الفسخين ولعل ناحية الشيء غير جولة وتفسير آخر
 الذي مر حولها قال المشتق والغرب واللد **اعلم** **مسألة** ومنه ان الاقوال بالديون
 الاجلة والعاجلة لم يقدح الاختلاف لغيره عليه الحق والعاجل اقرب ثبوته
 من اللجل وكذلك اعطى احد يناله غير وعليه الدين يلحقه ما يلحق الاقوال
 العاجل اثبت في العطية والاقوال واللد **اعلم** **مسألة** ومنه وقد نفى يخرج
 ما قبل في قضاء الميراث او غيره ثم عد نفى بالمعول به **الجواب** قال
 قال الثبوت فصار الميراث لوارث او اجنبي **وقال** قال الميراث تحت فيدان
 صح بوما والاقول قوله فيما يقيد **وقال** وقال لا يقبل لا يقبل قوله
 وعليه قهه للمنفى وكذلك الحق لوارث والاختلاف على بعض القول كما يلحق
 القاضي للوصي بالضمان هذا الذي حضرت فانظر فيه انه كان موافقا وتذكر
 معاينه الى الوضع في جميع اموري واللد **اعلم** **مسألة** ومنه وروى عنه
 لوارثه هكذا ولا يعلم بولده ان له ان يزوج عن اقله وقول ليس له ذلك **والجواب**
 الواسع فله ان يزوج ما لم يكن عليه حق لحد واللد **اعلم** **مسألة** **وقال**
 ان زوج فلان **وسفر** على له اول فلان غيره كذا او زوج فلان عليه **قال**
 ويكون كالتنذر في جواره ام يخرج حج الاقوال **قال** هذا فيما عندي يخرج حج
 الاقوال على هذا يجري الاختلاف **فقال** قال الاقوال ثابت رجع وسفر
 او لم يرجع وهو قول محمد **فجواب** رجع للدد **وقال** وقال له شرط اذا
 رجع ثبت له شرط وان لم يرجع فلا شيء له وهو قول موسى **عليه** **جواب** غيره
 اذا قصص بما الاقوال فعليه ما اقر به لفلان وهذا لما يختلف فيه الاجل دخول
 الشرط في الاقوال **وان** الابد النذر لم يسمه نذر فاحتمل انه ما يختلف في
 لزومه ووطن ان ثبت النذر لاحد فالحاكم لا يحكم عليه باءه وهو اولي بما
 لزمه واللد **اعلم** **مسألة** يجري الاختلاف في ثبوت الملائمة والمحمدة

اذا لم يذكر المرافعة او نجاس • فقال • قال ثبت على المرافعة •
 قال • قال هذا الاصل لا يثبت في الحكم حتى يصح ان فضة او نجاس **والدعاء** **مسألة**
 الصبي مع فقهه يكون واول الميراث وقضائه ثابتا لا يدخل عليه الدين واول الميراث
 عليه فيه ويكون الدين ولو من دواخذ هو وبعدهم • قال اما قوله فيختلف
 فيه اقول • او اجنبى • كذلك قضاءه فيه اختلاف • والشهر فوطم ان مقتضى
 وبعض ردة الميراث السعد وان كان عليه دين دخل الوفاة على قضاءه الميراث
 ولو لم يمتز النقص له وهو كذلك لمحق قضاؤه ما يلحق قضاؤه وكذلك يعود في بعض
 اثبت ببيعة ان كان في دين عليه ونفقة وزواجر وان قضاؤه ولادة في ضده خاصة
 هذا الوفاة وكذلك يختلف في مقاصده كما يختلف في بقاء **والدعاء** **مسألة**
 واول اوت لزجها بصلاتها الاجل لم تعال الذي عليه اثبت له صلاحها الاجل
 الذي لها عليه • قال فيها عندى ثبت له ما عليه طهار الصلاة الاجل ونحو
 ثبوت طهارها على غيره والصلاة الاجل اختلاف **والدعاء** **مسألة** عن
 السيد الفقيه هناك بن خلفان فمن اوصى عالة امواله بعد موته الذرة ورثه
 الموصى له لغيرة بحق وضمان في حياة الموصى لم يثبت هذا الاصل ام لا •
 الجواب • فيها عندى على ما صفت لا يثبت في ثبوت اولى الموصى له ما اوصى
 له بعد موته قبل موت الموصى لان في ذلك غير مستحق للوصية فمن اجل ذلك لم
 يثبت اقراره بما لم يستحقه **والدعاء** **مسألة** وعند فمن اوصى الاخر عالة
 امواله بعد موته فاقرب الموصى له الموصى به حق وضمان اثبت هذا الاصل •
 الموصى له الموصى ام لا • الجواب • ان اول المولى اوصى له بذلك لم يثبت في ثبوت
 لانه اوصى له مستحق ولا هو في ملكه حين النقل لان الوصية لم يستحقها الموصى
 له الا بعد موت الموصى في الحياة التي بعد موته وذلك لانه مغيب لا يدري بموت
 قبل صاحبه فمن اجل ذلك لم يصح ثبوت النقل الذي ذكرته في سوا ذلك **والدعاء**
 وعند فمن قال له ها لك علي الجها وكذلك كذا محمديته وقبل وصية فلان لعلة

وصيته ولم يبين أكثر ذلك ليكون قوله هذا حجة على الوراث **و** يلزم هذا نفاذ ذلك
أم يكون قوله هذا ليس بشئ كان قوله هذا قبل موته عدة أو عند موته كل سواء أم بينهما
فرق بين لفظ ذلك **و** إن وجد بعد وفاته هذا الهاكك مكتوب كان مخيطا لم يعلم
الواقع على كتابي هذا والسلمين **ب** أن علي الجهاور كذا كذا محمد بن وصيته فلان
فلان **و** كتبه فلان فلان **ب** يدك **و** قوله المتعلق الذي قال به في حياته
بمعنى بعد أم بينهما أو عن غير ظرف الحق طجور إنشاء الدين الجواب **ف** إن كان
لجهاور إنشاء مع وفين **ب** ذكر احصاءه فيكون لهم ما أولم به هذا المقتضى بعد موته
كان بلفظ السامد ونحو طايده **و** حكم انفاذه فيهم بالسوية لا يفضل احد على احد
و إن لم يذكر احصاءه **و** هم بعد موته فيهما ارجوان نفاذ في ذلك الله منهم فصاعدا
طائرا على ما قيل **و** قوله مع **و** لا **ب** ذلك هو حجة عليه كان قبل موته عدة أو عند
موته لم يصح معدا **و** في حكم البقاء وهذا بخلاف إنشاء الدين مع تعدد احصاءهم
بعد موته قياسا بغيره ان صح القياس به **و** ان كان حملوا او ليس من
مؤخرهم فلا يري وجها بطلان العمل الجهاور بل عسى ان يكون حكمه حكم الجهاور
و انه على حسب ما بان في قيد ولعل على الوراث باق **و** هاكك وصيته مع مخالفة
علمه على هاكك الحق **و** غيور او الزينة **و** هما معد مع احتمال بغاها ولا انها
وعدم وصيته **و** هما في الاختلاف فيهما خاصة دون الاقرار المتقدم ذكره
فيما عدى حسب ما بان في الدلائل **مسألة** عند فيهم اول زوجة محقق
او وصي لها بانفاذه **و** طاله بعد موته وهو حال فلم تظا لم بعد المان مات **الشيء**
ب لان الجواب **ف** اذا كان هذا الصك للكنوب الحق **ب** عن اقر به **و** وجد
والوصية بانفاذه بعد موته **ب** ثبوت عند السلمين **ب** في حكم البقاء حتى يصح
اداءه **و** طول المدة في سكوتها عن مطالبها **ب** ثبوت لا بطلان قد قيل ان
الحقوق لا تبطل بسكوت اربابها عنها حتى يصح اداءها **و** الدلائل **مسألة**
و قال ابو القاسم في رجل قال هذه الفخلة لفلان بعد موته **و** قوله ذكر في صوته

في ذلك اختلافاً بعض يقول هو أو الزايات فهي للفقير كما قال وقال الخرون وهو
وصية قالوا هذا كان قوله ذكر في ضد فعندى الله وصيته والدا على **مسألة**
قال أبو سعيد في رجل أقرضه وضد أنه اعتقه عبده في وصيته أنه لا يجوز إقراره على
الورثة وكذلك إن أقرضه وضد أنه باع له مالاً ما تدرهم وقبض منه المائتة أنه
لا يجوز إقراره بالبيع ويجوز إقراره عليه بقبض المئتين ويكون عليه المئتين في مال وقال
إن كل شيء لا يجوز فعله إلا بالبيع فلا يجوز إقراره به أنه فعله في وصيته وقال أبو
أحمد السوفي في رجل سقاها له عبده في وصيته كان قوله ثابتاً عليه لأنه يجوز
قبضه ولو قبضه في ضد والدا على **باب ١٣ في الوصايا والحكام**
ومعرفة أقسامها وانفاذها وما يجوز في ذلك وما لا يجوز • • •
الزم إلى سوى الوصية لفقراء الحلة الغلانية والبلد الغلانية أن يجوز أن فيها
تؤلف لمن يسكن تلك الحلة والفقراء ولو لم يتم الصلوة وقولهم يتم الصلوة قال
غيرة والحلة بها هنا بعض الحلة عن ابن عباس إذا أوصى لفقراء أهل هذه القرية
فلا يجوز أن يعطى المسافر منها رجحان كان في وقت ذلك قد سافر عنها وهو من
سكانها فله عندئذ نصيبه من الوصية إن كان سفره على نية الرجعة إليها مثل
ما كان والدا على **مسألة** ومنها الذي أوصى به لفقراء المسلمين وضمان
الديون فيه فيجب أن يدفع إلى الأمام ويجزى نصف الوصية فإن شاء أوجعه في
بيت المال وإن شاء أوجعه في قرة المسلمين • وأما الذي أوصى به من ركوه فيجعل
في قرة المسلمين كما أوصى الموصي والدا على **مسألة** ومنها فمن أوصى أو أوقف
بملا لأهل الدار أو لفقراء قبيلة أو لفقراء أهل يكون ذلك لهؤلاء المذكورين أم
يروح لبيت المال • قال علي صفتك هذه لا يرجح شيء من هذا البيت المال
وأما الفقراء الذين لا يحضرون فإن كانت وصية فعلى قول ابن الزناد توضيح الوصية
في ثلاثة منهم فصاعداً وإن كان أو طمراً أو الزايات يروح إليهم كلهم ولا يجوز أن
يوضح في ثلاثة منهم فصاعداً لأنه فرق بين الوصية والفقراء والدا على

باب في الوصايا والحكام وما يجوز في ذلك وما لا يجوز

مسألة عن الشيخ أبي سعيد إذا أوصى الفقير بوصية فجاء إن تعطي فقيرا
واحد وقول فقيرين وقول ثلاثة فصاعدا وإن أوصى لفقير بوصية فأنها ط
توق على ثلاثة فصاعدا ولا يجزئ على أقل والدعاء **مسألة** الصبي وفهنا أوصى
لفقير قوية كذا وقول الوصي عن إغناذ الوصية حتى مات ومات وغاب عاب
وحق وجو قال قد قال قال إن العمل على الوصية يوم الموت • وقال قال
العمل عليها يوم التنفيذ • وقال قال إن الوصية لأهل فريه كذا والمحدود
وقال قال في غير المحدود فعلى قول في جعلها أو المحدود بشرتها لأهل القية يوم
الموت ويجعل لمن مات من أهل القية قبل قبض حصته نصيبه لو رثها الله ومن
آها وغير المحدود يوم سعي في ذلك وتقسيمه على من حضر من أهل القية يوم
التنفيذ حتى قال قال إن بفضل رثته وإذا كانت الوصية وضمان
فأنها لأهل القية يوم الوصية ومات منهم قبل التنفيذ نصيبه لو رثته
وليس لمن ولا من أهل القية شيء بعد الوصية إلا أن يكون يوم الوصية جملة
فإن له حصته من بعض القول • وكذلك القول في الأول كالقول في الوصية
وعلمه لا يجزئ في قسمها وطلب السلامة للمخلص منها وإن لم يسم شيئا واحدا
أو وثقا أحد فسيملك سبيل المال المحبوس له وإذا كان من أهل القية لم يضمن
في الكثرة ولو تكن الوصية وضمان فقال قال يعطى منها وقد علم من وقال
وقال الوصية للمحبوس بها والدعاء **مسألة** ومنذ وإن أوصى وضمان أو ثقت
لمن لا يضمن فهو عتلة لئلا لا يعرف له رتب وجاز في بعض القول أن يعطى
ثلاثة فقراء منهم أو غيرهم وهو أولى من غيرهم والدعاء **مسألة** فمن أوصى
لفقير المسلمين أو للفقراء للمسلمين أو للفقراء والمسلمين هل يتم هذه الال
لغافا كلها سواء كانت أم لا • قال يعجبني إن هذه للوصية ثابتة تجعل
في ثلاثة فقراء فصاعدا والمسلمين من أهل الولاية في الدين • وقول إذا كان
من أهل دعوة المسلمين ولو لم تكن فهو لا ينفذ إلى أن تظهر منهم المعاصي والدعاء

مسألة الشيخ عبد الله محمد بن القن في اوصى لفقارة قربة بعشرة جريد حب
او قربة الذي يحمله في الشار اذا اوصى لفقارة قربة فهذا لهم وليس محدود فاذا
اعطى لفقارة تلك القربة ثلثة فصاعدا من يتمون الصلوة فما وجب في هذه
وقد قيل اذا اوصى لفقارة قربة فهي وصية محدودة وليس ان يفضل بعضهم على
بعض ويعطى الذين يتمون الصلوة في تلك القربة كانوا في القربة او غير القربة
والذي يعطى في هذا اذا كان قد اوصى بها حصون ان توفي عليهم كلهم وان كانوا لا
يحصون لا يصح على ان يوفى على قدر عليه وان توسع ويعطى
البعض منهم فلا يترك عليه باسا ويجوز ان يتوختى اهل الفضل في الدين والفقراء
والكبار واهل المسكنة واهل العيال المؤمنين ويكون قصده ذلك للدلالة على **مسألة**
الصحيح وروى في قول الوصية باطله وقيل تعطى الواحد فصاعدا وقيل من
الاثنين فصاعدا وقيل لا الا ثلثة فصاعدا وقيل على ما تقدم عليه الاوصى وان اوصى من
ضمان او اقرض لا يوصى له ولا الذي لا يعرف له وجاز في بعض القول ^{يعطى} ان
ثلثة فقرات منهم او غيرهم وهم اوصى به غيره والدلالة على **مسألة** ومنه وروى بشي
قربة كذا وضمان لو مدحوا ولم يقل وضمان فمات وراثت والفقارة او تنفق بعد موت
للموصى قبل انفاذ الوصية هل يحل له سهم من هذه الوصية قال غدي ان هذا يختلف
فبعض على قول من جعل فقرات القربة محدودين فلم يات او تنفق سهمها وقول
من جعل الفقرات غير محدودين فالعمل في هذا على يوم الانفاذ ولا يستحق منها مات
او تنفق قبل الانفاذ والدلالة على **مسألة** وقيل نعم اوصى لمن هو وارث يوم الوصية
فلم يرجع عن الوصية ولم تنق حقا صار الموصى له غير وارث باختلاف فقال من
قال يجوز له الوصية وقال **قار** لا يجوز له وان اوصى له وهو غير وارث ومات
وهو وارث فلا يجوز له الوصية ولا نعلم في ذلك اختلافا وان اوصى له وهو غير وارث
ثم صار وارثا ثم رجع وكان غير وارث ومات وهو غير وارث بالوصية جازية ولا
نعلم في ذلك اختلافا وان اوصى له وهو وارث ثم صار غير وارث ثم رجع وصار وارثا

ومات الموصي فليس له وصية ولا نعلم في ذلك خلافا ولا **مسألة** الزيادة في
 الوصية وجده بقدره ويقع ولم يعنها أو ضمن عليه لها أن تطلقها وتقيده الوصية
 إلى أن مات **مسألة** قال إن الوصايا على خمسة أوجه فمنها المهر والمعلم والمفصول والمودع
 والمضاف **مسألة** فإذا وصى الموصي بعبد أو عبده أو نخلة أو نخلة أو ثوب أو ثيابا
 أو بقعة ويقع في غير باب المضاف **مسألة** فإذا مات الموصي وجده عبدا أو
 ثيابا أو نخلا أو ثوبا كان ملكه ذلك قبل الوصية أو بعدها فقد قيل إن ذلك
 من ذلك الشيء الموصى له به عند مخرج عندي في بعض المقول ذلك على حساب الآخر
 إن كان العبد عشرة والثياب أو البقر أو الغنم فله العشرة **مسألة** وإذا لم يعلم **مسألة**
 ومن وصى بعتق عبده ثم أوصى له بدلا هو طاله بعد موته ولم يقل في لفظ الوصية
 له بدلا هو بعد أن يستحق العتق منه أثبت له وصيته بالدلالة **مسألة** قال
 الغافقي إذا لم تكن الوصية ضمنان عليه له ولا ذكر بعد أن يستحق العتق
 فلا أثر على إثبات هذه الوصية وقال الصبيحي يجب إثباتها لما جاء في آثار
 المسلمين والداعية **مسألة** ومن وصى بشيء لا يصلح الرجوع إليه ذهب الجوز
 أن يشتري به رجلا غير ما على نظر الصلاح أم لا **مسألة** قال لا يجوز ذلك سمعت
 قولاً محمداً أنه يجوز ولا ينسحق كل أمه شيئا **مسألة** قلت وإن وصى بشيء
 لا يصلح هذه الرجاء أو يفضل أو يصلحها فيعطيه صاعه شهر رمضان ولا
 هذه الرجاء يكون الباقي كالمعقول الآخر **مسألة** قال إذا ذهبت الرجاء
 فالغلة كلها للمعقول الآخر لا نهو جود في الأمر فمن وصى الغلان بما يقيها
 مما تحتاج له وصايا فليترك له وصايا الثلث كدلفلان وهكذا عند
 والداعية **مسألة** عن الشيخ أحمد بن محمد ومن وصى طاله بنخلة المسجد
 وللازهون على غلة قال إن يكن مبيع الجبار فإذا أوصى للمالك صارت
 للمسجد وإن يكن وهما فقد أوصى بها والموصي وكذلك إن وصى بوعاء
 وهون ولم يذكر الرهن أو كان أقل فيهما يوجد في الأمر فلا وهما طال

الموصي قال غيره قد قيل فداؤها وبالوصي وقيل وبالللمسجد وقيل ان
 كان رهنا في الفلانة وبالللموصي ويكون من الثلث ان خرج منه او عنده وان
 كان بيع خیار فالفلانة وبالللموصي له به ويوجد عن غيره قول لا تثبت فيها الو^{صية}
 وقول ان فدية وباللها لكانت للمسجد وان لم تغد لم تثبت فيها الوصية
 وارحون فيها قول لا تغدي وبالللمسجد اذا ارى القام في فلانها صلا للمسجد والدم
 اعلم **مسألة** وروى بخلة وبالللمسجد ثم انه باع ماله بالخير ان الوصية
 ثالثة فذلك الخلة التي للمسجد على ورثة الها لكانت فيها ورثه والدم اعلم **مسألة**
 وفي رجل وصى بخلة للمسجد ثم باعها بيع خیار فبيع الخمار رجوع في الوصية واذا
 كان البيع قبل الوصية ولم يوص لها بعد اذ افاها الورثة ثبتت للمسجد
 وان لم يبعها الورثة لم تثبت للمسجد واذا كان البيع والوصية تاريخهما في يوم
 واحد فالبيع اول في الوصية والدم اعلم **مسألة** القاضى ناصب لثمان فمضى
 بغلة فخلعة ولم يقل ماله فلان في او لم يخلد فلان به بعينها هذه وصية بموت
 غير معلومة وكل وصية لو عرفت معناها والوصايا التي خرجها والثلث لرجعة
 الى الورثة وبها الوصايا التي ضمنها فاتها موقوفة على الها كما وصى للموصي ولو لم
 يعرفها على قول الداع **مسألة** ابن عبيدان ان جميع الذي وصى به
 للفقراء والارامل والمائت والطعام والحل والحرض وكفارة الصلوة
 والايان والصيام شهر رمضان واجرة المصوى وصريح الذي يوصى به
 والطعام ليو كان عد مائة والثلث ولها الحجة فأكثر القول انها من الثلث وكذلك
 الزيارة والثلث واما الكفن فأكثر القول انه من ايس المال واما العطر فمجهول
 اختلاف قول انه من الثلث وقول انه من ايس المال واما العتق والمائت فمجهول
 ايام منذ موت الموصي واما اذا وصى للموصي بقضاء وانفاذ ما كتب في هذه الوقف
 كان الذي كتب ثابتا او غير ثابت فقد ثبت على نفسه وكان شيء من اللفظ
 غير صحيح فقال بعض ان هذا اللفظ الذي غير صحيح ماله يكن وصى للموصي

او تكون الوصية مجهولة لا وجهه النفا وقولان هذا النفا لا يصلح النفا
 الذي غير صحيح • وما اذا كتب الكاتب لا يؤخذ ما كتب في هذه الوفا حتى يرضى
 على المسلم الا ان يصعد له لم يكن هذا تجزئ اذا كان النفا صحيحا والا
 اعلى • **مسألة** قال ابو سعيد عن ابن الوصية بالعنف خروج من بين المال في
 بعض القول خاصة من الوصايا واكثر قولها انها بمنزلة الوصايا او وصى
 بعنف عبده وجاهه فلا يعتق عتوت سببه حتى يعتقه وصي وجاهه او وارث وفي
 جواز عتق المحتسب لاختلاف • وما التدبير فان وقع عليه العتق وجاز عتوت
 ورتبة والدليل • **مسألة** ابن عبدان يهن وصي له مال سمي او بدله وضمنان
 فلا يجوز ذلك للمال في حياة الموصي فالي الوصية في ذلك اختلاف • والذي يجزي
 من القول انما يحكم على الموصي تسليم ما وصى به وضمنان وجاهه وجاهه او
 الموصي بعد موت الموصي والدليل • **مسألة** ومنه في رجل وصى لرجل بعتلة
 ما دام حيًا ثم مات الموصي وقد اطلعت العتلة شيئا والطاع وشي بعد الطاع
 اتكون هذه العتلة لورثة الموصي ام لصاحب الاصل وكذلك السقي العتلة
 على منهما • قال آذان لم يثبت الموصي له العتلة فلا قول انها تكون
 له واسقي العتلة في ذلك اختلاف • قال آذان اذا كان للعتلة وقت ينفق
 فالسقي على له الاصل قال • قال السقي على • يكون له العتلة على كل حال • لعلة
 وغيره فقال • قال سقيها على ذي الاصل على كل حال قال • قال سقيها وقت
 العتلة على له العتلة وفي غير وقت العتلة على صاحب الاصل والدليل • **مسألة**
 عن الشيخ ناصر بن شمس رحمه الله فيمن وصى ببيتة الموقوف بقوله كذا ونحوه
 ما فيه لفلان فلان اقل له بذلك وكان في البيت ابنة صوفي وخبث
 وذرار صوف ونياب قطن وحرير وحرير وكراب وشم وبن وحرير وعبير وذرار
 فتنة ولا هب ثم مات الموصي يثبت على البيت الموصي له ام لا • قال ان كانت
 الوصية بخط حاجب ومن تجوز وصيته من الناس بلفظ ثابت فان البيت وما

فيد يوم مات الموصي يكون الموصي له ان كانت وثلاث مال الموصي • وان كانت
 وضمان فانها تخرج من مال الموصي وتجب موت الموصي وقولها تجب يوم
 الوصية بها وضمان والقول الاول اكثر • وبما الاول اذا كان معلقا بشرط فغا
 بعضه لم تجب يوم الاول • وقال بعض يكون وجوبه معلقا بالشرط وهذا
 القول معناه اكثر • ويدخل في هذا البيت الموصي له وعائيد البيت للمقيد وعائيد
 من حج الاشياء التي فيه فيما تراه من اعيان فقهاء المسلمين • والفقهاء بالبيت وعائيد
 والوصية به وعائيد اختلاف البيع اذا كان داخل البيت ثوب والذهب والفضة
 لان البيع الاثني في الذهب والفضة والذهب والفضة الابالصف وحتى
 يكون يدا بيد والدعا **مسألة** وعن ابي اوصيت لخل مائة وماله لها معروف
 لزوجها وضمان علمها لم ترضت بهذا المال كله في حياتها وعلم الموصي لم يغير
 ولم يتكر وغير تقيده لم كانت هذه للاق وطلب الموصي اوصت له به والمقايض
 غير علم بذلك في المال • قال فالذي عندى اذا كان علما بالوصية له بالضممان
 ولم يتكر في القياض عليهم ما في ثبوت ذلك عليه يخرج عن ما معنى الاختلاف
 ان ذلك قد ثبت عليه بترك التكبير مع القدرة عليه وهذا على قول من جعل الوصية
 بالضممان مثل الاول وثبتها حينئذ • وقول ان ذلك لا يثبت عليه لان لا يتكر
 ذلك بعد موتها لان الوصية لا تكون الا بعد الموت ولو كانت وضمان وعلى هذا
 القول لا يضر ترك التكبير في ذلك الا بعد موتها مع القدرة عليه وان لم يكن الموصي
 له علما بما اوصى له به وضمان وهذه الخل لا بعد موت الموصي حين علم طالب
 فلا يضر ذلك وان طالب عند الوثبة عينا بالمال لم يرض بذلك لم يترك التكبير
 في ذلك حين علم فاعلم ذلك واذا ثبتت الوصية في هذا المال بوجه وجوه الحق
 بعد موت الموصي فانما اتحق الموصي له في ذلك بوجه وجوه الحق فطاص القياض
 فهمة ذلك مال الموصي بذلك عندنا والدعا **مسألة** الصبي في لفظ وصية اوصى
 فلان بن فلان الفلاني • وكذا وكذا لا يترفعه فوق على القول بوجوه وكذا وضمان

سلطان سيف اوصى بخلعة امواله على اوصى بها ابو فاحسب انما استغلت و
وعملت غلتها للفقراء واولاده ولعلمهم راي بعضهم ان تجعل في اعزاز دولتهم فالله
اعلم بما ذهبا اليد وتحسنوه وها هو عليه حتى اتوا وانقضوا واذكروا اول
كتابنا اولي واليق والحق والحسن والوفاء لا تخالفه فيد لموصي متبرع ولا مقبل من
نفسه ولا معتز داين بما عليه وارحون يعق الله بيت المسلمين واعلمهم
وحكامهم ناصحهم عما وصوه للفقراء وفي بيت المسلمين متسع لا يفقد حفظ الله
اهل عودته واعق اهل قاله وانفق اهل طاعته ورحمهم الله يتبعوا ورحمهم شرفا
رفيعا واحسب عن الشيخ ابو سعيد في كتابة الاستقامتان ما وصوه للفقراء
فويلهم وما وصوه الاعزاز دولة المسلمين فلا تخلف دولة المسلمين خاصة لا يبدل
احد الحكمين عن ثبوت اصله والداعي **مسألة** ومنه ووصى لادخل
واللغزبان بركة اما الهيل فيدخل في الابان والطرقات وكل المعنيتين حسن
واما الجزرة والوفاء فانها لا يخلون منها اجمعوا ولعل اغلب الاوصياء الشبه
بالعطر قال الشيخ خلف بنان انها من العطر والهيل والابان والوفاء لا يخل
في هذا وهذا يكون بينهما اصفين والسمين الطيب وكذلك لادخل النخل الذي فيه
الكادي والذي فيه الطيب والداعي **مسألة** عن الشيخ ناصر بن عيسى
رجل اوصى لابنة ابنته بخلة وطال رضاهان عليه طمأن بلع الموصي لما لا هذا رجوع
ام لا قال ان هذا ليس رجوع فان كانت هذه الخلة الموصى بها واحدة من طال
محدد فلا تدخل في البيع وليس على المشتري رد خلة اذا لم يعلم بها على قول لان الخلة
بالضمان واذا لم توجد لم يخل ولم تكن معينة فمع انه يشتري لها خلة وطال
على نظر العود والداعي **مسألة** ومنه ومن اوصى بشفقة رجعت فلا تبت
فلان الغلاينة وكسوها طالع بعد موته طامنت في علة الوفاة منه وضمان
عليها وطاعتها قبل موته ويا انه منه عن حكم الزجوة بوجوه الوجوه اثبت لها
ما اوصى لها به ام لا قال ان هذه الوصية فيها شرط وقد اختلف المسلمون في

اثباتها فقال تعالى ان الوصية والشرط كلاهما باطلان وقيل الشرط باطل والوصية
ثابت وقيل كلاهما ثابتان فاذا جاء الشرط ثبت الضمان واذا لم يجر الشرط بطل
الحق للكتاب ونحن نجعل اثبات الشرط والحق فعلى هذه الصفة ليس لهذه الامة
شيء والى قدم الطرامت في علة الوفاة منه وهذا قد عدم الشرط والى على **مسألة**
عن الشيخ حبيب بن المظفر في الوصايا ان ينسق عليها ما ذكره او ان ينسق عليه
بوصية على محتاج الى الاستثناء وذكره للوصي او الملقم لا • وكذلك ان اوصى احد
او اقرن عليه فلان كذا او كذا درهم اضافة ولم يكتب تميز في معنى اليعرب فهل
يثبت ام لا ان قال ان تقدم لفظ الوصاية ونسق عليها ما نسق فلا يحتاج الى
اعادة ذكر الوصية وان لا ان يلحق بذلك اقل فلا يثبت الاقرار الى ان يأتي
باسم الموقر فيسجد ويقرأ الحمد او يسكن او يلقب يعرف به • وان قال ان فلان
فلان هذا الملقم ذكره صدر هذه الورقة احيانا وكذلك ان كان متقدما الاقرار
والا ان يأتي بوصية على نسق فهو على ما وصفنا انه لا يجوز ولا يثبت الاقرار بالحق
بالاسم والنسب والتعريف على ما وصفنا اوله • وما اليعرب فقد اختلف في الخطاء
فيمد قول يظلمه او قول لا يظلمه الا ان يؤث للذكر او يؤث للمؤنث فيهما
فقد اتفق العلماء على بطلانها بذلك اذا كان للمؤنث على تاييده والمذكر متفق
على تذكره وذلك في كل ذات فوج من ذوات الارواح فكموع عليها بالتأنيث
وكل ذي ذكر فكموع عليه بالتذكير وكذلك كل عاقل من الحيوانات يسفد ^{تثاء}
مسعورة متكاثرة وذلك ذكر وذلك ما اتفق عليه العلماء كالذكر والدرجاجة
لا ذكر له ظاهر ولا فح لها ظاهر والتشبيه ذلك مثل جميع الحيوانات والجمادات
فيها ما عدا العليين والتذكير فيها ما هو غالب عليه التأنيث والحكم فيه بالاعراب
ومنها ما يذكر وطريقه والى على **مسألة** ومنه ان تقدم لفظ صحيح
في الوصايا والاقرار لم ينسق عليه لفظ معلول في زيادة حرف نقصانها
او معنى اليعرب الا ان على وجه الحق لم يعقب لفظا صحيحا وان منسوقا

على العلل وكان بين اللغظين تطهير وكان التفسير على الاصل الثابت
 وذكره المعوا عليه **قال** اذا كانت الوصايا صادرة ماعلا بطلت كلها
 التي يكون قد اتى في إحدى الوصايا المنسوقة على الصلح بوصية تامة باسم الموصي
 ونسبه ونحوه ثبتت تلك الوصاية بنفسها واذا كان الاعتلال في أثناء الوصايا
 بطل العقل والمنسوقة عليه مختلف في ثبوتها واكثر الراي على ثبوتها **والقطر**
 بقصد من دفع ثبوتها كما يفاض لا يبطل ايليه واذا كان قيد يوجب انقطاع
 فالذي اليه مختلف في ثبوتها واكثر الراي على بطلانها لان يكتسب كاتبتها طمس وان
 وكان المقصود من ان هذا الكتاب ثبت الذي اليه في اكثر الراي وقول الايشيت **●**
 واذا كتب في الوصاية انه قد ثبتت على نفسه جميع ما وصي به في هذه الوصية كان
 ثابتا عليها وغير ثابت فقد ثبتت على نفسه فالذي حفظنا عن الشيخ ابي حميد
 رحمه الله انه ثبتت جميع ذلك عليه اذا كانت العلة وجهه اللفظ او نقصت في
 او من معنى اللغة والاعراب **الاجوز** ثبوتها عليه ولا يجوز للمثبوت له مثل
 ان يوصي بحق زيدا او ثمن لخم خنزيرا او مائة او نحوها اسميه ذلك للمحميات
 او ان يوصي له بشئ وذلك بهذا لا يثبت ولو ثبتت للموصي لا يجوز اثباته **●**
 وفي بعض الراي المعتل بالطل لا يثبت اثباته لذلك في آخر الوصية والذي يعمل عليه
 هو الراي الاول وقد اخذنا عن مشايخنا ذلك في علمنا انشاء الله والحمد لله
مسألة ومنه اذا اقترع وصي بوصية وضمان ان عليه فلان كذا جمع عليه
 له وليس له بوفاء **قال** ان الاصل اذا لم يكن بحق عليه فهو عتاف وله خيار فيه
 للورثة وفي الراي بعض أهل العلم ولو كان الاصل بحق عليه فلا خيار للورثة فيه وهو
 اكثر الراي والوصية بحق عليه فيها الخيار للورثة واذا كره وليس له بوفاء فلا خيار
 فيه للورثة فهذا كله اذا كان اوصى وهو مريض **●** واذا كانت وصايتها او
 اقل وهو صحيح فلا خيار للورثة فيه لانه قضاء وطبق فيه ويسعد في الصحة
 فلا حاجة للورثة على المفقود ولا على المشتري والقضاء ضيق والبيع ولو غلق وصايا

عن علي بن ابي طالب مات قبله او حدث به حدث الموت قبله فقد اختلف علماء
 نافي هذا الموضع بعض ائمة على شرطه وجعل موته يوم موته فجعل الورثة خيار
 وبعض يبطل هذا الشرط ويثبت ولا يرى للورثة خياراً وهذا اذا كانت
 وصيته في الصحة وتأكيده وليس له بوفاء فلا خيار للورثة فيه ولو علم
 ويثبت شرط حلوث الموت وهو اتفاق علماءنا وليس اجماعاً بل خارج ط
 يخرج الاختلاف والدعاء **مسألة** الشيخ احمد ملا في رجل ياتيني بوصيته
 لا اقرحه افيقول عني بالسوط للكتاب فيد الحق فلان لا عطله فاني قد
 اوفيته حقاً ويقول فاني الاضمان علي لم ايجوز لمان اعني بذلك السوط على
 هذه الصفة ان قال هذا يعني ان كان هذا القائل ثقة فلا بأس بذلك
 وصحت محله انه يجوز ذلك ولم يشترطوا ثقتهم ولا غير ثقتهم والدعاء **مسألة**
 عن الشيخ سابق عني في رجل اوصى على نصيب ولادته الذكور وان كان له
 يوم اوصى اولاداً وعيومات قد مات بعض اولاده وكذلك قال قال
 ان الاقرار ثابت اذا اقر رجل على نصيب اولاده والوصية ثابتة لان لا قد
 يجوز في المحولات ويكون مثل نصيب احد اولاده يوم الاقرار وان اقرار
 شيئاً من الاموال بعد الاقرار بالزيادة للورثة والمقر بها الوصية فلا تكون
 الا يوم موته وان اقرار اموالاً كان للموصي المجمع ما اوصى من الاموال الا قوله
 والذوق لانه لا يكون الا عند موته وان باع كالا من امواله واقر الخ
 كان المقر به نصيبه من المبيع والمقر به لانه الاقرار ثابت يوم اقر والمقر به نصيبه
 وكذلك وان كان اوصى له بكل طابعه والاموال اقر به هو ثابت جا ولا رجعة
 فيه للموصي بالنصيب لان بعد اقراره في ذلك المال جوع منه والدعاء **مسألة**
 اجمع المسلمون ان لا يبرأ من ولا وصية قبل قضاء الدين فاذا قضى الدين
 انقضت الوصية ثلث الباقي لا تسارع في هذا ثم تابع للورثة لقوله تعالى
 وبعد وصية يوصي بها او دين والواجب على الموصي اذا حضر الموت ان يقر

بدنيته ووصي بانفاذ ما يجب عليه وقيل عدل في وصيته عند الموت فكان ما وجد له
 في سبيل الله **قال المؤلف** الوصية خاتمة العمل وجاز فيها فقد ختم بالمعصية والله
 اعلم **مسألة** الزاعق فيمن اوصى له رجل سكن بيته طارداً حياً بقدر ضمان عليه له
 للموصي ان سكن ذلك البيت والموصي جعلى هذا اللفظ اذا ذكره الموصي ذكر الام لا **قال**
 اما السكن على هذه الصفة اذا رجع فيه الموصي فعندي ان له الرجعة الا ان دل عليه ان
 يتخلص من الرجعة الضمان الذي اقر به لما اوصى له بالسكن لان سكن الجوف لا يجهولة
 وهذا بقوم مقام القضاء مثل البيع نحو الرجعة فيه بالجالة **ويجبني** ان يكون
 القول قوله في الضمان الذي اقر به مع يمينه ان طلبه منه الذي اقر به فلهذا الضمان
 والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن اوصى له رجعة بنفقة وطالبها دامت في عدة الوفاة
 منه ضمان عليه لها انكون لها النفقة والا دام ام النفقة وحدها **قال** فيها
 عندي ووصي لاجل نفقة وطالب وثبتت النفقة فان الايام ثابتة في النفقة
 لان النفقة تقتضي الحب والتم والا دام في اكثر القول لا رجوعاً ولا يخلو الاختلاف
 والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن علك وترك ورثة يتاخر في الوصى يكف الجوزان
 يكف يكف وطالبه الله **قال** جاز ان يكف وطالبه ويجبني ان يكف بثلاثة
 اثواب قيمه ثلاثة اواقفة والكف عندنا فانه قول عليه من ليس للمالك **قلت** فان
 صح عليه ومن يستهلك كل الجوزان يكف من طالبه باقل الكفان ولو كره الرباب
 الدين ام لا لان قال فيه اختلاف قول يدفن عياناً والربان او يكف من قول
 يكف في اقل الكفان واقل الكفان عندي ثوب يستقر والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفي الميت اذا اوصى بسكنه لرجل طارداً ميتاً وانهم الميت ان يكون بناءه
 على الموصي له ام على الورثة وان كان بناءه على الورثة فكون هو الحكم عليهم ببناءه
 ام لا **قال** فيما عندي ان الورثة لا يحبون على بناءه فان بناءه الذي له
 السكن بعد الحجة عليهم وامتناعهم كان له بعد موته عليهم اذ بلغ البناء ان
 يدفعوا الورثة قيمة البناء والله اعلم **مسألة** عن الشيعة ثبت **مسألة**

في اوقاة اوصت لابن اختها فلان فلان الفلاني الساكن محلة كذا وكان هذا
 الرجل للنسب في وصيتها ابن ابن اختها ولم يكن ابن اختها ان الجواب اما
 اذا اوصت لابن اختها فلان فلان الفلاني لم يكن مع اختها ابن يقال له
 فلان بن فلان فهذه وصية لا يثبت واما اذا اوصت لفلان بن فلان ولم تقل
 ابن اختها فان وجد في القبر رجل يقال له فلان بن فلان فالوصية له ثابتة
 وان وجد ثلثان او ثلثة اسماء وهم واسموا اباؤهم واحد فالوصية لهم ثابتة
 جميعا وعلى واحد منهم عود بالله ما يعلم ان الوصية لصاحبه دون ذلك **مسألة**
 فيمن اوصى لاصلاح فلج كذا بصفة دلائلهم فعندي انه ثابت وان
 قال لاصلاح كذا مائة ثابت فيها عندي قال للولف عرفت الاختلاف
 في ثبوت الوصية لاصلاح كذا والله اعلم **مسألة** الرغوي اذا وجد في اول
 الوصية اوصى فلان بن فلان الفلاني بما يحتاج اليه من مالها بعد موته ونسب
 عليه جميع الوصايا ابطل جميع الوصية بلفظ مالها وهل ينفعه كتابه
 اخ الوصية اوصى فلان هذا بانفاذ ما كتب في هذه الورقة كان ثابتا عليه
 او غير ثابت ام لا قال في كل اختلاف قول ان هذه الوصية ثابتة
 وجازية وكذلك على قول يقول ان الاخذ بالاطمئنان في الوصايا جازي على
 قول هو للمجول به عندهم ويبلغ في ذلك جميع ما يحتاج اليه من مفضل
 وغير ذلك من هازل للولي واما خالفه فمجبنا ان يخصه وان لم يخص
 ولم يصلح له احد محله قبر الاب بالحق فجاز ان يؤجر له من مال من محله قبره
 بعد موته على قول وقال ان هذه الوصية باطلة لا يثبت اذا
 كتب مالها والقول الاول هو الاكثر وكذلك اذا كتب الكاتب اوصت
 فلانة بنت فلان لفلان فلان بعشر اديات فضة وثمان علىه فقول
 ان هذا لا يثبت وهو باطل وقول لا يثبت لغير الوارث وثالث قال
 المالك واذا كاتب الوصية فمجبنا ان لا يباو بانفاذ ذلك للحجج الشك

واما اذا افتاهم بالاختلاف فغور مع له ذلك وان ادا التوار فلا يؤخذ فيه
 بالاطمئنانة والكتابة اذ الوصية اوصى فلان هذا بانفاذ ما كتب في هذه الوصية
 وطاله بعد موته كان ثابتا او غير ثابت فقد ثبت على نفسه فعن الشيخ صالح بن
 سعيد ان هذا اللفظ لا يرفع اللفظ الباطل والوصية والعدم على **مسألة**
 الصبي ومن اوصى له لا ينفقته وكسوته مادام حيا ولعائشة كذلك ولعمارة محمد
 كذا ولعمارة سوز كذا ولزينة ابنة فلان كل يوم خمسة ولا صلاح فلان كذا لعمارة
 شهر رمضان فطوبى كل سنة تدرك كل ذلك في يوم القيمة ويوصايا معينة تنفذ
 غير الالة فلجميع الوصايا المتفقة ثمن الثلث وكل واحد من المؤمنين الثلث
 والعدم علم **مسألة** ومن اوصى لداية فلان او لخلعة فلان او لمرجل
 فلان قال معي ان هذه الوصية تختلف فيها قال قال انها ثابتة وثالث
 المال وقال قال انها باطلة وعلى قوله ثبتها فانها تسلم الى رب الالة
 او لخلعة او لمرجل وقوله موقوفة على الشيء الموصى له تنفذ في صلحه بعينه
 كانت لمن عكلاه او لعمارة والعدم على **مسألة** ومن اوصى بكذا وكذا
 محمدية فضة او كذا وكذا مائة كذا وكذا في مال العكلاء او لخلعة العكلاء او في طائفة
 الذي له من الفلج العكلاء او في ثوباء وما يرد بغير إعادة من ثوباء الفلج العكلاء
 اعني لفظي للآء ان تكون هذه الوصية النصف من هذا والنصف من هذا ام يجوز ان
 يخرج من هذا اكثر من هذا اقل من الاول والثاني او الاول دون الثاني او بالعكس
 او فيها ايجد حرف الجوز ايضا فانها لم يجد يجوز فيها التفاضل والتعويض الالة
 اذا لم يخرج الوصية الثلث وكان قيمة احد النوعين اكثر من الآخر او كانا سواء
 ما الحكم في ذلك قال اذا اوصى ان ينفذ كذا وكذا وطاله او وطائفة او في طاله وفي
 طاله فهذا عندى سواء في الاشياء بل يختلف السماؤه فالداخله عليه في مخرج
 والداخله عليه ومعلم وهذه الوصية يخرج والثلث والداخل فيها ان يعرف
 الموصى اليه ويضرب له في تلك المال فما نقص منه ترك وما حصل في المخاصمة ثبتت

فبعد الوصية والدعاء **مسألة** ومنه وروى أصح كذا وكذا في قطعة الغلانية
 وفي عشرة أثار طوطم في الحبقوة الغلانية وفي كذا وكذا بعد موته سنة
 اثاره واثباته تكون هذه الوصية بينهما بالسواء **مسألة** والماء بعد ما ينوب عنه
 الاثران من جهة العشرة ام يجوز من احد هادون الاثران واحد هادون النوع
 الاثر **قال** وهذا الموصي نصفان بين الماء والقطعة لان هذه الواو وال
 الاثران كرامة عما حفظا عن صحابنا واهل القبلة وهو عتقادنا لان هذه المسئلة
 يقع فيها الاختلاف ورواها وهو نقصان الماء قولان هذا النصف ثبت
 فيما حصل له والماء وصح وقولان ينقسم على النصف **اللاحق** بالماء على ان يخصص
 فيثبت منه ستة اسهم ونقص البعده ولا يورث على القطوع كانه لم يكن شيء وموصي
 في الماء الذي لم يوصح والدعاء **مسألة** الزاوي فيمن اوصى ان يشتري وبالكامل
 سنة بعشر دريات فضة ثياب وكسا ورزقه الدرة فله للمسلمين **قال** ما دامت الدنيا
 حية وروى بصايا غرورها لم يخصها في طاعتين بعينه واما والد كيف القول في
 جميع ذلك **قال** على صفتك هذه **حسب** ثلث مال الهالك كله بعد قضاء دينه
 وتجعل هذه الوصية ونحسب بقية الوصايا ويضرب كل ذلك في الثلث ومثل ذلك
 اذا جاء مال الهالك الثمانية ديرة وسائر الوصايا بائنة لارثة فتقسم هذه الثمانية
 على اربعة اسهم فتكون الوصية للارثة ما ثمان وخمس وعشرون لارثة فضة
 ولسائر الوصايا تسعة لارثة فضة والدعاء **مسألة** وكان عليه دين
 تحيط بجميع ما له وروى في احد بنفقة وكسوته مادام حيا وضمان عليه ويسكن داه
 او يغلق الدار شيئا والوصايا ومثل هذا التي هي محمولة وضمان عليه **قال**
 اذا كان مال هذا الموصي تحيط به الدينون فالدينون والحق للارثة ولو في هذه
 الوصايا ولو استغرقت المال كله ولها الوصية التي هي في الضمان في الها حال
 المحقوق والدينون **الدعاء** **مسألة** واذا كتب الكتاب وتخلت
 الحية ولم يكتب الحية وضمان عليه هل تثبت هذه الفخلة على هذا اللفظ

وان كان في ثيابهم حيث تناطوا بحد فلا يلزم ذلك والداعي **مسئله** ^{ابن عيسى} وهل يغزل ويعدل الجردى اوله **الله** قال لا علم ان احلوا شيئا او حرموا شيئا
وقال الشيخ ناصر محمد بن محمد الداعي ان يؤمر بالدخول عن الاصحاء
والداعي **مسئله** الشيخ محمد عمر فمن يعدل الفرج ان يؤمر بالنفقة على زوجته
ومنع ومعاشرتها ويعتزل عنها في الجماع اذا طلب ذلك والداعي **مسئله** والسكران
لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا قضاؤه ولا عقوبته ولا برأ نفسه ولا دين ولا ولا يجوز
اقراره بالطلاق والميلاد والظهار والازنا والسرق والتدبير والعنف والكتابة الا بعد
ان يهوى قلت فان قذفت او زنا او قتل هل يلزمه الحد والقتل قال نعم وان عصب شيئا
اخذه وقيل ان طلاقه وعقده جائز قلت فمن شرب دوا فسكر ثم طلق او زنا
قال لا يلزمه طلاق ولا عين قلت فان جامع زوجته في دهرها ولم يعلم قال
لا بأس عليه وهي آثم ان امكنته نفسها قلت فان كانت عبده قال جائز وله
قيمة العبد الذي كان تبدا ان كان باقيا كاتب مثله وعائنه فان الناس فيد البيع
والشراء والداعي **مسئله** عن الشيخ ناصر سليمان مولد ارحمه الله ودخل بيت طلاق
السكران قال ان طلاق السكران الذي هو شراب السكران الحرام ماض
وثابت عليه عقوبة لفعلة والداعي **مسئله** وشهادة الخنزير في جميع الشهادات
شهادة اطلاق وليس له ان يتزوج برجل ولا بامرأة ولا يزوج وهو وليه والنساء ليس
عليه جهاد ولا صلاة الجاعة ولا جمعة فان صلى فليكون مع الرجال ولا مع النساء
ولكن يكون بينهم ولا يؤمر الناس وليس من الثياب ثياب النساء ولا ليس
الخزير ولا الذهب عند الصلوة وليس عند احرام النساء ويكون احرام
غوجه ولا ليس السراويل ولا الخفين ولكن ليس القميص وقول لا ليس لباس
النساء ولا لباس الرجال ولا ليس الحز ولا الذهب ولا تحلى ولا يتجوز يسدل
على راسه الست ولا يشبهه بالنساء في لبسه ولا بالرجال وليس من اللباس يجوز
للرجال والنساء وان كان في ماقع راسه وسنمه لان ذلك لا يجوز لها ان تخرج

راسها ولا تحلقه ولا يجز عليه الحج ولا يطس ما يجوز للرجال ولا يجوز للنساء وللدخا
 للنساء ولا يجوز للرجال والدخا **مسألة** وتزوج خنثى بانثى وصنبت بزوجها
 وبانثىها ولم ينجس ثمرات أحدهما من اثبت الزوجية بينهما فيمنها المولود كالأب
 ونصف وربع وعن أبي بكر بن عمرو بن نعيمها فلا ميراث بينهما ولو تزوجها على الزوجية
 ما تولد له شيء للخنثى أو أصبح حملها على السيد فنسبت الزوجية بينهما وكذلك كان ولدت
 الخنثى من الذكر ولا يجوز الطلاق الزوجية خنثى على خنثى والخنثى بانثى أو ذكره
 بحكم ولا تقيان لأن كل شئ موقوف قلت الفرق بين تزوج منهم بواحد
 قال الأسيدي بعد الفرق بينهم لأن الحكم في الجميع وبأن آدم لا يخرج الحكم منهم إلا ذكره
 وانثى لقوله تعالى **فصل** لمن يشاء أن يتزوجها فلا يزوجها ولا يستقيم أن يكون
 خلف واحد ذكره وانثى وإنما ذلك من عجايب الله يستلحيه من عجايبه واستلحيه
 وسمى ذلك المشكل قلت فإن تزوج المشكل بانثى أو ذكره أو عسكرا لم يكن ثمة
 قال لا يوجب حكم الإجماع بالتفريق بينهما ولا البراءة منهما على الإقامة على ذلك التزويج
 لأجل الإشكال الذي دخل عليها وإن كانت لها ولا بد كانا على ولايتهما لأحدهما
 لأما المخطئ فيمنه التلاعنين والمقتولين ولا يعلم الحق والباطل من بعده
 الحكم فيما إذا ذكره وانثى وليس هو ذكر وانثى فيجوز على النساء والرجال والمسد
 اعلم **مسألة** والمحاكم واللوصي والوكيل أن يحكي على الجنون النفاذ والكسوف
 ويكون ما يكفيه على فلا سؤدد وكذلك للابله والاعجم والاعم والاعرس سبيلهم وحر والعد
 اعلم **مسألة** والجنون إذا كان له مال ليس له أحد هل يجوز لأحد أن يزوجها
 قال لا وإن لم يقره من مضاف والدعا **مسألة** وفيمن لم يقره من مضاف والدعا
 الله ففسر الفقه بالحرم هل الدان يبرطه ويغيره قال لا آمن عليه من الفسق
 لأن الجنون لا عقل فيه ولا يكون الضرب إيجابا له وطارطه فلا يلزم منه شيء وكذلك
 ضرب اللاب الذي لا يؤثر والدعا **مسألة** والجنون إذا ارتد عن الإسلام بعد
 جنونه ثم مات فهو إن شاء الله من المسلمين لأن يكون مسلما بعد جنونه ثم مات

كان على شركه وان مات احد من هذين المجنون والداعية **مسألة** وكانا وليا لزيد
ثم ذهب عقله فهو على ولايته ولا طلاق المجنون ولا صدقة وهو الذي يترك الصلوة
في بعض الصلوة وتعتري **مسألة** وقال ابو عبد الله يجوز اعتق وطلاق في وقت اصحابه وان
قتل فلهما القود وان ظاهروا في حال الصحة ثم اعتق في حال المجنون فلا يجري اعتقه والد
اعلم **مسألة** وروى في جرح ولد له ثم حن قبل بلوغه وبلغ مجنونا او ضاع عقله
وقبل ان يسلم اليه ما قاله في حاله في يد غيره على تلك الوصاية والداعية **مسألة** والمعتوه
لا يلزم من جنائنه في ماله ولا عاقبته ان ينفي في الناس واما اكل من اموال الناس
بغير اذنك فلو وجد فان ذلك يلزم في ماله وكذلك بالسد فابلاؤه والداعية **مسألة**
ومبايعه لابلد ومقاسمته لا تجوز ذلك كان لا يعرف والد وماعليه الا بوكيل **مسألة**
او جماعة قلت فان كان له والد فليسلم اليها ماله اذا كانت وصية له ولله
قال قبل جاز ماله نظرا لحياتها ولعل اباه وثق **مسألة** وقول ان الوكيل اذا لم يكن
تعتير في التسليم اليه والداعية **مسألة** والنجم ان زنا وفي شياء مما يوجب عليه
الحذف فلا حد عليه ولا طلاق له ولا بيع ولا شرا ولا عطية وعليه الحج اذا كان مستطعا
ومتقف في الموقف والنية تجزئ والداعية **مسألة** والذي يجنبه النجم ماله يعلم
خطا ولا يمدك هو على نفسه في ماله فان علم ان خطا فعلى عاقبته ولا حد عليه ان فعل ما
يجوز الحد على غيره وتعقل العاقل نصف عشر الدين وقيل انما تعقل ما كان يتيده
نصف عشر الدين والداعية **مسألة** ومبايعه الامم هي عنوة بمبايعه الصبي
لمستل الامم يشترى له وكيله يشفعه في المشايخ او ما المقسوم فلا وادغم
الوكيل فلا يشترى له مقسوما ولا مشاعا والداعية **مسألة** والنجم لا يتولى وان
ضل وصام لانه لا يدري ما عنده ولا يكون اما ولا حاكما ولا شاهدا ولا يصلي
بالناس ولا يجوز له يجتهد والداعية **مسألة** واذا سدد الامم على احد بما يلزمه
فيه الضمان واخذ بقوده فلا ضمان على قائده اذا كان يحذره الموضح ويجتهد
ذلك ولا يمد يد فيها زول بد عن الطريق **مسألة** وقال عليه السلام وقاد الضمير

اربعين خطوة كتب الدليل بكل خطوة عتق رقبة وصلى عليه الملائكة الى ان يغاث
 وان لم يحضره ضمن ما صاب كما قايد الملائكة والدعاء **مسألة** والادعي ان زاول
 يكون له جارية ولا زوجه عند اقيم الحد فان كان له زوجة وجارية ففارقا ففارقا
 عند الحد والدعاء **مسألة** ولا يكون الادعي اما ولا قاضيا وما شهد في العلقه مختلف
 فيما دون علم من احد ما يجب به الولد يتد والعلاقة فعليه تركليف ذلك ما عدا غيره
 لم يعلم فليس عليه وهو ياخذ الثقة بالشبهة والدعاء **مسألة** والادعي ان كان في قسمة
 لا يشق باهلها او مسانيع اهل القبلة واخرجه باوقات الصلوة وبروزنا اهل الدار
 للصوم والظفر قبل قولهم لانت الدماء منهم على ذلك والدعاء **مسألة** وحكم الزنا الضرب
 وثيابا طاهرة حتى يصح بحاسنها او افي الخياط فمكروهة وان لم يكن له من ماله
 يتعاهده من فروع النجس به وثقوبه وان كان عنده من يقوم به فلا بأس والدعاء
وهـ مسألة وهل الادعي ان يشهد على نفسه بغيره ان لا يعرف ثقته قال
 لا حتى يعرف ثقته بالشبهة ولا يشهد بشيئا يطعمه فان اشكل عليه تركه الا ان
 ينزل بمنزلة الخافض على نفسه وقال ابو عبد الله مباح لكل ما يدرك بالمعاينة وليس
 مرجح ولا طمع حيث ما وجد من ذلك ثقة او غير ثقة ولما واغايحج الاختلاف
 في الثقة وغيره ان يشهد بدينه وماكله الا بذلك بالعين ولا بالرجح ولا بالطم
 فيكون والثقة طبيا ولو كان في الاصل ما كسبنا الجح والادعي والدعاء **مسألة**
 واذا كان على الادعي حقوق لنا سبغهم قبل ان يدعي ويعرف اصواتهم قبل ان
 يسلم لهم ويسلمهم منها قال ط في الحكم فلا بد من حتى يصح معه ذلك ولو لم يصح
 اهلا وآفي الاطمانه يجوز ذلك من فعله او فعل غيره وخاصة اذا كان يعرفهم
 قبل ان يدعي ويعرف اصواتهم والدعاء **مسألة** والادعي ان يزوج نفسه او غيره
 وجاز ان يוכל فيما يحتاج اليه من اموره بغير راي الحاكم ويجوز له وعليه فعل ذلك
 ولا يجوز عطيته ولو اشهد بالمعقود لان المعقود لا تعرف الا بالنظر والسمع
 ويجوز بيعه وشهادته بالماء وهو لا يبيعه ولا يملكه وان باع فضلا بغير وكيل

ولم يغير حتى مات فلا يدرك ذلك في نفسه لانه لم ينقض حتى مات **مسألة**
واقرا الدعوى بالزوجية اذا قال هذه زوجتي فلا يوجب لها ما للنفقة ولا اذا قال فلانة
كنت فلان زوجتي ثبت عليه اقاربه ولا قال وصيت لفلان بقطع المصاهرة كذا
وانا عارف وانا عارف بها قبل ان يذهب بهدي باز وجاز ان يوصي بحره وماله
لانه معلوم والداعية **مسألة** عن الشيخ ناصر خميس وفهم كجش حسنا وبني حسنا
الكون في حين افاقتة من الجنون كمثل الصبيح في جميع احكامه من بيع وشراء وقضاء
وعطاء واقتراف وصيته وتزوج وطلاق وبوكان وقامت وكيل في جميع ما يجوز له
ان يوكله فيه من جميع الاشياء وغير ذلك من الاحكام وان وكل احد في وصيته قبل ان يثبت بعد
جنونه قال يكون منه كل ذلك في حال افاقتة مثل صحيح العقل ويثبت ذلك منه
في ماله وعليه في حال افاقتة وآا الوكاله منه في حال افاقتة ثابتة واذ اجن نفق بطلاقها
اختلاف والداعية **مسألة** فيمن غلبت عليها او عطاها فان احزله والداه او وصي
وكيل او محاسب او رحم كان احلها والمعتز عليه بعد بلوغه والداعية **مسألة** الشيخ
جاءه خميس فيمن طلق زوجة المجنون بوكيل وكان المجنون قد تزوجها في صحة
عقله والد كفي كنفقها فلما انقضت عدتها تزوجها اخر تكون فاسدة عليه وثابتة
للاول ام لا قال **قال** فالزوج على نفقة الصفة غوي ثابتة ووافقت به والصلح
لا يثبت وهو راجع اليها ومتى ذهب ومتى ذهب ماله ولم يبق له الا نفق جاز له
والوليانه او يقوم مقامه ان يطلقها او يملكها على حال والداعية **مسألة** ابو
سعيد والمعتوه اذا تزوج في حال نقصان عقله ودخل بها اهل بنفوعه ان تمام بعد ان
يصح **مسألة** قال لا يثبت هذا ولا ينفع تمامه وتحريم عليها بطلاقها قبل الاختلاف
في تزويج وليه لانه قيل له ومعين وراجاز ذلك بشرط الصلح في حال المعتوه ثبت
عليه وان لم يشرط ثبت على وقبل التزوج وضمن بالصلح ولا يرجع على المعتوه
في طلاقه والصلح **مسألة** قال المؤلف لعل هذه المسئلة في الجنون التي للمعتوه
لان المجنون هو الذي جحد حسنا وبنيق حسنا ولا يثبت عليه ما فعله في حال جنونه و

فعقد في حال فاقته ثابت عليه • ولعلته المطلق على عقد لا ينفك إلا ولا يعلم **مسألة**
 وعقد تزوج الا عجم فمن اجازته يقول قد زوجت فلان بفلان النكاح بفلان فلان على
 كذا الصلح ولتزوج لداوه واخوه فاذ قبل فكونوا عليه لشاهدين • ويقول
 وليد الشهادة على باني قد قبلتها زوجة لابني الا عجم او حتى على هذا الحق واذ دخلها
 الا عجم وجعل عليها الصلح • وليس بعد ذلك طلاق • وقيل ضمن الولي بالصلح
 فاذ اجازها التفرق عليه وان لم يجز فعمله الضمان نصف الصلح والدماء **مسألة**
 الصبي واليتيم اذ تزوج له صبيته يمينه او لها **باب** وفضلها وقامت عنده
 ومات قبل البلوغ وبلغت في وصيت لمزوجة وطلبت صداها على وليته تسليم صداها
 وطلبت التيمم كان قد دفع المبلغ او ورنه • قال الفقيه اقله على ثبوت صداها
 وقال التيمم الان يبيع بشاهدي عدل انه قد طهرها وطاير بها صداها ما طالع
 فحسب ذلك اخذ صداها وطالع معنى الاختلاف والدماء **مسألة** العاقر في طلاق
 الا عجم عنده يختلف فيد قول يقع الطلاق منه بالبراءة اذ اسمع منه ولو لم يسمع
 ذلك الكلام • وهذا يخرج عندي في الجائز احكام الا عجم في هذا غير احكام متكلم
 • وقول الاطلاق له وان اشار بيله ولم يسمع منه عترة ولا عترة بلسانه
 لم يقع بذلك طلاق حتى يسمع منه عترة بلسانه عما يشهد الكلام • وكذلك يجوز
 عليه عندي ومنه البرز بالبراءة على قولك • فثبت ذلك في الطلاق منه واذ انشا
 مع قوم يوفون ما يريد بالشامه جاز ما يصنع واذ انشئت معي ذلك منه وعلى
 هذا المعنى ان تكلم يوما واحدا انه لم يرد البرز ولا الطلاق لم يقبل ذلك منه والله
 اعلم **مسألة** عن ابي علي الحسن بن محمد رحمه الله وعن من يستعين بالا عجم في ضيقه
 وجوارحه حال ذلك • قال نعم يجوز ذلك اذا كان بالغاعا قلا وكل كان كان محل
 بالاجرة جازين نجوه ويعامله يوفيه ما جره اذ كان عاقلا وكل كان كان غلام
 البيع والشراء والقباض في الملو وغيره والمداينة والقض والعارية جاز اذا كان
 يعرف ما يعطى وما يأخذ والله اعلم **مسألة** عن القاضي ناصح سليمان ان طلاق

الصبي والمجنون والمعتوه والاعمى والسكران وعلمك كل ذلك لا يجوز وما السكران
 بالسكران قد قيل طلاق ما هو عليه عقوبته نكاح ولا يجوز طلاق وحج التيمم ولا تيممه
 ولا وصيته ولا حج المجنون ولا الدعاء والمعتوه **كتاب** الصبي بل تزوج الصبيان
 وعلمه بل هو لهم سوى الذي تزوج له ابوه والذي تزوجها ابوها **قال** المؤلف كذا ذكر
 سواك عندنا ونجد **قال** بالنسبة بينهما ولو تزوج لهما والد **مسألة** والذي عسكر على
 لسانه فيكتب وصيته ولا يتكلم او يكتب ان يشهد عليه بها وفيها وصيته هل تثبت **قال**
 في كل خلاف **بعض** يحق له وبعض لا يحق له **مسألة** العاوي وقال اعم
 تزوج له وليه واخ او غيره اولى وقبلها زوجه لغيره لا اعم ودخل بها لولا ان اطلق **قال**
 ولا يجوز وليه طلاقها كيف الحكم **قال** لا تزوج له وليه وقبلها هو بالبراءة والعرف
 منه فله طلاقها الا ان لا تصح لها حقوق الزوجية وجميع الشبهة وطلبت الحاكم
 ان ياولي وليه بطلاقها فله ذلك فان اطلقها الحاكم اذا طلعت منه **قال** ان
 الدعاء اذا كانا منهن من الطلاق بالبراءة صوتا بعين البراءة في ان ذلك
 قلت واذا اختلفت المدة على ولي الدعاء ان يكتب لها صداقها الاجل هل يحكم عليه
قال انه ينبغي ان يكون الزوج بحضور الحاكم ومعرفة الصلابة بحقوقه فيكتب
 الولي صلاتها في حال الدعاء على الدعاء برضا الدعاء بالبراءة عند الزوج قلت واذا
 ارادت النفقة وكسوها وزوجها الدعاء والى وليته ان ينفق عليها وكسوها
 هل يحس الولي على ذلك وان اهل بحس ويجزى على الطلاق **قال** مثا غير **قال**
 ان كان للدعوى مال فيؤثر وليته بالقيام بحقوقها والد فان اطلقها الحاكم
 ياوليها النفقة عليها وكسوها وتقوم بحقوقها والد والد **مسألة** ابن
 عميلان وهل يجوز للدعوى ان يتزوج اولى على صلاته نخل بغير وكيل **قال**
 اما ان تزوج على نخل معينه ورضي بذلك ولم يقع منه غير في النخل ولا انكار فلا تنقض
 انه حرام وان غير فله العوى ويكون لها مثل صلاته نسائها واما ان تزوجها على
 نخل مجهول فهو البصير في ذلك سواء واد قضاءه النخل بعد الزوج فلا يكون له

بوكيل والدعاء **مسألة** الصبي وقد نزل أصحابنا الإجماع على منازك فانزله
 بعضهم بمنزلة الصبي في أحكامه التي مخصوصة بزمانه كشهادته فيما يوجب الجور
 وفي برأئته مما ليس منه وغير ذلك ومسائله في الكثرة في المعوم والمخصوص
 وانزله بعض منزلة المريض في كثير من أحكامه سوى طلاقه وخلعه وعقده وغير ذلك
 مما يطول ذكره وانزله بعض بمنزلة المجنون والصبي حتى أنهم حرروا بيعه وشكوه
 وغير ذلك **و** أما السكران فانزله قوم من المجنون والصبي الذي في نسيان يطول
 وصفها وانزله بعض بمنزلة الصبي في الجور ونسيان كثير تقديرها عند
 الصبي **والدعاء** **مسألة** الزواني في الإجماع إذا باع مالاً وبيئاً أو شيئاً أو شيئاً
 وغيره وكيل يكون هذا لا مشورته أم لا قال ابن أبي عمير وغيره وكيل جله الذي
 في آثار المسلمين إلا أن بعضاً جعله في البيوع المنتقضة ليس بمحرّم عند المتأمة
 ويجزي هذا القول وبعض جعله في البيوع المحرمات وجعله في بيع الخمر **بعض**
 فرق بين العوض والأصول فجعله في المنتقضات في العوض والمحرمات
 في الأصول والدعاء **مسألة** والنجم الحر البالغ الذي يعرف كتابته ويكتبه
 وغيره نظيره فيها كتب بلفظ تام طلاق زوجته في وقوع الطلاق عليها بذلك
 اختلاف وكذلك الأشار بذلك وعرفت الشكاة منه بذلك بغير شك ولا ريب
 ولعل أكثر القول معناه لا يقع بذلك منه علمه بطلاقه وتأكده الرد بلفظ
 تام فلا علم بثبوت الرد لها بذلك وإذا كتب له نظر كتب مثله في طلاقها أو
 ردّها فلا علم بثبوت ذلك والدعاء **مسألة** الصبي وفيه على التيمم من مال
 فيجزي في حوائجه وجه الاختلاف **قال المؤلف** إن كان في سعة وله في ذلك
 صلاح فيجب بني أن يحل له وطأه خاصة التي طأ حرت طهره والعادة بذلك والله
 اعلم **مسألة** ومنه وكل الصبي ومباشرة وليسه وأموال الناس **قال**
قال على العاقلة ما حناه الصبي والمجنون **وقال** وقال في فعلها وقال
وقال جنباً ما حذر ولا شيء فيها **وقال** وقال ما أكل الصبي أو بائس

او قتل فعليه والدماع **مسألة** ومنه وفي الدعوى بوصول زوجته بسكنى بيته وضمان
 ملائمت حبة وغيره وكيل لراقد الشئ اذا انقضت ولا اوصى به ومات لم يراقد بطالع
 والداع **مسألة** عن الشيخ احمد وملاذ الخنثى للشكل بدخول في العاقلة وعليه نصف طاعل
 واحذر الرجال والدماع **مسألة** الشيخ ناصر بن محمد الدواعي اذا اخذ وصية
 فلو كان حضور وقت الصلوة والمفطار قال ان اخبره بالحق فاكثر القول ان قولها
 حجة وان علم من يخبره ويحكي وصلى وفطرا فان وافقت قبل الوقت ابله وان كان بعد
 الوقت فاكثر القول للشيخ عليه والدماع **مسألة** ابن عبد الله والداعى اذا انقضت
 خبرا كتب له في مال وصية الكفى وغيره وكيل لم لا يجوز الا بوكيل قال اما الوكيل
 فهو احب الي واما اذا انقضت بيع الحمار لنفسه فلا يخرج ذلك من العدل وهو جاز في الله
 اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن محمد الدواعي اذا طلب من جازع ان يصول
 او يبيوان او يرضى ببيع الحمار من حاكمه عندهم بوجوب نفسه **قال** ان وكل الحاكم
 ففسدان وكل لنفسه جاز هكذا يوجد في الله والداع **مسألة** الشيخ ناصر بن
 محمد الدواعي في محاسب التيمم في القيام له وعصا الحرد ومصالح ما لا يشتري له اصل حاله
 ونخل وما في نظونه لمصالح التيمم في وقت ذلك ثم يري غرو مائة اولان بيع ما اشتراه الله
 ثم يري نظره ان بيع ذلك للاصل الصلح التيمم ثم غير المشتري من الملك الذي باعته **الحسب**
 التيمم المشتري الغير اذا كان يعلم انه يشتري مال التيمم من محاسب ام لا **وان كان**
 له الغير على وتكون رفعة على المحاسب او على التيمم ان يبلغ وهل عليه الغلة وهل
 على المحاسب ضمان التيمم ان نقصت قيمة المالك عن عند الدول **وهل يكون الخيار**
 للتيمم بعد بلوغه ان شأوا ثم الشئ وانقصت وان لا المحاسب ان يعطي التيمم ثم
 اشترى له والاصل خالصا له ويجعل الاصل له قبل بلوغ التيمم **هل ذلك وهل**
 على التيمم رة غلة اذا لم يرض بالشئ بعد بلوغه **قال** ان شئ الاصول
 للتيمم وما لا على نظر الصلاح له جاز على قول بعض المسلمين وهو موقوف على
 بلوغه ان اتمه تم وان نقصا انقص له قيمته وعليه رة غلته الحرد اشتراك له

ماله • وليس المشتري له اصل على نظر الصلاح بعد ان يحل بعد اصلح وهو موقوف
 الى بلوغه • وقال بعض المسلمين له بعد ان يبيع مشتق غير ثابت واليتميم
 الثمن والقيمة والمشتري الثاني النقض • اذا علم انه لم يتيتم اذا اراد نقضه وقول
 بعض المسلمين • وقال بعضهم ليس النقض الى بلوغ التيمم وان ثبت له النقض
 بوجه من وجه الحق فيرد العتد عليه اختلاف • وافيد اختلاف • فموجع الى حكم
 المسلمين فما حكمه في حق والحق والحق القاطن على الخاصة والعامة ومنه انما فلا
 عز له ولا علم في ذلك اختلاف • واذا اخذ المشتري له بالثمن والقيمة على نظر الصلاح التيمم
 بعد ان اشتد الاحتساب وزال فلا تخلو جنة ذلك وقول بعض المسلمين والله
 اعلى • **مسألة** ابن عبدان • اذا وجب على المجهول المحبس ابن محبس • قال
 يحبس في بيت ولا يقار به الا صحاء • قلت لو ان تمر المجهول بعد ما
 وجب عليه المحبس وحبس ولم يحبس محبس • ليس له بيت ولا مال في البلد يبيع
 الوالي طرده والبلد ام له • قال اذا ظهرت منه احوال لا تجوز فحذف
 للوالي طرده والبلد اذا لم يكن له فيها بيت ولا مال والدار على • **مسألة**
 الشيخ جاعل خمس وفي معارضة البصر هل يكون وصيا ويكون جاز الانفاذ
 لما وصى اليه المصنف قضاء دين وقضاء ديون وانفاذ وصيته وهل يكون الموصي
 ممنوعا من انفاذ شيء مما وصى به الموصي حتى يبيع ماله وصى به وند وصو لي في
 ذلك • اذا ثبت الموصي ممنوعا من الانفاذ حتى يبيع معه ذلك فما وجد توصل الاعمى
 الوصية ذلك لان المشاهدة متعذرة عليها • انما يكون ذلك لا بد ان ندوه كما فيدم
 والادخل في ذلك ولا يبيع عورض في ذلك ولا يبيع عارض كان في ورثته انما كان
 او غيا • **اب** ولا فكله سواء • ما اذا يبيع في ذلك • قال فبيع يجوز ان
 يكون وصيا فيموزله الانفاذ لما صح فثبت • وكان هو الوصي فيه ولا طماننة
 حجة في مثل هذا الموعاضها ما يبيع وجوانها والدار على • **مسألة** الصبي
 وعن الاعمى هل يجوز لمان كتاب عليه فاذا كاتب او يبيع لنفسه فذلك جائز

بأحد لغز لم يحجز إلا أن يعتقد المشتري والدعوى **مسألة** وإن زفت المحجور
 عليها نفسها كيف **ق** قال أبو سعيد إن كانت معنوهة فالنكاح باطل فإن
 كان دخل بها فهو طلاق وإن كانت بلها فالنكاح جائز ودخل بها ولم يدخل
 كان مثل صداقها أو كثر ثبت النكاح والصدق وإن كان أقل وصدق المثل
 فلم يصدق المثل إذا دخل بها والدعوى **مسألة** أبو سعيد إن فبرجت أحد
 قريش فربطه فلا يصدق الناس ما أثبت فيه الرباط ما لم يصدق قال ابن جابر وربطه
 بمنزلة من خاف منه على الناس فلا يصدق بما يربط به مثله ولا ضمان على رباطه
 تقلب ويجذب حتى أثبت فيه الرباط وقمان رباطه برباطه يربط به مثله وأثبت الجبل
 وغيره يجذب منه فأما وعليه الصمان والدعوى **مسألة** إن الحسبة جائز لمن ذهب
 عقده فهادون بيع الأصول وقالوا في هادون بيع الأصول والجوان **مسألة** وقال
 فما يبيعها الأوكيل وحده وقول لا تجوز الحسبة في أيام الحكماء وإنما تجوز الحسبة مع علم
 الحكماء والقول بما وافق الإسلام والدعوى **مسألة** الشيخ ناصر خيس ونعم اليتيم
 إذا قال لانه فطم ولم ير ثبت في قوله أهل الجوز أن تعطى له نفقة قال لا تنوع جائزة
 ذلك عندنا على قول والدعوى **مسألة** الشيخ أحمد فرج وهو يصدق وصي اليتيم
 أنه تعذر منها عند يمينه وهو **ق** قال نعم وهي ما أتت والدعوى **مسألة** الشيخ
 جاعل في خمس الخوصية فمن عنده شيء من الدار أو لقيم فاشترى لذهاب يمين اليتيم
 غير عند ذلك الحال ولو لم يزل المشتري البيت بقعه في حياته حتى مات ووصى اليتيم
 بعوض داره التي سلمها في هذا البيت وما كان لم يرض به بعد بلوغه فعلى هذه الصفة
 ما حكم ما صح للبيت تعاقبه اليتيم قبل أن يصح عليه ثبوت الرضوخ يرد على المشتري
 البيت قبل بلوغ اليتيم بموضع لزوم الضمان عليه وعدم ثبوت الرضوخ على اليتيم في ذلك الحال
 وإذا ثبت كراهية البيت لليتيم قبضه أحد ومكنته على مثل السائلة منه إلى المشتري
 البيت بعد ما يثبت به وإن دفعوا الذي كراهه إياه أ يكون الرسول صامنا القبض
 قبضه كراهية البيت بدفعه إياه إلى المشتري البيت بأو ملكتي اليتيم أو يكون حكم

تلك الدلالة هي رسالة كما ويكون هو المطالب بالانحلال منها دون ذلك ولا ضرر لرسول
تقبضها ياها كان الغايض لها ثقتا وغير ثقتا قال فان بلغ اليتم فاختار رضي
به فهو واضح وتعادله وان لم يرضه فمما يشترطه وقيل ان ما بعد ما قبضه
الرسول من الدلالة هي على وجه الرسالة كما المشتري ومكتره في حكمها ان ارسله
فكان له ان يدفعها الى من اراد ان يسلمها اليه ولا شيء عليه والدلالة **مسألة** ويجوز
للاعيان ان يوصي بالحدود ورثته يسكن بيته ويغلبه مال الغلاف ما دام حيا وضمان
عليه بغير وكيل قال لا يجوز بيع ذلك لا بوكيل ولا بدعي **مسألة** الزاوي ان
اليتم اذا كان له اصل ان لم تكن غلته لتنفقه وكسوته واحتاج الى بيع اصله لكسوته
ونفقته ليس الحاكم ان يدفعه ببيع جو أو عقار على البخل والنفقة وما له من اموال
ماله في نفقته بعد ان يرضى في طاله ويجوز عند احد النفقة عليه ويكون له دين في مال اليتم
فاد احقها بالنفقة عليه بالفرض التي فرضت له وطلبها باع الحاكم اصل مال اليتم بقدر
ما احقه من النفقة والبيع يكون بطلان في سوق او حيث يجمع اهل البلد اذا لم
يكن في البلد سوق ثلاث جمع ووجب في الزيادة بعد ان يبيع عند الحاكم ان المال
مال اليتم اذا باي عليه هذا اللفظ في ذلك ان يكتب بوقوع البيع الصحيح في طالع ان
رفلان الغلاف وهو مال للمسيكين ولا ينسحق كذا يجمع حقوقه وحاجته وطوقه
ومساكنه وواقفه وواقفه وشبهه بخلاف غيره ذلك وكان البيع لنفقة اليتم وكسوته
بعد ان تؤدي عليه ثلاث جمع في سوق المسلمين ووجب في الزيادة لم يكتب في
شهادته ذلك فلان فلان الغلاف فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
على هذا المال والدلالة **مسألة** ومنه واطا يمين اذا جبت اليتم على خصمه
فالظاهر ان الحاكم ان يتركها اصلح اليتم تركها لان اليتم ان يبيع له يجتهد
وان لم يتركها اصلح خصمه اصلح اتخلفا اذا خاف بتركه يمين بطلاق حق
اليتم والدلالة **مسألة** ابن عبيدان وان كانت اقر لليتم لا يزوج بامانة ولا
خيا ندها لئلا ينفقها مال ولاها قال جاز ذلك على قولين **قوله** ان الام

لا تخون مال ولا هوى ولا شفقة به ولا صلاح ولا دعا **مسألة** ومنه وفي الجنون لم
حصة في بيت بين شركاء لا ينقسم ولا يبيع الجاهل سكن منه عقل تباع حصته
الجنون وينفق عليها **مسألة** قال ان كان لهذا الجنون وارث اذا مات نفقة
هذا الجنون على وارثه كل علم بقدر ميراثه وان لم يكن عند هذا الجنون احد من يرثه
فان اراد تباع حصته وهذا البيت المشترك ولا يلزم ورثة هذا الجنون نفقته الا بعد
ان يستخرج من حصته هذا البيت المشترك اذا كان هذا الجنون عنه كما يفيد اسكنه
والدعا **مسألة** ومن اشترى باليتيم هو عليه الوصية له ثم ان لم يرش به
بلوغة قال ان الوصية منه بذلك احسن وان لم يوص بذلك فلا شيء عليه والله اعلم
الشيوخ حسب سلك مال اليتيم اذا كان رفع عن الماء يتقاصر لرفع عن الدخول فيه وكذلك
البقرة منه جاز التعميل من غير ميل الصلاح لليتيم اذا تبين ذلك الصلاح ولا يضيغ
ذلك واذا غير اليتيم والعقلاء البالغين لهم اولى بما يملكون وعند ائمة ط
الضرورة ودعوتها وكان الضم على الجمع فلا يضيغ التعميل حيث يقع الضرورة
غير الاختيار وكذلك الماء لا يضيغ الاخذ منه بقدر حاجته التعميل عند ائمة ط
ودعوتهم العدة وخافتم دخول البلد كما يجوز ان يؤخذ من الماء والفلاح الحق
وجوز ان تؤخذ عند ضرورة الحق ولا ضمان عليهم في ذلك وفي بعض القول
يجوز ذلك ويعيون كل على قدر ما يملك وعلى قدر النفوس في دهيئة السلطان
اذا خيفت منه الغايلة ان لم يدفعه وكان وعادته اذا قال فعل فلان عازي في
بعض القول كل على الكعب اذا خيف عرقه وكسره جاز التعميل منه ويكون الخوف على الجمع
كل على قدره ونفس اوطال وهذا الذي احتج به في خوف السلطان واما في الحق
فمنع من الاغنى بلزم والدعا **مسألة** الصحيح واليتيم تصوغ وراهها ولو لغت
الصيغة **قال** في جوده اختلاف وراهها اذا كان في راهها سعة وكان ما يدخل
عليها بالسرو والدعا **مسألة** الشيخ جاعد نخيس ووليتيم عند جدته وارث
اخوه ان ياخذ هو والله ثقة كان اخيه ثقة وقال اليتيم انا اراى عند اخي

اور عند جدتي ولولا اني عند وكيل الحكم فخرتك • قال قد قيل ان الجدة ولو لم
 والزوج ومع اختياره طاهي موصح ما يكون له الاختيار في حق غيره المان يخرج في
 النظر على معنى الصلاح غير ذلك ويكون المال في يد امين اتقوا من المسلمين بعد ان
 يقيم الحاكم له وكيلان لم يكن له من ايده وصحة في ذلك والله اعلم • **مسألة** وضعت
 باع وكيل الاعلى مال موكله على ولده اعني الوكيل او قربة التمس ذلك ام لا • اريت ان
 باع الاعلى مال غيره وكيل له في حق طابث المورثة الغير اولاد لانه قد مات
 وماتت حمته ومن غير في حياته يجب عليه رد القيمة وعليه الميراث • ام لا • قال
 انه لم يقض الثمن لدا عليه • قال قد قيل ان اقر الوكيل وبيعه فيها وكيله
 وذلك ثابت فالربح ان الوكيل ان ذلك على ما يجوز له في ذلك ما يبيع بنفسه فلا
 يشترط على حال ان لم يشترط الا فيما يكون فيه والمصير سوى ومختلف فيد في الأصل
 في تحريمه وعليه رد ما قبضه الثمن ان وجب له ما باع بالنقص • واذا ثبت
 له الثمن في شيء موصح كان القول في انه لو قبضه قولنا ان ادعى ذلك عليه خصمه
 حتى يصح خلاف ذلك لا يعين في مثل هذا فيما قيل في المصحح به فيه ولكنه على الشبهة
 فعمل بالنظر ومختلف في نقص المورثة المالة النقص فيمدان لو قبضه حتى مات والده
 اعلى • **مسألة** ابن عميلان وفيهم به عدا المجدام اعادوا والده وبن ولده زوجة
 احكام عليهم ان يطلقها اذا طلبت الخروج ام لا • قال ان قام لها بما يجب لها
 عليهم ونفقة وكسوة فلا يحكم عليهم ان يطلقها وكذلك في حكم عليها بما شئت
 ولو انفق عليها والده اعلى • **مسألة** ابو الجوارى وعلم ان الفراض اليسا في انما
 تسلم الى الدخات من بعد ان تجب للدخات الفرض على اليسا وتكون الاقم
 على التي تنفق عليها ولا دها فان نفقت عليهم شهر او شهرين او قال انك تسلم
 الى الاقم وقال اليتيم ما نفقت عليه وعندها المامضى في الشهرين او يسلم الى الاقم
 والفراض ما يجب لها اليسا • **مسألة** للديار فمن سلم الى الاقم ما يستقبل فوضا
 لما سلم فان مات اليتيم قبل ان يستفخ فوضته كان المسلم ضامنا للمورثة اليتيم

ورثع

وتبيع القوم • وان استغنى الفاضلة ثوبات اليتيم من بعد ذلك فلا ضمان على
 المسلم فانهم بهذا المعنى والدعاء على **مسألة** الشيخ **مسألة** محمد بن محمد بن هبة
 على اليتيم نفقة وكسوة لا تغد يجوز لولي اليتيم ان ينفق ويكسوا اليتيم والاربعين
 حكمه وما كان على ولي اليتيم ان لا يجوز لولي اليتيم ان ينفق ويكسوا اليتيم الا بعد
 الحكم على الولي • قال علي بن محمد بن طاهر في انار المسلمين انها تزوج اموها الى حكم اهل
 العدل من المسلمين • وان عدم حكم اهل العدل في اعادة المسلمين يقومون مقامهم
 وان عدمه وتكون اجازة لها ان تاتخذ مولا ولها ما يجب طاهي في حكم اهل العدل
 ويجوز للولي على هذه الصفة ان يوصلها الى ما يجب طاهي في مال ولها اذا صبح مولا
 ما تطلب في مال ولها ما عرفت عدك ما يدخل فيه والدعاء على **مسألة** ابن عبيد
 واذا حلت اليتيم وكيلها او اهلها رضاع الحلي وعندها او بعضه ضمن الوكيل
 ما رضاع • قال الا ضمان عليه على قول من اجاز له ذلك والدعاء على **مسألة**
 الشيخ عمار بن محمد السعالي وفي الاصم الذي لا يسمع اهل ولا يراى ان يكتب ورقته
 ليسح شباهه والى ان كان محتاجا لذلك بالحيطة • قال فالذي عندي ان الاصم
 اذا احتاج الى بيع شيء من ماله فقد حفظت عن ابن عبيد ان هذا الاصم ان كان
 يعرف الكتاب الذي يكتب له في امواله وان كان لا يعرف الكتاب فان الحاكم
 يقيم له وكيله ثقة يبيع له والدعاء على **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد مداد ان كان
 هذا الرجل البايح لما لا عقلا ولا عي ولا يعرف الغبن والبيع فلا يجوز بيعه
 ولا شراؤه واصل كان او غير اصل في حال زوال عقله • ولا يجوز عطيه ولا هبته
 ولا وصيته ولا اقره • ويبيعه وشراؤه ودوره باطل وحكم ما باعه ماله فهو له على
 ما كان وقبله لنزول من مكده على هذه الصفة ولا عقلا ان احكم على هذا الرجل الضايح
 العقل بوجه ما اخذ من المشتري لما باعه له اذا انلفد من يده لانه ضييع ماله الا ان يكون
 ممن بالثقة عند باقيا موعده عند نزول من يده فلا باس عليه عندي ان اخذ منه
 غنمة فيما بينه وبين الله ما لم يرق عليه حجة حقه من حكم المسلمين فيما اخذ منه

للنف في ظاهر الحكم عند من لم يعلم حقيقة ذلك الموضع للنف في البلد من له وشيخ
 للقيام بالادارة وام وقاض او والى دولة الامان يحج على هذا الرجل بالدراسة ليقوم
 ويحج عليه بغير وشيخ ويعلم بذلك اهل البلد ليكونوا على علم ومعرفة بذلك لان
 الحكم هو الناطق بذلك على نظر الصلاح وعلهم وهو القيام بامور المجازين والقيام
 ولا عقل له وعلى من كتب على هذا الرجل المقتوه بيع بالدراسة في حال ضماح عقد الزوج
 فيما كتبه عليه **فتوب** الى الله عز وجل وجمع ما خالف فيه رضاه والى الله **مسألة**
 الشيخ جمعة احمد الزركوي وزوجته فقالت لهن فكساه به ثوبا في حينه ووقته يحكي
 ذلك وفيه صلاح للشيخ مع النظار في ذلك فاذا تلف ذلك الثوب كان في الضمان
 عليه اختلاف وقول يلزم ضمانه فذكرنا وقول الضمان عليه لانه قد
 دخل في ذلك على وجه صلاح والى الله **مسألة** الشيخ صالح روضايج والى الله
 اذا قد تزوجته فلا لعان بينهما الا ان ينظر والى الله **مسألة** ابن عبيد
 والى الله يحلف خصمه بوكيله بغير وكيل قال ان الدعي ان اراد ان يحلف
 خصمه فانه يقيم له وكيل يحلف له والى الله **مسألة** الصبي والى الله يثبت
 اقراره وصيته امام الله قال كل ذلك يلحق بالاختلاف في ثبوت والى الله
مسألة الذي اختلف في الدعي بغير وشيخ وقضائه وعطيته وبرأيه
 فتكون يجوز كل بغير وكيل وقول لا يجوز الا بوكيل وهو اكثر من خصم قبل
 يجوز ان يعمل له بغير لطلاق زوجته بغير وكيل والى الله **مسألة** الشيخ
 ناصر خيس في امر ناقصة العقل وصيها او وليها يحلف او على واحدها ضمان
 على يجوز الوصي والمور وعليهما ضمان انفاذ هذا في صلاح جديته او طهر
قال ان انفاذها فيما يصلحها وتحتاج له ولا بد لها منه في نظر القوم بالعدل فلا
 يبعد عن اذا ذكرت والى الله **مسألة** وخط الشيخ سالم خيس واذا كان اكثر
 اهل البلد غير محرمين وكنتم يعزلون ويعلنون في بيعه عن البلد
 وشكا جباه البلد واحد انه يسهر مع المحرمين ويرجع الى البلد محالطا
 الاصحاب

الاصحاح وانما يجوز منع من في الطهارة الاصحاح وان كان يخاف منه تولد الضرر من
 الجدي والدم على **مسألة** الشيخ ناصر بن خميس والطبوني ان اشكاه من جلدته يخاف
 غلته بغير رضده وجوز في محل المدعى ان يرضي **خلاف** المحسن ويؤخذ اولياؤه يحفظه
 به مضرة الناس له **مسألة** قال يؤخذ من قدره اولياؤه يحفظه غير حاله من غير عليهم
 ولا عليه ولا يؤخذ من غير ذلك فلا يكلف الدفن نفسا الا وسعها وعلى القوم بالاحتياط
 وضبطه عايشا طبا طبلا وغيره من غير عليه حتى يتكف ضرره بكل مكان وجس او قيد
 او كلبها وان ضمن احد تعبد بيت لئلا تخس والد على **مسألة** الزامل في قلع الويت
 انسان اليتيم الفقيرة اذا ارتد وصار قلعها اصلح وتركها لملا باس عليه في ذلك لشواهد
 ما على الحسين والد غفور رحيم **مسألة** الشيخ عمر بن سعيد وفيه عليه تبعه لبيتم
 فقبر وهو بعد في الرضاع واللقم لم يطلب اجرة الرضا عنه لانه فقير وفيه لم يعلم هذه
 التبعة لطلب ورعاها تعلم ولا تقطن لطلب الجوز للذي عليه هذه التبعة ان لم يكن
 لقم اليتيم ويصح لطلب الاجرة على الرضاع ولها استاجها عن طمعه لقم هذا اليتيم
 وربما زاد الا انه الذي عليه التبعة المخلص عاجلا لم لا يجوز ذلك **قال** اذا عرض لها
 او صرح فلا تقول ان لا يجوز ولكن لا يجزي ان يسب على اليتيم اجرة في الدار اذ كان
 اللقم لم يطلب الاجرة لان المسلم ينبغي ان ينظر ما هو اصلح لبيتم والد على **مسألة**
 ابن عميلان فمن عليه حق لرجل وهكذا خلف لبيتم ارضع الجوز للذي عليه الحق
 ان يستاجر ام اليتيم لرضاعه اذا طلبت ذلك ام **مسألة** قال في ذلك اختلاف **قال** له
 وطابعه كالت **مسألة** قال ليست استاجها الدار والحكم قلت له وان كان قد فعل **قال**
 لا يلزم ضمان والد على **مسألة** الزامل في يند وبين الدنفلا يحل له سكوت
 اليتيم بعد بلوغه حتى يصح عنه رضى اليتيم واطى الحكم اذا بلغ اليتيم وعلم ببيع والده
 فسكت ولم يغفر له غير من بعد فقول لا تقبل منه لان يغفر حين علم وقال وقال
 البيع باطل حتى يحضره اليتيم بعد بلوغه والد على **مسألة** الشيخ عاقر محمد الداعلى
 اذا اكل وهو ينظر ان الليل معه فاباقي وان الفى فيها عنده لم يطاع ولم يتم عليه الحجته

واحد من تقوم به الحجة ولم يوضح بها **ب** عليه السوء في ذلك وصح ان
 اكلم بعد طالع الخ في عليه بدل يومه والدعاء **مسألة** الفقيه منها خلفان
 وفي جمل اعمى واخص من نقايضا بشي من الملك وكول الدعي رجل ابيض له ثوب
 معقود ما نقايضا عليه وكما تامة بعد ذلك غير احد هما ايجي له الغني فيما ابيض به
 بعد اقره بالمعقود اذا اقرى الجاهل **مسألة** قال فعلى وصفت من هذا القياض له
 عندي ثابت على الدعي وقا بضمان اقر وكيل الدعي والمقايض له معقود
 ما نقايضا عليه هو ثابت على قايض الدعي على الدعي ان اقر وكيله معقود
 ذلك هو ثابت على الدعي في ظاهر الحكم اذ هو وكيله وليس له نقض فيما اقر وكيله
 معقود ولا وكيله بعد اقره **مسألة** ودعواهما الجاهل بعد اقرها بمقود غير مقبول
 منها والدعاء **مسألة** الشيخ سبلهان في رد ولا اذا او الدعي رجل استطاع له
 ملافاستطاع له بامره وقبل عند عاقام عند واستوى لما مور عقابته الدعي عندتم
 غير الدعي في الطائى ولما مور قد ترى المصالح المبرج عند على وكيل الدعي
 ام يتنقض الطاف ولا تبعه على وكيل **مسألة** قل ان كان وكيل الدعي حر بالغا اقل امير
 واطق اليد لا طائى ثابتا جائز عند المسلمين غير جاهل به ولا بشي به فالطاف عندي
 ثابت على الدعي وليس له عندي نقض هذا الطاف وزهاب نظره ليس بحجة عند
 في هذا الموضع على هذه الصفة **مسألة** وكذلك ان امره ان يشترى له اصلا او متعديا وغير
 ذلك واشترى اوله شرأ ثابتا جائز عند المسلمين ولو خالف في ذلك امره فالشرأ عندي
 جائز وصا ثابت على الموكول وليس للموكل نقضه بسبب زهاب بصره وقبل به التمسك
 به اذا كان الموكيل عا فابعد كان للموكل حيز او اعمى ومن كان طاه او شرأ له غير
 جائز وكان غير ثابت وقبل به التمسك به فلو وكيل للموكل نقض ذلك البيع والطاف
 هكذا عننا والدعاء **مسألة** الشيخ ناصر خميس ان اقل الدعي ووصيته بالماء
 او كذا لا يرد فضة غير حرة بغيره او بانيه او وليه او ثوب **مسألة** ولما به او دابة
 ورواية او مال من امواله غير معين او جزء من جملة ماله هذا والشبه ذلك لا يحل

الوكيل والدراعي **مسألة** الشيخ جاعده نجيب ان ذهب مال الوقف او تنعم او تنعم
الجنون يجوز ان يواجر عليه شيء معلوم ان طالع وبلغ الوكيل تنعم بجوز الدراعي
على جهة الشك فانه يرى اليها والدراعي **مسألة** ابن عبيدان وفي الامم اذا اخرج
ثقة وذكره في او عبد الله او صبي او بالغ بنجاسته في ثوبه او في يده او غير ذلك
من معتقد الدراعي ان يقبل منه وكذلك اذا قالوا لهم قد ظهر في ذلك شيء ام لا
في مثل هذا يعني الاختلاف ويجوز في قول جميع ما ذكرته على القول الذي اقول به والدراعي
اعلى **مسألة** الصبي وفي الصبي اذا سئل انك بالغ ام لا فقال انا بالغ العلم في
نظر العين ان ليس بالغ وسند في التحمي ان له احد عشرة سنة او ثلث
عشرة سنة على يقين قوله ويجوز بعده واكتنا به عليه ام لا قال فيه اختلاف
على ما ذكرت وسند ويجوز ان لا يقبل قوله لان يصير محدا بالغ في الحد
والنظرون واما بيع الصبيان ففي ذلك اختلاف والدراعي **مسألة** ومنه في اليتام
اذا كان في اهل سعة على يجوز ان ينصف عليهم لما يحتاجون له ولو انهم من جهة
والرطل او غير ان يرضى لهم فريضته ام لا قال اذا كان في اهل سعة فحاجته
ذلك والدراعي **مسألة** الفقيد منها بن خلفان ان لم ينصف الاعمي وصيته التي
تصح منه لا يوكيل حتى مات غير ناقض لها فاكثروا في فناء عن الفقهاء ثبوتهما الموصي
لذلك كانت وصيانا وغيرهما وتختلف في نقضه لئلا ينفذ الفقهاء النقض لو
نقضه ومع المناجحة برد او ذلك الى الحاكم فان رى جواز النقض هو وعلم به فيما
اوصى به رمضان فلما رى سقوط الضمان عنهم الموصي لم يرض مع جواز نقض الموصي
به لم يرضه وصيته بذلك وعسى ان يكون عليهم ما اقر به من الضمان ويقال
لما للموصي به ان اختاره فلم يمتوه او تم الوصية بالمال الموصي به محكوم
عليهم بذلك على ارجو فيه قياسا على شهيد واما العيين فقد قيل بلزومها على
الموصي له رمضان ان طلبها الوثقة منه خصوصا اذا كان ورثا ولعنهما عيين علم لا
قطع وذلك بان يحلف باعلم ان اوصى به لهما له على ما يقع فيهما والله اعلم

مسألة ومنه وفي صبيته بنت سبع سنين اتاهها دمٌ وسودٌ ثخين منتهن
 له ريجته كن حذره الحيض ودام هاتين ثلاثين ايام فصولا وهو يخرج وموضع الجمع
 ثم ينزل ياتها الكثرة كل شهر مرة على نسف وحدها هذا حيض ويحكم عليها بالبلوغ
 ويلزمها جميع ما يلزم للحائض **مسألة** والنساء طهر ما بينات او بها دا ولا
 قال فعلى ما وصفت واما هذا الدم فكان في ظاهره الشبه بدم الحيض والحيض
 وعلمات البلوغ **مسألة** بلا ضعف عن القطع بلوغ هذه الدبنة بعد ما يلقنه قشرها
 المذكور في كتابها لا في غيرها والنساء في بلوغهن الدات بلوغها بذلك غير مستحيل
 في قلة الدبر بل ترد في حكمها **مسألة** العور للبلوغ عاصنة اذا كانت هذه الدبنة
 في حالها ذلك لم تعرف **مسألة** بكما اعقلها الذي يدلزمها التعبد ولا عاوتت بخلافه نقصانه
 عند المشاهدين لها وزوى التميز والسمع **مسألة** الصبي وقد كنت ساءا لذلك
 في البيعة اذا رجمت برجل دانت الحكة مغرقة منه وتلدع البلوغ وكان يمكن انها
 بالغت او غير بالغت **مسألة** فقلت لي ان قولها مقبول على هذه الصفة **مسألة** ان قبل
 قولها على هذا المعنى وكتب ان كتب حقوقها عليها بالحد والناس باقرها وادعت
 بعد ذلك انها يوم قتلت بتلك الحقوق وبالبلوغ انها غير بالغت هل ثبت
 عليها اقترعها **الدول** وحكمه عليها بذلك ولا يقبل قولها بعد ذلك انها غير بالغت **مسألة**
قال ان قولها مقبول في دعائها البلوغ اذا كانت حذرة يمكن بلوغها وان
 اقرت بشئ وثبت عليها في احكام المسلمين ثم انكرت بعد ذلك البلوغ ان
 لا يقبل منها ذلك وكان ثبت عليه حق **مسألة** في الاحكام انكاره ولا تقبل
 ذلك منه ولا ذكره الا في ذلك سواء ولا اعلم في ذلك اختلافان وكذلك في الحاق
 به من حق الدم وحق العباد والحقوق والحدود وكان نحوها الا ان يكون هذا
 الاقرار لمن اقر به الرجعة كان ههنا وغيره سواء في انكار البلوغ وحده وكذلك
 اذا كان لهذا القول ونزل من قوله ويجوز تسليمه باليد ثم قال قبضت مالي
 قبل البلوغ في كل هذا مدع وعلمه البيعة العادلة والسمع **مسألة** ابن عبيد

في زمان واكثر فان عكس او توحيدهما دون الالهي لم تطلق على حال ومع الفاء
في موضع ثم فلا بد من الجمع والترتيب والبيان الواحد وغيره ملتزم ان اخل شي من هذه
الطال لم تطلق على حال وعلى وقوعه لان زيادة على الواحدة كما في هذا الموضع الذي
قبله كذلك وان عوض مكان الفاء بل دل على رجوعه في فاضله على ظاهره معنى لفظه
الذي ابداه الان بنقله الى الثاني حكم الاول منهما بعد ان اوجبه باري الذي على نفسه
فان اذ لم شرطه وان لم بالترجيح فيد بعد ثبوته الان يكون انما على وجه النسيان او
الغلت خطأ به لغوية فاضت عندها الهد ولا فلا وعسى ان يلحقه معنى الاستئناف
في هذا الموضع وما اشبهه على راي بعض اهل اللسان وعلى شيوخها فشبده ان يقع عليها
بكل منهما على التوارد وبهما وتبين ولا فرق بين ان يجمع او ينفك او يغايروا
بينهما فيقدم او يؤخر لانها عن مقتضى الترتيب والجمع والامتناع عن الالهي ان يكون
نوعا بل لا الالهي في العطف بها لا بعد دعائها على قبلها لم يبعد التصواب في الالهي
ان يكون له مانوي وعليه مانوي على راي في الالهي لبعض المسلمين وامان يوجب
اضربه نقل الحكم الى الثاني على حال فبق الاول ما عا كان لا شيء فلا قوى عليه
في مثل هذا الحال وانما فيد بناظر بعد حين وان بدل ما م كان بل في المنقطع
تأني اضربه الاستفهام فتكون معقوب لا وتقدر بها في غير ثباتها او حكمها في مثل هذا
واحد الا وهو في حالة العدم والخطا ورجوعه عن الاول في غلطه الى الثاني على
سواء وان يكون وانه مما في الاستفهام عن شتمها الا غير في غير الالف
وتكون ما بعد دعائها غير داخل في شرطه بل يكون طائفا منها في الحكم بالاد والاعية
وان ابدل مكان ام يا ما مكسوة الطمعة مع الواو العاطفة في معنى ان في
هذا الموضع والجواب فيما اريد بها من مثل هذا ولان كل واحد منهما يقع
به على وقوعه طائفا وان ابدل بحق مكان ام فعسى ان يلحقها معنى الالهي
فيكون الطائفة بالاضمت الفاجش وان كان عن الشتم في الالهي غير داخل
فيد بدل الالهي عن عاطفة في هذا الموضع ولا هي معنى في فيما اري ولوقا

حتى شقها كذلك تطلق حتى ينتهي ضميرها في السمع إلى الشق لها نوع مما انتهى
 بجملها نحو تاطع لها شئ يكون فيما بينهما ولا تقدر على انالة بعدها فجعلها غايتها
 قبلها فان عكس الفصل فيما بينهما لم تطلق لانها حينئذ تكون بمعنى الين ولو انها كانت
 بمعنى كي او كان هذا وانه هما على قول من ذهب في اليمين الى ذكره وان بدلها
 حتى لم يضر كما ذكرنا ليشتمها بذلك طافت لان لم يشتمها لان في ذلك قصد له لجله
 موجب لوجود شرط تمامه واولون ضميرها الغيرة لم تطلق فيما ارى ولا فرق بين
 ان ياتي الفاعل او يقتصر على الاية فيبقى معنى او ياتي بها جميعا وان ابدل لكن بغيره ولو كان
 كي فانه قبلها على الاطلاق هو للقتضي لوقوع الطلاق والذي بعدهما في الاغيرة
 فيما يبين الى غيره من اللفظ بالماضي والمضارع **ولا فرق** الا ان يكون وانه هما العطف
 فانها بايدل الاول وعسى ان يلحقها على صفة معنى الاشتراك في حقه ووقوع القول
 بانها لا تطلق على حال الاكتمال لعمال باحد هما لكن لا بد وان يقع الاختلاف صورة
 العامل في الثاني بين الماضي لفظا والمضارع على حال فيسجد وجوب وقوعهما في موضع
 ما يكون في صورة الماضي **والاول** وان كان بالشرط في معنى الاستقبال كما كانا
 مع من جمع لها وتوقع فيما بينهما وعلى حال كانا موافقة لفظا في ترتيبهما **الا**
 وفي موضع ما يكون عاملا في مضارع الافعال صورة ومعنى فحق يشتمها حاله ضمير
 لها لا قبله من قولها عملته ولا بعده وينظر فيه هل يخرج على معنى الموابية **والا**
 او الاول ابدل الصورة الاخرى بغيرها فقال هو طالق ان ضميرها الضمير الفاعل
 او الشق الفاعل فان رفعه دل على خبره عن حكم الاول فخرج عن الافادة لمعنى
 الا ان يكون له بدلا **لا فرق** في الجين لا خال في اليمين ولما قصد لهما يكون
 في المعنى **الا** به رفعه في حقه كقوله ون نصبه لم يصح عطفه على ما تقدم لا يتقدم
 عامل محذوف على حال البدل فهو اذ مقدر ولم يكن نوع ما قبله فيصالح ان يكون
 عاملا لها واحد فلا بد منه وقد حذف ما في معوله وعلى قصده فهو في النفس
 او يكون معنى ضمن عامل ما قبله فهو على حال ضمير ليس يظهر وعسى ان يلحقه

باضماره

بأضماره معنى الاختلاف **●** وثبوته من جهة أخرى قصد لعطفه على ما تقدم له من حيث
ان يلحقها بابطلاق الانقطاع عن الجملة الاولى لفظا ومعنى **●** وان ابدل بحق
مكان الواو العطفية في هذا الموضع دل على ان هذا كسر ما بعدها فاصلا وقد
نلحس وضد ما خالف في حاله العدم وغيره فاللعنى لا يختلف لانها في قيد معنى ولكن
لا بد من تلافى الحروف في الوجود الحث يكون التمهيد **●** والاول في اسم امره حتى الثاني
منها اذا لا يصح ان ينتهي اليه قبل كونه حال عدمه وعلى وجوه فكان ان بقا معها لا
يدري فاعلم منها او غيرها ولا مفعول له ولم يك في مصدره قائما بالذات لا بالابتداء
من ان يكون صادرا عن فاعل في مفعول وكذلك يدل عليه انه في موضع ليس
فيدر لاجل اليه هو والى ليس في هذا وفيما اشبهه وما احتمل المعنى الزيادة على
الوجود وقوله في تاوله فكذلك ما احتج في صفة وعن مقتضى ظاهر لفظه الى
فصل في اشارة لم تقبل دعواه في الحكم وان هو ما لم يتصدق له في الامانة وعده
والحيانة لم تمنع على الاي وان تطلب بحسب علمه ان فعلها وما يمكن فيه النظر
وجاز فيه الذي فعلى كل منهما ان ينظر في امره عن غير الصد عند ربه فانظر في هذا
كله فان وفق الحق ففسر عليه بما يقوى وهو على هذا وان خالفه لالة التعريف
على الثاني منها في موضع **●** والاعمال بدل حرفا مكان ان في لادجوان
يستدل بما مضى على حكم كل منهما في موضع **●** وان قال هو طالق الى الاضطرار والا
شتمها لم تطلق حتى يثبتها او شتمها اقتطاع **●** باوجه امرية والثاني اخرى
وقبلها تطلق **●** حينها لانها في معنى الحب **●** كذلك ان قال هو طالق حتى لا شتمها
ولا اشتمها فهوها واقع **●** وقتها الا ان يكون الا انها الاستثناء فهو معفو فيه
على الاي في الواسع يخرج فيد على غير انهما تطلق على حال وان قال هو طالق
بالااضطرار او لا شتمها او بدل مكان بل لكن او ثم وما اشبهها في مثل هذا **●**
طلقت **●** حينها لا محالة عن ذلك لان يكون نوي بد شتمها لما قبل فعسوف
تخرج فيد للاختلاف **●** في الجائز دون الحكم كذا ان في مثل هذا لفظ الحب **●**

قول لا دون اضربها واشتقها الا ان يكون لا العند في موضع غلط في لسانه
بالطلاقة عن غيره في الامة فاخطا به فعسى ان يلحقه معنى الاختلاف في قوله
في الواسع لا الحكم ولا فاضله واستدركه وجوه ونفي بعد الجواب ليس شيء
ودعواه الغلط المانع ما اوجب ظاهر الحكم لا يقبل الا ان تصدق في حقها على حال
ان اطاعت قلبها الى صدق وفي قول ثالث حتى يكون ثقتان وفي قول ثالث لا يفتقر
لها ان تصدق ولو كان ثقة ومضوا الى ما جرى به الحكم من ان قال هي
طالق بلا حتى اضربها واشتقها لم يصح لما رجوع بعد الجواب بالنفي لوقوعه
الاذنها وما يكون منهما او يظن ان يرجع اليهما فيكونا شرطاً لعلقها واحدا
كلا فقل لا لوجهه فلا رجوع له في ذلك فواض **ب** عند النفي او ما ورد فيه
به وشروطه فيكون ليس شيء مانع لما بدلان ابدال الصيغة فيهما بما فعال
في طالق ماضيتها واشتقها في محتملة لغير وجه فان كان وراءها الصلة
او التأكيد لما قبلها طالقت بحرف لفظه في الحين على حال لا انها تكون بمعنى
الزائدة بدليل ان حذرها لا يدل على المعنى ان كان وراءها يعقوبها على قصد اليقين
بطلانها انما فعلها بها ولا احدها فهو بين وبين الصدق والكذب لا يرد
خبر عن وقوعه في محتمل طالق في حقه عند غيره في الظاهر لا في الباطن عند
ولا عند نفسه وعند علم كعلمه اذا بدلتها واحدها فان كان صادقا فهو
وان كان كاذبا طالقت لم يجز وقيل انها تطلق على حال لان ما اعقب **ز** كونه
بالنفي لكان يخرج على معنى الخبر لا شرطاً في وقوعه وان كان لا يسميها التي تكون
مع الفعل بتاويل المصدر فهي غير لينة في شرطه وما لم يكونا واحدها فهي اولى
وان كان وراءها التي تكون بمعنى الخبر صادرا عن وقوعه فيما مضى من ضربها
واشتقها ولو قال ماضيتها ولا اشتقها لاد على يقينها مع امكانها ان تكون صلت
وان قال هي طالق **ز** الى صاها واشتقها فالطلاقة هي تقع في الحين لا في غير
مما سبق من الاحيان ولا فيما سبلت الزمان الا ان يكون نوى عما الاستثناء فيخرج

في ثبوت قولان وعلى معناه فهو ما يحتمل الوجود على هذا الذي يتعلق بشرط
 باسم الفاعل في هذا الموضع وهو من هذا الصلح الان يكون الماضي والحاضر والماضي
 جميعا نعم وعلى الامة الماضية يمتنع بطلانها عليه فان صدق فهو في ذلك وان
 يكاد بالماضي في الحين **معنى** في اليمين **•** وان كان واداه به الحال فان ضحكها
 قبل ان يفرغ وكلما هو نية على ان في موضع تحرك لظلمة لكن لا بد وان يخرج فيه
 على غيره **•** وراي المسلمين لانه بحث في الحين فتطلق **•** محذرا ليمين على فعل ما لا
 يحق له حال وان كان واداه به فيما قبل فهو معنى اضحها او يخرج فيه **الافتلاف**
 فيلحقه ما قد خرج فيه **•** وقوعه في الحال يكون **•** معنى الى البلاء على راي **•** ويجوز **•**
 لمعنى الشرط فيكونا فيه معنى المستثنى منه وان هو **•** اصل القول **•** فذكر صالح
 لما فيه ويجوز ان يلحقه ذكر في المستقبل على هذا الذي ان صح وان صدر الجملة ان
 فقال ان او في طالع **•** ضحها او شتمها فان اتاها مشقة او فتح الحين مع التحقير
 وقع الطاعة **•** لو فزع الفعل بها وان كسرها لم تطلق لانها حينئذ تقتضي
 عنده ما في محذرها فان ادخل اللام على حيا طالقت لانها هي الموجبة للمعقب
• بين في الشيء وثباته وهما يوقى معنى الثبات لان تكون له الامة
 فعسى ان يكون المجمع فيه الى الامة تدعها في الواسع وقد تقدم القول بذلك
الافتلاف فيما لا رجحان ويجوز ان يكون له مانوي وعليه مثل ما قد قيل
 هذا **•** فان زاد معها فيما بينها الفظة **•** الافتلاف **•** ان طالع الطالع فهو بها
 في الحين واتبع له الحالة بدل ان الكاف وبت الذي غور وكذلك ان بدل الا في
 هذا الموضع لما يكون لقولان كل نفس لما عليها حافظا وان قال طالع الطالع
 او اضحها **•** الضم **•** الفاحش والشم الفاحش فعسى ان يلحقها وطريق القياس
 له بغيره مما اشتهر معنى **•** الافتلاف **•** في ان تطلق في الحين وتكون معنى
 البلاء في اليمين على قول **•** ويخرج على قول **•** معنى الاستثناء ولعل ان يكون
 جواز به بالنوى ولحقه على قيادة في دخول الشتم له معنى ما ذكرناه في جواره

وان قال هو طالق ضربتها او شتمها او لا فقد مضى الامر لوجهه فوقع بها طلاقاً
 على حال وان لم يكن شئ منهما او كان فلا وقت للعمول لفظه في طلاقه • وان قال
 طالق سوت على اضربها او شتمها ام لا فهو المجرى لم سوت مع جهة التسمية عن
 ذلك ان يكون لوقوعه شرط يتعلق به في وقت اخر وعلى تحريكه والشرط معنى لفظاً
 فكان واقع بها في الحال لا بخلافه عن ذلك • وان قال هو طالق ونوى في نفسه ضربها
 او شتمها فهو على ما نوى في الجواز والحكم لا وجه على معنى الدعوى وظاهره في دفع
 الواقع وجوابه على معنى التصديق فيها الذي واسع بما قد سبق القول على مثل في
 موضع ما يكون ثقتاً ولا يخرج فيدعى الى انها تطلق • في الحال لان ما ضمنه نفسه
 فأكتم فيها ولم يبد له لسانه عن عقد جنان غير محذور الغاية تقع له في مثل هذا ابلان •
 وان قال هو طالق ان ضربتها او شتمها فهو الاستغفار لان ما يصلح في •
 جوارب احد الطرفين لا يقع وما احق في هذا الموطن بلانغيا الوقوع به لا •
 به به فتكون نعم على الاولى • وان قال ما طالق ان ضربتها او شتمها •
 فهو نوع ما قبلها الا غيره • وان قال ليس هو طالق ان ضربتها او شتمها •
 فهو المحتمل لحد معينين احدهما ان يأتي به على هذا مستغفراً فيكون في •
 معنى ما قبله وكذلك الثاني ان يأتي به في صورة الاستغفار مومجماً لهما فيكون
 كذلك • وان قال لا طالق اضربها او شتمها وقع عليها بما يكون منها •
 لان لا يجاب لزمها كذلك وما جعله صدر القول على وجه التشبيه مبتدأ به
 فلا يبدله الا تأكيداً • وان قال ما ان طالق ان ضربتها او شتمها فهو •
 الصريح الفخ لا يقع بطلاق • وان قال ان طالق ان ضربتها او شتمها •
 فهو الموجب ليرك كل منهما مع الواو والعاطفة فلا بد لوقوعه من كونها وان قدم •
 الخبر فقال ما طالق الا هو ان ضربتها او شتمها فكذلك يكون • وان قال •
 طالق ان ضربتها الا ان شتمها فقد قصر الحكم على ما قبل الامر على الخصوص •
 متعلق بالضرب • خبر الا غيره بما يكون شتماً وان قال ما طالق بل ان ضربها

او شقتها فهو موجب لحد النفي **اول** لكن على شرط فهو متعلق بمها يتبع كل
 منهما وان اتى بها مؤخر عن العاملين على ما يد كل منهما او الضميرين فالعنف هو وحده كذلك
 لا يختلف فيهما وان اتاها فها بينهما فقال **ما** هو بطا لث ان ضمتها الى ان شقتها الحق
 باقى **ما** يتبعها الا انما معنى الشرط الواحد فلا يقع فيهما الا جازيما بدليل ان لا يقتصر
 في الجازيما على **الف** وحده فيقع بكل واحد وانما وجد ان شقتها فهو شرط ويدور لا
 يصح • وان يدل ما ليس كذلك لانهما **ان** فان في اليد في موضع الاستفهام **ما** هذا
 له فقال ليس هو **ما** لث ان ضمتها الى ان شقتها فلا فرق فيهما **ما** ولو قال نعم في هذا
 للوضع بدلا لم يترك تطلق على حال الا ان يكون الا بدلالة **ما** لا فلا انها على العكس
 منها وكيف لا وهي الموجبة لشئ على ما يد فثابتة وتصدق ما وجبوا على هذا فكانها
 تصدق على النفي الموجب لحد النفي فتقتضي طائرا ان انها يكون معنى ليس هي
 بطا لث تطلق على هذا معر **ما** هو لم تترك النفي عنها الا بعد منها ويلي في جوابه ثم على ذلك
 ما يستدعي كون النفي **ما** جازيما بعد النفي لانهما يكون معا بمعنى **ما** طالف فكيف لا
 تطلق على هذا وهما وان استغنى **ما** عن ذكر ما يليها لفظ الظاهر معنى فهو على
 حذو الجوز في ضمن كل منهما ظاهر المعنى بل لا تلتما قبلها فلا يلزم ان يترك **ما** يليها
 بعد ذلك نظير نصا في هذا الجوز **ما** اصبح للعنف موجبا بنعم والنفي بالمرن **ما** قال هو طالف
 ان ضمتها نعم ان شقتها فهو المستلزم لوجود ما قبلها وان تعوى والشك الذي بعد
 فيهما **ما** ذكر هو الموجب **ما** له على الجازيما كذلك نعم ليس فيها الا لقان لشئ والزيادة
 غير الا **ما** الجواب لو اجب لفظا فهو في معنى التصديق لا غير وطعوا وما اعتقد بعونها
 وكذا فغير داخل في هذا الا ان يلحقه على كون معنى الشبهة بالتاكيد له بد على
 ثبوته عما قبله ولا فلا بدليل ان عدمه غير محال به ولا يبطل له وفي هذا ما يدل
 على انه لو قال هو طالف نعم ان ضمتها وشقتها الواقع هاهنا وقتهما وان لم يترك شئ
 منهما وان قال هو طالف ان ضمتها نعم ان شقتها لم تطلق الا انها لا بد على
 اثر استفهاما **ما** انما وجد مع **الاول** بالثاني منهما وان قال هو طالف ان ضمتها

نعم ان لم يشتمها فان ضدها قبل ان يشتمها طلق وجدة للغيرها وان شتمها قبل
 ان يشتمها اقدم اليهم وان ضدها بعد ذلك فلا حش عليه وان قال ما هي بطلاق ان ضدها
 نعم ان شتمها لم تطلق على حال كان الشرط فحصل اولها اسان وجوزا وعدم الان
 النفي بشرط غير موجب تركه لموجبه وان عدم المشروط بدو حيث انه لم يوقف عليها
 بشرط ولا غيرا يكون بدفها ان لم يوقف كان في المستقبل والحال هو المعدوم من واقع على حال وتفيد
 غير مؤثر لزيادة في عدمه في بشرط اوله لان يكون نوى بطلانها ان لم يفعلها ان يكون
 انها في الوقت ان هو اذ لا والا فهو معفي في الدلالة على اري • وان قال ما هي طلاقا ان لم
 اضهرها نعم ان لم يشتمها فهو النفي على الطلاق فاني يكون به طلاق • دعد وبهاها
 فهو وان لا لسبيل عليها او اجلة فظنهما علمه • وان قال ليس هي بطلاق ان ضدها كلفى
 اشتمها انها وان لم يعل حال وان لم يشتمها ولم يشتمها لا تنجب عما يكون من ضدها في الوقت او في
 المستقبل شتمها ولا فرق بينهما وان عتبت بطلاص من لفظه فكذلك صادقا كان او كاذبا
 وذلك قبلها فحق لمعنى النفي والشرطية لغير فائدة تكون في قبه لاند وتحصل ما هو
 بالضرورة حاصل لا معنى بشرط وليس بعلته في الشرع لوجود الطلاق في اصل ولا
 فسخ ما لم يحل في حين شرط اليمين ان فعله وان لم يفعله وعلى الراجح به فكذلك
 في موضع ما لا يفيد علما يدفع عن غيره جهلا او يرفع بها او يرد بد دعوى وان كان
 مما لا يقبل الكذب والخطا ولا يحتمل غير الصدق • مع اصاب الحق في النفي وتلك
 وان لم ينفع ما يراه لغير فائدة لا معقولة بل هو الشبهة شوبها لهديان لا نفع فيه فائق
 يوتى به • وان قال ما هي بطلاق ان ضدها لكن اشتمها فكذلك لانها وان نفي •
 فها هي في معنى القول بالشم بعد لكن لا يختلف فيها انه على القطع كذلك ان
 نفي ان فيها بين اشتمها ولكن صلح ان يكون شرط الوقوع على اري وينذهب فيها يلزمها
 من الجملة لا عطفها على ما تقدم والجملة الاولى على اري ويخرج على اري على معنى
 الابتداء والاول • سابع الاسماء ان نواها ذلك على قول • يقول • ان علمه ما نوى فانه لا بد
 له فهد من تعدل لم يحد • فويلها هو طلاق تكون فيها بينهما • وان قال هو طلاق ان

لراضها واشتمها فهو المولى منها لا خلاف **•** نعمل الشيء موضع جرحها عليه فيها فاند
 البذر وان يخرج فيبدل لا خلاف **•** في ان يكون **•** الدليل او بحث به في الحال فطلق
 وقتها على حال **•** وان قال هو طالق **•** اذا لراضها واشتمها قال القول فيها والاولى
 منها واحد لانها على هذا غير ايلة فهو المولى لهما يمنع **•** وطئها الى ان ينفى اليها بغير
 ليرة احد هاتين تضي المدة على غير شو منهما حلت لغيره **•** الا ان تكون حاملا فتقي
 تضع علمها الا لان كان قد ينفى لهما رجعة بالتمسح **•** وان وطئها في اللذة على غير فيئة
 حوت عليه ولا على فيه **•** وقول للسليم اختلافان **•** وان قال هو طالق **•** مال لراضها
 واشتمها طلقت وهي على ذلك **•** وان فعلها او راضها **•** هو طالق **•** فان وطئها فسد
 عليه ولحق له بعد ذلك ويخرج فيه على قول **•** ثاني ان راضها او شتمها شتمها قبل
 ان يقطع كلامه بسكوت او غيره ان يرد في عهده فلا تطلق **•** وان قال هي
 طالق **•** ان لراضها ولو شتمها طلقت **•** وقتها وعلى قول **•** ثاني فيكون بمعنى
 اليمين ان المدة به فيها وعلى قبان فان صدق لم يرضه **•** وان كذب وقع بها
• وان قال هو طالق **•** كمال لراضها واشتمها فان فعلها او راضها في موضع
 ما يجزئ والكل لا بعد على لسانه ولا في الطلاق **•** بها واقع **•** وانقطاع ثلاثا
 احدهن اثر الاخرى منهن حتى يكلمن **•** وما يوقل معها ان كان قد دخل بها
 والافال واحدة للبذر منها **•** وان قال هو طالق متى لم ومتى لم لراضها
 او شتمها فالجواب فيها مثل التي قبلها على رأي وقيل انها تكون بمنزلة اذا
 لا وقع عليها مع الحنف الا في وقيل انها بمعنى المرن **•** وان قال هو طالق متى
 اضنها واشتمها انتهى **•** انه ما لم يثبت **•** وكذلك في موضع ما ياتي بها في صورة
 الماصي معها لانها اذا تشط يقتضى صدقهما معقولا يكون **•** في نكاح الحال
 فطحا لا يشك فيه **•** وان قال هو طالق **•** يوم راضها واشتمها فحق يكونا واحد
 فتطلق لولد **•** وان كان وقع المشروط اخره فهو كذلك الاستقار **•** وفيه في
 التسمية لدقت اليوم فيه **•** ويخرج فيه على رأي اخر **•** انه لا يحكم بوقوعه غير حاله

كونها لا قبل ذلك • ون قال هو طالع يوم لا ارضها اوله اشتمها فهي اول
لاند يوم لا يقرها حتى يخرج من عينتها ما يقر منها فان وطى قبل ان يبر ثم ان فيه ما يجزى
لبر منها فلا باس عليها او قبل فسادها عليه ون انقضى اليوم الذي لم يرد فيه
غير من سدت عليه بالوطى وقد صح انه وطى بعد لاند وفتحها طلاقا بالحث
حين قوله على ذلك ون قال هو طالع اليوم ان ضررتها او شقتها باعدا فافعل
تعا احرها في غرضها اول قبلها وان لم يكن شيء منها فهو اول لاند طالقها على شرط
كونها او احدها بها في عذر الزمان فهو المستلزم لها فيه حال اجتماعها او انفاد
كل منهما او عدم مشروط بوطى فيه الذي خص به في شرطه فكيف يصح كون قبلها او في
غيره مع ما لو كان كلنا معا وما يكون منهما • ون قال هو طالع حين ارضها او شتمها
فهي اوله ولا يمنع من شرطها حتى يكونا او احدها فطلق مرة وبالاخرى اخرى ان كانت
من لحقتها الثاني منها • ون قال هو طالع لارضها او اشتمها فان كان في الحين
نبت في حده فالي ما نوى والا فهو غير مختلف في مقداره وبها على كل قول فاذ انقضى مدة
الذي لا على قوله وفتح الطالق ويكون ذلك على قول التمام ستة وحين ما يحلف
ذلك في قول ثلثة اشهر وفي قول ثالث فالي ستة اشهر وفي قول رابع
اربعة اشهر وفي قول خامس ثلثة ايام وفي قول سادس سبع سنين وفي قول سابع
الي يوم القيمة وعلى هذا ما نذكره لا يقع طلاق حتى تطلع الشمس من مغربها الا انما
يكون عروها في الحين يغنى قبل ان ياتي وقت عليها وعلى قول ثامن فاقد ضرورة نزول
ناسع انه ليس له وقت ينتهي اليه بعد على هذا فطلق وحينها ارضه بعض مثل
ما لارضها او اشتمها وحين لارضها وان لم اشتمها ان لد وجهها في الايلاء ويكون
عليها ان عدا به الى اجله المسمى فيه واذا عصى متى لم تطلق • بدان ارضه عند
سكوتين ون قال هو طالع ساعة ارضها او اشتمها فحتى يرضيها او شتمها فيقع
عليها ما يريد في اولها لكن لا بد ان يخرج في مثل هذا ما قد خرج في اليوم وان لا يكون
وقوعه الا حاله كون ما يوجد فيها لا قبله ون قال هو طالع ساعة لارضها او

انشتمها حتى تنقضي الساعة في غير شيء ومنهما ما لم يقل وينتهي فيها لعلم الناس من الساعة
 في الانشتم والسرعة في الحين الذي هو قيدان لم يكن نوى ما قد جد فيها فان لم يخرج عابرة
 منها حتى يحضر ما هو المتعارف بينهم فيها فيجها طلاقاً • ون قال هو طالق ان ضرتها
 وما شتمها فهي على حالها حتى يضرها قبل ان يشتمها فتطلق واحدة وان شتمها قبل ان
 يضرها انعدم اليقين والاحتشاش فلا تطلق • ون ضرتها بعد ذلك ون قال هو طالق ان ضرتها
 ولو شتمها فهو الاول ومنهما ما سوا ذلك والفرق والجواب فيهما ما بعد ذلك الشتم صار
 بارة الحزم في معنى الماضي ون كان في صورة المضارع لفظاً فلا بد على هذا الشرط وتنفذ
 على الضرب بمعنى التوجه بدلالة السامع وكون طلاقها ون تأخر قولان ون قال هي
 طالق ان ضرتها ان شتمها حتى يأتي بها جميعاً ولا فلا طلاقاً • باحد هو على حسب
 ما عندي في مثل ذلك قول المسلمين ون ان فيهما بينهما بالاول والعاطفة فقال هو طالق
 ان ضرتها وان شتمها طلق باحد ما مرة وبالأخرى ثانياً ان كانت من التحقها
 بعد الاول في ن ون قال هو طالق لو ضرتها الضرب الفاسد او شتمها فاما
 رجوان لا تطلق ان لم يكن الا بدلالة قول من يذهب الى وقوعه في موضع
 تقدم على ما تعلق الشرط التي هي ايتعلق في كونه ان الواحدة في لفظ غير
 والانه هو ما يدل في الماضي على امتناع ما يليه وقد ناطر به في شرطه فهو التيطاب
 على حال فكيف يصح كون فوج لا يكون لاصد في حال • ون قال هو طالق اليوم
 الدليل عند ان ضرتها او شتمها طلق اليوم على حال وعند ان ضرتها او شتمها في موضع
 ما يلحقها الثاني والثالث فيكون بكل منهما واحدة والا فلا • ون قال هو طالق اليوم
 ان ضرتها لا بل عند ان شتمها فهي او ان يجرى بفعلها او احدهما في يوم الذي قد
 حدة فتطلق به واحدة ون فعلها كذلك في غير موضع شيء ومنهما في موضع الاثبات
 من التحقها فانه في ثابته بعد الاول وان عكس فيهما بينهما المطلق على ذلك • ون
 قال هو طالق اليوم ضرتها او شتمها لا بل عند ان في اليوم تطلق باحد ما مرة ومنهما
 وتبين واخرى عند على حال ون لم يكن شيء منها في اليوم فلا طلاق فيد عند

لا بد من غير ذلك واحدة على هذا الغير **ها** • وإن قال بطالق الدوحة **ان** ضمها
 أو ضمها فقد وجبها على نفسه فيها بالاستثناء والكن على شرط لا حد بعد النوى
 محلة فهي وإن لم تكونا واحدة فيقع عليها بكل منهما واحدة كما سمي في موضع ما
 يلحقها بالذي ان صح ما في هذا **ري** • وإن قال ما هو طالعان ضمتهما أو ضمتهما الأولى
 فارجع بالنظر إلى الأولى فافهم القول فيها كما هو فكيف يجوز لها عن إعادة دلالتها
 سواء ولا فرق بين **النصب** والرفع بطالق الذي هو خبر لما وعلى وجب كان **عليه**
 الآخر والحق أو غيره فاللعن هو حكم كذلك كيف هو فامد وجهان مجازي ويحتمل
 وإن قال ما هو طالق **ان** ضمتهما الدوحة ان ضمتهما الوقوعها شرط لا يصح
 عليه التجزي فلا يجزئ فيها لا حد لها إنما وجبها بعد النفي بالضم ان ضمها فلا يصح
 كونها **انها** جميعا • وإن قال ما هو طالق واحدة ان ضمتهما بل في **ان** ضمتهما
 فهو الموجب لها بعد النفي ان ضمها فان ضمها وهو عن تلحقها بعد فإني قويا
 تابع لها وعلى الصحيح فإني شئ منها بدأ قبل الدخول قلت به **اولا** • وإن قال
 ما هو طالق **و** واحدة بل وثانيتها ان ضمتهما أو ضمتهما فاما للشرط جميعا لا دلالة لهما
 فيه بعد العطف لهما موافاة لكل منهما وعلى حصول واحد منهما فيكون وقوعهما معا
 وهما تطلق ثلاثا وتبقى واحدة وهي زائدة عنها عليه لا بد وان كانت الاخرى في
 عطف لهما لا بد وان يكون على تقدير المحذور **و** فانه لظهوره مما يستغنى بها
 لعاطف طالع بعد عن ذكره بلفظه لا بد لانه ما قبلها عليه كما هو والمذكور **عليه**
 هذا فتكون ممتولة قوله طالع **و** واحدة وثانيتها ان ضمتهما أو ضمتهما محتمل على
 ارادة الفصل لما بينهما بالنوى **والإيجاف** الأول منهما لا للشرط شئ منهما والثانية
 عما هو حدة في شرط فتكون الأولى بالقصد وقعت بهما في حينها دون الثانية
 حتى يصح وقوعهما في شرط واحد في موضع ما يلحقها وبالأخرى اثباته
 ان في الأخير من الزيادة عليهم من اللزوم فيقع عليها بكل منهما واحدة على ذلك • وإن
 قال هو طالق **ثلاثا** واحدة ان ضمتهما أو ضمتهما فهو **يدل** بعض كل وليس شئ **فأ**

ثلاث **•** اوليها ان يكون **•** والحال بعد الشرط لا في موضع غلط **•** عن لهما مع قصدهما
 فيكون ان يجمع فيه الاما والاعلى في جواز **•** ودعوا على وجه على نحو **•** والظن ان
 مطابقا قول **•** مقيد بالشفقة على غيره **•** ون قال هي طالق ثلاثا ان ضرتها او ثقتها او فروع
 وبعدها في الوشيط **•** واما في نفسه غير رافع **•** في موضع تعدد على الظاهر غير في مثل
 بعد ذلك عن **•** السعيد وغيره **•** ولا يعلم فيمن قوطر اختلاف **•** ون قال
 هو طالق **•** رجمها عا لقا **•** ن ضرتها او ثقتها او فروعها **•** وقتهما وقع فان ما بعده
 ليس شيء **•** ون قال هي طالق **•** يدعا او زوجها او جملها **•** فكذلك الحال عن ذكره **•** ون
 قال هي طالق **•** شوها ناضتها او ثقتها او فروعها **•** من بدل الاشتمال **•** ولكنه غير رافع **•** في
 حال ولا مانع من وقوعه عليها في الحال **•** الا في موضع غلط **•** بل الا في وجه وقد
 ذكره **•** ون قال هي طالق **•** امرها او اختها ان ضرتها او ثقتها او فروعها **•** ولا بد
 في ضربه **•** ون ان يكون **•** في الاول **•** بعد اوصى على اسان **•** لا عن قصد فطلق **•** في موضع
 عمده **•** ون رجع عليه لما ابدل **•** منه ويكون على ما ذكرناه غير مرة **•** في موضع غلط
 ما لم يحكم **•** وقوله هي طالق طالق **•** ان ضرتها او ثقتها على هذا الحال **•** البدل **•** وحكمه
 كذلك **•** ون قال في بعض **•** آياها طالق **•** ان ثقتها او ثقتها على غير وجه **•** وقصد هاهنا
 لا بعده **•** ون ان يلزمه فيكون الوجود شرط وقعا عليها **•** والافاق **•** اتوقف عن الزم
 آياها في موضع المحاكمة **•** لانه في معنى الخبر **•** وليس كذلك **•** فانه ليس بكاف **•** لو قويا **•** ان
 يوجبها **•** وما يكون **•** في شرط **•** فانها على **•** على **•** على هذا **•** لفظ **•** فالضرب **•** على **•** ابدل
 الوجه **•** بل **•** الباء **•** ولما **•** لا **•** كماله **•** وكونه **•** ضدا **•** لضاف **•** اليد **•** العا **•** العقد **•** فعد **•** الضمير **•** في
 بآء **•** النفس **•** عليه **•** لا **•** بد **•** ون ان يكون **•** في **•** هو **•** ما **•** يحتمل **•** الماضي **•** والمستقبل **•** على **•** كذلك **•** لانه
 مما يصح **•** لانه **•** بعد **•** مع **•** فعله **•** بان **•** وعسى **•** ان **•** نحو **•** عليه **•** معنى **•** الحال **•** ان **•** نواب **•** في **•** مثل **•** هذا
 وما اشبهه **•** فيكون **•** ملاحة **•** والآن **•** هو **•** في **•** الخصوص **•** لها **•** على **•** قصد **•** الماضي **•** بد **•** والى **•** حال **•** منها
 فيبقى **•** لمعنى **•** كونه **•** بالشم **•** مش **•** وط **•** الوقوع **•** حين **•** الضرب **•** الوقوع **•** قبل **•** لانه **•** وان كان
 في صورة **•** الماضي **•** لفظا **•** فهو **•** بالشرط **•** في **•** حين **•** المستقبل **•** معنى **•** يقطع **•** به **•** وعلى **•** ان **•** تدعى **•** بالشرط

فحقى يكونا • ون قال هي اضرب آياها طالق ان شتمها لم تطلق حتى شتمها ومضى
 شتمها اطلقت ون لم يضربها لئلا انما وجب بالشتم لا بجلد لا بد ون انا لمعنى التعليق
 في طائفة واحدة لعمها به فليس هو فيكون عند وقوعه في اصل ولا غيره • ون هو شرط
 فمد معجب له لئلا ينفذ قوله في طالق • ان شتمها اضرب آياها صوة ومعنى لا
 غيره هو على نحو • ون شرط فيشهد ان يكون لغير معقول حال ون قال هي طالق
 بضرب آياها ان شتمها فكأن في قرب في نفسى ان تكون هذه مثل الاولى فيها لا تس
 والاسباب للوجوب لئلا لان يكون بعد نزول شرط تقدم فيكون خبر عند ولا فهو
 لغير فائدة نعرفها فيه ون كان ملاه طالق المصاحبة صارت حالها بمنزلة مع
 فهو كقول في طالق • وضرب آياها ان شتمها سواء فيما عدى وعلى قيد معنى هذا
 من امر معها وذاك فان هو شتمها بعد ان ضربها وقع بها حاله ضربه لها لئلا انما
 اوجبه بالشتم مع الضرب الواقع قبله ويخرج منه طريق • القياس على رأى اخيه
 لا يكون وقوعه في الحالة شتمها وما لم يشتمها انتهى وان على حاله لئلا عقيد لا يرد
 فلا يصح كونه الاول به ومق كان وقع ون لم يضربها لان يكون ون شرط ما ياتي في المستقبل
 فعسى ان يصح على رأى في غير الحكم • ون قال هي طالق في ضرب آياها ان شتمها
 فالضرب لمعنى النظر فيه كانه على المحاز لوقوعه بالشتم ووقع بها ون لم يضربها القول
 المسلمين في قوله في طالق • في البيت او في مكة انهما تطلق من جنبها ون لم يكن بها
 ولا ارادها المعنى المصاحبة والسبب فعلى ما يخرج فيها فاستدل بما مضى من القول
 فومثله ولا فلا يكون فيه مودعا على هذا من قول على سب ما يخرج فيه بالمعنى من
 قولهم لا انزلوا قيل ان يكون ون شرط في الواسع ان نواه له قد ران اقول في حرم
 والعدوك في الذي بالوجه لئلا في ضربه آياها ان شتمها الجاز ان يتعلق بها امر
 بالضرب مكان وسيكون فيبقى على الراجح الما ضربه فيكون لا يصح وقوعه بها
 لشتم منوط في الزمان يقع به متى كان هناك وعلى قصد به لما ياتي في حقى يكون باجمعا •
 بعد ذلك ولا فلا ان قد صارت بها ونوطا وفي هذا ما يدل على ان كونه باحد لا يصح

والبدل على الصواب **وغيره** في هذا وغيره والقول في هذا ان يرضى واسع ان الصواب
 فيه اكثر من ان يخصه وكفى بما اوردناه جوابا للسؤال الذي اضم فيه من الشك عاملا لم
 مبدء في شيء من مقال فكيف عاقدناه على جسد التطوع اياه من الزيادة على اظها **اولا**
 واذا اوردنا لم يكن ذلك اكراما عسى ان يكون لنا ذخرا نعوض عليه اجرا ولعل ان ثبتت
 وبعد ان يستضيء به اهل اللباب **يو** لما او يمتحى سعد فيسوق خبر فيكون في حق
 وتنادى على اليد تجردا او عليه لا يخرج عن الصواب **من** في غير من الخطا الحق
 في شيء او جاز عليه الذي فجاز له ان يكون فيه على الغير او لزمه في موضع لزم العمل
 به ولم يحل بد البهية لوقوع نازلة تعليمه شيء من نحو هذا فهو سالم والحق على كل
 حال لان لا يجزى كل شيء في محله فلا يجاز فيه بخصوصا الى العموم ولا يعوم الى
 خصوص فتعطل دون حقا وفوق ما يستحقدها على الخصوص **في**
 التقييد لها ولشيء منها بالفا حشر ومن ثم يجنسها انواعا تحتد وعلى العموم في
 موضع الطلاق **لها** او ما يكون منها في طلاق شرط على طلاقه في عمومها
 لما يكون نوعا الجنس **وعلى التصحيح** وما لا شك فيه عندي ان الفا حشر على
 الخصوص في عمومها تحتد نوع المطلق الشتم في عمومها فانه فان العكس
 موجب في النفس لوجود النفس في هذا والذين في موضع الذي حذر والذين
 في موضع الذين كذلك فم فان لكل مكانا لا يعدل به الى غيره اذ لا يجوز ان يوضع
 الشيء ونحو هذا الذي في موضعه الذي خص به التكليف كان ولا على اي وجه كان
 ظاهرا في اوان وقد قولنا ان نقول في السوال عن الضرب الفا حشر واحدة فلتجمع
 بالجواب **اليه** في الحال فانه على تفاوت الاختلاف **الار** وتباين حاله كمالا
 قبضه عجاوزه حد الواسع في **الادب** واللبس الذي يؤثر او يحج بما قد منع
 فيه فهو من على قدره وان لم يفتش الاثر الفا حشر في الضرب **غير** في نفس الشيء **والد**
 لها على القصد لا يولها بها وانواعه في المعنى على قول وعسى ان يخرج فيها على معنى
 التسمية لان تكون منه وتكون في الشتم الفا حشر واحدة فقد مضى من القول ما

يدل على ذلك كما اجاز المقداد ففصح فهو فاحش والمهاك الذي يفتح الالف الفاحش ما جاز
الصغير فكبر وعجاز فمثل هذا ان يخرج عن مطلق عموم ما لا يعدو الفحش في ذلك
لخروج المعنى ان يكون في حقه ذكر وقوله لها تف عليك لا اريد من الفحش الا ان
وسمخ الالف والذي يكون والوضع تحت الظاهر اي افعال فان اخذ معنى الالف في
ما قبله معنى الاختلاف وعوضا يلحقه الفصح على قول **ويذهب** فيد الى ان القدر
كل شيء بلا ضافة الى بعض انواع الحكم او الحكم على هذا وجه الفاحش والوضع
وعلى الثماني يخرج فيد ليس هو ذلك ولو قيل ان يكون في مثل هذا حكم على حسب
ما عنده فيد لغة قوم ليكون عليه مثل الدار بعد فان كان مما يشترك الفاحش
وغيره السبب ان يكون له مانوي وعليه مثل ذلك ومع تقدير النية التي
فيدخل فيه كل ما دخل تحت السهم **سوى** وقد مضى في المحتمل الغير وجهها ما
الظلال ومنها ما لا يوجد ان يكون المواناة وبعض يلزم من إطلاق حتى يقع لرا
ادعاه واما قوله بسود وجهك فلان على ظاهره معنى الخطا منه ما على احتمال الانبساط
بدل معنى الخبر والاستفهام والدعاء على حال كيف ما اوردته ولقطة تأتي به في خطاب
ورضم السين وكسر الواو المشددة على انه معنى لمفعول لم يسم فاعل او قصر **المتن**
الوجه المفعول بد منه الوقوع لما مضى عليه وفاعل يريد كونه فلا فرق في معنى قوله
كل من الا وجه عليه **الذوكل** واحد منها على هذا في السهم محتمل المعنى الشتم في
في كونه لا بد في مثل هذا المعنى لان يجوز عليه الصدق والكذب في حق من
تأذى بالسماع اليه ولم يمتع معها احد منها فيه وبالجملة فالسواد في الوجه
نوعان ذاتي وعرضي وقد نفش وعال نفش وعلم كل حال فان سلم من اشارة
الشتم لها بد لم تطلق فيها يتوجه لي عن نظائري وهان اوردني فيه شيئا من
حفظي عن تقدمي من المسلمين فلا بد اني لا اعلم انه بلغني ذلك بسماع له
ومعبر لان نص اثر الا ما عنده مكاتبة وقول الشيخ سعيد احمد الكندي
في معنى الذكان يوافقني على هذا في معنى **والله** وذكرا وان شتمها

وقصد ما ينبغي طلقت **●** لما أريد ما خف أو حسن أو فاعده وإن أراد به ما لا ينبغي له
 تطلق له وجه الفاعش معفو وقسمه وإن أطلق القول به وسلا له غير قصد
 الشيء طلقت للذي يقتضي الفاعش وغيره وإن كان أراد به في الخصة لم يحتمل إلا معنى
 الفاعش على حال **●** وما احتمل هذا لغو وجه فقد مضى القول ما يدل في الحكم والجائز
 على حكمه وكفى به عن العادة في هذا الموضع مرة أخرى وعلى كلام في تأخير ما لا وجه
 الذي عن نظر في السؤال التفريق بغيره عليه فلتجزم إلى ما هو الأول ولا بد أن يؤثر
 عن تلك الصور وتوكل أن وقع الطلاق **●** وتعامل بحري أن يعلمها الآخر واحد
 أو اثنين والشهود أم لا **●** ومن الشهود الذين يجوز بهم الرد فتقول فيه ما ند
 في قول المسلمين يجوز عقربين وإن يكونا عدلين وفي قول ثن أن يجوز بهما في
 حضرةهما والأصل ببق موضع علمهما والعدلين بمعنى قيام الجديها وإبهاها وفي
 قول ثالث أن يجوز بهما أن صدقتهما في العدة وإن لم تصدقهما في غير وفي قول
 رابع أن لا يجوز إلا بشاهدي عدل على حال والولد في إعلامه ليس بحري في **●**
 قوطه ولا باثنين في الحكم حتى يكونا عدلين إن الطلاق يعلمها وإن كانت لا تعلم
 لم يحتج إلى أن تعلم به وإن تحضه واجبا في موضع صحتها معها اسمها الذين بلغها
 ويكون على ما مضى من الاختلاف **●** في جواز إكراه دون العدلين **●** وأهل الأقاليم **●**
 لا يرفع عدل ولا خلاف **●** في جوازها فيما من وما قد صدق على هذا فاختارنا من
 قولك وإن ردها حفصة شهود يجوز بهما الرد فلا مسها قبل أن يعلمها الشهود في
 اتقع بينهما حرة فالجواب **●** فيمن حفصة الشهود غير حرة له في ردّها وإن
 كانا من يجوز بهما الرد حتى شهد بهما عدلين أو ثن أقبل ما يجوز بهما على الأصح **●** وقيل
 يجوز بهما ما لا بد عليه ما وإن كان على غير الشهادتها وعلى كل حال **●** فإن ردها
 على وجه ما يجوز له في رجاء أو ري بغير سماع منها ثم وطئها في موضع صحتها
 طلاق لها وعلمها أو قيام الجدي به علمها من غيرها قبل أن يعلمها بالرد شاهدها
 عدل من المسلمين **●** فإن اتاهما وهي في العدة فصحت أن الرد قبل الوطئ نهى **●**

من لم يصدق فيهما وان لم يات بها او في العدة حتى تنقضي عدتها لم
يذكرها ولو صح ان كان في العدة وفي قول ثالث انه متى اتاها بها تصح وشهادتها
ان الرز في العدة والوطى بعده فهي او رتبة وفي قول ثالث انما اذا اخرجها او حلف
الشاهد من الرز وفي العدة فصدقته وعلى ذلك وطئها فان هو اتاها من
بعد الشاهد من ولا فلا سلاوة منهما في تقصيرها لافساد يلحقها ان الرز شك وفي
صدقته ولو كان في غيره منها وفي قول رابع انما لا يحفل بها ان تصدق الا ان
يكون ثقة بظاهر القلب منها الى صدق حدتها والجور والى ما استعمل والذي
يشبه لها في غير الثقة ان لا تغرب ونفسها لا يجتهد من شاهده عدل في الحكم
وراجعها على معنى الاطمان اذا وشهده لا يبقى معها شك وعلى حاله كان من
امانه في نية او خيانة فاذا علمها الشاهلان وفي العدة تصح في الوطى ان
بعد الرز فوطى رتبة وين هو خبرها بالطلاق والى بعد الوطى في موضع ما يكون
وقوع الطلاق عليها بغيب علمها فصح معها فان هو صدقته حاز لها ولا هو
للقربلاها والمدة لردّها فعلم بان يات بها على الرز في العدة شاهده عدل
وفي قول ثالث انما اذا اقر لها بالطلاق لم يجز لها ان تقيد انفسها حتى تصح
معها الرز وفي قول ثالث ان ذلك لا يعرف التعميم والفقط فيد قوله وفي
قول رابع انه يجوز لها تصديق ان كان ثقة وان كان فاسقا فلتعزل
حتى يات بها بالعالمين على صحتها الرز في العدة فيكون قبل الوطى وان لم يات بها على
هذا العلم علم على من ينظر في هذا كله ولا يؤخذ بشئ منه الا بعد له فاني سادج
النظر في بعض الصور والاطالع الماثر ان قدر الدلي وبسبب قد احسنت
على من في كثرها وسوقه ومع ذلك فاني اخشون ان يكون تكلف الرز
لجوزها على وجه ما تصح في رصونها في علة تكلف اهل الدراية وذوي القربى
ان يقولوا في بالذي لهم والعلم الاورع ان تلقى بالدين في حكمها اوله المعاني
لكنها من ربه والد هو الهادي لا السواة وهو الموفق لما يريد فلهذا استعمل

العظيم من مخالفتي الحق في هذا وغيره والله اعلم **مسألة** الشيخ سعيد احمد
 الكندي ذكرت في حلف **بطلاق** زوجتان لا يشتمها الشتم العاشر هل
 تطلق اذا قال لها سواد وجهك فحي انداد اقصدها بذلك الشتم فيخرج مع معناها
 فاحشا وكأنه يخرج معناه الى معناه معناه البقرة عند لها واخاف ان يقع الطلاق
 عليها كانت نازلة بمنزلة البقرة اوللان نزل القبول في عهد وغيره **تقريب**
 واما ان لم يخرج معناه قل الله قصد بذلك القول الشتم العاشر في قولنا قد ان احكم
 عليه بالطلاق **بطلاق** ذلك لادراك لها سواد وجهك كما هو مكتوب في السوالب ولم
 يقل سواد وجهك لان سواد الوجه محتمل له في قول الخلق **والخلق** ومن
 قبل ايضه عليه وغيره الصبيح والدهان وقيل ايحدث على القلوب
 والمصاب فتور في الوجه والغبرة والققرة وكذلك في المعنى يسمى سواد القول
 تبارك وتعالى فيها وصف خلقه يوم القيمة فقال رجوة يؤميد عليها غير
 ترفعها قنوة وليد يوم الكفرة الفجرة ثم قال تبارك وتعالى في ايذاري يوم
 تبيض رجوة وتسود رجوة فاما الذين اسودت وجوههم انتم بعد ما انكم
 فانظر كيف سمى الله اهل الغبرة والققرة مسودة وجوههم فما نقول يا اخي
 اذا اصاب هذه الاقرون في الدنيا ويؤميد في الآخرة فكذلك في وجهها وقال لها
 زوجها سواد وجهك وكان الخائف بطلاقها ان لا يشتمها الشتم العاشر ولم يقع
 منه انه قصد تلك الكلمة الشتم لها اولها وغاب في بروج ومات كنت تحاكم
 عليه بالطلاق **والخلق** احفظ هذه المسئلة بعينها وانظر ولكن بينت لك
 ما بان لي فتنظر فيه واعلم ما بان كد حقه في هذا وغيره ودرع عند كل باطل وقف
 عن كل شبهة في كل امر بين كذا الصواب فيمد ولا الخطاء ولعل ما بان لك اكثر
 ما بان لي في هذا وغيره فاجتهد يا اخي في إقامة دين الله وحياته وانما يريد
 واملد في نفسك وفي جميع عباد الله وكن ناصرا لله ولدينه ما عشت على ذلك
 حتى تلقى ربك على ذلك غير مقصر ولا متعاجز ولا متول فان الله قد اعطاك

القوة والالتفات على ذلك والكتاب. ولا يمكن ان يفهم الله التعلم والعلم والفهم والحفظ
 والكتب والمالك والعمل بما يسهل اليك وعلم بانك مسؤول عن نعمته عليك وقبل على
 ما انت عليه قيد وعظمه كما عظم الله ما استطعت وفازت كما هو مفاد وكل له العاقبة وا
 شهيد عليه بالاقول ليهون عليك فاقد فانه معشوق بالقلوب. وهذا هو يقبل
 جاعداً خير من الدنيا على ما يتجناه وعيشنا البهمن رجاء وبعدنا الى زمان
 فان الله وانا اليه ليعجبون واعلم اني كتبت هذه الكتاب. وانا ليعجبون هاتمة
 ودموع ساكنة من زنا وقد اقلعت انصار دين الله في ارضه وكان دينه منصوباً بالله
 والسرقة عن عباده فالله الذي اتي في التفكير لما خلقته من تسهيل النفس المحمد
 والذخيرة بالعلم النافع والعمل عابده والمنع لنفسه عن الدخول في ميدان العبيد
 والارتقاء الى صفات العار ومسايقته الى الجوارات والدر على **مسألة** رفع
 ابو سعيد عن الحسن عن الجوالي في رجل قال لا اريد ان يتطالع ثلاثان
 وقعت هذه الفخلة فوكت الفخلة عليه فمات انها تطلق ثلاثاً وتكون
 عرقها علة المطاوعة ثلاث حيض ولدت منه شيئا ولا ان يصح ان يمت
 قبل وصول هذه الفخلة الى الارض فيكون قد مات وهو اولى بتعدد عدة للتوفي
 عنها زواجها وترثه وكذلك ان كان موته ووقوع الفخلة معاً لا يقع الطلاق
 وهو زوجه وترثه وتعدد عدة المميتة ووقوع الفخلة وسقوطها ووصولها
 الى ما تستقر عليه من ارض وغيرها ومكان دون ذلك فلا يقع عليها اسم الوتوع
 ولا السقوط والدر على **مسألة** كتاب التبصرة وعند رجل قال لزوجتي
 طلق ان دخلت دار فلان ثم قالت قد دخلت ثم اثبت بعد ذلك
 زواجنا حتى انقضت عدتها ثم قالت لم ادخل وكذبت نفسها هل يقبل ذلك
 منها فالذي يعرف وقول الفقهاء ان ذلك لا يقبل منها فان قالت قد
 دخلت فقبل عن ابنة عمة الله قال ان هذه كذابة ولا يقبل منها فان قالت
 طلق لم ادخل ثم وطئها زوجه ثم قالت انها دخلت من قبل الوطئ لم يقبل

نكحها والبدعي **مسألة** ومنه ومن رجل قال لا والله حتى فرقتك ان فعلت كذا
 وكذا وقال الرجل له اني اطلقا وقالت المرأة اني لا اصدقك حتى لا تحلف والرجل
 وافتتح ان يحلف فعلمنا وصفت فان عليه الجمين له وجنته حكم عليه بذلك ونكحه
 الحاكم حتى يحلف وتقول عن ذلك حتى يحلف ولا يقرب اليها ان لم تصدق
 على ذلك فان صدقت وسعها المقام معدون حلف كانت اولئك لا تخرج منه
 حتى يبين طلاقها وحلف فان مات الرجل قبل ان يحلف ورثت المال وان ماتت
 المرأة لم يرثها الرجل حتى يحلف فان مات الرجل بعد موت المرأة ولم يحلف
 فلا ميراث لورثته من المال كذلك لان عليها على نفسها فهو منوع منها حتى يحلف
 ويبينها ولا يقع بينهما نكاح في ذلك الوقت ويحان عليه صدق الخبر والبدعي
 ابن عبيد لان اذا قال الرجل لزوجتي ان دخلت دار فلان فانت طالق لم
 تطلق حتى تدخل وان قال لها ان دخلت دار فلان بفتح الالف من ان
 فانها تطلق وحينها لا يفعل ما ضيق المؤلف معنى ان يفتح الالف
 اذ لقول البدعي لا يحس وتقول ان جاءك الدعوى معناه ان جاءك الدعوى والبدعي
 اعلم **مسألة** خط الشيخ ناصب بن عيسى رحمه الله وولده اربع نسوة فقال
 لهن ان طلتن واحدة منكن فواحدة طالق ولو يسمي واحدة ثم طلق واحدة منهن
 فقل ان كان نوى واحدة منهن وهو غير النوى طلق فلا يقع الطلاق الدعوى التي
 نويها عند قوله ان كانت هي التي وطئ وطئ طعنة قد ماتت وجب الغسل
 ثم تزوج طلق ومن مضى فوقه وكذا فسدت وحدها وان كان سلا لم يقع
 فيه على واحدة منهن طلق والتم وطئ منهن وان كان مضى في فوق الحشفة
 فسدت عليه وحدها وان قالت ان طلتن فلانة فواحدة منكن طالق
 فوطئها هم فمثلها ايضا وولده اربع نسوة فقال كل واحدة منكن طالق
 لم يثبت معها اللبنة فبات مع واحدة منهن ولم يثبت مع الاخرات فانهن
 يطلقن كلهن التي بات معها واللو لم يثبت معهن فان بات مع كل واحدة

منهن في تلك الليلة ساعة فلا يبرء ذكره الطلاق حتى يبينت معهن كلمته تلك
 الليلة كلها فان جمع في بيت واحدة تلك الليلة حتى يصبح فانه يبرء الطلاق
 والوطاق **•** وروى ابن عباس في حديثه فقال انكس لم اطاق في هذا اليوم في طالق
 فلم يبرأ واحدة منهن حتى مضى اليوم طلقت كل واحدة منهن واحدة ولو كان
 وطأهن في ذلك اليوم لم تطلق واحدة منهن فان وطأ بعضهن دون بعض
 لم تطلق الموطأة وطلقت غيرها فمن لم يطأها فان قال وبعث اربع انكس لم
 اطاق في هذا اليوم فصوابها طالق فان وطأهن كلهن في ذلك اليوم فلا طلاق
 وان لم يطأ واحدة منهن حتى مضى اليوم طلقت كل واحدة منهن ثلاثا لان لكل واحدة
 ثلث صوابها لم يطأهن فلو وطأ واحدة منهن لا غير طلقت الموطأة ثلاثا لان لها
 صوابات لم يطأهن وطلقت كل لم يطأها فلو وطأ اثنتين من الاربع طلقت
 كل واحدة من الموطأتين اثنتين وطلقت كل واحدة من غير الموطأتين واحدة
 فان كان وطأ ثلاثا طلقت كل واحدة من الموطأة واحدة ولم تطلق غير الموطأة
 شيئا ولا تصاحبه الا وقد طلقت والداع **مسند** ابو سعيد وقال
 لا وندانت طالق بلا نية فانها انطلقت فاكثروا معنا وقول لا انطلق
 حتى يبرء الطلاق لانه لا يكون الطلاق الا بالكلام مع اعتقاده
 وقبل ان قصد النفس الكلمة التي هي الطلاق وهي الفاظه وقصد بها
 نقد وقع الطلاق ولو لم يعتقد لانت الكلام حاكم على النية والداع **مسند**
 ابن عباس وان جعل جعل طلاق زوجته يبرئها الى الهلاك ما يكون
 الهلاك قال في ذلك اختلاف قول اذا لم تطلق نفسها اذا هلك الهلاك
 بطل ذكره وقول يكون لها ذلك لان تنقضي الليلة كلها وقول يكون
 لها يوم وليلة والداع **مسند** الشيخ خميس بن سعيد وفيمن حلف بطلاق
 زوجته ولم يحنث في عيمده هذه وطلبت زوجته ان يرقها واجل عيمده هذه
 فرقها هل يكون هذه العيم والرق تطليقة بينهما ام لا قال لا يحسب الرق

عليه تطبق في كان وغير طلاق ثابت والدماء **مسألة** الزم في فقهه له
وحتى تشكوا إلى القاضي صباحاً ورجلاً فقال له يقول عليه زناً طلقها
وعطاها صدقها وسلم الفقيه في الخصم مع الولي والقاضي فقال طلاق
وقال صاها طالق صاها طالق فقول له انك لم تسم باسمها عند الطلاق
فقال فلانة بن فلان مطلقه انكون بذلك قد طلقت من ذلك تطليقات
كيف القول في ذلك قال على ما سمعته والاشارة ان كان لم يقطع هذا سكوت
وهو قول طالق او صاها طالق صاها طالق وكان مسلماً في كل واحد يقول
في واحدة حتى ينوي اكثر ونقول هي ثنتان حتى ينويها واحدة وقول ولولها واحدة
هي ثنتان وما قول فلانة بنت فلان مطلقه لم يجز ان يحكم عليه بثلاث
اذ قال انه ينوي الاطلاق الاول والدماء **مسألة** الفقيه هنا بن خلفان
يمن قال لزوجه بنت فلان طالق بنت فلان طالق وقال فلان طالق
فلانة طالق يكون هذا طلاقين في اللغتين جميعاً حتى نيت اوله
تخص نية ومن قال نويت واحدة يكون مصداق اوله قال ان اسئل قوله
في تطليقة لزوجه بلا نية قصد ما به فاخاف ان يلزمه بكل تطليقة واحدة
لان كل واحدة منهما مستقلة بلا غيرها غير متعلقة بغيرها وان قصد بذلك
التكثير التاكيد لوقوع الطلاق متصلاً ونوى به واحدة ولم يرد به اكثر
ون ذلك فهو على ما نوى فيها بين وبين الدم وفي الواسع مما يجزى **في الغتلا**
هل هو مصدق ام لا قال جازن بعض اري تصديق ثقة كان او غير ثقة
لانه على ما ينشد وغيره وهو المسؤول عنها ان خان لغيرها وبعض لم يرد
تصديق الدار كان ثقة وهذا عندي احوط ولعل بعض لا تصديق ثقة
كان او غير ثقة وصاحب هذا القول متمسك عليه بظاهر الحكم واخذ عليه
بالوثيقة في الفرج وعموان يكون العمل بالوسط هذه الاقوال اكثر الين
وغيره كما انظر في ذلك ولا يكون الثقة وغيره سواء لقوله تعالى

موصفا

ان كان من كان فاسقا الاستتور والبدع **مسألة** ابن عيينة ورجل
 طلق زوجته ومات بعد الطلاق **مسألة** باشره وادعاه ورثها لكانت طلقها ثلاثا
 وقالت حي وورثتها ان طلقها واحدة ان القول قول المرأة وورثتها ان طلقها واحدة
 والبدع **مسألة** الزماني في اوقاة قالت لزوج ابنتها فارق **مسألة** ابن عيينة كتب كعلى ما ذكره
 لا يرد الى مدة اربعة اشهر ما نائم فارق **مسألة** ابنتها على ذلك يلزمه ذلك في الحكم وان لم
 يلزمه في الحكم يلزمها فيما بينها وبين الله **مسألة** قال قاضي هذا اللفظ الذي حكيت
 عن هذه المرأة ان كان لم يكن منها الا هذا اللفظ ثم رجعت بعد ذلك ولم توف
 له فهذا عندي وعندها لا يحكم عليها بالوفاء ورجعت عنها فها في هذا
 اللفظ لم تضمن له واما وعنده ان تكتب له على نفسها ولا يجوز لها عندي خلف
 الوعد فيما بينها وبين الله وما الحكم فلا يحكم عليها بذلك والبدع ان قال غيره قوله
 ولا يجوز لها الخ في نظر **مسألة** الصبي وفي رجل عنده ولد ووض الولد
 فلما اشتد به المرض وطال به الذي غضب الوالد غضبا شديدا وقال ابن
 له مريض ولدي مريض وهذا ولد مات وعنده هذه حالف **مسألة** باربعين **مسألة** طلاقا
 واربعين عن ابي قال قتيل فلانة ولعلته يتهمها بالسهم فمات ولده ومضت
 ذلك ولم يقتلها ما يلزمه قال ابن علقمة ما جعل على نفسه الطلاق العتاق
 اذا لم يقتلها او قيل ولو قتلها اذا كانت ممن لا يجوز قتله عند المسلمين وان
 كانت ممن يجوز قتله عند المسلمين فلا يحث حتى حاله لا يمكن قتلها فيجوز
 بجنث وان حثت طلقت نساؤه وعتق عبيده وفلحق طلاق ما بين حرمين
 من النساء وعلمك والعبيد اختلاف والبدع **مسألة** الشيخ احمد بن حنبل عن
 رجل قال للرجل ان الشامية التي لا يسمها شامية والذي فقال له خلف بالطلاق
 الثلاث انها على قال نعم ولو تكن على يقع عليه ذلك الطلاق قال لا يقع عليه بذلك
 طلاق لان لم يحلف بعدا غاصو وعده ان يحلف ولا على في ذلك اختلاف فاما
 الاختلاف ان قال نعم حلف فقال اكثر الفقهاء ان لا يحث بذلك لان لم يحلف

له انما قوله ذلك عند اليمين وهو الذي جعل فيه ولا يصوابا وقال بعض الفقهاء ان
 تحت بقوله نعم احلف فقد حلف والله اعلم **مسألة** ان عبيدك فيمن اقتضى
 من زوجته درهمين وعادى ان يوفيهما واراد منها فاضلا وثاني قالت له ما وفتني اوله
 فحلف لها بالطلاق انما يبطل مثل الدرهم الاول ويوفيهما او حينئذ ما لم يوفيهما
 الحالف قال ان الحين فيه اختلاف قول ان الحين ثلثة ايام وقول
 اربعة اشهر وقيل ستة اشهر وقيل سبعة اشهر وقيل سنة وقيل سبع سنين
 وقيل انما جل فجهول ولا يعلم الا الله وتطلق زوجته الحالف من حين ما حلف
 القول اكثر والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رواية عندها الزوجان وهما في قول
 لها اعطني درهمين وقالت له طلقني فقال حلف **مسألة** كبر الطلاق ان سلمتي
 لي درهمي ابيع هذا طلاق قال ان هذا وعد منه ولا تطلق على هذه الصفة
 وماذا قال ان اعطيتني الشيء والفلان او درهمي التي عندي كذبت طالق
 فاذا عطته في طالق والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل ادعت عليها امرته
 ان يطلقها فاكثروا وقال انما قلت ان اتيتني بالورق فانت طالق او يطلقان
 فبتش قال ان الزوج هو المدعى وعليه البينة انما يستثنى عليها الورق والله
 اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل جعل طلاق زوجته بيد الرجل هل الدان ينتزع
 الطلاق منها قبل الاجل ولا اما نزع قبل الاجل فهو ذلك اختلاف قول يجوز
 وقول لا يجوز وما ان لم ينتزع الطلاق من يدها قبل انقضائه والاجل
 وطلقت نفسها فهو ذلك اختلاف قول تطالع وقول لا تطلق
 واكثر القول انها لا تطلق والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل طلق زوجته
 ثلاثا ثم مات قبل ان تنقضي عدتها فادعت للملك ان يطلقها في الموضع
 وقال ورثة الزوج ان يطلقها في الموضع ما ترى في ذلك قال ان القول
 قول الورثة وعلى الملك البينة العادلة ان يطلقها في الموضع والله اعلم **مسألة**
 الشيخ جاعل خميس في رجل اشترى من رجل طلاق زوجته طلقها منه

يجوز له تزويجها بالبيت إذا كانت له بنت عند مثل طلاقها إن تزويجها ليس
 بتمتع هل يكون في ذلك فرق فمنع بحول له وإن كان لا يتعوى من الاختلاف
 فإن جواز **أقرب** أن صح ما إذا فسد والبدل **مسألة** الشيخ سعيد أحمد
 بن مبارك الكندي إذا قال الرجل زوجتني نصف **عفيف** فانت طالق
 تطليقتك وقال هو إن أكلتني عفيفا فانت طالق تطليقتك فان أكلت نصفه
 طلقت واحدة وإن أكلته كله طلقت ثلاثا لئلا نقادك لكت عفيفا طلقت تسمية
 عفيفا تطليقتك وطلقت تسمية نصف **عفيف** تطليقتك إن العفيف
 له نصفان فكل نصف **عفيف** تطليقتك والتسمية العفيف تطليقتك
 الطلاق ثلاثا وسواء أكلته في لغة أو أكثر إذا أكلت عفيفا بعينه هكذا حفظته
 من أئمة المسلمين والبدل **مسألة** ابن عبيد الله وفي رجل جلف **طالقت** زوجته
 أن دخلت اختها في بيت فوقعوا اختها على الباب **وأدخلت** يدعا أو يسها
 لتعطيهما حاجة من بيت الزوج هل بحث **قال** قول حتى تدخل كلهما وقول
 إذا أدخلت يسها فقد دخلت وكذلك إن أدخلت يد أو رجل واحد
 فليست بدلا فقول إذا دخلت يدا شي فقد دخلت وبحث **والبدل**
 ومنه **وقال** الزوجتني بالطلاق بالتأني أن لم تفعل كذا وكذا ولو نوى
 طلاقا لا بدعها هل يقبل قوله **قال** إن كان لغة أهل ذلك الموضع الطلاق
 التلاق بالتأني فالجزم على لغتهم وما في الأصل التلاق والطلاق وإن
 كانوا لا يحسنون الطلاق ولغتهم الطلاق **بأنه** يحكمهم على لغتهم
 والبدل **مسألة** ومنه **وقال** لا بد أن أعطيتك فانت طالق
 أو قال إن لم أعطيتك كذا فانت طالق **وتناك** ما تقول فيها **قال** إن
 قولك إن أعطيتك كذا فانت طالق فالقول قول الزوج إن لم يعطها أو ما
 قولك إن لم أعطك فالقول قول المرأة إن لم يعطها والبدل **مسألة**
 الصحيح ورجل جلف **طالقت** زوجته أنه يصوم الجمعة فوافق العبد نصا

هل يحنث قال يختلف في ذلك وقول ان اصامد لم يحنث والرد على **مسألة** الشيخ
 احمد مخرج ومخالف بطلاق زوجته من دخلت بيت فلان ثم طلقها او خالها
 وراجعها هل طلق قال نطق ان دخلت بعد الحجة ولم تزوج غيره
 ثم تزوجها ثانية ودخلت والرد على **مسألة** رجل ادعت عليه زانية ان قال
 لها انا مغار فبك ثلاث مرات يكره عليهما ذلك وانكر الزوج كيف الحكم بينهما ما
 اما على قول من يقول ان الفراق اسم من اسماء الطلاق وكان قال لها ثلاث
 مرات ولم يقطع بينهما بسكوت وقال الله تعالى طلاق واحدة فعلى قول
 نبتة ويصدق في ذلك وقول لا يصدق في الحكم وتخرج منه بالثلاث
 وهذا عندي اكثر القول فعلى هذا القول ان انكرها فليس لها ان تستق له
 ويجوز لها ان تقدر من ان قبل فذلها والغدنة هو عليه حرام **مسألة**
 ولكن لتعلم نفسهما من الحرام فان لم يقبل فذلها فلا يجزي ان تستق له
 وتكون منه ان قدرت على ذلك ولا يجزي لها ان تعتد على شيء مخاف
 فيه والرد على **مسألة** الشيخ محمد بن محمد بن مولا ومخالف بالطلاق ان
 لا يشرب الخمر ولا القوم ففعل احداهن هل يحنث قال قول يحنث لان كل
 كل واحدة منهن يمين وقول لي يحنث والرد على **مسألة** الشيخ محمد بن
 بن عبد الباقي ومخالف ان ابراهيم افضل من موسى وغيره ولا يسأل ما خلا لادم
 ومحمد عليهم افضل الصلوة والسلام فعلى يحنث قال لا يحنث عليه ومن حلف
 موسى افضل من ابراهيم يحنث لان ابراهيم افضل من موسى وغيره ما خلا لادم
 واختلفوا في ابراهيم وآدم والرد على **مسألة** ولا يحنث عن رجل شهد شاهدا
 عليه ان طلق زوجته وعقله مخالف بطلاق نسائه وعقوب عليه لقد
 شهد له عليه ما قال فرفع عليه العبد والنساء اما القول في ذلك قال انما
 حلف على علمه لا نطق نسائه ولا يعتق عبده والرد على **مسألة**
 ووطئ زوجته طلاقا رجعا وقضاها بآجل صدمها المالا واراد الرجعة

للزوج ان يجعل عليه ما بعد ذلك ان سأل طاردا هو بعينها ردها او غيرها قال
 وقول الشيخ سعيد بن عبد الله انه على قول من اجاز قبض الحنف قبل حلول الطيب
 وعليه فانه عليه ولا يجوز له وكذلك وقضى غيرة خاله قبل الجلاء وقضاه الا
 فلا رجعت له والدلالة **مسألة** الشيخ سعيد بن محمد مبرك الكندي فحين
 كانت له زوجتان واحدة اسمها سلمى وواحدة اسمها السماء فنارى اسم زوجته
 سلمى فاستجاب له اسمها ووطنها سلمى فقال انت طالق فذكر اختلاف
 قول طلقان جميعا وقول لا يطلقان جميعا وقول تطلق التي نوى بها وقول
 تطلق التي استجابت والدلالة **مسألة** ابن عبيد الله واواة ادعت على
 زوجها انه حلف بطلاقها ان فعل الشيء الفلاني او فعلت في وقال الزوج انه
 حلف ان فعلت هذا الشيء في هذا الشهر والسنة او غير ذلك قال اذا قرئ
 الزوج انه حلف بمين الطلاق ولا عني حذرا خلا في حقه فعندنا هو
 المدعى والقول قول الملا ان لم يحد والدلالة **مسألة** ومنه وفي رجل اباع زوجته
 تطليقة بالكثير وصدقتها فطلقت نفسها واحدة هل للزوج ردها قال اذا
 بايعها تطليقة وطلقت نفسها فاجاز له ردها في العدة ان كان يتيقن انها اشترت
 الطلاق وما اذا باع الزوج لزوجته طلاقا لم يرجع عليها تطليقة واحدة ثم
 طلقت نفسها طلاقا مسلما فكثر القول انها تطلق ثلاثا وقول انها
 تطلق لعدة والاول اكثر والدلالة **مسألة** الصبي ولا طلبة الزوجية
 على زوجها الطلاق فردعو عليها وقال طامعا فشرائطه فاما الرديت
 الزوجية الخروج منه قال لم افر الطلاق فما يجب في ذلك بينهما قال لا يخلف
 فيه لليمين في الفرق فجعلنا بعضهم طلاقا ولم يجعل بعضهم طلاقا حتى يلزم
 الطلاق والقول قول عند صاحب هذا القول وعليه لليمين ان خاصته امرته
 والدلالة **مسألة** ومنه ومنهم من يقول لزوجته مفارقتها ما ندره
 وقام الزوج وزوجته متعاشرين يجب على هذا الرجل الاكثار عليها ومنعها عن

المعاشرة كان هذا الرجل والقول بالزوج من عوق الناس لم يسعد السكوت
الربيت وكانت هذا الرجل وثقات المسلمين ويلجأ من هذا الرجل يجوز للوالدين
يعاقبهما ومنعهما والكنون مع بعضهما بعضا **مسألة** قال أما المسلمون قد
اختلفوا في الفرق فعلى هذا القول عند من يرى طلاقا فلا شيء على من سجع ذلك
والزوج ولا شيء على الكاثر من البلوغ ذلك وطبق الاحتمال اختلاف الفقه في
الفرق **والمدعى** **مسألة** وطلق زوجته ثم أرسل إليها التحلل وصداقتها ففعلت
على ذلك من غير طلب الزوج قال ان كان في طلاقه ككفيرة رجعتها فهو معتلة
الزوج على قول من يقول ليس بمعتلة الزوج واما ان كان باينا فهو لربن صحيح معد
والمدعى **مسألة** الزملي ورجل طلاق زوجته بيدها ان تزوج عليها ثم
طلقها وتزوج عليها وهو في العدة ثم رجعها يخرج ذلك من يدنها قال قول لها ان
تطلق نفسها على صفتك هذه وقول ليس لها فيما رجعت قلت فان جعلت يدنها
ان غاب عنها شهر انقاب عنها شهر اهل لها ان تطلق نفسها متى شأوت ام
لذلك حد **مسألة** قال لها ان تطلق في نفسها بعد الشهر على ما قول من اذا جعل
طلائها اذا اهل لها الشهر نقول اذا اهل لها طلاقا ولم تطلق حتى قامت من
محلسها الذي لها فيه فقد خرج الطلاق من يدنها وقول لها انك الليفة كلها
وقول لك الليفة وصاحبها وقول لها متى ارادت **والمدعى** **مسألة**
الصحيح وروى قال انا حالف بطلاق الاربع او لهن فلا نذر حتى رجعت التي
عنده انما افعلكذا او فعل لمحق رجعت التي هو عنده تلك تطليقات ام كيف
يخرج قوله هذا بطلاق الاربع وليس عنده الا زوجة واحدة وقال ان كان
يعني انها طالق اربع تطليقات فانها تطلق ثلاثا وان كان يعني طلاق
اربع نسوة فلا تطلق الا تطليقة واحدة والقول قول من في ذلك مع يمين
ان نكر وطعنا ويسعها تصديق **والمدعى** **مسألة** الزملي ورجل تعد ثقات
ان طلق زوجته تطليقتين وسأله عن تطليقها هل ينكحها قال

لا ثم رجع بعد ثلثة أشهر في ذلك • قال • ان كان لم يقر بصدقه اثناء تلك تطليقات • وفيما
قال ليس بينهما من رجع في قوله فلا يحكم عليه بصدقه • **ثلاثا** لان اعتل بقوله
طلاقا لم يرد ترك رجعها باختياره فمعه • لم يرد رجعها • **مسألة** •
الصحيح فيمن قال لزوجتي ما اناك احدى سال عنى فقولي ان طالقني • **فان** لم يرد
او لرد فارقت ولم يرد بذلك طلاقها ما يلزمه في ذلك • قال • حسب ان بعض المسلمين الزم
الطلاق اذا قالت بذلك لمن سألها اولى • **وهذا** ان تقول له بعض لم يرد طلاقا
ولذا لم يرد حكمه • **وفيما** هو كذب • **والداعي** • **مسألة** • ومنه • وحلف • بطلاق
زوجته ان الجبل القلبي مكانه • **ون** التخلية الغلانية مكافئها • **وهذا** غايان • **عند** سار
اليهما • **وجدهما** • **اول** • **يسأل** اليهما • **الان** • **قل** • **لها** • **بعد** • **في** • **مكافئ** • **ا** • **طلاق** • **زوجته** •
على • **هذه** • **الصفحة** • **الاولى** • **قال** • **اما** • **الجبل** • **فلا** • **يقع** • **عليه** • **الحنث** • **بعد** • **من** • **قبل** • **التعارف** •
وقول • **عليه** • **الحنث** • **لان** • **من** • **الغيب** • **وما** • **التخلية** • **فا** • **خاف** • **عليه** • **الحنث** • **لان** • **ها** •
اسرع • **ان** • **تقلا** • **با** • **والداعي** • **مسألة** • ومنه • وحلف • عليه • الحنث • بطلاق •
زوجته • **لان** • **ما** • **فعل** • **كذلك** • **ان** • **كون** • **فعل** • **ما** • **حلف** • **عليه** • **وشهد** • **احد** • **ان** • **فعل** • **ذلك** • **الشيء** •
ما • **يلزم** • **قال** • **ان** • **حلف** • **ان** • **ما** • **فعل** • **كذا** • **وهكذا** • **ل** • **عنده** • **ثم** • **صح** • **عنده** • **ان** • **فعل** •
من • **قبل** • **في** • **جواب** • **الحنث** • **عليه** • **اختلاف** • **وفي** • **الاشارة** • **ان** • **عانت** • **في** • **اكثر** • **القول** • **الاول** •
اعلم • **مسألة** • ومنه • **لان** • **اجعل** • **الرجل** • **طلاقا** • **او** • **تدعي** • **في** • **يدها** • **ان** • **جلا** • **وطلقت** •
نفسها • **وسلطة** • **فقول** • **الارسال** • **في** • **الملاقاة** • **يقوم** • **مقام** • **الثلاث** • **وحسب** • **ان** • **في** •
بعض • **القول** • **لا** • **يقوم** • **مقام** • **الثلاث** • **حتى** • **تطلق** • **ثلاثا** • **واكثر** • **القول** • **ان** • **الارسال** •
في • **الملاقاة** • **يكون** • **ثلاثا** • **والداعي** • **مسألة** • ومنه • **وما** • **ان** • **الرجل** • **يسر** • **للزواج** • **فيه** • **في** • **نوع** •
الطلاق • **وفيما** • **قال** • **زوجته** • **طلاقا** • **او** • **قال** • **ان** • **لم** • **تفعل** • **كذا** • **وكان** • **في** • **الطلاق** •
فلم • **تفعل** • **ولم** • **يكن** • **له** • **يدين** • **بعض** • **الطلاق** • **على** • **نفسه** • **فقول** • **قد** • **طلقت** • **لان** • **ظاهر** •
الدور • **فاضية** • **على** • **بواظنها** • **وقول** • **الطلاق** • **عليه** • **لان** • **الطلاق** • **لا** • **يقع** • **الا** •
بنية • **وعزم** • **والاول** • **اكثر** • **والثاني** • **اوسع** • **لمن** • **ارى** • **عدله** • **وتوسع** • **به** • **عند** •

الضرب مرة والحاجة اليدوى للمسلمين مشترك فيه ولا يجوز التخطئة على عمل
بهى وسرقة المسلمين ولا الخبز بالوثيقة فى الزنى والزوج اولى والى **مسألة**
ومن ذلك قال فعل كذا فافترق طالق • ولذلك نسوة فان حنث فى عيانه
ونوى واحدة منهن طلقت • وحدها وان لم ينو طلق جميعاً ولا بد **مسألة**
الفقيه جاعل زنى الزنى وفى رجل تزوج باعقة فى حال صحته وكما عقلت
وفى قائمة عايب عليها الدمان ومن ضر موته طلقها قصد ضرها مات بعد
ان طلقها بستة أيام وفى الحقة فعل عليها عدة المتوفى عنها زوجها وهل لها الصداق
والبراءة على هذه الصفة ام لا قال قد قيل ان لها الصداق والبراءة **مسألة**
وتختلف فى ميراثها مع البائن • وطلقتها الا ان القول باهانتها يقول الاكثر والله
اعلم **مسألة** الفقيه من ابن خلفان البوعيدى فى رجل مات ووجدت عنده
ورقة قرطاس مكتوب فيها اقولان فلان باند قد طلق زوجته فلان فى
يوم كذا وشهر كذا سنة كذا ولم تعلم المدة بالطلاق وفى بيته وتعاشه
ولم تذكر شيئاً فيها بينهما من صحبة الزوجة بينهما الزمان والورقة مذكتبت
مقدماً سنة زان اكون اكتبنا بجمعة وحكم بها وما يلزم المدة بعد موت زوجها
وهل يحكم لها عيوانت وعليها عدة ام لا قال فيما عندي لا ارى الطلاق بالورقة
فالزعم المكتوب عليه بخط كاتب حكم الزمان ولو لم يقدره ون كاتب من يجوز
خطا لمنه هذا من قوله شاهد ولا تقوم شاهد بشهادته وحده ولا يصح بها
حكم ولو كان الشاهد فى غايبة النفل والعدالة فى الدين بذلك وروى النصب
وكتاب رتب العالمين • وسنة نبيه الامين • وروى المحققين والمسلمين
حتى يشهد معه شاهد آخر خارج الشهادة ذلك فى بيان بشهادتها على وجه
الشهادة منهما على حسب ما صح معهما وعليهما ان قيل الطلاق الواقع من
المطابق لزوجته كما ينبغي فيه البيان بالشهادة بعد كتابته وعيانه **مسألة**
عليها فيمكن ان يلازمه ولا نقصان لى لا على وجه الاجتهاد بالكتابة

في شئ من الشهادات فيصح امضاء الحكم بها وانما جعلت الكتابة للشاهد
 لتذكره لزمها ان تاديه شهادة احترازاً لذكر النسيان الذي هو من طبائع البشرية
 فلا مطمح للعد في العمدة من الدفن عمده الله فعلى هذا الوجه كان كتابة الشاهد
 لشهادته حتى يكون شاهداً لها من علم الذي لا يشك فيه لقول الله تعالى **الذين**
شهدوا بالحق وهم يعلمون وقوله تعالى **لا تكذبوا بالثبوت** الشهادة ذلكم افسط عند
 الله وقوم للشهادة ولا تان لا تترابوا • وثابت هذا في شهادته فكيف
 يصح الطلاق بالكتابة وغير الطلاق دون الشهادة عليه ما تقدم فهذا
 لا يصدقه ولا يجوز احراز العلم بشئ ولا ينكره اللهم الا ان يمتنع مع المطلقة
طلاقاً مطلقاً بحضرة عنده حين ذلك وعلمها او شهادة عدلين الذين
 في ظاهر الحكم حجة عليها ولها في حال غيبتها او بالشبهة القاضية التي لا دفاع لها
 اذ هي أصح من العيان لان العيان ربما يعتد به الخطأ في بعض الاحيان والشبهة
 الصحيحة المتواترة لا يصح الخطأ عليها وباري وجده الوجوه الثلاثة تدارى بها
 علمها احضد حكمها حكماً لا قبل ذلك • ولو كان طلقها ولم يصح معها الا بعد
 مدة طويلة فهي قبل صحته عندها غير ملومة وقبل ما تستغفر من طلقها فليزها
 ردة ولا ما ترمي في نظرها العورة حال قيامها في مومنها غير متعدية في ذلك
 ولها على اصل ما قد صحح معها حكم الزوجية وقد يصح لها ذلك ما لم تقم عليها **حجر**
 بانيهما من احد الوجوه التي نساها والادنى المعروفة ولا يفسد علم غير هاتين
 كلا خصوصاً بعلمه وتعبدهما قبل مدة من حكمه بل ان اضطرها زوجها في حالها ذلك
 الى طلقها خبانته عندها ومكتنته بنفسها علمها وسعها هي دون وهي صح كونها
 ذلك بينهما بعد وقوع طلقها ما في اخشى عليه حرمتها الله الى ما لا يسعد منها وان
 لا تحل له ابداً واجبت اذ لا ينفعه فيه عذرها كما ان فعله لا يفسد بها كل ما •
 خوف ما جناه على نفسه وهو يدعي لقوله تعالى **ولا تدرى وازرة** ولا اخرى •
 ووطوء اباها قبل انقضائه العدة او بعدها كل سواء فيما ارى لان وطء الطلاق

موت ونحو ذلك مما جهل والحد غير معذور واما العدة فان الزوج على بطلانها حتى
مضت ولادة ما تنقض به عدتها فيجوز في ذلك معنى الاختلاف بين الفقهاء والرسالة
فهم راي لها الاكتفاء بالعدة الماضية وان لم يسلم عليها عدة ثالثة ولو اختلف صاحب
هذا الرأى انه ليس الملا والعدة لان تحبس نفسها عن التزوج حتى يصح حبسها لنفسها
عن ذلك الحال نقضاء عدتها فقد حصل المانع من العدة وان لم تعتقدوا وموت بعضها
لزمها العدة بعد علمها بالطلاق وان لا تعتد بالعدة الماضية ولا رجوع وان هذا
القول اكثر وكان العمل به اشهر لا يفتقر غير النظر لان الحجة فيدان العدة بما
تعبد الله بها والنفقة والنساء كسائر العبادات وهي لا تؤدى الا بالمعاصد والاحكام
وعلى هذا فاما مات مطلقا بعد نقضاء العدة الماضية وقبل نقضاء العدة الثالثة
والطلاق الرجعي غير البائن فيحسن في ميراثها من دن يحرم فيدل الاختلاف
كما جرى في العدة التي هي فيها الدن على راي وجعل العدة الماضية لها كما قيد فينبغي
على قيادته ان لا يرجع لها ميراث منه اذ كان موته بعد نقضاء عدتها ولو لم تنقض
العدة الاخرى التي احتاطت بها على نفسها على راي غيرها عليها وكان في راي والسر
ليرها راي موته في غير العدة ولا يثبت لها ميراثا منه اعتدت ثالثة ولو اعتدت اذ ليس
عليها عدتين من زوج انما عليها عدة واحدة وقد انقضت والطلاق المجاري عليها
منه ليس لها بعد ذلك ميراث ولا عليها عدة الوفاة واما على راي ويلزمها عدة
ثالثة ولا يبرى العدة الماضية لها كما قيد فوري ثبوت الميراث من لها يوجب
عليها عدة الوفاة اذا قضى للزوج قبل نقضاءها وقد قلت هذا في غير حفظ
مؤيد بعينه وانما ذكرته لتمام الفائدة به واستدل كما من معنى صحيح الاختلاف
الواقع في العدة كما صرحنا فيها على ما عنياه في حكمها فالحقنا حكم الميراث فقال انها
هي صلده وهو فرعها فثبت بشوقها وبطلانها ولا فلا معنى ان يكون
حكمه خلاف الحكمها ولا يقبل ذلك في القل بل المارحوم والعدل اذ في بعض القول
بدقائه ملت والنظر فيها قلناه لا لجهل به كد عدله انشاؤا لدن واما الزوج

فانما المصحح الطلاق **مسألة** معها ابو عبد الله والوجوه الصحيحة التي ذكرناها انما هي حياة زوجها
 وظايفها او كفايتها في الورقة التي ظهرت وبعد وفاته فليس هو بذلك عليها اقيام
 تجزئ بطلانها قد ثبت لها وحكم اللبس **مسألة** ويزيلها ما قد تعبدت به وحكم العدة
 كما ذكرناه فقرة فيهما قد مضت وحكم الطلاق **مسألة** بالادراك ما فيه كفاية لمن من الله
 عليه بالهداية والايين في فقه غيره في حجبك وبعد هذا وغيره اعلم به الله عز وجل
 فاما ما اجبتك به ولا عمل بعد له وقد جرت في سبيل الكلام السقيم المعانيه
 وتقعيد لمبادئه والدواعي **مسألة** ابن عبيد بن وما اذا طلق بلسانه ولم
 يقصد بقلبه في ذلك اختلاف بين المسلمين نقول تطلق زوجته وتوالت الطلاق
 وما اذا حاكمته زوجته وصحح الطلاق منه فانها تطلق وما اذا طلق بقلبه فلا
 تطلق زوجته وما اذا زل لسانه بالطلاق وغير قصد فلا تطلق زوجته
 فيما بينه وبين الله وما اذا حاكمته زوجته وصحح الطلاق منه فانها تطلق
 والله اعلم **مسألة** ومنه اذا اراد ان يطلق الرجل زوجته فانما قال
 انت طالق السنة او طالق للسنة فان ذلك يجري وينبغي ان يطلقها
 محضه شاهدي عدل لغيرها ان طلقها لاجل اللبس اذا ماتت وهي في
 العدة او ماتت وهو يشهد بالحق لمحق الولد ومن طلقها بغير محضر ولا
 اشهد على ذلك احد فانها تطلق **مسألة** كانت حاضرة او غائبة وسقط ان يكون
 محضه شاهدي عدل ومن شك انها حرة فليد زوجة والوجوه وغيره يبين
 من ذلك فينبغي لهذا ان يدفع الشك للعارض له في حاله ولا يترك شيئا احل له
 اجل الشك للعارض له ولا اراد ان يترك زوجته من اجل الشك فاللفظ الذي يجري
 وقوع به الطلاق والله اعلم **مسألة** واولا اعارت حليتها او ثوبا لها
 زوجها عند فاجبته انها اعارت اوله خلف بطلانها ان اخذت ذلك الحلي
 من ذلك الملاء وحلف زوج الاخرى بطلانها ان لم ترقه عليها فاسئل ابو عبد الله
 عن ذلك فقال طلقنا جميعا **مسألة** قال طلق احداهما وقال لا تطلق واحدة

منها تزويج هذه السنوعية الحلي والمعيرة ولا تقصد المعيرة والدرا على **مسألة**
 الصبي ولا قال كما مضى غلاما فاورثه طالق قال عبيد بن ابي افيان كلما دخل وكلمها
 ضرب عبده فهدى بحث فشا بعد بحث حتى تيسر المائة ثلاث تطليقات وان
 بانث ثم تزويجت ثم طلق ثم تزويجها هو وبعد وقوع الحث عليها اختلاف
 والدرا على **مسألة** وعن رجل باع طلاق زوجته لم تطلق الا بمهرها
 محض الزوج ثم ان المأة تزويجت بزوج وولدت منه اولاد فمهرها زوجها الاخير
 وانقضت عدتها منه ثم تزويجها الاول يكون في هذا التزويج الاخير شبهة ام لا
 قال ان مثل هذا يطعن القلب ان هذه المأة تزويج الا بعد وقوع الطلاق
 والاطمانه حكم وحكم دين الدر عن رجل ولا شبهة على الزوج وان سأل المأة فذلك
 البدر وما ان تزويجت هذه المأة وغير ان تطلقها اتمها وظنت الا بمهر ولا شبهة ان
 لما جعل الزوج طلاق زوجته بيدتها يقع الطلاق من غير تطليق والمأة تزويجت
 الابنة فجوز في كل اختلاف بين المسلمين قال وقال من المسلمين ان الزوج تزويج
 على الزوجين كليهما الاول والآخر وقال وقال انها تزويجها عليها وقال وقال
 انها تزويج على الزوج الاخير منها واما الزوج الاول فلا تزويج عليه وعنه وعنه وهذا
 القول عندى جازي الاخذ والعمل به والدرا على **مسألة** بن عبيد بن وهب بن جلف
 بطلاق الثلاث ان دخل ابنه بيته اند يقطع به او لا يقطع بغيره بيت
 اخيه وبنات يجمع بيت اخيه وبيت ابنته قال اذا دخل وبنات البيت الذي
 يجمع البيت يجمع بيتا محكما قد دخل لان حايط البيت من البيت وعلى هذه
 الصفة اذا دخل ما وصفت كذا لم يقطع بغيره او لا يقطع بغيره بيتا يجمع
 اشهر فقد بانث منه زوجته بالابلاء وقال بعض طائفة واحدة وهو اكثر
 القول وقول ثلثا وقول اذا دخل ابنه طلق زوجته ثلثا من حينها او لا
 ولا ينفعه بغيره من الاستثناء وعلى قول من يقول انما استثناء فعلى ما
 وصفت كذا هو اكثر القول والدرا على **مسألة** الفقيه جاعل في خمس

قال

قالوا لو وجدنا قبضتين ورقعة الصلقة التي على كبد اوقا ان رأتين من
 كل حق على كبد فانت طالق ثم سألوا احدهن اوها هذا فقال تعارفنا ولم نغش
 للسائل شيئا والزوجة ما فعلت وهذا شيئا ويلزم طلاق ام لا قال لا يبيح
 لزوجه على هذا ما لم يرد ثم طلقها والد اعلم **مسألة** الصبي من خلفه طلاق وجده ربه
 ياخذ شيئا وما لا احد على سبل السرقة وكان **اب** هذا الحالف قد باع لزوجة ابنته
 هذا الحالف غلاما له باجل هدايتها قطعاً او خياراً فحري بينهما شقاق وحسرات
 الزوجة عند ابها فارد **اب** هذا الحالف اخذ غلاما باعد من زوجته ابداً وامر
 ابنته بجلد الغلام واخذت **الاب** في دية الابن ونهت في ذلك اعتسالا لا ولي له
 يلتفت الى عيونه ولو جعل **لكم** قد لاند جدته ظاهر شاهراً متاولاً ولا في
 ذلك او غير متاول قال لا احفظه واخاف معنى الاثم والعمالة لاند متعدي
 على طهه لانه الان تكون اجازت او باحت له فغلت به الغلام وورثت
 على غيره لحقد معنى الخالم والحيانة والظلم قريب والسرق والد اعلم **مسألة**
 والذي يقول انا حالف بطلاق الثلاث او الاربع ما فعل كذا وفعل وفعل
 له ما معناه في هذا حاله لو كان في معنى وانما قلت هكذا بلا تبيين يحكم عليه
 بطلاق زوجته ثلاثاً او اربعاً ام لا قال نعم قول الصبي يلزمه طلاق
 الثلاث وفي قول الشيخ حبيب تنازع المسلمون في مثل هذه المسئلة بدنا
 فاورحهم بعضهم الطلاق ولم يوجب اخرون منهم والد اعلم **مسألة**
 الفقهاء من ابن خلفان وغيرهم جرى منه حديث على معنى الحكاية لاجد من
 الناس فقال له ان لا لك حلفت بالطلاق فكان ذلك منه على معنى الخبر
 فنسك في ذلك ورز زوجته على هذا المعنى يكون هذا الرد تطليقاً ام لا
 قال فعلى ما وصفت فعوله لا بك حلفت بالطلاق هو اخبار من عن خلفه
 بالطلاق فيما مضى على ما هو لغظه هذا فان كان صادقاً في ذلك لا بد

الخبر لا غير فلا يبين لموقع الطلاق عليه بذلك غير الطلاق الواقع منه
 سابقا ورتب اياها قبل انقضاء عدتها ما كان باقيا بينهما شورا الطلاق ولم
 يكن طلاقا اياها باينا هو مدرك بدلها وهو زوجته ومن لم يكن طلقها فيها
 مضى فاجازة بخلاف بطلانها هو كذب منه والمادي وقوع الطلاق به ولو
 كان رتبه احتياطا فرتب لا لزوجه وغير طلاقه واقع من قبل وقوع الطلاق
 به وعليه الترتيب الى الدور وكذا به والدليل **مسألة** الصبي وموافقا لزوجه كانت
 طالق بالثلاث او طالق الثلاث لا يخاف عليه وقوع طلاق الثلاث
 ولا يقبل قوله في ذلك اذا حوّل المعنى في أكثر القول والدليل **مسألة** ومنه
 وعن وقال لزوجه كانت طالق وطالق وطالق **تطالع** واحدة
 او ثلاثا فان طلق ثلاثا وحسب بعض المسلمين بي دل النبي اذا قال
 نوى واحدة ورتب بلفظ التكرار وبعض المسلمين الذي لم يثبت والدليل
مسألة ومن بعض الجواب وينبغي للرجل ان يطلق زوجته فان لم
 يطلقها بعد ان ظهر وجوبها قبل ان يجمعها او يطلقها طلاق السنة
 الطلاق في كل وجه مضمون ولم يطلقها في الحيض والنفاس غير ان معصية
 والدعا **مسألة** ومن حلف بالطلاق عن شرب التمر ثم خالف زوجته
 ثم شرب التمر بعد ما خالف زوجته فقد وقع الحنث وهو غير زوجته
 فاذا ردها وشرب التمر بعد ان ردها فلا تطلقه **زوجته** ولا اعلم
 في حكم اختلافها وما لا اختلاف **ف** فيمن قال ان فعل الشيء الغلابة في هذا اليوم
 او في هذا الشهر فاذا فعل ذلك الشيء مرة بعد مرة في كل اليوم او في كل الشهر فقال
 وقال تطلق مرة بعد مرة لا يندرج وقال وقال لا تطلق الا مرة واحدة
 واما اذا قال كلما شرب التمر فزوجته طالق فاما شرب التمر من بعد
 مرة فاما تطلق كلما شرب حتى يبين بالثلاث والدليل **مسألة**

وفيه طلاق زوجته ضرار وطلاق بطلان حتى انقضت عدتها عند ومات في ضده
ذلك ان شرعنا هذا اوله **مسألة** قالوا اذا مات قبل ان تنقضي بغير فلهما اللبر **مسألة**
على بعض القول والنظر فيه الى الحكم اذا وقعت الشاحنة والتنازع والله
اعلم **مسألة** الزملي وفيه خلاف **مسألة** بطلاق زوجته لا يسكن بينهما الله
بوضاها فاستفاده منها وسلم لها القعدة ثم حدث بينهما امر فقال لي اني
غير راضية ان تسكن بتيق وهما عن القعدة وخرج وبقوا قال الزوج ان
يخرج وقال اني سكنت بيتك بالقعدة ولا اخرج حتى تنقضي هذه القعدة
رضيت او كرهت ابلحق الزوج الخث على هذه الصفة **مسألة** قال ان هذا
مردود الى بيتها **مسألة** فان كان نوى في عيده ان لا يسكن بيتها بغير
عادة الا بوضاها فهذا لا يلحقه لا اسكنه بالقعدة وان كان نوى ان لا
يسكن بيتها الا بوضاها ونوى ان رضيت له اول مرة كفاية كفاه ذلك
فان رضيت له واقعدت له اياه لم يكن عليه خث وان كان اسل القول
في ذلك نية فارجو ان في هذا يدل على اختلاف **مسألة** ان رضيت له اول مرة
قول ان قد سقط عند الميم **مسألة** وقوله انما كرهت له السكن لحقه عندي
الخث على قياس ما يشبه هذه المسئلة والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله
قال ان هذا الطلاق يتم في كل حال وفي اليمين **مسألة** ان دخلت بيت
غير علي وبغير اوى وبغير اذني وبغير ضائي ودخلها بعلم وهو بها فلا
طلاق عليه ودخلها وهو بها وبغير اوى **مسألة** واقع عليه حتى
بارها ودخلها وهو بها وبغير اذنه **مسألة** واقع عليه حتى باذن
ها ودخلها بوضاها ولو رضيت في نفسه فلا طلاق عليه والله اعلم **مسألة**
والله اعلم **مسألة** بطلاق او تزني لغيره فلا طلاق **مسألة** بطلاق او تزني لغيره فلا طلاق **مسألة** بطلاق او تزني لغيره فلا طلاق
فانكر الحلال انها محرمة ذلك وهما عدلان فالقول في هذا قول الزوج

والطلاق او تزوج كل شيء بخلاف علمه فيما بينه وبين غيرها ما تقول قوله
 فيه والدعاء **مسألة** الشيخ ناصر بن عيسى وفي الخبر الذي لا يقدر يقوم
 بلا عسك فطلق وتزوج هل ثبت طلاقه وتزوج **مسألة** قال القاطل قد
 فوئدتا بخلاف وما تزوج إذا كان عاقلا فتثبت وإن كان تزوج بأكثر
 وصداقات قبلها رجع إلى صداق المثل والدعاء **مسألة** ابن عبيد الله
 في الذي باع طلاق زوجته وطلقها المشتري ثم اراد زوجه الذي باع طلاقها
 ردها يجوز له الملام قال لا لم يطلق المشتري ثلاثا وقد كان بينهما شيء
 والطلاق في غير الزوج ان يرد هذه الزوجة رضيت أم كرهت **مسألة** وما إذا
 باع الزوج طلاق زوجته لنفسها أو لغيرها وطلقت الزوجة نفسها
 أو طلقها أبوها إن كانت الزوجة صبيته فلا يجوز للزوج رد هذه الزوجة
 إلا أنه ما قد قال بعض المسلمين إذا طلق الزوج نفسه واحدة فأراد
 الزوج ردها ورضيت الزوجة بالرد فجاز ذلك وما بغير رضاها
 فلا يجوز وإذا طلق نفسه طلاقا وسلم لم يقل واحدة ولا اثنتين
 ولا ثلاثا لرسالة من الزوجة كالثلاث على أكثر قول المسلمين والدعاء **مسألة**
مسألة وما في قوله طالق ان خرجت البازنة فان ابن لها مرة
 وقال قد اذنت لك في الخرج فهو ابن ككل ما يستقبل وليس عليه ان تستأذنه
 كلما ارادت ان تخرج والدعاء **مسألة** في رجل قال للوليدة أنت طالق
 ان فعلت كذا ثم شهد برجعها متى طلقت هل ينفعه الرد أو يقع
 الطلاق بفعلها **مسألة** قال يروي عن محمد بن محبوب روىهما الله فيهما
 قولان أحدهما انه ينفعه ذلك ويكون رد ثانيا متى وقع الطلاق
 ولين يطاء والقول الثاني انه لا ينفعه ولا يقع الرد الا بعد وقوع
 الطلاق **مسألة** روى ذلك عن أبي الجوار **مسألة** وقال ان محمد بن محبوب

صح عن القول الاول صحا وروى عنه محمد بن ثابت القولين جميعا وقد قيل
في صحة العمل به من رأي الى رأي ان ذلك لما يكون فاسخا للاول ويكون الاول
قولا منهم والاشرف قولنا في ذلك يعين والدعا **مسألة** الشيخ ابو سعيد
عن رجل قال لو زوجت لبيك في باوة لا يرد بعد الطلاق هل يقع الطلاق قال
قد قيل فيه باختلاف قيل له فان قلت هو ليس بطلاق وقال هو نكاح طلاق
ثم طالت منه العاشرة وما يجب لها والحكم الزوجية ومنع حرمها الحكم فيه
قال يحيى ان كان في بعض قول لعل الحق انها تطلق وفي قول بعض انها
لا تطلق والزوج يذهب الى قول من يقول انها تطلق والآخر يذهب الى
قول من يقول انها لا تطلق وسع كل واحد عندي ما اخذ به من قول لعل الحق
ما لم يحكم على احد به الصاحب حاكم وحكام اهل العدل وثبت حكمه فيقطع
حق الحاكم عليهم بالحكم وليس على الزوج فيما يسعد نفقة ولا نسوة اذا خذ
بقول من يقول بالطلاق والنقصت العدة ولما لا ان تنصت من الذي اخذ
عقما الذي ثبت لها بحكم الزوجية على قول من ثبت لها بعد ان تحج عليه
امنعة على نفسها في الحجة والدعا **مسألة** الشيخ في رجل خلف بطلاق زوجته
عن استنشاء النكاح ونيت ما يعود الى استنشاء قد فبعد زمان النكاح
صبيانا معهم صرنا والوقت ليل فقال لهم ما معكم قالوا معاشي والطيب
فاخذوا حذرهم والصلح باصبعهم واولد الخالف فاستنشق في منقريه
فاذا هو تين اتي بالحق حدث في زوجته على هذه الصفة **مسألة** قال رجل
ان هذه المسئلة يجوز فيها الاختلاف وفي اخذ بالخصم فيها والسعد لم
يضف عليه نساء الله والله اعلم **مسألة** الفقهاء هنا خلفان وفيهم
وسوس له الشيطان في طلاق زوجته وجعل يحاط نفسه كان يطلب
غيره ويحكمي كان عتاب جري بينه ويخص بين زوجته ويقول قد كان
منها كذا وقد كان مني كذا حتى قلت لها فلا تتصاشر عفا قد ولم ينوي

في ذلك الحاق طلاقها لا يقع في السابق • ثم هو إما حكاما ولم يكن أحد من الخاطبين حين قول
 عدل أو وسواس الشيطان لعند الله ثم لا زلا متعاشين حتى وسوس له
 ثانياً في الخروج زوجته منه وقال • لدا أنت عاشت زوجتك بعد قولك هذا
 واخشون ان يكون قد وقع بينهما طلاق • بهاتين العبد باسأفي زوجته على هذا الحاق
 املا • قال على ما وصفت في سؤالك والتفح لي و ظاهره فأكبر فلا يبين لي وقوع
 فرقة بينهم وبين زوجته على هذا حاله وخاصة ان الزهر قد يرد به بك وبها دعا لا
 اليد الشيطان لعند الله بوسوسة رجتها ان منه في فساد حاله وشدة عدا
 للانسان بالفتنة في مكيدته في السر والعلن • وقد كان ينبغي له ان لا يحبه
 الحاق قد دعا بل اللعين ان يتخذ منه ويتهمة فيها له قد ناداه وما وقع
 بوسوسة لفظا بالفرق على وجه الحكاية لما لم يكن منه قبل فليس ذلك
 بشيء يجب له حكم فيها الا سيما ان لم يقصد به طلاقا لانه خارج تحت الكفة
 وقريب من الهمم واللعب لا يخرج له ذلك فعلى هذا فلا بد من حيث الرجوع
 الى الخلق بالتوبة والشبه التي فارقتها مع الذم ولا استغفار ولا الخطيئة
 التي ارتكبتها متابعاً للشيطان وميلاً الى ما وسوس له به في سره وعلنه
 ولا يبين له علمه غير هذا والداعل • **مسألة** الزامها ومن جعل طلاق
 زوجته يدها الى اجل فطلقت نفسها في الاجل ان يكون طلاقها رجعيًا وعقود
 له ولو كرهت ان يبرحها ام بائنا ولا يجوز لارضائها • قال ان طلقت
 نفسها في الوقت الذي جعلها فيه ان تطلق نفسها ولم تحدد لها في
 الطلاق فان كانت طلقت نفسها ثلاثا بلفظ واحد فليس عليها
 رجعة حتى تلحق زوجها غيره وبطلانها بعد الجور وتنقض عهدها منه
 ورن استلقت الطلاق • فأكثر القول ان ارسال المأثرا الثلاث وان
 طلقت نفسها واحدة او اثنين ولم يكن وقع بينهما قبل ذلك طلاق
 في هذا الترخيص جاز ليدرها على كرهها ان لم تكن اخذت الطلاق وعنده

بثمن وماله والدماء على **مسألة** ومنه وفيهم قال يلزم من الطلاق المخ فاعل كذا
 تطلق زوجته حين ما حلف فعلا ولم يفعل أم لان تطلق إذا فعل
 قال إن كانت نية هذا القائل أنه لا يلزم من الطلاق إلا إذا لم يفعل هذا الفعل
 فهو ذلك قولان فعلى قول من يقول له نيتة تكون نيتة عنده أي لا وإن لم
 يفعل حتى يمضي أربعة أشهر يأنث زوجته منه بالبراءة وليس لمن يجامعها
 في الأربعة الأشهر قبل أن يفعل وذلك إذا كانت عينة في غير وطء القى حلف
 عليها وعلى قول من يقول ليس له نيتة فعنده الله وقع عليها بالطلاق
 وحينها لأن لفظه هذا ليس باستثناء في ظاهر اللفظ وبحكم على اللفظ
 لا على النية والدماء على **مسألة** ومنه الطلاق في أيام الحيض مكروه أم محرم
 وإن طلق أحد زوجته في أيام الحيض يمضي طلاقه أم لا قال إذا طلق
 زوجته في الحيض يكون طلاقه بدعة ويمضي طلاقه البدعة لا ينجوا صاحبها
 من الكراهة والدماء على **مسألة** ومنه في رجل والغايرة وضربها في وضد
 كونهما شهوان زوجته فلا تذهب فلان طالق إن كنت ما أبرأ وإن
 برئت فهي زوجته في وضد وضد المحقق طلاقه أم لا قال إن كان هذا
 المطلق حين ما أراد أن يلفظ الطلاق عازما في نيتة على الاستثناء
 ووصل الاستثناء بالطلاق ولم يقطع بين ذلك بسكوت ولا كلام
 فأرجو أن في ذلك خلافا وحسب أن قولاني قد قدم الطلاق على الاستثناء
 ولم ينفع الاستثناء وقول ينفع الاستثناء فتخرج هذه المسئلة عندي
 من مسائل البراءة فإن ضحك قبل الأربعة الأشهر فلو لم يزوجته فهي زوجته
 وإن مضت الأربعة الأشهر قبل أن يصح وضد ووطئها حرمت عليها فيها
 عندي وإذا لا أن يكون له نيتة غير هذا والله اعلم **مسألة** ومنه وإذا قال
 رجل لزوجتي طلاق فكيف حرك ومعناه أن أعطته إياها فأعطته ولم يقبله
 منها المحقق الطلاق أم لا قال إن كان هذا الرجل معناه أن أعطته صداقها

فهو طالق فاعطته اباه فعندى ان الطلاق في مثل هذا حوط وان
 كان معناه انما اعطته فانه يطلقها فيما يستقبل ولو يكن حالها بذلك
 فوجه عن ذلك وعرف ان لا يطلقها فدل الرجعة وهذا عندى والى
مسألة ابن عبيد الله بن رجل خلف بطلان زوجه ان دخلت دار
 فلان وان فعلت الشيء الفلاني فقالت لم تعد دخلت دار فلان وقد فعلت
 الشيء الفلاني وكان الشيء ما بين ان يطع عليه غيره اهل بي القول قولها
 قال نعم ان قالت قد دخلت دار فلان وقد فعلت الشيء الفلاني فالقول
 قولها على قول المسلمين ولو كان ذلك الفعل يمكن فيه طلاق غيرها قال
 وقال المسلمين اذا كان ذلك الفعل يمكن فيه طلاق غيرها فلا يقبل قولها الا
 بالبينة والقول احب الي والى **مسألة** ومنه فمن طلق زوجته
 رجل واعتق عبد رجل وهو حاضر معه ولم يتكلم يكون طلاقا ام لا قال
 اذا منى الطلاق والعناق وامضاه فهو جائز عليه في الحكم لا يحكم عليه
 الا بما ظهر والى **مسألة** سئل الفقهاء هنا خلفان عن رجل خلف بطلان
 اربعين زوجة او طعن التي في بيتها ان بقى الجوز في بلان الى الصيف معناه
 صيف البر والعلى كان البلان لا يسكنها حتى لم يراجع زوجته قبل تحت
 الصيف او قبل خروجه من بلده كان الصيف الذي هو صيف قريش او بعيدا
 في المدة عن الصيف وهما في ذلك ام لا قال لم يحضرنا حقا نعتقد عليه
 والى نصا في معنى ما سألتم عنه يعني ولكن فيما عندنا حسب ما بان لنا
 وهذا المعنى ان هذا الخالف بالطلاق كانت ظاهر لفظه ذلك على ان هذا
 لم يرد فيه وسكون بلده على شرا بقاء الجوز فيه الى الصيف البر والعلى
 ثم اننا تأملنا الجوز فالظاهر من مفهوم معناه الجامع له انه ضد العدك
 بل هذا مجمل وصفت غير مكتملة بل لا ضد العدك اشياء كثيرة لا تكاد ان تدل
 تحت المحصر وكل منها اسم يختص لردون غيره مع ان الجوز في الاصل كانت

فيما معنا يشقل وجهين تسميته وحكما فاما اسم الجور فهو مختص عند العوام
 بالظلم في جملة انواعه فلم يسموا بذلك غيره وسيابو المعاصي وان كانت هي ضد
 العدل في الجملة فهذا ما عناه وظاهره معنى تسميته وما حكمه فعل اهل العلم اعطوا
 في هذا الموضوع باحكام الدور في اضافتها الى حكم ما قد ثبت لها وعدل او جور وذلك
 على ما نص به عنهم في الماثور مثل **كتاب الاستقامة** وغيره وفيه لمن عني بطلبه
 عن الاشتغال بذكره لتصفح امره لانه مما يطول الشرح معانيد فيشرح القول
 فيه وليس هذا موضعه ولنقتصر عندنا على القول فيما ينبغي للمخالف وهو ان
 به راجع امره في الازدواج بالجو الذي ذكره ابي جهم يدار له في راي ما ازال
 منها بحكمه على ما تقدم في رسمه فان كان الازدواج بالظلم الذي مدلوله تسميته به
 عند العوام فالظلم في جملة انواعه متسع وهو مع ذلك جلي وخفي •
 فعلى هذا وجاله لا مطمع الى ذكر كل كلمة جليلة فضلا عن خفية اذ الخالف
 اوقع بعينه على ما تقدم بلفظ الى الحد الذي حده به لا على علمه فبما سمى البقاء
 واقع على قول شيء منه مما فوقه ظاهره كان او مستقيل فاني لم اجد للسبيل
 على هذا العلم به ان يبقا الى حده او غير ياق • بل كان في معنا الله وسب من
 الغيب الذي ليس لاحد من الخلق ان يتعاطاه لان الغيب لله وهو علم الغيوب
 وان ثبت هذا غيب بما ذكرناه حسب ما صرحنا به فاما ان الغيب كلها احث
 اتفاقا واهل العلم لا يعلم بينهم في ذلكا اختلافا فيما عناه ومعنى ما يوجد عنهم
 فهذا ما بان لنا ومعنى تسميته بالظلم على اي من در الديمان الى التسمية وحكما
 مع تأكيد الخالف اياها بالنية • وان كان انما الازدواج بالحكم فيكون حكمه
 به احكام الدور على ما صرح به نصا في حكمها عن الفقهاء في العدك والجور اذ ثبت
 حكمه كذلك لم يصح ثبوته في المنكور الا ان او الموروف • مدار احكامها
 بجري معهم باسمها على الخلقة اتفاقا منهم لا على غيرها مع كون اختلافهم
 فيمن يثبت حكمها بخلقة انه هو اهلها او ملكها وهذا شرح يطول

فيقول وفي موضع **والأثر** عن ذوي البصائر مبسوط في القول وكفي بسيط
 الشيخ إلى سعيد محمد بن عبد الله عن غيره بكنايد المعروف بالاستقامة لمن عرف تامله
 فوجد في الدين دعا إلى عناية المسلمين خير على ما تبين من أو الدين وإدانة بالحق وال
 البراهين فيما أشرفه تأثيراً ثم انما جعلنا النظر في معنى النحلة التي هي أصل مدار
 احكام الدور اذ علمها معهم لا على غير هاتين دور فلنا مقتضاها على انها قريب
 والديانة ان لم تكن هي بعينها لم ان حصل أو الديانة رجع بتكرار النظر في
 الاعتقاد الذي هو أصل فشاير يصحيم لغو ولا صلاح فيد او ساد فاما احكام الدور
 في معنى الولاية والبراءة فالقول والمبنى متعبدان في الجمل وقيلها بما ظهر هو
 ونحلة اهلها او لا لك لها على الاختلاف بين الفقهاء فيها بالاعتقاد عنهم على
 منها في العزل والجور واما في الاطلاق فكان حكم الجور مخالف للولاية
 والبراءة اذ اثبت تعليق حكمها احكام الدور لان النحلة التي هي أصل مدار
 حكمها لها معنى ومعنيات العور اذ هي من مكينات الصدور لانه يمكن
 من صاحبها ان يظهر خلاف ما قد سئل فيها ان لم يرد اظهرها بما قاله
 فيؤكدها بالصالح والفاقد من افعاله ومع ذلك فاسم البقاء الذي علق
 المخالف عنده عليه في الجور على هذا هو واقع به في حكمه كذلك فيما غاب عن
 المخالف وتسمية حقيقة علمه لان اركان حكم الغيب عليهم ما يجوعا يمكن
 بما أكدناه فيما بيناه من مؤكدة التي فيها ترجوا لا سبيل الى انكارها لما ذكرها بحال
 الامكان على وجه الدلالة والجواز فاذا تأكد هذا حكم غيبه وارتفع عنه من
 يربطه فبحث ان الزوم الطلاق على المخالف من حينه على هذا الحال من غير ان
 يدعيه وقت صيف البر والعلم كما أحده البقاء الجور في عينه لا يمكن
 دخول الغيب عليه من اليقين والحديث بها لا من حين ذلك بل خلاف
 نعلم عن احد اهل العلم تسمية كان ذلكا وكما ان ولا الزوم هذا المخالف
 الطلاق في زوجة فلا يبين لنا ان يقع عليها من الطلاق الا تطليقة

واحدة جمعته غير يابنة ان لو يكن منه قبلها ما بينهما ان الظاهر لفظاً •
 الخالف لا يجب به تضعيف الطلاق علمها ولو لم يكن معدود زوجات •
 غير هان في واحدة والا ربعين • التي اوقع طلاقاً عليهن في عينة بلدها
 على وجه بعد وقوع الطلاق علمها ان شأوا نذرهما قبل انقضاء عدتها
 وقد كان الاول به خاصاً ان كان له عتيقها فان وطئها بعد وقوع الطلاق
 عليها بغير زوج عند لها ولدناو علمها بذلك وقوع الطلاق • منها لان وطئها
 بغير زوج ولا تزوج جديد يجوز في عند الجميع • واما الاول فلا نذرهما مطلقاً
 في هذا المعنى فان بسط فيه الكلام لمحال افتقرا في القواعد ولاحكام في اعتبار •
 معتبرين والحاكم حاله الخصام ومعاني اثار الاعلام وعلى حقيقة ذلك •
 وغيره وورد الى اهله وهو كذلك العلامة والدرع **مسألة** ابن عبيد ان
 ان الاستثناء بالقلب من دلالات الظاهرة عن مكانها ولا يصح
 الاستثناء بالنية في السموع واللفظ وقال وقال ان صدقته زوجته
 وسعها المقام معد • وقول اذ كان ثقة او غير ثقة • وقول يقع الطلاق
 ولا تنفع نيته كان ثقة او غير ثقة وقال تنفع نيته ولا يحل لها
 حتى ان صدقته كان ثقة او غير ثقة وقال وقال ان النية تنفع في
 الاستثناء في الطلاق • وقول لا تنفع فيما ظهري لان يكون الاستثناء
 في الظاهر كما كان الطلاق بالظاهر والدرع **مسألة** ومنه في حمل
 عند ولدته حمار وحلف بالطلاق انه ما يركب ثمرن والرد بادلته هذا
 الحمار حمار غيره يجوز له ان يركب الحمار البديل اعم لان قال في ذلك اختلاف
 قال وقال يجوز لهما ان يركب الحمار الذي بادلته به وهو كثر القول ولا
 تطلق زوجته وقول ان زوجته تطلق اذ ركب الحمار الذي بادلته به
 والدرع **مسألة** الشيخ عبد الله محمد غسان ان الاب اذ اشترى
 طلاق ابنته وطلق واحدة او اثنتين فقال بعض المزوج ردها وقال

بعض النكاح وهي بائنة والذي يعقبه ان كان الشئ للاب فلزوجها ردها
 وان كان الشئ للزوج ردها فليس له ردها وفي موضع الزوج ردها على
 كرهها فالملوك بينهما وان شئ الطلاق غير الاب وطلق المشتري
 واحدة او اثنين فللزوج ردها وهما يتوارثان ما دامتا في العدة والثمن
 ثابت للزوج على المشتري وان ردها الزوج والدعا **مسند** ومنه وهو يجب
 صدق لاطاعة الرجل قال اذا كان الطلاق بائنا فان يحكم تسليم الصدق
 ساعة طلقها وان كان الطلاق رجما فلا يحكم عليه الادعاء قضاء عدتها والله
 اعلم **مسند** المبرح ومن قال للزوجتان خجتي في البيت الذي فانت
 طالق ثم قال لها سري ارجي الغنم في بيتي والبيت لرجل الغنم ثم صارت
 من بعد ذلك تخرج وتدخل هل يلحقها طلاق على هذا وهذا اذن ولله
 يلزمها طلاق قال قول قد برأ الاذن الوحيد وقول لكل خروج
 اذن وقول الاذن العام بحري والدعا **مسند** ابن عبيد ان اذا
 قال للزوجتان فعلت الشئ والفلاني فزوجته طالق ثلاثا فالحيلة في
 ذلك ان يحالها وتبرئ من حرمها وصدقتها ويرى لها نفسها ثم يفعل ذلك
 الشئ ثم يتردها بعد ذلك ان كان بقية بينهما شئ من الطلاق وجاز له
 ان يفعل ما حلف عند بعد ذلك والدعا **مسند** ومنه وفيه اجازة
 وعبد ما يجوز له ان يجوزه لها في جميع الاشياء كلها فطلقت الزوجتان
 واعتق العبد بنفسه هذه الاجازة كيف الحكم قال الدعا علم وفي عامة قول
 المسلمين مضاهوا بها هكذا جاء الاثر ولم ينطق بتفسير غير هذا وقول
 ان هذا الرجل اتهمها على ما يجوز له فوطا في امانتهما ولا شك للمسلمين اذا وطئ
 في امانته ضمن فعلى هذا عندي ان ليس لها حق متعلق عليه واقول ان العبد
 ضامن لقيمته لسيده بتعدية عليه هكذا يخرج عندي في بعض القول بحسن
 ويجوز ان لا تطلق هذه الا لافها حوت اجازت لنفسها ما تشبهه

الطلاق والخروج وهكذا يحسن القول في العبد وشبهه هذا يجوز عن الشيخ
للحسن السباني والرد على **مسألة** ومنه ووطئ **مسألة** وزجته وألحقها وألف
بالطلاق انه ما يزوجها فترتيبها تزويجها ويجوز بدلها أو غيرها وبعد انقضاءها
ايكون التزوج بها هنا بمنزلة الرد وبالحق الحنث ام لا قال هذا عندي ما يختلف
فيه فعلى قول من يقول في الايمان على الشهادة فلا يحنث لانه لم يزوجها بل تزويجها
وعلى قول من يقول في الايمان بالمعاني فانه يحنث لانه ردها الى الزوجية والله
اعلم **مسألة** ومنه ومن حلف بالطلاق ان زوجته قالت او فعلت
كذا وهو لم يعلم انها قالت ولا فعلت ذلك ايكون ذلك مما يحتمل صدقه وكذبه
ولعلمها هي نسبت ذلك ام هذا يحتمل حتى نعلم هي انها قالت او فعلت ذلك قال
ان لم تعلم انها قالت او فعلت وصار الزوج عندها غائبا كانا زواجا رجونا
ان لا يسعها معاشة تدمر الكينونة عنده والرد على **مسألة** ومن حلف بالطلاق
انه يتزوج فتزوج بغيره قال على صفتك هذه اذا تزوجها ولو لم يشهد
تجوز شهادتهم فقال وقال انه تزوج ولا يحنث **مسألة** وقال قال تزويجها
موقوف الى بلوغها فان رضيت به ومن لم يرض به لم يزوجها ولو لم يكن
وقت محذور والرد على **مسألة** الصبي ومن قال طلاق امرأتي في يد وارث
ولها ابن يرث في ذلك الوقت فطلق الابن ان معنى طلاقا خلافا والرد على **مسألة**
مسألة الزملي وفيمن قال لزوجته انت طالق قبل موته يوم متى يقع
عليها الطلاق قال معنى رده قد قبل طلاق زوجها وقبل تبين بالادلة
وقيل طلاق قبل موته يوم ولا يبطاها خافه ان يموت فيكون قد وطئ
مطلقا لانها تطلق قبل موته والرد على **مسألة** ومنه واذا قال
الرجل لزوجته انت طالق ومثني طالقك في الورقة يعني ورقة صدقتها
او غيرها طالقك في الورقة يعني اذا جئتني الورقة طلقني كيف يكون هذا
قال هذا اللفظ ليس هو كلفظ الاستثناء الا على قول من يقول ان الحكم بالطلاق

على نية مطلق فان كان معناه في نية ان اعطيت الورقة في طالق ورن له
تعطد ايافلا بطلاق في نية في الجواز في النية اختلاف في قول المراجع في النية الى الف
في معنى الميمين وقول لا اعمل على النية ونما العمل على ما يلفظ به اللسان في مثل هذه
ولفظه هذا ليس فيه استثناء وعلى كلام العرب في الفصيحة والدرع **مسألة**
ابن عبيد ان في رجل قال لا خير لي خالف بالطلاق لا يفعل كذا وكذا وهو يريد
الاذني لا يفعل كذا الميمين لم لا يعطيه ما طلب عليه ثم انه فعل كذا لم يغير ذلك
الرجل هل يحكم عليه بطلاق زوجته ام لا قال قال في السنين ان الذي يحكم
زوجته وصدة قد انه لم يكن خالف بالطلاق عن ذلك الفعل الا ان اراد ان يغتسل
بالميمين فوسع لها ذلك ورن حاكمه زوجته حكم عليه بالطلاق والله اعلم
مسألة اول طلبة ان يطلقها زوجها وهو يرضى وطلقة ان لا يرضى ان يطلقها
وحسب ان بعض الايجام في المودع لاجل سؤالها ان الطلاق لغيره والله
اعلم **مسألة** وضد وقال لروحيه نية في حقها هذا الباب او حلتها هذا الكيس
او انا وقلنا في هذا الثوب او هذا الماء الذي في هذا الاناء او في حقها هذه الفخلة او في حقها
فلان او قلنا انكدا وكذا فانهما طالقان ففعلت ذلك ارجاها بطلاق كل واحد
ام لان طلاق على الجوارح يفعل ذلك كلاهما ويصح هذا سواء ام لا قال في
بفعل احدهما كان محذورا فانها يطلقان كلنا او لا يقع عليها الطلاق في
غير المحذور بفعل احدهما قولنا على التخيير ونحو الباب اذا لم يرد بدو واحدة
في غير معنى في غير المحذور وكذلك خراف الفخلة ان في المحذور وقيل في غير المحذور
والله اعلم **مسألة** عن السيد العالم من اخلفان فيمن سأل عن او ردت فقال
طلقة اقر بعد ذلك قال سبعين طلاقا ما يقع عليه الطلاق بين ذلك
ما جوزه قال ان لم يكن قد طلقها قبل قوله طلقها في كذبة قد كذبها ولا
يقع الطلاق وعليه التوبة وكذلك قوله سبعين طلاقا ولم يتقدم منه
ما يجب به الطلاق عليه ويكون قوله متصلا به فلا اراد طلقها بل ذلك لغو منه

فلانتم

فلا يقع به حكم الان لان يد بقوله قد طلقها وقوع الطلاق عليها منذ قبضت
 ونسوى ما قاله بعد وعذر الطلاق لحقابه ففسون يلزمه الطلاق بذلك
 على رأي ورأي وقوع الطلاق بالنية وراهل العلم والبداعلم **مسألة** وعندني
 رجل جلف بالطلاق أربعين زوجة من كل جلف ما فعلت كذا وكذا اياها حتى
 وتطلق زوجته ام لان الجواب فيها عندي ان كل جلف في طلاق أربعين
 زوجة نافي عن زوجة فعل ما قد جلف عليه وهو ما يمكن ان تكون فعلته
 من حيث لا يعلم ولم تفعله من حيث لا يغيب للشك فيه وهو حاش في حقه ولو تفق
 فيها ما جلف عليه لانه لا يقع علمها بالطلاق واحدا لانه لا يعلم ذلك لانه
 يمكن معوز زوجة غير هاون كان معوز الزوجة غير واحدة الاربع زوجة فتقع على
 كل واحدة منهن على ظاهر لفظه طلاق واحد لا غير ذلك والبداعلم **مسألة**
 وعند فممن قال الزوج قد طلقك بشرط ان لا تقط البيه عاي على كمين
 صداق ونفقة كذا ولولا ذلك هل يقع هذا الطلاق ام لا **الجواب**
 ان صورة هذا اللفظ شديد بالفعل الماضي وان المراد بلفظه لا طلاق في شدة
 وعلى رأي ورأي وراهل العلم وقوع الطلاق بالنية فقد عرفت الاختلاف
 بين فقهائنا الاسلاف في وقوع الطلاق للعلق بشرط بوعده فممن
 من اوقعه على الشرط مع اتصاله به ومنهم من لا يوقعه ابدا ومنه من يلفظ
 اللفظ ولم يدع به الشرط المتأخر عن لفظ الطلاق وجعله في رتبة
 لاحكم له والبداعلم **مسألة** وعند في رواية بأزعتها ابو هان وزوجها بحضرتها
 ولم يظهر منها كثير ولا رضى وطلقها الزوج على ذلك ثم رجعت تطاهرها
 من الزوج الهان ذلك ام لا **الجواب** لم يحض في حفظه اعتمد عليه فانصبه
 بالاحت لزوج هذه المرأة اذا رجعت عليه وطلبت حقه عند ان لا يجزيه ان
 ايهما لم يصدقها من غير ان تفصح ذلك بلسانها احتياطا وان كان يحضها
 مع سكوتها خروفا ان يكون ذلك مدارة لايها وتقيده لانه قبل التحريم

تقيد ومع ثبوتها للزوج فلا بد **او يجب** بذلك من سبب اوله حرام ولا حنيطا خيرا ما
استعمل واما الطلاق فهو واقع على كل حال ولو الخيار في ردّها والرد **علم**
مسئله وعند وروى قال الانسان انت وزوجتك لا متوا فقين ولا متفارقين
فقال متفارقين يقع بذلك طلاق **ام لا** قال ان كان نية يقول ذلك طلاقا
ذلك طلاق ولا قال في النية والرد **علم** **مسئله** وسألته عن السكران فقال
يجوز طلاقه وعناقه ويحد اذا قذف **احدا** ويؤخذ بما يخفى به ولا يجوز بيعه
وليس روية والرد **علم** **مسئله** وعن رجل امرأتان فقال اطولكم امرا طلق ثلثا
قال قد حفظنا في هذه المسئلة فلو بل شق فقال قال بعد ذلك وليس له ان
يطا واحدة منها فاذا مضى ان يبعث اسمها وانما جميعا بالليله وقال لا يبطا
حق موعود احد هون ولا امانت وزها وجات طوا تبه وطالقت الثانية
ثلاثا والرد **علم** **مسئله** واذا قال الرجل الزوجت هي طالق ان بانته هذه
الليلة في هذا البيت فلا يحنث حتى تبيت هذه الليلة كلها وماذا قال
هي طالق ان بانته تحق تبيت اكثر من نصف الليل ثم يحنث والرد **علم**
مسئله وعن رجل حلف في الغيب بالطلاق ثم لم يعلم ثم تطليقت فقال
هي طلق واحدة وان يصدقها ويردّها **ام لا** فاقول انها ان كانت
صادقة وثقت قبل قولها مع سكون النفس الى ذلك ولو ردّها طلاقا
ذلك في الحكم قلت فان اخبره وحضه في الغيب بالطلاق فقال
طلقت واحدة هل ان يصدقهم ويردّها فاقول ان كانوا ثقات عنده
جائزه تصديقهم واخذ بقولهم وان لم يكونوا وان لم يكونوا ثقات لم يحل
في الحكم ذلك قلت فان طلقها في الغيب مائة تطليقة بكلمة واحدة
تبين منه ثلاث ويرد الطلاق الى التطليقة واحدة فاقول انها قد بانته
بالثلاث والعدد معروف ولا يكون لكثير واحدة وهو عاصي لربه فيها
زيد على الثلاث والطلاق **علم** ولسانا اخذ بقوله **او يجب** ان يكون ذلك

واحدة والدرع **مسألة** قال أبو سعيد في رجل جعل طلاق زوجته يديها
 وفي موضع فخطأ عند قال إذا خرجت من موضعها خرج الطلاق من يديها
 قلت له فإن قال لها طالق بنفسك متى شئت قال قد قيل في ذلك اختلاف فقالت
 بعض لها متى شئت طلقت نفسها أو قال وقال إن لم تطلق نفسها حق
 تخرج من الموضع خرج الطلاق من يديها والدرع **مسألة** عن رجل قال لا والله
 والله لا أفعل بك الليلة مائة مرة فقالت أنت لما بك عزان فكيف عانته مرة
 فقال إن لم أفعل فانت طالق فلما أدى منها أو لمج حتى التقى الختانان ثم نزع ثم
 أو لمج ثم نزع كذلك حتى فعل مائة مرة ولم تكن له نية فأرجوا الله قد نزل **والدرع**
مسألة عن رجل طلق زوجته في موضع ثلاثا هل يكون بمعنى اضطر قال نعم لعل
 العلة قلت فإذا انقضت عدتها في موضع آخر **مسألة** قال معني الآخر ولا
 يبين في اختلاف في ذلك قلت له فإن طلقها واحدة فانقضت عدتها في موضع هل
 تشره قال معني آخر يختلف في ذلك والدرع **باب في الجماع والكرن**
والنهيان والبلد والظهار وما يجر من ذلك وما لا يجر وما أشبه من ذلك
 الزام لم يمتزج أولها وجازها وعن عن الجماع لعله حديث بدو أحسن اليها منه
 فلم يمتزج بذلك وقالت له فارتضى وأنا أبريك صدق في الجور له ذلك ويدر صدقاتها
 إذا كانت إنما بالشر من أجل ذهاب الجماع منها والله قال في أكثر القول لا جامعها
 مرة فلا يحكم عليه بعد ذلك بطلاقها إذا عجز عن جماعها وأما في نفيه وبين النكاح
 إذا أسكها بخاف منها أن تدخل في ما ثم إذا صبر لها عن الأحكام فإخاف عليه الأثم
 إذا أسكها على هذا وإن كان لا يخاف منها أن تدخل في ما ثم فلا يضيق عليه عني
 أسكها وإنما إن كان مخشعها فيجب له على الاستحسان أن يعطيها
 حقها لأنها غير كارهة وإنما أخشعها الضرورة التي لحقتها وعدم الجماع لأن بعض
 المسلمين أو حب عليه أن يجامعها كل حيضة مرة إذا طلبت منه ذلك وبعض
 قال كل الاعتدال مرة وإذا ترك جماعها على العمد وهو يقدّر لتبوير حقها

في قوله ما أشبه من ذلك
 ما أشبه من ذلك
 ما أشبه من ذلك

فعل هذا التحلل لم يفتها والدعاء **مسألة** ومنه وفيه قال الزوج بعد ما اختار نبيها اول
اختاري بيع ما لك فقالت اختار بيع مالي او سكنت وياخت ما لها انطلق من هذا
ولم يرها كما عهدت له قال ان كان نوي بهذا التحليل غير الطلاق **مسألة** وما ينوي من
خالقته ان يغضب عليها ولم ينوي خيار الطلاق **مسألة** فلا تطلق عندي على هذا وان
كان نوي بالخيار الطلاق فاخترت بيع ما لها فيجب ان تقع عليها تطبيقه
ورقة وعكدها ان كان باقيا بينهما شيء والطلاق والدعاء **مسألة** ومنه
وفي رواية البراءة زوجها وصهرها الذي عليه لها ان ينوي لها نفسها
قبل ان يرها او يراها نفسها ان الطلاق ولها عليه دين في ذمتها وصداقها العا
وغيره اي الزوج وجميع ما عليه لها وصداق عاجل واجل ودين لها عليه وغير
الصدق **مسألة** قال اما في ذمتي وبين الذي فيجب ان يبين ما عليه في الشك قبل
البرء وما في الاحكام فان كان الحق الذي عليه وغير الصداق يساوي ما سلم
اليها والصدق المعجل بركي منه وكذلك ان كان اقل منه وان كان اكثر مما سلم
اليها والصدق المعجل اليها بما زاد على الصداق لانه ليس له ان يزداد فوق
صداقها في كثير القول والدعاء **مسألة** ومنه وفيه قال لا يرضى بغيره قد لا يرضى
ورجوعه الذي عليه في علي ان ترضى في نفسها بالطلاق **مسألة** فقال عجيبا لها
قد ابرأتك من عسك بنا اول مالي وقال لا ابرأ ان وقد ما ساقدا اليها فقد
ابرأها نفسها كيف تري **مسألة** قال اما في الحكم عندي ان كان قد وعدا للدين فقد
وقع الدين لان قوله بنا اول مالي ليس باستثناء وتما في ذمتي وبين الدين كان
نيت فيه الاستثناء ان ترضى عليه ما الذي ساقدا اليها ان صدقته في ذلك فلم ترض
عليه ما في المجلس حتى اقرر في الموضع خلع عندي والدعاء **مسألة** الشيخ عبد
محمد القوي رحمه الله وعز وجل ان يجمع زوجته فابت ان يجمعها خلف
ان لا يجمعها ومضت بينهما سبعة اشهر ويوم حلف ان لا يجمعها اليه
قد بان عنده زوجته او تحلل بوجده والوجه ان قال الذي يحرمه ومعا في اثبات

اصحابنا رحمهم الله ان حلف لا يقع زوجة فتركها اربعة اشهر فما تبين منه
بالايلاء وهي تطايعه ما بينت وتحل للزوج بعد انقضاء اربعة اشهر ويصير خطبا في
الخطاب اذا كانت معدة شيء من الطلاق من اركانها اربعة اشهر جديد وحيث
وشاهد في صدق والصدق الاول يلزمه ان كان عليه شيء وكان هذا الحلف
حلف بالطلاق او عتاق او بالله والصدق او عمن غير ذلك ما كان من اليمين
التي ترده عن طاعة زوجها وتنفذ له في غيرها الا ان تكون هذه اليمين بالطلاق لا يبطاها
فانما مضت اربعة اشهر ولم يوطأ فقد بان بالايلاء كما وصفتنا ونوطاها واثم الحجاج
فسدت عليه ابلا ولكن ان قدر ان يطعن بذكره في موضع الوطأ فطعن بقدر ما يلتقي
الختانان وتغيب الحشفة وحدها وبحسب الغسل ثم ينزع فانما فعل ذلك فقد حث
في يمينه فان كان بطلاقا واحدة او اثنتين ولم يتقدم بينهما شيء من الطلاق
فقد وقع عليه ذلك الطلاق وهو مكدر بها فيه ونذر بها كما ان زوجته بما
يقول الطلاق وان هو تركها ولم يفعل ذلك حتى تمضي اربعة اشهر بانتهى من الايلاء
وهو تطايعه ما بينه والدعا **مسألة** الزام في من قال له زوجة ببيت سالمه
حتى وصدق فقال هو قد قبلت حتى بطلان رقتش للبعث طالق بالثلاث
ايكون هذا خلع او طلاقا **قال** على ما سمعته من الاثر ان الزوج والزوجة اذا قعد
للخلع والدية ولو تم في اللفظ وقع الخلع بينهما اذا قال بلغا يتصلان بخلع
وما في هذا اللفظ فان كانا لم يقصد الخلع ونما اريد ان يبرأ من حقها بالاشت
عليه ان يطايعها وكان ذلك بطبيعة نفسها فقبل معو البائن وطلقها فبطل الطلاق
للخلع وما قول للبعث طالق ثلثا فان كان الايد طلاق الثلاث وكانت تطايعه
الاول لم يكن على وجه الخلع كان الطلاق يتبع الطلاق اذا كان يملك زوجته والدعا
مسألة ومنه في المولي بالزوج اذا تزوج يمينه قبل انقضاء الاجل يلزمه ان يقول
زوجته ام لا **قال** على ما سمعته من الاثر انه في غيرها او معناه يحا معها الا ان يكون له عند
سفر او مرض فاما للسافر فيشهد له ما منعه عن اللقاة اليها الا ما هو فيه من السفر واما

للربيع فقالوا انهم ليس فيهما ان قد علم ذلك ولا شهد وكذلك يشهد المسافر والمحيط
 وغيرهم فان لم يعرف اليها وغيره عزز حتى مضت ربيعة اشهر بانث بالادلة والدرع **مسألة**
 ومنه في المولي ثلث تطبيقات انا بانث عند زجته بالادلة ارجل التزويج بها بعد ذلك
 لان قال في ذلك قولان قولنا الى انهما بالثلاث وتكون حتى بانث بالادلة بانث منه
 بالثلاث وقولنا غير من بعدة ويكون خاطبا ويجيب التنزه في الفرج والدرع **مسألة**
مسألة ابن عبد الله بن فهد قال الزجته ان كنت لم تحب زجج بالذي عقت في البيت الغلابي
 ولا يكون بطلا فك تعالت لونا ما اذري بالذي عقت الاثره على هذا الطاق ام لا **مسألة** قال ابن فهد
 اللفظ بالادلة فان لم تحب زجته بالذي عقت في البيت الغلابي الى ان مضت ربيعة
 فقد بانث بالادلة ولا يجوز له ان يجامع زجته فعدة الدلالة قبل ان تحب فان جاعها
 فسدت عليه **مسألة** وما ان لم تحب زجته حتى مضت ربيعة اشهر فقد بانث بالادلة
 وجاز له ان يتزوجها بغير زجج جديد ورضها واذن ولها ان كان بقوليهما شيء للطلاق
 فاذا تزوجها فقول ان لم تحب عن عقت في البيت الى ان مضت ربيعة اشهر فقد
 بانث بالادلة **مسألة** ثانيا وقولنا الدلالة عليه الدلالة الدلالة ولكن منوع
 والوطى ولا يجوز له ان يطأها قبل ان تحب **مسألة** وما الاجل فقول الدليل عليه وجاز له
 ان يطأها واجبة التنزه في الفرج والغزفها بالوثيقة والاحتياط الى ان اوها عظيم
 وخطوها جسيم **مسألة** **مسألة** ومنه في رجل حلف لا يجامع زجته المسنة المودة
 واحدة هل يدخل عليه على هذه الصفتا بالادلة **مسألة** قال ابن فهد الدلالة عليه على هذه الصفة
 لانه ليس بمنوع والوطى وما الدلالة فكل عيس منعت عن الوطى وهذا جاز له ان يطأها
 مرة واحدة فان طأها انك لا تارة التي استنساها دخل عليه اذا تفرج السنة ربيعة
 فصلا لانه ممنوع والوطى من اجل اليمين التي حلفها والدرع **مسألة** **مسألة** سئل الصبي عن
 الوقف بين الخلع والبرك فقال اما الخلع انا تخالعا على ان تزول عينا الذي تزوجها
 عليه فعلم ان تزول عليه جميع الذي تزوجها عليه **مسألة** وما البرك انا البركة وكذا وكذا على
 ان يرى لها نفسها فلا يقع البرك الا على ما في الذمة وليس عليها ان تزول عينا الذي وناها

أبلاه من قبل أو لم ينفق قوله والد **مسألة** ابن عبد الله وفيه طلاق زوجته طلاقاً بغير
نفسه عنها أبلاه عليها أو خالها أبلاه أساقفة الجبل أو خذفتها أو لادن قال نعم تحمل الغدبة على
صفتك هذه إذا خالها في العدة والد **مسألة** ومنه وسألت عن خلع للزوج فقال
أما إذا وقع الخلع بين الزوجين وكان أحدهما أو بعضاً فذكر اختلاف **مسألة** والذي ينبغي في القول
أن كان الزوج وهو والد لا صحيحاً فان الخلع ماض ولا ميراث بينهما إن مات أحدهما
وإن كان الزوج صحيحاً والد لا وصية فإن للزوج الذي يجوز من مات أحدهما قبل
انقضاء العدة فينبهها الميراث على القول الذي عمل عليه والد **مسألة** ومنه وإذا
اشترى **ابن الصبيته** من زوجها طلاقاً لم يقع بينهما شرط إن اشتدق لا بنته فالبيع
لازم للاب **وإذا طلقها الاب** لم ير المهر للزوج وللزوج رخصاً أن كان لم ير شرط الطلاق
كله ونشر **الاب** لا بنته **الصبيته** في ثبوتها عليها اختلاف قول ثبت وقول لا يثبت
والد **مسألة** وسئل عن رجل تزوج صبيته ثم تبار ما بذلها جاز إن لو كانت بالغاً
ما الحكم فيه **مسألة** قال معي أن في بعض القول أن الميراث الصبيته في حد من يجوز عليها البراء
ولا يرثه وحتمها فهو بمنزلة الطلاق وللزوج عليها التعبد أن كان دخلها ولم
يكن دخلها فلا رجعة له عليها على حال الإباحة التزوج جديد وفي بعض القول أنه
للمرء أحكام البراء إذا قد الزم نفسه ولا رجعة له عليها إلا أن يكون دخلها أو زوجها
موقوف المهران يتزوجها التزوج جديد فإني بلغت وأتت التزوج الذي وقع قبل الخلع
وأتت البراء فلا سبيل له عليها فإن أتت التزوج ولم ترق البراء وكان ذكره في عدها
له عليها الرجعة وكان بمنزلة الطلاق إذا كان قد دخلها في بعض القول وفي بعض
القول أنه لا رجعة له عليها على حال لأنه قد لم يزم نفسه البراء وإن كان ذلك بعد انقضاء
العدة بعد البراء بآنت منه على حال وكان لها حقها وإن لم ترق هذا النكاح انفسخ النكاح
ولا يقع البراء وإن كان قد دخلها فيه فلها صدقها إلا أن تبوء بها الوطء لأن النكاح
والد **مسألة** ومن قال للعتبة قد أبرأتك نفسك يوم تبني مني من مالك ما قامت
لنفسه ثم أبرته وما لها عليه فخرج عن ذلك فهو برأت وإن قال قد أبرأتك نفسك

يوم تبت في ذلك فابتركتها على ما علمت مع شاعري عندك ووطئها وقع البت ليس
 لها بالوطئ شيء حيث لم تعلمه وإن صحح عن قوله قد أبرت كد نفسك يوم تبت في
 ما لك لم تنفعه حينه وتوابعه وقع البت وكذلك أن قال متى ما رفعت الرجل اليك
 درهم فانت طالق **فدعت اليد الف درهم فأنصح** لم تنفعه الرجعة ووقع الطلاق
 والبر **مسألة** عن الشيخ **در** يشترط عقد النكاح ما بين الصبيته وصلاحها
 باذن أبيها فلا يحفظ فيه شيء وإن جاز أن يدخل للاختلاف **قباس** على **بدر**
 ورحمها والبر **مسألة** **والشتر** طلاق **البت** وهو صغيره فلما يطلقها مق
 الرز فان اشترى طلاقها بصلاتها الذي عليها فعلى قول من يقول إن بيع الوالد
 لما ولد جاز وبشئ البيع في الطلاق **بالصدق** فأن جاز يكون الطلاق بالصدق
 أن الزعم الزوج وتلافاه من الصدق عن **الشمس** قلت له فهل يخفى إياها شيء فما
 إذا كان مصلحتها لم يبرهن على عيب ضمان أو قصد إلى مصلحتها أو ذلك كان تلافاه من
 لها العور مغلوبة ولا لها قبل عقد عندي معنى الاختلاف وثبت ذلك ورثه في الذي
 يثبت ذلك بوجوبه على الوالد إذا قد تلف عليها والذي لا يثبت ذلك بوجوبه على الزوج
اعلم **مسألة** المصحح قبل المجرى للرجل أخذ الفدية من زوجته ولو كان عسي إليها
 وقيل يجوز بعد ما ساق إليها ولا يأخذ زيادة وقيل يجوز له الزيادة **والبر** **مسألة**
 ومنه ومن ترجع أو لا على صداق **ومثلها** يجب عليها أن تكافها ونفقة ولادها ووقع
 بينهما شقاق حتى كادت أن تدفع اليها ما ساق إليها وصداق ونفقة وكفها
 يسعد أخذ ذلك قال هكذا عندي وهذا كله من الصداق لا زيادة على نفقاتها على تولد
 من يجوز أخذها فتدبت به الامة وغيره غير للاسائة منها إليها والبر **مسألة** ومنه
 ولا وقع بين الامة والرجل حديث **في** الطلاق **فقال** الامة **انا** عتيك الورقة وما
 في ورقتي فقال الزوج لها انت طالق وقع الخلع **ام** الطلاق **قال** لا يحفظ وهذا
 شيئا ومحسن فيه كذا وكذا والاختلاف ممنون **ويحط** **الامة** كان فيها ما كان من
 الشرط ولم يذكر في العقد فاختلاف المسلمون وثبتها فان حسن قياس هذا وهذا ولا

فقد اعلم انكم صوليد ولد علي **مسألة** ومنه قال الورقة ان اعطيتني ورقة
الصلوات فانت طالق فاذا كان علي غير معنى الخلع فمهما اعطته طالقت كما قال ابن
كان علي معنى الخلع له نطاق بتسليم الورقة حتى يكون منها التسليم ومنه القضي في
الذي قعدا فريد ولد علي **مسألة** ومنه في رجل برئ ورأه فيقول ابرأت كبر نفسك
ولا يقول قل ان ذلك يختلف فيه قال لا يقع بعض البرأت حتى يقول قد وبعض يقول
ان يقع البرأت اذا كان اللفظ فيما يجب به البرأت الا قد كذلك الترخيخ اذا لم يقل قد وهو
سواء ولد علي **مسألة** ومنه وكان ميسرا الزوجة فاشترت منه تطليقة بما
عليه لها والمهر ثم رجعت عليه في صداق الحال الاسأة قوله تدرك صداقها اذا قام
بينة الاسأة وقيل لا تدرك ولد علي **مسألة** وكتاب اهل الخور وورق الاو
انت علي حرم للمعلم اذ في ذلك او يل قال بعضهم تطليقة بآينة وقل بعضهم
رجوعة وقال بعض ذلك تطليقات وقال بعض كفارة يمين وهو قول
ابن عباس وقال بعض ليس في ذلك شيء الا ان يعني بها الطلاق ولد علي **مسألة**
عن الشيخ سليمان بن محمد ولا رجوع له فيمن له ورقة سابرة ثياب تغسلها الا بعد
من الناس فقال لها زوجها اذا غسلتها اشعده القيص بلا طمس فقد قيل ان هذا
يخرج في حرج الايلاء بخلاف ان لم تغسلها او ولد علي **مسألة** وكتاب منجى الابرار
فمن ذلك فنواهم ان لا اى البرأت زوجها ولا الصلح برب الزوج فيما بين
الديت والى ذلك خطا بل الزوج يسمى الى زوجته بحيث يضيء عليها الا وسوء
الحلق فضاطر الى طلب الخلاص فبقي الزوج لتفصل فهذا البرأ عن غير
نفسه وقد قال الدعي رجل فان طعنكم عن شيء منكم فنفسا فلكلوا هنيئا وريسا
وطيبة النفس غير طيبة القلب فالقلب قد يرد ما لا تطيب به النفس فلا انسان
يريد الخلاص بقلبه ولكن تكلمها بنفسه فلما طيبة النفس ان تسمح نفسها
بالايماء لا عن ضرورة تعاليمها حتى اذا ترددت بين ضررين اختارت
افضلها هذه مضادة بين ضررين على التحقيق باثارة الباطن وما القاصي

في الدنيا لا يطالع على القلوب • ولا السر فينبط البرزخ الظاهر ونهاه لئلا يفسد ظاهر
 والآخر الباطن لا يطالع الخلق عليه ولكن مما تصدى القاضى الأكبر يوم القيمة
 لو كان هذا محسوبا ولا يفيد في تحصيل البركة والبرهان **مسألة** وإذا اتفق الرجل
 وزوجته على الخلع وكانت حاملًا فقالت ابو في نفسه وابوك وصدق ونفقة الحمل
 احتطبها عند التسوية أشهر في العرا على هذا الشرط محضه شاهدى عدل أو في
 شهرة فامرات الملاء ترجع في نفقة حملها إن لها الزوج في نفقة الحمل وليس للزوج
 رجوع في الزوج بعد والدعوى **مسألة** رجل التفق وهو زوجته على الخلع وعلى ان
 تبايع بعد حقه مالها الفلاني والشئ الفلاني فلما خالعا نكحت عليه الدخول
 رجوع على الخلع عليها أو لا • قال يحكم عليها ان تعطيها ما وقع عليه الخلع أو نفقة
 وبما الخلع فقد مضى ولا فيه رجعة والدعوى **مسألة** والرجل والملاء إذا قعد
 الخلع فقالت للملاء ابرئكم حتى وصدق فقال الزوج انشهدوا انها طالق فالت
 القول انها تطلق وعليه صداقها وجاز له ردها على هذه الصفة ولو كرهت
 اذا كان باقيا بينهما شئ من الطلاق • وفيه قول لا يبرأ من الصداق لانها
 قعد الخلع والقول الاول أكثر والله اعلم **مسألة** ابن عبيد بن فيمن قال
 ان لم يفعل الشئ الفلاني وان لم يعطاني فلان كذا فانت طالق ثم وطئها بعد
 هذا وقبل ان تمضوا اربعة اشهر ثم فعل ما خلف عليه قبل ان تمضوا اربعة اشهر
 اتفقد عليه زوجته بالوطء ام لا • قال ان هذه اليمين ايلأه فاذا وطئها رجعت
 قبل ان يفعل الشئ الفلاني وقبل ان يعطيها فلان كذا المودة شهرين او شهرين في مكان
 او ثلاثة اشهر في مكانا فمأ هو قول من اجل الولاية وهو اربعة اشهر ثم وطئها رجعت
 قبل ان يفعل ثم فعل بعد ذلك قبل ان تنقضي اليجل الذي حده فقوله رجعت عليه
 وقوله لا رجعة والدعوى **مسألة** عن الشيخ احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن ابي خالعا
 زوجها وهو مرضى وهي صبيحة ثم مات وهي في العدة هل ترضى وعليها عدة
 المميتة ام لا • قال في ذلك اختلاف • والثقل القول ان الخلع جائز ولا تشرأت

بركن المصالح جاز وعلمها عدة لاطلقة اللان تقصد هذا الخلق فلان عن عدة المصنفين
 وعلى عدة الخلق نية الفار وما ان كانت المنة ونية الرجل صحيحا او الله من
 صدق او ابو لها تقسم المومات وفي عدة العدة منة فانه يشهد ان بركن المصنف لا يشهد
 فصار الخلق من تطلقة ويلزم الصدق او بركن المصنف لا يشهد والعدل **●**
مسألة قال المصنف في المصنف الذي زوجها ابوها ونحوها في زوجها فلا يشهد عليها
 البركن وان مات فلها من الميراث ولم يعلم الشايع سعيد وسعود وابنة سريته
 يجب عليها الميراث او اتمت البركن بعد بلوغها الان تدفع له في ذلك الوقت
 واما الشايع سعيد والقاضي فقال اذا اتمت البركن فيجب عليها الميراث والعدل **●**
مسألة وعند فمهن نشرت عند زوجها وخلف بالطلاق انه ما يرضيها الا اذا
 شككت به فلم تشكبه ولم يرضها الى بعد اشهر تبين عند بالديلة او لم **●** قال اذا
 كان رضاها بغير الخلق فلا تبين بالديلة لانه غير ممنوع الزوج وان كان رضاها
 بالخلق ووطئها بعد ما يلتقي الختانان قبل ان تدفع عليه حدث وان زاد على ذلك
 حرمته عليه وان رفعت عند الحاكم بتركه عييد والعدل **●** **مسألة** في المصنف اذا
 خالع زوجها وطلقها طلاقا باينا وهي صحيحة وماتت الزوجة وعرف العدة
 الزوج منها ميراث ويبرأ من حقها ام لان قاله قال ان كانت على الطالبة الخلع
 فاكمل القول لا يقولان ويبرأ من حقها اذا كان منصفها لها ووجب حقها وما
 الطلاق اذا كان يعلم بنفسه انه ضار فلا يشهد **●** قال الشايع سعيد ان كانت
 على المصنف فبينها الميراث ماتت هي او هو وان كان هو المصنف فلا ميراث بينهما
 على كل القول وفيما خلا **●** ومن جوابه ايضا لا ميراث له فيها يجب ويبرأ من
 والعدل **●** **مسألة** ومن قال ان تدفع بنت فلان في كافي او مثل في سائر الاثار
 نية واما تدفعها عليه شيء او لم **●** وان كان نية التمس قبل فمرفق وان
 طلقها من قبل مرة او ثنتين وقال ان ردتها في كافي او كان قد طلقها ثلاثا
 ورجعها غيرة وفارقها ولا هو اخذها بعد ما قال ما ذكرته **●** قال الشايع ناس

بن نجس فيد اختلاف **ف** واكثر القول الاشع علي **ع** ون قال لها انت علي سكتهم
اني ان تروى منك فيد خلد الاختلاف **ف** واكثر القول الاشع علي **ع** ولطافت التي يملك
رجعت اليها الخلع والطلاق والايلاء والظهار والبراع **مسألة** وعن رجل
عق عبد اغيا لا يدي احي هو وميتت احي في ذلك عند في الظهار **م** **ل**
فاقول لا يعتق عن ظهار لا عبد لا حاضر فان اعتق عبد الغاي **ف** فصحت
حياته وسلامته بدونه وقل ان يظاهرها فلا باس عليه في زوجته ومن صح ان مات
او نسل شي وجوز احد او حدث في يده شئ لا يحي فلا يحي عند عتقته وان
كان قد وطئها فانها تقصد عليه ابدا فلا تكون كفارة الظهار بعد الخت قبل
الوطئ والسك **مسألة** الصحيح فمن قال لزوجة ان فعلت كذا لا فعلت
كذا عملا يجوز فعلة كان فعلت هي كذا يدخل عليه حكم الايلاء ولا يحي لوطئها
قبل ان يفعلها اذ كان هذه خارجة عن معنى الايلاء **ف** فقال هذه ليست ومسائل
الايلاء اذا قال لها ان فعلت كذا لا فعلت بك كذا عملا يجوز له في الشرح فعلة فان قالت
هي قد فعلت **ف** واكثر هو كذا في ذلك اختلاف **ف** قول ان القول قول الزوج وعليها
هو البينة انها قد فعلت ما حلف عليها زوجها وقول ان القول قولها هي
انها قد فعلت ما حلف عليها او هو اكثر القول فاذا قالت له هي افعلت فعلت
فان لا دعوان يفعل للعصية كما توقعها هو بالفعل فهو اثم وعليه الاستغفار
والعتوبة والرجوع الى الحق **ف** ون ذكر هو الفعل الذي لا يجوز له فعلة **ف** للعب
فلا يلحقه الايلاء في زوجته ولو اتت عليه حاله تمنعه فعل ذلك بها والوقوف
عن العصية او لم يجر هذا القول منه لها يخرج على معنى التوعد ولا يلحقه طلاق
والايلاء على صفك هذه **والدعاء** **مسألة** الرعوي وقيل ان حرف
الايلاء ان يعتد **ف** وان لم ولا وان لم امان وان هما ابلاء في الجماع في
غير الجماع ليستا بايلاء ومثل ذلك ان يقول لها ان جامعتك فانت طالق
واذا جامعتك فانت طالق **ف** وما في غير الجماع ان دخلت بيت فلان فانت

طالق فهذا ليس باطلا وان دخلت طالق ون لم تدخل لم تطلق ولو طال الوقت
ونحوه لجماعها وان لم ير المهر قال ان لم يعط زوجته كذا فهو طالق فقال ان
اعطاها وانكرت الملاقاة فقول الملاقاة الان يصح انعقادها وان قال ان لم يفعل
كذا فهو طالق فقال ان قد فعل فاقول قوله ون قال ان دخلت زوجته
لمست فلان فهو طالق فقالت قد دخلت او فعلت فاقول قولها على اكثر القول وان
قال ان اعطيتي كذا فانت طالق فقالت قد اعطتني وانكرت فهو بلا فعل قولها
والدعوى **مسألة** الصبي وليس للصبي برأى ولا للاحد من اولياءها برأى الا
الاب فانه يلحق به من جهة اختلافه ولا زالت البرأى وهذا الزوج لهذه
الصبيته قام مقام الطلاق وورثته اذ مات اذ كان التزوج من ربه لها على
ما عليه العمل ون كان التزوج لها ونحوها فهو موقوف فان بلغت وصبيته
بزوجها ورثته واعتدت حشده والقول قولها انها لم تنبت بدع بينهما ولا
التي زوجها ابوها فتعتد من يوم موت زوجها ولا فرق في البرأى اذ وقع والزواج
الصحيح ولا يرضى على ما عليه العمل والدعوى **مسألة** عن الشيخ جيب السلام في اذاعة
طلبت من زوجها الخلع او المأزاة فاختلعت منه ولا بد من حقت بحبها عليه
لمطلقها او لم يرض لها نفسها برأى الطلاق فان كانت هذه المأزاة اختلعت وبرت
من زوجها بصدقها او بشئ منه فذلك حاله على كل حال اذ لم يرضي خلعها او بشئ من
اساقه منه لها فهو ثابت لا يخرج لها من اذ وقع الا ان يردّها او يرضيها بغيرها
على بعض القول وبقيت تزوجها تزوجها لا بد لانه يختلف فيه قول من طلاق
باين وقول من فسخ على قول ويقول انه فسخ فليس لها الرد ولا رجعة بل
لها ان تزوجها تزوجها لا بد ولا يصح قول من يقول انه فسخ ولو كان خلعها هذا
بعد طليقتين منه لها جاز له تزوجها ولا يصح طليقة الله ولو خالعهما ما يند
منه جاز له تزوجها ورضاه على قول من يرضى المسلمين وعلى رأي من يرى انه طلاق
فليس له ان يردّها ولا يزوجها على هذه الصفة الا ان تنكح زوجها غيره وقد

اختلاف العلماء ان اختلفت منه بوجوبها عليه غير الصداق مثل رباية تحجب لها
 عليه ولا تضعه وحضانة تستحقها عليه لولده او من اشترى وجوبها عليه او
 لزوجها وغير الصداق فاقدمت منه بذلك فقال بعضهم هذا ليس بغدنة
 وليست الغدنة الا بالصداق وعاجله وجده وليس بخبرة غدنة ولان براجها
 ونوى لها وحبها وهذا اي مشهور مع اهل العلم بالبين ولم تطالب وليس هو فسخ
 وقيل في بعض القول ان ثبت ما لم تطالب فان طلبة انتقض الفسخ وعليه ذلك
 واداء ما عليه لها ولا رجعة عليها وقيل ان انتقض فهو ونقضه على كانت الزوجة
 ثابتة لان الفسخ متعلق بثبوت الشوط فاذا لم يتم الشوط ثبت التراجع على حاله
 وهو زوجته ما لم تنقض عقدتها وتزوج فاي سبق وقوع ذلك تحت حنكها فلا خلاف
 اعلم **مسألة** ومقال الزوجت من حبس جنة والذي في ذلك اختلاف قول ان قوله
 هذا يكون ظاهرا وعليه ان يكفر كفارة الظاهر قبل ان يطاها وقول ان قوله هذا كمن
 حرّم زوجته على نفسه وعليه كفارة يمين والبدعي **مسألة** لقن عن رجل حلف
 بالطلاق ان يغدي المالك الغلاف من كذا وكذا ندوم فبعد بيع خمار كان له نية
 في قوله هذا قال ان هذا السؤال يحتمل معاني شتى وان كان نية ان يغديه في الزمان
 الذي ما بين يوم عينة الزمان الذي سماه فليس لان يطا في هذه الالة فان وطها في
 هذه الالة قبل ان يغديه عصى عليه وان كتم اربعة اشهر ولم يغدي بانت باليلة
 ومن حلف بيمينه هذه ونوى ان لا جاء الزمان الذي سماه مثل القبض او شهر عن علمه في
 بيته فقبل حصول ذلك لم ان يطا زوجته فاذا جاء الوقت وقدر في يمينه نوى ان لا
 وان لم يغدي حين وقته الذي نواه وان كان في يوم معلوم او وقت محدد بنية ان لا
 يغديه في ذلك اليوم او الوقت ولم يغده حتى مضى ذلك اليوم او الوقت المحدد وفتح
 عليه الطلاق ولان يزوجته بمحض شأه من يكتفي بها في الزمان
 باقية عنه شيء والطلاق وليس لها ان يطاها ان حصر ذلك الوقت حتى
 يغدي ويبر في يمينه وينقض الوقت ويقع الطلاق ثم يلجأها وذلك ما لم

عندئذ بعد وقوع الطلاق ولم يكن هناك معنى بحسب في الدلالة وإن كان طائف القول
في عندئذ ان جاء القوض وانما دخل الشهر الفلاني انه يغدير فقبل دخول ذلك الوقت لم يطوف
زوجته فان جاء الوقت المحذور في اليوم فليس له ان يطأ حتى يتفرغ عيونه وان لم يفرغ عيونه
حق تعالى اربعة اشهر ويوم دخل الوقت انقضت بانتهى عند زوجته بالايك ولا يجوز له
ارتدائها الا بتزوج جديد وهو وطء والشروع وضاهها وهو كغيره وسائر الخطايا والله
اعلم **مسألة** ابن عبيدان وحلف بطلاق زوجته لم يعط فلان كان الشهر كذا
فهو البلاء ان لم يعط الى ان تمضي اربعة اشهر بانتهى عند زوجته بالايك فان وطأها قبل ان
تمضي اربعة اشهر وقبل ان يعطى فلان فقد حوت عليه لان كان الليل واليوم **مسألة** ابن
فصاعداون قال ان لم يعط في شهر كذا فليس كذلك البلاء والداعي **مسألة** ابن
السلمين ان الخلع في الليل فيمختلف عنهم ولا يجزئهم ولا يوجد في ما اذا كانت
نار موقوفة والخلع جائز قال غيره اما بغير نار الا عرفت بعضهم بعضا كمنعهم
بالبها فمختلف في ذلك بعض اجازة وبعض لم يجز وقال الليل لباس كان قمر
اولا قمر فيه وغيره وكذلك اختلاف واقعه في الشهادة وفي المسح والشك والفرج
وقد قبل ولو كانت نار موقوفة او في كل ذلك فيمختلف اختلاف بين الفقهاء لان الليل
لباس والداعي **مسألة** ابن عبيدان في رجل عطل رجله لغيره فطأها بها وقال
ان لم يوفد اياها لعشرة ايام فاوثر طالق فلم يوفد اياها حتى انقضت العشرة
الايام وراى بعدوها اما يلزم في ذلك قال ان انقضت عشرة ايام ولم يوفد فان
زوجته تطلق ولا يكون اياها غير ذلك قد اختلف المسلمون في وطء زوجته قبل ان
يوفي غريمه وقبل انقضاء عشرة ايام فقال وقال لا يجوز له وطؤها وهو كقول
وقال وقال جاز له الوطء اذا وفي غريمه قبل انقضاء الاجل والداعي **مسألة**
ومند وحلف لا يدخل هذه القبة وفي تلك القبة او تدفم لم يدخلها حتى مضت
الربعة اشهر ان او تدفم بالايك وقول لا تبين بالايك لان محل وطؤها
في غير ذلك البلد وحلف لا يكلم او تدفم لم يكلمها ولم يحامعها حتى مضت اربعة

اشهر فليس هذا الا بالاول والاعلى **مسألة** ومنه وفي رواية العريان زوجها على جميع صدقها
او على نصف ثم راجعها بالبرهان على ان يسلم لها او شيئا أو من ثم ان يدخل عليها قبل
ان يسلم لها ما شرط عليه ان يسلم لها او كرهت في ذلك وقالت لا تدخل علي حتى
تتصدق ما شرط لي كان الزوج معسدا ومؤسدا على تحرير ان تعاشرة قبل ان يتقدما
ما دعت عليه ادم **مسألة** قال في الحكم على هذه الآية بالمعاشرة قبل ان يسلم لها عاجلها
وما ان اختلف في كثرة الدلائل وقلة ما فالقول قول الزوج الا ان يصح بالبينة العادلة
ان صدق الآية المختلفة كذا فهو ثابت ولو ردها الزوج بدون صدقها الاول لان
المتعلقة بزوج الاول لا تنقص للداعية **مسألة** ومنه وفي رواية ابن سنان زوجته من
صدقها انفسكت عنده ثم قبل بها واولها انفسكت اكان قطع بشئ والكلام بينهما
وقبولها لم يقطع غير النكاح او يقوم او مجلسهما او يقوم او منده ولم ينكح الزوج بكلام غير
الخلع فان الخلع وقع وليس للآية الزوج في صدقها اذ البراءة وصدق معلوم وهما
اذا تكلم الزوج بعد البراءة بكلام غير الخلع ثم قبل البراءة بعد ذلك واحتج انه يرد بذلك
خلقا لم يقع بذلك الخلع على القول الذي فعل عليه وقول ان الخلع يقع ولو كان تكلم
بعد البراءة بكلام غير الخلع والداعية **مسألة** ومنه وفيه تزوج بتممة ثم
تعدعها واولها الخلع والبراءة من حقها الذي عليه لها وراك قد بركت كذا
ما برئت من حاكم او قال لها انت طالق بعد ما ابرأته من حقها اوله تغل في شيئا
وانما ردت عليها قريما اعطى بتمها ثم طلق الرجل زوجته على هذا يكون هذا
خلعا **مسألة** قال ان بركت البينة غير ثابت والحق واجب على الزوج ان يبرأ
منه بعد بلوغها او ما ردة لها قبل بلوغها اذ ابرأها انفسكت بعد ان ابرأته نفق
ذلكا اختلاف **مسألة** ويعجبون ان لا يردوها وما اذا ابرأها بشرط بعد ان يبرأ من حقها
فهذا بركت موقوف **مسألة** فان بلغت دامت البراءة فقد برأت من حقها وليس
عليها سبيل وان لم تنكح البراءة بعد بلوغها فهي زوجته وليس لردّها في نفسها
في بركت الشرطية وما اذا طلقها في نفسها وعين بركت واولاد ان يردّها في

عندئذ فاجاز ذكره والحمد لله **مسألة** ومن دعى التي يخالها زوجها ثم تطلب منه
 صداقها وتكفي إلى أسارة فان وجب طلاقها أو هذا الوجه على الزوجان يرجع إليها في
 نفسها أم لا قال إذا صحت الأسارة رجعت في حقها أم لا رجعت فان رجعت عليها
 في حقها نقول له الرجوع عليها في نفسها أو قول لا رجعت له عليها أو أم لا رجعت في حقها
 بعد انقضائها أم لا أم لا رجعت له عليها في نفسها والدليل **مسألة** ومن دعى
 رجلاً طلق زوجته طلاقاً صحيحاً ولم يحلها ثم اختلعت اليد قبل انقضائها أو رجلاً
 نفسها ثم تزوجها والدليل **مسألة** ومن دعى رجلاً طلق له أو تزوجها أو تزوجها
 بغير نفسها فقال قد قبلت المال ولا يرى لك نفسك تبيع منه ولا يغفر عنه قوله إذا قدم
 القول أو كيف في ذلك قال في ذلك اختلاف قول الخلع قد وقع ولا ينفعه
 قوله قد قبلت المال ولا يرى لك نفسك قول ان الخلع لا يقع إذا كان كلاماً متصلاً
 والدليل **مسألة** ومن دعى رجلاً تزوج امرأة وضعت له طلاقاً ضامناً صداقها إلا الجبل
 ثم إن المرأة اختلعت هي وزوجها أو برأته وصداقها أو برأها نفسها برأت الطلاق
 حل بين الضامن وصداق هذه المرأة أم لا قال إن المرأة إذا برأت زوجها من
 صداقها الذي عليه لها ولو برأته زوجها في العدة فإن الصداق قد أغل على الضامن
 ومما إن رجعت قبل انقضائها في ذلك اختلاف قال وقال إن الضامن قد برأ ولا
 يرجع عليه الصداق مرة ثانية وقوله قال إن رجعت قبل انقضائها أو رجعت
 الصداق على الضامن والدليل **مسألة** ومن دعى رجلاً تزوج امرأة بصداق معلوم
 ثم إن أب زوجها لاقى باع زوجته بدينار أو مائة دينار أو مائة دينار أو مائة دينار
 على إنهم إن لاقى باع زوجته بدينار أو مائة دينار أو مائة دينار أو مائة دينار
 الما الذي اشتبه بصداقها **كتاب الزوج وحده والمائة** قال إن المائتين
 للمائة يبيع الخيار للتقدم لها **كتاب الزوج** ولا يرجع للمال **كتاب الزوج** ولا للزوج
 نفسه لأن البقرة تقع على ما في الأمانة وليس لها في زمة الزوج شيء لأن تقول للمائة
 لزوجهما عند الخلع قد برأتك من حق صداقك ولزوجة عليك المبيع بالخيار الذي في المال

المعلق في تحصيله يرجع المال للزوج وحده ولا يدخل **مسألة** الجهم في الذي حلف
 وقال لا تزني أنت علي كالحاقه ولم يقل كضهرتي ان كان فيد رخصه عن يمين الظهار
 ايلن من يمين وسل وان كان يلزمه يمين وسل ايلن كجهاج زوجته وان يكفر كفارة
 الظهار او لا **مسألة** قال والذي ينبغي هذا ما في الاختلاف في وجوب **جواب** الظهار قول الله
 ظهار وتقول للظهار عليه ان لم يذكر الظاهر عليه كفارة يمين وسلته ولا حفظ
 في تزويج الجاه عليه شيئا على قوله وتقول بالكفارة وعنده عن وجوب **جواب** الظهار
 وتجهيل الكفارة او لمعناه قبل الجاه اذا لم تكن له نية ان يراه الظهار بقوله وهذا والله
 اعلم **مسألة** ابن عجلان الباقي في المختارة اختلاف بعض وجوب لها الصداق
 وبعض لم يوجب وبعض جعلها تطليقة وبعض لم يجعلها شيئا وان لم يفسرها بعض
 قالا اذا اختارت نفسها اى تطليقة تبين بالثلاث وان لم تحت فواحدة حجة وفيه
 اختلاف كثير كتبه مختصرا وعندي هو الصداق لان الفعل منه وهو ملك
 بزوامها وقيادها والدخل **مسألة** ابن عجلان وفيه من وجبتان حرة وعلوة
 ثم طلق المملوكة ولا ردها المولى خيار بعد الرجم لا **مسألة** قال رجل ان لها
 الخيار والله اعلم **مسألة** الصبي الذي قال له زوجتان وطنتك واذا وطنتك فانت
 طالق او والله لا اطلقك وما اشبه هذا وللوائح للوطى وكل هذا لا بد وتبين ان
 لم يطاها حتى مضى اربعة اشهر فان وطئها قبل مضى اربعة اشهر وكانت عينة
 بالله فان عليه الحنث وهذا ان كانت عينة بالطلاق فان اولا على التقاء
 المختارين فقد فسدت عيونه وان لم يرد فانها تبين بتطليقة رجعية وان
 لم يفعل شيئا وهذا حتى مضى اربعة اشهر فانها تبين بتطليقة ولا علة عليها
 ولدت في عجزها ان شاء فان تزوجها او وطئها المحقق الحنث ان كانت عينة بالله وان
 تكسها جنة ليمينه حتى مضى اربعة اشهر يانت بالايلاء ايضا وان خالها او **مسألة**
 ثلثا في حمل الابل فان لا يلاذ ينهدم والمحق الطلاق والخلع فان ردها بعد الجاه
 بالتفريق منها فذلك جائز ولم يوطئها بمنزلة التزوج فان كانت عينة بالله فان

عليه كفارة العتق ومن ترك ما حثت له من فاتها تبيين **مسألة** بالآية **مسألة** على مضمون النكاح
 وإن كانت عند الطلاق فلا شيء عليه بعد الوطء في الزوج والرقن وغيرهما
 إذا اكتسبها ثم خالها وكان آيلا فهو بالنظران فليس له أن يطأها حتى يكون نكحاً
 ولو طأها حتى مضت أربعة أشهر بانت عند أهل البيت وإن كان تزويجاً بعد انقضاء
 العدة فليس عليه وقت في الكفارة ويختلف في طهرها بها فقلنا يجوز له
 وطؤها قبل التكفير وقال ليس وطؤها قبل التكفير وبما إن كان قبل انقضاء
 العدة فالآية لا يحكم ولا ينهاه عند الطالع **مسألة** ولا يعلم **مسألة** وما من حلف
 بالطلاق إن تزوج علي وجهه فهذا آيلا فإن تزوج قبل مضى أربعة أشهر
 لم يترحم عليه ولا بانت بالآية **مسألة** ولا يعلم **مسألة** الرغوى في برك الصبيته
 زوجها وصدقتها وأنها يكون أمه فافعله أم لا قال إن صح إباحة فقد
 أوجب البرن لزوجها وصدقتها فإن الزوج يبرأ أبداً من الحق صدقة وغيره
 وقول إن يبرأ وإن كان للاب ثقة ولا كان غير ثقة فلا يبرأ الزوج وقول لا يبرأ
 على حال كان للاب ثقة وغير ثقة وأكثروا القول والمجهول بعد أن الزوج يبرأ إذا
 صح أمه لها ويكون أمه كفعله ما لم يصح خيانة الأب ولو لم يكن ثقة إذا كان
 يبرأها الزوج باللفظ صحيح وقبل الزوج يبرأها بأبائها بعد انقطاع كل أمها بأبائها
 لبرن له **مسألة** ولا يعلم **مسألة** الصبي وخالع زوجته وطلعهما طلاقاً بائناً فهو
 رخصاً وهو إلى رخصة ومات أحدهما في العدة يتوارثان أم لا قال إن كان
 رخصاً وقول إن يكون ضلماً وطأ الميراث منه وقول إن غير ضلماً للميراث
 طامناً حتى يصح أنه ضلماً وبما إذا خالها وكان هو الميراث في الميراث بينهما
 اختلاف وأكثروا القول للميراث لها إذا كان ذلك بمطلب منها له وإن كانت
 على الرخصة وكان هو الطالب لها ومات فلا ميراث لغيرها وإن لم يكن هو
 الطالب في الميراث له منها اختلاف قلت ومادة هذه الآية محل الشك
 للميراث لها وفي غير ثبوته قال في حال وجوب الميراث لها منه عليها عدة التوفي

عنها زوجها فيها جعل عليه مراءى فقها المسلمين قلت فان مات الزوج والزوج
فطلب الخي منهما امور رتبة الميت وادعى ان الطلاق غير باين وان لموات بينهما
وادعى ورثة الميت ان الطلاق باين وان لموات بينهما وادعى الخي ان الخلع او الطلاق
فالمريض وادعى ورثة الميت ان الطلاق في المصحة القول قول الخي او قول ورثة
الميت • قال ان للدعي يدعي الطلاق ونقض العدة والرد • **مسألة**
والخلع هو ان تقتدي بالاك بشئ وما لها فتقول قد برئتكم من حقي وصدقوا وقد ريت
عليكم هذا الشئ وعلى ان يري انفسى بران الطلاق • وقول الزوج قد قبلت ذلك
وقد برئت لكم نفسك بران الطلاق • وهي طليقة واحدة تنبئ بها وليس لردّها
الدر ضلها ولا تنقض مما اخلعت منه شيئا ويؤا ولا ينقض عدتها كعدة المطلقة ولا
سكنى لها ولا نفقة والرد على • **مسألة** والصبي لا يشترط برضاها وعليه الزم نفسه واجل
الطلاق الا ان يضمن به ضمان فلا يخذه منه وذلك ان قال قد برئت لها نفسها
وقد برئت ابا الطلاق • **مسألة** لرد الطلاق وعليه الحق • **مسألة** ان يقول قد برئت لها نفسها
ان برئت ورحمها او قبي برئت فلا بد ان حتى تبلغ وتم فكذلك تنقض وتغيره والرد
اعلى • **مسألة** ولا تدر الخلق لعدتها لان الخلع وقع باختيارها فاصار
بانفك ملك بنفسها وليس للعدت بعد ولو يرد هو والمطلقة فليجديها التجهت
وهي طليقة لان مات في العدة وهي مستحب ان يخلع الرجل زوجته بعد طهرها
قبل ان يمسه كما ان يستحب ان يصنع بالمطلقة والرد على • **مسألة** ورجاع • **مسألة**
على غير او خزانة او قول له قيمة ذلك ويكون خلعاً او قول له مكان الخجل ومكان الخجل
كس وخرج ان يكون هذا طلاقاً لا يملك فيه الرجعة قلت فان وقع الخلع على شرط
الحياء لم يولد ثباتاً م قال ثبت الخلع وبطل الشرط والرد على • **مسألة** وبن نشأت
الملاقاة عن زوجها او امتنعت عن طاعتها فيها يجب عليها ان تغسل وجنابتها هل
تحل لزوجها على هذا لا • قال قول محل له وقوله لا تحل له الا ببعض جماعه • **مسألة**
او ادعى ان قلت فان اخلعت المهر من الاسوة ثم مضى اليها ويات • **مسألة** وقال ان

اركان ركز الحسنة والاحسان فابت هـل يحل الما اقتضها • قال يختلف في ذلك بحسب
 ان تتم له البر • وان لم تتم له ولم ترجع اليه فلو وافيه الاختلاف ان اظهر لها ذلك في العدة
 والبر • **مسألة** • وزالت له اوتيه قد ابرك الله وحق ما ابرت في نفسي فقال قد ابرك الله
 كذا فسك قبل يقع البر • وقيل لا يقع • والله لا يدري • وحق الناس الا ان يقول قد قبلت • وقول
 ايضا لا يقع • هكذا حتى يلهه وقول لا يقع • ولو ابراهه والد اعلم • **مسألة** • ابن عبيد ان انق رجل
 قعد هو وزوجه في الدوق • وقيل له قد ابرك الله وحق • وصدا في فقال لها ما فارقش فقالت له
 لمسه هكذا ثم قالت له ثالثة قد ابرك الله وحق • وصدا في فقال قبلت • ما يطلقان • فيش
 ردها • ثم لما اتصلت في نسيم واحد • قال ان هذه تطلق واحدة بقول زوجها ما فارقش
 لانه لم يقبل منها البر • وتطلق بحجوبه الثاني لها واحدة لان الخلع يتبع الطلاق • والله
 يلحقها بعد ذلك طلاق • ولو قال لها هذا الكلام اكثر من ذلك رة الا ان الطلاق لا يشيع
 الخلع والد اعلم • **مسألة** • ومنه والاق ان ابرت زوجها في الحق الذي تزوجها عليه على
 ان يبري لها نفسها • وان الطلاق فابر لها نفسها • وكانت قد اخذت شيئا من النقود
 وتوفي عليه شيء • والنقد ان يكون البرن على ما يقع في الذمم ام على المبيع • وزعموا اخذت • قال
 ان البرن يقع على ما في الذمم • ولا رة عليها • فما اخذت منه ذكرا كان خالها على ما في ذكرا
 عليه • فاتها رة عليه ما قبضت منه • والد اعلم • **مسألة** • ومنه وفي رجل قال رة جتد ان
 سلمت له اوراق الصلح او يوم تسلم او متى سلمت له اياها فهو طالق ما تى • قال
 ان كان رة جتد الغايد كذا متى سلمت له الاوراق طلقت • واما ان كانا قعد الخلع وراه
 وقال ان سلمت لي الاوراق فانت طالق فان سلمتها في المجلس طلقت • ومنه في رة الجلس
 بطل الطلاق والخلع • ولو سلمت له بعد ذلك والد اعلم • **مسألة** • ومنه وفي رة تضار
 زوجها وتكفره والاريطيق فطلبت منه الوفاق • وريدته رة جتد هو هو منصف طاهل • **مسألة**
 قال لا يعمل الا كراهية منها • مع انصاف لها • وان زوجها الواجب عليه حلت له فوثها • والله
 اعلم • **مسألة** • عن الشيخ ناصر بن عيسى رحمه الله والرجل ان ارى الواجب لزوجته الا
 انه لم يحسن معها • العجبة يحسن العلاقة • وطبيعة النفس والقاض والاحتمال والرافة

[illegible]

اليد واليد ثم رجعها ثم اختلعت اليد الثانية ثم رجعها ثم اختلعت اليد الثالثة هل رجعها
قال يختلف في ذلك من طلق جعل الخلع نسخ لكل رجل رجعها لانه بانتهى عند الثلاث ومن
فعل ذلك والله اعلم **مسألة** عن الشيخ سمعته رجع في رجل خلع بطلاق زوجته عن شرب الخمر
الا يشترط ارجاع زوجته جيلة لذلك هل رجعها ان قال انتقاع الخلع عن تضييق تقيده ولا
اكثر فهو لك بنفسها وانما حيث هذا الجاهل الظالم شرب الخمر ورجعها ورضيت به
فلم تذكره في عاصيته ثم قلته وعلمت بفعله وساعدته ولا يعلم **مسألة** عن الشيخ عيني
بن مسعود النخعي رجع في رجل رجعها بعد الخلع فابترأه رجعة او صلاها فقال طلاق قبلت ما لي
وانت طالق قبلت ما لي وانت طالق قبلت ما لي وانت طالق يكون هذا الطلاق ثلاثا
ام واحد **مسألة** قال قول يلحقها الطلاق بقوله بعد اذا كان كل واحد بالطلاق بعد القبول
متصلا لا سكوت بين القبول والطلاق وقوله اذا قال طلاق بعد ما ابرأه رجعة او صلاها
قد قبلت ما لي وانت طالق ولو قال رجع وكثر رجع قد وقع الخلع بينهما ولا يلحقها طلاقه
اذا كان متصلا بالقبول على القول الذي يعمل به اكثر الفقهاء ولا يعلم **مسألة** ومن خلع
لديطان وصدا ابنة الامة ويؤمها بعد ما لا يملكه عليه ولو تركها اسين حتى طامت في فاه
تركها بعد ذلك حتى مضت اربعة اشهر بانت بالايكدة والله اعلم **مسألة** ومن قال لا والله
ان دخلت دار فلان فميط الق ومن وقف على يده في عليه كضهر اقدم وان قضت عن عنده
ما جاز فوالله لا يقر بها الى سنة ففعلت ذلك ككده فافها تطلق بدخولها الدار وعليه
كفارة الظهار والكفارة له بينه فاذا لم يرد رجعها بعد الطلاق حتى تضييق رجعها بانتهى
وان انقضت عدة الطلاق اتمم المظهار وان لم تنقض عدة الطلاق حتى تلوا بعد
اشهر بانت بتطابقين وان وطأها وقد كفره المظهار قبل انقضائها بعد الاشهر وقد
رجعها وقد رجعها المظهار فلعلمه كفارة اليمين والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان ومن الخ
من رجعته وحلف بطلاقها بالحق الطلاق بعد ما لا يملكه **مسألة** وكذلك الذي لا يملكه
الطلاق ام لا وما الذي يلزم فيه ان يطعن في الايكدة والذي يلزم فيه الكفارة كما
للا حاشا له او مؤسدا ومن تحبض او حنفة او مكررة وكيف حكم العدة عليهم في

فكذلك الكفارة • قال لم يعلم انه تلزم كفارة الابل والابل لا يحفظ ان الرجل اذا
 حلف بالله عز وجل زوجته فان ترك وطأها اربعة اشهر بانته • من بالابل ولا يحفظ
 بانته تحمل الذرايح • ومن بانته بالابل لا يرون وطأها قبل ان تمضي اربعة اشهر فزوجته
 وعليه كفارة يمين وسلة كما قال الله تعالى • وما ان حلف بالطلاق عن جماع زوجته
 فهي تطليقة واحدة فهذا الذي يؤيد الطعن وينزع وجهه وتطلق بمن زوجته وليرد لها
 ولو كانت ان كان بينهما شيء والطلاق • وان مضى الجماع وميت عليها ابد وما ان ترك
 جماعها بانته من بالابل وجاز له تزويجها في يوم بانته • وان حلف بالطلاق
 عن وطأ زوجته في عين الابل وعقدها معه ابله لا عدة طلاق • ولو كانت حامل او مؤبنة
 او من تحيض كدسوة • وماذا الا انها وحلف بطلانها عن وطأها فانها انقضت عدته
 الطلاق قبل عدة الابل بانته بتطليقة واحدة ولا تقدم الابل وان انقضت عدة
 الابل قبل عدة الطلاق بانته بتطليقتين والله اعلم • **مسألة** ومنه والذي
 قال يلزم من الطلاق ان يسلم لفلان كذا المصنف • المقبل والقبض للمقبل ولم يجد
 حداً وحدها ما حكم بهذه اليمين • قال اما ان لم يجد حداً معلوماً فله الابل وان
 حداً وقفاً أكثر من اربعة اشهر فخطب فيه ولا يزوج حتى لا يعاشرها حتى
 يسلم لفلان ما قال فان باسئل ان يسلم وميت عليه ومن لم يسلم حتى مضت اربعة اشهر
 بانته بالابل وان كانت المدّة اكثر من اربعة اشهر ففي ذلك اختلاف والله اعلم • **مسألة** ومنه
 وفي رجل قال يلزم طلاق • الثلاث انما يسكن في هذا البلد ان لم يعطه ابوه بيتاً
 وجباً وكان ابوه غير حاضر في البلد فقدم بعد يوم وليلة وعطاه ما حلف عليه • منته في
 سكنه فيها قبل ان يعطيه • قال لا تزوجها ما حلف • زوجته قبل ان يعطيه ابوه
 ذلك وعطاه ابوه قبل مضى اربعة اشهر فلا بأس عليه في كل القول • ولان جماعها
 بعد ما عطاه من جماعها قبل المعطية وميت عليه والله اعلم • **مسألة** ومنه فحين
 قال الزوجته ان لم تعتدي لفلان في الكلام الفلاني والله انك باويع فلم تعتدي
 له ما يلزمه • فلا ان كان نوى بذلك طلاقاً فهو ابله ان لم تفعل حتى مضى اربعة اشهر

ون وطمأ قبل ان تعتذر من علي بن محمد بن طالق فلما باع عليه وعليه في ذلك المين انه ما نطق
طلاقا ولا عدلا على **مسألة** ومنه وفي رجل قال لزوجته ان مت فانت طالق او يوم اموت
فانت طالق ابلت ان مات هذا الخالف ما حكم هذه المنة في طلاقها واما حكم عدتها وميراثها
قال ما قوله انت مت فانت طالق فلا تطلق بعد موته كان طلاقها رجعي او
بائنا وترث وعليها عدة الميمنة وما قوله يوم اموت فانت طالق فهذا ليللة وليس له طرها
مضت الرجعة اشهر بانته بالادلاء والبرهان **مسألة** ومنه وفي رجل قال لزوجته ان لم ارجع في
هذه السنة فانت طالق ويمنه وبين الخ عشرة اشهر وموت عليه الادلاء ومنه **مسألة** قال
ان تعد بعد خروج مهل بليلة الرجعة اشهر وقع عليها الادلاء ون ما خ الحزن يصب في حزن
لا يرجع وان لم يزل الخ في عامة ذلك وقع عليها الادلاء وللقرب عندي ان قال في هذه السنة
او لم يقل والعدا على **مسألة** عن الامام عبد الوهاب المخرجي ومختلف بطلاق زوجته ليكن
عليها مات قبل ان يتزوج وقبل ان تمضي الرجعة اشهر فماتت وتترك الطلاق الذي وقع
عليها لمؤخر موته ووجهه وللطاقة واحدة تثبت ان مات في العدة ون مات بعد الرجعة
الاشهر فلا ميراث بينهما الا انها ماتت منه بتطليقة الادلاء ون وطها قبل ان يتزوج وت
عليه ابدل ون مضت الرجعة اشهر قبل ان يتزوج وقبل ان يموت بانته منه بليلة
والعدا على **مسألة** ومنه قال لزوجته انت كائني او كائنتي او كائنتي فلا يكون اظها را ط
شيء عليه لان هذا يقتضي ان تكون كائنتي في البر والقدار والحق حتى يرد به غير
ذلك والعدا على **مسألة** ومنه قال لزوجته ان فعلت كذا وكذا فموت عليه كظم امته فلا
اظهار عليه حتى يفعل هو ذلك وللعدة والادلاء عليه ولا حنث والكفارة حتى يفعل
وكذا كذا كان الشيطان فعلت هي كذا وكذا فلا يلزمه شيء حتى تفعل هي ذلك فيلزمه
الظهار والعدا على **مسألة** ومنه قال لزوجته ان لم افعل كذا او ان لم تفعل كذا
فموت عليه كظم امته فلم يسمع ان يقر حتى يفعل هو او يقر ان لم يقع الفعل حتى
تتمضي الرجعة اشهر بانته بالظهار ون فعلا ما خلف عليه فقد بر ولا كفارة عليه
ولم يوطها هذا ان فعل قبل ان تبين بالادلاء اشهر ولم يكن وطى قبل الفعل

والله اعلم **مسألة** ابو سعيد وفي الرجل يقول ان زوجته با اخبثا و با اقامة اولاد عند با اقامة
او طي كما اقم با اقامة **مسألة** قال علي بن هذه كلمة جافته بين الزوجين فان ارجعها لظهار
لزوجته والعنف القبيح فهو محقق وظهارا ومن لم يزوج فلا علم عليه عتقا
ظها او الساع **مسألة** وقيل ان الظهار بالابلية وطريق المجاهلية ووظاهرت
اولاد فقد انشا عطفها وقال عنكر او زوجه زوجت عليه التوبة والظهارا معناه كان يقول
كونك علي كزوج **مسألة** اي في التحريم وخص به الظهار لانه موضع الكروب والله اعلم
وظاهر هو زوجه ولم يكفر حتى مضت اربعة اشهر فلا شيء عليه في تاخير الكفارة
ولا يطأ حتى يكفر وقول المجاهدين بالابلية لانه منوع ووظها وقول ولو كفر ولم
يطأها حتى تكفر اربعة اشهر بانه عند الابلية حتى يكفر وقول انما ذكر في الابلية
ولما في الظهار فان كثر فقد لا عند المنع وليس للظهار حد مثل الابلية قلت فان
بانت بالظهار ثم تزوجها على غير تطليقة تبقى معه **مسألة** قال علي تطليقتين وعليه
الكفارة بلا اختلاف ونعلم انما الاختلاف في الطي قبل الكفارة فقوله لا يطأ حتى
يكفر فان لم يطأ ولم يكفر حتى مضى اربعة اشهر بانه بظهارا حتى يترك حتى تبين
تطليقات فان تزوجها بعد رجوع لم يكن له في ذلك وقت والكفارة عاها وقول
لد وقت عليه ان ابانت بالاجل الاول في المسئلة الاولى ولكن لا يطأها قبل ان
يكفر فان طي قبل ان يكفر فسدت عليه وقول لا تنفس عليه وقوله عليه الكفارة
وقوله انقطع اجل الظهار ولا يكون عليه اجل ثاني والكفارة دين عليه ولو طأها
ن قال غير وقيل ان ابانت بالظهار وتزوجها تزوجا جديلا فقد مضى حكم **مسألة**
الظهار ولا كفارة عليه والله اعلم **مسألة** ابو سعيد وروى قال لا مند عليه
كما مضى انه قيل انها تكون عليه كما تكون بطؤها ولا يطأها وقول لا يرفع
عليه بذلك شيء حتى يسلم به العتق والظهار فان كان بطؤها اقر قبل ان يطأ
ولا وقت عليه فان طي قبل ان يكفر م عليه وطؤها ابرأ وان كان لا يطأها فان
اخذ وطأها او يكفر فانه الظهار والله اعلم **مسألة** والله اعلم عتق العبيد

عن الظهار القعد الذي لا تقوم مقطوع الرجل الذي لا عشي ولا يضحي يوم أو المخرج ان
كان ساقطاً أو جاحداً الان يكون محرم ويذهب ولا يجوز ولا زال بالبرص الفاحش
واللجنون والمقطوع الشفة الان يكون يباعها الرقيق والمقطوع الانف اذا قطع طارئة
الان يكون قطع مندقل طارئة ولا مقطوع الكبر والمضرب على طرحة حتى يذهب
وزهب جماعه ولا الحمي ولا يلزم مدعوله ولا يلزم اخذ جوزة والطعام والصبان
والطعام واحد وستين يوماً وصفة ويأخذ جوزة هو الذي يكاد عند الغدا ما يكلف
به الى العشاء ووالعشاء الى الغدا والدر على **مسألة** من صام تسعة وتسعين يوماً
ثم افطر بطن انتم الشهرين ثم ذكر فصام يوماً هل يحرمه قال ان كان بعد في الاربعة
الاشهر حراماً فكل ذلك اليوم وحده وان حلت الاربعة الاشهر طالت عند اوله وان
وطئ ما قبل ان يصوم ذلك اليوم فسد ولا يفسد ان صام اكثر من تسعين يوماً والدر
اعلى **مسألة** ورشق عليه الصيام وشدة الحر فلا يجزئ به الطعام ولكنه يصح صلياً
حتى يحرق على نفسه الموت فيعطى طيلة ذلك على هذه الحالة كل يوم فان انقضى الرجل قبل
صيام الشهرين اطعم فان اطعم قبل ان يفعل ما وصفتنا وطوى حرمت عليه ابداً قلت
اوه او غلبه ان لو كان في رمضان لمجاز له ان يفسط بقدر ما يجي به نفسه هل رد في
ذلك قال لا ذلك ويجعل البدل مثله الى الصيام كفارة لمولا نفسه عليه صيامه
وقال ابو علي يجب البدل في الاربعة اشهر ولو لم يتابعه ولا يفسد عليه وليس
باشهر رمضان والبدل على **مسألة** عن الشيخ ناصر خيسر فيمن قالت لزوجتي نانا
تحمده نفسي واحرم عليك فرد عليها وقال لا انا جاعلتش ميتش ومي والاربع
هكذا الطلاق ام حرمت قال ان قولها على ليدنا محرمه نفسي واحرم عليك فلا بد
الحوث على التحريم في رجب هذه وما هي فتلزم الكفارة بيمين وسلطة قولها على ذلك
اكثر وما قولها جاعلتش ميتش ومي والاربع فان كان الاربع بقوله هذا جعلها كحرام في
الاختصاص وعظم المنة والقدر فلا طلاق عليه ولا ظهار وان الاربع بقوله هذا التحريم
فهو ظاهر في ذلك الوثية التحل والقول قول محرم يمينه في هذا وان الاربع هي ان تصدق

انما نوى بقوله هذا التحريم وغيره من فغيره اختلاف قول يجوز لو ائصد بقدر كان
 ثقة وقول ليس لها ائصد بقدر كان ثقة او غير ثقة وقول لها ائصد بقدر كان ثقة
 وليس لها ائصد بقدر كان غير ثقة وهذا القول الاخر هو اكثر قول المسلمين وكان
 الشيخ ابو سعيد يؤيد هذا القول ويعجبه وكان القاضي ابن عسكرا يفتي به والله
 اعلم **مسألة** وقال الزوج بعد اختياره واختاره لنفسه ففى ذلك ثلاث اقوال قول
 تطلق ثلاثا وليس له ردها حتى تنكح زوجا غيره وقوله ردها بطلانها كالمختار
 وقول تطلق واحدة وقوله ردها ولو كرهت وفيه موضع اخر اخره الرجل وجانبيه
 وبين غيره ولم يرد بطلانها فافلا طلاق عليه **مسألة** ومنه ومنه قال
 الزوج بعد منى بل تبنى من حقه فقلدت كد نفسه وقال يوم تبنى من حقه فقلدت
 كد نفسه فخللا المراتب شهر او قال اكثر مما ابدته وحتمها فاما قوله متى تبنى من حقه
 فقلدت كد نفسه فان كان معناه متى ما ابدته وحتمها ذلك اليوم وبعد ذلك
 اليوم في ابدته وحتمها فقلدت وقع البذل وان لم تكن له في ذلك ليلة فافتقر قامن
 مجلسها ذلك لم يرد ابدته بعد ذلك لم يقع بطلان وهو ابدته وحتمها عليه وما قوله
 تبنى من حقه فقلدت لها نفسها فتمها ابدته في ذلك المجلس او في ذلك اليوم او بعد ذلك
 وقع البذل الا ان يرجع عليها فيقول **مسألة** انما لا بد لها انفسرها فاذا قال لها القول من
 قبل البذل لم يقع بطلانها بعد ذلك وهي ابدته وعليه حتمها واللد اعلم **مسألة** من
 كتاب التبصير وعن ابي الاصول هو زوجها على شيء من طهارتها فابداها
 بغير عليه من صلاتها وابد لها نفسها ثم انما لا يقع بعد انقضاء عدتها عابت ذلك
 الصلح وقالت انها جاهلة بالشئ فعلى ما وصفت فان كانت هذه المالة لم تكن
 عاتبة بالمال الذي صلحت عليه كانت هذه تطليقة وهو ملك بغيرها امامات
 في العدة ولها صلاحها تاما وان كانت قد انقضت عدتها فلا يسيل عليها له
 ولها صلاحها عليه واللد اعلم **مسألة** الرغوى هل يجوز عقد الاقلق البائع عن
 الظاهر وكفالات اليمان **مسألة** قال قول لا يجوز الا قبلة مؤمنة لها ولا بد وقوله يجوز

في ذلك فبعضه مشترك ان كان من اهل الكتاب ولا اما الجوس فلا يجوز وقول تجوز
بقية ناقصة في جسمها ان لم يكن النقص عنهما التمسك وقول لا يجوز الا بقية
مؤمنة قد وصلت الخمس وعن ابن عبيدان ولا يوجد صلة الجوارح حج ولا يجوز عتق
الانكاح البالغ عن الظهار وبوجوبه الختان وقام الايمان والادعاء **مسألة** الشيخ نامة
تيسر ونحن نرى الحلال ونرى ذلك طلاقا فقبلها انطلق وقيل لمن حر الحلال والقول
الاول اشهر ونظرنا في هذا القول ان نكر وطئها حققت اربعة اشهر حوت منها
بالليلة ومن وطئها قبل ذلك فلا يلا عليه والادعاء **مسألة** ومنه وما لا عدل في شدة
الطلاق طلاقها وزوجها بصلاتها ان يكون خلعا او حتى تطلق نفسها فان الاحوط
ان يكون خلعا والاخذ بالوثيقة في الزوج والحذر قلت وعلى قول من قال حق
تطلق نفسها اهل بيده الزوج وصلاحها ولو كان مسيما اليها قالوا الشترت
منه وضمت به في حال من يجوز رضا وشدة فلا يبعد عندنا ان تذكرت قلت
وان اشترى ذلك ابوها وطلقها ايحبك ان يبدل زوجها وصلاحها ولو كان مسيما
اليها قال على قول من قال باجانة ذلك انه يبدل ويتوب الى الله والاساءة التي
اساءها اليها قلت ومن باع تطليقة وطلاق زوجته لغرضها من اليها طلقها
المشترى وجب حق الزوج عليه ورخصت في ان تقام من زوجها المشتري
على عليه او صلاحها او ابرأت الزوج منه هل الزوج ردها كرها ولا يباح له اطلاق
عليه الصقة قاله ذلك غير ناخب ان تستوفيه المسئلة على غير الامانة
عليها والادعاء **مسألة** ومنه وحلف بالطلاق انه ليضرب فلان يوم كذا
دون اربعة اشهر فلم يضره ذلك اليوم لكنه ضربه قبل اربعة اشهر وعليه ايلا
ام لان واحد الضرب فلا مان ان كان في اربعة اشهر فلا على عليه ايلا
الضرب يسمى ضربه كان مؤثرا او غير مؤثرا او غير مؤلم والادعاء **مسألة**
الصبي في رجل قال لجمه حقه الحضر الذي بيني وبينك فاجابتم انه حقه فحلف
القائل بالطلاق الثلاث ان صا وزعي قشعته فعقبه الاخر فقتله قبل

والصداق ان كان غير مسمى واليهما والرد على **مسألة** الزامه وما تقول في الخلع اذا كان
 الزوج للعقد شيء ومحقوق الزوجية فحق العاين يكون ذلك الخلع طلاقا يكره فيه رجعتها
 الله قال في ذلك اختلاف على اسم عقد والاشارة قول يكون طلاقا يكره رجعتها
 ان كان باقيا بينهما شيء والطلاق وهو في العدة منه وقول لا يكره رجعتها الادب ضاها
 اذ وقع بينهما لفظ الخلع والرد على **مسألة** الصبي وفي الزوجين اذا قعد الخلع ثم
 ابرأت الملاقاة رجها ما عليه لها بغض شرط برأت نفسها وقيل الزوج الزوج منها ثم طلقها بعد
 ذلك فحسبهما او غيره طلاق السنة محضة شاهدين الله ما يختلف فيه قال وقال
 عند الخلع وطبق التأسيس ولعلها المرئى الادب على معنى الخلع • وقال وقال هذا
 طلاق اذا لم يكن موصولا بشرط البرأت وقول ان القول قولان لم يرد بل الخلع
 ولو قعد له فان ماتت الملاقاة كان له فيها الميراث على هذه الصفة وكذلك ان ماتت
 كان لها الميراث وهكذا في ثلث المسلمين والرد على **مسألة** ومنه ان مقال الولد
 لوالده ان لم يرجع الذي اخذه منه فزوجته ابدا بالقول يصح الكوفا له منه هذا **البدل**
 ما مضى اربعين اشهر مذ يوم قال قعد اللفظ ولم يرجع اليه ما حلف عليه لزم الاب
 البتة ونخرج منه فبقت بتطبيقه واحدة وقول يخرج عند ثلث تطليقات ولا شيء
 القول بتطبيقه واحدة ولو قال بثلث لاث هذه مسئلة ابلا وفي اليلك التلاث
 كالواحدة في اكثر القول فاي مكث الاب عند زوجته يطؤها حتى مضت اربعة اشهر
 وبعد ذلك ولم يرجع ما حلف به ويكره فانها حرة عليها اذا طأها بعد انقضاء الربعة
 الاشهر ولا يجوز له ابلا لانه قد طأها بعد ما بان عند حكم الزوجية والرد على **مسألة**
مسألة ومنه وباع على زوجته طلاقا عن معلوم فلم تطلق حتى طلقها الزوج
 او بارها فعندى ان الطلاق والبران جائز وعليها ان قدما اشترت به طلاقها
 لان البيع والزوج طلاق زوجته جائز طلق او لم تطلق وقد مكثه بالشراء
 والرد على **مسألة** ومنه ولا اختلفت الملاقاة الحامل بشرطت على نفسها ان لا يكون عليه
 لها نفقة هل ثبت هذا الشرط كان المودة معلومة ولم يكن وعملها رجعت

وكيف لفظ الكتابية • قال هذا شرط لا يثبت عندنا اقتضاه على القول وقوله ثابت
وتجوز فيه المتابعة ان تمامها ولفظ الكتابية اقيست فلانها اذا ثبتت زوجها ^{وكذلك}
والصدق • وما يجب لها والنفقة ما ادمت في مدة الحمل هذا الذي فيها النقص على بعض القول
وان اقيست ان عليها كذا وكذا انما البتة بنفقة ما ادمت حاملها عند فان ط البتة ثبت لها ما يجب
عليه وثبت لمما يجب عليها من القدر والدرع **مسألة** ومنه و قال الحلال على من ولد
زوجته ما ان لم ينزل في بطنه بالتحريم فانه لا يلحقه اليمن فيها وقبله دخل النكاح وحملته حلاله وانما اذا
حرمها على نفسه لم يلزم اليمن عمن وسئل وقيل عليه الايالة وتقول ان نكحها جنة له يمتد لحقه
الايالة وقول الايالة عليه على حال والدرع **مسألة** ابن عبيد الله وسئل طوله ما
ان لم يورث الزوج ان يفارق زوجته وهي مفضلة له فما ينزل ذلك ما لم تكن منه اسوة لها ^{ما}
الملاقاة فليس لها ان تطالب زوجها الطلاق ما لم تكن مسيئة لها والدرع **مسألة** الشيخ جعفر
عليه فان فعل للبرن وولده وتباريا بريا صحيحا ثابته فقبل الزوج بزوجها فان طلقها بعد
ما ثبت البرن بينهما وانقطع الكلام منه ولو قال لا يلحقها الطلاق لئلا الطلاق لا يقع
اذا كان منفصلا وان كان متصلا بلغظ البرن فهو منفصل فغير اختلاف قول يلحقها الطلاق وقول
لا يلحقها والدرع **مسألة** وثار المسلمين ان قالوا الزوجان وهما يرضان وقع الخلع بينهما
فان كانت على اليقظة وما نتكنا في رقة الزوج والصدق اختلاف قول علي والصدق ولا يلزم
الحجة ان لم يرض الا بغير شارة ولا عطية وعنده شارة وعطية وهو قول محمد بن حبيب
وقول لصدق ولا غير وشارة الحجة انها انتفاء على فسخ عقد يمكنه في الصورة والمضار وانما انما اتفاقا
يلزمهما في الحكم فان اختلف المصلح لشيء من مال الزوج في الحكم وان اختلف الزوج المصالح فقد ثبت عليه
وقول عليه والصدق ولا يلزم له الحجة انه قبل منها بزاو حق تعلق لورثتها فحقه ورطال
مورث منها بفعله واختياره والدرع **مسألة** الصبي ما برن الصبية الزوج وصدقها
فلا يورثون او لها نفسها برن الطلاق لعل ما برن وحرقها فهو طلاق بعد عقدها النكاح
ولا يلزم الصدق واما برن اب الصبية الزوج ففي حوزة ولده اختلاف • كانت صبيته
او بالغوا ون ثبت والاب البرن وولده الزوج او تدر برن الطلاق فقد وقع البرن • لفظه

ان يقول الاب الزوج قدامك معا عيدين فليفتد ان يدب لها نفسها بين الطلاق
ويمنع قال حتى ينزع الاب الحق من الزوج ثم يبرئ منه والدعاء **مسألة** ومنه ومنه
اظهاره وزوجته والنقض العدة وتزوجت زواجين وطلقها ايجوز الاول تزوجها
قبل ان يكفر ونزحازله ايجوز له وطئها قبل ان يكفر قال لان ينزحها ولا يطأها قبل ان
يكفر ونزحها قبل ففحقها عليها اختلاف والدعاء **مسألة** واذا تزوج الامتعة تزوجته
الحرة فلم يزوجها الغيار قال بعض المسلمين لها الخيار ما لم يطأها على علم الزوج اول تعلم
وقال وقال ما لم تعلم فلها الخيار ولو وطئها وقال قال لا وطئ زوجها الامتعة فلا خيار لها
ولو لم تعلم بالزوج وقال قال لها الخيار ما لم تعلم تزوج الامتعة ولو وطئها الامتعة وعبر علمته
والدعاء **مسألة** الزامه ونقالت للملأ انه لم يقبل بها وقال الزوج انه قبل بها قالوا
قول الملأ والدعاء **مسألة** الشيخ احمد وادنا حلف لا يطؤن رجاء الا ربع فلا يلازم
عليه الا ربع فيمنعه هذه عن وطئ واحدة منهن او اثنتين او ثلاثا لانه غير محدودات
ولا يمنع عن فعل بعض المحرمات الذي حلف لا يفعله ولا يقع عليه جنس فيمنعه حتى يفعل المحرم
كله ولا يقع الا بالكلية الذي عيّن يمنع الجماع وعينه هذه لا يمنع عن وطئ واحدة من رجاء الا ربع
او ثلاثا لا يقع عليه الجنس فيمنعه هذه بوطئ واحدة او اثنتين او ثلاثا حتى يطاق الا ربع
فانما بوطئ الا ربع من رجاء المحرمات فيمنعه هذه دخل عليه الا بالكلية في زوجته الرابعة و
لانه قد صار ممنوعا عن وطئها بيمينه التي حلف بها فان كانت عينه مباحة فليدفع كفارة عيّن
ويستلزم ان كان بالطلاق فاذا وطئ الرابعة وطئها يجب بالتقاء الختانين ونزع وشي
ولم يرد على ذلك وقع على رجاء الا ربع تطليق واحدة من ثلاث فوطئ الرابعة كالثبوت والقضاء
الختانين من حيث عليه الرابعة ووجه الدلالة وطئها بعد ان وقع عليه الطلاق بغيب ردة
والشهادتين من عليه الثلاث من رجاء الا ربع وطئها قبل وطئ الا ربع تلتن الطلاق انما
وقع عليهن بوطئ الرابعة خاصة ولدر الثلاث التي وطئهن اولدعا من في عدة الطلاق
محمض شاعري حرمين بالغيب مسلمين ان كان بقي بينهن وبينهن شيء من الطلاق والدعاء **مسألة**
مسألة الشيخ صالح ووضح وقال في زوجته ولده ما أطوك شهرين فمكها خمسة

او قول او كثر في علمه باليلة وان كان جنة لم يندم له **قال** اذا وطئها في ذلك الشهر الذي حلف
 لا يطئها فيه فعليه كفارة عيس من ذلك لو طأ حتى تنقضي اربعة اشهر لم يدخل عليه باليلة
 لان غير مخرج وطئها الا شهر واحد ولو كثر في كتاب الضياء وقال لا يزنيان فذلك البتة او
 الى شهر فانت طالق فتركتها اربعة اشهر فلا يلاي الا يلاي داخل عليه ولو تركها او ارجع عند لم
 يدخل عليه الا يلاي اذا وقت دون الاربعة اشهر والادعاء **مسألة** والارث وقال الزهري ماتت
 طالق قبل موت عشرين اباء وقيل وكذا في ذلك لو لم يلاي طافا فان دخلت اربعة اشهر
 قال بانت عند بالليلة وان اخصها فان كانها بنكاح جديدها ولو اضا لا يطأون خلعت من بعد ذلك
 اربعة اشهر ايضا بانته بالليلة فعلى هذا كما بانته بالليلة فهو لا يطأ حتى تبين بالثلث شهور
 مات احدهما انما دون الاربعة اشهر فها يورثان **والادعاء** **مسألة** في رجل اكره ان يورثا وكانت
 حامل ففقت اربعة اشهر ولم تضع هل تبين بالليلة قال هكذا عندي قلت له هل لها ان تنزع
 بانته بالليلة او لم ليس لها ان تنزع حتى تنقض قال نعم ان ليس لها ان تنزع حتى تنقض قلت له
 وان تنقضت قبل ان تنقض ولم يدخلها حتى وضعت ثم دخلها بذلك النكاح الاول هل يثبت النكاح
 ويحوز ذلك ولا ينفق بينهما قال هو قبل في ذلك باختلاف وقول يثبت النكاح ولا ينفق
 بينهما وقول لا يثبت ذلك وينفق بينهما وهذا النكاح وقع قبل ان تنقض منها اسباب الحمل الاول
 قلت له فان وطئها قبل ان تضع هل يحرر قال هو ان قبل في حمله بذلك ولا على ذلك اختلاف
 قلت له فعلى قول من يقول ان النكاح لا يثبت وينفق بينهما اذ جازها بعد وضع الحمل هل
 يمكن للزوج ردها قال هو لا يمكن للزوج ردها لانها بانته عند بعد الاربعة اشهر
 والادعاء **مسألة** الشيخ ناصر بن خمس فممن انفق هو وزوجه على الخلع فقالت له الزوجة
 من ينكح ما لي عليك ولم تغل غير هذا فقال الزوج قبلت برأيتك وانما سلمتني لستة وعشرين
 لدرير ففقد فانت طالق فلم تسلم له شيئا بل يلقها الطلاق **والخلع** ما لم تسلم له ما اتفقا
 عليه ما لا يلقها الطلاق **والخلع** قال ان الزوج من الحسين الباقوس اذا قعد
 الخلع والادعاء وقال يقولون في ذلك غير ان ياتيا بلفظ ثابت ففي وقوع الخلع بينهما اختلاف
 وعلى قول من لم يوقع بينهما الا بلفظ تام ولو قعد له ولا فلا يقع هذه اللفظ الخلع بل

يقع بها الطلاق وإن أعطته ما علق الطلاق به على قول بعض فقهاء المسلمين فلا ينكح **مسألة**
ومن جواب الجواب والى أن كان بركن الزوجية وهو صبيته بين الشريعة فذلك موقوف
والجواب في جوابها حتى يطلع وتما إذا كان بركن الطلاق وانقضت عدتها جاز ونكحها أو لا إذا
لم يتم النكاح وقد دخل بها الزوج فقد حوت عليه على قول بعض الفقهاء وقد قاله قال لا تحرم
عليها أن تزني مع غيره من الرجال الأول هو الأكثر ويروى ذكره عن محمد بن محبوب
محمد بن عمرو وقال بالجواز موقوف على عدم فيها بلغنا قلت فمن أين جعلوا بركن طلاقا
والسما والطلاق لم يقصد هو المعاقبة فكيف الوجه في ذلك قال معني في هذا المقام كذا
الطلاق إنما هو بين الزوجين وبين الزوجين وللعتق واحد قلت فمن أين لم يثبت له بركن
طلاقا وجعلوا بركن طلاق فلا يقع في الزم وهو موضح اختلاف المصنف والمؤلف وثبت
العتق بعد الموت وشيا وكثيره بين بركن فيها عن أحكام الطلاق قلت فلم يجعلوا محرم
زنا عليها إلا بركن طلاقا ولم يثبتوا عليها طلاقا علون الزنا عليها في الطلاق ما بين بالطلاق
وهو في حال البركن على هذا القول بالنكاح الذي بينهما باقية ثلث تطليقات قال معني بركن على هذا
القول وقع منهما جميعا أو الطلاق كان فعلا لم يمس له فيه مشاركة وغيره فالرد له وهو **مسألة**
وفي الزنا تطليق الزوج بها بركن فإلى أن تنكح عليه صدقها قال معني ان قيل لا يرد عليها الخلع
فإن الزنا قد قلته فإن طلقها على تعطيد شيئا أو غيرها قال لا انقضاء على عوضها كما يمكن
فيو طلع وهو مضمون القول في ذلك لا انقضاء لولا استترة منه تطليقة بمثل الأرض ذهبها ولكن
على وجه الخلع ثبت ذلك عليها وكان هذا بيعا وشرا دخلها في ثمان الزيادة والنقصان
وهو مضمون في المراجعة لا بد منها أن طلق نفسه على ذلك لا منقضاء على ذلك عوضا شيئا
وما طلق في الخلع في نفسها أو لم يكن لها ما للمختلعة في الزوجين أو زوجها قلت فحسن فيه
معدان يكون طلاقا ويكفي جعلها فلا يحسن مع هذا ولا يبين في شيء مما عدى لأن قيل
أنها لم تنكح منه إلا بعوض قلت له فإن رجعا في هذا بغير زناها وطلقها ينفق بينهما
قال معني إن الذي رضيته بد قبل الوطء في الزنا قد قبل الزنا بها إذا رضيته بالرد وسواء رضيته
قبل الرد أو بعده وإن كان إنما هو رجعا إلى الزنا لم يلقه وهو غير رضيته حتى وطئها على

ذلك فلا يبين إلى جواز فعله وهو عندي شديد بها إذا تفرجها ولو تفرج بالترجيح حتى وطئها •
 قلت فتوى لها عليه بطئها وجهها على البر صدقاً ثانياً بان كانت تبارك عن أساوة أو غير ذلك
 قال لا مكان جبرها جواز وطئها فلا وعليه صدقاً ثانياً وإن كان جبرها على البر وجهت أنه
 لا يلزم ما حكم الزوجية ولو طأته نفسها على ذلك تظل بها كسبيل المطلقات على البر الذي يكتف به وجعها
 فليس عليه لأصلها وجع • وإن كان هو المأان ذلك لا يلزمها وقد جهلت حتى حكم ذلك وهو مستكنة
 له وهو بطئها مرة بعد مرة فلا يلزمه أكثر من صلاته وبعد ذلك لم تكن زوجة فاعتصبت مرة
 بعد مرة بالغصب الأول لم يبين لي عليه أكثر من صلاته واحد قال غيره وقد يوجد من يبالغ
 تطليقه على زوجته بعد أن طأته نفسها أن له زوها ولو كانت وعليها الرجعة ولا بد أعلم
 • **مسألة** وإذا سلف التحول طلاق زوجته المثلثة أشهر أو قبلها يكون منوطاً أو الوطئ والحد
 يفعل وهذا يكون هذا الآية الأولى • قالان هذا ليس بالآلة المنع عن وقوع الفعل بحري فيه الاختلاف
 وتجهيزي قوله قال المنع أو ثبت أن قالوا أن لم يفعل كذا في الجبل أكثر من أجل الآية لا يكون مباحاً
 له الوطئ إلى ذلك الجبل الذي سماه • يكون هذا هو الآية الأولى قالان كان هذا هو الذي نرى أن لم يفعل
 ساعة هذه الآية أن رعتا أشهر فهذا عندي آية ولا يحق له الوطئ قبل أن يفعل وإن كان
 معناه في عيونه أن لم يفعل هذا الشيء في وقت حده بعد انقضاء أربعة أشهر من ساعته تلك
 ووقت الفعل محذور ولا يترقى عيونه إلا أن فعله في ذلك الوقت فهو عندي ليس بالآلة إذا كان
 ذلك الوقت الذي فيه الفعل أن دخل الوقت أسبوعين وطئها حتى يفعل ذلك الفعل وإن لم
 يفعل وإن مضى ذلك الوقت وقع الطلاق والله أعلم • **مسألة** ابن عبيد الله والشافعي
 بطلاق زوجته إن لم تفعل في كل واحد لم يفعل هو كذا وإن لم يفعل هو وكذا حتى مضت أربعة
 أشهر وبانت منه بالآلة ثم تزوجها تزوجها تزوجها بالآلة ثم تزوجها تزوجها بالآلة ثم تزوجها
 اختلاف قال بعض المسلمين لا بانته بالآلة ثم تزوجها تزوجها بالآلة ثم تزوجها بالآلة ثم تزوجها
 ولم يرها قبل الفعل وقال بعض المسلمين لا يحق له أن يطأها وعليه الأصل في ذلك ردة آثار
 فإن لم يفعل هو وتفعل هو ذلك الشيء فأنها تبيع منه بالآلة مرة ثانية وثالثة على هذا القول
 وقال بعض لا تبين الآمرة وحده ولا جليل عليه بعد ذلك ولما الوطئ فلا إلا بعد الفعل وقبل قول

المسلمين صوابا وبطلانها في الفروج والاختلاف في المصالح والمفاسد **مسألة** الزماني وهو الذي يقع في
الطلاق فيكون ان الطلاق زوجية وحسين ما حلف فعل او لم يفعل ام لا **مسألة** قال علي ما سمعت
من الاثر ان كان نية هذا القائل ان لا يلزم هذا الطلاق الا اذا لم يفعل هذا الفعل في ذلك قولان **فعل**
قوله لم يفعل نية تكون بعينه هذه عنده الملاك ان لم يفعل حتى تضي الزعة اشهر بانته عند بالانكاح
وليس له ان يجامع في الاربعة اشهر ان يفعل ذلك وكذلك ان كانت عينة في غير وطء زوجية لم يخلع
عليها وعلى قوله لم يفعل ليس نية فعنده انه قد وقع الطلاق حينئذ لان لفظة هذا ليس باستثناء
في ظاهر اللفظ وانما يحكم على اللفظ الذي لا ينفك ولا **مسألة** اربعة اشهر على زوجها ان يطلقها وقال
هو ما ظنهما او كنفها خالعا قال قول لم يفعل من هاهنا فالصالح ثابت عليها ان اذاعت
انها لم تيسر منه واما الطلاق فقد اقر به وليس له ردها الا بفساها والى **مسألة** الزماني في
اذا عت على زوجها ان يطلقها او انكر هو ذلك في ان يطلقها طلاقا بغيره او ان يطلقها
عليه في الخلع والرد او لا ردها على كونه اهل لذلك **مسألة** قال القول قول الزوج ان طلقها طلاقا
رجعيا وعلى المرأة البينة ان خالعا او لا ردها فالقول ختمها الذي تخرجها عليه ان كان لها عليه خلع
ويجب في هذا طلاق ان تضي الزمان كان خالعا كما تقول في الداء **مسألة** المصحح في
ان اذعت عليه زوجة خلع فقال الزوج انما خالعتك على نية كذا على الشيء الغلط او الشيء
الغلط فقال لا الا اما الشيء الغلط فقد ردت عليك وما الاخر لم يخالعني عليه قال اما
ردوها تسليم احد الشيين انهما مدعية وقولها انك لم تخالعني على الشيء الغلط هو مصدقة
والزوج هو الذي **مسألة** الزماني والمتبانيان بينهما مدة ولا يجوز شهادتهما
كانت هي صادقة فلتقتدي منه ولا تقم معه على الخلع وان امتنع من قبول القديرة فلتجاهده فاذا
خرج معنى للسيدة على هذا الوصف فالقول قول الزوج مع عينة والله يسأل العباد عن **مسألة**
وحكام المسلمين ان يحكمون الدعاظير ومع احكام الظاهرين ولهم ما ظنهم وما استنبروه وعلام
الغيوب **مسألة** ناصر خيس في الزوجين ان اكره بعضهم بعضا او لا الزوج طلاقها فاذا
تفق هو وولي المرأة **مسألة** او غيره ان يبايع طلاقها بصلاتها بصلاتها وطلاقها وطلاقها
الولي وكلم الزوج الثمن وهو الصلح لغير الزوج والصلح على هذا **مسألة** قال اذا كان البيع للرب

اولها نقول ان من تزك الخلع جبر ما يقع البيع • وقول لا يكون خلعا وعلى هذا القول فلا باس
 عليه اخذ المشتري واللاق والاب زكها وله ياخذ • وما ان كان المشتري غير اللاق واللاق ولا لها
 فلا باس بذلك فيها حفظنا عن بعض المسلمين قلت له وان كان له ان ولي اللاق اخذ منها ما سلم
 للزوج كرها بغير رضاها الحق الزوج • وكذلك في المباحقة في قول اخذ الولي • وبان قال لا يباحق
 بشئ • وكذلك على هذه الصفة في اكثر ما في فناء والدمع **مسألة** • وكتاب التبرع في رجل اساء
 معاشرة زوجته وصنعها حتى فدتت من الضرب والاذى وسهلت صوغها وتركت صداقتها
 وفدتت به من الضرب المغير رما اخذ مخرجها • ولتبرع صداقتها على هذه الصفة اوله • فاذا ثبتت
 من الاساءة لم يبرأ صداقتها ولو زكها فيما بينه وبين العد فان صح زكها في الحكم اخذ لها حقه
 بذلك • وانما الاكتم بصداقتها ان كرها في نفسها ما كانت في العدة على بعض القول • وانما كانت عدا
 قد انقضت كان لها حقه وله بدكها بشئ على الدعي **مسألة** • العاوي • فمن قال الزوج
 حال نقش بالطلاق الى ختمه في بكلاء العامة ومعناه لا تزوج عليك سمي بالانكاس
 كانت المحلوف عليها التي تزوجها عند زوج اوله على نطق • ويجوز ان لا تزوج قال ان لم تزوج
 حتى مضت اربعة اشهر يات منه رجعت بالابلاء والتزوج التام معروف والدعي **مسألة**
 رجل واولده فعد للخلع فقال اقش في الدواق ان اعطيتني رباها فان اعطته الدواق
 قبل ان يقرقا وحل للخلع وان الخلع واقع والدعي **مسألة** • الشيخ مسعود رمضان
 واهل البيت الاب للزوج ابتداء في اختلاف قال بعض يجوز بلان الاب وبان الزوج ^{في}
 وقال بعض لا يبرأ الزوج من المصنف ويكون الابن تطليقة وله ردها بغير راي ابيها كانت العا
 او غير بالغ وقال بعض لا يثبت بلان الاب الا ان يبتزج صداقة ابتداء ثم يبرأ من زوجها عند ثم
 يكون خلعا وفي موضع ولو كان المصنف اجلا والدعي **مسألة** • ومن تزوج اولا ولم يسم لها
 صداقا فالمرأة مما عليه وصداقه • وانما لنفسها برئ منه ولو قالت انها لم تعرف كرها
 المصنف ان كانت تعرف صداقتها الذي تزوجت عليه قبله وان لم تكن تزوجت قبله
 فانه يبرأ من صداقتها • وصداقة عليها **مسألة** • الزاوي في اربعة ابدان زوجا وحدها
 الذي عليه لها قبله ونالها فعد لها والدعي من صداقتها العاجل وغيره • قال ما فيها

بينه وبين العبد فيرى ما وقع عليه الشر قبل الدين واما في الحكم ان كان الذم عليه لها وغير المصدق
يساوي ما سلم اليها والصدق العاجل او قل من يرى وان كان اكثر فلا يبرأ من ازيد ولا يكثر القول ولا يبرأ
مسألة ومن لم يزجه قبل الدخول وقبل ان ينفذها عاجلها فاستنعت للعلل منها فلها ان كان لم ينفذ
عليها فلا يدخل عليه الا بلاء قلت فان الاذن بقول زوجته فوجدها اياها ما يصنع قال يؤمر ان
يخرجها والسها ويقول لم ينعني العاقل فيه والحيث وقال مودع فالتدثر قال على امرته
قلت فان وطئها وهي نائمة او سكوتها او غلوط على عقلها قال يسقط بذكره عن حكم الايلاء باتفاق
قلت فان اتى منها وغاب عنها ثم تزوجت بعد الدخول بالشهر برجل ثم قدم وقال انه فاء اليها
واكرت كيف الحكم قال القول قوله مع يمينه وهو اولى بها والله اعلم **مسألة** الوالي في رجل
غضبت عليه زوجته خلف عينا بالدين في ما ارضىها الرجوع سنة يلحقه ايلاء في ذلك الم لا قال ان
كان فيه لا يرضىها في غيره الجماع وانما هو وكان بينهما في طلب طابته اليه وهو غير واجب عليه
فهذا عندي لا يلحقه الا بلاء وان كان قصد برضاها الجماع لها وان حرقه عرف منها ان رضاها
في الجماع فهذه عندي يلحقه الا بلاء ان تركها اربعة اشهر وان كان طلبت عليه ما يرضىها عليه
بالحق واستنعت عليه ما لم يعطها اذ كان الحق فيها يجوز لها الانتعاج منه فاذا كان يلحقه الا بلاء ان
تركها اربعة اشهر والله اعلم **مسألة** ومنه ومن حلف لا يرضي زوجته اذا اشترت عند السنة ولا
بائنها في الضوئ منه عين عند لا تمنع جماع زوجته طلاء لايكون الذي يمين التي تمنع الجماع على ما
جاء في اثار المسلمين لان الجماع يمكن على كرهها الان يكون هو ينفذ في الضوئ انه لا يجامعها فهو مردود
النية على قوله يعطون الدين على النيات كانت يمينها بالله وبالطلاق والله اعلم **مسألة**
وان كان لها هو رغبة محتاج اليها الكسبه وكسب عماله وهو في حال الضعف والعجز عن الكسبه
فيجوز لمدان يصوم ولا يقبض بنفسه لان الذم على من لم يجد وهذا ليس واحد للوقبة لان
عليه الشر اذا عتق تلك الوقبة ولا يطيف هو على الكسبه واذا لم يطبق لم يكلفه العذر ذلك
لقوله عز وجل لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقال عز وجل لا يكلف الله شيئا يثقل به كاهكم العسر
ولا يجوز ان يضطر الرجل لنفسه ولو كان قال بعض الفقهاء ولا يجوز لما لان بعقته اذ كانت معه
رغبة والله اعلم **مسألة** ايمان محرم وهذا ذبيح الزوج لزوجته طلاقا يختلف في ذلك ان طلقت

نفسها واحدة أو اثنتين فقد قيل هي بمنزلة الفدية وتقع أيضا موقع الخلع فعلى هذا ليس ردها
الابيضها ان كان باقيا بينهما شي **والطلاق** وليس له قوة ماساق اليها والصلاق على هذا
القول الى الزيادة في الخلع لا عمل له ولو باع اليها باكثر من صداقها وقيل هو تطليقة زوجية ولو باعها
ردها في العدة كما روي في رضى فان كان باقيا بينهما شي **والطلاق** ولا ايضا على هذا القول في
ماساق اليها والصلاق ان كان غيبا مولاها ولا **مسألة** وما يوجب من وجوب الشجب
عبد الله محمد بن غسان في القضية ان البرية زوجها وولدها نفسها اهل يقع بينهما البرية
او لا **قال** لا يبرأ والصلاق على تطليقة وقال بعض هو موقوف الخلو عنها ان تمت البرية
تم ولا فهو تطليقة **قلت** لان المراجعة على هذه الصفة الدان يراجعها على ربه او لا **قال**
فعلى قول من يقول بالطلاق ولا يقع بركن فلهذا جرحها وان كانت وتكون وعلى قول من يقول
ان البرية موقوف الى زوجها فهو موقوف وهذا القول لا يوجب وجوب الشجب ان كان نوى
طلاقا فهو طلاق **وقد** كان الطلاق معلقا بالبرية فهو موقوف الخلو عنها فان اتمت
تم وجوب الشجب للمساكنة ردها في صباها على كل حال لانها اذا اشبهت في الطلاق والبرية
قلت له والصبان ان تبارا اهل يقع بينهما البرية **قال** لا يقع بينهما البرية وهو موقوف الى
بلوغها فان نقصا او وجع التزوج انتقض ومن لم ينقصا ولا احدهما وتما البرية تقع
وان لم يتمما لا يقع بركن والطلاق واجها زوجا ابوه منها ثبت عليه التزوج في اكثر
القول **والدعوى** **مسألة** الصبي عن رجل تحت حرة مسلمة فتزوج عليها امته مملوكة كيف
الحكم في ذلك **قال** لهذه الحرة الغيرة في رجعها اني اختارت نفسها وقالت اني قد اخترت
نفسى عليك او علم ان كانا عند الحاكم ولا اقيم عند امته مملوكة ولا ارضى بذلك هذا ان وقع
منها هذا القول عند الزوج او عند الحاكم ومن ما علمت بتزوج بامته فعلى هذا قد بان
ولا حجة له عليها ان صح ذلك منها او تزوجت عند وليين منها غيرة ما كوت وفيه المسئلة
فالمالة او ان على حسب ما عدى **والدعوى** **مسألة** ومن عتق عبدا له غايبا عن
الظهار او طوى زوجته وصحة سلامة العبد **مسألة** ومن عتق عبدا له زوجته ام لا **قال**
الرجوعان لا يوجب عليه زوجته ولو ارجعها او زوجها يوجب ذلك فان وجد فيها نص بالموجود

اوله والظن لا يغني عن الحق شيئا ولا بد اعلم **مسلم** الصبي وهل يخرج عندك ان بعض المسلمين
لا يقع الخلع بينهما ان قصد من اللفظ الموجب للخلع في ثبوت الاحكام ويجعل العمل على اللفظ
لا على نية ما ولا ريب انهما ام لان قال هكذا عندى وقد قيل به وكذلك للطلاق **مسلم** وما الخلع الذي
لا يعلم فيما خلا فان تقول هو قدايرك وحق الذي توحيته عليه عليان تروى في نفسه وقول هو
قد قبلت حكما او بركا او بركا كذا نفسك بران الطلاق قلت ولا يخرج عندك عما اوصى بها
عندك **مسلم** قلنا ما اللفظ الصحيح فاثبت في الحكم والثبات في حوط فيما عليه الناس وروى في الحكم
من لان المزوج اليهم والقول عليهم ولا بد اعلم **مسلم** ومنه فهم خالع زوجته وقال لهما
معه الخلع انتم قبلت في معنى ما في الحديث ان رعاها انما يكون الزمان ما لم يزوجها من رعاها وتذكر
ان لم يزوجها الى ان انقضت عتها وتزوجها ثم يحاجد بينهما ما عليه في كلا الوجهين قال الاشعري
عليه السلام لا يزوجها وتزوجها فان فعل فوجوب الظاهر عليه اختلاف وكثير القول للظاهر عليه
والله اعلم **مسلم** عن السيد الفقيه مينا خلعان قال في عرفنا في معنى الخلع المتعلقين
ان قصد الخلع والرافع بل طلقها الزوج على قصد الخلع منه بذلك ان ذكر لا يتورى والاقول
بين الزوجين عند الفقهاء الاسلاف منهم وجعله خلعاً على الاساس وهو يراجع به ظاهر
اللفظ ومنهم من اعيد ظاهر اللفظ ومنهم من اعيد به ظاهر وهو الطلاق وهو يراجع به الاساس
افترق ذلك بظاهر الحكم الا انه يكون طلاقاً راجعياً على هذا الراى وعلى اوجه اخرى خلعاً فيكون
ثبوتها لاجل الغاية الذي اتفقوا عليه فيما ارجو فينبغي ان لا يتسلم الغاية بعد انقضاء الاجل
فيكون ذلك دينا عليها وتحكم عليها بتسليم ولا يفتح في الخلع شيئا وان لم يتسكنا
ظهر منها في ظاهر الحكم وفيما بينه وبين الله ان كان مقصدا في حقها او فتدت منه لاجل
ذلك فيسلم قبول فديتها فيما معى حسب ما بان لي في ذلك والله اعلم **مسلم** وعند واذا
وقع الطلاق منه لها عطل بها مع قيامها بوجوبها او غير اسائة منه لها وانقضاء على
الغاية ينبغي وصداقها الذي ساقا اليها حين تزوجها المرصيف عليها فاما قدرت
به فيما عندي مع غير الاسائة منه لها وعدم التقصير في حقها والله اعلم قلت له خبرني
عن الاسائة والرجل لا يزوجها حتى يلزمه صداقها ان اقدت منه قال فاسان اليها

الشيخ ابو سعيد محمد بن محمد بن علي **مسألة** وعند في رجل او تدرت شاة فافادت المرأة
ان تقترن منه وفي نفوقه فقال الجاهل ان شئت اقترنك فافترضت عند وفقدت
من زوجها ونبت المقرض انما اقترضها تعريضاً لها ان يتزوجها وطلعت في ذلك ولم تظن ولم
يعرض لها القول ولا ترضيها التحل على هذا **مسألة** قال الامام في هذا التعريض في ذلك
لم يزوجها في ذلك اختلاف قول تقوم الشبهة مقام القول ولو لم يصح بالقول وقول الامام
لشبهة حتى يصح بالقول والدعاء **مسألة** سئل الشيخ احمد بن محمد بن علي في الذكر ان كل
الامارات عنها زوجها وكانت تلزمها العدة في وجوب بالشهر ووجوب بالحائض اعتد العتدين
جميعاً ما صفة هذه المارة التي تلزمها العدتان بالشهر والحائض قال صفة ذلك ان يكون
لرجل زوجتان ثم طلق احدهما في صعدة ثلاث تطليقات ثم يموت بعد ذلك ولم تعرف التي
طلقها فقبل عليها جميعاً ان يعتد ثلاث حيض ولا يعتد اشهر وعشرة ايام ان لم تعمل للطائفة
منها فاما اذا ثبت في ذلك لانه بالحائض احدهما مطلقه ثلاثاً عليها عدة للطائفة ثلاث
حيض ووجوبها غير مطلقه ثلاثاً عليها عدة الميمنة فلما خفيت للطائفة ولم يعلم بعينها
وقعت الشبهة عليها جميعاً فكان الاخذ بالوثيقة والاختيار ان يعتد جميعاً ثلاث حيض
ولا يعتد اشهر وعشرة ايام والدعاء **مسألة** وعند وما للعتدة بالاشهر اذا طلقها زوجها
في بقية الشهر في ذلك اختلاف قولها لا تعتد ببقية الايام التي طلقت فيها ولما اعتد
بالاهلة قياساً على المطلقه وهي حايض وقولها لا تعتد بالايام ثلاثة اشهر وحايض
بمساعاتها ووقاتها ولياليها وهذا القول الذي نعمل اذ هو اعدل عنهما والدعاء **مسألة**
ابن عجلان ما تقول في الميمنة ما الذي يستحب لها في لباسها واجتنابها قال الذي يسبق الميمنة
من اللباس ان تلبس الثياب البيض او السود المصبوغة بالنيل وما اكثر ذلك لا سيما في الصيف
ذلك وما الداء الذي فيه تخطو حرج فلا تلبس الميمنة وما تخطو الحرج والصفره ولا
فان الحرجين ذلك من فلباس واما الله التحل بالاشد فاذا خافت على عيها ولو يصلحها
الاشد فاجاز لها ذلك وان كانت لا تخاف على عيها فلا تكمل بالاشد واما الحايض بالاحرج
فمعرض قال لها ذلك وبعض قال لا يجزئ ذلك وكذلك مناهما عليه ويجوز لها ان تحق والادها

وتذهبهم ما لم يزل بذلك الزينة لنفسها أو لغيرها **مسألة** ومنه في إقالة طابت رجلان في
 عقدان يتزوج بها ما جاءها إلى كذا أجل لا تزوج بها **مسألة** قال ابن مطلق المال ليس بمطلوب
 الرجل فإن نقصت عدة هذه إلا أن جاز له تزويجها على أكثر القول **مسألة** ومنه فيمن خطب
 امرأة في عدة ولم ينعم له يجوز له نكاحها **مسألة** قال ابن مطلق ذلك لا بد **مسألة**
 سألت أبا سعيد عن رجل دعى رجل طلق زوجته عدة أو شتمها **مسألة** ومنه فيمن خطب امرأة
 بها ملامتها أنكر أن يكون وسعد لمقام معها **مسألة** قال ابن مطلق لا يسعها أن تكرار رجل يهاجر
 مع شاهدين بعد كون الشاهد بيا أو اللب أو مكذبا لا يثبت فيما عندي ولا على ذلك **مسألة**
 اختلاف قولنا هو أبنا وقد قال الله تبارك وتعالى ثبت عنهم أنه في الزنا ولدوا والشهادة
 ذوى عدل حكم أنهم هو الشهادة لسانه في الزنا ولا على ذلك اختلاف **مسألة**
 الزنا في الذي يشهد على زوجة زوجته ثلث مرات فقال المال لم يبق له على زوجة **مسألة**
 فقال الزوج أن يشهد على زوجة أو على طلاق القول قولها **مسألة** قال ابن مطلق بقدر الطلاق
 وإن أقرب الرثلة ولم يحكم عليه عندي بطلاق من رجل الزنا إذا اعتذر في الزنا بوجوب
 وجه الطلاق **مسألة** ومنه في رجل قال للزوج رجلان مات زوجة **مسألة**
 هل يرضى عليه هذا لا أقول **مسألة** قال ابن مطلق لا يطيب له تزويج هذه إلا أن يلاعنها رجلا
 وهذا عندي صحيح والقول للمات التعويض لطلاق ثلاث لم يجز ما دامت في عدة لعظم
 حرمة الزوج فكيف التصريح للعدة مع الزوج **مسألة** ومنه في الممثلة وهي
 حامل إذا انقضت الأربعين وعشر لم ترضع حملها يجوز لها الطيب والحمل وكل ما
 لا يجوز للممثلة لأن قال ذلك جاز فيما عندي ولكنها تمنع عن التزويج ولو العدة **مسألة**
 للتزويج حتى ترضع حملها **مسألة** قال المال هذا عندي مما يختلف فيه بعض إجازها ما جاز
 الشيخ وبعض معها وذلك **مسألة** ومنه وسألت عن لطلاق ثلث أو ثلثين
 لها ثلاث عيص متفق على أن تنقض عتها بذلك **مسألة** قال ابن مطلق لا بد
 يقول المحرم أن لا تنقض عتها بذلك وما أنا في عهده في حاضته ثلاث عيص كل عيص
 من ثلاث أيام فصاعدان يجوز بها ذلك لأنها لا تنزع حتى تكمل أيام التي عودت عيصها

ومن قبل ذلك انقضت الحيضة للاخوة عن الحيضة التي عندها والد على **مسألة** وسألته
 عن المطلقة اذا اشهد عليها مطلقا بالرد وقالت ان عدتها انقضت اقبل قولها ام لا **●**
 قال لكان ردّها بحرفها ولم يقل شيئا وقالت من بعد ذلك فلا يقبل قولها وان كان ردّها
 بغير حرفها او بلغها خبر الرد ولم يقل شيئا وقالت من بعد ذلك فلا يقبل قولها ايضا وان قالت
 حين بلغها الرد وساعتها ان عدتها انقضت قبل قولها وذلك اذا مضى لها الوقت بقدر
 ما يمكن انقضاء عدتها والد على **مسألة** ومنه عند الرد طلقت وحاضت مثل عدتها الذي
 وعمرها ثمانية ايام وطهرت عشرين يوما ثم حاضت خمسة ايام وطهرت عشرين يوما ثم حاضت
 ثمانية ايام انقضت بذلك عدتها وتنفوت مطلقا وتحل للزوج اوم لا **●** قال انما مطلقها
 فقد فاته على هذه الصفة اذا كانت قد غسلت من الحيضة الثالثة وتيممت عند عدم
 الاكل والشعر والصلوات وترك الغسل بعد انقضاء حيضها التي فاته صلوة الشعر والصلوات
 وما جاوزت من حيضها بغير مطلقها فغير قولان قول جابر لها ذلك وقول ابو جابر لها حيض
 نفوق الحيضتين اللتين فعدت فيهما ثمانية ايام وتكون الحيضة ثمانية ايام ويجوز
 القول الاول والد على **مسألة** ومنه وفي رجل طلق زوجته يعلم ان عدتها بمحضة شهرين
 شهرين وعشرين حاضفة فاخبرها الشهرين بالرد فصدقتهم وامكنت زوجها وانفسها السبعين
 ذلك ايام لان قال اما ما جاءت به الاثارة عن المسلمين انها لا تقوم لها الحجة ويعلم في الرد
 لها ومطلقها في عدتها التي تحولت رده فيها الا بشهادة عدلين في معنى الحكم ومحضرها بشهادة
 من يجوز الرد بشهادته وانما يجزى ان يجوز لها قبول شهادة الشهرة اذا طولن قلبها بشهادة
 الشهرة على معنى حكم الاطمانانة لانه ليس باعظيم عقوبة النكاح وهو يجوز فيه قبول
 الشهرة وبالاطمانانة والد على **مسألة** ومنه وفي من رد مطلقة بغير حصة شهود رجل
 فحضرها وحدها رضاءها وجامعها بعد الرد ما يجزى نفوق بينهما ام لا **●** قال على ما سمعناه
 من اهل المسلمين ولا نعلم في ذلك خلافا بين اصحابنا انها في عدتها ونفوق بينهما وانما ذلك
 قول من اتوا اهل الخلاف ان جماعها يقوم مقام الرد والد على **مسألة** ومنه ومن
 تخرج او تزوجها فاسد ثم طلقها او نفق بينهما ثم مات قبل ان تنقض عدتها اعلمها عدتها

تبدواهم **مسألة** قلنا ان كان التزويج في الاصل فاستدعى المسلمين لم يزل بها عدة المهرية •
طلتها او لم يطلقها وان كان التزويج شائها وطلتها بالانفا عليك فبغير رجعتها او مات وهي في العدة
لمرتها عدة المهرية • وان كان طلقا لا عليك فبغير رجعتها ثم تزوجها عدة المهرية **مسألة** •
ومن دون شهر التزويج والرد خمسة غير العدة • في ذلك اختلاف قول لا يجوز في ذلك
الاشهاد بالعدول وقول يجوز في ذلك جميع اهل الاسلام الا حد البالغين • العقل • وعلى
هذا القول عندنا العمل • الا ان يكون لا بد من خمسة الا فلا يجزئ الا اربعة خمسة العدة
الذين تكون شهرا ثم تحب عليها ولها اشهاد النساء وبغير رجال فلا يجوز في هذا المدن يكون
الشهادة رجلان وعاتين يجوز في ذلك في الرد والتزويج والسماح **مسألة** • ومنه في المهرية
هل يجوز ان تخطب من ابها واما وبغير من تعلم **مسألة** • قال علي بن اسحق عن ابن السكيت
ان اذا كان في الدية بالخاف اكثر القول الرجحان في ذلك والتزويج عن ذلك لا يسمي بالزوج
عن علي بن عتبة انه كتب له خط في تزويج ابنته وهي في العدة ان كان كتب الخط كتاب
بيده وفي معنى كلامه انه لم يزوجها له وان كانت غير بالغ في اكثر القول لا يجوز • واما اتمها
فلا بأس والرد على **مسألة** • في رد المطلق خمسة غير شقات يجوز اذا كانت حاضرة واما
في غيبتها فلا يجوز الا بشهادة العدة قال غيره وقيل لا يكون الرد الا بشهادة عدلين لا ينفذ
الا بذلك حضرت واعابت والدعاء **مسألة** • عن الشيخ احمد بن محمد والاف الباقين ان خطها
رجل لا يبرأ وهي في العدة وروى الاب **مسألة** • فذلك جائز ولا يخفى عليه في القول الذي جعل عليه
الدية الباقين انما لمكذبها نفسها ولا يمكنك بوجها فبغيرها غيرها واما في عتيد موعدة الاب
في تزويج ابنته الصبية ان كانت في العدة والدعاء **مسألة** • ابن عبد الله وفي الزوجين
اذا تزوج بينهما طلاق • والرا الرجل ان يرد بها فقالت انها ابلت من شيء وقال الزوج انها
ما ابلت ان القول قول الزوج وان طالبت عند اليمين انها ما ابلت من شيء فلها عليه
اليمين على قول • وقول الاشهاد عليها فان نكل عن اليمين منع ردّها الا بضرها على
القول للرد والدعاء **مسألة** • وعن اولة طلقها زوجها ونقطع عنها الدم حتى خلا
لها سنة واكثر ثم تزوجت • وقد كانت تحيض • قبل ثم راجعها الدم ولم يرد رجها قالوا

كانت هذه المدة في حد وتخييف ولم تباين الحيف فلا يجوز لها المقام مع هذا الزوج وبقر
بينها وبينه وتخرج منه وإن كانت ليست والحيف وصارت في حد ولا تخفى جاز لها الزوج
ولا باس عليها للمقام مع زوجها الاخر وقد قال بعض الفقهاء ان وقعت سنة حاضت ولو
تخص جاز لها الزوج ويؤخر هذا عن ابن عباس لان المهر لم يجمع عليه القول الاول والى
اعلم **مسند** وفي المطلق التي عدتها ثلاث حيض لا طهرت ولها في الحيضة الثالثة قبل
ان تطهر بالماء يجوز تزويجها قبل تطهرها بالاء على هذه الصفة **مسند** قال لا يجوز ذلك عندنا
ما لم تجاوز وقت الصلوة ولو تطهرت قبل وقت الصلوة وللصلاة للعذر الحار بينا وبين
الغسل ثم حينئذ يجوز لها ان تزوج بعد ذلك ان شاءت قلت فان ارجع مطلقها الرجوع
بيدكم بالبر على النكاح الاول على هذه الصفة **مسند** قال ان كان زوجها لم يجاوز
وقت الصلوة قبل الغسل فله الرجعة عليها والساعة **مسند** الصبي والمطلقة اذا طهرت
من الحيضة الثالثة وهي مسافرة فلم تغسل حتى جاوزت وقت صلاة الظهر ثم رجعها او
مات ايدها او تزني ما لم تكن صلاة العصر فلا يردكها او تزني لان ذلك جازي لها وقال
الفقهاء على ما لا يخفى لا يردكها ولا يتقربا لانها عنده قد جاوزت وقت الصلوة
اعلم **مسند** ومنه لا يعتد ان مات عنها زوجها هل في قول الله لا عدة عليها وانما عليها
الاستبراء **مسند** قال لا يحفظ هذا القول وانما يحفظ في السرى ان مات سيدها ناغفظ
عليها العدة والدعا **مسند** والمطلق اذا رجعها مطلقا ولم يعلمها هو ولا الشهر حتى
انقضت عدتها لم تزوج بعد ثم صرح به لها ورخ الشهر من الزمان بعد عدتها هل
عند من يثبت هذا الرد عليها قال ان صح ان الزمان قبل انقضائها هو ثابت
وقد قصر الزوج والشهر اذا لم يكن ثم عدت والقول قولها في انقضائها عندنا واعلم
لما جلود الاختلاف والدعا **مسند** والامتناع ان مات زوجها انكم عدتها كان زوجها
جبرا وعيدا وهل فرق بينهما وبين الحرة قال نعم فرق بينهما وبين الحرة فمد عدتها نصف
عدة الحرة شهران وخمسة ايام كان زوجها حرا وعيدا وانما اعتقها سيدها وهي عدلة
الوفاة بعد زوجها فعلى هذه الحرة اربعة اشهر وعشرون ايام والدعا **مسند** وعن

ان كان لها ولد من سيدها وكان يطؤها ثم تزوجها سيدها فنفقت بسبب موتها تكون
 عدتها وان لم يكن لها ولد من سيدها يكون المثل سواء ام لا • قال مجي في اختلاف فيها قال قال
 عدتها عدة المثل للزوجين زوجها وقيل عليها عدة المثل المطلقة وما التزول لها مجي قيل
 عليها عدة الاستبراء كما تستبرأ الامتداد والاعمال **مسألة** وفي رجل قال لا والله ان انقضت
 عدة فلانة فاطمها لم ينفقت المثل وانقضت او وطئها في عدتها فاجابته الى اخذته اتجوز
 له تزوجها ام لا • قال جابر بن زريق هذه المثل اذا انقضت عدتها على صفتك هذه والله اعلم
مسألة في امرأة طمها زوجها وكانت غارة حيضها ستديام وخمسة ايام فحاضت وبعد
 الطلاق حيضتين على ما عورت وقيل اما وفي الحيضة الثالثة خاصة ثلاثة ايام وانقطع
 عنها ورايت الظاهر اليين هل تنقضي عدتها او تحل للزوج ام لا • قال لا تنقضي عدتها حق
 تحيض خمسة ايام على عدتها الاولى وقالوا لا انقضت بقية ايام حيضها وهي
 الخمسة الست ثم حيضها وتنقضي عدتها قلت فان تزوجها من قبل ان تتم ايام حيضها
 للعادة بعد الثلاثة الايام التي حاضتها هل يوفى بينهما ما لم يوفى بينهما اذ تزوجها
 في العدة وهذا محاجب هذا القول تزوج في العدة ووردت في كتاب بيان الشيخ عن
 ابي معوية وان كان عدة المثل والحيض خمسة ايام ثم طمها زوجها فحاضت حيضتين
 على خمسة ايام ثم حاضت الثالثة على ثلاثة ثم طهرت فزوجها زوجها وقد طهرت في الثلاثة
 الايام قال فان رجعا الدم في خمسة الايام فهي اولاد وان لم يزلها الدم في خمسة الايام
 فلا يرك له اليها رجعة قلت فان تزوجت زوجها في اولها في الثلاثة الايام هل
 يوفى بينهما اذ لم يزلها الدم قال فلا ي • بينهما اوتوا وقد كان ينبغي له ان يستمر حتى
 ايامها وقال ليس لزوجها ان يزوجه او يعدلها او يوفى اذ كان لها اثابة قبل اثابها
 وليس لها ان تزوج حتى تحلو ايام اثابها قلت وان كان هذه المثل اثابة تاتيها بعد طهرها
 والحيض بيومين او ثلاثة ايام هل يجوز لها التزوج اذ حاضت ثلاث حيض ^{الاثابة}
 وبين انقطاع الدم وهذه الحيضة الثالثة رجعا الدم ولم يزلها • قال لا فان كان لها اثابة
 معروفة تاتيها بعد انقطاع الدم عنها فان النكاح فاسد ويوفى بينهما وان كانت الثالثة

مرة ثالثة و مرة لثالثة لم تقدم على الفرق بينهما والدرا على **مسألة** الزام في القسمة البيهية
 ان لا تحتج بها بلغت للمحيض وغيرت التزوج فقد انطلقت وتعد محضتين وتحسب
 الاولى محض ام لا ان قال فتعد ثلاث حيض غير الحيضة التي بلغت بها والدرا على **مسألة** والا فعد
 الامات زوجها او سيدها الذي يطؤها ان تجتنب في عتقها ما تجتنب المحرم للسلطة عتقت
 بعد موته او لم تعتق قال لا يجب عليها ذلك والدرا على **مسألة** عن الشيخ احمد وادرا على
 اذا نابت فعلها ثلاث حيض في اكثر القول وقول ان عليها ان تعتد حيضه وقول لعدة عليها
 ولو نصح عن حيض في لعدة لا تكون الا ووطي صحيح والدرا على **مسألة** في رجل تزوجت ان
 طلق احد علي في وضد الذي مات فيه ان لم يملك التي طلقها العدة ام لا قال ان طلقها
 واحدة او اثنتين عليها العدة ولها عند الميراث وان طلقها في وضد ثلاثها عند الميراث
 وعدتها عدة الطلاق والدرا على **مسألة** الصبي واماعة الماهقة ثلاث اشهر في الحكم
 واختار واختار سنة حقوق العمل ولا رجعة لطلقها بعد انقضاء ثلاث اشهر خاضت او لم
 تحضر والدرا على **مسألة** عن رجل وضد ولا عنده شيء ولده وجده وخافت العدة بعد
 فابله وضد طلقها وبرزها نفسها ثم مات وهي بعد في العدة اتسلم والعدة ام لا قال العدة
 عليها واجبة بعد موته على كل حال الا اذا طلقها ولم يكن بينهما اندليس قرار من العدة فالغيره
 ويكون الطلاق ثلاثا او خالعا والدرا على **مسألة** وفي طلاقه وهي حايض فتعد
 بتلك الحيضة ام لا قال لا تعتد بتلك الحيضة وعدتها وعليها ثلاث حيض بعدوها
 فان طلقها اخرى وبعد ذلك فان عليها ان تتطيقه الاولى ثلاث حيض غير الحيضة
 التي طلقها فيها ثم على اللاز واج الا ان يكون زوجها ثم عار طلقها فانها تعتد من الطلاق
 الاخر هكذا حفظنا وبداخذ الى المحواري والدرا على **مسألة** ابن عبد الله في رجل
 خربت مندا وازن رحمته او بطلاق ثلاث او غر وج لا يملك فيه الرجعة فالاول
 ان يتزوج عتقها او اختها قبل ان تنقضي عدة التي خربت منه ففي ذلك اختلاف قال
 وقال حايض له وقال لا يجوز له ذلك الا بعد انقضاء عدة طلقها منه لانها تعتد
 لسبب التزوج وهذا القول الاخير اكثر والدرا على **مسألة** وفي الملة اذا خاضت

اوله حيض يومين • وكذلك الثانية والثالثة وكان ذلك عادة لها ثم انها لما تمت كيف عتقان
 اعتذر هذا الحيض الذي صار عادة لها وهو يومان ام لا • قال فان حاضت هذه المدة •
 حيضها الذي هو يومان وهو عادة لها قبل ان تنقضي ثلاثة اشهر فلا تنقضي عدتها حتى
 ثلاثة اشهر فان مضت ثلاثة اشهر قبل ان تحيض حيضها هذا ثلاث حيض على عادتها
 لو تنقض عدتها حتى تحيض حيضها هذا • وقيل قل الحيض للعدة ثلاثة ايام ولا تنقضي
 العدة بالحيض الا ان يكون حيضها ثلاثة ايام فان كان حيضها اقل من ثلاثة ايام • فذلك
 عادتها لو تنقض عدتها الا ان الثلاثة حيض مع ثلاثة اشهر ولا تنقضي الا بشهرين والحيض
 والاب الحيض دون الشهرين • انما استحب له ولها على الحيض ان تدان انقضت بعد
 العدة من الشهرين والحيض لم يبدكها وزوجها ولم تترجح حتى تنقضي العدة الا ترى قلت
 فان مات الزوج وقد نفى رعدة الطلاق قد لا رعدة ايام وخمسة ايام او يوم او
 يومان اتصح المدة الميئة ام لا • قال لا فان كان هذا الطلاق • بمك الزيج فيه الرعدة
 فان مدة الوفاة تسخى عدة الطلاق • وتبطل عنها عدة الطلاق • ولا يكون عليها
 الاعدة الوفاة • وعندى ان ذلك من حين الموت • ولا ينظر فيها مضى وان كان هذا الطلاق
 لا بمك الزيج فيه الرعدة ولا بينهما ردا اعتدت عدة الطلاق • وتنفى على العدة • عما
 مضى قبل الموت حتى تحيض ثلاث حيض ان كان عدتها بالحيض وان كان عدتها بالاب
 لشهرين حتى تنقضي عدتها بالشهرين • **مسند** وفي رجل ولها عدة في عدتها
 وتعالى في ذلك حتى انقضت عدتها وتزوجها اهل يفرق بينهما اقال في قول اصحابنا
 ان كل موعدة وقعت للمعدة من اهل العدة وكانت انه يفرق بينهما او سواه وكانت
 في عدة الميئة او حرة او محتلة او مطلقة ومات رجوعا للموعدة قبل انقضاء
 العدة ثم انقضت العدة فعندى ان **المتخلف** في ذلك نفى بعض القول ان ذلك جائز
 وفي بعض القول لا يجوز حتى تنكح زوجا غيره ثم يجوز له ان يرجعها اذا طلقها او مات
 عنها وانقضت عدتها ونجس التفرقة في الفرج • وجب ذلك قلت فان لم يرجعها
 عن الموعدة حتى انقضت العدة ثم رجوعا للموعدة ا يكون الاختلاف • **مسند** على

معون رجعا قبل انقضاء العدة ام لان قال لا على ذلك اختلاف اذ رجعا بعد انقضاء
العدة وانما عينا الاختلاف اذ رجعا قبل انقضاء العدة والله اعلم **مسألة** ابن عبد الله
في رجل قال لزوجتي في العدة علي كبر تزوجك فلان والعاجل طلاقا لثرا خبرته ولم يزوجها ولم
يقول لها اني اريد ان اترجك بكه قال اذا كانت هذه عدة الميمنة فلا بأس في ذلك كله وان كانت
عدة الطلاق فان كان طلاقا يملك الزوج فيه رجعتها فالتعريض لا يجوز لها وهو بالتصريح
للميمنة وما ان كان طلاقا لا يملك فيه رجعتها فالتعريض له مكروه ورجوعه لا يبلغ
بهما الوترع والله اعلم **مسألة** وفي رجل نفقة وما مومن ومثلهما وادته بغوي حصة قائم عليها
ولو نكحها الشاهدان لاحدهما فصدقة ووطئها على ذلك على يجوز لها ان يكون قال فهذه مفسدة
ولا قول ان ذلك يضييق عليها اذ صدقته ولم تشك في صدقه والله اعلم **مسألة**
وورطها وادته في الموضع ثلاثا فافها ثمة لانه ضل حتى يعلم انه غيبر ضلر وما العدة
فعدة العدة المطلقة وما يعلم انه غيبر ضلر اذا كان قد جعل طلاقها في المصحة في ثوب
انه فعلته ففعلته وهو يرضى بهذا وطلعه يعلم انه غيبر ضلر ولان ثمة والله اعلم **مسألة**
رجل طلق زوجته ثلاثا وهو يرضى فاعتدت حبيبتين وهي من تعتد بالحبيص
فماتت وهي في العدة هل تستأنف عدة التوفيق من زوجها وهل لها من ميراث فلا انطلقا
ثلاثا فقد بانث ولا ترجع وعدها ثلاث حبيص ولا تعود للعدة الميمنة انما ذلك لا يمكن
الرجعة وما الميراث فهو طلاق لان طلاق الميراث عند ما بانثا يجوز للميراث
يعلم انه طلقها غيبر ضلر والله اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد بن واد في الميمنة المرافقة
اذا طلقت وتزوجت بعد انقضاء ثلاثا شهر وقيل ان تراها فقد قيل ان عدة الميمنة
المرافقة سنة كاملة على الاحتياط وان تزوجت بعد انقضاء ثلاثا شهر ودخل بها
الزوج فلا قول بفساد ولا بابق بينهما واعلم عندي من هذا بالوطئ والله اعلم **مسألة**
الصبي في الميمنة يجوز لها اليس القيمص التي فيها شيء والحبر على الحبر
او اكثر اذا كانت مصبوغة بالنيل ام لا قال فيما عندي اذا خرجت عن حكم الزينة
بتغيير الصبي لها لم يصف لباسها المعنى الكسوة وسوى العوة والله اعلم **مسألة**

سلوا الخلف عن ليس المهيئة الثوب الحو لو ان لم تزد بدال منعة وغیر ضرورة والید بعلید
سعة وجواز مطلق ولو لم تزد بدال منعة ولا سعة لها في ذلك قال ان كانت هذه المدة وهل
الشرف ويحق من لباسه الخبز لا غير ذلك في اكثر رواها واما انت اهل ذلك مثل نبات الملوك وسألكم
في ذلك اختلاف قول ان يصبح الثوب الحو بالسواد وصار قديما وتغير لونه في المدة ان
جاء في لها ذلك وقول لا يجوز لها ان تلبس ثوب الحو اذا كانت مهيئة للضرورة وكما كانت المدة
المهيئة واهل الشرف ولو غير ثوب الحو يصبح السواد وصار قديما فتغير عن الزينة فانه
لا يجوز لها ان تكون هو اكثر القول والرد على **مسألة** ومنه قوله سمعت عورت زوجها وغير
صحة فاعتقدت العدة ثم سمعت بحياتها فتوت نكاح العدة الى ان خلا ما شاؤا وبعد المدة بقدر
انقضاء العدة وقل وان كان ثوبان لها صحت القول فيكفيها ما مضى للدة ان كان مضى لها بقدر
انقضاء العدة قال في ذلك اختلاف قول ان كان قد خلا ما شاؤا والديام والشهور بعد انقضاء
عدتها او اكثر فانه يجوز لها ان تكون كان اقل من انقضاء عدتها فاتها اتبع على مضى العدة الاولى
وقول ان العدة الاولى لا تجزئها حتى يصح عندها موت وتوفي في العدة وتستقبلها وتتمها بعد
صحة عندها موت زوجها والعدة الاولى كلها لا تجزئها على حال كانت العدة الاولى تاممة
او ناقصة وتستقبل في عدة اخرى بعد ان صح عندها موت زوجها وهو اكثر القول
والرد على **مسألة** ومنه والمطلقة الحامل اذا ولدت ولدا وتوفي بطنها ولد ثوانت قبل
ان تضع اللبس يربوها مطلقا ام لا قال فان كان الطلاق رجعا فانه يربوها ما تضع
بالولد الا ان لا تلمح ان تنقض عدتها لان تضع الولد الا ان تلمح انها وضعت بالولد من جميعها
ساعة واحدة ثم ماتت بعد ان وضعت ما كانت قد انقضت عدتها بالوضع لها وان كان الطلاق
بائنا فلا يورث منها على اكثر القول والرد على **مسألة** ومنه في صيغة زوجها ابوها ومات
ابوها ثم وضعت زوجها الحو العرا او بالعدة وصلها ايتها وعنها ثم وضعت زوجها من مائة ذلك وضعت
ومات بعد نصف شهر رمضان وشهر رمضان اجمع عليها عدة المتوفى عنها زوجها ان حبس
لها صلاتها حال زوجها وحجب لها اللباس ام لا قال ان كانت هذه الصيغة التي زوجها
ابوها فانه زوجها على صلاتها ورجلها وغلط عليها اباها ورجلها واسترو وطئها ثم

طالما بالطلاق عدا أو يابنا فعلمها العدة على أن تكون القول وقد اختلف في عدا ومطلما فقالوا ترك
عدتها ثلاث أشهر إذا كانت صغيرة وعمر من هقته وقول **•** إن عدتها ثلاث أشهر ولو كانت هقته
وقول **•** إن كانت هقته فتعد سنة تسعة أشهر الحمل وثلاث أشهر للعدة على الاحتياط وهو أكثر
القول **•** وقول **•** أنها تعد سنتين وثلاث أشهر لأن الولد يلحق بالسنتين **•** وما الخلع **•** لأن
وإن هذه الصبيته وزوجها أو غيرها أو حلاق هذه الصبيته فغير جائز ولذا ثابت وذلك موقف
الخلع الصبيته فإن بلغت الحلم وانتمت البدن لزوجها فهو تام وبصيرت لها وإن نقصت ولم
تضرب فهو منقوض وبصيرت لها إذا اخلعها أو طلق الموضع فبدل اختلاف قول **•** إن ضل حتى
يصح إن غيى ضل وقول **•** إن غيى ضل حتى يصح إن صدر وما الرجل المفضل البالغ إذا طلق
لزوجته طلاقا ينافي في وضخوف **•** ومات وهو في العدة في أكثر القول لها أن تصح في صح إن
غير مضار لها ويحبنا هذا القول في هذا في الدخول بها وإن كان لم يدخل بها وطلقتها واحدة أو
أكثر فقد بان من حيث نفسها عن الزواج بعد العدة ومات هو قبل انقضاء
العدة في أكثر القول **•** أنها وما إذا خالعا وهو مرض عطل منها وهي بالعدة صبيحة نفي
أكثر القول **•** أنها ثلاثا إذا مات وهو في العدة وإن كانت في الموضع في أكثر القول **•** أنها ثلثه
إن كان عطل منها وغير مطلق منها أو ما إن طلقها في وض يقوم فيه ويقعد **•** وغيره **•** سند
وعشرون بنفسه هو عندنا مثل الصحيح وكذلك في الموضع غير الخوف **•** وطلاق الصحيح البائن
للمعروف في أكثر القول **•** وما إذا مات بعد الزوج بعد طلق زوجته الصبيته التي
زوجها أبوها قبل أن تنقض عتها وإن طلقها فقول **•** إن العدة عليها لا بعد بلغيها
وقول **•** إن لها أن تعتد عدة الميتة في صباها إذا خذوها أهلها بعدة الميتة أربعة أشهر
وعشر أيام ولها على مطلقها الطاهر صداقها وميراثها تاما إن كان قد دخل بها وطلقا
أو ميراثها على أكثر القول **•** **مسألة** الصبي والمراة إذا خالعا زوجها في
موضع عطل منها ثلاثا نكحها العدة عدة الميتة لأنه المال عنده هل فيه قول **•** أنه
لا تلزمها فيها بينها وبين الله ولو مات **•** وجنبه قال الخلع تام وعليها عدة الطلاق
إذا كانت على الصحيح وقول عليها عدة الوفاة والولد أكثر وإن كانت على الموضع فعليها

علة الوفاة وهو الأكثر وقوله عدة الطلاق **والدعا** **مسألة** وإذا قال الرجل المرأة وتوفي العلة
 إذا انقضت عدتك قولي في خبري في الضيق عليها تزوج هذه المرأة بعد انقضاء عدتها قال الأبي
 عليه تزوج هذه المرأة على صفتك هذه **والدعا** **مسألة** عن الشيخ أحمد والرافعي رجل تزوج بـ
 باذن ولها على صديق أجل ودخل بها ووطئها ولم يدخل بها ثم مات عنها وتوفي صبيته
 لم يبلغ الحلم هل لها أن تعتد رجوع موت زوجها عدة الهيبة وهل عليها ترك الزنى ^{الطبيب}
 والحكمي كالبالغة **مسألة** قال في هذا فيما خلا فابن العلاء قال بعضهم لعدة عليها ^{الطبيب}
 بلوغها ورضاها بزوجها وقال بعضهم إن لها أن تعتد عدة الهيبة في صياها وأخذها
 أهلها بعدة الهيبة أربعة أشهر وعشرة أيام وهذه الصبيبة الهيبة أن تطيب في لباس
 الحلى والزينت خلاف البالغة **والدعا** **مسألة** وعند وعنف صبيته زوجها ابوها ومات
 زوجها عليها وتوفي صبيته ثم اعتدت وبلغت قبل انقضاء عدتها استأنف العدة أم تبقى
 عليها قال في هذا اختلاف **مسألة** قال بعض تستأنف وقال بعض تبقى إلى أن تزوجها ابوها
 وما البتة تستأنف وكل العبرة ونكحت الحلي والاختلاف **والدعا** **مسألة** في امرأة
 طلقها زوجها وعدتها الحلي خمسة أول وعشرة ثمانية أيام وحاضت بعد الطلاق خمسة
 كحل والخصفة الثالثة ثلاثة أيام ثم تقطع عنها الدم ولم تكن نزوات الدياس يحل
 لزوجها أن يزكوها بالنكاح الأول أم يحل لمن أرادها من الرجال بالزوجية قال نفوت
 مطلقها ولا يحل له مراجعتها إلا بتزوج جديد إن كان بقي منها شيء والطلاق وثب عليها
 للزوج فيما خلا فقول إذا حاضت حيضتين فاعتنق وحاضت الأخيرة ثلاثة أيام
 اعتنق على الثلاث إلى تمام أيامها المعتنقة ثم تحل للزوج وقول لا تحل حتى تحيض ثلاث
 حيض تامات أو تصبر بأحد المويسات فتعتد بالأشهر **والدعا** **مسألة**
 ابن عبيد بن ولادة إذا جهلت العدة وظنت انحصرت واحدة تجزئ وتزوجت أبو
 بينهما أم لا قال نعم يفرق بينهما على صفتك هذه وإن اعتدت ببقية العدة ولا إن
 يتزوجا ثم رجعا جديلا وهو لم يدخل بها فإني لا أعلم على قول **والدعا** **مسألة** عن رجل
 طلق امرأته وتوفي العدة فقال لها قد رجعتك فقال لا قبل قوله حتى سمع البيعة

بالرجعة فلم يفعل حتى انقضت عدتها قال ان شهد الشاهدان بعد انقضاء العدة
 ان الرجعة كانت في العدة فقد لزمتها رجعة وهو اولى به قال غيره نعم قد قيل هذا اذا
 اعلمها الزوج في العدة او احد الشاهدين ثم صح ان الرذكان في العدة فهي اولى به وان لم
 يعلمها الزوج ولا احد الشاهدين حتى انقضت العدة فلا يدرىها ولو صح الرذ في العدة وتول
 لا يدرىها ولو اعلمها فهو احد الشاهدين حتى تصدق في ذلك ويظاهرها في العدة وقالوا قال
 تصدقوا وتصديق احد الشاهدين وطئها ولم يظاهرها اذ صح الرذ في العدة وقول ولو طئها
 في العدة صدقتم او تصدقتم لا يدرىها حتى يعلمها الشاهدان في العدة وقول يدرىها اذ صدقتم
 وطئها وبات بها بالشاهدين وبورخان الرذ كان في العدة وان لم يورثها الرذ كان في العدة
 نفسه وعليه ان لم يعلم ذلك وقول ان لم يات بها بالشاهدين اذ كان قد وطئها وصدق في
 العدة فليس عليها في ذلك باس ولو لم يات بها بالشاهدين وهو اولى به وقول لو وطئها وصدق
 في العدة ولو اعلمها احد الشاهدين وهو غاير يعلمها الشاهدان جميعا في العدة فقد
 ولا يدرىها وما ان اصدقته فوطئها لم يعلمها الشاهدان في العدة اذ كان قد وطئها ولا يعلم في ذلك اعتلا
 والله اعلم **مسألة** واما المملوكة اذ مات زوجها فاتها لا تجتنب ما تجتنب الحرة المبنية
 واما عدتها اذ مات زوجها فشرين وخمسة ايام وان كانت حاملة فحتى تضع حملها وهي في ذلك
 عدتها بعد الاجلين واما الامه التي يوطئها سبدها اذ مات وهي حامل فاتها تعتق ولولها
 اذ ولدت وعدتها بعد الاجلين فان وضعت حملها قبل اربعة اشهر وعشيرة تنقضي عدتها
 حتى تحتل اربعة اشهر وعشيرة الا انها اعتقت بعد موتها في بطنها وعندبها انها تعتق اذ
 ولدت ورثها ولولها الا ان قيل اذا خرج الولد ميتا ولم يكن لها منه ولغيره انها امه فلا ظهرت
 من نفاسها حلت للزوج والله اعلم **مسألة** في اولى سقطت سقطت اولى الخلق ولا يعرف
 ان ذكرها وانثى او حتى تنقضي عدتها هذا السقط ويجب عليها ما يجب على النساء اهل **مسألة**
 قال اما في انقضاء العدة فقال وقال لا تنقضي به العدة حتى يعرف ان ذكرها وانثى وقال
 وقال اذا استبان له شيء من الجوارح فان العدة تنقضي به واما في النفاس اذ اصبح نزل
 فاتها تقعد فيه مثل ما تقعد لتفاسها والله اعلم **مسألة** الشايع ناصرخمسة وعشيرة

الأمة في الحيض والنفاس مثل الحرة ولا فرق بينهما في ذلك عندنا وإنما ان كانت الأمة مقيمة فتعول
 عدتها مثل الحرة لأن الله تعالى لم يخص أمة وحرة في ذلك وقول عدتها نصف عدة الحرة ^{ثلاث}
 وخمسة أيام وإن كانت مطلقة أو سبقة فإن كانت مقيمة لم يبلغ مثلها والنساء ^{سبعة} أو كبرية مؤنة
 من الحيض فعدتها خمسة والربعون يوماً على أكثر القول **وقول** ^{الربعون} يوماً وإن كانت وليلة
 أو حاضت ولو كان مؤنة من الحيض لم ينقطع عنها فعدتها عشرة أشهر ونصف ^{تسعة}
 الشهر الحمل وشهر ونصف للعدة وإن كانت حاملاً حتى تضع حملها واجب أن كانت مقيمة ^{تكرار}
 طحال عدتها وإن كانت بالحيض فعدتها حضانة على أكثر القول ^{ولا أمة} إذا كانت في عدة
 طلاق أو مقيمة ثم عتقت بوجه من الوجوه فإن كان الطلاق رجعيًا رجعت إلى عدة النكاح
 ونبت علماً بمعنى عدتها وإن كان الطلاق بائناً أو عدة المقيمة ففي ذلك اختلاف **وقول**
 قول إذا عتقت قبل انقضاء عدتها عليها عدة الأمة وقول عليها أن تكم بقية عدة النكاح
 والأمة إن كانت بطولها سببها روات ولم تكن لها ولادة ولا عدلين ففي عدتها اختلاف
 قول تعد عدة المقيمة منه على ما جاء من الاختلاف في عدة الأمة المتوفى عنها زوجها قول
 عدتها خمسة لأهل الأمة وقيل إن عدتها حضانة لأنها أمة إن كانت ممن تحض وإن
 كانت لم تحض فعدتها خمسة والربعون يوماً وقبل الربعون يوماً **قال** غيره وقيل عدتها
 شهران وقيل الثلثا شهر وقيل شهر وعسى يحض بقول عشرة يوماً على قول **وقول**
 على المشهور خمسة على البايع خمسة ونقسم الأربعين يوماً فيشهد بذلك وقيل عقاد
 من غيرهم على غير هذا **رجح** وإن كانت عدتها أوام ولم تعدتها عدة الحرة وما
 المقتدة بالحيض غلطاً وعدتها بالأيام أو كانت بالأيام واعتدت بالحيض غلطاً وظلما
 منها فإنها تبو على بقية العدة إن كان يقي منها شيء على قول **ولا أمة** إذا كانت في عدة
 الطلاق أو مقيمة فجاءت مؤنة عدتها التي رجع ومؤنة سيدتها لها وهي في العدة و
 ليست هي كالحرة على ما عتقت عن الجواهر **والله اعلم** **مسألة** القاضى ناصراً ^{سلطان}
 إن عجز عن الشهران من الحيض فلا الزرع بين الزوجين ولو لم يعلم أصل الزوجية بينهما
 لأن شهادتهما على الزرع لزوجته محضهما وقد فعل الزوج ما ويرى الجاني في الزرع ^{لأنه}

لا يجوز له ان يردّها الا بمحض اثنين من المسلمين الذين هم في اهل المذاهب ولعله يكونا عدلين
على هذه الصفة ويجوز لاسد الشهادتين ان يعلم الزوج لفظ الرّو ولو لم يعلم هذا المعلم ان هذه
على وجهه وقيل والى هذا **مسألة** ابو سعيد في رجل اذ كان يرد زوجته فلم يعرب فقال له
اخر قد ردت زوجتك فالتفت عليه كلام الرّو فقال نعم هل يكون ذلك رداً عند الله فان
قال له قد ردت وعلم كيف يقول فقال هذا وصاحب الرّو ينبغي ان يقول في ردها قال نعم قبل
رّدّها الا بالبر الرّو ويقال له ان ينوي بذلك يردّها الرّو ثم يكون رداً عند الله وكذلك التزوج بغير
الرّو قال وهذا غير الكمال فكيف كان المعنى من قوله انه لو قال له قد تمت فلاناً او كذا وكذا وجعلته وكذا
فيما تريد ان توكده وقاله لا نعم فقد صار ويحذف ذلك ومقدّم ذلك على معنى قوله والله اعلم **مسألة**
ابن عبيد الله في رجل المطلقة اذا قال ردتّها بحقها الزعم بالحق كيف لزوم هذا الحق قال معناه
ان المطلق اذا قال ردت زوجتي بحقها الزعم بحقها الاول ولا قال ردت زوجتي
بما في طلاقها او لم يكن الحق فليس بالاحتمال الاول وتقول ليس لها الاحتكام الاول ولو قال
قد ردت زوجتي بحقها والله اعلم **مسألة** الصبي في رجل اذ اقرّ ذات زوج انطلقا ويك
اولت عنك تزوجتك فان مات عنها او طلقها في تزوجها بغيرها اختلاف وكثير القول لا يتزوجها
فان صح عليها وقال لها لا حاجتي فيه ولا يخرج عن عاقلته به كذا فاذا خرجت عن زوجها
بوجوب حق حازله تزوجها والله اعلم **مسألة** الزماني في صبيته طلقته وقد تبين فيها اشرف
علامات البلوغ انها لم تحض فلما مضت ثلاثه اشهر بعد طلقها خطبها رجل تزوجها وقال
والرجل الذي خطبها انهم يحسمون ان البلوغ لا يكون الا بالحيض فوجدوه والتزوج بها
بعلمها وارضاهم قبل هو ان هذه عدتها سنة كاملة يجوز لهذا الرجل تزوجها بعد مضى
اخر عدتها عليه قال اذا مضت سنة ولم يظهر بها الحمل فيجب ان لا تحضر عليه الا هذه
العدة جعلوها احتياطاً عن الحمل فاما لم يظهر بها حمل لم تكن عدتها الا ثلاثه اشهر والله
اعلم **مسألة** ابن عبيد الله في رجل طلق زوجته ومكث ما شاء الله من الزمان وتزوج بانيته
اخذها وادعت الملق المطلقة انها لم تنقض عدتها من قبل قولها في هذا امر الله قال لا يجوز
للرجل ان يتزوج بانيته اذا كانت مطلقة ما دامت مطلقة في العدة من قول المطلقة

في انقضاء عدتها اذا صح عند القاييم بالادون هذا الرجل والملاحة اعتمد على التزوج في عدة المطلقة
 نهما حقيقتان بالحبس وما اذا احتج الرجل بحجة مما تبتك مثل انك قال عدة مطلقة قد انقضت
 وكان من قبل ذلك لم يدخل في شهدة ومعرفة انه لا يقرب على الحرام فواسع ترك حبسه وما اذا
 كان هذا الرجل طلق زوجته الاولى بالثلاث ثم تزوجت زوجها اخرون ودخل بها الزوج الاخير
 لم يطلقها زوجها الاخير ثم تزوجها زوجها الاول بعد انقضاء عدتها لم يطلقها قبل ان يدخل بها فلا
 عدة عليها وانما على هذه الصفة ان يتزوج بائنة اختها او حينئذ وما ان اطلق زوجته الاولى فلانها
 او خالها فقال قال ابن الجوزي ان يتزوج بائنة اختها في عدة زوجته التي طلقها بالثلاث او
 خالها وقال ابن الجوزي ان يتزوج بائنة اختها او بنت اخيها حتى تنقضي عدة التي
 طلقها بالثلاث او خالها وهذا القول الاخير على العمل والادعاء **مسألة** وفي رجل تزوج
 او عمل تزوج امته ومات عنها واعتدت بعض العدة ثم عتقت الامة قبل انقضاء العدة
 ارجع عدتها الى عدة الاحرار وتبين على ما اعتدت به ام تستأنف عدة الاختار ام عليها الله
 عدة الامة قال انها تستأنف العدة وتعد اربعة اشهر وعشرة ايام وقوله انها تبني على
 الايام التي خلت وهو كثر القول والادعاء **مسألة** في رجل طلق زوجته طلاقا حقيقيا ثم
 حاضت حيضتين كل حيضة ستة ايام ثم حاضت الحيضة الثالثة ثلاث ايام ثم ماتت
 مطلقة قبل ان تنقضي ستة ايام فهل لها ميراث ومطلقها ارجعها الدم في رباها او لم
 يراجعهان قال ان هذا لا يعدم والاختلاف واجب ان لا تنقض على هذه الصفة لان اكثر
 القول لا يمكن الزوج رجعه على صفة هذه الا لم يراجعه الدم في ستة الايام وما اذا راجعها
 الدم في ستة الايام والحيضة الاخرى قد حسن مع ان ترك عنها ومات قبل ان تنقضي ستة
 ايام والحيضة الاخرى لان الزوج عكس الرجعة في ستة الايام التي راجعها الدم فثبت
 لهما ميراث وبها والادعاء **مسألة** وسألت عن الامة اذا طلقها زوجها انطلقت ثم ماتت
 ثم عتقت ما تكون عدتها قال اذا اختارته بعد العتق فعدها اربعة اشهر وعشرة
 ايام ولا ميراث لها اذا كان العتق بعد موت زوجها قلت وكيف يكون خيارها وقد
 مات قال خيارها ان تقول لو كان فلان فلان حيا لرضيت به زوجها قلت لمعان طلقها

واحدة ثم عتقت ثم ماتت فلما اتممت ميراث **مسألة** قلنا اذا اختار رجل العتق فلها من الميراث وعليها
عدة الميراث اربعين شهرا وعشرة ايام قلت له فاذا طلقها تطليقة ثم عتقت بعد موتها واختارت
نفسها ما يكون عدتها وميراثها قال عدتها ثلاث حيض ولا ميراث لها وان العتق قبل موت
زوجها او بعد قلت اذا طلقها تطليقتين ثم عتقت ثم مات زوجها او بعده ما يكون عدتها وميراثها
قال عدتها ثلاث حيض ولا ميراث لها الا انها قد بانته هكذا يحفظ عندنا **مسألة** وفي جواب
موسى رحمه الله الى محمد بن محبوب رحمه الله عن رجل واعد امرأته في عدتها فقال لها اذا خلت عندك
نزعك فلا خلت عدتها اخرجها اهل نوق بينهم لما اتوا في الفراق حتى تعطى ذكر بلسانها والتم
اعلى **مسألة** الصبي للطلقة اذا اناها خبر الرزق وفيه بعد ما يمكن انقضائه عدتها
وقالت قد انقضت عدتها هل يكون محمدا قد قال فيما خلا **مسألة** وفي جوابي بعدتها قلت ولا
يعلمها الزوج ولا المشهور بالرعي انقضت عدتها ثم صح عندها الرزق قبل تزوجها بغير ايراد
ام لا **مسألة** قلنا لا يدركها مطلقا ولو صح الرزق في العدة اذا لم يتم عليها حجة الرزق **مسألة**
عن الشيخ ناصر بن عيسى ومروال عن رجل تزوج امرأة في العدة بغير حضانة ولا اذناها واعلمها هو
بالرذ او احد الشهود فلم ترض بوزنها وتسك هو بذلك فبعد مدة رصنت بذلك ودخل بها
وبغير تحديد الرزق اتم له امره **مسألة** قال اننا دخل ذلك على هذه الصفة وغير غطية من المكن
قال بغير هذا **مسألة** ومنه ولا وصلنا رجل واتى بشهود شهره يطعن بغير القلب
ان فلان بن فلان الغلابي فاشهدنا وقال الشهود بان فلان زوجه فلانة بنت فلان
الغلابي بحكمها بما يقع في طلاقها فكتبت اننا يعلم ويقف على كمال هذا والسلطان وانا فلان
فلان بان قد حضر في رجل خمسة شهود بشهره وشهدوا ان فلان بن فلان الغلابي وشهدنا
انه قد زوجه فلانة بحكمها بما يقع في طلاقها اجاب ذلك ان كانت للامانة ولكفي ذلك
عن اعلام الامانة ولو وضعت عدتها قال يجوز ذلك وان لم يطلب الامانة منكم الشهادة فلا اثم
عليكم نادرتها معها والامر بالكم ذلك **مسألة** قلت فلما وصلتني في بعد وقالت انها شاكبة
من فلان فلان زوها وهو قاطن ثلاث او خالها هذه الدعوى مسموعة قال نعم
مسألة قلت فاذا حضر كلاهما وقت الملاءة ان كان زوجها او غيره هو ان طلقها طلاقا يملك فيه

على غير ما ينبغي يكون ثابتاً في الحق فاسد وان فاسد لا اساس تلاك في غيره
للمعنى علمه وان كان ذلك الترويج وقع على وجه فاسد لم يحضر في الحق ان يسمى ذلك الترويج بها
على كنهه من وجه مع ذلك وجهها لها وقد قال الله تعالى فيها انها التحل التي تليكم وتجاويز
فكان ذلك في الكتاب شرطاً في ارتفاع الحجة وواجب الرجوع وكان بعد على هذا معتد به
ان لم يحصل له وجه معني في كلامنا فحصل ذلك يكون مما كان وقوى على الوجه المباح واجزؤه
على الوجه الصحيح بل الواجب في ذلك الترويج فيمن يجوز ان يجري فيه وعليه وحصل به وجوده
معنى الرجعية بينها وبين وتزجيها شراً لكن قد كان وقوع الوطى وزوجها لها ولا بد
على حال يقتضي وجود الوقت معني الرجعية فذلك كله غير محتمل لانها ان شاء الله لو كانت في غير
قد بابت بذلك وانقضت منه عدتها • فاعرف ذلك فانه في محل القول المقتضي معناه حكم
معاني ما سالت عنه وازاد ان تدبرت ذلك وابتصرت معانيه وحكمت اساسه ومبانيه
وكنت في حق الاكثر من يحتاج الى تأويل • ووجبه التفصيل للمعاني في ذلك كل شيء ويعينه على وجه
ما فصلت من ذلك بالتوضيح له على سبيل الاستيعاف والمعاني غير مضمرة في قليل الكلام اذا
الحكم في بعض ذلك يتفق • وان اختلفت اسماؤه وفي بعض يختلف ومنه ما هو متعدي
من الاختلاف • وخارج على جملة الجماع او سبيل الاتفاق ومنه ما يخرج فيه معنى الاختلاف
في الحكم وذلك يختلف باختلاف الأشخاص المحمي فيهم وهو يعلم عقد الترويج بها وانها
وباختلاف احوالها وحوال الوطى لها في البدل وكل شيء ومن ذلك لو وقع حكم وتنشوع
معاني وقوع يختلف الحكم ولا علم لها بنفس الترويج دون الوطى تحل من صبي ولا بالغ
والصبي على الاصح مناط ثبوت عقد الترويج عليه بالرضي منه بعد البلوغ وقوف
او تزوجه وظلقة الى ذلك الحد فاذا بالغ الحد الحد فلم يتم ذلك بطلان كان له لا شيء
وان رضي ذلك وان ثبت عليه ذلك وما كان منه لها من حاج في حال صباه فليس محل
لها ان يطلقها حتى يوطاها الوطى الصحيح الموجب لفراف العسيلة على الرضي منها
بعد البلوغ ولا يبين في معنى هذا الفصل الا هذا الذي ذكر في صبي في معنى هذا كما صعد
ولا اعلم ان الاصبغ في معنى هذا التقوم مقام ان ذكر في حصول معنى الجماع للموجب طبعاً على الابانة

عقدة التزويج في الأصل على سبيل التجريد لذكر التزويج وكان على تقدير عدم الصحيح وتحويله
 الحجاب الفاسد ووجوه الانفساخ وكون انقضاء العدة والآخر بعد الفرق **●** على اثر زوال
 العسيلة بنجيبه من الحشفة على الاصح في موضع الجماع وما اذا لم يكن ذلك بها وانما قدف الماء
 اللزق على ظاهرها فخرج ذلك الماء في وجعها وصح ولوجها بولج فخرجها في معنى كذا **●**
 فقد قيل فيبذل عن زوال الجماع في حكمه ولا ثبت معنى كذا وخروج الحكم كذا واجب معنى العدة
 عليها والاخر والرد انطلقا لاقا يملك فبذل وجعها وحلمها ذلك لطلقة على شرط ما ذكرنا في
 ذكره والشرط وقيل فيبذل ذلك ليس بجماع موجب لمعنى زوال **●** العسيلة **●** وعلى تقدير معنى
 هذا القول يخرج في معنى كذا لانه لا يعلمها ذلك لولا وجوب عليها معنى العدة ولا ثبت به ذلك
 عليها الاخر معنى الرد لان تحمل فان حملت من ذلك خرج في العدة والرد عليها من طلقها وقد انف
 ذلك بالتزويج منها معنى المتعاقب **●** كونهما من ذوات الاعمال وقد قال عز وقابل وذوات
 الاعمال لا يعلم ان يضعن حملهن فثبت معنى العدة لزومها عليها بالكتاب وصح وشبوت
 ذلك عليها ثبت معنى الرد ولعلها ان كان له عليها المدة التي يكون له فيها زكاهن وما ابحاثها
 لطلقة الاول بذلك فخرج خارجة معنى الاختلاف **●** على حال التزويج في مثل هذا عن مثل هذا
 العبد الحي ولو كان ولو ج ذلك بما قد صح معها على ذلك وغيره رتباب **●** وما ان صح معها
 ان ذلك الماء لم يلج بولجها فلا يبين ان يملكها معنى اختلاف **●** بوجوب غسل ولا عدة
 ولا شبوت رد ولعلها لطلقة ثلاثا وان اشكل ذلك عليها فلم تدر اخرج ذلك او تدر لم يلج التزويج
 لو ثبت معنى الرد الاخر ولا دخول معنى الباحر فيها الاول بذلك وان كان ذلك غير خارج
 في معاني الاختلاف في ثبوت معنى الرد الاغتسال والعدة لمعاني ما قيل فيها انها تنشف
 الماء لكانت ثيبا لان ذلك وان كان كذلك يخرج على معنى قوله فيقول ذلك فلما هو في
 المعنى خارج على سبيل الاعتياط لا الحكم لانت الاعكام لا تجري على الاشكال الموجب حكم
 الوقوف في النوازل حتى يستبين **●** وصح الحق **●** فيها ابارتفاع الاشكال عنها وانما الوقوف
 حكمها بالبدل كذلك ثبتت السند ان كل منسكط موقوف ومجتمعة الامة على ذلك **●**
 والوقوف عن حكم الحكم على القطع في الوجه الصحيح وحكمه ولو احتل في الحق ولو جرد

فالاحتمال ان لا يكون معنى الحقيقة كون المولود حيوانا تطرف الشك المباحة لا عدم
 والوجود في فعاليتها بل في كونها كذلك انما الحكم بمعنى هذا يخرج فيها ولها عليها
 معنى ثبوت الوجود لا في كونها والاباحة في الرجوع الى مطلقها الاول مهما كان كون ذلك من
 الاخرى وقد تضمنت ارجحها عقدة التزوج على الشرط في ذلك بان يكون ذلك من ثبتت
 لها عليه التزوج ويكون حكمها على الحق ثابتا للنداء في ذلك الذي التمس والمثبت
 لها عليه ولا عليها معنى الرجعية على حال وفي كل حال والمحال ويكون ذلك التزوج والرجوع
 والوطء منه لها على حال يكون بالحرف فيدور ثبوت ذلك فهو عا فانه لا يثبت ذلك معنى
 ذلك بالاباح نطفة ولو صح في المخرج ولو صحا على معنى قول من يقول فيدور ثبوت
 الجماع يكون ولا يصح ايجامع الاختلاف فيمدان لو كان على الابدان لا في نفسها
 المحرمة الفضل الاباحة على مطلقها ذلك الاماختلف بالقول فيدور في ذلك فانه يكون
 القول في ذلك على قول من ثبت ذلك فيجوز له عقابا في معنى الحكم وعلى قول من يفسد
 ذلك فلا يثبت الاخر ولا ولا ولا على حال كان ذلك في الاسباب او في جهة
 الاسباب او لمعنى والمعاني تتعد كون العقاد النكاحها مودة على ذلك المعقود
 عليه لوجوده مثل المعقود فانه يشبه المستحيل في حق مولده عليه على حال الاثبات
 انعقاد عقدة التزوج عليه في الحكم وفي معنى الجواز ايضا الله لا خلاف في ثبوت
 ثبوت التزوج بالعقد على حرة بالغ الماعلى وجه الرضى بها والقبول منه لها
 نطقا باللسان ومعقود بالجنان بما يلفظ به في ذلك والقول وذلك كدور المعقود
 بالعقول والمعقود مستحيل ان يكون منه ذلك لفقد العقل الذي يبلغ به
 الانسان العقل المعقول بالعقول فاستحال لمعنى ذلك ثبوت التزوج عليه
 بها في العقول لكونه من المعقول والمعقولات كلها لا تفعل بغير العقول السالما
 والافا المليات لها عن عقل المعقولات باختلاف يعلمه وان كان ذلك كذلك
 كان الوطء منه لها على ذلك ففسد له عليها وليس محل لها من طاعتها ثباتا باختلاف
 ايضا اللان يكون للقابل لها وليد فانه يكون في معنى ثبوت ونعقاده عليه الاختلاف

والفساد مفروب اليها بالوطى على ذلك على معاني ما يخرج في ذلك القول في بعض ما
قبله وقيل في ذلك بالجواز وعدم الفساد لذلك وعلى قياس معنى هذا القول فيخرج في معاني
اعلاها بذلك وقيد هذا ذلك المطلق لها بالثلاث اذ يخرجها ذلك عن مضيق التوسيم
الى سعة التحليل ولا يباحث من ذلك وعلى قياس قول وقال بفساد ذلك فيكون الحكم
فيها باعها باقية على أصلها لان كون ذلك الوطى من لها على ذلك الترويج كان قد كان
مسألة وحصول معنى الزوجية المستحقة بوجودها الشط الشط وحده
في الكتاب في رفع ذلك العارض **المانع** وواجبة مطالعها ذلك لها على نكاحها الغير
على سبيل الزوجية بينهما لا يكون بعد لان ذلك على هذا القول يخرج بحملها في
التسمية معنى الزوجية لمعنى فساد ذلك الترويج في ذلك لتعد ان عقاد العقدة
لها على حالت ذلك **ويشبه** ان يكون هذا هو اللاحج لان في معنى اللصور كان يكون
اقوى في القول الاخر اصلا **وما** النجم ناقب ونرى العتوه قليل اذا كان
يعقل الانتشامة ويعرف ما يشار اليه ويرى يعقل ذلك عندا قبل الترويج لها على ذلك
وعرف من القول لها بلا يشك فيه في معنى الاطمئنانة على اوف من ذلك في العادة
اللا تدع غير خارج **والاختلاف** قبل الترويج على الانتشامة بنفسه او قبل وليد ذلك
والاختلاف في ذلك يقتضي الاختلاف **الخلاص** بالمعنى فيها باحتها لمن مطلقها بتزويج
اليها لها ووطى اياها بعد خروجها منه بوجود لا يحقرها معه غير ذلك والعلة المعتبرة
لمعنى فسادها على ذلك المطلق **بالثلاث** لها يكون بسلاجماع فيها او يخرج
معنى الاتفاق على فسادها عليه **مخرج** معنى الاتفاق على فسادها عليه
هان **وما** المحنون فان كان وقوع ذلك الترويج منه هان في حال جنونه وعلى ذلك قد
كان الوطى منه هان في حال جنونه او في حال افاقتة على غير ثبوت تجد يد عقدة
الترويج في حال افاقتة **وجوب** عقده اليه فسدت عليه بذلك ابدا لان ذلك الترويج
على ذلك غير واقع على حال ولا يحلها ذلك لمن بان منه بطلاق **الثلاث** جزا ابدا
لان يبين في ذلك معنى اختلاف **ان** كان المقابل لهما في الترويج في حال جنونه بنفسه

وما اذا كان قد قبلها في حال ذلك وليد وعلى ذلك وطئها اخرج في معنى ذلك الاختلاف
 وعلى معنى قوله ونفسدها بذلك عليه لا يخرج للمعنى على قباد معناه الا انها لا تعمل بذلك
 لمطلقها وعلى قوله ويرى ذلك ويحتمل فيشبه في المعنى ان يعلمها ذلك لمطلقها اثنان اذا
 خرجت منه بعد ذلك بوجه غير موجب لمعنى الحجة ولها على مطلقها اثنان وان كان العقد
 للترويج وقوعه ليدل عليها في حال افاقته فلا يحتاج الى القول فيه لوضوح ذلك والاصح
 في ذلك سورة **•** وما الختم في الا علم انه مما يخرج من حالها انك وطئها بها بعد الترويج
 منه حال الختم في مشكل امر غير مقطوع عليه بان ذكر ولدان في وان كان تنكحها
 ذلك مما يختلف فيه على ذلك ويشبه **•** بد على بعض القول بحكم الزوجية بينهما في
 معاني احكام المورث على ما جاء في الاختلاف **•** في ذلك فان ذلك لا يرفع حكم ال
 فيها في باحتمال لمطلقها اثنان على معنى الاشكال **•** لان المشكل انزل بمعنى المشكوك
 فيه والمشكوك فيه موقوف **•** امر وما لم يوضح فيه ما يخرج من حكم الختم الواضح
 البطلان الذي ذكره او ان في الحكم فيه على بينة كقول في بقاء الشهادة **•**
 وان صح له وعليه ما يخرج من حكم الختم الذي ذكره او ان في حكم او عليه ما صح عليه ذلك
• وللوجوب **•** والاحوال طعن الوقت في الختم على ان ذكره او ان في معرفة **•** وفي الكتب عن المسلمين
 موصوف ولا يبين لي على ان لا يتعلمها عن حال الختم لمطلقها ذلك لحوال ال بائنا ذلك
 مع ثبوت الاشكال في ترويج معناه لا احتمال فيه بان ذكره او ان في مما يمكن ويحتمل في معنى
 الاحتمال **•** وفي الاصل فيه ان لا يخرج من احد حالين اما ان يكون ذكره او ان يكون ان في
 والقول فيه بان ذكره او ان في غير وجهان صحيح **•** ولما ثبت فيه الاحتمال ان على
 الاشكال ظن بل عدم الظن لا يعجز الحق شها **•** فلما صح بالحق عدل واحتمل في ترويج
 المعنيين من جهة او امكن في الحق على سبيل الاحتمال ان يكون ان في وكانت الدلائل في
 الحق ان تكون زوجا الدلائل في عذر ان يحكم فيه على القطع بان يطلق في الحجة تلك الطائفة
 بالاشكال لمطلقها ذلك ولا يصح في القول بسواه لان وقوع الحجة على يقين
 وزوالها منها بذلك حال اشكال فيه لوقوع الشك فيه وعدم الحقيقة فيه في حال ذلك بان

ذكر لا عقلا في الحقيقة يكون في خروج معنى الاتفاق فيمد له لوصح له وعليه ما
 يخرج من حكم الخلق والذات في لطات هناك حتى تالو جيتد بارتفاع الاشكال الاشكال
 فيمد معد والعلامة المستند لها فيه الذات التي لان تنفج الانثى بالانثى باطل في الحقيقة
 خلافه وان كان ذلك باطلا لان لو كان غير ذلك لما ثبت والحمد لله على طاعتها
 فكيف يكون الذكر رفعا مع احتمال ان يكون ذلك حاله ما لم يصح له وعليه ما يخرج من
 ولذا ثبت له وعليه الحكم في انتقال الحكم المذكور وعن حكم الاثني الخفي فقد لا عند
 اسم الخفي والانثى ثبت منها طما وعليها ان ذلك التزويج وكان هناك وظوة اياها على طاعتها
 على وطلتها الاثني على شريطة ما ذكرناه في ذلك. واما الخفي فان الذكور على الجماع
 لها فاعني فيها ووضح بانها تبقى على اصلها لان نفس العقد عليها بالتزويج دون الطوط
 لا عليها وكان يشبه ان يكون ذلك مقطعة للجماع لعني ما ثبت في السنة عن النبي صلى
 عليه وسلم في الاصل والصورة على معنى الوصلة من استطاع الباه ولم يجز طوط الا الكاح فانه
 له وجاء على جماع معنى الرواية فكان المعنى في الخبر القول يوجب على سبيل التصريح بالاشارة
 ان لوجاء مانع من ذلك. ويحمل في معنى التاويل ان يكون المار بالمحدث ان كسب السورة
 اذ قد يكون الصور مخرج والمقاطع لما في الشهوة عن ذلك لغوها في حق البعض والاشارة
 وانما جرى ذلك لا بالصور على حكم التغليب كونه في حق الاكثرين وهو ما ظهر كماله
 لسورة ذلك منهم وليس في المجال في الكون كون الامكان في الخصيان ان يكون الخفي في
 حق بعضهم غير مانع في حقه المذكور في الحركة الانتشارية للقدرها على الجماع ولا سيما في
 الثيبات والنساء والجنين في معناه ان لا يقدر على ذلك وعلى الشريطة فان ثبتت
 طما القدة مع ذلك على الجماع الى تغيب الحشفة في الفرج منها كان ذلك في معنى الحكم
 جملة ان والجبوب فابعد ان تكون له القدة على ذلك لان شتقاق اسم ذلك
 والحاقد به في معنى التسمية له بذلك فاهو ومعنى المبالغة في حبه على سبيل الاستقصاء
 في قطع الذكر وليس ذلك كالحصى فان الحصى سئل الخصيتين نفسه ما لا غير ذلك
 على بل جاء ذلك في الغدة وان كان ذلك كذلك حاله فكان في المجال ان يدل ذلك كون يكون

لا يقدح في ذلك لغيره **الآلة** التي يحصل بها على حقيقة نفس الجماع الا ان يكون ذلك
 غير منسوب الى الماء والدفع في قدر وخرج من الماء والدفع يخرج فيدرك الحكم كما بينت
 كذلك اذ خرج الماء والدفع على سبيل المماسسة لغيرها بموضع الذكر فانصب على وجهه فان
 يخرج فيدرك الحكم كما بينت كذلك الحكم في معنى هذا قبل هذا فاجعل ذلك اصل هذا وان
 كان القطع على غير سبيل الاستصال فاصلح وكان الباقي من قدر ما يلحق موضع القطع
 منه موضع الختان منها وحصلت له الفكرة على ذلك في ذلك المقدار كان ذلك جماعاً متصلاً
 لمعنى التواء الختانين في الحكم وشئت له ذلك معنى الرزان طلقها طلاقاً عليك فيدرك حكمها
 في محلها اذ كان طلقاً ثلاثاً بلا خلاف **يبين** في الاستقراء ثبوت الكتاب في مخرج وتخرج
 نسأله اهل الارز والاقلف في ثبوت المنع في ذلك كمثل باتفاق بل قد قيل
 فهاهنا لا يجوز له تخرجها او لو كانت **واهل الكتاب** على قول وليست بالجماع عليه واذا
 وطئ على حال المنع فسدت علمه بذلك **واذا ثبت** معنى فسادها بذلك عليه لم يحلها
 ذلك من طلقها طلاقاً ليس له ان يرجع اليها معه حتى تنكح زوجاً غيره بمعنى الاتفاق
 فيما يخرج منه من ذلك وفسادها عليه باتفاق واختلاف **فيها** يختلف فمدت
 ذلك والمختلف في ذلك فيدرك تخرجها الاقلف اذا كانت **واهل الكتاب** واما الكتابي
 فحلال له تخرج الكتابية ومحلها وطئها بسبيل النكاح لمن التحل له حتى تنكح زوجاً
 غيره **واهل الكتاب** كان المطلق لها او كانت **اهل الصلوة** بلان يبين في ذلك
 معنى يجب في ذلك معنى الاختلاف **وللتفق** على فساد جماعات تخرجها لها
 اذا كانت **واهل القبلة** ولو كان ذلك الاقلف **واهل الكتاب** في الاصل ليس يزوج
 منها فان حكمها يخرج في الحكم على معنى الصور **هكذا** ينص الكتاب في الكتابي
 ويخرج معنى الجماع في الاقلف **وما** اذا كان ذلك اللغز المخرج كما حكى في الكتاب
 او السنة او الجماع انه يزوج منها بمعنى النسب او الصهر او الرضا او كان محملاً
 عليها او وجداً اخره **وكونه** محمداً على الزنا ولو تكن في الحكم مثله وما اشهد ذلك وخرج
 في معنى على معنى هذا المعنى **ما** يختلف في مخرج **وما** في السباب على الاول فالتقاء

يستصحبها أو فاقا عن أن تكون حلالا لمطابقها ذلك وغيره والمؤمنين إذا كان ذلك منها
 على معنى العلم بالأصل الموجب للحج على أن ذلك على العلم الموجب للموت جهل
 الحجة وإن ذلك أو علمها أكملد سلكه في معنى ذلك ولا عذر فيه • وإن كان ذلك على
 معنى الجهل بالأصل فلا يبين في ثبوت حذفه على أن ذلك على معنى الجهل بذلك من
 أصله كالأول لا يصح على ذلك فساد الهاء على مطابقها ذلك بذلك إذا كان ذلك منها على معنى
 الجهل بالأصل في ذلك وما إذا كان ذلك الذي في ذلك منها المسبب في حجة منها في الأصل
 ولكن التناجح بينهما على الابدح إنما يعنى في الأسباب الموجبة لذلك وإن كان ذلك
 لسبب ظاهر وعلته قائمة بمنعان من ذلك بالكتاب أو السنة أو الإجماع في حين
 ذلك ما دام قايين مثل أن يكون معه في النساء ذات حجة منها أو يكون ذاربع
 غيرهما أو شباه ذلك وألعله مفسلة لذلك التزجج حيزا ما لكونه بخلاف شهادة أو با
 شهادة أو لا يعتقد التزجج بشهادته ابتداء ذلك ككلمة وما البشهاد إذا كان ذلك على معنى
 الجهل بحجته يشبه في المعنى فيه فيما يبين أن يلحقها معنى الاختلاف في ضاها
 بذلك على مطابقها أو على أن ذلك الوطى بذلك التزجج على ذلك الحال فما كان يشبه أن
 يكون بمعنى الاتفاق على حال • وإن كان ذلك على معنى التجاهل منها في ذلك فسدت
 على هذا وهذا جميعا كان اللغز ذلك الوطى منها على ذلك التزجج الواقع على ذلك الحال على
 معنى الجهل والتجاهل أو كان على وجه ما يسعه ويجوز له في دينه فيما معه شرعا
 إذا صح معه ذلك وقامت عليه الحجة بذلك في موضع ما يكون لها وعلاها بذلك الحجة
 في ذلك • وإن كان ذلك على معنى الجهل منها بالأصل نفسه الموجب لمعنى ذلك الحجة في
 حين ذلك وكان معاني في منها انما دخلت في ذلك على وجه ما يجوز لها ويسعها
 في حين خالقها الاباحية الشرح ذلك لها ثم تبين في المعنى في ذلك إنما كان على ذلك
 الوجه الفاسد لم يبين في انما تنفسد بذلك لا على الذي في ذلك منها وحده دون
 مطابقها لانها ليست في عدة مند ولما خرج حكمها لذلك في معنى أحكام الزينة بذلك عليه
 وعلى جميع وسواه • والمؤمنين للحج في ذلك عليهم بالكتاب • وإن كان وقوع المنع

من يقع ذلك التزويج في حين ذلك بسبب من تزويج مطلقها لها وظن ماها وكونها
 على الاختلاف فبعد تعاقب عدة من خرج فمعنى ذلك الاختلاف في فسادهما بوجوه الاختلاف
 معنى التزويج مندها على ذلك حالها اذا كان ذلك على معنى الجهل والخطا في القضاء والعدة
 والنسيان لها ولم يكن ذلك منها على معنى التعبد لا كتاب ذلك مع العلم به على معنى
 الاستحالة والانتهاك المحرمه فقد قيل فيها انها لا تفسد عليها جميعا اذا قامت المحرمه
 عليها بذكر في موضع يمكن القول في ذلك قولها وفي بعض القول انها على معنى ذلك تفسد
 على الاول ولا على الاخر بل في قول ثالث انها تفسد على معنى ذلك معنى على
 الاخر لان ذلك منها على ذلك ٥ وقول رابع انها تفسد لفساد معنى ذلك اذا كان
 على الجهل والخطا والنسيان وتخرج على بعض معاني ما قيل انها تفسد بذلك
 على ذلك على حال كان ذلك على معنى الجهل لو كان على وجه الخطا والنسيان ولعلمها
 على هذا لا يخرج من حال الاختلاف على حال كذا ولا كان ذلك كذا في الجهل كما اشد
 وذلك وان كان الجاهل قبح فان كون ذلك على الجهل مع العلم باصله موجب لمقتضى
 كانه اخرج من كون ذلك على وجه النسيان او الخطا وقرب فسادها ٥ وان كان
 ذلك على معنى الجاهل في انتهاك حرام ذلك من الرجل دون المرأة فكذلك الاختلاف في ذلك
 يخرج فيها في معنى ذلك وفي مطلقها ذلك وما ذلك الذي في ذلك منها على معنى التعبد
 لانتهاك حرام ذلك منها على ذلك فلا يبين لي ان يخرج في ذلك على ذلك الا انها
 فاسدة عليه بذلك باختلاف وان كان ذلك قد كان على معنى الجاهل منها على
 فسدت بذلك عليها جميعا ولو كان ذلك الاثر الذي في ذلك منها على ذلك قد تاه
 على وجه ما يجوز له ويسعه في دين الله تعالى اذا صح معه بعد ذلك في
 معنى والمعالى كذلك ان كان ذلك منها على معنى التعبد لانتهاك حرام ذلك منها على
 جميعا يخرج للعنف منها انها تفسد بذلك علمه وعلى مطلقها ذلك ايضا اذا صح معه
 ذلك واقامت عليه المحرمه بذلك في موضع قيام المحرمه بذلك وعلى حال والاحتمال
 يبين لي خروج معنى الحلفها والاباحت مطلقها ثلاثا بالوطى ذلك المذنب على ذلك

التزويج في جميع هذه الوجوه التي في هذا الفصل كلها ولا يعلم في ذلك اختلاف فالان ذلك مما
 الاختلاف فيه في ذلك التزويج والاقول في الحق يسوي منه فاسد على خلاف وان كان
 قد جاء على سبيل الاختلاف في مواضع وهذه الوجوه انها لا تقصد بذلك على الاخر لو
 لها على ذلك فانه انما يخرج معنى ذلك فيما يستأنف لانه يجوز القاطعة على ذلك في حين
 ذلك بعد العلم بل ذلك بتزويج جديد بعد ذلك تلك الاسباب لئلا نعتز ذلك بلا غلا
 فيها يبين لي في ذلك وان كان ذلك ما لا يجري فيه الاختلاف بين السلب في الاصل
 فهو الاسباب كان ذلك او من جهة الاسباب للموجبة ذلك على الابدال وادامت قائمة
 على صولها ان كان ذلك كونه قبل زوالها فقد مضى في القول ما استدل به على معنى
 الحكم في ذلك فانه يوقع ذلك معنى الاختلاف في حالها المطلقة ان ذلك والمحمية بالبحر
 قد قيل في ذلك لا يجوز ان ينزج في حاله من ذلك وان يفرجح المطالب فيقتضي نحو
 المحرم والمحمية وغير المحمية والمحمية ويستغنى عن ذلك لانه اذا ثبت ذلك
 في غير المحمية والمحمية والمحمية **وهذا** او شد تشديد الاسباب ان كان التزويج
 والزوجة كلهما محرمين بالبحر والحق **وهذا** من ذلك **وهذا** ابطال ذلك على ذلك لانه
 ما اوقع على غير الحائز كان فاسدا لانه غير حائز وما صح بالشع فسادا لو كان محلا
 لها منطلقا على ذلك ذلك انما يخرج القول بذلك في ذلك على معنى ما يخرج معنى
 الاثر ونما في التزويج يكون ذلك من ذلك على ذلك كانه يشهد ان التزويج ذلك على معنى **وهذا**
 كلاً ولا يخاطره عن تيمنا الصحيح على معنى القياس لانه ليس في المعنى باشتد حاله من
 الجماع في الاحرام بالبحر وقد قيل فيه في معنى فساد الزوجة به على ذلك باختلاف مع الاجماع
 على فساد بالبحر به وهذا لا يعلم انه قيل فيه بانه يبطل بالبحر والاصوم ولا اعتكاف كما كان
 ذلك مفسدا لهذا وموجباً في موضع لمعنى الاختلاف في فساد الزوجة به على زواجها
 ان الذي ذكره في ذلك فانه يكون ذلك بعد فساد او اقرب **وهذا** وثباتا وان كان
 اقرب فليس كذلك بابعد لاسباب الى قول في المحرم بالبحر والمعتكف في الحرم والصيام
 رمضان انه لا يخرج من الوجوه تلك في حال اللاباحة التي هي والفساد فانظر القول

ايها في المخارج والاصواب اقرب • وما العبد فيخرج فيه معنى ذلك الاختلاف اذا كان
 تزويجها باها باذن مولد له فيها خاصة او معنى التزويج على اللطاف من ذلك وان
 كان ذلك من غير اللطاف ولم يتم له ذلك مولد فسد ذلك التزويج على حال • وان اقدم قبل
 الدخول فقد قيل تمامه وبعد الدخول يجري فيه الاختلاف فقيل فيها انها على ذلك تفسد
 عليه وقيل لا تفسد • والقول في ابحاثها لمطلقا ثلاثا يري على الوجه الذي جرى عليه •
 التزويج وذلك يخرج الحكم في ذلك على ما يخرج الحكم في الوجه الذي اتينا ذلك التزويج عليه • وما
 خرج فساد من ذلك على معنى الاتفاق فالمنع ثبوته عن ورجوعه مطلقا ذلك لها على ذلك
 كذلك من خرج ذلك عن حد الاتفاق على فسادها عليه الى ما دون ذلك والحوال • كان
 اطلاقها لمطلقا ذلك بذلك يختلف فيه اذ لا يتعوى والاختلاف على حال وقد اتى من
 الكلام ما يستدل على معنى هذا مستوفى في اول هذا الفصل • وان كان ذلك والحوال
 فكذلك حكمها ليكون لمطلقا ثلاثا غير منفك عن الاختلاف اذا كانت الاتفاق كذلك
 العرب • ولم تكن مثله في الجنس ولكن ذلك على معنى العبر من لها في ذلك لمعاني ما جاء
 في تزويج المولى بالعرب يس على ذلك والاختلاف في اجازته وفساده لا سيما اذا كان ذلك
 منها على معنى الجهل به ولم يرض به بعد العلم وان كانت تعلم ذلك وكان ذلك على وجه
 الرضى منها بذلك والتزويج ثابت والوطء صحيح وكذا ليس يحتاج والاختلاف على حال
 ولو كان ذلك عن رضاها ورضي من يلزم ذلك اوليا لها • وعلى قياس ذلك بالمعنى فينقاد
 الحكم في ابحاثها لمن طلقها ثلاثا على ذلك وان كان ذلك في الاصل والعرب • وبما وقعت
 الملكية عليه قبل الحقة بسبب الدم فكذلك العرب فيهما قيل والنظر يوجب ان خالده
 في احكام المولى لانه لا شك فيه انه مولى لمن حرره فكانه غير منفك من ذلك في النظر •
 لا كنه في الاثر قد قيل فيه انه لا يرد تكاحه الا ان يكون واولي الصانع المردودها التزويج
 في الشرع فانه يشبه فيه على ذلك يخرج معنى الاختلاف • لانه يلحق الاختلاف • وكان كذلك
 حاله ولو كان وصييم العرب خالصا واذا ثبت انه ودد ولو كان على سبيل الاحتياط منها
 على قول من يقول انه لا يجوز • ويكون وددوا فكانه على قياس معنى هذا يكون ذلك التزويج غير

منعقد في الاصل وان كان ذلك الوطء منه لها على غير ثبوت عقدة التزوج فيشبه ان
 يكون ذلك غير محل لها به • وما على قهرا اصل • ثبتت ذلك في محذور وكان ظاهر للعنف
 بزوال الوعد وجعل معنى الاباحة بذلك فيها على وطئها كذا • وان لم يكن كذلك وتكند
 قد كان فيه للعنف ما لو كان ذلك هال قيل فيها انها بذلك وروايت العيوب • التي يرد
 بها النكاح ولم تكن تعلم ذلك منه قبل التزوج منه لها ولا بعد التزوج حو وطئها على ذلك
 معنى ذلك التزوج فليس ذلك بصار شيا في الحكم لاجاءه اطلاق القول في ذلك بان ذلك
 لا يرد به النكاح على حال وقيل بوجه ما لم يرد بها ثبت ذلك ولم يرد • وقول ثالث يخرج
 للعنف في عدم يكون لها الخيار في ذلك ان شاءت خرجت على غير صلة • وان شاءت
 المقام كان لها ذلك • وعلى قهرا معنى هذه الاقوال كل ما ليس فيها ما يمنع وجريان
 حكمها على سبيل الاباحة بذلك مطلق الاول معنى ذلك الخرج معنى القولين الذين
 تضمنت ما خرج الى معنى بالمعنى • تلك الهمزة والثالث مما بينهما الذي ثبت عند
 طائفي المقام على ذلك ان تشاء فكانه ثبتت لها معنى الزوجة عليه على ذلك وكان
 في القول نفسه فلا ثبت الخيار بها وارجازها الخرج منه مع ذلك ان اختار • فانه
 انما الخرج على معنى الخيار فسخ العقدة التزوج بالخيار في الحقيقة ليس غير تعقيد
 الفساد عليه كلا ان الزوج لها في الاصل قبل ان تختار الخرج منه ان لو كان ليس بزوج لها
 على حال لما كان لها ان تختار الا الخرج منه على حال • فلما لم يكن كذلك ثبتت للعنف الاخر
 وصار حكم الوطء منه لها على وجه الزوجة كان ذلك مما جعل منها رسم • ويخرجها
 لمطلقها • ذلك الوجه لا سيما ان تمت التزوج ذلك بعد العلم وقد لمعها معنى
 ذلك شاءت للمقام ام شاءت الخرج اذا كان الوقوع ذلك الوطء بالتزوج
 معنى للمباح • ويشهد ان يخرج في ذلك على معنى القياس ان لا يحلها ذلك اذا
 لها معنى الخيار على معنى هذا القول وخرجت منه على معنى الاختيار الخرج لانه
 يخرج على بعض القول ذلك في الصبيبة اذا اختارت الخرج بعد البلوغ ولم
 ترض بالتزوج • وكافها على هذا بما تثلل على معنى الاشياء • وما اشبه الشوق •

فهو مشهور بالمذاهب المحيطة باللعن الذي لا يند من له ثبوت معنى الخيار طاعا كان ذلك في الصبي اذا
 ثبت لها ذلك **•** وكذا كان كانت من زوات العيون **•** المروءة الكاح **•** وفي ذلك لم يعلم ذلك
 حق وطها على ذلك الحال الوطى الصحيح كان ذلك ما يرفع الحجة منها على مطلق ما ذكره ومعنى
 ذلك على حال بلان يبين في معنى اختلاف في ذلك كان في المعنى موجب لشرط كاح ^{لغيرها} للموصوف
 في معنى ذلك في الكتاب اصله على اتفاق الدقا ويل في ذلك على وجوه ذلك لم يعلمه هم اشياء
 التمسك به والاطلاق **•** لها ان لم يرد بها فلو كان ذلك باطلا في الاصل لما اجاز له التمسك به بعد
 الظلال عليه والعلم به ولذا احتاج شرحها من اوطلاق **•** ولقد علمنا ثبت في الحق كذلك
 اتفاق المخرج في المعنى ان يكون ذلك ذلك لا يكون ثبوت ذلك وحصول معنى الزوجة
 على ذلك جزم الان تكون معقولة اجنونه وعلى ذلك تزويجها الا في حال مفارقتها
 العقل وعلى ذلك وطها فانه يخرج فيها في معنى ابحاثها المذكور للمطابق لها ثلاثا بذلك معنى الاختلاف
 عما في اجزاء الاختلاف في بطلان ذلك التزويج وثبوت وفساد ذلك الوطى وحملين
 اتي ذلك وعلى ذلك ذلك التزويج منها **•** واما الزانية المحذورة على الزنا اذا كانت بالتزويج
 تحت المحذور ايضا على وجه شرعي ثم نزل عليها لما التحل حتى تنكح زوجها غيره كانت كذلك
 عليه على هذا الحال حتى تنكح محذورة على الزنا غيره وغير زناها واعلم بزناها يكون اهل
 الصلوة ان كانت هي زاهل القبلة **•** ونكاحات زاهل الكتاب حتى تنكح محذورة على ذلك
 اهل الصلوة او مشركا زاهل الكتاب **•** محذورة كان او غير محذورة على ذلك لاندائها ذلك في
 الكتاب محذورة على المؤمنين ومطابق لكنا في زاهل الكتاب وعلى كل حال فالزانية
 لا يحلها نكاح الزاني **•** كان او عدوها زاهل الصلوة او زاهل الكتاب **•** الان يكون
 ذلك في حال الصبا منها قبل البلوغ وبعد البلوغ بمعنى الزوجية تنكحها بعد نكاحها
 ذلك ولان مقتضى عقدها من فانه يخرج في معنى احلها بذلك لمن طلقها ذلك معنى الاختلاف
 لمعنى ما قبل في ذلك التزويج والوطى بينهما والفساد والادانة والحجبهما كذلك يكون
 القول فيهما وفي ذلك ان كانا تبا ذلك على معنى التحلل له في حال شرهما اذا تابا او صلحا
 في معنى الحلال والحرام في هذه للطلق ثلاثا لمن طلقها كذلك اذا حكمها بمعنى التزويج مندها

بعد دخولها في الاسلام ما لم يحكمها المدعي فكذلك في معاني الاحكام لمعنى اتفاق القلوب في ذلك
وكذلك في معنى الاختلاف على سبيل ما لو كان كذلك وكانت سالمة بمعنى حكم الظاهر وهذا
كله وقع التزويج الاخر عليها على تزويجها بالتزويج بالولي وهو يقع في ذلك مقامه
على الرضوخ منها بل يفتى بثبت بد التزويج والحكم الا ان يجري على غير اشهاد او بشهاد ولا يقوم
التزويج بالاشهاد كالصبيان والزراعيين والعقد واللفظ من الرجال واهل الشرك والنساء كان
ذلك على التقديرين فلو كان ذلك على اجتماع والاصناف كلها فان يكون ههنا نظر بالشرع
ويعبر على حكم الحق باطلا ولو انما الوفاة لم يثبت العقد بشهادتهم ولا بالوحد واهل
القرار وحده او كان مع ذلك للاصناف فيما سوى النساء على ذلك التزويج مشهدين او يكون
معدا فلهذا وروى بالاسلام مقترنان ولو كان ذلك الواحد كما في بعض المصدق او كونه
الخطاب رضوخا عنها ما جاز ان يكون ذلك التزويج على ذلك الحال جائزا ولا الوطئ منها
على ذلك برافع لما نزل بها وعلته التمس لها على مطلق ما طلق الله ليس لها ذلك تزويج
في الحكم على ذلك لا خلاف فعلى ذلك على معنى ذلك بل يخرج في معنى ذلك الاختلاف
في حكمها ما كان التزويج بها على اشهاد من يختلف في العقد التزويج بشهادتها العبد
والعمرى والواحد واهل القبلة وغير اجتماع منها واشباه ذلك على ذلك خلا معهما ودخل
عليها ووطئ فحرمها او نكحها طاهرا ونكحها بها ما يفسدها عليها في معنى الحكم ولا
كان منه اليها شيء يحرمها حق حرمة العبيد وبلغ والصبيان او سلم للكافرين
او اختلص واللفظ من الاثنين فصاعدا او رجل او اوزان فمن استشهد على ذلك
التزويج وعلى ذلك وقع الدخول عند كمالها والوطئ عليها والوطئ لها بعد اداء الشهادة منهم لم
ينكح على غير تقدير ذلك التزويج قبل الدخول او كان وقع الاختلاف في ذلك من جهة
الوطئ لو جرد وهو اولى الاولين بالتزويج منه لها على قيار معاني ما جاء من الاختلاف
القول في ذلك انها كانت ما كملت له هو وكان التزويج على وجه الرضوخ منها فان تخرج فيها
في معنى ذلك للاختلاف على ذلك ويكون اكثر القول انه لا يحرم ذلك التزويج اذا كان
الاشهاد حيا والحي نكاحا ولو كان على التمسك ولا قيد **رق** ولا منع عن تزويجها

بكفوها بعد إقامة الحجة عليهم في ذلك لا اندون كان ذلك كذلك يخرج ففي خارج والاعتقاد
 على ذلك ان كان ذلك على وجه الضمنية فيما يبين في **الاعتقاد** في معنى هذا يقتضي ابتغاء
 الخلاف في قولها بعد اصل الحق بذلك على مطلقا اثنان وان كان ذلك على معنى الاكراه لها في الحق
 ذلك ولم يحكمها ذلك لمن طلقها اثنان في الحق **الاعتقاد** على الاكراه لها في ثابته ولا في الحق جازية
 بدليل الكتاب والسنة والاجماع وشاهد العقول وليس الحق الباطنة في هذا كالأمة والوطن لها
 على ذلك وجه الفساد لها على ذلك على ذلك منها وغيره من طلقها اثنان ولا يعلم في ذلك
 اختلاف في القول فيمكن ذلك يخرج ان تولد العقدة عليها احد المشركين ولو كان باو من له
 الادوية في تزويجها لا اند في المعنى يشهد الولي ويكون كانه على ذلك وليا لها وفيها قيل انه
 لا يكون للشرك في التزويج وليا المسلمة والمسلمون اوليها في ذلك على حال **وفي بعض**
القول انه يكون وليها في الاول والجد المسلم **في تزويجها** على ظاهر معنى القولين
 جميعا انه لا يلي ذلك بنفسه ولا الوكيل له ان يولي ذلك من يلي في الأصل تزويجها لو
 كان مسلما اكثفت يجوز له ان يولي ذلك على وجه الاو من غيره في وليته على حال ان يولي القياس
 ابعد عقلا وشرا وان ذلك اصل الحق منها على مطلقها ابو طي الدين لها على ذلك التزويج
 كانه يشهد المحال على هذا الفساد ذلك كله في الحق اصلا وعرضا وكلوا في معنى هذا
 القول ان ثبت اشارة معنى بلح في ذلك لا يكون في قوله في ذلك على ذلك لا يكون
 في تزويجها وليا لها ان ثبت معنى الاول في ذلك لا يكون غير في طلقها له ولا في ذلك
 ولا جانب المشركين في معنى هذا سواء كان له في معنى ذلك لا يكون له ان ثبت وصح لا هو
 لها في ذلك **وان ثبت** انه وليها ازان في تزويجها بنفسها او امره بتزويجها او التذي
 تزويجها او ان الراس له ان يولي ذلك بنفسه لا يكون له ان يولي ذلك ولا ان يولي ذلك وسقطت **ثابتة**
 الادوية لم يكن لذلك القول معنى لكنه على سبيل التخيير لقول انما قال ذلك لا يلح له معنى
 ذلك لا اند وجد قول في ذلك في شك فيما او انما حب له لا في ذلك المسلم على سبيل الاحتياط
 في ذلك لا يخرج عن المصطلح **في تزويجها** على ذلك ان كان وليا فقد امره بتزويجها
 وان كان ليس لها في ذلك بولي فقد تزويجها بولي تزويجها بالث مسلمين اوليها ان كان

ليس يولد لها في تزويجها • والقول على هذا ما لا يكون ولها في تزويجها الا بعد ومعافى
الصواب في الحق ولكن السخص في ذلك ان يات تزويجها في يولي تزويج والاولى له والنساء
معافى الا في تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي
• وان كانت لملأه • ويولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي
له في زين المسلمين تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي
التزويج في الحق • وان كان اهل الصلوة فلا علم الا ان ثابت في الحق الا لم يبين لي
فسان ومعنى هذا العلم في ذلك هو الوجه الصحيح من تزويجها في يولي تزويجها في يولي
في الحق منها ان كان على الشهادة في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي
اهل الصلوة او اهل الكتاب • وان كان الاب مسلمان • وليا البنت فيها قيل ولها
وهو مشترك في اهل الكتاب • وليه في تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي
يولي الا في تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي تزويجها في يولي
ان يكون ذلك بل يكون • وذلك في ذلك • وان كان الاسلام بعلمه ولا يعلم • وان ثبت
ذلك في البنت ثبت في سائر يولي النساء • وذلك على الا عدم الدليل المحجب
لعنى الوقت في ذلك • وعلى كل حال فاذا كان الا في تزويجها في يولي تزويجها في يولي
جميع الوجوه المفسدة لها • وفوق الزوج والمزوج • والشهودين على ذلك التزويج • ولكنه قد
كان بسبيل المتعة فانه لما خرج الحكم في حلالها بالوطئ • والاختلاف في ذلك التزويج معنى ما
خرج في تزويج المتعة • والاختلاف في ذلك بالوطئ • وان كان للطلقة
تلك صبيحة تيمم وحققا • وزوجها معنى الطلاق • ثلاثا فذلك حكمها في الحكم يكون في معنى
ولمعة مطلقا • وان ثبت جواز تزويجها والوطئ بالتزويج لها انها لا تحل الحق في ذلك
غيره فان طلقها ذلك الغير بعد الوطئ منه لها على وجه التزويج بها قبل البلوغ • ايضا
لجواز معنى الرجعة • ومطلقا لها انها يجوز معنى الاتفاق • على قيادته • وان كان على وجه
المصلحة • تزويجها • ان كان يشهدان يخرج في معنى ذلك على ذلك الاختلاف • فان لم يجد
انقضت عقدها • وذلك لان الوطئ لها هو الزوج • وان طلقها لم يفسد ذلك • معنى الاتفاق

ولا يثبت في ذلك منها **بعض** معنى الاجتماع على ما جاء في ذلك من اللفظ الطلاق اذا ثبت عليها التزوج
 في حالها ذلك بالاختلاف اذا ثبت ذلك بعد البلوغ وخروج معنى الاختلاف في ذلك اذا لم يتم
 ذلك التزوج بعد بلوغها وما قبل في ذلك على معنى بعض ما قيل في طهرها على ذلك انه عدل جانين
 ولو كان ذلك ليس بالمجتمع والقول عليه كما انه يخرج على قيد معنى ذلك اذا ثبت ذلك وكان
 الطلاق اذا ثبت التراجع في ذلك حالها على حالها على وجه ما بينت في القول في ذلك
 فكانها على هذا صارت متكونة وموطأة ومطلقة فلهذا معنى هذا ذلك على معنى التراجع على
 على قول من ابراح ذلك منها **بعض** في الحق معنى هذا على معنى التراجع في ذلك معنى
 عن مطلقها انما اشراف من اجتهادها انما انقضت والاخر على معنى هذا على قيد معنى هذا
 المعنى اذا ثبت في الحق وصح فخرج على معنى الصور **بعض** ولا يثبت في خروج من الحق على
 حاله وعلى حاله ولا يثبت على ذلك فخرج ومعنى الاختلاف على حاله **بعض** الطاهر
 وثبت في الاصل الاختلاف في تزويج البنات في النساء وخروج ذلك في معنى الطلاق
 وجعل في التراجع ومطلقها بعد انقضت عدتها في القول في القول في طهرها بالانقضاء
 الذي في ذلك منها على معنى هذا على ما اري وقبل فيه انه موقوف **بعض** التراجع بالبلوغ فان ثبتت
 التراجع في ذلك بعد بلوغها ثبت ذلك عليها ولها وان لم يتم ذلك النفس على معنى هذا القول
 فالصحيح في الحكم يكون في ذلك على قيد هو الوقوف عن اجتهادها ولو انقضت والاخر عدتها
 حتى تبلغ فان بلغت الحلم وصفت بها بوجها من مطلقها الاول ان يراجعها لمعالي ما قيل
 من ثبوت ذلك التراجع والطلاق جميعا لانها كما حملها راجح الغيرة على ذلك
 على قول من يقول **بعض** باجازه تزويج البتة ووطئها وان لم تزني بها او زناها وصيبت بتزويج
 الاول المطلق لها ثلاثا دون الاغترابين **بعض** على ذلك باجتهادها على معنى ذلك
 اباة المراجعة بينهما على ذلك لانها كما حملها بعد في المعنى تنكح غيره او ذلك لا يثبت على
 ذلك ليس بزواج لها مع ذلك خصوصاً معنى قول من يقول انما اذا وطئها على ذلك ثم لم
 تزني **بعض** بعد زواجها بعد البلوغ لما كان لسان يزوج اليها ولها ان تزوج اليها بعد ذلك
 على حالها بذلك قد حلت عليه فالمعنى هذا الاثر والوقوف عن اجتهادها فاقصد

ان يكون ذلك منها مع الغرض بعد بلوغها فتكون معما ذلك على وجه فاسد لمعنا على اصل
 الحق ونفسا وطى الاخر لا يكون على غير ثبوت معنى الزوجية بينهما على تبادر معنى
 هذا القول ومعنى ما قبله لا يلحقها ذلك الطلاق على ذلك عند تلك كانت هناك زوجية
 بينهما في المعنى ثابتة للحق طلاقها على حال ولكن لما كان ذلك على معنى هذا انك تعلم انما
 كان ذلك الوطى منه لها على غير ثبوت تزويج ولذا خرج ذلك كذلك كذلك كان ذلك كانه فاسد
 ولها عليه منفسد وغير محل لمن طلقها على ذلك لانا وغير خارج والصواب ان لو قيل باحاد
 الرجعة بينهما على ذلك لمعنى ثبوت ذلك التزويج وتوقع ذلك الطلاق عليها في بعض
 ما قبله لاسيما على معنى قوله يقول لهما وان ابتارا فسحق ذلك من الاخر والنفس في
 منه على معنى ذلك بعد الوطى منه لها لم يكن ذلك محرم لها عليهما ان لا ان يتراجعا بالتزويج
 مرة اخرى ان كانت لهما رجعة ولم يكن طلقها الا انك الاول واذ ثبت في الحق
 معنى ذلك كان كانه يشبه في المعنى ان يكون ذلك كذلك يكون الوطى ذلك قد كان حين
 ذلك على وجه صحيح على معنى فاسد في الباطن عند يجوز ذلك لان الباطن موقوف حكمه
 في المستقبل ظاهر المعاني قبل وقوعه ان لم يرض به زوجا للمورد حكمه ومع ذلك فقد يلج له
 وطى لها على المطاوعة اذا كانت تحتمل الرجوع ولا يلحقها بذلك ضرورة في نفسها فالوجود
 معنى هذا المعنى لم يعد في الحق واثبت ان يجوز طلقها ذلك وطى ان يتراجعا بالتزويج
 بعد انقضاء عدتها ولو لم يتم ذلك لكما لاخ الطالق لها بعد بلوغها وثبت ذلك بها
 اثبتت على نفسها اذا كانت لا رجعة بالتزويج منه لها في حال ثبوتها لمعنى حصول نكاح لغو
 لها ولو لم يرض به بعد البلوغ ثبوت ذلك له عليها في حين ذلك من الفسخ وبباعت وطى لها
 له في حين ذلك على قوله يقول ذلك من الحال على كل حال ان يكون الوطى سباحة فيها
 النطق بثبوت الزوجية له عليها في حين ذلك لا لاختلاف في ذلك ان يجوز عليه ان ياتي
 ذلك منها الامع ثبوتها له في الحنف زوجة في حالها ذلك لا لاجل فسخ او لاجل الابطال
 او لمكانه ولا لانه لا يعلمها من طلقها طلقها ليس ان يرجع اليها حتى تنكح زوجا غيره
 وطى من ذلك الوطى منها معنى مكر اليقين بل لا خلاف بين في ذلك لانه ليس لها في معنى

التسمية بزوجه في المعنى وإنما احتراز ذلك كونها على معنى التسمية بمكة اليهين لا بمعنى التزوج
 المشتبه لها عليه معنى الزوجية ولا يبين لي في هذا إلا هذا فيخرج معنى ذلك في التسمية
 كون ذلك الوطئ وزوجها الآخر لها على ثبوت الزوجية بينهما فيخرج المعنى ما وانه تكامل
 وابتاعها لما كان ذلك الوطئ والآخر على ذلك التزوج في حالها ذلك صحيح على قولين فيقول الله سبحانه
 ليس موقع لمعة ولا نفقة على ذلك الآخر الذي ذكر على ذلك منها في حالها ذلك **المراد** في التزوج
 جدي بعد الانفصال **•** ولو كان ذلك على هذا في الاصل لم يلزمها ما فيها هذا على ذلك وكذلك
 انما كان ذلك كذلك كون الاختيار لنفسه ذلك في التزوج منه بعد البلوغ على معنى ذلك ليس في
 المعنى منها على هذا فان كان ذلك حكمه في الحق كذلك فلم لا يحلها لمن طلقها ان لا يزوجها وهذا لا
 منها ذلك على وجه المباح في خروج صحيح ثابت في الشرح على بعض القول في حين ذلك
 وما لا يصح لها بعد ان نكاح الغير السمي في الكتاب وقد كان ذلك كونه على وجه المباح
 كماله ليدفع لها ذلك على معنى هذا المعنى اذا ثبت **•** ومطلق لها على طلقها على ذلك
 وقيل الحقة المباحة ولو كان خروجها والآخر على معنى الاختيار فيخرج منه
 لتغيير لتزويجها بعد بلوغها اذا انقضت والآخر عدتها وصح معد وطئها
 بوجه **•** وان اخرج هذا المعنى في معنى الحق على سبيل الاختلاف مع الفسخ منها
 ذلك في خروجها على غير معنى الطلاق على قول معاني ذلك فكيف مع الطلاق في ذلك
 ان لا لا **•** وذلك حاله ولو يتم ذلك التزوج الاخر للآخر السمي على قولين فيقول الله
 يحقها مع ذلك على ذلك طلاقها على حاله ولا يبين لي اذا ثبت ذلك ان يلحقها ذلك للآخر
 ووجه ثبوت ذلك التزوج عليها في حين ذلك ولا علم في ذلك خلافا **•** وان ثبت التزوج
 الاخر وانه الاول لم يلزم طلقها ذلك لان خروجها على ذلك ولو انقضت عدتها والآخر
 لانه علم ان وطئها ما كان على معنى غير ثبوت الزوجية لا سيما على قولين في خروجها عليه
 بذلك ولو لم يطلها اذا المعنى بذلك يلحقها على حاله على معنى هذا المعنى اذا ثبت فيما يبين
 لي ولا ينفع علي ان يلحق ذلك العرب بالطلاق عند وليس بخارج والصواب **•** حوا
 ذلك ان المراد ذلك عن تراخي منهما بعد ذلك وان تكون بذلك لا تحرم عليه بالوطئ ذلك

المعقوبات اياها ذلك لم يرد في ذلك من اهل قول في موضع في ذلك وينبغي للمعقوبات
وقول في ذلك لئلا يرد بطلانها حتى غيرت ذلك وانكرتموه لم تجز ولم ترض به بعد
البلوغ والنفس في ذلك في حجة من غير طلاق ثم الا ان يرد اجماع بعد ذلك التزوج وان
لهذا ان كان ذلك لم يرض بها اجماعا ليرتفع ذلك لاجتماعها على ذلك ثم لان المطالب لها
بالثلاث اولان يزوج اليها وازادت ذلك فمثلها ان ذلك كان من ذلك ابعد والاول
قبله ولا يمكنه ان يتغير وثبوت معنى الاختلاف في ذلك على حال ان كان الاول لا يزوج
طاهر وطها وان كان لم يطاها ولا كان منديها ما يثبت لها عليه المصالح والمفاسد
على قول ولحقها من ذلك الطلاق ثلاثا بوجدها يلحقها ذلك من ذلك وانما التزوج
الاخر خرجت والاول طاهر وطها على ثبوت وطها منه لها في معنى حكم الطاهر والنقض
عندها لم يبين في الحق معنى بوجدها من طاهر وطها وانما التزوج
الاخر بعد بلوغها على قول في حجة التزوج البتة وطها وان لم يتم ذلك التزوج الاخر
كما ان التزوج الاول خرج في معنى اياها واجبة الاول لها على ذلك معنى الاختلاف
فيما بين في ذلك وقد مضى القول ما يستدل به على معنى ذلك وحكمه والقول ان مات
هذا الاخر قبل في معنى هذا كذا انما التزوج الاول تم انما في معنى الحكم منه
طها والنقض منه عند طها انما خرجت منه على وجه التغيير بعد الجماع من طها معنى النكاح
فيخرج في المعنى معنى الاختلاف اذا لم يتم ذلك وخرج معنى الاتفاق في حلها ان
لمن طها انما انما التزوج وان كان خرجها على اثر وطها على معنى
هذا القول والمعنى في معنى هذا هكذا واضح لمن في نظرنا بصره ونفكر فيه فاعتبر
حتى عرف ان كل ما ورد في هذا من اول هذا الفصل الى هذا الموضع فانه انما هو في
المعنى خارج على قيار معاني قول من يقول في ثبوت تزوجها بالوقوف والاثبات
في ذلك على حال وفي قول ثالث ان تزوج البتة فاستدل على حال وعلى معنى هذا
فلا يبين في الاثبات حجة بذلك الوطأ عليه والتحليل على معنى هذا ان ثبت في الحق
معنى هذا البلاء على حال ولا يبين في خبره عن الصواب والاخرج معنى الخلق فيها

لما قلنا اننا نأبى ذلك على قيان **زوجاً** وشبهه في المعنى على هذا المدعى لم بعد البلوغ منها ان
 يتزوجها ولو لم تكن **زوجاً** غير **ان** لا يكون وطئها على ذلك التزويج ولا المس فرجها ولا النظر اليه على
 قول **نفسه** دعاه في ذلك عليه بالنظر **المس** لان ذلك **طلاقها** على معنى هذا لا يلحقها ان ليست
 له زوجة على ذلك ولا طها هو اذا **زوج** وذلك **نفسه** عليه بالوطئ وعلى قول **المس** والنظر **ان**
 نكاح باطلا في الاصل غير منعقد **ولما** ثبت **جنوا** على قيان دليل على هذا القول **واما** على قول
 ويقول **في** ثبوت تزويجها بالوقوف اليه **بلوغها** في **جنوا** في المعنى انما ان اقامت ذلك
 التزويج ثبت عليها ذلك ولحقها ذلك **طلاقها** على المدعى في ذلك حتى تنكح **زوجاً** غير **علي**
 سبيل ما ذكرنا في ذلك ولو لم يدخلها وان اقامت تمام ذلك التزويج لم يلحقها ذلك **ولا**
 لانها ليست له يوم الطلاق **زوجة** فكان على ذلك وقوع الطلاق **على** اوقا **لا** يمكن ذلك منها
 وعلى معنى هذا في شبهه في المعنى **ان** ثبت **ومع** ان يجوز له تزويجها بعد ذلك **ولا** كانت على ذلك
 لم تنكح **سواء** **ومخرج** في بعض القول انما مع ذلك على ذلك **لحقها** طلاق **لان** في حالها ان كان
 زوجة له وعلى معنى هذا فان لحقها ذلك **طلاقها** بوجدها **لحقها** به طلاق **الثلاث**
 قبل الدخول **فغير** **واسع** له ذلك منها حتى يصح لها **معد** نكاح **غير** لها **مثل** **لحقها**
 عليه من معنى ذلك **على** قول **ويقول** في تزويجها **ان** ثابت **جنوا** على حال فلا يبين **لج**
 في ذلك **لان** انما يلحقها طلاق **على** حال **ولا** يعلم على معنى هذا القول في ذلك **اختلاف** **ان**
لحقها معنى **الثلاث** **من** الطلاق **بوجدها** يلحقها ذلك **قبل** الدخول **معد** عليه بذلك **لحقها**
 له حتى تنكح **زوجاً** غير **بالكتاب** **والسند** **والاجماع** **وتلك** **حدا** **والله** **ومن** **تعد** **حدا** **والله** **فقد**
 ظلم نفسه على هذا المعنى **ومخرج** القول بالمعنى في معنى هذا **ان** كانت **صبيته** **في** الحكم **بتممة**
وان لم تكن **بتممة** **لكان** **المزوج** **لها** **اباها** **او** **من** **يقوم** **لان** **ان** **في** **ذلك** **مقامه** **فليس** **الحكم**
 فيها **في** **مثل** **هذا** **الحكم** **في** **التممة** **لان** **ذلك** **ثابت** **عليها** **وتزوج** **ابها** **لها** **فوق** **معنى** **هذا**
 كالباطل **لغ** **وقيل** **فيها** **انما** **مثل** **التممة** **في** **ذلك** **والقول** **فيها** **في** **هذا** **المعنى** **سواء** **وهذا**
 هو **الصحيح** **والاصح** **وقول** **من** **يقول** **في** **التممة** **بالوقوف** **في** **ذلك** **لما** **بلوغها** **الكثير** **ولا**
والحق **اقرب** **فيما** **يبين** **لج** **في** **ذلك** **ولا** **ان** **ثبت** **ذلك** **في** **الصبيته** **التممة** **ثبت** **مثل**

منها معتد فيها وطها وان كانت ليست بتيمة لان ايمانها لا يملك ضاهها ولما عكس تزويجها
 برضاها ما لم يرغب او تمنع والصحيح لا يعرف رضاها اذ لا يكون منه دفع من العجب القول
 بالوقوف فيها اذ لا يوجب وجوب الفرق **بذلك** في الصبيته اذا كانت بتيمة او غير تيممة ولو لها
 بعد ايمانها مثل ايمانها في ذلك والوقوف في ذلك فيجعل لها الخيار بعد بلوغها اذ كان الولي غير
 مع موت ايمانها ولا يجعل لها ذلك مع تزويج ايمانها من اي وجوب الفرق **بذلك** وما ياتي ليل
 وتحت كان ذلك ولا يترق في معنى تزويجها لمعاد **الاب** ان لو كانت تمك رضاها بالا
 خلاف كمال العلم في ذلك معنى بوجوب الفرق بين ذلك وما احتج به في ذلك من ترجيح النية
 صلى الله عليه وسلم لعائشة من ان يكون الصديق رضي الله عنه ما اتبعها ليس ذلك بغير موافقة
 لمعنى الوقوف في ذلك لاننا لا نعلم ان احدا لا يرضى ان يعايشه كرهت ذلك واختارت الخروج
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بلوغها فثبت ذلك عليها فلو كان ذلك ذلك ولم يصب
 على ثبوت الله مخصوص بذلك وحده لما جاز الاختلاف في ذلك والاقول فيه الله ثابت
 على حال ولكنه لا يمكن ذلك فيما نعلم **فالوجوب** لمعنى الوقوف في ذلك بقوله لا يعول فيما بين
 بل كان يشهد للشاذ والاقوال بل كان ذلك كانه يشهد للاتفاق عليه في العول عند التام
 على ما تظاهر للناس منهم فان ذلك لا يبين الى الله وضعف بصره وقصور نظره عن معرفته
 الصحيح والري الزجج بالبرهان الصريح على القول الفصيح بل كان يكاد ذلك منهم يشهد
 التقليد ان لو نسا لهم الحق على سبيل المطالبة لهم بذلك ما اتوا على ذلك برهان اذ لا يهول له
 الابواب الظن تقابلا **وتزويج** الصبيته كيف كان تزويجها وانما هو بالي تزويجها بعد
 موته فكذلك لا يخرج في الاصل عن احد لانه اذا وجد ما ان يكون ثابتا لها ذلك وعليها على
 حال وما ان يكون فاسدا لما ولما ان يكون موقوفا الى بلوغها فتلك وجوه ثلاثة لا يجمع
 لها وبذلك كله وجاء الاثر على سبيل الاختلاف في النظر والنظر لما ثبت في ذلك النظر كان
 على القول في ذلك بان موقوف الى بلوغها فان ائت ذلك التزويج ثم وان اكره
 انفسه المستحسن انه لان كان لا يوجب ذلك وزال عنه لو كان ذلك فاسدا لا جرم لما اوقعه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة ام المؤمنين رضي الله عنها وقد اجمع الجميع على انه تزويجها

وهي صبيحة صغيرة لم تبلغ ولم يمتح ان خض بكثرة هذه دون سائر اقد ولا ادعى ذلك احد
فما لم يمتح ان يعلم في ذلك دليل على جواز ذلك من سواها او الصبيات كمن الصبي لا يمتح عند رضوان
رضاء ليس برضوخ معنى الحكم فثبت وجوب معن المعنى هذا في تزويجها في المعنى انه وقوف في بلوغها
على الاقوى والاصح على معنى الترتيب بدلالة الاندازين مختلف في ذلك ادعى على معنى الترتيب ان يتبع
هذا وتعمل اليد لاند لا اصح والا قوى ولا الاباح لما هو اقوى اوله والترك لما هو اوله وهي التي
على غير سبيل الخطأ لمن على ابي ما هو بخلافه وتلك الموجوع والمزاري وعلى ذلك القول
الموجب بلوغ القرب في الصبيحة والبيضة وغير البيضة والصبيات وكذلك في معنى ان على سبيل
ايضاح البراهين يحتاج الى ايجاز تسع وقد خرجت من حد المطلوب فلنضرب عن ذكرها •
صفا ولنرجع الى ما كنا فيه فنقول ان الذي انبأنا ان يد في هذه القول اول هذه للسنة الى
هذه للوضع فانما اخرج في معنى حكم المطلقه للبالغه مع الصبي والبالغ وفي الصبيحة مع
البالغ في معنى هذا المعنى الذي اقتضاه المعنى في سائر ذلك في الصبيحة دون الصبيحة اذا تزويجها
بعد ذلك صبي فاما اذا كانت تلك للصبيحة المطلقه انما تزويجها بعد ان لحقها والبالغ الطلاق
ثلاثا صبي لم يبلغ العلم بالقول في ذلك انه فاسد في بعض القول وعلى معنى هذا فادواتها
على ذلك الترتيب في حالها ذلك كان ذلك ما ثبت معنى الاختلاف في فساد بعضها على
بعض بعد البلوغ لانه في المعنى يشبه معاني الزنا وان وطئها بعد البلوغ منها على عبد
لذلك النكاح في تشبه في حلقها المطلقه ذلك ان يخرج في معنى ذلك معنى الاختلاف في خروج
معنى الاختلاف في حلق ذلك الترتيب وتحجج عليها وعلى ذلك الادع في الاصل على معنى
ذلك وان الذي ذكره منها على غير تحديد النكاح بعد بلوغها وقع الفساد بينهما على ذلك
ولم يحد البعضها بعض على ذلك ولا المطاع لها ثلاثا بذلك على خلاف ذلك ان بلغ هو
قبلها وان كان لو طئ منها بعد بلوغه قبل بلوغها يكون على هذا الحال واما اذا كانت
البالغه حد قبله هي وعلى ذلك وطئها بعد بلوغها وهو صبي وطأ وعنه في ذلك على معنى
الجهل والتجاهل في ذلك او كان ذلك منها على معنى العلبه والجب في ذلك سواء في دخول
معنى الاختلاف في فساد بعضها على بعض بذلك والمطاعه على الجهل في ذلك منها

كما نأخذ فساداً من الجبر وعلى الجاهل فاقبح حالاً وقتب فساداً في ذلك من الجبر أو كلف غير
 خارج ومعنى الاختلاف فان اتجانز كما حها على ذلك بعد البلوغ منه بتزويج جديد على
 ذلك وطئها كان ذلك مما يخرج فيه معنى الاختلاف في حكم المطلقا اذ كان ذلك لثبوت
 معنى الاختلاف في ذلك التزويج الا ان على ذلك في معنى ايا ختم وجبر على قيام معنى هذا القول
 وقبل ان ثابت ذلك لها وعليها جميعاً على معنى هذا القول فاذا وطئها بعد البلوغ منه كان
 الحكم في معنى حكمها اذ كان لمطلقها اذ كان يشبه معنى الحكم في اليا الغير ولو كانت للمطلق كذلك غير
 بالغته وان خرجت منه بمعنى المعاني قبل البلوغ منه وبعد البلوغ على غير وطئ منها
 بعد بلوغها في الشبهة ان يكون خرج المعنى في ذلك للمعنى كما معنى ما يخرج والمعنى في
 البالغ مع الصبي في معنى حكمها اذ كان لمطلقها اذ كان لم يكن لها منه جمل بعد بلوغه
 الحالم الا انه اذا صح لها عليه انه بعد بلوغه خلا معها او ان غلق باباً عليها او ان رضاء
 ستلزوجها في حال صباهم اذ عت الوطئ للموجب لمعنى لمعنى فمته لها بعد بلوغها او قبل
 بلوغها في حال صباهم كان هذا كمن يخرج في معنى ذلك الاختلاف في ان يكون القول قولها
 الا انكرها او ان نكره في المعنى تصديقاً لها واذا ثبت في ذلك الاختلاف فكذلك يخرج للمعنى
 في حكمها في هذا الموضع لمطلقها اذ كان لمعنى ذلك وان صدقها في ذلك وانها اذ عت
 عليها منه وطئها بعد بلوغها واحتمل صدقها في ذلك من دعواها ذلك فلا خلاف
 في ان يكون القول في ذلك قولها وعلمها اذ كان لمطلقها اذ ان ثبت ذلك التزويج
 على ذلك على معنى هذا القول وكان الوطئ في ذلك على الوجه الصحيح منه لها في الابتداء
 بعد البلوغ منه وان كان في دعواها ان كان لمعنى مطلقها لها بانفس التزويج ذلك
 دون الوطئ منه لها بعد بلوغ الحالم على لا جزاً بل خلاف وقبل ان ذلك موقوف
 على بلوغها فان انما اذ كان ثبت ذلك لها وعليها وان انكره وغيره او احدهما بطل وهو
 الاصح وعلى هذا فاذا بلغ الصبي واتم ذلك ثبت عليه فان وطئها بعد ذلك كان
 الحكم بذلك في معنى حكمها المطلقا اذ كان الحكم في الصبي مع البالغ على معنى هذا القول
 اذا رضيت ذلك بعد البلوغ وانكرته تغييراً او قد لا انكره على ذلك مستوفى وان بلغت

قال في قوله قد رددت عليه وبلغ علمه في النظر في مثل هذا المقطع

تلك الصبيبة قبل الصبي ذلك ورضيت به وعلها ثبت ذلك عليها دون ذلك وكان القول في ذلك
كالقول في البياض كذا كانت تحت صبيح الله ليحل لها لا يحل لها وطوبى اياها لمطلقها
ثلاثا حتى يرضاه بعد البلوغ ويظاها وقد مضى ذكر ذلك في الماضي ومن رضى بها بذلك جميعا
بعد البلوغ منها ووطأها على ذلك ولو طأ الصحيح كان كذلك هذا من رضى بها على من
طأها ثلاثا لا خلاف على هذا القول • ون بلغا العالم معا ولم يمتا ذلك جميعا او لم يظنهما
وهو صبي وتمام لها ذلك بعد البلوغ لم يحل مع ذلك بل لم يظنهما ذلك ولو طأها امرأ وهو صبي
لمعاني ما ذكرت كذا في قوله في صبي في معنى هذا كما صعد على قوله راجع يخرج المعنى
في قوله في رضى بها ذلك انه ثابت على من كان غير نائم وموقوف على من كان في الحكم بينهما
والصبي او الصبيبة ويخرج في بعض القول • ثبت ذلك على الصور التي في ذلك له البه
دونه ورون ساير اوليائه بعد ابيده وقد قول في الصبي والصبيبة بين التيمم وفي
اب ولا فرق • ولكننا قال كل هو الصحيح لانه في معنى الضائرين كان له نظر
فليتناظر في ذلك من ذلك في ذلك نظر في النظر والنظر كان له نظر في العلم والبصيرة
تضعيف تشييت ذلك في كل صبي وصبيبة لان الصبي لا يكمل رضاه ولا يشييت منه
عليه ذلك على حاله في رضاه ذلك بعد الرضى في الصبي عند البلوغ • وذلك قول كانه يحل
الحجاب الضعف بالاضافة الى قوله فيقول في ذلك بالتوقيف في ذلك كانه يشبه ان
يكون قوله في قوله بفساد ذلك على حاله كانه قريب وهذا صحت واضمح دليله وحجة
والتوقيف لذلك في معنى الثبات له في حال البلوغ على وجه العموم وانما لم يحل
صبيته او صبي غير تخصيص في ذلك لمن كان له اب اذا كان للتوقل في ذلك اياه
كانه اصح ما قيل في ذلك على حاله • وعلى حاله في حاله فوطئ الصبي طأ لا يحلها
عن ما هي فيه وعليه من التحتم بطلان • الثلاث على مطلقها ثلاثا لا يعلم في ذلك
اختلاف فانظر في معنى هذه الصور وما اشبهها وخروج في الشبهة على معانيها ان كنت
خا بصرفهم ونظر فافها انها هي في المعنى على الجملة في سبيل الاجمال في حكم اصولها انها
بدور الكثر واحكامها على معاني وجوه ثلاث في معنى ازالة عارض التحتم لها العلة

طلاق الثلاث على ذلك مطلقا الرابع لها على اي حال كان التزوج الاخر لها وطوعا وبها لا خلاف
 لا بد لاجتماع ذلك وان يكون مح ذلك باقير على اصل الحديث على مطلقا ثلاثا اجزاء كان او كان
 شك اتفاقا وذلك يكون بها كان وقوع التزوج الاخر والوطوء منه لها في الابتداء على وجه فاسد
 للاختلاف وذلك وجه او لا يختلف في بقائه فله وذلك يكون **ممكن** ان ذلك التزوج الاخر
 والوطوء في الابتداء مدرا على حال مختلف فيه او لا يخرج فيه معنى الاختلاف في فسادها
 بذلك وجعلها وجوبها على ذلك الذي اتى ذكره منها وهذا هو الثاني والثالث ان يكون ذلك التزوج
 الاخر والوطوء على الابتداء سلاسل من جميع المسلمات لموافها على حكم الكتاب او السنة
 او الاجماع او كان من وجه على معنى الاتفاق وذلك يوجب محو العلقة الموجبة لفرض الحمة
 حتما لا خلاف **لانه** يقتضي كل شيء كان وذلك في التزوج والوطوء في الابتداء في ذلك كله
 ويوقع في حكم المطلقا ان ذلك على ذلك مثله وما ثبت وصح وجوبه ذلك على معنى الاجماع
 فلا يجوز فيه الاختلاف وما اختلف بالري فيه لم يجز في الدين ان يدل به ولو اجمع
 على العمل بقوله الاقوال الجارية في تلك المنازلة اهل عصر وكل قرية ومصدر من جميع
 الاقطار والقري والامصار ما كان ذلك على ما ثبت وصح فيه من الاختلاف اجماعا
 بلا خلاف **وتجب** لمن استنصحننا نصيحة واجب ان يباحث نفسه ان باخذ في جميع
 امور بالوثيقة ما قدر له في الخروج وان يمتنع في ذلك بالحلال والصرف العاري من
 الاختلاف **وان توسع** في ذلك بغير ذلك في المجازات ولم يخرج وصح بها المسلمون
 لم نسمع اليها التخطئة تعنيفا والقول في تفصيل فروع فصول اصول محل هذه المسئلة
 يتسع وارجوا ان في هذا ما ياتي على جميع مسئلتك فلا تساءلني عن شيء فلو لا جيبك
 بعد هذا **ولولا** احب ان فتح هذا الباب على نفسي ما وجدت الى ذلك سبيلا الخ ان
 يشاء الله في وسع كل شيء عملا الذي ضعف العلم قليل الفهم في المنازلات وما يفرق
 افات موقفات قل ان يسلم منها اسائل او يجيب او لا يسلم منها الا اولو الالباب
 وتليل ما هم **وعلمنا** وانا عن هذا مسئولون وبصدق الالة في هذا الباب
 وبه وعليه فيكون **يؤمل** لا يقبل الا الحق ولا ينفع الا الصدق ولا ينبغي العذاب

مع العفو الالهي والخلع وكيف الخلاص يوم الملائك حين مناص. **●** اذا كشف الغطاء
وظهرت ذلك من مكان لغوي ذات الله واعلم بنظره وراعي اروس الاشهاد انما كان
على وجه الباهية واللاء والفاخرة والعجب والرياء والمنة الشريفة وسقاة الباب العامة
وجب المحلة ولا يتبع ولا يستعمل على الناس او انه الاجل المأكلة والعطاة والتعجب عند
الاوراء المغير ذلك من الاختلاف الذميمة والادوصاف القيمة والمطالب المدفونة التي تصف
فيها الصوص العلماء وساق العقول المصلون على الدنيا وذلك هو الحسن المبهين **●**
فيا حسنة ان كنا كذلك وصدا وحزب اولئك اولئك الذين هم على غير طهر وطهر
تخسبون انهم يحسنون صنعا **●** ولولا ان هذا الادوصاف واشباهها قد التحقت باهل
فاننا هؤلاء الطلبة الاقليل منهم الذي ونجد ان كثير منهم في البحث والسؤال المسائل
المجديات والفنون الغيبات التي لا تمس الحاجة اليها الدعوى النور مع الغفلة عن
ما يخصهم في ذات انفسهم كل يوم وليد بل في كل حين وساعة والذين يرض عن العلم
النافع المنصوص في الكتاب والسنة اصله المعرب في الاراء والوريات فصله **●**
المورث الخشبة والخشوع والخضوع والاستكانة لله والانابة اليه **●** وما كان الا انهم
طالبون ذلك الذي طبعوه والعلم لينا الولد عيسى او من الدنيا اميلا الى اتباع المشهور
وركونا الى الله في العاجلات **●** اولئك شريكانا وفضل عن سبيل سوره السيل **●** فافهم
ما اجبتك به على سبيل الايجاز خوف اللطافة وتدرسه ولما اخذ منه الله اوافق الحق
والصواب والله اعلم انقضت المسئلة ان شاء الله **مسلة** **●** اجمعوا ان الرد ثبت
بغيره من الاعوص وان المطلقة ترد وكذا هت طلق الزوج والمشتري والمخلوع
بلها على قول من لا يطلوا وهو اكثر القول ومرة فسما فاحتاج الرد في جميعها
او علمنا ان الشاهد ان لا تعلم المطلقة بالطلاق وان يكون الرد الا بالاساءة
والترجيح في العدة اقوى الرد والرد على **● مسلة** **●** ورد المطلقة والمخلوعة اكثر القول
لله سورة وقول الشهد اعلى الرد رد **●** واجعت لو رجعت ورجعت في الله بحتمها
على انما عليه من الزوجية وقيل انما قال بحتم الرد صدق في ذلك في مختلف في قوله اسكت

طاب يومه الذي شهد فيه شاهد واحد ولو كان نبياً أو نبيّاً أو ملكاً أو ملكاً أو ملكاً أو ملكاً **مسألة**
 وترجع بيمينته في كل طلق طلقها أو طلقها بعد الرد. قال في الجواز ذكرها في
 الخبر بعد بلوغها كالتزوج والرد **مسألة** وروى الخ زوجه ثم اتفقا على الرد على أن
 يكون طلاقاً بيمينها فلا يثبت ذلك وجاز ولو ادعى له في ذلك وادعى هو أيضاً جاز والرد
 على **مسألة** وروى طلقاً ولو ادعى عليها ثم شهد بيمينها ولم يعلمها هو ولا أحد الشاهدين
 خوف النقض عدتها وتزوجت ثم علمها الشاهلان بعد ذلك ولم يكونا على انها تزوجت
 فلا يلزم ولا يسئل عليهما اللذان فإن علمها هو ووجد الشاهدين قبل أن تلحق عدتها فلم
 تصدق فيما انقضت عدتها علمها الشاهلان بالرد وقيل إن ترجيح فأن يدركها أن
 كان الشاهلان عدلين ولا فلا يدركها. قلت فإن طلقها بعلمها ثم اشهد على غيرها
 بغور علمها ووطئها وهي عندها نذ فجور ثم علمها الشاهلان بعد ذلك. قال إن علمها
 الشاهلان قبل تنقض عدتها وعلت نذ ووطئها بعد الرد قبل عام عدتها فلا تصحها تلك
 التهمة وما هو في ذلك لرد وطئها. قلت فإن طلقها بعلمها ثم ردّها وعلمها هو واحد
 الشاهدين في العدة. قال في الجواز أن ترجح حتى يعلمها الشاهد الثاني بالرد ثم
 ترجح اليه والرد **مسألة** أبو الحسن وهل يجوز أن تدين المتعلقة قبل أن تستأذن
 وهل يلزم إتمامها بعد الرد قال تستأذن في عدتها قبل الرد ويستتم ذلك منها بعد
 فإن ردّها بغور إدّعها وعلمها فرضيت وصدقته ثم علمها الشاهلان ثم وطئها بعد
 ذلك فلا بأس بذلك وقد عدّها وما هو عليه. قلت فإن لم ترض حين علمها بالرد
 ورضيت حين علمها الشاهلان ثم وطئها قال. تغسل عليها وما إن علمها الشاهلان
 فرضيت وعلمها هو فكيفت ثم وطئها فقد جاز عليها وحملت له وإن لم يطأها فأنه يرجح
 بيمينها عن رضاها والرد على **مسألة** وروى طلقاً وتزوجت واختلعت اليه فزها بدون
 صلحها كيف ترضي قال لا ما لا يملكه فليس لها إلا ما ردها عليه وليس لها زيادة عن
 صلحها إن ردّها بأكثريته. وما المتعلقة فليها أن تزاد حقوق صلحها ولها
 صلحها إذا ما أن ردّها بدون قول لا بأس أن تنقض إذا رضيت. كقولك قلت فإن

ردّها على الزيادة ثم طلّقها قبل ان يدخل بها بعد الرجعة • قال قول لها الزيادة مع صداقتها
 عاماً وتستأنف العدة • وقول لها صداقتها أو ونصف الزيادة وتستأنف العدة
 وقول لها صداقتها أو ونصف الزيادة وتستقبل العدة وقول لها نصف الصداقة
 ونصف الزيادة وتستأنف العدة وقول عليها عام العدة • قلت فان اخبرها بالزنا
 فقالت • رضيت ان زنتي وان زنتي رضيت • قال ان قدعت الفضا رضيت
 على شرط الزيادة ثم عليها ان زناها ووقع الرضوخ وما قولها ان زنتي رضيت فهذا
 موقوف • فان زناها ورضيت ثم ذكره ووقع الرضوخ والله اعلم **مسألة** • وان طابت
 المطلقة فقال لا اذكر حتى ترضي على بالفرد فهو او تركي لي صداقة الذي علمت
 كره • قال اما ردّها على ضمان الفرد فهو فذلك باطل لا يجوز عليها وعليه صداقتها
 وماذا تركت له صداقتها ثم ردّها فذلك جائز عليها ولا صداقة عليها • قلت
 فالمطلقة وللعلّة اذا جهل الزوج ان له ردّها فنزوحها بترؤج جديد ومهر
 العدة فلا جائز ذلك وتكون معدة على ما بقي من طلاقها ولها صداقة الاول وكان ادّها
 او نقصها وقول لها ما زناها وعليها ما انتقمها اذا كان بترؤج جديد والله اعلم
مسألة • وللمطلقة ان اذا تزوجت غير من العدة او وطأها في حضانة او في غيرها
 او صومها ثم فارقها هل تحل الاط • قال لا تحل لمطلقة هذا لان بطاها خاتماً في
 حضانة او ما في العدة فلا تحل له ولو لم يعلم حي الحيض • ويختلف في شهر رمضان وفي
 الاعتكاف وفي المسجد الحرام ولا تحل له ان يرجع اليها حتى يفر الثاقل من فوطها اقلته
 فان تزوجها بعد وطأها ثم طلقها هل تحل لمطلقة الاول • قال قال ابو عبيد لا يرجع اليها
 بترؤج العدة وقال ابو عبد الله لمن يرجع اليها وقلع بعض قومنا تحل له ان كان
 تزوجها باذن مولاه والا فلا تحل له واختلاف قومنا ايضا اذا تزوجها بصيكن
 طلقها في حوزة الاول وعند اصحابنا لا يجوز • قلت فان تزوجها رجل مطلق
 الحشفة قال لا يحلها الاول لا بتغيب جميع ما بقي من ذكره لان جميع الباقي
 تنبع الحشفة • قلت فان وجدها رجل في في الشد فوطها في في الشد يظن انها قد

ما اهل علم الاول **قال** وقامنا وطهرنا زوجها الثاني وهو نظرها اجنبية حلت
 الاول وكذلك ان وطهرها الثاني من فوق **الثوب والدماء** **مسألة** ومن طلق زوجته
 ثلاثا قبل ان يدخل بها فماتت وجبت غيرة وطهرها قبل ان يدخل بها اهل علم الاول **قال**
 قولنا تحل علي هذه الصفة وقولنا تحل لرجل محو عنها الثاني قلت فاذ وطئ السيد
 امته البانته تطيق من زوجها اهل تحل له **قال** لا تحل تنكح زوجا غير سيدها وثل
 لها **والدماء** **مسألة** ومن تزوج صبيته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها غير من ودخل بها والتمها
 في صباها اهل علم الاول **قال** قيل اذا رضى بالذي طلقها ثلاثا او بغيره بالاذن فلا
 يحل له ان رضى بها اجمعاء وطهرها الا بعد الرضوخ حلت الاول اذا طلقها او ما
 عنها **وقول** اذا رضى بها بالاول احلها كاح الذي **والدماء** **مسألة** وهل تعد
 المطلقة ثلاثا اذا قالت ان زوجها الثاني قد وطئها **قال** ان كان خلاها قبل
 قولها ولا فلا حتى تصح الخلو **والدماء** **مسألة** ابن عبيدان واليمنية المدخول
 بها ان بلغت وغيرت وزوجها ثم تقعا على الرذول يجوز من غير تزويج يبد
 قال يختلف في ذلك وقد فعل بعض الفقهاء قبلنا فزني بها ونحن نفقهوا ثم
والدماء **مسألة** ومنه وفي رجل مكنت امرأة ثم طلقها ثلاثا بكلمة واحدة وقبل
 ان يدخل بها هل له ان يرجع اليها **قال** قال عبد المقند ليس له ان يرجع
 اليها حتى تنكح زوجا غير من وقال سليمان وعثمان له ان يرجع اليها بنكاح
 جديد **والدماء** **مسألة** ومنه وفي المطلقة اذا ارعت ان زوجها طلقها واحدة
 او اثنتين وانكرها اهل محبة الحاكم رخصها **قال** نعم اذا رعت قبل القضاء
 عدتها **والدماء** **مسألة** ومنه ولا طلق الرجل زوجته بلا علم اهل ردها بالا
 علمها بغير شهر **قال** يجوز ردها بلا علمها ولا يجوز بغير شهر **الاقول**
 مسعدة بن تميم في كتاب الضياع **والدماء** **مسألة** والعدة فرض على المرأة لا حق
 فيها للزوج لقوله تعالى فكلكم عليهن عدة تعتدونها وقوله في حقوق الزوج
 عليهن وقوله في حق الله تعالى ان يذهب بها عن عبان الشهة وهو

على ثلاث اوجده وحده عدد ايام كعدة للتوفى عنها زوجها والقول ببلغ العلم والمؤسدة وحده
اقراره المطابقة للغير المحض وحده وضع حمل العقول تعالى واولات الاجمال علمهن
ان يضعن حملهن وتكون بقصد ونيد والاراة لانها عبادة تعدد لها الله تعالى ولا توفى
الانبياء ولا اهل بيته **مسألة** والتمات عنها زوجها قبل الجواز عتقها اربعة اشهر وعشرة
ايام كالمخلو لها العبادة عليها ولها ميراثها وصلاتها اماما والى الله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون زوجات يتربصن بانفسهن لا يدبرن ولا يدعي **مسألة** والصغيرة والمؤسدة ولا
لمهتة غير المخلو لها الرجعت عليهن العلة ومن لا يحمل ان قيل ان العلة تجب عليهن
خوفوا الحمل قال لان العلة عبادة عليهن وقد غوطن بها ولو لم يكن نعمت حمل والى الله
مسألة ومن طلق زوجته واحدة او اثنتين ثم مات عنها قبل ان تنفق عنها فانه ترجع
الى العلة المهيئة لتساقطها من ذمتها وهكذا كل طلاقه كحل الزوج رجعتا اذ ماتت
عنها قبل انقضائه عتقها وطلاقه والى الله **مسألة** وعلة المهتة الحامل بعد الحملين
ان تضع حملها او عتق اربعة اشهر وعشرة وقال بعض الصحابة اذا وضعت الحامل
ما في بطنها حلت ولو كان زوجها على السرير والابنة محمولة للقولين والى الله
مسألة والحامل اذا اخرجها زوجها وانقضت الاربعة اشهر قبل ان تضع
فلان تزوج حتى تضع فان تزوجت ولم يدخل بها حتى وضعت فقول ثبت النكاح
وقول لا يثبت ونفق بينهما فان وطئها حرمت عليه والى الله **مسألة** وقول
الله تعالى ولا جناح عليكم فيما ارضيتم به وخطبة النساء معناه اباحة التعبد
للمهتة والنهي عن الموانعة وهو ان يقول ما كان كذلك فاحجته فانزله ابنا او يقول لها
ما احب اليك ما سمح الله لينتد او يرفع الشئ واشباه ذلك ويكوي التعبد المطابقة
ثلاثا والى الله **مسألة** ولطالقة واحدة والباينة ولطالقة ثلاثا حكمهن واحد
في التعبد ام لا قال اما اللطاقة واحدة كالزوجة في حكمها او خالفوا في الباينة
فحكمها محرم ولطالقة ثلاثا لان هناك اسباب البعول ووجازة للمهتة با
تفاق والى الله **مسألة** وهل يحل للمهتة اذا وضعت حملها ان تزوج قبل

تمام عرقها قال قد اختلف الناس في ذلك والجول يدمع اصحابنا ان عرقها بعد
الاجلين فان فعلوا ولم يدخلوها ومسكتوا في نفسي تركت عرقها بعد تمام الاجلين
وقبل الاضرة تركت عرقها هذا اذا كانا جاهلين والدعاء **مسألة** والحامل اذا وجبت عليها
العلة وقد ولدت بعض ولدها هل تنقض عرقها تمام وضعها فلا نعم للمهمة ولولا
رذها قبل ان تضعه كله وقبل ان تضع الاخير ان كان بطنها اكثر من ولد واحد الذي قول
عكس مائة انها تبين بوضع الاول والدعاء **مسألة** ونحو رجل طلق زوجته فاضت ثلاثا
ونزحيت آخر واجازت ثم بان بها حمل واعتزلها هل للاول رذها وطن ولدها قال
وضعه لا قل ستة اشهر في الاول ولدا رذها ولا يدخلها حتى تضع وتطهر من
نفاسها وتعتد بعد ذلك ثلاث حيض للسنة وطى الاخير والدعاء **مسألة**
والتي طلق وهي حامل ففسد ولاه في بطنها ان الولد يلحق زوجها ما لم تنزع عنه
ولوليسين ولا تزوج حتى تضعه كان حيا او ميتا وقولها ان تزوج بعد سنتين
فان ولدت دون ستة اشهر حوت عليه ان كان دخل بها **مسألة** ابو الحوارب
والاذا سقطت سقطا بينا حلت للازواج وقول حتى تبين والسقط باجزة
يد او رجل او زن ثم تنقض عرقها وتحلل للازواج وان لم تبين لاجزته فلا تحلل
للازواج ولا يرد كها زوجها وليس عليه لها نفقة وتعتد ثلاث حيض وقول ان
حرام كها الدم بعد ثلاث اجعلته حيضة وتنقض عرقها بحضتين بعد ما وقول
تنقض العدة بالمضغة والعلقة الا ان ذلك يسمى حمل وقول حتى يتبين انه ذكر
او انثى ومن ضرب الولد في بطنها فليس لها ان تزوج ما دام ذكر الحمل في بطنها
وقول اكثر القول وقول اذا مضت سنتان جان لها ان تزوج فان ولدت بعد
دخلها الاخير حوت عليه وان لم تلد شيئا فهي زوجته وطىهاا ولا بعض
انها تعتد بعد السنتين علة للمطقة والدعاء **مسألة** ومن خل بنزحته فطلتها
وانكر الجواز هل رذهاا قال الاول لو كانت رقا وزوجها حق او مجبوب
وكذلك ان ادعى الاول وكذبته ولم يحل لها وكذلك ان خلها وهي حرة او في

نهار رمضان قلت فان خلاها وتكررت في الدخول وردعا له وهو هل ردّها قال
نعم فان تقار على علم الجواز فعي انه قبل تصدق فيها او الصلح ولا تصدق
فيها الدخولها والعدة عليها وقول للعدة عليها فان قنصها باصبعها ومس فحسها
بغيره ولم يوجع فلا عدة عليها فان قدف الماء في فحسها فعدة ولول يوجع واليد
اعلم **مسألة** وان تزوجت ثلاثا في وقت طهر طهرت **مسألة** ودخلها الاخر فانه يفرق بينهما
عليها عدة واحدة منها انك لا تحب في قول عاوين جيل وان العدة تدخل في العدة وتكون
العدة بعد ان يفرق بينهما وبين الثاني **مسألة** والى القول لا تدخل العدة في العدة وعليها
عدتان **مسألة** **مسألة** ولا طلق **مسألة** يدرى زوجته في الطلاق الرجعي ما لم تغسل
راسها ورجلها بعد طهرها والحبيضة الثالثة وما خرج ولا طهرت من غسلت
بماء نجس فانها نفوت الاول ولا تزوج حتى تغسل عاها طاهر وقول لا تقول اذا
تعدت وغسلت به مع علمها به ولا يدركها اذا لم تعد على نكاح فان اخذت الغسل بعد
طهرها حتى مضت وقت تلك المصلحة الاجل ربه فلا يدركها وان جعلت الغسل في راسها
ولم تغسل بالماء فانه يدركها وجعلت الغسل في احد شقي راسها ولم تغض عليه الماء فانه
يدركها فان اغتسل راسها الغسل كل ولم تغض عليه الماء نقول لا يدركها وقول لا تبين
حق نقض الماء القراح تغسل به والعدة على **مسألة** وهل يدرك الزوج مطلقه
اذا لم تغسل النقص عدتها اذا دخلت لها مرة وهل تصدق ان قالت انقضت عدتها ولو
تخل لها مرة يمكن فيها القضاؤها وان لا يدركها ما لم تكلم بانقضاء عدتها فان قالت انقضت
عدتها صدقت الا ان يكون مفقود الوقت ما لم يكن انقضاءها وهو فسد وليس عليها بينة
وليبرر عليها ان اتهمها بالفساد **مسألة** وللعدة والطلاق المسافة ان طهرت
ولم تغسل الماء فتمت عدتها فليس لزومها الا ان يلحقها قبل ان يتم المني
اخذت التيمم في زوات وقت صلوة هو قال ابو الحواري يدركها حتى يتم للمصلحة فبينة
او نافلة قول المصلحة فبينة **مسألة** قلت فان تيمم في وقت صلوة وهي تعلم انها تدرك الماء في وقت
الصلوة هل يدركها قال قول يدركها في هذا وقول ان التيمم لها مباح وقول لا يكون اللقي

الصلوة والدعاء **مسألة** وفي حرج الملق زوجه من تطليقة فحاضت حيفتين ثم حاضت الثالثة
 فعد لها ادم يوما هل يدركها قال ليس له عليها رجعة اذا انقضت ايامها التي عوقدت تطليقها
 وليس لها ان تزوج في ذلك اليوم والثاني فان استمرها ادم بعد ما فلها ان تزوج لانها حاضت
 مستحاضة فان تزوجت او تزوجها في اليوم او اليومين فرب بينهما والدعاء **مسألة**
 واذا ارباها المطلقة فلم تزوجها ولم يبين لها حمل فعلها رخصته في التزوج قال ابو جعفر في
 ان ارضى انا القدر عمة عن جابر ومسلم انها تعتد تسعة اشهر للحمل وثلاثة للعدة وقال بعض
 قوما تعتد تسعين وثلاثة اشهر لان الولد يلحق بالستين وفي النسياء اذا حاضت المارة
 ثم طلق **مسألة** فانها تعتد سنة اذا لم يرضع اليها اللبن وكذلك في الجامع في القحاضت رفعة
 ثم طلق لم يزوجها وكذلك ان رتب يوما او يومين للدعاء **مسألة** واذا مات الزوج
 الصغيرة فالعبادة على وليها وانما خذوها مثل الفعل الذي يانزح وتعد النساء
 المتعبدات بالطلاق ولوت كما ياخذونها بالطهارة والصلوة ويلزمونها الصيام
 وان لم يكن عليها تعبد وذل يزوجها قبل انقضائها **مسألة** وليس عليها الكف عن ما
 اخذ على بلوغ والنساء في حال العدة واللباس والدعاء **مسألة** وعدة الصبي اذا
 طلق ان كانت غيرة وهقة فثلث اشهر وان كانت رةقة فستة فان حاضت قبل
 الستة ولو يوم استنافتها بالحيف ثلثا والدعاء **مسألة** واذا مات الداخل من زوجته
 وهو صبي فعدها عدة المطلق واستبكر لزوجها ان كان دخلها وليس عليها عدة الوفاة
 النضر البالغ وان كانت حاملا فعدها وضع حملها كان قبل موته او بعده منه او من
 غيره والدعاء **مسألة** واذا طلق الصبي زوجته في صباه وكان قد دخلها ان تزوجها
 وطلقه موقوف فان اتم التزوج والطلاق بعد بلوغه فعليه عدة المطلق وان فسخ
 التزوج لم تثبت عليها عدة والدعاء **مسألة** وقول الله تعالى واللائي نكسرن الحيض
 معناه اذا كانت المارة من الحيض من صفات من فعدتها ثلاثة اشهر فان حاضت
 الصغيرة قبل تمام استنافتها ثلاث حيف ولا تخرج تعتد بالشهر حتى تبلغ
 حلكا لباس من الحيض ثم تعتد بالاشهر ولو حاضت بعد ذلك والدعاء **مسألة**

والتي عودتها بالاشهر وصغر اركان نجسها من طلق كذا القول في الشرح عند الهال وال
تجب ما حل منه الايام والدا على **مسألة** وان طلق المنة ثم عتقت في العدة فعودتها
عدة الحرة فان كان طلاقا لا يملك فيه الرجعة وكانت مبنية فادركها عاقدا في العدة فقبل
عودتها عدة المنة وقبل عدة الحرة والدا على **مسألة** والطلاق اذا خرجت من ان الحرة مسئلة
وخلقت زوجا كما في عدة عليها ولها ان تزوج الا ان يكون لها حمل في تضع وقول عليها
العدة ثلاث حيض والدا على **مسألة** وادى اسلمت زوجة للشرك فعودتها ثلاث حيض
فان اسلمت ثمرات من يوم اعتدت ايضا بالحيض للندوة قطع الاسلام الذي كان بينهما
فان اسلم وخرجت عدة ادركها في كراهية او غيرها فعتبت فان مات وهو مشرك لم اسلمت وثبت
وعلمها عدة المحرقة لاند مات وعجزت بعد ما لم يدخل في الاسلام والدا على **مسألة** ومن
طلق زوجة ثم خلت مدة يمكن ان عدتها قد انقضت فعلى تصديق فيما اتفق
في العدة قبل الرد وعلقه قال ما ان قالت قبل الرد ان عدتها انقضت صدقت وان
لم تقل حتى رخصها بعلمها فلا يقبل قولها عليه من بعد لانها مدعية والدا على **مسألة**
ووطلق زوجة ثلاثا ثم تزوجها غيرة ثم طلقها ثم تزوجها الاول فقالت ان زوجها
الثاني لم يطاها فلا يقبل قولها ولا قول الزوج فان صدقها هذا فانها ان لم يكن
وطاها ولا باس علم ان لم يصدقها والدا على **مسألة** وهما من الزوجين ايمان في
في الزوج ان اختلفا قال ان ادعى انه رخصها في العدة فلا ايمان بينهما وان ادعى انه علمها
الزوج في العدة فبينهما الايمان فان ادعت انه رخصها وهو ذهب العقل فالقول
قوله ان النكاح والدا على **مسألة** الشيخ ناصر خريس وما الذي يجب على الممتهن
اجتنابه وما الذي يجوز لها فعلمه قال لا يجوز لها ان تطيب ولو كان للون
لدو ولا تلبس طيبا ولا تزين ولا تكلل بالاشد الا علة في عيها وحيث لها ان تغسل وتزين
وتزوي الغنم وتخبر وتصطلي بالنار وتلبس الفلح ما لم ترونه لزيهه وجاز ان تنفق الوقت
ون تدفن اولادها بالذنا لافها في طيب والدا على **مسألة** ومنه والميمتانا
كان في ائنها صمغ ذهب لا فضة لا يمكن الرجوع اليكسره او مضغ عليها او

ذلك في يدها ويحلبها فانها غتال في اخرج الزينة والحلي وغيره منها ما قدرت
 وغيره من يدها فان لم يخرج المصير فلا يصير ولا يصار في الاسلام ولا يصير خالصة
 الدين وما تحب الصدور لها ان يخرج مع غيرها ولو غدت حادثة او لم تكن تخرجها في
 معصية وليس لغيرها عليها تعطيل وجهها الا ان ليس بوجه بل لا تحجب ذلك ولا يعلم
مسألة ابن عبيد بن الحميتة اذا لم يحبس نفسها او لم تفعل ما تفر به وترك الزينة
 وليس الحلي في يدها هل لها ان تزوج قال هذه عاصية للخالفة المسلمين ولا يمنعها
 عصيائها التزوج وعليها الذم والنوبة واللعن **مسألة** ومنه ووطاف زوجة طلاقا
 رجعا فان تزوجت في يدها هل يطل زوجها عن زوجها وسكن وكسوة ونفقة وميراث ان مات
 قال نعم لان احكامها كالحاكم في الطلاق الرجعي واللعن **مسألة** ومنه ولا يصح اطلاق
 رجعة ثلثا بعد ان دخل بها ثم ماتت كيف عدتها وميراثها قال لها من الميراث عليها
 العدة بالحيض للعدة الميمنة لان طلاق **مسألة** واما ان طلقها في وضوء واحدة او ^{ثنتين}
 وماتت في يدها فله عليها عدة الميمنة **مسألة** وان كان خالها في وضوء ثم ماتت في يدها
 فلا ميراث لها في اكثر القول وعليها عدة المطلق لان ثلث الخلعها قبل في العدة
 فنكح عليها عدة الميمنة لانها ماتت منها بالنية واللعن **مسألة** ومنه وفي مسلم
 قال الميراث يثبت ذات زوج الحلي وان تزوجها فاسلمت هل تحل له **مسألة** قال الجراح ذلك
 منصوص في الآثار يعينده على النظر وقياس الاثواب هل يحل له تزوجها بعد اسلامها
 واللعن **مسألة** عن الشيخ وردين احمد رحمه الله وهل للميمنة ان تلبس الحلي
 وهل يخصها في لبس شيء والحلي قال لا يجوز لها لبس الحلي ولا الحلي ولا الحلي ولا
 التخم ولا الورس الا للحلق والاذن فليس عليها اخراجهن **مسألة** وجان ان تلبس السود
 والبيض من الثياب **مسألة** ولا تبرز من مجوز له نكاحها مثل ابن عم وغيره واللعن **مسألة**
 ومنه وفي حالة يجمع على الا عديان فلا نكاح اذا فقد زوجها وتم جل مقدرة
 عندت وتزوجت ثم صحت حياتها ثم ماتت قبل ان يعلم خيامة فانه يوفى بينها وبين
 الاخير وعليها عدة الميمنة وعدة الطلاق **مسألة** ان لم يوردها زوجها وذلك ولزوجتان

فطلق احداهما اثنان ثلثا ومات قبل ان تعمل الطلاق والدية **مسألة** الشيخ صالح في
قال لم يكن له ان يزوجها اذا فارقك زوجك لان نسائك على حاله ان فارقها قال نعم تحمل
له بعد النكاح عدة الطلاق وليس على الحرة استر ذلك واظهره والدية **مسألة**
ومنذ وقيل رجل رجع لاهله ان يزوج زوجته بعد عام عدتها قال يختلف في ذلك والشئ
القول بالجواز والدية **مسألة** ومنذ للممثلة الحامل اذا انقضت عدة الممثلة هل لها ان
تلبس الحلي وتطيب ام لا ان تضع جملها قال قال الشيخ ورجل من جنسها لا يختلف
في ذلك ونحن نعمل بقولنا ان طهرها في ذلك ويجوز لها عقد النسيئة ليلد بها والدية **مسألة**
مسألة ابو سعيد الصوفي ان تزوج الصبيته ودخل بها ثم غيبت منذ التزوج بعد ما بلغت
قول لعدة عليها على هذه الصفة وقول عليها العدة وما اذا تزوج الصبي بالفتى ثم لم
تضرب فلا عدة عليها وقول عليها العدة اذا وطئها في الصبا وما اذا اتم هذا التزويج
بعد بلوغها قبل ان يطأها بعد بلوغها وقد كان وطئها في الصبا فعليها العدة
والدية **مسألة** ابن عبيد الله في رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت اولها ونزل
الشوب وطئها وافر بعد الموطئ هل عليها عدة قال اذا صحت الخلوة بين الزوجين
في مكان ليس مغلوبا في حكم الظاهر من العدة واجبة عليها ولا يقبل قولها في حكم الظاهر
انها لم يطأها بل يقبل قولها على نفسها في ذلك في جوب الصداق لا يقبل قولها فيها
لها ولا يقبل فيها عليها في موضع ولا تقوم بها تصدق وما في ما بيننا وبين الله
فاذا لم يطأها ولم ترفع اوها الى المسلمين وتزوجت فلا قول ان تزوجها باطلا
اعلى **مسألة** ومنذ اذا تزوجت للاق قبل عام عدتها جهلا او عمدا منها هل لها صداق
من زوجها الاخوان قال ان كانت هذه للاق تعدت على التزوج وعلمت ان التزوج حلال
يجوز فلا قدر الزم الزوج صلتها لها وكانت جاهلة وظنت ان التزوج لها حلال
فلا قدر ان يبطل صداقها وعندنا على الزوج صداقها لا بد من ذلك كل وطأة
صداق للمباينة التي اياحت فجمها ان كانت بالغه فلا صداق لها والدية **مسألة**
ومنذ في رجل تزوج بغير شهر رمضان وعلق عليها بابا وهو صائم هل عليها عدة لها

طلقها قال كان هذا الرجل دخل على زوجته في شهر رمضان وكان صائما في حوضه ولم
 يدخل عليها في الليل ثم طلقها فله عدة عليها والدماء **مسألة** عن الشيخ خمسين ع
 محمد السدوسي في طلقها زوجها فحاضت حيضتين فخطت ثلاثا واثنتي عشرة يوما
 أيام وحاضت وتبين وظلما الثلثة طهرت قبل انقضاء أيامها وتزوجت ما يجي عليها
 • قال ان كانت تطلق انها حاضت ثلاث حيض • وخطت في العدة فان كان الزوج
 لم يدخل بها فانها تبقى على تمام عدتها الثلاث حيض • وان كان قد وطئها فأنقضت
 عنها الا ان تعدد بقية عدتها ثم تزوجها تزوجا جديدا لم يرد معها الزوج الا وان
 كملت بقية عدتها فلهما ان كانت عاقدة هذه الالة في الحيض بعد أيام فحاضت وتبين
 كذلك وفي الحيضة الثالثة طهرت قبل انقضاء أيامها وتزوجت فتزوجها قبل تمام
 سبعة أيام لا تحب ولا الالة وان قام الدم في الحيضة الأخيرة ثلاثا أيام كاملة ولا
 تنظر في تمام سبعة أيام وتزوجت بعد ذلك فلا يحلوا من القول بالجواز ولما
 احببت الان تحيض ثلاث حيض تامات والدماء **مسألة** ومندوبين طلقوا وتزوجت
 وحاضت حيضتين واكثر الطلاق • ووطئها ثم تزوجت بعد ذلك بالطلاق • وحاضت
 حيضة بعد الحيضتين • وتزوجت يجوز لها ام لا • قال لا يجوز لها ان تزوج
 الا ان تعدد عدتها من الطلاق والوطئ ثلاث حيض ولا يعمل على الحيضين اللتين
 قبل الاقرار بالطلاق والوطئ والدماء **مسألة** ومندوبين طلقوا وتزوجت
 او خالعا وهي حاضت هل تحسب هذه الحيضة في العدة قال لا الحيضة التي طلقها فيها
 او خالعا فيها الا تحسب عدتها ويجوز الرد قبل ان تحيض حيضة ثالثة غير التقى
 وتزوج عليها الطلاق • وهي قد حاضت فيها ولو اقر وساعة والدماء **مسألة**
 ابن عجلان في طلقها زوجها فحاضت حيضتين ثم ردها ولم يدخل بها ثم طلقها
 انعقد الاول ام الطلاق الثاني قال انها تستأنف عدتها والطلاق الثاني
 اذا كان قد ردها بعد الطلاق الاول وما اذا طلق زوجته طليقة وتطلقين
 ثم طلقها بعد ذلك في العدة فنقول انها تنعقد الطلاق الاول وهو اكثر القولين

وقولها تعتد والطلاق الأخير وهذا الذي ليس ردها بعد الطلاق الأول والله
 اعلم **مسألة** وعن رجل طلق زوجته ثلاثا وبارت منه ثم تزوجت برجل آخر فوطئها
 في الحيض فتجد في طلقها أهل محل الأول إن يدرجها بترجيح هذا الوطئ قال معني لا عليها
 في قوله أصحها بنا لأنهم طئوا فاسد قلت فإن وطئها خطأ قال معني أنها محالة قلت
 فإن طئها في برهها قال معني أنها محالة كذلك في العبد والخطأ قلت فإن وطئها في
 شهر رمضان فتعبد قال هذا ثم عمل الأول على قول من لا يفسد على الأول وعلى
 قول من يفسد على العبد لا يدرجها **مسألة** قلت فإن وطئها وهو معتكف في المسجد الحرام
 قال عندي مثل شهر رمضان قلت فلو تزوجها علة قال لا يجوز ذلك قلت فإذا
 سألها لم يحكم كيف كان الوطئ قال انصحت الخلو في حال يجوز فيه الوطئ فتقولها
 مقبول إن وطئها والعدا **مسألة** ووطئ زوجته ثلاثا ثم تزوجت غيره وطلقها
 قبل أن يدخلها أهل محل الأول قال لا محل الأول حتى يحكمها الثاني كما قال عليه السلام
 حتى تنزع عسلته وينزع عسلتها إلا أن يكون الأول طلقها قبل أن يدخلها قلت
 فإن جامعها الثاني في غير الفرج وأنزل النطفة في الفرج وعين الملاح فحملت منه شو
 طلقها أهل محل الأول قال لا حتى يحكمها الثاني قلت فإن تزوجها بعد طئها
 أهل محل الأول قال لا كذلك **مسألة** وأكثر القول أنها محل الطلق الأول إذا كان
 تزوجها بأذن سيده والعدا **مسألة** الشيخ خوجه عبيد ولا تزوج إذا كان في
 عدة الماتة على غير العدة محل تجديده أم لا بعد انقضاء عدتها وغيره من ذلك من
 الزوج ويرجع أو غير ذلك إذا حاضت ثلاث حيض ولم تغسل أو غير ذلك من
 بالماء وتزوجت مثلها ولا الوطئ إذا كان خطأ ارجع للوطئة الأولى أم لا
 فلا إن الذي جابه الأول التزوج إذا كان في عدة الماتة على غير العدة فإن تزوج
 إذا لم يكن الزوج دخل بها في عدة الأول إذا كانت الماتة تعلم العدة وتظن أن عدتها
 قد انقضت ثم إن لها بعد ذلك أنها غلطت في الحساب فهذا ما لها فيه العدة وتعود
 تكمل العدة ثم تجدد التزوج بعد انقضاء العدة وإن كان قد وطئها فله فعل فيه اختلاف

وكذا القوم مع انذار وقوع التزويج والدخول على الغلط في الحساب في العدة فارحون لذلك
 للحرم عليها انكروا دعوتها لان تكمل العدة فان كملت العدة ولم يزوجها بها الا ذلك
 كانت بائنة منه بحكمه او ترك او طلق **ق** باين او موت او ظمان او بلاء ولعان فحانق
 له ان يزوجها بتزويج جديد ولعدة عليه ومطئذ وان كان يحوز لزومها الاول ردها
 على حالها في بقية العدة فعليه ان يعترف لها حتى تغد من وطئ الزوج الاخير الغلط
 وما ان كان لا يعلم ان العدة وحمل معرفتها وتزوجها وسالا فوقف تزويجها على العدة
 فهذا ما يحرم التزويج ولا جهل ولا تجاهل في الاسلام وقرب ما بين الغلط والمجاهل
 وفي حاضرت الملاقاة ثلاث جهات لم تغفل فان كان لم يعض لها وقت صلوة بعد
 الطهارة فارحوا ان زوجها الاول يدركها ولا يحل لها التزويج باخر ونفسلت عنها
 وبان لها ان تحبس فاننت الاول ولم تحل الثاني **والدعاء** **مسألة** الشيخ خلف محمد
 مسعود رحمه الله والمهتدة اذا نامت او قعدت على شئ من الزينة فلا شئ عليها او اما
 اذا ليست بشيء غير الامور بها وحلت بشئ من العلى الممنوع عن البس في ذكر اختلاف
 نقول ان عدتها تنقضي وتستأنف العدة وقولها اتم وتلزمها التوبة والله
اعلم **مسألة** ابن عبد الله في حوزة تزوجت في بقية عدتها ناسية كيف الحكم
 قال ليس على الزوج الاخير ان يصدقها فان صدقها فلا الاول واجعتها في عدتها ولا يطاها
 الا بعد ان تحيض ثلاث حيض بعد ان يزوجها وان لم يزوجها الاول فلا يجوز تزويجها
 بعد انقضاء عدتها او ما ان تزوجت جاهلة فلا تحل له وبعد على القول الذي نزل
 رأي المسلمين ان صدقها وان لم يصدقها فله ذلك **والدعاء** **مسألة** الشيخ ناصح
 رحمه الله وزاد ان زوجت المطلقة ثلاثا باختم طلقها وقال له لم يحزمها هل يحل
 للاول تزويجها قال لا تنزعها ان لم يمس دخلها هو قبل ان يطلقها ولو لم يدخل
 بها الثاني **والقول** وما ان كان طلقها بعد ان دخلها فلا يزوجها حتى يحزمها
 الثاني ولان تعان على عدم الجواز فلا تحل له وما ان كان قد غلق عليها بابا او رخت
 ستره ولا عى الله لم يطاها فلا يصدق وعليها العدة وتحل الاول **والدعاء** **مسألة**

الصبي وفي رواية طلعت زوجه وانكرها ثم بعد شهرين طلعتا بحضرة شهود لكون عدتهما
 اللوا من الثلاث قال اما قريبتها ومن الدعي **مسألة** الاولى وما في الحكم من الثاني
 ان لم تكن لها بينة والدعي **مسألة** الزماني في رجل طلق زوجته طلاقا باينا ثم
 سارت والبلد فقامت هناك ما شاء الله من الشهور بقدر ما يمكن ان تنقض عدتها
 والزوج لم يرجع الى البلد وقالت انها تزوجت به وطلعتا بقولها وتكون
 مصدقة في ذلك لم حتى تصح دعواها من ذلك قال على اسم معتد والاشهاد هذه المسئلة
 يحسب فيها الاختلاف فتقول هي مصدقة وقولها غير مصدقة حتى يتبين ذلك قبل
 شهر او طائفة وصحة وفيما يعجز ان كان هذه المدة لا تتم يتوقف ولاكتة
 ولا حجة على الحرام والطاؤون القلب الحقول ان تصدق وان كانت تنهم بالكذب
 وتلقا الزوج عن الحرام لم يعجزني تصديقها والدعي **مسألة** ومنه وفي رجل
 تخرج اذ دخلها وطلعتا ثلاثا وتزوجها زوج اخر دخلها وقعت عنه
 شهر او اقل او اكثر وطلعتا ثلاثا الاولى ان يتزوجها فقال الزوج الاخر انه ما
 وطها وقد تظاهروا في البلد انه لا يقدر على النساء وقالت المدة اند وطلعتا يحسب
 للاول تزوجها اهل **مسألة** اما التفرقة فيعجزني ان وقعت الرتبة وما الحكم
 اذا صححت الخلوقة والزوج تزوجته وادعت انه وطها فتقولها مقبول ويمكن
 الذي ليس له جراح ان يحرك الدلالة طاعة في الجماع لان الله يفعل ما يشاء ويحكم
 ما يريد والدعي **مسألة** الصبي سال سائل فمن خطب اذ لم يطلب التزوج ولم
 يسألها عن انقضائها التوبة انها قد انقضت بما خلا من الزمان عليها من
 طلعت فتزوجها انكسرت عنده ما شاء الله من الوقت فتبين لها انها لم تحض وهي شابة
 والحويض فسالها عن ذلك انكر قلبه وادخله الزوج هل انت حضرت قبل
 تزويجي بك ما تنقصي به عدتها انك فقالت له لا تسلا ما الحكم في ذلك وما الذي له
 ولها عليه وعليها قال ان هذه المدة اذا دخلها الزوج فلا سؤال عليه واذا
 قالت انها تزوجته ولم تنقض عدتها في تصديق قولها عليه اختلاف فتقول

يلزم تصديقها وقول ليس عليه ذلك فان صدقها قالت هي انها لم تعتد على خلع ولا
 غدر وانما اعتد على تحمّل طاعها لعلها الصداق وان اعتدت انها اعتدت على ذلك
 ولا ردت الغريم فلا صداق طاعها لعلها القول قولها انها لم تزد الغريم ولا الخلع
 عليها وهذا على معنى جواب الشيخ لا اللغظ بعينه والرد على **مسألة** جواب
 من الجواهرى وسالت عن حكم الدخول طلقها زوجها وحاضت ثلاث حيض
 او مضى لها ثلاث اشهر ثم تزوجت فجات بولد لقل من سنة اشهر كان الولد
 للزوج الاول وتخرج والآخر وللحم عليه فان ادركت عظمها ابتكاح جديد
 كان لها ذلك باتفاق منهما جميعا وهذا اذا كانت للثقة تعلم انها حامل وان كانت
 انها حامل وتزوجت الى الجها الذي فقدت عليه ابلا وان كانت هذه للثقة لم يكن
 لها زوج قبل ذلك فجات بولد لقل من سنة اشهر فالولد لولاها وقد مضى عليه
 ابلا وطاعها صلح ان كان دخلها وان لم يكن دخلها فلا صداق لها والرد على **مسألة**
مسألة ابن عبيد بن العتيق اذا دخل تزوجته ثم طلقها اعيلها منه عدة وكذلك
 الحنفى قالوا ما في الحكم اذا صحّت الخلو فان عيلها العدة وما فيها ايها وبين
 الله فلا تلزمها الا ان الجماع والرد على **مسألة** وسئل الفقيه منها **مسألة** اذا
 من رجل طلق زوجته بغير فدية منها ثم رجعها بحضرة وليها وشاء الله
 والمسلمين فاخبر وليها بان نكاحها فذكرها فصدقت قوله زوجها ولها ابترد
 غير انها لم ترض بذلك وما عندها حجة تمنع عن ردّها الا قلته رضاه فانها
 زوجها بعد ما صح عنه انها عالمة برده فوافعها بعد العلاج والخلع اي ذلك
 فيما بينهما ام نعم عليه بذلك واذا لم يكن واقعها فزوجها ثابت ام لا قال
 فان لم يقع طلاقها على فدية شيء منها ولو قل وانما كان عرياناً والفدية
 ايها بعد في العدة جائز وثابت عليها رضية او لم ترض مكان ما تبا
 بينهما شيء من الطلاق وقد كان ينبغي ان يردّها بحضرة قها مع حضرة الشهود
 على الرد ولا يحتاج في هذا الموضع الى الرجوع كحقيقة التزوج بل بحضرة الشهود كقاية

عند واذ لم تحضد في بلاد من اعلام الشهور اياها بالرد وان كان الولي حاضرا حين
الرد فهو شاهد في جملة الشهور وهو وغيره سواء في ذلك **مسألة** وان اعلمها بالرد الولي
وحده في خلاف غيبتها وكان شاهلا مع وشهد به فصدقنا طنانة بقوله لم ينفق
عند ذلك عليها في المعنى الجازم للحكم ووسعها ان نوطي نفسها زوجها على ^{تصديق} بعد
منها خبره ولا تخم عليه بذلك الوطى على هذا الحال خصوصا اذا كان ذلك في العلة ولا
بعد انقضاءها فهو شاهد وجوابه غير خارج من قول المسلمين ما لم تزوج غير ان
الاخذ بالوثيقة في الوطى او التزوج او الحولحزم واذا جاز الرد فليس وطى اياها شأنا
في ثبوتها ولا يصح الادب وانما لا يحرمه وقوعه على وجهه لا غير والد على **مسألة**
الشيخ جامع خميس والمائة اذا طلقها زوجها قبل الدخول عليها عدة ام لا قال
في قول الدعاها لعدة عليها قلت له فان كان ليس عليها عدة هل يجوز لها ان
تزوج بيومها قال نعم ولا على في جوازها اختلافنا قلت له فان املز زوجها
وان رجعتها احتاج الولي وشاهد من ام تود كسائر المطلقات بغير ولي قال
فهى محتاجة الى ما يحتاج اليها التزوج الجديد اذ لا يجوز الادب قلت له فان
وطئها طلقها زوجها واحدة او ثلاثا يكون القول سواء قال نعم في موضع ما لا
يلحقها الثلاث على حاله في قول من لا يراهون في موضع الاختلاف **مسألة** والتم
اعلم **مسألة** الصبي في رجل طلب من ان يشهد عليه ليرد زوجته ولائها
باسمه ولا زوجته يجوز ذلك ام لا قال جاز ذلك والد على **مسألة** وعن المتكلمة
الحامل هل لها نفقة قال لكل حامل نفقة الا حاملها انقضت عدتها قلت
وما هي قال الولي من امرائه وهي حامل فتمضي البعد الشهر فلم يكفر قلت فتزوج
وهي حامل قال نعم ولا يطاح به نفع ويكون هذا جائز وقد قال الله تعالى
ورولات الاجمال اجمل من ان يضعن حملهن قال الفقيد منها خلافان
ان لم يبين الى عدل هذه المسئلة لسقوط نفقة الحامل عن الزوج بعد انفصاله
احل الآية وقيل وضع حملها لان عدتها في هذا الموضع التزوج بعد الدخول

والمترفع بها في في العدة وليس تنقضي بانقضاء اجل الابله ما لم تضع حملها كذا
 ليس لها ان تزوج وهو حامل الحمل عندي عده والعدو لقوله تعالى ولولات الاجمال
 اجلسن ان يضعن حملهن فلم يخص في ذلك حامل دون حامل وللدعي التخصيص في ذكر مخارج
 الحول بل قد نفي العدة عن المواءة في العدة لقوله تعالى ولا تواعدوهن سر الا ان تقولوا
 قولاً معوفاً • وذلك نفي تحريم واذا حرمت المواءة في العدة فكيف يجوز فيها التزوج هذا
 ما لا اعلم والدعاء **سنة** الفقهاء من ان من رجل طلق زوجته تطليقة بعد
 الدخول عليها ووطئها ثم اندرّها في العدة برضاها ثم قال لها بعد صيغة الرد لو كنت
 ثلاثاً قبل الرد الاخير وقد شئى مني بالثلاث اوجب لها عليه صداقة ام لا • قال ان
 قررها على نفسه بعد ثمة آياها ان كان طلقها ثلاثاً قبل ثمة آياها جازي وثابت عليه
 وقد بان من ثمة الثلاث في الحكم وان لم يطلقه هذه صلاتها كالمدة الذي ابرأته منه
 لما ردها في العدة برضاها رجع عليه للصداقة الذي كان عليه من قبل ولو كانت قد ابرأته
 عند الخلع ولو كان لم يطأها بعد الرد الاخير فنفس الرد لها واجب لها صداقها عليه
 كما كان قبل الخلع ولا يبطل اقراره على نفسه صداقها بعد الرد ان كان طلقها ثلاثاً قبل
 ردها آياها الا ان يصح ذلك بيمينه عاقلته ان هذه الاق اعلمت بطلانها ثلاثاً وهو
 بذلك وابلته وصداقها الذي طلقها عليه او يصح باء ارفاها في ذلك على نفسها او تصدق
 لها بذلك فحينئذ لا يرجع لها صداقها عليه لانها ابرأته وصداقها الذي طلقها عليه بعد
 علمها انها بان من بطلان الثلاث • ولا يشيت لها صداقة بالرد الاخير بعد
 طلاق الثلاث اذا الرد باطل لا يجوز اذ هو لم يطأها بعد الرد الاخير والدعاء **سنة**
 • ومنه وفي المطابقة تعتد بالحيض فلم تحض ثلاث حيض فتزوجت فبعد
 ما دخل الزوج سالته عن ما يلزمها من العدة فقالت لزوجهما اني لم اعتد ثلاث حيض
 فلم يصداقها فافتدت بصداقها الذي عليه لها فلم يقبل فديتها يلزمها ان تعتد في جميع
 ملكها ثم بصداقها وان لم يقبل فديتها يسعها للقيام عنده ام عليها ان تعاقله اذا جاء
 بغشاها ام هي من حيث لديها • قال في هذه الآية اذا اوتى بالنساء عذرهما •

حين المات التزوج فلا يقبل قولها بعد التزوج انها تزوجت فعزها لانها لا يسعها ذلك
 ولا يسعها الجهل في ذلك على هذه الملة ان تقدر بصدقها الذي تزوجها به فان قبل فديتها ^{بها}
 في سبها وان لم يقبل فديتها فعلم ان ^{تذهب} عند فان لم تقدر على ذلك فلم انعد نفسها ^{عند}
 الجماع ولا تقبله ^{في مثل} الزوجة التي وطئها زوجها في الحيض ^{او في الدبر} ونكحها ذلك ^{لان}
 جاء النهي عن الله تعالى في كتابه المنزل عن المودة في العدة وعن التزوج في العدة ^{وليج}
 في كتاب الله حكم بعينه فبين فعل ذلك وخالف الله ان يفقر بينهما وتحرم عليه ^{كما}
 جاء النهي عن الله في كتابه عن وطئ الزوجة في الحيض وعن وطئ الزوجة في الدبر ^{ولم}
 يحج عن الله حكم بعينه فبين فعل ذلك وخالف الله ان يفقر بينهما ويحرم عليه ^{طؤها}
 بل جاء التحريم والتفريق باجماع المسلمين من اجل الاستقامة بالبري والقباس ^{والا}
 جتهاد وليس ذلك بالدين ^{وخالفهم} في ذلك قوما وبعض المسلمين وقف عن
 ولم يحل لهم محرم ^{وكل المحرم} المرفق ^{وغيره} المحرم ^{ولم يفرق} فقد حرم مثل من
 احل لكل الاجماع بالبري ^{وانه} الاستقامة على التفريق ^{والتحريم} بالمعصية ^{في العدة}
 نهى الله الله على ^{مسألة} الشيخ صالح روضح ^{فلذا} اقر الرجل انه خطبها
 في عدها ولا كرت ^{في ذلك} ينسخ الكناح ^{ام لا} قال نعم ينسخ الكناح ^{وان}
 صلاتها ^{وتخرج} بالطلاق ^{لان} ثم رتبة ^{وتجوز} على الطهارة ^{ولا} كذب نفسه ^{وسبها}
 المقام ^{ومعد} وان كان لم يدخل بها ^{فلما} انصف الصلوة ^{لثا} طهرتها ^{فجوز} على ذلك ^{لان} ملك
 على غير اذنه ^{على} طهارة ^{وان} عرف بذلك ^{هو} ربه ^{ومات} في ربه ^{وعلمها} علة ^{للتوفي}
 عنها ^{ازوجها} والد ^{مسألة} ابن عجلان ^{والهيئة} تحجب ^{في} المورثات ^{عند} الحاكم ^{اذا}
 طالب خصمها ^{ام لا} قال نعم ^{يجوز} ان ^{اكرت} ^{والله} ^{مسألة} المصحف ^{المطابقة}
 ثلاثا ^{اذا} تزوجت ^{ودخل} بها الزوج ^{وطهرها} اول ^{الاول} ^{واجزعها} اعلم ^{سواها}
 هل ^{جامعها} ^{مطهرها} الثاني ^{ولا} يحل ^{يدفع} ذلك ^{قال} الله ^{يتنصها} الان ^{يساها}
 وتقر ^{بالدخول} عليها ^{او} يبيع ^{بينهم} ^{حكم} ^{ولد} ^{والد} ^{مسألة} ^{الفقيه} ^{منها} ^{خلفان}
 في اولى ^{القطع} عنها ^{الحيض} ^{ومدة} ^{عشرين} ^{شهر} ^{بعد} ^{اخلا} ^{والبر} ^{قد} ^{اشير} ^{ففسين}

سنة وطالما زوجها ولدان يحط بسنة بنت اخيهما المذكور في عدة هذه المطلق له
ان يعتقد عليها عدة النكاح ام لا **مسألة** فقال على ما وصفت هي يختلف في اياها عدة
بلوغها السن الذي ذكرت على قول من لم يجعلها اياها عدة مع انقطاع حيضها
كذلك يختلف فيها فقد قيل بالسنة وقيل بالستين وقيل لا تنقضي الا بالحيض حتى تياس
منه ثم تعذر بالاشهر **مسألة** وعلى قول من جعل عدتها غير منقضية على ما قيل فيها فمضى مختلف
في تزويج مطلقها يا بنت ابنته اخيهما ما لم تنقض عدة التي طلق كما اختلف في تزويج انت
الطلقة قبل انقضاء عدتها وهذا اذا كان الطلاق باينا وما الزوجي فلعدها شد
وول الجوز العدة والدية **مسألة** ابن عبيد الله وقال في اللفظ المختلفة لا يقول
قد ردت زوجتي التمام للفظ والدية **مسألة** الزام في الطلاق ما دام راتبها الدم في
حيض ولو جاوزت ستين سنة وانما تكون عدتها ثلاثا اشهر اذا ايسر والحيض بعد
الستين والدية **مسألة** الفقيه سعد في صبيته يتيمه زوجها أمها
برجل وطالما ثلاثا في صبيته لم تبلغ ولها والسن اربعة عشرة سنة ما تكون
عدتها ثلاثا اشهر ام لا **مسألة** قال عدتها ثلاثا اشهر **مسألة** قال النافذ في هذه المسئلة
ودعوا الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن فرج في هذه الصبيته اذا انقضت
عدتها ثلاثا اشهر بعد ما طلقها زوجها على قول من يقول في المسلمين ولو كانت الصبيته
لا تعتد وقال بعض المسلمين انها تعتد ستين وثلاثا اشهر **مسألة** وقول الذي قال تعتد
ثلاثا اشهر بعد الطلاق ثم تزوج جابر وقول الذي قال سنة فذلك على الاحتياط
وقول الذي قال ستين وثلاثا اشهر وقيل ان الولد يلحق الزوج المستين والدية
اعلى **مسألة** الفقيه مهنا بن خلفان وفي التيمه اذا عيرت الزوج بعد بلوغها
اعلى عدة ام لا وهل الزوجها وجبها بعد خروجهما اذا رضيت ام لا واذا ائتمت
عليها عدة كتر تعتد فلا ان عدتها فيما عندي ثلاث حيض غير الحيضة التي
يها لانه تزويج جابر في طلاقه وان كان في طلاقه واجامه جعله موقوف الى طلاق
بلوغها والدية ما يكون منها في حينها ذلك من نقض او اعام للدية يمكن ان تنهد على

نفسها ولا تنقصه وان لم تنقصه ونقصته فلها النقص بل لا بد من زوم العدة عليها
 بعد خولها لكون العدة والتزوج الحائز للثأمة لا على رأي من لم يجز تزويج
 البتة قبل بلوغها ولم يحل له في صياها اذ هو غير مكنت فيملاها فاعسى ان يخرج
 على هذا الذي اختلف في لزوم العدة عليها او كيفيتها الله على قيله ليس بتزوج
 صحيح والى من صحى بها فهو الافسار اقرب • وكذلك ان الازلا للرجعة لها اثر في
 جديدها عند رجوعها عند التغيير للواقع منها بعد بلوغها فهو غير خارج عن الاختلاف في
 جوازها لغيرها والرجول من اجاز له تزويجها في صياها اجاز له رجعتها ولم يجز تزويجها
 لم يجز رجعتها اياها وتحت ما علمنا ان كان قد وطئها في صياها اذ كان التزوج الفاسد
 في ريبا وهو معد وطئ حرم للرجل له والى **مسلم** والرجعة بالاستيفاء
 جاز تقول انت قدر دلت زوجتك هذه فلانة بنت فلان بصدقتها بما اتى من
 طلاقها فقال نعم قال قد ثبت الزوال **مسلم** واذ تزوجت الازلا رجل قبل
 انقضاء عدتها غلط او جهل منها بذلك ففي تزويجها اختلاف وما للتزوج
 فانه ينفسخ على كل حال والى **مسلم** وفي رجل اذ ان تزوج اوتة وذكر
 لايها اوها او اختها او غيرها قبل ان تنقص عدتها اذ لايت ان علمها بذلك ولم
 يعلمها وتزوجها على هذه الصفة تكون ثابتا ام لا • قال اما اذا قال ذلك لايها
 ولم يرسلها عليها فلا يفسد ذلك وبما اذا قال لايها ولم يرسلها عليها فان كانت
 بالغافا كثرة القول لا يفسد ذلك وقوله انه يفسد ذلك ويحتمل ان اسألها بذلك
 احدا ولم يردده في العدة في اكثر القول انها تحرم عليه ويؤثر بينهما ان
 تزوجها على ذلك وبعض يقف عن الفقه منهما ويردوها الى الله وان صح
 ذلك او رسلها ولم يرددها ولم يرددها فارجو الله يدخله الاختلاف والله
 اعلم **مسلم** الصحيح ولو كانها ابن زوجها ان ابى فغارقش وهو ثقات وغيب
 ثقتا عن الولد وصدقته وجعلت نفسها انها مطلقة ومات زوجها واللات
 من احد يعقد عليها عدة الحيتة فقال لها الولد زوجها ان ابى فغارقش فكت

العدة الى ان مضى اكثر من مدة العدة ما يلزمها قولا تلزمها التوبة وتقصوها
عن ما يجب عليها وتلزمها العدة على بعض القول وقول ان العدة تنقض عيم ورس
الايام واكثر القول ان عليها العدة ولو مضى من مائة زوجها قدر ما تنقض به
العدة ولها ميراثها من زوجها ولا يقبل قول ابن زوجها كان نفقة وغير نفقة قلت
له وان تزوجت هذه المرأة لما انقضت عدتها في حياة زوجها اذا خرجها ولد
زوجها ان اباه طلقها قال تزوجها فاسد ولا يحل لها ذلك كذلك تدعى بعد موت
زوجها قبل ان تحل لها او بعد ثمانين شهرا وعشرة ايام لا يحل لها ذلك ونوب بينهما فان
كان لها حجة فلها المصداق عليه وان لم يكن لها حجة فلا مصداق لها عليه قلت
لماذا احتجت تظن ان ذلك يجوز لها ان ذلك الحجة لها ولا مصداقها قال
يجب ان يكون لها المصداق على هذا اذا خرج من حال الزنا المحض وهذا على
قوله من يقول ان الجبهة المعلقة لا طاء وهو غير خارج من قول المسلمين قلت
له وان تزوجت على احد هذه المعاني التي يكون بها المصداق على الاخير هل لها الميراث
في الاول قال لا بد اعلم الا حقا في ذلك ويجب ان يكون لها الميراث اذا
ثبت لها العدة في ذلك **مسألة** وانما المسلمين عن رجل وعد امرأة
في عدها وهو لا يعلم انها في عدة وهي جاهلة بذلك وانعت لم في العدة وتزوجها بعد
انقضاء عدها هل يسعها التام معه اذا كانت انما انعت له جاهلة بالحكمة قال
محقق انه قبل ان تنقض مواعدها هي وانما تنقض مواعده هو قال لا تنقض ولا تواعد
سرا وانما الفساد انما هو منه اذا كانت المواعدة على علم منه والى **مسألة**
ابو عبد الله وهل يجوز للرجل ان يتزوج امرأة تحلة لمطاتها قال لا يجوز ذلك ولا
تحل للرجل ولا للمحلل لها اذا علم وقد نهى عليه السلام عن ذلك وعن المستحل والسقطة
فان وطئ فلا يقيم معها وان لم يطأ فليجوز النكاح وتحل لغيرها قلت فان غدا
علمت ان اخذت غيري تحلة له ففعلت وطلقت فلم يتزوجها الا انك لم تأخذت
غيره وطلقتها اهل الاول ولا يجعنها قال لا اذا كان التزوج على غير الحلة

حال حتى يعلم انه حرام وليس له ان يسألها عن نيتها ان قلت لم فان قال لها ان تقف
 الدوت وتزجي زجاً وقضى اليك الخرج منه تزجنا فتزوجت زجاً ثم بانته منه او ما
 عنها قلا مع انبالا لم يكن تويد تحل لمطافها او لما قصدت التزوج فلا يضر قول هذا
 اذا لم تقصد في التحلة والدم **اعلم** ابو سعيد وفي رجل طلق زوجته ثلاثاً فظلمها
 رجل هذه ان يدخل في تزويجها او ان طلقها فعلى الرجل ان يزوجها وهو التحلة ولم يظهرها
 او لم يزوجها قال لا يحل عليها الدخول في تزويجها عندي ولا تصدق نيتها في حكم
 اذا لم يظهر ذلك وما تقصد النية من الزوج والملااة اذا اراد ذلك قلت فان اراد
 الزوج والملااة التحلة وعلم المطلق وعقد النكاح على هذا ثم رجوعا عن النية المودة
 وتابو كيف ترى • قالت يخرج عندي ان لا بأس عليها ويكون الوطوء من الزوج
 محلاً لغيرة والمطلقين فيما يحبون ولا واما ان دخلها قبل ان يرجع عن النية
 الفاسدة والشرط الفاسد فذلك الوطوء حرام ولا تحل لمطافها ولا عمل في ذلك خلافاً
 والدم **اعلم** ابو المؤثر واذ اندم المطلق على طلاق زوجته وقال لها تفرق
 زواجاً التحلي في تزويجها رجل يحلها لهم شركاء في اللعنة ويفرق بينها وبين
 من حلها وبين من استحل له ولها على كل واحد منهم صلاق • بالدخول والدم
اعلم الصبي اذا طلق الملااة ثلاثاً وغابت بقدر انقضاء العدة او اكثر
 ورجعت وقالت لمطافها تزوجت برجل وطلقها او ماتت على قبل الدتزوجها اذا
 قالت جائزها وقيل لا تصدق حتى تصح الخلوه وانها مدعيه • قلت وان تزوجها
 الدوا على سبيل اللطمان في موضع لا شك فيه ثم رجع الثالث فنكحها وهو متمسك
 بهان قال ان لم يكن هناك سبباً مما تقع به ينونه ولكنها تترك ذلك بعض
 الاسباب فلا يبين في هذا موضع ثبوت تزويجها وان جاءت بولد لستة
 اشهر في الاول الذي ولد على فرشه يرثه وان ماتت ورثها الثاني مع ما وردت
 عن ابنها وفي رد الصداق اذا لم يكن ثم سبب واجب عليها وان كانت دخلت
 ذلك عن المعالي في سبب الاسباب مما تقع فيه في تزويجها ثبوت صداقها

بالوطى والداعل **مسلم** ابن عبد الله بن عمر طلق زوجته وهي غير حاضرة ولم يحضرها
الحاكم مضت ثلاثة اشهر اذا كانت تعتد بالاشهر فاذا علمت الثلثة فعل بحول
الزوج اختها ام ولدان قال في ذلك اختلاف قال وقال جابر بن ان يزوج اختها اذا
انقضت ثلاثة اشهر من طلقها وقال في ذلك بعد ثلاثة اشهر من علم المطلقة بالطلاق
والداعل **مسلم** الشيخ مسعود رهاشم الهلوي في اوقاف فاقته زوجها ثم انزله
وفي العدة ولم يدخل بها ثم انزلها اطلاقا ثم فعل على ما هو **مسلم** فتبدلت
اخرى واولها قال في زوجها وفي العدة والطلاق الاول ثم طلقها ثانيا ثم
عليها ان تبدل بالعدة ولا تحسب ما اعتد به والطلاق الاول وان استكمل العدة
الاولى والطلاق الاول ثم انزلها ثم رجعها فاجدها بلائها ثم طلقها قبل الدخول بها
فلا عدة عليها والداعل **مسلم** ومن اعلى الطلاق فعله ان يسترد قال لا
وكل وطاق او لا عليها فلا يحل له حتى يعلم بالرد كما علمت بالطلاق قلت فان
كانت علمت بطلانها وقال لها انزلها فصدقته وارجازته ثم طالت بينت
فقال كيف الحكم قال كان ذلك في القرب فعلم ان ياتي البيعة على زوجها وان
كان خلت سنون فلا يري عليه البيعة وقيل عليها ان تعتزل ان جهلت فان اخرجت
ان الرد قبل الوطى في زوجته وان لم يزوج رايت الفارق واقعا عليها وان قال
البيعة فلا يصدق الا ان ياتي البيعة انزلها فصدقته فاستمير قبل الوطى
ولا فرق بينهما واعطاها صداقين قلت فان علمت بالطلاق ولم تعمل بالرد
حتى انقضت عدتها قال فما شئتم فدايت ولا بد لها ولو اتاها بالبيعة بعد انقضاء
العدة فهي وزنت قلت فان اتاها الطلاق ولا رجعة معا بعد انقضاء العدة او رد
قبل الطلاق قال يدرى في الوجهين وان اتاها الطلاق قبل الرد وان اعلم بالمشاهدة
بالرد فله حقه وتزوجت ثم جاءها الشاهد الثالث فعلم بالرد فتزوجها حال جابر
لم يعلم اشاهد الرد جميعا والداعل **مسلم** ولا تنكح المطلقة حتى يزوجها
ثم طالت قال ان نكحت ثقيبة كان عليه دن كان عن طيبته نفس فلا شيء عليه

قلت فالمتعلقات ان زوجهما غير متحدة باتفاق منهما اترجعت تطلب بعد ذلك قال
ان الرزق ثابت ولذا اعلم في ذلك اختلافنا وان رجعت تطلب الحق كان لها ذلك فان مات
قبل ان ترجع فلا يجزيه ان يلزمه ان لم يكن تطلب اليها والدعاء **مسألة** وهل
يجوز الزود والطلاق قبل الحنف قال يختلف في ذلك ولا خلاف ان ثبت قبل ان يجزى الطلاق
وكذلك ان قال ان فعلت كذا في طالق ثم قال ون فعلت فاشهد ولو قد وقعها
قلت فان قال الرجل الاوانت ان كلمت فلانا فانت علي كضهرتي ولا يسد ولا يمان
كلمت فلانا فعلى في حيز عن كفارة الظهار قال قال محمد محبوب وقد كثر قال
الوضاح لم يكفر فرجع ابو عبد الله من قوله والدعاء **مسألة** ابن عبد الله ومن ادعى
ان يزوج زوجته وهو محسن اللفظ فقال له وحضر قد ردت زوجتك فلان ففعلت على
ما كتفا عليه من الزوجية فقال نعم يكفر قال لا وان ابيع لفظه بلسان غيره جاز
والدعاء **مسألة** ومنه وهل يجوز الزود الشهادة النساء وحدهن قال لا يجوز
في ذلك لقوله تعالى واشهدوا زواي عدل منهم والدعاء **مسألة** وفي رجل طلق زوجته
بعتها ما عاها او جعلها ثم زوجهما على ما كان عليه من الزوجية هل يردت الى الصلابة
الاجل قال اذا زوجهما قبل ان تنقض عتها فلان يرجع عليها بالصلابة الاجل
اذا كان او فاهما اياه والدعاء **مسألة** الزاوية اترجعت بوجع ودخل بها في طلقها
فكملت بعد ثلثة اشهر وتزوجت بوجع اخر ودخل بها واقامت معه ثلثة اشهر
وطلقها فبعد ذلك قالت انها حامل وتطلب من الزوج الاخر النفقة فقال الزوج
الاخر ليس الحمل مني وبعد ذلك قالت الولد من الزوج الاول ما يجب علي هذه المرافعة
ان اوتت انها تزوجت قبل انقضائه **مسألة** قال اما الزوج الاخير فلا يقبل
قولها عليه انها تزوجت به قبل انقضائه عدها اذا اوتت قبل التزوج وعندها
عدها قد انقضت فان صدقها هو وطلقها فلا يقبل قولها في الحمل ان لا يكون الا
كان قد دخل بها اعلى الزوج الاخير وكما الحمل في رجل ان جاءه نسيب الستة اشهر
فهو الاول ان كان قد دخل بها ولم تعرض لها استئذان من طلقها وتواقب بالحبس

ان كانت اقربت انها تزوجت على التجه قبل انقضاء عدتها ولا نفقة لها على الاخير اذا
 اقربت ان الحمل من الاول وللاول رة هان كمات تزوجت على غير التجه وانما هو على
 المظن ان كان على غير يقين ان الحمل من اذكرها قبل ان تضع حملها بعد ما طلقها الزوج
 الاخير والرد على **مسألة** ومنه في رجل طلق امرأته طلاقا بائنا فاولا رة هان فلما لفظ بالرد
 مع جماعة قالت لا ارضى بذلك فلما اعلمها ومهرلترضى قالت وبعد قد رضيت **قال**
 يعجبون ان قالت عقب **مسألة** ما لفظ عليها بالرد ارضى ان يكون عليها لفظ الرد ثابته وهو الذي
 يعجبون في الدعا ويل ارضى له ليس باشده والترجيح وقد جاوز فيما لا يختلف **وكذا** اذا
 بلغ المدة التزوج فقالت لا ارضى **فقول** بطلت العدة واحتيج فيه الى الطلاق وقول
 ما دام الشهود متمسكين بشها لا يهرم والزوج متمسكا بالترجيح فان ذلك اذا رضيت
 وبعد والقول الاول احب اليها والدعا على **مسألة** ابن عبيد ان اذ كان الطلاق
 معها فماتت مطلقا قبل انقضاء عدتها فانها ترجع اليه الميته فتستأنفها في يوم
 مات مطلقا ولها من الميراث **مسألة** واذا انقضت عدة الميته جاز لها ان تزوج وان كان
 الطلاق بائنا فلا ميراث بينهما وليس عليها الا عدة المطلقة ثلاث حيض وماتت
 قبل انقضاء عدتها والدعا على **مسألة** ومنه في الحيض اذا احتبس واطلقا بعد كتابة
 او شي من الادوية والامعة وزوج انقضت به العدة ويجوز طلاقه **قال**
 في هذه المسئلة اختلاف بين المسلمين **فقول** اذا حاضت هذه المدة ثلاث حيض
 مثل ما كانت حيض من قبل فقد حل لها التزوج لان الحيض لا يقدر احد من الخلق ان ياتي
 به ن وقول لا يجوز لها التزوج اذا كان الحيض تاما لا بكتابة والقول الاول اثر
 والدعا على **مسألة** ومنه فيمن تزوج اخته والرضاعة يجعل منها أم لها وعلى سبيلها
 ثم خطبها رجل في العدة وانعت له حل محل نكاحها له بعد انقضاء عدتها **قال** في ذلك
 اختلاف **قال** وقال جازله نكاحها **قال** وقال لا يجوز والدعا على **مسألة**
 الحمل الذي في مسئلة عند وكذلك ان تزوجت بعد موت زوجها قبل ان تحل لها اربعة
 اشهر وعشرة ايام فلا يحل لها ذلك **فقول** فيها وبين من تزوجها فان كان لها حجة فلها

الصدق عليهم وان لم يكن لها حجة فلا صدق لها عليه • قلت لم اذ احتجتها فان
 ان ذلك يجوز لها اذ كذا في الحجة لها وصادقها • قال عجيبون ان يكون لها الصدق
 على هذا اذ اخرج وحال الزنا المحض وهذا على قول من يقول ان البهائم بمنزلة الخاطئ
 وهو غير خارج وقول المسلمين • قلت له وان تزوجت على احد هذه المعاني التي يكون
 لهاها الصدق على الاخير هل لها صدقها وميرثها والا • قال اعلم لا احفظ ذلك
 وعجيبون ان يكون لها الميراث • اذ اثبت لها العذر في ذلك وعلى • **مسألة** عدة الصبيته
 المراهقة للميتة مثل عدة المراهقة سنة ثمانية اشهر وعشرة • قال عدة الصبيته
 المراهقة اربعة اشهر وعشرة عدة الوفاة حين ماتت زوجها عنها وهذا كثير القول
 وقلا • وقال تعتد عدلان بلغت ورضيت زوجها ولا تزوج قبل ان تعتد وللدائم
مسألة في الزنا انما اذا تزوجت قبل انقضائها العدة فهو زنا الكفاح فاسد ووجوبه ^{جميع}
 على قول من يقول ان العدة لا تثبت حكمها الا بعد ذلك حال لانهم قد اوفوا في الزنا اذ كرهت
 على الوطء واعلم الزوج بذلك وان يكونها مقدار العدة للاستبراء والجم فان وطأها
 قبل ان يبال العدة لم يحرم عليه فيما قبل لم اعلم غير ما لو بفسادها مثل الدوالي والبلية
مسألة الصبي في من خالف زوجته ورزقها في غيرتها فلما بلغها خبر الرزق قالت لا شيء
 ثم رضيت وبعد من خالفها وغير تحديد الرزق تحرم عليه ام لا • قال عجيبون
 لا تحرم عليه وفيه اختلاف والدائم • **مسألة** وعن امرأة زنت ثم طردت ان
 تزوج اعلمها عدة قال عبيد الله بن عليهما العدة • قلت فان تعتد وتزوجت • قال
 ان اثبت عليها العدة كان تزوجها فاسدا في الاصل واذا ثبت فاسدا لم يكن لها ان
 تقيم على فاسد وعالم عبيد الله ان يخرج منه كيف ما افكتها • **مسألة** او غيره وان
 كانت غيبته حتى اخذت ما لمكان عليها عندي رما ما اخذت منه على الغيبة
 واما ان كانت جاهلة بذلك وقطعت ان ذلك جائز حتى وطأها ثم علمت والرات
 الخرج فمضى ان عليه صداقتها الذي تزوجها عليه في بعض قول الصحابة ويشهد عندي
 ان بعضا يقول لها صدق مثلها في التزوج الفاسد والدائم • **مسألة**

وعن ابي نعيم حدث رجل تحت ملطاف فساق التدا لها شيئا هل عليها ردة ما أخذت
 منه قل ان كانت غيرة وتعلم انه حرام فاحاف عليها الغمان • وما ان كانت
 تظن انه حرام انما فعل ما يشبه مثل ذلك عندى الله لا ضمان عليها ولها حقها بالوطء
 ان كان قد وطئها وان لم يكن وطئها لم يكن لها عندى شيء ومعنى النكاح لانه فاسدان
 كان كذلك والله اعلم **مسألة** ابو سعيد عن رجل اراد ان يترى زوجته فلم يعرف
 فقال له امره قد ردت زوجته فلانته قتل عليه كلامه الرز قال نعم هل يكون ذلك
 ردا منه قال لا قلت له فان قال له قل ردت وعلمه كيف يقول فقال هذا ردا
 الرز تبعه حتى قال للجميع اهل يكون ذلك كما اذا اراد به الرز وقال له ان يرضى بذلك
 ويراد به الرز ثم يكون ردا منه • قلت له وكذلك التزوج • قال وكذلك التزوج
 مثل الرز قال وغير الوكالة وكما للمعنى • قال لو قال له قد اتممت فلانا وكليك
 او جعلتني وكليك فيما يريد ان يوكله وكان • قال نعم فقد صار وجلا في ذلك **مسألة**
 بلذ على معنى قوله فيمنظروا في هذا الله اعلم **مسألة** الزامل في هذا الشهد الرجل مررا
 زوجته مع شاهدين ولو يعلمها انهما في بلاد في بلد وعلمها الزوج • **مسألة**
 ووطئها الحرم عليه ما لا • قال لا في عامة ائمة المسلمين انما اذا الشهد على رها ولم
 يعلمها الشاهلان وانما علمها بنفسه فان جاء به شاهد الرز وشهدا معها ان الرز
 كان قبل الوطء لم يحرم عليه ان كان عدلين وان لم يشهدا معها او شهدا ولم يؤخرا
 ان الرز كان قبل الوطء حرم عليه • وسمعت في بعض الدثار انما كان الزوج ثقفا
 واطلا علىها التي تصدقها الا يحرم عليه ولو لم يعلمها الشاهلان وهذا اذا كان
 الطلاق يعلمها وان كان الطلاق • بلا علمها في ان ردها بلا علمها ولا يصح
 غير الثقة بلا علم ولا يصح ان يكتبوا شهادتهما الا ان يكون خطهم جازا عند
 المسلمين والله اعلم **باب في الحيض والحكامه وصنفه واقسامه**
وفي القاسم موقوف بامد وفي الوطء وفي الحيض والدم وما يشبه
 الزامل ان كانت عادت المرأة في حيضها البعة ايام كلها حبضا فحاشاها الدم يوما اسبلا

في الحيض والدم ما يشبه
 في الحيض والدم ما يشبه
 في الحيض والدم ما يشبه

وواقط ثم طهرت يومين ثم اتاها الدم يوماً انكون اللدعة كلها ايضاً **●**
 فلا في ذلك اختلاف **●** قول ان يوم الدم ونحوه الطهر ويوم الدم الرابع كله حيض
 وقد انقضت ايامها وقول ان كان الطهر اياماً اكثر من ايام الدم التقدم ولو كان الدم
 المتقدم مكث ثلاثة ايام فذلك الدم ليس بحيض **والدعاء **مسألة**** ومنه وفي رواية طهرت من
 نفاسها ستة وثلاثين يوماً طهرت اياماً صافياً لا شبهة فيه فمكثت طاهر الى يوم
 واربعين يوماً فصاح جميع طهرها ١٤١ حتى عشرين يوماً جاءها الدم بعد ذلك ان يكون هذا
 هذا الدم على هذه الصفة دم حيض ام دم السقاضة **●** قال ان كانت عادة هذه المرأة
 تقبل نفاسها اربعين يوماً فهذا الذي ذكرته لانه اناها يختلف فيه بعض قال الدم
 حوضاً لا مكث معه اثلاث ايام فصاعداً وبعض قال الياوم التي طهرت فيها ^{الاربعة}
 لا تحسب واما الطهر ولو طهرت فيها لا تحسب من ايام النفاس **●** وما اذا كانت عاها
 في النفاس خمسة وثلاثين يوماً او قل هذا الدم الذي وصفته دم حيض لانه جاء
 بعد طهر عشرة ايام على القول الذي عليه العمل **والدعاء **مسألة**** ومنه وفي المتن انما
 لحيض اذا جاءها الدم اربعة ايام واتصلت بها صفة او دعة يومين ثم طهرت
 ثم اتاها الدم ستة ايام انكون حايضاً في ستة ايام كلها في الحيضة الاولى والثانية
 ام كيف القول فيها قال في ذلك اختلاف **●** ويحتمل ان يكون حيض هذه المرأة ستة
 ايام اذا كانت الصغرة والكدة اتصلا بالدم وكانت سائر التمتين واقاطتين او
 فابضتين وان كانتا مكتمتين في الرحم فيكون حيضها اربعة ايام هذا الذي يحتمل
 وكل هذا فيه اختلاف **والدعاء **مسألة**** ومنه وفي رواية طهرت وحيضها عشرة
 ايام ثم اتاها الدم يوماً ثم طهرت يوماً ثم اتاها الدم يوماً ثم طهرت يوماً ومكث
 على ذلك ثمانية عشر يوماً طهر يوماً وياتها الدم يوماً ثم اتصل بخمسة عشر يوماً
 كل طهر ياتها الدم على هذه الصفة متى تترك الصلوة ويحل لها الافطار في شهر
 رمضان ومتى تصلي وتصوم وتحل زوجها عما عتها **قال** انا فعل على قول **●** قال
 كل دم جاء بعد طهر عشرة ايام فهو حيض **●** وان كانت ايام الطهر واما الدم

مساوية وحسب ايام الطهر معها ايام الدم وجعلت كلها ايام حيضها فان انقضت
ايام حيضها التي عودتها وبقي الدم اغسلت وصلت وصامت واما الزوج اذا اراد وطئها
بعد ان تنقضي ايامها ولو ينقطع عنها الدم فكونه كذلك يغبر فحرم وبعض قال اذا اراد
وطئها اغسلت كما تغسل المصلوة وبعض قال يطؤها على ان يغسل مصلوة فان امكنت
بعد ما انقضت ايام حيضها عشرة ايام ولو ينقطع عنها الدم صلت ويوم احد عشر
تترك المصلوة والصوم قدر ايام حيضها التي عودتها ما دام الدم معها يكون على هذا
اذا حال الان بوج الدرعها والدم على **مسألة** ومنه في الاية اذا لم تعرف ايام حيضها
ولو غير ذلك لجهلها وازلت التمييز بعد ذلك ان يكون كالمبتلاة ام غير ذلك قال ان
هذه المراتبها حكم غير حكم المبتلاة وطول فيها الاختلاف ولكن الذي يجب الاستيفان
على محرم الدم بعد طهر عشرة ايام وترك قبل المصلوة ثلاثة ايام فان عدتها الدم بعد غسلت
وصلت كما مضت سبعة ايام وتمنع عنها زوجها في هذه السبع كالحائض وان كان اقل
والسبع فعلى هذا المعنى اذا زاد على الثلاث حتى تفرق ثلثة افرق من الويله على وقت معروف
يكون كذلك عاقبتها والدم على **مسألة** ومنه في المصرة والكدة والدم للمكمن في الرحم بعد
ايام الحيض تغسل عند الاية وتنقل عن وقتها فمدا **لا** قال اما المصرة والكدة والدم
المكمن بعد انقضاء ايام الحيض لا يغسل عليها في ذلك ولا تنقل بذلك عن عاقبتها الاولى
ولو دامها او اكثر كثرة وزادت تنقل بالدم السائل وانما عليها ان تغسل موضع النجاسة
وتصلح ان كانت قد اغسلت عند انقضاء حيضها واما في الابتداء فلا تقطع عليه المصرة
اذا لم تقصد الدم السائل والدم على **مسألة** ومنه في الاية اذا زلت في فرجها كمثل
جناح البعوضة دما اجم في غير ايام الحيض اعلمها منه غسل وتمنع منه زوجها ام **لا**
قال ان الحيض لا يكون حيضا الا اذا كان دما قاطرا وفايض او سائلا واما الدم المكمن
في الرحم فليس بحيضا الا ان يكون قد صدر من حوضه في ايام الحيض وان نزل
الرحل خوفا ان يتبعه دم فايض او خذله في الاحتياط والدم على **مسألة** ومنه
في الاية ياتيها الدم فاما ابدا وتركها البلا كيف الوجه فصلاتها وصيامها زوجها

كانت تعرف **ايام حيضها** ولا تعرف **ذلك** قال ان كان لها عادة متقدمة قد مضى
ايامها فخرجت تعقد فيها عن الصلوة والصوم **فمنه** ان كانت تطهر في الليل فتصل في الليل فان
جاءها الدم في النهار تركت الصلوة ونظرت وتكون على هذا الى ان تنقضي ايامها التي
عوتقها وان كانت قبلة فلا تكون على ما وصفت كذلك دام على هذه الصفة عليها ان تعمل
فبعد على ما وصفت **كثيرة** عشرة ايام لان كثير الحيض عشرة ايام وان كانت هذه المدة قد
نسيت ايامها التي عوتقها فتفعل هكذا ثلاثة ايام لان قال الحيض ثلاثة ايام والرجح ما مات
في ايام حيضها لا يفرغ في الليل ولو طهرت حتى تنقضي ايامها التي عوتقها **والله اعلم**
ومنه في الحيض **اللبنة** لا بالحيض اذا انقطع عنها الحيض في ايام عشرة ايام وا
غسلت وصلت ووطئها زوجها في ايام اربع ايام والعشر بعد الطهر يحل منها بالتمتع
عليها **دام** **قال** اما ان يرجع عليها الدم في العشر فلا تحرم عليه ومن يرجع عليها
اذا كان جماعة لم يفرط في الاشبهته فيد بعد ان تطهرت بالماء والدم المتقدم والدم
اعلى **مسألة** ومنه في اربعة اسقطت سقطا بين الخلق وطهرت في ايام اربعة
ربيعين فلما تمت الاربعة يوم اجاءها دم بعد طهر عشرة ايام او اكثر غير ان الطهر
كله في ايام اربعة **ان** الصلوة على هذه الصفة **دام** **قال** ان كانت
عادة فعلة المدة تقبل نفاسها اربعة يوم ما فجاها هذا الدم بعد طهر عشرة ايام
الاربعة التي عوتقها او ثوب هذه العشرة اربعة في هذا الدم **اختلاف** قول
صحيح **حيض** لا نجاء بعد طهر عشرة ايام وقول يعولس صحيح لان ايام النفاس اذا
جاء فيها الطهر لا يحسب من ايام الطهر ويعجب ان تأخذ القول الاخر للصلوة وبا
القول الاول للرجل **وان** كانت هذه المدة تعدت للنفاس بقدر ما عودت فيه
من الايام فهذا الدم حيض لا يشك فيه **والله اعلم** **مسألة** الصبي **وان** كان الرجل او
سفر اخصه وطهرت او اقره من الحيض وكانها علة في جسده لم يمكنها ان تبطل
جسدها الماء كله ولا شيئا منه ابدا وتتمت بالترتيب **ان** يجوز لزوجها ان يجامعها
على هذه الصفة **قال** ان لم تغسل نفسها ورجها فقال **قال** لا يطأها ولو تممت

وقال وقال لدن يطاها مرة واحدة وقال وقال كما يشاء ولا يمنع وذلك وقول
 حتى يخاف على نفسه العنة وإن كان لها علة في جسدها وغسلت لابسها وفتحها فتمت
 لما لم يكن غسله فلزوها وطوها ولا يضرها ترك الغسل الجريح عليه على أكثر ما جاز عن
 أهل العلم ولا حسب يتعبر في الاختلاف لأن بعض السليين لم يجزله وطها الترك مثل
 الزبير بن سريته غسلها حتى تغسل غسلها بالصلوة وفي التيمم إذا لم تغسل تحتلف فيه
 والله على **مسألة** ومنه وما عرفت ظهور الاعم ونفسه قال ظهوره فاضد ويلاينه
 قاطل أو سبيلان واختلافه لا يقطنه بوشوب **فقالت** **قالت** هو قاطل وقال قال
 حتى يخرج وغيره مع الحاجة والدعاء **مسألة** ومنه وفي الجاهل إذا استقرت الدماء بعد
 انقضاء وقتها فعملوا في طيها الانتظار يوما أو يومين وانتظرت كذلك لا تقطع عنها
 بعد ذلك واستقرت فأنكون يوم الانتظار محسوبته في الطهر ولا يكت الصلوة صلت ثمانية
 أيام غيرهما وصلوة واحدة ويوم تاسع وكان هاهنا ترك الصلوة على هذه الصفة
 كالأربعين يوم تصل على عشرة أيام غير يوم في الانتظار **قالت** في الحفظ هذه المسئلة
 منصوبة وشاورت وقد رددت للشايخ فاجبهم أن يكونوا أيام الطهر وأقول
 لا يتعبر فيها الحق والظهر ولا الفصل لا الانتظار تحتلف فيه لجانه بعض ولم يحذ
 بعض وبعض أقل وبعض **والله على مسألة** ومنه وإذا كان حيض المرأة خمسة أيام
 ونظير يوم سادس ويعاودها اثنا عشر يوم سابع وكانت الثانية تانيها في كل حيض
 بعد ظهر يوم غيرهما تتقف فترة تانيها يوما ومرتة يوما ونصفا ومرتة يومين
 فاحسب هذه الثانية متعلقة وعليها الصلوة فيها وعلى استحاضة وحسب أن
 بعضها يجعلها اثنا عشر ويوجب على المرأة أحكام الثانية وإن كانت تانيها في كل حيض
 لأنها تانيها مرتة بعد ظهر يوم ومرتة بعد ظهر يوم ونصف ومن بعد ظهر يومين وذلك في
 العشر فلهذا استحاضة وعليها أحكام الاستحاضة وقد خلف أهل العلم فيها
 إذا أتتها مرتة أو يوم ومرتة آخره **فقالت** **قالت** هذه الثانية ولا يترك حكمها اختلافها
 في الطهر إلا ما في يوم واحد **قالت** **قالت** هذه استحاضة تغسل وتصلى والله على **قالت**

ومن ذلك كان الدم يعاود للآفة بعد ما تطهر وحيضها غوطرنا زجه في الدم وقد علم
ان كان يعاودها هل المحقة سار في زجه تمام **لا** قال فهو عندك بمنزلة الوطئ
في الحيض وان كان الدم صفرة كان اهنون ولا سار عليه وون وطئها بعد الطهر قد
علم ان كان يعاودها فما اقدم على الفساده والاثابة لا تكون صفرة ولا كثرة حتى تكون
وما خالصا قلت فاذا كانت هذه الآفة يئسها الدم بعد الطهر ثلاث ايام ولا يعد
ايام اذا كانت هكذا تكون لا حقا **لا** قال فاما كانت تلك عارضا فماذا اذا طهرت
والدم اللؤلؤ طهر ريننا اغتسلت وصليت وصامت فاذا جاءها في العورة الدم نكت
الصلوة والصوم حتى تطهر ثم تغسل وتصلّي وتقوم ولا يقهرها زجه فيها بين الرينين
ولو وطئها وهطأها بعد الغسل بين الرينين ما ريننا انها تنفسد بذلك وكذلك يعرف
ان لا يطأها حتى ينقض اخر وقتها وتطهر ولا **مسألة** ومنه اذا ابتداء للآفة
دم قاطر وسابا او فاض بعد طهر عشرين ايام وليث معها اقوال ثلاث ايام ولا تقطع
عنها واتصل به كغسالة اللحم ان اتمت ثلاث ايام امكن حكمه حيض ايام **لا** قال
عن الشيخ صالح عبيد اركان الذي اتصل بالدم مما يشبه غسالة اللحم قاطر وسابا
فقال في القول هو لا يحق بدم الحيض في ايام الحيض ويجعلونه حيضا فعلى بعد ان يكون
هذه الآفة قد عمل حيضها في ثلاث ايام والدم على **مسألة** ومنه اذا امت للآفة اوان
حيضها دار قيقا او قاطر او فاضا غير صفرة دم الحيض في اللون ما حكمه قال ان
كان ذلك في ايام الحيض فهو حيض **لا** **مسألة** ومنه ومنه لا رجاء في زجه
فقلت له انها اتصلت وفيها عنده ان معناها انها حايض فلم يلتفت الى قولها وجا
وصح عنه بعد ذلك انها حايض لا تجز عليه بقولها ذلك ايام **لا** قال اخاف ان
تخرج عليه وحسب **لا** وجدت ذلك في الله وان ظن غير ذلك فعسى ان لا تجز
عليه ذلك لا تجز الزوجه بالوطئ وحتى يكون علما بالحيض متعمدا على الوطئ فيه
والدم على **مسألة** ومنه والآفة اذا فاض الدم من فرجها بعد ما يحكم به ان حيض
فكرت له الصلوة فقلت ها هو ما اويوين اعلمها بادل الصلوة ايام **لا** قال

نحو

فعلى قولهم ان اول الحيض ثلاثه ايام فان جاءها الدم يومين او اكثر او قل دون
 الثلاث فقبل ما ذكر في الصلوة والختلاف في اول الحيض كثير منهم وقال اول الحيض
 دفعت ومنهم من قال يوم وليلة ولا يحمل به والمشهور عندهم ثلاثه ايام والدم على **مسألة**
 ومنه والمثله بالحيض لا طهرت فيها دون العشر ثم رجع الدم قبل عام العشر فعند ان
 تكمل ايام تحسب ايام حيضها الا فضل العشر على القول الذي يعمل عليه وكذلك النفساء
 اذا رجع الدم في الاربعين فان تكمل الايام محسوبة من ايام قدامها الى تمام الاربعين فان
 تكمل على القول الذي نراه والدم على **مسألة** ومنه وهل فرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة
 وما لا دلالة على الفرق بينهما قال الفرق في ذلك ان دم الحيض دم اسود شيئين فمتى اسن
 له لم يحتسب ولا يخرج والشوب على ما قالوا به ودم الاستحاضة دم اسود شيئين فمتى اسن
 الى الصفر لا راحة له فهذا فيما عند الفرق بينهما فاذا جدت هذه العين فاعند على
 هذه الصفة الموصوفة تعلم به بان دم حيض او دم استحاضة لان العبارات ان كانت معلقة
 بشرط ووصف يستدل به على صحة الزم الفرض ولا عدم الدليل العن التعبد بادائها
 والدم على **مسألة** الفقيه محمد بن محمد الله والملا اذا كان لها ايام معدودات مثل
 السبعة ايام او خمسة ايام فاذا تحسب وساعتها انهاها الدم اربعة ايام او خمسة ايام
 بيا اليها وساعاتها الى الوقت الذي اتاها فيه كان ليلا او نهارا ومثل ذلك في الايام التي لا الله
 قبل غروب الشمس فاذا كان لها ايام معلومة مثل خمسة ايام ان تترك الصلوة خمسة ايام
 في غروب الشمس غير اليوم الذي اتاها فيه قبل غروب الشمس فاذا امت فحسب اتصال
 المغرب اذا ابتدأ قبل الغروب بعد العصر ان اتاها قبل العصر وقبل المغرب
 فاذا اتصل في الوقت الذي اتاها فيه الدم وان ظهرت قبل ان تترك الصلوة والدم
 اعلم **مسألة** الصبي في الملة اذا جاءها الدم او واجاءها الحيض ودام به اربعين
 امكن حيض ام لا قال اختلف في اول الحيض واكثر فقالوا قال اقله دفعة وقال من
 قال اقله ساعة ووجدت ان الساعة اثنان ووجدت في كتاب الصبيان ان الساعة اثنان
 النهار وقال من قال اقله يوم وليلة وقال من قال ثلاث ايام وهو قول الربيع وعلمه

العمل في هذا الزمان وأما إذا جاءها الدم يومين وانقطع عنها وكانت هذه مبتدأة شرعاً
 بعد ذلك في أيامها عشرة أيام فكلت ما عشت من الغفلة وأن حوضها عشرة أيام وأما الاختلاف
 في كثير من الجفص فقال قال عشرة أيام وقلنا قال ثلثة عشرة يوماً وقلنا قال خمسة عشر
 يوماً وقد علم **مسألة** ومنه في اللآ أن كانت عادتها نحو عشرة أيام أيكون حوضها
 أم لا **قال في** ذلك اختلاف وتقول لكل دم جاء بعد طهر عشرة أيام فهو حيفض وهو
 قول الربيع والبدعي **مسألة** الغاوي في اللآ أن جاءها في شهر رمضان في أيام
 حيفضها دم ممكن أو حقة أو صفة أو كدة سائر أيام أن الصفة والكدة والحقة والدم
 لكن ليس عليها بدل ما صحت فيه من وطن في هذا اختلاف والبدعي **مسألة** ومنه
 وفي اللآ أن كانت أيام حيفضها تم أن صلوة الظهر هل يجوز لها أن تقدم الغسل
 أو صلاة الظهر إذا لم تر طهر قبل تمام أيامها لأنها تأخرت تمام أيامها لم تذكر صلاة
 الظهر قال بالتقدم الغسل حتى ترى طهر أي أنها لم تذكر فلا نوم عليها والبدعي **مسألة**
مسألة ومنه في وجوب غسل الحيفض لا فوق الثوب رفع عن موسى عن ابن أبيها
 وعن غيره يجرى هو والبدعي **مسألة** عن الشيخ ناصر بن حسين بن وطى عن جده الحايض
 بغيره في فحها أو فوق الثوب حتى غابت الحشفة فهو كمن وطى وتحت الثوب على
 قول من يحرمها بذلك فعليه صلاتان وقال كل صلاة صلاتان الأول أكثر هذا
 إذا كان عمدا ولو بهلا الحقة بذلك وما إذا علمت الزوجة الحقة بذلك وأوطأ نفسها
 فلا علم على عليه صلاة أعين صلاتها الأول والبدعي **مسألة** ومنه في اللآ أن
 كانت عادتها حيفضها ستة أيام وظهر عشرين يوماً ثم استحاضت أكثر الصلوة
 ستة أيام وتغتسل وتطهر عشرين يوماً قال فلهذا إذا مدتها الدم ترك الصلوة أيام
 حيفضها وتغتسل وتصل على أيام طهرها على عادتها الأولى والبدعي **مسألة** الصبي
 في المرأة صائمة كفارة أو لا شهر رمضان ثم حاضت قبل تمام صومها أو طهرت بعد
 طلوع الفجر وكلت بقية يومها ذلكما نزلت من أنفسان عليها وصيامها تام سوكت طهرت أول
 النهار أو أخره وقولاً مختاراً واختار للأعسك أن الكحل بقية اليوم بل لا يدي عليها

انما الضيقا وبعض رخصه ان تاكل في رمضان ويدلر وعندي من رمضان اشد من بدله والله
 اعلم **مسألة** ومنه وفيه طهر من رخصها طهر ايضا قبل القضاء وحضها ثم رجعها الدم لم يكن
 في رخصها في ايام حيضها فقال هو حيض اذا كان في ايام الحيض وقال لا يكون حيضا
 اذا قطع بينهما الطهر **والله اعلم** **مسألة** ومنه وان كان للمنفقة اثابتة تاتيها بعد طهر يومين
 في العشر فعليها الصلوة والصيام فيما بين الدمين صباها تاما على اقبل وتول عليها بدل
 ما صامت بين الدمين وبعض تحت هذا القول وكذلك لا يطاها زوجها بينهما وان وطأها
 بعض شد عليه ذلك في اكثر القول لا تحرم عليه والدعا **مسألة** عن الشيخ خيس
 سعيد رحمه الله ان اتفقت اثابتة ثلاث حيضات واليات على معنى واحد وكان تاتيها
 هذه الاثابتة في اقل من القضاء عشرة ايام من يوم بدله الحيض في الاثابتة من الحيض في
 القضاء عشرة ايام من جازها الحيض وان مدتها بعد العشر في السقاضة في اكثر قول
 اصحابنا والدعا **مسألة** الزاوي في اقل حيضها سبعة ايام وطهر منه رجعها
 اثابتة يوم عاشق فلما طهرت منه بعد يومين ايام وانقضت راجعها اثابتة يوم عاشق
 فلما انقضت اثابتة اوقات لها ان السرا على غسل الجميع بذلك واستنققت وصلت بها
 مع ازجها لاحتج على زوجها وتكلم صلاحها قال ان صلاحها على هذا فاسدة وتخلو
 في يوم الكفان لها بعض عندها بالجهاز وبعض لم يضرها ان كانت هذه الاثابتة
 قد قوتها ان رجعها ثلاث اوقات متواليه على جنس واحد لم يختلف عليها في اكثر قول
 المسلمين وان كانت هذه الاثابتة قد راجعها في اول ابدانها الحيض في الاثابتة
 ولو كانت الاثابتة في تلك المدة حتى تنتقل عنها ثلاث مرات في اكثر القول وانما يجزئ العذر
 طحا عن الكفامة بالجهاز والله وما اخرج فان كان عالما كعملها وقد ثبتت هذه الاثابتة من
 حيضها لم يحكم المسلمين وجامعها قبل ان تغسل بالماء وجمع بينهما وانما غسلت موضع
 الفجاسة ثم يحكم جامع او ان تدبر دون طهر من حيضها قبل ان تغسل وفي اكثر القول
 انها في عيها اذا جامعها قبل ان تغسل بالماء ولو كان ذلك منهما على الجهاز وكان
 طهر غيرة ولو لم يصدقا فوسع له الاقامة مع او سعي على ذلك ان لم يصدقا بعد ان

تعرض الفدية عليه بصدقاتها والدماء **مسألة** الصبي ويرى على التسليم المهرين
من الحيض والاستحاضة فذلك في البتة الدم عند الحيض لا بعد ذلك لأن في الحيض الصفة
والكثرة والحرارة ولا ينظر إلى ذلك إذا تقدم الدم المخاض والدماء **مسألة** ابن عبيد بن قاتانها
وهو ثلثة وجامع الظن بها أن حرمة ثم استيقضت بعد جماعها ولم يلد منها حيض فحرم عليه
أن يلدن فإن الوطء في الحيض للزوج الزوجه على زوجها إلا على التعذر على الوطء والزواج
في الحيض وما على من فكت هذه أن الزوج غير متحرم ولا تحريم زوجته عليه والدماء **مسألة**
الزواج في كل دم جله ويحط طهر عشرة أيام فهو حيض ولو كانت عادة ثلاثة فحيض من قبل في
كل شهر مرة والدماء **مسألة** الشيخ سعيد بن أحمد الكندي في المرأة إذا انقطع عنها
الحيض يجوز لها أن يكتسب بها كتاباً بالحيض ويصف لها أدوية لذلك ما لا
قال في ذلك خلاف فيقول إن أوهانيد للدم عن وجع ولا يقدر أن يضر ولا ينفع
لمجيء الحيض ولا يضره والدم يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فعلى هذا القول تجوز الكتابة
وقيل إن ذلك اتسع الكتاب في صفة ولا يحميه وعليها بدل الصلوات إذا جالها الدم
وإن انقطع الدم في أيام حيضها فعليها بدل صومها الذي صامت في أيام حيضها
ويجب في الوقوف عن ذلك لما تلحقها المضرة في صدها والدماء **مسألة** البهي
والمبتدلة بالنفاس إذا طهرت في الأربعين قبل الأربعة عشر ثم رجعت الدم في الأربعين
أ يكون نفاساً أو حيضاً ويكون وقتها ما طهرت عليه أو لا وما الحذف في الطهر الذي بين
الدمين يكون الثاني حيضاً قال في ذلك خلاف قول من عدوها في النفاس على ولد
تلك إذا طهرت فها دون الأربعين إن لم يرجعها في الأربعين وإن رجعها في الأربعين
فهو نفاس أو ما بعد الأربعين فهو استحاضة وهو أكثر القول والمقول به مع صحتها
قلت وكذلك المبتدلة بالحيض إذا طهرت في العشر قبل الأربعة عشر أو لا رجعت في العشر
حيضاً أو يكون وقتها ما طهرت عليه أو لا قال يكون وقتها على الوحيضة طهرت عليه
وقول من يقول أنها تكون كما أنها في الحيض والنفاس يحجب هذا ما يكون لها إلا
أحكامها ولا تعتبر بوقت غيرها قال في ذلك خلاف العمل لا كما تنعقد

عليه من حيض ونفاس لمعل قيل اذا اشتبه عليها ولم تعرف عدتها واسمى بها الدم
 وفي مسئلة فانها تقع دماها قدامها وحلوا الاثران **مسألة** الحيض مميّز عن دم الاستحاضة
 وكل الدمين وانما قد سقطت عن الشيخ خمس عيّن كل دم امر السورين في مكان
 او غليظا باء بعد طهر عشرة ايام فهو حيض • ولزوجها وطؤها في دم الاستحاضة
 في غير الدم السائل منها وبعض كونه ذلك في غير محرم والدم على **مسألة** ومنه
 وانقضى للزوجة زوجها وانوطها في الحيض والدمين او طهرها وانكروها في ذلك لم يضر عليها ذلك ام
 غير لازم عليها وانما هي مخيرة ان ارادت فجاهدته وان غلبها فلا شيء عليها او كيف
 ذلك • قاله وطؤها اياها في الحيض فتؤمر بالقعدة ليس عليها الا انكروها كما جاء من
 الاختلاف بين الفقهاء فيما قيل انها لا تحرم عليه وقيل انها تحرم ووقف بعض الفقهاء
 فلم يلزموها القعدة ولا ما يندبوهما الى ذلك وليس عليها القعدة على قول من يوجبها بالكثر
 ووصلها لما في ذلك من الرخصة • وما وطؤها في الدم فقد بشدة الفقهاء في ذلك وفي
 اكثر من ذلك هل العلم عليها القعدة بما عاينوه من ذلك ومنه وفي بعض القول ليس عليها ان تقعد
 الا بصلتها في وطء الدم وتنجع نفسها عنه وتهدى • ولا توطئ نفسها • وما الحيض
 فلها القعدة مع ما اذا اقتدت منه ولم يقبل فدينها حتى قالوا لها ان تزني ولو ليس لها
 ذلك في الدين وانما في وطئها ماها في الدم قولها ان تقا تلداذا طهرها على
 الوطئ ولها ان تقا تلد في ذلك الحال • وقيل ليس لها قتله ولم يختلفوا ان لها قتله
 اذا طلقها تلدا او حدها ذلك والدم على **مسألة** ابن عبيد الله في الوطئ في الدم خطا
 قوله ان الزوج لا يحرم على زوجها او ما اذا اخطأ الزوج وطئت المرأة انه جائز لبعض
 المسلمين لم يحرموا عليه • وما الوطئ في الحيض او النفاس على الخط فلا تحرم • وما على
 فتحم وكذلك على العمد تحرم • وما اذا اخطأ الزوج ولم يعمل فيها حايض ووطئها وهو
 غير عالم ولا لائق عالمة فلا يلزم الزوج شيء ولا لائم على المرأة والدم على **مسألة**
 ومنه وفي رواية اخرى على زوجها انه وطئها في الحيض والكر هو ثم بعد ذلك طلقها وكشا
 ملة فلم ير ان ينزحها واكدت في نفسها عن دعواها عليه وسع القائم بالسلمين

السكوت عنهما والدعاء **مسألة** ومنه ولو كان قروحاً في الحيض منتهى أيام فترك
 الصلوة أياماً ومما ثم انقطع عنها الحيض غسلت ثوباً وزوجها يديها بماء فغسلت فقلت
 انه زعماء دعى الدم الطاهر فقال لها اليس انت طاهرة وقد غسلت فقلت نعم فاجابها
 ولم يثبت لم يرد حكم الدم يومئذ فقد السواء فيها فعمل ولا شيء وعليه والدعاء **مسألة**
 المصحح حمد الله والثناء له للامانة في زرعها فانتهمه اندخج وخرجها من اعلاها
 الانفصال **وجوب** بدلي على خروج وخرجها دم وحكم حيض واستحاضة
 ام لا **مسألة** شيء عليها فمدحها اندخج وخرجها **مسألة** قال لك لما تذهب اليد والظلمة
 والحكم وان صح خرج جرد الفرج وموضع الحيض فاقبل ما عليها فغسل المستحاضة
 على قولين يقول على المستحاضة لزوم الغسل وهو القول وقول لا يغسل على
 المستحاضة والدعاء **مسألة** ومنه وفي المبتدلة بالحيض والنفاثا في اطهرت
 من قبل الاربعين والعشرة الايام قليلا او كثير ثم راجعها الدم في الاربعين والعشرة
 الايام هل يكون جميع ذلك نفاساً او حيضاً ام يكون استحاضة ويكون ثوبا
 ما طهرت عليه **مسألة** قال ان هذا لا يختلف فيه ولا جعل حيضاً او نفاساً بعد
 والاصواب وهذا اكثر ما يرى العمل عليه واختيار بعض المسلمين والدعاء **مسألة**
مسألة ومنه الذين قالوا كل دم جاب بعد طهر عشرة ايام فهو حيض ومعنا هم
 في ذلك خاص كان الدم غزيراً في صفة ولو لم يدر وهل فيه تصريح وتفسير
 في الاثر القديم ام لا **مسألة** قال هو على ما وصفت وصفات الحيض وحكامه وقول
 بان على الملة يميز بين دم الحيض من غيره باللون والصفة والصفحة والنتن
 ولعل اكثر قوطهم لا يلزمها ذلك ومما وجدت الدم المسائل والغايض والقاطر
 لزومها احكامهم وقد والدعاء **مسألة** عن الشيخ سليمان محمد فيمن وطئ
 زوجته في الدبر ولم تعلم ان وطأها في الدبر حرام وهو صبيته وبعد سمعته
 حرام فقلت لزوجه انت وطأتني في الدبر فقال الزوج اني لا اعلمت بذلك الحرام
 عليها **مسألة** قال لا اله يصح معها انه متعدي على وطئها في الدبر ولم يقر هو بالتعد

منه لذلك فلا بأس عليه عندى على قول من يقول انها التحريم بوطى الخطا في الدين لانه
يمكن ان يكون ذلك خطأ من دون وقال في قول انها تحريم بوطى الخطا في الدين ولا يحل لها
الغمام عنه والقول الاول اكثر والرد على **مسألة** الزام في البتة بالنفاس استفت
فها الدم بعد الاربعين ما حله صلاحها ووطى زوجها **•** قال تغسل وتصلح على الارض
اذا حادها الدم حتى تكمل عشرة ايام فاندام بها الدم بعد ذلك نكحت الصلوة والصوم
واستنع زوجها عنها الى ان تكمل ايام حيضها التي عودتها فاندام بها الدم بعد ذلك غسلت
وصلت **•** واما ووطى زوجها في الحال الذي يحرم لها فبها الصلوة والصيام مكروه في
سيلان الدم ولا يبلغ به الحرجة بينهما وبعض قال يطأها على ثوب في الصلوة قال
بعض تغسل ثم تغسل الصلوة اذا ارادها او يجزئ ان تصلي صلوة يوم واحد وعند
معدن عام عشرة الاستحاضة والرد على **مسألة** ابن عبيدان واما اذا تقدم الصفرة
او الكدرة دم سائل او قاطر وابيض وموضع الجماع وتصلت الصفرة او الكدرة بالدم
السائل او القاطر او الغايب فذلك حيض ولو سالت الدم وفاض او قطر فعدت حلة
وتصلت الصفرة والكدرة او الحمرة بالدم السائل فذلك حيض على اكثر القول **•** واما ان
الماء ان تقطع الصلوة في الحمرة والصفرة والكدرة وتصلت بالدم على القول المعمول
به وكذا للحيض الرجوع جماع زوجته في الصفرة والكدرة والحمرة لتصلت بالدم
السائل او القاطر او الغايب اذا كان هذا الدم السائل او القاطر او الغايب جازي بعد
طهر عشرة ايام والرد على **مسألة** ومن دان الصفرة والكدرة اذا تقدمت الدم
فليست بحيض على اكثر القول على هذه الملة ان تصلي في الصفرة والكدرة ووطى
الوطى ان تنزه الزوج عن وطى زوجته في الصفرة والكدرة فذلك الميرون وطأ
قلا تحريم عليه والرد على **مسألة** الشيعة ثبت رشاش في الحيض اذا انقضت
ايامها المعتادة اول النهار فاستتمت بها الدم وصلت عشرة ايام ونزحت صلاة الظهر
يوم احدى عشر فاذا انقضت ايامها وتصل بها الدم تصلي اول صلاة الظهر ثم العصر
وقد كان اذا استتمت طأ على هذه الصفرة **•** قالت تكون علاقتها في حيضها في الوقت

الذي عودته وقبل العمل على زيادة الصلوة التي صلّاها بعد عشر نجاها منها وتلك غسوة
 من حيضها ان انقضت عشر الاستحاضة • قال الصبي كذلك للصلوة محسوبة عن طهرها
 الا وبعضها اذن استتمت بها ثمانية استحاضة وصلت العشرة وثالثه للغيب على هذا
 والدعاء **مسألة** ومنه والمنسحاضة اذا غسلت وتحكمت بخبر فاحسنت بخروج دم
 في الفرج ولم يظهر على خارج الفرج هل ينتقض وضوها قال لا يحفظ وهذا شيئا حسن
 ان يلحق وضوها معنى الاختلاف في النقص والتمام ان كانت هذه مسئلة اري فاشبه
 بها تردد الدم غير الغايض في الفرج والدعاء **مسألة** عن الفقيه ناصب لهما
 فيمن لا يجامع زوجته فقالت له انها حايض فلم يصدق مقالها لان كانت علة
 تكذب عليه في مقالها فاذا في جماعها فحين امضى ذكره في الفرج اري هاهنا الحيض
 فنخرج وحجته ولم يرد حجة بعد ذلك فلا يحرم عليه زوجته على هذه الصفة وان
 كانت عودته بالصلوة في مقالها وغالبها على ذلك وجامعها وهو حايض فانها تحرم عليه
 • وجواب لدخول الملامح معها فقالت له انها حايض اما ان اعتاد منها الكذب
 والخلاف في المقال فلا يقبل قولها حتى يري الدم على فرجها او يري برية منها مثل بقي
 بها الدم وقطع الصلوة ان كان يري منها للوضوء على صلواتها وبنها والصلوة
مسألة ومنه وكل دم جاء وخروج البول وهو على وضوء فليس يحيض ولما العوض
 من موضع الولد وهو اسفل او يسع • وقال ابو عبد الله ان دم الفرج ليس عليها غيب
 وغايلها منه الوضوء والدعاء **مسألة** عن الشيخ خميس سعيد رحمه الله وعن ائمة
 رأيت في الرحم دما غير قاطط ولا سائل ولا فايض ما حكم ذلك الدم • قال في ذلك اختلا
 واكثر القول ان كان الدم لا يظهر وغير يظهر هو بقطنة وغير ذلك السبب
 بحيث حتى يكون فايضا او قاطط او سائلا فاذا كان غير قاطط ولا فايض ولا
 سائل تحكمها حكم الطواهر في الصلوة والصوم والغسل عليها منه وبحل الزحاما •
 وطورها كان في ايام حيضها ولو يكن في ايام حيضها في كثير القول وتكثر الاختلا
 والدعاء **مسألة** التي امل في المرأة اذا استتمت بها الدم بعد القضاء ايام حيضها

وتصل في العشرة ايام وتصل صلوة ويوم اود عشر بعد ذلك لا ينقطع عنها الدم سايل
او القاطر والغايض وتترك الصلوة قدر ايام حيضها التي عودتها وبعد ذلك تغتسل وتصل
العشرة ايام وتصل صلوة ويوم اود عشر وتترك الصلوة ايام حيضها ما دام الدم لم ينقطع
عنها على هذا تكون الى ان يفرج الدم عنها وهذا القول الذي نعمل عليه والدر على **مسألة**
فإذا علة حيضها مثلاً ستة ايام او اقل واكثر ثم جاءها اقل ما عودها وقبل الغتسل
وتصل الى رات الطهر والدم ولو قبل انقضاء ايامها قال ان الملاقاة ايضا لا تنقطع
عنها الدم في ايام حيضها فافها تغتسل وتصل وتصوم اذا طهرت طهر من بين ايام حيضها
وليس عليها الانتظار على اكثر القول وكذلك اذا جاءها دفعة دم ثم انقطع
عنها في ايام حيضها فلا تنتظر ولا تترك الصلوة ولا الصوم ويستحب لزوجهها
ان يمتنع عن وطئها حتى تنقضي ايام حيضها التي عودتها وقبل فاذا وطئها
زوجه او صامت في ايام حيضها وهو طاهره متطهرة بالماء غويون ايامها لم تنقض
بعد فاذا رجعها الدم بعد ذلك في بقية ايام حيضها فقد اختلف الفقهاء في مرجعها
على زوجها وفي فساد صومها فقالوا قال انها لا تحرم عليه ولا فساد عليها في
صومها ذلك ويكره لكونه غير محرم وقال من قال في الاشياخنا المتأخرين انها
تحرم عليه الا رجعها الدم في ايام حيضها لانها الوصامت بين الدمين افسد
عليها صومها على ما قال به اشياخنا المتأخرين واما اذا جاءها دم سايل او قاطر
او فايض يوماً او يومين في ايام حيضها ثم انقطع عنها بعد ذلك الدم فالذي
يخففه وراى المسلمون ان اقل الحيض ثلاثة ايام والدر على **مسألة**
في اربعة صائت شهر رمضان رات دفعة بعد طهر عشرة ايام ولم يرد بعد هذه
الدفعة شياء والدم وتركت الصلوة والصيام ايام حيضها المعتادة له وقبل انقضاء
منها ان ذلك يجوز لها عليها شياء غير ذلك ما افطرت من الاليام وتركت الصلوة
ام لا قال ليس عليها اكثر مما ذكرت على هذه الصفة في اكثر طريقتها المسلمين
لا يفرحون لها عذر في ذلك في هذا الظن والدر على **مسألة** ومن اراد عليه رات

انه جامعها في الحيض عاملا ونفها اعلمت ذلك فاحتج انها لو تعلمت وتوالت في
 في الحيض والآن في غير منعد ولم يعلم بذلك فالقول قولهم مع بينهما ان غير منعد وفيه
 رد اليهم على اكثر القول في الدعاء **مسألة** وعن رواية ايام معلومة في الحيض ما عا
 وقبل قدر سبعة ايام حاضتها ثم انقضت وظهرت وتطهرت ثم سقطت بعد ذلك
 سقطا غير متبين لئلا يغيرها فاقطعت لم ما حكم هذا السقط وما تفعل **مسألة** قال
 فالذي نعلمه عليه من رأي فقهاء المسلمين ان الاثني ان سقطت مثل هذا بعد طهر
 عشرة ايام فاتها تفعله قدر ايام حيضها وتقف عن الزوج قدر ايام تناسها وان
 اسقطت بعد ما خلاها شيء من ايام حيضها او بعد انقضاء ايام حيضها قبل
 طهر عشرة ايام فاتها تصنع بعد انقضاء ايام الحيض مثل ما تصنع المستحاضة
 الى انقضاء عشرة ايام فان لم ينقطع عنها الدم تركت له الصلوة بعد ذلك قدر
 ايام حيضها والدعاء **مسألة** عن الشيخ ناصب السمان في رواية ادعت
 على زوجها انه وطأ في الليل عدل منه ثم رفعت زوجها الى الحاكم واخذ الحاكم في المشورة
 في الحكم بينهما ثم مات الزوج قبل انفصال الحكم ثم ماتت وهي بعده بتليل ما الحكم في
 الميراث بينهما قال لها الميراث منه ولا يقبل قولها عليه ودعواها لا يبطل ميراثها
 قال الصبيح حسن ما قال الشيخ فيها وهذا مما يختلف فيه كالتقديري عليه طلاق
 الثلاث وتكرها ذلك ثم تعثر له من غير ان يوفق الحاكم بينهما ثم عوت
 الزوج فترجع تطلب ميراثها منه فقول لها ميراثها منه ودعواها لا تبطل
 ميراثها منه وقال قال ليس لها الميراث منه والدعاء **مسألة** الصبيح
 وروى في رواية اخرى برها خطا منه وكنه في جهل منها بحديثه في نكته جازلة
 هل لها ان تستقل للوطي ولا تهم منه بعد ذلك تعرض عليه الفدية ويأى
 عن قبولها وتكون من اوطات زوجها في حيضها **مسألة** قال اما الزوج فلا اثم عليه
 وتسعة الباقية عندها على اكثر القول ولما الزوجة فكان عليها ان تعلم
 ولا تكتفه فان جهلت ذلك فهي اثم عليها ان تعتدي ان قبل فديتها وان لم

يقبل

يقبل فتستغفر الله وتوب اليه ما فعلت ولا يجوز ان يسعها انك والاعمال **مسألة**
 وضد هذا الخطا الزوج في جماع زوجته في الدين والحيض وغير علم عنده ومكنته الزوج بعد
 الجماع ما وتوجرت الحواشي وضمت عليها الغنية فلم يقبلها اسمها للقيام عنده وسعها عنده ما
 تسعدها وقيل الى اسمها انك وهذا مقتضى من الحيض وقول كل من سؤلة قلت هل تلزمها القديرة
 بصلاتها العاجل واللاجل خاصة لم يجمع ما ساقده اليها و**مسألة** وضمت في زوجها وغير ذلك
 ما ساقده اليها معنى الزوج كان مشروطا في العقد وقوارانهم وغير ذلك طان قال اكثر ما
 في قولنا انها تقتدي بصلاتها الذي ترجعها عليه وعاجل ولا يذكر ما يتولد منه ما
 ساقده اليها وكسوة والنفقة والكلام وغير ذلك في مختلف ما ساقده اليها وهذا المذكور
 ويشهد به غير الصلح العاجل واللاجل فبعض يجعله عند ويشهد به وبعض يجعله
 عند لا ينفقه حكمه قلت لم ينفق بالحق عليها الغنية بصلاتها العاجل واللاجل وغيره
 والحق عليها الغنية بجميع ما ساقده اليها والحق عليها الغنية بجميع ما عاكده قال اما
 الحق عليها الغنية بصلاتها او ما ساقده اليها فذلك كله معنى واحد وهو على ما تقدم من
 القول ولما اني تجب عليها الغنية بجميع ما لها في حق تطالق ثلاثا فينكحها الزوج
 الطلاق ويولد منها الموافقة فان علمت ان تقتدي بجميع ما ملكه وكذلك اذا صح
 زناها معاينة منها او بصورة مثل الريع وشهود وبحكم الحاكم بعد اتمامهم فهذا الذي جلا به
 الاثر في هذه الاية وما عليها وعندي لو ولد ارتد زوجها عن الاسلام وصح معها
 ارتد وجامعها في حال شركه فانها تحرم عليه ابدا وعندي ان النكاح الوطاء المحرم
 لهما ان تقتدي منه عليها قلت وما الاحسن للزوج المذكور هنا ان ادعت عليه
 زوجته ما ذكرته لكان يقبل فدينها وتخلي سبيلها ولا يضطرها الى الامساك على ذلك الحال
 ان تمسك بحال ولا شيء عليه قال اما الزوم لارتد زوجه ولو كان يطمئن قلبه
 صدق ما ادعت ولو كانت عنده صادقة ومختلف في جواز تصديقها قلت واذا
 وجب عليها الغنية وكان بعض ما ساقده اليها واكثره قد تلف وليس لها مال بدقيقته
 ما تلف فعرضت عليه ان ما بقي من يكون ما تلف دينها عليها ما قلدرت عليه لامتد فلم

يقبلها الا تسليم الجميع ويكون هذا لها عذر او يسعها منه ما يسع منها على هذه الصفة
 ولا يلزمها أكثر من هذه قال لا يلزمها أكثر من هذا ولو الزناها أكثر من ذلك كانت
 هذه التكليف الذي لا يقدر عليه وفي الأصل الدينونة تقوم مقام الوفاء عند عدمه ^{فأما}
 لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج قلت له وإن لم يقبل منها ذلك وجامعها
 حاله قبول ذلك بعد متى ما أراد قال في اعتباري أن هذا ليس بمأطأ عند وعندني
 أن يسع ذلك ولا يضييق عليه فإذا كان عندها وباللحالي بعد ما تسلم منه قيمة ما تلف
 الداهية تبقى فقيرة بعد ذلك عليها تسليم ذلك ولا تعذر بدونه ذلك قال عليها ذلك
 فيما عندي والداو لم يرضها والد الله على **مسألة** عن الشيخ ناصر خراساني في
 في الجيف الذي تغيب فيه المحشفة وتلقى فيه المختانات على العود والزوجين لا يسع
 مجهول ولا يعلم ويحرمها على بعضها البعض في عامة قول فقهاء المسلمين ونحن نحن
 نقول بذلك كأحد تحت ثوب أو زوجه **مسألة** وأما اللق إذا ادعت على زوجها الوطء
 في الجيف الذي تحرم عليه به عملها فلهما أن يمدعنه عليه في ظاهر الحكم ولا تقبل دعواها
 بذلك وعليها البينة العادلة بذلك فأنعجت ونزلت إلى البينة عينه فلهما ذلك على
 أن تقتدي من دعائها وزوجها عليه أن قبل فدينها وإن لم يصدفها ولو قبل فدينها فعليها
 أن تهت مند ولا تمكدر نفسها فيما بينهما وبين الله أن قدرت ورتكبت عليها
 حاكم المسلمين بالكنوننة معه وللعاشرة له ولو تقلد أن تهت وقال بعض المسلمين
 عليها أن تأنع نفسها ولا تستق له ولا تقتله قال بعضهم إنه يجوز لها أن
 تعاشره وتزين له وتطبل له ولأنه أنع نفسه ولا تضامه فهذا حكم الظاهر
 وإذا حكم عليها حاكم المسلمين بالكنوننة وللعاشرة فلا يسعها إلا الانقياد لحكم
 المسلمين في حكم الظاهر أن حكم المسلمين حجة ولا يسعها خلاف الحق ورضها فأنه
 مخلوع مبطل منافق فاسق وكان معه الحق في حكم الظاهر والمبطل وكان
 مخلوعاً في حكم الظاهر من الحق وكتيق الدية به واجب نفسه والد يعلم أنبته
 الدين وما نفي الصدور **مسألة** ومنه وإن كان الزوج اعصى ولأى عليه حتى

الدبر جامع في الحجة والدين بعد ما علمت وانكر عليه عين ام لا **●** قال في ذلك اختلاف
 قال الشيخ سالم بن خيسر وعن الشيخ عمر بن الاوامر الامير علي الاظمي اكثر القول انه لا يعين
 عليهم قال المولف **●** يختلف في لزوم اليقين على الاصحى قول له وعليه وقول له لا
 ولا عليه وقول له ولا عليه وهو اكثر القول ولا عليه **مسألة** وفي الرجل اذا اراد جماع
 زوجته ونبت في القبل فاحطأ في الدين فاعلم نزع لم يضره ذلك ام لا **●** واذا لم يعلم حتى
 تفوش وتدهال عليه فسار في امره ام لا **●** قال فعلى هذه الصفة اذا لم يعلم الرجل
 ولا المرأة وكان معهما ان في القبل فلا بأس عليهما في ذلك اذا نزع وجوب ما علم اومن
 حين ما علمت المرأة فاعلمت نزع وجوبه فلا بأس عليهما ايضا فان اتبع وبعد
 ذلك العلم حرمت عليهما وارتد ولا اعلم في ذلك رخصة وانما الرخصة في الخطا الا في
 العمود وانما الخطا اذا اراد القبل فاحطأ في الدين فهذا لا بأس عليه وما اذا علم جماعه
 في الدين لم ينعز وجوبه وحينئذ اتبع الجماع في الدين فهذا ليس بخطا وهو متعذر في شؤبه
 او لم يقضها اذا لم ينعز وجوبه بعد العلم ولا ينعز بحمل ذلك في حرمه عليها وارتد والله
 اعلم **مسألة** وفي المرأة الحائض اذا اراد زجرها وطأها فلم تحببها حايض **●** وهو
 يعلم حاجتها ثم اخبر بعد الوطء ما يلزمه وهو ما يلزمها **●** قال لا بأس على الرجل
 في زوجته طأه اذا لم يصدفها ولو كانت معه وقبل ذلك ثقتا فلا حاقذ نزلت بمنزلة
 المتهمة الا ان تقول انها نسيت فلم تعلم حوطأها فان اغتذرت بالنسيان لم يكن عليها
 ولا عليه بأس بالمقام وما ان قالت انها وطأت نفسها وهي تعلم انها حايض ولم تعلم حتى
 فرغ من وطأها فان لم يصدفها فلا بأس عليه في المقام عندها وما يوجب فعلها ان تغتذي منه
 بصلاتها فان قيل ذلك وادبرها نفسها بانته عند وليس لها ان تخرج اليه بدلا **●**
 هو المتعذر عند ذلك ولم يقبل فدبرها امتنعها متناعا عن جرحها وتجاهدها ولا تقا
 قتلا لا تؤلف فيه ولكن نامره بتقوى الله كي يعترفها فان لم يفعل فهو سالم وهي
 سالمة ان شاء الله اذا كان وطأها باها وتكادته لغوى مشتبهة وانما فعلت ذلك
 على الكراهية والجبر **●** وفي جرحها الى ابراهيم محمد جرحه ان لم يقبل فدبرها انكرت

له ولم تعطوا ثمنين كما عودت ولا يري منها السارعة في ذلك ولا تنفد ما يريهم الرقيم اولاً
 يعلم ذلك وعن الحسن ان لم يقبل ديتها وسعها القام معد وسعها منه ما يسعد منها
 وقال ذلك هو جوار المسلمين وما يوجب عن الجوار يرحم الله ان يسعها ان تنفد
 نفسها وتقدرى منه فان لم يقبل ديتها كان له ذلك وفي غير الجوار كان له ان يقبل
 على نفسها ان لا يغير وفي هذا نظر **مسألة** في حال الان بطا زوجه فتقول انها
 وليس هي بايض وقد جازى في ذلك **مسألة** في حال الان بطا زوجه فتقول انها
 حايض ومنعت نفسها او كذبت على اخوتها او معقده بكنها فلما وقعها وجدها حايضاً
 لا بد من عدولها الى حم عليها **مسألة** قال ابو حنيفة في ذلك اختلافان نزع وسجين ما علم بالحيض
 فلا سار عليها اذا عودت تكذب دون امض الوطى بعد علم فسدت عليه **مسألة** وقال ان
 كانت عودت تكذب بعد فقد صدقت ولا عذر له والدعاء **مسألة** وان لم تلمت الحائض
 والنفسا في وقت حيضها او نفستها او رجعتا صفر او كذبت بعد ذلك قبل علم أيامها
 ما المعلوم بان يكون ذلك نفاساً او حيضاً ام لا عمل عليه ولا تنكر له الصلوة **مسألة** قال
 اذا كانت الصفة والكثرة لم تصل بالدم ولم يكن الانقطاع حمدة الدم او كذا في
 لاحق بالنفاس والحيض وإذا كان حمدة الدم او كذا فتعسل منه وتصل هكذا **مسألة** يعني
 وقد عرفت الاختلاف في ذلك **مسألة** ووطى زوجه في الدبر خطا
 قال في القول لا يفسد وطى الخطا في الدبر وانما يفسد الوطى في الدبر على العمد
 اليد وقيل يفسد وطى الخطا في الدبر لان الدبر هو مخرج الدبر ولا ينقل حكمه في غير مكان
 في وقت مباشر او ما الموضع فلا علم في قولهم فساد وطى الخطا وانما يفسد عند طوى
 العمد في الحيض والدعاء **مسألة** الغاوي عن رجل ارجع زوجته فقالت لاني
 الان حايض فقال لها تكن علي فقالت لا غير كاذبة فلم يصدحها ووطىها كذا في
 الحيض قال قد حوت عليه وكانت في قول تكذب عليه ففي ذلك اختلاف قول
 حم وقول لا تحرم والقول قولها انها لا تكذب عليه وقيل لا بد **مسألة**
 وعلى الملة التمييز بين دم الحيض ودم الاستحاضة لا وفي الاستحاضة دم

يجعلون له وقتا الحيض او وقتا فيه مسحا اضنا لبيت اذا كان الدم في الايام المحكوم به
حيضا كدم الكحل اضافة وفي ايام الكحل اضافة كدم الحيض ما الحكم في ذلك قال في ذلك اختلاف
قال في ذلك عليها ذلك **وقال في ذلك** لا يلزمها وعلى قول من يقول ان عليها ذلك وتبين
معها الدم الكائن في وقت الحيض عند السقار الدم في اندم استحا اضنا عليها ان تصلى
وتفعل ما تفعل للسحا اضنا في جميع اموها وان وعلى قول من يقول ليس عليها ذلك فانها
تقطع الصلوة في ايام حيضها وتصلى في ايام استحاضها هكذا تفعل ولا بد **مسألة**
والصفة والصفة ان تقدر في الدم فلا لها حيضا وفي ذلك اختلاف قال قوم ليس على
حيضا ولا خرون **فيها** حيض وقول قوم استحاضة وقال قوم ان جاتا في ايام الحيض
فيها حيض وقال قوم ان تقدر في الدم وانصل بها الحيض **فيها** حيض **وقال الخرون**
ليس بحيض حتى يتقدمها الدم **مسألة** وان اغسلت المرأة والحيض فالرح
زوجه او طاهها فقات له ان الدم قد اثنافها فطها في الاثابة ولو تكن قبل ذلك تشبهها او
كانت لها اثابة معروفة فذا تحمى عليها **مسألة** قال على ابو جرد في كتاب الضياء انها لم
تعود للثابة لم تحمى عليها **مسألة** وكانت لها اثابة معروفة فذموا عن ثابة الحيض **مسألة**
وان كانت مرة تشبهها مرة لا فلا تقس عليها **مسألة** الشيخ سعيد بن جرد
الكندي في المرأة ان اسمها الدم **مسألة** بلوغها فالذي حفظنا ان على المرأة ان تعبر
عند الدم اندم حيض او غير دم حيض لان دم الحيض غير دم الكحل اضافة فان
كانت لم تعرف دم الحيض **مسألة** دم الكحل اضافة فعليها ان تسأل من كان يحضرها
النساء عن مكانها اسوله ولا يحل لها عند صاحب هذا القول ان تدرك الصلوة
الابعد المسمى معها اندم حيض وقول لان كل دم جاء بعد طهر عشرة ايام من حيض
فان كانت من تحيض قيل او كانت مبتلاة فهو حيض ولا يلزمها اعتبار به وفيه
قوله انها تنظر الى وقت اها قها واخواتها ولم نجد صاحبنا يقولون بهذا القول
واما ان كانت لها عادة معروفة لم يحجها الدم فلم تعرف عادتها والتبس عليها **مسألة**
فان هذه المرأة تقس وتصل ولا يفرقها زوجها الا ان يفرج عنها **مسألة**

والحائض اذا غسلت البدن كله ولم تغسل الفرج واللسان لم يخرج من حد الحيض بعد
 ولو نفضها اغسلت فرجها وبذنها كله ولم تغسل السها في على حيضها ووطئ زوجها
 على هذا الحال فقد وطئ حايضا والدعاء **مسألة** قيل له وهل في الاجماع والمسلمين
 على ان تدخل يدها في فرجها ما استطاعت لها القدر غسل الحيض الجنابتام في ذلك
 اختلاف قال لا يقع لان ذلك مجتموع عليه وحسب ان فيما خلا فاعلى ما قيل
 والذي اذكرنا علما صحيحا ان عليها ان تدخل يدها فاذا جاوز الاختلاف فوسع
 لها الاختلاف اللان ينبغي ان تدخل يدها والجنابتا عندئذ الشدة والحيض والله اعلم
مسألة ابن عبد لان في اوراقه اثنت عشرة حصة حايضا واغتسلت وصلت يوما او يومين
 ثم جاءها دم رقيق مثل غسالة اللحم او مثل نازق اللؤلؤ فيحسب عليه غسل يوم **قال**
 كان الدم سائلا او قاطرا فايضا وجب فيه الغسل على كل القول ولما الصفوة والكثرة
 فلا غسل فيها وكذلك الدم الكثر في الرحم فلا يلزم فيه غسل وكذلك الدم بغض ولم
 يقطر لم يغسل فلا يكون حايضا والدعاء **مسألة** ومنه وفي اوراقه اثنت عشرة
 اودعا في الرحم داخل عند الحيض بعد ما غسلت من الحيض او كانت مستقاة
 هل عليها غسل في ذلك اعني غسل السها وجسدها وهل يجوز للزوج جماعها وهل
 ترى ذلك لعم لان قال لا لم يكن الدم فايضا ولا قاطرا ولا سائلا فلا يكون حايضا ولا
 يلزم المالة الغسل لجميع يدها ولا لحم في فرجها ان جامعها وهذا كذا الصفرة والكثرة
 اذا كانتا قبل الدم السائل فلا غسل على المالة في ذلك لجميع يدها ولا لحم في فرجها
 ووطئها لان ذلك ليس بحيض على كل القول والدعاء **مسألة** ومنه ان النفسا
 والحائض اذا راجعت صفرة في ايام نفاسها وحيفها فقال قال ان كانت الصفرة
 فايضة من فرج المالة فهي من النفاس ان كانت نفسا او الحيض ان كانت حايضا
 وقال قال ان الصفرة ليست من النفاس ولا من الحيض وهو كثر القول ما تقدم
 الصفرة دم سائل اما اذا راجع هذه النفسا او الحايض دم سائل قبل ان ينقض عهدها
 من نفاسها او وحيفها فان صيها امتنع ان راجعها قبل ان ينقض ايام نفاسها **قال**

وقال صومها تام إذا جمعها بعد شهر رمضان والدم على **مسألة** ومنه وإذا دخل الرجل
 زوجه وهي مفصلة وحضها بعماء نجس قال إن لم تكن علة نجاستها الماء ولم يكن هو
 علما نجاسته فلا تحرم عليه والدم على **مسألة** ومنه في المرأة إذا حضها خمسة أيام
 فقطعت الصلوة خمسة أيام ثم سمي بها الدم شهر أو أكثر فحجمت وصلو في كل يوم وترك
 الصلوة قال إن هذه المرأة تركت الصلوة أيام حيضها فإذا سمي بها الدم بعد ذلك فإنها
 تغتسل وتصل على عشرة أيام وتصل صلاة واحدة في يوم واحد عشر مائة أو ثمانين والصلوات فإذا
 سمي بها الدم بعد ذلك فإنها تركت الصلوة أيام حيضها الأولى ولو يكون هذا إذا كان الحيض
 هذه الأيام حيضها أو لم تكن لها أيام متقدمة وقيل وكانت متقدمة ثم جاءها الدم وانتهت
 فقلا وقال إن هذه المرأة تغتسل وتصل على عشرة أيام ثم تركت الصلوة عشرة أيام وهو قول
 أبو الحواري رحمه الله وقال قال إن هذه المرأة تركت الصلوة ثلاثين يوماً ثم تغتسل
 وتصل سبعة أيام وتحمل حين حيضها الزوج وتصل عشرة أيام كأنها كانت حائضا
 ثم على هذا لأن يزوج الدخا وهذا القول الأخير أنظر والدم على **مسألة** عن الشيخ
 حبيب كمال في المرأة طلق وقد بلغت ولاسن حسين سنة وانقطع عنها الحيض
 أربعة أشهر وقيل عادت لها حيض في كل شهر فأيست والحيض وأعدت بالآخر
 فلما انقضت عدها تزوجها رجل ومكنت عنده مقداً ستة أشهر ثم بعد ذلك جاءها
 دم ولم تعرف هذا الدم أنه دم حيض لم فإن صح أن هذا الدم دم حيض انفردت
 بينها وبين زوجها وإن كان يعرف بينهما والردان يتزوجها بترجيح جديد بعد انقضائه
 عدها ذلك كما لم يحرم عليها بالله قال قد اختلف أصحابنا في إياس المرأة الحائض متى
 يكون قبل أن تبلغ خمساً أو سبعين سنة وقبل خمس سنين وقيل ثمانين سنة
 والذي لا يختلف فيه سبعين سنة وإذا بلغت حداً من هذه الحدود وانقطع الحيض
 فقبل أن يتحصن بعتة أشهر فهو إياس وإن يأتيها بعد هذه المدة وقيل ستة أشهر
 وقبل سنة كما ملته وكثير الذي إذا مضت ستة أشهر ولم تحض فقد إياس وإن يأتيها
 والسنه لا يختلف فيها أنه حد الإياس عن مجيبه وعلى معنى مسئلتك هذه أن بلغت

فخصي منه في تزويجه **مسألة** والدياس على قول **مسألة** وان انقطعها اربعة اشهر فكذلك هذا قول
 انه حد ياسر من محبي ان انقطعها كذلك فعلى هذا الذي علمنا كرت **مسألة** فلا تحرم على زوجها
 اذا حدث بها حيض لانها اخذت بذي من اكره المسلمين من طهرها وخلت عذقتها ولم
 تخل فلد بها وتزوجها تزوجا جازلا وهذا رأي ووعيل به لم يخطأ وقد ذكرنا ما عليه
 القول فعلى ذلك الذي فلا يحل لهذا الزوج **مسألة** وجداها ليست محلة للدياس
 في مبيع مسنون واليه في حال الدياس من محبي **مسألة** والدياس لا يشرع والاذن في الزوج بال
 اولى وجوه وقد قلنا على المسلمين فيها **مسألة** الصبي والعلة العامة
 اذا تزوجت وزوج الماتة يكون مثل هذا الدم السائل والغايض والعاطب ويجب عليها ان يحجبها
 ما يبي على زوج وزوج ادم سابل او قابض او قابض في جميع احكامهم **مسألة** فالاحكام
 العلق العامة في جميع احكام الدم لانها من اللان تتحول بالاحكام الولد فيلزمها ان
 الولد على ما قبل في الولد الذي غير اتم ونساء لا يحق عليه موضع التحسين لذلك فتعلم **مسألة**
مسألة وفي لالة السقاض اذا غسلت للصلوة الظاهر وصالاة العصر **مسألة**
 المغرب وتحتل بمخرقة على الزوج لالة ويظهر في الدم وثبتت للصلوة الاخرة يجوز
 لها ان تصلي بذلك الغسل والوضوء الاول ام عليها ان تغسل وتوضي للصلوة الاخرة
 قال ابو حنيفة عليها حديث فخرج الدم فلا يغسل الاول والوضوء كاف ويجوز ان
 تصلي بذلك الغسل وان حدث عليها انفق قبل الصلوة فعليها الفضل والوضوء والله اعلم
مسألة واما قول الزوج في الرض ان جامع زوجته في القامرة وانكثرت الماتة فلا يقبل قول
 الزوج ولا الولد الزوج بعد موت الزوج **مسألة** والله اعلم **مسألة** ولالة ان ماتت الدم
 ثم انقطع يومين ثم جاءها بعد ذلك واستعد ان المحض يكون في الدم الاخر **مسألة**
 في اذنة يكونا وضعت جهلت معروفة الغسل لانها تغسل طاهر الفرج ولو تاب الخ فغسل
 الفرج من اخل ما حكم صلواتها ووطئ زوجها لها بعد هذه المسألة قال عليها ابد الصلوة
 وقاوطي الزوج لها فبعد اختلاف **مسألة** والقول فيها ان تغسل علمها اذا كانت جاهلة وقتا
 من ذلك والله اعلم **مسألة** وفي لالة الظاهر قبل اتمام ايام حيضها ما غسلت وصلت علمها
 ايضا غسل بعد انقضاء ايام حيضها **مسألة** لان قال الغسل الاول كاف على قول **مسألة** وثبت

اختلاف وهذا الخبر يرجع الدم في أيام حيضها والدم **مسألة** وفي الآية أن كانت علقها
 في الحيض ستة أيام وظهرت على الاعتدال يوم ولحدها الدم إلى ثمان عشرة أيام باليمن
 اللتين تكون فيهما أيضا وقبل هذه الآية ثم جازها الدم أن تكون حايضا مطلقا وإن
 في ذلك اختلاف أقول حتى يتم لها عشرة أيام كقول بعد مني أيام حيضها الثابتة وقبل ثم
 تكون حايضا بعد ذلك أن جازها دم عبيط سائلا أو قاط ومكث لها ثلثة أيام فصاعدا
 وقول **عشرة** أيام بعد ما رأت الطهر ولو ظهرت قبل عام أيام حيضها إذا تم لها
 الطهر في قيمة أيام حيضها ولو لم يجرها الدم فيهن وعجبني لها الأخذ بالثقة للصوة
 أن لا تترك الصلوة حتى ياتها الدم السائل أو القاط بعد تمام العشر يوم تمت أيام
 حيضها التي عجزت عنها وقبل إذا ظهرت قبل عام حيضها ولو لم يجرها الدم في قيمة وحيضها
 والثقة عن الوطئ حتى يتم لها أيام حيضها الموعود والدم **مسألة** سئل الشيخ أبو
 نهبان جاعداً نجس الحوض بعد الدخول في رجل **مسألة** سأل في وقت عمل أكرار الحيض
 في هذا الشهر فقالت لا وهو حايض وهو غير عالم بحيضها فلما أطاها تشاها عنه
 أنها حايض حين وطأها هل تحم عليها هذه المصفة يجوز له مسكها فيما بينه وبين الله
 وفي الجائز وما زاد على عليها إذا المرات التوبة ووقت أنها أو طأته نفسها وهي
 حايض **مسألة** قال لا أعلم التمييز في اللان ليس عليه خروج على هذا فيها في الحكم ولا في
 الجائز وكان لا أعلم في هذا الفصل للقول اختلافاً ولو صح معه ذلك لا ريب فيه
 بتمامها وما هي فإن كانت تعلم ذلك فيها أو مكنته بنفسها عمد فقللت حرماً أو مكنت
 أثماً يلزمها الخرج عند التوبة إلى الله منه وليس عليها في بعض القول غير ذلك وشي قيل
 بالعقوبة وهو لا ينشر والقول **الأكبر** **مسألة** وعلى هذا فإن طابت اليد لم يصدقها فإلزام لها
 معاشته وسعها منه ما يسعد منها **مسألة** وقولنا في عن الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله أنها تنضم
 ونفسها بغير حائز وكان على هذا لا بأس عليها فيما ياله منها بعد ذلك جماعاً ولكنه محتمل
 لأن المطل منها عن القضاء ولو جسد بعد الطأ البتة منها لمع وجه العقوبة فهو من الغفلة
 عليها أو لا الواقع عن أنوع ظالم في الأصل ولما نفع على سبيل الملافة كما هو في ذلك

كان لها وعليها ما لم تكن وقيل انبلايا الذي اتهم والمقصود الذي تركته وللهم الذي
 اجترحه والسبب الذي كثره ولا يعلو او يجتزعه عدلته او غيرها فان الذي ذكره المصنف
 ان يطالبها بيمين مطالبها عن ان يوجب في حقها او يوجب عليها او يوجب عليها ان كان وغير
 زيادة ولا نقصان ولا يمن عليها ولا يوجب في حقها او يوجب عليها ان كان يوجب عليها او يوجب عليها
 في الدنيا من احوالها ان طالت اليه ذلك وقول الشيخ محمد بن عبد الله السعدي في الحق مثل
 محمد بن جعفر كلفه صريح سلامتها حتى اذا اشدت بصدقتها فلم يقبل منها او ان تقوى
 الدم وان يعترفها فلم يمتنع عنها فقال ذلك فان لم يفعل فوساؤه وسلمته ولو يوجب لها
 ان تعاقب هذا كذا قتالا او لم يفعل فبطلها عن ذلك وهو ان تمنعه من خروجها الى ما نظر
 فيه فيعمل بعد له وصوابه والقول الثالث عن الجاحلي انها اشد ولا يسعها ان
 تمنعه نفسها او قيد نظر لان ذلك وحده عليها فكيف تأثم باذا وما يجب عليها هذا
 لا يستقيم للند لا يصح ان يكون عليها ما لا يجوز لها ولا يجوز ان تأثم الا بما لا يجوز لها
 فكذلك لا يجوز ان يكون يؤثمها ما عليها ولا ان يكون عليها ما يؤثمها الا بدو وتأني
 المعاني صلا هذا هو الصحيح والقول لا اذكر فيما نرى وان كنا لا نقطع بفساد
 لكنه لو ثبت في الصحيح لخرج على قباله في الحكم بما اشتهر في بيانها ما يؤثمها امامها
 صحيح وهذا كذا منها الا لا يسعها ان يكلفها ما لا يسعها ولا يجوز له ان يكلفها ما لا يجوز
 لها فدخل الضرر عليها في حقها ويكون السبب في هذا الهم عليها وان كان التوقيف بينهما
 والاعتناع وغشيا انها هو المطابق الفصل والفرع لا صلده ولزمه قبول فديتها ولا
 متناع وذلك منها او لخرج ثبوت الحكم وحديث الدعائه لها على ذلك على ما وصححه
 وقد روي ذلك لا يظلم في الاثر عن احمد واهل البصر ولا لا ينسخ في حكم الشر وكذا
 كونه للقضي سوء يقع الضرر وليس ذلك من الاسلام في شيء والقول الرابع عن
 الجاحلي انهم اشتهر اليها الا لم يقبل فديتها ولا تقرب له ولا تطيب ولا يري منها الا
 في ذلك ولا تمنعه ما يرضى او قيد نظر ان ليس ذلك لا يشرع للعاشرة وقد ثبت ان ذلك ما
 يحكم ببله عليها وعليها ما لم يكن في حقها او يوجب في حقها هذا وكان في حقها

هذا ان اسمهم متمازجة التناقض فيفطن في ذلك **والقول الخامس** عن الشيخ الجيد
 الحسن ان ذلك كله باين لها وكان لا يصح والراجح ان ليس تطميط الترتيبات
 والوطى في صحيح القياس ولا في صحيح النظر فارجح البصيرة في تجد المبالغ والقول
 في اصله ان امان لا يلزمها ذلك ولا يكون عليها ان تمنع ان لم يقبل قد تمها وتجاهده
 فيما يؤتمرها واما ان يسعها ما يسع منها **وطا** خرج الاتفاق على ان ليس عليها ان يقبل
 الغد يتبعها ولا تمنع عنها وكان في مسائلها غير ملوم وفي غيبها انها يوم **وطا** في
 غير ما ثم في اتفاق ولا اختلاف **في** اثر ولا تظن لو صح معها انها يوم **وطا** في
 الحيف نفسا كان ذلك عن تمهدها لم يصح الدوا بالمانعة على سبل المدافعة عن القضاء
 لما عليها الغير عز **ويصح** ما ذكره او يوجب عليها ولا في التزم عن المساعدة في ذلك **والله** **ويصح**
 التناقض فيما اري وكذلك القول بتأثيرها في تادية ما عليها المعنى ما سبت كذلك **والله**
 كانه يقتضي في هذا خلاف **باب** التوبة واستحالة كون الخرج لها من حيثها وان طابت
 ذلك وهذا شيء في نفسه من خرج **لن** **باب** التوبة مفتوح للرايين ولا يمنع **دخوله**
 احد الزايلين في كل حين ما لم يضر عن نفسه او تطاع الشمس من مغرها او يكون **فان**
 نبي **والله** **و** **والله** ان يكون منعها يومها مع قوله **سبع** **من** **وتجرب**
 فاعجب فانه المستحيل في العقل والايحوز في صحيح النقل ان يكون الانسان **يفعل**
 لا يسعته **او** **نحو** **مالا** **يجوز** **له** **فعله** **تظن** **ان** **ذلك** **كذلك** **كل** **لان** **له** **يصح** **مع** **ذلك**
ولم **يعلم** **به** **الا** **وقوله** **ان** **كان** **في** **معنى** **الاعتزال** **ف** **نازل** **وهو** **المعنى** **ان** **شاء** **صدقها** **وقيل**
قد **تمها** **على** **توهم** **فقال** **او** **تمسك** **بها** **ان** **شاء** **وكذا** **ها** **فكل** **الرجاز** **وكونا** **ت** **من** **قبل** **ثقت**
فلا **عليه** **ان** **يصدتها** **الا** **فها** **في** **حل** **الهمة** **وقد** **واضح** **انك** **الذي** **تختار** **من** **خلل** **اللقاويل**
التي **لا** **زناها** **او** **قبل** **فانظر** **فيها** **او** **تدبر** **معانيها** **ولا** **تاخذ** **بها** **ولا** **تبش** **ومنها** **حتى** **يتبين**
كذلك **عليه** **وصوابه** **واذا** **رواها** **النظر** **انك** **لا** **علي** **فان** **كثير** **الجيرة** **قليل** **البصيرة** **والله**
اعلم **مسألة** **ابن** **عبدان** **وفي** **الملاح** **اخبار** **ت** **وما** **سأيل** **من** **موضع** **الحجاج** **وهو** **دمر**
احمر **وقيل** **فقطت** **ان** **دم** **حيض** **وتركت** **الملوحة** **ايام** **حيضها** **فلما** **انقضت** **ايام** **حيضها** **اغسلت**

ثم آتاه الدم العبيط الاسود دم الحيض الموصوف **هل تترك الصلاة** ام يكون هذا الدم لا
الاجرة كالحضة لانها جاء قبل طهر عشرة ايام من الدم الاصح الرقيق **ام يكون الدم اللدني** ^{مخالفة}
وقلا على قول من يقول ان على المرأة التمييز بين دم الحيض وغيره فيكون هذا الدم الاخير
حيضا والدم اللدني مخالفا لاجاء قبل طهر عشرة ايام وهذا القول الاخر ان حب الي الله
يجب ان لا جاء للملأه دم سائل في موضع البراج بعد طهر عشرة ايام فهو حيض وليس على المرأة
تمييز على القول الذي اقول به والله اعلم **مسألة** التي لو في جلو وطى زوجتها قبل
ولو علم ان بالملأه اذى فلما اصبحا تيقنا ان الملأه حاضت قبل طهر زوجها اياها او بعدهم
في ثوب كان عليها او غير ذلك لم يجز عليها **قال** لا بأس عليهما في ذلك لانه لا يحم وطوى
الحايض الا على التعمد بعد العلم والاعلم **مسألة** ان عبيدان وطئتا علة حاضتها
ايام ثم استمرها الدم وامسكت عن الغسل ثم جامعوا زوجها بعد ان مضت لها ستة ايام او
ايام ولو تغسل وحيضا ولو ينقطع عنها الدم احلا هذا الرجل هل يكون ذن وطى في الحيض
ام بينهما فرق **وهذا** في علمه **مسألة** قال الذي حفظته وراثة المسلمين ان الرجل
انوطى زوجته بعد انقضاء ايام حيضها قبل ان تغسل بالماء فوالله قال اذا عدت وقت
صلوة بعد ايام حيضها قبل ان تغسل بالماء فوالله قال اذا عدت وقت صلوة بعد ايام
حيضها فلا بأس عليها اذا وطئ او قاله قال لا يجوز له ان يطأها ولو عدت وقت صلوة
او اكثر حتى تغسل بالماء وعندى ان هذا الدم الذي ذكرتم الذي حصل بعد ايام حيضها
هو مخالفة عندى والاختلاف فيه على ما بينت لكم والله اعلم **مسألة** ومنه وفي اوطا
انقطع عنها الحيض فربب احتجانه في الرحم وصاها اذى من بعد فلما ادركها الذي
اخذت سلة فطخت نفسها عند مخرج دم الحيض وقد حضر وقت صلاة الظهر
فانطلق بها الدم ومكث هناك كما كان عودها الحيض قبل هل ترى هذا حضا فأنق
له الصلوة ام لا **قال** ان الدم اذا كان مكنيا في الرحم غير سائل ولا قاط فليس كذلك
حيض فانه اخبرته المرأة وزجرها فنفى ذلك اختلاف **قال** قال انه ليس بحيض لانه
لو يفيض لم يخرج بنفسه **وقلا** قال الله حيض ولو اخبرته المرأة واما الصلوة

التي في حضرت ولم تصلها قبل ان يخرج الدم فيجب ان يكون علمها ابتلاؤها والله اعلم **مسألة**
 وضوء النفس اذا نزل شهر رمضان فاعتصمت الايام وصامت تسعة وعشرين
 يوماً فقلت انها صامت ثلاثين يوماً ثم تبين لها انها صامت تسعة وعشرين يوماً وقد
 افطنت ما يلزم ان قال يلزم هذا ما لا بد من اليوم الذي افطنتها حين ما ذكرتها وان
 بعد ذلك انها فسد عليها صومها والله اعلم **مسألة** الزاوية في اجابة سؤال دم قاطر وسائل
 او فاض يوماً او يومين بعد طهر عشرة ايام وتركته فيد الصلوة ثم رأت بعدها الطهر البين
 ولم يرجع الدم هل عليها ابدل الصلوات التي تركتها في اليوم واليومين ام لا والله فلا في
 ذلك اختلاف قال قال عليها ابدل الصلوات التي تركتها في اليوم واليومين وقال
 وقال لا بدل عليها قلت فان رأت الطهر يوماً او يومين بعد اليومين التي رأت
 فيها الدم ثم رجع الدم الى تمام وقتها هل يكون وقتها من الدم الذي اعتقده
 الطهر على ما بينا ام يكون ابتداء وقتها الدم الاخر قال على اصغرك هذه يكون وقتها
 والدم الاول والله اعلم **مسألة** عن الشيخ سعيد بن احمد بن ابي الحسن الكندي رحمه الله
 في النفس اذا كانت علة في انقاسها تفقد ثمانية وثلاثين يوماً وتمت على ذلك
 احد عشر وليل الاول الا في فعدت يوماً كيف ترى في صلاة اليومين التي ترك الصلوة في
 هذا اليومين ام تصل **مسألة** قال والذي يوجد في آثار السليمان رحمهم الله ان حكم النفس في
 ايام انقاسها على اول وليلته ان كان بقي في الدم عشرة ايام او عشرين يوماً وثلاثين
 يوماً فتترك الصلوة والصوم بعد ولادتها الى اقصى ايامها التي عودتها او ولد فقول
 تكون ذلك علة لان موت وقول ان اذا الدم بها او نقص عن مكان عودتها او ولد
 على الدار واحدة لانها فيد لا تقمان ثلاثاً ولادتها فتقتل في الرابع على قول **واما**
 اليومين اللذان ذكرهما في ليلة الولد الحادي عشر فانها تصل فيهما وتصوم وتعجن
 لزوجها التي وعظمت في هذين اليومين احتياطاً وان وطأها فيها فلا يخرج عن عندنا
 والله اعلم **مسألة** وانما ولدت للامه ولذا نام الخلق فقعدت اربعين يوماً الا يوماً
 الطومين ثم استقلت مضطجهم غير تبينة الخلق فعلمها ايضا علة عن الزوج اربعين

وتترك الصلوة وتكون حائضا وإن لم يكن كذلك خرج هذا الدم ولا يبرئ من الحيض ولا يترك
 ما تركه الحائض وما خرج من القبل ومن سائر الأعضاء في أيام الحيض ثلاثة أيام إلى أكثر من
 العشرة وخمسة إن كان على صفته وهيبته ولونه للورق والدم **مسألة** عن الشيخ ^{الحاج}
 محمد بن محمد الدردري أنه إذا فوض في غير أيام حيضها وأعلمها الدم يوما أو يومين
 أو أقل أو أكثر تركت الصلوة والصوم ما دام هذا الدم لم ينقطع عنها في أيام طهرها أو لم تترك
 له الصلوة ولا الصوم لأن أيام حيضها وإن عاينها خرج في هذا الدم حتى يجليد الله قال
 جاءها الدم لأقل من عشرة أيام فمقت أيام حيضها فهو يوم أخاضة تغتسل فيه لكل صلاة
 غسلا وتقوم وتصلّي ويكفي لزوجها وطؤها فيدعي غير محرم وإن مدت هذا الدم وبعد انقضاء
 العشرة فترك فيها الصلوة والصوم وليس لزوجها وطؤها إلا أن تنقضي أيام حيضها وإن
 جاءها يوما أو يومين في أيام حيضها أو انقطع عنها وطهرت طهرين أو لم ير جعها
 في أيام حيضها إلا أن تمت أيام حيضها وكان الطهر أكثر من أيام الدم وليس هو حيض
 وعليها بدلت ما تركت له من الصلوة والصوم وإن كان الطهر أقل من أيام الدم ومثله
 وأرجح في أيام حيضها فذلك كله حيض وليس عليها بدلت ما تركت من الصلوة في أيام
 الدم والدم **مسألة** ومنه وعن الأئمة إذا كان عادة أيام حيضها ستة أيام ونقصها
 الأثابتة ثلاث أيام متصلة بدم الحيض وتحمل في نائيتها الأثابتة يجوز لها أن تغتسل
 وتغتسل بقطنة وتصلّي وتقوم ويجوز لزوجها مجامعتها في هذه الأثابتة **مسألة** قال هذه
 ليست بأثابتة فإن كان ذلك عادة وأول حيضتها حاضتها يكون وما متصل غير منفصل
 بطهرين فذلك حيض كله ويكون في طهرها عادة لمحيضها وجاز لها فطرح الصلاة منه
 وإن كان في أول حيضتها حاضتها عند البلوغ فعدت ستا أيام وطهرت طهرين أو يوما
 واحدا ثم اعتقها دم ثلاث أيام متصلة بعد الطهر الأول فليس لها قطع الصلاة
 فهذا الأبعد أن يحبسها ثلاثة أو أقل متواليين غير متلفعة بزيادة ولا نقصان فقد قيل
 إن لها فطرح الصلاة في العشر المانع وكان الدم الثاني محسوباً بدم حيضها الأول ^{تصلّي}
 وتقوم في أيامها والطهر ليس لزوجها وطؤها فيها ينهما والطهر وإن كانت الأثابتة

مختلفة غير متفقة على خبر واحد فليس يثبت بان كان وقوعها على ما ثبت لها في الحقيقة
حاضتها عند بلوغها والاثبات لا يكون الا في العشر التي في اكثر الحيز وان رأت عن
العشر والزيادة تكون حاضرة لا حاضرة فتعقل فيها لا وتصل لكل صلوة غسل يكره
لزوجها ولو هاهنا في الاستحاضة غير محرم وقد قيل ان الازواج ليس لها ان تستقل عن
حيضها وفيها الاول الذي عودته في اول حيضة حاضرتها عند بلوغها بزيادة ولا
نقصان وقال قال تستقل بالزيادة والنقصان ان جاءها بزيادة او نقصان
ثلاث ثقات متواليه متفقة غير مختلفة في العشر كانت الزيادة لا تعدل العشر
التي في اكثر الحيز تستقل في العشر والدماء **مسألة** ابن عبيدان وفي رواية
استقلت سقطا بين الخلق لم يعرف ان ذكرها وانثى فخشى انتفسي عندها
فهذا السقط يجب عليها ما يجب على النفساء لئلا يتركها قال اما في النقضاء
العله فقال قال لا تنفسي به العلة حتى يعرف ان ذكرها وانثى وقال من
قال اذا استبان لدشمن من الجوارح فان العلة تنفسي به وما في النقاس اذا
صح انه ولد فانها تعتقد ثلثا تعتقد لنفاسها والدماء **مسألة** الشيخ ناصب
خميس ورواه عاده حوضها ستة ايام حاضتها وظهرت ثم سقطت علقته او مضقة
غير مبنية الخلق هل يلزمها بدل ما تركت من الصلوات في الستة الايام وتكون
مغزلة الحامل قال هكذا معنا على قول ان الزيادة مغزلة الحامل قلت وان
سقطت بعد ثلاث ايام من انقضاء الدم تقطع الصلوة ثلاث ايام فوق
الثلاث الاولى لتمام ستة ايام ثم تغتسل وتصل بعد ذلك على قول من لم يجعل ذلك
نقاسا ولا يلزمها بدل الصلوات الثلاث الايام الاولى قال هكذا على قول
قال بذلك الدعا **مسألة** وكتاب التبصرة وذكر في حكم الدخول في الصلاة دما
كثير في الليل وظهرت له حيف فترك الصلوة كذلك يوم كد مع الغدا فتنطرح
الرجل فلم يرجعها فغسلت وصليت وكان ذلك في ايام الحيض قلت ما يلزم
في هذه الصلوات نعم ان قد قيل في مثل هذا بالبدل عليها وقيل بالبدل عليها فان كان

فيها والدم الذي يكون حيضاً ان لم يمتد لها على معنى الحيض ولا على ان في مثل هذا
 كفارة ان كان ذلك معنى **سبب** الحيض والدم على **مسألة** عن الشيخ جيب السلك
 الجوز للدفرة التي تجاوزت الستين السنة ليس لها دم حيض اذا انقطع عنها وحدث
 لها او بعد ذلك ستين **●** وقيل قد يستند فليس هو حيض وقيل هو طهر والمعلمها غسل
 كالسحاضة بل تغسل غسل الخائض وما ان مدتها الدم بعد الستين السنة وشقها
 وصار ياتها على عادتها فبذلك فبذلك هو حيض تركها الصلوة وقول ليس حيض
 ولا تركها الصلوة وللأول ان يكون أقوى في الحجة والنظر والدم على **مسألة** الشيخ عبد
 احمد ميان الكندي رحمه الله في رجل ان زوجته حائض فلبث فيها قد ايام عادتها
 التي عودتها قبل في العايات امارت في الطهر وعلى اسمائها التي التي لم يبق
 قد غسلت من حيضها ولو سألها عن ذلك لما كان الليل جاء في البيت فوجدتها نائمة
 فلم يوقظها اليساؤها وجامعها فلما استيقظت ونقنت الجماع قالت اني بعد لم
 اغتسل فخرج ذكرها منها وركبها فماتت في يدي ففعل الرجل ان يحرم عليها زوجته وقرب
 بينهما وبينه ويكون وطؤها هذا كمن وطأ في الحيض علام لا رخصة لظن ان زوجته
 قد غسلت من حيضها اوملا **●** قال ان كانت هذه المرأة انقضت ايامها لا شك فيها وتكررت
 المرأة الغسل حتى عدت وقت صلوة وطأها زوجها فاكثرت القول بالفساد عليها
 واما اذا انقضت ايامها ولم تغسل بالماء وطأها الطائفة ففقدت في فسادها
 عليها **●** واكثر القول بالفساد **●** وان كانت ايام حيضها لم تنقض وبها
 دم الحيض ووطأها فاكثرت قول المسلمين انها علمت طهر والدم على **مسألة** الصبي في
 اوقات عداها الحيض بجمعة ايام وجاها الدم في اول من حجبته ودامها يوماً وليلت
 وطهرت منه طهر ايتها ونعت طاهر يومين وليلتين ثم راجعها الدم ودامها يوماً
 وليلتين مثل الاول وطهرت منه طهر ايتها ونعت طاهر يومين وليلتين ثم راجعها
 يوم سابع ولم ينقطع عنها **●** وهذا كله حيضاً اوم طهر ومقتضى ترك الصلوة في الدم
 الذي جاءها بعد ذلك ومقتضى فعل الزوجها معها ومقتضى الاجل **●** قال ملجأها

وانقطع عنها يومين ثم يوم الخامس انت صفة الكوفة ويوم سادس اتصل بها
 الدم ما حكم فذلك فلا يخفى ذلك اختلاف وكثير القول اذا جاءها الحيض وقتها وكان
 وقت الحيض كثيرا والظاهر في ذلك كماله بحسب حيضها الى عام ايامها والصفة والكيفية
 كماله بحسب واما الحيض والدم على **مسألة** ومنه في ذلك اذا اتاها الحيض بعد ان
 تحسدا بام وولدت شيئا مثل الخيوط والعصب وتقطعا لها قطع دم اعلمها عدة النفا
 عن وطى الزوج ام لا قال هذا حيض لا لو تكن مضغفة دم ولما هو دم وبعض
 تعبر فيكون تطهر في ماء فان ابد الماء ولم يبق له قوه يشبه الدم وحيض وحكمه
 الحيض وان بقى له قوه يشبه الدم فتكون في الصلوة تدعى ايام حيضها وتغتسل في
 ولا يفرقها زوجها المباح قبل عام ان يعين يوما والدم على **مسألة** الشيخ ناصب
 والملاة اذا حاضت ثلاث حيض متفقت فانه يكون وقتها ما
 عليها الرابع في الزيادة والنقصان وهذا نعمل وقال بعض الفقهاء لا تحول
 في الرابع الى ان يكون موافقا لثلاث المتقدّمات والدم على **مسألة**
 ابن عبيدان وفي اخره قعدت للميلاد فخرج بعض الولد ثم ماتت امد قبل
 تمامه وجده الولد حتى انما لا يضيّق معالجته اخرج هذا الولد الحي وغير
 ضرورة لحق بالولد ولا امد اريت ان مات هذا الولد قبل تمامه
 بعد ان صحت حياته باستهلاله وغيره ولم يعرف هو ذكر وانثى ما يكون
 ميراثه وهل يرث ويورث قال اذا صحت حياته فانه يرث ويورث على الاثر
 قول المسلمين وهذا لم يعلم ان ذكره ولا انثى فان يكون مثل الجنائز والدم على **مسألة**
 ويعبر في الملاة ان اسمها الدم ولم تعرف ايام حيضها واما طهرها الاثر في الصلوة
 ما دامت على حالها تلك مخافة ان توافق في طهرها للصلوة ايام طهرها المحبوبة ان
 لا يبطاها زوجها ما دام على حالها تلك مخافة ان يوافق في طهرها ايامها وهي على
 تلك الحالة ايام حيضها والدم على **مسألة** الشيخ لجهان محمد وملاة النفسا اذا
 لم تعرف نفاسها الا والدم على **مسألة** كيف تضع اذا انقطع عنها الدم في الثاني بعد

عشرة ايام قال يعجبني ان تترك الصلوة في النفاس الثاني اقل النفاس عشرة ايام اذا
 انقطع الدم وان سقط منها الدم بعد العشر فنصلي عشرة ايام وصلوة واحد عشر يوما
 وترك الصلوة ايام حيضها التي عورتها غمرت لا تحاضة وتنع الزوج السبعين
 يوما ما ولدت والدعا على **مسألة** الشيخ احمد مفرج وللأخاياتها الدم عند الحيض
 يجب عليها الغسل للصلوات الحان تلدها لها قال لا يجب عليها الاغسل ليس تخافه
 ذلك من سبب الولد والحقة الذي واليا فان استمسك عنها توضأت وان لم
 يستمسك عنها يتمت الحان ترى الدم على راس الولد والدعا على **مسألة** ابن
 عبيدان واولاد ولدت ولدين بين كل واحد بعشر الايام كيف نفستان نفاسها قال
 اما في حال الصلوة فحجب ان يكون من الاول واما في جماع زوجها فيكون بعد انقضاء
 النفاس من الولد الثاني وقبل لا تترك الصلوة الحان تضع الثاني وقيل جازيها ترك
 الصلوة والدعا على **مسألة** ومنه ومن جامع زوجته في الحيض وقال لا تغيب
 الحشفة في فرجها وقالت هي قد ولجت كلها قال ان القول قول الزوج والدعا على
مسألة ومنه واولد استمسكها الدم قد سنة او قل واكثر ما صفة حيضها وطهاها وهل
 يجوز لزوجهها وطهاها وكيف صلحها وصيامها قال ان هذه الملة تترك الصلوة قدر
 ايام حيضها المتقدم ثم تغتسل وتصل على عشرة ايام ويكون هذا اذا بها واولد وطهاها في
 الوقت الذي تصل فيه فلا تحرم عليه والدعا على **مسألة** الشيخ خيس عيني
 المستدلة ان انقطع عنها الدم وجامعها زوجها او زوجها الدم قبل تمام العشر قال
 لا تحرم عليه وكان ينبغي ان يقف عن جماعها عشرة ايام والدعا على **مسألة**
 واذا وطأ الرجل زوجته في الحيض فحملها هل يجب لها عليه صداقة ثاني قال نعم اذا
 كان مع علمه وعلمته مع كون هبتها وان ارتكبا ذلك متعديين على الوقت فليس لها
 غير الصداقة الاول وان تعذر على كذا وند فلا صداقة لها ولا تقدي
 به منه على قول فان لم يقبل بسعها المعام ولا باس في الخطا والنسيان قلت فان
 وطأ في الحيض بعد ان علمته واجتبه ان يظن انها تلذب عليه ونفت عنده هل
 لها ان تزوج بعد تمام عدتها قال جازيها التزوج على هذه الصفة والدعا على **مسألة**

ابن عبيدان واولا حامل جاءها الحيض فركت الصلوة والصوم ثم انقطع عنها
 وظاهر الحال نقول عليها البدك لما تركت الصلوات وقول لا بد لها وقول انه
 حيض مع حمل فهو اكثر القول في معنى وجوب الصلوة وامتن الوطئ فيجبنا التنزه
 للرجلان باقية اوزة في الدم وهو حامل في ايام الحيض وهو بعد للشبهة والدعاء **مسألة**
 والتي امكنت زوجها ونفسها وهي حايض ولا يعلم الرجل ما يلزمها قال فلان في علم الرجل
 انما والاثم عليها واحب الي ان لا يسك الرجل اذ في نحو هذه الا ان ترجع وتوب **وتوب**
 قال ابو حنيفة اما في التنزه فيما قال اذا عرفت ما هذا وما اذا كانت في ثوبها ونسيت
 فقد قيل ليس عليه هو ثم ولا حرمته وما في فقد قيل انها اثم لا انها مكنته ونحو
 عليها واما الفساد فلان علي ان احد السليبين افسدوا عليه بهذا وقال بعض
 ائمة في معاشرة ان قامت مما تركت ومعنى قد قيل ان عليها ان تقدر في معاشرة
 عليها ان قبل فديتها وان لم يقبل فديتها لم يكن عليه ذلك وان عليها معاشرة
 وهي اثم نجا في عند ولا تدين له ولا تفعل له كما تفعل المالة لزوجها وغيره ان
 تمنعه وقيل ان لم يقبل فديتها وسعها منه ما يسعد منها ولا تايم في معاشرة
 وكان لها ان تفعل له كما تفعل المالة لزوجها والتعريض وسعها منه
 ما يسعد منها بعد ان لا يقبل فديتها ومعنى قد قيل انه يستحب لها ان تقدر
 منه وليس ذلك عليها فان فعلت ولم يقبل فديتها كان القول فيها على ما مضى
 من الاختلاف ومعنى قد قيل ليس عليها فدية في طفلا ولا انفسد عليه ولا يفسد
 هو عليها الا يتعدى هو للوطئ في الحيض وليس حرمته كما يتعدى هو للوطئ
 كفعله الا انها اثم في مكان ذلك في حينه لا اثم قبل جموعه ولا يعلم بينهم اختلاف
 انه لو وطئها وطأ صحيحا وهي حايض خطأ ذلك لا يفسد ها ولا اثم عليها جميعا
 وكل كان كان ناسيا وهو ناسية وانما قالوا انها تفسد عليه بوطئها متعمدا
 في الحيض بعد العلم وفعلها ليس كفعله ومعنى هذا القول اصح في من عوب اصحابنا
 وان كان اكثر قولهم في علمهم ان ياتوها بالفدية والدعاء **مسألة** **سئل**

الفقيد منها خلفان عن الملة اذا اراد الطهر اليقين في ايام حيضها واغتسلت و
 ووطئها زوجها ثم رجعا الدم قبل انقضاء عدتها هل تحرم علي زوجها بوطئها اياها على
 هذه الصفة كان على سبيل الغلط والعمد قال فعلى ما وصفت ولا الجماع الواقع
 عليها من زوجها في ايام حيضها غلط منها مع انها في حال الطهر في ذلك فان رجعا الدم
 بعد ذلك قبل ان تنقضي ايام حيضها فيجوز في حرة الزوجة علي زوجها معنى الاختلاف
 على ما في نواعي الفقه والاسلاف **و** ان حرم بعضا افسدها عليه لتجديده على ذلك
 مما اقبل انقضاء ايامها التي عدتها وقد كان ينبغي الاستعمال الحزم عن مثل ذلك
• وما هي في حيضها عند من هذا التعميم في ذلك كما كان ذلك من غلطها وعوض
 لم يفسدها على زوجها بهذا الجماع الواقع في حال طهرها وان كان في ايام حيضها عارضا
 الدم ولم يعارضها الا انها في ذلك الحال متعبدة في الصلوة والصيام ان كان ذلك في
 شهر رمضان ولا يستقيم في حال تعبدتها في ذلك الا ان يكون زوجها غيبا عن منعه
 جماعها والا فيكون في ذلك تناقض لان الحايض غير متعمدة متعبدة بالصلوة و
 الصيام في حال حيضها واذا تعبدت بذلك فهي طاهرة غير حايض **•** ومتى اثبت لها
 الطهر في شيء وثبت لها ذلك في جميع الاشياء وكان حكمها حكم الطاهرة فلا
 في معنى الحكم **•** واما الاحتياط فهو غير ذلك ولا خذبا وثق في الزوج الحزم
 خير ما يستعمل واذا لم يتعمد الزوج على الجماع في الحيض ولما واقعا على انها طاهرة
 فيما عندها راحة واحوالها الدالة على ذلك وهي خير تبريرها غلطها من ان لا
 باس عليها فيما عندي على هذه الصفة لانها جميعا غير متعمدة عن الجماع في
 الحيض على هذا الحال **•** والحقيقة ان تقع على الجماع بالعد في الحيض الاعلى الخطا
 وفعلها هذا الشبه الخطا اذا كان كذلك والدلالة **مسألة** المصبي وان كان
 من الاثبات والحيض طهر اكثر من الحيض ليكون حيضا **•** قال احسب ان الحيض
 في العشر **•** احسب ان بعضا يخرج عن حكم الحيض والدلالة **مسألة** ومنه
 والملة اذا جلاها الحيض في ايام حيضها لم تقطع عنها الدم وتعتبها صفة

أو كذا أو يومئذ وغسلت بالماء وقبل القطاع أياماً ثم جامعها زوجها والصفة
 والكفة واليوسن هاتان في أيام حيضها وقول أنها تحرم عليها وقول لا تحرم عليها
 وما صغير ضعيف من يحكم ما حفظ ولا يضيف عليهم ما يسعهم التمسك به
 ولا يوسع لهم ما ضاق عليهم والداع **مسألة** الشيخ ناصر خيسر لما إذا نسيت
 عدة أيام حيضها أو نقابها ما تفعل إذا صارت في حال كذا تكون مثل المسئلة أمر غير
 قال فيها عندي أنها مثل المسئلة في الحيض والنفاس والداع **مسألة** عن الرغوي في
 مسئلة طويلة في المسئلة بالحيض إذا استتمت بها قال يحجب هذه المدة أن تترك ثلاثة
 أيام وإذا فعلت الدم لم تقبل وتصل إلى عام عشرين ولا يفها زوجها الوطئ سبعة أيام
 فيكون ذلك عشرة أيام وعن زوجها وطؤها ثلاثة أيام من أول هذه العشرة الأيام ثم
 يحجبني للوقوف عن وطئها الآن كانه بعد طهر العشرة الأيام احتياطاً طاهراً من ^{الثلاث}
 الأولى وهي من منولة المسحاضة وتزول صلوة ويوم واحد عشر يوم ثم ترك
 الصلوة ثلاثة أيام لئلا تكون عادتها أقل الحيض وهو ثلاثة أيام على أكثر قول
 المسلمين فعلى هذا يكون دأبها الآن يوجب الدعنها والداع **مسألة** الفقيه أحمد
 والداع إذا اعت على زوجها أنه جامعها في الحيض وهو لا يعلم وأنكر الزوج فوطئها ثم
 افتدت بصدقتها منه وقبل فديتها ثم بعد ذلك رجعت عن قولها عليه ودعواها
 وقالت أنها كانت كاذبة عليه انقبل حجتها وزوجها أن يردّها أم لا قال نعم
 هذه الملة الرجوع عن قولها الأول إذا كانت صادقة في حجتها وعلم أنها كاذبة في
 دعواها الأولى فحجتها في ذلك جازنة وقولها في ذلك مقبول وزوجها الأول الذي
 ادعت عليه أنه وطئ في الحيض فتعلم أن يصدتها على حجتها عن قولها الأول ولم
 أن يزوجها ثانياً بعد أن كان خالها أولاً وعند دعواها الوطئ في حيضها إذا كان يعلم
 كذب قولها عليه في الأول وليس لها أن يمنعها من المراجعة والتزوج ثانياً إذا
 أكدت نفسها ورجعت عند ذلك إذا ادعت الملة على زوجها أنه وطئ في الحيض فتعلم
 وصدتها زوجها على ذلك وهو يعلم أنها كاذبة عليه وصدتها فهو أيضاً كاذباً والملاح
 عنهما عن الملة فتفي ذلك في الحكم الظاهر لأنه قد صح عنه أن طهر بالجمعة وقت

الحاكم بينهما بذلك. وما فيها بينهما وبين العبدان في الحيض والبرص وحيضها عن ذلك ما بين
 هكذا حفظه مؤثر العبد في كتاب بيان الشرح جنود الديان والوكالات والقد
 اعلم **مسألة** ان جوارق الدم اقل من ثلث ايام ثم لم يزل الطهر اليقين الذي لا يشك
 فيه ثم رجع الدم في بقية من ايام حيضها فان استوت ايام الدم واما الطهر ونقصت
 ايام الطهر عن ايام الدم فمعها عندنا وعندها ان هذه ايام حيض كلها وان زادت ايام
 الطهر عن ايام الدم فليس عندنا هذه الايام ايام حيض على هذه الصفة وان كان ايام الدم
 الثلاثة اياما اكثر من ذلك فطهرت طهرين وارجعها الدم في بقية من ايام حيضها
 زادت ايام الطهر ونقصت ايام الدم وكلها عندنا دم حيض على هذه الصفة **والله**
 اعلم **مسألة** المصحح وحيث قال في المستحاضة تصل على عشرة ايام وصلة في يوم
 احد عشر اكون منذ وقت انقضاء وعشرة ايام الى وقت انقضاء تلك الصلة لا تحسب
 محسوبا عشرة ايام الا تحاضة واحكامها ايام حكمها واما ايام الحيض التي بعدها
 في الوطئ فيها وغير ذلك من احكامها قال ان هذا الوقت الى انقضاء الصلة وقت
 الطهر حد بين الطهر والحيض ويجوز فيه ما يجوز في الحدود الدخلة في الحائض
 كالسرة والركبة والمرفق **والله اعلم** **مسألة** الشيخ ناصر حميد بن الحسن
 بالتوحيد احكامهم الاسلام ويجوز ان يكتب طهر الحوز والتعاونيد ومعلوم ان
 يختلفوا في الجنب والحائض والنفسا فقال بعض المسلمين لا يجوز تعليق ذلك
 عليهم ولا حملها ولا بعضهم يجوز ذلك ما لم يعللوا بالاطفال الذين لا يتقنون الانجاب
 والدواب فكله تعليق ذلك عليهم بعض المسلمين **والله اعلم** **مسألة** الفقيه
 منها خلفان فالذي عفاة في المال اى اختلف عليها حيضها عن عاداتها الثابتة لها
 نزوان عليها او نقصان عنها لم تستقر على ايام معلومة ثلاثا فله متواليه ناجح
 باقية على حالها ومتى استقر حيضها على خلاف ما عودها ثلاثا متواليه فثبت
 طهرا بذلك عان ثم تنقل اليه في الربعة وقيل السابقة كانت كذلك الا ايام التي
 عليها حيضها لا يلية عن عاداتها المتقدمة الى عشرة ايام التحمل كثر الحيض على شهر ما
 قيل وانقصه وما زوجها فان كان وطوء اياها حاله نقصان فطهرها قبل ان يثبت

ذلك عانة لها فان لم يرتفع بها الدم قبل تمام عاداتها فلا حرج عليه في رجوعه وان ارتفع
 الدم قبل تمامها وكان وطؤه طها في طهر ومعهما الرجولان مختلف في تحريمها وان كان وطؤه
 طها في حال الزيادة على عاداتها وسيلان الدم منها قبل ان يحكم به عانة لها ففي هذا الحال
 لا يشرع ما عليه وطؤه اياها فيها الرجولان خارج وحكمه فيها الحكم للتحاضة اذ يلزمها
 فيه الصلوة والصوم والازمان عليها ولا يصح ان يلزمها ذلك في حال كونها في حيض او في
 الزوج وطؤه المأفود من التنافي وعليه هذا فان خرجها من زوجها عند طهارتها لم يجرها في
 الاصل غير حرام فلا تنصيق عليه واجتبرها وان يكون كما كانا عليه وقيل وحكم الزوجية
 ان لم يكن خروجها منه الا بذكر على حسب ما بان في **المدخل** ومنه في رجل ارتجى
 زوجته فقالت له اني ما زنت فلم يلتفت الى قولها وجامها وصرح انها حايض فحرم عليه بذلك
 ام لا قال فيها عندنا كانت عورة تنهذه الغنطة فيما مضى عند حدوث الحيض
 عليها وعرف منها ذلك حتى صار ذلك متعارفا بينهما الاجل الحوض الحادث لا لغو ^{تقولها}
 ذلك على ما تجزعه عليه فيما ارى في معنى الاطمئنان الثابت في القلوب لا تقع بها الكثرة
 فان جامعها متعمدا بعد ذلك **وافق** جماع اياها حال حيضها فقد اخطا لا يسعد ^{منها}
 وفترحت عليه بذلك فيما بينه وبين الله على ما عليه العمل وقول المسلمين **واما في**
 الحكم اذا اكره عواضا عليه جماع اياها في حيضها متعمدا ولم يكن معها ابنته على ذلك
 فلها عليه اليقين فان نزلت الى عيینه وحلفوا كما ذكرها في حديث ثورون فقد عصى منه
 بصلاتها ان كانت محقة في قولها فان قبل منها ذلك وخلي سبيلها والا فحكم عليها
 بعواشه في حكم الظاهر وعليها ان لا تستق له فيما بينها وبين خالقها ان اراد منها
 الجماع في بعض ما قبل وقد قبل ليس عليها الغدقة واجبة ولما في مندد اليها
 وما مؤنة ها على غير الوجوب وفي بعض القول انها تسعها معاشرته بعد
 ان يحكم عليها حال المسلمين بذلك انها عليها الانقياد الى حكمه ولا يجوز لها خلافه
 واما هو وان كان مبطلا في الكاره ما ارادته عليه فغوى واسع له معاشرتها فيها
 بينه وبين الله وان حكم له بذلك في ظاهر الحكم وكفى بالبدن رقيما وحسيبا **مسند**

عن الشيخ علي مسعود رحمه الله في الحائض إذا جلاها العيضة في أول وقت الصلوة
أن لو قامت للصلوة لم تقض الصلوة أتلتزمها تلك الصلوة إذا طهرت أم لا **قال الشيخ**
القول لا تلزمها والدليل على ذلك **مسألة** سئل الشيخ سعيد بن محمد عن العيضة
عنه يجب عليها غسل أم لا **والجواب** نعم يجب عليها الغسل في الحائض في ذلك وحكم
الغسل عليها على عموم الجسد والموضع **والجواب** نعم **مسألة** سئل الشيخ عن الغسل الذي لم يغسل
جسدها مثل الحائض في أكثر ما جاء في الأوصاف أينا يخرج في بعض ما قيل أن لا
غسل عليها بل عليها غسل في جميع الجاهات وإن تركت الغسل على معنى التأويل
منها فظننت أن لا يجب عليها وصليت على ذلك فلا أقول إن الزمها كفاية بل اجتنب
طهارة تنوب الله وتبذل للصلوات على وجه الاحتياط والشريعة على قول
ووجب عليها الغسل **والجواب** نعم إن أخذت بقول من قال إن ليس عليها غسل في
صورها وكان يتميز للعدل والقولين فليس يجب عليها تؤيد ولا بدل
ولا تخاطب بأخذها وعملها بقول من قال إن ليس عليها غسل بعد تيممها ولا
عند ما دعا على العلوية والسليمة **مسألة** سئل عن المصبي في الملة إذا كانت عذوها
للحوض حتى أيام وجاؤها اليعتد أيام والنقاع عنها ولدت طهر أينا يغسل
ولم يدرجها الدم هل عليها غسل ثانی إذ قد غسلت قبل تمام ستمة الأيام
التي عودتها قال هذا فيه اختلاف قول عليها غسل ثانی على قول من قال إنها
ليس عليها الملقوة في أيام عودتها تكفي قول ليس عليها غسل غير ذلك والدليل
مسألة إن الذفعة والدم بعد طهر عشرة أيام والدم السائل والقار والماء
يتصل بالملة ثلاثاً أيام بلياليها أو وقاها إن ذلك ليس بحيف لأن كانت صائمة
وحدث بها دفعة ونكرت في ذلك شيئا والصلوات وطهرت بعد ذلك طهر
بيننا فعلها بدلت تلك الملقوة وبدلت صوم ذلك اليوم ولو لم تأكل أو تشرب شيئا
إذا كان تركها للصلوة والصلوات النهار أو صلاة الحجز كانت الصلوة
التي تركتها من صلوات الليل أصبحت طاهراً على أن يتلصص فليس عليها شيء

شئ من ذلك ولا غيره وإنما عليها برك الصلوة التي تركها **والدم على** **مسألة**
 وعلى الرجل أن يتيمم الجماع ويغتسل الحيض إذا لم يوج الحشفة كلها وكذلك في الدبر
 إذا لم يوج إلا بعض الحشفة قال لا يجزئ للرجل أن يتيمم مثل هذا خوف ^{النفس} خروج
 عند نزول الشهوات وإن أوج بعض الحشفة ولم يوج الكل فلا تحرم عليه كان ذلك في
 قبلها أو دبرها إلا أن تغيب الحشفة كلها أو يلتقي الختانان **والدم على** **مسألة**
 الشيخ ناصر بن خميس وفاء لصاغة بدله شهر رمضان فاضت فلامرت أن تغتسل
 قبل الفجر وغتسل بعد الفجر يومها ما مضى من صومها كان ذلك من عذر أو غير عذر
 قال إن صومها انتقض إذا تركت الغسل قبل الفجر من غير عذر **والدم على** **مسألة**
 وأعلنه جأ والأثران المستقلة بالحيض إنما عاردها أول وقت إتيانها فإن نزل في
 الثاني فليس لها ترك الصلوة وعند صوم عاردها إلا الوقت الأول حتى تكون الزيادة
 في ثلاثين أو أكثر كلها متساوية فلا تساوت ثلاثين أو أكثر كان اتساقها في الرابع
 إذا جاءها مثل الثلاث الأولات لم يكون عاردها وإذا اختلفت الزيادة كان
 عاردها أولها وهكذا جاء الأثر فعلى هذا إذا وطئ حايضا وكان ينبغي له أن لا
 يطأها لذن وطأ المستحاضة في الدم السائل مكره **والدم على** **مسألة**
 قال أبو حنيفة الذي عنده أنه يختلف القول في أصح ما ينما ثبت به حكمه
 الحيض في أيام الحيض فقال في قال لا يمكن يكون الحيض ولا تعتد به الماترك
 الصلوة منها إذا جاءت أيامها إلا بالدم العبيط السائل والقلا في الفجر **شرح**
 الجامع فإذا انقطع الدم السائل والقلا في فيهما سوى ذلك طاهر ولو كانت في
 الصفرة والكثرة والحمرة والغبرة السائلات والقلا في ذلك **مسألة**
 غتسل في الصلوة والصوم ولو كان ذلك متصلا فيها بالدم بعد انقطاعه فلا يجوز لها
 على هذا الحال ترك الصلوة عند صاحب هذا القول لأن طهاها من ولزجها
 وطهاها في حال يكون عليها فيها الصلوة وطها **مسألة** وقال في قال ضمها في ثلثة
 الحايض في ذلك ما دام عليها الصفرة والكثرة والحمرة والغبرة ولا تجزئ لها

الصلوة في ذلك الحال اذا كان شيء من ذلك قاطئا او سائلا فان انقطع عنها ذلك بقي
 ذلك مكمنا في الجسم فلا دم العيب مكمنا في الجسم فهي بمنزلة الطاهر في ذلك وعليها
 وطها الغسل والصلوة لانها قد خرجت وحكم الحيف عند صلوته **هذا القول**
 ولزوجهما وطى وعافى حال حالها الصلوة في ذلك **وقال** وقال منهم انها بمنزلة
 الحايض مادام بها شيء من ذلك الدم المكن في الجسم فان ذلك عنها ذلك لا يقطع
 ولو بقي فيه الصفة والكثرة مكن في الجسم فهي بمنزلة الطاهر ولو كان الدم المكن
 وطها الغسل للصلوة ولزوجهما وطى وعافى **هذا القول** **وقال** وقال منهم انها
 بمنزلة الحايض مادام بها شيء من ذلك ولو كان مكمنا في الجسم حتى تطهر من ذلك
 فان ذلك عندها كانت بمنزلة الطاهر وعليها الغسل والصلوة ولزوجهما وطى
 في حال ما تحل لها الصلوة على **هذا القول** ولو كان بها بطل غير الطهر او ما و
 يورس فهي طاهرة في ذلك اذا لا عنها ما قلنا او الصفة المكنة وشبهها **وقال**
 منهم انها بمنزلة الحايض مادام الطهر مشتبها عليها حتى ترى الطهر البين الذي
 مثل القطن والفضة والطين ياتي بها الى الحيض **فاما** لم تر الطهر البين فهي بمنزلة
 الحايض حتى ترى الطهر وتنقضي ايامها ان كان لها عادة في ايام قبل عودتها فان
 لم يكن لها عادة كان لها ترك الصلوة وحكمها حكم الحايض **اما** قال السلون
 واكثر الحيف وهو عشرة ايام في قول بعضهم او خمسة عشر يوما في قول بعض
 ونخرج في بعض القول ان كانت المرأة ممن يحبرها الطهر الذي ذكرنا الذي
 مثل القطن والفضة كان القول فيها ما قد مضى وان كانت ممن لا ترى
 الطهر كانت الصفة والكثرة والحجوة وما الشبه ذلك مما ذكرنا والغايض
 والمكن في الجسم محكوم لها بحكم الطاهر التي ترى الطهر الذي ذكرنا عليها
 والصلوة ما على الطاهر لان النساء في هذا يختلفن فلعن بعض من ^{يطهر}
 عليها الطهر وبعضهن لا **لان** لا بد في خلق كل حكم الذي ثبت له ولزوجهما
 وطى وعافى حال ما ثبت لها الصلوة **وقال** وقال ذلك عند ويوجب عليها

الصلوة بانقطاع الصفقة وغيرها عند كل شيء من هذا الذي مضى
وبارها بالصلوة فيدها المرحوم الطاهر البير ان زوجها يؤمن ان لا يطاها
فان وطئها لم تحرم عليه لقها بمنزلة الطاهر. وقيل في قول ولولاها الطاهر البير
في ايام الحيض وطئ عليها اغتسلت وصليت ويؤمن زوجها ان لا يطاها حتى تنقضي
ايام حيضها فان وطئها لم تحرم عليه اذا وطئها بعد الطهر والنظر والنحو في ذلك
اختلفوا فالله اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد مراد امان وصنعت المسألة
لحمه غير في لغة فقد قيل في ذلك اختلاف. قال في قولها انفا وقيل غير تناس
عني يصح في كل شيء من الجوارح. وقال في حق يتم خلقه وقيل في حق يصح ان
ذكره والشيء في عينه على الاحتياط ان تنكح الصلوة قد لا يام حيضها مادام هذا هو
عن وطئ الزوج السبعين يوما والله اعلم **مسألة** السيد مهنا خلفان في رجل انا
جماع زوجته فقال له انها لا تصلي ولا تغوض طاهرة وما زينة وكل يوم غير ذلك ما
فوقه عن صرح بالحيض على سبيل الكتابة عند فلم يقبل قولها ذكره ما مع ما صح
معه انها حيض بعد الجماع هل يكون قولها ذلك المتفق حجة عليه وتكون كالتى
اخرت حيضها وتحرم عليه بذلك ام لا. قال فيما عندي ان كانت عورة تدهنه
اللفظة فيما مضى عند حدوث الحيض عليها وعرف منها ذلك وصار ذلك متعارفا
بينهم الاجل الحيض الحادث لا يعرف فتقولها ذلك على هذا حجة عليه فيما اريد في
معنى الظن انما الشائنة في القلوب للتعجب بها الرب فان جامعها متعود بعد
ذلك ورفق جماعها حاله حيضها فقد اتى ما لا يسعد منها وقد حرم عليه
بذلك فيما بينه وبين الله على ما عليه العمل وقول المسلمين وانما في الظاهر الحكم اذا
اكره عواها عليه من جماعها ياها في حيضها متعود ولم يكن معها بقية على ذلك فلها
عليه اليقين فان نزلت اليه وحلف لها الحاكم في حذره وان تعتدي
منه بصلتها ان كانت محقة في قولها فان قبل منها ذلك وخلى سبيلها واللفظ
محكوم عليها بما شرع في حكم الظاهر وعليها ان لا تستنقذ فيما بينها وبين

قيل

خالقتها ان اخرج منها الجماع في بعض ما قيل وقد ليس عليها الغدقة وحينئذ يغايض منقذته
الها واما مودة ها على غير الوجوب وفي بعض القول انها تسعها معاشرته بعد ان يحكم
عليها حاكم المسلمين بذلك لانها عليها الانقياد والحكم ولا يجوز لها خلافه واما هو
ان كان مبتلا في الكفر ما اذ عنده عليه تغير والسبع له معاشرتها فيما بينه وبين الله
ورن حكمه لم يترك في ظاهر الحكم وكفى بالله قسيبا وحسبا ولله على **مسألة** ابن عبيدنا
واما اذا جازت هذه الملاقاة اوكدت بعد طهر عشرة ايام فليست حراما ما لم تنقذها
دم سايل او قاط او فاض على اكثر قول المسلمين ولا يجوز للملاقاة قطع الصلوة لهما
واما اذا جاء الملاقاة دم سايل او قاط او فاض من موضع الجماع ويعد طهر عشرة ايام ثم
اتصلت الصفة والكدة بالدم السايل وقبعت في فوج الملاقاة مكان الدم فانها تكون حايضا
في الصفة والكدة في تعيين ايام حيضها على اكثر قول المسلمين واما اذا جاء الملاقاة دم
قاط او سايل او فاض من موضع الجماع وقام يوما او يومين ثم طهرت طهرين ثم بعد
ذلك جاءها صفة اوكدت فيحي في ذلك اختلاف **قوله** قال في قول المسلمين اذا كانت
الصفة اوكدت فايضت في فوج الملاقاة فانها تكون حايضا وان كانت هذه الصفة
والكدة غير فايضت فلا يكون الملاقاة حايضا وقال في قول اذا لم تكن الصفة
متصلة بالدم السايل او القاط او الفاض فلا تكون الملاقاة حايضا وهذا القول
الاخرى في الدنيا علمه وان جاء هذه الملاقاة دم سايل او قاط او فاض من موضع الجماع
ويعد طهر عشرة ايام وقام معها ثلاثة ايام فصاعدت لم تقطع عنها قبل انقضاء
ايام حيضها اذا كانت ايام حيضها اكثر مما اقام معها الدم ثم راجعها صفة
اوكدت فانها الاثر في الصلوة في هذه الصفة او الكدة اذا لم تكن متصلة بالدم
كانت الصفة او الكدة فايضت وغير فايضت على اكثر قول المسلمين **مسألة**
ومند والملاقاة نفسها اذا كانت يومياتي دما ويومياتي وهي على هذه الصفة
في ايام نفاسها يلزم ان تغسل وتصل في الذي لا ترضى دما على او صغت فانها
تغسل وتصل في الذي لا ترضى في دما وكذلك الحيض والدماء **مسألة**

ومند

ومنه في اول وقت ولدت ولد من كل ولد عشر ايام كيف نفاسها فعملها ما وصفت
 انما في حال الصلوة فحسب من الاول ويكون القضاء والنفاس من الولد الاول وما في
 جناح رجاها يكون بعد نقصاء النفاس والولد الثاني وقال بعض المسلمين انما في
 ان اول وقت ولدت في وقتها ولد لها الذكر الصلوة الان تصح الثاني وقال وقال
 جاز لها ترك الصلوة والبدل **مسألة** الصبي ان كانت تعرف وقت حيضها
 ثم تقطع الدم قبل وقتها وطهرت وصلت بها مت ثم انفصلت الصفة والكدية فانها
 تفعل عن الصلوة والصيام الى وقتها الذي عودت والبدل **مسألة** الغاري
 وحيث جاء ان النفساء عادت على اول ولدت فاول ولد وقعت فيه ^{عشرين}
 يوما فطهرت طهرت ^{بعين} ثلث عشرة ايام الى تمام الثلاثين وجاء هادم عشرة ايام تمام الاربعين
 ما حكم هذا الدم الاخير نفاسا ام حيض • قال انه يكون دم حيض وعليها ان تقطع
 الصلوة فيه على ما مضى قبل والبدل **مسألة** وجدت جواربا يكون فيمن المطلقه
 ثلاثا ان اكوتها مطلقا ذكر ولد وطها ان عليها ان تقضي منه عاتق رجاها عليه
 ويجمع ماها والمطلقه واحدة او اثنتين عليها ان تقضي منه عاتق رجاها عليه والموطاة
 في الدبر او الحيف بعد ان ليس عليها ان تقضي باكثر من صلاتها العاجل والمحل هذا
 صحيح ام لا • قال الحر بن ابي اطل ما دللت واثر المسلمين وسبع والاعتباط
 خبر ما استعمل له لنفسه • قلت ويكون معقوله في المطلقه واحدة ^{والثنتين}
 ان عليها ان تقضي منه جميع ما تزوجها عليه ولو لم يكن في العقد مثل الشئ ^{والكلا}
 وجميع ما بعد الزوج وينقضي الزوج وحج ما هو متعارف بينهم في شتمهم ولا
 الموطاة في الحيف الدبر ليس عليها ان تقضي الاصلها العاجل والمحل فقط وليس
 عليها ان تقضي بشئ من هذا المتعارف بينهم مثل المشوى والذي يسمونه كراما
 او كيف تسمونه • قال اما المذكور في العقد فهو ثابت وما وقع عليه القول قبله
 ولم يذكر فيه في اثنائه الاختلاف ولعل ما وقع بعد العقد الشرط لا بعد من
 الاختلاف والى القول انه غير ثابت والبدل **مسألة** الزاوي في الحايض اذا كانت

عادتها في الحيض ستة ايام او اقل او اكثر ثم رآه الدم اكثر من عادتها المألوفة لتكون
 كالمنقصة وياتها زحاما وتغسل كالمنقصة حتى تدرم عليها تلك الزيادة ثلاثا
 افرغ اكره الحكم في ذلك قال المزيج فنامر بالاحتياط والاعتدال عند الشهادة وهو
 ان يكف من زحمة هذه الزيادة اذ كان الدم سائلا وقاطلا وقابضا وقما الصلوة
 فتغسل وتصل في التين وتقطع الصلوة في الثالثة او كانت الزيادة في التين لم
 تختلف فاذا جاءها الدم في الثالثة مثل التين صار قوتها ولم يكن عليها بدل ما كانت
 من الصلوة وان اختلف عليها ابدلت ما تركت من الصلوة ولم تعتد بالاولتين وجعت
 في غيرها الاول • وهذا اذا كانت الزيادة فيما دون العشرة الايام ولم تعتد بها والثمة
 اعلم **مسألة** ابن عبيد الله في الحامل اذا استقطعت حلقه كبر تقطع الصلوة قال في
 ذلك اختلاف والري عجيب في القول انها تقطع الصلوة مثل ايام حيضها وتغسل
 وتصل عشرة ايام وتصل صلوة واحدة في يوم واحد عشر ثم ترك الصلوة ايام حيضها ان لم تقطع
 عنها الدم ولم المزيج فيمنع عن وطئها سبعين يوما والدم على **مسألة** ومنه والقبالة
 الحامل فوطئها مقبول انه ذكر او انثى او حيث او ميت قال لا يقبل القبالة ان الود ذكر او انثى
 الا بشهادة شاهدي عدل • وما فوطئها انثى او ميت ففوطئها مقبول والدم على
مسألة الصبي حين قيل انك دم حوا بعد طهر عشرة ايام فهو حيض اخر ذكر ولو لم يكن له
 وصفت كدم الحيض اولى قال نعم في قول من هو التمييز وهو اليسر في جرحه
 حكمها والقول الآخر احوط وكلها صواب مع قول من انشاها والدم قلت • واذا ملأ
 بالملء الدم وكان لونه في الايام التي كوفها ان دم الحيض كدم الكحل اختلف وفي الايام المحك
 بها انها كخاضة كدم الحيض فهل لها تلك الصلوة • فوقت الكحل اختلف على هذه الصفة
 وهذا يتم صومها وحمل جاءها ولو كان كدم الحيض اولى • قال علي قول من يقول بجمع
 الدم بلا تمييز يري جواز صومها وابطوطها ولو دم الصلوة عليها ولا يعتد به
 الدم بخلافه نظر يري التمييز فيقول به والدم على **مسألة** عن السيد
 بهذا خلافا فمن ادعت عليه من زحمة انه وطئ في الحيض وانكره فندت • فمذموم بعد

تحرر عليه وليس اللفظ كالتمتع والبدل **مسألة** الزماني في ملكوته اعتقه بملكه
 ومات وله اولها اخوة احد لا يكون تزوجها الا في وقتها ام تزوجها عصبته معتقها
 اخوته وعامه في ذلك وقت **مسألة** ام كلهم سواء قال عصبته الذين صحح النسب
 وبينها والنفقة في حقها وكان منهم اقرب كان اولها ان لم يكن لها عصبته فعصبته
 معتقها وكان منهم اقرب كان اولها وقول ان الامام ولو عصبته معتقها الله
 اعلى **مسألة** ومنه وفي اللفظ ان كانت بين شركاء اخوة فيهما تمام وبالنفقة فالأول
 حلالا للغير ان تزوجها على نظر الصلاح وغير مشورة اخوته وهو بدليلهم بذلك
 ولا يتكرونها عليه يجوز ذلك ويكون النكاح ثابتا لله قال اما في اللفظ الامة
 يجوز لها ان جميع الشكوك فان كان فيهم يتيمة وله وصي نيازن وصية على بعض
 القول **مسألة** وقول لا يجوز فلان اللفظ في الزوج لا يجوز **مسألة** وما خلع بعض الشكوك
 للامة وزوجها وبزوجه وحققها الذي لها على زوجها وطلقها الزوج حين البرق والطلاق
 ماض وحقق الشكوك لا يبرأ منه وما خلع الامة في عقدتها فعلى ما جاء في الاثر لا يجوز
 وتزويجها الحق والبدل **مسألة** المصبي حرم له دور تزوج امه فخرج السيد
 عن خروجها اليه وطالب من الزوج اذا شأوها بسكن عندها بيت سيدها فليس
 على الزوج ذلك فلا نفقة له بعد العبد الحامل اذا طلقها الزوج وفيه اختلاف
 الولد ليس للزوج والسا على **مسألة** وفيمن امتلك بامته واشترها ايجوز ان
 يدخلها وغيره ان يستبها ام لا **مسألة** قالوا لو كان دخلها بعد التزوج فلا يجوز
 له ان يطأها احدها اشتراها اللعبدان يستبها وان كان وان وطأها بعد التزوج
 جائز له وطأها بغير استبها والبدل **مسألة** ابن عبيدان واذا اعان السيد على
 ثقب انف امه لما وثقبها في المثل ان يصنع في اخنها حلق وفي ثقبها وعائته لغيره
 اعطاها تزوجا ليشقونها انها اولادها واعان على وسيم عبد له وعائته ان اعطى
 وسيمه حديلة فلا يلحقه ثوب في ما يملكه فيما بينه وبين الذي على منك هذه والبدل
 اعلى **مسألة** ومنه وفي اللفظ ان كان لها زوج فباعها سيدها في بلد غير بلد زوجها

سيد العتدان يرد على زوجها ما كان سلم وصداقها اذا طلب الزوج ذلك من الله قال في
 ذلك اختلاف قول علي بن ابي طالب على الزوج ما سلمه من الصداق وقول لا ينفك السيد
 للزوج شيء وان شاء الزوج لحق في جنته ومن كره فذلك البه والدماع **مسألة** ومنه
 وروى في امتد التي اشتراها او نظرت في نفسها او صدقها قبل ان يستبها حرم عليه وطؤها
 وليس له ان يتجسس عليها او ينظر في عورتها ولا ينظر في كبرها واما ان نظر ومسح الخرج
 فلا يجز عليه وطؤها بذلك ويتبين له والله اعلم **مسألة** عن القاضي ما صرح بها
 ان العتدان تركها سبتا الزوج بها بالليل والنهار فعلى الزوج النفقة الشرعية بالتمام
 وعلى سبع مكاييد ونصف مكوك ولداون مناء الترة والدارية لجلاتها ولذا خلاها
 له لئلا يعلى الزوج ذلك في قيسا وحبلا باسلمها اليها لئلا وان كانت صائتة رمضان
 وتوفيها اربع سبتها والليل مع زوجها فلمها نفقة النفقة وزوجها ونفقتها وسبتها
 والدماع **مسألة** عن الشيخ جاعدا خيس محمد الله وفوق اشترى فادما وحل
 والحادم صبي وتركه عنده حتى بلغ ولم يكن للمكذوب باع بعد ما بلغ اليه من شئ ولذا
 الزومد شئ والحادم ليس يوجد في عان ما العمل في ذلك التجهيز الدينونة منى ما وجد
 الحادم فعليمان يسع في ردة وادامات قبل ان يجد الحادم ويكون سالما
 قال فعلى ما فناء وقول المسلمين في هذا الصبي ان اذا كان محروما يعبر عن نفسه
 ويبيع عنها جاز على معنى اللطمانه مشروءه اذا لم يكن العبودية ولم يظهر منها
 بوجوب الحرية ولم يصح ذلك عند الشك وهو من الجنس الذي تقع عليه الملكية
 بالحق في مواضع او ما في الحكم فلا حتى يصح **الزف** وان كان محروما ولا يعبر عن نفسه
 في الحكم كانه بعد ما على اللطمانه فعلى ان لا يخرج من اللعانة على حال اذا لم
 يترتب فيه حال من رجا حوانه في هذا الموضع على هذا الشيخ ابو سعيد محمد الله
 على ما رجناه في جوابه ولكن لا يثبت عليها اذا هو اكن ذلك على حال حتى تصح العبودية
 في قولهم وان لم يتكسر دعواها عليه بعد ان بلغ الحام وهو صحيح العقل فادما وحل
 يعبر عن نفسه حتى باع وقد علم ان لم يكن عند شئ وما يذهب الى الحرية فيفسد البيع لو اورد

فظاهر الحكم فلا بد من الحق للاختلاف في قولهم في ثبوتها عليه ان هو ان يكون
 بعد ذلك. ورفع عن الشيخ محمد بن جعفر انه كان يذهب الى ثبوتها عليه على هذا
 وان الشيخ ابوسعيد رحمه الله سبحانه فيكون ذلك اذا كان هذا في الحكم مع الانكار
 بعد البيع على هذه الصفة فكيف اذا لم يكن على حال. ان ذلك يثبت على هذا الذي في
 نفس الامر وهذا هو الحال هذه لا شيء عليه الا فيما يخرج على معنى الانكشاف اذا لم يكن
 في موضع تقيده فثبت ان يكون سكوته لعقد ذلك والمدعى **مسألة** عن الصبي
 والامتناع عتقت ولها زوج غائب فلم يعلم منها رضى ولا كراهية الى ان مضى ما
 مضى ثم قالت انها لا تريد هذا اذ كان ذلك بالبيع رضاها بعد علمها بالعتق قال
 لها ذلك لان رضى به او يرجع هو غيبته ويطاها او ينظر فرجها وفيه مطا
 على قول من ثبت لها بعد العتاق المهر. قلت وما الذي يحرمها من زوجها من
 القول قال يعجبني ان بعد تقول الحكم الى ان رضى بفلان زواجي بعد عتقها فاتي
 او ينكح سيدي بعد الحرية ومكذوب لان هذا مما يختلف فيه ولو تسكك كل واحد
 منهما بقول وجب عليهما المهر فلهما الحكم حتى يحكم بينهما. قلت وهذا يجوز فيهما
 قبل ايات زواجهما وغيبته قال ان حكم الحاكم ينقض النكاح جاز في زواجهما وان حكم
 بشبوتهم فمجرد ان لم يحكم لم يعجبني ثم زوجهما او الساعلم **مسألة** وفيها لو كان
 كان اللطافة والادب ان تزوج لها يجوز لها ان تقبل من الزوج ام لا وهو
 ام لا وغيره ام ما الوجه في ذلك. قال فيما ارجو ان قبلت له هي اولاد له ان قبل
 التزوج او لا غير غير ذلك كذلك جاز والمدعى **مسألة** ناصب ليهان في رجل
 وطى امته فاختلطت وطى ما اعتق ام لا كان وطى له على ما يبيع بعد
 الاستبراء وعلى ما لا يبيع خلطها على ما لا يخطاها. قال ان عتقها هذا هو وطى العتق
 فيه يختلف فيه وقبل الاستبراء اشد ولعل لا شعور وراى المسلمين والحمد
 اشد لها وسواها حال والمدعى **مسألة** قال ابو حنيفة عن ان الوصية بالعتق
 تخرج من ايسر المال في بعض القول خاصة وسائر الوصايا لا تكون لها عتق

الوصايا ووصي يعقوب عليه السلام فلا يعقوب عت حتى يعقوب وصي
 او حاكم اولاد ووصي يعقوب المحسوب له اختلاف ولما التذبير فانه يقع عليه
 العتق من حين موت وراثته والدي على **مسألة** الصبي ووصي وامته في قتلها
 او ذبحها قبل ان يستبرئها فانه يحكم عليها وطؤها وجايز له استحقاقها وقول سبعة
 والدي على **مسألة** ومنه وولده امته سترته يطأها فالولد منها اولاد اذكور وانما
 شاعرات السيد على عتق ولولو بوص يعقوبان فان كان اولاده منها وراثوا
 منها قبلها او كنس يعقوب من مال اولادها على الذكوة اسمان وعلى الانثى اسمهم وان فضل على
 الاولاد من اسمهم غير اسمها السائر الورثة فعليهم ذكر في ميراثهم في بعض
 القول وقيل لا شيء عليهم وعلى ائمة السعابة لبقية الورثة ولا يلزمهم شيء غير ما روي
 من ائمة وقيل لا سعابة عليها وان لم يرثوا منها شيء بيعت في الدين • قلت وان كان
 للسيد ورثة غير اولاده الذين هم ورثته وكانت السيدة في الحكم تعق من مال اولادها
 من بقولها بقول الورثة ما يقول ولها اموال العدل • قال بقولها العدل علما
 بوجه الشرع تقوم جملة قلت وان كانت هذه السيدة تعق من مال اولادها بنية
 الورثة لم يطأوا حصتهم ورثتها وعاشوا سنين ثم ماتت ولدت السيدة فطالبوا بالوصف
 ثبت لهم وعلى ائمة ايمان قال اذا ثبت لهم الحفظ عليه حتى يصح خبره منه باء او حل
 والورثة وان لم يطأوا حتى ماتت فنقول لا يحكم على وارثه بشيء • وقول يحكم عليه
 وان الكورارثة فعليه اليقين بالعلم • قلت واذا هلك ولادة السيدة ووصي
 يعقوب جميع عبيده ووصي طهر بعد ان يستحقوا العتق من عاتق لارثته فضرر
 او اكثر هل يدخل امته واولاده في هذا الحق الموصى به • قال لا يكون امته له ولا
 يصح له ملكها ومضى ما ملك شيئا منها عتقت به ولا اعلم في ذلكا خلافا واثبت امه
 من بعد ما ملكها بالحق وكذلك اخوته وان امته ان لم تمنعهم ولدا ولدا وحده والدم
 اعلى **مسألة** ومنه وفيه وصي يعقوب عبيده بعد موته لوجبه لارثته ووصي
 ان يستحق العتق من عاتق لارثته فضرر وعنده موته ليس له الاعبد واحد ما يستحق
 هذا العبد من هذه المائة وكذلك اذا وصي لزوجاته وللاخوات وضمان عاتق لارثته

فصد ولم تكن له إلا زوجة واحدة واخ واحد قال ان العبد يعتق ويستهق ثلثا
 ومواريضها وكذلك الزوجة والاخ قول الثالث وقول النصف والرد على **مسألة**
 ومواريضهم وصي يعتق عبده بعد موته وصي لم يكن له فيه فصد وما يتلوه
 فصد بعد ان يستحقوا العتق منهم ومنهم ان عليه الوصية من راس المال من الثلث
 قال المأخوذ فيها شيئا واصل ثبوت الصها من راس المال ان لو كان للغير
 ورعا ان يوصيها العبد بها فقلت هذه الوصية من راس المال وانما قلت ان الثلث
 لمعان تنويعها في الدعا على **مسألة** ومنه ومن وجب في وصيته ويعتق كل عبد
 لم يترك له بعد موته تمام النفل وكان في عبده الصبي والزمن قبل موته فقلت وكسره قال
 اذا ثبت من باب النفل نفقته على معتقه اختلاف ومن يشترطها على راس
 المال قول من الثلث وعليه نفقته في عتق المان من الثلث لان الثلث لا يوجب
 نفقته عنده بل يحفظ حفظه والدعا على **مسألة** ومنه ومن وصي يعتق عبده
 وهو ثلاث فلان ولله في ذلك فصد بعد موته نفقته على الله والفقير والعبد لا وصي
 لهم بعد ان يستحقوا العتق منهم بستين مائة فصد فقال ان هذه وصية والوصايا
 كلها في راس المال والثلث فكل كل الوصية التي وصيها خارجة من الثلث ان استحقوا
 او بعضها او لعل في ثبوتها اختلاف الاجل انه لم يذكر ماله وان اعظمهم غير الوصى
 فبعتقون ام لا فاقول على محرى العبد في عتقهم بحرى الاختلاف اذا اعظمهم غير
 الوصى ولا وازععتقهم فلا فرق بين الثلث فقلت المعقوص صار واحدا وان خرج
 منهم من الثلث سعوا في نصفها الى حتى يردوه وهو دين عليهم وكذلك ما وصي لهم
 له بلحقه النقصان ان لم يخرج من الثلث وان كانوا بالغير فلا نفقة لهم في مال معتقهم
 وان كانوا صهايا واعتق من باب النفل نفقته ثبوت نفقته من مال الهالك اختلاف
 ه وكذلك يختلف فيها انما هو الثلث او من راس المال وان العتق عن الزم وهو
 صبيان فان كان عن كفارة قتل او صلوة او غير ذلك فيجب حرج وتبليط المال وقول
 من راس المال اما نفقته من راس مال الهالك وقيل لا فصدت قوته واخرج وحج خرج
 ه واما من ركن محاضر ولا يقد عليه في الحين اخره ولا يلزم الوصى المحرج

لو كان العبدان استعان بمن يقومون فاجهر ويعتقهم كما اوصى الله كذا قال
 اليها كذا جاز ذلك • وعندى يعقون الان يعقونهم من اوصى عليه يعقونهم • وان علوا
 بالوصية على علمهم ان يقوموا انفسهم ان لم يقوم احد عنى حملوا انهم خارجون من
 الثلث ام لا • قالوا ان حكمهم غير خارجين من الثلث وقول انهم خارجون من الثلث
 والاعمال **مسألة** ومنه وروى عندهما متباينان فلان ما اذا وجبوا بعد موتها
 حصة لغيره نعالى قال ان هذه الوصية ثابتة قلت على نفقة ^{قال} فكما اختلفت
 اذا كان للمكسب والورث حد قوله على الموصى له بالخدمة وقول من مال الموصى قلت
 فعلى تولد بقوله انها وما يوصى تكون من الثلث ام من ارباع المال قاضى من
 المال لانها لم يخرج حصه من ملكه • قلت له فان لم يرب الثلث مال لها كذا الوصايا
 اعلمها سعاية ام لا • قال معى ان عليها السعاية بخدمة فانها وقوله بعد موته
 سعاية كذا تدبر • وما ان كان التدبير في الوصية نقول ذلك والثلث فلا كان من
 الثلث فتكون عليها السعاية • وما في الوصية فذلك من ارباع المال ولا سعاية
 قلت وان كانت وصاية لمن لا يمكن امره ما صنعت هذه سعاية قال معى ان
 السعاية زيادة على الثلث وهو موقوف على الوصايا بالنسبة كما انها مديونة ^{نفقة}
 على نفسها في سعايتها • قلت فان طلبت التزوج والارث تدبر بحملها
 الموصى بالخدمة من الثلث ام لا • قال معى ان في ذلك اختلاف فاعلى الاصل انما طلبت
 سيدها التزوج • قلت فان لم يقبل الموصى بالخدمة الوصية تعققت من حينها
 ام تزوج والا ورثت • قال معى ان هذا مما يختلف فيه على ما جاوبه وشكك الله وكل
 شيء مردود الى شهودي قلت فعلى تولد بقوله انها تعققت من حينها انها تنفذت
 ما له الا ان العلق عتقها بعوت الموصى بالخدمة قال معى لا نفقة لها في مالها
 ثبت العتق **مسألة** ومنه وروى يعقوب عبيده • موتها ومات
 من ارباع صبيان ولم يوص لها بثلث • قال ان كان العتق من ارباع فنفقة ثابتة
 في مال الموصى وان كان العتق عن غير ارباع فهو ثبوت نفقة من مال الموصى ^{قال}

وان لم يصرح عن لازم او غير لازم جاز فيه هذا ويعن **والدعاء** **مسألة** وعند العبد
 الذي تواتر اقل مولاة بعض لم يؤمنه بعدد سيده وعلى سيده وبعض اوجب لان الحرقة
 للدلالة ان يكون العبد صبيا فانه يعق **ويؤخر** خلاف المبالغ **و** وفيما عندي ان يكون
 في العبد عيب واخاف ان يكون زنه ان اخرج على معنى الضياع والتبذير لا سيده
 وعرف من ذلك **والدعاء** **مسألة** الزاوي اما ثقب السيد منه فهو كذلك اختلاف
 قول يعق وقول لا يعق الا المراد بالصلاح والسلامة من ذلك كما هو الدعاء
 وغيره وان ثقبها غير سيدها بل اذ من يد فالعق غير طوع علمه ابد كنه واذا
 وصي الرجل يعق **مسألة** ائتمد او عبده ان يعق بعد موته واحتاج الى بيعه في حياته
 فله بيعه والزوج في ذلك وبين التدين والوصية بالعنف **رق** بين اليد
 اعلى **مسألة** الشيخ محمد بن محمد بن قيس ان تعق بعد موته ولا
 احتاج الى بيعه في حياته يجوز له بيعها ام لا **قال** لا يجوز بيعه **والدعاء** **مسألة**
مسألة وسيرة الامام المهدي عليه السلام واما ما ذكرت من امر الرقيق
 وان اصل الخلق الحرقة والرق حدث وان السنة فمهم ان يسترقوا بغيره **صل**
 الغنيمة الدعاء الى الاسلام فان ابوا قتلوا ولا يوت دماؤهم واموالهم **عفت**
 وصارت فبا المسلمين ويمكن خلاف ذلك فهو باطل **و** ذكرت اقواما يدينون
 بلاد العدو تجارهم يسترقونهم ويخونونهم واموالهم ويخونونهم وبلادهم ويشترونهم
 مثل سقنة الكفار بعضهم **بعض** وقد حرم الله السرقة وعمر في بلادهم **احل** **وقد** **فهم**
 الذي ذكرت وما حكمه **فذلك** **الشرح** كذلك انشاء الله فاما ما ذكرت من اصل الخلق
 الحرقة وان السنة جرت بان يدعاهم الى الاسلام فان امتنعوا من الدخول
 فيه قتلوا وشبوا ونسبوا بينهم **فان** **البيع** فيه فذلك كذلك **و** في العجم خاصه ليس
 في العرب شيء ولا يقبل منهم الدخول في ذلك **الام** او القتل والغنيمة في اموالهم
 والاسباب اعلى ذلك **وهم** واما ما ذكرت من التجار ما يشترونه من سقنة ونكاح
 المسلمين يجوز ان تكون ما كانا الشيء مسقنة او اشتريته من سقنة فذلك كذلك
 اذا علمت غيوت الا لوجاء بان السرقة والسوق اهل الصلوة حلال الاموال

انه حرره بعينه بغير اذنيته او بغير اذنيته او بغير اذنيته **فاما** ما سوي ذلك فالحال **فاما** ان
 صح الشراء من السواق اهل الصلوة وثبت قلنا ان شراء الرقيق جائز لان
 يعلم انه مسروق او مقصوب او يقع فيه سبب واسباب الحرام فهو عند ذلك **شراء**
 • واعلم ان السنة جرت وصحت بان اهل الشرك اذا حارب بعضهم بعضا فسيب بعضهم
 ان شراء ذلك السبايا من عند الفقهاء واما اذا سبوا ولا حارب بعضهم بعضا او اختلج بعضهم
 بعضا او غنم اهل الاسلام بعضهم بعضا او اتعصب ملوكهم وسعوده فكل ذلك له
 يجوز من قاله الرقيق المملوك انه اخذ على هذه الجهة من قبل ان يشتري
 فما يحب مسلم ان يشتريه • واما من لم يعلم انه مأخوذ على هذه الجهة فلا بأس بشراؤه
 وسأخبركم بما يذهب عنكم ريب ذلك امريت لوات رجلا دخل سوقا من سواق
 المسلمين فاشترى منها متاعا او قتيقا او اصل ذلك الشراء مسروق او مقصوب
 والمشتري لا يعلم ذلك ولم يعلم بشيء من ذلك عن بعله كان ذلك يخرج على المشتري
 ام ذلك له ولا سعة فقولنا ان ذلك مما يسهل العباد جهلا وهو معذورون بكونهم في
 تبليغهم معرفته فان بلغتهم معرفته فلا عذر لهم • قال الناطق بلوخ المعتمد اول من
 في هذه قبل البيع انه مسروق او مقصوب وكذلك كان العبد للعبيد ذوات القدر
 انه المملوك او شهان عدلين حريين مسلمين بالعين عاتلين والله اعلم حرج • وكذلك
 السبايا فلا يكون في صدره حرج من اذ الشراء بغيره والسوق المسلم اهل الصلوة لان
 تعلم انه من غير ضرة هذه الصفحة التي ذكرت كذا في الكتاب ولا قوة الا بالله
 وقد بلغنا ان بعض الملوك اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية قبطية
 فوطئها رسول الله صلى الله عليه وسلم فولدت منه غلامين ماتا جميعا فلو كان لا ينبغي
 شراءهم ولا يسهل الا على احد الذي وصفت لما قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 حتى يعلم اباي سبب استعبدت وهل تحسنت اولادنا ولكم في رسول الله اسوة
 حسنة والى الله • **مسألة** عن الشيخ جعفر بن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

فبما كان كذلك يجوز ملكهم واستقلالهم بالبيع والشراء ^{لأنهم} لهم من الدين على أي وجه
 أخذوا وهل يصح فحوى مثل هذا فيهم حتى يصح أنهم أحلوا له الحرمة ولو لم يكن حرق
 يصح أنهم عبيد صريح لنا ذلك فإن البلية به عظمه وقال فالناس على عدة أنواع لا
 يناسر كل على الجملة فالقسمة مثل هذا فخصهم إلى العجمي ونحوه فيهما قسمان
 لأن ثلث طوائف الجنس العجمي يأنون به يقولون لا تقع عليهم الكفارة بالحرق وبحرق
 استعبدان وجوبه عليهم بالعدول وما الجنس العربي بالوأي فلا يعلم أنه تقع
 عليه أسباب الملكة بوجبه على حال إلا أن يكون وجهه أمدا أو كانت أمدة فبعض
 من يلحقه لشراطه على من يملكه له على قول بعض المسلمين • والاصل المجمع
 أنهم الحاكم على الحرية حتى يصح على أحد منهم العبودية وهو أن يكون فيهم تكون
 فيه أوجوه ثلاثة لا غيرهما فالوحيد الأول أن يأنى عليهم ما يكونون فيه المسلمين ^{غيبته}
 فيجوز فيما يسمى من أساليبهم وكذلك لا يسوا على وكان من أهل القبلة كما لا يخفى على
 عرفت في قول المسلمين على حال وإنما هو في قول الشكر والجور خاصة ولاكن لمجوز
 فيهم شرطا لا بد منها والوحيد الثاني أن يسي بعضهم بعضا في المغاير التي تقع
 فتجوز فيما بينهم وفي الحارثة منهم لبعضهم بعض فيجوز بشراؤه في قولهم وجوب يصح
 جواز ذلك من السنة والفقهاء على ما ذكره محمد بن محبوب رحمه الله وعسوان يكون
 فيهم لم يكن لديهم المسلمين عهد يأي اليد بآمان ولا ذمة وقد مضى من القول ما
 يدل على أن هذا لا يجوز على أي وجه ولا على كان من أهل القبلة من مسلم ولا كافرا ^{نحوه}
 • والوحيد الثالث فيما يروى عن جابر أنه أجاز لهم عند المجاعة بيع أولادهم فإذا
 جاز لهم البيع جاز منهم الشراء وصير هذا وجه ما في ملكهم على قول • فانظر
 في هذه الوجوه الثلاثة فافهم في الأصل باجدها يقع الرق على من يقع من ^{الناس}
 عليه بالحرق وبحرق بشراؤه عن في دينه أي هذا لمن صح مع ما من هذه هي
 الأسباب الموجبة فيهم ذلك فأيها • والوحيد الرابع وجهه الحكم وهو الأكل
 بالملكته من يجوز منه أكلها عليه لمن يجوز له ما لم يصح باطله ولا يصح حرقه

وصحبه اذا اكره بعد بلوغه ولا على من كان على تقية وصح له ذلك ولا من عقله
وما صح له ما اخذ على جمل السقة او الخداع او التغلب ^{لصله} في الحكم الجور عليهم من سلطانهم او
لم يحرر في قول المسلمين وان لم يصح فيه شيء وما يوجب المنع في قوله لم يرد على ما ورد كان
اخذ وعكده وانما وجد بيع في سوق المسلمين او غيرهما على معنى اللطائف انما يشترط في
عليه امره الا لم يكره العبودية ولو ظلم او ابوجبه الحرية ولم يصح معه الله عز وجل المصلي على
هذا ان كان محض من بيع عن نفسه ويرفع عنها التمسك المصلي لا يثبت عليه **الف** ان هو بعد
البلوغ اكره وعلى من شكك غيره وان كان في صباه او قبله وبالبايع على سكوت مع الدعوى
بغيره يسمع منه عند البيع لم يختلف ثبوت عليه ان لم يكن في موضع تقية اذ هو من
بعد ان اكره العبودية وادعى انه حر والشيء وما يوجب الحرية في قول ابي حنيفة زيد
رحم الله الله لا يصدق الا بالبينه كانه يذهب الى ان سكوت حجة عليه وان اكره
العبودية وادعى الحرية وبعد لا يقبل حتى يصح له بغيره ورفع عند محمد جميعه
كانه من يذهب الى هذا وان الشيخ ابا سعيد رحمه الله معجبه بذلك وعلى قيار هذا
الرواي ما اوضح انه حر لم يشترط فيه غير ما قلنا فيه لا في سكوت الغوي عند له كانه
غمره بنفسه وان كان العذر فلا شيء عليه وفي الحكم اذا صح له وقول الثاني في سكوت
ليس محذور لان الانفس غير الاموال الدعوى فيها بالملك لا تقبل حتى يقر بها احتياطاً
مع عقل صحيح بعد البلوغ او يصح عليه بالجهة التي هي في حكم الظاهر حجة وعلى قيار
معنى هذا الرواي فكان في سكوت لم يغمره بنفسه لان ذلك من الدعوى عليه كانه لا شيء
فلا غمر له عليه على حاله وفي الاثر عن الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما يدل على ان كان لا يري
ثبوت عليه في هذا الموضع اذا هو اكره وبعد ان كان على عدم اكره اجاز على معنى اللطائف
شراؤه وكذا القولين عن المسلمين وليس في احد هما ما يدل على وجوب المصوب في الرواي
وعلى البتة ان يعلم بايديها عنده ان بان له وان فليسأ عنها اهل الخبرة به وفي قول المسلمين
انه لو سئل عن حاله ادعى على وجده صار عبداً فقال لا ادرى لم يحضر في قوله لم يشأوه وان
هو قول الملك لم يعبه وعلى ذلك رفع البيع لم يقبل وبعد ان كان حجة يصح له انه حر فيلزمه

له غير ما سئل فيه على حال الهند فتمت به نفسه الان يصح له فاقوله انه على تقييد فان لا ي
 في ذلك وصحة ان البالغ من تقييد قبل ان كان له ولو ثبت عليه على ذلك فانه ولو لم يثبت هذا كان الجواب
 على الكثرة بعد ذلك • وان لم يصح له ذلك عليه لم يقبل حق يمتنع ان يثبت ان الحق في هذا الموضع
 مع عدم الدعوى ما صح عليه حق الموت • المدعى له معنى ما خرج في البيع ما لم يصح هناك معنى يوجب
 رقبته على ذلك وكذلك لا يخرج من اهل العلم بوجوب الرقبه • انه يصح في البيع السبا والملايه والافاق
 ودرهمنه والقول ما يستدل به على ذلك فانظر فيه تعلم موضع الاباحه في الجور بالحرف في استبعاد
 من يجوز عليه الرقبه من النوع اجناس الخلق • وانما امر الذين ابتلاهم من ذلك مولاهم ولقد
 وجدنا عنهم قولا لبعض المتأخرين من اهل زمانك لا قدر على فعد اليك لما فهمت فقالوا
 انما الرقاب من مثل محمد محبوب • والى سعيد وغيرهما وفقهاوا المسلمين • وكل ما اعترضنا
 عند صدره عنده هو اقل ثمنها والمتقدمين ولذا انما على اطلاقه يقتضي المنع في
 مواضع مباخذها عليها صريح الذر وصريح النظر والغرض مثل هذه الشهادة
 كغيره • وقبل حق يصح كون سبها بعد الدعوى لغير علم العدل فكشف طرعا محمد
 محبوب • محمد السبي وبعض سبائل جنك الذين فانظر في هذا الكلام ولا يقبل من ذلك الا القول
 والعدا على • **مسألة** • وانما تزوج سيد العبد لعبد امه فطالما او لارها او من سيد
 الامه هل السيد العبد ان يزوجها على عبده ويكون سيدها ام لا • قال نعم مادامت في
 العتق فكل من سيد العبد ان يزوجها على عبده ويكون سيد الامه والعدا على • **مسألة** • وسيد
 الامه اذا كان يطانها او لا يبيعها فانها ايستبها بحضرة • وان لم يستبها فذلك عيب في
 الامه والعبدان بحكم الشكوى فان اتم البيع تم وان نقضه انتقض ولما اذا خاضت من غير
 ان ينوي تركها او يوقف عن وطئها فلا ينفعه ذلك من غير تبيد وصد والعدا على
مسألة • في اوقاف ولأهل القوم ولأهلها القوم والى يتزوج هذه المالك ولأهلها ام ولا
 ايها قال لا ولأهلها او يطاها لتزوج ولأهلها ام لا تكون هذه المالك اعتقها من اعتق
 امها او تزوجها واعتقها او قولك للعتقة تزوجها الحاكم وهو لا يجوز تزوجها من اعتقها
 ومن لم يولد فيها وهذا القول الحب الى والعدا على • **مسألة** • ومن تزوج ملكا لم يشترها

ووطئها في يوم واحد فان كان تزوجها قول له الاستبراء فلا يحل له وطئها بغير
 استبراء وان كان تزوجها العون فكذلك استبراءها فان كان استبراءها قبل وطئها فعليه
 الاستبراء لان استبراءها سنة ثابتة مع صاحب هذا القول وقال في الاستبراء
 عليه رجبوز له تزوجها ووطئها قلت وكبرية الملوكة اذا اشترت وبغير بالغ قال
 اما الاستبراء للصبي الذي غلب بالغ فقبل بعين يوما وقيل خمسة واربعون يوما وقال
 وقال عشرين يوما على البائع وعشرين يوما على المشتري وقال في قول علي البائع
 وعلى المشتري اربعون يوما وقال قال شهر وقال في قول شهرين وقال في قول
 ثلاثة اشهر • واما البالغ التي لا تحض فقد قيل ان القول فيها كالصبي وقد يوجب
 ايضا في الفتاة الصغرى في استبراءها عن الشيخ ابو محمد • واما البالغ التي تحض
 وقال حيضة واحدة وقال قال حيضتين على المشتري والبائع وقال في قول علي البائع
 حيضة وعلى المشتري حيضة وقال قال علي البائع حيضتان وعلى المشتري حيضتان
 والنداء على **مسألة** والسيد اذا وطئ امته ثم تزوجها او تزوجها او طلقها زوجها وادرك
 ان تزوجها احدا يحتاج الى لفظ بعقده لا استبراءها ونوى الله يستبراءها بكذا لولده
 تزوجها او بعد انقضاء الوقت ام اذا مضى لها امه تركوطاها او طلقها زوجها بقدر
 الاستبراء جاز له تزوجها ولو لم يعتقد هذا الاعتقاد قال كحل الوجوه في صحيح ابا
 معن وان اعتقدوا وادها بالاعتقاد للعدة فحسن ذلك عندنا انشاء الله ولا ندر على **مسألة**
 ابن عبيدان ان الامة اذا كانت بين رجلين فوطئها كلاهما في ذلك خلافا لقولها
 عاهلها ولا يلحقها الولد ويكون الولد ملكا لها وقول ان الولد يكون لها زوجها
 وبوئانه وهو كثر القول • واما اذا وطئ الامة احدهما وولدت ولدا فعليه شريك
 نصف ثمنه يوم ولد على كثر القول قال في قول يوم الحكم وعليه لشريكه نصف العقد
 والنداء على **مسألة** ومنه وهل يجوز بيع الامة في الحال اذا كان سيدها يطاها
 او اشترط على المشتري ان يستبراءها كيان المشتري يثقتا وغير ثقتة • قال نعم جاز
 للسيد ان يبيعها ان اعلم المشتري بما وصفته والنداء على **مسألة** وتزوج امته ثم

اشترى نصفها فلا يجوز له ان يطأها وقد انفسخ النكاح بينهما لانه لا يخلو ان يكون
 وطؤها بالزوجية او بالملك على ما كان للملك غير تام وله فيها شرك والزوجية قد انقضت
 بعضها لم يجز له ان يطأها وايضا فان الاجماع على ان المالك ان اشترى من زوجها نصفه
 لم يجز له وطؤها كذلك هذا قلده فان اعظم ما شره صارت حرة وخرج على شركهما
 تلف عليه فان رضيت به تزوجها تزويجا جديدا والذي امكده بنفسها او يكون معه
 ثلاث تطليقات وان اشترىها كلها جاز له وطؤها بالملك ولو كان عليه ان يستبرأ
 ووطئ ذلك الرجل فلا يستبرأ العدة من وطئ غيره وليس عليه ان يستبرأ لنفسه ووطئ
 والد اعلى **مسألة** وسألت عن المكتات في حال ما كوتب قبل ان يدفع الثمن الى الذي
 كاتبه قال هو حر لا دليل على ذلك قول الله تبارك وتعالى فيها ذكر في الصدقات فقال
 والمخالف **قارب** فلما اجتمع الفقهاء كلهم ان المالك لا يدفع اليهم الزكوة وانما الله
 جل ثناؤه قد اعطى المكتات علنا ان يخرج من حيلة المالك والد اعلى **مسألة** وعده
 الامة حبيستان اذا لم يستبرأ البايح يحضه فان استبرأها البايح يحضه كان على
 على المشتري ان يستبرأها يحضه قلت هل على المشتري سواء البايح قال لا عليه
 سواء له هو مفيد بذلك لان قاله البايح انه لم يستبرأها كان على المشتري ان يستبرأ
 يحضه قلت ان استبرأ المشتري الامة يحضه وجامع وغيره سواء البايح يكون
 مسلما قال نعم يكون مسلما قلت فالامة التي هي غير بالغ كزوجه قال لا يكون
 بوطأه قلت فاني سمعت ان عدتها خمسة واربعون يوما قال كل ذلك جائز قلت فان
 استبرأ الانسان امة صغيرة غير بالغ وجامعها بعد اربعين يوما يكون مسلما
 قال نعم قلت فان تزوجها ثم اشتراها قال ذلك لا يجوز قلت فاني سمعت
 لقاسم عن هذا القول قال هذا قول شاذ وانما لا نفرا وعنه حيلة على
 دفع الاستبراء والد اعلى **مسألة** ورويت عن عثمان اخلاقا ربه وكان
 العبد اخ الرجل الذي هو وارثه والرضاعة يجوز له بيعه ام لا قال في ذلك
 اختلاف قوله لا يجوز بيعه الا في دين لا بد منه وقوله يستخرى ولا يباع

وقوله يجوز له بيعه والانتفاع بثمنه لا فسخ والرضا ليس باخ والنسب الذي يثبت
منه نسب الملك إذا ملكه فزجر عليه فكاحه وإماما كان يحرم الملك بسبب الانسب كالإمام
والأصهار فقد جاءهم لا اختلاف والداعل **مسألة** وأما الرجل الذي عنده أمة مملوكة
سرية وطؤها ثم مات عنها وهي مملوكة وليس له منها ولد وليس عليها عدة الممثلة بل
عليها الاستبراء إذا ملكها أحد من يجوز له وطؤها فلا يطأها حتى يستبرأ بحقيقتين
أن كانت من قبض أو خمسة وأربعين يوما إن كانت صبيبة هكذا حفظته وأشار
المسلمين والداعل **مسألة** وعن الشيخ أحمد بن محمد رحمه الله وعن أمة مملوكة بين
رجلين أو ثلاثة أو أكثر وذلك إذا لا أحد الشكاؤ أن يتسراها أهل جوار له وطؤها الله
شكرته فيها أم يكون ذلك باذن الشكاؤ أم لا **قال** لا يجوز لهذا الشريك أن يطأ
عنه الأمة لأن عليه فيها شكاؤ ولو اذن له بذلك لو طأ شكاؤه فلا يجوز له وطؤها
ولا على غيره ذلك لا خلافا وكذلك لو تزوجها باذن شكاؤه لم يجز له أن يطأها لأن التزوج
ينهمم بالملك الذي له ولا يجوز له وطؤها لأن عليه فيها شكاؤ وإن وطأ هذا الشريك
هذه الأمة المشتركة باذن شكاؤه أو غيره أو غيره وجاء منها الولد فالولد وله وهو
حريم غير مملوك وطؤها عليه حرام لأن الولد لمحق والنكاح الفاسد كما لمحق من
النكاح الصحيح في قول المسلمين والمخالفين • وعليه بقيمة شكاؤه قيمة نصيبهم
وهذا الولد قيمة مملوك يوم ولد والداعل **مسألة** ابن عبيدان في وفاة أخته
وعبد حصة فعلى يكون ذلك العبد من ذوي المحارم لتكلم الملق أم لا • قال غزالي
اختلاف قول الذين المبدون من حرامها حتى تستبرأ منه كله وقول أنه يكون من حرامها
إذا اشترت منه ثوبا والداعل **مسألة** أبو سعيد النخعي في العبد عيب يرد
به فإن خرج في نظر العدول أنه مما لا يمكن حروقه مع المشتري • قال القول قول
البائع مع عيبه ولو لم المشتري أخذه إلا أن ينكح البائع عن أبيهين أو صحت أنه حذ
عنه والداعل **مسألة** الشيخ سعيد بن أحمد مبارك الكندي وأدق ما رجل
لعبيده أياكم شر في بقدره فلا أن أو خرب فهو حر ولو جاهد تعالى في نفسه واحد

بعد واحد يعتق كلهم ام لان قال فايهم يشترى اولاد اخيه اولاد من عندنا
 لان البشارة بالشئ وان تكون الاول مرة وكذلك الخبر فايهم اخبره اولاد من
 معناه وان قرب عنده بين البشارة والخبر فايهم اخبره في هذا وهو عندي بمعنى
 واحد ولو جرد عن ابن عبيدان في جوابه لمن سأل عن مثل هذه المسئلة فقال عندي
 يعتقدون جميعا على صفتك هذه في جميع ما ذكرته والرد على **مسئلة** ومنه هذا قال رجل
 كل عبد لي قد تم فهو حق وعنده عبيد منهم من انا عليه حول ومنهم اكثر ومنهم اقل قال
 ان كان معناه وقصد في ذلك ان كل عبد ملكه ولا قبل بما يملكه فهو حر كان ذلك
 كذلك لا يعتق حر كان ملكه بعد ملكه من ملكه والعبيد لا وان اسلم القول في
 ذلك ولم تكن له نية في ذلك فقد قيل ان كل حر انا عليه عبيد حول كامل منه ملكه فهو
 قد تم **قال المؤلف** الرجلان القابل لهذا القول الاخر محال بقول الله تعالى حق
 عبادك العجمون القديم وعنى الله للعول به اذا خلا قائله من النية واسلم القول
 في ذلك لا يعلم **مسئلة** ابن عبيدان وهل على امر الولد سعاية للورثة او اماتتها
 ولها من ولد يعتق به ام يكون على ولدها في ميراثه قال في ذلك اختلاف **قوله** يقولون
 لان الورثة البقية حصصهم من ثمن امره ان كان له مال ورثة من الورثة وان لم يكن له مال
 ورثة من الورثة فان الورثة يستسعون منه حصصهم وقوله لا يلزم الابن ثمن
 ولا سعاية على امه لانه لم يكن في فعله ولا في هذا القول **الرد على** **مسئلة**
 الغارني والذي اقرآن والله اعتق ملكه وعلى ايضا ندعي ذلك فليس عليه **شك**
 شئ وهو تدعيته ولكنها تعتق باقرار ولا سيدها ان اباه اعتقها وتفرع عن البقية
 الورثة بعد نصيبهم منها والرد على **مسئلة** ابن عبيدان في امه اعتق وعندها
 اولاد مما يملك وعندها اولاد احل ومات المعتوق وتركته له ولله الذي ذكره
 فجعلنا ما لها ائالا اولاد اولادها وهم صبيان ثم اعتق احل اولادها وبعد المال
 لم ينفذ **قال** ان للمال الاولاد الاولاد على قول من لا يوقف المال على الاولاد ويجوز
 ان لا يكون للاولاد ميراث اذا اعتقوا بعد الموت ولا يجزى ان ينزع المال الذي

الولاد الاولاد والاعمال **مسألة** ومنه وفي رجل اغتصب عبدا فباعه وعقده المشتري
والاستحقاق يده بعد ذلك كما في هذا العتق **مسألة** قال فوجد في الاثران العتق كخفي اذا
بيع العبد هو مضمون وعقده المشتري ولم يعلم انه مضمون وما اذا اشترى العبد
وباعه سارقا ثم اعتق المشتري فوجد في الاثران العتق لا يخفى والعبد ردد له ما جدد
قال المؤلف الاختلاف في عتق العبد المقتصب من مشترى الذي لم يعلم بغيره موجود قول
ان ذلك العتق ليس بشيء وهو بعد لسيده الذي اتفقوا قولان العتق ما جدد له **مسألة**
مسألة سئل المؤلف عن رجل اشترى امته بالغار رجل وصرح بشراؤه لها وصارت
مملوكة له فلما مات المشتري ادعت الامة انها حرة ولم تدع ذلك عند البائع الاول ولا عند
المشتري الا قبل قولها في ذلك وتكون حرة ام لا **مسألة** قال للابن في قبول قولها ولا صحة
ودعوا بها بعد ثبوت الملكة عليها وهي عندي باقية على ما حق تقوم لها بيعة تشهد لها
بالحرية لان من ثبت عليها لم يأت بخبر منها الا بصحة العتق ودعواها التي بعد ثبوت
الملك عليها لا تقبل منها ومن ثبت عليه لم يأت بخبر منها الا بصدقه ولا نعم سيده ولا الحكم **مسألة**
في قول المؤلف عن رجل اشترى امته ما يدعي لغيره لغيره على ما اعطى الناس به وهو
لا يقبل قوله ما قوموا وما هو عندي ان هذه الامة على صفتك هذه مملوكة حتى يعتقها
من مشترىها بعد ما صرح بها ولا عمل ان احدا يقول بغير هذا الا زيادة في قوله
ولا حاجة لنا بالان يأت بديل لا يقبل المسلمون والاعمال كقوله سائر عبيد الصابغ
بيده ارجو ما سطر في هذه الورقة موافق للحق **مسألة** كتبنا لفلان عبد محمد بن
سالم النخعي يده **مسألة** قال غير المجاب والذعر على اثره تبصير ما قوله كان في قولها
هذا صحيح غير مخطئ للحق **مسألة** صايب وللباطل بجانب ولكن لما تاملت
معانيه وتدنوت من مآينه وجدته قولاً جملاً غير مفيد ومطلقاً غير مفيد ومع هذا
انه غير متعجب من تطرق معنى الحام والعام عليه فلما ان كانت مشبهة هذه
الصفات به ومضافة اليها حبيت التكلم فيه بما فتح الله لي في تفسير محملاته وتبني
مطلقاته لئلا يتقرب من معوماته ومخصوصاته فيحكم لكل معنى منه حكماً ويحكم به

على ضعفه لما روي عن ذلك ما هو اتم فائدة للسائل واغوى حجة للقائل ولا يوضح
لما روي وروثق عزيمة المتمسك بما روي **•** الاول ان طغى لحسن كجامع اعتد به بالفضل
لما روي على بالاضافة اليهما الا انها اقدم من عمل في العلم والشيخ من قديمه والبلغ في
العلم ولا يجوز ان يصرها عن ذلك ففسدت مجمل فوطر اعن غفلة ولا عن جهالة انها
وكن يعلم ان طالب الاجازة ضارضا صغى عن الدطالة فيه وهذا هو معدوم وبهذه
العلم مع انهم لا يريدون باقوا لهم التي يقتضون علمها بالاختصار فيها والاولا وجه
التي تليق بها وان كانت غير محقة لجميع الوجوه التي تخرج انوارها عليها وتعلقها
وكان في نفس اللفظ مقتض على ذكر بعضها فان تخصيصهم لها عن وجوب منع من كل شيء
الى حكمه منها في علم او في البصر باحكامها وروي النظر الصحيح في اسماها وتصرفها في شتى
تھا وما بعض منهم فانه لم يكتف بالاجازة عن التخرج **•** بل قالان ربيد وميل عند الى
التفسير والنواصح حتى افقوا به ذلك في عامة ما اشغل على عقاله وكان ذلك من صفاته
وافعاله حتى انه يكون يكون بعض المعنى بلفظ مختلف **•** وراكون بعض الكلام للوثق
كل ذلك بجهلها ومنه وشقة على السائل واجتاز له لئلا يحل شيئا من مجمل القول الغير
تفسيرها وصحة على شوقه الباطل فان ذلك غير بعيد عن العي الجاهل وراكون به
او عامل وخاصا هله وانما هذا لا يشاء الله منهم وقيل ما هو فاعلموا بان الامور
على الجبل والعشيم ولا يتقون محذورات **•** مشبهاتنا في عمل ولا علم بل يتمسكون بمجمل
الاثار ويقولون لمن عاينهم قد اخذنا هذا عن اولي العلم والابصار فيخطون في
تمسكهم ذلك لا لم يسلكوا به مسلكه من المسالك حتى ضلوا واضلوا واتبعهم في
المسالك هذا حال المتفقهين فيهم الحكمين فمعاصيهم منهم فضلا عن العامة
والعوام الذين غرخوا وجرين ظهرهم **•** فلما عرفت المنطوق اليهم في ظاهرهم هذه
الصفاء التي تقود المتصف بها الى المهلكات احببت تفسير المجملات وتقييد
المطابق على ما عرفت وراشا الثقات تمة لقول القائل وكفا للمفسر المنطوق
ومعنا في الدخول عليه ومفسدات المداخل لا ترو ولا صد الذي احصى كل شيء

فانقول على ما علمت من صحيح المقول واكدته كحالات العقول لو كان هو الثابت في
العقول والمفعول كمال الشئ اخلوا بالثبوت من ظهرت عليه الصفات البشرية بعد عدم
الصحة فيه بانه وبالطائفة العنيفة القول لا يحتمل لهم حال ولا يجوز عليهم الا الحرة وتقبل
ان يكون من احد طوائف الابحثة التي تجري عليهم الاحكام للملكية بعد عدم وجود الانسبا
التي توجب ظهور النقية ووجود عدم غيبته عن المتبايعين فبعد عند العقدة بكون حاضرا
اللات مشهور الصفات الانسانية وكون المشتري عن ثبوت عليه الاحكام الاسلامية
وكوهم ايضا جميعا من ثبوت عليهم العقود ويلزم الوفاء بالثبوت وهو الذي ثبت
وهو البلوغ لثبوت العقل وجميع الصفات النقصانية فاذا اخلوا جميعا هذا المحال
وجري بيع للمساخ وباعه على ان يقدم ذكره وتلك الخصال ولم يصح منه جني حين البيع
تغيره ولا نظر منه تكبر شئ وللقال والفعال ولما اعترف بالملكبة الباعية وعدمه
واسلم وانفاذ لمشتريه وعلى هذا بقى ما شاء الله في يديه وهو تمكده ويستفاد من صحيح
ذلك عليه فان انكسر بعد ذلك العبودية وامتنع من الاتقياد والادعي الحرة فهذا الذي
لا تقبل دعواه ولا يسمع منه شكواة بل حكم الرق عليه لانهم فان لم يحكم عليه بذلك الحاكم
وهو صاغر غريم وسواه كان ذلك في حماة مشريه او بعد موته فلا فرق عندي فيه بل
موته بقوى حجة وارثه وضعف قوته هو فيما يدعيه الا ان تقوم له حجة نصيحة
تقوم فتخفف على سبيله في الحكم كمنع ذلك لادبته مع عدم العذر والاثم والغرم
لما عذر له مشريه واما ان لم يكن عند البيع بالملكبة معترف بالبالحرة متصفا وهو
على ما سبق من سائر احواله الدالة لم يدين ما عنده بظاهر مقال الحق وقع البيع فيه
لمشتريه فعند ذلك على لسانه بالحرة وانكسر على يد عير مدعى الملكية فهذا الذي
قد جرى فيه معنى الخلاف بين اهل العلم منهم وقال محمد بن زيد واجتنب ان الحق
لا يطل اسكوت اهلها عنها فاذا كان ذلك في الحق فلا انفسا جري بذلك ولا بعد
منها ونحو للمشتري منهم وارجو ان يكون الاثر من قولهم هو ان الملكة ثابتة
عليه بتركها تمكده بغيره على باعه ومشتريه من الحجة والاثم فيقول هو ما

فعلما كان كنت ارجا نفسك مشفقا عليهم الى ملكك والافاعل اعلمت فان العاصي
بما ملكه وانا استغفر الله تعالى وتائب العاصي ما خلفت فيه ضلعه وقوم هذا
وغيره من جميع اموالي واعتقادي وفعالي وقولي في هذا وغيره قول المسلمين ولما لم يكن
وخرجهم فيهم في جميع الواي والدين ومانوني في الابد الدرب العالمين فهذا العقيبي ليد
هنا من خلفان محمد ابو حديد **ابن عبيدان** ولذا اعتق احد من السكاه وعمد العبيد
فعلبه حصة شركاء في العبد الذي اعتقه وتكون عليه القيمة وهذا العبد لشركاء بقدر
حصتهم في العبد وقول ان الذي اعتق هذا العبد ان يستسيق هذا العبد والاستسقاء
هل ان يسم العبد قيمة لمن يعتقه واكثر القول للمساوية عليه والدا على **مسألة** ومنه
ولما لا يملكون ثم اعتقت واختارت نفسها ايكون الصداق لها ام لملكها وان لم يكن بقي
بينها وبين زوجها شيء من الطلاق الرجعي الى الثلث فطليقات وكذلك في العدة قال
اما الصداق قول ان الصداق لها ما لم يستثن للمعنى وقول ان الصداق للمعتق والاول
اكثر **واما هذه** هذه الامنة فانهما ترجع الى الثلث فطليقا فاذا كان فطليقا وقبل
واحدة ثم اختارت نفسها فقول ان الخيار يكون تطليقة وعلى هذا القول تبقى تطليقة
واحدة اذا اراد الزوج التي اختارت منه نفسها ان يتزوجها تزويجا جديدا وقول ان
الخيار ليس بتطليقة وعلى هذا القول تبقى تطليقتين في القول للوالا حوط **واما في**
العدة فان عدتها اشترطت الحرة لانها قد صارت حرة بعد العتق والدا على **مسألة**
عن الشيخ عبد الله والدا في الكا في الم عبد الله وسلم مولاه يعتقه **لا** قال اذا كان
الكافر ولا الرجعي ثم خرج عبده الى الاسلام عتق وان كان بينهم صلح لم يعتق
باسلامه وفيها اختلاف والدا على **مسألة** ومنه اذا تزوج العبد باذن سيده
ثم طلق السيد لزوم الصداق ولا يعطى اكثر من قيمة العبد وان لم يطلق الا انه باع
العبد في بلد آخر حكم عليه بالصداق ايضا والدا على **ابن عبيدان** **مسألة**
الامنة اذا اخبره رجلان من عوام الناس ان زوجها طلقها او غيرها من الزوج والزوجة
يحولان با واحد ان يزوجهما بعد القضاء عدتها عن شألهما والرجال وعلى ما شاء

والصلح اذا اوطأون قلبه الى قولها ان زوجها طلقها اولى للامانة في هذا موضع
 قال املح الحكم فلا يقبل الا الشهادة شاهدة عدك واملى الامانة فاذا اوطأون قلبه
 اللعة فالامانة حكم واحكام دين الله تعالى ولا يضيف على سيد الامانة زوجها اذا
 ارتفع الرب وقلبه وذا وتر فخرج امتدوا فيه بطلاقة فذلكا **مسألة** للامانة
 او احد غير من اخيه فذلك جاز والدعاء **مسألة** ومنه ولو لم يكن اذا اتم رجل ان يثبت
 ولا يثبت عليها حقا وانكر المملوك ذلك هل يحل عليه عمن ويحلف لخصمه ام لا قال
 ان العبد المملوك اذا جنى جناية فالخير للسيد ان يراد ان ياذن لعبده ان يجازي
 اذا جبت عليه الميم وليس على العبد عمن الا باذن سيده وان شأوا السيد ان
 عن عبده فاذا جبت عليه الميم على العبد الا السيد يحلف عن عبده فانه يحلف عينا
 بالمال يعلم ان عبده جنى هذه الجنايات ان رضوا الميم من السيد وان اذاع الميم عن العبد
 فله ذلك ويحلف العبد باذن سيده وما اذا اقر على نفسه شيئا من الجنديات وغير ذلك
 فلا يقبل اقراره على نفسه الا ببينة عادلة لان اقراره راجع على سيده • واما اذا فعل
 العبد شيئا من المعاصي المستحقها الجس أو فعل فعلا فلا يحل عليه الجس والحقت
 التهمة بوجوه والوجوه على الجس فله الجس ونفقة العبد في الجس على سيده
 ونفقة العبد لكل يوم ربع الصاع وجب الفدية وتكرير ما يحتاج للدم • ونحو ليس
 للعبد نفقة من زوجته بل على السيد ان يطعم عبده ما يشبعه وتكسوه ويرى ذلك
 في الارض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السبعون بطونهم وادفوا جنودهم والدعاء
مسألة الزام لي في قول في هذا هله سنين ثم ندم ورجع اليهم فوجدتهم كلهم
 امواتا ولم يبق منهم ورثة والارحام لمن يكون هذا العبد الفقراء ام موقوفاه قال
 ان هذا العبد يضع نفسه في الفقراء ويكون خدمته للفقراء وثلاثة نساء عدا وتول
 ان ثمن هذا العبد يخرق على ثلثة فقر في نساء عدا والدعاء **مسألة** ومنه فمن
 اراد ان يوصي بعتق عبده ليستحقوا العتق بعد موته وما دام سيده حيا
 في ملكه فغنا باللفظ الذي يكون للسيد فيها الرجعة حتى حيا تاذا اراد الرجوع في

يعتق عبده وفي الذي لا يكون له الرجعة في ذلك قال ان لفظ اطلاق ان يوصف باعتق
 عبده فان الكاتب يكتب اوصى فلان فلان الفلاني يعتق عبده فلان بعد موت تقي
 للمعنى رجل ولا تقي ام العقبة هذا اللفظ يكون للسيد فيما يرجع على أكثر القول واما
 اللفظ الذي لا يكون للسيد فيد رجوع فهو ان يكتب الكاتب اوصى فلان ان عبده فلانا
 هو فلان عبده فلانا بعد موته حر الوجه استعالي واللاتي ام العقبة هذا اللفظ الذي لا يكون
 للسيد فيد رجوع فاذا مات السيد عتق العبد ويكون للسيد خد من العبد ما دام السيد حيا ^{له}
 اعلم **مسألة** وفي من يبيعون شركاء وطولها الى ان حلت بولد فقال وقال الولد يكون لهم
 وقال وقال لا يكون له ولا لهم جميعا ويكون ملكوا لهم قلت كيف ميراثه منهم على من ^{يقول}
 ان لهم جميعا قال وان يختلف ذلك فقال قال يرث وكان احد ميراثا وقال قال
 يرث من كل واحد ربع ميراث لا فهو يرث والد العلم **مسألة** عن الشيخ سليمان بن محمد
 مداد جهاد الدرع عن الامامة للعتقة ان كان لها اولاد ذكور وابواب ومات من عتقها وترك اولاد
 اليتموا بالغيب من يكون اولي يترفع بها ورثة المعتق ام الاولاد قال ان كان اب المعتق
 حيا حر او اولي يترفع بها ابوها وان مات الاب اخرج والميراث بحيث ولا تملك حجة
 المسلمين فان كان لها اولاد حرة عن مجوز ترفع بها الا اولي يترفع بها اولادها وان عدم
 الاولاد وكان لها احد الغصبة حر او اولي يترفع بها وان عدم هو لولده ويصح لها ان كان
 ولدها وان اعتقها ان جدها ولا فالاولاد الذكور منهم دون الاناث وان عدم اولاد
 فذو غصبة منه من اخ او ابن اخ او عم او ابن عم وان عدم هو لولده فالسلطان ولي له
 ولي له وقال وقال لا عدم من يترفع بها والغصبة الاحد فلي ترفع بها السلطان
 العاد على كل حال هو ولي له والنساء كان من عتقها ذكر او انثى وقال قال ان
 لولدها من اعتق بها طابق السنة عن رسول صلى الله عليه وسلم وان رجوع ولاد عتقها الى
 النساء فقد قيل ان ياترفع بها غصبة وكان ولدها من النساء على قول وقال بذلك
 والمدعي **مسألة** قال ابو القاسم في رجل ادرج لانه محض عبدا لانه العبد قد عتق
 وعلى الخاص له ثمن العبد سبيل السيد الا لانه غصبة قلت كذلك لو قال له اقتل عبدي

او جرت ثوبه في امره بذلك ففعل المأمور يكون على المأمور ضمان ذلك قال المعنى واحد
 وعليه الضمان ولعل بعضاً قال لا ضمان عليه لأنه فعل ما وصاحب الثوب والعبد
 للمعالي **مسألة** وقيل في حديثي دخلوا الاسلام بامان فاشتروا عبد اسلموا وخرج
 به الى الحرب **قوله** قال اذا ذهب الى الحرب عتق العبد لأنه لما وصل به الى الحرب
 كان له ان يملك مولاه وابنيته ويقتله فلما ان كان له ان يفعل مولاه هذه الاشياء
 عتق هذه الجهة والى المعالي **مسألة** ابن عبيدان في رجل تزوج امته ودخل بها ثم
 طلقها طلاقاً بائناً ثم اشتراها بعد ذلك فلا يحل له وطؤها الا بعد ان تنكح زوجها غيره
 رجل بالغاً وطأها الزوج فماذا طلقها الزوج جاز لسيدها ان يطأها بمكده المهر بعد
 ان يستأجرها الاستبراء على اكثر القول **قوله** وما ان كان الطلاق رجعيما جاز له ان يطأها
 بمكده المهر بعد الاستبراء على اكثر القول **قوله** اما اذا تزوج رجل امته ثم طلقها طلاقاً بائناً فلا يكفلها
 له وطؤها سيدها والعلى **مسألة** عن الشيخ خمسين جريد رحمة الله واولاد الحرف
 الامة المملوكة وذلك لان كانت هذه الامة حاملة من وطأها عليها فنقمتهم ام الله قال اما
 الاولاد الامة المملوكة ان كان ابوهم حر ففي ذلك اختلاف **قوله** انهم تبع لاتهم وقولهم
 لاتهم فعلى قولهم انهم تبع لاتهم تلزمه نفقتهم في حال الطولية على قولهم يقول
 انهم تبع لاتهم فنقمتهم على سيدهم وهو مالك وهو اكثر القول فيما عدا هذا والعلى ان
 نفقة الزوجية الامة اذا طلقت وهي حامل فان كان الطلاق رجعياً فلها النفقة وان
 كان الطلاق بائناً فلا نفقة لها ولو كانت حامل والعلى **مسألة** ابن عبيدان
 وفي تدبير الصفة يكون من ليس للمالك في الماض يكون والثلث **قوله** قال في ذلك
 اختلاف **قوله** انه من ليس للمالك وهو اكثر القول وقولهم من الثلث **قوله** وما التذ
 في الماض فانه يكون والثلث والعلى **مسألة** الصحيح في امرأة اوصت بعق
 مما ليكها واوصت لهم فنقمتهم وكسوتهم الى ان يبلغوا ما لها ونفقت ورثته واولادها
 ان يوفقوا ما لا يوافقها كلفة للوصية وقال احد الورثة انا التزم بعقهم
 وكسوتهم الى ان يبلغوا ان دفعتم ذلك للمالك ورد فعلى ذلك التزم بما يجب لهم

ثم بعد سنين المدة الغير المدعوى له قال له الغيور بحالها للفتنة والكسوة وليس له ان يعيد
 الا ان يصير له اصلا فان صار له اصلا جاز له التصرف فمدوا كان هذا التسليم لما على الشرط
 فوثقوا الشرط اختلاف ومن ثبت التسليم وبطل الشرط يثبت البيع اذا باع المسلم
 له ولا مدعى **مسألة** ومنه قال في ترجيح انت الموقوف اخوتها ولا علم في ذلك اختلاف وهو اول
 من عصبة الموقوف كان رجلا او امراة والد مدعى **مسألة** وفيمن يعقد الاستبراء امتد وغير
 اشهادا يكفيها ذلك ولا الاستبراء ادنوى تركها بعد ما استبرأ جامع ثم ادان يرجع اليها
 اعلم ان ينوي رجوعا ثم تحل له ما لم يزوجها غيره وله جماعها بعد ان نوى تركها قال
 يكفي العقد لمن ادان يستبرأ امتد ولا اشهاد اعلم انه ان يرجع اليها بعد ان ترك
 وطأها والد مدعى **مسألة** ومنه ومن يزوج عبده باعته يحتاج الى اشهاد امرأه ما
 لا يصح النكاح الا بشهادتين رجلين حيث ما وقع وشهاد السيد لا تجزئ عند نكاح ما يملكه
 ولا يصح النكاح الا بشهادتين والد مدعى **مسألة** ومنه وصح فيمن لم يمدح في ذلك
 ينظر من جميع بدنها سوى الفرج لشهوة قال المحلل ان يتمتع بها الشهوة كان لها
 زوج او لم يكن ويستتاب وفعل ذلك وما انظر اليها ولمس لغير شهوة سوى ما
 بين سترها الى ركبتها فذلك جائز والد مدعى **مسألة** ومنه وفي العبد اذا كان سيده قال
 ابو حنيفة لا يزوج له احدا من اقرار سيده **مسألة** او اخ او ولد او ابن عمه ان لم يكن
 احدا من ذكورت يجوز لها ان تزوج نفسها ان يتزوج للعبد باره اذا اراد الزواج بذلك
 الطلاق ان لم يرد لها العبد بعد ما تزوج له سيده قال لا يصح تزوج العبد والطلاق
 او ان لا يباين بعد وكاله من سيده نافي على هذا المعنى والعلم بالسيد والوكيل اختلاف في
 التزوج والطلاق لا تجزئ في هذا وغيرهما والد مدعى **مسألة** ومنه ويؤاخذ له زوجة
 طاهة ولو ايلزم الزوج نفقة المملوك الذي تزوجته ولا يؤاخذ من يملكه على المملوك من زوج
 سيده ولا نفقة المملوك الزوجة الا ان تكون الزوجة شرطت نفقة مملوكها
 على زوجها في عقد النكاح ولاخذ من على المملوك من زوج سيده ولو ثبتت له النفقة على الزوج
 والد مدعى **مسألة** ومنه ومن ادعى ان يعتق عند ملكه فلان بعده منه او وصي يعتقه

ففيها عندي ان يعتقد لا يمتنع الا بعد العتق في حكم يعتقد ما لا يخبره ان اوصى بعتق
قيل فيما ذكرنا الوصية بالمعلم في ي يعتقد بموت الموصى ولو لم يعتقد احد وان اوصى بعتق
واكونه فهو كقول الداعلي **مسألة** عن القاضي سليمان بن محمد وملا محمد الله الشاهدان ان
ان قد تزوجت فلانة فلهذا هو جرحه بعد الموت وموت زوجته فلانة ولم يقل هو بعد موت
زوجته فلانة من يعتقد بهذا اللفظ بعد موته هو قبل موت زوجته فلانة قد علم لفظه **مسألة**
قال علي بن ابي بصير يقول من العمل على ان اللفظ في الوصايا فلان تقول ان لم تزوج بعد موت ولا بعده **مسألة**
ثبوت الملكة حتى يموت وهو زوجته كل ما ليس في مخرج او لا الا بان لا يكون له قبل اذا
كانوا ملكون او هو وعليه قول الذي يقول في العمل على ان اللفظ في الوصايا ما بعده حشوا فلا
ان لم يكن له بعد الموت ولا بعده من معنى ثبوت الوتره ولو لم تزوجت ولا بعده تزوج النساء
بعد ان صار علي هذه الصفة والداعلي **مسألة** ابن عبيدان والعبدان اظهر من علة العتق
ايكون عيبا يورث به ام لا نعم هو عيب اذا لم يكن حلا ثانيا عند المشتري والداعلي **مسألة**
الصبي ومن مخرج امته على حال الاستكراه فلا صدق لها خلاف الحق ومن مخرج **مسألة**
فما ت قبل ان يدخلها فقبل الا صدق لها والداعلي **مسألة** الشيخ جيب كراوس
استدتم بالله فوي توها في الروطاهها بعد ايام الاستكراه اعلم استكراه ثانيا ثم يكفيم
الاول **مسألة** قال ما اذا نوى توها قبل مضي عدة الاستكراه وروطاهها فانه يستب
وان كان نوى توها بعد ما انقضت عدة الاستكراه وروطاهها فانه يستكراه
زوجا والداعلي **مسألة** الشيخ احمد فرج وقالت له امتان لها زوجان فلا يطاها
من باب الزوج وما في الحكم في بيع قولها والداعلي **مسألة** ومن اق انه ملكو فلا
جاز ان يقره ان كان بالغوا ثبت عليه وان كان صبيما فهو من قبله حتى يبلغ فيقر ان
او يتكفر فله ذلك وجاز ان يشهد بغيره عن يمينه او ممن يمينه وكان العبيد يملكون
في الجاهلية فلما جاء الاسلام ثبت رقيم الاراسم ومولاه مشرك فانه يعتقد الله
اعلى **مسألة** وما انقسم العبد فهو ليس بيه وما ورثه فهو موقوف عليه حتى
يباع فمشتري به او يعق فبيع العبد فان مات قبل ذلك جاعل الغاي من الورث

لولاه اخذه وتول لا يمنع للولي واخذه وقول ان كان قليله اذ دفع اليه وان كان كثيره اشترى
 به وقول يدفع اليه فان مات فهو لولاه وقول ان لم يستد دون العبد له **مسألة**
 قال ابو الوثر ما كان في يد عبيدكم واولادكم قتل وكثيره انزله واخذه ولا يلتفت الى اقله وان
 حرم او غيب وليس للعبد ان يكتم عن مولاه شيئا والماله اذا طلبه والد على **مسألة** واذا اصطفا
 العبد طوي او غيبه وذبحه هل يجوز المكمل منه قال لا لا تدفع ما لا غيبه الا ان يكون باذن
 يده والد على **مسألة** وفيمن يحمل الخناق هل له ان يسلمها الى ملك او غيبه وياخذ منه قال
 يجوز ان ياخذها عنه واما ان يسلمها اليه فتقول لا يجوز بل اذا سلمها اجاز له ان يتركها
 وقول اجاز ان يسلمها اليه اذا جاء ليحملها والد على **مسألة** وهل يجوز التحول على
 العبد لا يبق وان اصابه شيء من ذلك او مات هل ضمن المور قال ان كان معروفا
 ان ذلك ما يوقف العبد فلهلك فلا بد من الضمان وان عرف انه عابده ولا يهلكه
 في العادة فلا بأس والد على **مسألة** ولا يلزم السيد جنابة عبيده حتى يطالب اليه
 وجنابة العبيد الصغار وكبار في المال والنفس والعذر والخطا في رعايتهم لا يلزم المور الاكثر
 ولما اثمهم والحيار للولي في قتل الخطابين تسليمه او فلا تدفعه **مسألة** وان كنت الجنابة اقل
 وشئ فعله ان يؤذها فان اخرجها وان كانت عملا وقيل او غيبه باكثر من شئ الجنابة
 لا وليا للقول ان شاء واقتلوه وان شأوا واخذوه او اخذوه عنده وظن ان يبيعوه
 او يقتلوه او يستخدموه **مسألة** واما الاموال والفروج ففي رقيته والد على **مسألة**
 وماذا ان لعبد في التجارة فلما طول على عبيده قال الخ حجت عليه فعليه البيعة متى
 جرد عليه ذلك فان اعتقد بعد ما اذن فهو في ماله فان لم يكن له مال لم يجز عتقه والد
 اعلم **مسألة** ورجل يعتق عبده ان فعل العبد كذا هل له بيعه قبل ان يفعل **مسألة**
 يعتق ان فعل في ملك غيبه قال قول ان هذا بمنزلة اليه من له يبعد ولا يعتق ان فعل
 وهو في ملك غيبه وقول هو بمنزلة التدبير وليس له بيعه وان باع وفعل عتقه بوجوب البيع
 على المشتري الثمن والد على **مسألة** ومن وضع اخرا جعل عتقه في فعل السيد فمات
 زيد يبيع او عطيتا او فعل فلا عتق عليه **مسألة** ومن عتق شقصالا في عتق العبد

كلفه وعلى المعتقد الغرم لحقته شريكه لانما تلتك ماله واكثر القول لا يرجع بها على
 العبد من قال بوجعها عليه والفا من عند الشريك بالخيار ان شاؤ رفع حصته على
 للمعتقد وعلى المعتقد ولا اختار احدهما فلا رجعة له على الآخر بعد ولو افلس الذي اختار
 وقول لا يرجع بها على العبد لان يكون المعتقد معسلا وقوله ولو كان معسلا في عليه
 والاداء على **مسألة** واعتقد صبيّا عن لادم عاله حتى يبلغ وان لم يكن عن لادم قول
 ان نفقته على المسلمين وهو كواحد منهم وقوله عليه عوله والوصية بذلك وقوله عليه
 ان كان مؤسلا وبعد كان معسلا وقوله ان كان له والرفعي والى نفقته والله اعلم
مسألة وحلق الرأس غلاما وامته يكون هذا مثله ويعتق بذلك ام لا **قال**
 اما العبد فلا يعتق من اي جنس كان وكذلك السود والحش من الهاء وان كانت الهاء
 والبيضات صاحبات الشعور البسيطة اعتقت وقوله انما ثبتت اعتقت وان
 ثبتت فقد اساء واستغفر الله والاعلى **مسألة** وكوي عبده بالنار رعلقة فيه
 هل يعتق **قال** لا يؤمن بذلك فان كواه بوايه وكان بالغا عاقلا نقول يعتق وقوله
 لا يعتق وان كان بغيره من فصيل يعتق على كل حال **قلت** فان استؤذن لي
 كونه فلم يمنع وسامح وربعين ان يصير هل يسعه **قال** اذا قدر على النهي قلت فان
 مثل لم يعتق ثم اذنت به علقه فان قال عليه ديم ولا قود عليه ولو مات
 في الثلاث فان كان الحادث عملا فالدية على المحدث وان كان خطأ ادى على
 العاقلة والاداء على **مسألة** ومن كبح عبده هل يعتق **قال** لا يعتق **قلت**
 ولو وجد عن ابن عبيدان ووطي غلاما مدوله بضم الغلام شيء وفلا اعلم ان احدا قال
 يعتق حج واما ان وطى جارية تدعى المحيض فلا تقتف بل يحرم عليه وطى هاله
اعلى **مسألة** وورث برأته فجاز له وطى هاله ان كان ربوها على نفسه وان ربوها
 على غيره كايما وان كان فلا يحل له وطى هاله ولا يحل لمن ذكرت عليه وطى هاله
 لا يؤمن ان يكون وطى هاله والاذن قد مات الى ان يكون عليه دين فباعها فله جاز على قول
 واكثر القول لا يجوز والاداء على **مسألة** ابن عبيدان ووطي رجل ارحى على رجل انه ملكه

فأنكره وظلمت منه هذه الذكوة قال في ذلك اختلاف قول عبد الله بن عمر بن الخطاب
 عن عبد الله بن عمر بن الخطاب **مسألة** ومنه وفي رجل تزوج بامته فقتلها أسيدها والزوج
 بها هل يلزم مهر لسيدها قال في ذلك اختلاف قول لا يلزم الزوج شيء والصلاق
 وقول لا يلزم نصف الصداق والباعل **مسألة** ومنه وفي امرأة وقبت امته وماتت
 فوعدت من الغرة موت سيدها وأدعى ورثة السيدة اولاد الامته فما ليك في ذلك أم إن
 اولادها حرام الحكم في ذلك قال إن قول الورثة لا يقبل على اولاد الامته لمعتقة انهم مما ليك
 الدال بنبوة العادلة واما اذا ادعى الورثة الميمون في الامته لمعتقة فلا يبرهن لهم عليها وان
 قال الامته لمعتقة انها ولدت هذا الولد بعد ما اعتقت وأدعى احد الورثة ان هذا الولد
 مشتمل على نكاح العادلة والباعل **مسألة** ومنه ان برشا العبيد على قدر انما هو
 وكل شيء يكون المحرم فيه الدية كاملة يكون للعبد عند طرده وكل شيء يكون المحرم فيه نصف دية
 او ربع دية او اقل فيكون للعبد على حساب ذلك واما اللذنب فيلزم العبيد والمحبس
 ما يلزم الاخر اذا استحقوا المحبس والباعل **مسألة** ومنه وفي رجل اطلق في ملكه
 شيئا من الذهب او الفضة وقال العبد انه لقطها من حكمها قال ان حكم ما في يد العبد يكون
 لسيده مات العبد وجي بالقول فيمده واحد لا يقبل قول العبد في احوال الحكم ان لقطه الا
 ان يقبل السيد قوله ما اقبل السيد قوله وجعل للفداء فذلك اليد والباعل **مسألة**
 ومنه وكيف وجوب الكسوة والنفقة للامته الزوجة على المولى الزوج قال قيل لها
 على سيدها ثواب واحد وعلى الزوج ثلثة اثواب وتقول على بينهما نصفان وقول
 على السيد كسوة النهار ونفقة النهار وعلى الزوج كسوة الليل ونفقة الليل وتكون
 جديدة مثل كسوة شلها والاماء وتكون مع زوجها من النفقة المطروح الفجر ولولاها
 ان يحجرها على ذلك قلت فان خلاها مولاها زوجها ايلادها اذ قال على الزوج
 النفقة كلها والباعل **مسألة** ومنه فمن اوصى بعقبة بعد او نفسه او رقبته يجوز
 ان يعتق عنه ذكر او انثى او عور او لاعمي قال يجوز للموصي ان يعتق عن الموصي
 رقبته ذكر او كانت او انثى على صفته هذه والاعور والعين يجوز اعتقه عن المار على

أكثر القول وقول لا يجوز عن اللازم الاقنعة سالمة المعراج والمحقق لا يخرج عن اللازم فلا
 يجوز الدعا على **مسألة** ومنه وفي المولى اذا عور عين عبده او اشتى اذن ورامة حادثة
 او حقة فاقوت فيملاذ او كسر شيئا او اعصابه عدا او خطا كان المولى صبيبا او جونا
 او سكران او عاقلا بالغان قال الا كان السيد بالغاعا قلا ومثله عبده ونطع اصع
 او اذن او نقي وعين فان العبد يعتق • واما في الخطا في تجميع الدين كله في الثالثة
 واما الصبي والمجنون فلا قول له يعتق بفعلها واما السكون فاقوت ان يعتق
 العبد اذا مثله والدعا على • **وهـ** **مسألة** ومنه وفي رجل قال طلع كذا انت حر قبل موقي
 بثلاث او قبل وتك بثلاث قول يعتق منه الان الثلاث التي قبل اليوم التي
 يموت هو فيها والعبد يحرر بولته وقول يستفاد ولا يبيعه وقبل ان يموت هو والعبد
 بثلاثة ايام يكون حرا ولما جرت اجتهاد في هذه الثلاثة للابام والدعا على **مسألة**
 ومنه والذي رتب عبده المومنين كان حين الوقت معلوم ومات السيد قبل تمام مدة
 الاجرة بطلب الاجرة والحرار فيها للعبد وان شاء انتمها وله بالحساب وان شئت
 • واما استيفان قبل موت سيده فلو رتبة سيده فان قال استفاد ذلك بعد موت
 سيده فالقول قوله ما لم تكن عند الورثة بينه والدعا على **مسألة** الزام المولى اذا كان
 بالعبد اذ يمتنع الى الوهم بالنار فوسمه سيده او يوسمه فاقوت فيها النار هل
 يعتق • قال يختلف في ذلك اذا كان العبد بالغ او صبي بذلك وان كان صبيبا فهو مثل
 ولا يعلم من الاختلاف والدعا على **مسألة** وهل يجوز الوصية والاداء للعبد بعد ان
 يستحقوا العتق • قال لا يجازي الوصية ولا يخرج من اطار الاداء والامكان
 وفيمن اعتق ثم دعى على ماله ليدخل حلهما في العتق ولو لم يكن قال نعم ولو اعتق
 وقد خرج الولد الاشياء من جوده لم يخرج ولا علم في ذلك بخلاف الدعا على **مسألة**
 ومنه وفي رجل زنا بامته والاداء عبدا او اذ ان يشترها يجوز له ذلك • قال لا يضيف
 عليه شيء والخدعة آلات الامة قد حرم عليه وطوعها ولا يجوز له ان ينسبها
 ولا لا اذ ان ولا بائنه والدعا على **مسألة** ومنه وفي امرأة ضربت امها ضربت

فيها قدر لا يجيزنا وأقل هل يعترف **مسألة** وإن كانت المذمة مع زوج ما حكم ذلك قال ابن
 الجوزي في العبد ما لم يبلغ ثلث الذمة إن لو كانت في المحرم لم يعترف للذان تكون في موضع
 يشين العبد وينقصه **مسألة** ثلث عند أو تعطى منه شيئا أو الإعضاء فيعتقد **مسألة** وهذا ما اعتقد
 الأئمة للزوجة واختارت لنفسها فلها الخيار قيل إن تعاشه بعد علمها بالحق والعد
 اعلم **مسألة** ومنه وكيف للفظ التدين والذي قد رجع المحرم قال إيمان أو من
 عبده فلا يملكه حتى فلا المذمة فيه وإن أو من يعتق عند بعد وتده أو يعتقد
 فيه الزوج في أكثر القول والدعاء **مسألة** والعبد المولى عبدا ثم ينجسه ويهينه
 إن كان من الحبش أو الزنج والهند والنوب وهو الذي ينزلون بالاجناس ويكون للمولدين من
 جنسه كان مولدا من بلان ويكون الذكر والذئق والغني والفقير والصغير والكبير وفيه
 ونحوه لجنسه وهو بلان الذي يقوى الصلوة فيه فإن لم يوجد عن قريب القربى إليها
 فإن أو من وجنس كذا من مولد الاجناس كان له العهر والدعاء **مسألة** أبو الحري
 وكان أبو زحيا أمه هندية فالثلث لجنسه وقيل أمه والثلثان لجنسه وقيل أمه
 وقال غيره إن المال كله لجنسه وقيل له والدعاء **مسألة** ومنه هل يجوز شهادة الشريك
 في معرفة الاجناس فلا يجوز في ذلك الشهادة التي لا يربط فيها وما الحكم فلا يحكم الله بالبيعة
 العادلة في نسب أو جنس وجاز للشايع ذلك يشهد بالجنس إذا صح معه ذلك من طيف
 الشهادة والدعاء **مسألة** ومنه ومن استلحق على يده الجنس هل عليه السؤال والخروج
 من بلد الوليد لذلك قال ليس عليه خروج لذلك ولا يخرج الموال في الضمانات التي لم يند على
 التعدي والغصب إذا قد على الخروج في التخاصم منها قلت فإن ايسر معرفة جنسه
 وورثه كيف يصنع ماله قال لا يحجب أن تعرف قيمته أو مثله ويجعل في بيت المال أو يشهد
 عليه عدولا فإن عرف يوم ما يدره العدة بيت المال يقره إذا لم يختار الاجد والدعاء
 ومنه والوصية لها اليد ثبت لسيده أم توقف المحرم يعتقد فلا أكثر القول فها سيده
 توقف حتى يعتقد أو يباع فيشتريها والدعاء **مسألة** عن الشيخ نجيب عبيد الله
 وفي العبد إذا كانت به ذنوبه هل يجوز لسيده أن يكويده بالنار ويشيق بالحديد أو يارسن

يفعل ذلك قال يا رسول الله لا يفعل بيده وإن افعل ذلك جازا لما أمر به المصلح
 للعبد وفعل ذلك وغیره من سيّد العبد فلا بأس بذلك إذا كان فيه صلاح والله أعلم **مسألة**
 ومنه ومن أن لعبد بالبيع والشراء واخذ موال الناس وصارت حقوقه ثم اعتقه
 على من حقوق الناس قال إن السيّد إذا أخرج عبده للتجارة فاخذ موال الناس ثم اعتقه
 سيّده فعليه ضمان ما أخذ من موال الناس لأن هذا عبده عن سيّده وقول إن كان لسيّده مال
 كان الدين في ماله وجاز اعتقه وإن لم يكن للسيّد مال لم يجز اعتقه وبيع العبد ويبيع
 عنه في بيده والله أعلم **مسألة** أبو سعيد إذا سأل العبد للكاتبه من سيّده أبلغ سيّد
 أجا بتمامه لا قال إذا سأل ذلك وكان ممن يجرأ منه المحرم فهو سيّده إن يكاتبه ولا يمنع
 أن للكاتبه وجوب الحرّة والخير أفضل من الرق وهذا قد حصل له من عبده فلا ينبغي أن
 يوجر للكاتبه وعنهما والله أعلم **مسألة** ومنه ولا يقتل العبد حرّاً ولا يزر مولا
 وكذلك أن جنى جناية تغفر فيها رقبة قال ليس على مولاة أكثر تسليم رقبة ولا ولياء
 المقتول في الجوارش أو شأه وقبعت إذا رضي مولاة وإن سلمها لهم فلم فيه الجوارش أو شأه
 أو باعوه أو مستخدموه والله أعلم **مسألة** ومنه وفي العبد إذا أخذ نفسه وسبته بالقتل
 كل يوم كذا ثم وثقت حدّاً أو جنى جناية استحق بها الحبس على نفسه في الحبس قال
 متى إن كان للعبد مال وفي بيده مكسبة أعين أن ينفق عليه وذلك لا فعل سيّده نفقته
 أنشاء نفق عليه وإن شأه ببيع لمن ينفق عليه وكذلك إذا فرغ ما في يده للعبد والله
 أعلم **مسألة** عن الشيخ أحمد مرفوع وفي عبد لا يقر مولاة وذو خلقه وتزوج منها
 حرة ولو تعلم ملكته حتى تلم مولاة فغوت منه هل يجب لها على صداق قال لا يلزم
 المولى لها شيء لأن علمها أن تسأل عنه وما أن عتق فلها أن تتبعه ما عتقها بنفسه
 وإن لم تغتفر منه انفسخ النكاح أو لم يقد المولى والد أعلم **مسألة** ومنه وفي عبد الرجل
 ومنه الآخر تقاربتا من أمه أو جاز في رها أو منه بينهما أو ولداه هل قولها قال لا يلزم المولى
 أقل العبد على نفسه ولا يثبت وأما الزوج إذا اتفق إراهم على تزويجها فذلك جائز
 والله أعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن عبد الله بن ملاح جد الله والعنف في الأرض ثابت

وهو ترك المال ويستسقى في ثلثي قيمته والصوغ خارج وفيه اختلاف بعض يجعله
 له كالمال الظاهر وبعض يجعله للمولى امكن باطنا وبعض يجعل للمسيء الباطن والظاهر والله
 اعلم **مسألة** ومنه ان الكسب ما لا يعنى العبد فاعتق الشريك ان للمالك العبد وعلى المقتد
 له غير نصف المال يؤيد بشرط يكمل العبد **مسألة** ومنه وفيه عديد من شركاء الشقة حقيقة
 وبعد منهم كجاء الحكم قال قول ان السعابة هو على العبد وقول على البايح وكذلك ان اعتق احد من
 حقه ومنه اكثر القول ان على المقتد والداعل **مسألة** عن الشيخ محمد بن علي رحمته الله في
 امتين خرجتا الى الخطب فولدت كل واحدة منهما جارية على لون اقها وما اتيك من حكم البنين
 يوقعان المولى لو غمها فان اتيا بالملكة فهما بين اسباب اهما هما ما لم ينفقوا ولا يحكم
 بالشبه وان انكر بالملكة فهما حرتان والداعل **مسألة** ومنه ومن وجب بدعيه شيئا
 على اخيه قال نعم ما لم يرد فيه فان قال العبد انه لقطه فله منه عليه وان انفذ ضمن
 والداعل **مسألة** ومنه وكما تطلق الامة من حرة وعبد وتطلق الحرة والعبد
 قال ان طلاق الامة اثنتان وحرة وعبد وطلاق الحرة ثلاث والحرة والعبد والداعل
مسألة ومنه وفي رجل قال لثا ولدت امته فحرة فان السيد قبل ان تملك كيف حكمها
 او حكم ولدها قال هي حرة وولدها مملوك فان ولدته في نكاح البطن بعده اخره من حرة
 طرقة وهي حرة والداعل **مسألة** عن الشيخ وضاح بن محمد بن رجل شرط على جارية ان
 يعقها او تنجبها ففعلت فذلك لما اعتقها امتنعت ما يجب عليها قال ثابت عليها ذلك
 فان التزمها لقيمته في بعض القول وقول يلزمها له صدق مثلها ان كان اقل
 من قيمتها والداعل **مسألة** ابن عبيدان ومن بايع مملوكا شيئا وهو عالم انه مملوك
 او غير عالم به ما حكم ذلك قال اما ان بايعه وهو عالم انه مملوك فقد ضيع ما له ولا تجب له
 على سيده وان كان غرضه من مملكته فان وجد سلعته بعونها واما عليها البينة فله ان
 ولدت تلت فلا تجب له على سيده العبد لان يكون سيد العبد قد اذن لعبد في التجارة
 فللبايح حقه على اكثر قول المسلمين والداعل **مسألة** عن ابي الجوارح رحمه الله في
 رجل اعطى اباه وهب له غلاما فاعتقه واكثر من ذلك فله ان يكون عند علمه ببيته ثم ان

الرجل فلهك وورثته ابنة وقد كان الأب باع العلام في القيد القوي فيها قال قد
 اختلف فيه منهم قال السبي عليه وهو شيء لا يذوقه لو طمأنتا ظلم ابوه ومنهم من قال
 مفدي بن عا وورث والده والعلامة **مسألة** ومنه فيمن قال العلام حرة ماتت
 ومنه هذا فقامت ومنه بقدر ما يحجب ويذهب ولو يبرأ ومنه ذلك ثم لا عليه المصنف
 مات فإذا كان هكذا فقد ترفع ومنه وكان ذلك المصنف ما إذا مات الموت
 فقامت ذلك المصنف الذي فيه اثر فيه ذلك المصنف فالعبد مملوك وقد بطل ذلك التمييز
 وإن كان المصنف الذي يحجب فيه صاحبه ويذهب مثل السبل والبطل والشباهة ذلك فتمت
 بحق وقوة يشهد عليه فإذا كان كذلك فالتميز على ما قاله على ما جرى به عرس تلك العلة
 ويصير في ذلك المصنف فإذا لم يكن كذلك وكان على العلة التي وصفت حتى ماتت في بطلانها
 او في نقصان عتق العبد يكون وليس المال ذلك مات ومنه الموت الذي يتر العبد فيه
 عتق العبد الثالث وإن قال الوارثة قد يبرأ وعلمه فاعلمهم السنة بذلك والعلامة
مسألة ومنه وعن رجل ادعى انه عبد لفلان وطلب النفقة والكسوة فأنكر الرجل وقال انه
 ليس هو غلامه هل يجب على النفقة او العتق كما يجب الرجل ان لا يقر بالتميز ان يطلق
 او يقر فنعلم ذلك عليه ان شاء انفق على العبد وكساه وإن شاء اعتقه وهذا إذا كان المقت
 بالعبودية ليس معترف بالنسب وإن كان معترف بالنسب والله والعرب ومعرف بالعبودية
 وقد بالحيثية في هذا القول لهذا بالعبودية ولا يجب المقتد على عتق الكسوة ولا على
 نفقة والعلامة **مسألة** ومنه وإذا جعل السيد عتق عبده على فعل نفسه فحلت
 والعبد في ذلك غير **مسألة** لو عتق العبد عتق عبده على فعل العبد فمات العبد
 عتق ولو كان مملوك غير هكذا حفظنا والعلامة **مسألة** وسألت عن رجل تزوج
 امرأة بآذن سيدها بعد ان عرف سيدها انه حرى فزوجه اباهما فولدت ولدا
 يكونون احدهما وما لك قال معي ان قيل نعم ما لك حتى يشترط حرة منهم عند التزوج
 وقالوا انهم حرة من العرب لا تجزى عليهم أحكام الوفاة بالملك لا لا يحق سبهم
 عند تخانهم العرب ان كانوا اهل شركه قال له قليل من يلزم من قوتهم قال لا أعلم فكذلك

اعلم انه حرم على قول من يقول انهم حرروا امره بعدد • وفي موضع قلت ان اليت ان لم
 يشترط عند التزوج ان يتزوج من قال معنى انه على قول من يقول انهم لا يملكون اذا صح
 ان يتزوج منهم احدهم عليه يقيمهم للسيد • وقال من قال انهم مالكه لان يسا سيدهم
 ان يسعهم له والدليل **مسألة** وكتاب التبعة واذا اوصت امرأة عند وفاتها وها
 عبيد فقالت ان تزوج زوجي بعد موتي فلا فعيدي هؤلاء امرأته وتزوج زوجها
 بعد ما قبل ان يقسم العبيد وبعد ما قسموا فلا يجوز الحث بعد موتها والدليل **مسألة**
 ومنه ويراجح جوازها ان يكون صلاحها فلا هو تخرج لها حتى يستشهد البائع **مسألة**
مسألة ابو سعيد سالت عن رجل تزوج غلامه بجارية قال نعم قلت وله ان يطلقها من زوجها
 اذا شاء قال نعم • ولا خلاف في تزوج جارية بعد غلامه بصلاته • وهو صلاته فقال من
 قال تزوجها بصلاته فوضعه على غلامه قال هو حسن وقال وقال تزوجها بغير صلاته
 لانها اكلاهما والدليل **مسألة** ابن عبيدان والعبد اذا احدث حديثا في الطلاق في عهد
 العبد بام السيد • قال اذا كان السيد بالغاً فانه باوعيه باصلاح ما احدثه وبعده
 هو لنفسه وان كان السيد يتيماً او غيباً لا تنال له الجدة او معنوها فان العبد رخص
 باصلاح ما احدثه والدليل **مسألة** ومنه وفي رجل اشترى جارية صغيرة غيب
 وقصده يستبرئها يستنساها وعقد عليها ثمة الاستبراء وطهرها بعد انقضاء الاجل فلما
 بلغت تكوت للمكدر تصح عليم بائنة بالمكدر فحبت من المكدر بالحكم منه ولا بد ان
 يتزوجها بعد ذلك • قال لا يجزي له ان يتزوجها والى السلام متاكم تزوجها والدليل **مسألة**
مسألة الزام في امره معنوقه تزوجها عبد اليتيم ان تزوج العبد المملوك اذا كان اليتيم
 الا ثبت ان يكون اليتيم وصي قبل ايمانه بالتزوج فعلى قولنا جاز وكذا ان اري
 الوصي ذلك اصلح لليتيم • وما تزوج بغير واحد من الاوصياء فلا ثبت واختلاف فيه
 اذا بلغ اليتيم فام التزوج بعد ما دخلها المملوك بعض اجازة وبعض لم يجز والدليل **مسألة**
مسألة ابن عبيدان ورجل تزوج عبداً غيباً بغواذن سيده ان هذا التزوج لا
 وهو تزوج باطل فان كانت هذه لالة حرة وقد علمت انه عبداً انه تزوج بغير اذن

سبيده فلا خلاف لها وكذلك اذا كانت امته وقسم سبيدها بذلك فلا خلاف لامتداده وان كانت غيب
علمته كذلك سبيده العدة غير عار فقل ان بعض الصلابة في رتبة العبد وقال بعض يكون
عليها اعتق وقول لا شيء عليه والعدل **مسألة** ومنه والاعتق يقع عليها الطلابة
والإبلا والقرينة والطهار والحق في ذلك قال اما ان اطلق اعتق التي يطاها ففي ذلك
اختلاف قول معتق وقول لا تعتق ومحرم عليه وطواها واستخدمها مادام حيافان
ما نعتقت وقول يحرم عليه وطواها وجاز له استخدامها ولا تعتق بعد موته
جائز له بيعها وهذا القول أحب الي **مسألة** واما الإبلا فلا يلحقها واما الطهار فانها يلحقها
وعليه ان يكف كفارة الظهار فانه يبد بالعتق فان لم يجد فيصوم شهرين متتابعين
وان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وقول عليه ان يعتق المنة التي طارها منها واما
المنة للموكة اذا اكتملها زوجها فقوله جلها اشهر ان نصف اجل الحرة وقوله اشهر
اشهر مثل الحرة وكذا قول المسلمين صواب مع قوله والعدل **مسألة** ومنه والعبد
اذا طلق سبيده ما يزوجها ما يبيعه ماله ذلك **مسألة** فالخلاف في ذلك اختلاف قول السيد
يحكم عليه ما يبيعه او يزوجها اذا طلق ذلك وقول لا يحكم عليه ووجوده عند سبيده ذلك
في الامنة والعدل **مسألة** ومنه المنة الصبيبة اذا تزوجها رجل عتقت ولغت
ايكون لها الغير متى ما لا تستفي ايام حيضها او يساعها وكذلك البتة قال ان البتة
لها الغير حين ترك الدرع وقول لها الغير ما لم ينظر من الحيض وقول الراعي انه بعد
طهرها فلها الغير وكذلك البتة المملوكة على هذه الصفة والعدل **مسألة** ومنه وفي
اطلاق عنها مملوكة وولات ان تعتقها تعد بالي الله تعالى وهو حامل يجوز لها ان
تستفي ما في طهرها وما ضعة اللغظ في ذلك اختلاف قول لا يجوز ان يستفي ما في
البطن وقول جائز اذا وضعت لما قل ستة اشهر واللغظ في ذلك ان يقول اني
حرة اللغظ في طهرها فهذا على قول والعدل **مسألة** الزام على الذي تزوج لبيعه
امه مملوكة ثم مات السيد لم يوص لها بصلابة يكون في مال السيد في رتبة
العبد لايت ان بيع هذا العبد لم يشتط شيئا قال الصلابة في رتبة العبد

انما كان فانما المراءى للشرى ان يقبل على كذا فكذا المردون ان يقبل على كذا **مسألة**
 الشيخ خميس بن سعيد بن يحيى اوصى عليه والده بعقبة رقية وصية صحيحة
 بخطه يجوز خطه عند المسلمين لان الولد في اليد **مسألة** ان هذا العتق لا يبيد
 والده اوصى بغير شيء واكتفاه لثاوي عن غير شيء واكتفاه لثاوي لان الوصية قد زالت عنه
 ما تكون بنية هذا العتق ولغظه **مسألة** قال تكون نية هذا العتق هذه رقية والده
 اهاك فلان فلان فذا عن نفسه ولا عن اهاك فلان هذا على اوصاف وصية
 طاعة له ولو سوله محمد صلى الله عليه وسلم **مسألة** الشيخ جمعة بن ابراهيم بن ابي بكر
 باع امه زوجته باء عائد الوكالة منها في بيعها وعقبتها المشتري ولا كوت الملاءم **مسألة**
 هل يتم العتق قال لا يتم هذا العتق هذا المشتري والزوج مخصوص بعلم في هذه
 ولا يجوز له ان يتخذها ان غيرت زوجته على الا يحل لها عنده **مسألة** الشيخ
 ناصر بن خميس بن شاري عبد الغنى اربعة غنم التوحيد له بين له ذلك
 انطيط له ملكته عرفه بذلك ولم يعرفه قال لعبد الله ان يعرض عليه الاسلام فان قبله
 كان له المسلمين وان لم يقبله فلا يجوز ملكته وباع على المشركين وقول يجوز ملكته
 ويصح ذلك عليه وزر فله فان الشراء مسلم بالغ فعلى قوله يجوز ملكته المشرك
 فعلى ما تقدم وعلى قوله لا يجوز ان يجازي شراؤه والمسلم المومنين له انه غير مسلم
 له **مسألة** والعبد اذا قال انه حر ولكنه نكل عن اليقين هل يقضى عليه بالرب
 للمولى قال نعم وقول للمومنين في الرب والله اعلم **مسألة** يوجد عن هاشم بن عمار
 الرجل يشتري الامه ولها زوج فيذهب بها السيد الى بلد فيقبلي كسوة قال على الزوج
 الكسوة ولو ذهب بها السيد الى البصرة فان كانت امة وتلك بعد ان يعرض السيد
 الخلق فيما للزوج فان طلب الزوج الخلق ومن السيد لم يكن على الزوج كسوة اذا خرج
 بها السيد الى بلد وقال بعض الفقهاء اذا تزوج عبدا لامة باذن سيدها لم يثبت
 الامة انما في غير البلد فعليه ان يزوج على الزوج ما كان معه **مسألة** قال ابو الموارث
 ما كان معه المدين ما اصابه الصلابة فلا تزوجه ولله في الكسوة **مسألة** عن عبيد الله

قال ليس على سيد الأمة اذا باعها في بلد اخر ان يزوجها وان الزوج هو
 ابنه لحقه في جنة فذلك ايه قال لان بيع العبد فاخرج من المصنف ان شاء سيده طلق
 وان شاء احضرها لموتها لما يلزمه في كد الدار على **مسألة** ابو عبيد ان في اولا الا
 لها سوى ارج ولو كان ابوها اعتق اباه او ابى تزوج هذه الأمة قال ان كان
اب هذه الأمة حيا فزوجها ابوها الله صارت وان كان ابوها ميتا وكانت هذه
 الأمة اعتقها احد فقول تزوجها واعتقها وقول تزوجها الحاكم وهو ابى بتزويجها
 وان كانت هذه الأمة لم يعتقها احد بل هي حرة في الاصل فلا يعبد ابى بتزويجها واعتق
 اباها بل تزوجها الحاكم والد اعلم **مسألة** الفرق بين ما يلزم العبد من الحقوق
 في ماله وبين ما يلزمه في رقبته الذي يلزمه في رقبته محكوم عليه به في حال عودته
 فان شاء سيده فله منه وان شاء سيده به وان استع في هذه من الوجهين حكم الحاكم
 ببيعه واعطى اهل الحقوق حقوقهم فان فضل شيء وعنده الحقوق فذلك بيع
 الى سيده وان لم يمتد في ماله فمعه ما خذ به في حال عودته ولا يلزم سيده تسليم
 ذلك عنه ولا تسليمه به ويكون ذلك عليه لان يعتق ثم يؤد به اليه ولا يملك
مسألة وما نقول الا في عودته تزوج بعمره ان سيده كان بائنا وحره جازها
 او لم يجزها اهل يقيم هذا التزوج اولى **مسألة** اتم سيده تزويجه قبل الجواز وبعد وما
 به في ذلك قال فقد قال قال ان جاز السيد للنكاح فقد جاز النكاح وثبت
 وان لم يجز السيد للنكاح فاسد ولا شيء على العبد وقول ان النكاح فاسد انما السيد
 التزوج اولى يقيم اذا كان العبد قد جازها وما ان اتم السيد قبل الجواز فذلك جاز
 ولا نعلم في ذلك اختلافنا نحن ناخذ بقوله اجاز النكاح اذا جاز السيد قبل الدخول
 ويعده والذي معنا اننا اكثر القول في اجاز سيد العبد النكاح ثبت الصلح
 وكان في رقبته العبد والفرق للعبد ولما الفرق للسيد لا يجوز تزويج العبد
 الا بامر سيده ولا تزويج الأمة الا باذن سيدها فاما ما كان التزوج بلا ايم
 فانه السيد يزوج التزوج فالتزوج تام جاز الزوج او لم يجز والصلح في رقبته العبد

وعلى السيد المولى تارة وجد العبد بهذا الذي حفظنا وقال النوصلى الله عليه وسلم انما عبد
تزوج بغير إذن سيده فهو زاني وفي خبر آخر **والداعية** **مسألة** ابن عبد الله بن هاشم
ان يترك عبد صغيرا بعد موته ويعتقد وهو صغير هل يلزم المعتقد ان يكتب العتق
لمعتقد نفقة من ماله بعد موته الى ان يبلغ الحلم والفاط والاراد ان يترك عبد بعد موته
وان كان له نفقة ما للخط **قال** ان كان العتق عن المالك فعليه ان يوصي بنفقة على
اكثر قول المسلمين وان كان غيور لزم فلا نفقة للعبد عليه على اكثر القول وان كان غيور
لازم عليه على اكثر القول وللنفقة في كل ان يكتب الكاتب او يصي فلان ذلك الفلاني
انعمه فلان بعد موته حر لوجبه لله تعالى والافحام العتقة ووصوله بنفقة من
ماله بعد موته الى ان يبلغ الحلم وصيته من ذلك **والداعية** **مسألة** الزامى والعبد
اذا اراد على نفسه عتق على رجل فلما اعتق انكره يلزمه الحق **مسألة** قال العجيني لا
يلزمه قلت ولا اراد ان يكتب على نفسه حقا الا حد يكتب عليه ما يثق به ام لا **مسألة**
قال لا باس ان يكتب عليه لان ذلك لا يفسد عليه وعسوان يرفع العبد اذا كان
عالم بزمه ان يكون يترك شيئا من الاموال التي في يده لغير سيده لم يكتب عليه ذلك
لان مال العبد حكمه لسيده الا ان يرضى بغيره **والداعية** **مسألة** ابن عبد الله بن
والعبد اذا كان بين شركاء وله زوجة واطفال احدهم كانوا احاضرين واحدهم
غائب قال قول تطلق وكومن احك الشكاه ولو كان احدهم غائبا وقول لا تطلق
الادباء هم كلهم والدول احوط **وقال** الزامى اما تزوج فلا يجوز الا باذن الشركاء الذين
طهر فيه الشك **والداعية** **مسألة** ومنه اذا اراد العتق على سيد العبد ان يملكه جف
عليه عليه جنايته قبل ان يبيعه فله دعوى مسموعة فان طلب المدة من سيد العبد المهرين
فعليه المهرين **مسألة** ما يعلم ان فلانا وهو الذي كان عبده جنى هذه الجناية على فلان فلا قبل
ان يبيعه وما عدا هذه الجناية فلا يحكم المدة الا بالصحته فاذا صححت الجناية على العبد
وصحت جنايته قبل ان يبيعه سيده فعلى السيد في الجناية وشحن العبد **والداعية** **مسألة**
الزامى والمولى اشترى العبد وكانت له زوجة فالام المسترى ان يطلق زوجة عبده

يلزم هذا الصدق أم يكون في رتبة العبد قال إذا لم يشتط البايع على المشتري
أن يكون الصدق في رتبة العبد كان الصلح في القرن الذي يلحقه البايع على ما سمعته
والأثر إذا طلقها المشتري والدعوى **مسألة** وإذا تزوج عبداً وحرقة بأذن سيده
ثم راعى فإن صلحاً لم يكن في غنم الذي باع ولا يلزم للمشتري إلا أن يشتط البايع صلح
الملاح على المشتري ومنه قوله لا يلزم فإن لم يعلم المشتري ولا ردت فإن ذلك كان
إلى اعتقده عليه صلحاً في غنم وليس على سيده العبد المعتوق والدعوى **مسألة**
ابن عبد الله بن رجل زوجه الحرة وأولادها وولدت منها ولدت ثم أوتت أمها فلو كانت
لرجل وأزواجها وأوتت له بل لكذا أمها له ما حكم الزوجية والطلاق قال إذا صح أمها فلو كانت
طهرا الرجل فعلى المتزوج تحية الولد السيد لأنه لا غطاء لغيرهم بلا خلاف ولا يكون
مأكلا عليه قيمتهم يوم يستحقون على قول **مسألة** وأما التزوج فأكثر القول في فاسد فيقول
النفاء أم السيد للأمة التزوج فهو تام والدعوى **مسألة** ومنه وسألت شفاها عن المرأة إذا
كان لها عبد بحولها أن تمسه أو تعسها الغوثيون وكذلك يجوز لها أن يأكلا جميعاً عند بعضهما
بعضه قال في ذلك اختلاف وأكثر القول أنه مغلوبة في حرمها وإن لم يكن لها خالصاً
فتخرج في ذلك اختلاف وأكثر القول لا يجوز إذا لم يكن لها خالصاً والدعوى **مسألة** ابن الله
وما الذي يلزم العبد في قيمته الجنائياً قال يلزم ذلك في القتل والجرح إذا صح عليه وما غوي
ذلك لا يلزمهم ولا أموالهم ولو صح عليهم والدعوى **مسألة** الشيخ عبد الله محمد بن شيبان
ولا إذا أعتت الأمة أن سيدها اعتقها في حياته قال لا تقبل دعوىها على الورثة
قلت فإن أقر بعض الورثة بعتقها أو صلحاً في دعوىها أو بغير ذلك فإنه يعتق سيدها
لها اعتق في كلا الوجهين قال قولها تعتق وما لا أقر بعتقها وقول الورثة
الابتداع نصيبه واستنسق لبقية الورثة قال غيرهم إذا أقر بعض الورثة أو صلحاً
فإنها تعتق وفي الاستسعاء عليها اختلاف قول عليها وقول على نفسها بعبث العتق
قلت وإن كان مستهلكاً مال سيدها الدين عليها سعاية للدين إذا لم يصدقها
ولا أقر بعتقها قال فيها اختلاف قول يكون منها في مال أو بغيرها قول يستنسق

بعضها

فمنها الورثة والوصايا ان كان مالك سيدها مستهلكا بالدين فقلت من صدقها اديان
 واحد هو لم يصدقها الورثة احد الورثة قال اذا اريد صدقها احد الورثة فله اصدقها اديان
 فعندي انها لا تعتق بقول الاديان ولما تعتق بقول احد الورثة وتسقط ما رزق الذين
 صدقوها بعد ثبوتها قال غير اذا اصدقها جميع الاديان فانها تعتق اذ كان الدين مستهلكا
 جميع ما له سيدها وليس عليها اسعابته للاديان وللورثة ولا تعلم تصديق بعضهم بعضا ^{بشيء}
اعلم **مسألة** ومن اعتق عبدا في صحته او ضمنه عليه دين يحرم ما له فقد اجمعوا على ان
 في العتق ما في مال المالك حتى عليه مال او حكم به لغيره لان الدين يتعلق بالعتق فاذا ازيلت
 انقل الى التركة ويختلف في الاثر فقول موسى علي ان العتق ما في ويستسقى ثلثي فقه
 الغرما وقول القمته كلها وقال محمد **في جواب** ان العتق باطل انه مسقى بالدين وقول
 ومن مطالب العبد ولا يطلب بالنفل والدعاء **مسألة** الزام في اللفظ للدين
 وقد مات مزرعها فاستحققت بذلك العتق فله ان يرجع ولو خسر نفسه او حرم ما علمت بالعتق
 ثم اختارت بعد ذلك لها الخيار فمما لا بد الا اذا ربطها امام الله قال ابو حنيفة لا يرجع
 الاقلان وقول انها اذا اتحد العتق ولو بظن من اثنى في التزوج ثبتت عليها وان مكها
 على الغير حتى يهتج انها ضمنت فاعتل التزوج باقرارها او يمينه وقول ان كانت معاشرة
 وفي يمينه ثبتت وتعد معد في منزله ولو بظن من اثنى على ما قيل منها بعد ذلك وان كانت ^{معتزلة}
 عند حكمها على الغير حتى يهتج انها ضمنت وتعد معد في منزله وان ثبت الاصح **مسألة**
 ولفظ الغير اذا اذلت لحر او ض بلفظ زوجا في هذا اللفظ الغير والدعاء **مسألة**
 القاضون ناصر لهما والمعتد اي المزدوجها ثبتت عند في يمينه فليس لهما ان يخرج ما ائتم
 سيدها وليس في كالحقة في هذا والدعاء **مسألة** الصحيح ان تقول في اللفظ للعتق
 اذا كان لها عصبته احدا يكون وليها في التزوج عصبته او معتقها او كلهم سواء وخرج
 منهم جاز غير ذلك فلا عصبته او وليها في التزوج او معتقها قلت وان مات معتقها يكون
 وليها في التزوج عصبته او عصبته او كلهم سواء ومنهم اولى وان زوجها هو ليس له
 التيمم فيجب خصه الا في غاب **مسألة** قال عصبته او وليها وان زوجها عصبته معتقها عند

عصبتها فاعلم الحق الاختلاف كثير فخرج ولي دون ولي والد اعلم **مسألة** الزماني وكما
كسوة الامة قال فيها يعقوب في النقاويل في قصصه ان الارجل باب على ما سمعته من الشيخ واليه
اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن خميس في الامة ان كانت فعلة من طلاق وخطبها احد للزوج
وسيدتها وبعده سيدها بقرينها انحر عليه والله قال للشيخ عليه وليس الامة ان كانت
فيما يوجد عن الشيخ ابني الحواري والد اعلم **مسألة** ومنه اذا جاء رجل الى رجل وقال له
زوج فلانة بامتي وعبدني بمثل كوفي فلانة ولا يدري هذا له امته او عبدا يجوز له ذلك
ام لا الله قال في قوله يقول ان الشهود اذا شهدوا على عقد النكاح ثبت النكاح
بشهادتهم ولو لم يشهدوا على صحة النكاح فلا يضييق هذا الذي وصفته من ام العبد
والامة على قوله يقول ان النكاح لا يصح الا بشهادة الشهود يشهدون بصحة النكاح
فلا يصح هذا اللان يكون الشهود يعرفون الامة فيها امته والعبد له عبده والله
اعلم **مسألة** الشيخ حبيب الدين سيد العبد على الحكام امان باذن و
لما يكمل ان يحلف له امان يحلف السيد من علم للمعين قطع الله يحلف على فعل غير في
هذا المعنى يجوز له ان يحلف قطعا واذا انكلا فالغرض في قبة العبدان شلو السيد
سلم ذلك ولا يبيع العبد و يوفى غنمه وان حلف لحدها سلا او الفقه ويجوز حسن
المملوك اذا اتم بالسرق والد اعلم **مسألة** الفقير جاعل في مجلس الوصي في المملوك
اذا دبره ما كذب في صحته بعد موته لم يرض بعد ذلك موته ومات وكان المذنب
مسا في حياته سيد باذنه للجماعة بما صاله وما لم يله تقدم بعد موته ما عند
والجماعة بعد مضي ما شلوا الله في الامة وسفر غيبته ثقات بعد موته ما حكم ما في يده
ايام حياته وخلفه بعد وفاته ولا يرضيها الا في البيع ما كان في ذلك السيد والحداد
له بعد انقضاء الحق موتان كان حدث له شيء ولا حتم له قبل كسبه غيره الا ان
دفنه للوجود به نصيحة ماله ما كسبه مع دلالة التاتر في الموضع فيد هذا يكون
ذلك محققا في الغنم وصحة هذا العمل على ما وجد مكتوب في الفتوى في الحكم اذا عرف انه خطا
به الحكم او اطمأنه مع عدم المعارضة لها قال ما صح انه ليس به فهو لو ثبت بعد

والا فلو ثبت ما في يده ع هو اولى به على هذه الصفة اذا احتفل جد وتبدل بعد ذلك وتبع العتق عليه
والعمل بما يوجد في دفتره لا الذي له وجبها لان يكون على وجه اللطائف فحسب يجوز ان لا يزوج
وانتفع الشك ما لم يرضها حكم يمنع وجوب ذلك لاعتقادها والدعاء **مسألة** ابن عبيد بن ربيعة
رجل اشترى امة من مسكند وطلعها الى عمان فظهرت لها حمل فاسألوها عن ذلك فقالت
انه من سيدتها كان يطؤها اياكون هذا الذي بطنها حرة ام عبد المشتري وتقبل قولها
قال لا يقبل قولها على البائع وان تنفرد المشتري عن شرا هذه الامة فيجب له التوبة والسلة
اسم وان قال السيد انه لم يطؤها انا القول قول من في الحكم وحكم الولد عبد والدعاء **مسألة** ومنه
وهو يجوز ان يباع المملوك على اليهودي ام لا قال اذا كان المملوك ذكرا فقال بعض المسلمين
انه جائز يباع على اليهودي ولو كان المملوك مسلما وقال لا يجوز وهو اكثر القول
واما اذا كان المملوك انثى فلا يباع على اليهودي ان كان مسلمة على القول المولود عند الولد
اعلى **مسألة** ومنه فمن اشترى امة حامل فاذا وضعت حملها يجوز له وطؤها
اذا ظهرت ونفاسها قال اذا اشترىها وهي حامل فجاز له وطؤها اذا وضعت حملها او
ظهرت ونفاسها والسلي **مسألة** ومنه وطلاق المنة اثنتين تبنيها او الزوج العبد
وهذا اصل العدة بين الحر والامة والدعاء **مسألة** ومنه وفي الاخرى تزوجها مملوك
لم يطلقها وهي حامل هل عليها نفقة الحمل قال ان طلاق العبد غير اذن سيده لا يثبت
واما ان طلقها سيده او طلقها العبد باذن سيده فان الطلاق نفعه واما النفقة
فلا نفقة لها على اكثر القول والدعاء **مسألة** ومنه قول الجوز للسيد ان تزوج
عبد بامته قول ان جائز للسيد ان تزوج عبده بامته هذا القول الغر اكثر وبه عمل
وامن في اما القول فان يتد العبد بحل عبده ان يقبل التزوج لنفسه واما اللفظ
فلا يوجب بينه وبين المفاظ التزوج والدعاء **مسألة** رجل اشترى عبدا وله زوجة
ولم يعلمها المشتري هل يكون عيبا يرد بها العبد قال لا لان المشتري ان شاء طلق
زوجته العبد ولا شيء عليه ومداقها في مال البائع فحسب العبد لان يشترط على البائع
وبعده والدعاء **مسألة** وسئل على ما اوتى انها مملوكة فلان كيف للمسلم

ان يشهدوا **●** قال معي فهو يشهدون باقرارها بالكلية ولا يشهدون انها امتداد لشهادة
 الاقوال غير شهادة القطع والتفريق **●** بين ذلك وبين في الاحكام فيقال فيلوجا وشهادة
 تشهد انها امتدادات هي انها الخيرة **●** قال معي ان شهادة الشاهدين في المعنى اقرارها
 لغوي **●** قلت فلو كانت هذه المعنى في هذه منذ اسنين تجد منهم قالت بعد انها حرة كان
 كل القول قولها وتكون بالحيثية او بالعرضية وتبين انها امتداد **●** وقال هكذا عندى
 قلت له فان احضر هو يبين انها في يده او كانت في يده **●** قال معي ان الهدى لا تثبت في الانفس
 بالكلية كما تثبت في صائر الكائنات قلت له فهل تثبت اليقين في اليونان والارباب غير البشر قال
 هكذا عندى **●** قلت له فالوقت في ذلك وكلها انما قال معي ان الوقت في ذلك ان البشري
 بمعنى نفسه يدبر عنها او تفرع ما ثبت لها وعليها في الاحكام **●** قلت له فان كانت
 في يده يدعيها انها لا تفرع ولا تغيب ذلك هل ثبت علمها بذلك معنى العبورية بالكلية **●**
 وقال معي ان يختلف ذلك فقال **●** قال ثبت عليها السكونية اذ لا تعويها اذ اعاد عليها
 ذلك **●** قلت له قال لا يثبت عليها ذلك **●** قلت له فلو كانت في يده وتفرعها امتداد في ذلك
 في فكره ولا دخل يسوع من يستخدمه قبل بلوغه **●** قال هكذا عندى قلت له فان بلغ
 الصبي من انكم العبورية هل ذلك **●** قال هكذا عندى والحيثية او لويه الى ان يحضر
 الذي يدعيه يبين انه له **●** قلت له فان طالب اجرة ما نحن مد بصغيره واصبح اليه بذلك
 هل له ذلك واكرم له بالحيثية بان كان ولو كان عندى يبينه قال معي ان لا يحكم له شيء
 بما مضى وعلمه قلت له فان اقرت انها امتداد ليدلوا انها ان يدعيها ابنون هل الحكم
 الرقبة اقرت بنفسها الرقبة معي ان يختلف في ذلك فيقول ثبت عليهم الرقبة بذلك **●**
 قول لا يثبت عليهم ذلك **●** قلت له فان اشترى امته فولدت له كذا بالشرع هل يسعد
 ان يستخدمه في حكم **●** قال معي ان يسعد في معنى الاطمان ان لا يستخدمه في معنى
 ما بينه وبين ذلك في الحق **●** قلت له فان انكم العبورية بعد البلوغ او كان الشرع
 وهو صبي فما بلغ انكم ذلك وحكم بالحيثية لعدم المدعى اليه يبينه بان له هل يسعد
 للمدعى في السريرة ان يستخدمه ويضع في السريرة اذا قد ادم الله **●** قلت معي ليس

شكك في الحق حتى أتته **اولى** قلت له فاذا اراد الشري من رجل هل علم ان يسأله قبل ان يشتري
 الملك الذي يبيعه ام ليس عليه ذلك وبيعه ان يشتريه قال معي انه اذا كان بالتمام لا يضبط
 له ان يسأله ويقارنه لتثبت له على الحق باقراوه واما الصبي فلا يجوز ان يقر به على نفسه
 على حال ولا يثبت عليه الرقب بذلك قلت له فاذا اقربتم للذي يبيعه فلما اشتراه قال انا
 كذبت في قوله اني من احرار ما الحكم فيه وهل يبيع هذا يبيعه ام لا ونعود بحكم من يراعي حكم ملكه
 ودعواه **قال** هكذا عندي ومعنى الحكم ان يبيع هذا المشتري القسك بما له ويبيع كذبه
 لان اقربه على نفسه جاز ما له ويبيع بالثبته بالقطع ما يبيع الف معنى قوله على نفسه **قلت**
 له فان قال اني قد اقرت له اني خفت ان يقتله او يسيء اليه واقبته على هذا الحق
 ولا يبيع المشتري ان يستخذه ولا يبيعه **قال** معي ان كان في حال الثبته في الاعتبار في
 حين ذلك كان له هذا حتى دون ان يكون في حال الثبته لم يكن له حجة قلت له فان غاب البائع
 على المشتري ان في حال الثبته وليس في حال الثبته وارتأى **قال** من هو البيع للمشتري ان يخرجه
 او يبيعه ما له ويبيع الله في حاله حتى ان ذلك باعنا صريح او اطمنا ان ذلك اول **قال** معي انه
 اذا كان صلي على البيع ولو كان على وجه حال الجبر ولا الغصب فاحتمل ان يبيعه ذلك ما له ويبيع كذبه
قلت له فاذا اشتريته فقلت له اني سميت ولو كان من اهل الحرب وانما كنت عنده هو امان
 حتى يجرى هذا يكون هذا مجبها الى ثبته ما له ويبيع عليها الرقب بالثبته قال هكذا عندي واما
 قال فيها حيث يجوز ان يقر بها قلت له فاذا علمت انها مغمورة وانها حرة وانتمعت وهي ساكنة
 ولم تكن هي يبيعه اذ كرام يجب عليها ان تدفع عن نفسها الملكة ولا يبيعها السكوت **قال** معي انه
 يجب عليها اذ كرام لم تدفع عن نفسها ثبته **قلت** له فاذا اتقت ثبته واقرت بالعجز يذره
 عليها ان تهرب **قال** الذي اشتراها بعض علمه بالحجة لها انها في الاصل ام تسعها الكينونة
 عنده **قال** وانما لو اتقت ثبته تسعها في ترك الانكار والخروج فلها اذ كرام عليها عندي
قلت له فان اتقت ثبته او ولدت اولاد في حال احرار فبذره هل يبيعهها هل علمها انما
 انما في الاصل كانت حرة **قال** معي انه اذا امتت على نفسها او قبل خبها طهرهم ووزعهم
 كان علمها نادبة علمها بذلك لان ملكه حتى ان الكبار الذي لا يختلف فيه عندي والتعاون

ظلم والتعاون على التهمة والبر والتقوى **قلت** له فاذ علم هذا الانسان الذي يباع ويشترى
 انه يبيع او يبيع الشك كان ذلك موجبا عليه الملكة لمن يشتريه ويبيعه ولا يبيعه تغير ذلك وان
 لم يبق تقيده **قالت** هي ان كان سباه على ما سمع في الاصل كان عليه ذلك وان كان سباه على
 معنى الباطل لم يكن عليه ذلك **وقال** يجوز البيع لاهل الشك اذا كان الاصل منهم على وجه
 الحق **ولم يكن** بينهم عهد بامان وغير ذلك من العهود ولو لم تكن **الحق** فاعني ان السبا
 وبعضهم وبعض لبعضهم بعض جاز في اصل الحق في معنى يجوز الشراء منهم لما سبوا
 وكذلك السبا منهم **قال** لا يجوز على ما تدبر اهل الشك ان لا يكون عهد ولا تقيده **قلت** له فاذا
 كانت الامتصاصها الى الحق يتقيد بنفسها وفي البيع اشتراطها على وجه الملك وفي حال
 التقيده ان يكون ذلك ظاهرا على وجه الشك هل لها ان يمكنه ونفسها ان كان قد اشتراها
 ولم يعلم عموما اصل الوفاق **قالت** موافق لسلطانها ذلك لانها في الاصل حرة عليه **قلت** له فان
 زوجها بوجوه هل لها ان توطئ نفسها كان لها **باب** او عصبتها اذا وصيت بتزويجها ام لا
 ذلك بمقتضى المشتري مندها **قالت** هي ان اذا لم يكن لها **باب** ولا عصبتها في ذلك المص
 وصيت بغير وجوه يبيع في ان يجوز لها ذلك وان كانا بالمص حديث تناهوا تحتها وذلك
 مشور قهر لوجوبه في ذلك الا بائناهم والداعل **قلت** وكذلك سمعت ان المملوك اذا
 غصب وتسلطه ان لا يجوز ان يخدم من خدم المملوك لمن اغتصبه فعل التقيده لا يجوز
 في الفعل الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينع عن امي الخطا والنسيان وما يمشي
 عليه وما حذر اربابهم من فعل فينظر ما سمعه **مسألة** البيوع عاود محمد السعالي
 وفي مملوكين رجلين اشترى نفسه احد الشريكين ونحو النصف الاخر في يدهما
 فان يبيع نفسه الام الام العبد يبيع لشرا ما بقي ونفسه **قالت** والذي عدى ان
 هذا العبد اذا اشترى نفسه احد الرجلين لما اكبر له فقد صار حرا ولا يكون مملوكا
 بعضه وبعضه حرا او يبيع العبد نصف نفسه للذي لم يشتري نفسه عند الله **مسألة**
 ومنه ومنهم من عتق رقبة واشترى رقبة مدبرة واعتمداه بنحو عنه ما لزم الله **قالت**
 والذي عدى انه لا يبيعه عتق للذات عن العتق للذات فما يعنى في القول والداعل

مسألة الزاوي وإن وسع العبد سيده فمعتقه خلت أفاشت فبطلنا وكان سيده رجلا أو امرأة إذا كان الوسم له قد حدثت به واحتاج الوسم النار وكذلك إذا لم يتجدد والداعل **مسألة** الشياخ سليمان بن محمد وملاذ وما نقصان الجوارح والعبد فهو عيب يزوجه عندنا وما رآه الأصبغ في حديثه أو جليله أو أولاده عيب يزوجه المبيع إذا لم تضعفه تلك الزيادة عن الخدمة • ولم أعلم في مخصوص لا يشار عن أصحابنا أهل العلم رحمهم الله أنه يقاس مثل هذا على الزيادة والنقصان في الصلوة لأن أحكام الصلوة وما جاء فيها غير أحكام الميوع والداعل **مسألة** عن الشيخ صالح بن وضاح الذي قال للمعتد ^{المعتد} أن فارحك زوجك تنسك فليحرم تنسكها أن كانت أمته والمملوك له أو عبده أو لا يقدر على شيء لقول الله عز وجل عبدك لا يقدر على شيء والداعل **مسألة** ومنه والعبد إذا مات وقدر أن له مولداً أن يتزوج فتزوج فلا يثبت صلاتها على مولده والداعل **مسألة** اللائح يربث والمولود يربث للمولود ولا يربث أصلها الآخر وجوابه اختلاف أن يربث اللائح للمولود والمولود اللائح وهو اللائح وهو يربث أمه فعلا فلو كان له فاق للمدعي عليه أنه أمته مملوكة أو ولد للمدعي ولم يقر هو بنفسه أنه مملوك كما يثبت عليه الرقب بسبب ملكة أمه المدعي أم لا • قال إن ذلك لا يجوز عليه الملكة ولو صح عليها الرقب أن كان بالغا وإن كان غيبا ففي ثبوت الرقب عليه لسببها اختلاف والداعل **مسألة** وإذا وجد شيء في يد مملوك وأقر به لا جد على يقبل أقرا ما لا • قال له قلت له لم تعلم الذي في يده وأقر به المملوك قال حكم سيده والداعل **مسألة** ابن عبيد الله وإن كانت هذه الأمته اعتقها أو أمته الملة وعندها ولد فإن كان الولد وعصبته أمه جاز لما نزوج الأمته التي اعتقها أمه وإن كان وغير عصبته فلا يجوز زواجهما الحاكم وقال وقال إن الحاكم أولى أن يزوج المقتعة على حال والداعل **مسألة** وسئلوا عن الملة لها عبد مملوك وله زوجة وأرادت تطليعها أي تطليعها بنفسها أم نوكل أحدا يطليعها قال نوكل وكيله والداعل **مسألة** ومن مات وعليه دين وترك أمته أمه وله هل يباح في الدين إذا كان الدين حبطا عاলাম

تعتق وتسعى بغيرها قال علي ما جئت في الشؤ قول تعتق وتستسعى بغيرها اللذان قول
لا تعتق لان الولد لم ير بشئ منها شيئا الا ان مال لها ككديان والدا علي **مسألة** والعبد
اذا جازى مائة بعد ما يستغفر ثم لم ير بطالب المجزى عليه السيد العبد ذلك فلا يحجب
عقوبة حتى يشاور في ذلك الخلفان بكم امره والدا علي **مسألة** الزامات وادامات العبد وله
زوج فترفع على صلته فان كان السيد ضمن لها بدفع السيد ذلك لم يضمن لها بدفع السيد
الا ان يكون امره ان يتزوج احدك اكثر ثم فعله فان لم يضمن العبد على اسمته
والاثر والدا علي **مسألة** الفقيه منها خلفان وهو ان يبيع الورق من العبد فهو
في رقبته وسننه محترمين فلا يباح عليه وتسلطه في ذلك على امره وان قيل في شبهه •
وما اقول به بالسبق فغير جائز على سيده وما في يده والدا علي حكى السيد ولا يجوز اخذها
منه الا بالضرورة انها الغيرة • وما اقول السيد يعتق بخانه عليه ومقبول من ذلك ويكون
العبد حكمه حكم الاعلان فيما اجمالا وغير ذلك والدا علي **مسألة** الشيخ ابو نعيمان في
اوراق وجبت في يده لجل بيعها امثلة ولم يظهر منها تعين ولا بان منها في ذلك فذكر في غيرها
مدعيها بالبيع فاسترها في غيب في غيرها بعد اعتراف المدعي في يده الله سيدها ونج
عند البيع وعلمه في مسالمة وانقياد ولم يجمع منها شيء والعناد غرض ان يبيعها كذا
قبل بيعها ياها مشقة في المحل عليه بقوله هذا في نسيها يبيعها على المشتري شيئا هو
تملكها لما قبل في المشتريات وقول العوام انهم يوتون بحق وناحية اليهم سقا
او غصبا وانهم في العتق فيبعون بعد ذلك كما لم يسر ذلك حجة وقوله وقول
البائع عليه وعلى غيره في ظاهر الحكم حتى يجمع فيها ببيعها انهاء بقوله • فعلى بعض
قوله بعد ان عرض عليه ذلك فاشتمل اذا اقتت للالا انها فلو كانت لبايعها فهو على ذلك
حتى يجمع كذا فيهما او يجمع انهاء العتق والدا علي **مسألة** الشيخ حبيب بن ابي
في رجل تسكر امته وجاهها بعد ما ولدت ونوى تتركها او يتركها وطهرها صارت لها
عدة قد سبعة وعشرة اشهر ولم تحضر هذه العدة اتفقوا على بيعها بالاشهر والاشهر
تخلف لا تنفص على الا بالحيض والنجس لان ذلك يقعها قالوا قد اختلف العلماء في الامة

المسألة قولها الخروج وحكم التبرع في تركها غير بالترخيح او يسبغها وهذا هو
 الذي يختلف فيه قولنا شاهد على ترك وطئها او حاضت حيضتين فقد خرجت وحكم
 التبرع ان كان قد وطئ بعد الولادة وان لم يحض مضت عليها سنة فصاعدا فقد اختلف
 العلماء وقولنا يجوز له ان يزوجه او يكوها في حاله تحيض وقيل حتى تستكمل سنتين وهذا هو
 اكثر الذي والاشهاد قولك يكفي وقولنا يكفي هذا في الحكم وما في الحواشي انوى تركها فيها
 سنة وسين القد ومضت له السنة ما وصفا جاز له ذلك على اهل العلم ولا يسأله لنفسه
 والبرهان **مسألة** فمن له سنة وله منها ولد لا يريان يعتقد عند صبيته عند موته
 وهو طاهر بشيوعه ان تستحق العتق منها وعند مات سيدها فورها ولدته وانعتقت
 وراجل كذلك تثبت لها تلك الوصية قال الا كانت الوصية بلا ضمان ولا حق فلا امكن
 اثبت تلك الوصية لثبوت الشرط وان كانت الوصية ضمان ان يحق في ثبوتها اختلاف
 والدرا على **مسألة** وكتاب الضياء عن عبد المشرك من اهل الحرام اذا اسلموا ثم
 لحقوا بالمسلمين ما من لهم قال عمر بن الخطاب فان اسلم مولاهم رد اليهم وفيد تولد عبد اهل
 الحرب لا يردون في الرق بعد اسلامهم ولو اسلم مولاهم والدم على **مسألة** الشيخ ناصر
 ورواه عنه القتيبي طاهرا او يستبرأ فهو عيب ترد بماذا لم يعلم المشرك بذلك فترك على قول
 ويقول ان على البايع ان يستبرأ واذا انوى واعتقد الاستبراء للسنة له يرد وطاهرا فنوى ذلك
 في سواه حضر في حصة ثمنها فهو مكفيد ولا يعلم ذلك اختلفوا واختلفوا في النية في القلب على لفظ
 باللسان فقال بعض المسلمين يجزي وقال بعضهم لا يجزي حتى يكون لفظا باللسان مع
 النية والدرا على **مسألة** وفيما اليك اذا جرحهم سيدهم عند تاديبه وطهر ولم يتعد للخارج
 دمهم او كان بعينه اذ يذبحه او سيده بوسمه او حجامته جاء العافية او كانت امه بكرا
 فانتقضها يعتقدون هذه الوجه قالوا لا يقطع منه جرحه او يعور له عيناه او يثقل به
 فلا يعتق ولو خرج منه في ضربه او على قول بعض المسلمين وكذلك الجمل اذا كانت
 صلعا له وما الوسم والخزع والتعقيب فغيره اختلاف وتشد يد العبيد في تركه وما
 في خروج دم الفوج والافتضا ان كانت الامة بكرا فلا باس عليه في ذلك والدرا على **مسألة**

الفقير منها خلعان والملوك اذا اقرت بامتناعه في غير علم سيده ايلزم السيد ذلك **مسألة** قال
 ان اقر الملوك بامتناع ثمنها واقر الناس لثبوت عليه لم يقر له بها حتى يقر ذلك
 بشاهدي عدل في شئ يحكم بها لم يصح له ولا للعلا لان اقر الملوك ببيع على الكد هو
 وافي به حكمه فعلى هذا يكون يكون اقره خارجا يخرج الدعوى ولا تدعى لانتقيل دعواه
 كايضا وكان في الدعوى بل خلاف نعلم بين الفقهاء والمسلمين **مسألة** **مسألة**
 ان نفقة الامة قول السبيل لها حكم معروف ولما اطاع ما يشيع بطنها او ما يدعيه من الكسوة
 وقولها والنفقة لكل يوم من تمر ساير وربع صاع حب ذرة ولها والكسوة لكل سنة
 اربعة اثواب كسوة مثلها وربع عن الزواجر في كسوة الامة على ما يجحد في الاقوال
 قميص والراعي **باب** **مسألة** الفقير جاعد خميس الخوصي اذا كان الموصي **مسألة**
 بجميع املاك الفقير وضمان يومه لم يورثه وكان في الاملاك عبيد على يجوز ان يقاتلهم
 من يجوز له انفاذ وصيته الموصي وحيلهم ما وصي به الموصي للفقير بعد مكاتبتهم وكان في جوابه
 انه لا تضيق مكاتبتهم وفي صارت احدا كانوا كغيرهم والفقير في اعطائهم ما لا يفي عنهم
 حال الفقير من مال الفقير والد على **مسألة** الفقير منها خلعان في بيعه عنده امة
 ملكه فذهبت عنه وبقيت ما نشاء الله في الزمان ثوبان سيدها وجدها في يد
 محوي فطال العود فادعى انه اشتراها وبيدها من المسلمين وقدمات والمعلم قال اذا
 كانت هذه الامة مسلمة مقبلة بالجملة التي يحكم لمن اقرها بالاسلام فلا جدان تق
 في يد المحوي على هذا وان اهل المسلمين اولى منها فعلى قدره ان يتوعها من يده رعا
 نزاعها اذ ذلك في المنكر **الواجب** انكاره على قدره عليه بما اعزى والمجوي في الدعوى **مسألة**
 الرجوع على ما يبعها ياها فيما يصح له عليه وقيل ثمنها ان ادركه او ورثته بعهده لان البيع
 غير بائن في الاصل لان الفلاني بين اليه السبيل على هو في ذلك **مسألة** ومعهها المسلمون انما
 لها حتى يصح دعواه فيها شاهده عدل او اقرارها انه يملكها لغيرها ولا في موقوفه
 بها لها حتى يتفصح او يحاسب ما بان له على ما روجوه في صحتها والد على **مسألة**
 ابن عبيدان وما نفقة الامة للعتقة اذا كانت وبضعة لا تقل على مؤنة نفسها وكانت

فقوله محتاجة فان كان العتق واجب فاكثرت القول فنقعتها على ما اعتقوا وقالوا قال
نقدها عليه وان كان العتق كسيلة فاكثرت القول لان نقدها عليها عليه السلام **مسألة**
وفيه اسلحوا وهو عند رجل الشري لذهبا أمه من الهدى وغيرها من الموضع البعيدة وأنه
ان يستريح له فاذا كان المشري هذه الامه لما مورثته علما في فيه فانه يري في ذلك
وان لم يكن علما في فيه فلا يري ذلك والدعاء **مسألة** ابن عبيد بن ربيعة الدائمت
يطؤها فباعها قبل ان يستريحها فان بيعها فاسدا او متقضا بوجوب الرجوع فوجبت الخ
سببها الاول بالنقض والبيع يجوز لسببها ان يطاها بغير استبراء الله قال نعل
ما وصفت ان هذه اذا خرجت وبذلك بوجوب الرجوع وقد خرجت من بيت المشري
ثم رجعت اليه لانه لا يلزم له وطؤها حتى يرجع سببها ولو رجعت اليه من حيثها فلا
كانت الامه تفرقه ولو نقت عند حتى رجعت اليه فله ان يطاها بغير استبراء
وان كانت الامه في ماله لم يباعها ولم يقبضها المشري حتى يرجع فاقالها ياها او غيرها
له او بايعها ياها فله ان يطاها وبغير استبراء ومن ذهب هذه الامه لم يوجب له الامه
غايبه وقالوا انه قد قبلها ثم ردها اليها وباعها عليه فانه لا يرجع بطؤها حتى
يستريحها لانها فطاعت عنده ان تكون هذه الامه في بيته ولو كان قبضها من ربه
فليس عليه استبراء هكذا حفظته انا المسكين والدعاء **مسألة** ومنه وطؤها
اعتد غلطها اعتقت وقال سعيد قريش لم تعتق ومن ثقت اعتدا عليه العفون
فان زعمنا انه لو يرد بذلك يرد بينهما فليس بهذا يخرجهما من ملكه وليس هذه من النكاح والله
اعلم **مسألة** عن الشيخ واضح رحمه الله المشري وعبد له بغيره متقضا فاعتقه
قال يعتق العبد وكان له عليه الثمن الذي وقع عليه البيع ولو كان متقضا وقول عليه
قيمه يوم الشراء لانه داخل بسببها في الميزان ففضل قيمته من الغاصب يختلف فيما
اعلمه البائع قبل اعتقه فوالله المشري بالنفان وقول المبيع والدعاء **مسألة**
الزواني في المملوك اذا اراد محبته او حاله لم يبعه بنسبه بالبيعة فطلب عين الورثة
انهم ما يعلمون انه وارث لذلك قال اما على قول من يقول ان العبد لا ميراث له ولا

يوقف عليه فدعوى العبد على هذا غير مسموعة ولا بين عليه وعلى قوله يقول ان مبرأ
 العبد يوقف عليه اذا كان ولد ولا تدعى به الا يوقف عليه مبرأ في هذه الواجب الذي وجبه الله
 سبحانه ولا يضمنه فله عندى عليه اليقين انه ما يعلم هذا الحكم في هذا الما احتقار قبل ما يفتى
 ابن ابي الهيثم والوجه في وقوفه على الما عليه ان يفتى في دفع اليد وبيع فبشرى به ولا يجر
 سيده على بيعه وان وقف عليه الما ان لم يبلغ الما ان العبد فان عتق دفع اليد الى السيد
 ان يبيعه بذلك الما وان مات ملكه راجع للما الى بيعه من الورثة والماله **مسألة**
 ومنه وفي العبد الما اذا اراد ان يكتب عليه الكتاب ورقة ان عتق فكون فلان فلان كيف
 تكون الكتابة وعمل يحتاج الى شهود **مسألة** قال اما اذا كان يكتب على غيره فلا يحتاج الى
 شهود بشرط ان يكون لا يوفى له فيحتاج الى الشهود عرفه الاسم الله
 اعلم **مسألة** الشيخ سعيد احمد صا لا الكنته وفيه ان يكون او وصي له بوصية
 او اعطى عطية وغیر سيده تكون له ام سيده **مسألة** قال في اوصى به المملوك او قوله بدو عطاء غیری
 سيده من تجوز له عطية وصية وعقل في غير جواز اخذ السيده لكانت خلاف المسلمين
 فقال بعض المسلمين ان سيده العبدان باخذ وقوله ان المملوك بدو وصي له بدو عطاء رباح
 وحكمه سيده ان اخذ وقوله يجوز للسيده اخذ وهو لم يكره حكمه **مسألة** وبما ما ورد للملك
 فحكمه وقوفه عليه الوقت عتق هذا اعتق بوما ما وليس للعبد اخذ ولا يعلم في ذلك اختلاف
 واما ما اكتسبه المملوك في عمل الاعمال ولكاسبه البيع والشراء فحكمه سيده وليس للعبد
 فيما لا يارن سيده ولا يعلم في ذلك اختلاف **مسألة** ومنه عن الذي بشرى جائز
 وبحامها لم يبيعها ما يلزمه في ذلك **مسألة** قال عاصم لو توفى بملوكه ليجوز له ووليه
 الاستغفار والثلث وان قل له ان يسترها او يسترها لبيعها ولا سيده فذلك الما
 والافستغفار البدو والبدو امن **مسألة** وما الما في الدنيا فان علم بدو ولو ان في الما فان
 في امور الاسلام والبدو **مسألة** قال في الما في صلوات الله المملوكه لها ام سيدها
 واذا دفعه الزوج لها ايم ام مدام لا **مسألة** قال صلواتها سيدها ولا يبرأ منها اذا دفعها
 بنحو ان سيدها الا ان تكون ثقت **مسألة** قلت فالامه اذا طلقتها زوجها في الما ابعده

طلاقه تسقطه او اقل واكثر ثم حاولت بولدا يكون حكمها في الحرف الولد بزوجها حكم ولدها عند
 المالك وكذلك نفقة ولدها عند اذ كان الزوج حرا او مملوكا قال فان كان طلقها طلاقا لم يملك
 زوجها فمهرها وكانت مملوكة فلا نفقة عندها عليه للملك لان الولد لسيدها اذا لم يشترط ان
 يكون حرا كان الزوج حرا او مملوكا وكذلك للربا بنة عندها ليس لها عليه اذا كان ولدها مملوكا
 والد على **مسألة** ومنه لا يملك عند وفاة ولد ولم يكن لها وفي تزويجها وارادت التزويج
 وصح ان يملكوا بالي ترويحها ولدها ام سيده قال ان ما صح انه مملوك فلا يجوز تزويجها الا منه
 ولا سيده ان كان سيده لم يكن معتقا الا بعد ان اعقها غيره فان كان لها احد الوكلاء
 من قبل نسب او عقاقت ولا يزوجها الحاكم او جماعة المسلمين عند عدم الحاكم والد على **مسألة**
 ومنه لا تملكها الا بلغ اليتيم فاتم التزويج بعد ما دخل بها مملوكه فيعتقها بانه ويعضد بغيره واليه
 اعلى **مسألة** الشيخ جاهد بن حسين فمهر او مملوكه للملك او لغيره فان لم يملكه
 منه ونكح من السراي ثلثا واكثر احدثه امره قال فله الوصية كان انتم جميع ما كنتم
 فليس له في هذا الموضع شيء يورثه منها فتعقب به كلالها وكل من دخل فيها او صور يملك
 وحملته ملكه وفي هذا في امر على انها امته لما لها وعليها عدة في العتق وعلى ان تشترى
 نفسها ان تزويجها اموقلا تترفع منها لمن يوليها في هذه ان يدفع اليها وهذا المال ما
 تقفون به فيها الا انها فصاحت حرة في حرمها وعليها ما كانت في العلة ان ترجع الوعدة
 المهمة اربعة اشهر وعشر وان هي برأت نفسها مما لزمها وهذا المال فلا خلاف في انها
 في موضع جواز لها الفقه في الحال وما صار هذا السراي ملكا بالبيع وغيره لوقتها ليس لها
 الاحكام المأخوذة في عتقها والد على **مسألة** المصحح والسيد اذا تزوجها امته بقدر ما يملك في ملكه
 وغيره فمهره وعقار بنته لا يستحقها بذلك لولا انه تزويجها اهل البيت فمهرها اطلاقه قال انه
 يخرج في ذلك عن الخلاف والد على **مسألة** ومنه ومنه او مملوكه عليه فلان بعد
 موته ولدها دون تستغفر جميع ماله ولا ينفق عليه من الديون هاهنا يبيع هذا العبد
 لو تزوج ابنه اكله لا يعتق العبد ويستحق بثمنه لو فادى من اكله قال لا يعتق العبد بهذه
 الوصية ولو لم يوصى به يستغفر ماله ولا تشاكر هذه الوصية بعتق العبد من الديون

ذكره ولو كان العبد مذكور في الصفة دخل بغيره على رباب الدين **مسألة** وقال في كتابه في التفسير
 في رباب المال في هذا القول يدخل على العبد في نفسه والبدن **مسألة** ناصر سليمان بن داود
 رجل اوصى بعتقه عبده فلان وفلان واوصى بغيره بشيء وما له بعد ان اقام العتق
 منه ثم انما عتق واحد في حياته وباع اثنين منهم في حياته ثم مات اثنان الذي عتق في
 حياته ثم عتق الذي اوصى بغيره على هذه الصفة ام لا **مسألة** قال في التحقيق العتق منهم فلو لم
 الوصية التي اوصى بها لم يرد عليه بعد ما استحقوا منه العتق حتى يبيع رجوعه على الوصية
 لموان الوصية لم يرد ما استحقوا منه العتق **مسألة** وما يبيع للبدن فيه اختلاف في اخذنا
 والبدن **مسألة** ومنه فيمن اوصى بعتق رقبة فاعتق وصيه عند صبيها ان يكون
 نفقة الصبي الى ان يبلغ وثلك مال الهاكك على الوصي ثم عد على عتق الصبي مع عليه
 بوجوب نفقة ما جهل ذلك **مسألة** قال في الحواشي اذا مضى العتق لم يرد صبي الهاكك
 كما اوصى بالوصي بعتق رقبة فذلك رقبة ولا عليه شيء في ماله فاما نفقة الصبي للعق
 اذا لم يكن عن فرضه وقتل واظهار فقال قال في النفقة له في مال الوصي وقال قال
 انه نفقة وهو كثر القول في نفي النفقة وثلك المال اذا كان العتق لله والعتق
مسألة ومنه وورثه بغيره لم يبيع ماله منه ولم يرد على ربه والبيع ما لم يره
 قال في البيع للدين يحرم الاختلاف بين اهل الذمة واصحابنا قال في البيع بغيره
 وقال في البيع بغيره وقال في البيع بغيره على كل حال احتاج الى احتاج وقال
 وقال في البيع بغيره الا في الدين والميتك عليه بذلك ولكن له هو ذلك ان لم يره دين
 ولم يكن له وفاء وقال في البيع بغيره في دين اذا نه بعد التدبير وبالعكس
 وقال في البيع بغيره خذ منه ماله ثم اوصى وقال في البيع بغيره خذ منه ماله
 فمهر ولده والبدن **مسألة** وهل يكفي استبراء الدمعة في اليوم وغيره **مسألة** اذا
 مضى لها في ملكه بعد الاستبراء ام لا **مسألة** قال في البيع بغيره في البيع بغيره
 والميت لا اقال العبد انعت وموضع هذا فان حر اقبل له بغيره في البيع بغيره
 والبدن **مسألة** واما ببيع مورث بعتقه لم يبيع عليه ثمة الورثة الشافعية
 ولعل

ولعل بعض المذهب يلزم وعلم بعقوبة هذه العبد ليس بالورثة سوى نصيبه والله
 أعلم **مسألة** ووطئ أمته زنا حرام وعنده أولى من أنكفها العلة إذا استسرها
 أم تحتاج إلى الاستبراء ويدخلان في بعضهما بعضاً لم يكون الاستبراء بعد العدة **مسألة** أشار
 بالاختلاف فيه والمداخلة **مسألة** الصحيح في إقرار العبد بوطئ زوجته في الحيض إذا كان
 قد تزوج لسيده أولاً فقال أنا وطأتها في الحيض كان التزوج بحكمها وبغير حكم هل يقبل قوله
 أم لا قال قاري إن لا يقبل قوله ورجوه أحداهما وجوب الصلوات على السيد والثالث
 على جوده البطل على السيد على قوله يقول الله يحكم لمانا طلبوا ما العبد إذا زنا ولم
 يكن محصناً فعند الله لا يجرم على النساء العبد علم من زناه لوضوح الحديث وإن احصن لحقه
 ما الحنف الحر فيما عدى وإنما قلت هذا لبي وإني الحق فهو قول في إقراره صوابه وإن خالف
 فهو الشيطان وإنما استغفر الله منه هذا الذي خصه وقوله للمسلمين والمداخلة **مسألة**
 ومنه ومن أجل ما عدى لا يعتق له غلاماً فخرج الآول يعلم المأمور حتى اعتق فعند في حلال
 اختلاف وكذلك في ما يخرج شأنه فخرج الآول ثم إن المأمور في الشاة في محرمها اختلاف
 على حسب ما عدى والمداخلة **مسألة** ومنه وفيما أبودرجع الناس على تملك العبد
 بالشرا من بيعهم بغيره ولا يمتنع بغيرهم على أنهم قد جعلوا على حكم بني آدم في التزويج
 في الأصل وكذلك ما يشترى وصغار العبيد وأجره التملك عليهم يجوز بعد تزويجهم واستباحته
 الزوج للزوج ولما كبرهم بالتسري ولو كانوا غنماً أو صفار **مسألة** قال جلال الدين أوصاف
 العبد والغنم منهم وطريق الأمانة لا طريق الحكم ويجوز على هذا وطأ ناسهم بالتسري
 والتزويج على هذا الوجه والمداخلة **مسألة** ناصر خنيس وفيه إرضى بعقوبة عبده وله
 مال درهم وجوان قال بعض فقهاء المسلمين أنه للسيد وقال بعضهم أنه لله وقد فرق
 بين المال الباطل والظاهر ولم يفرق بعضهم في ذلك والمداخلة **مسألة** ومنه وإذا عتقت
 الأمة ولها زوج إذا اختارت نفسها قبل ثبوت حكم الصوغ عليها ثبت لها النكاح وفي هذه
 اختلاف بين المسلمين وكذلك لو كان الزوج عبداً واعتق وهو حرة فلها ما للأمة والمداخلة
مسألة ومشورة قديمه وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعد بيعه إحدى

اليد وملك النصارى قبل اسلامهم وقد اهديت الهدى ما رآته الله وليه ابراهيم على ما بلغنا قبل
 ذلك فان يكونوا والى ظلمة فيما اخذهم منعدون فيما اخلوه فقد قيل الجار يبيع ايديهم
 حال الملك في الامم وارتب السبا والحكم في الامم الحرة حتى يصح الرب فقد قيل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ذلك يوم عظمه عن حكم اليد ولم يسأل عن اصل ذلك ولا كيف صح فيه ولا يعلم
 ولا التعدي فيه والى العمل **مسند** عن السيد مهنا خليفان يهنى رسل ملكه عند
 رجل يبيعه له ويشترط عليه ان يبيعه في مكان معلوم ولا يعلم ان لا يجاوز يبعين فخالف
 لما امر به وبعده في مكان آخر والمشتري ايضا باعده الاخر فعتقه اثنى هذا عتقا ثانيا
 ام لا قال فيما عندي على صفتك قلته فلا يبيع هذا المكون جاز ولا ثانيا على الكائن
 له من بعده لو وقع على خلاف امره وذا لو يشت البع وضع فيما لنقص فقط المشتري
 له هذا البيع غير جائز ولا ماضى على العتق لو وقع والى عتق على الاي ملكه ولا عتق
 فيما لا يملكه ولا يكون فاولويه ما كان ولا العمل **مسند** وعند قال ولا علم عوان
 المذنب فيما عندي ان علمه بخلصه والى **الرب** ان اذكره بلاحته اذ في ذلك ولا فعله
 الدينونة بخلصه في اذ كره في حياته والوصية بذلك بعد ماته والى العمل **مسند**
 والذي يقول الجار يته ان لا يخرج الى مكة فانت حرة فلا باس عليه في الوطى والذي يقول
 لها رتد ان لا يخرج الى مكة فانت حرة فان اخذها وليس له وطوها فان مات ولم يخرج عتقت
 والذي يقول يوم وقدم فلان فجار عترة فلا يبطاها والذي يقول يوم موت فلان
 فهو حرة فلا يبطاها لانه لم يمت في ذلك اليوم وقد طوى وان لم يزلت فلعن بعض الا
 محرم ومن لم يزل العبيد ومولاه مشرك فقد عتق الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال في جارية ثقيف اهل الطائف خرج الينا فخرج الينا فخرج الينا فخرج الينا فخرج الينا فخرج الينا
 فلما اهل الطائف تكلموا في ذلك العبيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم او لا تملك
 عتقا لله ولم يرد ظهر الى الرب وليس للعبد ان يتسرى بجاريته ولو اذن له مولاه
 لانه ليس للعبد ملكة **مسند** عن السيد مهنا خليفان رجا الله فيمن اوصى
 بتحريره في نفسه او بملكه بعد موته ولا الرجوع في وصيته تلك الدار الرجوع فيها ام لا

قال

قال وقد تأملت هذا السؤال على ظاهر لفظه فاستدللت به على هذه الوصية بالتدبير
 الواضحة على غير محسن ولا معلوم وما كذا للموصي بذلك لانه قصرها بالباقيين بعد موته
 فعلى هذا حالها فالباقيون بعد الموت غيرون متفكرين في الجاهل القائل لا يدري الباقي منهم
 ان يحيى منهم احد وعين ان لا يبقى منهم احد لذات ذلك غير مستحيل في قلة العدد • وبهذا الحق
 حوى الوصية ان يكون احد منهم غير غلو كالموت لم يحدث عليه مكسب بعد ما افكنا على هذا الوجه
 اوصى بتدبير ولا يكسبه قد قيل لا عتق فيما لا يمكنه فيمنطر في هذه الوجه التي كلفها فكانت
 اجملها اذا اراد للموصي الرجوع فيها الا قوى على القول بحج عليه وان تمها على نفسه ولو رجع
 فيها لم يزل ذلك مع جهالة او يحكم بتدبير الباقيين بعد موته قلوا واكثر واوثر ذلك ما لم
 العاقل عليه والدماء **مسألة** وعند رجل قال لعل صدقة لوجه الله تعالى فعلى ما وصفت
 فاما قوله لعل صدقة لوجه الله تعالى فقال بياح ونفر عنه على الفقراء وقال قال
 بعقق واما قوله لعل صدقة لوجه الله فقد عتق الان يحج السيد بحجة يقول ان يؤولي
 ذلك الله ولما رزق بذلك عتقا فقول مقبول في ذلك ولا يعقق اللان العبدان الذين
 السيد كان له ذلك والدماء **مسألة** وسئل عن رجل قال لعل صدقة لوجه الله تعالى فاعا
 مات الله فهو من طامات الابن طان له حوز وتزوج اولا • قال فهو عبد لوجه الله لا يؤوله
 بالخيار ان شأوت اقامت مود وان شأوت فارقته والدماء **مسألة** عن رجل كان
 له امة يطؤها فقالت الامتان لها زوجا بعد ان وطئها السيد هل يقبل ذلك منها • قال
 مع انه قبل ليس عليه ان يقبل ذلك منها • قلت له ان قال ذلك قبل ان يطأها هل يقبل من اياه
 قال لا لسوء ولكن ان صح لها زوج فهو عيب وكذلك العبدان صح ان له زوجة فقيدت
 وعجبت ان يكون هذا عيب يركبه • قلت له الرجل اذا اراد ان يتزوج امة هل عليه ان يشترط
 قال نعم ان ليس عليه اشتراط والدماء **مسألة** وعن قوم شكاوا عبد لوجه الله تعالى فاحضرهم
 فاعا لهم ان ان يبيعوا نصابا لهم ما اكسب من العبد هل يجوز بيعه هل يلزمه ان يبيعهم
 قلنا ما ذهب عن عبد • قال ان ارادوا بيعه فان شأوا الذي وجب اشتراكهم وان لم
 يشترط اعطاهم قد ما اكسب عنه وان اتحدوه ولم يبيعوه فلم ذلك فان مات الذي

قال

قال ان كان محال ان يلزمه عوله بعد بلوغه لم يجز له ان يطبق على العوله الدال بالعرض وما
 اظهره الوجه باو الولد عما يلزمه ان يطبق عليه ما يكون من العطاء له هو كذلك وما خرج عن ان
 يكون عطاء له في شيء فلا عوض فيه فينظر في هذا كله فان تولى في اكثر من نظر فان وافق
 الصواب والافضل **قلت له** وان كان لا يجوز ذلك هل يدان يعطيه من كان تاداه بلوغه
 قال هكذا قيل اذا صار بعد بلوغه محال ان يلزمه عوله وكان اهله لذلك في وقت ما يكون
 المتولد له نفاذ كانت في اهله **قلت له** وان اباها صار يعطيه من كان تاداه ولو لم يكن عنده ما
 يكون الفداء لم تكن محتاجا اليه شيء تعرضه هذه الشبهة **قلت له** قال فاذا اباها ورعا له
 ولم ينفق عليه من ماله في ما بينه وبينه من نفسه انه لو لم يكن في يده شيء مما يكون الاهل
 الفقه في حرم ابيه لم تكن محتاجا اليه من عونه **قلت له** في نفسه انه لو لم يكن في يده شيء مما يكون الاهل
 ولا من العدة فهو في ما بينه وبينه من نفسه انه لو لم يكن في يده شيء مما يكون الاهل
 يكون مثل ذلك حتى انه لو لم يكن له من ماله في ما بينه وبينه من نفسه انه لو لم يكن في يده شيء مما يكون الاهل
 عليه طلب الرزق من ولده او من زوج العوضين وهو هذا الكتاب المأذون به اتفاقا عليه
 وبذلك الذي ينبغي فيه في حاله ملتمس العوله من ماله فانه على هذا من امر المحقق
 بالمعتمد مكان في ما يقع في المحقق في نفسه ان يكون بما توافق بينه وبينه في الباطن على حاله وان
 اباها في الظاهر لا ينفق المعنى ما اضمه كان بعد ما ملتمس عوله وعلى بقائه فيمن يعوله
 فلا يلزمه يخرج في زمانه الاختلاف **قلت له** انما يرجع فيه النظر في الحق الى ما سبق اليه
 فالحق انما ان يكون بائنا العوله اياه وتركه لعوله ان لم يكن له فاسدة وعلى حاله
 فجوازها وان خرج على الاتفاق في حال فلا بد وان يبقى على راي فيدركه العلم **فبنظره**
 خصوصاً في انه باين على هذا ام لا **فاني** لا احفظه عن ذي علم وانما قلته ونفسه فان
 وافق العدل اخذ به ولا فتر كما لو انا فيه ناطق والتوفيق **بالله** **قلت له** ويجوز له
 ان يعطي الباين عنده او لاه بعد بلوغه ان يلزمه عوله **فالتزم** ولا اعلم فيه **وقول**
 المسلمين اختلاف **قلت له** وغير الباين من لا يلزمه عوله **قال** قد قيل في اختلاف
 اجازته بعض من لم يجزه اخرون **قلت له** فان هو اباها حيلة للخروج اليه كان تاداه

فيه وكلها عا دونه الى حاله كما كان بعولته ماله قال فهو على ذكر ناه والفقير
 في حوزته لم يهن بعولته لانه لم يهن صدقا وانما ابانه في المظاهر عند حيلته وليس هذا من
 حيلته شي وعلى قول لا يجوزها فمن بعولته في بعولته قلت لم وعلى القول
 لغيه اولاده قال نعم على قيام معنى هذا الذي وعلى قول لا يجوز له في حوزته
 فليس له عليه ما نظر في هذا كله وجوابه فان فيه راحة اعطيا ما على وجه التطوع
 اليك سواء ولد زوجا او ابنا قبل ما وفق العبد ورجع ماسولة والبدعي **مسألة** ان يهمل في
 رجل ان يهمل ما لم الا الرجوع في ذلك هل يجوز له رجوع في هذا وقلنا لا **مسألة** قال الا ان
 فان كان ان يهمل ما هو له في نفسه فبها يهمل ويبين المماثلة الرجوع في هذا ان يجعله
 بمنزلة العطية وكان بنوه الذين اقرهم والغبين فاحرمه عليه بعد النكاح فعلى قول
 ويقولون مال الولد ليس له ليدفلس له رجعة بعد نكاحه **مسألة** ومنه وانته
 هل يجوز للانسان ان يفضل اخاه واثني على اخيه في حوزته ويعدونه **مسألة** قال اما في
 في حوزته ذلك في غير الاولاد الا ان يكن قصده خيرا لحد رعا اولاده فلا يجوز له ان يفضل
 احدا منهم على اخيه في بعض القول وان كان يرى واحد منهم نفقا اكثر من الاخر فعليه
 له كالاخر على ما يفضل به جاز له ذلك والبدعي **مسألة** ومنه وقالوا اذا كان عليه
 حق الاولاد الصغار او ضمان يجوز ان يطعمهم ويكسوهم عليه فهو من فيها و
 بينهم وبين الممك ان الوالد غنيا او فقير ام عليه ذلك من مال نفسه ونحو الاولاد
 ما طهر قال ان كان فقيرا يجوز له ذلك وان كان غنيا بقدر على فقيرهم ويكسوهم وماله
 فهو اكثر القول ان ليس له ان ينفق عليهم ويكسوهم وماله قبل ذلك والبدعي **مسألة**
مسألة ومنه ان امر الصبي تقوم مقام ابه اذا عدم الوه ولا جواز ذلك على قول
 والقول الذي عليه العمل انها لا تقوم مقام ابه في البراة والنفقة الذي له وفي اخذ
 ماله لنفسها دون ما يوجب لها الحق من النفقة في ماله وانما هي تقوم مقام ابه في
 ان تنفق عليه من ماله وفي حصاد ماله وفي حصاد ماله وتاديت في ماله والبدعي **مسألة**
مسألة ومنه وانما ان الوالد اذا انحدر له الصغرى لم يصح في الوالد انما ولا يحج

حتى بلغ الولد الحلق لا فوئق ثم وجب عليه ثوب ثم والد العلم **مسألة** ومنه قبل الخ
 الصبي عليه كسوة وعند والده فليس له ان يلبسها الا بيده والده واما الجارية فان كانت
 الكسوة على عليها كسوة مثلها فلا شيء عليها وان كانت جورة فليس لها لباسها الا بالبريد
 قال المؤلف وجب من خرج مع ابى سعيد ندان كسوة والد ولده الصبي حكم حكمه ثم بلغ
 ان ان يلبس كسوة ابى اللبلب واما ان كسوة غيره حكم حكمه فليس لها بعد بلوغه ما يتقدم
 عليه والده ان لا يلبسها فاذا تقدم عليه لم يجز له الا بالبريد والد العلم **مسألة** ومنه
 وفي الولي اذا جاوزت احواله تطالب فرض النفقة لبيها الا ان يام فوقع النظر من حصول
 يستاجر الخا بارة معرفه لكل شهر مثل ما يحصل والنفقة دون ذلك على نظر الصلاح
 للايام السبع الحاكم الدخول في هذا ويسعد ان يسبع هذه الاجرة من اصل مال الاديان ان لم
 يوفى القدر هذه الاجرة ام لا قال لا يجزى الحاكم ان يفعل مثل هذا الا اذا استأجرها
 ودفع لها ما يستقبل الزمان كان متعلقا عليه ضمان ما دفع لها وما لا التيمم ان ينقضي ما
 استوجب عليه من مال التيمم فيما حلت عليها والزمان وما الحاكم يرضى النفقة ويسبع
 للنفقة لما ضيق الواجبة في مال التيمم وما لا يفعل ما ذكره الوصي والمحاسب اذ في ذلك
 الصلاح للتيمم قلت وان جاز له ذلك ليسعد مجزبه ان يما وثقت يستاجر الخا بارة
 ان يفيضا تلك الاجرة وغلة مال الايام او يبيع اصله ام لا قال ما البيع لما يستقبل
 فلا يجزى ان كان ما قد وجب الا في مال الايام والاجرة النفقة عليهم لم يرضى عليه
 ذلك عند الحاكم اذا صح معد وكان باوره وهذا عندى يشبه الوضوء اذا استأجر الخا بارة
 ان تنفق على التيمم من مالها لتكون لها الاجرة دينيا في مال والد العلم **مسألة** عن الشيخ
 سليمان محمد صلا دود والد في رجل فوضه والده انه ياكل من ماله وياخذ منه ما اراد وعلى
 ايجور هذا الولد ان ياكل من ماله في كل حين الا اذا لم يدخل في طلب والده شيء وان في
 او غير ماله قال قال الجازات عندى يختلف باختلاف احوال الناس واختلاف
 منازلهم واخلاقهم فبعضهم يبيع الشيء الكثير وماله نفسه لم تطالب بذلك ولا شيء
 منه عند ترويع الفعل ومنهم تسبح نفسه بالقليل وذلك لم تطالب نفسه بالكثير ومنهم

توتسنا ما عليه العمل في حق الفهم والاختلاف مشهور والدراعي **مسئله** ومضان الولد
 بالحق اياه ارجاوت به اقل من يستحق وعلمه في النفقة على قول من ظن انها وقول من
 طلبت والدراعي **مسئله** ومنه في الطلاق اذا ثبت ان ترضع ولدا يحكم بغيرها بانكح ويحكم
 على ابيها ان يسلم لها اجرة الرضاع او لا **مسئله** قالوا في بيع الاب الصبي وضعة لولده
 فانه يحكم على ما يرضع عنه وعلى الاب اجرة الرضاع ورحمان وان كانت ام الولد عند الاب
 الولد فانه يحكم عليها بالرضاع **مسئله** واما اجرة الرضاع فقوله ترضع وقوله لا ترضع والدراعي **مسئله**
 ومنه ان نفقة الاب تمام على زوجته وان كان في يده ثمنها او ثمنها في يده فانه يحكم
 بالنفقة على الاعيان وقوله نفقة نفسيهم ويخط عنهم بقوله نصيب الفقراء وان كانوا اكلهم
 فقوله فلا يحكم عليهم بشيء وجاز ان نفقة عليهم من بيت مال المسلمين والدراعي **مسئله**
 عن الولد عاود محمد وسعود رحمهم الله ونفقة الولد البالغ العاجز عن الكسبه ترضع اياه
 اذا امكن بعولها **مسئله** قالوا في الذي عندي ان نفقة ترضع اذا كان قاريا ولو لم يكن له
 وارث غيره وان كان له وارث فلتعزم جميع الورثات كانوا قارا او زواجا على ذلك وما امكن
 الفطر فلا ترضع الاب ولا سائر الورث عن ذلك الفقهاء والدراعي **مسئله** ابن عبيدان في صبيته
 توفيت امها وتشاجر الوها وبناتها اقامت اكل منها يرضعها عنه للصبيته الجوار والى عا من
 تحتها من ضمنها اذا كانت تعقل الحيا فانها تحجب عن غيرها وبناتها فحيث اختارت كانت عقله
 وقالوا في الاب او في الحجة على كل حال اما اذا كانت الحجة معروفة بالفساد و
 مشهورة بدمع الخاص والعامة والعباد فان الاب او ابنته الصبيته ولو اختارت الصبيته
 جدها فلا ترضع عنه جدها والدراعي **مسئله** ومنه الولد الصغير اذا طلبت امه نفقة
 من ابيه اذا كان باينا منها بطلاق **مسئله** قالوا ما عده ابو يوسف عليه من مكسبه وان اقتنع بحس
 امه لان نفقة الولد الصغير على ابيه فان اقتنع عن نفقة وكان قاريا على نفقة
 ماله في حال غيابه جسد والدراعي **مسئله** ومنه في الطلاق اذا اطعت او كسبت ابنتها من
 غيرها لم يطلب ذلك من ابيها على يد القام بالاداء لم يحجب لها ما سلمته وما لها الا بنتها في امضى ام
 لا **مسئله** قالوا في حكم فلا يحكم لها على اب ابنتها بشيء وفيما مضى وما دام البنت في ابيها نفقة على

مس

مسألة وإذا طهر فكل نفع ومعرفة فيجب بني فكل بغور ان اوجب عليه والد اعطى
 ابنه عيول ان المطلق لها الوباية على اب ولدها الذي ترضع من وجوب الاب على تسليم الباتة
 والبات ان ترضع فلها انك لان لا يوجد للولد من روضه غيرها او كان لا يقبل شيئا
 غير ذلك اقدم فانما تجب على رضاعه ولها الرابطة على ابيه وما المطلقا لحامل فلها النفقة
 منذ طلعا زوجها على ذلك القول والد اعطى **مسألة** الشيخ مسعود روضان وقال اذا كان
 احد اولاده محتاجا وطالبه ان يعطيه شيئا يجوز ان يعطيه ولا يعطى الباقي من اولاده
 اوله **مسألة** قال يجوز له ذلك واصل الصلوة على الولد الرح اذا كان محتاجا لذلك ويجوز للوالد
 ان يعول الولد من جيبه وبنيها اذا كان الولد محتاجا وليس عليهما ان يعطيا نفقة الولد مثل ما
 اعطى اخاهن الا ان يوجد جيفا ولا يشترط ان يعطى اخوته والد اعطى **مسألة** واولاد الخوف والامه المحكومة
 وكذلك اذا كان هذه الامه حاملة طلقها اعطيه نفقة ام الله قال اما اولاد الامه المحكومة
 كان ابوهم حرا ففي كل يختلف قولهم تبع لاتهم وقول الج لايهم فعلى قولهم يقولون انهم
 تبع لايهم بلزوم نفقتهم في حال طوالتهم وعلى قولهم يقولون انهم تبع لاتهم فنقدم على سبيلهم
 وهو ما يملكه وهذا اكثر القول فيما عرفت وما نفقة الزوج لامة اذا طلقته وهو حاصل بان كان
 الطلاق بملك فبغير حرجها فلها النفقة وان كان بائنا فلا نفقة لها وكونت حاملة هكذا
 جاء الاثر والد اعطى **مسألة** عن الشيخ عبد الله بن محمد غسان محمد الله في المدة اذا اعطت
 اولادها شيئا هل يلزمها زوجها والله بعدد ميراثهم منها وان كان اعطت زوجها شيئا هل
 عليها ضمان لاولادها واذا انفقت لولدها هل عليها ضمان لكل مولود حي وبعدد قال
 انما كانت العطيعة لاولاد اكلمهم بالسوية من اجل ان عليها ضمانا لا عهد هنرا ان اعطت الذي
 عليها بالاضمان اعطت جميع اولادها فلا يلزمها شي ببقية الوارث وان كانت العطيعة
 عند الموت فلا ضمان عليها لغيرها انما يرد للبع عن بقية الوارث فانه لا يجوز لها عليها
 الضمان ببقية الوارث وان انفقت على ولدها فليس عليها ضمان لكل مولود حي وبعدد
 والد اعطى **مسألة** ابن عبيد الله في الحد اذا اعطى ابنا ابنا صلا وسلاحا
 او غلما مولودا او امرا عدا يجوز له ذلك والله قال اما الله ما دام حيا جاز له اخذ ما اعطاه

واما بعد موتيه فليس اخذه منه على اكثر القول والدرا على **مسند** ومنه في الاول ان لا
 طهر اتم النفقة الضحية للعبد يحكم على ابيهم بجمع **مسند** قاله الفقيه فلما
 احكم على ابيهم واما النفقة فلم عليه كما للتيام ونفقة عليهم وماله ان كان لهم مال
 ومن لم يكن لهم مال فعلى اولادهم فمن ينفقهم **مسند** ومنه وفي **مسند** في الولد
 من ابيه مثل ما اعطى اخاه اذا خرج من طهر فمعتبا او لم يعتد به **مسند** قال اما اذا اعطى الرجل
 احدا من اولاده شيئا وكان له اولاد صغار وكان مولودا به يوم العطية فعليه ان يعطيه
 وان كان له من اولاد يوم العطية فليس له عوض **مسند** قال في الولد في جوب الموصاة لمن
 تحدث والاولاد بعد ان اخذ المتعدون اختلاف **مسند** وقد تقدم في هذا الباب وكتابنا
 هذا عن الصبي والعجوبة على **مسند** الملاءم ان كان موجودا او اولاده
 والدم على **مسند** ومنه في الرجل في يده مال الصبي قبل ميراثه وللصبي والدم على الرجل
 ان يقبض والدم على الصبي ما كان له والدم على ابيه او غيره **مسند** قال ان قبض الوالد على
 الصبي فغيره اختلاف **مسند** قول يجوز طهر عليه حق او عند حق لصبي ان يعطيه والدم على كل
 حال **مسند** قول يجوز ان كان ثقة فلا كان غير ثقة وقول يجوز على كل حال وقول يجوز اذا
 كان ثقة وغير ثقة لم يرد وهذا القول الاخير **مسند** في ان كان هذا الرجل الذي
 يده مال الصبي حق قبل النفقة هذا الصبي في ان يعطيه بما عليه له في قول والده **مسند**
مسند ومنه ان على الوالد ان يعطى بين ولاده في الجمل والماله غير وثقة ولا بعض
 المسلمين ان كان احدا من الاولاد محتاجا للنفقة والكلسوة والبعض منهم غير محتاج فلا
 يضيق على الوالد ان يعطى المحتاج ولولده للنفقة وكسوته دون الغني اذا لم يرد
 الشرة والدم على **مسند** ومنه ان الوالد اذا طلبا من ابنيهما النفقة وكان الولد
 او اثني وكان الوالدان فقيرين وكان ولدهما غنيا فان النفقة تجب على ولدهما
 اذا قال الولدان والدم غنيان وقال الوالدان انهما فقيران فعليهما السبب انهما
 فقيران وكذلك تجب عليهما السبب انهما بقدر على فقهما وكذلك اذا كان الوالدان
 غنيين لا يقدران على الكسبة وكانا فقيرين وكان ابنيهما غنيا فان نفقة عليهما

وكذلك الولد إذا كان غنياً وكان فقيراً لا يتقدم على الكسبة فإن نفقته على والده إذا كانا
عقبين • وأما إذا كان المملوك • النفقة له ماله ولا يتقدم على النفقة فلا يلزمه شيء • وأما
بيع الأصل فلا يحكم على من يترجمه النفقة ببيع ماله الذي نفقته في جده وولاده الصغار • وأما
الولدان ففي ذلك اختلاف • قاله قال ابن الوالد بن عزلة في جده وولاده الصغار • وقال
في مالهما بنزلة سائر القربة ولا يباع أصل المالك في نفقتهما أو ما سائر القربة فلا يحكم على
من يترجمه النفقة ببيع ماله في نفقتهما • ولذا تكون نفقتهم • وفضل غلة ماله وما لكسبه • وكذلك
الحجون تجب له النفقة على أبيه • إذا كان فقيراً • وكذلك تجب عليه النفقة لمن يترجمه إذا كان غنياً
وكان الذي يترجمه فقيراً • وكذلك جميع الذي يطلب النفقة عليه الميتة أو فقيراً أو مريضاً • **مسألة**
ومن دوى ببيع ماله وله وكسبه المشرى • وللعلم الكاتب إن مال الولد لا يثبت
في ماله لأنه لا يدرى يكون عند البيع أو يباع ماله • **مسألة** قال ابن بيع الوالد ماله وله فيه
اختلاف • والذي يجهل في القول إن بيع الوالد ماله وله جائز وثابت غير أن قد قال
بعض المسلمين أنه يكون للولد على والده ثمن ماله وخاصة إذا طلب الولد ماله وكان الولد
غنياً • وهذا القول يعجز • وأما إذا كان الوالد فقيراً فلا يحكم على الوالد شيء • وكان الولد
أو بالغاً على أكثر القول وقول لا يثبت ببيع ماله له البالغ • وأما الصبي فثابت ولاول أكثر
والد على • **مسألة** ومن دوى يحكم على الولد لولده إذا رفع عليه عقد وهدله أن
نفسه حقه وله كان غنياً أو فقيراً • وهل عليه عين • فلا إذا صح على الولد حق لولده
حكم عليه تسليم المولود • إلا أن يرى الولد نفسه وحقه وله فأن يبرى • وأما الزور
البرى على الولد لولده فيما خلا • قول عليه عين • وقول لا عين عليه وهو أكثر •
القول كان الوالد غنياً أو فقيراً • والد على • **مسألة** ومن دوى على رجل حضرته
نظمت الملة • والرجل الربايد الماجل وله عاقبة • قاله قال الولد إن هذا الولد
وظلتهم الولادة الرضاة فلها ذلك • وعندى إذا كان الوالد فقيراً فإذا سلم الأم
لأزمنة فسد لكل شهر فلذلك يحزى • وإذا كان متوسطاً فإذا سلم ست صدقات • وبيع
فلذلك يحزى • وأما إذا كان غنياً فإذا سلم سبع صدقات • ونصف صدقة فلذلك يحزى •

وتكون هذه الزيادة للمولود من باكل الطعام خالصا ولذا قيل **حكم** في **اللب** الولد
 غير الزايدة ما لم يغظم • ولذا قال الولد للمصبي ان تغظمه ويحب فيليب **اللب** ذلك
 ولا يغظم الولد الا وقت فطامه ومشي وقطامه سستان على اكثر القول • وما اقول اذا قال
 الولد انا اخذ ولدي بعد الفطام وكهنت الدم فان الدم اطف بالولد في صغره هو ما اذا تزوجت
 الدم فقال بعض المسلمين ان قد طلع جنه في الولد كان الولد ذكرا وانثى في **اللب** ان يغير
 منها وقل بعض ان الدم اولى بالولد في صغره ولو تزوجت في هذا القول **عمل** • وما اذا
 رزق الدم ولها على ابنتها اذكر ولو كان صغيرا كان يكون في حد الرضاع ولا يحل
 من صغرة ما خاها تجر على ضلعه • وما اذا فطم الولد لمثلث النقرة حتى يصير خستما
 على اكثر القول فله نصف النقرة حتى يصير سدا شبار فله النقرة الى ان يبلغ • ولما
 محتاج لذكر الكسوة والكال العير فلا علم للام في على اولاد المصبي غير نفقة العير وتكون
 الدم اولى بالمصبي الذي يغفل الحيوان **مسألة** عن الطبايع ناصحها ان ورواها
 مال بنتمه في النقرة ما قلنا جانا المقابض لما وضعها الحيوان وانها ان نطالع ولان
 مفايضها ما لها ولو طابت الانصاف في حاله في نصفها في ذلك اختلاف قول الناصح
 الولد مال وله لا يجوز والقياض هو ضرب من السبع وقولان بعد ما مض وهو قول
 جدنا الشيخ احمد ولله وقطيع الولد مال وله يجوز فيها مال الولد وقيل الولد
 وقول الجوزي نعم الولد من لزم للعباد لا الضرع الولد ولا للعباد وقولان ذلك يعني
 شرط كما قال الشيخ احمد ولله قال غيب ليس ذلك لا اتفق ضربه لاضرر ولا اضرب
 في الاسلام رجح وهو وضع لولا جزمه في عمل ابي وانه المسلمين فقد عملوا
 لعلة والوشلا ولا يجوز تحطيره وان حكم كما هو باثبات القياض فلا يجوز تحريمه
 ولذا رجحه والله اعلم **مسألة** وعند رجل له ولد للمولود مال اكتسبه وغيره والله
 فان لا والله ان يخرج مال له وعلمه عليه ويضرب الولد اثبت ذلك ام الله قال
 الذي اعرفه في المسلمين لا السبيل للمولود على حاله الولد الحرة في ذلك قول الله تعالى
 ولا يولد لكل واحد منهما السدس من الثمن ابنة عند غيب عن الولد وان كان مولودا

الله صلى الله عليه وسلم أيضا فما المير فتكذلك الما لا يكون ملكا للولاء أو احتاج الالاب
 فخصه على طلبة النعمه وان كان الولد مؤمرا ولو كان الما للولاء على الحقيقة ما ضل
 على نفسه في الدنيا اجمعه وان لم يسهل له طرقت التملك كان معنى الخبر انت وما لك
 لا يملك الالاب هو الاصل والابن في ماله في حقه نكاحا فتعبد على بينه واعطاه
 ولو جاز جامع المير في اختلافها بان في بيع الرجل ولله الكسب فيقال بعضهم يجوز ذلك
 اذا كان فقيرا فمما جاء الى مال ولله وان كان غنيا فلا يجوز ذلك وجاز بعضهم ان يقره وتلك
 عليهم وهو غنيا او فقرا وما موسى في كذا يسمى كل مال ولله لئلا يقره الله كان
 في ذلك الباء الاعنياء والديار **مسألة** في الصبيته هل يجوز للام ان تستخذها وهل
 تأخذها الفريضة بالطوبى ان كانت تقدر على ذلك وبالخط و باحضار الحاجة
 وعند الحاجة المختلف في تحريم الولاء لولدها فاجاز ذلك بعضه ونهى بعضه
 وقال بعضه لا يجوز للوالد ولا للوالدة الا ان يكون ذلك ومصلحة الولد **مسألة**
مسألة المسمى وفيمن اقترضا ولله قد اختلفت لادب وهذا الولد ولهم
 وقد بلغ منهم في الصف لاد ان يعطى ولله تلك الالاب في خواتم البالغين
 يجوز للوالد ان يعين ان يفهم للولاء الصغار مثل ما اعطى اخاه من الماله والبا
 لغون يكفون مضاعف بذلك **مسألة** وان حال هذا الولد بعد العقد لانسان اجنبي او
 وصا له بعد العقد الولد على يد الحق لئلا يكون كذا وكانها حيلة تجوز هذه الحيلة
 ام لان قال معي ما في انار المسلمين ان التسوية بين الاولاد والولاء ولا بعض أهل
 العلم ترك ذلك ولم يسق بينهم وبعضهم لم يفرق عن ان كانا ولادة ولعل صاحب هذا القول
 لم يره ان يتركه **مسألة** وأما الولد في ائله يقول اعطى ان شاء ذلك في الاثم على الولد
 وعطية غير في المير مختلف في شوقه في جميع العقد في الصفقات وان اعطاه
 عطية صريحة او المير المعطى الولد لم يحجب عن باقي المسلمين وان تنزه عن ذلك فان
 عنان التقنين والتوفيق بالدرج العالمين **مسألة** ولما ائتم على خلاف الذين فعلت
 فان اراد هذا الولد ان يوصى على ولله الذي عليه له هذه الدراهم يجوز ان يجعلها

لها جرة الى تقار وصيته لهما الوفاة اعرضت على احد الناس لم يقبلها هذه الاجرة يقول
 ذلك **لا** قال اب العاقلات بالحق **الزنايات في القمات** فيها منازعات بين
 اهل العبادات ومن ثبتت اجرة انفاذ الوصية وثبت للمال حرمة على الورث اجرا
 الوصية ورجع الواجب للثلث العاقلات نسبة **الوصية** وان ثبتت ورث المال لغير الحق
 ولعل قيل هذا في مثل هذا وان اعتبر طوفاً وان طرد جرحاً او المسلمين مصححاً
 او معناه والدعاء **مسألة** عن الشيخ حسب ما في المليون اذا لم يوف له بما عليه
 وكان عليه حقه لانه **الادخل** الولد مع الغرض ان يكون سائر الغرض او في الولد **يكون**
 دين الاجنبي او في ماله في دين ان يكون الحق الذي عليه لولاه تعلق عليه **قيل**
 او في قبل غيره اعني **الاب** قال **المتعلق** العلم في ذلك قول ان الولد هو شرع مع
 الدين لقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل مال او مسلم الا يطيبه بنفسه وقيل ان
 الاجنبي او في قول النبي صلى الله عليه وسلم انك لا تبيع ولا تبيعك ولا تبيعك **الادخل** المال الا ليل الولد
 وقيل لا اجنبي **الادخل** ان كان في غيره فهو لا اجنبي شرع وهذا هو الذي هو في
 وغيره **والفهم** وهو **الادخل** ما فيه من اداء المدة والدعاء **مسألة** ومنه وفي
 رجل طلق زوجته وله اولاد منها فهو في حد الخيار في مال ما يجزى هو الحاكم
 يختارون مع ائمة **لومع** اليهم والادب **الادب** منها عدل ليس متقاضي المسكن ما
 الحكم بينهما **قال** ان الام اذا تزوجت فليس لها في الاولاد نفقة وهو لا يهرم في كثر
 ما **وفينا** **قال** ان يكون لها الزوج فالاولاد في تروين وهذا الخبر ليس هو في
 الدين الشافعي بالاجماع وكتاب المدونة يستند بسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو
 خارج عن ذلك **الادب** العلم والبصر هو للولد الاولاد هو ما نده جعلون
 حيث يرى الحاكم العدل ما هو فيه الصلاح وحسن النجاة والادب **وتدريج**
 في الملاج المصالح في تسليتهم فيها انهم **الادب** العلم **الادب** اوم
 او الحاكم هو الناظر للمسلمين ولا يتركون على ما يختارون اذ هو لا يبعد من حسن
 عاقبة حيث ما يجعلون بل يختار هو الحاكم حيث يرى هو الصالح والحاكم هو **الناظر**

ويروى عن الربيعي الحاكم طهر حسن النظر وكذلك جماعة المسلمين من اهل العلم **مسألة**
ومند وما ولد عن الرجل في حال يجوز له انتزاع مال ولده وفقد وكبر وعيلة وقدر ما
يجوز له ان يبيع وقلة وكثر **مسألة** قال ابن في ذلك اختلاف اقول يجوز له انتزاع مال ولده او
اختياره او اضطراره وقول لا يجوز له في الاختيار ويجوز له في حال الاضطرار وقول لا يحل
ماله ومسلم الربيعي بن نعيم بن النعمان الولد للوالده وغيره فعلى هذا الذي فلا يجزى من الانتزاع
مال ولده اختياره ولا اضطراره وعندنا على ما نذكره في التفسير او تحت يدان الله اذا اضطر
لغيره من اهل بيته وعولته وعولته وعولته وعولته فالاصح فيه وهذا الوجه اوضح من غيره
وهذا الذي يروى في هذا الموضع يجوز انتزاع مال ولده لست غلته التي هي فيها **مسألة** قال ابن في هذا
عندي خارج معناه على الصواب **مسألة** وذلك لانه ينادى على الولد ضربه لمقد سبب انتزاع الماله
لان الاضرار لا يجوز في الايام لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام فاذا
لحق ضرر بسبب ذلك مما لا يضر به ولا يضر على هذا المعنى **مسألة** الذي اخرج في نزع
الولد والواله البالغ وان كان في عتقه او عند والده فيجب ان يقر قال الجائز في عتقه واما
الذي ليس عند والده لربيعي فيقول في قولنا الجائز نزع وانكلا منها او في عتقه **مسألة**
وروي عن علي بن ابي طالب بن ابي بصير في رواية في الجاهلية كما قال الله تعالى لا يحل بيعكم الله في
الابنة فانتم في هذا الولد اجتهاد قصد لعدله فيهم فغاب عند شئ او نسيه فاحول له الله
ان لا يزوجها بالنسيان في ذلك والعدان لا يزوجها بالنسيان **مسألة**
ومنه وموافقة لروى عن جده وخا وهو كذا في قوله عاله واقامه لولده قبل اقامه بالحق لزوجته
هل يكون الولد في هذا المال كان في المقتدر والمض **مسألة** قال ابن كان اقامه لوالده جائز او ثباتا
في معنى الحكم بالظاهر فعندي ان الولد في عاله المقتدر به ان كان اقامه له في المقتدر وان
كان اقامه له في المراض فالديان عندنا او في الولد لان الله لا يعذب والديا مال ولده ولا
واله في المراض غير ما رواه ثابت والدعاء **مسألة** الشيخ عبد الله بن محمد بن ربيع المداوي في
رجل اوصى لولده بكذا وكذا لا يترفعه عوضا اعطى اياه وظهر ان عليه ان ثبت هذه
الوصية فاقترع بالاعطاء والبيد او انكر **مسألة** قال ابن كان في الوصية بالعوض وضمان ابي

ثابتة من ليس ماله ولو انكر الاخ قال الصبي هذا الموصى له الوصية كما اوصى له عاقبه اذا
 اخوه انقبضوا اليه واما ان انكر اخوه العطيبة لم ينفذ الوصية معنى الاختلاف **للعارض**
 الذي لم يمت له الموصى وهو البطل وهو الذي اعطاه اياه ويستحق هذا على البطل عند وقوعه
 بمنزلة الاقرار والشهود والاختلاف **قلت** فان ثبتت هذه الوصية والضمان بعد
 ان هكذا اوصى او تركه فمجدوا ما ويا وولدين احدهما الموصى اليه تدخل هذه الوصية على
 الورثة او تدخل الاموال التي هي للذي كوفي لا بعد ان قال نعم الوصية بالضمان ثابته على ما
 اهاك على الجميع **والصبي** على قوله لا يثبتها قطعاً يدخل اياه وسائر الورثة على هذه
 الوصية والاقار كل منهم بقدر نصيبه وعلى قوله لا يثبتها ثابته لحصول اللزوم في الضمان
 لو ثبت كرهها غرض والورثة ولو صح أنهم لم يقضوا هالكهم شيئاً والدار على **مسألة**
 وذلك ان يوصى لاحد ولله عوض ما اعطى الاخ لم يجوز كتابته وضمان وهو يسمى بضمانها
 وقد سمي كذلك ليس يكون محض والثالث **ام من ليس المال** **قال** اذا قال الموصى ان يوصي
 لاحد ولله بضمانه فله عوض ما اعطى اخوه فنفوا عندي لئلا يضييق على
 الكاتب **ان يكتب عليه بملكه** يمكن ان يكون قد نعلق عليه ضمان وقيل هذه العطيبة ولان
 صوت العطيبة وقد اوصى له بالعطية فقد ثبت له ذلك ويجوز ذلك من ليس المال ان يوصى له
 قد نعلق عليه في ماله لا ينفذ ما في ذلك من وجوب ان لا يجذب الله والدين **والله**
 ويكون فضله بعد سائر الدين على قوله **والله اعلم** **مسألة** واي اوصى لاحد
 ولله بضمانه عوض ما اعطى اخوه هل يسمى ضماناً ويجوز للكاتب ان يكتب عليه بضمان
 عليه **قال** لا يجوز ذلك لان الولد للعوض في الصدق مع عليه الاب العوض والقول
 قوله مع يمينه انما عوضه لم يجز على اخوته الضمان غير خارج فيه هذا الوجه **وهذا**
 متناهي **والله اعلم** **مسألة** القاضون ناصر سليمان فيمن اوصى لابنه بذلك لا يثبت
 فضة عوض ما اعطى اخوته وضمان عليه فان هذه الوصية وضمان الذي الضمان
 متصل باللفظ المتقدم قد انسخ الكلام بعضه على بعض **قلت** له ان يكون ذلك من **ليس**
 المال الثالث **قال** من ليس المال لا يرث الثلث **قلت** له عوضاً ما اعطى اخوه

لا عمل عليه حيث ان بعد بقوله وضمان عليه قال ولو قال عوضا ما اعطى حتى لا يند قد
 تضمن لها قد ما يقع لها ما اعطاها اخوها او يجوز ان يكتب ضمان • قلت له فاني وجدت
 في جواب • والذكر انما يكتب العوض ضمان مخافة الكذب • قال يجوز ان يكتب ضمانا
 اذ قال الوصي للكتاب ان يكتب ضمان ولو قال عوضا ما اعطى اخوها ولان يوصي بالعوض
 وضمان فيما بينهما وبين المالك لجل العوض • قال غيره ومن اعطى ولدان ولد فلان
 يحكم بذكر ولد المولى • **مسألة** ومنه وما الوصية للزوجة بالعوض عوضا اعطى له
 فلان في التسوية بين الورثة كلهم اختلاف • وكثير القول بالتسوية في الاولاد خاصة فعلى
 هذه الفتوى الوصية للزوجة من زوجها عوضا اعطى ابنه فلان لا يثبت ويحلوه هذا
 القول قلت له وكذلك سائر جميع الورثة وغير الاولاد يكونون مثل الزوجة في هذا ام لا •
 • قال هكذا يكونون مثل الزوجة قلت له والوصية لاحد الاولاد بعض ما اعطى اخاه
 قبل بدخل احد سائر الورثة غير الولد المعطى ام لا • قال ندخل على جميع الورثة
 في الميراث وسائرهم جميع الورثة قال غيره لا ندخل على اخ غير الولد المعطى والدم
 اعلى • **مسألة** الصبي بعد الدفيم اوصى في اولاد ابه كذا وكذا لارثة فمضى عن
 ما اعطى اخاه فلان ان ضمان عليه له او لم يكتب وضمان واكثر اخوه بعد موت ابه انه
 لم يعطه شيئا يثبت له ذلك ام لا • وان مات قبل موت ابه يثبت له ذلك لو تركه ام
 لان قال الوصية عن عوض ما اعطى اخاه فثبتت الثلث بعد الدين والفق
 قول الملاح الذي كوفي نحوه لاجل ذلك ما اذا اوصى به عن حق عليه له وضمان لازم فالضمان
 والحق ثابت لمن اوصى له بعد عدى الاعتبار بقول اخيه ما هنا اذا ثبت الحق على ابه
 وما اذا مات الابن الموصى له بحق لازم وضمان ثابت او وصية بدله اعطى اخاه
 فلا شيء له او اراد ان يقبض في حياته ونحوه فلا شيء له الا عن ابي مؤمنه عن ابن
 الصنف • وقال في الميراث لو تركه بعد موته وقال قال الضمان الثابت
 والحق لازم له ولو تركه بعد موته وما خرج والثلث فلم يجرى حياته دون ورثته
 فيما يخصه اليه على • **مسألة** ومنه وان اوصى لاحد الاولاد بالاولاد وهم عوض

ما اعطى اخوتهم يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين **مسألة** ان يكون بينهم بالسوية قال
 عندى ان المذكور مثل حظ الانثيين عند ذلك عما اعطى اخوتهم **مسألة** الاصل ان الوصية لا
 تجوز لو ارث الا ان تقع عن بدل او للزيم والد اعلى **مسألة** ومنه وان وصى لغيره
 بشئ وعوض اعطى شئ الا ان يرجع في وصيته لم ينفعه جوعه وبطلان ما وصى به
 ان لم يتكلم الا في العطية له وان لم يقبلها او وصى به لغيره **مسألة** قال لا جعة له على هذه **مسألة**
 بعد ذلك اقر اخوه بما اعطاه ابوهم على حسب ما عنده في هذه المسئلة لانها ومعنى المحصول
 ان ومعنى العموم ان الوصية لم ترجع فيما اوصى به والد اعلى **مسألة** ومن اوصى لغيره
 بنصيب بشئ وعوض ما اعطى اخوته واقرباءه بذلك ينفعه وصيته حتى يصح ان لا يعطاهم
 ما ادعى ولم ينفعه حتى يصح انما اعطاهم ذلك **مسألة** قالت ابنتى مثل هو وصى في
 ذلك كلبه ولا ينفع ذلك في الحكم حتى يصح ما ارعاه والد اعلى **مسألة** انما يصح في
 اولى اوصت بوصايا منها وضمان ومنها وغير ضمان وعطفت على الفضا
 اوصت بهي ذلك ولا يرد لها ما اتى لا يرد غصنة ولا لغيره ابن وابنتان عوضا
 اعطت اخاه فمما ثلثت هو ولد **مسألة** وان كان ثانيا هل يكون الذكر والاثنى **مسألة**
 اذا لم يكتب للذكر مثل حظ الانثيين **مسألة** قال ان الميت اذا اوصى لبعض اولاده **مسألة**
 ما اعطى اخوته فالوصية ثابتة على الاولاد على سائر الورثة وعندى على صفة
 هذه تكون الوصية بين الاولاد بالسوية للذكر والاثنى ولا كذا يخرج سهم سائر
 الورثة قبل هذه الوصية ثم يخرج نصيب هذه الوصية ثم ينقسم الباقي بينهم للذكر مثل
 حظ الانثيين لان الذكر الذي لم يوصى هو الميت اذا عطا هو شيئا والا لثبت
 على شئ وهذه الوصية لان الاخ يعينهم فلم يعلمهم اليقين والد اعلى **مسألة**
 عن الشيخ رحمه الله ان الوصية لم يوصى له عوضا ما اعطى له الا في وقت
 له وهكذا المقر له قال في اختلاف كثير فمن جعل الاقر غير له الوصية
 يبطل الا اذا مات المقر له قبل المقر ومن جعل الاقر غير له الوصية لا
 يثبت للورثة شيئا حتى يبلغ ويحرم ما اراد به وما من يحل الاقر من الورثة
 القضا

الغضا ويجوز فيه الرجوع بالجماع التزويج يجعل الاقرار بمنزلة الاعتراف **مسألة** والقصاص
للمقتل بدو لورثته ويعدن ولجميع جريات التاخيرين يجعل ذلك لو لم يولدوا **مسألة**
يجعل اللاب الرجوع والاعلى **مسألة** الصبي محمد الله ومكتبة وصيته بكذا
كفلا لدية فمضا وعمل الاصل في لولده فلان وضمان عليه له وقبل ما اعطى اخوه ولو
يضمنه الاخوة وانكره **مسألة** قال في الحفظ في هذا شيئا واخاف ان يكون للاخوة تعيير
الان الضمان من الملائع **مسألة** الزام في الوالد اذا اعطى خذ ولا ذلة
او اقر بشئ من الماد يرضى اخيه وان لم يستضد ليه عليه مثل ما اعطى اخاه فمضا
والله يتعلق عليه ضمان لو لم يولد له وان اعطى اخاه ام لا **مسألة** قال ما العقيقة
التي يرضى اخيه في اية الوالد وما ان اعطى له على النية انه يعرض اخاه مثل ما اعطى
الاول منها فمضا قبل ان يعطيه لم يتعلق على لولد ضمان لو لم يولد منهن ما الله
اعلى **مسألة** الصبي ومن اقر لبعض ولاته بشئ يعرض ما اعطى اخوه وما لم يعرض
لم يولد فلا يبطل اوصى به الموت للموت لان العوض ياتي عليه وان كان اقر قبل ان
حينه **مسألة** وان نكح للاخوة الاخوان العقيقة واليهم فعلى قول يجعل العمل على اول
اللفظ ثابت ذلك على قول يجعل العمل على اخيه فلا يشك ذلك مع انكاره لانه متعلق
بالعقيقة والد اعلى **مسألة** ومنه وفيه قول له فلان بكذا وكذا عوض ما اعطى
اخاه ان المقتل الاقرار الذي اقر به ابو ولا يقبل قول العبد ان يعرض فيه بشئ او قال
وقال لا يشك هذا الاقرار له لانه موصوف ^{بشئ} هو الدال على اعطاء اخاه حتى يصح ان اخاه
اعطى مثل ما اقر به لهذا وقال الشيخ عبد الله رحمه الله ان اقرار العوض فغير ثابت ^{عليه}
يصح العوض **مسألة** قلت وان اوصى له بكذا لارثة فمضا عوض ما اعطى اخاه ضمان
له قال اذا كان الوصية بالعوض ضمان فهي ثابتة وليس له الدلو وانكر الاخ والله
اعلى **مسألة** الزام في فيمن اقر له فيه فلان فلان بما ياتي لارثة فمضا عوضا
اعطى اخاه فلان لاوله بنت ولم يكتب لها شيئا وقالت انه ما اعطاها شيئا وطلبت
ما عجبها وكذلك كيف الحكم بينهم **مسألة** قال ان المنة ليس لها شيء الا لم يكتب لها ابوها

وحكم المسلمين جعل الاستقامة في الدين ويأمره أو القصد بوجوه الوجه فلهذا الصبي فقه
 هذا البيت بما يقوده العدول جعل المهر به من المسلمين يوم موت الموصوب في الشهر
 قول المسلمين وهو حسن معناه قول القهنت يوم الوصية بالفان له وقد يخرج في قول
 بعض الفقهاء المسلمين انما الشيء له لقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم لا يعزب والرجال
 ولد وقيل عندنا من وماك لا يبيد هذا على قول جعل الولد على طاعةها وامل على قول
 وجعل في اللام عفو من فلا يوجب له من ماله شيئا قلت ولا يصح الذناج فهل
 يحتاج الى ان يحكم له به لان الشيخ اشترط ذلك قال الصبي فان حكم به الحاكم فقد
 فقد ثبت حكمه ولو كان فيما يختلف فقد صار غلظة الاجماع لا يجوز في القصد من لو حكم به
 ساكن فوثقوت انما بعد اختلاف الرجال **مسألة** ابن عبيد الله وفي رواية جري فيها ويرجعها
 شقاق وكان مع امه ولا يرضع فكنهت ان ترضعها قاله الساجور يرضع ولكن يرضع
 طهها ذكره على هذا فرق بين الزوجة والطارقة قالان الزوجة عليها رضاع ولدها
 ولا على زوجها اجرة الرضاع لها وقاله قالها اجرة الرضاع وامان يمد الولد لا عليها
 واما الطارقة فلا عليها رضاع ايها الى ان لا يجد الزوج لابنه ووضعه فحينئذ يحكم على القه
 برضاعه والرضاع **مسألة** ومنه والولد البالغ اذا كان له اصال مال ولم ينفقه غلته
 السنه يجوز له ان يكسوه وينفق عليه ولا يضمن ان يعطى سائر ولا ان يرضع
 ما انفق عليه وكسائه ام لا قال اذا كان سائر ولا ان يرضع فحينئذ لا ينفق فلا ينفق
 على الولد ان ينفق على ولد هذا ما يحتاج له والنفقة والرضاع **مسألة** ومنه
 وسائر نعم عليه جفرت له هكذا وتلف صبي يرضع يجوز للزوج عليه الحق ان يشترط
 اقم اليهم لرضاعه اذا طلبت ذلك ام لا قال في ذلك اختلاف قلت وما يعجبك انت قال
 لا يستاجر الا بالاب والحاكم قلت له وان كان قد فعل ان قال لا يضمنه ضمان الله على
مسألة ومنه وكان له ولده على وكان ينفق على الكسبة لنفسه فلا نفقة له على
 وان لم ينفق له خيف عليه لرضاعه على ابنته النفقة والرضاع **مسألة** ومنه وفي رجل
 غفل التزوج على ادة ولم يرضعها حتى تمت اشهر الاطفال واكثر ثم زوجها وولدت عنده

شهرين او اقل واكثر وولدت فانكس الزوج المولدوا احضر عند الحاكم والرجل اندخلها
منه الشهرين وقالت هي انكس ان كان دخل عليها اسير او انكس هو كذلك قال اذا اقر الزوج اندخل
بها عند الشهرين وقالت هي اندخل بها من هذا الشهرين فاقول في هذا قول المالك والولد
ولده ويكون الزوج مدعيها او اذاله بقدر الزوج بشي وادعت عليه المالك ان كان بدخل عليها
سرا وانكس هو كذلك فاقول في هذا قول الزوج والدار على **مسألة** وما اولاده الاناث الباطح
فقول الباطح مدعيها وقول المدعي مدعيها ما لم يتزوجن وقول المدعي ما نقص من مؤنته بعد
مكسبتهم وان طالب بالترجيح وكفاها من فامتنع خيرون بين التزوج وبين ان
لا نفقة على منهن والدار على **مسألة** ومن غاب في الحرب جلاوت فبعد جلاوت ثم ثاقي
فكلمهم اولاده في الحكم على قول او قول الاخر اغايلهم قد الاولاد بالحق الثاني ان كانت غيبته
الزوج الموضع لا يكون وصوله الى الزوجية ويرجع الى موضع بل بعد المسافة كانت هذه
المسافة بعد هاجب او حلال الدار على **مسألة** وما ولد عن رجل تزوج اولاد ودخل بها ثم
ان غاب عنها اسير كثيرة عدة هل له الحق في الاولاد وبعده قال اما في يند وبين
النفقاته لا له الحق فيه وما في الحكم له الحق فيه وكذلك ان يكن في حال ما يمكن ان يكون الاولاد
منه قلت ما حال الالة قال اولادها على ما كان عليه من الزوجية قلت فاما اقرت انها
زنت اليسعد للقيام معها قال فيها اختلاف انشا وصدقتها وزكها وان شاد لو يصدقا
ومسكها قلت فالصداق قال فيها اختلاف منهم وادع عليه الصدق بالطلاق
لقول النبي صلى الله عليه وسلم لكل موطاة صداق ومنهم من لا يوجب لها صداقا قال انها
خانت نفسها او باحت فوجها والدار على **مسألة** العبيد فيهن له اولاد ذكر وانثا
والانثا ان يكتب الصلاح للذكور ومنه الانثا يجوز له ان اعطي الدال ذلك الصلاح
ونادى عليه في السوق او في البلدة ومنه السوق وكان هذا الصلاح قيمته حليلة
ولو يبلغ قيمته مثلا قيمته تسمى اذ لا يرفع مبلغ ما يرفع لانه يجوز له ان يعوض
والولد كذلك مثل المبلغ خاداة قال يجوز فلا كوث ولا عمل الا على بيع الدار هكذا جاء
الاثر والدار على **مسألة** وعند فيهن عند ولا يوجبوا الجدرى او جاك في ذلك

اهل البدن من الجود وشيطون اولادهم في الدنيا حتى يخرج مني والدور
ويضعون في الجحيم تشبه الجودي لا يقرقون ان فعلوا كذلك في اولادهم قليل من جودي الجحيم
لكن الان يفعل ذلك لولد له على نيل الصلاح الا انيت اذا فعل احد لولد وجاوه الجودي كثيرا وما
الولد بل من شئ ام لا و جاء في عبيد عيناة وضرب المرح الذي حرما ياه ايلن من شئ
والرياء والادوش قال الخلد احفظ في هذا شئنا وحب الى ترك جميع ذلك وان فعل ما ذكرته
طلب السلطنة والعاقبة فارجو ان الاشئ في علمه فيما يتولى هذه الدواعي **مسند** الشيخ فاضل
خميس ولا انما اهل الجحيم مؤنة على عبد الله انما مقتضى حكم وفيها ينه ويمن الله قال فيلن ثلاث
والعقوبة **مسند** وهذه الاولاد ايجاز الاحل في ولد ما يجوز لادن مجيز طه هل يجوز
للجواز لما يجوز للولد والستعمال ولد وولد والد البقرة لمن لم يضمنان طه الولد او شئ
على قول ايجاز الاب ذلك قال اذا ايجاز لما يجوز له ان يجوز له فيه فلا يجوز له ما ذكرته قول
بعض المسلمين لا على **مسند** وقف الولد على ولد ان يرضى وقيامه وقيامه طاعة فيجب
معصيته فيجب دعوتهم ويقف حاجتهم فيحسن خدمته ويلين له جانبا ويلا له وسائر
في وضائه ويكرمهم ويصح له ويعظم ويتعاضده ويصل اليه فيسلم عليه ولا يقاطعه ما قدر
والا يخرج وامن الان ما من معصية لادن لا طاعة له في وقت في معصية الخالق وان كان
غيره او اساء بما لا يشر على نفسه وان فرض لزوم معالجته ومحاضته فان لم يكن له المعاملات
معاودة فان مات شئ من جنازته وحضره والتم وصل ياتيه ولا يشتم الناس فيشتم عند
ولا يتكلم في مجلسه الا باذن ولا ينظر اليه فيشتم ولا يدعى **مسند** ومن اهل الجهاد
ولان فقير ان كان هان في حرمه فاذا لم يكن لها غنى فاقامت معها افضل ولا يخرج للربا ولا
للجهاد الا باذن الخرج في رخصة وطلب معيشة حل الا اهل ذلك الذم قلت وهل
طما منع عن النافلة قال طما منع قبل الاحرام وليس له فعل ذلك الا باذنها ولا منعها بعد
الاحرام قلت فان دخل في حجة ففعل ما منعها هل طما منع عن ذلك قال لا كذلك الخ النذر
وطما منع عن الاسفار والقبض عنها الا ان يكون لسعة فاقته **مسند** والى
لصبي في صورة امه وعلى الاب الاجرة لان يعقل الخيار وقيل الجواز ان تبلغ ونحوها

ابوها لان يصرح انها غير مأمونة في نفسها او معها او الحال في الزمان او في غير ذلك
 غير الابوين ولو كانت الام مطلقه وقولها تزوجت فالاب اولى بولائه فان ماتت اقر
 الصبي او غابت فالاب اولى به وقول الجدة اولى من الاب فان تزوجت الابوان فجدات
 الاب اولى به وجدات الام • وقول ان جدات الام اولى • والاخوة اولى به والاعما
 والاعمام اولى به من الاخوال الذكور والبنات • وقول ان الجدات اولى من الجدة ومن الرجال
 ولو كانوا اقرب اليه • وقول ان عمته اولى من خالتها وخالته اولى من ابيها لانهم كانوا اقرب
 من الاخوال اولى من الاعمام في الترتيب • وقول ان يكون مع الاحكام والنسب والاقوال
 لما في الاحكام وقول حيث يختار وقول حيث يكون اصل له والدم على **مسألة** وانما قلت
 الام انما اخذت بالفضة وقالوا ان اخذت بغير فضة فانه يعرض امدا اختارها وكذلك
 ان كانت جثة وان لم يوجد احد من اقاربها جعله الحاكم حيث يار عليه وعلى ماله ولو باجر
 والمخدر في سن الصبي للتحريم قول اذا صار ابن سبع سنين او ثمان وقول اذا اكل وليس في
 وحده وتكون الجارية في حد من يجوز تزويجها والدم على **مسألة** وهل على الزوج جنة تفتقد
 ان امتعت • قال نعم ولا يحكم على المطلقة بالترتبة • وما راضى فاعلمها باجر من ابيها ان لو
 يوجد غيرها واذا كان الولد مملوكا والاب حر فاعلمه ان يمتحضن من ابويه وان كان
 الولد حر والام مملوكة فان باه اليه اولى به • قلت وانما تزوجت ام الصبي فهل لا يبعد عنها
 اخذت قال ان لا يبعد دون اعمامه والدم على **مسألة** والمطلقة اذا غابت • ومكر ولد
 له يرضع عند امه هل الحرام ان يفضها عليه رابته ان طلبت • قال نعم وتفتش له تحت
 ولا يحكم عليه بشيء في ماله حتى يتزوج فان قدم ولا يخرج وختمها الذي حكم لها به فاعلمه المينة فان
 مات وتزوج وتزوجت فخرج ما عليه فاعلمه المينة والدم على **مسألة** وانما حوت المطلقة الولد
 على ابيته ثم طلقت وشوط عليها ان لا رابته لها عليه فلما اخذته منه فاعلمه المينة والدم
 يعقل الخيال • قلت ان كانت معدومة هرب عنها هل لها قيام على ولدان يفتقدان قال
 نعم فقبيل ذلك وان شئت جعلت ذلك دينا على زوجها والدم على **مسألة** ومن استباح
 لولده فاعلمها ارضاعه وليس عليها ان يرضع ويؤخره وغسل ثيابه لان ذواتها على ذلك

فان دفعنا الخادمة لها فضعف علاجه لانها مقطوعة ولا حول ان يمنع زوجه من ان يرضع
 ولا غيره فان اذن لها فالجدة لها ولا جرة له حتى يتم الشيطان اجبت نفسها ثم تفرقت
 فليس يمنعها والد على **مسألة** ابو سعيد اذا طلبت له حفنة الفضة لولدها على اليد
 في الدعي انها تدعي بالبينه على معرفتها ومعرفة الولد وماله فان اصرح ذلك فصرح لها او لا فثبت
 والد على **مسألة** والوالد ان لم يكن غنيا يقد على نفقة ولده من ارضه او يسافر في طلبه
 فقول بوضعه عليه ويكون غراما مع الغوا او اذا رضى بيت الامة وقول انها تعطي ولده وتصب عليه
 ميسره وقول ان شأنت اعطته اياه وان شأنت اخذته ولا شيء عليه لها وقول ما يقد عليه
 والد على **مسألة** وان اوقع الاب ما يله من نفقة اخذت كسوة ولدها على يد مولى عبد
 لان طالع يد بعد مولى يحكم عليه فيها مستقبل الا فيما معنى الا ان يكون حكم عليه فهو كذلك **مسألة**
 يلزمه وقول الله والد على **مسألة** وهل على الصبي رد الكسوة على ابيه اذا بلغ اذا طهرها
 منه قال نعم ويؤدها عليه ان كان كساة اباها يحكم ويختلف في اللغات واما ان كان كسوة
 غيره فانه لا الا في مكان كساهم ولا حكم ولا شرط غير ذلك العمل والعطية والد على **مسألة**
 ابو سعيد والصبي ان كان ابوه عبدا هل يجوز له ولده باحتد ما لولده وكذلك خذ من قال
 لا يجوز ذلك له ولا يجوز ان يكون ما لولدان العبد فنفقة على مولاه ولان لا يمكن نفسه ولا
 غيره فهل عليه ان يعطيه فيها يقد عليه في المعصية مثل الحر قال هكذا عندى وطريق البتة
 واعظام حق الابوه واما في اللان سلطان له عليه والد على **مسألة** واذا ثقت المرأة اذن
 ابنها بالاذن ابيد فمات ما يله من اقال عليها وبتد لا يبدى لمن يبدى ويعد ولا يبرئ لها منه
 وميراثه وبتد لو تبدى غير هاهن قلت فاذن اتفق الوه على تعبد فمات وما عندى ان
 تبدى لو تبدى غير هاهن قلت فان ثقت غير هاهن اقال عليها قال عليه لا ريب كل ثقت فان
 وتول بياس مثل العبد الذي ثقت به كمن تنقص الثقب وتضمن ثم حسب المصير في يد فمات
 فعليه وبتد لو تبدى وقالوا الحسن ثقب الاطلا بغير طر اباهم واما هم جاز لقوله عليه
 ثقبوا فان صبا انكم خلا فالله ووالد باس على الامم في كل ما لم يتقدم عليها والى • قلت فان
 ثقب بعد التقدم • قال ان ثقت في كل الاذن اربعة ثقب فعلمها اذ بتا الاذن في ثلاثه واما

بحسب الثقب الرابع فالحج كان الولد ذكر أو أنثى وعليها الأرض ولعله تقدم عليها وله ^{عط}
 تلك الأرض عن نفسه وصداقها الذي عليها وقيل ثقب الجارية بلادي ربيها ويستأجر في
 الغلام والد على **مسألة** الزوج وعلى الملام العقيم أو غير من يبيع وتاكل وتكسوه ^{ملا}
 ولا هذا احتاج **مسألة** مالك حين هذا كذا يبيعها كان أو مدركا وقول لا تاكل إلا أن تضطر ^{تأخذ}
 بالمعروف ولا يجوز للولد فكذا مالك **مسألة** قلت فهل لها أن تستعمل فمناقها **مسألة** قال قول
 جازين لها كالأب بالامتنع عليه وقول لا يجوز لأحد إلا أن يكون من مصلح المصنف
 ولا يستعمل **مسألة** وقول لا يبعد فكذا ثبت لها ما ثبت للوالد والد على **مسألة** وهل
 تجب على الولد نفقة والابن إذا احتاجا قال نعم قد صح للسلطان على ذلك إلا أن يكون ناعداً
 أو تكون ملام عند زوج اجنبي أو رب غني أو يكون الولد غنياً ولو كان غنياً **مسألة** قلت فإن
 كان الولد غنياً والوالد فقيراً إلا أنه لم الجورح بقدر على الكسبة فلم يعمل قال على الولد ^{نفقة}
 فإن لم يكن له مال إلا أنه يعمل بيده انفق على والده من الفضلة فإن لم يكن له فضلة فلا
 شيء عليه وللبن زوجته وولاده الصغار **مسألة** قلت فإن كانت الأم محتاجة ووالدها
 صغاراً قال يرضى لها نفقتها وكسوتها وما هو بالمعروف **مسألة** فإن كان ماطراً قبلها فلا
 شيء عليه والد على **مسألة** وولده ابنة غنية وابن فقير وعلى الابنة ثلث نفقتها
 ويحكم على الولد إذا رزق الوالد والطلب فيها مستقبل لا فيما مضى فإن ادعى الابن غناها
 فعليه ما البينة فيها ادعاءه والنفقة عليه ليهين أن رزقها عليه إلا أن يكون متهما
 فإن التهم اليه عليه والد على **مسألة** أبو سعيد هل على الولد بيع أصل ماله
 لنفقة والده **مسألة** قال قول عليه كذا في الزوجة والولاد الصغار وقول ليس عليه
 وصغار تولد سابقاً للورثة ومن يولد بعده **مسألة** قلت فإن كان لها أولاد كيف سكنها
مسألة قال إن اتفق أن يكونا مع كل واحد بقدر حصته ورضي فذلك للبيد ولا أخ ولا أخت ولا
 يسكنان والد على **مسألة** ومن رزق ومن وصار في حدة الحج عن الكسبة ولاها
 له نفقة على ورثته إذا كان له مال ما يكفيه ثم له العول وعول ولادة وزوجته
 والتمه إلى التمه ومن صناعته يكون فيها غنياً مفضلاً ومؤنته ومؤنته عما له بعد

صوت فوالد يغني المطلوب والد على **مسألة** ابو سعيد اذا كان للفقيرة عدة وثبت
منهم الفقيرة تقول تحت حصته من ثوبه عن الجمع وقول قوله على الذين بقدرت
على قوتهم والى **مسألة** وصفته وتجب لهم النفقة هو الذي من المعدل لا على
والاشد الصبي والشيخ الغالي الذي لا يستطيع المشي ولكن سببه فان اعطوا نفقة
صدقة او زكاة لم تحت نفقتهم والد على **مسألة** ويلزم الاب التسوية بين اولاده في الحوائج
بقرره ولو قوله ففعل لان يكون احدهم اقرب من الآخر جاز تفضيله بالبر وكذلك الام والد على
مسألة ومن اعطى ابنته من ماله ما اعطى اخوته وان اخوته العتيقة فلان ثبت له ولا يقبل
قوله الاب ليعمل المصالح والصحة والد على **مسألة** وفي رجل الثلثة اولاد اعطاهم شيئا
فعلم ثلثان منهم بالعطية فاحرزوا **مسألة** الثالث ولو جرى شيئا حتى مات والداه كيف حكم ذلك
قال السير الذي لم يجرى شيء ويكون للذين احرزوا ثلثا ما احرزوا اعطاهم شيئا ولو
الباقي ميراث بين الورثة وقال الموالوي اذا احرز الكبار ثبت للصغار مثل ما اعطى الكبار
الان يكون له وارث غير اولاده الصغار والكبار مثل زوجة ودم فدخلون في جميع ماله والى
اعطى اولاده الصغار فباخذوا ميراثهم من ماله باخذوا الكبار شيئا حتى باخذوا الصغار مثل ما
اخذا الكبار احرزوه في حياة ابيهم فهو له ولا يدخل عليهم فبداحد والورثة والد على **مسألة**
ومن قدر ان عوف ولاه ان يحل طعة فعوف ولاه ففعله والخلام صغير لم يحوزوا كلها الاب
حقوات قال ابو عثمان محمد بن له وادخل عليه لثمنه فاولاده ولد له فبداحد والورثة والد على
خرج فيمنع عوف قال السعفة لا يثبت حتى يرضى والد على **مسألة** ومن حل لثمنه الصبيته
حليما وشيئا ودرهقه ولم يطلها حتى مات ولو يوطئها بشئ كيف الحكم قال قول ابن طها
دون وثبت ما لم يصح انه عارية وقول ابن الورثة ما ثبت لها بعطية واما
وما عطيت لها قبل بلوغها فلا يثبت وقيل ان الصغار تولدوا العطية وقول ابن طها اذا اشتد
فيه شرط والد على **مسألة** وفي صبي وجب له ميراث عند قوم فصالحهم ابو علي شيخي
والاوقاسهم هل المصبي الغرض في ذلك لا يبلغ والكلو الذو الجح في الصالح ولا حجة له فيما
قاسم لئلا لا يكون بالغا قاسم له بل لا ريب والد على **مسألة** واذا كان الوالد فقيرا هل

لدان ياكل مما ولد له ويكتسب ويتزوج **مسألة** قاله امان ياكل مما ولد له ويكتسب ويتزوج
 وما ان يتزوج فيختلف في ذلك واكثر القول لا يجوز له الحج ان كان فكاك غنياً لمن مده
 الحج في حال غناه ولم يحج حتى ائققد فلان يحج وماله واما ان كان له يلزمه من قبل فيختلف في
 جواز ذلك واكثر القول لا يجوز والاول فيه اختلاف واكثر القول جاز والداع **مسألة**
 وهل الابن ان يشترى وماله ومطاسقته اذا كرهه ابوه ونعمه قال اوله مع المسكين
 على اجازة ذلك ولو كان فيه اختلاف **مسألة** او كان ماله لا يبيد له من ان يطار امتداد ما صلا
 شركه فيها فذلك ان لا تحفل الاب في مال الابن وقال ابو القاسم في منع الولد مال
 له كان تحريمه او جرحه ولا يملكه الا بالحيال بينه وبين ابوه ولا يتزوج منه ثمنه وقال
 ابو عبد الله يجوز له ان يعتق عبد ابنه ولا يلحقه الابن بشيء ويجوز له بعد قضاءه
 وقباضه ولا يجوز له ان يبيع ماله بغيره ويختلف في العتق على الغصب وغير الغصب والله
 اعلم **مسألة** ويجوز للرجل ان يتزوج جارية ابنه البالغ والمبيع الغائب والشاهد له
 ان يشترط المصالح لنفسه وقيل البالغ او يتزوج جارية ابنه وان يبيعهها بطاها
 على الاختلاف فان قال الابن انه وطاها او مش وطاها او مش وطاها **مسألة**
 وهل للوالدين ينتزع ماله قاله في ذلك وقال ابو القاسم ويكون الانتزع الا
 فيما يتلغى له يصح فيها عند قاعة كماله والارض والفحل واجازة للانتزع فلا يكون
 الا بشهادة على الفعل وقد كثر عليه وقولان لاخذ هو الانتزع والداع **مسألة**
 ومن انتزع ابوه ماله هل ان ما خذ منه اذا احتاج بقدر ما يقوته يعلمه او غير علمه قال
 جاز على قوله يقول الابن وماله بالانتزع والداع **مسألة** ومن تزوج جارية ماله الله
 ومات هل له الشراء قال موقوفه الشراء وقال غيره له ان يطلب في حياته وان لم
 يطلب فليس له قلت فمن باع ماله وله مال قال ابو عبد الله ان كان له باع قبل موته
 فان مات قضاء مثله ماله وقول ليس للابن شيء وقوله اذا طلقه في حياته والداع
مسألة وان كان للولد مال قبل ائقده فقاين به ابوه هل يكون احق بالبدل من اخوته
 وزعمه ابيد قاله فيهم وهو شكهم فيما اتفق من المال الذي خلفه ابوه وقول ياخذ شريك مال

البعد والدعاء **مسألة** وفيمن عليه دين لا ينفذ فقفوا له اياه في صحتهم مات هل يرجع الدين
 ما عليه قال محمد **رجوب** لا يرجعون عليه فيد فان لم يقضه اياه لهم او على الالب فان يقضه
 شيء اخر من عقد الداء **مسألة** والمبني اذا ترك الصلوة وكان له الناس ثم بلغ قال لا بد له
 بكونه عليه الصلوة وروى ما كل وقوله اجفان في غير ذلك من قوله وقوله على العاقلة وقوله يخلص
 ما يورث **ابراهيم** من ذلك لا عليه فيما لم يعرف **ابراهيم** وقوله يخلص عما ذكره وقوله ليس عليه فيها
 نفسه وانفرد به غير ان ياكله ويلبس وما تخرج اكرها فهو في طاعة الداء **مسألة** ابن
 عبيد الله والبالغ اذا اعطى له البالغ مالا او شيئا الدارحة فيها اعطى حرز الولد ولو لم ير
 قال الدارحة على قول بعض المسلمين وهو ان القول لا الداء **مسألة** ومنه اذا طالت الحدة
 نفقة لا ينفذها ما انت اقام وكذا الالب ان تكون معها والابن يحد في الاستغنى ما ترى
 قال الداء **ابن** او من الحدة على القول الذي يعين الابن **رجوب** النظر القليل بالدارحة الصلح
 للصبي عند جدتها وان عليها الضمة عند غيرها فحينئذ على ان تكون الابن عند جدتها
 وعلى الالب نفقتها والدعاء **مسألة** ومنه في رجل تزوج امرأة وابها ولم ياصداها
 لغيرها فاعطاها منه البعض ومنه على الزوج **رجوب** قال قول الداء ليس الزوج وقوله ايل
 ولا ينبغي هذه الابن ان تغرباها والدعاء **مسألة** ومنه في رجل عليه حق لولده وكتبه
 على نفسه بخطه ونحو خطه والداء **رجوب** الناس بحق عليه له والداء لا يرى
 نفسه من حق لولده هل ذلك **رجوب** قال ان الولد اذا اقر بهذا الحق الذي له على ابيه لا حد للناس
 فلا يجوز تركه وهذا الحق لان الحق قد انتقل عن ولده والدعاء **مسألة** ومنه هل يجوز
 للوالد بيع مال ولده وهل يجوز لكتائب ان يكتبه وما يجب للولد والتمن وهل الحاكم منع عن
 بيع مال ولده قال ما بيع الوالد مال ولده نفقة اختلاف قول جازين يبيع مال ولده اذا كان
 مضطرا لذلك والحاكم ان يجوز بيع الوالد بين مال ولده فان باع جاز يبيع وكان الثمن للولد
 اذا كان قائم العين **رجوب** وان ائلفه كان عليه الدارحة لو كان غنيا وان كان فقيرا فليس
 عليه عوض على بعض القول ويعني ان ليس عليه رد فيها انفق مال ولده **رجوب** وما اذا اعطى احد
 شيئا ومال ولده فيعني ان لا يجوز عطية والولد اذا اوجبه والدعاء **مسألة** ومنه

وإذا قال **أب** الولد لأمه أن تعظمه ولدت فليس له ذلك إلا وقت فطامه ومقتناه سنانا على
 أكثر القول ولها الزيادة لأن يعظم على أكثر القول • قلت فإن المرات الأولى لم تلقه ان تسلم
 ولها الزيادة على هذا إذا كان قال لها ذلك ولو كان صغيرا إلى أن يكون فحدا الرضاع ولم يجد له
 موضعا فأنها تجب على مولود وله ما يحتاج له من الأسوة والحمل للعندين **والدعاء** **مسألة**
 ومنه إذا المزاب الأولاد ان يعطيهم طعاما موعولا فحقت له ما منها على غفلة ثم ^{طلبت}
 اللطم من الغفلة وتولى ^{معه} كيف حكم قال **أب** لا تغفل الأولاد وأهم إلى طعامهم
 وعلمه **والدعاء** **مسألة** ومنه واجرة الطحيس والطبيب لما ولت فقد الولد على ربه أو على أمه قال
على الأب ما وضعه **الرب** والتمه **الأب** والتمه ما ذكرت • ومن اختارت أن يرضعها بطعام
 فخرج من دمه الدم لم يمت **الأب** ذلك **والدعاء** **مسألة** الزاوي في فقير إذا ان يبيع مال
 ابنه صغيرا هل يجوز أن يكتب عليه كتاب ذلك • قال فيما عندي أنه جائز للكتاب أن يكتب
 عليه ذلك إذا كان **الأب** ثقة لا يخاف منه الخوف على ابنه **والدعاء** **مسألة** ومنه وهل
 على الملة التسوية بين أولاده أم لا **الجواب** قال نعم ولا وقت بينهما في الوصية بذلك ومن الجمل
 • وما لو ألت في لزوم ذلك عليها اختلاف **والدعاء** **مسألة** ومنه في رجل إذا انتزع
 مال ابنه كيف يعمل القول الميث لم يملكه بالانتزع • قال يقول الشهدكم ما في قولنا انتزعت مال
 ابنه في آخره من ماله ماله من ماله في يد • قال المولى وإن قال الشهدكم ما في قول
 انتزعت مال ولدي فلان وأخره عليه فهو كاف عندي لا تنقل المال من الولد إلى الوالد على
 قولنا قال باجازه الانتزع **والدعاء** **مسألة** ومنه ما وثق **الأب** الذي يجوز للنتع
 ملا ذلك • قال لا يعمل حديث ذلك إذا كان محتاجا إليه لثقتما أو دين فله من ولده ولحق
 ما يقضيها له إلا الأولاد فإذا كان على هذا فلا تبق عليه فيما باع في بعض القول **والدعاء** **مسألة**
 الشيخ أحمد مفرج وفيه كسب فربما الرجل لا يدرى فطاحت به وماتت ما لم يدر •
 قال عليه قيمته أو غيره ماله قبل بلوغه دون عاقلة يوقعها العوط • وقولنا ^{وكان} الطبع ^{وكان}
 كل ما كان من الأموال • ولما كان من ماله أو قتل خطأ أو على غيره دونه وأما أكل
 وما هو من الناس فاجازه أو ليسد فبالله أو أفسد في غيره أو أيضا في ماله • وقال الشيخ

وروي عن ابن جابر الصبي والمجنون على عواقبهما في أيام العذر وأما اليوم في أموالهم والله
اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل أعطى له ماله ثم باعها لابن بالخيار على وجه واحد وغيره اشترى
الشرع له كغير الحكم قال أما إذا فله المالا وغيره فلا تترحم وصح ذلك فقد صار ملكاً
للصبي بالانتزاع والقدرة وان انتزعه من يده المات وهو في يده حجة بانه من يده
ملك لابن والده على **مسألة** عن الشيخ صالح وقصاح رحمه الله وفي ولادات ابوه فطاعته
عمته وأمهان أمهات له ما لم تزوج فإذا تزوجت فتكون عمته أو يدها أو قولها على وجه
ولو تزوجت وقولان الأم أو في الجارية أو غيرها في صفوها ولو اعتادت سبها أو ألقاها **مسألة**
عن الشيخ عبد الله بن محمد القرن رحمه الله من كان له ابن عاق لوالديه وغيره فإن سبها هل
إن يؤمر المولى على العاق قال لا كان مكافاة لاصانته لملاحقة أو غير نجس ولا فطيرة
التسوية بين ولادة البات منهم والغائب في المحرمات والمعا على **مسألة** عن الشيخ فاضل
خمسة وعشرون في المال والصبى أو في المصبي باذن والده وكذلك صغيره وللمامه عليه باذن
والده ولو غاب والده في نكاح المحرم ذلك حتى يصح موت والد الصبي فلا يجوز ذلك في قوله
ولا جازم حتى يصح موته أو زوجة عن ذلك قلت وإن كان هذا الصبي يتفق عليه من بيت المال
وكان وكيل بيت المال يدفع له بالنفقة لا في قوله ذلك الصبي فخره طعاً وبذ في القلب ان لم
يدفع له إلا لاجل ذلك الصبي أو في بيت هذا الذي يدفع له وبين مال الصبي وغيره قال
إن ما دفعه له بيت المال عن يجوز دفعه ذلك في قوله قلت وإن كانت النفقة تدفع له أو
الصبي نفسه لا في والد الصبي مع الطلة الصبي وقام أفضل من نفقة هذا الصبي هو ك
بعضه طعة طعام هذا الصبي بل في ذلك قال الرجل في قوله بعض المسلمين قلت وفي دفع
لو وكل بيت المال في بيت المال لاجل العذر والضيف النازل بيت المال وأكلت من الذي دفع له
الاجل والضيف ولو لم يكن لاجل الضيف لم يدفع له شيء من بيت المال ما أكلت من ذلك **مسألة**
قال إن كان لا دفع له من يجوز دفعه ذلك في قوله بيت المال فهو كذا لا ضمان عليك بعد ذلك
الحكم وهو في العتبات والورع فإن حلك منه ودفعه بيت المال من يجوز دفعه ذلك في ذلك
فهو كذا في الدعا على **مسألة** ابن عبيد الله وهو حكم على الوالد ببيع ماله النفقة وأزله الصغار

وويلزمه قوله والكبار قال أما زوجته وولده الصغار فيلزمه ذلك ولا يلزمه ذلك
 للكبار ويختلف في لزوم ذلك للولدين إذا تزوجا والولد على **مسألة** عن الشيخ محمد
 رحمه الله صلا وعمل اللان زوجة فما أعطى يوه وما إذا بلغ قال إن عطية الأب غير
 ثابتة في حال ولده الأب بعد **مسألة** قلت وهل يجوز أن يتزوج ما ولده وهو يوه **مسألة** قال يجوز
 الزوج في الموضع كان الموضع الأب والابن والولد على **مسألة** وهل قبل الفسخ
 بين التي تعرف بالسفاح قدس عبد بن زنا وبين التي تعرفه خذ في الحق الولد إذا
 أحده قال نعم قبل إذا اتخذت حمل خونا وانقطعوا مع بعضها بعضا فقد ولها إذا
 أدوا من المسافة إلى الحق ولها أحد ولدها على **مسألة** وفيه عقد النكاح على واحدة
 ولحقها فظهر بها حمل ولا عقد تزوجها أو انكح زوج ذلك الحق بينهما قال إن على
 الملة البتة إن الزوج يدخل عليها أسرا فإذا أقامت بينة عادلة فالولد لولده ولا ولد يلزمه
 الولد حتى يبع اندخل عليها أو أسما **مسألة** ابن عبيد الله وفي الملة إذا زنت ولها حجب
 وجاءت بالولد ولدت القوية ما خلاصها وإن مات زوجها ورثوه وهي تعلم
 أنهم ليسوا بأولادها هل يحل لها الكحل ما ورثوه وإذا ماتوا ورثتهم هل يحل لها ذلك
 ولا عاب الزوج قالت زوجتها ولدا في غيبته لم يقوئهم **مسألة** قال إن الأولاد للعد
 وهو الزوج والأولاد يرثون أباهم وهو يرثهم وحفلات من ثل المسلمين مؤثرا
 بعينهم الرجل إذا طهر زوجته ثم سافعتها أسنوس ثم وقع وسفه فوجد عند زوجته
 أولاد فقال بعض المسلمين إن الولد للول للزوج وهو أبوه **مسألة** وقال بعض المسلمين
 إن الأولاد كلهم وهذا قول الأخير أكثر **مسألة** وموضع لليلحقون فيها ابنة وبين
 وما في الحكم ثم لم يقوئهم وذلك لا يمكن في حال عكس أن يكون الأولاد ومنه الملة
 زوجة عليها كانا عليه قال الشيخ سلمة صالح وجدت في الأثر أن الملة إذا
 كانت عندها يقرين أن أولادها ليسوا بالزوج وأنهم ورثوه في ظاهر الحكم
 فلا يحل لها الكحل ما ورثوه وجازع عليها ذلك وذلك أن انتقال إليها الأولاد
 بالميراث فلا يحل لها ذلك ولله على **مسألة** في كتابة المطلق طحاها أتت

فلان لمطلقا انفقنا ولدها منه ما لم يبلغوا الحلم او قوت بان عليها المطلقة فلان نفقة
 اولادها منه ما لم يبلغوا الحلم قال الشيخ خلف سنان والقاضي لا يثبت هذا اذا رجعت
 فان قالت بحقوقها الدفقات فلا رجعة لها في ذلك • قلت فان اوتت له مثل ما يجب
 عليه ونفقة اولاد منها وكسوتهم ما لم يبلغوا الحلم وباران عليها مثل ما يجب عليه •
 قال الشيخ خلف سنان يثبت ذلك • وقال سيدنا القاضي هذا ثابت ولا رجعة فيه
 على اكثر القول لان الاقرار بالجماع يختلف فيه وكثير القول انه ثابت ولا رجعة فيه
 والدعاوى • **مسألة** اختلاف في عطية الوالد لولده الصغير فقيل يجوز وقيل لا يجوز
 والاعتبار عليه حتى يبلغ الحلم والاعتبار عليه • وتختلف في حزن المهر للصبي اذا حمله والدته
 على قولين يجوز عطية الوالد وحده والدعاوى • **مسألة** الصبي والعلة على الاولاد واجبة
 ومات من لم يولد منهم والعبد والولته والشرك ليس بشيء ويجب العدة على التيمم بين
 والدته • **مسألة** ومنه في الوالد اذا كان فقيرا لا ينفق على الكسبة وولده على ما كان
 المسلم لم يحمل على الاب الحدم مع غنى ابنه ولو قد علم او بعض المسلمين لم يلزم المؤمن
 ابهما كان قويا على الحدم وكذلك التيمم والدعاوى • **مسألة** ومنه وتختلف في نفقة
 على التيمم قال ابو سعيد حماد بن عيسى بالاجماع لزومها على الوالد لئلا يتخذ ذميا للنفقة قيل اذا
 كان طعوما فلا نفقة على الوالد نفقة والدعاوى • **مسألة** ومنه والوالد اذا سار ولله الا
 مسان فبعد الزرع وغيره فقال ما عندي كذا من الاحسان شيء اقرى هذا والعقود قال
 هكذا عندي انه وان علم العقوق • وقد دللنا بالاحسان للوالدين بقوله والوالدين
 احسانا فخر يخف باو والدمع الى لا شك في عصيان والدته • **مسألة** الزهري
 في رجل ورائته العا وكنت المارة على نفسها المطلقة ما ينبغي له نفقة لولده ولها
 منه لان نفق المارة انها مغيرة • ورجعت فيما كتبت هل لها ذلك لانها منه مكورة •
 لولته وتريد الزيادة لولدها اها ذلك • قال علي ما سمعته والاشوان كان شرطها عند
 طها المكورة عايني لا نفقة زيادة لولدها بشئ هذا المكورة فالبيع منتقص ولها الغيرة
 وترى عليه مكورة • وان كان لم يشترط عليها عند البيع وانما بايعها المكورة قطعاً عما شئ

لا رتبة فنقد وقيل ثم رجعت غيوت وهذا المذكور في الغيب الفاضل في البيع اختلاف
 قول فيه الغيب لا لند اضافة للمال وهذا عندى غير فاضل وقول لا غير في هذا كان
 المتبايعان عاقلين تحريص صحيحين بالغيب والدار على **مسألة** ابن عبيد الله
 ومسلطة وديمية خرجا معا فولدنا في موضع ليس فيه احد فوجد الولد بالقب
 منها ولا يدري أيهما ولد للمسلطة وللا ديمية ما حكم الولدين وهل يرثان أم هما في
 الحكم فلا لا يصح ان الولدين منها ولم يصح وللا ديمية وللا ديمية قال لا لا يرث
 أيهما والمسلم يرثان ويرثهما والد **مسألة** ومنه الرجل ذكرى على امه ولله اثنان
 تسقدهم ولله وللا عينها اعلمها في ذلك عين **مسألة** قال اذا كان الاولاد صغار فلم
 عليها اليهم على اكثر القول وصفة اليهم ان يحلف عنها بالدم ما عليها البقي فلان هذا
 حق من قبل ما يدعي علمها ويخبرها هو وما اذا ادعى الأب على امه ولله اثنان
 فيما يعطها الاولاد وطلب منها اليهم فعلمها اليهم والد **مسألة** ومنه
 وليت وصية ولله على اثنان ابنتا يجوز تسليمها اليه كان ثقتا او غير ثقتا **مسألة** قال ان قول
 مدعي القبط يعقب على عليمه باجماع اهل الذمة يكن فيه منازع والد **مسألة** ومنه هل
 للولد ان يحاكم لولده وغيره كالزكاة الولد صبي او بالغ **مسألة** قال اذا كان صبي فاجاز
 للاب ان يحاكم له وان كان بالغ فلا يحاكم له ولله الابن مودة الوالد ومنه **مسألة** قلت له وهل
 للولد ان يحلف وانكحها لولده قال اذا كان الولد صبي فاجاز ان يحلف له والد **مسألة**
مسألة عن الشيخ ناصر بن عيسى وفي رجل فقير طلبت منه مطلقه نفقة وكسوة لولدها
 منه فاحتج بالعسر وقال لا اولادى فلم يرض لماله كيف الحكم بينهما كان الاولاد
 صغار او مختارون ع يفعلون الخير ويختاروها **مسألة** قال اذا كان فقير معسر فلا يحس
 عليه تحريم الماله من مساوات الاولاد معها ولا شيء لها على ابيهم ومن مساوات جعلتهم
 وقال بعض الفقهاء ان اختاروها وطلبت ان يوضع على عيسى كذا وتموهن ماله وان تكن
 تلك المودة دينها على ماله وما ايسرها فلها ذلك والد **مسألة** الصبي في ذمة طلقها
 زوجها الاكثر من تسعين وهما منه ولقات ولها ولدت بعده ولدا وعرج الى كره

برش ولها وارثين بعد موتها المستأثرين أم المستثنين قال أبو ثور أخوه عند قبل التقاء
 الستين إذا لم يكن لها زوج ويحكم بالحل الزوج ما لم يجاوز الستين ويؤيد عن الشيخ أبي
 حمزة قال ولو جاز الستين الثلاث أو الأربع هكذا عند في خوف الولد وقال أبو
 عبيدة والولي سبع سنين وهو قول بعض قوما قال أبو حمزة إذا صح الولد للفراش وهو
 الزوج فلا شيء في الخوف بدفعها حسب وهذا في بعض المذهب وهذا في كتاب العدد والله
 أعلم **مسألة** ابن عميلان وفي الصبيته هل لها حق على المأه بعد أن يزوجها إذا كان لها
 أخوة من الأب أو من الأم قال أبو حمزة لا يسقط حقان في الذي يطعمه ولله ولأبيه
 والابنة المتزوجة شيء من قبل نفقة ولله إذا استغنى أحد الولد عن نفقة أبيه وكسبه
 ونفقته لئلا يحتاج النفقة والكسوة والسعاية **مسألة** الشيخ ناصر بن حمزة الملقب بـ
 ادعت ثوب نفقة زوجها طلقها الأب قبل منها ولدت إن له حولين وقد طهرت وتوفي الأب قبل
 يحل عليه حولاك ولو تظلم ولو تمسح بینه ما الحكم قال القائل قول الأب وهو موقوف قبل
 الحولين والقول قولها بعد الحولين قلت له وفي ادعت أنها طهرت قبل الحولين بضوابع
 وإن كان للأب أنه لو يرضع عليه ميسر قال ابن كان الحنف قد ثبت عليه فعليه الميسر
 قلت ولما حلف بالحكم عليها أن تصعد تمام الحولين إذا قال أبو الله يرضع بقطعة قالوا
 لم يجز له موصود وخيف عليه المفسر في إهلاكه تركها ورضع حكم عليها بذلك تمام الحولين بالجر
 كما يرى العدول قلت له وإن قالت أنها ذهبت منها اللبن فما تطعم طعاما العام الحولين يحكم
 على أبيه أن يعطيها النفقة طارئة أم عليه جرة الرضاع كذلك في ذلك العام الحولين قال
 صح أن يسقها اللبن لوضاع حوضه وجوه الحنف وكان يأكل الطعام بقدر ما يكفيه
 لقوته فله عليه بقدر ذلك كما يرى العدول من أهل المعونة بدو الحديث **مسألة** وفيها
 ما يرى الواحدة الواحدة من بين الثلاث لا يهرأ ذلك الرضاع وليس بالثوب بعد ما لو كان
 طارئة كانت هذه المطلقة أن تزني ولها ما وضعت حكم أو غيرها حكم ثم لها في الإجابة لكل
 شهر لإجابة الرضاع وغير التي تمت قال ابن النكاح للرجعة كذلك إن رضيت بدوامها

وان اثبت وجود من يوضع منه البسائر فلا يجزى على ذلك كون لم توجد له اليد فلا حسن معان
يكون اجزئها كما يرى اهل العدل عدلوا اجزئها في ذلك الموضع من ضائع مولودها والد على
مسألة الصبي في صبي تزوج اطلق بالغته وولدت ولد فانكس الصبي واهله لم يحكم بهذا
الولد قال اذا كان الصبي غير رافع ولا ينزل مثله فلا يلحقه الولد وصحت الخلوه وجاءت
بدخ الحلقه بين ان لو كان بالغاً وكن كان بولاً فمسلد فاذا جاءت به كسقتا شهر فصاعد
الحق به وان التمسره فالصبي صبي حتى يبع بلوغه وان كانت تحت صبي فالولد ولدها
وكن كانت تحت بالغ فدخلها وجاءت به وقت بلوغه فالولد ولده ولو انكره جميعاً اما
قبل زواجهما **مسألة** الشيخ خمس وعبد واهل مات زوج الالة فنقته على نفسها
كانت حاملًا وغير حامل فلما وضعت حملها فلها الثابت في مال ولدها الرضاى وان لم
يكن له مال فعلى اولادها حصة الرضاى كل بقدر نصيبه وميراث الطفل عند اقامات في
ذلك الوقت والد على **مسألة** الذم على ولد او صولاد ولد او ولد من ولدان في ثلاثة
عوض من اعطى اخوه فلان ولدنا او ولدنا يكون بينهم بالسوية ام للذكر مثل حظ الانثيين قال
ان هذه الوصية تكون بين الولد بالسوية لا يفضل ذكر على انثى اذا لم يرع المذكر مثل
حظ الانثيين في خمسة والذم على **مسألة** الزم على ولد الولد اذا كان صغيراً ان يملأوا
المنزعة والولد نفقة مثل ما ياكلها او مثل مثل السيدان اكل هو وبوا ياكلوا هو ذرة وشبابة
ذلك ومثل الثمن الوض لياكل هو وياكلوا هو سائر الثمن وكذلك البنات اذا بلغت البلوغ
طعن نفقة وكسوة اذا لم يكن طلق الزوج ام ليس عليه قال ان على الاب ان ينفق
على ولده الصغار اذا لم يكن طمو مال وهو بقدر على ذلك فان كان نفقته على يديه و
ياكلون ما يعمل طمو والطعام هذه نفقة غير محدودة على الاب فباي طعام و
اشبعهم من ذرة او تر لم يحكم عليه المسلمون بما كثر في ذلك وان اكل هو الطبيب
الطعام وطعمهم دون ذلك ولم يكن له عذر فهو خمس من المنزلة وما ان بلغوا
دخلت نفقة الذكر منهم وما البنات في غير اختلاف والد على **مسألة** ابن
عبيد ان في القياس لنفقة النعم بالشبه قال اما الشبه فانه يكون بشبه الحاكم وان عدم تشبه

وسط والدعاء **مسألة** الشيخ حبيب وما تحت حجب العيبان ان الاولاد باهو اوتهم قال
ان ذلك على النظر لان الناس يختلف احوالهم في العمل وحده اذا صان محذ من بينهم الحيا والدم
اعرف **مسألة** ومنه لا ينبت البالغ اذا اعتزلت عن ابها وطلبت منه النفقة والكسوة في نفسها
على هذا **مسألة** قال الاول والدعاء **مسألة** الصبي ويجوز له ان يات على الوالد من الدار وهو في
درهم والنسب سطره وان نصف هذا المهور يدام له **مسألة** قال قد قيل هذا اماما عليه العمل
فكل من ينفق رزقا ويؤثره صوابا تقرب به الى الله تعالى ويجوز له ان يات على الوالد من الدار وهو في
بعض حكمه بل لا ينفق نصف ما تحت حجب ان بعضا بل لا ينفق والدعاء **مسألة** الشيخ
احمد موفج وفيه المشتري ما لا وكسب يله فانه ينفق عليه ابوه وان لم ينفق عليه والدان
له غيره او الاجنبي ومات الوالد ما حكم ذلك **مسألة** قال لا ينفق من ينفق ببيع ولا اقرار فالمال
للولد وكذلك ما انفق عليه من قبله وما اقبلوه لزوجته مال له فهو لها وعلى الوالد
النسب ولولده ان كان له مال وقول ما انفق الاب فقد مضى للعوض للابن فيه وقول
للان الشري فيما انفق عليه اذا اطلبه في حياته والدعاء **مسألة** ابن عبيدان وفي رجل
له زوجة وله منها ولد فماتت ان تربيده **مسألة** على حكم عليها **مسألة** قال لا ينفق ما تربيده وله ولكن
ان تصعد وتعتبه بربده او تستاجر عليه من يربيده الا ان يوجب النظر ذلك او يوجب
للأب من يربيده اوله فكذلك هو يربيده حال ثلثه الى هو النافذ في ذلك والدعاء **مسألة**
ومنه وما الولد ما ينفق عليه والده مثل ما ياكل ولا يجب على الوالد له عمن على كثر قول
المسلمين الا ان تكون النفقة وضمت على الاب لانه ينفق وكانت الام تنفق على ابها اثبت
الحق لانه وطلبت ام الصبي المي فلا قدر ان يربيده الام والدعاء **مسألة** الزهلي
ونفق على بعض ولده من ماله وكتب لبعضهم قضا ما اعطى الآخرين ثم مات للكتاب له
يجوز للوالدان يرجع فما كتب له ام يكون ذلك لو ثبت للكتاب له على الوالد يكون هو ضامنا
طحا **مسألة** قال على قولين يقول ان العدل عليه يتم فعدى ان يكون لورثته وهو ورث منه
والدعاء **مسألة** ومنه وفي الوالد ان كان له اولاد بلغ بعضهم باين منه معتزل عند في
غير منزله وبعضهم عنده يجوز له ان يعول الذي معه ويكسوه ولا يلزمه ان يعطى الذي معه

باب من عند عوض ما يعطى الذي معد وكذا ان كان هذا الذي يعطى معد عند الدائن فقير
والدين فحق المومن لا يشترط ان لا يكون مذكور كان نيت غير ثمة قال اما في الكسوة والاطعام
ان المومن ثمة فليس عليه ان يعطى في ذلك على ما سمعته من الله والاعمال على ما سمعنا
والله ان اعطى ما يفي عن المعطى مثل عطية من الارض والاصول والادعية والسلاح والله
اعلم **مسألة** الشيخ فاصح تفسير في الولد ان اسكا وولد يولد منه نفقة وكسوة والادعي
الولد له معدم ان يكون القول قول له مع غيره وما التقا اليه من قال ان القول قول الولد
انه معدم على الولد البينة لذلك ان اعجبها ونزل التي عنه فلا تخلوا اجازة اليه من عليه
قول بعض الاثبات عليه لوالده للثمة ولا على الولد له معدم ولم يات للولد على ذلك البينة
وان خلفه ليدل على ذلك بما لا يجزى عليه من ثمة والله هو كاف قلت وان كان هذا الولد
زوجة ولولا ذلك وبنات منهم بالغ غني ومنهم فقير غير بالغ ومنهم يرضع والام عند
الذي غير بالغ ومنهم يرضع ومنهم غائب انكون نفقة على الحد بقدر نفيسه والميراث
ام على الغني منهم كان بالغا او غير بالغ حاضرا كان او غيبر حاضرا قال قال بعض المسلمين على كل
واحد منهم بقدر ميراثه ان لو مات في وقت ذلك وقول تكون على الغني منهم ولعل هذا
القول اكثر من قلت والنفقة للوالد على والده كنفقة الزوج على زوجته اذا اراد الولد ان
ياخذ من ولده ويكون وحده في بيت الدخلك وما يجلبه والكسوة لكل سنة والسكن ولذا
سكا الولد من والده ان لا يكمل ولا ياخذ شيئا وما له الدليل انه يحكم على الولد بذلك **مسألة**
قال فقوله النفقة كذلك وقوله ان لا يعذر ما ينفقه وما السكن والكسوة اعلم ان ذلك حد اي
عندنا ولا يثبت ذلك على الولد لوالده كما يرى العبدول من اهل المعنف بذلك حيث كانت
عليه ما طرأ ادى الولد ما عليه لوالده كما يراه القوم بابا المسلمين فليس للوالد ان ياخذ
وما في قول بعض فان اخذ منه شيئا بغير ان يتفقوا قد لم يضمن ان في قول بعض والد اعلم
مسألة الصبي وان كتب او فعلن فلان ثبت فلان بعد ان فعلن كل شهر يدور
من يوم كذا بكذا وكذا وكذا على الجاهل عليه نفقة ابنته منها ان يكون ثانيا لها بعد القضاء
كل شهرين قال نعم قلت ولان ثبت وجاءت بعد شهرين نفقة ما مضى فادعى التسليم و

البينة الحكم قال فان ثبت عليه صح حكمه عليه ولا يحسب له تسليمه ولا تنفذ حكمها البينة اند
 لا يقبل من ذلك وهو انه عليه حكمها بملك بركة له وذلك لان البينة توجب البركة على
 البينة وهذا ان قدر ادى اليها ما وجب عليه ولا يحسب له تسليمه **مسألة** واما اليقين فلا يلزم للوالد
 عن ولدها سواء كانت الابنة بالغدا وصية او كانت الابنة بالغدا وجبت لها النفقة على
 ابيها وادعى الاب تسليم ذلك بعلان ثبت عليه ان لا يقبل ذلك من الاب الموصى به وقد ادى اليه
 طامان نفقة وكسوة فان اعجى حكم عليه بذلك فان طلب عمنها انده ما سلم اليها ما اعجى او النفقة
 اللدنه لها عليه وان لم ذلك عليه ما هكذا عند والد اعجى **مسألة** والاثار وما باعد الوالد
 ما لولده ومات وغير الولد فلا يتم له غيرهما باعد والده والبيع ثابت وما نفق الوالد من
 ولده فلا يحكم له به الا ان كان بالغاً وطلب الحكم في حياة والده فحينئذ يحكم له في مال والده الا
 والد اعجى **مسألة** الصبي والولد اذا جاءوا لستة اشهر او لستة اشهر امكن خروج عن حكم الولد
 حتى ينقض عن ذلك ما هو للولد حتى يزول عن ذلك **مسألة** قال اذا اكل الستة اشهر خرج عن حكم الولد
 وكل كذا اكل الستة اشهر خرج عن حكم الولد واحول الحدود يختلف حكمها قول يزيد اعجى
 الستة اشهر
 الستة اشهر زيادة قليلة والد اعجى **مسألة** الفقيد جاعل خيس الموصى ومنعت
 ولده الضرب المفسد الخارج عن حد الادب وهو من لا يعقل حاله من مملد رش ذلك القصد
 وهل للوالدان ان يبرئ نفسه من رش ابناهم بسقوط عند من الارش بعد لادنه
 عليه ما يكون لغيبه وارثا ماله بولي له تسليمه له او بولي له بعد لموعد وصحة عقده قال
 نعم يلزم مملد رش الضرب على هذا فان هو ابر نفسه عما قد لم يبرئ وقبل الدبر حتى
 يبرئ الولد بعد البلوغ عن رضى جاز ولا يبرئ في حياته رش ماله ولا لغيبه وانما ذلك بعد
 فلا معنى لسقوط قدر رشه رش قبل ذلك والد اعجى **مسألة** ابن عيلان وادى الوالد
 اولاده شيئا وماله وصية غير ضمان عوضا عما اعطى خوته وكان لئال يسوي اكثر من اعطى
 اخوته فلا ثبت له الزيادة وتكون له الا درهم التي اوصى بها والده مثل اخوته ويكون لئال
 الجميع الوتره وما اذا كتب له لئال الماقر او وصية ضمان فالل مال ثابت له ان كتب
 اعطى خوته والد اعجى **مسألة** ومنه ان يصبح دخول الرجل ماله فلا يلزم له الولد

ولدها الآن بقدر الخرج ان تدخل المائة او مخرج شهادة شهود ان تدخل بها ان ربيت ان قالت
 الملققات انها تزوجها عند اربعة اشهر وليس هو ولد القول قول من بينهما **قالت** ان القول
 قول الزوجة والولد ولد له ان كان قد دخل بالمائة **والله اعلم** **مسألة** ومنه في الولدين الذين
 والابن قد نشأوا فيهما الابن **الابن** يريد بها عند ذلك ثم يريد بها عند ذلك ومعتزلة
 ما بينه عنده من ذلك ولا في ذلك في مطلق وان اعطى الولدين **قالت** ان الام والام ولد
 في صغير كان كذا **والله اعلم** **الاب** يفتقد وكسوة الحان يعقل الولد الحيا فانه يتخير بين
 واحد في حيث ما اختار كان ووقت الحيا قول ذلككم وانفتح الكلام في حيث ما اختار كان
 وقول الذي استغنى الولد بنفسه وقول الذي كان ابن سبع سنين او ثمان سنين وقول الذي اكل
 وعنه وليس يحمله وتوضو حده وهذا القول الحب التي يجوز للحاكم ان يقول لمن يشق به
 ان يحارب الولدين ابو يورن خايرها الحاكم **فان** **ويجوز** للحاكم ان يقول للابن يحتاج
 الحضور الولدين التي ابرها كذلك يجوز للحاكم ان يقول للاب ان ينفق على ولده ولو لم
 يعرف الحاكم الولد والوالدة الا ان هذا الولد **وهما** ان كانت الولدة في **الام**
 متهمه او معها زوج متهم فلان ترك معها ولو اختارها واما ان تزوجت لهم فتقول ان لا
 لها والولد **الاب** اولي وقول ان الام اولي به ولو تزوجت وهو قول محمد في جميع
 فيما يوجد عندنا في الام لان يكون الولد في الام متهمه تزوجها متهمه فان الولد لا **لا**
 معها **والله اعلم** **مسألة** الشيخ حبيب **مسألة** في اوقات اقسب انذارها لفلان ولوقت ولد
 وقالت هذا ولد فلان ثم بعد تزوجها الذي اقسب انذارها لفلان ولوقت ولد فلان ولوقت ولد
 اولاد غيرهم ثبات الولد الذي اقسب المالك له بالولد فالولد لا تزون يكونه اكرام
 اح اولادنا وليا لثبات للولادة الاولى في جعل يقبل قول المالك هذا ولد فلان ويؤكد
 ام له قال ان هذه المالك لا يقبل قولها على الرجل الذي زنا بها انه ولد فلان منه ولد له
 على حال الحال ولا يعلم في ذلك اختلاف بين اهل العلم **والله اعلم** **مسألة** في
 جوارحه قبول اختلاف في بعض القول لا يقبل منه لانه امر مستحيل والمستحيل لا
 يصح ولا يحكم به وهو الاقرار الغيب وهذا هو ان القول عند اهل العلم وفي

بعض القول لا يقبل اقراره على نفسه فيما خاصة ولا يقبل منه على غيره بان يثبت احد من
 اقاربه او احد من اخوته وهذا الذي حسن من تزويجها فهو تزويج فاسد ولا ولد له من يلقوه
 منها هذا التزويج هو ولد الزوج لان اولاد التزويج الفاسد يلحقون به كأولاد التزويج الصحيح
 وهو سبب ثبت عليه حكم النسب بهذا التزويج وعلى قولنا يقول الله لا يقبل اقراره الا على مال
 نفسه فيشأ هو هذا الولد في ما لنفسه ولا يثبت وجوده الاقارب ابدا ولا علم في ذلك خلافا
 بين اهل العلم وعلى قولنا يقول ان اقراره لا يصح وكما ثبت ولا يقبل منه ولو له فلا يدخل
 عليهم اقراره الا بهم وهو قول عامة اصحابنا وهذا القول ناخذ والدعاء **مسألة**
 الفقيد جاعل خبيثا اذا دفع في والدي كتاب اقبضته منكم قلت له انك عندك فتتركه
 ثومات اجل المآخذ قال نعم الى ان يكون بحال فيكون امره في الحال بعد ليس هو والله اعلم
 الفقيد سالمه خير للجلوى في الثقة الولي الا كان والد له اخوة وللوالد مال وهو كذا اذا اراد
 الولد الثقة الولي شيئا من اعطاه دون اخوته وهو يقبل منه بحال بالقياس في بعض اصوله
 ومنه في الولد من مثل السهم هين للثقة والله كره اخوته من دون والوالد لا يتقيد به عز وجل
 في دينه بل مثل هذا الثقة اذا سمح له به فيما ذكرنا كذلك يكون على ثقة ولا يثبت له ان كان
 الولد حر ابنا قال لا يطبق الاحكام غير طريق التزويج والورع وينبغي للانسان ان
 استعمل في اموره الاحتياط والنفقة عن الشهوات والادناس ليسلم من لباس الدنيا والتباسها
 وفيما عذر ان هذه الثقة الولد اذا علم والله انه يلحق باليد هذا بغیر حق فلا يحل له ذلك
 لان على الولد العدل بين اولاده في المحرم والمهر ولا يحل لهذا ان يعين الله على معصيته
 الدعوى قلت ان يكون هذا الثقة على ثقة ولا يثبت له فاعلم ان اذا استعمل هذه الثقة
 وجبه وجوه الحق في فعله ذلك فجعل على حسن الظن وقال عليه السلام لو تقيت بينك وبين
 اخيك كنسبا لم تكن بوث فلا تكنك ستعرف هذا في حكم الظاهر وما يطبق الورع ان
 تقع ما يوثق اليك الى ما لا يوثق اليك والدعاء **مسألة** الصحيح والوالدة اذا طلبت النفقة من ابنتها و
 والاهما في بيتة ولو عرض في بيتها يحكم عليه بنفقةها وتسكن حيث ادت وكذلك والوالد وكل
 له نفقة اذا اراد ويجب عليه ان يسكن في النفقة في بيتة واستنعى قال ارجو ان لا نفقة له والوالدة

ان اقتصروا على السن الذي يولد فيه وعليه النفقة اذا اطلاق يسكنهم سكنيا او هم فيه السلف
 والد اعلم **مسألة** الفقير منها خلفان في رجل زنا باودة ثم تزوجها وتضمنها باودة
 على الحقون وورثونه ويكونون اولياء في تزويج اخواتهم للفي وجبت في ثلث المسلمين
 ان الولد يلحق به والنكاح الفاسد مثل ما يلحقه والنكاح الصحيح • قال ان مثل هذا النكاح
 عندي الشبه بالزنا الصحيح انه هو اصله واساسه فيكون ما بعد محولا عليه لا يترتب
 له وان كان قد وقع في اوجرة على صورة النكاح فذلك لا يحول به عن حكم الثابت له في
 اصله ولو تدرك ما يورثه عنده لسلط فيها الرضوخ وهو تاجر رجل زنا باودة ثم تزوجها
 فصارا بياض ما اجتماعا وما اصبحا الشك في كل القطع فالمعنى فيه ما عتق
 واما الولد فالحادث في علمها وهذا النكاح الفاسد فهو لا يورث ولا ينفق • سببهما ان الولد
 يلحق بابيه والنكاح الفاسد كما يلحق به من النكاح الصحيح وخاصة اذا كان حادوثا
 على المحادثة بالباطل • بعضها البعض لا يسفعا منها ولد ولا غير فيكون بذلك كغيره وان
 هو ولد والباء وان ثبت الولد محكوما به في نسب دون غيره على ما تقدم القول
 فيه فيكون حكمه حكم سائر الاولاد في جميع احكامه ويعاشره وتزوج وتزوج النساء
 التي ثبت كونهن اوليائه وغير ذلك من سائر الاحكام عموما اذ لا يري جهة التخصيص شيء
 منها دون شيء وبعد ثبوته ولذاته في ظاهر الحكم والبدعاء **مسألة** الشيخ صالح ورضاع
 في رجل اخذ ما اذله فباعه بالخيار وللمات الولد فطلب في ثلث ابيه من وجبه لهم المهر للمال وهو
 باق في عام العين قال ان طلب الولد والدة ويهدى مات على ما بينه فان الورثة على انهما كلان
 يغذي هو للمال وان مات على غير ما بينه كان على الورثة فدوا ما هو ولا على الاب شيء مما اتلفه
 والد اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن عيسى بن زني ضمان لا اؤفد به وكان له
 ولدان فقصر ان ايجوز لي ان ارفعهما اذ لم يحكم علي بنفقتهما اذ ارضاهما فذلك اذا كانا
 حزين والد اعلم **مسألة** وان رجل غلب صبي شيء وقال تعذلي لك كان الفلاني يتقبل
 اقراره على يده ام لا • قال لا يثبت اقراره عليه وهو له ان يبلغ ونقض القطع والد
 اعلم **مسألة** الزامني ما على قول فيقول ان نفقة البنت على ابيها ولو بلغت ملاقات

لو تزوج فعند ذلک لم يصح ان معها مالا لا يجزئها نفقتها او كسوتها نفقتها او كسوتها
 فتعلقه عليه من وعلی قولہ يقول انها اذا بلغت وكانت صبيحة فقد على الكسبة لتعلق
 عليه نفقتها فعند ذلک انما على العدة او اذعت عليه حالاً بوجوب عليه نفقتها وانكر هو ذلك
 والله اعلم **مسألة** اما ان لا يكون لها مال وكانت تقدر على الكسبة ولم يكن لها زوج وكاد
 انها قادر على نفقتها ففي الحكم عليه نفقتها اختلاف فان كانت لا تقدر على الكسبة جاز
 الحكم عليه بنفقتها او بما لا تحت اذا كانت تقدر على الكسبة او كان لها مال لم يحكم على غيرها و
 بنفقتها وان كان ليس لها مال لا تقدر على الكسبة جاز الحكم على غيرها بنفقتها اذا كان هو الذي
 برؤها ان لو ماتت قبله وكان قادر على نفقتها بالبيع اصل عليها وذلك على قول بعض المسلمين
 الذي يعجزني والله اعلم **مسألة** وانما اصحابنا في المصنف اسقف اموالاً وقيل ان يبلغ
 هل عليه رزق ان قال قول يلزم ذلك اذا بلغ او كان حافظاً لذلك وقول مستحب لذلك
 وغير لزوم وقول ليس عليه ما اتلفه عند الآن يكون اكلاً ولسد حتى يلاسه وقول مستحب
 ان يخلص من زوجين بل لا زوج عليه وقول ان ذلك على عاقلة وقول لا تقبل العاقلة
 الاموال والدعايل **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله بن ملا فيمن بحجة الولد نزع مال الله
 اذا قضى الولد له او كل واحد او غمائه وصحت النزعة قبل القضاء ولو علم الولد او وكيل
 بالنزعة لا بعد القضاء قالوا ما قضاء الولد ويكيله غيره والولد فهو ماض وثابت ولو
 النزعة قبل القضاء والقضاء ثابت للنزعة لا رجعة للاب فيه والله اعلم **مسألة**
 وعند علي والاذاباع مال ولد له ثم حاكم الولد ما ثبت للولد على يمينه ابايع كان الذي باعه
 ماله اليه والله بالبيع والا فلا او عند غيره ان قال في ذلك اختلاف فبعض ابطال البيع
 وبعض اثبت البيع وبعض اثبت القهمة وبعض فرق بها كان وعنده او عند غيره والله
 اعلم **مسألة** الفقيه منها خلفا في ولا يبيع اشتري وابيد ماله من اموال بيع فوطع
 وكسبه صك المبيع ولم يرضه الولد والبيد لا يرضه وقد قوضه في ماله الذي اشتراه والبيد
 وغيره وسائر امواله ثم مات الوالد فالخ الولد اخذ ماله الذي اشتراه والبيد فعارضه
 الورثة والديان ان كان عليه دين يحيط بماله ولا يرضى وعدم الاخذ من الولد لماله في حياته

والله ا يكون له حجة بذلك **مسألة** قال فان اصح بيع المال من الولد على ولده فنرى كذا اياه
بعد ذلك في ثلثة مأكلة وتقوض الا بطل البعد ولا يوجب رجوع ماله اليد بعد صحة ^{بيع}
حتى يصح رجوعه بوجوه والوجه كما اصح بيعه والا فهو محكوم فيه بما اصح عليه لان
للوالد في مال ولده ما لم يمكن لغيره • ولذا ثبت للبيع فليس للورثة ولا للداين حجة فيها
صحة ثبوته فيها عندى **مسألة** اذ ائلف الولد في حياته وماله ائلفه شيئا ^{اصح}
او غيره وقال الولدان والذى ائلفه في حياته باوى ورضاي ايضه الولد ذلك فيما
بقى من ماله وثبتت عليه بذلك حجة مع قوله ذلك **مسألة** قال لا يبيع لغيره ارضها في المال
ائلاف ما ائلفه منه كان الائلاف وقع عن رضى الولد لم يكن برضاء لان ائلاف ^{الوالد}
ما ائلفه من مال ولده هو ما مضى عليه على كل حال في كل زمان وعنه ائلفه على ولده ان يكون
ذلك برضاءه والباقي بعد الائلاف ويكون حكمه حكم ما مضى من القول فيده على ما روجه في حكمه
فينظر في ذلك يعمل بعد له ولده **مسألة** الشيخ يلهم ان محمد بن مله وفي جبل
الرازي ان يعجز ولده في مال كيف يكون لفظ المفاوضة • قال ان اردت بالمفاوضة
معنى الاجارة ولا بد احد في مال فيقول له قلنا جرت كذا في جميع ما يجوز لغيره اجارة
كذلك اجارة وبطحة جارية ولان يفعل في مال ولده على هذه الصفة ما يجوز للوالد
فعله في مال مادام صحيحا عا قلا وكانت الاجارة له بحد عقده وبلده والى ^{عليه}
مسألة رجل مريض قال الورثة قد اعطيت ولدى اكبير فلانا قيل المالك الفلاني
او قال قد تزوجت له ورثان اعطى اخاه فلانا الصبي المالك الفلاني عوصد ان ضيق
قال ورضينا ثم هلك الاب فطال به الورثة في ذلك قال ان الخبر في ذلك للولد الكبير •
ان شاء اتم له ما اعطاه ابوه ومن شاء جمع ما اعطاهما وقسماه بينهما واقام الورثة
عطية اهل كذا في حياته فيد اختلاف • بعض قال ثبت عليهم ما ائلفوه في حياته ^{بعض}
لم يجز عليهم ما ائلفوه في حياته اهل كذا لانهم لا يملكون شيئا في حياته **مسألة**
ابن عبد الله وان خدم الولد خدمته يكون فيها اجرة • فقال قال ابن اجرة الولد
له ولا ترفع والنفقة • وقال قال ترفع الاجرة والنفقة ويكون على الاب ما بقي

بعد العجة وكل قول للمسلمين صواب والدعاء **مسألة** الفقيه منها خلعان
 في الابنة اذ مات والدوها وفي صبيته عند آتائها الى ان تزوجت الاثم برجل وقام ثم الابنة
 اخ اليها على آتائها برجل اخذ الابنة وآتائها بالمعوزها عنده الماخذه او لا **الابنة** اذا كان
 لهذه الابنة مال ولا الاثم تنفعها وماله والعم يرث الابنة ليقوم بها وماله يكون مالها
 مؤثرا في مال هذه الابنة **مسألة** قال ابو جعفر بعض المسلمين في المال الوراثي ان الاثم اذا تزوجت
 بطل حقها في الولد ولعل هذا القول في قولنا يخرج بعد عقلة الحيا واستغناء عن آتمه كما
 على قيام نظم **مسألة** في الابنة من آتائها حال استغنائها عنها ولا ينظر في خيارها في هذا الموضع
 خصوصاً في الشيء مع تزوج آتائها وحسن ان يكون ذلك في المخصوصين **مسألة** في الزوج المفقود
 لانهم الثقات وغيرهم فلا ينبغي ان يكونوا غير لينة واحدة وصوب بعض الفقهاء في
 لها الخيار مع عقلة اياه وان كانت آتاهم مع زوج فترجحها لا يبطل خيارها لثباتها
 لها في حكم المسلمين **مسألة** في الذي اراد ان يحسنه ان يزوج في البتة الى الحاكم فيكون هو الناظر فيها
 بلا اصلح لها او كونهما مع غيرها او آتاه كانت فترجى او غير فترجى وقبل سن ثلثتها
 وورثتها وتوفير ماله وان وافق التوفير صلاحها والا فصلاح ماله او لم يوفير ماله
 مع خوف الضرر عليها ولا ينظر في خيارها الا في حالها ذلك لا يغير لها بين مصالحها او
 مناسدها الى نقصان عقلها وانما في ذلك لها وهو اكمل منها عقلا وهو الحاكم **مسألة** في
 بذلك غير عند الشاجة ثم حشد يلزم الجميع قبول حكمه فمنع الخصم يدعي محمد بن
 جماعة المسلمين يقومون مقامه حال عدمه والدعاء **مسألة** في الخصم والمحبوب
 والعينين ان تزوج احداهما او فاجأت بولادته لم يقدر بالسنة وفي الولد للمفتر فان
 تزوج رجل وهو له مطلقه رجل لم يأن للمطابق راجعها لان السنة حلت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يزوج عسيلة او هو معدوم منه الجراح والدعاء **مسألة**
 في ولاه ولدت والآن يسفاج وماتت قبل فصاله يلزم القيام به ووجه ضايق قال
 يلزم القيام به ويكون في اللحد ويكون اقرب اليها اذ لايت ان كان لها بنتان وهن
 خولتهن الاثم يلزم من قيامه **مسألة** قال فنع يلزم قيامه البنات وهن اخواته والاثم

اريد ان الزم من وكان طلق الزوج وكو هو تو يمتد ولا خلد في يوقهم وما يجب قال
 ليس لان الزوجين تحت اذا الزم من القيام به والدليل على **مسألة** ناصر خمس فواقي ط
 طلقها زوجها واحدة او اكثر ثم لست من المدة بعد ذلك لا يمكن فيها انقضاء العدة ثم اوت
 بحصة شاهد يحدل انها قد انقضت عدتها وانها قد عصمت ثلاث حيض مد
 زوجها وان ليس لها حمل من طلقها المذكور لم يعد ذلك ولدت ولذا قل في سنتين مد
 طلقها زوجها هذا ولا قل في سنتين اشهر مد تزوجت فيها ان كانت قد تزوجت غيره ^{الطلق}
 هذا الولد طلقها **مسألة** قال في المصنفات بولاد قل في سنتين مد مات عنها او طلقها ولم
 يكن معها طلاق زوج بن ولد حكم الفاضل عليها الفرض الزوج **الاول** فانه يلحق الزوج الاول
 وليس لها با انقضاء العدة في كل نسب الصبي عن ايدها لم تزوج وتاتي بعد الترخ
 لسنة اشهر او اكثر من ذلك في طلقها الاخر فان لم يكن كذلك لم يولد الزوج الاول للملحق
 نفسه **مسألة** فان جاءت بعد لقل في سنتين اشهر من ذلك في طلقها الاخر واكثر من سنتين مد طلقها
 الاول ومات عنها فالولد ولها ولا يلحق واحد منها في الحكم ويدل عن هذا الحديث
 فان جازت به لسنة اشهر من ذلك في طلقها الاخر ولا قل في سنتين مد طلقها الاول ومات
 عنها كان الولد ولده لان ذلك في الشهد لا يولد عند حكم الفاضل الا بالشرع وانقضاء
 الحال الذي يكون فيه حكم في الشهد اذا صح الولادة فيها بحمد الولد لان المدة ولدت
 في ذلك الشهادة القابلة او غير ذلك في الصحة والشهادات والدعا **مسألة**
 السيد منها خلعان عن اربعين كثر في الميلا لا في ال واحد قامت عليها ما قبلت ^{حقة}
 فوضعت احدها ابنا والاخرى ابنت فنسبت القابلة والزوج وضعت الاخرى **مسألة**
 واشتبه عليها حين المدة ان تعطى كل واحدة منها ولها ما الحكم في هاتين ^{الابن}
 وما حكم ولدها وكيف الذي في قبض كل واحدة منها ولها ما يمكن في الاخيرين
 حتى يعلم بدارهما الذكر وان كانتا كثيرهما او ضعفا بنين وبنات ^{الابن} ^{الابن}
 على القابلة ولها او عقيم هي اشكل حكمها ما الذي فيها واولادها اذ في
 وموارث حقوق تلزم من تلحق فيهما التوبة والاصح مثلا عتيقها حكم

فيها يثبت كداه **مسألة** فلا فعل ما وصفت ان كل ولد يوجد في ولد اوقه واحد المراتين فحكمه
 ولدها وما لم يوجد الولد في واحد ما حكمه **مسألة** الشبهة امره واعتها اخرين ان يكون
 ولدها جميعا على جميع الاحكام وميراث وغيره على الاجواء في ذلك حسب ما عدى في ذلك
 وطرح السهم في هذا الموضع لا يوجد فيها اري والد **مسألة** ابن عبدان في القابلة
 الحامل اقول لها مقبول النكاح وانما هو حي وميت **مسألة** قال لا يقبل قول القابلة ان الولد
 ذكر او انثى الا بشهادة شاهدين على ما قولها ان الحي وميت فهو مقبول والله
مسألة الشيخ ناصر لمان ولاد وورع مولود مشهور وضمان ثم رجع عن صبيته
 له بدوات ما يكون للولد من ذكره وما الحكم فيه قال لا يختلف المسلمون واهل الذرية
 الا في النكاح والولاد فيها صير للولد فقال **مسألة** ان الولد على الولد كالحية في النار قال
 وقال للولد فيه التصرف والانتزاع كما ذكره **مسألة** وقال قال منهم من يرى ذلك ما اصل الولد
 والولد وهذا القول هو الاكثر في الانتزاع والولاد فيها صير للولد صبيته كان او بالغا **مسألة**
مسألة ومنه العتيقة والخلة وام الصبي للصبي في اثبات ذلك اختلاف بين
 المسلمين فقال اذا احب للصبي ابو فذلك ثابت على قول من يقول مال الولد **مسألة**
مسألة وعلى قول من يقول مال الولد للوالدة خاصة فلا يثبت احرازه له وفي ذلك ارجح والمعطي
 في العتيقة واكثر القول ان العتيقة والخلة للصبي لا تثبت وفي ذلك اقول اذا احب له اوت
 الولد له ولهم وكل قول المسلمين صواب والد **مسألة** **مسألة** والبنت اذا بلغت فقالت
 قال لامؤنة لها على ابها قال قال حتى تزوج ولا مؤنة لها على ابها طالقت او مات
 زوجها فان كانت عنده وهي صغيرة فلما بلغت اختارت الاعتز انهما عنده لم يحكم لها
 بالنفقة حتى تكون في طاعة ما لم تكن عليها مضرة فان الضرر مصروف فان كانت مع
 انها الان بلغت فان نفقة عليها والد **مسألة** **مسألة** المهر الذي وللطهارة اذا المرات
 ومطلتها نفقة للولد لها منه وادعى العدم انخير بين ان تعطيته ولداها او تكفلهم
 هو ولا شيء لها ان يكون لها عيدين في السنة وقد علم ذلك قال نعم هكذا قيل عن بعض
 المسلمين وقيل عن بعضهم ان يكون عيدين بينهما قلت وان ختة هو اما ان تعطيته ولدا

وما لا شيء طاهر ولا يرضون يكون عليهم ديننا المتجدد **وحياب** في ذلكم الله قال ابن ابي
 النور في التباين بالعدل والسليم واخذ بهذا الذي ذكرته نظر من في الصالح للسلام
 وهذا فواسح له ذلك الذي **مسلمه** الصبي ون اوصى لمن لم يعطه من اولاده
 عظم ما اعطى للغير فأنكول للغير العطية له ورايد وحلف وبطلت الوصية طمنا
 يكون **الآب** برئما عند الدعوى قبل وقبل ذلك ويكون ذلك محز في الدام **الله** قال ابو
 البراءة ان اقول فيما بين وبين خالفه لان الله روف رحم بكل المؤمنين فان
 كانت **الآب** العدل في اولاده واوصى على الوجه المبين وما يرجون
 يصل وله الوجه فلم يصل فلا **قول** انما اتم ولا يعذب الله تائباً قلت وان
 الامان يكتب ذلك وصية وصحمان او ثقل ولا يبين ذلك في الكتابة انما عوض ما اعطى
 اللغز في افقة النكار والاخر وبطلان ذلك يجوز له والكتاب ذلك الامان قال في الاحتفاظ
 في هذا شياء وخاف ان لا يجوز لان بين المؤمنين من قال ان الام **الآب** والرجوة
 ياخذون نصيبهم قبل العوض وفي الضمان والاقارب له وايضا العوض في الثالث
 والضمان في الرابع **و** وايضا الكذب في غير الضرورة **فجوز** قلت وفي الوضع الذي
 يبطل به العوض مع انكار المعطى الوصي انفاذ وصال الموصى حتى تقوم عليه حجة
 الانكار لم يسلم انفاذ حتى يقر للمعطى بالعطية اذ اريد ان كان الدعوى اعلم العوض
 لا يمكن له **و** قال في الاحتفاظ في هذا شياء وقول ان كان المعطى بالغاية حتى علم فان
 او بالقبض جاز للموصي السليم وان انكر حج **الله** الدعوى الحكومة والمخاضة وان
 كان غايها وصية الشهد الموصى ان لم يسم الموصى له ما اوصى له خوفاً من الانكار حتى
 المصطفى وروح الغايب او يفتح العطاء **الآب** لا يند **و** قلت له وان انكر ذلك
 المعطى يكون حجة عليه وله ترك انفاذه اتم حتى يكر مع الحاكم قال اذا ثبت **القول**
 قوله قال ان لم يعط اياه عند الوصي فبين الموصى له بالعوض والاخر ما يوجب
 الشرح وان كان الموصى له وصية ولا وصى له اقام له الحاكم ويكبل المحاكمته **قلت** له وان
 نفذ الوصي ذلك صحح الانكار بعد ذلك اعلمه صمان ان لم يقد على ان يستقره ام **الله**

قال ان الوصي لا ينفذ الوصايا الا بعد حكم الحاكم بها وطلب أهل الوصية من فان فعل
 ذلك فالحكم لا ينفذ الا بعد قطع الحق وصحة الحقوق ولا ضمان عليه بعد ذلك فان لم يكن
 له غنى لا يسعد خفت عليه الضمان والداعية **مسألة** ومنه المصلحة المترتبة اذا كره زوجها
 ولها وغيره ولم يكن له من يغفلد الحكم على الزوج ان يكون ولها عند ما في بيتها ام الله قال
 الا اختار ائمة او كان محدث لا يعقل الخيار فامدوا له يد ان ارادته وان لم ترضه حكم على اللب
 باخذ وان لم يكن لها مدخل لم يترك نصيبا والداعية **مسألة** ومنه من طلق زوجته ثلثا
 ثم رجع ولده في البلد ولم تعرف ائمة فادعت هذه المطلقة ولها ما مطلقها في ذلك
 في الستين ولكن مطلقها ما القول في هذا ان قال ما على نفسها اقوالها مقبول **مسألة** وما على
 البه في قبول قولها اختلاف والداعية **مسألة** في ازالة اعتقت أمها الهان تارة
 بتركها ام ذلك كانت صالحة للولاية الملقاة والحق في ذلك **مسألة** قال فيها عدى انها هي تامة
 بتركها والداعية **مسألة** ومنه وفيما يوجد في اللب التسوية بين اولاده بغير
 له وقوله وعلمه وتعلمه هذا التعليم فيما هو لازم في الدين خاصة على الولد حتى يكون
 وسهله وتعليم القرآن وغيره وهذا لا ينفي في ذلك مثل الذكر **مسألة** واذا كان احدا ولادة بكل
 سائر الطعام وعنده ابن صغير ترضع او قد فطم وخصه بشي من الطرف مثل حلوى وغيرها
 هل يجوز له ذلك ام لا **مسألة** قال اما التعليم فعليه فيها اللازم وهو ما يلزمهم فلا يلزمه ولو كان
 يعلمهم ما قدر عليه والبر والدين واما ما يخص ولادة الصغار والطرف ولو يقو منهم
 على الطعام فهذا لا يضييق على اللب والتم والداعية **مسألة** عن السيد هنا خلجان
 ولا اوصفت العطية والولد لبعض اولاده البالغين او اولادها فليس ابر الاولاد عوض
 ما اعطى حتى تقوم بقدر لانه من ذلك ما زاد عليه ركة اليد والزينة حكمها الجميع الاما
 اعطاه اولاد الصبيان ابتداء فتلك عطية غير ثابتة ولا يلزم فيها عوض وحكمها
 لجميع الاولاد وسائر الورثة ان كان له ورثة غيرهم ومطلقة ما ان تزوجها بحق معلوم
 في حياته ولدا وصولا بعد وفاته فلا شيء ثبوت شيء لها عليه علم ما وصفت فيها اي
 بينهما حسب ما قصصت وزوجته ليس لها شيء عليه وقيل ما اعطى اولاده ان علمه

في اولاد خاصة دون سائر الورثة والدماء **مسألة** وعند فقه كنف بيمه لا يندثر
 باحد من خيار وفلان حتى يحرقه وينعدم عنه سنون والولد يتمسك بالكتابة لمن يكون
 حكم الميت فيها قاتلا فالذي عرف ان للاب الرجوع فيما آل لولده وقبله ويبعد الميت
 الذي كتبه لولده الشهد بالرجوع فيه وحكمه للاب بعد رجوعه فيه ولا يرد للولد **مسألة**
 فيه يتمسك بذلك الكتابة مع صحة الحكم بثبوت الرجوع فيه للاب وحوزه بياه
 ونصفه فيه والدماء **مسألة** وعند فقه طلق زوجته وله منها ابنة فتشاقا
 فيما حمل منها ما يرضيها عنه بعد فطامها او ولدها **مسألة** قالوا في ولدها او ما لم تعقل
 فاذا عقلت الحيل وصارت مستغنية بنفسها عن غيرها فخير بين ابها او امها
 فمن اختار بينهما فتكون عنده لغيره يكون عند امها زوج او تكون امها منه ففي ذلك
 الحال يطل خيارها او يكون ابوها او ليها والدماء **مسألة** وعند ما نقول في الالة
 اذا ثبتت احدى نيتها الزينة وغيره فقد علمنا من غيرها هل ترضى ما دية لذلك ام لا **مسألة**
 واما الموجود في اثار السلطان بين لنا ذلك **مسألة** قال ان الموجود في الجزء السادس
 والنسب في الاولاد وكتاب بيان الشرح ان ليس على الماشي في ثقب اذن او لاهها
 يغور في اذنهم الا ان يتقدم عليها في ذلك ويوجد عن الشيخ محمد محبوب **مسألة** في ثقب
 الذكور والافات فاجاز ثقب اذن الافات لئلا يغور في اذنها من لاهها من
 على ما جرت به العادة فيهن دون الاولاد الذكور لا يري اباؤهم هذا ما عفاه في
 احكام ذلك والدماء **مسألة** وعندنا كتابه للمنفعة والاولاد لولده في حياته ما دام
 الولد حيا ما اذا كان منه ذلك على ميل الوصية له بذلك وله في الولد الممنوع ميراث **مسألة**
 الورثة **مسألة** وان كان قد جازاه الولد في حياة والده ويحق فيه يستغله وان مات والده
 وانكره فبئس الاولاد عوضا اعطى الله اخاه ولم يرع ذلك لهم عوضا اصل اخيهم
 وفي ذلك حياة اخيهم ماله وما ثبتت للمنفعة بعد موت اخيهم لولده الممنوع مادام
 حيا فاني اضعف عن ثبوت ذلك لانه امره محمول لا جازها له مدة الحياة حياة
 اخيهم الممنوع فلا يرد كذا في هذا الموضع ثبوتها العلة لها التحكم لئلا يكون المحج

الورثة وليس في ذلك جرح وإن كان الكتاب جرح ضمان فهو أيضا غير متفكر واليهالة
وكم لما احتج على ما تقدم والنظر في ذلك راجع إلى الورثة لا غاها وهو ما ينبغي من الحققة و
اصلا لم يشتره والدعاء **مسألة** وعن ثلاثة نفر وقعوا في جارية طوفت ولدت غلاما
فان مات فالمرات هو كلهم وإن ماتوا جميعا ورثت وكل واحد ثلث والدعاء **مسألة**
وعنه خصم ماله عن نفقة ولله إذا كانوا في جوارحه ولا نفقه وهي غير زوجة هذا يحكم عليه أكثر
وقد ثبت في جيبه وقد مات كيف الوجه في ذلك قال قد اختلف في ذلك وقالوا بغيره
فرضته وتكون عليه دينا إلى عبسوه لأن الحق للوالدة ليس للولادة تحكم إن يكون
الأولاد مع والدتهم بالرضعة ما لم يتخار والقعود معه وهو في حد الغيار وقالوا قال الأولاد
يكن تحته بحمل الرضعة والعقل يحكم عليهم أن يلزمه من قبل ولله دين ونحو ذلك والنفقه
أن شأوت أخذ نفقه وعليه هو جرحه ما فضل عن عول نفسه وعول يلزمه عوله وإن
ولدت شأوت لم تلد الأولاد ولا يكلف أن يلزمه من قبل ولله دين والدعاء **مسألة**
قول المسلمين أنه لا يشترى والعبد في موافقهم العاصي بعضهم وبعض فكيف يصح ذلك
قالوا ما وصفت فنعنا هذا في جميع أهل الحرب وأهل الشرك والجمع وأهل الكتاب
وغیرهم لا لرجل تدرج أولاد أهل الكتاب على سبأها فكل أهل قرية لا يؤمنون
بما يؤمنون مع أهل القرية الأخرى فسيأمر بعضهم لبعض جلاله وكان في ذلك شيء من السبي
فهو لو لم يرد وقد أوالوا كان امتنا في قرية لم يرد لم يرد امتنا في القرية التي هو من فيها
فهو في هذه القرية على ما أوالوا والدعاء **مسألة** ابن عبيدان وورثته أمه ولله يجوز له
قاله جرح بيان الشيخ إذا وطئ الرجل جارية ولده بعد الانتزاع فقال بعض الفقهاء إن جاز
ويعلم الولد ذلك للمطاعا وقول لا يجوز والذي يجوز له وطأها لا يجزى ذلك لا بعد الانتزاع
والدعاء **سألت** في الغائب والمفقود ومدة ما أحكامها في الشهادة
على الغيبته والموت والمفقود وما يجوز منه ولا يجوز وما الشبهة في ذلك
الشيخ عليه السلام فيمن غاب ورعان وطالت غيبته ولم ياله ولا ورثة له ما أخذت ماله ومضمونه
لأن جازم أعطوه لأن لم يخرج كان هو ما اتفقوه ومنه فهو من جازم ذلك الله قال إن كان في

يبدأ حدو لم تصح منه بخلافه فلهذا لا يخرج من هو عليه وإن كان في يد غايب فلا يجوز ولها
 الوشاة إذا أخذت على ما وصفت فقد جازى بعض الشرائع لا يحال عليه ومنهم من لا يكون ذلك
 ما ولا يجوز وفاة الغايب ويروى ولد والد على **مسألة** ومنه وجوب جراحته ما سبقت
 رجل ولم تصح عليه يثبته ويجوز ذلك إذا كان المهرم أو يقتل ذلك الرجل الجرح عند وجوده
 تسمي ما دل على هذه الصفة أم الله قال إن كانت هذه الشهرة التي أقر هذا المهرم أنه قتل
 تكن الشهرة أنه قتل هذه الشهرة لا يصح بها قتل الرجل وحكم هذا الرجل في الجوع ولا يجوز
 قسم ما دل على ذلك على ما وصفت وهذه الشهرة التي شاهدها هذا المهرم والد على **مسألة**
 ومنه وفي وفاة الغايب قول الجدة ثمانون سنة عند ولد له غايب • وقول ما أنه مستند
 ما أنه سنة وقول ما أنه عشرين سنة وقول حتى يموت أو يبدن وقول حتى يصح موته
 فباي قول من أقوال المسلمين مما يجوز فيه الاختلاف بالذي يحكم به الحاكم جاز حكمه
 يجزئ في القدر والد على **مسألة** عن الشيخ خمسين سنة عند ولد له غايب فلهذا
 لا يخرج يوم أخذ خمسين سنة وصحار والذي أخذ التركة يوم سبقت قهره على أن يكون
 حكمه غايبا أو مفقودا • قالوا كل من شهد عليه الشهود والشقات وشهارة تنفي الشبهة
 انهم غايبون مدة الحرب وحضر الوعد لم يعلم لم يرد في من مفقود وكل من
 القوم ومن عاد قهره القتل ولم يبين له حين فهو أيضا مفقود وكل من عاد قهره القتل
 ومن عاد قهره لم لا يقتلونه مثل النساء والصبيان والعبيد فحكم الغايب ومدة
 ثمانون سنة والد على **مسألة** وأما الذي يركب السفينة فاصدا إلى بلد موطنه
 ولو يجمع أن السفينة مكنته إلا أنه يصل إلى ذلك البلد الذي هو قصده ولا يجمع بين
 قول هو مفقود وقوله غايب والغايب والد على **مسألة** وإذا أطلق الولي أملا أو
 المفقود فقد قيل لا يجوز له تزويجها أو زواج غيرها ولو تزوج وإن أراد تزويجها فليطها
 غيره والد على ما قال المؤلف لا تخلو الخالة تزويجها أو زواج غيرها والد على **مسألة**
 الصبي في المفقود لا انقضى أجل فقده وجعل وصيا ومات وصيته قبل انقضاء
 أجله ويلزمه انقضاء وصاياه وقضاء دينه وانقضاء وكذلك تطليق نسائه قال

الحاكم يقيم ويكيل المفقود في نقاذ وصاياه وقضاو دينه واقتضاو دينه وما بعد
 اقتضاو فقده وما تطلق نساءه عالى ولياؤه للمفقود لم يطيب تزوجهم وإن لم
 يكن ولياؤه منهم الحاكم وإن كان لدا ولياؤه والنساء في طاعتهم بخلاف والدها
مسألة وعندنا الأصح عند الحاكم بخط كتاب تاجيل المفقود وكان الكتاب حاكما
 أو كتابا من كتاب المسلمين فيكون ذلك الكتاب صحيحا ويجوز الحاكم أن يوكّل وكيله في قضاء
 دينه وإنفاذ ما صح على الهاكم في الديون أم لا قال إن صح تاجيله بحكم الحاكم ^{نقضت}
 مدته فإن الحاكم يحكم ببقوله وبما تدينه وإنفاذ وصاياه وإن صح بغير خط الحاكم فلا تخفى
 بهم بشاهدي عدل انخرج من موضع قاصدا لبلد كذا وقت كذا وقد مضى له السبع
 سنين من تخرج فصاعدا فإن الحاكم يحكم ببقوله ولو لم يكن أجله حاكم قبل ذلك والدة
 اعلى **مسألة** وعن اوراق فقده زوجها انقضت عشرين سنة لم تزوجت ولم ترفع إلى الحاكم
 ولو يطلقها ولي المفقود قال قال الفقهاء لا تقدم على نساؤها ونكحها النساء فقد
 ازواجهن في وقت واحد وعند بعضهم براءة المسلمين وطلق الدليات وبعضهم تزوج
 بلان تزوجا وهما إلى المسلمين ثم رفع بعد ذلك فلم يروا فسادا على تزوج على الحال
 ن وذلك في زمان كان لا شيئا فيما كثر عددا وكثر علما وقال بعض الفقهاء إذا تزوجت
 بلدان تطلق وقب بينهما وعل هذا الذي هو الذي كان يعمل به في هذا العصر قال ابو
 الحارث وهذا الذي ناخذ وقال قال الفقهاء • إذا قدم الاول وقد تزوجت اوراق
 تزوج ومات الاخران اختارها المفقود هي أو تدر للورث على ورثة الاخران
 اختار المفقود المصداق عليها غير ائها والثاني لها قال المؤلف في رثة الورث عليها
 اختلاف والده اعلى **مسألة** في اوراق المفقود تزوجت في عدة الفقد ثم امانته
 الورثة بعد أربع سنين • قال المصداق لها الا انها خائنة ولها منه الميراث لا انها
 بعد ذلك جهته هذه صحيحة أم لا قال هذا رأي من رأي الفقهاء صحيح إذا لم تقل
 نعي إليها زوجها وامان قالت نعي إليها زوجها فلا يجرى صداقها في بعض القول قيل
 لا ميراث لها إذا تزوجت في حال الفقد إذا انها خائنة وصارت كالزانية فلا يبرأ

صدقاتها بطل ميراثها اذا صار في حكم الزانية وذا بطل صدقاتها بطل ميراثها اذا صار
 في حكم الزانية وظهرت على نفسها ذلك والدلالة **مسألة** ابن عبد الله بن عباس غاب
 ولم يزل ين تزوجت وزوجها زوجها وطلبت ما يجوز لها على زوجها
 الغائب فكتب لها الحاكم النفقة والكسوة ثم بعد ثمان سنين اولا ثم غابت المالة
 زوجها واعتدت مندعة الوفاة وبعد ثمان سنين تزوجت ولها غائب ان فوات
اب الغائب بعد ان تزوجت اقالة الغائب وقسموا ما دلوا له من الغائب نصيبه
 حتى قالوا صرح له صرح عند المسلمين غيبة هذا الرجل ويحل الحاكم اجل غيبته او فقده
 ظاهر الحكم ليس المالة ان تزوج فان تزوجت وقالت ان صرح عند موت زوجها او
 فلا اقل من اقرب بينهما او دون زوجها او على الميراث فلا يقسم الميراث بقولها واما النفقة
 المتقدمة التي كتب لها الحاكم قبل ان تزوج فلها والدلالة **مسألة** الصبي وعلم اهله
 بكتاب الله خارج للموضع كذا وبعد ذلك عجز عن بيعه فعرض ان كتابه بمائة دينار
 عند من ثبت الكتاب كذا او ما اولى له ثبت الكتاب كذا ما فانه ليس بشا من
 واعطى غيره والزوجه حكم الغيبة والدلالة **مسألة** ومنه في موقوف له زوجة لم يدخل
 بها وادارت الكسوة والنفقة ما دلها فلمها النفقة ان كانت بالغا وقد نصبت به
 وفي التي تزوجها ابوها اختلف **الف** والبيته لا نفقة لها وان ارضى مطلوا ما اعطى
 المصبتين الى بلوغها وصحة رضاهما ورضيتا به حكم لها بالنفقة في المدة المطلوبة
 والدلالة **مسألة** عن الشيخ ناصب بن موسى في رجل غاب وبعثه وحكم الحاكم
 بحكم الفقد ثم بعد سنة وستين قدم الرجل المالة ذلك المفقود وقال لها انا زوجك
 المفقود فلان فلان فلم يصح عند المالة وزعت بالبينة فشهدت لانه هذا هو زوجك
 فلان فلان المفقود وانت المالة ايضا فثبتت شهادتها ان هذا ليس هو
 فلان فلان وكل شهادة البينة في وقت واحد تكون بينة مناه او قال
 ان صح بالبينة العادلة ان هذا الرجل هو زوج فلان هذه وهو الذي تزوجها
 وغاب عنها واعطى غيره وحكم الحاكم بغيره وانده هو هذا فانه البينة او فيها

بين لنا ان حكم حاكم المسلمين عوته وهو عوته وهو حجة لا يشك في قول بعض فقهاء
المسلمين وقد خرج وعمن في هذا الاختلاف **باب** بالبر في ما بين لنا على هذه الصفة
ولعل في ذلك الوقت **ق** اذا صح ذلك قبل القضاء اهل الفقد والحكم عوته وبعد القضاء اجل
الفقد والحكم بالموت له من يجوز يشك حكمه وعليه ذلك ان في الاجل الاول صحة الحيوة
والدلالة **مسألة** ومنه وفي الحاكم والولي ان كتب في ضمة لادلة على زوجها الغائب
على الوجه الجازم وان كان تدان على نفسها الى سنة وانقضت السنة ولم يصل زوجها
الغائب ولدت اخذ ما كتب لها وهذه الضمة وكان المال أصلاً او عروضا كيف السهل
الوان يبلغها الذي كتب لها وما زال زوجها قال ان الحاكم يقيم وكيله ثقة لبيع مالها
ويقضو ما وجب عليه لو وجد ينادي عليه ثلاث جمع ويوجب في الرابعة يصنع
كما يصنع الوصي في بيع مال الموصى لقضاء ما عليه ويستثنى للغائب حجة **ق** وقال
بعض فقهاء المسلمين ان الوصي يجوز له ان يبيع بدهاء او مشاء متاداري بيع المساومة
اصح بعد الحجة على الورثة البالغين في بيع الاصول **ق** وما الجوان والرقيق والوصي
وما دون الاصول فيباع في يوم واحد كان في جمعة او غير جمعة وقال بعضهم لا يبيع
الا بالنداء الا ان يجعل له الموصى ذكره القول الاكثر **ق** وقال بعضهم انه جازم الحاكم او من
اقام لقضاء حقوقه وجبت عليه وغايب لا وكيل له وعليه دين او وصي عليه **ق**
لا وصي له او يقيم لا وصي له ولا وكيل ولا يحتاج الى بيع ماله بوجوه وجوه الحق ان يبيع
لمساومة على نظر الصلاح بنظر العدول البصائر كذلك لا ينظر ما كان له نظر بصفه ما يكل
فيه والدلالة **مسألة** الخاوي وزوجه للمفقود اذا طالب الديان وله حقوقهم عند الحاكم
وحكم فليس لها نفقة فيما عدى وعندى انها اذا طالبت والحاكم يطلق فلها انكلا انه
لنصر ولا داخل في الاسلام وحكمها في مدة الفقد زوجه الزوجة لها النفقة
شبابها واما الطلاق فاذا طالبت ذلك فادرج الزوج فالطلاق ماضى والله
اعلم **مسألة** الزامية والمفقود ينقسم فقرة ممر السنين اذا لم يزوج فقرة ام لا **ق**
قال اذا صح فقهه بالبينة العادلة وارتخت البينة انه فقد هذا ربع سنين فعندى

ان ينقض فقله بذلك ولا ادعى **مسألة** الصبي والى طلبة المالك الى الحاكم النفقة
 والكسوة وزوجها الغائب والطلاق فعل الحاكم ان يطلقها او زوجها اذا صح غيبته
 والزوجية بينهما **قال** فلان علم جواز طلاقها عن اصحابنا ولو لا هذا الحكم منهم لما ثبت
 اجل المفقود الى انقضاء مدة الغائب الى انقضاء زوجها وقد حملون ما يدخل على المالك من
 المضرة والشقاق لا سيما اذا كان الزوج فقيرا فلا عمل اخر ينظر الى قرب بين غناه
 وفقهه والدليل **كتاب الله** ان يكن غنيا او فقيرا فالدا لم يجرها وقد جاوز بعض
 اثار قومنا جواز طلاقها وهو قول الشافعي واحمد ولو راى اصحابنا موافقهم وسمعت
 الشيخ خلف بنان يقول ان الحاكم يطلق لواء الغائب اذا مسها الضرر فقيل له
 ان القاضي ناصر سليمان فعل كذلك فقال الشيخ خلف غير بعيد من الحق قلت له ان
 من اين هذا فقال لي ترى الاحكام كلها قد نزلت بها سورة للمائدة مع كلام يني
 وبينه **قلت** وكيف اللفظ الوكاله والحاكم للوكيل ان ينفق ويكسو هذه المدة
 وما زال زوجها الغائب وكذلك ان طلبت الطلاق **قال** لها تجترأ في نفقتها وكسوها
 ويبلغها الحاكم بالبتها اذا صح عنه زوجها او ان لم يكن له مال فضرها الحاكم نفقتها
 وكسوها على زوجها الى اودته وغيبته الحاكم فعل كذلك ويستثنى للفتا الغائب حجة
 ان كان له مال وله ان بوكله غيره ولذا قال ابن بوكله انت وكيل الغائب فلان في
 الاثر يحكي بذلك وان جوزه في خصوص من الاداء ومجموع ثبت ذلك وجاز للوكيل
 ان يبيع **قال** ماله لنفقتها وكسوها وما تستحقه على زوجها بعلان استدانت على
 زوجها مع وديتها والحاكم ان يادها بذلك ويبيع بيع قطع بالنقد ولا يبيع خيما
 ولغاطا لانه ان ثبت لها على الحاكم فلانة طاقته وفلانة وقد طلقت فلانة وفلان
• ومن وكل الحاكم في طلاقها جاز ومضى الطلاق في موضوع **قلت** وكذلك التيمم
 اذا كان ماله لا يكفيه غلته لمؤنة سنة واحتاج الى النفقة والكسوة هل يباع من
 اصل ماله قال الحاكم يبيع مال التيمم ويكيله بعد ان ياد من يدين عليه والبيع
 بالنقد واكتفا به فيم جازة ولفظ الكتابة وهو ان يختار الحاكم عدلا لرضاه في محله

وكيل في هذا البتة ووجه ما يملح ويبيع ماله ولا الفاظ تختلف • قلت وما صفة
 ثقة الامانة الذي يجوز الحاكم ان يستعين به في مثل هذه المعنى ان لم يتبينها الثقة
 الكامل الذي لا يعمى النجمل ولا يعلم هل يلحق اذا كان ثقة في الشيء الذي يدخل فيه
 ولا منه في جميع اموره لعدم اهل تلك النزلة • قال في جواز ما ذكرت اختلاف عند
 عدم الفاضل والبدل **مسألة** ابن عبيدان ان نفقة زوجة الغائب وماله وجه الغايب
 الا لو بيع موقد او شتر او ما ولى الغائب فان امتنع عن بيع ماله الغائب فلا جبر عليه
 وان رقت هذه الملة او هال الى الوالج تربل نفقتها وكسوتها وماله الغائب فان الوالج
 يدعوها بالبيتة على انها زوجة الغائب وعلى ماله الغائب فاذا صح عند الوالج جمع ذلك
 فجاز للوالي ان يبيع ماله الغائب بعد ان ياولق ان تدان على نفسها فاذا اجمع لها
 شيء والنفقة والكسوة فانه يبيع لها وماله الغائب بقدر ما اجمع لها ان لم تكن النفقة
 تكفي ولم يكن مع الغائب شيء من الجيرون والعروض والملازم والبدل **مسألة** عن
 الشيخ سليمان بن محمد ملاذ في الحاكم اذا رقت المداواة طلبت من زوجها النفقة
 لئلا غاب عنها ففرض لها النفقة في ماله وادواها ان تستنفق من ماله فادان الملة
 واستنفقت ومالهها فلما قدم الزوج طلبت من النفقة فاحج انها لم تقدر في بيتها ولا
 سكنت عندها فانكرت هي ذلك ولم يصح القول قول منهما قال ان انفقت الملة
 على نفسها وماله زوجها بعلان ورضيها الحاكم النفقة عليه وماله فليس لها نفقة
 ولا يكملها عليه في ماله وان نفقت على نفسها ومالهها او ادانت على نفسها النفقة افا
 دانت لها عليه نفقة في ماله الحكم حاكم فطلبت الحاكم الواجب لها عليه النفقة فقد
 قبل ان الحاكم وعليها ان يفيها وماله بقدر مالهها عليه النفقة وان قلدر زوجها
 ورغبته فقد قبل ان لا يجتهد ان قال ان انفق عليها او لو كر شيئا النفقة وكسوتها وهو
 ممتنع عندي في ذلك ان انكرت هي ذلك وعليه البتة العادلة على صحة دعوة هذه
 عليها فانما يحجها ونزل الى ميسنها فله عليها اليقين بالتمتع رجل على ما يوجب الحق وكذلك
 اذا ارعى عليها انها لم تكن في بيتها ولا في معاشرتها لانه يدعي عليها بطلان حق قد وجب

[illegible]

انفوس

انعطى الكسوة بعد السنة وتكون لها ولا تترك عليها لما يبيح من ما بعد ان تلبسها استئذاناً
 قال لانكسوا بعد الحول بل تعطى قيمة ما درت به لتفقهها أو كسوها وصال الغايبة قلت
 ولا يجوز ان تكسوا عاجلاً هل على التام رمضان اذا حدث عليها وزوجها موت او ما يبطل
 عند وجوب ذلك لها وعليها السؤال عن ذلك لم الله قال الا ضمان عليه في ذلك وصح
 عنه ما يوجب عليه القيام به فيقوم بما يلزمه من الدار **مسألة** وسالت عن الفقور
 اذا كان عليه دين لم يجد غرض صدقها الاجل في ذمته وطلبت الوفاء وماله قبل القضاء
 مدة الفقد لها ذلك **مسألة** فاقول اذا كان هذا الحق حال الكفا في ذمته وصح ذلك وطلبت
 الوفاء كان لها ذلك ماله قبل ان تستألف بالدين وهذا الحق باق عليه الى الآن
 وتوفي وماله ولا تنتظر به بعد القضاء والفقد اذا كان حاكم والدعاء **مسألة** في اولا
 تزوجت زوجها ثم فقد فلبثت اربع سنين واعتدت وتزوجت رجلاً ثم فقد ثم تزوجت
 رجلاً ثانياً وحضر المثلث الا لا زوج وهي عند الرجوع ما القول فيهم قال القول فيهم
 ان الاول له الخيار بين المالة واقل الصداقين الذي تزوجها عليه هو صداقها الذي على
 زوجها الحاضر وان اختار الزوج الاول المالة فهو على ما اخذت والمورثات والفقور
 الثاني والثالث وان اختار الاول الصداق فالخيار ايضا للزوج الثاني بين المالة
 والصداق الذي تزوجها عليه والصداق الذي على زوجها الحاضر وقبل له الاقل
 والصداقين اذا اختار الصداق فان اختار الصداق الزوج الثاني فالخيار ايضا
 للزوج الثالث بين المالة واقل الصداقين الذي تزوجها عليه وصداقها الذي تزوجها
 عليه الحاضر فان اختار الصداق فهو زوجة الزوج وان اختار المالة فهي طلاقه واما
 المورثات فعليه اربعة **مسألة** قال المؤلف في وجوب رد المورثات عليها اختلاف
 ذلك عليها اقدم ولم يوجب خروج لانها قد تهر على السنة والدعاء **مسألة** عن الشيخ
 جعفر خيسب في سنة يترجعت في المدة موزونة ان فيها فلانا وفلانا فالتقوا هم
 طهر وعده في مكان ووقع القتال بينهم ثم انهزمت احدى الطائفتين ولم يمتلئ
 منهم الى بلدهم ووقع خبرهم وقال اصحابهم ان اصحابنا بلغوا المكان الذي فرج

فيد القتال فوجدوا هناك ولاندي ما وقع فمر بعد ذلك ولوشهد الشهر منهم عند
 الحاكم ولعند الجماعة دخلت اربع سنين مذ فقد يكون حكمهم موت في يجوز قسم امور
 وطلاف زوجا قهر لاد قال فالذي نعرفه انه لا يصح موتهم بشهادة غير العدة
 التي تكون شهرة قاضية وشهادة على شهرة ولا يحكم عليهم بالفقد لا بشهادة عدك
 يشهدان انهم حضروا القتال وانهم في القتال في القوم حتى التقت الفيتتان ثم لم يد
 ما احاطوا به هناك يكونون مفقودين فاذا قامت المحجة من شهادة او شهرة او شهادة على
 شهرة الا انه لم يحكم هناك حاكم ولا جماعة المسلمين ولو دخلت اربع سنين مذ فقد ولا
 يحكم الوارث بموتهم حتى يحكم به حاكم عدك او قام مقامه للمسلمين لان هذا مما قد
 اختلف فيه للفرق موضع عدم ذلك فيحوز له ان يحكم بما رواه عدلا والقول في ذلك ما لم يكن
 له منازع يكون عليه محجة في ذلك وما زاد جاتهم فليس على الوالي طلاق من مالهم يطالب
 ذلك ولا لم يطالب من زجاتهم والدم على **مسند** ومنه ولا تشهدت الشهرة ان
 فلانا وفلانا ولفانا حضروا وقتنا وكذا واعلم خبرهم انهم احياء واموات وشهد
 الشهود ان الوقعة في شهر ربيع الآخر وشهدوا عند الحاكم في شهر رجب في تلك
 السنة انتفض عقد الفقد في شهر ربيع الآخر ام شهر رجب قال لا الملة اذا صح
 الفقد في مذ فقد قلت ولذا كان عند المفقود اب وولاد يطلقون رجب ولا
 طلب من الولد فامتنع يجوز للاخ ان يطالها قال في قيل **الاب** او يطالها
 الابن والاخ والابن بعله والآخر والاخ وقيل ان الاخ او من الابن والدم على **مسند**
 ومنه وسالت عن خروج في هذه السنة الحاجب مع السلطان الى العجوة وسمرعان
 كان خروجه على وجه الجبر ولا اختيار اذ هو رجب فمن رجب ولا ينكس بين وقد شهد
 ما جرى في الجسر والضرب الفضيح والقتل الشنيع ومنه فكان اكثر موت الناس
 بالعطش لكن هذا لم يأت عند خبر عونه وللعجاة ما حكمه يكون وفي الاصل انه لو
 كان حيا الرجوع او لم يخب بحيلولة لقب لكان وهذه البلدان قال فاعلم ان
 الظن لا يغني عن الحق شيئا وانا تتبع بفضل الله ولا ابتدع واقول امامن صح

او قتل بالشهادة المجازية المبنية على العادلة والشهرة الصحيحة التي لا تدفع فذلك هو
 حكمه وما لم يصرح بذلك عليه ولكن قد قامت الحجة كذلك في امره كان في الجيش حتى
 اتى الجحان ثم لم يصرح ولا صرح موته ولا حياته فحكم للفقد وانه لم يحكم الحقيقة حتى يصرح
 موته او قتل او ينقض اجله المسمى في فقهه على احد ما جابه الاثر من الاختلاف بالذي
 على حكم الحاكم بولي عدل من اهل المسلمين الخارجة فبعد بالادب السنين او سبع سنين او اند
 الغائب ولعل القول بالادب شهر والعمل بكثرون لم يصرح بذلك ايضا فحكم الغيبة وهو
 خروج في الجيش وما ينقض اجله بغيته كذلك فحكم حتى لا يجوز ان يحكم عوته على الظن
 لو كان عيالا رجوع الى اهله او اخبر بخيانه رجعا بالغيب كما قد ذكر في هذه الحادثة وغير
 الحق القويم وقضى به في الناس على غير وجه العدل الثابت على الصراط المستقيم وفي
 بلدكم وركبكم عظيم حيث انها حيزت الاموال ظلموا ونزلت الزوجات واما وعطيت العواجا
 طموح عليهم ما لم ينقض اجل قتلهم وغيبتهم او يصرح موتهم او قتلهم بخبر حجة ولا بيان
 ولا دليل ولا بهان • الاتباع الظن جهلا • وما تهوى الانفس طمعا • فان هم ولا اشار
 ومقالا ولا بصار • بل هو قوعون وفي بلد الغايبه يعجزون وانهم لا يحصون من
 هذا السبع وياق وجمدا سبيع كلالا وجه لذلك ولا سبيل اليه ولكنهم قد جاوزوا المجاز وجوز
 ولما لا يجوز واستحوا في غير المحوز وانهم لا يظنون • وعن الصراط لا يكون • تركوا
 السهل الشديد • وركبوا الصعب الشديد • كذلك هو الضلال البعيد • لانه خلاف ما
 شرع عن المسلمين قدما وحديثا وكانه خارج عن الوجهين الاثر والنظر جميعا اعاننا الله
 وبناكم وهذه الفوطه ولما في السقطه في طوق هذه الوطه وعافانا عند من العمى ونحانا
 بكومر وضلال مضلات الطوى • ولعل عليه يجوزون تركوا ان لا يد لما يتبين بحول
 والتسديد للدعاء • **مسألة** الصبي في زوجه الغايبه ان طلبت الى الحاكم التفتق ^{لكسوة}
 من زوجها فتوزن تنفق على نفسها ما يبيع الحاكم والايام لم يقضى مال زوجها واما ^{لكسوة}
 فانها تشتري مال زوجها كسوة مثلها وتسلم اليها تلبسها استندنا ثم الزوج وسلم
 اليها اخرى والدر على **مسألة** وسئل عن رجل عليه رجل درهم وهو غايب قال ان

في صلاح ما الذي حكم بأصله من حاكم العدل اجتهاداً في ذلك وان كان غير ذلك فلا يجزئ **عندي**
 والداعي **مسألة** وعند في وفاة قد تزوجها وأجل الفقد يوم عاشور من شهر شعبان من
 سنة مائة سنة والفجر الهجوع وحلوت إلى الحاكم يوم عاشور من شهر شعبان من سنة
 سنين ومائة والف والذات أن حكم لها تمام الفقد قال إذا لم يزوج عند الحاكم إلا بعد
 كل شهر بعينه في الزيادة والنقصان فأنها تريد فوق كل سنة ثلثي عشر يوماً لأن حكم
 الأشهر ناقصة وكذلك حكم جميع الأحوال في الحقوق والعدوى والفقد والغيبه **الحض**
 والغاس والمتمدة وكذلك في سن الأواب إذا لم تكن هذه الحال عند رؤية الهلال فإذا غاب
 الهلال وغرب فان جميع هذه الأجال تحسب بالأيام إلا بالاشهر ويكون كل شهر ثلثين
 يوماً هكذا ولا يجوز غير هذا قلت له وكذلك السنوات قال لا أحسب السنة عند رؤية
 الهلال في شهر صفر فأنها تتم إذا جاء شهر صفر في قابل فلا يحتاج إلى زيادة وما إذا لم يبدأ
 بالحساب عند رؤية الهلال فان السنة تحسب بالأيام في تمامها قلت له قد قيل بطرح
 الأيام التي بعد الهلال ويبدأ في الحال أو الهلال من الشهر المقبل قد قيل ذلك وقال
 بهيخي طرح تلك الأيام لأجل غيبه الأحكام ويجب على المفقود في الحقوق والقسمات
 وبناء للساجد وتناول الطيراث والشهادة ذلك تزويج نسائه وغير ذلك إذا حكم هذه
 الأجال بالاشهر عند رؤية الهلال فقام وإذا غاب الهلال **والغرب** فلما يصير حساب
 الأجال بالأيام هكذا عن المسلمين في آثارهم ولو صح الشهر أنه تسعون وعشرون
 يوماً إذا كان الحساء على الأيام فلا يجزئ به وحسب ثلثون يوماً والداعي **مسألة**
 الشيخ أحمد بن محمد بن أبي غلاب من مصر إلى الهند وغير هؤلاء الأمصار وحكم بقده وله بنت
 صبيبة لم تبلغ الحلم وهذه ابنته من زواجها ولها جداب إليها ولها أخوها وإيها
 أن تزوجها هل يجوز له تزويج هذه الصبيبة أم لا قال إنه لا يجوز تزويج هذه
 التي مفقود أبوها لأنه لا يجوز للخبر أن تزوجها لأن الصبيبة لو كان أبوها حاضراً في بلد
 طلبت من أبيها أن يزوجه أو تنقض أبوها عن ذلك **والأب** على تزويج ابنته الصبيبة
 إذا لو كانت ابنته الغايب والمفقود بالعدة وطلبت التزويج جاز للخبر أن يزوجه

بعضه وتحي بعضه قائم العين ولو سبق عند شيء فلما فعلوا ذلك صحت حياتها المفقودة
لأنه لا يجب عليهم زوماً أنفقوه أم يجب عليهم دفع القائم والمردون الذاهب أم يجب عليهم
تسليم جميع ما كان ذاهباً وغير ذاهب • قال المفقود إذا قدم هو أو وليه على المذنب
وأنفد الضمان والبداع **مسألة** ومن دفع في وجه المفقود إذا تروى استيعاباً
وعشرة أيام بعد أجل الفقد وتزوجت زوجاً غيره فلما تزوجت زوجاً غيره هي تبيح حياة
المفقود فلما صحت حياة المفقود اعتزلها زوجها بالخير وقدم المفقود واختار أقل الصلقات
وقال قد تركتها أحب عليها عدة أخرى منه وتكون مثل عدة المطلقة أم عدة الولي منجزة
أم لا • قال المفقود إذا قدم واختار أقل الصلقات لم يقر بها زوجها إلا بغير تنقيح
والأول فإذا انقضت عدتها الأول حر ولو طلقها وقال في طهرها حتى يتزوجها بالبرج
• وقال في طهرها إذا اختار الزوج الأول أقل الصلقات كانت عند زوجها إلا بغير تنقيح
وهو قول محمد بن محبوب رحمه الله فيما يوجد في كتاب السليبي **مسألة** الزاوي
وفي المفقود إذا مضت عدة فقه وتزوجت وتزوج غيره ثم وصل هو وتزوج غيرها •
الصلاق فاختارها التخيخ والآخر بلا طلاق وإن اختار الصلاق يطلقها أم لا
قال المفقود إذا اختار زوجة أخرى فبطلت ولا يحتاج إلى طلاق ولا إلى إنكار
أقل الصلاق فإنه يكلف أن يقول قد تركتها والبداع **مسألة** ومن غاب
في عمان قاصداً لمكة وأقام فيها ومات أحد من يرثه فقال يتيمة الورثة فلا
مفقود ومضت له سنوات ولا يرث معنا قال فلما لم يرث ما لم يحكم بفقده في سنة
تحكم الخليفة وورث ومات في سنة والبداع **مسألة** عن القاضي ناصر سليمان
رحمه الله في الكتاب إذا اشترى عند فقده المفقود ومضى للمكاتب سنين ولم يصبه عند
أحد من الحكام أجل وقسم ورثته مال ورثته الكتاب الكفاية في كتابه في
ذلك المدة قال الحسن الكوفي في مال ذلك المفقود لا يرجع أجل انقضاء
فقده في أجل حكم عدل أو جماعة من المسلمين عند عدم الحاكم على قول من أجاز ذلك والسنة
اسم لأن الكتاب ضرورة والحكام **مسألة** وعن الصبي إذا لم يحكم بقده أحد من

الحكام فالوقوف عن تركه أو لئلا يند على ما يختلف فيه بعض رأى مدة فقله أربع سنين
وبعض رأى سبع سنين وبعض رأى كمال الغائب في جميع أحواله وما ثبت فيه الاختلاف لم
يجز القطع على إقراره قيل إن يحكم به الحاكم عدل و **مسألة** الصبي في إقراره الغائب
طلبته النفقة والكسوة وماله في الغائب أو إقراره الحاكم وكيله ونفق عليه أو يكسوها
وماله في الغائب وسبع بقدر ما يحقق عليه الجور للوكيل إن يبيع مال الغائب بالبيع
الخيار **مسألة** قال الذي اختاره لهذا الحاكم أو يقيم لهذا الغائب وكيله إن لا يبيع مال
الغائب فيما يملكه من نفقة زوجته وغيرها لا يبيع قطع لأن بيع القطع منقطع بل لا
يستأجر ويبع المحار غير منقطع ولا حاضر ولا محكوم لئلا يكون التمسك منقطعاً وإن باع الحاكم
في هذا الموضع بيع خياره للغائب خفت أن لا يثبت إذ هذا البيع محال فلا أحكام
وعادتهم وإن احتسب محتسب فالحسبة هاهنا جائزة على البائع ولعلمها بلحق المشتري
أيضاً ولا يرد احتساب المحتسب إذ أقام بالحق **مسألة** وإن خرج بيع الخيار وهذا
الحاكم على سبيل النظر طشوة لاهل البصر ودخلوا فيما انحسروا على غير سبيل الحكم وأوجب
نظره بصره فكذلك في هذا البيع لمعنى للعالم أقول أنه خارج من رأى المسلمين وإن باع هذا
الحاكم هذا المال على سبيل الحكم الجائز بالخيار وباعه ربه بالقطع وثبت في هذا المال الحكم
البصير فالعمل على أصلها أن كان قطعاً وإن بيع الحاكم بالخيار لا يضعف حجة ربه إذ
باعه ربه قطعاً بلا حيل لمنع وكذلك بيع الوكيل المضعف من بيع الحاكم إذا كان الخيار
الأعلى ماضى ونجى الحق ونظر اهل الصدق **مسألة** ويجوز أن يقف الكاتب عن كتابة مثل
هذه في بيع الخيار في حال الغائب الدابة فيضع له صوابه والعدا على **مسألة** سئل
الشيخ محمد بن أحمد الكندي عن الذي حملوه العجم وغيرهم من يتابعهم من اهل البغ والعراق
ونزوى وغير هاتهما وعدونا ولم يزل ما حاطوا به من حكمهم غائبين أم مفقودين كان
المحور والرجال والنساء والصغار والكبار كانوا الأصحاء أو المضعفين حكمهم بعدد مفقود
ن قال فعندى وعلى ما رجوا ونجدى أن الذين حملوه العجم ومن سار سدهم وأهل الله
لعنهم الله ونزوى وغيرهم الكهول والعميان والرجزان وزوي العلل والمجانك الصفا

الرضع الذين لا يحملون انفسهم وفي غالبهم انهم يقتلونهم ولا يقعون لاجل ذلك
 ولا جلب شيء ولا نافع ولا دفع شيء ولا ضرر فعندي ان حكم هلاكه العقدة ومن
 نزل بمنزلة من وشاءهم في الشبد والثلج حتى يصح منهم ان يبيته عادلة وشهرة
 فاضية. **واما النساء** المحصنات البائعات والصبيان الذين يحملون انفسهم والذكور
 والبنات وكذلك الرجال لاجل البائعات والاصقون الذين شهروا وهو انهم يتفقون
 ووعادتهم انهم لا يقتلونهم ولا هلكونهم ويستعدونهم ويتمتعون بالنساء منهم **ويستعدونهم**
 بالامتنان وينتقلون وسكانهم كالساوون هم ويقطعون كهم الى بلدانهم واد
 طائفة فعندي ان يطلوا ونفاطهم حكم الغيبة ولا يجوز فيها مع ان ينزلوا عن
 العقدة **ولا يحكم** على الحيوان ولا تزوج زجاتهم عن ذرية منهم **ويكون له**
وهو له ولا يجوز له تزوج اخواته ولا خالاتها ولا عماتها ولا جمع ولا يجوز له جمعها
 وزواجها وعندها غيرها ولا يجوز له بيعها مستان كان معدا من زواج
 كل من او بعضهن غايات حتى يخرج من عند عن حكم الزوجه بطلاق عند انقضاء علة
 او ايلاد عند لها او مصع موت احد وهو لا يبيته وزوي عادلة وشهرة فاضية خاتمة
 عن حكم شهرة الدعوى الى حكم شهرة الحق **ولا امور** الى الغلب عند الاشكال **واذا كان**
الغلب والامور يصح لشكل حكم له بالغلب **فاذا اعجز** الغلب ووقع الاشكال
 فهو مشكوك ومشكوك موقوف **للعلم** له صحو ولا علة يستم وهذا لما لا يختلف فيه
 الامور **وقد صح** في الغلب **الامور** معاني هلكة الاعلاء على الاشكافيد **ولا**
تراب ان ذوى العلل واكثر الاحوال والاطفال الصغار ومن ذكرناه في كتابنا هذا
 هلكونهم بالقتل وغيره فحكمنا هو بالغلب **والامور** والعام منها حتى يصح **الحكم**
 والغلب منهم **والاصحاب** والنساء والصبيان ومنزلت عن انهم وذكرناه في كتابنا
 هذا ولم نذكره بالحقيقة والغيبة حتى يصح موت احد منهم وقد جاء في كتابنا المسلمين
 ما يشبه هذا ونعائسه فيما معناه عن الشيخ ابي عبد الله في رجل جلد سبعة او
 جبارا ولم يلد الاين **قوله** فقال على معنى قوله لا لفظ بعينه انما كان السبع
 الغلب

الغلب **ز** اوه انديكل و جلد و يقتل كان حكمه مفقود وان كان الغلب **ز** اوه انديكل
 ماكل و جلد كان حكمه غايبا فانظر و معاشد المسلمين و هو الحالم في هذه المسئلة كيف قد
 فرق الشيخ ابو سعيد في كذا جعله للغلب **ز** اوه انديكل السبع و جلد و جعله حكماء
 بخالف حكم الاخر و طلبة و الميراث و ما يدخل في الفرج فهل ينسأ في عقول ذوي الد
 لباب ان يسلم ذلك السبع و جلد و القتل و الهلكة فلاكل و قبل جلب نفع او نزع ضرر
 كما يجوز و يجعل في يمينه لبعضنا بعض كما ذكرنا و صرح معناها معاشد و طلبة **الباب**
 تبصر و يا اولى العقول تفكر و يا جملة القارن العظيم تدبر و ايسر حكم هذه النازلة و الملية
 الحادثة في زماننا و بين ادينا و معنى هذا المسئلة الواردة هل تقاس عليها و جعل تشاهها
 ام بينهما فرق في القياس و المعنى و العلة و ان كان معناها واحد فلم يسع و يجوز ان يفرق
 بين حكمها و يجعل حكم العايب كاحكام المفقود و نورث ماله و تنفذ وصاياه و يجعل
 لوارثه السبيل الى جوارحه و منعه و يبعد و التصرف فيه تصرف المالك و يمنع العايب ميراثه
 و ورثته و حكمه حكم الحيوة ان هذا هو العجب العجيب • و ان كان معناها مفترقا
 لعل الغارقة بينهما فليات • بدليل و ليغوب بينهما و كتب ناطق او يستد صحيحه
 برفعها صادف عن صادق او صادق صحيح عن عال و حاذق و عاقل و جاء كثير و هو لالة
 العايبين فوجدوا ما لهم قد بيعت • و جرت بالميراث و صاروا فقرا بعد ان كانوا
 اغنياء و وجدوا ما لهم موعة بدل و لها ما كذب بعد ما كذب • و تحكيم معاشد المسلمين ان
 في قلوبنا حزنا و وحلا و في القدر الاحكام لهؤلاء العايبين • و تخاف و اول الد و عقوبته
 ان كتماننا ما علمنا فانظر و انظر • الشفق على نفسه و آخره لوائه و تزود به بالوعاء
 و تغرب به الى ربه و قد جاء الله المجمع عليه على ما يوجب ان اذا وقع شيء ليس فيه حكم
 منصوص ثابت من الكتاب و السنة و الاجماع انه ينظر في شبه الاشياء بذلك و اقربها
 فيلحق به حكمه • و قد جاء الاثر عن الشيخ ابو سعيد حماد الله ايضا في جعل جلد السبيل
 و لم ير ما علمه قال يعتبر السبيل الحامل للجل فان كان الغلب **ز** اوه انديكل
 و جلد و يقتل كان حكمه حكم المفقود و ان كان الغلب **ز** اوه انديكل السبيل ان لا يغوب

وجعله لا يقتل من عجله كان حكمه الغايب فانظر وكيف جعله لا غلظ وهو كذلك السيل
 وجعل حكمه نظر وشاهدة وهو صاوم العلم او معدن الفهم والاختيار والمفتوى ولورفع ط
 اختلافه في ذلك فلم لا يؤمر بالنظر وهو كذلك **العداء** لعنهم الله الحاملين لهم في الشيخ ابو سعيد
 رحمه الله انه يفتي في السبع والسيل من جلاله كما ذكرنا وروصفنا وظالعوان عن من كتابه
 المعروف كتاب الاستقامة و**باب** القول في الميتة والتكفيل والذباح بين التكفيل والقتل
 والصحة والانعام وما يجوز لكل احد الثابتة في التكفيل فان فيه الشفاء لمن اعتدى في
 قياس هذا المفعول وقد ورد في كتاب المصنف ما ينسب بخط القاضي الى كوفي في رجل
 حبسه سلطان جابر وعادته القتل فقالوا له ان كان وعادته القتل لم يدر ما عنده فقال ان
 يوجد في ذلك اختلاف فعول غنزل المفعول وقول النجاشي يبيع قتله وموته كمن يبيع
 الاختلاف وهو عانة السلطان القتل فكيف اذا لم يكن وعادته القتل الى مجبى جعل
 قال احمد واهل العلم ان حكمه حكم المفعول ولورث كما حكم طوالة الغائبين حكم القتل
 وورث ما هو وهو في الحكم احياء وقد مر معنا انهم يقولون ولا يقتلونهم واول او هو
 الى يوصا هذا الدعوى شاء الله ولا يقدح احد يقول غير ذلك الذي ابر عقله ولكن ما ليس
 من اول الدين فان قاتل الله ما دخل الجهم بل دعوى وسبوا منها وسبوا النساء والصبيان
 وقتلوا فيها وقتلوا وكان ذلك في حياة الشيخ سعيد ابن بشير المصبي فقال الشيخ
 على ما يرفع عند علي ما عنده ان حكمه جعله طوالة العداء المفعول وان وعادته القتل
 طوالة فان الشيخ سعيد بن بشير لم يشأ هذا امرهم كما شاهدنا نحن وبيع معا وكان
 ذلك قرب موته وكان ذلك في بدو او هو وكانت عمان قبل ذلك بسلطنة وهذه الحالة
 ولو تولى الشيخ سعيد وعائين كما عاينا ما حكمهم على ما نطق فيه ولا جعلهم كالمفتقرين
 هو ليرفع منهم في تلك النازلة انهم هلكوا في ما جاز جعل هذه النازلة التي ذكرنا في كتابنا
 هذا على تلك النازلة وكل نازلة حكم وقد جاء الاثر في نقض آفة المفعول والاختلاف
 والمسلمين قولنا ما راج سنين وقول سبع وقول الله بمنزلة الغايب على ما جاء في هذا
 وقد قيل ان حكم المفعول والغايب الملوحة التي راجع موقها الا غاية لذلك او تقوم الساعة

نجد في الآثار الصحيحة ولا عن رأي احد وزوي الابصار ان حلة الغائب تنفق بالاربع
سنين كنه للفقور فان كان احد من اهل العلم وجد ذلك عن احد العلماء والاسلمين وغير
الشواذ فاستدنا اليه فانا معتقدون ورايونون الى الله تعالى بقبول الحق من جانب
ورد الباطل على رجاونه ولا يجوز لنا غير ذلك ولنا حكم بحكم الدين في موضع الذي ولا حكم
بالرأي في موضع الدين وان فعل ذلك احد منا جرم عظيم لا يعلم به الا او يدري فليس من الله
في شيء فانظر ومعاش المسلمين في حكم الغيبة والفقدان كل واحد صلا بيني عليه وفي
الهدى وقد وردت الآثار عن رأي ذوي العقول والابصار بالتوقف في الاحكام بين
معه المفقور والغائب ولا حظ للنظر مع ورود النقص والاثار وليس لنا التسليم لما جاء في
عن اهل العلم والفصل الذي والدين فان ثبت الاجماع في شيء من الشبهة فليس لنا ولا للغيرنا
غالبه برأي والدين بحمل ولا يعلم • وان ثبت الاختلاف في شيء مما يجوز فيه الاختلاف
والرأي من يجوز فيه الاختلاف • فذلك ثابت فيه الاختلاف ولا حكم فيه بحكم الاجماع لان
تقوم الساق والدين ماعدا الذي والذي ماعدا الدين والدين ما جاء في كتاب الله وسنته
رسول الله واجماع الامة في كل دهر وعان وفي كل بقعة ومكان وفيما ثبت فيه الحجة بالنظر
فلا يكون الا بالنظر ولا يجوز النظر الا من يجوز فيه النظر فما يسع فيه النظر وليس كل من ينظر
كان له النظر حتى يجمع له العقد والبصر فيما يجوز فيه النظر • فتدبروا اشيا خنا وسادتنا
وعلمنا انما كتبناه وعرضناه على صحيح الآثار ورأي ذوي الابصار فما وافق الحق فمن
نجدوا به واعلموا عليه ولا يسعكم رد ولا كتمان ولا انكسار ولا كبر ولا تشتر ولا بد عشا
ومن فعل ذلك فبشر ما يشرون • وان خالف الحق فذلك منا ووالسباطين من الانس والجن
بعضهم الى بعض في القول عول • ونحن نستغفر الله تعالى ونقرب اليه من جميع ما يحب
الاستغفار والتوبة عند في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ورايونون بالخلاص من جميع ما يلزنا
فيه الخلاص من دين ربنا كان ذلك في حقوقه وحقوق عباده وقود نفوسنا فاسواها وملتزمون
تقوى الله وان نكون مع الصادقين حيث افترض الله ذلك علينا وعلى جميع وتعبه وتلقه
وانا قد لزمنا نفسنا الاجتهاد في هذا الحرف وتبيينه اذ قد خشينا على عاقبة الضعفاء و

والعوامل جهل وجمل أحكامه ولولا خوف طول الكتاب أكثر مما قد طال اللاتيت والجلج
واليمينات وإننا المسلمين في ذلك وفيما قد مضى كفاية لمن عن الدرر عليهم بالهدى والهدى
اعلم **مسألة** وفي رجل تزوج أمته فقد حكم الحاكم بفعله واجله فيكون نفقة زوجته
في أجل فقله على زوجها المفقود في مال الدم على سيدتها قال في رجل تزوج أمته سبها في مالها
في الليل والنهار قبل أن يزوجها الذي فقد فيه أن نفقتها في ذلك الأجل على زوجها في مالها وإن لم
يخلصها له قبل أن يزوجها في النهار كانت لها عليه نفقة الليل في مالها بالنقض أو أجل فقله فإذا
انقضى أجل فقله طلقت زوجته واعتقدت شهرين وخمسة أيام نصف أجل عدة الهبة
الحقة وقد أنتت ويطلقها ولي الزوج فإن لم يطلقها ولهم ولية أو كان وليه
غائبا حيث لا تسأل المحجة طلقها الحاكم ولا تترجح الأبعد الطلاق والنقض العلة
فإن تزوجت قبل الطلاق وبعد انقضائها العلة فقد يوجد في الزايف بينهما اختلا
وفي نفسى الزايف ولا أقدم عليه إلا في ذلك الطلاق لا يوجب حكم الوعد الزوج
ليرجع موقعه ويوجب عليها أن يعتزل الزوج الآخر حين ما علمت حيازة زوجها
الزوج وإن اختارها كان هو وليها وكانت زوجته على الكناح الأول ولا يترجحها حتى
تعتد ووطئ الأخير وإن كانت حاملا في حق تضع حملها أو تنفق عدة نفاسها ثم
بعد ذلك له وطئها وكذلك لو صح موته لم يترجح الطلاق وموئان طلاق زوجته
المفقود والغايب الذي لم يعرف غيبته محل القضاء أجلها أو وليه أو هو ثم انصرف
الأب كان الابن منها أو غيره بها فهو وليه وعصمة الذين يكون الصلوة عليه ولا أخذ
بدمه فإن لم يكن له عصبة قال الإمام أبو طلاقها أو ياد وهو من يطلقها ولا يجوز طلاق
الحاكم مع وجود الزوج المبعول محقق على الولي في ذلك فإن امتنع الولي عن طلاقها طلقها
الحاكم وإن لم يكن حاكم فالحاكم المسلمين الذين تقوم بهم المحجة يقومون مقام الحاكم وإن لم
ما يجوز للحاكم والدخول في ذلك ويجوز للأئمة الحاكم بتطبيقها لا يجوز له تزويجها
والسيد بل بعباده السيد والبر للمسلم العبد وما جعل علينا في الدين من حرج قلنا وهل
الحاكم أن يطلق زوجته المفقود والغايب إذا لم يكن لها مال لمؤنتها الواجبة لها عليها

انما طلبت الطلاق المحاكم **●** قلنا في المرافقة على جواز ذلك مسطر بعينه مفسر في الكتب
 القديمة عن السلف المتقدم والعماء مثل بيان الشرح المصنف وغيرهما واحكام تلك في قلنا لفظا
 وعدم الدلالة على النكاح والطلاق سمعت من يروي ذلك عن شيخنا القاضي ناصر لدين محمد
 بن ملا انه قال يجوز ذلك وعمل به وكذلك عن الشيخ خلف بنان رحمهما الله وعن علينا الاتباع
 والتسليم لا والى الذي واهل العلم الذين خرجوا فيهما روى وقالوا به وعلى ما به الحق واستنبطوه
 من اصول التنزيل انشاء الله **●** وقد جردنا عن شيخنا العالم الفقيه محمد بن بشير البصري النجاشي الذي
 ذلك **●** قلت فعلى ما عمل في ذلك لاهل الحق وحكام المسلمين العلماء الذين لم يصرحوا
 بالعدل في القول بالرى لا اعدوا الدعا يا هو انشاء الله تعالى **●** قلت اذا جاز المحاكم طلاقها ايطاق
 طوامها والى الذي في محرم الحاكم اذا لم ينفذ الحكم وقطع الخبر بين الخصوم كان عليه القيام لذلك
 بنفسه او عن يقوم في ذلك فامد يا واذ كان من يجوز له ان يستخلف غيره على ما يروى عليه من
 معاني الاحكام ولا على قباين فعمله وادبه لمن قام مقامه في ذلك والله اعلم **مسألة** الذهلي
 فلا اذا اجل الحاكم مفقود **●** وطلب احد من غير ورثة المفقود ان يكتب حكمنا اثباتا قال ليس
 للمحاكم ان يكتب اجل المفقود الا بمطالبة ورثته ومن اجله يطلب احد من غير ورثته فلا
 اعلم جواز ذلك من الناس **●** قلت ولا اكتب قد اجلت فلما المفقود اربع سنين قد تخرج
 كتابي هذا ان يكتب لفظه هذا ويقف عوته بعد الدرع سنين او يحتاج الحكم عوته بعد
 ذلك او حتى يكتب وقد حكمت عوته بعد هذه المدة قال اذا طلب احد من ورثته تاجيل
 فقله بعد ان احضر الشهود عند الحاكم على صورة فقله فعلى الحاكم ان يؤجل فقله بعد صحة
 ذلك بعد اربع سنين وانما من يوم ذلك صح موعده وحكم هذا المفقود الحيوة في هذه
 المدة وهو وراثت يؤتمن في انقضاء المدة ولو جند ولادة الصغار النقص وما الى ذلك
 انقضاء مدة فقله فاذا انقضت مدة فقله حكم المسلمون عوته وصار ماله ميراثا لورثته
● واللفظ الذي ذكرته يقتضي معنى انما اجل عندنا ان كان الكتاب له حكاما والى ذلك
مسألة ويجوز ان في يده مال الغايب ويدعى انه وكيل له يجوز الكل والشرك من
 يده **●** قالوا الكل منه فلا يجوز الا بئس حتى تعلم اما احدهما واما الشئ والثمة فاجاز ان كانا

المال في يده ويتصرف فيه وصاحب المال تبليغه الحيث في بيعه ولم يكره وتكون الوكالة تشا
 وهذا ان كان لا يدرى موضعها والفقهاء اوتوه ولا تبليغه الحيث في الابد ولا يشتري من ماله من
 يدعي الوكالة حتى يبيع له والداع **مسألة** ولا يجوز قسم مال الغائب اذا غلب الظن
 اندهما حتى يصح البينة عونها ويشهره قاضية ثم هناك يورث ماله ولا يورث
 المدعى عوت والداع **مسألة** ومن اشترى على ضد لشجرة لغائب ولم يحل حاكمها
 فله قطع مكان مشرف منها ولو لم يكن غائبا اذا علم الحاكم ان كان للغائب وكيل يحكم
 عليه بقطعها او الكراء على غيرها والخشب محفوظ والداع **مسألة** وهل ينزك الحكم
 للغائب او القيم والمعتوق ان يورث غيره ويوصي اليه ان اراد حتى او غيره قال
 الاول الحاكم ان يجعل ذلك ولدان يجعلهما مائتة مع ويشق به والداع **مسألة**
 وهل الحاكم ان يحبس الداع على الوكالة في مال الغائب في مائة سنة ثم يورثه قال يختلف
 في ذلك لا ينبغي ان شاء دخل فيه وان شاء وقف عند والداع **مسألة** وليس الكيل
 الغائب ان يخرج عند وكالة ماله اذ لم يورث وفيه اختلاف • واما الورق فلا يجوز للاب
 وان اذ لم يحلها له فلا كذا وهو اولى بانفاذها والداع **مسألة** قال محمد محبوب
 المفقود هو من كان في سبينة ففوت او كسرت او حرق او فترس او حمله سيل او
 او كان في دار ففوت او قتل وهو فيها او دخل في غيطة يعلم فيها السور ولو يعلم
 به حتى او مات او يخرج ويقتل قاصدا مكانا معلوما ويعتقم خسر • وقال ابو بكر
 وكان في الحبس في الصف الاول فهو مفقود وان كان في الصف الثاني فغير مختل
 وان كان في الثالث فهو غير مفقود باختلاف والداع **مسألة** ومن حبسه
 سلطان جاوره وعادته القتل لم يعرف ما عنده هل يكون مفقودا قال يختلف
 في ذلك قيل انه مفقود وقيل هو حي حتى يصلح موته والداع **مسألة** واذا فقد عبد
 وله زوجة حرة فاشترى منه حصة حرم عليها وتعتد ثلاثة قسرات ان كانت تحيض
 او ثلاثة اشهر ثم تزوج ان شأوت وكذلك ان اشترى فهو منها وحصته وكان
 حرا وهي امته فافها تحم عليه الان يشترى كلها والداع **مسألة** واذا اراد حجب

للمفقود قبل مفقوده جلا منها تظن جازا فانها تحسم على الاخير والاول لا يحكم الفاش
 لان الاخير عاوه والعاهر المحل لان يصح اندمات قبل تزوجها ابتداء اقدم على التوقيع بينهما
 وهو عمدة الداعية **مسألة** والذى يلي تطبيق زوجة للمفقود واولياؤه **قال** الذي
 يلي عدم منهم فان كره الحاكم الولي الذي بعده وكذلك كان الولي صبي اطلق الولي
 بعده وفي موضع فليقم الحاكم وليا يطلعها فان عدم الحاكم في امة المسلمين يكون ذلك
 واقلم اثنان فصاعدا والداعية **مسألة** لفظ طلاق الولي للزوج للمفقود ان يقول
 قد طلقها او فلان فلان المفقود **وان** قال انت طالق فلان المفقود جاز وجاهز الولي
 الذي لم يطلعها تزوجها اذا طلق غيره **قلت** ولذا لم تطلب الطلاق هل لها ان تاكل ما لها
 بعد القضاء اجل الفقد **قال** **قلت** ولذا طابت لطلاق بعد خمس سنين هل تحجب
 الاول **قال** قد قيل تطلق وتعتد للوفاة وفي موضع وتكتفي بالعدة التي اعتدت بها
 وهو عمدة المينة والداعية **مسألة** وهل للمرأة خيار اذا فقد زوجها ثم رجع بعد ان تزوجت
قال الاول لو قالت خذني صداقين ولا تخبرني بالخيار له وليس له ان يزوجها من قبل
 صداقها وان اختارها فلا يقربها حتى تعتد والآخر ان كان دخل بها **قلت** ولان اختار
 الصداق هل الاخير ان يرجع اليها بالنكاح الاول **قال** نعم وان كان لم يدخل بها فلا خيار
 للاول وهي زوجة فان طلقها بعد ما رجع واختارها اعتدت عدة المطلق ولها ان تزوج
 الاخير وغيره **قلت** فان طلقها الاول ثم تزوجت الاخير بعد انقضائها والاول هل
 تكون مودة على ثلث تطليقات وان علمت حياة الاول ثم قبل ان يعلم خياره **قال** نعم
 ونفوق بينهما وبين الاخير ولها عليه مهرها ان كان دخل بها وتعتد الاول عدة الوفاة
 ونفوق مات وان لم يعلم مودة بعد انقضائها وهي مقيمة مع الاخير وفي بينهما اول
 عدلت عدة المتوفى عنها زوجها ونفوق بينهما وبين الاخير **قلت** فان ارادت
 ان تزوج الاخير بعد انقضائها هل يحل لها **قال** نعم ويكون نكاح جديد وليس
 وولي وبينه وان لم تزج فلا تزوج بعين حتى تعتد عدة المطلق بعد عدة الوفاة
 وكذلك اذا دخل بها الاخير **قلت** فان ماتت مع الاخير قد تم الاول **قال** ان الاول

زوجه او بوثها وصالحها ومن صلاحها ان كان دخولها الاخر فان مات الاخر
 قدم الاول فاخترها فاختار الزوجين **قلت** فان تزوجت زوجا
 علة فمات او ورثته من قالها ميراثها منهم **قلت** فان قدم المفقود فقد فها **قال** عليه
 للملا عن اذان اختارها ومن اختار المصداق ثم قدمها فعملها الحد لان باقيا ربعة اشهر
قلت فان اختار المصداق وكانت قد تزوجت علة الزوج فمات قال له **قلت** المصداق
 من عاجل واجل ويكلف ان يقول تركتها **قلت** ومن فقد فبيعته سريته ثم قدم
 قال له الخمار ان شلوهن او ثماهن واولادهن لا بائهم **قلت** **مسألة** وان كان
 له اربع نسوة ففقدت جميعا في وقت واحد فان يتزوج من اربع سنين ثم تزوج من
 شاء باخوانهن **قلت** وان فقدت واحدة بعد واحدة تزويج الاول اربع سنين ثم
 تزوج باخواتهن الا بعد عروها وكذلك **القول في الثانية والثالثة والرابعة وما ماتت**
 واحدة منهن لم يتم لها اربع سنين فلا يتزوج مكافئها اخرى حتى تنقضي اربع سنين
 للماء وكلما مضت الواحدة اربع سنين تسرى اخواتها **مسألة** وفيه
 له زوجة فاخذها وتوفيت فتزوج البعاع عروها ودخل بها ومات ثم صحت حملها
 قال ان كان تزوج واحدة بعد واحدة فلا ميراث للاربعة وان كان في عقدة ط
 فذلك كالحاج فاستل ميراث الواحدة منهن وهن المصداق بالوطى والاعلام **مسألة**
قال محمد بن جعفر للمفقود اذا خلا له اربع سنين عند فقد قسم ماله بين ورثته ولو لم ير
 يطلبوا فاما ورثته اذا خلا لها اربع سنين عند فقد اعتدت فحق ولو تعتد فاذا
 خلا لها ذلك طلقها وليد ان كان له ولي والافالاما لم تعتد علة الميمنة بعد الطلاق
 ثم تزوج وان مات احد عن يرثه للمفقود في الاربع سنين فالمفقود ميراثه
 منه يكون لو ارثه المفقود حتى تنقضي الاربع سنين لم يكن له ميراث **قال**
 ابو الحواري وتكحل زوجة من ماله في اربع سنين فان كملت اكثر ردت ذلك
 وقال العلالتستنفق وان ردت في الاربع سنين واربعه اشهر وعش والاعلام **مسألة**
 ولا يجوز لمن طلق زوجة المفقود تزويجها وفيه قولان يجوز والاول اكثر **قال** الله

ان كان الولد اكثر من اثنى عشر النظر لعمان تدل على صوابه في الاثر ج • ويجوز تزويجه
 بالتي طلقتها افعه ويطلقها الولي من او غيره فحاجز ويجوز تزويج الدعي ولو لا الدعي
 قال محمد بن حنبل كانت زوجة للمفقور اتممت عتقت في الاربع سنين ولوقبل ان تنقضي يوم تزويج
 وذلك هو زوجها اذا كانت على المفقورة وعتقت وان كان احد الزوجين ميتا لم يورث احد من صاحبه
 ويقسم ما اكل واحد منهما على ورثته وتوقف للزوجته الصبغة من ثمارها وزهرها البالغ للمفقور حتى
 تبلغ وتحلف ان لو كان زوجها حيا الرضيت به زوجها فان حلفت اخذت الصداق والميراث
 وان لم تحلف لم يكن لها صدق ولا ميراث وانما تطلق بعد ان تبلغ وتضي ثم تطلق ثم
 تعدد الوفاة اربعة اشهر وعشر واما اذا كانت زوجة للمفقور اتممت هي والحرمة سواء في الظاهر
 اربع سنين وتعد مدة الممته شهرين وخمسة ايام ثم يطلقها وليد وانقضت صلاتها وتزوج ان شاء
 سيدها والدعي **مسألة** ان عيلا ان وفه خرج وابنته فاصلا الى مكة ولم يعرف
 الزهر وتوفي له خمس سنين او اقل او اكثر ما حكمه فلا يقول انه مفقور واما ان وصل الى مكة
 وجعل في مكة ثم لم يعلم لم يجعل ذلك خبر فيكون حكمه غايبا واما ان كان هذا الرجل خرج من بلد
 فاصدا الى بلد معلوم ثم لم يوجد في ذلك البلد ولم يعلم له خبر ولا ابن له وجعل في ذلك البلد
 لمن اشهر عنه خبر وجد من بلد فاصدا الى بلدان يشهد بنقصه • ولوفا شهادة للمفقور يقول
 الشاهدنا الشاهد فلان بن فلان المفلاني خرج من بلادنا فاصدا الى بلادنا وعلم خبره
 ولم يعلم له خبر خبره هذا الخبر ان اذيت شهادته ومنه الفقد اربع سنين وعزم يحكم
 الحاكم بنقصه والعمد **مسألة** ومنه فمن خرج حاجا او سافرا وجا به موتة بقول عيونه
 هل يقبل الشهر في ذلك وكذلك ان قالوا انج عن الهاك فلان فلان هل يقبل • قال ان
 الشهر والشهر في اللون جائزة شهادتهم واما شهر الشهرة انج عن فلان فلان فلا
 يجوز للمسلمين تسليم الاجرة الا بشهادة العدول انج عن الهاك فلان فلان والدعي
مسألة ومنه من طفل في المهد فسموه بالوصف او لم يروه في المهد وصح انه حمله السبع الذي
 يسمونه الذي يسموه الناس النساء ما حكم هذا الطفل مفقود ام لا • قال ان اصح ان هذا
 الصبي حمله النساء وثبت ذلك بحكم مفقود وان اصح ذلك لم يثبت في حكمه غايب ويورث

هذا المفقود ومات وترثه لأن حكمه الحياة لأن ينقص أجل الفقد وما القسم
 بين هذا المفقود وبين شركائه فيكون ذلك بنظر المسلمين مع والد الصبي وما أكل
 الولد مال ذلك فان كان فقيرا محتاجا فإنه ذلك والد الصبي **مسألة** وعند وفي
 صبي حمله شيء في الليل لا يرى سبع ولا غيره فطلبها هل فلم يجد ووجد وثيابه
 وحليته وروسته والدم وغيره ما حكمه قال ذلك أحمد ساج يحكم به مفقود وإما على صفته
 هذه فلا تعدل بحكم به نه ميتة قلت وإن وجدوا أشياء من أعضائه ولو حيدت كلها
 سئلوا عنه ما حكمه قال لا يحكم بهذا المفقود على صفته هذه إذا شهد بشهودا
 حمله سبع والد الصبي **مسألة** وهل يجوز معاقبة شركاء المفقود إذا طلبوا ذلك هل
 يباع وما لا ينقذ أولاده الصغار وزوجته قال لا أكثر القول أن المفقود بمنزلة الغائب
 والمحاكم الخارفي ما الحكم أن شاء ودخل فيه وإن شاء ولم يدخل وإما البيع وما لا ينقذ
 أولاده الصغار وزوجته فحاز والد الصبي **مسألة** وعند وفي رجل ولد له ركب كل واحد
 منهما في مركب واعتجم خبرهما ولم يرجعما كيف حكمهما قال إن حكمهما الفقد فإذا
 انقضى أجل حكم عتقهما ومنهما المولى ثم كذا الغائب والهدايا والد الصبي **مسألة** وعند
 وإذا مضت للغائب والمفقود سنون ترى على أجل فقد عتقها ولو لم يورثها هل ختمت في
 حوزة الدخول في مالها ويكون طيبا لورثته قال لا يخرج ذلك قول المسلمين والعلم
مسألة وعند مدة أجل الغائب قول ثمانون سنة ومولود وقول مائة سنة
 وقول مائة وعشرين سنة وقول مائة وثلاثون سنة وقول مائة وخمسون سنة
 وقول أربع سنين كالمفقود وقول اثنتي عشرة سنة وقول ستون سنة وقول
 سبعون سنة وقول يحكم عليه بالموت إذا انقضت لذاته ولذاته الذي ولد له والد
 ياه كالبلوغ وقول حكمته حتى يصح موته ونور ومات ورثته ما لا تنقضي ملكه ط
 غيبته قال المؤلف أكثر ما قيل في الشار بالقول الأول وهو رأي الفقهاء محمد
 صالح والد الصبي **مسألة** الزماني وإذا انقضى أجل المفقود ولده زوجة وبطلانها
 قال بطلانها الولي قبل أن تعتد على أكثر القول ولا يجوز له أن يتزوجها أبدا

يشهد على طاعت فلان هذه وزوجها المفقود فلان فلان الغلابي فان لم يكن له ولي والرجال
 فمن النساء وان عدم طاعتها الحاكم والولي فان كان الولد وان عاها جاز طاعة على قول فان
 تزوجت بعد انقضاء عدتها وغیر طائف الولي والا الحاكم يقبل بوق بينهما وهو الأكثر
 وقيل لا يقر بينهما والد على **مسألة** ومنه وفي رجل يقول الناس اني يريد المسور والمكة
 وغيرهما هو ينكر ذلك ولا ينكر ثم قيل ان سار هذه القبلة الى مكة ولو لم يكن بعد ذلك وان عجم
 خبره يجوز ان يشهد بخبره **مسألة** قالوا انك ذلك ولو لم تعان خبره ان كان شرا معك
 خبره بقرينة الاخبار وان ترفع الريب وان كانوا المر يشهدوا بذلك وانما كل واحد منهم يقول
 يقولون انهم اندخول فلان ولم يخرج عن نفسه بشيء لم يجز لك ان تشهد على هذا والد على
مسألة عن الشيخ ناصر بن عيسى رحمه الله وفيه من قوله مال الغائب للثلاث المحررة هل
 له ان ينفق من على زوجته وولد الصبي او زوجته عليه مؤنته والباقيين **مسألة** قال له
 ذلك اذا طبعوا وراى ام الحائض على قول مع عدم الحاكم فان وجد فيكون بامر والد على
مسألة ومنه وفي غائب قال لو ثبت صح معهم مؤنته وقالت زوجته هو حي ثم ما وكيف
 حكم بمرثتها قال ليس لو ثبت زوجها ما نفي ان اقرت بموته في حياتها ولو ثبتها الميراث
 وزوجها ما لم يصح موثق قبله والد على **مسألة** عن الشيخ المحسن ولا تنازع ورثته
 الغائب في مالها يصح به **مسألة** قال ان كان لا زوج له ولا مؤنته فبها ولا وصية لاحد
 ولا حقوق لا رثة فاحب ان يفهموا اياه صفاته الامانة الا ان يحتسب فيه احد يشهد
 عليه انه فيه امانة حتى يصح موته وان اقام له العام وكبلا جاز طاعة والد على **مسألة** عن الشيخ
 صالح ووضح وفي رجل الحج في حرة ولم يظهر له خبره واحكمه قال يجوز له الاثر انه مفقود
 وكذلك طالع الجبل الاضطر لم يظهر خبره والد على **مسألة** ومنه وفي رجل الداروع رجلا
 قد فقدت ثم تزوج اربعا بعد انقضاء فقهه ثم رغب في فقهه حيات الاولات **مسألة**
 قال زوجاته هذه الاولات والمؤخرات صلاتهن ان كان وطى ويحرجن بلا صلاف
 ان لم يطا **مسألة** وقال الشيخ عبد الله ولا كلهن زوجاته فان كان حيا فختار منهن اربعا
 اذا صح موته فلله يرثهن جميعا ان صح حياة الاولات والد على **مسألة**

عن الشيخ جعفر بن محمد الدركزي وفي رواية تزوجت بعد وضوء اجل فقد زوجها ثم قدم
ومات قبل ان يعلم قوله ثم مات الثاني قال طاهر بن عطاء وصلاقتها وزوجها العا
وعليها من عدة الوفاة فان كانت حاملا من الثاني فتكون عدتها والاول بعد وضع
حملها وتعد من الثاني عدة الطلاق ولها صلاقتها من ان كان قد دخل بها وفي غيرها
منها اختلاف والدرع **مسألة** الصبي والابن من غيب غاب واشتهر شهرة
قاصية اندمات الا ان اصل الخبر بخبر واحد لا يكون حجة والطايع للقلب والحق
لنساء يد التزويج ولو ثبت القسم والدخول في ذلك وحكمه وكاتب قال لا يجوز ذلك
ولو كان الخط جائزا حتى يكون اصل ذلك خبر ثلاثه فصاعدا على ما قيل في الشهرة
وشره عنده ورافقه الناس المحققين ولو يعلم الاصل في ذلك بخبر واحد الشهادة متى صح
ان اصل ذلك من لا تقوم به حجة الشهرة بطل ذلك وانقص الحكم والدرع **مسألة**
عن الشيخ عبد الله بن محمد بن شهر في اناس لما قتل البغاة عليهم قاصدين بملكهم من جمل
يساير قوم حول البلد وقع بينهم ضرب تقتلهم كثر عليهم البغاة فمن يواعظهم
رجعين المحترمين ولحقوا منهم احد واجاوت قلوب اهل البلد يقتلوا لحقوه ط
وحاصروهم في حجرهم اياما وسار عنهم فخرجوا في طاب وقوله فوجدوا اشارات
ملاعظام وثاروا في اللس ونساء الثياب عفا بعض اهلهم انها نساءهم وهما
وذكر في ذكر الزهادين عند احد من قتلوه انهم لحقوه بموضع كذا وراهم بضرب
وسكنت نفوسهم لا قتلهم وغير شهادة تقوم بها حجة الا هذه الاسباب ولهم
لهذا كذا وكذا خبر ولم يشكوا في قتلهم من قبل اللطائف واعتدت نساء وهما
نفذت وصاياهم وقسمت اموالهم ليكونوا لسعاهم ويسع الدخول في ثوبهم واهلهم
ونكالا لكان عليهم ام لا قال يكون حكمهم القتل ويؤتون اربع سنين وحكمهم
في الاربع سنين الحيلة حتى يصح انهم قتلوا او ماتوا والصحة في هذا اشهد على
او شهرة لا يوتاب منها في خمسة شهور فصاعدا وما العظام والدم والثياب والسلاح
فليس يصح في الحكم ان يحمل فيها وجوه كثيرة واما النساء اذا قتلن بدمهن معهن موت

الظاهر من غير ان يشاهد ويصح مع اهل البلد نقول ان كلاً من خصوص علمه وهو ما عونا
 على ذلك نقول لا يصدق وهو مدعيات والمدا على التقبل دعوة ولا تصدق على المدعي عليه
 وخاصة في معالي الصداق ووجوده وجواز اللوات وهذه احكام لا تزول الا بالامور التي
 تثبت في دين الله وهذا القول الذي اراه على الاوصياء والدا على **مسألة** عن القاضي
 سليمان رحمه الله في حق الشيخ سعيد عن ولفاد وصيته وقضا ودينه فقد تقرر في قلوبنا
 انقضائه فله سبب التاجيل ومن سماع الناس وشهادة وشهد عند الولي وحكم بقوله
 على طائفة قلبه لا على صورة يهتد عادلة الحاكم فامته وكيل انقضائه ودينه ولفاد وصايا
 وان احتسب احد اخوته في ذلك هل يجوز ذلك قال ان هذا الفقد اذا صح بشهادة
 اربعة نفر فقد فلا في فلان اربع سنين ولو لم يؤرخ وقبل فانه ينقض بشهادتهما
 ولا الزم به بشهادة عدلين فالشبهة قاضية في ذلك يؤرخ منذ صدق الشبهة في العام
 اربع سنين فبعد ذلك يحكم الحاكم بانقضائه فله وقسم ماله بين ورثته بعد قضاء الدين
 والموقوف الموصى به على يد وصيه فاذا لم يكن له وصي فيقيم الحاكم ثلثة عدل انقضائه
 الموصى به على المفقود وماله ولا يجوز الاحتساب والبيع بالاحتساب وبالخاصة
 لمن عرفه وعرف ماله ولو يبيع عنده الحكم بانقضاء الفقد عن بحول الحاكم بالفقد وبمصادره
 وليكتب ان قد صرح عندي انقضاء فقد فلان فلان الفلاني واجبت الدخول في قسم ماله
 بين ورثته على كتاب الله وتقيم على وليه للمفقود ان يطلق احد هو نساؤه فاذا ابوا
 فليطلق من عند هو على ان هذا هو القول الذي عليه العمل في المفقود والماله **مسألة**
 واذا طلبت المالة النفقة والكسوة وزوجها الغائب مع الحاكم وكتب لها كيف يحكم عليها اذا
 فلم قال معي ان قد خرج عليه فان خرج محقة حقه والا اخذه ونوع طلبت ولو طالبت بما
 استبح لها بعد رد مدته من قبل او لا حتى يبيع خوجه من كل الياها من يوم طالت وبعض
 يرى لها عليه فيما مقرر فيما يستقبل قلت ولا الاحتج عليه فقال ان كان من مضمنا لها هل
 عليه البيتن قال نعم ولا حكم عليها ان يحجبها فان طلبت ميمتها فلا بد لها ان تحلف
 او ترضى عليه بين وليه الاجل في احضار بيتته والدا على **مسألة** وكيف يحكم الحاكم لزوجه

الغائب اذا طلبت منه وجبها قال يطلب المصطفى عليها انها زوجته وزنها حيث
 لئلا الحجته ثم يراها ان تدان عليه المستأجر كما يرى لنفقته وكسوته ثم يعطيهما ذلك
 ومن الغائب بعد المهرين فان طلب وليه عينها مامعها لنفقة ولا كسوة فعليه
 ذلك ولا يباع ماله بالنداء والدعاء **مسألة** والملاقاة غاب عنها زوجها مسير ثم صبح
 معها موتها وطلاقها ونقصا وعدتها من سنة هل عليها ان ما اكلمه وماله قال اذا كان
 هالك فعليه ان عرف ذلك للورثة ولا كسوة عليها ان كان طلقها ولو كملت مدة حياتها لم تعلم
 بطلاقها والعدالة من طلقها الامديوم علمت وكذلك للميتة وقول للميتة انها كذلك لان
 تعتد وتنبأ من علمت او المطلقا من ومن الميتة الشدة والدعاء **مسألة** عن ابى الحواري
 وعن رجل غاب عن زوجته ولم يزل الحاكم ان يبيع من ماله ونفقة على زوجته قال اذا
 صبح مع الحاكم غيبته للمهر حيث لئلا الحجته اوها الحاكم ان تدان لنفقته وكسوته
 الى سنة فلا تنقص السنة والحاكم يبيع مالا الغائب بالنداء بقوله لانت الملاقاة
 لنفقته وكسوته التي فرضها الحاكم فيؤري الحاكم مالا الغائب بقدر ذلك ويستشفى
 للغائب حجته فكما مضت سنة بلع الحاكم بقدر ذلك فان طلب والمغائب عين الملقاة
 مامعها الغائب نفقة ولا كسوة كل ذلك وان لم يطلب والمغائب كان ذلك
 على الحاكم وهو تدان ويكون الدين على الغائب والدعاء **مسألة** وان تزوجت المتقنة
 ازواجاً فانور ورثتهم ثم صحت حياتهم تدان للورثة على ورثتهم وقول ان جميع ما
 ورثته منوها النفاق تزوجت على السنة والقول لا ذلك ان علمها ان للورثة
 قال ابو الحواري انا أقول نقول ونقول طامور رثتها منهم قال المولى جوفيل
 حول قوله وجزه قال يوجب رد المورث عليها الا بصحها لانها كان على السنة
 تزوجها والدعاء **مسألة** وما الذي يجوز من ماله الغائب ينسب لقوم وليس لهذا
 ان ياخذ من هذه الارض شيئا الثمن والغرس والارض يحالها التي يصح موت
 الغائب او يزوج المدفون ذلك وجوب الوجوه • وما الشئ الذي يكون في الارض
 بارض جاره الحاضر فانه يرفع او ذلك الى الحاكم حتى ينظر الحاكم فيه ويصرفه بالحق

وان اعدم الحاكم فله عندك ان يحكم لنفسه في ذلك مثل ما يحكم به الحاكم اذا اعدم الحاكم لك
 لعدم الحاكم ان يحكم لنفسه بالخلف الذي يلي الحكم عند عدم الحاكم وسواء كان ذلك
 حادثا او قد عاين اكان هؤلاء الدعا على **مسألة** واذا اصحح مع رجل موت المفقود
 في قتر وج اوانه على لم يصح معها هذا تزويج غور صحيح ويقترب بينهما وعليه الصداق
 ان وطأها والدعا على **مسألة** المصلي وعن لولا فقد زوجها وعدت النفقة والرسالة
 الطلاق هل لها ذلك عند الحاكم قال لا الذي لها الطلاق ولا الحكم بدولها على ان طأت
 في جواز الطلاق في مدة النفقة اثر منصوصا ولا سمعت في خبر مرويا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اني سمعت شيئا وسيدنا الفقيه خلفه عن ابي محمد الله مستحسن جواز الطلاق
 لها ونفي به الضرر في الواقعة عليها بعدم النفقة والكسوة وقول لا يري عليها
 المشاق ودين خالتم ايسر وعسى ويحتمل قول البعض رجل يري بالديككم ليس ولا يدرككم
 العسر وكذلك قوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وبلغنا ان شيخنا قاضي الهام اعترض
 الدعاء على لهما ان رحم الله حكم بهذا القول في اوراقه مفقود زوجها فاقام للمفقود وكلا
 بنفقة على زوجاته لعدم المال وصالن زوجاته الطلاق فادى القاضي بطلاق منطلق
 منهن واحدة وهو اكبر مقيما وعقلا وفضلا واجم علما وفصلا وري المسلمين متسعين
 له الذي والنظر فان كانت الحجة بالنظر فلا تثبت الا بالنظر وليس كل نظر وان النظر
 حتى يجمع له الفقد والبصر فيما جعل فيه النظر وما ذكرناه وراينا واخسنه فليكن
 الحق عن الله فخذوا به وعسكوا به وروى الفقيه عن الشيطان اعادنا الدعاء
 منه ووجه المسلمين فانرضوه وانكروه وفقنا الدعاء كما لموقعنا كتابا وحينئذا
 وراياكم مساكنا للدعاء والحمد اعلى **مسألة** ومنه والغائب هل يجب عليه الصلاة **المسجد**
 الجامع قلنا فيه اختلاف والدعا على **مسألة** عن الشيخ حبيب السلام في المفقود
 ان كان له ورثة وعليه حقوق وديون ومنازعات نتج هل على الحاكم ان يقيم له وكيله
 ثقة علما في ذلك وان وكل الحاكم وكيله او كذا ورضي به بعض الورثة ولم يرض به
 الآخرون ما الذي في ذلك قال ان وكيل الحاكم في حال المفقود ليس له ان يتركه في

الورثة اذ يكونون **قلت** وتعلم مال المفقود في اجل فقله انقسم على ورثته كقسمة الأصل
 لكل منهم نصيبا موقوفه عن الجميع **قال** كما تقدم انفق في ذلك بل انفق زوجاته
 واولاده الصغار الذين لم يبلغوا ووقل من عولته حتى تنقضي مدة الفقد والدة واعلم
 ان **مسألة** المصحح في كل امر طلق زوجة المفقود الذي له او متعاضد في السبعين وولي
 المفقود يطلق زوجة المفقود والوكيل يطلق زوجة وكل من هؤلاء لا يمنعون ان
 الازواج يتزوجوا وطلقوه لان طلاقهم قد مضى عليهم بحق سوى والمفقود فقد
 قال وقال انه لا يتزوج وطلقه ونساء المفقود وحسب ان هذا مروي للذين وعان
 مله فيهما الاثر حتى انه يوجد النفي عن بعض في هذه المسئلة ولا يعلم قايين وكل في طلاق
 اذ لا يجهلها اذ في الطلاق محملا وبين وكل كالكالة مطلقا ولا يعلم احد اهل العلم
 انك التزوج من طلق تحف الكالة وقد فعل وفعل في ما تناهوا عنه السمع عنهم تغييرا
 عليهم ولو اعتبرت المسئلة وتذكرت لجاز فيها معنى الكراهية والتمسك لمن لم يجد
 لادفعه وانما قالوا يجوز تزويج المني طلقها والدة **مسألة** وضد ما مضى الغائب
 فقال وقال ثمانون سنة من غاب **قال** وقال محمد بن **قلت** فيه ثمانون
 سنة من لا يغاب والدة **مسألة** عن الشيخ سليمان بن محمد بن ملا مات قول
 في هؤلاء المغييبين الذين استأجر الفرج بحقة وقد وصل منهم رجل واعلم عما
 اصابهم وبغير اهلهم موت ومات منهم وبمخيلة ويقى وقال طاب فلان والطمان
 قلب اولياء الغائب وموتوه وانفذوا وصيته وتحدثت زوجة قال قد قيل ان
 شهادة الواحد لا تقبل على موصى الموت في ظاهر الحكم ولو كان الشاهد في الثقة والعدالة
 كما قال محمد بن محبوب رحمه الله وحكم هذا الاسم الحيوة حتى يصح موته بشاهدي
 عدل او شهرة فلا يخال الجاشك والارباب وليس لورثته قسم ماله ولا انفاذ وصيته
 ولا يجوز له زوجه ان تعتد منه عدة الوفاة ولا يجوز طهوان تزوج لها زوجه وقلم
 الظاهر ولا يجوز لمن علم ذلك تزويجها **قلت** وان ملات زوجة هذا الغائب التزوج
 هل يسمع الاقوام بالولسطين المتعاضد عنها ام لا **قال** اذا لم يصح موته ولا ادعت

على صحت موته فقد قيل انها تنفع والتزوج وبحال بينها وبين تلك الداء **مسألة** سئل
 القاضي عن زوجة فقد زوجها فترجعت وقيل انقضت نفقة زوجها فترجعت وقيل انقضت نفقة زوجها فترجعت وقيل انقضت نفقة زوجها فترجعت
 الاخر منها الحاكم ان ذلك فعندى انه ينبغي الحاكم ان يسألها باي وجه تزوجت فان قالت انه
 قد صحر عند هاموت زوجها الاول فترجعت الاجل ذلك فواسع الحاكم السكوت عنها
 على زوجها وان قالت انها تزوجت على الجاهل بالزواج ان زوجها قد مات لما فقدت زوجها
 الاخر ايضا بذلك فليمنعها الحاكم عن هذا التزوج ولا يطلب الحاكم النفقة وما لزوجها
 الاول طامعها الحاكم والاخر فعندى انها ليس لها نفقة وماله ملازمة حامله والزواج
 الاخر لانه لو قدم الزوج الاول كان منوعاً وطامعاً والدعاء **مسألة** عن الشيخ ناصب
 تمسح في زوجة المفقود والغائب اذا ولدت اولاد لم يكن حكم الاولاد قسراً وزوجيهما
 او غيرها وهل يقبل غيرها قال ان حكم ما تلده زوجة الغائب هو لا يحق وكذلك
 المفقود لا تزف بينهما عندى لان حكم الولد للفراش والفرش لها هذا الزوج وهما وغان
 عندنا ما دام في حال الغيبة والفقد في الجوف حتى يصح موتها ولا يقبل وطمان الولد
 لغير الغائب والمفقود وقد قيل ان لها اولاً ولها تله من بعد الغيبة والفقد وما تلده
 من الاولاد وبعد الاولاد في حال الغيبة والفقد لم يكن هو لهما ايها والمقول الاول
 لقول الله هو مطابق للعق الجلي المتقدم وكذلك السرية اذا وطئها سيد عا في حال النسب
 ومع تسريتها الصوة الزوجية اذ هي تسريته حكمها كاحكام الزوجية ما لم يكن عكسها
 احل بالتزوج او ملك عين او يشهد على ترك وطئها على قولين قال باجالة الاشهاد والد
 اعلى **مسألة** عن الشيخ حبيب بن ابي اذ اطلب ختم الغائب ففقد وما ل الغائب بعد
 الصوة فان الحاكم يقيم للغائب وكلاً ويسمع عليه البيعة ويوصله الى عقد وما ل الغائب
 ويستثنى للغائب تجدد بعد عين ختمه فان لم يصح له وكيل تولى الحاكم ذلك لنفسه ولا تنفق
 للغائب تجدد والمجدة في الغائب اذا كان في موضع لا يقدر على اتيان ذلك لانه لا تجدد
 ولو كان بجمان والدعاء **مسألة** الصبي وانقضت اجل المفقود اكثر ما ذهبوا به اربع
 سنين والغائب عاثة سنة كل شهر وهذه السنون ثلاثون يوماً وهكذا الحكم في

جميع العقود والديون **مسألة** الشيخ نجيب سعيد في الذي يموت ثم حضت حياته
 وولد بنفسه ما حكمه وحكم ماله وزوجته تزوجت بعد موته **مسألة** قال امامه ودود
 عليه وزوجته ان كانت تزوجت فله الخيار بين المات وماتت ان يقبل اقل صداقها الذي
 الذي تزوجها عليه وهو الزوج الاخير وان لم تكن تزوجت فهي له على نكاح الاول **والعلم**
مسألة الصبي والصبي الذي يجوز تزوجه قبل بلوغه طلاقاً وزوجة المفقود **مسألة** قال
 لا يجوز طلاق الحاكم او والد الحاكم **مسألة** ومنه وفيه غاب وعليه حقوق ^{تستوف}
 ماله وقد تجوز عليه الحاكم وماله بقدر ما عليه وله زوجة واولاد صغار فعليه نفقة من
 ماله ان قال لا نفقة طهر اذا لم يكن له مال سوى ما احتاجت اليه من والد **مسألة**
 الذي له اذا سمعت ان فلاناً فقد ولج نفقه وتزوجت نسأوه ونقسم ماله على نحو
 في الاول في ماله كناية او كمال او اشارة او تزوج زوجاً له ولا سال عن اصل تاجيله
 كيف وقع ولا ورجله ولا وطلب تاجيله ان نفقه صحبه قائمة بد الشريعة **مسألة** قال
 صح فقده وقد خال له من المدة بقدر مدة للمفقود والى احواله وثقات المسلمين ^{عليهم}
 وكما هو قد خلو في امواله بالكتابة بين ورثته وغيره من اعيان ومشتري فلا باس
 بالاكل او امواله والشركة والكتابة وتزوج من ولد ونساء ولد له موجود في بعض النكاح
 ان المفقود اذا خلت مدة فقده ولم تصح حياته فحكم للورث والعدا **مسألة** ابن عبيد
 في اواف غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة ولا نسوة وطالب ان يوفى بها عليه نفقة
 ونسوة اعلمها ابنته تحضرها عند الحاكم انه غاب عنها ولم يترك لها نفقة **مسألة** قال اذا
 صح مع الحاكم انها زوجة هذا الرجل وتولته عنها بشبهة تؤدى اليه صورة علم الزوجية
 بينها ومنه غيبته ولم يترك في ذلك وصح معه ما بينه العادل يجوز له ان يرضى
 لها عليه النفقة ويستشفى له جثمانه فله او حضره يقوم مقامه والد الحاكم **مسألة**
 الصبي فمن غاب وله وكيل محاضد البلد فجاءه الرجل الموكل خان على لفلان
 مايقول اني قد تمكنت تسليمه له ومالي وكان ذلك بخطابه ايكون على الوكيل ان يسلم
 ومال الغائب مايقول اني قد تمكنت تسليمه له ومالي وكان ذلك بخطابه ايكون على الوكيل ان يسلم

عليها الميت ان يكتب على لسانه ونسبه ما يثبت فيه فصدق علمه ولو كتب على غيره لم يثبت
 القول فيه سواء اذ اطلب منها المكتوب له الاحكام قال اذا كان القدر صحيحا والادوية
 المقررة ولغظه حكم الحاكم في ماله وغيره منه وطلب له الاثر في هذا الحق الوكيل حكم
 عليه تسليمه فان لم يفعل قام الحاكم له وكيلا اخر يقضي عنه ما عليه في قوله يقول ان التثنية
 كلام والداعي **مسألة** الشيخ شايق رحمه الله ان نقل اجل فتقدروا بها ثم عتدت منه
 نصف العدة ثم قال لها اجل الوعد تحيا عكة فتقضت عتدها ونطيت ثم صرح بموته
 استأنف العدة ام بنى عليها فاختلف في ذلك والداعي **مسألة** الشيخ صالح روضاح
 ونحوه صحة البينة للعادلة عوتد فقسم ماله وتزوجت زوجا ثم شهدت عليه البينة
 العادلة بحياته **•** قال لا تقبل البينة بحياته قل للشهود او كثر او بعد صحة عوتد لان
 يقدم وصح بالعيان فحسب يوق بين الزوجين والزوج اللغو وعلى الشهود غم ما اتفقوا
 من المال بشهادتهم وقول الذي يكون حجة ولو جاء بنفسه بعد صحة عوتد من الصبر اذ ان
 لم يرض الزوج ولمسكته حالها **•** قال ان صحة حياته ولو صح بعينه فلا يعيبن في تزويج لان
 الاوقد التمس فان صح بعينه فهو زوجها وان لم يصح مدة الشهود في حضاها فان احضره
 الواجب والافلا تقول عنها عن الزوج في ظاهر الحكم وقصص عوتد زوجها في الاصل **•**
 قلت له وهل تقبل البينة العادلة بعد صحة عوتد هذا الغايب مذنون وقد تقلم
 ان لا يصح للموت لم يحزن يستقل بالحياة **•** قال تقبل في ذلك البينة العادلة لان البينة
 شق فيها موت السكينة فاذا رجع بنفسه وصح بالبينة العادلة انه هو فقبولة شهادتهم
• واما الموت الحقيقي فلا يرجع صاحب الحياة الدنيا بالقول تعالى لا يلدنون فيها
 الموت الا الموتة الاولى وايضا فمن جود في ان المسلمين ان بيته الموت ولو بيته الحياة
 وقد جاء ايضا في ان المسلمين دحهم الله لا يستقل علم الخاص لا الخاص والداعي **مسألة**
 عن الشيخ صالح روضاح وفهم وصح ومات وشهد الجماعة دفنهم ثم حيا وركب
 الخاص والعام **•** قال يحكم بحياته وينبغي ان ينيش الغيب **•** قلت فلان قبره ممتد
 وجده في مكان ميتا هل يغسل ويحلى عليه ثابته **•** قال لا ولكن يدفن والداعي **•**

مسألة وعن بعض السلفين ان من سأل المفقود اذا صح فقده عند الحاكم يجوز
 جيلده وغير مطالب احد ورثته لان قال علي ما وصف **مسألة** فقد قيل في ذلك اختلاف فقل
 ان له ذلك ولا عليه وقول المالك ولا عليه حتى يطلب ذلك احد اولياء المفقود • قلت
 وان اجله بغير مطالب احد منهم اعفى تاجيله ويصور حكمه بموته بعد القضاء وذلك لا
 جلي له • قال فان صح موعده فقوله فقول النكحون له ذلك احتسابا وقول الله لا يجوز
 الحاكم ذلك حتى يطلب ذلك اولياء المفقود او بعضهم • قلت ومن طلب تاجيله احد
 ورثته من عصبته او ارحامه وغير ورثته وجله تطلب منهم ان يفي ذلك قال نعم ينبغي
 ذلك اذا طلب ذلك احد من عصبته وما اذا طلب احد من ارحامه فلو عد قد قيل في ذلك
 خلاف **والدعاء** **مسألة** الزام علي وكيف يحكم بالرجل انه مفقود بشهادة العدول
 او الشهرة وكيف لفظ الشهادة التي يكون في كوماتها في القدر فاذ كان قال اما الحكم
 الفقد بشهادة العدول فهو متفق عليه ولا يعلم في ذلك اختلاف واما شهادة الشهرة
 والخمسة فصاعدا اذا ارتفع الريب • وقلب الحاكم بسبب شهادتهم فقد عمل به ط
 اشباخنا فيما بلغنا عنهم ولا حواضن في ذلك اختلاف فافض بعض الحجة في ذلك لا شهادة
 العدول يشهدون قطعا وعن الشهرة • ولفظ الشهادة في يد يقول الشاهد
 انا اشهد ان فلان فلان الفلاني ركب غينة في البحر وانكسرت السفينة التي فيها
 في البحر وهو فيها ولا علم بعد ذلك بخبره لان اذيت هذه الشهادة **والدعاء** **مسألة**
 القاضي ناصر سليمان وفي المفقود اذا كان له اخوة مستورون في النسب فطلق احكم
 احدي وجات فطلق الاخر اذ في وطلق الاخر ايضا اذ في او مطلق الاخر فطلق
 بغير او بغيره الاخوة وللا من الحاكم ويجوز لكل واحد ان يزوج بالتم طلقها الخاتم
 لان قال يجوز طلاق الاولياء تزويج نساء المفقود ولو طلقوه من المفقود
 لان هذا الطلاق لا يحرم التزوج على قولنا اجاز تزويج زوجة المفقود احكام
 الجيلة ما لم يصرح موته فلا يجوز تزويج نسائه لاحد والعول على القول الاول وهو
 الاكثر قلت له وان اولاد اخوة غيره بطال من يجوز للامور فعلى ذلك • قلت

وان اشفع الاخوة عن طلق الطاج اخيه المفقود يجوز لو لم يلد له بعد مثل ابن عمه
 بطلان وغيره والحكم قال انه يجوز ذلك وهذا الطلاق الحسن لانه لو لاند يكون
 احسانا لما جازت لزوجها بعد وفاته وغيبته وانقضاء فقهه وتزوج زوجته ولا ينعقد
 طلاق وليه ولو طلقها عند الثلاث فلا يحل له طلاقها لانه ليس له بوكيل
 والمفقود لم يخطى طلاقه ولو جحد والد **مسألة** عن الفقهاء العالمين في خبر فقه
 ركب في سفينة فاصلا ناجية واخذوا غيرهما فلم تصل السفينة التي هو بها ولم يلد
 حالها ما حكم بهذا الركب يصير ومفقود ام غايبا وما حمله الذي يوث فيه اذا مات له
 حرم وما حكم فقهه او غيبته الركب سنة ينقض وهل يحتاج الى نية التعيين او الفقدان
 لو بين للسفينة غرق ولا انكسار ويكون حكم فقهه او غيبته وحين ركب او يحتاج
 الى نية ولو تاخر الحرسين بلانيد لانه لا يخفى عليك حال الدارث اشتغل ورأى الى
 ورثه افتنا مشايبا ان شاء الله قال قد قيل ان هذا حكم ما الفقد يكون على حسب ما وجد
 الاثر وكانه يشهد ان يكون على قيا دما في المعنى يشهد من يكون غايبا وهذا هو
 المعاني ما جاء في مثله عن الشيخ ابو سعيد محمد الله ولقد كنت على التفرع كره هذا
 اعتمدت في الجواب **والثبت** في الحجة فيمدرون ايضا من الاول الاما قلت في
 الحملة فيمد في الابتداء من انه يخرج فيه معنى الاختلاف **ان** ذكرت ذلك لما احببت
 ان اتيك بالقولين جميعا للتوفيق فيهما العكس ان تاخذ ان كان لك بعد لا يصح فيه انه غايب
 او مفقود والمفقود قيل فيه ان مدته اربع سنين وقيل بالسبع سنين عند فقهه
 والاول اكثر وفي قول ثالث انه مثل الغائب **والغائب** قد قيل فيه انه للغاية في اجله
 والله على حكم الحق حتى يصح موته وقيل حتى ينقضي له من ذل اثمانون سنة وقيل بالمانئة
 والعشرين وقيل عائة وثلاثين سنة وقيل غير هذا فيه وكل قول للمسلمين صواب
 وعلى قيا دكل قول لا يضر صح موته وينقضي اجله للمسلمين لفقده او غيبته فكل في الغائب
 يكون في جميع احكامه ومعاني ما ثبت له وعليه في الاحكام والوارث والوصايا و
 غيره في احكام الاسلام وراى القف في غيبته او فقده وحكم عليه بالوفاة على ما قيل

ماجرى والاختلاف فيثبت فيه والاختلاف قائم وإن لم يحكم بوفاء نظر
 المسلمون إلى أن الكف عن الدخول في تركتها ولهذا لم يكن حكم فيه بذلك حاكماً عدل
 أو جماعة المسلمين أن عدم من يحكم عليه وفيه من المصلحة والحكام عن معنى ما
 يوجد عن الشيخ القاضي ناصر كلبان وكذلك الشيخ سعيد بن شير المصنعي يقول
 أنه ما يختلف فيه وما جاء فيه الاختلاف لم يحجب القطع فيه عما قبله لأن الحكم
 حاكم عدل هكذا الشيخ قال وقولنا إن الجماعة تقوم مقام الحكام في جميع
 الأحكام إلا لم يوجد في حين ذلك وإن ادعت الورثة الأحكام والجماعة جميعاً
 فلم يلتصق على أي عقيب الاجتهاد وفي النظر الأصابة الأصح أن اعتدوا
 المدون لم يعتدوا وعدم الدليل على صحة السبيل في ذلك وذلك بقوله أفاد
 القائلون من المسلمين على تجري العدل لم يردوا لها الكين وقيل إن طوران باخذوا
 بما شأوه ثم قرأوا الفقهاء والأول الأصح والاختلاف فيه واسع والقول بذكره
 يتسع وقد بينت ذلك والقول ما فيه كفاية كذلك هذه التمسك الله وهذا في ثار
 قبلنا والمسلمين محمد الله موجود وله الحمد وكل حال والصلوة والسلام على محمد
 وآله وصحبه وسلم فانظر في هذا كلبه ولا تلخذوا منه إلا الحق ويا أيها الناس انظروا
 على قولي إلى الضعف في جميع أموري أثبت والله أعلم **مسألة** المصنعي وقد
 وجدته طلقها قبل أن يتفقوا على فقد حاكم عدلها إلا أن يترجح اختصاصها من
 تحيض وقد ليست منها وصية وانقضاء قال مع في ذلك اختلاف قول عند سنة
 ثم لادن يتزوج اختصاصها وقول عند سنتين إن كانت تحيض فحق ابتاس من
 الحيض أو تنفق عليه العقد والله أعلم **مسألة** الشيخ محمد علي وفيه من سافرت
 بملك وقد ذكرنا وجدته نفقة لم جاء خبر موثوقاً ما يتوهمها أو النفقة أم لا قال
 على منقذ هذه على ما حفظته وإن شاء أصحابنا أن ليس لها أن تكل بعد موت زوجها
 وذلك الذي تركه لنفقتها من يوم صح موتها معها العشرة يوم بلغها الخ لأن ذلك مال الله
 وعليها أن ترضى ما كملت وذلك بعد موتها لأن الخطأ في الأموال مضمون ولها ذلك

في غير هذا بعد موت بقدر من ثمنها عنه وليس الموت كالطلاق واللعن **مسألة**
 الشيخ جعفر بن محمد بن عيسى في إقراره بغيره من ثمنها عن الأرض السوادية ولم يذكر لها
 شيئا ولا ولد وكل من وطأ غيبته وجاءت المرأة تشكوته إلى النفقة كيف يفعل
 الحاكم فلا فلا وفي هذا الحاكم أن تطالب على المرأة إقام له وكلها والزمان أن ينفق
 على هذه المرأة وإمان يطلق واللعن **مسألة** الفقيد جعفر بن محمد بن عيسى في إقراره
 من يملكه إلى غيره وطالب الزوج النفقة والكسوة ونزعها الغائب ووضعها القاضي
 وإقام هذا الغائب في غيبته سنين أو قال ولكن ثوران هذا الغائب قدم وغيبته وإقام
 عند زوجته مقدار ما يمكن أن يعرفها ما عليه من النفقة والكسوة ثورات بعد ذلك خلاف
 ورثة غير زوجته وطالب المرأة نفقتها وكسوتها المكتوبة لها على إقرارها بدينها بآبائه
 عليها من ثمنات وانكروا رثة الهاك وكسوة والنفقة تبقي هذه النفقة على ما كانا
 يحكم على ورثة الهاك بآبائه هذه النفقة والكسوة بخط القاضي فالله لا يحكم على
 الورثة بآبائه هذه النفقة إلا يصح بشأ عدي عدل أنها بقية على الهاك إلى ما مات
 أو وصي ينفذ ذلك على أكثر القول والمهور عند نال النفقة المكتوبة على الهاك حتى
 عليه عدل وقدر عاشر مع زوجته مقدار ما يمكن قضاء ما عليه واللعن **مسألة** الشيخ
 محمد بن أحمد الزكوي رجل تزوج امرأة فهاوت من بابتة انثى وحملها السبع ثم إن
 الرجل خال زوجته هذه وتزوجها أخرى وجاءت بابتة انثى وماتت هذه المرأة بعد
 وطالب الزوج الأول ميراث البنت التي حملها السبع فانكروا رثة هذه المرأة البنت
 الفقيرة ما حكم قال إن كان هولو الورثة انكروا رثة البنت فلهذا لا يحكم لهم
 فإذا صح لها بالشرع أنها ابنة فهو لآل الورثة لا ينحلها السبع وصح ذلك
 وطريق الشهرة فإن ذلك جائز وثابت صحة النسب والعقد باب الشهرة التي
 لا يرد لها أحد ولا يعارضها معارض فإذا ثبت النسب ثبت الميراث وإمان
 كان إنكارهم هذه المرأة مانت ولما لم يأتوا منه هذه المفقودة فعليه في ذلك
 شاهد أو اثنين من أهل البيت أو غيره من أهل البيت فإذا صح ذلك شهادة العدة والتحقت منه

ميراثها وجب لها ما وجب لغيرها وحكم الميراث • ون كان الكاهن من هذه
 المفقورة فلا انقضى نفقها فان علم في ذلك البينة وحكم النفقة على صده حتى يصح
 بالبينة العادلة ان هذه المفقورة قد صار لها من يوم فقدت هذه اليوم أربع
 سنين لحسن الامور لكها والدلالة على **مسألة** والفقور والغايب اذا لم يؤخر
 غيبتهما ومضى السنين بما لا ريب في القلوب بانقضاء اجل نفق المفقور وغيبته
 الغايب يجوز لمن عليه لها تبعها وعنده لها امانة فاذن ذلك في وقتها فيها بينه
 وبين الله • نعم جاز على قول بعض المسلمين والدلالة على **مسألة** ونفس الميراث
 وهو غايبه ومفقورة فعندى الله قول يقع عليها الدلالة وقول لا يقع عليها وعلى
 قول من يقول ان الدلالة واقع عليها فان يدري من زوجها اربعة اشهر مدة الدلالة
 وتسعة اشهر الحمل وجاهل على هذا القول بعد هذه المدة تزويجها او تزويج
 بخامسة ان كان مع أربع زوجات بالمدة الغايبه المولى عن المخرج والشبهة
 فيكون اربعة اشهر لعدة الدلالة وتسعة اشهر الحمل لانها يمكن ان يكون
 في ذلك الوقت في بطنها حمل ولم تنقص عن ما بالعدة الاشهر للتزويج لانها
 لو كانت معدة لحضه ولكي منها كانت حامل ولا تنقص اربعة اشهر مدة الدلالة
 ولم تنقص العدة للتزويج حتى تضع ما في بطنها فيكون قد جمع اثنين ان تزويج
 اختها او جمع بين خمس كما ان طلقتها او ان تعتد من ثلاثة اشهر للعدة
 وتسعة اشهر الحمل ولا فرق بين هذا وهذا ولا يجزي ان الدلالة على الغايبه
 والمفقورة والدلالة على **مسألة** وفند وقوله الغايب اذا صح حكم الزوجه
 بينهما عند من فرحت اليد وحكم المسلمين بطلب النفقة والكسوف منه ولداهم او
 او فرضة في بيت مال المسلمين ايعام للغايب ويكيل نفق عليها في الغايب ويكسوها
 ام تحتال لنفسها ان قدرت وما لها او غير الحق قضاء شهر اذا انقضى الشهر لم الكيل
 اليها بعد نفقتها لذلك الشهر ام يحكم في ذلك • قال المؤمن ان تدان على زوجها
 لنفسها نفقة شهرين مؤتد ثم يدفع لها مال زوجها وان تبرع الحاكم باقامته
 وميل

وكيل له وروى عن الاتفاق عليها جاز وتثبت ان شأوا له وهذا السرطاني والاول جابدا لاثر
وما جابدا لاثر اولى العمل **ومن النقص** ابو طه واما العجيني فكذلك اخذ الذين على قسما الله
اعلم **المسألة** التقيد منها بن خلفان عن رجل ابتلى ابعدا الجذري وخرج عنها وبينه
ولم يزلين توجد ولم يوقف له على شيء من موقوف شأوا الله والحق على ذلك ما حكمه يكون
غايبا مفقودا وان كان لا بد له من احد من نواحيه فما الخيلة لمن له عليه حقوق **فتنة**
زوجة او غيرهما من موقوفه وكذلك ان كانت عليه ديون للناس وطبها كيف السبيل
الى التوصل اليها **والله** قال في الحفظ هذه المسئلة بعضها مصرية والآخر في
وفيما عدي ينبغي ان يعتبر بهذا الجذري الحادث على هذا الجذري ولدته على انواع مختلفه
ووجوه مختلفه الى ان في الخطر **لا غنى** لك فان كان في نظر الشاهد من العائنه
به انه في الخطر المخوف الذي يخشى منه **صاحبه** كان خيرا بعد ان عرف ذلك بعد
ذلك اعم عني من ولا يتحقق امره فعلى هذا وحاله الخشيان ان يكون حكمه بالشبه بالمفقود
كأنه غيب **والله** **المسألة** اذا ثبت بذلك حكمه موقوف في ارضه عليه جميع احكامه
من حكم الحاكم بفقده الى ان ينقضي اجله ويحكم بموته بعد انقضاء الان اجله ما يختلف
فيه بالري بين الفقهاء فيقول اربع سنين وهو الاشهر والجمهور عليه وقيل غير ذلك
وهو موجود في الآثار من اجل ذلك للاختلاف اجبنا ان تكون امانته بحكم الحاكم على
ما به ادعاء فبه ما قد قيل **له** وان كان ذلك الجذري في اعتبار معتبر واجتهاد
في نظره والنوع السليمه وخطره وكان خيرا على هذا امره ولم يوقف بعد ذلك
على خبره في هذا الموضع **ارجو** ان يكون حكم الغيبة الشبه به وبذلك يصح حكمه
الاغياب في جميع احكامه **فاما** اجل الغيبة فقد قيل فيها اختلاف **متعدد** فيها
ارجو ان لا اشهر وقوله والعمل به عندهم انون سنة منذ اول الامم غاب **له** واما
ان الشبه ذلك الجذري على المشاهدة فضعف **عن** القطع فيه باحد الامرين فلا يصح
في حكمه ان يكون غير مخط **صاحبه** غايبا ماله ماله عليه ما يجب فقده من اجل خطره
وعظم ضرره وعلى كل حال حكم للمفقود والغائب **ماله** ينقض اجلها الحيوة حتى يصح مقها

قبل انقضاء اجلها بيمينه عادته او شهرة قاضيه ولا بد من حكم الحاكم بالانقضاء بعد
انقضاء اجله وحكمه بيمينه على ما تقدم في المفقود واما قبل انقضاء اجلها او وصي موتها
وارثان ومات من يرثان واما زوجهما وعليهما وتزوجها فنقتد من مالها وزوجه
وغيرها بعد حكم الحاكم بذلك عليهما ان ذلك لا يصح عليهما وزوجه الحاكم بعد فروع ^{اهله}
الهيدفيد فيمنه يعيم الحاكم وكذا لقضاء ما صح عليهما وماله واستثنى لاحتجما او
يقربا لهما بعد اداء اولاها بعد ان حكم بالانقضاء بعد انقضاء اجلها الحاكم به
فيكون ذلك من ثابتي جميع ورثتهما على عدل كتاب الله لا لا نعم وقاير من حكم
بما اتفق بعد غيبة او مات بغير ذلك بل حكم الذي جميع ذلك سواء والادعاء ^{مسدود}
ومنفذ للمفقود اذا انقضت مدة فقده وخلف ورثته يتامى وبالعين والاد
البا لغون او حذرهم قسم ما خلفها كدم فاي ولي التامى وقال لا يقسم هذا
المال الا بعد بلوغهم ورياسة شذوهم وريد تأجيله لان يبلغوا ثلاثين منهم
غير بعد ذلك كيف الحكم قال اذا انقضى اجل للمفقود بعد الحكم به فلا رى لولي
اليتامى تحت منع قسم فكان مشاعا بين اليتامى والبا لغون في مال المفقود ^{بعد}
اما تنفذ انقضاء اجل فقوله لان الحكم بذلك يوجب قسم ميراث بين وارثه من يتامى
وبالعين وخاصة اذا طلب البا لغون قسمه فلا يعنون وقسمه الى حال بلوغ
اليتامى خوف غيرهم بعد بلوغهم لان القسم اذا وقع وجهه من اقامته الوكيل لليتامى
وتعديله القسام السهام وطرح السهم بعد ذلك مع جعل العين على ما ورد به الاثر
للإيتام فعلى هذا الوجه في قسمه فلا علم لليتامى غير فريد بعد بلوغهم بل ذلك ط
ثابت عليهم ليس لهم نقضه على ما عناه وراثا للمسلمين وايضا في توقيف قسمه الى
حال بلوغ اليتامى بخشوع حدوث الضرر طافى في ذلك حدوث الامات التي لا يؤمن
وقوعها على سائر الشركاء ولا ضرر ولا ضرر في الاسلام فيما يرى عند علمه السلام
والادعاء ^{مسدود} ومنه وفي رجل وصل الحاكم وحكام هذا الزمان والادعاء ان ينفذ
له نفقة وكسوة لا تحذف فلان ثبت فلان على زوجها فلان فلان المفقود بوكالة منها

انجب لها نفقة وكسوة على هذه الصفة وان تشاجر وليت المفقود وكيل المالة على بينهما
 دعوى ان انكر ولي المفقود الوكالة وقت المالة كما وكالة اللسان والوكالة بكتابة
 خط الكاتب قرب بينهما ام لا **●** قال فان صحّت الوكالة من وجه المفقود لمن وكنت من
 الناس فيها **●** طواف النفقة على زوجها المفقود مع الحاكم وان الحاكم ان يرضى لها النفقة
 وقال للمفقود بعد ان صح معد نفقه وانها زوجته ويستثنى المفقود تجدد ذلك بعد
 الوكيل عليه معد في نفقتها صحة الوكالة للوكيل وهذه للاك بلفظ ثابت منها مع الحاكم و
 عطف الجان خط فيها الزوق عندي فذلك ان لم تكن صحته اعم منها هذه لفظا
 لساها ثابت وخط الكاتب **●** فلا تكون اضعف عندي ان صحه لفظها الثابت ^{عليها}
 بالوكالة صح والثبت وخط الكاتب خصوصا في هذا الزمان **●** وقول الحاكم في صحة ^{الوكالة}
 معد من جهة لفظها مقبول وليس لولي المفقود تجدد في كانه الوكالة بعد صحته مع الحاكم
 ولا يندوبين الوكيل خصوص في ذلك فيما ادعى والد ادعى **مسد** ومنه للمفقود ان ادعى احد
 ورثته مودة وادعى صحته مودة وغير شهادة مقبولة ولا شهادة يطعن بها القلب طاعت
 اخذ هذا المفقود قبل القضاء اجل نفقه هل يرث الداعي موت المفقود والداعي صحته مودة
 من الارث الذي ورثه للمفقود واخذ ام لا **●** قال نفقها عندي ان قول بعض ورثة المفقود
 انه صح معد مودة قبل القضاء اجل نفقه تجدد عليه وحده دون ساير ورثته الذين لم يظهروا
 والقول كقولنا ذلك منهم مخصوص بعلمه وحكوم عليه بحكمه ويكون حكم المفقود علما
 ثبت له في حكم المسلمين ما لم يصح عليه ما يحول عنه تجدد لا يصح خلافه في اهل العلم وليس للقائل
 من الورثة بصحة مودة معد ميراث مما ورثه للمفقود عن يده بعد قوله ذلك وانما يكون له
 ما يصح له والميراث منه مع ساير الورثة وحملت مال المفقود الثابت له قبل تلك المقاتلة
 منه وما الحادث بعدها فيكون ميراث القيمة الورثة دونها وهو في هذا الموضع كالمعد
 الثلث لا يصح له ميراث معهم لما اظهره وقوله الموجب بطلان ذلك منه وما ادعاه المودة
 فقط وغير اظهار صحته معد فلا يجب عليه ما شئ فيحكم عليه في اهل الحكم ويخرج
 من حلة ورثته في الميراث مما حدث له وبعد دعواه هذه وانما يكون ورثا معهم في

الجميع وبين هذا والاول فرق على ابي ان صح فثبت فنظروا ويعمل بعده والدلالة
مسألة ابن عبدان وزوجه المفقود اذا قالت صح معي موت زوجي ثم انكرت وطلبت ان
 ينفق عليها او ماله اذ لم له قال ففي ذلك اختلاف قال وقال ابن قال للامام
 معها موت زوجها فتقولها مقبول ولها ان تزوج وقال بعضهم ان لا يقبل قولها ان زوجها
 مات الا باليمين العادلة وشبهة وهذا القول الاخير اكثر فعلى هذا القول جاز ان ينفق
 عليها او مال زوجها في الحكم فيما بينها وبين الله اذا كانت كاذبة في قولها قد صح معي موت
 زوجها والدلالة **مسألة** سألوا عن رجل يهوى والغايب زوجها اذا قالت قد صح
 عندها موت زوجها في تزوجها اختلاف قيل يحال بينهما وبين التزوج وقيل لا يحال
 وهو مؤتمن وان انقضت عدة زوجه هذا الغايب والمفقود قبل البتة وفقد عليها
 المهر اثنان واصلب الملائكة يملكه عند موته لا الذي يكتسبه في حال غيبته او فقدها
 مدعيه موته ومن رجع بعد عدة فقده فان اسخ فقده او غيبته عند المسلمين **في تزوج**
 بين الزوجتين وبين اقل الصداقين وان لم يزوج عند المسلمين فقده فعلى البعض قول
 بعض المسلمين انهما زوجتان لا يجعلها مؤتمنة في العدة وعليها من العدة ان دخلها
 فلا عدة عليها وان ماتت الملاء قبل في الغايب وهي عند الثاني ثم رجع فلما ليرث والد
 اعلم **مسألة** صالح وراح وفي رجل فقد زوجته وانقضت اجل فقدوها ثم تزوجا
 ودخلها ثم صحت حياة الاولى قال له الحيان تخار لهن شكوا وعليه صلات التي رجا
 فان غاب او فقدت زوجته الاولى والثانية صلاتها ان كان وطئها والد اعلم **مسألة**
 ابن عبدان والمفقود اذا قدم بعد ان تزوجت زوجته واختار اقل الصداقين فاحكمها مع
 الثاني قال قال ابن محبوب تكون مع الثاني كاحكام الاول وقول الجوزي وطئها
 حتى تنقض عنها الاول **مسألة** وقول حتى يتزوجها بنكاح جديد ويكفل الاول ان يقول قد
 تركتها وان اختارها الاول فهي له ولا يحتاج الى الطلاق في الثاني والد اعلم **مسألة**
 الذي يهوى عندك ان تختلف في اجازة الاحتساب للغايب في ماله وقبضه ونفاته
 في موضع عند وجود حكم المسلمين وما الذي تراه عدلا **مسألة** قال رجل لا يخفى

والاعتلاف والذي يجنب في القول ولا صوابا جواز الاحتساب في ذلك والقيام بذلك
على وجهه وحفظته ورثا المسلمين والداعلم **مسألة** الصبي إذا لم يؤجل الغائب ولم يفتقد
حتى يغيب الغائب والوقت ما تنقض به الله وكذلك المفقود جاز الحاكم أن يحكم بموتهما فإن
يكن حاكم جاز للولاء أن يحكم لنفسه مثل ما يحكم الحاكم والداعلم **مسألة** الزماني ما تقول
في غيب البوايا إذا كان القلب موتا يجوز الدخول في قسم ما دام لا يحكم به إلا موقوف على
هذه الصفة قال الله تعالى لا يؤخذ بالظن وإنه في حق المحو انقضت الدان يصبح الزماني
إذا أحدهما في الحيوان على سوا حله **مسألة** والحجة لدان والنون قد أحياه الله في بطن سمكة
تلعب به في البحر وصحت بعد ذلك حياته وقد نطق العوان العظيم بموته خبه حياته
بعد مكان في بطن السمكة في حجة البر في حجة الدجال ولا يمكن حياة الغيب سبب
قدرة الله أن يجعل شيء من خلق الله يلقب حياته في بعض الأماكن من أرض الله **مسألة** ويجوز
وقال أنه يؤجل أربع سنين موصح أنه غيب في الحي قال هذا القول الذي يقول بالفقد
وخصة من الله والحججهم لاخذ هذا ما عندهم في أكثر ما عندهم بالغيب والعادة أن الغيب
في الحي في حجة لا يعيش فأوجب عليهم إجازة تأجيل فقه أربع سنين احتياطاً وتيسيراً
هكذا حفظنا عند والداعلم **مسألة** الشيخ ناصب سليمان وملاذ في المفقود إذا طلق
زوجه المفقود وغربا من الحاكم يحري طلاقاً مطلقاً ياره الحاكم بذلك **مسألة** قال الله عز وجل
الطلاق وهو المفقود الزوجة المفقود لأن هذا الطلاق إنما هو إحصان ليس هو بطلاق
فأطاع الحجة المفقود حقوق الزوجية والزوجة بهذا الطلاق هو شيء عند قدمه وصحة
حياته وهو يحالها زوجة والداعلم **مسألة** الصبي إذا فقد ناساً معاً وطلب بعض
أولياءهم إلى الحاكم تأجيلهم فأجل هو الحاكم وانقضى الأجل وتزوجت نساء وهو قسحت
أموالهم وبعضهم لم يطلب أحدنا حيلهم وبعد أربع سنين تزوجت نساء وهو قسحت
أموالهم وجعلوا مواتاً يجوز الدخول في تزويج نساءه ولم يؤجل الحاكم وفيه ما يكتبه
أولئك أو غير ذلك من الله إذا طلقون القلب بذلك على ما كان وإذا أصبح بهم الذين أجلم
الحاكم في ذلك قال فإذا صح خرجهم معاً وأجل الحاكم بعضهم وبعضهم لم يؤجل الحاكم

اما تم شيئا اذا صح معد خروجهم وان لم يفعل الحاكم ذلك وصح مع غيره ومع الورثة ومع
 الزوجة فقال قال المزينة ان تزج ولعلك تعلم ذلك فزوجها ولو كانت اخذ الملك يوسع
 ويجوز للكتاب كتابته وسع المشتري وهذا في القول للاند واقف انقصا واج
 سنين • قلت له وان طلب احد عصبته من اخوة او عمود وكان ورثته اولاد في وقت
 فاجله الحاكم بطلب ذلك الحاكم **باب** ان يكون ذلك ومع ام لكان اولاد بالغين او صغار
 او كانوا صغار ولو بالغين عفي عن ذلك قال قال الداعلم لم اقف على ما وصفته منصوصا
 واقول على حسب ما عني ان طلب الورثة واقاموا البينة فلا شك على الحاكم ان يوصلهم
 الحكم ببقولهم وان طلب بعضهم كان عليه ذلك لانا قلنا لا يوصلهم الا ان يطلبوا
 جميعا لم ينفذ بعض ورثته ايتام واغيار ولذا ثبت الحكم بطلب بعضهم كانت
 الزوجة منهم وكذلك الزوج وعندي الداعلم لو طلب العصبته كان لهم جزم الاجل
 وموت وقانهم وراحهم ولو لم يطلب بعضهم اجز المن طلب منهم ولو كان غير
 ولم يطلب على لم يطلب • واقول ان للدعوى ان يطلبوا ولو كان له الورثة فيقوم
 بها جزم وكذلك العصبته وان ثبت هذا كله جاز عند المسلمين كان لو كان اولاد
 من الصغار ورثته الاغيار ان يطلبوا لم يتوان اذا احتسب **فحسب** فيجوز
 الحاكم الاجل ان تنقص مدة فقده ولا يحكم الحاكم بانقصاءها الورثة جاز لو كان اجل
 ما يجتمع عليه ويصير بخولة المحكوم به بل قال قال باربع سنين وقال قال
 سنين حتى قيل فيه ما قبل في الغائب وان ثبت وجاز للمحتسب لم يبعد الجواز الحاكم
 اذا صح معد بالشهر القاضية والعتدة العادلة لان له المحسنة والفيرة والمسلمين
 وانما تكلفت هذا على معنى ما يخرج وسع في الاثنية ثرة • ولا تعقد الا على ما وافق
 الحق منه **باب** **مسألة** ومنه اذا كان احد في موقف الحرب وعابده احد من عبا
 وعنده الله ميت لكن لم يذهب اليه لم ينظر بعينه واستيقن موته ما بعد فيه جيفة
 وغلب على ظنه موته واطاوت قلوب ورثته موته ومضى ما مضى في الوقت ولم
 ياتهم خبر لموتين لم يوصى جيفة وكان كلام الناس انه ميت وسكنت قلوبهم في موته

يجوز لهم قسم ماله بحوزة زوجته للزوج بعد ان تعتد منه عدة الوفاة على هذه الصفة
 ويكون هذا ضربا من الاطمانه الجائز الاخذ بها **وله** قال اتمام حكم القضاء فلا يصح موثر
 الدبشا هدى عدل واما طريق الواسع فلا يضيء الاخذ فيه بالا طمانه في قسم ماله
 وفضلوه بينه ونفاذ وصاياه ولعل الزوج جته مثل ذلك في خاصة نفسها او ما عند من يريد
 نكاحها فان قالت صح عندي موت زوجي وسعد ذلك **قلت** له ويشهادة الواحد الذي
 لا شك في قوله وطمانه القلوب بقوله ولو لم يكن ثقة في سوابق موته فاذا شهد
 عوت الميث وافر يد ويشترحت المصدر وشهادة ذلك الشب يجوز لو رثت قسم ماله
 وزوجته التزوج بعد انقضاء العدة ولو صحت نفاذها وطرد وهل في هذا رخصه **وله**
 قال الا يضيء جميع ما ذكرته في الاطمانه ومنه يذهب الى ذلك اهل العلم وبعضه يحرث
 ذلك شيئا **والله اعلم** **مسألة** عن السيد الفقيه من اخلفان على معة قوله بعد ان عرض
 عليه فامره ورضي به ان يكون مسويا عند في الموكب الخارج ويذكر قاصدا في علمه
 يصلها او يعقوب خبر فريد فاذا صح انما انكسر او غرق بشهادة شهرين وثلاثة
 من بطونهم القلب فحكم وفيد مفقود وان لم يصح ذلك فيجوز لهم الاختلاف ببعض
 المسلمين **قال** حكمهم الفقد وبعضهم قال حكمهم الغيبة **وهذا** السفينة التي ظفها
 العدة فاذا صح ان العدة غشيتهم وعقوب خبر هو بعد ذلك حكمهم الفقد وان لم يصح ذلك
 علوا في الدول **واما** طلاق زوجة الغائب والمفقود فاذا كان للمفقود له مال فلا
 يجوز طلاقها ويقوم له العاقر ويكلا ينقها او ماله بعد ان ترفع اوها البدر في فسخ ماله فجواز
 الطلاق فيه اختلاف فبعض المسلمين اجازة ان اطلقه للملك لرفع الضرر عنها وبعضهم
 حين عن ذلك حتى ينقض اجل الفقد **والله اعلم** كتب الفقيه للشيخ محمد عاوي خليف الطيوني **مسألة**
 وعند فحين غاب عن زوجته وله علم ابن هو العاقر ان يطلقها ان كان
 عادلا واجازوا وكذلك في حكمه وولائه **فاذا** غاب هذا الرجل عن زوجته وله يد
 ابن نوتد وله يكن له مال ولا ولي فجاز للسلطان ان يقيم لهم له وكيل يحج عنه اذ ان يقوم
 بواجبها او بالذن كان له مالا وطلقاتها فان طلقها الوكيل فطلاقها على هذا الوجه **وهذا** **الوجه** **الذي**

التيمم أقل من فرضه فجاز أن يعطى من كعبه لمؤنته وقيامه وجاز أن يكسب السوء والخسنة
 ويعطى عند اجرة المعلم ويضحي له في النحر ويخدم ويتخذ له للنبهة اللبن كل ذلك إذا كان ماله واسعاً
 قلت فإن لم يكن في ماله سعة • قال ليس له إلا نفقته ولا مد وكسوته ولكن يعطى عند المعلم
 الاجرة على تعليمه إذا كان من أهل العلم وتكون تركه قلت والجارية هل يعطى من المأمن
 يعلمها قال نعم إن وجدت لها مالاً تعلمها أو ذنبها ولا يمكن عليه أن يعلمها بنفسه ولا يملك
مسألة وجاز أن تصبغ ثياب التيمم بالشوران والزعفران إذا كان واسعاً وذلك يستمره
 ويصلح ولا يضره ويشترى بالنعول والادق والطيب ويتعاهد بالصم في كل شهر مرة أو أقل وأكثر
 ويشترى للأعباد الحمار والجوز وما اعتان مع الله في حياته • قلت فإن كان فقيراً وض
 هل يشترى له الدرة والذهب الذي يخاف تركه يضره والغدا قال نعم ولو كان من
 قوته أصل الروا الفاهية والتفكته فلا يكون له فضل قلت له البلا مضرة عليه ولا على
 طلبة ذلك **والدعاء** **مسألة** وجاز أن يبيع أصل مال التيمم لمؤنته وكسوته ونفقته ويكون
 براء الخاكرون وجد ولا يراى الجماعة فإن عدوا يبيع وهو يبيع له فإن باع وزانعه حلف له بال
 خانه ولا يبيع على التغلب وجاز الوصيان يبيع بالمساومة وما كان له لا يبيع إلا بالبدل **والحدود**
 إن رأى المساومة أو فرى **والدعاء** **مسألة** ومعنى قوله تعالى ومكان غنياً فليست تعفف
 ومكان فقيراً فليأكل المعروف عند الفقهاء أن يأكل الذين ومحبته على نفسه فإن رقت
 الله سعة أدى ذلك لهم ومن مات ولم يقد على إدارة ربه وان يكون ذلك عند وضوءه
 وقولك المعروف فضل الدين وكونه الدابة وفضل عذاه وعشاه وفضل خدمته الخادمر
 وشبه ذلك ما قيمته لئلا يند **والدعاء** **مسألة** والوصي التيمم أن يأكل من ماله بعد عذائه
 إذا كان فقيراً محتاجاً وإن كان له أصل مال فيه فلا فقد حصوله إن يعترض من مال
 الشاوي وإن لم يكن له مال فلا يؤنته ولا يجوز للوصيان يقضه غيره من مال التيمم فإن فعل
 ضمن • وقول جازين وذلك كالأمانة ولما أئتمه أن يستخدم خادم التيمم ماله يشغله عن القيام
 له وضغطه **والدعاء** **مسألة** وجل سمى أعلى دابة فميت به فقد أجمع السلوك على
 تضمينه فإن كان مصقاً وطلب حماراً من رجل فإن كان يخاف عليه منه ضمن ما حدث

الحار فيه وإن كان لا يخاف عليه لم يضمن وقال أبو معاوية إن كان محدثاً يركب
 فلا ضمان عليه ولا فعليه الضمان وكذلك أعطى النار والحديد والبرق **مسألة**
 ومن رفع غلاماً على شجرة وقد عصفت الريح فقال يا غلام استمسك قد هبش الغلام
 وسقط فاصيب فأنذ يضمنه **مسألة** حر أو عبداً وكذلك إن وجبه على نخله فقال له
 يا غلام انزل فتدري • وتقول إذا أذاق أحد ضمن وإن أزاله عن ماله لم يضمن
 والله أعلم **مسألة** ومن أذن لبيتم في صعود سكة النبق أو بابه فصّح فأرسلوا
 أنه لا يضمنه إذا لم يره ولو لم ينعده والله أعلم **مسألة** وفي صبيته جردة الردت
 أمها تغلبها فقالت لا تدفعوني فرفعوها فسقطت فانقشرت وماتت • قال
 أبو سعيد إذا توجع في ذلك صلحاً بينا ولم يوطأ فيها وإنما سقطت على الغلبه فلا
 ضمان عليهم إلا كانوا هم الملتزمين بها وهذا ليس كذلك فعلمهم والله أعلم **مسألة** والصبي
 يأتي بوعاء يولد فيه غلام هل يقبض منه ويورثه قال لا بأس بذلك إذا لم يولد القلب الله
 رسولاً وكان ذلك نفعاً له وقيل يتركها باهي الأرض لئلا يكون مستعمله والله أعلم
مسألة ومن عمل يد ياتي في ماله لعله لا يعمل له الدبا ح ما تزي قال إن كانوا من يعمل
 بالاجر رضي لهم فعلمه اجتمع إلا أن يكون تقدم عليهم أن لا يعملوا له فعلموا والله
 أعلم **مسألة** ومن أقر بختان اليتيم مات من ذلك فإذا لم يزد الخائن على الختان ولم
 ينل شيئاً من الحشفة فلا قصاص ولا دية عليه ولا على زوجه وإن نزل وقطع شيئاً
 من الحشفة فالدية في ماله ولا شيء على زوجه • قال أبو عبد الله إن كان الآو في الدم
 والآخر ضمن والله أعلم **مسألة** ومن عليه حق أو تبعاً لبيتم هله إن يكسوه أو
 يطعمونها • قال في ذلك ويبرأ وقول حتى يلبسها • وقول حتى يلبسها • قال
 المؤلف عدل الأقوال إذا لم يلبس الكسوة يرى والله أعلم **مسألة** ومن استعمل
 يتيماً أو طعمه عن عوض ذلك هل يبرئ • قال نعم وكذلك كسائه ولا جرة عليه إن
 الاجرة لا تكون إلا عقاطعة • وإن أعطى ذلك ثقة وكذلك في إطعامه • وقال
 أنه أطعمه اجنلة • قلت فإن عمل في مال اليتيم بقدر ما عليه له والضممان هل يبرأ

قال نعم والد اعلم **مسألة** وهل قيل للدين او كسب اليتيم واطعمه مما عليه له الا ان يحكم له
 بذلك الحاكم قال نعم قيل له يجوز ذلك لا للوصي وللوكيل والمحاسب القيام باوجه وان
 هذا قول الحق عن نفسه لا على معنى الاحتساب له الا ان يحكم الحاكم له بذلك قلت من
 اجاز الكسوة بما عليه له على نظره فاذا اراد ان يوقف كسوته التي تجب له في وضد على اعتبار
 النظر لمصلحة في وقت في حال البر او غيره ثم انقضى ذلك الذي اوجب ذلك هل عليه ان يوقف
 ويخلصه من اهرامه ثم يتركه في الدفن ترى حينئذ **مسألة** قال يعجز اذ ارى بعد اصلح له وقت
 في وقت وخاف لانه عزلة الامين على ذلك ولد قوله حتى يحول فيها يستحقه والده
 اعلم **مسألة** ومن اراد ان يطعم اليتيم مما عليه له فانه يكون اطعامه له على قدر ماله
 ان كان قليلا اطعمه خبز او مثله مما له وان كان فقيرا اطعمه ما لا يغنيه من خبز الخفة
 فله ان يدفع مما عليه الى من يكفلها ان ثقتا او غير متهم ويقول له هذا نفقتا اليتيم
 الحكيما كل من طاعة مات قبل في غيرها كان لو رثتها وان جمعت ثقتين بوضان له
 فوضعت في قول الذي يعولها ان الغرض من عند طهنة الملة فاذا انقضت دفعوا
 له تلك الا اهرامه وقيمة ما فوضوله والد اعلم **مسألة** واذا سلم الصبي لرجل ثوبا
 وقال هو لك وعند فلان فليس له اخذه للناقصة ولا قال للصبي الا ان يقول انه
 صدقة فيجوز اخذها اذا استكنت نفسه ان يملكها وقبل تقبل طهريته بل الصبي
 والخلام للمعلم وغيره والد اعلم **مسألة** واذا لم يكن لليتيم وصي ولا يدا قال الحاكم
 ثقتان يقوم بهن وماله فان عدم في امة المسلمين اقلهم اثنان يتولون بعضهم بعضا ويتقربان
 ويقومان له بوضان مصالح اليتيم وماله فان لم يعرفوا ذلك فليس عليهم ما بشئ ولا يجوز
 ان ينفقوا ولا يعرفوا **مسألة** قلت فان كانوا ضعفاء وديهم فقيد ولعده قال ارجو
 ان يجوز وكما اثم والد اعلم **مسألة** واذا اراد الوكيل ان يتبعه من الوكالة وقال له اقمه
 والمسلمين قد يربوا من الوكالة فيبني منها اذا كانوا ثقات عدولا وليس هو باشد
 ولا عامد كان الجماعة والامام او الولد وان كان اقامه الجاني وجبا غير ضا ولا يحسن
 ان يترك اليهم **مسألة** قلت فهل يجوز ان يبيع احد المسلمين غير الذين اقاموه قال

للرجوع ظهر ذلك ولاديه ولو قال لرجلين من المسلمين او اكثر وابراهه • وقيل اذا ابراهه
 منه وقاما على الغائب ويحتسبها فيه جاز ولا ضمان عليه فيه اذا كان تقتين قلت
 فان بوي في الكواكب الى اقام عدل غير الذي اقامه او لم يجتمع المسلمين فابراهه وذلك
 وقاما للغائب وكما هل يرك • قال يرك اذا اقاموا وكيل ولا يجوز لغيره ان يركه
 الا ان يقيموا الغائب وهو مثل او فضل اذا كان هو اهلا للامانة والعدالة •
 فان كان غير امين فلا يقيموا مثله بل فضل منه ولا يجوز ظهر قبول البراءة من ادلة
 باقامة وكيل غيره وكذلك الاقام اذا قبل بويته لزمه اقامة وكيل غيره والاعمال
مسند وصفه ويجوز له ان يختص باليتيم ان يكون ثقة عند نفسه وغيره
 وعلمه ان يفعل المعروف وله القيام بالعدل والحفظ لمصلحة وبيع علقته واما
 بيع الاصول فبإذن المسلمين فيتعقد مقام الوكيل والوصي في الاشياء كلها والاعمال
مسند ابوالمؤثر اذا قال من يدي ما لليتيم ادريت فيضه وراي ولا يرضوا
 هل يقبل قوله • قال اذا قال قبل ان يسلم بعد اداءه ولا يشهد على ذلك والقول قوله
 كانت لليتيم زكاة او تركن وان ادعى ذلك بعد التسليم لم يقبل قوله الا بالصفة ولو
 لم تكن لليتيم زكاة قلت فهل له ان يخرج عن اليتيم وعبيدة زكاة الفطر والماله
 • قال نعم وللوكيل ان يخرج عند زكاة الحب والادوية كل سنة ويقبلها منه ونحوها
 المعادى صحت وكالتة او وصايتة وقول ليس عليه رفع ذلك عند بل يوثق ذلك
 اذا بلغ والاعمال **مسند** ومخالطة اليتيم في السكن والطعام وخدمته الخادم
 وركوب الدابة جائز لقوله تعالى وان تحالطوا في اموالكم يعني في السكن
 والطعام وغير ذلك وكذلك اذا كان صلاحه والاعمال **مسند** ولا يجوز لوكيل
 اليتيم ان يعاقل في ارض اليتيم يخرج منها ولا يؤجل ليشق فيها مائة او ساقية ولو
 اشهد وخوف ثبوت ذلك عليه وان استوثق وفعل له ان عليه اثما اذا كان في
 ذلك منفعة له والاعمال **مسند** وما الذي يحسن مال اليتيم لمنافعة والذي
 يباع وذلك • قال اما ان كان ماله اصولا وجيورا ورثة امسك الاصول وبيع

والحيوان والورثة إلا ما بدله منه مثل الدفنة للأكل والشرب ومنافع البيوت • ومن
الحيوان مثل الحمير للسماد والحواميد وحوامج ماله والنسأة للبن والضيقة والباقي يباع
فيمن يزيد ويحفظ له الثمن المملوع به ولدان بحسب المال كالحاجة للرضيع والكروم
والدراهم **مسألة** وإذا كان اليتيم بدو أو له ابل وغنم فلا تباع له ذلك أصلا بل إذا كان
له غنم وغنم تباع الغنم وتترك الغنم • وقيل لا يشترى لليتيم الحيوان مخافة الحدث والله
اعلم **مسألة** وهل الوكيل والوصي أن يعملا في خطأ • قال لا لأن يخاف أن يقعوا
لليتيم بئنة ويروان الأمانة والخطأ أو لم يلائم الغالب واليتيم وأمر الوكيل والوصي
حق يكون معهم ما غيروا • وما النفقة والزكوة فالقول فيه قوله حتى يعرف كذب
ما قال وإن اتهم خلف والدراهم **مسألة** وجاز في مال اليتيم من عند الجبار ما قل وقبلة
فإن فلاه بكثرة قيمته ضمن ولا يغدر به قبل أن يؤخذ وجاز في الحساب في ذلك من
لدرابته وأخادمه في حفظه فإن ضاع من يده فلا ضمان عليه • والوكيل أن يغدر بنفسه
والتقتل مال اليتيم ويضمن والدراهم **مسألة** وكان معه مال أو عليه دين ليتيم نسأله
عن بلوغه فقال أنه بلغ هل يسلم اليده ويبرأ • قال لا إن كان عليه علامة البلوغ والابط
والعانة والشارب وأقر بالبلوغ جاز ولو أنكر بعد ذلك لم يصدق إلا أن يكون طفلا
لو بلغ شله فلا يجوز ذلك • وشهدت على سملت الدم المأذون في الحال الذي أنست منه
شله • قلت فإن مات اليتيم فقال وكيله قد قبضته له بعد أن أنست منه شله
وقال الورثة بعد لو يبلغ قال إن كان اليتيم بعد أن أدرك عرف بالخذ والعطاء واستغفر
عن وكيله فليس على الوكيل الذي بين أن اتهمه وإن مات حين أدرك ولم يعرف أمه فعلى
الوصي والوكيل البئنة بأنه قد برئ الدم وماله والدراهم **مسألة** وكان معه
أموال غايب ولدان يورسهم في حوائجهم وتتفع لهم أن كان يفضل عليهم وماله أكثر مما يجب
ن وقيل لا يستعملهم فإن عملوا ببلوغهم فلا بأس والدراهم **مسألة** وإذا أخذ اليتيم
قربة رجل فاستقى الماء فيها ووضعها في غرامه فلا يجوز لصاحب القربة استعمال هذا
الماء إلا أن يكون كقيمة له ولا يحتاج له غايب والدراهم **مسألة** يعرف بلوغ الصبي

بالاعتقاد ونفاق طاف اللذينة وتغير روح الابطو غلط الصوت وبالسنة وبلوغ
 اللذينة وابتات الشارب والعانة والحجة والدعاء **مسألة** وإن أقر الغلام والمجاعة
 انهما بلغا النكاح ثبت عليهما ذلك وإن أقرتهما بلوغ مبالغ الرجال والنساء وفي ذلك اختلاف
 وكذلك إن أقرهما بلوغا بلوغ وامتنع بالدين أو بالصلوة أو بلوغ وخوطب بالاسلام
 والديان أو بلوغ ونجس عليه الحدود أو الاحكام والدعاء **مسألة** وإذا شهد شاهدان
 اناسمعا فلان تفرقا ولدت ولاد سمعا فلان يقر بالبلوغ فأنكروا قال كان مزاحا
 وكانا يحلدا الغوين فلا يلزمهما ذلك حتى يشهدا انهما اشهدنا على أنفسهما انهما قد
 بلغا أو يقولين لدى الحاكم فثبت عليهما **مسألة** وإن شهدا على الغلام بعبث انهما اربا
 قد فرزكون نطفة فلا يحكم عليه بالبلوغ لأنه يخرج **والذكر** ويشبه النطفة وليس
 بنطفة والدعاء **مسألة** وإذا تزوج رجلان امرأة واحدة بعد واحد وشهدا عليها
 انها كانت تحيض أو نزل النطفة عند الجماع هل ثبتت عليها البلوغ **مسألة** قال نعم ولا يجزئها
 ان قالت ليس ذلك نطفة ولادم حيض **مسألة** قلت فان شهدت عليها امرأة عدلتا فهاضت
 قال يحكم عليها باحكام البالغين **الذي الحدود والدعاء** **مسألة** وفي المأذون إذا شهد عليها
 القابلة انها ولدت ولاد أو تكررت هي ذلك فلا يلزمها البلوغ حتى يشهد عدلان ان لها
 ولاد مع وفاء وشهدا ان هذا ولدها والدعاء **مسألة** وإذا شهد نسوة عدلات فثبت
 تزوج فلان أو ان ينزل النطفة عند الجماع فلا يقبل عليه ولا يحكم عليه بالبلوغ والدعاء
مسألة وإذا شهد عدلان انما نزل في فلان لمحمد أو ثار أو ثار في هب ذلك منه فلا يثبت
 كنه في هب **مسألة** قال ما إذا شهدا انهما ان يلقى لمحمد أو ثار يدشعوا انما يمتزجة تشعب
 الذي يثبت في الحام في سواهما ثبت بلوغه وجب عليه ما اصاب من الحدود والدعاء
 يمكن ان ينتف أو تصيبه عدلة والدعاء **مسألة** ابن عبيدان وفي رجل باع لرجل االا
 بيعه الفجار المودة خمسون سنة ومات المشتري ولم يكن للبائع مال غير وراثة
 بعض ورثة المشتري ان ما خذوه من البائع اصلا وانفقوا على ذلك وفيهم ايتام هل
 يجوز ذلك **مسألة** فلا إذا كان صلاح اللذينة ما غايه على نيل الصلاح والدعاء **مسألة**

والصبي

والصبي المراهق والصبيّة اذا اتم البلوغ هل يقبل فرائضها واحداً للبلوغ الذي يحكم به دون
 النكح **مسألة** قال نعم اقر المراهق بالبلوغ جائز ويقبل منه وما الحد الذي يحكم به بالبلوغ
 على الصبي قول اذا بلغت الصبيّة خمسة عشر سنة فيمك عليها بالبلوغ وقيل سبع عشرة
 سنة وقيل ثلث عشرة سنة وكذلك الغلام والدماء علم **مسألة** وفي رجل تزوج صبيّة دخل
 بها هل يحكم عليها لها بالنفقة ولا كسوة اذا طابت اليد كذلك اذا قال نعم يحكم عليها بالنفقة
 والكسوة اذا دخل بها على ثلث قول المسلمين والدماء علم **مسألة** الصبي وفي تيم تحت يد غيره
 او مجهول الا وهو لم يعمد يمين او هو جاهل ولا يرد الوصية اجرة اليتيم ولا يفضل غلته ما له
 هل يجوز ان يشتري له بذلك ثوباً ويكسوه او شيئاً من النطحة والفاكحة ويطبخه **مسألة** قال
 يعجزني معان النظر في المذلة فان كان محتاجاً بالنفقة وكسوة جعل في ذلك وان كان مستغنياً
 جاز طعاً به فاكفته **مسألة** قال غيره يجوز ان يكساه به ولا اكساه ويهدى ذلك بولي ويجوز ان
 يستاجر بذلك القايمة به لينفق عليه كذا على ما رواه صلاح واذا الشئح فلم يعجز ان يسب
 للقايمة لذلك في حفظه الى ان يحتاج اليه **مسألة** قلت وان كانت غلته مالاً لا تكفي هل يجوز
 تقييض ذلك القايمة به وامر ابن عمه او غيره بها اذا كان في الضن ان يفضل عليه قال الشيخ
 ان كان يؤد على ذلك جاز والا فلا **مسألة** قلت فان هو تخاف من ان لا ينفقه بعينه في مؤنة
 اليتيم الا اذا انفق في مصالح نفسه عوضاً بغيره اكثر قال ذلك ابو امين عليه السلام
 يجوز تقييض رايه لانه يصير متطوعاً بما يعطيه اليتيم وما غيره فاجاز ذلك **قال**
 القاضي سليمان بن محمد ولا ان كان مال اليتيم لم يكفيه مؤنته وكسوته فقد جاز وفي اجاز
 دفع مال اليتيم لمن يعوله بنفقته وكسوته وما يحتاج اليه على نظر المصالح لليتيم والد
 اعلم **مسألة** وهل يجوز للوصي ان يشتري للمتأخر نخل اذا خشى على دراهمهم
 السرق او استغنىها الزكاة اذا تركها الى بلوغهم او خاف ان تذهب وهذه الامات
 قال الشيخ المتأخر على نظر المصالح لا يعدم من الاجارة ومالك الحكم فلا وما اذا خاف على
 الدراهم اختلف بعد مؤنة فلا يضمنه ذلك اذا كان محتاجاً في حفظها في حياته **قلت** ولا اذا
 اشترى لهم نخلها بلوغاً غير موطوع بل وادراهمهم على امر ذلك **قال** ان المتأخر اذا اشترى

بالبيع لم يرد عليهم وهو على ما يشتري لم يرد لان المشتري للبياتى ويستط على ما يرد ان البياتى
 حقه وان نقضوا المبيع لباخذوا ما اخذوا من الثمن وهذا المشتري للبياتى وليس للبياتى
 في غلته هذا المال اذا نقضوا المبيع وترجع الغلته الى من يزوج المال والدعاوى **مسألة**
 وهل لو كمل الايام ان يزوج لم يرد غلته من المبيع او غلته من عطف المبيع ما لم يرد امر
 بقوله لم يرد غلته من المبيع ويترك المبيع قال ابن وكمل الايام ينظر هل صلح طوطو واقعة أم لا
 ومن يزوج لم يرد غلته من المبيع وعطف المبيع فلا عليه والدعاوى **مسألة** وفيها كذا صحة
 عليه حقوق وخالف ائمة اهل الحجاز ان يبيع رطله ولو لم يعرف اسماء الايام قال ابن كماله
 اى احق معد الحقوق وهو معد معرفة مالها كذا جاز له ان يزوج ماله لغيره كذا
 دونه وليس عليه ان يعرف اسماء الايام وليس الحجاز ان يبيع مالها كذا لا يسمى الدين
 وصحة مالها كذا والدعاوى **مسألة** وفي ورثته بلخ وبياتى من نفسه ماله المحض من جماعتهم
 وعاد كل سهم منهم بلخ الايام وغيره والقسم وقد عثر بعض البالغين قال ابن القيم
 اذا بلغ للمعسر ويكون للمعسر ثمة عمارته وما اذا بلغ اليتم ولم يزوج ولا غير له بعد ذلك
 وآما اذا قال اليتم انه غير ساعته ما بلغ فلا يقبل قول بشر كذا عليه انه رضى بعد البلوغ
 وان طالب منه الميراث فلا عليه الميراث والدعاوى **مسألة** وفي فقير من نسب لبيته هل له
 ان ياكل من مال اليتم المعروف وما صفة ذلك قال ابن كان منقطعاً عن ماله فقال بعض انه
 ياكل من مال اليتم المعروف وقول الذي ياكل بالقض وقول الذي ياكل بفضلة الدين يستعمل
 وابتدأ اليتم والدعاوى **مسألة** والمحاسب لليتم اذا ورثه يشتري ثوباً بالكسوة اليتم
 فاشتري المأمور الثوب واصله عند رجل يقاس منه ما يلقى اليتم ويرد الباقي على الناج
 ثم قال حامل الثوب انه ذهب الثوب وتلزم قيمته قال اذا كان العامل الثوب
 ثقة فاكثر القول لا ضمان على المشتري ويكون جميع ثمن الثوب على اليتم وان كان
 كان العامل له غير ثقة فالضمان على المشتري لزمه جميع الثمن والدعاوى **مسألة**
 وفي رجل تزوج ببيته ولم يدخل بها فوقع عليه اثم لا النفقة والكسوة هل يحكم عليه
 كانت غنيته وفقيرة قال لا يحكم على الزوج البيته بالدخول ولا يحكم عليه بالنفقة ولا كسوة

قبل الدخول والدعا **مسألة** والمحاسب لليتيم هل الدار بقعد مال اليتيم اذا لم تعلم غلة المال
 لسيده وهل الدار يبيع وما لا ينفق له من ماله يبيع الخيار لانه اكثر غلة وخوف ذهابه
 قال يجوز للوكيل او الوصي ان يقعد مال اليتيم ويترك مال اليتيم وغيره في يموت وكونه
 لا يجوز له ان يبيع شيئا من مال اليتيم ليعدي مالا لليتيم مطلقا يبيع الخيار لانه لا يكون عند
 اليتيم شركة في المال المباع بالخيار وطلب الشريك ان ينفق المالك يبيع الخيار فحسب يجوز ان
 يبيع ومال اليتيم لعدا يبيع الخيار والدعا **مسألة** وهل يجوز لوصي اليتيم ان يزوجه ام
 اليتيم وعبد **مسألة** قال في ذلكا خلافا قول له ان يزوجه ام اليتيم ولا يزوجه عبد اليتيم
 لانه متعلق عليه بنفقة عبده **مسألة** وقول جاز ان يزوجه عبده وقيل بالوقوف عن جميع ذلك
مسألة وهذا اذا كان المزوج وصي اليتيم ليس هو وصي الهالك في قضاء دينه ونفاذ وصاياه
 والدعا **مسألة** وفي اتيام لركنهم غلة ماله لنفقتهم هل لانه يبيع شيئا من ماله
 لمعظوميه وغيره والله اذا كانا فعدها قال لما في الحكم فلا يجوز بيع مال اليتيم الا بامر
 حاكم المسلمين ولا يثبت البيع الا بامره واما اذا احتسب محتسب لليتيم فكما لو احتاجون
 لبيع ماله في نفقة وكسوة وبيع المحتسب لليتيم ماله لنفقتهم وكسوتهم فلا قدر الزم
 شيئا ولا يعجزني ذلك والدعا **مسألة** وفي رجل اشترى مالا فبذره لليتيم ولا
 يعلمها او علمها فلما باع اليتيم قام في طلب حصته كيف الحكم والمشتري قد فسل وعمر
 قال ان كان المشتري يعلم هذا اليتيم في هذا المال فعند الشك لم يصح من بعده غرضه
 وعمره وقمة فسله وان كان اشتراه مع علمه بخصه اليتيم فليتييم الخيار ان شاؤ
 امره بفتح فسله او يعطيه قيمته والبيع **مسألة** واذا احتاج اليتيم الى
 نفقة ولم يصب احد بنفقة عليهم بالقصر هل الحاكم ان يامر لقائهم ان يمدون عليهم
 طعاما بزيادة الى اجل ام يبيع ماله وينفق عليهم **مسألة** قال جاز الحاكم ذلك والى
 تركه اليتام عوفون جوعا وزيادة الدين عليهم وبيع ماله بقدر ما صار عليهم من
 الدين اذا حل من نفقة وصيته وقيل بهم ولا يبيع ماله في نفقتهم للمستقبلين والدعا
مسألة ابو الوثيث في يتييم في رجل اشترى ماله في غنمه فاعلمه

فعل عليه دينه قال لئلا يكون المسلم الى موضع يعرف ان فمك سح فأكلمه فإني
 عليه الدين والجنون اشد والصبي والدعا على **مسألة** وفي من قبض شيئا ويد صبي
 او تيم او غلوكه فعل يجوز ان يرد ذلك اليه وان كانت وقد فيها حق لرجل قال لا يجزي
 لمن قبض شيئا واحدا وهو الذي ان يرد به وما الورقة فان كانت لمن يملك امره في ان
 تسليم اليه والد علم **مسألة** عن الشيخ يلهان مر محمد ولا در محمد وفي البيهقي اذا بلغت
 السن ثمان عشرة سنة وقد بلغت اتوكها ولم تبلغ ما حكمها **مسألة** قال قيل ان الصبي
 اذا بلغت خمسة عشرة سنة او ثمان عشرة سنة فهي في أحكام البالغات والنساء وقيل
 حتى تبلغ بالحوض وانزال الماء والذوق او بالجر والدعا على **مسألة** ومنه اذا تزوج
 بتهمة ثم مات الزوج ما يحكم لها وعليها قال في هذا اختلاف كثير والصحيح معنا
 ان هذه التهمة تنظر في حال بلوغها فان بلغت وقت التزوج فعليها العدة اربعة
 اشهر وعشرة ايام وعليها ان تحلف بالبدان لو كان زوجها فلان فلان حيا وصيبت
 زوجها اذا خلعت فلها الصداق والميراث دخلها الزوج او لم يدخل **مسألة** وان لم
 تحلف ونكحت عن الغير فان كان قد دخلها فلها الصداق **مسألة** بما نال منها وان لم
 يدخلها فلا شيء لها والصداق ولا غيره **مسألة** وكذلك تحب التزوج بعد بلوغها
 فالقول فيه هكذا ان كان دخلها فلها الصداق **مسألة** كامل دون لو يكن دخلها فلا صداق
 لها ولا ميراث ولا عدة عليها منه وما التزوج فلها ان تزوج بعد بلوغها ان كان
 دخلها فتعند منه بعد بلوغها **مسألة** وان امت التزوج اعتدت عدة الوفاة وان
 غوت التزوج اعتدت عدة الطلاق ثلاث خض **مسألة** وقول تنقضي عدها بموت
 ثلاث اشهر بعد موت زوجها والقول ثبت في ناصيل الحج واما ان كان لم يدخلها
 وعين بلغت غوت التزوج فلا عدة عليها وتزوج وشاوت ولعل بعضا امان
 لها التزوج قبل البلوغ اذا انفق لها اربعة اشهر وعشرة ايام بعد موت زوجها
 دخلها او لم يدخل فنقض التزوج وتقدم القول الاول صح معناه واما
 ان مات الزوج وهو فقير وابوه غني فان كان **الام** ضمن لها بالصداق

فلها

فلهما عليه الصلوة ان كان دخل بها الابن او بلغت فامنت التزويج وان لم يكن ضمن
 لها فلا شيء عليه والد اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر خنيس هل يجوز للمعتب اليتم
 ان يقوم على رتب اصل المال المباع بالخيار على التيم ان يعيد ان نظر له ذلك الصلاح وان
 جاز فيل على التيم رد غلته **قال** هكذا يخرج عند الحل فيخرج الصلاح له في مقصد واما
 رد الغلته التي احتجها ابو جرح فلا نقول نردّها واطاله والد اعلم **مسألة** واذا تشاجل
 ام التيم وعصيته في قبض المرد فان القايم بالاول هو اولي به بضمير حيث يامن عليه فان لم
 يكن جماعة المسلمين فان نزول في ذلك الى الاول فالجدا واولي العلم والعم وسائر العصا
 اولي الارحام ورتبهم منهم بالمحسبة كان اولي عن علامه والنزل ولا يضيقت التفاضل
 عند الا ان يصح منه تصحيح والد اعلم **مسألة** ومنه وهل يجوز ان يشتري اليتم
 المصحف والصلاح ويترك في يده اذا صار يحتاج الى ذلك قال الما المصحف فاجاز اذا
 كان ممن محظور ولا يضيعد **واما** الصلاح فلا نقول بشرطه وتقييده اياه الا
 ان يكون مامونا في حله في محظوره امين والد اعلم **مسألة** ومنه وهل يباع مال التيم
 لشراء الورس والعطارد **قال** هذا وفضله بالادكان واسعا وبيع ماله فيها بالادلة
 ونفقته وكسوة والد اعلم **مسألة** ومنه ولا انفق على التيم عليه حسن ونفقته
 على يجوز ان ياتخذ من الادون **قال** يسلم النفقة كما وجبت من جنسها الا ان يستاجر
 نفقته بشئ وكان صلاحا فقد جاز ذلك بعض المسلمين **ان** يصلح عن نفقته بدله
 او عوض **قلت** وهل ان يدفع له ما صالح عليه والد اعلم ان يستحقه التيم **قال**
 الشيخ عبد السلام ان لا يضيقت عليه ذلك اذا ضمن هذا الاجير بما قصد ان لا يستحقه
 بشئ من الوجوه بخلاف ما جازح للمسلمين والد اعلم **مسألة** ومنه اذا اشكر ولي التيم
 الله لا يبرئ النفقة المفروضة له لئلا يحل له تسليمها تامّة ولا **قال** ان صح معه ذلك
 يقينا فان يسلم لمن يكفلها لا قدره لا ينفيد بلا ضرر عليه ولا ينفق عليه بحكم حاكم العدل
 فان كان ظنا او وسواسا فلا حرج عليه ان يسلمها تامّة والد اعلم **مسألة** ومنه
 ولا يسلم وكيل التيم لمن يعول النفقة فيها مستقبل ما ذيل منه **قال** عليه ان يعقد

ضمان ذلك إلى القضاء والأيام التي شرطها الله عسى أن يحدث على اليتيم موت أو شق
 في الأسباب والدعاء **مسألة** عن الشيخ أحمد رقيق رحمه الله في رجل خلف بئاف
 وبالغبين فأرعى عليهم رجل سهم في ما هو وحكمه بالغبين وقام البنت وحكم عليهم اثبت
 على الأيتام ما ثبت على البالغين أم لا **قال** قولنا ثبت على البالغين مضي على الأيتام
 ن وقول بقام هو وكيل وهو تحتهم حتى يصح الحكم على وكيلهم والدعاء **مسألة** ومنه في
 الوصي ليتيمه بدارهم معلومة في داره ولو لم يكن كيف الحكم في ذلك قال أن لو كملها قبض
 منها وحفظه ولا يتركها بلوغها فماذا حدث والعاهات في الأموال اللان يرى الجماعة
 والوكيل صالح وليس لها ثمة ذلك المال اللان يكون وصي لها فيدفع له ما بوسنة
 وروصى والدعاء **مسألة** ومنه الثقة لليتيم طلاق والغائب إذا فوض له الثقة
 في كل شهر كذا في الحب والتم بحسب إذا انقضت السنه فموجب سعة على الوصي
 والغلا وكنت دارهم قال كل جاز أن حسب سعة على الرخص والغلا وكنت دارهم
 فذلك جاز وإن ترك حسب بعد القضاء فذلك جاز والدعاء **مسألة** عن
 الشيخ محمد عبد الله ملا في الأيتام إذا خلفت عليهم بذر غنم ولم يكن عند موت
 يقيمها هو هل يتابع ويحفظ عنها **قال** أن الغائب لا يتابع مؤثمين ويستجاب
 عليها ويرعاها وهي عن ترك الأصول المحضة والدعاء **مسألة** عن الشيخ محمد
 عمر رحمه الله وفي أهل بلاد الأروافع المغارة عنهم بال خوف أن تدفع الأموال
 والنفوس هل يلزم اليتيم والغائب ذلك **قال** أن الأروافع والتسليم على أهل الأموال
 والأصول دون الفقراء • وما الغريب الذي له الممانعة فلا شيء عليه وما اليتيم
 والغائب إذا كان لهم أموال والأصول لزوم القسط والدعاء **مسألة**
 القاضي عبد السلام بن الوالحس والعدو إذا أقبل على البلد ونزل بها ولم يبق له ولا على
 قتاله ورسل عليهم ما أعطوا في كذا وما خربت دارهم وفقد الجماعة على سبيل معلوم
 على وجه هذا الغرم **قال** أن نزل دارهم ولم يبق له ولا على دفعه جاز السد على
 جميع أهل البلد المضعف والقوي والغائب والأيتام والمساكين والادام

[illegible]

وان لو ثبت هل على كتاب ضمان الموصى له • قال ان كانت مؤنث مع الناس
فالتذكير بطلها وقول لا يقدح في بطلانها شيئا لانها ما لا يعقل وقيل عن المحي
المولى ان ثابته ما يعقل والتذكير ما يعقل والمؤنث باخلاقها لا ط
يعقل • وقال وقال على لغتهم وان اختلفت لغاتهم اخذ بالكثر منها وقال قال
ان كانت لغتهم التانيث لهذه الخلقة فتذكر بطلها عند الحكم في الحكم فعلى
قول لا يشتهر بوي الضمان على كتابها اذا كان عند علي جيل الجبل والضعف دون
النسيان ولبات اللسان • وهذا اذا قال له اكتب علي فحلت في يده بلفظ
صحيح ثابت • وقال قال لا ضمان على كتابه لا غير جائز وانما هو ذلك
مخبر عن لغة المفتي وقد لحق المفتي الاختلاف الذي ذكرناه والله اعلم **مسألة**
في لفظ وصية وصيت لا يفي فلان مثل نصيب ميراث اليم فلان وميراث
بعد موتي ان هذا اللفظ غير ثابت على هذه الصفة اذا لم يقل ان لو كان حيا اليم
اعلم **مسألة** وترك ابني ووصي لابن ابن له اخ مثل نصيب اليم وطال ان
لو كان حيا كانا وصي له برجع قال قال الصبي وفي بعض قول قومنا الثلث
ولعل عندكم للثلث هو الشيء بعينه فكانا وصي له بنصيب اليم والله اعلم **مسألة**
وفرا وصي بوصية للحدوات الموصى له قبل الموصي هل فيه قول انه لا تبطل الو
ولا يكون الموت كالرجوع • قال ذلك على قول من يقول ان الوصية تثبت لمن
وصي له بها ولو كانت وغيره حتى يرجع للموصي عنها والله اعلم **مسألة** عن الشيخ
حبيب المرقاوة اوصت لاولادها ببقية عطاها وكسوفها بعد موتها وضمن
واوصت الاخرى لاولادها ايضا ما يفي لها كما اوصت الاولى فانت احلها وبعثت
الاخرى فما يكون لها ما اوصت به لها الاخرى • قال كلنا الوصيتين ثابتة
واختلفوا فيما صار للباقية منهما ما اوصت به لها الكد هل هو بصير لورثها الكد
ان كانت الباقية بقول بصير لورثها ومنهم من يقول ليسوا هم منه على شيء ووجه **الثبت**
طريقا اذا كانت الوصية محقة ثبت يوم اوصى بها ووجه آخر **الثبت** قال ان الوصايا

على أصلها لا تجب إلا بعد موت الموصي وهذا هو موضع بد يوم الوصية والعلم
وإدعى بخلافه لفظه ولم يقل ثم غيرها ولا علمها أن تكون كما لموصي ثم غيرها ولا يجوز
بيعها وشراؤها أو كالموصي بغيرها ويجوز طناها وشراؤها بغيرها بغيرها **قال إمام**
أصلها لا يخطو بقصد على ما بين لنا على هذه الصفة والبدل **مسألة** ووصي يملك
وقفا في مال الغلابة في مال الغلابة لا ينفذ في كل واحد منهما النصف لا يجوز غير ذلك
قال ينفذ في واحد منهما النصف وهو كالشراي وقيل ينفذ فيهما شأوا عليه
قلت وإن كان أحدهما أغلابة والآخر غلة ينفذ في كل واحد منهما أو كل واحد
النصف لا غير **قال** إذا كان الوقف معينا كان القول كما مضى وإن كان جزئيا
معلوما مثل ربع غلة مال الغلابة وربع غلة مال الغلابة فلا يجوز له إلا أن ينفذ
وكل طالع ربع غلة لأن الغلة تزيد وتنقص في المالين لا عمل على غلابة الأصل
ن قلت وإن عدم أحدهما ينفذ الباقي النصف أو بقدره وتسقط حصته للعالم
بم ينفذ منه المخرج ن قال ينفذ في كل واحد منهما ما عاين من الغلة وإن عدمت غلت
أحدهما فلا يلزم منه في معدوم الاحتجج بقوله تعالى أنه عليه كذا وكذا في مال الغلابة
وقال الغلابة ويكون النصفان عليه ربع غلة مال الغلابة وكذا وكذا في مال الغلة
وأحدهما الزم في الباقي والبدل **مسألة** الشئح جيب إذا وصي في مال دون
ماله فهذان اللفظان يتعاقبان وللعق واحد **قلت** له وإن قال **عش**
الغلات التي له كذا وكذا أو كذا أو كذا الذي له في مخرج كذا في ماله هناك دون
ذلك ينفذ ذلك كله أما جيبه أم بقدر ما وجد ويسقط بقدر ما يوجد أم لا ثبت
ذلك لعدم الصفة صح أن هذا الموجود وبعد ما ذكره ووصي فيه أو لم يمتح
قال إن قول أهل العلم يخرج هذا الوقف ما وجد له أو لم يمتح **والأقل**
داخل في الأكثر وقيل هذه الوصية لا تثبت ولا تصح لأنها لم تترك على الصفة
القائمة بها والبدل **مسألة** ومنه اختلف فمن يوصي بشئ من ماله
يقوم بدفعه ضد نقول المنقطع وقول على قدر العناء بينهم والبدل **مسألة**
الصبي

الصحيح في قسمة ما وصي به من يقوم به في وصية الموت انا واقف على ذلك ضعفا
 ثم انه يصح في كتاب التدمع قوله والعاملين عليها في الاثر ان قسمة هذه
 الوصية للقائمين على قدر عناهم وقيامهم على ذلك هكذا في جميع المشوكات على حسب
 ما يقي به قبل **المسألة** **مسألة** ومنه اذا مات الزوج وهو كاتب لزوجته نفقة
 وكسوة وسكن بيت **مسألة** ومنه بعد موته اذا امت في العدة منها يجب لها ذلك اذا
 ثبت الميراث لها ام ثبت لها ولو لم يثبت لها الميراث اذا كان ذلك ضمنان قال
 ان مات هو قبل انقضائه عدها منه في وجوب الميراث لها من اختلاف وعلى
 قول الزوج عليها العدة وجعل لها الميراث او حب لها النفقة والسكنى الذي
 جعله لها اذا مات في عدة الوفاة ن قلت لان كتب لها نفقة وكسوة وسكن
 بيتا فلان ذلك بعد موته ضمنان عليه لها فطالما او خالفها او اذرت منه
 نفقة النفقة والكسوة وقد روي عن السكنى في اجل الضمان ان لها شيء ام لا
 ام يكون القول قول الزوج في قدر الضمان قال ان القول قول الزوج مع
 عينه فيما اتهم به وذلك في قول بعض فقهاء المسلمين **قلت** واذا مات وهي
 غيرة لزوجته ونقضت عدها منه اذرت وانه قدر الضمان للكتاب لها به
 النفقة والكسوة الها شيء ام لا لان قال اذا كان وصية وضمن بعد الموت
 نفق لزوج ذلك اختلاف وكان فيه الاختلاف غيرة الحاكم المسلمين **قلت**
 وان ماتت هي واراد ورثها الزوج او رثته النفقة والكسوة وقدر السكنى
 يحكم لهم بذلك لاجل انه كتب وضمن قال اذا كانت الوصية لها بذلك وضمنان
 عليه لها وكانت بشرط ان مات قبلها فخرج في وجوبها عليه لها معنى الاختلاف
 عندنا ونحن لا نقدر نقول باثبات ذلك لها على ما ذكره غير اننا نخطئ وقال
 غير هذا وبقية المسلمين فيها والله اعلم **مسألة** ومنه ما وجد على نصيب
 احد نسبه وكان له ذكر وانما النسب ذكر ام انما كان له ابن واحد ذكر واحد
 انما كان له اكثر من ذلك وذكر وانما قال لغيرهم ذكر على ما بين في على هذا

اللفظ وان قام مثل نصيب احدا والملاحة وكان له ذكور وبنات فقبل القسم
 ذكر وقيل لهم انهم انهم وقيل كما الخنثى وقيل لا شيء له • قلت واذا كانت العتقة
 وهذا وضمان اعيان ثابتة وسواء كانت من ضمان او غير ضمان • قال اذا
 كانت وضمان او كانت اقل في اثمانها اختلاف فيها وجدناه عن بعض
 فقهاء المسلمين ان كانت وصية في ثابته لمن لليث والدار على • **مسألة**
 وفي رواية في يثوب والدار او يكذا فمقتضى نصه للاصلاح اموال مسيكة كذا
 قربة كذا او اموال مسيكة كذا وقربة كذا ولم يذكر الاصلاح وكانت لهذا
 المسجد اموال شتى منها العمارة وشي من الفطرية وشي منها على اى عمارة
 وكانت اموالها الصغرى والكبرى ان يكون ما وصى به الاموال هذا المسجد على
 عدة امواله بالسوء تمام الله • قال اذا كانت وصية الاموال هذا المسجد
 فانه اذا اصلاح هذه الدار لم يوصى بها الاموال مسجد كذا وقربة كذا شيئا
 من امواله فانه يجزئ ذلك اذا لم تكن الوصية للاصلاح شيء معين معينه
 من اموال هذا المسجد على معنى ما وجدته وحفظته من جوابات اشيا هذا المتا
 خرين والدار علم • **مسألة** عن القاضى الى زكريا بن ابي بصير في
 في طاله ثم جعلها بعد ذلك في موضع محدد وطاله فان الوصى بالخيار ان شاء
 انفذها في حيلة المال وان شاء من ذلك الموضع المحدود واذا وصى بصايا
 في موضع محدد ولم يذكر حيلة المال فان الوصى لا ينفذ الا في ذلك الموضع
 المحدود واذا الحقوق والوصايا التي من ضمان اذا اوفى بها وجعلها في موضع
 معروف وطاله للوصى ان ينفذها او حيث شاء من المال والديار • **مسألة**
 ورجل عريان اوصى بعقبة رقبته فصار وصية واو احد غيره واشترى له
 عبدا من قبله لهذا والسواحل وغيرهما واعتقد هناك نجى ذلك ولو كان
 قيمته هناك اقل من قيمة العبد بمان امواله • قال لا يضيف ذلك على
 هذه الصفة اذا لم يشترط العتق في مكان معلوم والدار علم • **مسألة**
 وفيه

وفرضوا على الاولاد انهم مثل ميراث ابيهم وما له ان لو كان ابوهم حياً يكون
 ذلك بينهم بالسوية ام المذكور مثل حظ الماشية • قال عندي اظهر بالسواد ا
 كانوا ذكورا وبناتاً وهو بمنزلة وراصى بكذلك الاولاد فلان ولد ذكر وبنات فاما
 الوصية بينهم • قلت ويخرج ذلك في باقي المال بعد الوصايا ام يكون ذلك بمنزلة
 الوصايا ويشترك الوصايا في الثلث ام كيف يكون خرج • قال معي الله في الثلث
 الوصايا واحسب اني حفظتها وحزب الاقارب بيان الشرع وسمعت الشيخ خلف
 بذلك ويرفع عن الشيخ عن عبيد الله انه وجد الوصايا والله اعلم • **مسألة** وراصى
 بما له لفلان وكان المال موضوع بينهما بالغيره ان القول قول الورثة ان المكتوب
 له القطعة الفلانية • وما اذا قال الورثة لم نعلم اي الموضوع كتب فاعتكنا فقال
 وقال ثبت له الا الصغير للمالين • وقال وقال ثبت له وكل بالانصاف • وقال من
 قال ثبت له الا كبير للمالين • وما اذا كان اقرار ولم يعلم اي المالين الذي اقر ولم
 يعلم الورثة بشيء فقول الله لا يثبت للقول بشيء للمالين لان اقرار المبرمج اي للمالين
 الذي اقر • وقال وقال ان الاقرار ثابت ويكون على تقدم والاختلاف مثل
 الوصية والله اعلم • **مسألة** عن الشيخ احمد ملا في الوصية اذا لم يخرج الثلث
 ومهما كان ايمان وصلوات انقص من عدد المساكين ام ينقص من الاطعام قال ينقص
 من عدد المساكين ولا ينقص من الاطعام لانه اذا نقص من الاطعام لم يحج ذلك الاطعام
 لاجل الفقة قول المسلمين • ولاجل الفقة قول الوصى والله اعلم • **مسألة** وراصى
 بفقة المسجد لم يشاء فحقها فوين كيف الحكم فيه • قال ان كان وراصى بفقة ولم
 يوص باكثر فان كانت هذه المصقة قد نفقت وصارت تصلح للفصل يوم وقعتها اليهود
 لعلة يعني يوم موت الوصى في الورثة دون نشت من بعد صرحت عن الرجل ولا عليه في
 طالع غير فقة والله اعلم • **مسألة** قلت الرجل يلقن الوصية هل تثبت وصيته •
 قال ان كان ذلك بغير عقل لم تثبت وصيته وان كان ثابت العقل فقال في كيف

او صبي في باب البر فلقن ذلك فذلك ثابت اذا قيل للمريض عند طلق عليه الوصية **مسألة**
 عليك بهذا فيقول نعم هو ثابت على كل قول والدعاء **مسألة** الزامني في
 خمس كفارات صلو على كفارة منهن اطعام ستين مسكينا او وصي في رقعة اخرى خمس
 كفارات صلو على كفارة منهن اطعام ستين مسكينا او وصي بعشر كفارات او اقل من خمس
 والتابع في خلافه متفق كذلك لو وصي صيام شهر رمضان على هذا المعنى ثبت
 ذلك **مسألة** قال ان كان التابع متفقا فيجب ان يثبت الاكثر وان كان مخالفا
 فيجب ان يثبت الوصية الاجرة وعلى قول من يثبت الاكثر الوصيتين حتى يصح
 ان يرجع عن ذلك والدعاء **مسألة** الصبي او صبي بان كان يدعي عليه حقا بعد ولده
 فهو مصدق فيما يدعي عليه حتى تصدق له الكفاية ولو لم يحد له وصي بقضاء وانفا ذلك
 حقه يدعي عليه والد بعد ولده لم يدعي عليه ولا تصدق فيما يدعي عليه ان كلا
 اللفظين جائز على قول من يثبت التصديق ولهم والمردود سؤالا في قول من يثبت
 التصديق وقال قال التصديق لا يثبت حتى يكون قد رد وقال قال لا يثبت
 حتى تقوم به البينة وقال قال لا يعجب التصديق ولا يحسن خوف دعوى حيلة
 المال في الدون وثبت في الوصايا ولعل شيئا ناصرا خيس وصي تصدق كل
 مدعي عليه بما وصي باثباته ولا يثبت على نفسه وقد فعل ذلك وادعينا خلف
 سنان فكان لا يجزى هذا ويقول لا يجوز جعله ولدا الوصية فان جعل له وصي يثبت
 في بعض القول والدعاء **مسألة** ومنه وفيمن وصي له بالزيد اربع مخلات
 ووجد مكتوب في وصيته وصي فلان فلان الفلاني بخلية المضطر والد الفلاني
 تنفذ لهما في افطار صائمي شهر رمضان وقام مؤثرا ووجد ايضا مكتوب وصي
 فلان فلان بخلية المضطر والد الفلاني وهو هذا المال تنفذ لهما في عمار مسجد
 كذا وقام مؤثرا ولو علم ان الوصيتين للفقير والفقير لهما اللعان فقول لا يثبت هذه
 الوصية لان تمتع بعينها اما او صولها ولعلها يخرج في معنى النظر فيها العلة

مع بواقيهم وان قال قائل انهما تقسم بين المعينين من باب الاصطلاح والنظر
 لم يخرج والحق اذا قسمت الغلة بينهما على سبيل النظر ونحو العدل **مسألة** وسمعت الشيخ
 للرحوم يقول من انفق مثل ذلك على ما ذكرناه والقول الاخير قلت اذا قال
 الوصي الورثة او احد الورثتين هاتين الخلتين المقتنيتين للمعار وهاتين المقتنيتين
 للفظور اقبل قول من قال انهم بذلك كان ثقتا وغيرة ام لا **مسألة** قال ابو الوصي في غيرة
 واما الورثة فان مدة طر ذلك قبل وقوع اخراج ذلك الحكم حاكم وقالون هاتين للمعار
 وهاتين للفظور فقال الورثة مقبول في ذلك ان قول من قال انهم مقبول في حياته
 والدليل **مسألة** عن الشيخ ناصر بن عيسى في وصية العدة والماتمة اذا تركت حرة
 معينة فقد حفظت عن ابن عبيد ان الله يجعل العدة كادسطة عدة المثلث في ذلك الوضع
 بالتي في اهل العلم والمعرفة بذلك فيكون بعد ذلك كالمحذورة ثم ضرب لذلك مع الوصايا
 في ثلث مال الوصي وكذلك الوصية باجرة الحرة التي غير محذورة واشبه ذلك الوصايا
 وهذا اذا لم يخرج بملة الوصايا والثلثون وقال الصبي في الحرة التي غير محذورة قول
 يجعل كالدسطة تجوز قول كقول حجة وعنده ان العدة هي مثلها والاداء **مسألة**
 قالت ابنتي كذا ان الوصية ثابتة حين اوصى بها الوصي ولو مات الوصي ليقبل
 الوصي على قول ولعل القول في غير هذا القول واخذ بهذا القول فلا يخرج والصواب
 والدليل **مسألة** الصبي في امانة اوصت لابن ابنتها بخلعة مهلبق وخلعة برفق
 وراياها معينتين وكانت تحت كل خلة صرة مفسولة قبل موت الوصية ولم
 يكن بين الخل والصد المفسول للفسخ الشرعي الا بين الصرة والخلعة اربعة
 اذ يحل ان الفسل للورثة والخلتان الموصولة هما والقياس بين الخل والفسل
 نصفين ان كان اقل من سبعة عشر ذراعا وان كان اكثر رجحت كل واحدة الى الثلثة
 اذ يحل والدليل **مسألة** ومنه وعن ابي اوصت بكسوتها لمن يقوم بها في مرض
 الموت وذلك بقيامه عليها فاكثر ما جاء في اثار المسلمين انها ثابتة **مسألة**
 خارجة على السبيل القضاء وقد قيل انها لا تثبت لها وصية مجزولة وروي عن هذا

عن أبي مخنف، وقيل علي بن جابر في تآخرونها لا تثبت لأن القيام بتفاضل وقيل له
بقدر غنائها في الورثة والدعاء **مسألة** ومنه عن عائشة أوصت عاتكة في عطاها
وكسوها بعد تكفينها وتحبيلها منها المفقود كما ترى في ذلك على أنه قد قيل إن ثابت
لمن ثبتت له الوصية منها ولا تثبت الوصية لوارث ولا لعبد وارث **قلت** إن هذه
للإثارة قام بها جماعة من النساء وغيرهن من محض الليل والنهار وغيرهن من لا يحيط إلا لليل
أو نهارا معي أن كانت اجرة فالجدة مقسومة على قدر العناء والخدعة إن ادركت
والد كانت بحالها حتى يصطالحوا في موضع آخر فيعزل المسلم قال ابن القطع عليه
بالليل والنهار رجع وإن كانت وصية لهم بالسوء والدعاء **مسألة** الزام في
فيمن وصي لم يخلد لم يباح في حياته هل تثبت وصيته في مكان التخلد أم لا
قال ابن جابر لا يثبت له مكانها والدعاء **مسألة** ومنه إن بيع الخيار رجع
في الوصية على قولين عجيب في ذلك والدعاء **مسألة** ومنه واختلفوا في حجة الف
والزكاة واليمان فقال قوم الثلث وقال آخرون وليس وهو الثلث واجب
لأنه لو أقر بذلك لم يوص بانه فله لم يلزم الورثة والدعاء **مسألة** ومنه
أكثر القول أن الجدة وثالث للمال فيها قولها وليس المال لا ينالها يعملون أنها
والثلث ووصية الأقرب من الثلث ولا يعلم في ذلك اختلاف والدعاء **مسألة**
عن الشيخ حميد بن محمد بن أبي بطحان لعائشة ومات ووصية غير حاض أو كان
ساكنًا في غير بلد الموصي فجاء الموصي بعد أيام العزاء وهل يجوز إنفاذ العزاء بعد
أيام العزاء أم لا **قلت** قال وجدت أنه إذا كان الموصي الذي يلي من عزة الميت
فجاءه لإنفاذ العزاء بعد ثلاث أيام من موت الموصي وإن كان الموصي أجنبيًا
غير من الميقات الذي يلي من عزة فلا يجوز إنفاذ العزاء بعد الثلاث الأيام
الورثة إن كانوا بالغين حاضرين عاقلين **قلت** وإن كان الموصي
غير بلد الموصي علم موت الموصي أيام العزاء أو بعده هل يجوز إنفاذ عزة
الموصي في بلد وصية أم لا **قلت** قال تقدم وأكثر القول أن العزاء ينفذ في بلد الموصي

ولعله

ولعل لا يعدم والاختلاف **والدعوى** **مسألة** ومنه فكأن زوجتي وصيت لي
بصداقها الأجل الذي تزوجتها عليها من حدث بها موت قبلني وضمان لزومها
لجسدي كانت فما الحكم في هذه الوصية **•** قال يعجبني أن الوصية لا تثبت للوثة
وإن كان الضمان معروفاً فعسى أن يثبت الضمان عند بعض **•** وفيها معي على
هذا المعنى أقرب إلى الإبطال لأن هذا يفيد استثناءً وانظر في ثبوت الضمان ولنت
أعرف من الخلاف بذلك **والدعوى** **مسألة** ابن عبيدان يهن وصي الغد بوصية
وضمان فمات الموصي لم يطلب ورثته من الموصي ما كتب لها كلهم ثبت ذلك أم
لا **•** قال إذا كان الكاتب حياً فلا يؤخذ منه إلا بعد موته على أكثر القول والله
أعلم **مسألة** وفيمن وصي بكذا الالة فضة لثمن ضمان أو غير ضمان ولم
يوص بانفاذها ولا بعد موته ثبت أم لا **•** قال يعجبني أن تثبت هذه الو^{صية}
على صفتك هذه **والدعوى** **مسألة** ومنه فمن وصي بحقوق ضمانات منها في وصية
ومنها في صكوك غير الوصية فعلى كل فرق مكتوب **•** له وهذه الوجوه بعين فيها
هو مكتوب له كان بالغاً أو تيمماً أوهاكاً أم لا **•** قال لا الوصية وغير
والضمان فلا يعين على الموصي على أكثر القول **•** وفي الضمانات والحقوق فعلى
للكاتب الإيمين وإن كان تيمماً فلا يعين عليه مادام تيمماً وإذا بلغ فإن كان
وإذا فعله الإيمين وإن كان غير وراث فلا يعين عليه **•** وإذا أهلك فيكون
لورثته **والدعوى** **مسألة** ومنه وفيمن وصي بنصف غلة باله وفريه كذا يفرض
على فريته تلك الفريته ثم هلك الموصي وترك أموالاً يملك للفريته أصلاً وموالات
ببيع الحياض وأموالاً بالهون المقبوض تدخل الوصية في نصف جميع غلة الأموال
المذكورة أم في نصف غلة باله الأصل فقط **•** قال إن الوصية تدخل في نصف غلة
باله الأصل دون سائر ما ذكرته على أكثر القول **والدعوى** **مسألة** وكذا ثبت
الذي أحفظه من أئمة المسلمين أن الوصية تنفذ نصف يوم وصي الموصي **•** قال
وتنقل نصف يوم يموت الموصي **•** وقال وقال بصرف يوم الانفاز وهذا القول

الاخر اجب الجواب على صفتك هذه فاذا صرف بالدلالة فهو ولو من صفته كان ذلك الوقت
 الصدقة ثمانية وعشرين ثم ارجع الصرف الصدقة اثنان وثلاثون فلساً
 فتكون زيادة الصرف للورثة والنقصان عليهم والدراهم **مسألة** سئل الشيخ
 ناصر بن عيسى عن اوصي على نسف وصيته له وثمة كل بخلة له وثمرة كل شجرة له
 بموضع كذا ان توفي على الفقار وقيل كذا فله سنة زكاة الاستاجيل يعني تلك
 الثمرة وقت طلوعها الاصل ما قال تقوم الابهة وتلك الثمرة اوم من الموصي بها هل
 تحمل ثمة تلك الفحل والكرم الموصي بها على ثمة مال الموصي في الزكاة وهل يجوز نفق
 ثمة الفحل والشجر الموصي بهما ان توفي على الفقار في رور تلك الفحل والشجر
 بعد ذلك ايام **قال** فالذي عندي ان هذه بالثمة ليست معينة نفقها
 لسنة معروفة مخصوصة بالسنين فلا يجوز نفقها في غيرها وفيها عندي
 وراية ان الغاية عليها امثلة في الزكاة لان قصم مال الموصي وهي ثلث ماله
 ويجوز للمبتلي بها ان ينفق ماله في سنة واحدة او سنين شتى اعلى هذا النفاذ
 وهذه الصفة لان الموصي لم يحدد ولم يوقت ان توفي في سنة بعينها او الزكاة
 فيها ان بلغت نصيباً تاماً او على نحو قوله على مال الموصي في الزكاة ماله يقسم
 ماله بين ورثته بوجدها بين مع اهل العدة ولو اصاب كل شريك من ورثته
 وتلك الثمة اقل من صالح لان ذلك المال اصل واحد وتلك الثمة مجموعة غير
 متفرقة كانت في امكته او مكان او بلدة او بلاد ان كانت تنسق بالنهر والجزر
 غير ان تدل على ما تنسق بالنهر على ما تنسق بالنهر ولا تنسق بالنهر على ما تنسق بالنهر في الزكاة
 وكل ثمة ما تنسق بالنهر على ما تنسق في الزكاة هذا فيما يجب في غرة الزكاة قبل
 او نحو كرم او ربح لان الموصي اوصي ان توفي وطلعت نفق فهو لو رثته ليست للفقار
 بل تصير لهم اذ اقبضوها بوجدها بين مع المسلمين اهل الاستقامة وما نفق
 ثمة تلك الفحل والشجر في رورها على الفقار او فلا راحة ولا اقول له لان القبض
 لذلك يتعدى منهم لها ووجب للمبتلي بها ان ينفقها بعد ما بان من الفحل والشجر ان

يغرب ثمرة كل نخلة وشجرة على ثلاثين الفقة فصاعداً على هذه الصفة وهذا اللفظ
 ما لم يصير لها غنياً ون قال الحد يجوز أن تغربها في غير النخل لم يغرب ولم يخطم
 وتقول في قول المسلمين وعلى هذه الصفة وهذا اللفظ احب وتغرب ثمة كل نخلة
 وشجرة على ثلاثين الفقة فصاعداً لأن المهي اوصى ثمة كل نخلة وشجرة لمان
 الفقة وقد خص وعين كل نخلة وشجرة بعينها ولو يوصي نخلة وشجرة ان تغرب على الفقة
 فنقول لا تغرب نخلة وشجرة حمله على الفقة وعلى هذه الصفة واسع المتي بها ان تغرب
 على الفقة او على هذا القول والاكثار على قول ● وما يصير هذا وقال يجوز تغرب كل
 ثمة والنخل والشجرة على ثلاثين الفقة فصاعداً لم يغرب لم امل بخطبت وتوفيت
 قول المسلمين ان المصير للفقة لها غنياً وقول ان الفقة ان ياخذ ما يجوز
 للفقة في مرة واحدة ما يصير يد غنياً والقول ● والقول ان الاول احوط واسلم
 وغداً على هذه الصفة وهذا اللفظ ان كل نخلة وشجرة غسبت قبل موت الموصي
 وميت بعده ان تم فها سنة للفقة كانت قبلت وكثيرة اثرت منها ام بعيداً
 فانظر شخنا الغيب في ذلك ● وقال يجوز الاخذ للموصي في الوصية بالاطنات
 والتسمية لماره مخطئا وقول في قول المسلمين ● وما اذا اوصى للموصي ثمة نخلة
 وشجرة او غلة بالمال عند الوفاة موقت في سقيها او لا تقوم الابداء اختلاف قول
 ذلك مال الموصي الموقوف مال الموصي وهو اكثر القول معنا ويكون ذلك في ثلث
 مال الموصي مع الوصايا وما اذا كانت الوصية في غير اجل وقت مثلاً الموصي الموصي
 له بها وكانت مضمناً في مثل الاقرار وهو ليس لما لا في سقيها او لا تقوم الابد
 اختلاف قول مال الموصي وقوله يكون على الموصي له مال تطامح الى ان تصير ان المار
 وعلى مال المالك مذكور ان تطامح ان المار وقوله ذلك على الموصي له بها وهو اكثر
 القول وقوله على مال المالك على كل حال كانت الوصية محدودة او غير محدودة
 ● والشجرة في الفقة جمع شجرة وهو مكان له ساق واللدن تعالى والجم والشجرة سجد
 والشجرة واحدة الشجرة قال اللد تعالى فلما اذا قال الشجرة يقول انها شجرة البر ● ومن

القاموس والشجر والنبات ما قام على ساق أو اسما بنفسه دف اقل
قام السنا وعجز عند الدعا **مسألة** ومند وروى شوى والدلا هو لا صلاح
الارض الغلانية ضمان لومنها وكان صاحبها متركك او عن الايكلا او
فعاضيد وقايض المسلمين العدو **ب** بنظر الصلاح على قوله وقال به ويات
الموصى وكانت الوصية قبل القياض قلنا الذي بان لى معانيها والمسلمين
ان ذلك الشيء للموصى به المال الغلاني يكون لما اكدره الوصية ولو انتقل من
قبل موت الموصى لان ذلك يخرج من حيز الدعا **و** اما الوصية اذا لم تكن وضمان
فالعجز بها يموت الموصى على اكثر القول والدعا **مسألة** ومندان لم يتفقد الوصايا
الناقصة بعد القسط لها حتى لا تات القيمة لما جعل لها وانقصت قبل ان يقبضها
ويصير يقبضها انفاذا لها فانها تخرج الى حيز الاول فيما نراه ونقول ان
قسم الوصايا بالتي لا تخرج وثالث ما الى الموصى والقسط لها بحكم حاكم المسلمين **و** باره
او من يقوم مقامه مع عدمه وهو جماعة المسلمين اهل الاستقامة في الدين ان
القسم لها والتقسيم يكون بمنزلة الحكم فيها فاذا اذات بعد ذلك انقصت
فلا تخرج عن حالها الاول بل تكون على ما قسمت عليه وقسطت ولا يعلم في ذلك اختلاف
والدعا **مسألة** الغاخي واذا اوصى موصى بكذا لمن يقوم به في مرض موته
فروض مرضاته فيه وقام به كذا كذا انسانا وكان قيام بعضهم اكثر من بعض
فيجب ان يكون بينهم بالسوية الا هم كلهم قد قاموا به وكذلك اشباه ذلك وانما
والدعا **مسألة** ومند واداره احوط حكمه جلاء الغلاني او غنما الغلانية او
صفت من ايد الغلاني بعد موته فيجب ان يمثاله وصيته ما لا يدعى بنفسه وحاله
لعله باه على غير وجه جازي **و** وقد اوصى الشيخ عبد الله سليمان حكاه عن
ورينده وزان خماسون انا حكمها الذي وصيته وروى الوالى مسعود بن عبد
الغاخي نصف مائة له في قرية من بلدان بني غافر وثبت انا القائم بافاد
وصيته باوام المسلمين سلطان كريم الله هو وصيته فوات بمند والدعا **مسألة**

مسألة الزايمي نهي اوصي عليه وله بعث عبد يشترى من طالع بعد موته
 ونحو الولد ولم يعلم انه عن شيء من الكفارات او فاقلة وقد لث الوصية بيد
 الولد لا لاولاد الخلاص ما نبت عند عقده قال خلاصة ذلك ان يعق عنه
 كما اوصى ولم يعرف ان الكفارة او غيرها ولو قل ان يقول قل اعتقك عن الذي
 فلان اهل الله عما اوصى به في وصيته لوجد الله تعالى والاقحام العقبه وتكون فله
 والذالك كل عضو منك بكل عضو منه وكفارة ما الزم والد اعلم **مسألة** عن الشيخ
 تيسر جرد في اوراق الصكوك والوصايا اذا انقطعت الدخول من التركة بعضها
 عن بعض في الكتاب للكتاب في اوراق الصكوك والوصايا اثبتت في كل حكم
 ام لا **قال** ادام توفيقك الصحيح وغير انقطاع فلا علم في ما بين الذي
 فيها لا انقطاع والصحيح وكان سبيل في صورة القارة واحد والد اعلم **مسألة**
 ومركب وصية ولم يلفظ على صاحبها واخذها صاحبها مات هذا الوصي وجوز ان تنفذ
 هذه الوصية ام لا **قال** لا يجوز ولا تثبت الوصية بغير لفظ من الكتاب وقول الكاتب مقبول
 والد اعلم **مسألة** وفيهم اوصي بعشرين لارثة يشترى كعجب ورضه يوق في قرية
 كذا لجمع اهل القرية سوى ابلو شرفه فان عليه طهر ان هذه الوصية بحكمها تنفذ على اهل
 قرية كذا على ما يشترط الموصي ساعة اقامه ووجدت فيها او بعد السكبان فلا شيء على
 هذه الصفة والد اعلم **مسألة** واذا اوصى لفلان فلان ولم ينسب اليه ولا قبيلة
 فلا تثبت الوصية وتبطل وتخرج الى الورثة وما الاصل فلا يبطل ويكون موقفا والد
 اعلم **مسألة** سئل ابو سعيد عن الوصايا اذا انقص الثلث عن تمامها هل تثبت الوصية
 قال نعم **قال** لافان اوصى بكفارة فتنقصت الكفارة الربع او الثلث او النصف
 انقسم على تسعين مسكينا ام يعطى كل مسكينا ما يعطى لو كانت وتقول يعطى كل مسكين
 ما قال زيد قبل في ذلك اختلاف **قال** قول تقسم على تسعين مسكين يعطى لو كانت تابعة **قال** كما
 وتقول يعطى كل مسكين ما يعطى حيث ما بلغت وهذا لا اى احب الي والد اعلم **مسألة**
 البصري في اوصى بكذا لفلان يقول بفي وصية الموت قيام الاصلان فقامت له نسوة احدهن

من الاخرى او حسن • قال ان عرف الوصي اعطى كل واحدة بقدر غناها وله عسك
 الى ان يتفق على شيء وهذا على قول من جعل الوصية بمنزلة اللجعة ومن جعلها وصية
 فهي بينهم بالسوية • وكان قال على جرحه او قال بقيامه على شيء بمنزلة الاجتزاف
 قول حبيب بن ابي الداء **مسألة** ومنه وفي وصي تكفارة صلوة تنفذ عنه وطالبه
 موته ولم يسم طعاماً ولا صوماً هل يجوز للوصي ان ينفذ عنه ذلك • قال كل
 ذلك جائز لم يسمها فان سماها فلا يجوز الا متشاهاً لسماءه وللدا على **مسألة**
 ومنه وفي الذي اوصى بصيام شهرين كفارة عن صلوة او عمن فمضى ان لم يصوم
 بعض ذلك وطعم كيف ما اتفق له اذا كان اللطعام بالصيام موصولاً وقيل
 لا يجوز لان يكون صوماً بتمامه او طعاماً بتمامه وكل ذلك جائز ان شاء الله
 والدا على **مسألة** ومنه وفي وصي يكسبه فمضى انه يختلف في ثبوت المصروف
 مع الكسب فقال هو في الكتب واصحابها وآموا وهكذا سماء الله في غير آية • وا
 حسب ان بعض المسلمين اخرج عن حكم الكتب في الوصايا على لغة اهل عمان ان كان ^{هو} كان
 منها والدا على **مسألة** ومنه ومن اوصى لاولاد فلان بحقوق فيهم الميت فعندى
 انه ليس له بيت فصيب الوصية كذلك اوصى لاهل نوى وضمان عليه لهم
 لم تلحق بيتهم والدا على **مسألة** ومنه ومن جعل كسبه وقفاً ولم يسم لاحد من المسلمين
 فيحسن عندي انها لا تثبت وكذلك اذا جعل سلاطه وقفاً ولم يسم لاحد من المسلمين
 فيحسن عندي انها لا تثبت ولا قبل ان تثبت على الوارث بغير **والدا على**
مسألة وان اوصت امرأة لاولاد بنشاب جسد هاوطها ثياب مقطوعة ط
 وثياب لم تقطع ولم تلبس ط يجب لها ان قال لها ما قطع وليس لها ان يقطع فليس
 لها ولا يجوز ثياب البدن الا ان تكون ارضية فهي ثياب البدن ليست اولاد
 تلبس **والدا على** **مسألة** ومنه وفي الوارث فلان بوصية وامارة للوصي لاولاده
 حامل يدخل معهم ام لا • قال ان ولدت لستة اشهر او اقل دخل معهم وان ولدت
 الاكثر لا يدخل معهم في الوصية وامان اوصى لاولاد رجل ولدت وزوجته حامل

فان وضعت الاقل من سنتين منذ يوم مات ابو عبد الله لم يخلو عن النسب ثبت في
 السنن والدرع **مسألة** واذا اوصى موصي لاجل صدقة او شاة ولم يسم بها
 صدقة كذا او شاة كذا فعندي ان في طائفة هذا الجوز ان يعطى من صغيره وواكري
 والدرع **مسألة** الصبي موصي مال الغلام لا يحد فضيع احد الورثة بعض
 الحروف وحرف كتاب ذلك ما يغيرة فلم يحد بحكم به ورضع عليه ذلك فصال الورثة
 على نصف ما كتبه بغير رضع منه الا خوف زهاب الكل ان دخل الشهادة على جميع مالها كذا
 او لا **مسألة** قال لا يشبهه عندي في مالها كذا وعلى من ضيع الضمان لما تولد وبسبه
 والدرع **مسألة** ومنه وراوى بكفارة صلوة ولم يسم طعاماً ولا صياهاً اذا كان
 ثابت ونفذ الوصي الا ان ذلك لا **مسألة** قال فيها عندي ان للوصي بالوصي التغيير
 ويجوز في موضع اخر موعناً عند كل ذلك جاز ان يسميها لهم فان سماها فلا يجوز الا
 متشابهة والدرع **مسألة** ومنه واذا اوصى بثلاث كفارات صلوات كفارة
 صلوة منهن اطعام ستين مسكيناً ونسي لفظه كل ا يكون الاول تاماً ولا يضره الغلط
 في اخره والوصي الخيار في نفاذهن بالطعام او الصيام **مسألة** قال ان كفارة واحدة
 ماسية والبرسم يلحق فيه التغيير والدرع **مسألة** ومنه فبهم اوصى بكذا لا يثمة
 فنه لا يثمة فلا بد وضمان عليه لها فانت الابنة قبل ايتها انتبت لها الوصية
 وتكون لورثتها او لا **مسألة** قال حفظت عن ابو مغيرة عن ابن الصقر انها لا
 وان الوصية راجعة للاب حتى يبين الضمان وقبل كذا وتكون في قبضة الوصية
 في حياة ابيها او قبض وكيل لها وحفظ ثبوت هذه الوصية عن المشايخ ناصب
 وخلفه رمان وابن عبدان **مسألة** قلت له واذا كتب ابوهار جوعاً على هذه الوصية
 رجوع ام لا **مسألة** قال له رجوع عنها ورجوعه ثابت في بعض القول **مسألة** وقبل عليه
 والقيمة ان كان الموصي به اصلاً او وصياً **مسألة** وقول لا شيء عليه وقول لا رجوع
 له وعندي انه يلحق الا ان يلحق القضاة **مسألة** قلت اذا قال الاب في حياته عند

قد كان كذلك لا يتعقبت الاثني فلان لا تروعا على ولا تسلموها واطول الوصف
 بذلك اقبل قول **الآب** بعد ذلك **لا** قال اصل الوصية لا تثبت لولا ان كان
 ونياب القضاء والضمان والذلة **الآب** انها وضمان فلا تنفذ في الحكم باقصر
 بالكتابة وقد تقدم ما قيل في **الآب** والاختلاف ان لو كانت الوصية ثالثة صحيحة
 ووجه رتبها الا يرى للآب رجوعا الى البطلان والقيمة في بعض القول **والعلم**
مسألة في جملات وترك زوجة يتيمة ووصي لها بالنفقة ولا النسوة والماله
 دامت في علة الوفاة من ضمان عليها لها ان يحيط بها ذلك ليعودات ام يوقف ذلك
 الى ان تبلغ وتختلف بينا بالبدل في هذا الكلام **لا** قال عندي انها تعطى ما هو
 لها من زوجها على يد وكيل لها او وصي يقوم بالقيمة ان تثبت لها الوصية الثابتة
 ان اذا جعلت تحتها وصفا **فان** بلغت وطلب الولد منها اليه من بالبدل
 تعلم ان زوجها وصي لها باطل فالذي يحل في نفسه وجوب اليه من علمها
 وصيت به زوجها بعد البلوغ او لم تره من الداعي **مسألة** واذا اوصى لزوجته
 بحيث تستحفظ الحواشي بكذا وصات وترك زوجا سمها بحيث بنت عام
 محمد الحواشي ولم يترك غيرها اثبتت لها الوصية على هذه الصفة **لا**
 قال ان الوصية لا تثبت لها على هذا الوصف في ظاهر الحكم الا ان يصح بالبيعة
 انها للوصي لها بالحق والا فالوصية موقوفة واما في حكم الاطمئنان فلا يطاوع
 قلب الوصي ولم يشك في ذلك **لا** العلم انه تزوج غيرها فلا يضيف في بعض
 وقول لا ينفذ على الاطمئنان **والداعي** **مسألة** وروى بركة او كفارة صلوات
 او صيام او ايمان مغلطات او وسولات او نذر ماله بعد موته على ورثته
 ومحكم عليهم اخرج جميع ذلك بالاجماع ام فيه معنى الاختلاف فلا عليهم ذلك
 بالاختلاف اعلم بين اهل العلم وعندى انهم يجوزون مجبورون على ذلك
 وليس لهم كمالهم وبان اذا اقر لها هذه الحقوق ولم يرضها فاقال قال
 على الورثة اخرجها واطاله حتى يصح اداؤها وقال قال الاشعري عليهم حتى يصح اداؤها

بها والداعلم **مسألة** الزامى ولا اوصى للوصية فخلت معصية لشئ والاشياء وما
 وثقها مدركة فغيرها اختلاف قول اذا اوصى بها وثقها غيره مدركة وموت مدركة
 فهو للوصي وقوله في رثة الوصية لا اكلها حلف فيه وادراك الفحل في كل القول الا صلا
 في الفحل فلا يسبح قاضيات او يسبح ذراكات فهو مدركة والداعلم **مسألة** الموصي
 فمن اوصى بكذا الاحد وضمانا لمسلم اوصى له الك بعد موته ثم اوصى على نفسه بكذا
 لاحد ثم اوصى بقضاء وانقلا ككتبه على نفسه في مال بعد موته فاصح لفظه **مسألة**
 الحجة كعائنه مظهر الحجة ثبت وجاز ولو يوسط في الكتاب على حسب ما عندي كان
 الشيخ يرفع الاختلاف فيها نسق على ثابت والداعلم **مسألة** ورواها في الفحل
 وفيها أثر مدركة فقال قوم في الورثة ومنهم من اوصى بها لمن اوصى له بها وان كانت
 مدركة فهي وثقها لمن اوصى له بها والداعلم **مسألة** ورواها في رثة الفحل
 فيها أثر فتمت كما دامت لم وليس في جزعها شيء وان اوصى له بثمنها وفيها أثر
 فاعاد تلك الثمن وجوها والداعلم **مسألة** ورواها لاحد بardon سيفه ولا
 تقاقد فوجد له سيف واحد وثقف واحد اثبتان للموصي له او المقلد ام لا قال في
 اختلاف والذي نراه لا يثبت هذا الاقرار ولا الوصية حتى تنفذ البينة العادلان
 هذا السيف وهذا الثقف فهو هذا الذي اقر به اوصى له به وضمانا والداعلم **مسألة**
 واذا اوصى احد من اهل عمان لاحد بحبة وكان عنده حب وارز فعندي ان الارز لا يدخل
 في الوصية لان اهل عمان لا يسمون الارز حبا وادخل الارز في هذه الوصية فعليه
 ان يدخل الحبة واللوبيا والفرج والفلفل وشباز كما يكثر تعويله والداعلم
مسألة ورواها لاحد ببينة وعما فيه وكذا وكل او غير ذلك وكان في بيته شيء لم
 يذكره باسمه يدخل في الوصية وينفعه قوله وغير ذلك قال في الحرف احفظ في هذا
 شيئا والاثربل لمعت للرحوم خلفه ثمان نفق ونقول ان يدخل جميع ما في هذا البيت
 هذه اللفظة واطنه كذلك والداعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر مجيب فمن لبعض
 اولاده ببينة عما فيه وسلاح وآنية واوعية خزف وخشب بحق وضمان عليه

لهم يكون مثل الزور والخرق • والخشب إذا كان في بئير مناديس تدخل المناديس
 في الوصية إذا وصي عاقد وخشب أو عية العيينة والخرق أم لا • قال آية
 العيينة والازور ليس من الخرق والوصية بالخشب لا تدخل فيها المناديس ولا
 السفارين معنا على التسمية والاذن ثبت يوم الاقرار والوصية فزمان قال بعض
 ممن نزل الاقرار وقال بعض بمنزلة الوصايا بعد موت الموصي والذاعل **مسألة** البقي
 وإذا وصي للموصي كذا والاذن لم ينفك عنه كذا او لفقائه موضع كذا كانت هذه
 الوصية لمن كان كذا والفقراء كان الساكن فها من يقصر الصلوة او يتمها وان
 قال الفقراء اهل قرية كذا كان كذلك كان يتم الصلوة فلهذا القية لا غير • وان
 قال في وصيته لفقائه وقرية كذا فان الوصية تكون للفقراء من اهل هذه القرية
 الذاعل ليسوا بخادنين فيها وانما هم واباؤهم واجدادهم ورسلاهم فكان قبل
 والذاعل **مسألة** ومن وصي بشي لفقائه فليج كذا يكون لفقائه اربابا هم
 سكانه فلا ان فقائه اربابا لم يردعت وصية لفقائه الغنى من زور في جملها
 لفقائه ارباب الغنى والذاعل **مسألة** ومن وصي اربابا والذاعل الغلاني
 او يغلبه لفقائه قرية كذا وقفا مؤيدا انه للذكوة في هذه الغلاني والاصول الموصي
 لها والمقر بها الفقراء انا واحد ودين او غير واحد ودين وراثتهم قبل قبض سهم
 فليس لو اراد شي من ذهاب الميراث وان الحق شياء ولا جعل فقر ولا اعلم في هذا
 الفصل اخلافا وثبوت الذكوة في هذا الملك • ولا ميراث نصيبه قبل القسم ولو
 كانت غلة جمعة وطات احدهم قبل قبض نصيبه منها لو اراد شي والوصية
 لفقائه قرية صغيرة كانت او كبيرة هم غير محدودين وقيل انهم محدودون والفق
 بين الخجين يجوز تفضيلهم اذ لو يكونوا محدودين ولا يجوز اذ كانوا محدودين
 وانما يعطون بالسوية وانما كان اقل او زمان فزمان والوصية بينهم بالسوية
 اعلم في اختلاف الذاعل **مسألة** واذا وصي له سلاحا فاما يكون للموصي له
 جميع سلاحه واما وقع عليه اسم سلاح والحديد والخشب وكل ما هو معروف بالسلاح

والدليل **مسألة** قال الصبي الذي وجدته في اثار المسلمين منهم الذين الوقف على
الوارث لا يثبت ولا خلاف في ذلك **•** واما اذا وقف لاولاد او لاولاد واما تسلسل
الان ينقصوا واسند الى شيء **•** والابواب بعد انعقادهم مثل الفقهاء والمساجد فان
رجع الموصي بالوقف فله الرجعة واما اذا مات ولم يرجع فقد قيل في ذلك باختلاف **•** فقال
وقال الثقات ولم يرجع فالوقف ثابت اذا كان اجرة للفقهاء او للمساجد ولغير ذلك
او باب **•** والابواب البر لان الوقف صيته هو ثابت اذا كان يحجج **•** من الثلث **•** وقال
وقال ان هذا الوقف اذا مات الذي وقف لئلا يلوثر ان يغير **•** ويقسم **•** ميراثا
الان يكون **•** ورثته لتمامات الموقف لم ينقصوه ولم يغيروه وجعلوا المال على وصيته
الان مات جميع ورثته وجاء ورثتهم بطن ثاني فيكون المال في ايديهم على عذرهم والبنون
فيه رواية **•** وقال في ذلك مثل حظ الانثيين **•** والقول الاو اكثر ان البنين والبنات فيه
وهو بنو البنين وبنات البنين واما بنو البنات وبنات البنات فلا شيء **•** وفي ذلك **•**
وقال في ذلك مثل حظ الانثيين **•** وقال في ذلك ادم طو ح موجود فالوصية لهم حتى
لا يوجد لهم **•** رجعت الوصية للفقهاء والسجد **•** واما بيع المال لهم بعد ان انقصوا
وغيره ولم يبقوه على **•** قول **•** واما الاولاد فلا ينقص لهم البيع اذا لم
ينقصوا ولا الميراث **•** وقال في ان المال موقوف لا يجوز فيه البيع ولا المساقاة
ولا بيع القطع ولا بيع الخبز اذا كان اجرة مسود للفقهاء والشيء من ابواب البر فلا
ينقص فيه وهو تام على قول **•** يقول بذلك الدليل **•** **مسألة** ومنه وفي رواية **•** رجعت
لابنها بعتة شيء ونحوها **•** فمما علمها له ادام حيا **•** رجعت **•** في وصيتها بالمال **•** الله
وقالت ليس له على ضمان فان قال قائل ان القول قولها في ضمان ان كذا
كان هذا وجهها ولعله يوجد في اللبس ان قومت الفلك كل سنة قيمة عدل الحجاز
ذلك لم يبعد **•** الصواب **•** وان قال قائل ان اهل العلم لم يقبل قولها كان هذا
ثبت القولين **•** وان قال قائل هذا من باب القضاء ولها الرجعة بالمال **•** ان كان
هذا وجهها والدليل **•** عن الشيخ جاعده خجسته الوصية لاولاد لا تجوز

ولا تثبت ولا تعلم في ذلك اختلاف الان يكون جعلها او بعد الموارث لشيء وانما
 البر فختلف في جوانبها على هذا ولا فلا تعلم ان احدا من المسلمين اجازها فاما
 ثبتها او كان وضمان فهو غير المطوع الا على الثلث او نقص فلا في ذلك
 والدفع **مسألة** ومنه وسالته عن الكسب مظالم تستوف بالذو لو تكن
 عامة الغنم لم يقدر على توزيع بالدين ارباب المظالم لكثرة قها مع قلته باله
 معها جمل اربابها وصار حكمها للمفقرة في ارباب بعض المسلمين فادعوا هو ما تثبت
 الوصية في المال حال كتابتها وتحويل المال عن ملكه بها في ذلك الحال او هي موقوفة
 الى موته سواء قال بعد موته او لم يقل ام بين ذلك وفي **مسألة** قال فلا في عند في
 هذا انه لا يتحول في هذا الموضع عن ملكه الى الوصية بل لا بعد موته على قول
 سواء قال كذلك لم يعلم فهو كذلك **مسألة** قلت له فلا اكان ثبوت الوصية معلقا
 بموته وكان علمه حق له فانه معروف في حال الوصية او حدثت وبعد
 هل يصح له قضاها على اربابها حال حياته وبيع له التصرف في المال عما شاؤ من
 التصرفات وان كان ثبوت الوصية حال كتابتها ا يكون ممنوعا في كلام
 لان قال فاعلمه وعلقه في حياته او جاز في فلا اقول ففساح لمعاني تدل
 على جواز في مواضع فان التصرف على احوال مختلفة منها ما يجوز ومنها ما
 يحجز ومنها لا ينبغي له وان كان لا يحكم بباطل الله **مسألة** قلت له فان اوصى
 لاحد معروف في شئ من الحق بعد الوصية منه بحملة باله للمفقرة اثبتت هذه
 الوصية الاخر ويكون ذلك الوصية الى الوصية بدون غيره ام لا تلحق الوصية
 منه بعد وصية بحملة المال قال نعم اذا صح انه اوصى به الان يكون شئ
 وحمله باله اوصى به وقبله للمفقرة على هذا الوجه فكانه يشهد ان يكون ما
 يجوز لان يدخل عليه الذي في ذلك **مسألة** قلت له ولذا لم تثبت الوصية الاخر
 بذلك الحق على الجس عنك فيدان يتوهم هو الوصية الاولى كمن لم يحق
 الله وحقوق العباد عند تافاتها او اقبل فيها او التفتيم والتاخير لانها صاحبة

عليه

عليه وإياها مع وفون قال لا يحسن عندي في النظر على قول من أجازها له إلا ما في
 الأمر من اللزوم على أنه في هذا الموضع على هذا الذي لا وجه فيه ما في ذلك **قلت** له
 في رجل عليه حقوق ومظالم تحتاج على كلبية ماله بل لا عليه مجهول إياها فأوصي
 بجميع أملاكه للفقراء خلاصاً لها ما عليه تصح وصيته على معناه هذا حين وصايته
 بالحال أم لا قال قد قيل أن في ذلك اختلافاً والقول في ثبوتها في المال لا في قبله لا في
 بعده **قلت** ولا ثبتت حين الكتابة فيثبت طرجمع ما قبله ذلك
 الزمان أم يحكم بالمال الموقوف مع كونه الذي كان له قال لا في ما بعد الق^{صية}
 يدخل في المال الموصى به قبله على هذا ما صح فيه لنا شقة بعد ما عجبوا أن لا يدخل
 عليها والعلل **مسألة** الشيخ حبيب ^{نسخ} في كتاب وصية فلان وموان فلان في
 عليها فالوصية باطلعة لا تثبت في الحكم وفي الأمانة في أجازها اختلافاً ^{نسخ}
 أوصت فلان بنتيها الفضة الفضة وأطاعها الفلاني وموقوف كذا الفلاني ^{مهد}
 كذا أو لصامهما شهر **مسألة** بدلا عن ما وفاد صيام رمضان فإن طاح ليفسل
 مكانها أو غلتهما مؤجلة إلى يوم القيمة **مسألة** فالوصيتين بالتختين ^{صفة} ثابتة ونحو
 الجمع للثاني فإن بيع الأصل وفطر به جاز ذلك وإن ترك وفطر فغلته كان جائزاً وإن ^{ظاهر}
 التختين في قول بعض المسلمين أجازة الفسل وغلتهما أو لم يجر ذلك أخرون ونحو قول
 بالأجازة وقوى فناعي أو العلم بالبيع فعل ذلك الأقول وإن تاح بغور تارة والألف ^{نسخ}
 باطل غير ثابت والعلل **مسألة** ومنه وفي رجل هكك وترك اثنين خالصتين ^{ويجوز}
 وإن عم وأوصي لبنات أخيه فغل نصيب إيهن من طالع بعد موتها لو كان أبو حنيفة
 بنصيب إيهن من طالع لو كان أبو حنيفة ضمان عليه لم هل تثبت هذه الوصية
 وإن أثبتت هذه الوصية بالقسم في ذلك هل يكون صحيح هذه الوصية والثالث ^{نسخ}
 من الريل مال **مسألة** قال إن الوصية بالامثال في ثبوتها اختلاف قول الثابت وتوكل
 عند الوصية بالامثال مجهولة ومن المجهول والمجهول لا يصح في الوصايا كما لو
 شهد شاهد يشهدة وشهد الثاني فقال أنا أشهد عثلاً أشهد فلان به وكلهم

تقات فالمجول **بد** عند الفقهاء والمجول **م** عند المتكلمين **ان** هذه الشهادة لا تثبت ولا
تصح والمثل لا يعرف كيف هو ولا ماهو ولا تعرف **ك** كيفية ما ولا كيفية فلذلك **بطلان**
وكذلك اذا اوصى لغير ولد ولم يعين فلانا وفلانا وهو مثل نصيب بينهم او غيره هذا
من المجلول لا يدرى اى اولاد اخيه ولهم سهم من الاموات او من الاعياء **اذا لم يعينوا**
ولا وصية الميعين له لانك يمكن قد مات له اولاد وحل له له اولاد بعد الوصية
والاولاد احاضرون فهذا كالمجول لان اوصى من ضمان عليه لم يترك باطلا وكذلك
لليهم اذا كان الضمان لليهم من وجوه كثيرة وجملتها لا يفهم وذلك ان الضمان
للأب فالمثل لا يفهم به والضمان هنا مجمول من الوجوه التي ذكرناها وهو وصية
باطلة وقيل ترجع الى الثلث وبطلانها اصح لان الاجتماع على البطلان وهو صريح
واثبت **قال** غيره الداعلم والى مقبوع **قوله** هذا الشيخ في بطلان هذه الوصية
بالمثل اذا كانت من ضمان لما ذكره في قوله وبطلانها اصح الاجتماع على البطلان
وهو اصح واثبت **وذلك** بعد قوله وقيل ترجع الى الثلث فكيف يصح هذا الاجتماع
على البطلان بعد رفعه لقوله **قال** يرجعها الى الثلث ولو كان جماعاً
صحيحاً **قوله** **قال** بخلافه انها رجعة الى الثلث ولعل ذلك الاتفاق
على بطلانها الاجتماع لان الاجتماع بشرطه ان لا يوجد خلاف واحد من العلماء
ومضى وجد خلافه ولو كان عن واحد منهم لم يصح اجتماعهم فينظر في ذلك **هذا**
وغيره اعتبر من على السبع فما والرجع **وان** لم تكن مضمونة كذلك في بطلانها
اختلاف على ما ذكرنا لان الامثال مجهولة ولا تثبت وكذلك اذا لم يعين الموصي
لمجولون ولا يدرى منهم من هم وفيهم سابقون ولحقون ولا يدرى لمن منهم
لميت او حي ولا تثبت وصية لميت ولا وصية لمن لم يات وبطلان الوصية
للمجلول لا تصح وهو اكثر القول لئلا يدرى هو قد نفخ فيما الروح او لم ينفخ وهو
والمجول لا تصح له وصية ابداً وكذلك وصية مجرأة وانكر القول على بطلانها من
اثنائها **الرجعة الى الثلث** **قلت** واذا اصح هذا الكاتب هذه الوصية

اللغز لا يزال مودت اهل الكوفة اسماء المكتوب طر هذه الوصية والذات ولم
 يكن وقبل مكتوب بالماجي كذا في كذا اذا قال الكاتب انا حفظ اللغز قال ان الاقرب
 على هذه الصفة التي وصفناها بعد التعديل في المثال هو بعد ثبوتها في المجهول والوصايا
 هكذا فينا ولا يثبت ان المجهول. والكاتب ان كان في كتابته بعض المجهول والكل
 القليل فيما كتبه فكثر القول يجوز له ان يصلح وان يعين اسماء يحد بها او كتابته
 شبه المجهول وتزيد ما بعد موت الموصي او المورث فلا يجوز ولا تقبل دعواه وهو شاهد
 آخر اشهد عند حاكم وعينا فهو كذلك. وان كان يريدهم فيفسد فلا يجوز ذلك
 دعوى والدعوى لا تنجح ومضى لو كان كافي يكن الصديق رضي الله عنه
 على ميت فهذا الشرع للمسلمين والدليل **مسألة** ومضى في وصيته ان عليه في الجنة
 الميت الدار حاتما فمضى ان عليه الجنة في الدار على اقربه وتجدد قوله حاتما ان
 عليه الميت من حيث فيه ولا فلا يركب عليه كفارة ما لم يرض بها في الدار وفي وصيته
 ثبت عليه حكم الكفارة ويقول ان علمها كفارة ولم ينسها علمها عليه وقبل نفسه
 ذلك من ايسر المال وكذلك القول في كفارة الحنف والركوة والدليل **مسألة** الصبي
 عن اوصي شي لا ولد واحد من الجارية اعتاد الدار منه هل ثبت تلك الوصية
 اذا كان فيها اهل للمسلمين وتوحيين لدارهم. قال مضى ان هذه وصية مشاققة
 لدارين لا على ما وصفت ولا يري ثبوتها وزادها على اوصي اولى. قلت له فان
 اوصي بهذا الجارية بوصية هل ثبت. فان هكذا عندى ولا بدع اليد اذ خيف
 على المسلمين. قلت وهاتين توفيقا على العمل ولتد مثل ما تحس عليه. قال لا
 يمين في كذا فهم ليسوا معينين في الوصية وقعت لهم على صفة الجور وفي ذلك الحال
 بخلافهم القوة على اهل دار الدار من جوعا عن باطلهم فقد خرجوا من دارهم ولم
 يستحقوها بصفة. قلت له فان اوصي موصي للدار لم يثبت قال مضى انها اثبتت
 للدار العدل وحده والدليل **مسألة** ومنه وسئل الله عن الوصية بالدارين هل يثبت
 فيها العبد قال الدليل **مسألة** وفي ان هذا مما يحسن فيه الاختلاف فمن طريق التعارف

لا يدخلون ويدخلون وطريق التسمية لقوله تعالى ان شئت الدواب عند الله
 انكم لا تدرى • قلت فتدخل في هذه الوصية جميع الدواب من النعام وغيرها والظبا
 وغيره • قال هكذا عندي وهذا اسم عام لجميع ذوات الارواح يدخل فيه الدواب
 والطيور • قلت له فاسم الدواب يدخل فيه الطيور • قال هكذا عندي • قلت
 فالذجاج والنعام بالمقدسم طيور لان قال معي منهم اختلاف في ذكر الدواب **مسألة**
 ومنه وفي رواية او وصت لاشتهائها او غيرها بعطرها وانما يفي عطرها بعد موتها او ماتت
 بعد موتها او اتي اخرى فوجد مكتوب لهذه الماتة الميتمدة وقبل يعطها وصية وضمان
 لزما لها اهل يدخل هذه الوصية لمن او وصت لها الماتة بعطرها ام هو لورثتها • قال
 ان الوصية لهذه الماتة الميتمدة عندي فيها اختلاف • قول لورثتها او قول لمن او وصت
 له بعطرها كالمذكي يورثه والد ولد ابن علي غيره قول يكون الدين لصاحب
 وقول الموارث والدليلان **مسألة** ومنه **مسألة** من الدواب **مسألة**
 او وصت امرءة في موضع سلمته وفي رواية واحدة فهذا لا يضر اذا صح انها تدا
 بها جميعا ولا يبرهن في هذا اختلاف بينت فان من عييد النعانة الساكنة الانكاح
 وكان احب الي ترك التعريف والساكنة لانها مضافة الى ولد ولا يجمع الشك
 والاضافة في مثل هذا عندي لا تضعف الوصية هذه للقطعة ويجمع ما يحتاج
 اليه لنفسها واطاها بعد موتها وفي موضع ويجمع ما يحتاج اليه وجهها للوقت
 الى ان تدفن في قبرها وفي موضع توارى فهذا كله معنى واحد ولا يبرهن في فيه
 وقت • وبطعام وادام وحلوة وادام وحلوة لياكلها الناس واطاها بعد موتها
 على راي وصيتها فهذا ثابت وثبت لها وقد قال **قَالَ** ان الكفن والعطر
 وجميع الجواهر الثلث • وقال • وقال هو ليس لاله ولعل هذا اكثر عند
 عند اهل زماننا وكان احب الي ان يكتب بهذا كذا واطاها وتولد ياكلها الناس
 • ومن الوصية ايضا وكل يغسلن به النساء واطاها بعد موتها على راي وصيتها
 وفي موضع آخر مكتوب قبل هذه الوصية وكل ورض يغسلن بها الناس والحل ثابت

والثالث وقال وقال ان الوضوء ثابت ايضا لما يقع فيه ذكر في الوضوء الاخر
وقال وقال لا يثبت الوضوء الاخرى ناسخة لما قبلها او الوضوء او الوضوء
والله في فضله يغسلها بعد موتها غسل الموتى في هذا ثابت والثالث لمن يغسلها
على وجه الوضوء فان غسلها واحد الوضوء له ومن غسلها جماعة فالوضوء بينهم
بالسواء لا فضل لاحد منهم وعسى بعض يجعلها كالاجرة يجعل قسمها على قدر انعام
القليل قلته والكثير يكثر به ولعله اكثر معاني الموصين بقصد هذا الاجرة الا ان
مخرج اللفظ يخرج الوضوء وكذلك القول في الوضوء لما في القبر • وروى الوضوء
والله في فضله يغسلها لمن يغسلها قبل ان تدفن فيه بعد موتها هذا ثابت والثالث
ومن صحت الدارنية فالجوع فيها الى القيمة والوزن وهي مثقال ربيع مثقال •
وروى الوضوء ونحوه في فضله يغسلها من يغسلها الا في بعضها الذين لا يرون وياها شيا • وفي
الوضوء الا في رابع الارباب فضله يغسلها من يغسلها في الخمسة • وثالث المال والذبح
الارباب قال وقال لا يثبت الا في الناسخ الاول عندى انها جنس واحد
في لغة اهل زماننا الا ان رابع الارباب لا يحكم له بكثر من خمسة ديات اذ رعا
المستهم • وقال وقال ان هذا شيء يختلف لظاهر اللفظ والحكم واقع على ظاهره
ظاهر الاحكام قاضي على بواطنها على حسب ما عندي وقد ناظرت وشكك الله في احد
منهم صدق في هذه المسئلة فوجعت فيها الاسئلة الناس ظاهر اللفظ باختلاف في ذلك •
فحسن في المسئلة معنى الاختلاف • وروى الوضوء وكفارة في صلاتين كفارة كل
صلوة منها اطعام ستين مسكينا وفي الوضوء الاولى بكفارة واحدة كالكفارتان
ثابتان • وثالث ما لها وقول حلة ما لها وكفارة الثالثه مختلف في ثبوتها • وفي
الوضوء وباجرة ويصوم عنها شهرى زمان بدلا وقضاء عما الزهات فساد صبا
شهر رمضان وفي الوضوء الاولى ويصيام شهرى زمان فاللذان ثابتان ولا
في الاولين ومعناها واحد ولو اختلف لفظها وثبوتها • والثالث وقول في
المال • وروى الوضوء وثماني خمريات فضله يغسلها من يغسلها سلم وسعد النبي

سعيد مسعود النعماني من ضمان عليها لها وفي الوصية الاولى باربع اذ
فضة وطلها اليه بها سلام مسعود من ضمان عليها لها اما في المحرمات ثابته
خارجت من حرج القضاء وحمل المال اذا كان في الارباب في ثبوتها اختلاف وعلى
كتابتهن شيء من التعطيل لانهم في التعطيل اذ في وفهم فلا يضر **•** وفي الوصية
ومحمدية فضة وطلها الاصلاح الفلج بوجار وفيه الاصلاح وضمان لزمها من هذا
ثابت وحمل المال **•** وفي الوصية وبست شأنا فضة للاصلاح فلج بوجار
وفي الاصلاح والمسجد الجامع والمسجد الحدي فلم هذا الفلج ثلث ست شأنا
وهما شأنتان تختلف في ثبوتها لان الكنت **•** وبست شأنا للاصلاح فلج بوجار
وجار والمسجد الجامع والمسجد الحدي فحصة للمسجد بن ثابتة اذ لو وصفتها
بكثر ذلك **•** وفي الوصية ومحمدية فضة وطلها الاصلاح الفلج الفلج في
في سنة وضمان لزمها من هذا ثابت وحمل المال على حسب ما عندي **•**
وفي الوصية اوت سلعة بنت فارس عبد الله هذه المقدم ذكرها في صدر
الورقة لزمها سيف عاوس عبد الله بصلاتها الاجل الذي عليه لها ان حدث
بها حدث الموت قبله حي زوجة اذ ارضها بذلك وهذا ثابت وحمل
المال على ما شرطت واللفظ ان مات قبله زوجة له **•** وقال وقال بوثبات
ماتت قبله ومات قبلها زوجها او غير زوج وقال لا يشترط الاجل الشرط
الواقع فيها والصلاق لها **•** وفي الوصية وبعتش لاريات فضة وطلها لمن
يتوصيها بعد موتها جرد على قضاء دينها ونفاذ وصاياها وطلها بعد
موتها وهذا ثابت وحمل المال لانه **•** في باب الاول وذكر لهم قالوا انفق
على الصايات وصية بانفق على الاول فهو على الاول سمي وصية وان كان المعوف في ذلك
الوجه فلا عمل اثبتها والثالث وجعل على بانفق على الاول وصية وقدرت
خمسة عشرة لاريات اجل الوصية الى الوصية الاولى وقد جعلت سعيد مسعود في بيع
وصية في قضاء دينها ونفاذ وصاياها واقتضاء ديونها هذا ثابت وعليه ذلك

ان كان قد قيل لها بذلك ولا يسعها تركها الزم نفسها الانقضاء **واضح** • والوصية
 اوصت به في هذه في الوصية الاولى ووصت لامة هذه المنسوبة بقضاء وانفاذا
 اوصت به واوصت به في هذه الوصفة وطالها بعد موتها على ربي وصيتها كان الذي اوصت
 به واوصت به في هذه الوصفة ثابتا عليها او غير ثابت عليها فقد ثبتت على نفسها ولا
 انقضت لانفاذ وطالها بعد موتها • وايضا فان هذا ثابت ونافع للضعف لظن فيما
 دون الخوف واخرج محجج الوفاة الوصية به باطل لانها نافع لجميع الوصايا ولا يبين
 فينقل **وعلى** حسب ما جاء في الآثار عن الشيخ أبي سعيد من الوصية وقول الكاتب لا ينفذ
 على كتفه في هذه الوصفة حتى يرضى على علم وعلم المسلمين ويصح عدله الا ان يصح
 وصوابه في هذا ثابت وينفع به الكاتب بسقوط الضمان في موضع الضمان وبارتفاع
 الدائم في موضع الشك والدم للمنفعة للصواب • وقد نظرت في الوصيتين جميعا وكنت
 معنهما او طابعت منهما او رخصتهما واما في هذا الاختلاف كل نقطة بعينها رجاها ط
 عند الله وتعلم اني ان كان فيه من حق من فضل الله ومنه فاقبله وكان من خطا او
 غلط فمن قبل نفسي وانا استغفر الله من ذنوبي انكما الشيخ جميع ما جله عن عباس بن عبد
 الوهاب قال لا تأخذ من هذا الا ما وافق الحق والصواب • وقول قول المسلمين في جميع
 الصور والادعاء **مسألة** • وزاد هو عما في صندوق في الصندوق اولاف فيها
 بوعات واولاف فلا قدر ثبتت على الاولاف والاولاف والبوعات بل لا الاولاف
 او قيمتها ورفع الشيخ ناصرا بعض المتأخرين انه قال لو استطعنا ان نزع الكتب
 لنفعلنا والادعاء **مسألة** • ومنه في الوصية في ورقة ثم كتب وصية اخرى فيها
 في ورقة غير الاولى وفي الاولاف صاير ما تركت في الثانية فهل قيل ان الذي ناسخه ^{لله} ط
 ويكون ما كتب في الاولاف كله لا عمل عليه ام ذلك خاص فيما كان في الاولاف والاخرة في معنى ط
 واحد **قال** نعم قد قيل ذلك ان الاخرة تنسخ الاولى ولو كان في الاولاف شيء لم يكتب ط
 في الثانية والادعاء **مسألة** • الشبهة ثابتة في الوصية الاولى في الوصية ثانيا في الوصية ط
 والموصي له مشترك فاذا كان اصله مشتركا فالوصية ثابتة وان كان وترا في ثبوتها له

اختلاف والدعاء **مسألة** الزاعلي وفيه اوصى لرجل بعشرة دراهم في رقعة وادى
 صفي لخمسة دراهم وبعشرة دراهم وبعشرين درهما في رقعة اخرى وتأخرها فاختلاف
 كيف ذلك قال فيملا يجي فان ثبت الوصية الاخرى الا ان يكون الاكثر في الوصية
 الاولى فيجوز ان يثبت لما اكثر في الدعاء **مسألة** على التمسلة قال يجوز قبض
 للقبض لحق اذا كان محدد ولا يضيع ماله وقادرا على حفظه ورواها شيعة وجازي للوكا
 ان ياكل من العدة والماله الذي اوصى به هالكه والدعاء **مسألة** واذا اوصى بعش
 لاربات يشترى هكتن طعام وادام وتم فلا على الوصي ان يعدل لكل جنس مثل الا
 وفي تفاضل فلا يلزم فيه عند شي والدي **مسألة** الصبي وفي الدعاء يوصي
 لزوجته بسكنى بيت ورضعان فادامت حية وغبر وكيل المراقلة ائتمت اذا انقضت فلا
 اوصى به ومات لمراقلة ابطاله والدعاء **مسألة** وعن رجل اوصى ان تنفذ عند وفاته
 صلوة وباله بعد موته وخلف ورثة قسموا ماله ولم ينفذ عند شياء وراد واحد
 منهم ان ينفذ بالبن مده والوصية اعليه ان ينفذ جميع ما اوصى به هالكه وادام عليه
 بقدر سهمه قال قد قيل ان كان ثلث ميراثه وطل الهالك يقع بالوصية كان
 عليه نفاذ الوصية وان نقص ثلث ميراثه عن الوصية لم يكن عليه ان ينفذ
 ووصيته الهاك الا ثلث ميراثه منه شيئا بالغ والوصية وقيل ان اعليه
 بقدر حصته من الميراث والوصية في الثلث قلت فان اوصى الهالك بدين
 عليه وعلم به الورثة فافقتهم لئلا لم ينفذ لئلا لئلا شياء وراد واحد ورثة
 الهاك ان ينفذ بالبن مده والدين قال عليه ان يقضي ميراثه والهاك
 ولو استغنى ميراثه دين الهاك كله ولم يفضل الدين وقيل ان اعليه في حصته
 بقدر الذي له الدين وسراس لئلا والدعاء **مسألة** اما الوقف للولد هكذا
 فغير جائز للذ وصية واما اذا وقف لاولاده ونسب لم ينعدي ان قسمه على
 عدد هو حصته الاولاد بين الورثة ووطت منهم فلو رثته وحصته النسب فلهم
 والدعاء **مسألة** الذهلي واذا كتب في الوصية وطعام وادام وحالة

وادام وحالة لياكلها للناسخ والد بعد موت علي رضي الله عنه هكذا الفقه لم يكتب
 الوصية اثبتت هذه الوجوه للموصي بنظم وطال الميث ما اراد على هذه الصفة قصدا
 الزمان او طال كان ورثتها هكذا بلغا او ثباتا ام لا قال نعم ثبت كذلك يكون
 ذلك لثلاثة ايام اذا لم يكتب الموصي الاكثر من ثلاثة ايام على ما يوجد في آثار المسلمين
 والحمد لله **مسألة** وروى عن الحسن بن سعيد عن رجل قال قال علي بن ابي طالب في وصية له
 نفسها ولا يجوز للعلماء اخذها الا ان يقول الموصي انها الوصية وطال المدة سنة والحمد
 الله **مسألة** وروى عن بعض الفقهاء ان الموصي بنصف ماله الفلاني وهو اسم
 ماله الاول المعنى اخر كان يخرج من الثلث او لا يخرج قال ان خرج ماله هذا الثلث
 فبعد الوصيتان نصف المال الاول المستحقا قابا بالوصية الاولى ثبت نصف النصف
 الثاني في بعض القول وقول ثبت له كل ما اوصى به الاول ونصف ما بقي له وان لم يوص
 الثلث بكل المخرج منه ما خرج الثلث منه وقسم ما خرج نصفين ويجري فيه الاختلاف
 كما في الاول **مسألة** ابن عبيدان وفي رواية اوصت لاولاد امها بما كان امرها
 بعد ان توفيت عنها العتق منها مات احد منهم قبل موت سيدهم اربع نصيبه الى ورثته
 السيدة ام ثبتت كل من بقى من الاولاد الا بعد موت السيدة سميت فهو عند الوصية له
 قسم لهم قال اذا سميت هم ومات احد منهم قبل موت الموصي رجعت حصته الى الموصي او الى
 ورثته واما اذا قسم بالاولاد المقتدوات احد منهم فان الوصية تكون كلها لاولاد
 الماتين على ان القول والدعاء **مسألة** الصبي والاوصى رجل اخيه وصيته ماله
 ثمانية اربعة فضة فمات عليهما وصي له وصي له في وصيته اربعة اربعة فضة وماله
 وغير ضمان فانه ثبت لجميع الوصيتين وليسا هما ونفس واحد وانما وجد تنازل
 مخرج القضاء وثبوتها وليس للمالك الاخرى خارجة وبنها النفل ومخرجها وثبتت للمالك فلهذا
 الوقت ثبتت جميعا ولا علم في ذلكا اختلاف والدعاء **مسألة** وروى عن بعض الفقهاء ان رجل
 في موضع معلوم فخر ببيع الممك والشرك بالثمن غير الممك وان اوصى بثلثها فلا يجوز بيع
 الثلث الا ان يخاف عليها الفساد فحينئذ يجوز بيعها فان بيعت فحسن وشيئ غير

التيم بالثمن جواز الاختلاف فيهما مع والدتهما **مسألة** ان جلود الغنم والبق للموصي
 بها المقتضية للورثة على قدر ميراثهم وحقها الكسب ولو وصي بها باعها أو أهداها **مسألة**
 ابن عبيدان وصي لأحد شئ فذا ذلك الشئ للموصي به أو نقص قيل
 يكون الحكم في ذلك يوم أو وصي به الموصي قيل ان الحكم فيه يوم تموت وهو أكثر القول
 وبأن الأقل إذا زال الشئ أو نقص العمل يوم المقتضى والمدة **مسألة** ومن وصي
 بخلة أو بغير غلته أو بضعوع عند بدله شهر رمضان بعد موته وخلة هذه الخلة بعض
 السنين لا تسد صوام شهر يجوز ان يصام بخلة هذه الخلة نصف شهر أو ثلث
 أو أقل وأكثر **مسألة** قال لا يجوز إلا ان يصام شهر تام وإذا لم تسد جمع ولا ينفذ
 إلا إذا وصي ان يصام عنده غلته ولو لم يكن عن شهر رمضان فجوز ان يصام عنه عما
 تقوم به غلته أو باللسان **مسألة** ولو وصي له خنطة في جواربه أعطيت له الخنطة
 دون الجوارب ولو وصي له سيفه أعطيت له السيف بخنطه وحلته ولو وصي له
 زعفران أعطيت له الزعفران دون السلقة وكذلك لو وصي له هذا العسل وهو الذي
 في الخرب أعطيت له العسل دون الخرب وكذلك السهم والذئبة **مسألة** قال غير وفاقا
 وقال إذا وصي له بسلة هذا الزعفران كان السلقة مما فيها وكذلك جواربه هذه
 الخنطة وزرع هذا العسل وكذلك الجارب والصندوق كان له ذلك وإذا فسد
 الميت فلا يكون له البيت وإذا فسد حتى يقو أو يفسد وكذلك ان وصي له بجارية ثبتت
 له جارية وصي له أهل البلد لمع وفد معهم وإن أو طهر بجارية فلا يكون له شئ وط
 وكذلك ان أوله بجارية وقد كان له جارية فلان فلا يكون له شئ حتى تشهد البينة ان
 الأقرار وقع على جارية بعينها **مسألة** وإن وصي له بجارية وقد كان له جارية ثبنت
 لأحدهما قبل أن يلقاها أو قبل أن يعلما أو قبل أن يكون شرا بينهما **مسألة** قلت فما الفرق
 بين الوصية والأقرار وقال الأقرار يقع الأعلى شئ بعينه فلا عدل لم يحكم له شئ
 في المال والوصية فعل منه فإله فماذا عرف ثبت ولا تحقده معق النظر في حكم له الأقل
 وفي الاحتياط يكون شرا والدائم **مسألة** ابن عبيدان وإذا رهن أحدا

ماله فخلعت ثم كتب المال للمسجد ومات صاحب المال ليكون قداء الفخلة على الورثة على
 المسجد تقدمت ورقة الرهن أم تأخرت • قال • أما إذا وصى به للمسجد فقوله أن قداء
 الفخلة على المسجد إذا كان القداء صلاحاً وهو أكثر القول • وقال • وقال القلاء على
 الورثة وإن تأخرت ورقة الرهن فقال • وقال إن الرهن الرجوع في الوصية وتبطل
 الوصية • وقال • وقال لا يكون الرهن رجوعاً وهو على ما وصفت لكن في الاختلاف
 والله أعلم • **مسألة** الشيخ حبيب المدا الذي يورث بالجنس إذا وصى بوصايا في جهات
 والثالث فعلى نفقة جملة ماله لأنه يجوز له أن يوصي ماله كله ما ذكره إذا وصى بجملة
 ماله وبينهما فرق • قال في حرج وصاياه في جميع ماله ولو كانت تحج من الثلث فكلها
 موجودة في الجوارق وليس في ذلك فرق والله أعلم • **مسألة** ابن عبيدان وإذا وصى
 لورثة فلان وأولاد فلان وكان فيهم ذكور وإناث أو ذكور وإناث وإناث ذكور
 معهم فالوصية ثابتة وتقسم بينهم بالسوية • وإذا وصى لبني فلان وكل فيهم
 ذكور وإناث فالوصية بينهم بالسوية على أكثر القول • وإذا لم يكن فيهم ذكور
 فالوصية باطلة وإذا الوصية لها أكثر غير ضمان لا تثبت • وإذا وصى أحد
 لأحد بشئ من غير ضمان • فإذا مات الموصي لم يقبل الموصي بطلت وإذا وصى
 لم يضمن أو لم يضمن أو لم يضمن لم يضمن لم يضمن أو لم يضمن أو لم يضمن لم يضمن
 بعد موت الموصي فأكثر القول • أن المولود يدخل في الوصية وإذا وصى لبني فلان
 وولد لبني فلان مولود بعد موت الموصي نقول أن المولود لا يدخل في الدائرة وإنما يكون
 الأثر لبني فلان يوم أو الملق وهو أكثر القول • وفيه قول أن الدائرة تثبت للمحل وعلى
 هذا القول أن المولود يدخل في الدائرة إذا ولد له لاقبل ستة أشهر ويوم أو الملق
 والله أعلم • **مسألة** في ذراهم موصى بها للفقراء تنفق عليهم يوم الحج نفقها الوصي يوم
 الحج ورضع منها الفقير يوم الحج عند أحد والناس فسلمها المرفوع بعد يوم ثاني أو بعد
 ذلك بأيام • قال لا يجوز ذلك لأن الوصي لم ينفق الذي رضع بل رضعاً مائة
 ذلك على الفقير الذي رضع له والله أعلم • **مسألة** الصبي وإن وصى لزوجته تنفقها

وطالبه ما دامت في علة الوفاة منه ورضاهان عليه لها فهو بعض الايام لم يعطها
 نفقة جعل تعطي المأوى • فانا واقف عن القول فيها قال الولي سأل عن شرط فيها
 اختلاف الدليل • **مسألة** وسئل عن موقعة وصيها للمسلمين فلم يخرج من الثالث
 كيف الحكم في ذلك • قال معي ان يخرج نفسها فلو واثق الاستغفار كما يوثق وكفاة المسلمين
 يوثقوا وعندي ان الوارث يدخل في يوم المسلمين وهذه وصية لغیر وارث وكذلك القول
 في الخلعة والبر والبناء والرحم اذا خرج من الثالث • وان جعل هذا وقفا فلا بيع
 وان جعل وصية في جواز بيعها اختلاف لانها لم تنقسم الا بالايام والساعات
 والدليل • **مسألة** الشيخ احمد ملا واذا اوصى الموصي للمسلم والعلماني او لفلان
 بثلث مال او بثلث ثلث مال ان لم تنفذ وصليها بعد موته الى مدة سنة زمان
 او قبل اكثر ثم مات الموصي في ذلك اختلاف • **قوله** ان الوصية ثابتة لمن اوصى
 له بها من مات للموصي بشرط الموصي • وصيته ان لم تنفذ وصيته الى سنة باطل
 لانه مكرها بانه بالوصية حتى مات كالشرط في الاقرار • **وقوله** ان الوصية
 شرطها اثباتان كما اوصى هو المعول عندنا وقول الوصية بالشرط باطل لا يجوز
 وان الشرط ههنا وبطلانها وانوات على الورثة وتاجيلها اليهم وصيته بالناسيل
 في انقاذ وصيته والدليل • **مسألة** وسألت عن اوصى بوصية لصلاح ربي وموضعها
 ما يمنع هذه الوصية • قال الدليل وعندي ان صلاحها ما يكتسبها والماء والشمس والريح
 بلو حفظ حفظه وايضا صلاحها التها التي لا بد لها منها ولعل صحتها وصلاحها وما
 مكانها الموضع الذي قامت به يخرج معي ان مكانها البلاء التي هي فيها وصلاحها
 عما هو وجدها على حسب ما وعندي الوصية مقسومة بين الرعي او موضعها على
 نصفين • ومن ادان بوصيها بشيء قال يعجبني ان يجعلها اوصى به لصلاح هذه
 الرعي ولا تقوم الا به وان ضعفت او رقت او انكست ان يشترى وهذه
 الوصية رخي • وان جعل هذه الوصية في صلاح هذه الرعي الذي وهكذا واحدة بعد
 واحدة وعما موضعها عما بعد عمار وساء بعد ساء والدليل • **مسألة** ابن عبيد الله

وفي الوصية اذا وجدت منقطعة كل قطعت وحدها فجمعة القطع ان لولفت
لتلقت وكانت كانهما ورقة واحدة وجدت الوصية بعد موت الموصي كيف حكمها
قال ابن هذه الورقة غير ثابتة ولا يحكم بها الحاكم لان يصح بالبينه العادل ان هذه
الوصية ثابتة الى الآن على ما حفظت من جواب الشيخ عبد الله عن زياد لان يكون
الورقة بالعين وثبتت هذه الوصية في ثبوت هذه الوصية والداعي **مسألة** عن الشيخ
ناصر خمس رطل الدر عن رجل وصي بسبع ارباب فممن يدوس واهل الفقرة
وان كان زياد ونسائه ورضان علمه ثم كان احد الدقاس يسكن حارة العافة
من اربابهم يسكن حارة عين سعنة والنساء بنفسن الحب بعدد وسد الرجال
يضمنون الحب يا معني ان هذه الوصية يخرج معنا معني انما لها فمن يتم الصلوة
والساكنين في الفقرة وان كانا خارجا منها يوم العطاء اذا لم يتخذ غيرها
سكنوا ويجوز ان توف هذه الوصية على علمها في غيرها على هذه الصنفين فخرج
معنا معني ذلك انه لا يستحق تلك الوصية الا ويدوس والرجال والنساء كما وصي
الموصي ذلك على التسمية واما على المعنى فخرج معنا اجازة انما ذكر فيمن يدوس
ونفسه ويحس معنا جواز الاختلاف فيمن بنفسن الحب من النساء وعندنا
ان انما المبتلى هذه الوصية فمن يدوس فلا يجوز تحطيمها اذا لم يخط من ارباب
هذا الرأي ويحس في هذا او مثله الذي وان هذه الوصية واجبة لمن كان جارا اهل
الفقرة يوم موت الموصي كما هو اكثر القول لانها تكون الا بعد الموت وكانت
من رضان وقولها تجب لاهل ذلك الموضع يوم الوصية ولا يجوز فيها التفضيل اذ هي
من رضان ويدل فيها الحق والمملوك اذا كانوا عن وصفا لان تكون الوصية وموصي
له مالك بالفقرة فليس يلزم منها شيء في اكثر الذي واما الوصية والادب للموصي وغير
مالك فثابتة وتكون ذلك المالكه وقول ذلك يكون للموصي دون مالكه والداعي في
مسألة واذا وصي موصي بدلا لم يشترط لها صدم وبفسل في مال المدبر سنة الفلا
تكون اجرة وينقل الصدم ويحوله وبفسل في مال اطاعا كما ورد اهر الوصية فاما

ان الاجرة ورد في الوصية والدعاء **مسألة** • واما الوصية المعطوفة على وصية
 قبلها والقرينة عليها مكتوبة ورضان والثانية لم تكتب ورضان في حكم الثانية وصية
 والثالث والاولى ورضان المال لهما ورضان والدعاء **مسألة** • الصبي رحمه الله
 واما الدعاء فكتب بما يحتاج اليه لنفسه ولم يرد في نفسه فلهذا قيل ورضان ان لا يثبت
 في الحكم ولا يثبت انفاذ في الحكم الواسع اذا لم يشك القائم باؤها والذي اوصى
 بصيام شهرين متتابعين ولم يرد في الزم بل قال عايد له فيجب ثبوتهما لان الكلام
 تام ببلان يقول عايد الزم واما الذي كتب وعما يوزن في بعض الآراء واما في جمع
 بينهما وان قال عايد واما قد فاند يستحق الوصية باحدهما واما الذي اوصى بذلك
 لمن يعلم موضع فاند يستحقها وارب الوصية ورجعها وصية يستأجرها ويعلم
 فيستحقها ويستحقها ورجعها وجمع للثبوت وصية او يكيل فليقل وصية
 او يكيل الله ولو قال وصية لرجوت جوازها لانه في المصاد قال غيره للمصلحة اسم
 المعنى لا الشخص والوصي اسم المذكور في رتب فينطبق قول الشيخ ولا غلظ على سلم
 رجوعه واما الذي يؤكل الحاكم لقضاء ما على الحاكم فاند عزلة وصية الحاكم لا عزلة
 الحاكم اذا اذله في شئ **مسألة** • ابن عبيدان ما تقول في هذا اللفظ
 جازي ومستقيم وثابت وهو هذا على شق وصية وعند من يراها الكبريت واما
 يستحقها لابتها فلان بنت فلان ورضان لزمهاها ولم يقل الكبريت وقال
 يستحقها ولم يقل يستحقان • قال ان كان وصية في اثبات الوصية اذا
 كان فيها الحق قبل الماعل والنحو اختلاف وان كان اولا فلا يعلم اجازة
 الاثبات فبذلك **مسألة** • عن الشيخ ناصر خيس رحمه الله وفلان
 اوصى بسيفه الجديد ورضان عليها الاذونات الموصى له سيف جديد في
 بيته وله سيف جديد خارج والبيت عند موته في احد من الناس ولم يعين الموصي
 احدا السيفين وفيهما تفاوت في الجودة والقيمة والذي يثبت للموصي لمن
 السيفين • قال في كل اختلاف قول ان مثل هذه الوصية لا تثبت • قول

انها تثبت ويكون له الافضل وقول المادون وقول المجتزأ وهذا القول عندها
حسن اخذ به ان كان اثنين ثبت له نصف الافضل ونصف الادون والدا علم **مسألة**
عند الشيخ جاعلة خميس رحمه الله وزاد ان تحتاط ويوصى بجميع املاكه ورضاه
لنفسه ولم يعرف ابوابه وصار موجد للفقهاء اذا اوصى بهما او قرية او بعلقة للفقهاء **مسألة**
او بوقعة عليهم واولادهم واولاد اولادهم الى ان ينقضوا يجوز له ذلك ويكون خلاصا
له اذا كان ورثة فقهاء ام لا **قال** لا يمنع ان يوصى بالعلقة كذلك على قول ارجح
مطلقا واما الاقل فلم يجد فيه عيبا ان الذي عند المجتزأ لانه ليس بصريح ونظافي
ذكره **مسألة** ومنه وان اوصى ان تقو علة ما على الفقهاء واولاده واولاد
اولاده الى ان ينقضوا لم تقو علة هذا المال على شئ الله وفقهاء المسلمين ومقاموهم
اليوم القيمة ولكنه رضاه لم يرد لم يعرف له رأيا هذا كما في له جاز واثبات ام لا **مسألة**
قال لا يعلم ما منع وان يوصى به كذلك ولا يجوز طهره طهر الوصية ولكن وجه هذا
صل على قول ارجح مطلق لانهم فيه كفوه وفي هذا ما يرد على ان لا بأس على من فاعا على
الغواش كهمهم لان الوصية طهر عا فصح ان قد استغنى عن ذلك الحق والمحمولة
لمن هو لا تصح ثبوته الا ان تكون بشرط توجها على اى في ذلك وان لم يصح ثبوته
على الورثة ان جعله يعلم للفقهاء اشبه بذلك قولان في ثبوته لهم في ذلك
والدا علم **مسألة** ابن عبيدان واذا اوصى رجل لرجل مائة مائة ومائة ومائة
او اثنته مائة بين هذه الاجناس **قال** وجدت في آثار المسلمين وهو هذا
يعني عن الحسن وسألت عن رجل اوصى لرجل او لثلاثة او لثلاثة او لثلاثة او لثلاثة
قال ثبت له كل شئ بمقتضى شئ ما سوى الاصول الحيوان الا في قول رثته
فانه يدخل فيها الحيوان ايضا ويدخل في ذلك السوف والقرص والكتب والمصحف فان قال
صالح بيمينته او ثمة بيمينته او مائة بيمينته لم يدخل في ذلك المصحف والكتب ولا السوف
ولا القرص ولا الاطعمة والحيوان ويدخل فيه سائر ذلك **مسألة** واما قوله ومائة
ومائة فمدخل في كل شئ ما سوى الحيوان والاصول **قال** اذا اوصى الرجل بيمينته

لم تدخل في الدينة المدنية والمجلب وانما تدخل في المدينة الميتة وانما تدخل
 في المدينة المدنية وغيره وقال وقال في قوله متاع يثبت للموصي له جميع ما كان
 للموصي من ارض ونخل وعبيد وجميع ما كان له على هذا القول للموصي له والمفاد هو
 قول ابو حنيفة على ما يوجب عند قال غيره المتاع ما يخرج عليه لغة الناس ومعنى
 المتاع في البلد الذي فيه الوصية في بعض القول المتاع ما يمنع به الناس ويتفعون
 به من الامتعة في بيعهم والاثياب والحلي والذهب والفضة والعبيد والطلاب
 والطير والحب والتمر وجميع الطمعة والاصول كل هذا خارج عن ذلك وقال
 الدنيا كلها متاع وجميع ما يملك الانسان فهو متاع ويثبت ذلك ما عدا من معنى هذا
 واما الماعون فارجوا ان مثل الدينة والدين **مسألة** ومنه وفي الحق المكتوب
 في الوصية وغيرها من الاوراق ضمان او اقرار وغير ضمان او اقرار من ضمان
 ولو يوصي بقضائه وانفاذه او بقضائه وانفاذه في الورقة المكتوب فيها وفي
 الوصية وكتب انما وصي بانفاذ ما كتب في هذه الورقة وفيها اشياء وضمان
 او غير ضمان او وصي بقضاء وانفاذ ولو يوصي بالحق بانفاذ ويقضائه في الوصية
 او الورقة فمرات للمكتوب له هذا الحق الذي ضمان او الاقرار قبل موت الموصي
 به وورث المكتوب عليه او ورث منه شيئا او يكون ثابتا وبقا او لا قال
 اما الاقرار ان الموصي بانفاذه وقال بعض المسلمين انه لا يثبت اذ اعاش
 المقرب قدر ما يوجب الحق الذي اقر به وقال انه ثابت وعلى قول من
 يقول انه ثابت فاذا مات المقرب لم يبق الحق وكان المقرب يورث والمقرب
 له فيكون الحق للميراث وهذا الاقرار • واما الوصية فهي ثابتة وكذلك اذا
 اوصى المقرب بانفاذ ما اقر به فهو ثابت واذا مات المقرب لم يبق الحق وكان المقرب
 يورث المقرب له فانه يورث منه بقدر حصته والميراث والله اعلم **مسألة**
 الشيخ حبيب بن الملقا الموصي لها بنفقة ان كان كتب لها بنفقة فلها نفقة
 وسط وجهه والقرحة والفضل والوراثة وان كان قد كتب لها بنفقة
 فيكون

فيكون لها مثل ما يكون مثلها وان طلبت طعنا فهو عيب او عمله فلم يجد في ذلك
 شيئا وعلم على قدام مثلها يكون لها ذلك الله اعلم **مسألة** يشترط عيب الجوهري في
 مواضع بل لا يلزم لوجده في كل طعنا بل في طعنا الموصي انفق الورثة على ان تجعل طعنا
 الداعي في المال العائلي ثلث احد الورثة باع هذا المال اكل قيمته يعجبك الاكل
 من غلة هذا المال ام يعجبك النقرة **قال** يجوز الاكل مما ذكرته لان المال للورثة
 وعليهم انفاذ ما اوصى به فقال لهم والله اعلم **مسألة** سلم شخص وعرض اوصى
 لزوجته بتسليم بيتها ادمت في عدة الوفاة منه وادرا الوصي بعد الجوز له بعده
 ونشر على المشتري السكن ام يوقف بعده الخاذه يتم الشرط سكن الملاءة **قال**
 يجوز بعده اذا ارضى بذلك البايع والمشتري ولم يتناقضا الا لاجل العلة التي
 فيه والله اعلم **مسألة** سليمان رضى عن الغاوي وفي الذي يولد ان يكتب في
 وصيته زيادة وكان اسم الذي يولد ان يكتب غير اسمه الذي في الورقة اخرى
 ان يكتب الكاتب نسقا على الوصية الاولى مثاله ان اسمه الاول سنان وحين فابطل
 ان يكتب الآن قد صار اسمه مسعود اخرى ان قال اوصى فلان بفلان المقدم
 ذكره في هذه الورقة ام يقول اوصى فلان بفلان الفلاني ولا يقول المقدم ذكره
 ولا نسبه ان قال يعجبني ان يكتب باسمه الاخير الذي يسمى به يوم القنانه ولا
 يكتب المقدم ذكره قال المؤلف يكتب باسمه الاخير الذي يعجبني ان يكتب الذي
 كان يسمى فلانا والله اعلم **مسألة** عن الشيخ جاعد خميس في المال الذي
 كان اسمه الصفحة وتعبدا الكاتب السجدة جوابا لخمهان في المال واصله
 نقلت لهما المصحح فيد الى قسمة اهل البلد ويعرفونه به واسم اكله ونحن
 هذا المال ولا اسمه واخالف الاسم فلا يصح ان يحكم به فيد والله اعلم **مسألة**
 مواضع لاحد على بيته وله بيوت ولم تعرف البيوت كلها فله جزء منها على قدر
 علاها وان كان ساكنها في واحد من بيوتها فكله سواء فان اوصى على بيته وهو
 ساكن في بيت غيره وله بيوت غير ذلك ولا بيت له فان لم يكن له بيت فعت

الوصية على طاق البيت الذي يسكنه وان كان له بيت فاما تقع الوصية على
 ما ملكه ولا تقع على طاق البيت الذي يسكنه اذا كان لغيرة • وان اوصوله بما في
 بيته الذي يسكنه فاما تقع الوصية على يسكنه دون غيره كان ملكه ولا ملكه
 وان قال طاق بيتي الذي انا فيه وقعت الوصية على البيت الذي هو فيه تلك
 الساعة خاصة دون سائر المنزلة الا ان يكون في غير بيتك مثل الخبز او عشب وقعت
 الوصية على طاق السكن كله وان قال قد وصيت له علي المنزلة الذي انا فيه فان الوصية
 تقع على طاق السكن كله وليس هو مثل قوله بيتي لو كان في بيت منه خاصته
 وان قال ادري فهو مثل قوله منزلي • وان قال قد وصيت له بما في كفي فانه يقع
 موقعه ولو كذلك قوله مسكني منزلي • وان اوصوله بيته هذا
 وهو في بيت له لم يكن قوله هذا موصيا له حتى يسميه او يشير اليه بما يعقل
 والله اعلم • **مسألة** الزام الموصي لنفسه وصايا ثلثة وصية ولو ظهر اهو هذا
 بعينه وكذا لا يرثه فضة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يفعل بها واصفها ما
 توضح فيه قال ابن الوصية للموات لا تثبت الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما وصى به الموصي له فهو مع الوصايا في ثلث ما اطلق الموصي ويقول ذلك على
 فواته للسلطان والله اعلم • **مسألة** عن الشيخ جيب السلام اذا وصى رجل ثمة ماله
 ومات وفي المال ثمة غيرة مائة وقت بنات الفحل هل وقت في ثمة الموصي له بها
 اذا مات قبل الذراري او وقت الذراري لا يحكم بها اذا لم تكن مائة وقت وثبت له ثمة
 المال للسنين المستقبلة • قال ان كانت هذه الثمة في الفحولة فهي ثمة تثبت
 للموصي له وامامة باقي الفحل اذا كانت في حدة لا يستفيع به ولا يورث كل غيرة اولاد
 ثمة ان لم يوص به فذلك لا يدخل مثله في الوصية ويمنع للموصي له منها اذا كانت
 ثمة يستفيع بها ان اكلت او بيعت فهذا عندنا هو اكثر القول • وقيل في بعض
 القول ان وصى ثمة ماله فذلك الثمة على التسمية ويمنع حقه عما اثم من السنين
 الاثنته وليس له الا تلك السنة والفحل الذي لم يثم حقه فيها من السنين الاثنته

داخل الفحولة ثم نكحها عن ان يستحق بعد طهرها من شيء **مسألة** وعند
 وبالحكم شيخنا الحكم بالادام للميتة نكاح وصي طهر زوجها بنفقة **املا** قال النبي
 نكاحه ونكاحه ليس للميتة ادا لم يجب طهرها بنفقة وقيل طهرها كذلك **الداعل** **مسألة**
 والذي يوصي لاحد بغلة فخلد او غلة طهره فقال وقال سقيها على الموصي له بالغلة
 وقال **مسألة** وقال على صاحب الاصل وقال سقيها وقت الثمرة على صاحب الثمرة
 وغير وقت الثمرة على صاحب الاصل **والداعل** **مسألة** واذا اوصى رجل لاولاد شيء
 وغير اللاه من هاهنا ثم اوصى به بعد ذلك لغيرهم فانه ثبت لمن اوصى طهره
 ولا يثبت لاولاده وقد يصح حق لاولاده ولو اوصى به لغير اولاده ثم اوصى
 به بعد ذلك لاحد فانه ثبت لمن اوصى طهره **اولاد** **مسألة** والميتة **مسألة**
 الصبي ومن اوصى بعشرة دلاهر لمن يقوم بدفعي انها ثابتة **والثالث** **مسألة**
 مؤنة من بينهم بالسواء فان اوصى بعبد لمن يقوم بدفعي مؤنة وقد كان
 اوصى لهذا العبد بعشرين درهما فان الوصية بالعبد جائزة وللعبد ما اوصى
 به وكل ذلك **الثالث** وان كان في القايين صبي وعبد ووارث وغيرهم من
 الاجنبين فان الوصية لا تثبت لوارث ولا للعبد وارث وتثبت لمسوع
 من الاجنبين كانوا بالغير اوصيا ناهضة ولم تثبت له الوصية لو ثبتت
 وذلك على قول لم تثبت الوصية للعبد ونسبه واما على قول لم تثبت له الوصية
 فذلك ثابت له وان اوصت بغلة طهرها استلزم يقوم بها وذلك قيامه عليها
 وفيهم عبدها وزوجها واجنبون واقارب فمضى ان تثبت هذه الوصية **مسألة**
 القضاء فلو خرج حصته منها وحصته عبدها لو رثتها لان هذا الفعل وقع منه
 وهو عبد والاجنبين والاقربين حصصهم على عدلهم ان تساوى في القيام
 وان اختلفوا فحسابه وان تثبت وصية خرج الزوج والمملوك منها وللعبد
 قبل مثل هذا وهذا الاحمال الاجرة والقيام وهذا الى المثل وقوامه عليها فان
 قالت خرجت من حرج القضاء وتثبت من حجة المال قلت فان لم يعمل هذا المال الذي

اوصت بعتق سنة التبع في سنة اخرى • قال هكذا عندك اذا ارعيت السنة
 وكذلك ان اوصت بكسوقها لمن يقوم بها في وضعها وكذلك بقيامه عليها فاكثر
 ما جاءها ثابته واصلها لا حاجة على سبل القضاء وقد قيل انها لا تثبت لانهما صفة
 مجهولة ورزى هذا عن ابي معوية وقيل على ما في ثارهم انها لا تثبت لان القيام يتفا
 صل وقيل ان له بقدر ما تدركه في الورثة ومن قام بها جماعة من النساء والرجال فيهم
 من يخدم الليل والنهار وفيهم من لا يخدم الا النهار وليلا فمضى ان كانت اجرة فلا جرة
 مقسومة على قدر العتابة والخدمة ان اذكرت والا محالها حتى يصطالحوا وان كانت
 وصية فم فيها بالسواك والدرع • **مسألة** ومنه ان اوصى لفلان بكذا يحق فيه
 وصية وان قال يحق علي ولم يقل له او يحق له ولم يقل على نفسه اختلاف قول من
 الثالث وقوله من رتب المال للدرع • **مسألة** القاضى ناصر سليمان رحمه الله
 ومن اوصى بشئ لمن يفعل عند كذا ففعل ذلك عند وارث او وصي او غيرهما يستحق
 ذلك وغيران يؤخذ على فعل ذلك وصي او حاكم او مختص • **قال** ان هذه
 الوصية قد علفت على شرط الفعل لذلك الشئ فالذي يتم ذلك العمل وصح فعله
 ذلك فلو وصى ان يسلم اليه تلك الاجرة مع الفعل لذلك الشئ يعني • ويجوز لمن
 فعل ذلك ان يقبض ما وصى له به لانه صار مستحقا لذلك والدرع • **مسألة**
 ومن اوصى بكذا وكذا مائة مثقال او طاله لقطرة او غيره مما هو الوقوف على ما يخرج
 اختلاف في جازية قسم مالها كذا وان يكون على كل واحد من الورثة فداينوق
 والوصية • **قال** نعم اذا ضمن به الورثة ولم يحف في ضمانهم صناع والوصية
 • **قلت** وعلى قول من اجاز ذلك اذا كان احد الشركاء غيبا ومن لم يخرج ما ينفق
 وذلك صح عند بقية شركائهم ولو صح الا انه غير امين معهم هل يكونون
 مسلمين ولا يلزمهم الا لا ينفقهم **قال** او اخرجوها او اخرجوا من جازية بعض
 القول وان ابي واحد فعلى الباقي ان ينفقهم وقول جميعها والدرع • **مسألة**
 الشيخ جيب سلمه فمضى اوصى لفلان ولفلان بسكن بيتنا الفلاني ما دام حيا

ورجله الصف وبنو قد الصف وضمان عليه له هل يثبت الرجل والابن في ١
 عطفها على نسق المسكن وهذا لا يسكنان ام فيهما واحد جازن وهو ان يكون العطف
 لاجماع على البناء المجامعة وتفقن من اوصى يسكن بيته ومجمله وابنه **مسألة** قال
 اذا لم يعطف عليها بالعلامة البناء تقي ثبوتها اختلاف **والدعوى** **مسألة** ومنه في
 من اوصى لولديه فلان وماله كذلك وضمان عليه له او لهما اتتبت الوصية للولد
 كلها ام النصف ام تبطل الوصية لقوله ولديه على عدم واحد ووجود واحد على ما
 يوجد في الآثار اذا قال الشئ والفلاي ليني فلان وهو ثلاثة فوجب بنو فلان خمسة
 فيكون لهؤلاء الخمسة ذلك الشئ كله وان قال ليني فلان وهو خمسة فاذا هو ثلاثة
 فيكون لهؤلاء الثلاثة ثلاثة اقسام ذلك الشئ وذلك انه قال لثلاثة وهو
 موجودون خمسة ثبت للجميع وفي الاخرى قال الخمسة فوجب له ثلاثة وعدم اثنان
 ثبت لثلاثة ما ينفقون ان كانوا بنو فلان خمسة **مسألة** قال في ذلك اختلاف قول
 يثبت نصف هذا الموصى به لهذا الولد وقول تبطل الوصية والدعوى **مسألة** ومن
 عليه دين او ارثه مات ولم يوص له به فاخذ ماله ذلك الوارث هل يبرأ **مسألة** قال لا يبرأ
 ولو قل ان ذلك يبرأ ثم لا يبرأ والدعوى **مسألة** ومن عليه دين ولا شئ معه هل عليه
 ان يوصي به **مسألة** قال ان يوصي به عليه ذلك ما يعرف القوية واخلاص الدار وان لم يعلم
 بحول عليه ميراث ولا يعلم او ورثه لم يبرأ ولا يبرأ لا يبرأ بها والدعوى **مسألة**
 وفي رجل اوصى الى رجل مومن واشهد على وصيته اليد رجلين من اهل القبلة ابو فان
 بشقة ولا خيانة هل يثبت **مسألة** قال لا يثبت في الحكم الا بشهادة العدول والثقات
 ولكن له ان ياخذ مسددا من الموصى وينفذ عنه ما اوصاه به والدعوى **مسألة**
 الصبي وكيف صفا الزكاة التي تكون من الثلث والتي تكون من ماله اذا اوصى
 بشئ من الزكاة او من ماله **مسألة** قال اذا كان عاقل من الزكاة او عاقل
 من ماله والرجل والكفار **مسألة** والصيام هل يبرأ ماله ولا يعلم فيها اختلافان واما
 اذا اوصى بكذا عاقل من ماله او عاقل من ماله وكفارات ضيغ فيها صلوة او

لزوم مرتبة الفرضية التي وجبت عليه فهذا الذي فيه الاختلاف قول من
 ماله قول ثالث **قال** وهو المعلوم انه في هذا الزمان والدعاء **مسألة** **قال**
 الشيخ ناصر بن محمد بن ابي بصير احتياطاً على الزم من الزكوة او غير ذلك **قال** فانما
 قال على الزم فهو من ليس المالك يجوز له ان يوصي ولو صحح ماله اذا كانت نيته
 احتياطاً خوفاً ان يكون لزوم ذلك وان الكفن والعطوف والحقوق من ليس المالك
 وقيل في الثالث **قال** واجبة للفصل وحقوق القبر اذا كان الا بالاجرة ولا بد من
 ذلك فهو من ليس المالك على قول بعض المسلمين والدعاء **مسألة** **قال** الصبي وقت
 ضمان لهيت للمال لا الا الوصية في وقت لم يكن فيه ادم عدل اوصى به لهيت
 للمال ام الفقراء **قال** قوله يوصي به لهيت اما لا يجوز به غير ذلك **قال**
 ان اوصى به للفقراء عند عدم ادم جزالة **قال** وان اوصى به لم يثبت المال
 من ضمان لزوم منه وترك ايتا اهل الوصى ان ينفذه للفقراء ويكون منفذ له
 ويبرأ هو وطاهر كمنه **قال** اذا لم يكن ادم فعلى ما مضى من الاختلاف والدعاء
 اعلم **مسألة** **قال** وروى يوصي بعبد او ثوب ثم ياعد ثم اشترى ثوبات وهو
 عبده **قوله** ان يبعده له رجوع منه **قال** وقوله اذا مات وهو له فالوصية
 جائزة في الثالث والدعاء **مسألة** **قال** الصبي يوصي على عبده خطا كاتب
 اشهد عليه ولو شهد عليه اذا حضر الموت ان يقبض وصيته ثقتة وكنى كالماتة
 اعلم ان يقبضها ثقتة او شهد عليها ثقتة ام يكفبه وضع ذلك في موضع حفظ
 عند ادم حياً ولا شيء عليه بعد ذلك **قال** ان امكن الا لشهادته حسن
 وقد يمل عليه ذلك او سلم الوصية والا فانه المعدل من المسلمين اذا خاف
 على نفسه الموت ولم يزل الله على ذلك **قال** قلت له وان كان عليه ذلك ولم
 يجد ثقتة ان يكون معذراً ولا شيء عليه ام لا **قال** يجتهد في ذلك حتى يلقى
 الحجة والرجوان يوفق الله اذا اجتهد والدعاء **مسألة** **قال** ابو محمد وارثه
 على عطية ولا تصح الا بقبوله اذ لا مغير ذلك **قال** قبل ان يعطيتها

ولا تصح الا بقول واحد من اوصي له بشئ ثوبات بعد موت الموصي
فلا شئ له لانه لم يظهر القبول ولا الحائز لما اوصي له وقول ان الوصية تصح
بلا قول ولا تحتاج الى اذن لانها تكون للميراث والغايب **والله اعلم** **مسألة**
عن الشيخ ناصر بن عيسى وفي رواية في رجل اوصى بمثل معلومة وفي الدين له ملك امره ومسجد
او غيره بخط جابر في رواية وصيته ومات الموصي فادى رجل ان الموصي باع عليه تلك الخلة
التي كان الموصي قد جاهد بيع خا وقلنا لا رتبة فضة والمذبح يجوز تلك الخلة في حياة الموصي
وبعد موته لم تصح دعواه ببيئته ولا خط جابر في الحكم **قال** انه لم تصح دعواه
بشهادة عدلين من المسلمين او شريعة قاضية للدافع لها يجوز ومنع ما ادعاه يعلم
من الجور عليه فلا تقبل دعواه فيها ادعى ذلك ومرد العلة من منع الحكم فيها الزعم
والله اعلم **مسألة** عن الشيخ حبيب **قال** في رجل له زوجتان او صتا احدهما
لزوجها احدى فضة وضمان لزوجها دون ما يكون طاهي ذلك شئ يكون وذلك
الشئ لمشاوكتها الثمن ام نصف الثمن اذا ماتت الموصية بعد موت زوجها **قال**
طاهيهم او هذه الوصية ونقطة دون في هذا الموضع ليس تنفي عنها حقها والله
اعلم **مسألة** ومنه وفي رواية في رجل يزوج املاكه بعد موته وضمان عليه
له ووصي لاخر بخلة معلومة او مهمة بعد موته وضمان عليه له والتاريخ كله
سواء كيف يكون لمن له البيع قبل اخراج الخلة او بعدها **قال** ان كانت
هاتان الوصيتان في وقت سنة واحدة فثبت الاول قبل وهو الذي في صدق
الوصية ثم ثبت الثاني لم يدخل على الاول شئ وهو ان قول اهل العلم وان
كانت في وقتين والتاريخ سواء فيستأخذان في القسم على معنى الزمان والاداء
وعلى معنى المشقة وتدخلها الاقارب والمقربين في الميراث والله اعلم **مسألة**
ومن اوصى بثلثي كفاية بعين وكفارة صلوة تقول تقسم بينهما نصفين وقول
لكفاية بعين الشئ وكفارة الصلوة ستة اشباع الى ان يسمى اليه مغلظة
فتكون بينهما نصفين والله اعلم **مسألة** عن الشيخ حبيب **قال** في رجل اوصى

بوصايا الوصية البروان تكون وصايا في قطعة وما لم معلومة ووصي ما يقع
 وتلك القطعة بعد تقاد وصايا تلك الحد ثم ان بعض تلك الوصايا باطل
 بسبب ضياع اللفظ او بسبب ان وصيها الذي هو وصي الوصية هو الوصايا مع
 ما ذكرت الا وصيته مما يقع له قسط التنفيذ الثابت وتلك الوصايا وتلك القطعة
 وما يقع يكون للموصي له ببقية ما لم يحسب الثابت والباطل ثم يكون الباقي وتلك
 القطعة للموصي له ورجح ما ينوب الباطل للورثة كانت الوصية بالباقي فيها
 او غير ضمان **قال** ان قال بعد نفاذ هذه الوصايا او وصايا هذه فاختل
 منها شيء فيكون مساويا للوقف **الا الوصية التي لا تجوز في دين الله فلا**
تخسب شيئا وان قال بعد نفاذ وصايا فاختل منها شيء فليس على الورث
 شيء وكذلك **مسألة** عن الشيخ ناصر خمس في الوصايا والاقليات
 اذا مات الموصي او للمنفذ في كل ذلك كان متنفذا ومختلفا وكذلك ان رجح في
 ذلكا وشيخ عند وكذلك في وصيته ثم جند بنفقتها او لم يدامت في عدة الوفاة
 منه ضمان عليه لها واثبت قبلها وبانته عند بطلان او حقة اثبت لها
 ذلكا اذا مات **قال** فالذي فعل عليه ونقول به في الوصايا والاقليات
 اذا اتفقت اخذوا حصة منها اذا اختلفت اخذ بالأكثر منها واذا رجح
 الموصي عن كل او وصي به قبلها تقدم الوصايا وجعل وصيته الاخيرة ناسخة لما
 تقدم منها فانه يكون رجوعه في الوصايا التي تخرج **قلت** ما لا في الوصايا
 التي ضمان ولا في الاقليات الثابت وكذلك الوصية بالنفقة للزوجة من
 ضمان عليه لها طالما دامت في عدة الوفاة منه فلا يثبت لها اذا مات ولم
 تكن له زوجة والدي **مسألة** الصبي وصي الوصية لحد ورثته وكذلك ضمان
 عليه هل يثبت **قال** ثابته اذا لم يكن للموصي له ولا او قد قيل في الولد با
 خلاف اذا مات قبل ابيه ولم يقبض بعد لم يسم الحق فاذا وصي بالدي **مسألة**
 ور عليه دين لرجل غات وخلو ورثة ابو وصي له لها اكم للورثة قال ابو وصي
 للهاك

لها لك والداعلم **مسألة** ووافق اوصى بشئ ورضان او غير رضان لنقل
 قرية كذا والفقرة وقرية كذا والفقرة اهل قرية كذا والفقرة واهل قرية كذا
 ما حكم ذلك **قال** ما كان لفقرة قرية كذا اقوال من يسكن القرية وقول من يتم
 ويكون لغيرهم **و** كذلك ان كان حق لغيرهم قرية كذا في قوله لفقرة وقرية كذا
 وان قال لفقرة اهل قرية كذا فهو من يسكن فيها وان لم يكن في الاصل وغير
 اهلها وان كان للفقرة من اهل قرية كذا فهو من كان واهلها او قبله او يترجى هو
 اهلها طاريا وفي الوصية لفقرة قرية كذا فقبل ان يترجى المحدث ولا يجوز
 ان يعطى البعض دون الكل وقول ليس من القرية المحدث ويوطى الواحد فصاعدا
 وقوله الثلثة وفي التفسير به اختلاف والداعلم **مسألة** الصبي وراوى ^{نصف}
 ماله المسمى كذا ونصف ماله المسمى كذا او يتركه الفلاني يثبت له كذا من نصفه
قال يدخل يثبت كذا ولعل يدخل للاختلاف في التجرى والداعلم **مسألة**
 وان كان مكتوب في الورقة شيئا او يكون حكم ما تقدمه او لم يأتها وكنه منسوبة
 على بعضه بعض **ويمكن** ان يكون او يترجى بعد ان وقع عليه جميع ذلك **قال** في
 يكون للاول وفي الوصية الثاني رجوعا ويثبت له والداعلم **مسألة** وراوى
 الاخر بخاتم والاخر بقصبة قول ان الخاتم ونصف القص للاول ونصف القص للثاني
 وقول ان الوصية للآخر رجوع منه عن الوصية للاول وهو للاخر دون الاول
 والقول للاول حب البناء والداعلم **مسألة** وراوى الخ بعد بعينه والعبد
 يسوى الف درهم وترك الف درهم اخرين فلم يرضع العبد حتى يهلك احد الاخرين وصار
 العبد يسوى الف درهم واغل الف درهم فان العبد للذي اوصى له به وله غلته
 وليس للورثة في غلته بشئ وكذلك ان نقص غلته فهو له بعينه وليس لغيره
 ولو مات فلا شيء له الا ان يكون اغل فله غلته **قلت** فان اوصى انصف
 عبد يسوى الف درهم ولو يترك مع العبد غير الف درهم لم تقصت قيمة العبد
 قبل ان تسلم اليه حصته منه وصار يسوى شهابه درهم **فليس له الا نصف** ^{العبد}

نقصت قيمته انزلت ولو هلك الدلف الاول قبل ان تنفذ الوصية فليس للوصية
الانصف العبد مع نصف غلته والوصول الى النصف من ذلك **مسألة** **مسألة**
رجل هلك وترك ارضاً تسوى الف درهم وترك الف درهم فوصى رجل بالفر درهم
في ارضه هذه قال ان انقضت اليوم الوصية كان له ثلث الالف في هذه الارض لان
ذلك يقول ثلث الالف ان لم تنفذ حتى هلك الالف فله ثلث الالف الذي اوصى له به في
هذه الارض ان كانت بقيت قيمتها الف كما تدعى وان كانت زادت وصارت
قيمتها تسوى ثلث الالف درهم فله الف فيها تام فان هلكت بسبيل غيره ولم
يبقى لها اثر زاد من فليس له شيء ولو بقي الالف لانه هلك المودع فيها فان هلك
والالف جسمانية وصارت الارض تسوى الف درهم فله خمسة اسداس ^{الالف}
الذي اوصى له به في تلك الارض والدعاء **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
وتبانيه الخماسية فوجد له ثياب خماسية فابقية الغلّة او زينة او فا
يقعة وزينة فله وسطحها فان كان له اثنتان خماسيان فابقيان في الغلّة
متساويان واثنتان زديان سائر متساويان في الزينة فله نصف احد
الفايقين ونصف احد الزديين وقول له ربح قيمة الثوب فان وقع
ربح ذلك في ثوب كان له وان وقع في احد الفايقين كان شيء يكافئه ثلث
ما يحصيه وان وقع في احد الزديين كان شيء يكافيه قيمته والدعاء **مسألة**
رجل هلك وترك غلته لم يترك غيرهما تسوى كل واحدة الف درهم واوصى رجل
بنخلة ونخل فله ثلثا احد النخلتين ونخج عندي الله يسهم لهما اذ انشققا
قلت فان لم يسلم الميثاق حتى صارت كل واحدة تسوى الف درهم او ازيد درهم
قال فله ثلثا احدهما اقل منها او اكثر فان غلنا الف درهم قبل ان تنفذ
الوصية وكانت كل واحدة منهما تسوى الف فله احد النخلتين وليس له في
النخلة شيء وكذلك ان غلنا اربعة الاف درهم فليس له الا احدها قلت
له ان زاد عنها فصارت كل واحدة منهما تسوى ثلاثة الاف درهم وغلنا

الذي درهم قال فلما ثمانية اشباع احدا الفلنتين وبن نقص ثمنها فصار كل واحدة
 منهما تسوي مائة درهم واغلتا الف درهم فليس له الا احدهما وليس له في الغلة
 شيء والداعل **مسألة** رجل مات وترك مالا يسوي ثلاثة الاف درهم ووصي
 لرجل بالف درهم فلم ينفذ الوصية حتى هلك شيء والمال انقص عند حتى صار يسوي
 الف درهم **قال** ليس له الا الثلث المالا فان زاد ثمن المالا فليس له الا الاف **قلت**
 فان ترك مالا يسوي الف درهم ووصي لرجل بالف درهم فزاد المال حتى صار يسوي ثلاثة
 او اربعة الاف درهم **قال** للموصي له الف تام فان نقص المالا حتى صار يسوي
 الف او ثمانية فليس له الا الثلث والداعل **مسألة** ابو سعيد في رجل حضر الموت
 وله دين على الناس هل عليه ان يجبر به ورثته او وصي به **قال** مع انه اذا
 خاف عليه التلف ان لم يجبر به مثلا يخاف على المالا اذا كان مودعا في الارض فيعيق
 ان يجبر ولا يبين لي انه يلزمه كالزوم للضمومات عليه لان هذا مضمون
 على غيره وعلى الديان تلبية الحقوق اليها **قلت** فان كان الدين على
 زبائن هل يستقر ان يجبر على حال **قال** هكذا معي اذا وقع له في ذلك منفعة
 ويولوج والورثة الى المنفعة بقوله **قلت** فان كان مستودعا مالا له في
 الارض او جاعلا مع رجل ائنه هل عليه ان يجبر بها **قال** معي فيها اذا كانت
 الامانة مع امين فوعده الدين **و** اذا استودع طالة الارض فهذا عند
 التلاف وعنده وعليه ان يجبر **و** شهد عليه اذا كان هو الذي استودع ^{الارض}
 والداعل **مسألة** فلهن بوصي عند موته ان في موضع كذا مالا مدفونا هل
 يجوز لوصيته ان ياخذ **قال** ان كان ذلك في موضع يسكنه لليت فحكم له
 وان كان في موضع لا يسكنه للموصي فليس يحكم له به ولا يجوز لوصيته ان
 يعرض له وحكم الوارث في هذا الحكم الوصي **قلت** فان قال الموصي علامته
 كذا فوجد كما قال **قال** المعنى فيه واحد وان يكون في موضع يسكنه
 الموصي والداعل **مسألة** ومنه وترك مالا ودين او صايا كيف يضع الوصي

قال معي انه يقضى من حملته الذين الذي للعباد فان بقي من المال شيء وكانت
 الحقوق الثلاثة لله وجميع الوصايا في ثلث ما بقي على قول من قال انها من
 الثلث وان لم يبق شيء لم يحكم للوصايا بشيء وقضى كله في الدين قلت وصية
 الاخرين تكون من الثلث ام لا **قال** انما الثلث ولا يعلم في ذلك خلا
 قلت له ما لعنف على عموم مثلها **قال** اما اذا اعتق من تلزمه الكفارة في
 حياته عن كفارة في الله قد جاز ولا يما عليه ولو لم يخلف من المال غير خلف
 دين او امان او وصي بالعنف عن الكفارة فمشهد ان يكون الاختلاف فيه في
 العنف لغو الكفارة سواء عندي وقول ان عنف الموصي من الثلث وعنف
 الصفة من مال **قلت** له فالوصايا اللوازم والنفل كلها تنسخ في
 الثلث ام يبدل اللوازم منها قال معي ان في بعض القول ان الوصايا اللوازم والنفل
 يحاصص في الثلث على قدر قتلها وكثرتها وقول يخرج منه اللوازم تامة كما
 اوصى بها واتي بوضع بين وصايا النفل وان لم يبق شيء لم يحكم لها بشيء قلت
 فان نقص الثلث عن الوصايا الثلاثة يحاصص بينها ويترك النفل ام غير ذلك
قال هكذا معي على قول قدّمها على النفل وجعلها شرعا وعتبة بين الجميع
 النفل واللازم والداعي **مسألة** ومنه وروى في وصية لم يصح هل تنقص
 وصية **قال** قد قبل انها ثابتة اذا لم يرجع في ذلك الا ان يقول ان حدث
 في حدث موت وهذه لاصية او وهذا لاص فاذا قال ذلك لم تمت وتلك ال
 كانت له الرجعة في ذلك ان صح في ذلك المص **قلت** له وهل تنقص وصية
 المسافر بوجوعه وسفه **قال** معي ان القول في وصية المسافر كما مضى
 والاختلاف في وصية المريض على الاطلاق والشرط **قلت** له لا تنقص
 المسافر ولو شرط لها وصية وصية لا وصية قلت وان اوصى في وصية ثم
 سافر بعدها اوصى ثم صح او رجع قال هذه وصية ثابتة لم ينقصها ط
 بلسانه والداعي **مسألة** ومن اوصى بوصية لو ارث هل ثبت ان اجازها

وارثوه قال نعم ان اجازوها بعد الموت • واما في الجحوق فلا لا فهو يحزون
فلا يمكن والداعية **مسألة** وفي رجل اوصى لبعض اولاده بشئ في وصية واقدم
الباقون واخرون ثم رجعوا يطلبون ان يشاركوه فبعد موت ابيهم لان لم
يوص لهم مثله • قال لم عليه ذلك ولا يصح امره وظهر له في حياته والا حاشه
عليهم الان يحشه في وصية ابيهم • وقال الحسن رحمه الله في رجل اوصى له
به ولم يوافق في حياته ابيهم لم يكن لهم رجعة بعد موته • قلت فان لم يبعد
موته ثم المرح والرجعة • قال لا رجعة لهم بعد الانتهاء والداعية **مسألة**
ابو سعيد وفي رجل اوصى لرجل بن وصية وانا جميعا لم يعلم ايهما مات قبل
صاحبه كيف الحكم • قال كان ابو الحواري يقول له نصف ما اوصى له به ولم
يزوله ابو الحسن شيئا حتى يعلم ان الموصوات قبل الموصول • قلت فان لم
يعرف ايهما مات قبل صاحبه • قال معنى ان في بعض القول انها لا تصح القصة
الان يصح ان الموصوات قبل الموصول • وفي بعض القول انها ثابتة لثبوتها
وصية والاحتمال موت الموصي قبل الموصول حتى يعلم انه مات قبله • قلت فان
صح ان احداهما مات قبل صاحبه ولم يعلم • قال معنى ان قيل انها باطله حتى
يعلم ان الموصول مات بعد موت الموصي • وقول ان الموصول نصف الوصية
ويطل نصفها لان الشك والاحتمال فيها والداعية **مسألة** وروى في الشر
بخله ونخله وشئ وما له حقه عليه ونحوه • قيل سلف لم يعلم ان النخل
للموصول محقة ولا يدخل السلف في النخل بشئ لانه معارض بثبت الحلال او بطل
الحرام وكذلك ان اوصى له بها محقة ونحوه نحو او ثمن نقره نحو او ثمن الحرام كانت
النخله حكمه المحقة ولا يصح ذلك القول والداعية **مسألة** وروى في ثبوت
وليس يعرف زعمها ابن تقي • قال معنى انها من المال لا انها حق للعباد
قلت فالتدبير يكون في الثلث ام لا • قال هو عند ثلث ماله ولو قال بربته
في وصية • فان اعتق صبيًا تكون نفقته وثلث ماله لا • قال يختلف في لزوم نفقته

عليه اذا لم يكن اعتقد عن واجب ورواها عليه فهي عندى في ثلث ماله
● **وقول** اذا اعتقد في ضد عتق من الثلث وكانت نفقة في ماله ضمانا
عليه في المالك لانه ضمنه في حياته وهي جنايته جناها على نفسه وكذلك كان
عتق عبدا في ضد وعليه فيه شرك عتقت حصته والعبد من الثلث ماله وحقة
شريكه وليس ماله لانها جنايته تلف فها طاك شركه فضمنه ● **وقول** ان كان
التدبير في الصحة كانت النفقة من ماله ان كان في المص في ماله في الثلث
والدعاء **مسألة** ورواها لرجل ثلث ماله ثم قتل الموصي هل له ثلث
ديته ● **قال** ان كان قتل خطأ فله ثلث ماله وثلث ديته وان قُتل عمدا
فلا حقه في الدم الا ان يعفو الورثة عن القتل ويصالحوا فاذا رجع العدة
كان له ثلثها الا ان الدية من الماله كذا ان استفاد ماله بعد الوصية فلم يوصي
له ثلث المذموم مات مالا الواسع مع انه يختلف في ذلك قول له ثلث ماله يوم
الوصية ولا يدخل فيه الاستفاد ولان قتل وقول يدخل في ذلك ويكون الوصية
يوم الموت ولو لم يقل يوم موت والدعاء **مسألة** ورواها عن علي بن
نذرا او ايمان او كفارات ولو فعل أدوة على قول ليس هذا بشئ ثابت الا ان
يقول الخاضع لمحمد او ايمان او شذوذ في وصية وقيل ان جعل الوصايا من
المال ثبتت على الوصي والورثة والزعم نفاذ وجعلها من الثلث فلا يشترط
حتى يوصي بانفاذها والدعاء **مسألة** ورواها عن ثلث ماله ثم حدث له مال
لم يكن علم به وميراث او نحو قول ثبت الثلث من جميع ماله وقوله ثلث
ماله الذي علم انه اوصى فيه وذلك بعد الدرس والحقوق والاقرار والدعاء
مسألة واذا زعم المذموم الصلوة والزكاة والحج والعتق والصدقة عن
عين حلفتها او نذر وجب عليه الوفاء به ورواها عن ماله او بانفاذ ايتك
من ماله ماله من ثلثه وهل يلزم ذلك ورثته ان لم يوص به ● **قال**
لا يلزم على الوارث وتعلق اذاها ولا اذا رث شي منها اذا لم يوص بها

كان تاركاً ذكره وطبق النسيان أو العدم • وكذلك ما ير المحقوق التي أو الله
 بفعلها ولا يختم للمخالفين فيها فان اوصى بها فقول يخرج ويرد المال بعد
 الموت كسابو المحقوق • لانه عليه السلام شبه الحج بالدين وقول يروح ذلك
 الى الثلث لان الدين يجب قضاؤه ولو لم يوص به الحج لا يجب قضاءه ولا
 بعد الوصية لالدين اذا قضى عنه في حياته يغير امره سقط عند ادائه وكذلك
 بعد موته ووجد ان لا يضرب الحج مع الدين بعد الموت والداعلم • **مسألة**
 ابو سعيد وهل يجوز وصية المملوك في ذلك الحر وفيه • **قال** مع انه لا
 يجوز منه ذلك الا قبل الاختلاف في وصية العبد التاجر في قضاء دينه
 في تجارته عن ابن محبوب • **واحب** ان لا يجوز والداعلم • **مسألة** وعن
 ابي اوصى ابنت اخيه بنحو • **وطاها** وهو فلان فلان العلاء ثم مات فلم
 يوجد لها ابن اخت يواطى هذا الاسم ووجد لها ابن اخت هكذا اسمه • **قال**
 فاذا لم يصح لهذه الوصية ابن اخت يواطى اسم واوصت له فلا ثبت هذه
 الوصية ولو وجد لها ابن اخت لا يواطى اسم واوصت له والوصية لم تجز
 الى الورثة ولا نعلم في ذلك خلافاً ولا ثبت الوصية للمعدوم وان اشكل وهذه
 الوصية ولم يبين ان الموصى له معدوم او موجود او غائب فحق يصح نسب
 هذا الموصول له ويعرف • **بلا شك** في ذلك وان صح ان غائب فالغائب موقوف
 امره حتى يصح موته او يوجع حتى ينقضي فقهه فيصير طاله لورثته وان لم يصح
 له ورثة فقول ان طاله موقوف ابتداء قول الفقهاء وقول الميت لالا كان ذلك وصية
 او امر او ضمناً او محققاً في ذلك • **وقال** الصبي عن الشيخ ناصر بن عيسى
 فمن اوصى الابن اخيه وهو فلان ولم يوجد له ولد انخفض بدرجة فلم ير ثبوتها
 ولم يجز اعتبارها وقال خلف بنان ثبوتها وانما هو الاحتجاج • وهكذا عن
 ناصر بن عيسى والواكي ليمان بن محمد • **وقال** الشيخ عبد الله محمد بن بشير ان
 ما يحسن ويجوز فيه الاختلاف والداعلم • **مسألة** الصبي فمن اوصى بثلثة

للمسلم في الجانب الشرقي وبالذلة لعق ونسق عليه وتخلت المسلم في هذا
 الجانب وبالذلة لعق **خ** ونسق عليه ايضا وتخلت المسلم في هذا الجانب
 وبالذلة لعق ثالث ولم يترك كل خلعة بصفة متميز بها وغيرها وكان في
 هذا الجانب الشرقي من هذا المال ثلث تخلت مسلم او اكثر الحاكم فيها قال
 الوصية في هذه المعاني ثابته وهذه الخلات ان كانت متساوية ولا تفاضل
 فيها ايجاز ان يكون كل خلعة لعق وهذه المعاني تقسم بينهم بالتعدي وان كانت
 متفاضلة فتكون بين هذه المعاني الثلاثة مشتركة وان كانت اقل من
 ثلث ثبوت ذلكا اختلاف **والعلم على مسلم** ومنه وروى فقال ان كان
 في بطن ثلاثة جارية فلها وصية الف درهم وان كان في بطنها غلام وصية
 الف درهم فولدت جارية لمستة اشهر الا يوتا وولدت غلاما بعد ذلك يومين
 او ثلاثة او نحو ذلك فالوصية لها الثلث وقيل انها في بطن واحد وان
 الوصية فلهذه ثلثت لهما جميعا حيث ولدت الاولى لاقول ستة اشهر وان
 اوصى بهذه الوصية فولدت غلامين او جارين لاقول ستة اشهر فذلك
 الى الورثة يعطون اى الغلامين شاءوا واي الجارين شاءوا وتكون
 الوصية بينهم جميعا **وقول** لا خيار للورثة في الدفع الى من شاء والان
 الوصية لهما جميعا **وان قال** ان كان الذي في بطنه غلام فله الغان
 وان كانت جارية فلها الف فولدت غلام وجارية او غلامين وجارين
 فلمس لهما جميعا شيء ان في بطنها غير ما قال **والعلم على مسلم** ومنه وفي
 اقرا ووصى لرجل بثلث ماله وكانت عليه حقوق للناس ولم يوف ماله
 لجملة الحقوق ايدخل اصحاب الحقوق على صاحب الثلث بقدر حقوقهم با
 لمخصص ام لا **قال** اذا اقر بثلث ماله او وصى به وضمان غلامين خلقي
 عليهما اصحاب الدين والوصايا اللازمة وان كانت الوصية بالثلث وغير
 ضمان فالدين والوصايا اللازمة اولى واما الاقر بالثلث فيجد مخرج

الشك في الرد المترك اوله بالتجاع واما الوصية بالضم ان فتح بها فتح القضاء ط
 والبيع والمشتري والبيع اشتري وسائر الغاية اذا لم يكن ثم مانع ورجل او وقف
 ورجل على حسب ذلك فثبت بوث طهه الوصية واهل العلم والرجل لا يخفى
 عليكم ذلك والله اعلم **مسألة** ورواياتها ورواياتها ورواياتها ورواياتها
 بثلث ماله بعد نفاذ وصاياه واوله ثلثه وطل شيء من الحقوق والوصايا والاول
 ابرح ما بطل من ذلك المورثة الى صاحب الثلث ثلث ما بطل وثلث المورثة قال
 لصاحب الثلث وجهه الاول والوصية ثلث ما بقي بعد نفاذ الدين الواجبة
 والوصايا بالثابتة الان بوصي او بقى ثلث ما بقي بعد اوصيه او اوصيه فعند
 انه لم يثلث ما بقي بعد وصاياه التي اوصى بها ولم يثبت منها رجع الى الوارث هكذا
 عندى **قلت** فان اوصى او اقر رجل ثلث ماله بعد نفاذ وصاياه واوله ثلث
 هذه المكتوبة هنا معينة وطل شيء من اوقافه ووصاياه ابرح ما بطل من ذلك
 الى ردها الحكم فيه **قال** يرجع الى الوارث وحكمه له لانه لم يثبت لمن اقره به
 فيستقل حكمه الى وصيه اليد **قلت** وان ابطال شيء من وصايا الموصي واوله ثلث
 انقص من اجرة الوصي شيء او لا **كان** بطلان ما قبل المظا او كان غير ثابت
 من اصله **قال** معي ان اذا جعل لاجل على قيام اوصيه ووصيه به وطل الاول
 والوصايا شيء في حكم المسلمين اسم الباقي اسم التجميع ونظر ما يستحق المنقود وهذه
 الاجرة سواء ما صحح مقدار العناء والشقاء هكذا عندى فيه وغيره حفظ بعينه
 واجبة الوصايا وان بان لكم خطاؤه فودعه الى الخف نصيبوه وتوشدوا به وتسعدوا
 عليه والله اعلم **مسألة** وعند ورواياتها بافضل فضل سيوفه او ارحا
 فلم يوجد له الاسيف واحد وقاز المورثة ليس هذا الموصي به وقال الموصي له هو هذا
 كيف الحكم بينهم **قال** حسب انه من بيان الشرح يثبت له سيفه ولو وجد له سيف
 واحد لا غير ذلك والله اعلم **مسألة** وعند ورواياتها بافضل معلقة لاحد
 فلم يخرج الوصايا وثلث **قال** ان اتفقوا على بيعها بيعت وان اتفقوا على استغلالها

استغلت • وقدم قبلها هذا وهذا وإن كان الموصول بها ولا يمكن أن
فالعوام هم الناطقون في هذه الخلقة ويزرع الاستغلال والداعل **مسألة**
ومند ومن اوصى بنفقة زوجته فلانة بعد موته وضمان ولم يذكر غير ذلك كان
اثبت ما ثبت ما دامت حية لم يعد من الصلوة • وإن ضعفها مضعف لذاتها
وما يتعلق في طاله الهالك وتوقيفه لها كذا لم يعد من الصواب • وإذ ان لم
كان في مجال الخواص لمجست عن تضعيفها الوجود مثل هذا في الآثار في الآثار
اعلم • **مسألة** ومنه فمن اوصى لاحد بكذا وضمان علمه ثم اوصى بها كذا
بعد موته ثم اوصى على نفسه بكذا لا حد ثم اوصى بقضاء وانفاذ ما كتبه على نفسه
وماله بعد موته • ان ما صح لفظه وقامته الحجة كذا ثبت بظاهر الحجة ثبت
وجاز ولو توسط في الكتاب على حسب ما عندكم وكان الشيخ نزع الاختلاف
فيما نسق على الا يثبت والداعل **مسألة** عن الشيخ حبيب بن محمد بن ابي
مال في غيبة التي تسكن فيها زوجها فلانة بنت فلان وجميع الاشياء كلها الا
مناديسه الخشب وسلاحه من خارجا وكان في المناديس ذهب ونفضة وطوق
حقوق درهم مضروب وثيراب وكان في الامتعة فيها تكون هذه المناديس
خارجا عنها ام يكون الخشب وحده خارجا والسلاح فيه صياغة وذهب ونفضة
ايكون السلاح بما فيه خارجا وهذا البيت ام تكون الصياغة خارجة وهذا
السلاح والتركيب يكون في السلاح ام خارج وتسمية السلاح • قال ان السلاح
عندنا السيف واثبتهم كان السيف طويلا او قصيرا في ذلك الراح في السلاح
والحق من النيزكو وهو الذي تسميه العرب بسيف الغنم الذي يتفق
وفي حفظنا ان الترس ليس بسلاح ولا نعلم في ذلك اختلاف فاقبل هو جند وقاية
وكذلك عندنا وفي حفظنا ان التفت ليس بسلاح اتفاقا والخناجر سلاح ولما
نعلم انها غير سلاح وقد اختلف علماء وناي للديندي السكين فقال بعض
العلماء انها ليست بسلاح وقال بعضهم هي سلاح فان كان اوصى بهذا السلاح

عائده وعليه وغلاف او غملا وقطايح فمدخل ذلك قيد والا فهو خارجة منه لانها
 ليست ثابتة وثبتت النصل فورد بعينه واللا يخرج والنصا والحلي من جميع ذلك
 فهو ثابت معد **●** والسناسل وفضة وذهب وشبهه لا يدخل في السلاح الا ان
 يزول وينقش بلا ضرر على السلاح ولا على الغمد واذا اوصى وافرعه وواعليه
 مشغلا وقطايح وغلف فذلك اخل بالسناسل خارجة والسلاح وعلى الموصي
 له على الوفاة **●** وللمناديس الخشب خارجة بعينها وافيها فهو للموصولة بما
 في الوفاة من جميع الاشياء كلها **●** وذهب وفضة ودرهم وعطركا ياما كان **●** ذلك
 وثياب مخيطة اللان العلماء اختلفوا في الادوار **●** فقال بعض هؤلاء العلم ان
 القواطيس تدخل بعينها للموصولة بما في الوفاة وله عن القواطيس **●** وقال بعض
 اهل العلم انه تاضمت القواطيس من دين كمان الرجل اذا اوصى بجمع فذلك
 قد اختلف العلماء في الدرون قبل على اخله فحمله للمالك قبل الدخول والدم
 اعلم **●** **مسألة** ابن عبيدان ان العارية حده ثلاثة ايام فخرج الموصو به
 لورثة الموصي واذا انقضا حده العارية وهو غير وصو لوارث فليس له شيء
 وهو متطوع وعنه الميت فانه ينفذ في بلد من بلد العارية والداعلم **مسألة**
 ومنه واذا اوصى رجل ببيعت ينشر للطير في مكان معلوم فيجب ان يثبت
 هذه الوصية والداعلم **●** **مسألة** ومنه واذا كتب الكاتب في شيء والوصايا
 على الموصو وكذلك المارية فضة لفلان وفلانة وفلانة وضم ان عليه لهم
 ولم يكتب لهم ان هذا اللفظ على صفتك هذه غير صحيح والضم ان لا يثبت
 الا ان تكون النسوة وغير الورثة فثبت لهم هذا المكتوب والثالث **●**
 واما الكاتب اذا كان لا يحفظ اللفظ فلا يجوز له ان يصلح والداعلم **مسألة**
 وفي الذي يوصى لاحد سكن بيتا يجوز له ان يسكن غيره رجلا كان او امرأة
 اذا لم يرض ورثة الموصي **●** قال اما اذا اوصى لاحد غير وارث يسكن بيته
 فانه يجوز له ان يسكن فيما حده غيره كان رجلا او امرأة ولو لم يرض ورثته الموصي

على أكثر القول • وما إذا أوصى له بسكنه في بيته فقال بعض المسلمين ليس
 له أن يسكن غيره وفيد قولك أنه يجوز إذا أوصى له أن يسكن بيته فليس
 أن يسكن أحد غيره وغيره إذا أوصى مع حب لا واثق يسكنها في بيته وكان
 البيت كبير فلمها منه بقدر يسكنها على نظر العدل من أهل الموقفة بذلك الله أعلم
مسألة الراملي وعن رجل هلكه قال أوصى بغلة ما للفلا في رجل أدام حياته
 مات للموصي وقدر زرع زرعاً وقد صار الزرع قرب الحقل أياكون الزرع للزراع
 أم لا • قال يعجبني على هذه الصفة أنه يخرج من ثمة الهالك الذي أوصى له بغلة
 هذه الأرض ملا أم حياته وزرع قائم لم يذكر فان شاء وأقلعوا زرعهم وان
 شاء وأدوا القعادة لما بقي من الزرع الذي لم يذكر زرعهم ان كانوا يملكون أم
 وان كان ولا يملكونه فنظر لظهر الموصي والقعادة أو قلع الزرع وإذا
 أوصى بهذه الأرض بعد موته لشيء من المساجد أو غيرها ان كان أوصى بغلتها
 أو باصلها وفيها زرع غير مذكور أعني بعد موت الموصي فماتت القول ان
 الزرع تبع للأرض والله أعلم • **مسألة** فيمن قال في وصيته لأخيه وأولاده
 أوصى عليكم إذا ماتت بكلاً أو قلة أوصى عليكم إذا ماتت فهذا فعل مستقبل ويحمل
 الحال ان جعلته الحال ثبت وصان غير ثمة الماضي الذي قد فعل وفي الوقت
 يفعل وان جعلته مستقبلاً لم يثبت في معنى الحكم الان يخرج معناه على ما
 فلا يثبت في حكم الاطماناة انفاذ والله أعلم • **مسألة** وسألت عن الموصي
 إذا أوصى بمائة للفقراء كل فقير ثلاث مائة وأوصى أيضاً بمائة لمحمدية للفقير
 كل فقير محمدية اثبتت كلتا الوصيتين أم لا • قال
 يشبه عندي ثبوتها كلها لأنها اختلفت في العطاء وحسن عندي ثبوت
 الأخرى منها ولا يبعد ثبوت الكثير منها وكذلك حسب فيمن أوصى
 بمائة لآلته ومائة لمحمدية أو خمسين محمدية ومائة لآلته لا تغاها في المعنى
 واحتمل أنها في اللفظ والله أعلم • **مسألة** الشيخ حبيب السلام هل يجوز للرجل

ان الوصي يجمع ما له على ظن منه ان يجمع ما له مستوفى ولم يبلغ الحد واحد من
 اهل العلم ان عليه ذلك **مسألة** قال يجوز للرجل ان يحتاط بما له جود اذا رآه قريبا
 ان عليه ذلك ومن نفسه او في فله او ماله وهكذا فعل اهل العلم والفضل ولا
 يهلك بذلك الداعي **مسألة** الصبي في الرجوع عن الحج والعتق للموصي هما اختلا
 والداعي **مسألة** وراوصي يوشد فلو ساءد عندي انهما والفش وضربهما
 وقد ذكرها الدرع الفش لقوله تعالى وعارق مصفوفة ولا يبي مشوئ **مسألة**
 اي بسط فاحدة مسبوطة وهكذا حكم التعارف وخبرها بعض مشايخنا عن حكم
 الفاش اذ لم تسم عنده فاش واما المنام فعندى منه فاش ولا اعلم خيدا خلافا
 وهكذا استعمال النار فيه في الفاش وهكذا عندي احكام البسط الاسلامية
 وعندي انها غير داخل في الحواف ولما الحواف الجوزي والجسيح والزوليت
 والقعدة وايضا به هذا ان ثياب القطر والصوف ولحقها حكم الفاش والحاف
 ويدخل فيها او يخرجها وذلك في مثل ان وصي لمخافة وفاشد والوصية بالفش
 والحاف تأتي على الواحد والجمع كما الوصي واقباله وسلاخه دخل المال بمحلته
 والسلاح بمحلته بل ان يقول بامواله والحاف والداعي **مسألة** الصبي في
 وراوصي يسكن زوجته في بيتان مات قبلها وصيان عليه نظاما وراوصي لها
 بنفقها وماله او بنفقة وماله مادامت في علة للنفقة عنها زوجها من فاته قبله
 في هذه المواضع انه لا شيء لوارثها وكذلك ان ماتت في العدة فلم يولد لها شيء
 لما بقى وانشبه هذا الفصل مثله هذا الذي عندي وراة وتجد لي معنى الراض
 والداعي **مسألة** الشيخ جاع وحسين وفيه وصي لاجد بعينه ورافقه كذلك
 وكلا وغير ذلك كان في الميت شيء لم يذكره مع تسميته ما قد ساءا عما قد كان
 له انفق قوله وغير ذلك يكون داخل في جملة تسمي لمعاني الميت ولو لم يكن
 باسمه اما تكون الوصية واقعة على تسمي دون ماله رسم لما فسد بعد اجماله
 فيها قد ذكره ويكون قوله وغير ذلك حشو لا معنى له ولا يتفق به في ادخال ماله

يذكره في البيت في جملة ما قد ذكره صرح لنا ما بين كذا في ذلك ما جواز الشاؤ
 قال فلا يُلَاحَظُ على هذه الصفة في جِزْءٍ من خوله في الوصية والدعاء
مسألة الشيخ ناصر بن محمد وروى طعام لمن يحض طاعة ومات في غير وقت
 ولا يبلغ خبر موته اهل بيته بكوفة وصنعوا له ما اهل يسمي هذا ما تم وجوز انفاذ
 ما وصي به فمن يحضره ام لا يكون للائم الا حيث مات خاصة **قال** ان
 ذلك على هذه الصفة **قلت** وان اوصى بطعام لمن يحضره آية وكان للارحام
 متفرقون في قرية او في متفرقة فاجتمع كل منهم في موضعهم ولم يحضوا كلهم
 معا هل يجوز انفاذ ذلك على جميع حاضري عدايته في ذلك الموضع ام اين يكون
 قال انه يكون مع الاقرب اليه والله اعلم **مسألة** ان اوصت امرأة ان تباع
 فضلة كفنها ويؤتى على الفقراء والا يورث فلا يثبت الا ان تقول ما فضل من
 وشيئي عن كفني وما فضل من كسوتي عن كفني او فضلة كفني وشيئي فاذا قالت
 كذلك ثبت ما فضل والله اعلم **مسألة** وروى ان عليه خمس كفارات ^{صلوات}
 وروى ان ينفذ ذلك طال به فلهذا من ليس للمالك لان ذلك يحتمل ان يكون
 عليه وغيره **قال** فان اقرن ذلك بالزهد وتضييع صلوات تقول من
 التثنت وقول من ليس للمالك فان اوصى بخمس كفارات صلوات انفذ عنه
 ما سمي وان اوصى بكفارة خمس صلوات كان له الخيار لان كفارة خمس صلوات
 غير خمس كفارات صلوات واذا ثبت مع كتب كفارة خمس صلوات ففيه
 اختلاف قول يجرى عن كفارة خمس صلوات كفارة واحدة **وقول** لكل
 صلوة كفارة وان اوصى للموحي بصلوة فلا يثبت في حاله شيء وقول يثبت كفارة
 صلوة في حاله **قلت** هل يثبت قوله على صلاتين ولم يقل كفارة صلاتين
 فهذا لا يثبت الا ان يوصى بكفارة صلاتين او يقول على كفارة صلاتين
 ويوصى بانفاذها او كذلك في بعض القول وبه نأخذ **واما** اذا تكفارة
 صلاتين مع الورثة ولم يوص بانفاذها فيختلف في ذلك ونحب ان لا

ثبت ذلك في الحكم بوجوب ذلك وما قوله انفذ وصا عني في شجرة مالي فان قال
 انفذ عني ذلك بعد موتي من مالي او شجرة مالي هذه وصية وان لم يقل من مالي
 ولا شجرة مالي بعد موتي ولا تنفذ بهذا اساس وصية ولا كان على اثر وصية
 فليس يخرج هذا الا على الارض في الحقة والدعاء **مسألة** وكان عليه ضمان
 لمساجد شقي وثبت لها مال او امواله فنقص المال عن الضمان ان المكتوب
 فالبقية في مالها اكد اذا كان وضمان عليه لهذه المساجد وان كانت غير
 ضمان وكانت وصية ففي ذلك اختلاف قال بعض انما تكون الوصية في ذلك
 الموضع المحرور وبعض فانقص يرجع في ثلث مالها اكد والدعاء **مسألة**
 الشيخ حبيب بن المالك الوصية للوارث لا تثبت له ولو كانت وضمان في
 القول حتى يعين انه وقبل ذلك او كذا فهذا خلا الزوج والدرجة لانها وارثان
 بسبب لا بنسب والسبب مقطوع عن النسب ولا يشترك انهما ارث النسب
 الاثرون ان الرز لا يلحق الزوجين اذ موراها بسبب لا بنسب والدعاء **مسألة**
مسألة ومنه اذا وصى رجل الزوجة بمفقها او كسوها او بالبعد موت
 ما ادمت في علة الوفاة وضمان عليه لها ما يجب لها قال ان اللام يختلف فيه
 وعندنا ان اوسط ما يجعلون لها والارثة الى ستة اشاعات **مسألة** والله الكسوة
 لها ثمة وقيل يختلف في رزها بعد القضاء العدة فتقول علمها ان تزدها وهو اكثر
 القول عندنا به ناخذ وقولها والدعاء **مسألة** الزام لي والذي مات وعليه
 وصية ولم يخلف لها وارثا وخلف لبعضها او لها كلها وان خلف للمالك لم تنفذ
 الوصية ولزم احدى الناس تبعه هذا الهاكلا يجوز ان تعطى ورثة الهاكلا
 ام تنفذ في وصيته **مسألة** فقال على معنى قوله فيما خلا فتقول تدفع الى ورثته
 وقول التدفع والدعاء **مسألة** والذي وصى في المسجد والمسجد
 وماله ولم يسم المسجد معروف بعينه فقد جرت في ذلك اختلاف فاكثروا
 ان هذه وصية غير ثابتة حتى يسمي المسجد معروف **مسألة** وقول ان ذلك ثابت

وجاز وتكون تلك الوصية لمسجد ومساجد البلد قول تكون لمسجد ومساجد
 المحلة • وقول للمسجد الكبير وهو جامع البلد وفي بعضهم بين قول مسجد
 والمسجد وبعضهم جعل ذلك سواً وقول ان جعلوا هذه الوصية لمسجد من
 غير مساجد القرية جاز ذلك ولا خلاف للمساجد جاء قيد الاختلاف • والذين جازوا
 جعلوه كالوصية • **مسند** وعن الصبيح ان القضاة بها بالمدعي كانت للجامع
 وان لغيرها بلام واحدة ففي ثبوتها اختلاف والذي يثبتها يجعلها للفسد
 المساجد والداعلم • **مسند** وفيمن اوصى بعق غيبه بعد موته لوجه
 العبد ووصى لغيره ان يستحق العتق منه بمائة لارائة فضة وعند موته
 ليس له الا بعد واحد ما يستحق هذا العبد وهذه المائة وكذلك ان اوصى لزوجته
 واخوته ورضعان بمائة لارائة فضة ولم تكن له الا زوجة واحدة او زوج واحد •
 قال ان العبد يعتق ويستحق ثلثها وقول نصفها وكذلك الاخ والزوجة قول
 الثلث وقول النصف والداعلم • **مسند** ابن عبيد ان واذا اوصى رجل لرجل ط
 بوصية وهو لا يعلم انها تخرج من الثلث يجوز له اخذها على هذه الصفة
 ام لا • قال في ذلك اختلاف قول لا يجوز له اخذها حتى يعلم انها تخرج
 من الثلث وقول يجوز له اخذها حتى يعلم انها لا تخرج من الثلث هكذا حفظته
 والداعلم • **مسند** لفظا وصية نظير فيد الشيخ العالم سعودي بن محمد
 الصبيح هكذا اوصت به راية بنت بلحسن بن محمد الحاضي • قال الصبيح
 لعلمها حقة لانه لم ينسبها هي الزوجة • اوصت فلانة هذه بجميع ما تحتاج
 اليه وما لها بعد موتها وجميع جهازها لموتها ان توارى في قبرها ينفذ
 ذلك وما لها على اي وصيتها • قال الصبيح في هذا الصك يدخل في هذا
 اللفظ القبر او قيمته واجرة ونفسها وحملها وما تحتاج اليه والشياب
 والكفن وما فوقه من العطر واجرة ويجعله عليها او كذلك قيمة الطفال والماء
 للرش واجرة السرور ان كان له اجرة وما تحتاج اليه من جميع الاشياء كما ان

منقول وطها على رأي وصيتها كما اوصت له باللي وعما يركه ويحضر غيرها
 او ايتها وطعام ولام وحلا وحل وحض ينفذ ذلك وطها قال الصبي ^{عليها}
 لم تكن هذه المزية فنبهنا على مستقعا وقول لا تثبت طها لا دفعه واحدة
 طها وزند او وصت طها به ذاك لو اوصت طها بما يوزن ايام عن اكلها واطعامها كان
 طها وزندهم في مدة ثلاثة ايام كما اوصت طها به وان لم تجد كانت طها النفقة وطحننا
 اليد في نظر العدو وثلث طها ولاما جماع النساء لما يكون والعمر والصبر
 واما بعد ثلثة ايام بليا اليهن من غير الكسور وقيل الكسور هون والحلا الجبن واللحم
 والسمن والادام السمن طلاق واللبن وهذا نسب قليل لما قدر على شرحه بل
 اقام على شهده ويعدد الارباب فضة لاقربها الذين لا يرونها قال الصبي
 هذا ثابت وثالث طها ان كانت اللاتية موجودة وان كانت معدومة فبقيتها
 في بعض القولجها انها في بعض القولج ان الوحدة بشوع وثبت عليهم ولم يكن لهم
 على هذا القول جميع ما هو مكتوب في هذا الصك وذكر اللارات خارج على
 وصفت كمالان في تكراره مللا لقارئة ويعدد كفالات صلوات كل كفارة
 منهن اطعام ستياسمكينا قال الصبي هذا ثابت وثالث لالان قامت به البينة
 العادلة على الصبح اصلوا وانظروا مثلوا وهو علم كتابهم الذي انزل على
 انبيهم بلا شك ولا ريب ولا تناكر عند وصدة وقد عرفت ان الخطاب المؤمنين
 في سورة المائدة قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اشهادوا بينكم الذي وعدتكم ^{مثل}
 على الذين في سورة البقرة ونحو هذا السننة للواقعة وكذلك اجماع الامة
 الصادقة ولا نعلم ان احد يخلف في هذا تاويلا بخلاف اهل الخلة المحقة
 ولا توفيق لاحد الى شيء من الصواب الا بالندوب العالمين ويصوم ^{بعدة}
 اشهر رمضان بدلا وقضاء عما فيها من فساد السهر رمضان واجرة صياها
 ينفذ ذلك وطها بعد موثقها على رأي وصيتها قال الصبي هذا ثابت والثالث ^{وذا}
 عجز تحسابه ولوناب كل شهر اجرة يوم قام الوبع مقام الشهر وكذلك في الكفارة

والحج وجميع حقوق الله تعالى وقيل انها من رتب المال ومقدم على حقوق العباد
وقيل معها وقيل انها الثلث وقيل اني الحقين لزوم قبل كان المقدم وكل ذلك
وقول المسلمين • وثلاث كفارات ايمان وسلات كل كفارة عين منها
اطعام عشرة مساكين وكفارة عيمين مغلطين كفارة كل عين منهما اطعام
سنتين مسكينا • قال الصبيح هذا ثابت والثلث على ان قول الملقطة
والسنة سواء وقضى القول بالاختلاف في حقوق الله • ونحوه هاتئ
لا رية فضة يؤخرها ويخرج عنها تجة الاسلام الى بيت الساحرم ونحوها
قبس نبينا صلى الله عليه وسلم لها عليه وعلى صاحبها اليك ويكرهه في الله عنها
وياتي بتمام هذه الحجة المذكورة هنا وبالحال • قال الصبيح هذا ثابت على
معنى من حقوق الله ووضعها للاديات بالفضة بعض ضعفاء ولو يشته وادخل
عليها الجهاد الان الفضة عندهم تختلف منها الجيد ومنها الوسط ومنها الذي
فلهذه العللة اختاروا ثلث الفضة واجتزى بالوصف ونها هذا
على ما جاء في ثا • ونحوها يستاجر بها ويخرجها عنها على الفعل المجهول
وكل المسلمين فعل هذا على اري وصيها لانها جعلت له الذي واطلقت
الاستيجاز وايضا قد اشركت بين الحجة والزياره والتسليم فان تقولوا
ان حج ولو نزل ولو يسلم هذا الاحوط اذ عليه وله والذي يحسن في عقلي ان
تكون الحج ثلاثا ويكون على نظر العدوك ونصافا في النصف وفي الاثر
ان للزيارة ثلث الحج وقيل زعمها • ونحوه لاديات فضة ينفذ في
اصلاح فلح صوت وضمان عليها له • قال الصبيح هذه الوصية طاعة
على معنى القضاء وقيل على معنى الاثر ثابتة من المال وصلاح الفلح وال
ما حدث عليه وما هو محكوم بفعله على ارباب في وقت وادارح لاديات فضة
ينفذ في اصلاح فلح الذين وفلح الخوئي وسوان بنو وى وضمان عليها
لها • قال الصبيح قد تقدم القول في مثل هذا مما هو مشبه له والصلية

والشائنة عن لزوم الحكم الالهي • وسمائة لارثة فضة من ضمان عليها من الزكاة
 قال الصبيح هذا ثابت من ريس المال على ما جلت في آثارهم ولا يعلم فيه اختلاف
 بينهم وأما لارثة لا يتعوى والاختلاف على ما عرفت • وما إذا قالت من زكاة مالها
 أو زكاة مالها فهذا الذي فيه الاختلاف وبين هذا وهذا عرفت على ما قبل • وأما
 زكاة من تحل له الفضة من زكاة عليها قال الصبيح وثبت عليها من ريس المال لا يخفى
 أن يكون اللفظ بالثمن غير وقد قيل بثبوت هذا على ما هو مكتوب لأن آخرها
 يصلح أولها • وقد اوصت بانفاذ جميع ما وصت وعما بقي من عطرها وكسوتها
 ومنسوجاتها وكفها بعد موتها لأختها زكيا وشوخذ ابنتي لمحسن حدثت عما موت
 قبلها وضمان عليها لها • قال الصبيح هذا باب الفقهاء وقيل أن ريس فيه
 اختلاف الأجل المسمى للشئونة وقال من قال لا يثبت على حال • وقالوا إن ماتت
 قبلها ما ثبت لها وإن ماتت أحدهما لم يثبت هذه شيء ويجهل ثبوت هذه
 الوصية لأن الضمان لا ينقطع بالموت وإنما هو ثابت على من لم ير له لارثة أو لارثة
 بأدوية • ويكرز أنها الزجاجة لأختها المتعدات وضمان عليها لها قال الصبيح
 هذا ثابت كما قدمناه وينصيبها البيت الذي حارة الشجرة وسعال فري
 بما فيه لأختها محمد وضمان عليها قال الصبيح هذا ثابت من وجه الأثر والفضل
 وطاعتها في القضية لأنها لم تبت النصيب ولا تجدها في الأثر ولا أخها مالها
 وعليها من الحجرة وهذا إذا كان البيت معلوما • أو وصت فلانة للقدر ذكرها هنا
 لعقبتها سلامة في كل سنة تمر من الزمان بعشر لاريات فضة ما دامت سلامة حية
 أو وصت فلانة هذه بانفاذ هذا الحق المذكور في هذه الورقة وما لها بعد موتها •
 قال الصبيح هذا ثابت من ريس المال كما وصت لها مسفوحة توفيق المال المنعوج
 الواردة عن التصرف واضح والثقل فيكون منه الآن تموت واضح من ريس المال
 اخرج مع الحقوق التي ريس المال لمشاركتها وتكون هي عزله وإزالة مجموع قيمته
 للمال لا يخلون عليها بعد انصباؤهم في حياتها وطور بقية ما أتت طوره بعد موتها

ان بقي من المال شيء **ثم الوارث** والوصايا ما يجب طوي في قول اهل العدل بخمس
 لاريات فضة نصف ائنت عبد الله لميجنة الافلو جينة وضمان عليها لها قال
 الصبي هذا ثابت **ورأس المال** واوت فلانة هذه بان علمها الحمد **ساعت**
 فاسم الفلانة فضة وضمان عليها له **قال** الصبي هذا ثابت **ورأس المال**
 وخارج وزياد الدين اللازم **•** وان عليها الورثة اها لك صالح محمد صالح
 وريدة التزوي او عيانة لارثة فضة وضمان عليها الفلانة شيء لها وهذا
 الحق الميراث منهم وهو لقيمة الورثة الباقيين غوهان **قال** الصبي هذا
 ثابت **والسالم** **باب** الدين اللازم مقسوم بينهم بالسوية وليس لها شيء
 ولو كانت ورثة حكم للزوجة ولم يخرج نفسها لان هذا عليها ولا يكون ما عليها
 وبما اوت فلان بكذا كذا درهما جاز وحسن ان يكون لها نصيبها من
 الاقل الا يخرج نفسها وان اوصت لورثة فلان عقة وضمان لو يكن لها شيء
 وان اوصت بفعل لو يكن لها شيء وسقط نصيبها هكذا احسن **عندي**
 فانظر وامعش السليم فمعدله ولا تاخذ وامنه الا الحق واوصت فلانة
 هذه لمن يقوم بها في وصف الموت اربعين لارثة فضة **•** **قال** الصبي
 هذا لا يشئ لسقوط الباء ولو ثبتت كان وصية لمن اقام عليها ولو ط
 كان جماعة بالسوية هكذا قيل في حكم جميع الوصايا وكفاوت صلوات **كفا**
 كل واحدة منها اطعام ستين مسكينا وصيام شهري رطلان عمارين من
 وفساد صوم شهر رمضان واجرة صبا من على راي وصيتها وهات الكفائات
 وصيام الشهرين زيادة على اوصت به من قبل **•** **قال** الصبي هذا ثابت
 والثالث **•** ولا اعلم فيما اختلافا ويعتق امها اسعفة وجميع اولادها
 بعد موتها الحمد لله تعالى والا فقام العقبه واوصت طوي بعد استحقاق
 العقب بعد موتها كل واحد له ثلث لارثة فضة والذي فهم الصيغة
 الكسوة والطرح ووصين مع ابنة الميت **•** وخصوص غنق وصلة بقر

وصنع مع الفرس الذي لم يجرى **ب**ن وجرى الزور ومارح الذي بقي بعد موتها
وسمن وغير ذلك من المأكولات دقيق وطحين قال الصبي سمعت أمتها تسعدله وأو
لادها جازن والثالث وطلها وقيل ليس للمالك الحق في اللوازم أنها وجوب
العد والقول الأول هو الأكثر وطا وصت طهر بثابت وثالث طاهها ولا أعلم
فيم اختلاف الأئمة والثالث إذا كان ميمها في ثمنها وإن كان معلما فإن صح
بعمد ثبت وإن جهل لم يثبت طهر شيء والطبخ والقصران وجميع المعينات
للأبيين لي في ثمنه إلا أن يصح أنه معها وأنه هو الذي أوصت به طهر الحب
والأرز وما خرج وللمهمات جازن ثبت وثالث طاهها وقد جعلت فلانة
هذه ابن أخيها فلان فلان الغلابي وصيتها في قضاء دينها واقتضاء ديونها
وانفاذ وصاياها وطلها بعد موتها وقد جعلت مائة لارثة فضة اجرة له على
ما وصت عليه فهد **ق**ال الصبي هذا ثابت وعليه ما قيل من القيام بولي العزة
بقدر عنايته من القيام إن كان وارثا في قول من يقول أنها وصية وقيل أنها
من القضاء وله ما جعلته له على هذا القول **و**وصت فلانة بهذه إن لم تنفذ
وصيتها بعد موتها إلى مدة سنة زمان والافتقار وصت بثلاث غلته طاهها
لمسجد الجامع وعقر نوري **ق**ال الصبي هذا ثابت في القول كما أوصت
وقيل لا يثبت لأجل الشرط وقيل ثابت بقدر الوصية نفذت أو لم تنفذ وهو
المسجد وثالث طاهها ويجوز في الاختلاف أن لا يرطوا بإعلان أن لا يثبت لهذا
المسجد شيء ولو بقي شيء لا يقدر عليه من وصيتها العتيقة ما جعلته يستاجر
به ويصوم عنها أو طاب ليدرك في السنة التي طأت فيها وإن قصه هذا الوارث
عن نفاذ ما جعلته فيه وصيا ثبت عليه ما وصت به وإن كان غير وارث
احتج عليه في نفاذ ما عند المسلمين فإن فعل ولا جعل فيها من نفاذ المسلمين
وانه لا على ما لا مقابل الحق وموافقا للصدق فاعتبروا يا أولي الأبصار **ب**
لارثة فلانة هذه مائة لارثة فضة ونحوها ويقال إن العظيم على غيرها

بعد موتها • قال الصبي لبيدني لم يموت هذا الا كان اعترافا فلا ثبت
 ظاهرا لان عليها وعندنا العيون ما اعترفتها به شهادة وان كانت عطية فلا
 عطية منها نفسها وهذا لا معنى له وانما جعل الله الوصية للميت تثبت
 فقال الله تعالى عند موته واقر بما علم كما قال الله تعالى وبعد وصية
 يوصي بها ودين واذا اوصت بوصية واطاها يستاجر بها ^{لزيادة}
 فهو او يقر القرب العظيم او في السهر او غير ذلك فهذا ثابت وثالث
 ما لها على اوصت به وعائنة لادوية فضة ليستاجر بها ويصوم عنها كل سنة
 او بعد شهرين على الزمان وفساد اشهر رمضان وصية منها بذلك •
 قال الصبي من هذا الا ثبت اقرارا وثبت وصية عن زلة التي قبلها او بعد
 معنى سواء من اوصت فلا بد من هذه بقضاء وانقادا اوت به ووصيت
 كان الذي اوت به ووصت به ثابتا او غير ثابت فقد اثبتت على نفسها
 ووصت بانقادها واطاها بعد موتها • قال الصبي هذا يصلح لما امر
 اضطر لفظه ونقص عهد ما لم يكن باطلا ولا هو الجأ عن وارث او كان
 وصية او اقرارا او غصبا وقولنا قول المسلمين • وجدت في موضع آخر
 اوتت وايدت بنت الحسن بن محمد الحاضي باقها قد باعت لاجلها محمد بن
 وللا السهمي المصربة مع شربته والمأذون ما بها العبد السقيم ورجل الذي
 بيع القطع واوتت بنت الحسن هذه بانها قد قبضت من اخيه محمد
 عن هذا المبيع • قال الصبي ثبت المأذون لا يثبت عند المناقصة
 الا ان تكون ستم حارة على هذا واطا في الكتاب واوتت بنت الحسن
 باقها قد قبضت من اخيه محمد عن هذا المبيع فهذا لا يثبت على الاسم المتقدم
 الا ان يكون لها اسمان تدعى بها وقد قامت بذلك البينة والشهره القا
 ن ومن الوصية اوصت فلا بد من هذه الخمسين لادوية لورثة خمسين لاجل
 رمضان عليها الخمس هذا • قال الصبي هذا اقرار ثابت وزر ليس للمال غير

خارج وباب القضاء • ولورثة بالمحسن احمد الجبري سبع عشرة لارثة
 نفقة كل واحد منهم بقدر ميراثه وضمان عليها لهم • قال الصبي هذا اقل ثابت
 طهر بالسواة بينهم والتي قبلها مثلها ولا يبين الى مقدار ميراثه عند لانها لما اوت
 طهر ثبتت وصارت حيلة على نفسها مدعية نقصان ما ثبت لهم بحرف الموقر
 والد للوفق للصواب • وانما قولنا في هذا وغيره على حسب ما جاء في آثار المسلمين
 وكتبنا وهذا الصك بالحسن القول فيه وتوكلنا فيه التمسك بالكتاب يطول
 الكتاب والداعلم • **مسألة** الغاوي وروايت لزوجته بجميع قسمة التي
 في بيتهم وضمان عليها وكان لذيبيوت • فهذه النقطة ليست بعريضة
 في هذا المعنى لان القسمة الفرقة او وريثة وكهنة الجعل • ولما في الغدة
 اطلع عان في هذا الزمان فهي مستعملة ولا يعلم انه مخصوص بها شيء دون
 شيء ففي اعتباري انه ثبت لها جميع اشيائها التي في بيتهم وان كان له
 بيوت فيجب ان يكون لها بالحساب فان كان له بيتان فلها نصف ما في
 هذا وان كان له ثلاثة بيوت فلها ثلث ما في كل واحد منهن والداعلم
مسألة الصبي فمن اوصى لغيره موقوف بشيء من الدار وضمان لزمه له
 ثم بيع ذلك النخل وانتقل عن ابيه الاولين فالاولى هذه الدار للموصي
 ان قال ان كان الفهم والماء فعندي ان الخلاص من صاحبه وقت لزوم
 الفهم وان كان والسوقي فالخلاص من صلاح السوقي وهكذا عند علي الله
 اعلم • **مسألة** عن الشيخ ناصر سليمان في رجل اوصى لولده بتفقد الجديد
 وضمان عليه له وعنده تققان واحد عجوي واحد عربي فمات الموصي ولم
 يصغره بالتفق الغالي فتلو واحد والتققين بعد موت الموصي فكسبوا
 وبقي واحد فقال للموصي له هذا التفق الباقي هو الذي اوصى لي به والذي قال
 الورثة اوصى لك والذكر بالتفق الذي تلو في الورثة ايتان كيف الحكم قال
 ان القول قول من كتب له التفق ان هذه تفقد مع عينه بالله وعلى الورثة البيعة

ان تفقد غير هذا والداعلم **مسألة** الصبي وراوصي لرحمته اقدم ولعمارة اقل
 يجوز له الاقدم او كانت لها فقبل فسقطت او انكسرت يجوز ان يشتر في هذه
 الدار للموصي بها رحمته ان تكون هذه الدار لعمارة اقل فلا تنفع فيها المسلمين
قال لا يمكن له الاقدم رحمته فالوصية راجعة الى الوارث وكذلك ان كانت
 لاقدم رحمته فانكسرت واما اذا كانت لاقدم رحمته فسقطت او غابت فالوصية
 بحالها العلم بان يرجع بوجاهة الداعلم **مسألة** وراوصي عجيبة للقطا
 طين والشرقية كيف يصنع هذه المجدية ان لا يتوان ساويعها احد القطا
 طين تسلم اليها **قال** ان كانت هذه الوصية وضمان على الموصي وقت
 لازم فالوصية بحالها وان كانت من باب النفل فلا قول بشيئها الغير
 معلوم والناس والداعلم **مسألة** ومنذ اذا وصي بكذا كذا لارثة فضة
 لمن يحضر عزة او باعدها على جميع من يحضر النساء والرجال ويكون بينهم
 بالسوية واما صفة من يحضره لاهل المصيبة فيفسهم ويجوز ان يعطى
 احدهم من احد **قال** من يحضر عزة او باعدها كليهما الا احدهما على
 اوصي واقاربه وغيرهم والاجنبين اذا حضر بالسوية ولعل بعض
 المسلمين يقول ليس هذا من الحدود ويجوز فيها التقدم والناخير والتقليل
 والتكثير والسوية احوط في هذا وهذا عتلة وراوصي لعمارة مسجد او لفقارة
 قرية معينة والداعلم **مسألة** الشيخ حسب كماله امانة وفضة المرات ان
 توصي ففتح الزوج دخول الشهود واكتتابه ان يدخلوا ببينة لهم دخول
 بغير اذنه **قال** ان كان يمكن ان يخرج الى حيث الشهود واكتتابه
 بوجه من الوجوه فليس لهم ان يدخلوا الا باذنه وان كان لا يمكن ذلك لسبب
 عرض وكانت الوصية واجبة عليها فالاستاذنوة وليدخلوا ان لم ياذن
وجواب الصبي في هذه المسئلة **قال** يعجز في هذه الملة ان توكل
 ويطلب لها حاجتها على زوجها الناح لها ولا حجة لمن امتنع باليسر والداعلم

المسألة المصلي إذا أوصى بكذا صلاة كفارة كل صلاة منهن أطعام
 ستون مسكينا كيف التوصل إلى صحة الصاع إذا دلنا من بصاح وقال هذا صحيح
 هل يجوز للموصي أن ينفذه الكفارات إذا لم يجد ثقة بدله بالصحيح وهل
 يجوز له أن يطعم مسكينا واحدا وستين يوما للكفارة أم لا **قال** إن الصاع
 عبارة ثلاثة أمثاله الأثلث من من حب الماش **وقول** الثقة يقبل إن هذا
 هو الصاع وكذلك لا يعين إذا عدم الثقة وقيل بالثقتين ولا يجوز أطعام مسكين
 واحد ونحوين يوما وأطعام للمسكين أكلتان غدا وعشاء ونصف صاع وحب الشعير
 والدراهم **مسألة** ومنه إذا أوصى بكذا كذا لا رتبة فضة لها كذا فلا رتبة ^{لغالب}
 رمضان عليه وهذا الهاك قد مات منذ ستين وقد خلف ورثة قد اتوا وأما
 بعضهم ثم وارثهم قد مات وريثا إذا قسمت على جميع الورثين لم يبلغ أحدهم عشر
 فليس بالحلقة في الخلاص وهذا الوصي في إنفاذ ذلك وكان ^{هنا} الهاك لا يعرف
 الوصي ولا يعرف ورثته هل يقبل قول الشهرة أن ورثته معلوم ^و ويجوز
 للوصي التسليم لهم أم لا **قال** صحة الوارث بالبينة العادلة في الحكم وال
 الشهرة القاضية في الأمانة والسعة وإن لم تنقسم الدراهم شيء فالحاجب
 أو خبر أو ما ينقسم وجعلت فيهم على ما يوجب الشئ وللجعل في غيرهم ^و **الفتاوى**
 إذا علموا بحكم الأمانة وإذا لم يعلموا كانت موقوفة وفي بعض القول للفقهاء
 وفي بيت المال جدا الشهرة ارتفاع الوكيل **قلت** وكذلك كذا لا رتبة فضة
 للفقير الغلابي رمضان لزمه له وهذا الفلج قد بيس ستين ولم ترحا حياته
 إلا لانه **الوادى** قد خرب كيف القول هل يجوز أن تنفق على الفقراء أم
 تتركه وأنه حشده **قال** الوصية بما لها حتى يرضى يوما فتجعل في مصالحه
 وهذا يمكن أن يراد والد **مسألة** الشيخ ناصر خيس وفي جوابات ولد
 زوجة وادى لها بكسوة وثققة ما دامت في عدة الوفاة منه ورضان عليه طاهر
 قبل الزوجة فلا نة باسمها وكانت له زوجة قد طلقها وأتت قبل هذه النيات

عنها وهي عنده لمن الوصية منهما ان قال فاذا ادعت النفقة زوجته القيات
 عنها وقالت ان لها النفقة وصح انها زوجته فهي اولى بذلك لم يعارضها
 من النساء غيرهما في ذلك ورواها وعليها اليمين بالسما تعلم ان تلك الوصية
 بالنفقة والكسوة ونزوحها الحكم لا احد غيرهما والنسأ والعدا **مسألة**
 الصبي وجاء في آثار المسلمين ان للوصايا خمسة اصول وهي وكيف صفتها قال
 اني ضعفت عن وصفها ذكرته في الآثار ان الوصايا على خمسة معلوم وهو ان يوصي
 بالهذه او بعلمه هذا او بغيره هذه او بخلقه هذه وبالشبه وهذا فهذا
 ثابت من تلك ماله بعد الموت فان كان تاماً فتاماً وان كان ناقصاً فناقصاً
 الحان يزيد المال قبل النفقة فالزيادة تاحق ولا يلحقه النقصان اذ يقع الموصي
 ولم يتغير عن حاله وعن المثلث فان مات الموصي وقد تلف ذلك الشيء الذي
 اوصى به لم يكن الموصول شيء وان تلف ذلك الشيء الذي اوصى به تلف مال الموصي
 الا ذلك الشيء الذي اوصى به فلم يوص له تلك ذلك الشيء الذي اوصى به واما
 المفصولان يوصي بنصف ماله هذا فادونه وتلك او ربع ومن المعينات كالنكاح
 والعبيد فاذا وقعت الوصية على جزء مما وصفنا كان ثابتاً او الثلث يوم التنفيذ
 ولحقه الزيادة والنقصان الواقعان قبل القسم وغلت في جملة المال ان كان من
 المغفلات الان يقع ثم منع والوارث او وصي بلا عذر يسعهما انما احقها بالانما
 فيما عندي ونظر في هذا الحديث وبعض المسلمين استقوا عنهم الضمان واما
 المضامان يوصي ببعض ماله عنده كالبقرة والاربعاء وتخلط وتخلط او ثوب
 ثياب وشبابه فهذا ثابت وتلك ماله على ان يقول المسلمين وله الوساطة
 الموصي به وقيل بالجزاء منه وقيل الافضل وقيل للذين وقيل لا يثبت الان بعينه
 او يصح ذلك وله الزيادة وعليه النقصان حتى ينفذ الغلة والضمان بعينه
 المفصول وكذلك الضيق والسعة وحكمه يوم التنفيذ واما المودع ان يوصي
 ببلده في عبده او بثوب في تخلطه واثابته فهذا ثابت يوم التنفيذ من

ثلث المال الا ان يعدم الموصي فيه ولما الزيادة وعليه التقصان وعن ابن المؤثر ثبتت
 الوصية الا في ذلك الشيء بعينه فان تلف ذلك الشيء بطلت الوصية **• قال** ولا
 ينظر ان قوله قد وصيت لفلان بثوب في ذاري باطل وقوله انما اوصي له بثوب
 في ذاري **•** وقوله لا يثبت الا ان يصح ذلك الثوب بعينه او توجد له في الذاري ثياب
 وقوله حتى يصح ذلك الثوب منها **•** وقوله اقل ثمنها وقوله وسطها وقوله بالعدد
 على الاجزاء وقوله ثوب وسطي يجعل في اصل الذاري بياض له منها ويشترى
 ثوب الا ان يفدها الورثة ولعلنا نثله نقول ان هذا يبطل حتى يعرف الثوب **•**
 واما المهم ان يوصي بشيء وحده كماله كماله في الذاري او ثوب او ذبيحة او مال فلهذا
 المهم وهو ثابت من ثلث المال بقوله الاستيفاد وقوله الزيادة والتقصان على
 وصفا فاسوي المعلوم والذاري **• مسند** ومنه وفي وصي عالة امواله لفلان وصان
 عليه له متى ثبتت الموصولة وهل يجوز للموصي ان يستغله ويكمله في حياته وتخل له
 ثوبه كماله او وصي به لمن يكمله او لمن لا يكمله **• قال** ثبوته حين اوصي به
 اذ هو شئ من التصرف فيه ولا يحكم عليه بتسليمه باجمعي ولا يمنع من احواله في
 حياته فان مات الموصي اتحققت الموصولة **• باب القضاء** **• قلت** وان ادعى
 هذا الموصي انه ليس عليه ضمان لهذا الموصي له هل يجوز له الرجوع عن ذلك **•**
قال وقال لا يرجع له وهو لمن اوصي به الا ان ينقص الموصي بالجملة فعليه
 قيمة ما اوصي به **• وقال** وقال له ان يرجع ويؤخذ ان يقول عاذا بالله اني
 الحق كذا وكذا درهم **•** وان اوصي له بحق مسمى عليه ثبت عليه الحق وله الاسترجاع
 للمال **• قلت** ارايت وان كان ورقة هذه الوصية في يد رجل امانه فجاءه الموصي
 يريد هانده ليبطل منها ما اوصي به من ضمان لمن عكلاه او لمن لا عكلاه **•**
 للمدين ان يسلمها له **• قال** قال له ان يسلمها اليه لانه قبضها منه والله
 ولي حسابه **• وقال** وقال لا يسلمها اليه اذ لا يسلمها لمن كتب له او الى الحاكم
 ان كان المكتوب له لا عكلاه **• وقال** وقال يجمع بينهما او يردّها الى اليد

التي قبضتها عنها والدة علي **مسألة** ابن عميلان فيما اوصى به رجل ليصام عنه
 بعلته بذلك الزم منه في سلاصوم شهر رمضان فاذا فضلت غلته عن صيام شهر
 ايصام بالباقي يحصل اليه يوم لان للث الموصي لم يخص من يصام عنه شهر
 بعينه **قال** ان الفضلة تنكر الى ان تصير تكفي لصيام شهر والدة علي
مسألة الشيخ جاعل خيسل في وصي واذا وجد في وصيته اهالك اوصي فلان
 فلان الفلاني بكذا وكذا لاخوته والنسب وجد لما خوت وارب واتم
 واخوة وارب واخوة وارب كيف القسم هذه الوصية ا يكون هو كلهم ام لاحد
 دون احد **قال** في بين اهل على الروي لانهم فيها اسوة **قلت** له
 فاذا كانت الوصية وضمان ا يكون القول القسم سواء **قال** نعم لانها
 مثل الاولى لا فرق بينهما في هذا فخواها واحد **قلت** لان ذلك لهذا
 اهاك اخوة بعد كتابة الوصية كيف القول في ذلك **قال** في الجمع من
 اخوته لقولهم من حدث منهم لا قل يستأش هذا وصيها وفي قول
 آخر بعد وجوبها لم يمتد اند يدخل فيها معهم ووجاء لتمامها فلا شيء
 له حتى تاتي به لا قل يستأش شهر وكان رمضان فعسوان يخرج في من حدث
 منهم في تلك الليلة مذبذبة الذي اوصى فيه معنى الاختلاف في قوله معهم
 فيها **قلت** له والوصية لمن هو في بطن امه محل ثابتة عنده **قال**
 نعم قد قيل ولكن قيل انها لا تثبت له والاولا اكثر **قلت** له واذا وصي
 رجلا او امرأة الاولاد فلان فلان الفلاني عاثة لادوية فقتله وضمان
 لزمه لم يخص احدا من احد وقد كان مات مائة من الاولاد فلان
 قبل الوصية وهو عالم ايدخل الميتون في هذه الوصية وكذا ما حدث من
 الاولاد بعد الوصية او مات عفيف **قال** يعقوب ان يكونوا داخلين
 فيها وان كان لا بد وان يلحقهم فيه معنى الاختلاف لجوازها في هذا
 للموضع اولو ذراؤها واذا كان الاولاد كذلك فكلهم يجوز عليهم ان السواج

الاحياء غيره والذبح حدث ويعد في تلك الملة فارجوا فيه غول فيها ان يكون
 يخرج فيه معنى الاختلاف الواقع في جواز الاقرار للملح او ثبوتها ان هو اشبهه وعلى
 خروج معنى القضاء فقد قيل فيه بانها اقرار بضمها وبمعنى ان يكون متصفها له
 وان قيل فيمنعوه وفيه الشبهة به ووجدت فيما زاد على تلك الملة هذا وصي هو
 كما لا يؤمن بموته فلا شيء له في هذا الموضع **على حال** وبمعنى فيمنع موت قبل
 الوصي الا انه بعد الوصية ان يكون له سهم وان كان لا يتبعي او ان يلحقه معنى
 الاختلاف فان موته غير بطل الحقة فيما عندي وكذلك صح موته قبل ان يوصي
 لهم على هذا الجواز مثل هذه الوصية له في هذا الموضع في له ولورثته بعده وان
 يصير طاله اليد والدنيا **مسألة** الشيخ حبيب السلام واذا وصيها لك كذلك كذلك
 لارادة فضا لبيت مال المسلمين بل كذلك مسماة ولو يكن امام عدل قال ان
 الوصي ان ينفذها حيث يشاء لان بيت المال مشترك للمسلمين فان كان في الدار
 امام عدل فهو اولى بذلك وان لم يكن ذلك فوضع الفقهاء ويجوز للوصي ان يعطي
 بعوله اذا كان ففداء واما الوصي اذا كان فقير او فيمنع في ان يقبض حلاوة ثقات
 المسلمين ولا فعله لانه هو عليهم ان ينفذ اخذ لنفسه ليس بانفاذ وان اخذ
 بنفسه بعض ضمة ذلك بعض اجابته له وكل قول المسلمين صواب **والله اعلم**
مسألة عن الشيخ ناصر بن خنيس وعنه اوصى بدارهم معلومة اليه ولغيرها
 عندها واشترى بها مملوك ليعتق عند موته وكانت لا تبلغ حجة وزيارته
 ولا تبلغ قيمة مملوك الحجة بها الوصي او احد من الورثة او محتسب فيها فمقت
 وفضلت عن الحجة والزيارته وعن قيمة المملوك لمن الزيارته **قال** فان كانت
 هذه الدار من غيرها الوصي في حياته فافضل منها بعد الحجة والزيارته او قيمة
 المملوك يدفع في الحج والزيارته او في المعتق وان كانت من غيرها الوصي
 او الورثة او المحتسب فافضل منها بعد الحجة والزيارته او قيمة المملوك فهو للورثة
 هكذا حفظته ورأى المسلمين والدليل **مسألة** الشيخ سليمان بن سيف

منقطع اولها وهذا الموضع منها المالاين المجوزين **فما يرى** اخوك على هذا اللفظ
ايح الشرب **لذلك** المالاين المجوزين ام لنصف المالاين المجوزين **واذا** ارى القائم
مع صالح هذا المسجد ان يقعد هذا الماء في في ذلك صلاحا المسجد اذا تراضيا
هو من علمه الشرب **بذلك** وكان الصلاح في ذلك راضيا المسجد المجوز لهم
لكلهم لان **واذا** حجت وعلمه الشرب **انما** يوضع بالقعادة على وجه العباد
منه هل يجوز لو قيل هذا المسجد ان يعتبر تلك الارض ويعرف بما يحتاج اليه
والشرب ويقعد **ولو** لم يوضع من علمه الشرب **وما** القول في ذلك قال
ان كان السؤال عن كيفية الوصية بالشرب مع نصف المالاين فان هذه
في الاحكام مسئلة غلاقة جدا فعلى هذا المعنى فيما عندي ان الوصية ط
بنصف المالاين ثابتة للمسجد ويكون المسجد شربا للمالاين كلهم لا يشترط
نصف المالاين على هذا اللفظ لان الموصي لم يوصر **بشرب** ما وصي به **وهذه**
المالاين **وللآء** **فليج** كذا بل حمل القول وعم في الوصية فعلى هذا يكون
المسجد نصف المالاين **بشربها** جميعا ويبقى نصف المالاين الباقيين **الحالين**
من الوصية للموصي **لا يشرب** اذ شربها مستحقا بالوصية والموصي لم يذكر
او لم يوصي **اذ** لا حقل في ذلك فيما عندي **فان** كان هذا الشرب مقطوعا
وهذا الغلج فالقوة مكففة في ذلك ان كان غير مقطوع بل هو على احكام
المساقاة فعرف ذلك **الحاجت** به العادة والسنة الجارية في ذلك الغلج
وزد ذلك لكان من احكام المساقاة **فذلك** **بذلك** منقطع في ذلك لصاحب الوصية
فيما عندي **واذا** ثبت ذلك لصاحب الوصية في الاستحقاق **فما** لم يفعل فيه
ما يشاء هو **و** يقوم مقامه **ولو** اذ وكيل او ختسب **والارض** للموصي **ولا** يشترط
ولامن يورث عند الماء ولا لمن يورثه **لان** يثبت هناك شيء يدخل منه على احد
البعين في احكام المساقاة في دفع الماء **واحد** **فلا** يجوز اذ حال المصدق على احد
في احكام الاسلام **والجوز** في احكام الاسلام **حجة** ثابتة **وترك** التكرار **تقدم** به

الجدة في الجوز والمنح لاسمها الادعاء للملك على ما تقدم من اثنائها المسلمين والدعاء **مسألة**
 الفقهاء جرد ولا في رجل واحد اهل كهللا او صي او في كهللا بكذا وكذا الف دينار والفنان فلان
 الرضا في ثمرات الموصي والمفق يكون وفاة هذه الدنانير الموصي بها والمفق بها بمعاملة
 اهل الرضا ام بمعاملة اهل بلد الموصي والمفق وهي كهللا **قال** ان الوفاة في هذه
 الدنانير بمعاملة بلد الموصي والمفق وهي كهللا لان الدنانير وصيت بالوصية والاقرار
 في بلد كهللا فهي بمعاملة اهل كهللا ولا علم في ذلك اختلافنا والدعاء **مسألة** ومنه وما
 ما وصت به هذه المائة للفقارة والزكوة وكان لها على فقير دين ثمانون دينار فجزاها لوصيتها
 ان يعطى هذا الفقير **للدينون** مما وصت به للفقارة والزكوة مقدار ما عليه من الدين
 لقول الله تعالى والفارسين وان كانت هذه الوصية للفقارة وضمن لايوف اياه
 فجزاها ان يعطى فيها هذا الفقير للدينون او غير الدينون مقدار ما لا يصير غنيما
 في سنة كلها وفي هذا فرق بين الزكوة والذي للفقارة وضمن لايوف اياه
 والدعاء **مسألة** ومنه ومن اوصى لفقارة الاوصية لكل واحد منهم وذكر في
 مائة دينار وخمسون دينار او يقل عائة دينار وهذا اللفظ لا يثبت حتى يتوابعه
 دينار وخمسون دينار واذا لم يأت بالبائة فهو باطل كان للفلج او غيره ومنه جميع الوصايا
 الا ان يكون على نسق كلام ثابت ولم يقطع بينهما كلام مثل ذلك قال اوصى فلان
 بمائة دينار وفلان مائة دينار وفلان كذا وكذا فهذا كله ثابت لانه نسق على
 ثابت ولم يقطع بينهما كلام والدعاء **مسألة** الشيخ صالح وصاح في رجل اوصى
 لفلان مائة ثبنت له الوصية ام لا **قال** في عامة قول اصحابنا واثنائه جواز
 الوصية واشتباها العمل على شرط ان خرج حيا وتلك لا تعلق بسنة اشهر اذ كان
 ابو حيا مع امه وهو زوجها واذا لم يكن لأمه زوج نال هذه الوصية المستوفى
 اوصي له وكذلك ان اوصى هذا الموصي **قال** ان كان حملها ذكر فله مائة وان كان
 فله خمسون تولدت ذكر وانثى فلا شيء لها وقال ان كان في بطنها ذكر فله مائة
 وان كان في بطنها انثى فله خمسون ثبتت الوصية لها مائة وخمسون فانظر الفرق **والله**

اعلم **مسألة** ومنه وروى بثمة مائة عشرين ثمرة ثمرة المصلي قبل التقصير
 العشر كيف الحكم **مسألة** قال فيها الورثة من روى له حتى انقضاء العشر لا ينفقها
 فهي لورثة الكمال العشر والداع **مسألة** ومنه وروى باسناد ورثته ان يوي
 في أكثر من ثلث مائة فاذنوا له ورجعوا بعد موته فلم يجمعوا لغيره اذ ذوا فيها
 له يكون والداع **مسألة** وروى بكذا لارثة فصد يشتري بها طعام
 وادام لها كل من شاء الله والناس لم يقل يقل ايام عزائها وطاعة وفي اللزيت
 ان وانه بذلك للفقرة والوصال فيقادم بذلك وان وطال وانقطع الوصال
 هل يجوز للورثة اخذ ما بقي من تلك المالايات للمدونة **قال** لا يصف عليهم
 ذلك والداع **مسألة** وروى لصالح فلم يكذبوا وقالوا لا يثبت
 ويوجد عن الشيخ ناصح سليمان ملا في شيد ذلك لان الامم المالك في الاصلاح
 ليست في المال في السجدة بعينه والثابت ان يكتب للفالج لا الاصلاح وفي
 الاول اختلاف **وقال** العاوي لا يثبت وجعله من اوصى بسج الفرس فلان
 وان اوصى به للفالج فثابت وفي موضع آخر فمن اوصى بالصالح فلم يكذبوا
 دراهم **قال** عندي ثابت وان قال الصلح كماله سوا ثابت فيها ط
 عندي والداع **مسألة** وجدت اختلافاً عن بعض شيئا خنا المتأخرين
 في الورس بثمة قوم عطلوا خلعهم اذون والعط الطيب وثابت طبيباً
 فهو العط واسمعيون كثيرة لغوية وبطوية والداع **مسألة** ومنه
 حق لاخذ من الكفار ولم يعرفه وصار لفقراء الكفار على قول **قال** بذلك
 انقائه في فقرة المسلمين **قال** قول ينفذ هذا الحق في فقرة الكفار كما اد
 صوبه المصلي واقره الفقهاء وقول يجوز ان يجعل هذه الوصية في فقرة المسلمين
 ولو كانت الوصية من اهل الكفر والافكار والداع **مسألة** الشيخ ناصح
 خميس وروى بخلافه وطال توكل غلته في مسجد كذا على ربي وصيه ائتمت اليه
 على طرقة فيها اول سنة ان الما ان يشتري بغلته اشياء وتوكل في المسجد
 واري

وفي بعد ذلك ان توكل بعينها ثم اري بعد ذلك غير طاعة قبل الدخول الى الطيراه
 ام ثبت وايد الاول • قال ثبت وايدوا والاخر في ذلك الدخول • **مسألة**
 الفقهاء هنا اختلفوا قد قيل في الميت اذا وجد له وصيتان باختلاف من الفقهاء
 من اثبت جميعهما فيهما وجوب الرجوع عن الاول بينهما وقيل بالاكثريتهما وبعضهم
 اثبت الاخر منها وجعلها ناسخة لما قبلها ولعل هذا الاشهر وقطون واما
 ما اوصوه للموصي ضمان لولده ثم باعه بعد الوصية فاكثر ما عني في مثل ذلك ان
 ينبغي ما مضى ثابت وللولد الموصوله به ثمنه ومجتمعه بالرجوع والرجوع لا يقوم بطلان الوصية
 ثم يخرج من ذلك ما لا وهذا كله بعد صحة الوصية وثبوته عند المسلمين لان طاهر
 نعم بالوصية فلا يحكم بثبوته • قال غيره وهذا اذا كان البيع قطعاً وان كان خيار
 فالوصية ثابتة وقيل لا وطاهر هذا الحكم الموصي في اكثريتها والدخول • **مسألة**
 ابو محمد اذا قال انا اوصيت بثلث مالي لفلان المتولى لانفاذ الوصية عنه
 يجعله في جوف البراءة التي تعقب الا لا بد تعالى على طيراه هو ذلك وقال بعضهم رجع الى
 الورثة لانه لم يثبت في شيء وجه تعرف هذا البراءة والدخول • **مسألة** وفيه اوصى
 بوصية كفارة واجرة صوم وحج واقر بين وناث تلك الوصية شيء من الكسور مما
 لا يتجزأ ولا ينقسم مثل شاة نحاس او قل فمحقق ان يشترى بدني ما ينقسم
 مثل جرة وغيره ويقسم كما جاء في الشيء المشترك الذي لا ينقسم انه يباع ويقسم ثمنه
 لرفع الضر عن الشركاء وكان حكموا ببيعة وما قيل في وصية الاقرين اذا
 قسمت وثبوته شيء لا ينقسم فان يشتري ببيعة الكسور شيء مما ينقسم ويقسم
 كل على قدر سهمه على قول • قال كذلك جعل لكل نوع من الوصية ما يتوحد فما
 ناث الكفارة جعل في مستحقها ان كان من نوع ما يجوز انفاذه فيها وان كان غير
 ذلك بيع واشترى به حب وانفذ في ستين مسكينا ولو ناث المسكين حبة وحقة
 وقول لا يعطى المسكين اقل من مسكين تام وهو اختيار الشيخ ابو سعيد رحمه الله
 واما ما ينوب بجهة الصوم فتوجب له ولو يوم واحد وهو اقل ما يتجزأ وينوي به عما

او صوم به اهل الكفر والصوم • وان كان لا يكتفى بالاجرة صوم يوم فيجب ان
 ينتظر به وصيته اخري ناقصة لاجرة صوم ويشترط على من سئل ما جاء في خط
 الحج واناب الحجة يجعل لها على سبيل ما جاء في الحجة الناقصة واناب الاقربين
 فيجعل لهم وينقسم بينهم كل على قدر سهمه من درجته والعدل على • **مسألة** وما
 استحسنه وتختاره لمن اراد ان يوصي بما عليه ان يوصي لمن يغسله بعد
 موته و لمن يحمله الى قبره ام ذلك على الاحياء والاعليه هو وطريق النجوم والاموال
 استحب ان يوصي بذلك • قال فعلى ما وصفت لا يلزم للموصي ان يوصي
 بذلك وطريق النجوم وذلك وجب على الاحياء والعدل على • **مسألة** وواهي
 لاحد شيء فلا ذلك الشيء الموصي به ونقصه فقبل يكون الحكم في ذلك يوم وصي
 الموصي وقيل ان الحكم فيها يوم يموت وهو اكثر قول المسلمين • واما الاقل
 والاعلى ضمان اذا زاد الشيء وقص العمل يكون يوم الاقل والعدل على • **مسألة**
 الزامه ورجل وصي لورثته بنفقتهم وكسوتهم وطالبه بعد موته سنة زمانات
 ضمان عليه وهو ذكر واناث وفيهم وهو غير بالغ هل البالغ منهم النفقة
 الكبرى والصغرى منهم بالحساب على ما جاء في الدائر يعطون في السنة كلها
 وان مات احد منهم هل تبطل وصيته وان انقضت السنة ويقتضى ومن
 الخلقان وهذه الكسوة فلم تكون الموصي هوها ام لورثته اهل الكفر • قال اني
 لم اقف على هذا المؤثر ومقيد بعينه وان كان الموصي قد حلت في هذه النفقة
 والكسوة وكان لفظا ثابا فعلى ما حله الموصي وان كان مبرها فان كان
 شيء يقدر على تحمله عدل المسلمين فهو من ذالهم وان كان لا يبلغه ^{نظير}
 العدل فعلى ما يقول يلزمه انفاذ الحق فيما ورثه وطل اهل الكفر وما احتقاف
 النفقة لكل يوم او لكل شهر او للسنة كلها فعلى ما ثبت في لفظ الله على نفسه
 فان كان يقتضو لفظ اقراره وجوب نفقته في السنة فلهم السنة وان مات
 منهم قبل السنة فتهيبه لورثته • وان فضل شيء والكسوة بعد ان اكتسبها

الموصي

الموطول سنة فبينه على رثته الهاكك والعدل **مسألة** وفي حواشي مدله
وقال هذه وصية لكونها فلان وكنت أعلم ان علي فلان ديناً يحيط به على يجوز
منها ومن تكون حلالاً **مسألة** فإذا لم يقرأها وبالفلان في الحكم جاز أن يخذها على
عنه الصفة وان قرأها وبالفلان وكان غيباً ثقة لم يقبل قوله لأنه ما عفاً ^{هذا}
وان كان ثقة فعلى اللطائف لا على الحكم والعدل **مسألة** الشيخ جمعه على الصلح
فانقول في الوصية إذا كانت للفقراء على غير يد وصي فاحتسب فيها رجل وانفذها
أجوز له ان يأخذ منها إذا كان فقيراً قال ابن حبان لم ذلك إذا كان فقيراً وأخذها يستحق
من ذلك بالعدل قلت للشيخ سعيد أحمد العدل في ذلك قال إذا كانت الوصية
لناس موقوفين ان يأخذ حقه مثلهم إذا كانت الوصية بالسوية بينهم وإن كانت
الوصية لغير ناس موقوفين فالعدل في ذلك ان يأخذ منها ما لم يقلد الواحد ^{العدل}
والعدل **مسألة** الشيخ هلال عبد الله العدل في وصي يضمنان للفقراء
بلد ونواحيها ما حكم نواحيها قال علي بن عيسى لو كان نواحي كل بلد هو داخل
في النواحي منها والوصية تكون النصف للفقراء البلد الموقوف له الوصية ^{للقراء}
نواحيها النصف **مسألة** الشيخ هلال عبد الله العدل في وصي يضمنان للفقراء
ونواحيها ولو يقد على الوفاء طاقاً حيانه فاصبح بها بعد وفاته بخطينه محضه
ثقتين عدلين على معنى الشهادته طاقاً وان كان يعلق وصيته على يد عدل فلم يجد
فيكون هذه صفة فلو وصي على ثقات المسلمين بعد ما دان بما عليه ثقات على ذلك
فتقلب على صاياه واهل الزمان وتغلب له ثقتان وصيته على ما وصي به ^{العدل}
هذا الخبر في نفسه فيها بين وبين الشيء على هذه الصفة **مسألة** وإذا وجد
المسلمون رجلاً من المسلمين المتظاهرين من السلاج في يده لادنه وعاشه الكمال
وسمعه به ايسره ان يمكنه في وصيته وفيها عليه الحق نعم لان قال فانما
تأخير الاداء عليه الحق على ما يسهل في تأخيرها فاصبح بها بعد عات
فما وصفت فتكر وصيته كذلك عند ثقة وثقات المسلمين فارجو له السلامة ^{هذا}

يجوز ذلك ان شاء الله ولو لم تغلب وصيته لتغلب في تغلب عليها والمتغلبين
 بعد موته لان ذلك ليس من فعله فيؤخذ به بلا خور به فاعلم دونه لقوله تعالى
 فكلوا مما ترك اباؤكم ولا تتزوا زواجرهم ولا توارثوا **مسألة** وهذا قد قام بما وجب عليه في
 لازمه فالعذر والوجوب لا يكلف الله نفسا الا وسعها وتعليق وصيته على
 ثقات المسلمين هو كما في الاثر عند من يكون حجة له في تعليق وصيته عليه
 ومن تظاهرت ثقتهم واطاعتهم في دينهم ومن النابض بحجبه او شهرته او ربيعة
 ويكون حجة في ذلك ولو لم يحدده فهو اولى بان يوصي اليه ان اجابه الى ذلك من
 اهل وصيته على غير واحد مع من ثقات المسلمين فيما معي وعلم الله منه
 الحوزة فقله والالحاق **مسألة** ومنه وجوبه ان ما كتبه الهاكك في مال
 لورثته وضمان صحيح ذلك بلفظ ثابت يحكم به عند المسلمين فان كان ذلك
 منه اولا في حياته فهو ثابت لمن كتبه له وحينئذ ان كان وصيته وضمان
 فاذا لم يفسد الضمان الذي اوصى به المالك اجله للورث ان لا يقبل كذا وكذا
 ففي ثبوته اختلاف على اري في اثبتة فختلف ايضا فيه في بعض المسلمين الاثبات
 حين كتابة خصوص اذا كانت كتابته في الصفة وعلى هذا على اري فلا يملك
 الديان فمضى في هذا المالا وهو اولى به وغيره وفي بعض الما ان الوصية
 لضمان لا تثبت الا بعد الموت وكأنه على معنى هذا اري فيكون الدين والضمان
 مشعرا في المال على اري فيمنظ فمضى وكذلك ان اوصى بضمان وهو يرضى للموت
 فهو ضعيف لانه خارج من حيز القضاء وقضاء المضر لا يشبه بيعه والورث
 اقرب الى الضعف وغيره واذا لم يرض ثبوته له لضعفه وصح الضمان الذي
 قضى اهاك المالا اجله فيكون في محلة المالا مع الدين الصاحبة على
 الهاكك بالقسط والحساب ان لم يرض المالا بجميع ذلك والاعلم **مسألة**
 الفقهاء منها خلفان عن رجل اوصى بأربعة آلاف تومان بعد موته لبياع
 ويشترى فيهن ولو يبيع الغايبة مما يحصل الزبح فيها للهي والباقي

يقول على القصة ان ثبت الوصية على هذه الصفة ثم تطل وان قلت انها ثابتة واثبت
لوجود قضائها الوصي فعلها على ما وصا به واثبت واثبت واثبت الموصى به
وهذا الورثة للموصي حجة اذا ادعوا ان هالكهم اسلمها للتجارة ونقلت في الوصية
لان ويلزمهم ضمها ان لو يكن لهم حجة في ذلك **قال** ان الوصية بالتوامين
لا أقوى على بطلانها بعد صحتها واستقامة لفظها لان القوتان متعارف في
الغلة المعاملات الله بانه قد نفي فضة لا ينكر ذلك فتكون عند اهل عمان الا ان قد
اطلت التامل في هذه الوصية فضعفت مع ضعف عن اثبات غلتها للظهور
عليها الدالة على غلتها الا انها على ظاهر لفظها الاسم كما انها اشبه بالمعروف
لوصية غير واقعة من الموصي على شيء موجود معلوم بل مع امكان وجوده لا
شك ان الله بالجهاز الموسوم اذ لا تنكر كقيمتها ولا نعلم كقيمتها صحيح وجوده وزعم
لا يصح والدلالة على منكون الوصية بعد اذ لا فائدة فيها وصير قيام القائم بذلك
عنا ولا حاصل **ثم** ان الموصي ان كان قد عيّن وصيه له في ذلك بعد موت
الموصي قيامه به في حياته لا اري سبيلا لورثته فيد بعد ما نكحها كان لها الكرم
في حال ثبوت لان الوصاية لا تورث وانما جاز الوصايا موت موت الوصية
قبل تمام انفاذها والحكام المسلمين حتى يوكفوا فيه وطلوه اهلا للذكر الورثة
او غيرهم وان كان الموصي هذه الربعة الف التواين جعلها وقفا او وصي بانفاذ
رغبها على ما ذكر فيها فاما لان علم ثبوت الوقف في الدار لان حكم الوقف لا يقع
له شيء بل يكون موقفاً حاله ويستغل غلته لما اوقف له هكذا في الاصول المغلة ط
الموقوفه والاداء بخلافها الا انها لا تصرف فيها وتكونت بحالها لا رجاء منها غلة
موصية فيها التعريف رجاء الغلة وهو الرجح منها خرجت بذلك عن حكم الوقف اذ لم
تبق على حالها ورعا صحت فيها التقصان ان طلت في ان ذهاب موقوف هذه الابواب
الوصية في الظاهر على الداهية بين ثبوتها كانت وصية او وقفاً فنظر في ذلك
فان وافق ما ذكرناه عند البعض لعدله **وهو** صحيح ثبوتها واجلدين فهي حشيد

وارجعوا لورثة اذ هو اوليها وغيرهم وما ادعاه ورثة الميراث في الدار من
 اربابها للفقراء بحال فقلت به فدعوا لهم فكذلك غير مقبولة منهم لانها لهم
 ليس ان يورثها مع غيرهم ولا يحاط بها ومع صحتها ما في اخشى عليه لزوم
 الضمان في مال بل لا يورثها لو بدعوا ذلك كان الا على ان يورثها معان وورثها
 الاثر عن ذوي البصر ولكن نشدوا على انفسهم بدعواهم فكذلك لا يعلمون
 ورثها الا باقتدار ومنه فيما يظنون هذا الجواب في الدار **مسألة** ومنه
 وعن رجل اوصى باربعة الاف ثوبان لسوء من المال المعاني وجعل معها وصيا فلما
 مات الموصي قبض الموصي جميع ما خلفه للموصي ونفى عنه الوان مات ثوبان ورثته
 قبض هذه الدار للموصي بها ورثة الموصي فاكفروا وقالوا لا تعلم هذه الدار
 لانها كانت اوصى عليها فكيف الحكم بينهم **مسألة** قال ان الوصية تنقض
 على ما اتي وكل معنى منها حكم وان لم تنقضها انها في ابي المعاني فان كانت
 في حقوق العباد الموجودين القاعين باعيانهم في قبضها ولو لم يصح ان
 الوصية قبضهم اياها على ما اوصى بها في حياته حتى مات ولم ينفذ قبضها
 منه فحكمها باقية محاطا ولو ادعى الوصي انفاذها فيهم في حياته لم يقبل
 ذلك منه مع انكاره الى الميراث **مسألة** وان كان كانت الوصية في شيء من حقوق
 الدار التي اوصى مؤثر عليها فقال قبل موته انه انفذها فقوله في انفاذها مقبول
 اذ هو موثوق بما ائتم عليه وكذلك وان لم يقبل بانفاذها حقوات نفى
 الحكم بقاؤها على اربابها حتى يصح انفاذها وان كان انفاذها محملا لله
 الدار لم يصح ذلك وقوله فالمخرج مع احتمال الحكم اذ هو الاصل في
 دعوا ولو مع الاحتمال **مسألة** ومنه وفيه موصيا
 اوصى بثلث طالع لفلان وهو غير وارث وصية مطلقة لاضمان **مسألة**
 بحق ووصى ايضا بثلثه الاخر وهو غير وارث وصية مطلقة فالقول
 كليهما ثلثه ويكون بينهما نصفين ولا ينظر في تارخهم ايها قبل **مسألة**

كانت

كانت الوصية الاولى منهما وضمان والاخرى مطلقة فيثبت الثلث للاول
ورأس المال وتثبت الاخرى في ثلث ما بقي بعد الثلث وان كانت الاخرى ^{ضمان}
والاول مطلقة فعول تطل الاول وقولها ثلث ما يبقى بعد اخراج الثلث ^{الذي}
وضمان والوصية المطلقة والثلث والباقي **مسألة** الشيخ ^{عنه}
الجهنمي وفي اصول العدة وثبت بشي وبالمعنى ان ضمان عليه له علم الموصي له بكون
الوصية في حياة الموصي ولم يعلم ثم باع هذا الموصي له محضه جميع ما له محضه
وله الوصية وعلمه بالمبيع ولم ينكر ذلك ولم يعثر ثم هذا البايح مات بعد
ذلك فظهرت الوصية للمذني اوصى له بها فطلب ما اوصى له به من المثلثين وقال
المشوي انا اشتريت هذا المثلث اياها كذا محضه ولم ينكر علي ولم تغير ولم
يكن لها كذا شيء سوى ذلك المال المباع ^{في الحكم بينهم} قال الذي عنده ^{في} رايه
المذكور لا لثبته عن ابو جعفر عن الشيخ الفقيه ناصر خيس هذا كان عالما بان
له وضمان ولم ينكر ذلك المبيع عليهم ما في ثبوت ذلك عليه ^{عنه} عرج عندها معنى الاختلاف
قال بعضهم انها ^{في} المسلمين ان ذلك قد ثبت عليه بترك التكبير مع القعدة عليه وهذا
وعلي قول من جعل الوصية بالضمان الاول وثبتها ^{في} جينه وقال بعضهم
ان ذلك لا يثبت عليه الا ان لا ينكر ذلك بعد موته لان الوصية لا تكون الا بعد
الموت ولو كانت وضمان وعلي هذا القول لا يضر ترك التكبير في ذلك الا بعد موته مع
القعدة عليه وان اذاله يكن الموصي له عالما اوصى له به وضمان الا بعد موت الموصي
وجين علم فلا يضره ذلك لان طلب منه الورثة كميننا بالمدان لم يرض بذلك
ولم ينكر التكبير منه في ذلك جين علم فعليه ذلك ^{في} واذا ثبتت الوصية في هذا ط
المال بوجه من جوده الحق بعد موت الموصي فأيما استحق الموصي له وذلك بوجوه ^{في}
الحق فالمشوي فهمه ذلك ان ط الموصي بذلك عندنا ^{في} **مسألة** الفقيه
مهما اختلفا وفي جعل اوصي عاتق ^{في} سددت بمعنى نيات الارض الاخر وضمان
لزمه له وقد ترك الكاتب اطها ^{في} بيتة ^{في} وقدم اسم الجد على اسم اب الموصي له ثم ان

الكاتب ردة ذلك اللفظ الساقط بعد موت الموصي **يدين** ذلك باطل او ثابت •
 قال في لا اتوى على ثبات مثل هذه الوصية بظاهر لفظها المثلث فيها العدم
 صحتها في ظاهر الحكم اصح كاتبا عليها ذلك ولا فذلك فيها اية على سواء
 لان ما بين الموصي لها ميراثه غير مفسدة مما يصح به ميراثها باضافتها الى
 نوع والافانج المعلومة ونفسها وغيرها فعلى هذا وانها فلا وجه للحكم بشي
 وبابعد هو نسق عليه في ان يكون حكما وروايتها لتعلق به فلا يصح
 في الحكم ان يكون بخلافه **الاوراق** هي غير سالمة وعلمنا اني يري بطلانها
 من تأملها انها اخرى ن بل ارضنا عنها استغناء عن ذكرها وانما عاينها من
 ظاهرها وهو كفاية لمن من الله عليه بالهداية والدلالة **مسألة** الزماني
 وروى في بطلانها في يوم الحج وكان الحج يوم الثلاثاء مع اهل عمان ثم جاء
 الحاج من مكة بعد شهر وهو ثقات وشهد ان الحج يوم الاثني عشر من الهلال
 بالنقص ما يكون حال الوصي في الغاءها يوم الثلاثاء وان لم يرد • قال لا احفظ
 في هذا شيئا مخصوصا بعينه وفيما عندي على قياس شهر رمضان ان لكل
 يوم هلالا اذ اجازت الشهادة بعد انقضاء الشهر لانه لا يكلف الله نفسا
 الا وسعها ولو الزمنا اهل عمان ذلك لزمنا اهل مكة نقص حجهم اذ شهد ^{عليه}
 اهل عمان انهم راوا الهلال نقصا واهل مكة حجوا بالوفاء • **قال** المصنف
 ان هذا لا يعد فيه وانفا في غيره معتلة وضعه في غير موضعه وخاف
 ان يفهم من صلب ما لمجا علة او وراثته ان كان له وقت ولا ملجأ له في
 يومه ووقته فيما ياتي وكل ذلك له وقت لا يفي في غيره ولا يحد به بدله
 في غيره وقته ووقته في يوم قاسح ليس له نافع وليس هو معتلة الملق
 والصوم في العضاة تقضاء وقتهما ولهذا المعاني ابواب مختلفة الاحكام
 وفي الرواية عند علي بن السلام لكل يوم هلالا فان صح هذا فكما قال الاول
 وهو العدك شأ الله • وان صح ما ذكرناه علمنا ان ثبتت ونسقط

القولين ويعرض على انما هو حتى يصح **●** قال الشيخ سعيد احمد الكندي
 قول الزامل في هذا المعنى صحيح للند متعلق بالاصل الذي هو عند عليه السلام
 ان كل قوم هؤلاء والمدا على **● مسند** الصبيح فيمن يوصي بغلة نخلة ولم
 يذكر وطال على علم القان في الموضع الغلابة قال ان هذا مما يختلف فيه بعض اجابة
 وابته وانزله عن قوله من اوصى بذر صر او يذلقه وما الشبه ذلك وبعض ابطاله ولم
 يشتهر وجعله خلاف من اوصى بذر صر او يذلقه ولا انه قد اوصى بغلة نخلة مبهمه
 بعضهم الى نفسه ولم يعينها ولم يوص بها وطال المدعى على **● مسند** ومنه وفي
 الكاتب ان كتب على نسف وصية اوصى فلان فلان الغلابة يسكن في خ يسكون
 بيتما الذي حارة كذا وقريته كذا الزوجت فلانة وابته فلانة مادامت جنتين
 ثم ماتت احدهما قبل موت الموصي او بعده وبعد ما سكنا او قبل ان تسكنا
 في البيت الموصى به اثبت السكن الحية منها بعد موت احدهما على هذا اللفظ
● الارب ان كتب وسكن بيتما الذي حارة كذا وقريته كذا الزوجت ان تسكنه
 على وابته فلانة بعد موته ثم ماتت احدهما قبل موت الموصي او بعده اثبت السكن
 الحية منها بعد موت احدهما على هذا اللفظ **●** قال ابي الدؤل فلها سكناه
 مادامت جنتين فان ماتت احدهما ابطال السكن عن الحية منها ورجع البيت الى
 الوارث وسواء سكنا قبل او لم تسكنا هكذا في الحكم واقول ان ثبت الحية منها
 نصف سكناه الى ان تموت وافق به احد من اهل العلم وحكم به بعض اهل الحكم الرقة
 صوابا وان ثبت الحية جملة سكناه وراه المتقدمون اعجب في ذلك على المعنى
 الى ان مقصود الموصي سكناه مدة حياتها او حياة الاخرى منها **●** والاول
 الصبيح واقرب الى مطابقة الاثر وهذا غير خارج عن رأي المسلمين **●** واما
 اللفظ الذي فسكناه للزوجت وحدها في بعض القول وفي بعض القول
 لها جميعا على المعنى ويشتهر للزوجت يستفهم بلفظ الاء وهكذا مقتضى
 اللفظ **●** قال الفقهاء هنا خلافان وهذا عندي اذا كانت الوصية وضمان

ولعل الشيخ اراد ذلك لان الوصية وغير ضمان لا يصح ثبوتها للورث
بالسنة الشاهقة الصحاح التي لا يعلم خلافا في صحتها وهي غير خفية
على اليهود ونذ فكيف يد مع بلا غند ودقة فهم وكثرة علمه والله اعلم **مسألة**
ومندون اوصى بعتة ثلث فخلات وراثة لفقارة حامة كذا في ضمان عليه
مضى يستحقون هذه الوصية يوم موت الموصي ام يوم اوصى وان كان احد
من الفقارة يوم الوصية وعند موت الموصي قلا لتقلوا منها الى غيرهما او انقل
وان ثبتت عند موت الموصي يستحقها ان تكون لجميع وينسب الى تلك الحامة
والفقارة كان ساكنين فيها او خارجا منها في البلد وفي بلد آخر في عمان او غابا
في البحر **قال** اذا وقعت الوصية على بلد موصوف وتتحققها بموت الموصي
فهو لهم جميعا بعد موت الموصي سنة فان على طاعندي ولا يحرم استفاضة
البلد الموصوف الخ غير وهو للحياء بعد موت الموصي دون وراثة ولعل ط
بعضا يرى لهم عند الوصية ان كانت في ضمان فعلى هذا يدخل وطات بعد الو
قلت وروايت في جعل تلك الحارة الى شيء من البنادر قبل موت الموصي
بعده او ولد هناك او لدا اهل للولد من الوصية وكذلك ان سكن هذه
الحارة احد من الفقارة بعد موت الموصي على يدخل معهم **قال** ان اولاده
الذين ولدوا في غير بلد فلا قدر ان ادخلهم مع الفقارة الموصوفين يسكنون
البلد المعلوم وكذلك بعد موت الموصي في هذه البلد فلا يشاركهم والذكور
والانثى او الصغير والكبير من الاولاد فاقول يدخلون **وقد** وطات قبل ط
حضور الغلة والصغار والكبار فلا قدر اقول فيد شياون قال الشيخ
حبيب لان الارزق من الحارة جميعا يوم ثبوت الوصية فلمهم جميعا
على ان سهم وفي بعض القول يجوز التفضيل بينهم وفي الحاضر والغايب
دون العيب كما نوافذكور او ناثا وثبوتها يوم موت الموصي اذا كانت
الوصية بغير حق وان كانت محق صحا فحتلف فيها فقول بجوع اوصي
الموصي

الموصي وقول يوم يموت الموصي في أكثر القول للغايين اداء في موضعهم
 كانوا مبرزين وقول لهم ما يحضهم عن موضعهم او يعرف وهذا الاختلاف
 جواز وجواز التفصيل اذا لم تكن الوصية محقة وتكون الوصية لجميعهم
 يوم يموت الموصي اداء فيهم وادركهم كلهم واذا لم يعرفهم كلهم ردت الوصية
 الثلاثة فقوة فصاعدا في تلك الحارة في أكثر ما وثقنا من المسلمين وكذلك
 اذا لم يثبت لها نفاذها يوم ثبوتها عوان منع وعدم الغلة في الحارين
 او سب غير ذلك والتبس عليه مستحقها وعدم التصديق في الوصيتين
 الثلاثة فقوة فصاعدا وقوة الحارة وقول توقف الوصية وكذلك اذا كان
 الوصية محقة للاختلاف في التوقيف في الوصية وفي نفاذها اذ كانت وراث
 واهل من اجل وكانت الوصية محقة او غير محقة ويجوز تصديق الفقهاء اذا كان
 عليه سمة الفقه وكذلك اذا وصي بكذا ينقضي على فقهاء يوفون فاجاز الشيخ
 احمد ملاذ ان ينفذ في ثلاثة فقهاء فصاعدا اذا كانت الوصية انتقاء وهذه كلها
 سواء وفقهاء الحارة لا فرق بينهما والدعاء **مسألة** الشيخ سالم الشد
 فممن وصي بثلاث فجدد يا فطنة لفقهاء حامة كذا او حامة كذا وضمان لزمه
 لا يعرف رتبه وكان الفقهاء محضون اللانديش على الوصي عوم لقلد الوصية
 ووقها على ثلاثة فقهاء وكل حامة فقهاء وعلى تسعة وكل حامة ثلاثة هل يكون
 قد وافق الحق **قال** فما فعله فقد وافق الحق فيمد والدعاء **مسألة**
 الشيخ حبيب السلام وصي بنوا سلة ثم رضى غلة مال المسلمين كذا وقية كذا يعني
 ليغفلها صايعا شهر رمضان كل سنة تدور وتقام مؤبدا اليوم القيمة قال
 فهذا اللفظ ثابت والغاية سلة موفقة عند اهل عمان غير مجهولة الوزن وكل
 نعم تثبت عليهم لغتهم على ما عرفت منهم وعلى اعراف وزها في بلادهم والدعاء **مسألة**
 ومنه فممن وصي الاثنتي عشر جميع املاكه في شيء كان في جميع الاشياء كما
 ما كانت بعد نفاذ وصاياه وقضاء ديونه ضمانا من هذا الثلث وضممان

لم يعد له مكان قد اوصى بوصاياها وضمائنا بعد وصيته له بهذا الثالث على ثبت
 عليه وهذا الثالث الاول والثاني لو استوفى ما دام الله قال ان الوصايا الاول
 والثاني ثبت على هذا الموصى له بالثالث للمنفعة المتعلقة وهو ان وصى له
 بذلك بعد ان اذ وصاياه وقضاؤه بينه وهو ان وصى له وهو حي او تعلق عليه
 مضمونا فهو من ندم والدعاء **مسألة** ووصى بخلقة للقطر ولو قال ثلثها
 ولا غلها فانها بياض اصلها وغلها بثلثه قال الشيخ صاحب الجوزية ما دخل
 بثلثه ويجوز ان يغسل بثلثها كما وقف والدعاء **مسألة** الزام لم يوفى وصي
 بخلقة لو كل ثلثها سحاح في شهر رمضان في مسجد معروف فلم يثبها ولا كل ثلثها
 في شهر رمضان سحاح في ذلك المسجد ويجوز ان يباع ثلثها او يشتريها خبز
 او شحيا الا وغير ذلك لما كملت اذا اخيف على الثمة الضياع ام لان قال
 لا يضيف عندي على ثلث الصلاح عن ثلث القباضا لا اخيف الخلف على الثمة بغير
 نفع والدعاء **مسألة** ووصى بثلثه للمسكين والمجهول والنصارى هل
 يجوز ان يشهد على وصيته قال لا يجوز يشهد اذ هو عليه ولا تقبل
 في الحكم وقول تجوز يشهادة الثمة على الوصية والدعاء **مسألة** وصية
 وصية ثم اشهد عليها ولم يقرأها على الشهود قال ان كان ممن يكتب
 فقبل ان الشاهد عليه جائز وان كان كذلك فلا فائدة وعنف فافهم وقال في
 علي وثمته وعنفه وان وصية والدعاء **مسألة** الشيخ ناصب نجيب
 رحمه الله وان كتب على نسق وصية ونفقة زوجة فلانك اذا مات في علة
 الوفاة منه ولم يكتب رمضان ثم نسق عليه وسكنها في بيته الغلاني اذا مات
 في علة الوفاة منه ولم يكتب رمضان ثم نسق عليه بكذا وكذا لا فائدة
 لزوجه فلانك هذه وصية عليه لها اثبت الاول والثاني بكتابته في
 الثالث رمضان ام لان يثبت للاثالث الذي كتب رمضان قال كله
 يثبت قال الصبي الذي يتجه لي على معاني الاثبات الاخير الذي

من ضمان عليه لها ولعلها لا يتعزى والاختلاف في معنى الدول والدعاء **مسألة**
 ابن عبيدان وإذا لم يوصي الموحي بانفاذ ما وصى به فهل يثبت لأوصي
 به كان وضمان أو غير ضمان **مسألة** قال آقا داوود يمد من غير ضمان فهو ثابت
 ولو لم يوص به بانفاذ **مسألة** وآقا الذي وضمان فقول ثابت **مسألة** وقول لا يثبت حتى
 يوصي بانفاذ والدعاء **مسألة** ومنه وإذا وصي السيد لعبد بدلا ^{معلومة}
 من ضمان عليه له فهل يثبت **مسألة** قال يختلف في ذلك والدعاء **مسألة**
 ومنه وإذا كانت الوصية بالعتاق والحج وغيرها غير محدودة ولم تكن على رأي
 الوصي كيف تنفذ **مسألة** قال يجيبون أن تكتب غير المحدودة على رأي الوصي وإن لم
 تكتب على رأي فلا أقول **مسألة** بإبطالها ويكون انفاذ العتاق والحج والتكف وغيره
 على رأي الوصي والدعاء **مسألة** الصبي ومن وصي بشي لم يسجد لم يوص به
 بعد ذلك لغيره ومات الموصي لمن منها قال قول للأخير وقول بينهما انصفان
 ومن جعل للأخير فهو صحيح للوصايا والدعاء **مسألة** العاقرة وفيها
 بلا ريب لم يفسد غسل الموتى ولم يكتب بعد موته ولم يحفر له قبر ولم يكتف يدفن
 فيها بعد موته أو كتب يدفن فيه ولم يكتف بعد موته قال **مسألة** عندنا إذا غسله
 أحد غسل الموتى بعد موته أو حفر له قبر أو دفن فيه بعد موته ثبت له ذلك والله
 اعلم **مسألة** الزامني إذا جاني أحد بوصية لأقرباءه وقال عطل هذا
 منها فاني نفذته أو رجعت عندي محل ذلك أم لا **مسألة** قال إن كان ذلك غريب
 ضمان جان وإن كان من ضمان أو قول فلا يجوز له أن يتدلى عليه والله
 اعلم **مسألة** الذم على من وصي أو عالة الغلظة وكان له مال الآن أو أكثر
 متفق إلا سماء وبعضها أفضل وبعضها يكون القول قول الورثة أم لا **مسألة**
 قال إذا اختلف ورثة الموصي الموصولة أو المقل في هذين المألين فالقول
 قول ورثة الهاك لأن هذا المال الموصي به على ما حفظته ورثة المسلمين ومن
 جوابات المتأخرين **مسألة** أرايت ١١٥١ وصي أو أوله نخلة فوضعه والده الغلظة **مسألة**

له في ذلك المال من قبل الفرض أكثر من واحدة فقال الورثة بهذه الخلة التي وصي
 وأوصيهاها لغيرهم وأوصي للموصي له والمقلد غيرهما الحكم قال **أ** إذا اختلف
 ورثة الموصي والموصي له والمقلد في هذه الخلة فالقول في ذلك قول الورثة
 وإن لم يقع بينهم خلاف **و** وجعل المال للموصي والمقلد ثلاث متفاضلة في
 ذلكا اختلف قول تكون له خلة فرض من خيار تخيله وقول من أوسط تخيله
 وقول من أضعف تخيله الفرض وقول يكون ذلك من التخيل بالاجزاء وقول
 لا تثبت الوصية في هذه الخلة إذا لم تعرف حتى تصح الخلة بعينها والله
 اعلم **مسألة** عن أبي سعيد قلت ما تقول في رجل كتب لأخ وصية ولم
 يشهد عليها ثم طلب أن يأخذها منه هل يدان بدفعها إليه قال **ع** نعم
 أنه يشبه ذلك أن تدفع إليه ما لم تثبت فيها حجة مفصلة ثم لم يشهد على ذلك
 قلت فإن قال الكتيب على لفلان كذا وكذا وكتب عليه هل يكون ذلكا قول
 من لا خلاف **ع** قال معي إن ذلك قول من لا خلاف إن لكتب على نفسه ذلك
 معنى المسئلة **ع** قلت فأي قول على نفسه شيء ثم طلب أن يأخذ الوصية
 هل يسلمها إليه فكان معناه أن له ذلك **ع** لم يشهد على ذلك **ع** قلت فإن طلب
 صاحب الحق أن يشهد له بذلك الذي اقترعه **ع** قال معي إن إذا حفظت
 ذلك شيئا أشهد به إلا كان يعلم **ع** قلت له فإذا كتب أكتابه الوصية وشهد
 على ذلك شهرا وثم قال أحد الشهود لأحد هو يكون عند كاتب وسكت
 الباقون هل يجوز ذلك **ع** قال معي أنه يجوز له ذلك وإن أماره الشهود أن يشهدوا
 لأنفسهم فذلك لهم فإن كان مدعيهم إنما يشهدون على ما حفظوا الأعل
 الوصية بخلة فكانه لا معنى لذلك إن كانت الوصية فلا شيء عليهم على معنى
 قوله والله اعلم **مسألة** الصحيح وفيه روى لفلان بكذا وصفا عليه
 له وبكذا وكذا هل ثبت هذا كله يكون من الملام الأخوة الثلاث
 قال الأوزاعي للملام الأخوة الثلاث والله اعلم **مسألة** وروى لفلان

الفرعين ولد زوجة وغير فرعي فلما أحقها الوصيتان اتخذت فرعي بلد
ون لم تكن لها حق لها منها ولو أقتت الصلوة باتام زوجها وروى عن عليهما
السلم الله لا يجعل لمن يدخل على رخص ويخرج عنها إلا أن يلقنه شهادة أن لا إله
إلا الله هكذا حفظته في قوله الله يصح ما علم **مسألة** وروى عن ابن عباس قال
أوفى له مسجد أبيه أول منزله كرم يكون حله قال إن المسجد والمبني يكون الرجع
قائمة رجله الطول والعرض فنام رجل في الدار على **مسألة** الشيخ محمد بن عمار بن
رجل مات وله ولدان خالص وقداوسى له ولدان **مسألة** مات قبله مثل عتيق
بعد موتهم لو كان أبوه حيا كانت الوصية وصية له وروى عن عثمان بن
له مثل نصيب أبيه وقال بعد موته ولم يكتب لو كان حيا كيف القسمه والكم في ذلك
قال فقد اختلف في ثبوت الوصية بالاضمان في العولص في حجة من لم
يشتهها أنها محمولة المقدار وحجة في اثبتها يجعلان المرافع ماله وعليه ونحن
نشتهها فعلى هذا القول هو أن يجعل اللاح **والأب** حيا كان هو الوارث لا أن
ورود اللاح إلى الص ولد المال كله فلما استحق المال كله ترك ذلك الوارث وهو ابن
اللاح الحاضر تركه هو الوارث وتجعل مثل ذلك الموصول له لا وصوله مثل نصيب
أن لو كان أبوه حيا فذلك نصيبه لو كان أبوه حيا فصار المستلزم أن يشهد
كانت الوصية وصية له فذلك كله مما وان كانت الوصية بلا ضمان فتروا الوا
الثلاث لأن الوصية لا تجاوز الثلث ولا تعدوه فتكون على ذلك المسئلة في الثلث
الموصى له الثلث وللوارث الثلثان وإن كان المالك عليه حقوق ووصايا
غير هذه الوصية فتتفق أولا الحقوق من طاله ثم تخرج الوصايا والثلث فأن
يقسم الثلثا على ذكرنا ويورث مقدار الثلث الموصى به ودمع الوصايا في الثلث
بحاصص الوصايا في الثلث فان كوفي تكايفه وان تقم الثلث فيعبر كل وصية
طابقها والنقصان وكذلك الموصول بالمثل يعتد به والنقصان الثلث مع
الوصايا اهله إذا كانت الوصية بالمثل بلا ضمان وإن كانت الوصية بالمثل **مسألة**

ففتح الحقوق اوله وكذلك الضمانا ثم يخرج الثلث من الباقي للوصايا ويكون
الباقي من ذلك للوارث والموصي له نصيب على ما ذكرنا ثم يخرج هذه الوصية
التي بالضمان من اصل المال مع الحقوق والضمنا فما بقي يكون الثلث
لسائر الوصايا والثلثان للوارث وهو بين الدخ الخالص وان فضل الثلث
يوزع انفا للوصايا التي تنفذ من الثلث فيكون ما بقي من الثلث بين الوارث
والموصي له نصيب على ما قد عناه انفا • واما قولنا ان وصي له مثل نصيب
من والده جدموته ولو لم يكن لو كان ابوه شيئا فهذا لا يشترط لانه في الحقيقة لا
نصيبا لكونه مات قبل اخيه ليكون له نصيب مثل فلما كان معدوم النصيب
الوصية تمثل نصيبه والاله نصيب في الاصل والدار علم • الشيخ
عبد الله العدوي ان الوصايا على وجوه مختلفة فمنها ما يكون لازما بالدينونة
ولا يكون سلا من لصاحبه عند تبه الابا الوصية بان لم يوفق الى الخلاص
في حياته بسبب عذر قصير في خصوص نفسه او سوفيه يتقصص منه على
خوف ما يراد منه في المسارعة في اداء واجبه حتى حضر الموت الذي وجبت
الوصية به فحينئذ لا يخرج له الا بالوصية به ولا تكون الوصية بدلا
الا بشاهد علي يشهد بها على الوصية بذلك فان كان يعرف منزله
العدول عند المسلمين التي تنظر في ذلك وان كان غير مصير يعرفهم
كمصر يعرفهم وعلماء المسلمين حينئذ يلزم السؤال عنهم حتى تكون
وصيته بالشهادة منه فلو كان قد لزمه اثم بشيئ تلك التبعة
التوبة التي رتب مع الذم والاعتقاد بان لا يعود الى ذنبه فان لم يجد المقت
الى العدول على وجوه ما ذكرنا فيلزم على ما وجدناه في ان المسلمين مستطارت
عليه ان يشهد كل من وقع عليه نظره والناس حتى يوافقوا يكون عليه
حجة منهم عند المسلمين مع الشهاد وراثته بذلك او وجد هو وقد اعلمهم لذلك
ولا يملك الله نفسا الا وسمها ان اعدوهم واعلم غيرهم مع الدينونة عليه

وذلك لا يشهدا بالخلاص لانهما مع قدرته عليهما ومقدرة ما يقتضيه اليهم ونوع
 ذلك الذي عليه لان التبعات على ضرورت مختلفة عنها ما ثبت عند الوان ومكسور
 او موزون ومنها ما يقع الذي فيه مما وجد له شهود وغيره لكيلا والموزون قول
 يكون عند الخلاص بالقيمة وقول بالمثلان وجد له ذلك ولا يكون الوصية بالاصل
 عند عازية الى ان تكون التبعات على ذلك ومع فاضاه في الجيوب ومما في الصخرة شيء
 عن شيء وذلك مع موافقها بذلك فهو جائز ولا بد من الوصية في كل وصية لانه
 على الوصية والاعمال التي عليه بنفسه ولا لغيره بغيره عن بعض تمنح ذلك
 كما عليه ومعرفة الشهود لاشهاد عليه بذلك فان عدم الوصية على الصفة المذكورة
 ووجد الشهود اشهدهم على وصية راسا ولا يكلف الله فوق طاقتهم صحت
 ثبت بالبرهان باء لكل اياهم وذلك وهذا كله في معنى الوصايا والاشهاد عليه
 واما النفل فوسع وارخص عند العبد في ذلك لا الذي **سنة** الفقهاء منها
 خلفان رحمهم الله في الوصية اذا وجدت ثم اذا وجدت داهية منها لفظتها منها اصل
 وباقي اسم الموصي في اسم ابيه وجده ونسبه اثبت ام لا ثم بعد ذلك كتب الكتاب
 اوصي فلان هذا ولو لم يكن اسم ابيه ولا جده ولا نسبه الا في اول الوصية صح
 بالنية العادلة ان فلانا هذا هو النسب بعد الوصية اثبت ما بعد
 اوصي فلان هذا الى تمام ما اوصى به من الضمان والوصايا لان وفعل يجوز للكتاب
 ان يصلح ما كتب بعد موت وكتب عليه واخضعه وكتبه ام لا **قال** فيها
 عندى ان الوصية المنقطع او لها الذي هو اصل لها وهو لفظها اوصى بها فلان
 ثبوت ما بعد ذلك اللفظة المنقطه كما كان متعلقا بها وان كان موجود اسم الشخص
 الموصى كمال نسبتهم فيما بقى من الوصية مع ما تعلق به من ذلك المعنى فليس ذلك شئ
 في حكم القضية ان لا يقوم بدانه **لانه** معدوم الاصل فلا يصح الحكم باثباته
 واثباتها ما اوصى بعد ذلك المتقدم اذ لم يصح ثبوتها في الحكم مع اثبات اسم الموصي
 به بغير نسب لم يثبت به عن غيره بل هذا الشاهد اليه وكذا في الاسم الموصى له

مع نسبها المنسوب به فيما تقدم فنعسى ان يجوز ذلك في معنى الاطمانه على
ما في اجازة نفاذ الوصايا بها ما لم يصح فيه معارضة عن ذلك **•** واما في
الحكم فاني اضعف عن ثبوت ذلك على هذا من وجه الى الاشياء بغيره وهذا
في اشارته مع غيبته وهو غير كاف في نسب وصفته فيصالح الحكم به ولا يري
وجه حمل على المتقدم بغير صحة تقوم بتعيينه انه هو بعينه لان المتقدم
مع ما فيه لم يصح به ثبوت حكم ما بعده به فيكون الجواب اثبت حكم الجواب
عليه هذا لان جواز القول به عن له لا يصر **•** الا ان كاتب الوصية ان
كان لفظا على الوصو لفظا صحيح ثابت غير محتمل وخوفنا ذلك ضبطا لا يشك
فيه فله على هذا اصلاح ما اختلف لفظها كان المحتمل قبلها ومن قبل غيره
وقوله في ذلك مقبول اصلاح في حياته وكتب عليه او بعد فانه وحسن به
الظن والاشياء به اذا كان وثقات المسلمين لانه مأمون على دينه فكيف
وجواب ذلك ان كاتب فيما ارجو قد نص بما لا ارجو من ذوى البصيرة ولا يمكن
الاجاهل به **•** ومتى اصلح الكاتب زلها وسد عليها على ما جاز له ثبت
حينئذ للموصي ما اوصوله به فيها بعد صحتها وحكم المسلمين بها ولو خرج الى
شيء مما ذكرناه انقضاء حكمها الاستغناء عنها عن ذلك مع سلامته منهما وث
جواب لداخ في المعنى المتقدم اذا كان كاتب تلك الوصية حافظا لفظا به
على الموصي لفظا ثابتا وقد ضبط حفظه ضبطا لا يشك فيه لم يحدث فيها
لفظة واوصي منها بعد كتابتها على ذلك فيجوز ارجوع على هذا من وجه ان لكنا
اصلاحها وقوله في ذلك مقبول لان المسلمين وامورهم على دينهم وحسنون **•**
الظن وان جواز ذلك موجود في اثار المسلمين **•** واذا جاز له اصلاحها
بعد لفظا على الموصي اللفظ الصحيح وحفظه له فلا ريب في ذلك بين حياته
المتنوبة عليه وبعد موته فيما اري لان موته لا يحول حسن الظن به ما يشك
حدثا يحول عن حاله فهذا ما عدى حسب ما بان لي فينظر فيه ويعمل بعد الله

مسألة ونحو فهم الوصول لرجل ميت بوصيته وضمان ولم يرعيت له فلان
 الطحاكي بل الكتاب بنه فلان فلان الغلاة في التثبت فعنه الوصية لورثة الوصول
 أم لا ولعل وقب ان كانت ضمان او تنصليته **قال** نعم ان الوصية
 بالضمان هي ثابتة لمن كتبت له وان كان ميتا ولو لم يكن الطحاكي اذا صح
 هو الموقوف به ولم يشتهر بخلافه والضمان يكون بعد صحة الوصية به بين
 ورثته لكل منهم على قدر ميراثه لا بالسوية لانه يمكن ان يكون قد لزم الضمان
 له في حياته وعلى ذلك في ظاهر لفظ الوصية به فحكمه كذلك **وقر** بين الوصية
 الضمانية والتصلية للميت لان الوصية للميت غير جائزة ولا ثابتة اذ هو
 معزوم ولا وصية لعدم وطأه ثبت له فلا يصح ثبوته لورثته بعده على
 عفاها ومعاني ثمار المسلمين **والداعلي** **مسألة** ومن ان الوصية بالضمان
 في الموصي بها المملوك فلا يصح ثبوته لان الضمان لا يستحقه المملوك عليه في
 حال ملكته اذ هو في يده فكله فكيف يصح الضمان عليه وقال بهذا
 طالع القول به عن احد زاهل العلم فهذا عندى في ذلك فيستظهر بعد
 بعده **والداعلي** **مسألة** ابن عبيدان واما اذا وصي لابي فلان وولد لابي فلان
 مولود بعد موت الموصي فاكثر قول المسلمين ان المولود يدخل في الوصية
 والداعلي **مسألة** ومن الموقوف في ثمار اصحابنا ان ويرث بالجنس جائز له
 ان يوصي بجميع ماله والداعلي **مسألة** الجرد في رجل وصي لرجل بخلقة
 مادام حيها فمات الوصول وقد طلعت هذه الخلقة شيئا من الطالع وشي بعد
 لم يطاع اكون هذه الخلقة لورثة الموصي له ام لصاحب الاصل وسبق هذه الخلقة
 على من منها فعلى او صفت اما ان لم يثبت الوصول للخلقة فلا اقول انها تكون
 له وما سبق هذه الخلقة ففي ذلك اختلاف قال بعض المسلمين اذا كان للخلقة
 وقت ينفق فان السقي على هذا الاصل **وقال** وقال ان السقي على من له
 الخلقة **وقال** وقال السقي على من له الخلقة على كل حال والداعلي **مسألة**

ابن عبيدان ومنه لفظة **قوله** بوصية ولو يوجد في تلك الفقرة الفقير واحد
 يجوز ان تسلم هذه الوصية اذا لم يصرها غنيا **فعلما** وصفت في كل اختلاف
 قال بعض يعطى تلك الوصية وقال **قوله** نصفها وقال **قوله** كل ما ولد له
مسألة المحرر ان اوصى موصي بالفلان في لزيد وعمر ولما الدكف
 يستحق ذلك هذا لما قال ان لزيد وعمر النصف ولما الدكف والنصف **مسألة**
 ومنه فمن اوصى بحقوق اوصى لابنه بضممان ولم يخلو في ما ولد له طاعلة يكون
 له بئذ بالفلان نصف سلمهم **الجواب** قال بعض الفقهاء يكون ابنه والله
 اسوة هو اختلفوا لما قال بعضهم ليس للولد الا ما فضل بعد دين الاجنبيين
 وهذا القول اكثر لقوله عليه السلام لا يعذب الله والدعالة ولله والدعالة
مسألة التي اوصى في وصية تجوز فانكراها بعض الورثة واقربها بعضهم
 يجب على اقران يتخلص من نصيب هذه الوصية واذا حبس عليه في اي شيء
 ينفذ ما ينفذ منها **قال** ان كان الذي اقر بالوصية علم ان اهلها اكل وصية كان
 الوصية فعليان يسلم حصتها وانكر ساير الورثة هذه الوصية ولم يتم عليه
 حجة حق وينفذ ما ينفذ وهذه الوصية في حجة ولو ملكه ان بلغ ذلك وان لم
 يبلغ فقول الله ينفذ في غم بذبح في الحرم وتصدق بها على فقراء مكة والله
 اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن محمد بن مبارك واذا اوصى لمتلى بصيغة **قوله**
 ام يقبضها وحفظها الصيغة في حد واليتا في احوال الوصية ان يترك الصيغة
 كما كانت ام يقبضها وحفظها قال في ثبوت العطفية والاب لولده ط
 الصغير اختلاف واكثر ما عرفت انه لا تثبت له العطفية فعلى هذا القول جاز
 للوصي ان اذها لم يوصى له بها ان صح معها انما كان قبل وعلى قول **قوله**
 العطفية والاب لولده الصغير فلا يجزى للوصي قبضها ممن اعطاها وان لم
 يصح معها انها وعندا لبيد ولا غيره وهي في يد المصبي ولا يصح معه كيف
 اوصا فعندك ان لا تسع له الوقوف عنها حتى تبيع الوصية بها وانها للموصي

والله هو واسع له تركها الا انها يمكن ان تكون عند ايها وعند غيره والله اعلم
مسألة ومنه اذا اوصى موصي بكذا وكذا من نحو القبر وقبري في
مقبري معلوم ان القبر في غير ذلك المكان وتحل للاهل للذين قبره وكذلك
الوصي اذا اوصى بغير ما اوصى به الموصي من نحو القبر بياض ام لا **قال** علي ما وجدناه ارجح
ان القبر في غير المكان الذي اوصى به بقبر فريد والوصية لا تثبت ونحو اوصي بالوصية
والا ثم علي وفعل ذلك ولد الجدة والد علي **مسألة** الشيخ ابو حمزة وروى جده في
علي ثبوتان كلاهما **قال** قول ثبوتان طالع يرجح عن احدهما وقول ثبوت الاية
او تنسخ الاول وقول ينفذ الاول طالع يمكن في الاخرة فان اتفق الحق فيهما
اخذوا احدهما وان اختلف اخذوا بالكثير وتركوا الاقل والد علي **مسألة** واذا اوصى
رجل الرجل بثلث طالع والاخرين بثلث طالع ارجح كل واحد منهما **قال** انك تأخذ عددا
فبدرج وثلث وهو اثناعشر فثلثه اربعة ويوجد ثلاثة فذلك سبعة فتضربها
في ثلاثة فذلك احدى وعشرون فالثلث من ذلك سبعة لصاحب الثلث اربعة ولصاحب
الربيع ثلاثة والد علي **مسألة** وروى بثلث طالع الفقهاء فبعد اختلاف منهم **قال**
يباع الذي اوصى به الفقهاء ويوفى عليهم ثم يدراهم وقال اخرون لا يباع ويكون
مخالفا ويؤكل فريد ويكمل ثم يوفى ثم ينفذ على الفقهاء والد علي **مسألة** الفقيه
هنا خلعان سألوه سائل عن هكذا وترك زوجة وابنتين واولاد ابن واوصى
طهر عسل فبسبب اليهم ان لو كان ابو طهر حيا ما اوصى بذلك **قال** ان كانت هي
الوصية وغير ضمان فهي غير ثابتة لاهل وارثون ولا وصية لو ارث بالسنة
وان كانت هذه الوصية طهر وضمان وقد قامت المحبة بها فالوجه في قسم هذه
المسئلة ان تجزي اب الموصي طهر وهو ابن مع الورثة الموجودين لتعريف ما يقع
له من الميراث ثم تعطى الموصي طهر نصف ثلثه وذلك على رأي ثابته الضمان المجهول لا
على رأي من لم يثبت لانه غير منفك من الجاهل لانه الورثة مجهولون لا يدري بثلث
منهم بعد موت الموصي بذلك وبما التزم صا والضمان مجهول وبعض المسلمين لم يثبت

مثل ذلك الحال المجردة **به** وارحون بعضا انتمناي صحيح التوصل الى معرفته
 ولن يصح ذلك الداحيا **الدين الميت** الموصول بالولد مثل نصف نصيبه ان لو
 كان حيا **ففقول** الميت عن ابن او بنتين وزوجة فاصل المسئلة من
 ثمانية الزوجة الثمن سهم يبقى سبعة اسهم غير منقسمة بين الاولاد المذكورين
 لان زوجهم اربعة وسهبا هم بعبدة ولا يوافق سها هم زوجهم ولا بنت وضرب
 المسئلة بحلتها وهو ثمانية في زوج الاولاد اربعة فذلك ثلثان وثلاثون
 سهبا للزوجة وذلك الثمن سهم مضروب في اربعة ليبقى ثمانية وعشرون سهبا
 فلكل ابنة منها سبعة اسهم وللابن اربعة سهبا وقد بقيت ماصح الدين من
 الموت ان لو كان حيا وهو اربعة عشر سهبا فاق مثل نصفه على جملة المسئلة
 وهو سبعة اسهم فيكون جملة المسئلة بزيادة ثمانية وتسعة وثلاثون سهبا والسبعة
 للزوجة الزائدة في الوصية وهو خارجة عن المال للشقا وضمان فخرنا في
 الثلثين **والثلاثين** الباقي بعد الوصية فوجدناها غير منقسمة بين الورثة
 للوجود بين زوجها الزوجة والابنتان والاولاد **وذلك** في قبل نصيب الابنتين
 اولها الثلثان وحلتها بعد الوصية والثلثان والثلاثون لا يصح منها الثلثان
 ولا يخرج الثلثين من ثلاثة فضرنا جملة المسئلة بزيادة ثمانية وتسعة وثلاثون
 في ثلاثة فذلك ثمانية وسبعة عشر سهبا فاق المسئلة انشاء الله في الوصية
 وذلك سبعة في ثلاثة فذلك واحد وعشرون سهبا يبقى ستة وتسعون
 سهبا فللزوجة ثمانية اسهم في ثلاثة فذلك ثمانية عشر سهبا وللابنتين ثلثاها
 وهو اربعة وستون سهبا وللاولاد ما بقي وهو عشرون سهبا وقد صرح
 جملة الجميع كما ذكرنا على ما فصلناه وقسمتها **والله اعلم** **مسئلة** عن
 الشيخ جعفر بن محمد بن الحسين قلت وبن ساء كل من وصية لتاخي
 العقل والصحيح العقل والناس لم يكون قال لا جد في نفس هذا احفظا له
 واثر ولا سيما العن احد واهل العلم والبصر ولو قيل فيدانه يجوز انفاذ الذي

بمدواهل التكليف من الناس لم يقل الله صورته والقول في الذي الاستقامته
كون التكليف شيء من الديانات في دين الدتبارك وتعالى الاعلى صحيح العقل
سلك من الدفات للذيلة عن عقل المعترضات وكذلك ما لا علم فيه من القول
اختلافه ولو انه انفذ في اهل الباب من اهل الايمان والصلاح الذين هم في
الظاهر في محل الديانة والورع والاستقامة فكان احب اليه لكل صحيح
نفاذ في الرسول شقائه فهو في الحكم ونقض القلب والمريض غيره المصحيح وذلك
نوع نقص في الحقيقة والمناقض ليس بتمام والمجهول موقوف والمستور غير واضح
هذه لا يستقيم في المعايير سواء والغيب ليس ولما الحكم في الناس بالظاهر والله
تعالى السليم فانظر في هذا وعمل صوابه وكان خلاف الحق فعد وكذا الاجابة
اصلاحه انشاء الله والتوفيق بالهدى **فصل** ومنه والوصية للمسلمين
على ثبت ولمن تكون افتنا **قال** قد قيل انها ثابته وانها اهل الدعوة من
المسلمين وقيل انها الفقراء اهل الدعوة وقيل انه يدخل فيها اهل الخلاف ولو اهل
في الدين اهل الحق في الفين انهم اهل قوله وقيل انها اهل الولدية خاصة
وكل هذه لا صواب ليس فيها يخرج عن الحق كمن التخصيص للفقراء كانه
اضعف به ان الثالث سابع والاول صحيح وواضح الراجح الله قوي
والعمل به صلى الله عليه وسلم التبع الاحكام معاني المعايير المجرأة في الناس على الظاني وهذا
والله اعلم قلت له وفي الوصية للجن والشياطين **قال** لا يثبت في ثبوتها
ولعله قبل في الوصية للجن غير الانس فكيف يكون لهؤلاء ما وصي به الاولئك
بعض الوصية ولانه لو كانت القصة على بلادهم اهلهم كان في الحكم لهم لانهم يكونون
هنا كمثل الانس فكيف هذا ولم يقل **قال** في كل ان ثابت لهم يكون كالمجهول
للفقراء على قول والاعمال **قلت** له والوصية للذليله الذي لا يدرب العلمين قال
يشبه ان يكون الجواب فيها انها يقع كما التي قبلها في الحق والقول بهما احد
على اري والله اعلم **قلت** له وفي النحلة الموصية بها الصلاح روي معلوم في

خذ ثمران الرخا والخمس انكسر وسقا ولم يربن لها اثر ولم يوقف لها على خير والقلم
 في الغلة والخميس مطر الغلة • قال اذا انكسرت الرخا فالغلة ترجع الى الورثة
 الموصى على حال لان عودتها بعد انكسارها لا ترجا واما اذا سقطت فالوقوف
 بالغلة او حتى تصير الرخا على حال الوقف عليها الموقوف والموقوف الذي ترجع
 الموصى لها فتكون الغلة والغلة في الحكم كما بينت كذا نقا • وكذلك القول في
 الخيصر على هذا الحال • قلت له وهو قبل ان يجوز ان يشتري عند ذكر الغلة
 رجا وخمس تجعل الغلة في صلاحها • قال قد قال كذلك بعض المتأخرين
 وكذلك الشيخ حميد بن محمد بن رفع في جواب له انه في كتاب المختصر من جواب
 لابن عبيدان وحده يقول في ذلك انه لا يضييق في حجة الاري • وكذلك قال
 الشيخ محمد بن علي انه يجوز على معنى الدماناة وكل هذا لا يبين لي ما خاف ان يكون
 تبديلا لانه صرح للغلة الموصى بها في غير موضعها وانفاذها في غير الوصية له
 بها والصحيح والقول انه لا يجوز ذلك لانها ترجع الى الورثة على ما في ذلك
 قال الشيخ سعيد بن شير الصفي والشيخ سعيد بن محمد الكندي • قلت له فان
 كانت الوصية لثلاث رجا وثنتين وكذلك في الخمس او الخلال والخمس هل
 لمسئلة حالها • قال والذي يبين لي في هذا ان اذا كان ما كانا او الرجا
 مستحقا في الوصية وثلاث اوزع او غيره انه يكون القول فيما المذهب منها ما قد
 بينت كذا رجوعه الى الورثة على الاصح وان لم تكن الوصية كذلك واعا كانت
 جملة وفيما بينها مشتركة خرج فيها يوجب الحكم لها هناك من النصيب على قباد
 موجب حكم الكلام في الوصية فالوصية كلها معنى الاختلاف على الصحيح من
 النظر فيها ويكون ذلك النصيب الذي لها على قياس بعض ما قبل فيما في اللعق
 يشهد رجعا الى طائفة الرجا وعلى بعض القول فهو الرجوع الى الورثة ان
 وجدوا ولم يكن فيما بينهم قسمه ولا فكم الاربعة • له انك يكون وقد يخرج على
 رأي حميد • وقول الشيخ ابن عبيدان ونظر جمعة على جواز الشراء في غير

او ربح اخرى وتوضع الغلة هناك فيجوز **●** وكذلك في الربح او جدينا في جواب
 بقا فيداند محمد سليمان **●** بن مخرج ولا ثبت في الربح اذ كذا في مثل في الحل والربح
 للحل على ما روي في ما ثبت في الربح اذ قالوا وصح والربح واحد ما كتبت اليك هذا لم يبين
 لم يرد لك بعد وهذا موضع ربي والقول فيد بالربح واسع لا يصل الذي وعلى كل
 انه يعمل بالعدل او البصر اعدل **●** والدعاء فانظر في ذلك **●** قلت له فانه ذهب ^{هذه}
 الغلة للموصي غلتها من حكم لموضع وطاع الغلة للورثة يكون **●** قال هكذا ^{عندي}
 قبل انه للورثة وكذلك ربي لان الوصية بالغلة غير الوصية بالمصنع والغلة
● قلت له وهل يجوز اصلاح تلك الغلة وغلة الغلة لما احتاج الميراث **●** سجد
 او شجر **●** او مثالا فكذلك الغلة موصي بها اصلاح الربح والربح او انها تجعل
 خلاه **●** قال **●** لا يبين لي ذلك ولا اقوى عليه وان قيل بالان يكون الاقوى
 للثمة الابدية **●** وكذلك الشيء اذا كان من المصالح وتركه على الغلة والثمة
 والمضار فلا يضيف في معنى الاعتبار وعلى نظر اصلاح في الحان والافاض
 ان يكون انفاذها في ذلك كذلك في غير وصية والموصي به نوع تبدل لها ^{بها} لا با
 بذلك في الجدار والناظر في السقي والجدار والسجار ومثالهما والدعا **●** قلت له
 فان كانت الوصية تحسب **●** او معلوم والوجه المستقيم في مسجد او على طريق او
 ثم انكسر او سرق ما القول في ذلك **●** قال هذا الاول الذي للحل والربح في هذا
 سواء والجواب فيه واحد وقد مضى القول في ذلك **●** قلت له فالوصية للوقوف
 او السبلح او الطيور او الاصنام او المسد والالام باطله وما اشبه هذا كذلك
● قال هكذا عندى ولا أعلم انه يجوز في النظر الا هذا الاثر لانه لا يجوز ^{عنه}
 المال ولا البذر في غير الطاعة على حال ذلك كله والباطل فطحا والله وبلي الهدية
 عند وفصله **●** قلت له ولو كان ذلك لطيور مكة وسباعها اقال هكذا يخرج
 انه حل سواء لا فرق في ذلك لانه بعد الاضاعة وقد هي النبي صلى الله عليه
 وسلم عن القبل وقال وضاغة المال وملاحة الحال **●** قلت له وكذلك

في
 في
 في

للدابة فلان مثل ان يوصي لنفسه او لغيره **• قال** قد قيل في هذا انه
 مما قد اختلف فيه فبقيل انه لا يثبت **•** وقيل انه ثابت ويكون لزوجها وقيل انه
 موقوف عليها بالصلح مما وصح ما في ذلك اما ان يكون لزوجها واما ان يبطل والثالث
 كما انه بعد منها وقرب الى ان يكون شاذا من الآراء والاعمال **• قلت** فان كان
 ذلك للدابة نفسه **• قال** لا اعلم انه يثبت لان ذلك كان ليس بشيء ولا معنى
 ان يوصي بالدابة كما كان باطلا في النظر من كل وجه والدليل **• قلت** له وذلك
 ان اوصي بشيء وطاله لعبد **• قال** هكذا قيل لان تدخل نفس العبد في ذلك
 ويثبت له بذلك لنفسه شيء فانها تثبت له لانه يصير عند ذلك حرا **• قلت**
 له وقول من يثبت الوصية للدابة فلان للدابة ولو زوجها باطلا **• قال** لما قول
 انها باطلا ولا انها اخطا المعاني طجا وكذا عن اهل العلم المسلمين فيها وكانت
 الوصية لعبد فلان وكان هذا وذاك في القياس يتقاربان في المعاني لكن
 اصل الذي ان يكون ذلك للموصي به لرب العبد والدابة اذا ثبت وكان ثابت
 فيها **• والدليل** **• قلت** له فالوصية للمتوكلين من **• قال** لا اعلم اني
 احلها صوابا في هذا شيئا ولو قيل انها تكون لاهل المسلمين لما ريت
 ذلك لاحقا ولو انها انقضت الوصية في المتوكلين الى الله منهم المنقطعين
 في الاوقات البعد عن الدنيا فكلها عليهم وكان ذلك عجب الى ذهاب وجوبه والاد
 فلها في عموم الاولياء وتسع وقول القائل مطلقا في المتوكلين انهم الزواح
 طه بان محض **• قلت** له وفي الوصية لاهل الدين لمن **• قال** فانها
 يبين لاهل الاستقامة في الدين الذين هم في الظاهر في ولاية المسلمين
 وليس من خلاف ما ان به محمد روي في احكام الحديث الواقع بعان
 من الوصية شيء **• قلت** له فان كان اخذها وكان دينه على ذمة دينه
 في ذلك واكلا اذا كان بدين في حكم الحديث ذلك ومثله بان دعاوى فاعطي
 الموصي مضع ظاهرا واخذها الله في الباطن لمن العاصين لله رب العالمين

تلا لا يفرق في الحق الدائن اخذ حراً وكل في بطن منار الا انها لا اهل الدين ولله
دين الحاصل وهذا مشوب بالشقاق فاسد بالنفاق ليس في
الحالين من اهل الدين لانه المبتدع في الدين بالاول وللمتقدم كما يدعي بتبعي
الناقي فلا شيء لما لا دين له وعليه ضمانه الى اهل في الظاهر ولو ظهر الى الله مع
الظاهر المستوي على خلاف يخرج في النظر فيد واما الدين باسنى الا اخذه واكره
فلا غير عليه اذا تاب الى الله من يد عنه تاب وكان باق في يده فله سعة بعد
التوبة في اكله واعلم فينظر في ذلك وخذ بالحق لا غيره منه قلت وفيه اوصى
شجرة هل يدخل فيها اللون قال لا يبين في ذلك الا ان يصح انه في لغة الله
انه على الاطلاق كذلك سمي فانها تلتحق والافلا الا ان اذا كان لا يسمى في
مطلق الكلام عليه شجرة عندنا ناس على ما جرت به العادة في التسمية لغت فلا
معنى الادخال هنا كدعوى في الحكم لمخصوص ما خصه غير هو من المسلمين له كذلك
وكانه الى الزرع او شبهها الاسم الذرة ولكنه لا تدخل فيه وان كان من الزرع وان
اذا كان لا يطف على اسم الزرع وكان حسب ما اقتضت العادات من اهل هذا الزمان
وهذه الساتى التي عن هذا الا ان فطان لا في هذا يخرج ولا في ذلك الى الله الحاج
منها في التسمية له بها او باحد في اللغة الشاهقة بين الناس الظاهرة في هذه الناحية
الان فيما تعلم وكل في هذا اللغة يحملون في هذا عليها ولا يلتفت الى النادر لان
الحكم بالاغلب في الموضع ما لم يصح غيره فان قال بدخوله فائلا واجتبه بانه
في اصل اللغة من الشجر والجواب لان الاسماء في الوصايا الانجي في التسمية الا على
ما جرت العادة به في لغة الموصي اذ لو كان غير ذلك وكان كما يظن هذا الداخل
في الوصية على قوله كل ما ثبت على ساق الاشقت الوصية على النخل والزرع لانها
من ذلك في صحيح القطة اللغة بل خلاف تعلم ولكن هذا ما يرجح عليه من اهل
العلم احديهما تعلم الاول يمكن يوف ذلك في الناس عانة في اللطائف والاسماء
عليها واذا ثبت ذلك في موضع انه على الاطلاق في التسمية يسمى كذلك فله عليه

حكم ما ختمه وعرف به وضع منه وفي كل من الاشياء خصوصاً وعموماً لا يجوز
 ان يجعل المخصوص في موضع المعلوم ولا المعلوم في موضع المخصوص في هذا
 ولا غيره. وانما الواجب والحال الصحيح الثابت في الحقائق جعل كل شيء
 في موضعه لا غير لئلا يظلم احد وقد وردنا على ذلك قلت له وفيمن اوصى بغلة ماله
 مستدين او اربع اقل او اكثر لمن تثبت له الوصية منه ما الذي يدخل في الوصية
 على هذا ويكون له قال جميع ماله غلة ماله وارضه وكونه وروحه ونحو ذلك
 شجره وبعوله وعبيده وائمة وحيواناته ومنازله واجار اخشاب وميراثه
 وامثاله ماله غلة جميع الاشياء كلها مما يفعل بنفسه ثمرة او يكتسب في العيش
 والعادة او وضع ان الموصي متخذ لذلك قلت له اريد لو كان اوصى له
 بثمره ماله قال هذا غير الاول فكان اخص ويشهد ان تكون الوصية كذلك
 متناظرة لجميع ما كان له ثمرة وطاكر الفصيل والاعناب والزرع والورع والورع والاربا
 والخوخ والاربع والناجح والورع المشمش والتفاح والجلوز وجميع الاشجار
 الباسقة واللايطية بالارض خلا ما ارفع عن الشيخ ابو المكارم رحمه الله
 قول عندنا قال في الارض والاشياء انما لا تنسب الى الثمار وانما تنسب الى
 الغلة وما كنا بآثر في مثل هذا قوله في الوصايا والاقوال الا لقول الله تعالى
 وتعالى وهو الذي انشا جنات موعشات وغير موعشات والخل
 والزروع مختلفا اكله والزرعون والطن منشأها وغير منشأه كلوا من
 ثمره اذا اثمر وقال تعالى من الخلال طلعها قنونا وائمة وجنات
 واعناب والزرعون والطن منشأها وغير منشأها انظر الى ثمرة اذا
 اثمر وينعم ان في تلك المدايات لقوم يؤمنون فانظر هل نسب اليها
 الثمرة ووصفها ام لا يتبين في النظر الصحيح كذا بهان الصحيح على انها
 ثابتة للموصول كذا كذا خولها تحت حكم الوصية لذلك وكيف لا وقد
 انما ثبت لكافة من اناسي هذه النواحي على التسمية لجمها بالثمرة بلا جدال

وجرت بها العادة فلا يسر مخرج ذلك في التعارف **ف** بلاد الشكال **و** أما الأرض
 فكانت تختلف فيها فيما ارتفع على قولين الأصح منها قولنا رحمه الله الذي مخصوص
 والأحوال **ف** لمخصص في الأقوال المطبق في إطلاق التسمية على الزيادة
 لها بالثمة في موضع والمواضع فأنه حكم ذلك دون غيره غايته في ذلك
 كذلك والدليل **ف** تمت وقد غفل الناس في ردها في الأصل الذي ينسخ منه
 وهي قلت له فإن كانت الوصية كلها للرجل أو الحسب أصلا وبالغلة في
 أصلها هل يثبت لها الموضع التي هي عليه وما تستحقه بالقياس من الأرض
 قال هكذا الرجوع قبل وكان يشبهه أن يكون كذلك ما تجد وقبعتها **قلت**
 له فإن ذهبت هل يجوز أن تفصل غلتها **ف** قال القذا جان ذلك ابن عبيد
 علي في جواب **ف** منه وجدنا وقد كان في نفسه في ذلك خرج فيجب أن يمكن أن
 تفصل أصلها وما يتعلق به في الحكم والدليل **ف** تمت الرقة **مسألة** ومنه سئل
 عن لزومه للتحقق في صلوة أو صوم لزومه بدليها أو كونه أوج أو نذ أو كفارة
 أو عبادة **ف** ردنا وتبعنا وضمان في عمد وخطا فادعى بها أن تقضي بالدليل **مسألة**
 بعد ما تطرح به في الوصايا نقول إلى المبدأ ويكون في يده لغيرة أمانه وعارضة أو ردة
 أو مظلمة **ف** غصبه سقته **ف** انهما في نحو هذا لم يري قلنا لا مناه في فأنه ما راد أن
 أن ينفذها بنفسه على ما جاز له طهر قلبه بالخلاص في الخلوة خوفا من تبدل
 أو تضيق فلا تنفذ بعده ما الذي يجوز له انفاذ في حياته وما الذي لا يجوز له إلا بعد
 وفاته وقد صار هذا المسمى محال لا يقدر على بلوغ الحج ولا الصيام لشهر رمضان
 أو الزوم من بدلي أو غيره **ف** لضعف في جسمه وتعلق في نظر لا يجوز له في الحج أو الصيام
 والزمان والصوم أن يؤخر في جعلها لا يقضي عنه لازمه على هذا وإن ادرك
 الموت وقبل أن يؤخر في الصلوة أو صوم أن يؤخر عنه أن يقضي عنه ما
 عليه من فضله أو فسد **ف** يستتعا وناقلة هل تفتح الوصية عند هذا أم لا **ف** قال
 قال في يوم في هذا ويقدر أن يكون وصي نفسه في نأيتها ما عليه لغيرة **ف**

في مظلمة او دين لزمه لاحد من العباد بالاعمال امكناذ الامعنى الذي يؤخر
 وهذا ما قد خصه فوجب بالحال لان يؤخره والمالك عدان ياخذ بأدائه
 المدة التي تقيدها ويكون كالما خوز به . واحسن التجهيل لما جاء له ان يقدره
 او يؤخره فكيف في هذا بالذي يلزمه ان يعمل بعد ان احضره مبلغ ما قد انقضى
 الاول به ان يسارع في اداؤه عليه فالدين تقضى ولا يوجب يكون في عدل
 او خطا في كراهيته من اهلها او رضى والمطالع السعي في ردها الى رضى له والم
 يقدر على رده فالغنى كما هو اجدا الحكم الذي يقع التراضى على ما جاز في الاجتماع
 او الذي على قول من اجازته والعوارى والودائع والامانات تؤدى الى اهلها على
 ما جاز في موضع لزومها او جوازها وما يكون وضماها في محل ثبوتها على اوضاعها
 وعلى هذا يكون فيما لزمه وجب لاحد من الخلق في دين او ضمان او تبعه
 او مظلمة وعصب او يسرقته او ما يكون في حال من انواع التعدي او ما يكون في
 دينه في البيع والشراء الى اجل فانه مما يختلف في جواز ادائه متى لم يقبل
 محل فقبل المانع وقبل حمله الا السلف فانه الى اجل الذي تحمده وعلى العكس
 من هذا كما كان مؤثلا من الصدقات الى الوفاة فانه مما قد اجيز له ان يعمل
 في الجبوة وما كان عليه له في حين وفقه دين او قول او عمل او نية فلا بد
 لزمه القدرة ان يؤخره على صدقة بجميع ما لزمه وجب في قوة ولا ضعف
 في تركه فانه مما عليه له فكيف يجوز له ان يتركه لعذر عذر يكون له
 كلالا بدله والقيام بالزوم في دين الاسلام فالصلوات يؤدونها ما
 عقل على احسب . امكناذ فيها او في بدنها وغير ذلك مما عليه ولا فعل لما ليس له
 والزكاة يخرجها من له وعليه ان يدفعها اليه وامور يكون فيها وروى
 السهام في موضع ما يلزمه او يجوز له والصوم في ذلك اطاقه فان افطر وض
 او سوف فعلة وان ايام أخر . وروى بطه ككبر فان صوم عند ولا فاطعام او بق
 لمقداره بدلا من الصيام وقيل بالاجرة ويصوم عند ان لو يكن ادعسه وقيل

لاشئ عليه وان كان ذا يسرة والقول فيما الزم من بدله كذلك. **و**يختلف في
جواز الحج الغير عند حياته بعد ان صار في حد الاباس من وجوه القدر على
بلوغه بالبدن والجوع في حال الضعف في بدنه لا من جاعه كون والده فقيل بجوازه
وما جاز له فلا بد ان يجز له وقيل فيه انه غير مجز له عن اذنه. **و**القول في
الاثنين على هذا الحال لانها مع لزومها يختلف في انما تجوز فتجوز في انفاذها
في حياته والمال وعسى في الاية التي وقع الخطاب. **و**القول في ان
يقضي في انفاذها بعده تأخير دليل المعنى على انها تكون هناك قبل ذلك
وعليه فيما اطاع الله به ونزاه ان يوفى به لمقدته والا فالسالم له بعده فيها
لا يقدر على الوفاء به وعما الزم الذي في مواضع لان بطعم ونكرا لاسما ان تولوا
فقدت للعدو صلح له حتى لا يقدر على تأذيه او يغوثه ما قد حده فيمنع الوقت
لا الله به. **و**ما الزم من الكفارات عن الله وحكما والرسول والجماع والملك
على الزم في موضع جواز الذي ينبغي له بعد ان يخرج له اذنه على حد
ما فهمه جيز له في موضع التحجير وما جاز له بعد ان لزم ان يحمل في اذنه الى
جانب التاخير فلا شك في ان المسارعة الى قضاءه على الافضل كغيره من النواهي
في لزومها وان كان لزومه طهارة فانه من بعد ان لزمه كذلك وما الاخير فيه
منها في الاطعام **باب** خرج لمن لم يجد طولا المخرج من بدنه يخرج وهذا المخرج هو
يقدر على الصيام الذي كفارة القتل فان فيما اهل العدل قولاً بالاجانة وقولاً
بالمنع وجوازه غير الاول وان خرج على معنى الصواب في النظر والثاني كانه
اكثر ما في الاثر. **و**ما خرج عن الواجب في العدل المحال ان تطوع به من التغلغل
ان يخرج في الحال ولان يؤخر فيمضي به ويعد في المال غير الله وان كان له ان
يختار الذي شئ منها يختار فتجمل له رفع درجته في الفضل لمن ساواها وذوي
العدل لاسما فيما يكون ولا يوجب الاعمال بالجوارح في المقام ما يكون من الافعال

وان كان لكل وعمل نصيب **والاخر** فليس في ذلك ان يعمل الموفق قد كثر
يعمل بنفسه في هذا وقبل ان يعمل بوجهه مسدود في يومه ومسدود كل ان هذا
لا يرفع شأنه لما به والزيادة احسانا **كذلك** في هذا المال على ما يجزى في الشرح
لما به على النفس في الحال من نقل مخالفة الطبع غالبا او لغيرة وصدق جارية ط
تقتضي في نقلها كون الزيادة في **جزء** والقول على هذا يكون فيما يمكن على
المخصوص من اللوازم **لانه** ينبو **الغير** في تاديت عند اجزائه منابذة او في قدرته
ويجوز ان نزل في لزومه الى معنى القضاء او ما يجمع به معد من الاداء واما يكون ان
على سواها في موضع ما يكون **الا** في تاخيره لغير صادر عن تقصير **او** على
حال في نوع وهذا المخصوص من لزومه يجوز زيادة الغير فيه على ما جاز فاما
جزاءه عليه لا على العموم في كل حق لله **والا** احد من الخلق فان منها ما لا يجزي
الغير فيه عن غيره ولا في كون التساوي على الاطلاق فيه **وبالجملة** فاما
لتجمل لما وجب في الحال لله **والا** احد من العباد في النفس او المال ولا اصل في كل
ما لزوم وجب وان جازا ولزم فيه **لانه** يؤخر في حين فاما هو لخصه في اي
او دين او لما في وجوبه لعلته تقتضي في كونها صفة تاجرة بعد في
واسع **والا** لزم في حكم فصل حتى ترفع العلة فيقول ما قد عرض له بها والمنع
او اذا افادته **والا** باحة في الاصل او لرفع فيلزمه لنزول البلية التعبد بها
والا يلزم له **او** في وقوع فيه **ولا** تاخير عن تأدي في تقصير فانها الغير عند
والا رضى في موضع جوارحه **عنه** الرضى في حاله بالسر له مع القدرة **والا** انتم
وان يواخذ بالسر من قبله **لانه** مع بقائه عليه لا بد له وان يكون
بما اذنيه في موضع لزومه بالدين **او** يكون على قصد الخلاص **عما** يكون لزومه
بالى وغيره ما دينونة بواى **عنى** اما انك فقد عليها وحضه الموت على
به **ذا** كراهه فيوصي بما قد لزمه في الاجتماع **او** على **اي** من يوجب عليه في موضع

جواز الزيادة في لزومه لو ثبت تركه او صوم او حج او نذر او كفارة او قديته او
جناحه لما اصابه في احدها وفي الحرم خطأ او في تعدد مشتهكا لم يرد ونحوها وحق
يكون له عن ذكره او لغيره من خلف يمكن ان يقضى بعبه على ما جاز فيه
ولا بد له فيما لم يؤد وان يوصى به لمن له كما عليه الا على راي وينبغي في
الموتبة اذا انفجرت على ما اضاعه من حقوق الله فحقه يدعي القضاء ما تركه
واذا نفسه بالعمد والجل حتى وفاته لا يفيد البذل لان لقول شايخ والعمل به سابق
بدليل يفيد من يوصى به من بعد **●** وما جاز في العمد مع الجمل والاعلم فحوله في
الخطا الواسع والنوم والنسيان لعدم القصد اظهره لان الخطا في الناسي والنايم
اعذر **●** والعالم اشد من الجاهل كبر غير ان ما خالفه من القول بوجوده لا يهاو كثر
ما في هذا بل ذكره واحسن الخرج وشبهه بالاي الى الاطلاق في رايه به لاجل
ما امكنه فيما بعد له من شيء في وفاته تعرضا لما به من الفضل وان توسع بهذا
الذي على ما جاز له في العمل **●** فلا ولا خراج لما به من قوة في الاصل **●** وان راي ما قبله
هو الوجه لوجه ما يفيد وجب فلا بد له وان يوصى به على **●** ولا جاز في بعده
الان يكون ما صح لزومه في ما لم يوصى به فضاؤه وفي قول ثاني حتى يوصى به
وفي قول ثالث حتى يوصى به والا فلا شيء فيه **●** ولعل ما احتمل ادائه انه يكون بالنسبة
اجزائه **●** وان لا يكون في ما لم يوصى به من اجزائه عالم بحتم الله بعد على **●** وعسى
في الصلوة المكتوبة ان اوصى بها ان تقضى عنده وما لان بالحكم معنى الاختلاف في
شروطها وان قيل الله لا يوصل احد عن فانما على هو حال في الحيوة الا انما يوصى به بعد
الممات **●** فانه يجوز لان بالحكم الذي كثرها بما يكون عملا بالابدان فضاؤه ونفلا
وكلمه لا يتعري وان يجوز عليه لان يختلف **●** بالاي يفيد ما جاز في الصوم
والحج جاز عليها لان يخرج فيها الاغصا بالكلية والاعمال البدنية فكيف يجوز في
احدها ان يجوز في مثل هذا لا يجوز في الاخر لا بعد هذا في النظر لان بالحكمها
في هذا الموضع ما فيها وان لم يجوز لان يخرج **●** ونرضها الى ما اوصى به كذلك ونقلها

لا تفهم كما فهم الشبه بغيرها ونوافل الاعمال بالابدان في حوائجها بالغير من
 بعده وقد جازية لا في واحدة من الامور فاتي بحجج في الاجماع ان يكون فيها من
 المحذور على الخصوص من عموم ما قد اجتزأ في التطوع به عن الغير او يجوز ان يمنع من
 جواز ما قد جاز له من هذا المنع ان يكون بالاجرة وغيره او عامدا وصي في ماله من
 الاجرة ممن يعلمه ويعد عند ان هذا الشيء واجب في صدق دعوة المنع من
 ان يجوز له في هذا الموضع وغيره ما جاز لغيره منه وليس كذلك في المقدار لا يصح
 دعوى كون الفرق حتى يكون غنا ذلك توجبه لوجود علة ولو منع فيها بعد ما
 الاول في كماله والحق في العدل ان تكون كغيرها من الصوم والحج والزيارة
 في موضع الرض والنفل فاجاز في هذه جاز فيها كل نوع بمثله من الانواع وان لم
 يكن في الاصل ونوع ما ينز به على حال في موضع نفله فقد يمكن على راي من
 يوجب في العمل بشئ ونحو هذا على وجه خلد ان يتم كله فان هو قطع علة ذلك
 فمد ما بطل العذر يكون له الزم ان يبطله ان يكون ما به اوصي في نفله لهذا
 الوجه في علة فانه الذي في مثله وان لم يمكن ان يكون كذلك لم يصح ان يحلوا
 والتطاع على حال وقد اجتزأ على وجه الصدقة من الحج عن الميت في راي من
 اجازها فاي مانع على قيامه وحوائج لمن لا له لنفسه زيارة في عاله فاصول
 به ان يغفر وماله كما قد اجتزأ في الصوم والحج والزيارة نفلا فاستدل به على
 ثبوت في الصلوة قولوا ونفلا ما قد صحح الذي في نفل الصلوة والصوم ونوع
 بطل ما فسد منها فاجاز ان يكون في حج النافلة وعمرتها ما فيها من الذي ولا اختلا
 بالاي في الزم وما لا يجوز في كل واحد على انفاده ما جاز في الاخر لا عن دليل
 ولا في سبيل وان يكن لفرق بينهما بحق فابن هو وما هو وكيف هو ولو
 وعن صدق ان كان قد ذكر في هذا فاي لا اعفد وعدها في هذا الموضع لانها
 كمثلها وما جاز من ذلك بالوصية في نفلهما نحو ما فيها وكذا السنن على هذا
 الراي او كد فل في النوع جنسها على انها بمعنى في الاجازة نفسها لا في بينها

في قول الذي عليه السلام ان يصح فيما الزم وجاز له ان يوصي به وان كانت
الغايض في البدل الزم فان هذه لا تنوي في بدلها وان يدخل الذي من افسدها
يلزمه مد يوقا بدليل ان ردي بعضها فدل على ثبوتها في كلها ولئن جاز فيما عدا ^{بعض} الغل
من سنة او فائدة ان لا يكون في هذا كفي على راي وازاحة لقب مرة وعرفه فيما
بينهما عن برهان **حرف** دل عليه فعضو في ركعتي الطواف **و** اقد التزمه به في حين
ولزمه في اليقين ان يكون في هذا بالغرض **السنة** ومن بعد هذا القول في الوتر وركعتي الغل
والغلو على راي **و** يذهب في كل واحدة الى وجوبها ولزوم بدلها لمكة كذا او افسدها يوقا
انها كركعتيها منها على رايه فاني لا انايتها في وجوبها فدل على ذلك **بلا** لا بعد
في التواريخ التي هي السنة لقيام شهر رمضان **و** لا في سجود السهر **و** لا في سجدة التلاوة
وان يلحقها في الشبهة معنى **و** طرقة على قول **و** يلزم البدل فيها لانها على قيادته
كانها معق في الدين **و** لا بدله فيما الزم بدله ان يلحقه معنى ان راي ان حضر الاجل
قبل ان يوفي العمل في ان لا يعلم ان يوصي به **و** في هذا الجواز بالغير عنه **فعله**
على هذا الراي ان يصح لا على قول **و** يذهب **في** الذي الى اليان لا بدله في اوبى
في البدل على لزومه ان لغو لا يعود به عن غيره كالمبدل فانه على قيادته لا يصح
عليه ما لا يصح له غيره اذ يلزمه ان يوصي بما لا يجزى به على رايه في فرض **ولا**
في سنة **ولا** في فائدة **و** الصلوات **و** لزوم في قوله ان يبدله منها **و** انا شبعها على ما به
او انا شهده **و** جاز له ما بهما ان التعلق في علمها على حال المولد وعليه ان يعلمها
الابا يكون في يده **و** طال وان يكن له شكة في لزوم ما خص به مع غيره فاما هو
المعق في الاعانة لنفسه في تحمل على النهوض في قيامه **و** الزم الى تمامه لما لم تكن له
قوة على حمله **لا** به **و** من لا او ارجله **و** جميع ما لا يقوى في عمله بما دونه حتى في
الصلوة **و** الصيام **و** لا يقدر على قيامها بغير **الشرب** **و** الطوام وان كانا لا
نفسهما فان لزمهما القدرة عليهما **و** لئن ثبت في الصلوة ان لها وقاع الصيام **و**
لح **و** اناها في قضاء ما وصي به **و** بدلها لانها قد اجيز الى حياته على راي من اجازها

لجزء عن إزائها تلك كذلك جزأ ففن في القول على بدلهما بعد وفاته بان المنع والا
باحث كل منهما سابع في صريح الاثر صحيح النظر • وان صح جواز وف ما بينهما
في الجوز فلم يزد فافاض واضح فانما هو لعلته توجهه حقا فقمي كونها صحيحة
المنع والاداع من جوارزه في الاجماع بعد الوفاة لزومها صدق ان المنع من نيابة
الغير عنه مادام حيا في عقله الوجود قد رتب على علمها كما امكند وفعلا لها لانها في
حق تعبدتها الا على حال كيف ما يكون به من حال وانما هي في ضمانها على حسب ما
في قدره نازها ولن يصح ان ياتي عليه وقت في ضمان ما عطل الا وهو بقدر على
الوفاء بماله او عليه فيها ان يهل في ليلتها ونومها وتلك كذلك في جوارزها ونومها
لا فها وبوطنة مابده في انها مشروطة بزمان ياتي عليه وان عقلها مالا يقدر معه
ان يعملها فصح واجل كون الوقت • الاجل هذا وجد الحق • والا فني على
مسوكة في جوارزها بالغير ويعدده وعلى راي واجازته في الواسع بل في حكم اتسا
وطا جاز على النوع والراي والافتراق من اهل الراي في الراي جاز لان يجوز
على الجميع واجازته اوضح فقد وكلها على انها لا يخرج لها في الراي ورايها
حكم الاختلاف بالراي في موضع لزومها ولا في موضع جوارزها القول واجاز
الغير بدلا من غيره في علمها له من بعده • وقول في المنع من جوارزه لعدم
النفق في قول لا يركب في باعنه في لازم ولا مكانه في واسع وعلى ظاهره في
الوض فكان في غيره اظهر لانه من بدله اعذر • وفي البعض ايد على البعض
الجنس فيبلغ بالعدل من الجزاء والاكل او على العكس • واجاز في النفل لان
يجوز او يلزم في الفضل يجوز والزعم وما بينهما من السنن الواجبة فدون الثفة
وفوق المناقلة وبالمجمل في اصل الكلام في الصلوة انها في بدلهما مثل الصيام في لزوم
وجوارزه في حق من لزمه او جاز له والالزام مع لزوم الوصية في جوارزها وصية
منها او نفاذه في المال الحرة لمن يعملها له بالاجرة مثل الحج والعمرة في جوارزها
بالغير عن الراي في موضع الفض او النفل ولا بدلا في باعنه واجاز من اهل
العدل

العدل فلا يلزمه ان يعمل ولا ان يوصي به لانه ما ليس عليه والا فبعد راجع
 اليه فان تطرح به فهو خير له وان اوصي به لان يقضي له ما له بعد موته في موضع
 جوارته له لم يمنع فانه لما يجوز له على راي واجازته وان لا يجوز له في موضع
 لزوم ان يحسنه لعدله وان لا يحسنه في موضع جوارته له واجزاه لانه على هذا من
 حاله جائز من تقيده اعماله والما كرم وان يضيع اجروا حسن عمله والذي
 ينبغي لمن اصدعه او سمع به من قول ان يراجع فيه نظره لعل وعسى ان يفتح
 له فيه ما يدرك على وقت من الصواب في الراي فيعمل به تشكرا للرب او يري بعده من
 العدل في ردة اليد وقد راع عليه وله والعدل الاجل العظيم ان المرح به وجهه للكرم
 والذي في مبلغ عقلي انه غير خارج واثار من قبلي على حال فانظر ايا والالينا
 في ذلك والداعل **مسألة** المرحى رجل اوصى لرجل عاتقه درهم وادخله
 خمسين درهما وادعى الاثر ثلثون درهما ووصى ان يصنع في مسجد معروف
 قد سماه وما له مصباحا دائما ولم يسم هذا الموصي للمصباح شيئا معه فما
 حكم الحكم في ذلك **قال** ينظر الى ثلث مال الموصي فيوقف عليه فاذا انهدم
 المسجد وذهب رجع الى الذي اوقف على مصباحه فاوقف في اهل الوصايا وصاياهم
 من ذرية البقية على الورثة والداعل **مسألة** وجواب لبعض المسلمين
 وحفظ من الاثر وجوابا المشايخ جواز انفاذ الوصايا بحكم الالمانه اختلا
 والداعل **مسألة** الشيخ حبيب الله وانسحق على غير ثابت ورجه لفظه
 لوارث اوله لا يوف او لا لا يوف كل ذلك لا يثبت وانسحق عليه وهل فيه اختلا
قال ان الذي احفظه من اثار المسلمين اذا انسحق على غير ثابت الغنائم
 فيختلف في ثبوت المنسوق عليه فتمم من يقول ان ذلك بطل باطلا وانسحق
 عليهم من يقول ثبوت الذي سمعته ان انسحق على غير المجاز فافضل يختلف
 فيه وعساه اقرب الى الثبوت والداعل **مسألة** ابن عبيدان اذا كان

لفظ الوصية اوصى فلان لفلان ثم قال لفلان قال قال يكون الوصية
 بينهم اثلاثا وقال قال يكون لفلان وفلان نصف الوصية ولفلان نصف
 الوصية والدعاء **مسألة** الشيخ حميد بن سالم اوصى لورثة ابيه بشيء
 ورضحان غليظ لا يبدى اثبت كذا لما قال لورثة دونهم ام لان قال ليس له ما اوصى
 به شيء ووجهين وجهان هذه الوصية تثبت بعد موته واليتم للثبوت له وصية
 ووجه ثالث انه كان اوصى لنفسه ولان تثبت وصايتها لنفسه والدعاء **مسألة**
 ومن وجهه وصية في مال معلم لبيت المال في رضحان ووجه هذا المال في يد
 احد محوه ويمكنه في حياة هذا الموصى ويدعيه ملكا له بالشك في هذا الموصى
 ولو بدلا الوصية قبل البيع **قال** معنى ان كانت الوصية ثابتة في حكم ط
 المسلمين وصية البيع صحيحة في حكمهم فقال قال فعوليت المال
 وقال في قال بينهما نصفان بخلاف الاول والمفسر والدعاء **مسألة** ويجوز
 ان لان يزوج عن جميع اوصى به الى العتق فانهم اختلفوا فيه والدعاء **مسألة**
 الصبي ومن اوصى كرامة خمس صلوات فهي كفارة واحدة واما اذا قال بكفالات
 خمس صلوات فتكون كفارة واحدة لان القول ثلاث كفالات **ون** قال
 تلك هي خمس كفالات على ذكره الخمس لم يبعد عن الصواب على حسب ما عندى والله
 اعلم **مسألة** وعند فيه كتب اوصى فلان لفلان لابنه او اخيه فلان بمثل
 نصيب او ميراث اخيه وقاله ولم يكتب ان لو كان حيا فعلى الخرج عندك ط
 اثباته في معنى المعاري ام لا **قال** ان الذي عرفت في قوله في صحة
 ولو اعلم ان احد المسلمين اثبت وان قال اقبل من هذا العلم بثبوته اذا المعقول
 وهذه وصية الجبوة وقصص عن معناه وانه ان لو كان حيا لم يخرج بطالان
 فيما عندى ن قلت له وان اوصى له سهم ابيه وقال ان لو كان ابو حيا هل
 الحائز ان وزوجه ام لا **قال** السهم والنصيب والميراث معناه واحد

وان اختلفت الالفاظ فهم ولعل بعضا يخرج السهم لاشتباهاه بالنبل
ويجوز ان يقولوا ان العلة في السهم نفسه والعدل علم **مسألة** وانسق على غير
ثابت فبعض ثبته وبعض لا يثبت والعدل علم **مسألة** اذا كتب بما يبقى
وتجوز قوله ان وجد وضمان عليه لها ولم يثبت بعد موته فيختلف في ثبوت
هذا اللفظ حتى يقول بعد موته والعدل علم **مسألة** السيد منها خلفان **مسألة**
وفي الوصايا والاقرار بخط الكاتب وحده **مسألة** وغير اشهاد عليها اتثبت ويلزم
المبتلى بها انفاذها المات ان الكاتب مجهول الحال وهو معترف بالثقة او بما
الحبانية هي سواء في الحكم او بينهما فرق كان هذا الكاتب حيا وميتا عن فناء
الحق في ذلك **الجواب** وبالبدل التوفيق فالذي عن فناء في الوصايا ان لا
يصح ثبوتها ولا انفاذها للمبتلى بها الا بالاشهاد عليها اشهادا قد عيّن حال
وجودها او حضر الموصي في الشهود مع عدمها ولا يصح انفاذها بدون ذلك
على شهر ما قبل فيها بدليل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اشهادوا بينكم اذا حضر
احكم الموت **مسألة** الالبه وكفى بها حجة ودليلا وهو هذا **مسألة** وقد تظاهروا
البنان شيئا من المتأخرين انهم اؤكثا به الثقة الجائز حطة عند المسلمين ان
يخزي في الوصايا وغيرها ويحكمون به وذلك ما قل العدول في زمانهم فوسعوا بهذا
الذي فاخذ به عن سيرة اهل العلم عن سلفهم لموايد ولا اعلم لهذا الاي حجة الا قد منا
ذكره وهو ذهاب حقوق الناس مع قلنا العدول لا غير ذلك اذا جاز الحكم عليه
في حياته فلا يبعد جواز بعد وفاته مما صح خطا كائنه بلا ريب فيكون **مسألة** وانما يجوز
الحال فلا اعلم ما تقوم به الحجة في شئ من الاحكام وظهرت خيانتها فالبطالان به
او لو اذ ليس له خطا في الاسلام والعدل علم **مسألة** وعنده فهم وصي الخوالة
وكانوا هم خوان امه وكانوا ذكورا واناثا لمن تكون **مسألة** فيما عندني حسب
ما ارجو ان الوصية على ما هو لفظها تشمل احوال الموصي للوجود من جميعا
موت ذكوره وانثاهم بالمرخص المذكور منهم دون الاناث ولو لم يسم باسمائهم

اذ اكانوا معروفين غير مجهولين النسب **مسألة** فعلى سبيل الاطمان ان لا الحاس
 والاطمان ان لا خوردها في الوصايا بالبرهان ما ينقصها على روى ذلك
 من اهل العلم وما ذكره الزيادة على وصية لا خواله وهو اخوان اعد لا حاجة
 اليها لان الوصية لا خواله كافية وقد فيها اذا الاخوال بينهم معروف **مسألة**
 اخوة ام والد **مسألة** وعند فاذي عفا ان لا يتعوى والاختلاف
 اخذ الواو **مسألة** ما اوصى به اهلك للفقرة اذا كان فقيرا وكذلك اعطاء زوجته
 واولاده وكذلك مع كون فقيرهم خصوصا ان صفة في غير لا زود لهم فهو
 على ما تقدم والاختلاف في جائزته وحجته واعطاء الصبيان ما اوصى به
 للفقرة فلا علم له الجائز لهم اذ اكانوا فقرا وقولي انفاذ ذلك فيهم من ياتيه
 على نفاذ من اوليائهم وغيرهم وكيل قبل الحاكم ومختص لان الصبيان لا
 قبض لهم فيما يعطونه والد **مسألة** وعند فافهم اوصى الاخر عا ل امواله
 ويشبه المعتاد لسقيده بنقص الفلج بالمحل هل عليه نقصان ام لا لان قال فيها
 عندي ان الموصي له بالمال يشبه المعتاد لسقيده كما اوصى به الموصي وانه
 وان نقص الفلج بسبب المحل الحادث عليه لم يربح في لزوم النقصان عليه في
 على ظاهر لفظ تلك الوصية والد **مسألة** وعند قال انا اوصى به
 الموصي ضمان مختلف في حكمه بعد صحتها الوصاية به في بعض ما قيل
 انه حكم الموصي له بدعوى الوصية فعلى هذا القول هو والى بدو غيره
 فيما ارجوا ولا يسار كما فيه لفظ وقيل ان حكم الوصية بعد الموت على
 هذا الذي فاز المرفوع ما يوافق خلفه الهاك للضم اما فيكون جميع ما خلفه
 اطاك لشرا بين اهل الضمان الكل ما ينوبه والد **مسألة** وعند
 فافهم اوصى كذا لاجي حب وزراعة ارض وزعت الارض من حبيبي
 ادور والآخر عطيتهما او عطي الجميع ايكونه الانفاذ من الموجود
 في كل الوجهين ام لا **مسألة** قال ان كان الزوج اولا مختلفا متغاوتة فيكون

انفاذ

انفاذ الوصية بالاجزاء وكل نوع ما ينوبه فيكون الانفاذ الباقي منها وان
 كان عطية احد النوعين ففي نوع واحد فعطية بطلت الوصية بذلك ط
 لتعذر انفاذها وان اجلها حدث به والدعا على **مسألة** وعند فقهين وصية لزوجته
 بغلة طان زموالها مادامتا حيتين في ضمان علمهما ثم طانت احدهما قبل الاخرى
 كيف الحكم في ذلك **قال** ان هذا الصنفان مجهول على هذا اللفظ واذا لم يرجح فيه
 الموصي به الى ان مات ففهما عندي ثبوتها وعلى ما وصي به بعد وصية تلك الوصية
 وخرج للورثة نصف المال الموصي به بعد موت احد الاثنين الموصي بغلته ولها
 مادامتا حيتين والدعا على **مسألة** وعند فقهين مخرج له ماء وطا فاج وطات وترك
 وحاشه وارثه ثم اراد ان يترك له وان اهلك ليس له شيء القول قول في هذا **قال**
 ان القول قول زوجين الماء ما احتمل حقه ولم يصب باطله وعلى المدعى عليه البيينة
 ان صحته والا فالحكم على ما مضى والقول فيه والدعا على **مسألة** وعند فقهين علمت
 وارثه انه وكل في انفاذ شيء من الاثاث ولم ينفذها ثم مات وصي للاحد بوصيته
 اعمل الدخول في ذلك **قال** الذي فينا في الوارث اذا علم على ما كد دينا وعاش من
 المدة بعد علمه بذلك ما احتمل فيه قضاء ولو يعلم به وارثه انه ما يري فيه
 الاختلاف بين الفقهاء عنهم من لزومه قضاء وطالها كما حتى يعلم انه قضاء و
 منهم من لم يلزمه قضاء حتى يعلم انه لم يقضه وذلك الاحتمال اذا لم يبق له من
 حيث لا يعلم عموما اذا ثبت ذلك في الوارث فالاجنبى عندي لم يكن اخص
 فليس باسند عندنا في علمه من الاختلاف ما يري على الوارث في الدخول في
 تركته واخذ اوصي به خصوصا اذا كان ما على اهلك من الدين لا يستغنى
 خلفه والدعا على **قياسا على الوارث** ان صح القياس علمه في ذلك **مسألة**
 وعند فقهين مات وترك ايتاما ولم توجد له وصية بعد موته وصية عليه حقوق
 للناس هل يجوز الاحلان تحتسب ويباع وطاله ويقضى فيه الصالح ام لا **قال**
 ان لم يكن لها اوصى فرد اوصى المالك حتى يفهم له ويكيل ثقة في

قضاء ما صح على طائفة من الحقوق وبالمدع عدم الحكم فلا يخلو جواز ذلك
 على سبيل الاحتساب لمن احتسب اذا كان اهل ذلك والداعى **مسألة**
 سألوا ابا المؤثر عن رجل وصى لآخر ثمة اصد هذه عشرين والاضراب
 لثمة فيها هل تثبت **قال** لا لها تثبت له الا ان يوصي بثلثة اصد
 هذه عشرين فتكون في يده ثم ترجع الى الورثة قال غيره قد قيل ان هذه العشرة
 جارية في ثمة هذه القطعة ولو كانت بواجب تسليم الموصل لم يرضها فتكون
 له ثم ثمة والداعى **مسألة** ابو سعيد اذا وصى لآخر ثمة او لزوجاته عاثة
 لارثة ورضان ولم يكن له الارزجة واحدة واخ واحد فان للزوجة والاخ قول
 نصف الوصية وقول الثمة والداعى **مسألة** وعن رجل وصى لرجل بعينه
 واوصى الاخر بنصفه **قال** رضان فيه لصاحب النصف سهم ولصاحب الكل سهمان
 وورثه وقيل ان بينهما نصفان وقال وقال صاحب النصف وورثه الاخر
 منهما السبع **قلت** انما ان وصى لرجل بنصف هذا العبد ثم وصى له لرجل
 اخر **قال** هو الاخر وقد رجح عن وصية والداعى **مسألة** وعما روي انه
 عن ابي سعيد رجل قال لوارثه قلا وصيتكم ان تصوموا على ذلك وكذا يؤثرون قلا
 له بل لك هل يلزمهم قالوا لا يلزمهم ذلك في ذات انفسهم ولا يتعلق في
 حاله شيء والداعى **مسألة** وعن رجل كتب وصية واشهد عليها ولويثها
 على الشهود هل يجوز الشهادة قال الداعى قد قالوا ان كان يكتب فقال
 قد كتبه يلى وعرفت ما شهدوا على ما هو فيه هو جائز **وقال** ان كتبه له
 احد لم يكن يكتب فلا يجوز الشهادة فيه حتى يؤثروا عليه ويشهد عليه
 اعل **مسألة** وقال في الذي بمسك عليه لسانه فيكتب وصية ولا يتكلم
 ويكتب ان شهد عليه بها وانها وصية فان في ذلك اختلافا فبعض يحجزه و
 بعض وبعض لا يحجزه والداعى **مسألة** وفي الذي يوصي بوصايفه ما له ثم
 يجعلها بعد ذلك موضع محذور وبالان الوصي بالخيار ان يشاء انفذها جملة

للمؤمن شأرك كل الموضع المحدود وإذا زاد وصي بوصايا في موضع محدد ولم يتقدم
 لحظه للمالك ذكر الوصي لا ينفذها الا من ذكر كل الموضع المحدود وإذا لم يوص بفاذها
 وجعلها في موضع موقوف فإذ فلا وصي ان ينفذها من حيث يشأون لما لا الداعل
مسألة قلت فان وصي بكفارة عما يكون فيها التحريم بين العتق والصوم
 والاطعام فاعتق الوصي فلا لها كذا وصيته فعلى شئت العتق قال مع انه
 لا يشئت **قلت** فأنفذ عند **قال** مع انه في الحكم انما ينفذ عند من اقل ما يجزي
 عنده هو الاطعام عنده ليس ان يخرج عن كفارة الام اقل فأنفذ ولو كان
 اذا التحريم يصوم عنده كان اقل من الاطعام لم يجز عنده ان ينفذ عنه كفارة بالصيام
 الا ان يوصي بذلك فينفذ عنده وصيته لم يكن باطلا والموتل وغيره لم يسل في ذلك
 سواء الداعل **باب** في الوصي وصيته **مسألة** في الوصي
لو في فساد الوصايا ورضها وفي بيع ماله كذا ما يجوز فله ان يبيع
 الزماني والوصي اذا احتج بعد موت زواصي اليمانه لم يشأه وان غير لاضى
 يقبل قولهم **قال** نعم قوله مفعول وجاز ليدان املا الدخول في الوصية على
 هذه الصفة والداعل **مسألة** ومنه وفي اعراض الوصية يجزي على كاتبها
 بنفسه ولو كان قليل العلم لا يوجب جديوه في تلك البلد ليعرضها عليه وهل يجوز
 للكاتب ان لا يكتب في الوصية لا يوجب بما فيها حتى تعرض على المسلمين **قال** فيها
 عندي ان الذي تعرض الوصايا لا يكون الا من اهل المعرفة بعد لها وابطالها وان الذي
 لا معرفة له فالاعراض عليه لا تنفع فيه عندي واما الكاتب لها فلا يحتاج ان يكتب
 يوجب ما فيها حتى تعرض على المسلمين اذا كان من اهل المعرفة وانما يكتب في ذلك قليل المعرفة
واما الكاتب اذا كان وصيا بنفسه وسمع من الوصي لفظا ثابتا جاز له نفاذها
 ولو لم يرضها على احد وان كان لم يكتب لفظا لها كذا لفظا هو يقتضي ما كتب في الوصية
 فان كان له معرفة بعد ذلك فلا يعرضها على غيره والمعرفة والداعل **مسألة**
 ومنه **وقال** في الكاتب للوصية اذا كان بمنزلة ولا يستغنى له لم يكن عن قوله في بيع

١١٩
 في الوصية وصيته من غير ان يوصي له في فساد الوصايا ورضها وفي بيع ماله كذا ما يجوز فله ان يبيع

عند خطاوه في القتيبا وكتب الوصية ولم يقل لمواضعها ولا تأخذ بها حتى تعرض
 على المسلمين فاذا كان كذلك وكان فيها شيء مخالف للحق ليس فيه اختلاف
 والفرق له فهو ضامن وان كان مقيما بمنزلة من يرفع عند الخطا في القتيبا واجاهلا
 فليس عليه ضمان وان كان غير فقيد واجاهل فعليه ضمان اذا اثبت
 شيئا مخالف للحق بله اختلاف قال كذلك الوصي ان انفذ لم يعرفها وكان
 فيها شيء مخالف للحق فهو ضامن وما الشاهدان في الوصية فعليهما التوبة ^{ليس}
 عليهما ضمان فان انفذ الوصي بعد ان اعرضها وكان فيها شيء مخالف للحق
 وقد عرضها على من لا يضمن في القتيبا فلا ضمان على الوصي ولا على الفقيد وهو
 في ثلث مالها كان انفذها هذا الوصي وقد عرضها على من يلزمه الضمان
 في القتيبا فهو ضامن في مالها لعلمه لا فالضمان على الذي عرضت عليه فثبتها وهي
 مخالفة للحق والانا انفذ الوصي الوصية بمعرفة وهو من لا يلزم الضمان في
 القتيبا فلا ضمان عليه في ذلك وهو في ثلث مالها كان قال وكذلك المعوضة
 عليه اذا كان بمنزلة ولا يلزم الضمان في القتيبا في منزلة المعرفة فلا ضمان
 على الوصي ولا الكاتب ولا المعوضة عليه قال وكذلك اذا كان الوصي بمنزلة
 ولا يلزم الضمان في القتيبا فانفذها بمعرفة وقد كتبها الكاتب وهو بمنزلة
 من يلزم الضمان وعرضت على من يلزم الضمان فلا يلحق احد منهم ضمان اذا
 كان احدهم بمنزلة ولا يلزم الضمان في القتيبا ومنزلة للمعرفة اذا كانوا كلهم
 من يلزم الضمان في القتيبا فانهم يلزم الضمان جملة على الثلاثة فايهم تبا
 كان عليه رد الجملة وعلى الآخرين ان يردوا عليه الا ان يردوا جملة كل واحد منهم
 ما يلزمه فذلك لهم واذا كانت احد الثلاثة فقها فانفذت الوصية بمعرفة
 وكان فيها ما هو مخالف للحق فالضمان عنهم جملة وكان في ثلث مالها اذا
 عرضها الوصي على من هو في موضع القتيبا وكان من يلزم الضمان في القتيبا فلا
 ضمان على الوصي وضمن للمعوضة عليه للوصي وقال ليس لمن في يد وصية

الميثان يدفع الموصي الابوي الشهود لان فيها شهادتهم والى العلم **مسألة**
 ولا عشت على وصيته ولا غير ثابتة من جهة اللفظ هل يستغنى عن الاخير
 بذلك كان وثقة الموصي بكونه او هو او غيرهم ولا يمكن امرة قال انما كانت بصيرة
 باحكامها لا بتقديرها ثبت منها الزمك بياها وتبينها ما جاز منها والى الله
 اعلم **مسألة** اذا وصى الموصي وصا محذورا الا انه يعقل بعد ما وجد ان
 يستاجر على صوم او وصي للموصي عليه فاستاجر للمامور في حياة الموصي وطال الوصي
 قبل ان يسلم اليه فاستاجر ايجوز فيما بينه وبين الممان يقتضي وقال الموصي
 ما استاجر به **قال** ان الوصي يجوز له الاول والقيام بالوصية مادام له عقل
 صحيح ولا يجوز فعل المامور وقضاؤه بعد موت الاول ولا يجوز له ان يسلم وطال
 الوصي اجرة ما اقر به من تصوم وبعد طالت الوصي لله لم يرد الا ان يستاجر
 على الصوم ولا يحل له ان ياخذ من مال الموصي الاجرة لمن استاجر له للصيام والله اعلم
مسألة وفيما بين ان الوصي ادى ما ت بعد ان مضى مدات الموصي بقدر ما
 ينفذ وصيته للموصي ان حكمها منقوضة حتى يصح بقاؤها او شيء منها اذا كان
 خاص في الوصايا دون ما كان في رقة وصيته والضمائم والاقارب كان
 من الضمان بمكذوبة ولا يمكنه قال هذا خاص في الباب البر الحاخوة على
 غير المغير من احد والناس **قال** المغير من الناس فله تجدد ان يعلم بما وصى
 واقبل به واما اذا علم وقطع الوقت حتى مات الوصي فاحسب انه يخرج في بعض
 القول لا يحكم له ان عاشا بلا مانع وبعض المسلمين لا يبطل تجدد ويجوز هذا
 القول وكذلك في الاول اذا كان ثم عذر في تقية او غيرهما **قلت** له اذا اطلب
 من الضمان والفقار ولا يخفى بقاؤه ا يكون حكمة منقوضة حتى يصح بقاؤه ام
 باقيا حتى يصح انفاذه **قال** ان حكمه البقاء حتى يصح انفاذه **وقال**
 وقال ان على الوصي البيعة في انفاذ ما وصى عليه به فجدد كذا ان معناه
 ما ذكرناه من حقوق العباد الفاعلين على حقوقهم وما حقوق الله التي الموصي

فيها امين فوصيته بنوب من ابد فيها وقوله مقبول في انفاذها والدعاء **مسألة**
 اما الدين فمن السبل المالح الوصايا وثلاث مانع ولا يباع المال الذي دين وحضت
 ويوقف دين الاغنياء والذي لا يعرف له ورث في حال الهالك وليس لكم ان تقولوا
 على الفقير دين ولا يعرف له ورث انما كذلك على وعليه الحق ليس على الوصف
 الا ان بوصي المبدان يعرف وانما للمحيين يقضي ما عرف والباقي موقوف وقال
 الهالك للدعاء **مسألة** واذا ماتت املة ولها صلات على زوجها وعاش في حيا
 بعد موتها بعد ما يمكن فضاؤه لذلك شرطات فطلب ورثة الماتة ذلك واذعوا بقاؤه
 الى احتاج الى محنة انه باقى على هذه الصفة كما نوايكون وهم اوفيه من لا يمكن
 اذ **قال** ان القول قول ورثة الماتة اذا ادعوا بقاؤه على ما يعين وقيل اذا
 تطاولت حثقات الوصية تكن للمبايع حجة والوصيها هنا بمنزلة الوصي والورثة
 هنا بمنزلة مؤثر فيهما يجعله بعد الموت والدماء **مسألة** الزام في
 الوصي اذا اشترط على من يستاجر ان اجرة من السبل المالح لا عليه قصدا وذلك
 اذا كانت الوصية على يد المسلمين وكانت وصية الهالك للخروج وثالثه
 يجوز لهذا الشرط له ولو استاجر ام لا **قال** اذا كان باو الحاكم وجماعة
 المسلمين عند عدم الحاكم جاز ذلك لئلا يشاء الله **مسألة** وروى في قطعة
 محدودة او مال محدود فليس للوصي ان يبيع مال الهالك الا الذي حله وان
 تلف ذلك المحدود بطلت الوصية وكذلك في وصي ابو صايا وابواب البت
 في اموال موقوفة ثرواتها الاخر بطلت الوصية حيث اذهب ذلك باق له
 وان اوصى بوصية وقال يبيع بعد موتي موضع فللوصي ان يبيع وقال
 الهالك حيث لا وينفذ الوصية والدعاء **مسألة** في رجل اوصى بحجة
 وجعل رجلا وصية ما يجوز لهذا الوصي ان يخرج هذه الحجة ام لا **قال**
 لا يجوز له ذلك الا باري الورثة ان كانوا بالغين وان كان الورثة ايتاما
 او غيبا بالمرح ذلك **قال** غيره لا يخلو جونه خروج الوصي هذه الحجة

من بعض مري السليم فيما عفا والداعى **مسألة** في جوابات ووصول
 يدعون عليه وحقوق فباع الوصي بعض ماله التي لقت لقضاة ما على الهاكك
 والديون والوصايا مبيع ما بعد أكثر الديون التي وصوها الهاكك اتى
 جازا ونشئت المشتري ام لا **قال** ليس للوصي ان يبيع باكثر من الدين
 والوصايا التي هو سلف في انفاذها فان باع باكثر ثبت في البيع بقدر الدين
 والوصايا وبطل ما وكر ذلك في الداعى فيها نظر **مسألة** وقيل ان القول قول
 الوصي انفاذ الوصية كان نفقا وغير نفقة وفي الميراث عليه الوارث اختلا
 قال ترا على الميراث وقال قال لا يعين عليه والداعى **مسألة** وليس للوصي
 ان ينقص بيع الخمار وليس ذلك هو عليه ولا يلزم ذلك وانما يلزمه ان
 يبيع وقال الهاكك بقدر ما على الهاكك من الديون والوصايا والداعى **مسألة**
 الصبي وفي الوارث اى ادعى على وصي الهاكك ان باع ماله من الهاكك لعبدا
 يجوز فيه البيع ماله الهاكك ولا دعى الوصي انه باع منه ما يجوز فيه بيع ماله الهاكك
 ان على الوصي البيعة فيما يدعى ماله الهاكك فان صحح ولا تنقض البيع **وقال**
 الشيخ ناصر خيس القول قول الوصي اى لو يكن متما ولا خائنا قلت **ون** قال
 الوارث اريد ان يوقف الوصي على صحة الديون والوصايا التي باع لاجلها
 هذا المالك اعلى الوصي **لك** **قال** على الوصي صحة الديون والوصايا واللا
 تنقض البيع **وقال** الشيخ ناصر خيس وليس عليه ذلك وجوابي قول
 بعض الفقهاء والاحسن معنا التوقف بذلك والتوقيف عليه وذلك ط
 اطيب لنفسه قلت **وما** حد الوقت المسمى اذا علم الوارث ببيع الوصي
 فلم يغير ولم ينكر ثبت عليه ولا تسمع له دعوى بعد ذلك **قال** لاحد
 في ذلك وهو حين ما علم بالبيع ثبت عليه اذا لم يغير ولم ينكر اى كان بالفا
 عاقلا ولم يتغير تحت له فيها حق **قال** الشيخ ناصر خيس اذا لم يسل
 عن البيع حتى انقضت ثلاث ايام فلا غير له بعد ذلك **قلت** وان كان

الوارث غائباً أو يتيماً أو مجنوناً بعد قدومه أو بعد بلوغه مثل المبالغ الخاضع
 أم لا قال ليس لها حجة بعد البلوغ ولا دونه إنما الحجة لمن حضر من البالغين
 قلت وإن بطل بعد في بعض هذه المعاني يرجع المال للورثة وتبع
 المشتري الوصي في قيمة المال أم كيف ذلك قال يرجع المال للورثة ويضمن
 الوصي ما قبض للمشتري إذا لم يكن البيع ثابتاً والدليل عليه **مسألة** ومنه والوصي
 إذا قسط طاله الهالك وثله أحد شئ وقليل بعينه تقسيطه وقال إن له الهالك
 الدان لا يقبل قوله ويقول له إن كان للهالك فالله فيه كذا ولا يقبض منه
 ويجعله كانه مدعي عليه في إقراره بذلك للهالك قال إن كان وصياً في اقتضا
 الدين فليس ذلك وإن لم يكن وصياً في ذلك فهو غير في ذلك والدليل عليه **مسألة**
 عن الشيخ جمعة على الصابغ رحمه الله وهل يجوز له عليه وصية وهل
 أن يؤخر نفسه ويصوم عن الهالك بأجرة مثله ويكون كافيها فيما بينه وبين
 الله قال ليس للوصي ذلك إلا أن يؤخره الورثة إن كانوا بالغين قال
 المؤلف وأما السليم إن كان الورثة ثلاثة يملكون أم هو على قول لم يجز له ذلك
 وأجازته فخرج عندي في بعض الأسانيد ومجيب في ذلك قال الشيخ سعيد
 رحمه الله إن يصوم بنفسه إذا كان الورثة ابتداء وحسب لنفسه مثل أجرة
 غيره على قول في الجائز والدليل عليه **مسألة** ومنه وفي الوصية إذا لم يجد ثمة
 أن يجز عن فراصه البيع بنفسه وغير عقد عاقد الورثة بسعد ذلك إذا كان
 للوصي قبل ذلك له الله قال إن الوصي يحتاج إلى الإجازة من الورثة إذا
 كانوا بالغين وحاضرين وأما هذا إذا جعل له الوصي بنفسه فمساواة الخصم
 قال المؤلف وبعض السليم إجازته الخرج بحجة الهالك جعل له الوصي
 ذلك ولا يجعل له وحسب لنفسه مثل أجرة غيره والدليل عليه **مسألة** عن
 الشيخ سعيد رحمه الله أن وصي رجل رجل ثمر غاب الموصي من المصداق الذي
 الرجوع عن الوصية فأرسل خطاً ورسلاً يعلم أنه ترك وصيته الدائمة
 غير

غير ثقة ولكن يطمئن قلبه بقوله فقال له انه بلغ ترك وصايتهم له يكون في باء
هذه في ترك الوصية **قال** اذا اطاون قلبان السائل بلغنا الموحي بثقة من
الوصية وان عذر منها فهو سال ودان لم يعذر في ذلك اختلاف **قول** لا
تزيد بعد اعلان الرجوع عن وصايتهم وقول تلمذوا له لم يقبل منه وكان حاضر الله
اعلى **مسألة** وترك ابناً أو شقيقاً من ولدنا وصية وبيع هذا الوصي والا صلا
لها الكيد في انه يقضي به ديناً على الهاكك هل يجوز الشك منه على هذه الصفة من
غير الطلوع والمشتري على صحة وصايتهم وصحة ما يجوز فيه بيع مال الهاكك ولهم
ثقة بهذا الوصي ولا يخبر الله في جوار ذلك قولنا قول هذا الوصي **العدل**
في الشراء منه وتقبضه الثمن **قال** لا يتعي من الاختلاف في غير الحكم اذا لم
تكن خائفاً ولا عتماً والدعاء **مسألة** والحجة اذا لم يبيع الوصي للمعين ان تأنها
كانت الحجة بدلاهم فليعلموا كثرة ما يفعل الوصي **قال** ان الوصي تحتها غاية
الاجتهاد في انفاذ وصايا الهاكك وان لم يمكنه انفاذ الوصايا في وقتها فانه يرفع
الدعاء الموحي بها عند ثقة فاذ فعل ذلك فقد حلت له اجرة ولو زعم انه ذلك الثقة
تلك الدلالة التي رفعها عنده والدعاء **مسألة** الصبي وليس الوصي ان يبيع
شياء من اصول الهاكك الا بعد مشورة الوارث وللوارث الخيار ان شاء اقرى
بالقيمة التي وقف عليها البيع وان شاء اجاز البيع ولا يثبت البيع الا بعد جواز
الوارث وان كان في الورثة ايتام نظر في وصيتهم وكان له الخيار مثل الوارث
ونظر المدة في الثمن والشفيع ثلاثة ايام وقول المدة لهم **والبالغ** ووصيهم
في المدة والرد سواء والدعاء **مسألة** القاضي ناصر سليمان فمر طاب
وخلف اصداء وصاها وبيع وصيتها صلا له لقضاء ما عليه من الحقوق **بالوصي**
المبايعين وبعض الورثة ايتام وقد يبيع العرض كان الورثة محتاجين للموحي
او غير محتاجين كانت العرض كان الورثة محتاجين تكفي لقضاء ما على الهاكك
ولا تكفي يجوز بيعه لاصل المال لا **قال** ان الوصي يجوز له بيع ما يملكه بعد وفاء

الهاكك الوصي قبل عشوة والوارث وقبل غير مشوة فعلى هذا المعنى يجوز له
 بيع الأصول والعروض والأصول والعروض قال غيره ليس له بيع الأصول
 مادام له ثمن والعروض وليس له بيع الأصول بغير مشوة رجع وقد قيل
 انه ينبغي لمان ينظر ما هو بعد اصلح وما هو تركه ما صلح فهذا أي حسن ان
 ينظر الأصلح فيما يبيعه وفيما يتركه وان باع اصلها لهاكك بغير حجة على
 الورثة ولم يعلموا بان الورثة يطرحونهم اذا ارادوا فداء مال هالكهم الا ان
 يكون البيع وقبل الحاكم فان بيع الحاكم بغير مردود **قلت** فان كان
 بيع الحاكم يعلم الورثة والحجة عليهم او غير علمهم ولا حجة عليهم فهو ماضي
 غير مردود ويجوز للحاكم ذلك **قال** يجوز للحاكم ذلك وحكمه ماضي
 على الورثة بمشوة من طهر او غير مشوة قال غيره ان الحاكم ايضا لا يجوز له
 بيع الأصول بغير مشوة والورثة اذا كانوا بالغين حاضرين والداعل **مسألة**
مسألة ومنه اذا باع الوصي ربيعة صفقة البيع في ذلك الشيء ولو تغير
 علمه الورثة ولم يتكروا عليه وقد علموا بذلك فالبيع باهي على هذه الصفة **مسألة**
اعلم ومنه وان بيع مال الهاكك بناه عليه ثلاث جمع ويقع
 في الربيعة ولو اعترض الايام في الفداء فلا بأس بذلك ولا حرج **قال** غيره بنا
 دي بديوم المجهدة ونوجب في المجهدة الدعة والداعل **مسألة** ومنه وفي
 الوصي اذا وجد فائز وطاس مكتوب فيها حقوق الهاكك على اناس بخلاف
 ولا يجوز خطه فليس عليه في الحكم للطالبات الهاكك ماله وبعيد الا كان
 بن جواخره صحيح كالبيئات والصكوك وكان الموصي قد جعل عليه اقتضاء
 الدين وانما لم يلزمه في الحكم فليس عليه تبعه في اجرة التي جعلها للموصي
 الا ان يشترط عليه عند خوله في ذلك ان عليه تخرج الحقوق التي كتبت له
 في الدفاتر والصكوك المصححة ورصى بذلك والداعل **مسألة** الزاماتي
 لا نقصان على اخذ الوصي اقصى الموصي شيئا مما اقر به في حياته اذا لم يرجع عن

ما وصوله بالاجرة منها شيء ولا علم ان ترك التارخ مما يبطل الوصايا اذا صح
 ان الموصي اوصى بها واذا ابر الموصي له او لغيره الوصية الموصى به في الوصية
 اذا كان من يملكه والداعلم **مسألة** الصبي في الوصيتين اذا مات احدهما
 ولو يكن محصوا لا كذا احد منهما ما لها وكان لا يصح الانفاذ الا عن رثتها وقال
 الحنفية ان الوصية باقيةا وبعضها اعجب به في قولهم وان كان كل منهما وصيا على
 حدة واحتمل ان يكون اهل الكفاية عن رثته اذا قد جعل له ذلك اعجب به ان
 تكون منفوعة حتى يصح بقلوها على حسب ما عند بعض المعنيتين والداعلم **مسألة**
 وعندنا اذا وجد الموصي وصيتين وكل وصية جعل فيها وصيا اخر
 يكونان شريكين وشئت كذا احد منهما ما وصوله بالاجرة **قال** اذا كان
 كل وصي منهما وصيا فيما اوصى به يقال **قال** كلاهما وصي **قال** قال الوصاية
 للآخر منهما وما اذا جعل كل واحد وصيا في انفاذ وصيته هذه فكل واحد منهما وصي
 على حدة فيما افيد وصي ولد اجتهد **مسألة** والد اعلى الاول على قول من يجعلهما وصيين
 فكل واحد اجتهد وعلى قول من يجعل الآخر وصيا فانما يبطل الاول ما اوصى له
 به والداعلم **مسألة** عن الشايع محمد بن عمرو في رجل ترك رجلا وصيته بعد موته
 ولم يقبل الوصية الوصية ولم يقبل من الوصية ان كان ولا شيء ثم ردت اليه
 هذا الوصية شيء على هذا السبيل ام لا **قال** اذا لم يقبل الوصية الوصية
 في حياة الموصي والاراد التبري منها بعد وفاته فذلك جائز له اذا لم يدخل في شيء من
 الوصية الا ان يكون الموصي عدل الموصي بالدخول في وصيته حتى اصل عليه الى ان
 مات فلا ينبغي لهذا الوصية التبري منها الا ان هذا الموصي قد مات وقد اعله **مسألة**
اعلم محمد بن ابي اذاجرة الوصية فان كان في الورثة فتكون له اجرة
 مثله على انفاذ تلك الوصية لاجازة ذلك **مسألة** وان كان الوصية وغير الورثة
 فيثبت له جميع ما اوصى به اهل الكفاية ان كان ذلك يخرج من الثلث وهو الوصايا
 وكان اللفظ اللفظ وصية والداعلم **مسألة** الصبي اذا كان الوصية وارثا

مع الوارث او وحده واجزأه على صيام الشهر عن اكله وصام بقوم شهر من اكل
 لنفسه اجرة كما اجرة النجعة اكله النجعة يكون صومه في اكله اكله الله ما
 اصابه الصوم الحي عن اكله في اكله وان اكله الوارث فله الاجرة ولا فلا اجرة له
 ويجزئ عن اكله الله وان جعل له اكله اكله يصوم عنه بالاجرة جائز ان شاء الله
 اعلم **مسألة** ومنه في الوصيتين ان انفذ احداهما الوصية ولو دخل فيها
 الاخر اجب له الاجرة مثل صاحب وصاحب له اجرة الوصية تامم الله قال
 اذا انفذ احد الوصيتين ولو جعل له اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله
 ان لا اجرة له ويجزئ عن اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله
 قال اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله
 الان جعل اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله اكله
 فمن قال الوصية انفذ وصية كانت ثابتة او غير ثابتة ولا تعرض بها على
 المسلمين على الوصية انفذها بل ان يعرض بها على المسلمين ولو كان في ورثة
 اليتيم والمالك كانت ثابتة او غير ثابتة الله قال في ذلك اختلاف في القول
 امثال الموصي وقول لا يجوز له حتى يعرض بها على المسلمين وباري بانفا
 رية والله اعلم **مسألة** الرضا في من وصى بوصايا وحقوق وجعل وصية
 ثقة امانة وجعل لمان يبيع ما شاء ولا من املكه بند او غير ذلك هل
 يجوز الدخول في بيعه في اصول هذا الموصي وغيره الاصول والكتابة في بيعه
 والشك منه والموصي له اتمام قال امانة المانة فمختلف فيه بعض امان
 الدخول فيه فما هو فيه امين وبعض قال حتى يكون ثقة كاملا في خصال
 الدين كلها والله اعلم **مسألة** ومنه جازن للصوم اذا كان فقيرا ان يأخذ
 وكفالات الصلوات والذي اوصى به الفقراء على اكثر القول وكذا كل
 يأخذ لاولاده الصغار واجب ان يأمره بكامله ويزن له والله اعلم **مسألة**
 الشيخ سعيد احمد مبارك الكندي في شراء ما باع الموصي اذ الموصي ان وصي

الامر قول الناس **مختلف** فقال قال اذا كان الشاهد عند الناس له وصي جاز
 الشرع وعنده وقال وصيها • وقال قال حتى يصح انه وصي • وقال قال حتى
 يصح انه ثقة وهذا القول شيق في النفس وخاصة في الاموال لان القضاء
 لا يكون الا بالثقات العدول والامناء والبصائر بالقضاء الذين يوفون
 ما يدخلون فيه • واما الاطمانه انه لا يدخل الذي شيء يحوز فذلك لا يستلزم ولا بد
 اعلى • **مسئله** ان عميلان في الوصي اذ الامان يستعين باحد في انفاذ الوصية
 وخاصة في العراة وطعام الوصلين وعلمه وتصريفه طمأنينة المحمد ثقة معروفا
 الضيق عليه ان يوسط ولا يوفد بثقة والا بامانة ولا بخيانة • قال نعم
 جاز للوصي ان يستعين باحد من بطمن به قبله انه لا يحوز في جميع ما ذكرته
 والداعل • **مسئله** ومنه وفي الوصي اذا استعان باحد من يثق به على انفاذ شيء
 والوصية عليه ان يسأله هل انفذ لك الشيء ام لا • قال اذا كان استعان
 به ثقة فلا يحتاج ان يسأله وان سأل الحسن والداعل • **مسئله** ومنه فيمن ترك
 وصيتين ومات احدهما قبل الموصي فلما مات للوصي تمام الحق بانفاذ وصيته الهاكك
 هل تجزئه الاجرة كلها ام لا • قال في ذلكا **مختلف** قال في الوصي المحب
 الاجرة كلها وهذا قول من يقول انه جاز له ان ينفذ وصيته الهاكك كلها وقال من
 قال ينفذ نصف الوصية وله نصف الاجرة قال في النصف شيئا ويقوم الحاكم
 معه رجل ثقة وهذا اذا كان الهاكك نوكا يتأا وان كان الورثة بالغين ومن
 للوصي ان ينفذ جميع الوصية فله جميع الاجرة والداعل • **مسئله** وفيمن يموت
 وله وصية والوصي غير حاضر وعنده اتمام الحق للورثة او من يحض الميتم ان
 يقوم بها قال اذا نفذ احد الورثة شيئا وصية الهاكك بغیر الوصي فقال
 من قال جاز وقال قال انه لا يجوز له البا والوصي والداعل • **مسئله**
 الفاوي فيهم مات وجعل وصيته غير ثقة وحسب الورثة جميع ما تركه وصية
 هاككم ووصايا او ضمانات وحقوق وغير ذلك ودفع الوصي ليعنف ذلك

عن هالكهم يطيب طوعا خلفه هالكهم بعد ذلك **مسألة** قال ان صح معهم انفاذ
ما وصي به هالكهم ولو لم يطل بطا **ط** طوعا من انشد ولا حتى يصح معهم انفاذ وقول
غير الثقة لا يكون تحته يزول هالكهم التبعده عنهم وان صح الحاكم انفاذ
طاعة وان صح انهم اذ دخل عنده عدلا لم يعرف انفاذ ولا لدا **مسألة**
والوصي اذا باع مال اليتام وهو مريض جاز بيعه وليس هو مثل ما اذا باع بالمال
يجوز وهو مريض **مسألة** واذا تولى عن الانفاذ عن نلف **مسألة**
او نسي او كان قويا لم يسبب عليهم ان يكون عليه مخرج الوصاية في المصلحة
وان كان تولى بعد انفاذ المترك حتى نلف لال فعلى الوصي الضمان في ماله والدية
اعلم **مسألة** وفي الوصي اذا باع ماله وصي البكر وغيره ان يخرج على الورثة وغيره
بالفوق **مسألة** ان لم يعدم **مسألة** قال اذا كان الورثة في المصلحة وكانوا بالغين
فلا يجوز بيع الاصول ماله هالكهم لا بعد الحجة عليهم واما العوض وفي موضع
المحوان في ان ذلك مستحب للوصي على كل حال ان يشتر على الورثة في الاصول
والعوض ان كان حاضر في المصلحة واما اذا كان الغد غائبا او تيمانا
بيع جائز واذا علم الورثة بالبيع ولا ان يغدي البيع فله المدة في احضار
الداهم الى ثلاثين ايام متولدة الشفيع فان فداه ولا جاز البيع **مسألة** وقال
ليس له مدة في احضار الداهم فان فداه فحينئذ ولا جاز البيع والقول الاول
اوسع ويوجد عن محمد في الوصي اذا باع ماله هالكهم لفضله على ابيه
ليس لليتيم بعد البلوغ نقض ما باع الوصي وليس له حجة في النقض ان قال
يسلم ما ناله وصيته هالكهم **مسألة** الصبي ولو لم يرد وصيته
كامل الثقة ووصي له وجد من ايمانه انه لا يعتمد على فعله ولا يجوز وهو يعلم
ذلك انه لا يجوز الا انه قليل العلم والتمييز وخاف منه لم يملك لبعض الامور
ان يدخل في الماله لا يجوز لقلته معوقته ولظنه ان ذلك جائز لا يجوز له ان يجعله
وصيا **مسألة** قال ان لم يكن هذا الوصي متوقفا على ان يعلم فلا جاز ان

بوصي اليه ولا جوارن ههنا المد المد الى غيره والمد اعلى **مسألة** وفي وصي اليه بوصية
 مثل رجل اراض او منزل او غير ذلك في الاصول **الجواب** ولا امتعة وهو شيء معين
 يعرفه الذي اوصى له اعم الى الوصي تسليم ذلك ام لا **قال** ليس على الوصي تسليم ذلك
 وله هو اخذه ولو جرد عن الجوارن انها لو كانت دابة ماتت في رباطها لم يلزمه
 ذلك والمد اعلى **مسألة** وعز في وصي اليه بوصية ودين ويكون عاميا من الناس
 فيقوم فيقفو الدين ونفذ الوصية ولا يوضع ذلك على المسلمين وتبين له خطاؤه
 والله جعل شيئا من مال الميت في غير موضع فعليه رد ذلك ان ادرك رد ذلك لو دفعه
 الممد وكان غرم ذلك عليه في المردون مال الميت وان كان شيئا يورثه المورث كان
 ذلك المورثين وان كان ذلك في الوصايا او في الدين جعله حيث يرى المسلمون ومع
 فان كان لم يوضع ذلك على احد المسلمين ونفذ الدين والوصايا كما او وصلي
 اليه الميت ثم مات على ذلك فلا نقول انه مات بها كما اذا فعل كما امر الميت ولو نظر في
 في ذلك الى التناقض والتمام **قال** غيره المد اعلم وان الموطن لا اختلاف فيه انه
 ليس بجائز فلا تبرئ من الهلاك لان المال ليس للمالك وانما هو المورث ولا ينفذ
 مال الميت الا ما يجوز والمد اعلى **مسألة** والتي جعلت وصاياها المسلمين
 واوصت لمن ينفذ وصاياها بشيء فلم يرض به احد وكانت وصاياها لا تخرج والثالث
قال ان كان الهالك وصيها وصية فهي عند مع الوصايا تخرج والثالث ينقص
 ما ينقص من الثلث وان لم يقبلها احد المسلمين فان كان في الورثة غائب او يشتم
 ولم يرض الورثة ان يردوه فيجوز للاختصاص من يرد الهالك وصية مال المسلمين بقدر
 النقصان اذا جعل وصاياها المسلمين والمد اعلى **مسألة** ابن عبيدان واذا
 استأجر الوصي احدا لخدم الفالج والمسيح ليصلح له وغير ذلك مما هو به الموصل احتاج
 ان يقف عند الخدمة او يعطى الى آخرها كان الاجرة يؤخذ على ذلك ولا يؤخذ **قال**
 ان كان الاجير ممن يؤخذ على تلك الخدمة فذلك جائز ولو لم يحض الوصي وقول الاجير
 انه فعل ما استؤجر عليه مقبول ان كان الاجير لم يؤخذ على تلك الخدمة فان الوصي

يجب قبوله ان محضه عند ختمه الاجرة والدعا على **مسألة** الصبي والاصوات
 وصايتهم مع في قضاء دين الهاكك وانفاذ وصاياه وبيع وملك الهاكك لقضاء ذلك
 فيها بينه وبين الدين ان لم يمارضه الورثة **مسألة** فان كان الورثة ايتاما او غايبا
 فمالبوع المينة بالحقوق والوصايا التي يدعيان بها كالم وصي او غيرها وان
 باع لانفاذها فقال **مسألة** ذهبت الوصية فقول غيب مقبول ويعد وروى عليه
 الغرم للمشتري والدعا على **مسألة** محمد بن احمد السعالي في من حضرته الوفاة ف
 وتوصي له فلم يجد له رجل واحد وكان على الموصي ديون للناس لا يعرفهم ولا الناس
 قاطعين المي لا اتدعيهم باسمائهم هل يلزمه ويتوصي له بذلك **قال** لا
 يمين لئن يلزم بهذا الرجلان يتوصي بحق لم غيرة وانما قيل ان يكتب له وصيته
 ويشهد عليه بما يقرب او بوصي الى الزم غيرة يشهد واطان يقبل له بقضاء
 الحق الذي قد جع عليه فلا يلزمه لاسيما اذا كان الحق غايبا او مجهولا
 المعقود والدعا على **مسألة** الشيخ وروى احمد اذا كان على الهاكك دين ووصاياه
 فعلى الوصيان يقضون عن الهاكك دينه ووصاياه ولا يؤثر ذلك لاجل السوء لانه
 يقال روح المؤمن معلقة بين السماء والارض حتى يقضوه دينه فان لم يكن له دين
 وكان بالبلد حاكم اقام احدا من المسلمين يقضون دين الهاكك ووصاياه ولا ينظر
 في غلا السوء فخصه وان لم يكن في البلد حاكم فعلى المسلمين ان يتجهوا احد من
 المسلمين في قضاء دين الهاكك ووصاياه فان وجدوا احدا يغوي اجمالا فاجاب
 وان لم يجدوا ولو بقدره فالدعوى بالعدو يكون المبع بالندوة وان راوا المسلمة
 اصلح فعلى طلبة المسلمين اصلح ولا الورثة مطلب في تاجرو الوصية ولا الحاكم
 ولا المسلمين اتباعهم ان قلنا على انفاذ الحق والدعا على **مسألة** واذا اراد
 الوارث والوصي ان ينفق شيئا عن الهاكك لفقره المحتاج ان يقول ان لا
 ان يعطيه ذلك فقير ام لا **قال** ان ساء له فحسن وان لم يسأله وكان عليه تمام
 الفقه فاجرو والدعا على **مسألة** الشيخ احمد بن محمد في الوصية اذا احاسب عليها الوصي

الورثة وقبضها منهم بمعاملة البلد يوم حساب الوصية ولو نفذها وميز الدنانير
 للموصي طمرا وكل واحد في صداره ولو عيها واستهلكها بقبضه أو غيره ثم زاد نصف الذم
 في المعاملة تكون الزيادة للورثة أم الموصي طمرا في ذلك اختلاف قول أن الموصي
 له بدنانير بمعاملة بلد الموصي يوم وصي وقول له دنانير بلد الموصي يوم مات
 لا تخفها حين موت الموصي وقول له دنانير بمعاملة بلد الموصي يوم الوفاة لأن الدنانير
 الموصولة لها الوعيتها الموصولة لمرئيتها بعينها أو بأعيانها ولا تخاف سعة وهو أكثر القول معنا
 والذي نعمل على هذا القول أن الزيادة تكون للورثة أكلها كذا على مقتضى هذه لأن الوصي
 الذي قبض الوصية هو أمين أكلها كذا للورثة • وليس هو بأمين الموصي طمرا والتمسقت
 الدنانير التي قبضها الموصي للورثة الموصي طمرا كان التلف على الورثة لا على الموصي طمرا
 وسواء هذه الدنانير التي قبضها الوصي قائمة بعينها أو استهلكها الوصي بقبض غيره
 فهو سواء لأنه ضاوما استقصيه أو تلفه من ذلك • وعليه مثله وتكون • هذه
 الزيادة في هذه الدنانير للورثة ويوجد عن الشيخ عبد الله عمر زياد أن أنفاذ
 هذه الدراهم يوم التقويم لا يوم مات الموصي أن وصي يكذا وكذا دنانير • وأما
 أن وصي يكذا وكذا لا رتبة فهو على ما وصي به زاد صرفها أو نقص الدنانير • **مسألة**
 ان يعيد لان وإذا كان على الوصي حق الموصي لانه يسلم الحق الذي عليه لورثة ثم يرد
 الورثة عليه ما قبضوه منه لينفذه في بين أكلها ولا أنفاذ وصاياه وإن أنفذ الوصي
 دينا أكلها الحق الذي عليه وغيره أن يقبض الورثة فلا يخرج ذلك من الحق وهو
 جائز • وأما الحق الذي للغايب فانه يسلم الحاكم والدليل • **مسألة** والوصي
 إذا دخل في الوصية بشيء ولا إعمالا فعليه تمامها كان عالما فيها أو جاهلا والله
 اعلم • **مسألة** الزماني في رجل هلك عن مال كثير ورثة يتامى وبالعير وكانت
 عليه حقوق لآناس منها ما فيه الصحة بخط القاضي • منها مكتوبة بخط الكاتب • ومنها
 وغير صحيحة الذي يجوز لوصيته • قال • كل ما وصاه أكلها بائنا • والله
 بعد وتدر الحقوق التي عليه بخاير له أنفاذها بغير حكم الحاكم وأساسا في الحقوق التي

صورة خطأ وحكم خطه المسلمون ولو بوضعها كما بانفاذه فيجب ان يقول الوصي انها
 انفذت وادفع الحكم للمسلمين فان حكمها احد وحكام المسلمين واد الوصي بانفاذها
 وطالها كما الذي صرح عليه جاز لم ذلك واما ما يدعي بعض صورة فلا يجوز للوصي
 تصديق ولو كان عدلا وضاوا للعدل **مسألة** واذا اراد الوصي الحج والعمرة
 الورثة الحج فان الورثة او غيرها من اهل الوصي او غيرها منهم اذا كان لغيره وهم
 لغرضه والعدل **مسألة** واذا كتب الوصي في وصيته عشرة ارباب لانفاذ وصيته
 ولو نزلها احد هل يجوز الزيادة وطالها كما لا **قال** نعم يجوز على ما يتفق
 الاجمير ومن استأجره ويعطى العجرة وطالها كما لا للعدل **مسألة** الصبي فحين
 اوصى بشيء وادله تنفذ غلته في شئ من الارباب البر وقفا مؤبدا ولو لم ينفذ على
 الوصي ان ينفذ هذه الوصية فادام حيا وان مات عليها ان يوصي على ورثته ط
 انفاذها وان لم يفعل صحيح ذلكا عليها ان يترك مزاحة الوصية بعد ذلك وان لا
قال لا يلزم الوصي القيام بالمرقة ينقص حينئذ واما عليه اعلام القوام بالوصية
 وفيما يجعل وعلى القوام بالحق انفاذ العدل فيها وان قام بها الى ان تموت فحسن ولا
 يلزمه ان يسقط مزاجه شيئا والعدل **مسألة** قال ابو سعيد عنده ان
 في الوصي ضعف قول النكاح ان يار في عينه على انفاذ الوصي عليه ويحكم في ذلك
 عن ان كان المامور والموكال امينا والعدل **مسألة** من منشورة عبد الهادي ذكرت
 في ورثة ينادون على ورثة فيها شركاء او اوصياء فاداموا وقعت السلعة ولو ينفذ
 عليها او لا واخذها منهم او غيرها الا ان يكون في اخيرها او لا كما ساد لغرضها
 يظن الزبون انهم لا يبيعون شيئا فيوقف عن الزايدة والعدل **مسألة** عن
 ناصر بن عيسى ان يكون البيع الابانكرا اذا كان بتوكيل وحكم المسلمين او يقوم
 مقامه من اعلمهم وقيل يجوز بيع المساومة ولو كان المبيع الحاكم بنفسه على نظر
 الصلاح والتوفيق الى المال لا يمكن له ولا لغيره وللادلة **مسألة** والوصايا او اقاضا الوصي في
 عينه للوصي في حق ذلك باختلاف وكل كد يحيى الاختلاف في اجابة يوجه مساواة

وعندنا اذ اوضح وثبت عند اهل المعرفة بالبيع ان ابي عبد مسا ومدا صلح جاز ذلك
وليس على حاكم المسلمين ان يختلف في صحة له الاقرار ووصيته على الهاك اذا كان ذلك
البيع والقضاة والاغوا على يدي الوصي الذي لم تصح تهمة ولا خيانة وانما
كان معينا على ذلك الذي اعانده بالكتابة لما بعد من الاصول فيما يخرج عندنا من
معاني قول فقهاءنا والاعلاء **مسألة** عن الشيخ جابر بن عيسى وفيه ما في مقام
احد في بيع ثوبه من اهل الطاهر والظاهر وصيه والذي يدعى الوصية ثقة ولا تعلم من ائمة
ولا خيانة او مقام بالخيانة وشترى احد من الذي باعوه لم يضمن اليها يكون هذا
خلاصا للمشتري او لا **قال** في قبول قول الثقة اختلاف قبل يجوز على معنى
التصل بقبول ما لم يعان ضد يميز تكون له في عليم ورث او غيره وقبل لا يجوز
ولا غيره من خبايا ومقام او قبول فلا علم بوجهه على ان كان شهر لم يملكه في دعواه
فان شهر في الدعوى غير مقبول في حكم دين المسلمين وان كان في الباطن صلحا
حق صلح ان كان في الورثة وله كالا او غايب لم يملكه في حكم دين المشتري
به من اهل الطاهر شياء الا انه لا يملك الحق **ون** رضي البالغ والحاضرين
فان لم يكن له لغيره منه رضي وعسيان بالحق لرضاه فيما يكون له على الاختلاف
في ثبوت ان كان المشتري ممن يجوز على الشك في الحال لم يكن هناك مانع جهته
اخرى ولا فرق بين ان يسلط اليها والغيره ممن اشتري من هذا المدعي شياء لغيره
او غيره وكله في اعندي سواد **ونظر** الوصية غير نافع لثوبه على هذا في جواز ما
اشتراه ان لم يصح معه بعد صحة الوصية انه هو الوصي لم يخرج عن الورثة بالعلم
الموجبة للمنع وجوازه **والا** فذاع عند السواد عن الخلاص من القيمة في هذا
الموضع وسلاما اشتراه انظر ثبوت له بالبيع وهذا المدعي ان لم يرض به
الورثة او كانوا من ليس له رضون وثبق القيمة حتى تسال عنها كيف الخلاص منها هل
يكون تسليمها اليها والى من اشتري عنده شياء لغيره او غيره خلاصا انما
ذلك ما لم يباع لاهله فالبيع ليس شوب فانك سالتني فمن عدا الثقة وانما زنا

وعندنا وذكرنا رضى البالغ وان لم تذكره لتمام الفائدة فان البلية مثل هذا غير قليله
في فعله وان كان فانظر في ذلك والدعاء **مسألة** وسئل عن رجل وصى ان يؤتى
له من ماله عند بشئ محدود فان شئ الوصي بدون ما وصى الوصي من ذلك الماله من ماله
ما اجره من ذلك الشئ المحدود فالى او يتخلص الى الحاج ام لا **مسألة** قال فاذ انفذت الحجة
من ماله الحاج فالباقى ينفذ في سبيل الحج فليست ترى بدون وتنفذ عكسا وتعطى
حاجا قد تعذر عليه فلا وتوقف على الفاقة والدعاء **مسألة** الزامى واجزى
وصيته اكل الذي لا يستهلكه الدين ولو وصى له باجرة تكون اجرة من بيت
المالك **مسألة** ومنه وفيما يبيع الدواب الذين هم غير ثقات ولم
يعمل بثقة ولا خيانة وقال الموصي بهم في ورثتهم بعضهم لا يمكن اوجه ويبعون اموالهم
وقال الموصي بهم في الظاهر لقضاء ما على الموصي بهم ولا ينفذ وصاياه وذلك
من غير حكم وحكم ولا جعل من الموصي بهم للمبيع ما شاء او يبيع يند او غير نداء
بمسوة على الوارث او غير مشقة بحكم من حاكم او غير حكم من حاكم فله من خصته
في الدخول في كل بشرة واشترى ذلك او اكل منها او كتبا بنادى باجره وجعل الناس
الوارثهم في حكم هذا المبيع الدخول فيه حتى يبيع وجهد الدخول فيه بوجه حق
قال جميع ما ذكرته وكما انه اوكل الوارث لا يبيع اذا احفل فيه الحق بوجه وطعاب
باطلنا احفل بغير حكم الناس هل حق يبيع منهم الباطل الا في باطلهم هكذا
جاؤا الاثر وان كان الوصو خابنا ظاهر الخيانة لم ينفذ في العصابة الا في تبيع
بنات الموصو ويطلب احكام فان عدم الحاكم في جماعة المسلمين والدعاء **مسألة**
الزامى وذلك ما لا ينفذ وصيته وقضاؤه يتد اما في ثلاث جمع فينادى عليه
في الماله هكذا ذكرت اشيا خنا عنهم الله والدعاء **مسألة** عن الشيخ مسعود
رضان رحمه الله ان لم يكن لهذا الحاكم وصو وقام المسلمون ويلاؤون به ماله في
قضاء لئلا صلاحها اذا لم يكن في البلد سوى نوري عليه عند اجتماع الناس في مسجد
او مجمع الناس ونادى عليه ثلاث جمع وشهد عدلان عند النداء والعطاء في

موضع

موضع النداء ونوجب في الربعة تحضنة جماعة المسلمين • يكتب صح السبع الصحيح
 على المال الفلاني قال الهاك فلان فلان بعد ان نوري عليه ثلاث جمع في سوق
 المسلمين وبلغ منه كذا ليرة فضة وهذا البيع بعد ان حلف اصحاب الحقوق
 على عقوبتهم بعد مصنها عند المسلمين • وحضنة الشهود واجبة للناري ووالا التهم
 واللعن **مسألة** ومنه والحاكم ان يوصي اجرة لانفاذ وصية الهاك اذا لم يوص
 الهاك اجرة وان علم الحاكم جماعة المسلمين يوصون للفاطم فها ووال الميت والده
 اعلى **مسألة** الصبي وهذا الكتاب ان يكتب ولله وصية الفدية قال جازي ولله
 يثبت كد كتابة الليرة قلت وان كتب الكتاب ولله وصية الموصي وكتب على الموصي
 بامر وكذا وكذا عدية فضة على ينفذ وصاياه واقرت له هل تثبت هذه الوصية
 هذه الحمد يا اية انفذ وصية الموصي والكتاب لان جعله وصية قال ان هذا ثابت
 ولو انفذها الكتاب بنفسه واللعن **مسألة** ووجوب وصية هاك خطأ احد من
 الا يعرف بحال خبر ولا يشك الا انه يقال لا يثبت بين الناس جعله وهو وصية
 على ما وجبه مكتوبا وهاك كد ورثته لا يملكون او هم هذا لانفاذ جميع ما وجبه مكتوبا
 في تلك الورقة **قال** اذا كان بلفظ ثابت واطا من قلبه خطأ الكتاب فجازي ذلك
 في حكم الاطانة واللعن **مسألة** الشيخ وراي جد والذ جعل الموصي
 فهو من الثلث لانفاذ جمعة على انفاذ وصيته وكان في قبل الوصية فهو تبع لها والله
 اعلى **مسألة** واذا اراد الموصي ان يبيع شيا ووال الهاك لفضاء دينه وانفاذ
 وصاياه فخرج على البالغ والوصية ان شاء ان يغدي نصيبه والمال تسليم عليه
 من قبل الهاك فذلك للوارث على الموصي اللانفاذ البيع جملة كان اكرثا وكان اقل احد
 سهمه والورثة تقص المال عن قضاء ما على هاك فغني لا يجوز للوارث ان يغدي
 نصيبه والمال الان يفتح الورثة حكمهم على تسليم ما على الهاك من الحقوق ثم اوط
 وغيرهم بالمال واللعن **مسألة** انما لم يرد اقبيل الموصي في حياته
 ثوبات الموصي وقال الموصي انه لم يعلم بجمع ما اقر به الموصي لدا مد عذر فيما بينه

[illegible]

وان خاف الموصي ان لا يكون له معرفة بصفة الثقة الذي يجوز له الوصاية المقتضية عبائه
وكان الذي وجده عند اهل الثقة ان يكون قد قامت عليها الحجة ولا عز له **قال** قد
يقبل ان يعلم ان يوصي الى الثقة ان قدر عليه فان تركه واشهد في الوصية على الوصي
اقل لان اقول بفسادك وان كان في قول الشيخ ابو سعيد كذلك **قلت** له وقول **قال**
ان وليست له معرفة بالاصول فليس له الا للسلطنة من وصوله معق هذا القول قال انا الذي
عندي ان لا اسلام لمن حمله الى موضع لا يجوز له جهلها بالقيام بالحجة عليها عليه
قبل ذلك والدرع **مسألة** ومنه الوصية اذا وجدتها مكتوبة بخطه ولم يذكر في
زمنه الا ان الشهادة عندنا بكاتب بين الناس والله عالم او غير عالم وجدت اننا
وصواها الى الموصي وانفذها وطال الموصي ولم يرضها على احد المسلمين ولم يظلم
لغيره الورثة ان يكون موصيا في ذلك ام لا **قال** ولو تمح له الثقة لم يخطئ
غوية وان شهوره لم يكاتب بين الناس حتى تصح ثقته وعد الله والا فافاد ما
يكتبه الوصايا والقبض على الغير لا يجوز الا بالرضى من الورثة ان كانوا اهل
الرضى في ذلك والله اعلم **مسألة** ابن عيلان يهدى وصي بركة وفات في سفح
يصح له ان يبيع ان ينفذ العدة اذا بلغ اهله خبر موته ولو بعد انقضائه ايام
الغرام **لا** **قال** جائز ان ينفذ العدة من وصل خبر موته ولو مضى من الايام
مضى فلا يلتفت الى طمسيه والايام قبل وصول الخبر **قال** اذا كان الوصي غائبا عن
الموصي قد مضت الايام التي اوصى ان يطعم فيها فليس للموصي ان ينفذ ما اوصى به من
الاطعام فانهم الفقهاء في هذا والدرع **مسألة** ومنه في الوصي اذا اعطى رجل
والاعتماد والعبد من الكفالت التي اوصى بها اهلها كما يلم به **قال** ان كان
هذا الوصي اعطى الغني والعبد وهو عالم ان المعطى غني وعبد فالضمان عليه
فيما له ويسلم الا من العتق مثلا اعطى هذا الغني والعبد **قال** ان كان الوصي
لا يعلم عتق الرجل وعنده واعطاه من الكفالت فان الضمان في ذلك مال
الموصي والدرع **مسألة** ومنه عن الورثة اذا انفذوا العدة او شيئا من

الوصايا بغير الوصي وكان الوصو غايها أو الملبد وكان فيه المقيم والغايب يجوز
 ذلك **الم** قال جابر بن الورثة وأوصوه ان ينفذوا ما أوصاهم من الوصايا بلا
 أو الوصي كان هذا الأمر في جواربنا أو غيرهم والدعاء على **مسلم** الزاملي توفي
 الموصي إذا أجاز الوصية بجميع ما يجوز له ان يحوز له أثبت اجازة الموصي بهذه **مسألة**
 بعد الموت وتنفع الوصي من سبهم أو الداء حرام **الم** قال ان الوصي ليس له
 ان يتنفع من مال الوصي بعد موت الموصي على صفة هذه والدعاء على **مسلم**
 ومنه على في الوصية بالطعام لا فعل العلة ولما تم شيء من الكفاية تمام **الم** قال
 اذا قصد به الاجرة فلا اجر وان قصد به للبكاء والنياحة والحق فهو اثم والاعمال
 بالنيات والدعاء على **مسلم** ومنه في رواية اوصت على رجل وكبنت له ثلاثين
 لدية اجرة على نفاذ وصيتها فما اقرت وفاتها دوت الثلاثين وكبنت له عتس
 لدرجات فلما مات علم بتقصيرها لاجرة فلم يرصد ولم ينفذ الوصية هل يلزم مدني
الم قال ان كان لم يشترط عليها اجرة معلومة ورضي بالوصية في حياتها
 فليس ان يتعد بعد موتها اذ ارجح قليلة وان كان اشترط عليها الرضا
 باجرة معلومة فلان يتعد بعد موتها اذ اوصت له باجرة اقل مما يشترط والله
 اعلم **مسلم** ابن عبيدان وفي الوصي اذا اشترى قبا والسوق ليفرق على
 كل ذلك المحجر السوق الحريم **الم** قال ان كره المحجر السوق الحريم على
 او يحل له ان يكون الورثة بالغين وكما الكراء بطيبت انفسهم فذلك لهم
 والدعاء على **مسلم** ومنه في اجرة رجل الحبة والتم الحلال والعتاة ودماق الحوض
 ومالها كالم على الوصي **الم** قال اذا لم يمكن بالاجرة فالاجرة تكون مما اوصى
 اهلها كالعروة ولما تم والدعاء **مسلم** عن الشيخ سعيد احمد الكندي وكيف
 صفة من يجوز ان يجعل وصيا في قضاء الحقوق وانفاذ الوصايا على التفتيض
 ويكون تحت ماله وصية بعد موته من عليه واجبا في ماله مخرج وكراهه
 وبدل شهر رمضان وضمانات لمساجد والا فلاح وايام واقرين وضمانات

لئلا نسوغا بين وضمانات لا يعرف اربابها قال موزني وتظاهروا الثقة والاد
 مانة على الورثة والوعاء انه لا يجوز ولا يحل في غير موضعه ويكون له علم فقت
 من يجوز شهادته عند حكم اهل العدل ولا يجوز ويكون مامونا انه لا ينفذ شيئا
 وقال الورثة لا يشهدون ويجوز شهادته عند اهل العدل من المسلمين • ويكون
 مامونا على معرفة الثابت من اللفاظ والوصايا وغير الثابت لانه اذا نفذ شيئا
 وتظاهر بغير العدل وظن ان خطه جائز وثابت عند المسلمين • ولله حجة تدركها
 عليهم انفاقه وقال الورثة وعمله فلا يجوز له ذلك عندي ويكون لما سله من امر ضلنا
 ولو قال لهم ان هذا لكم اوصى بوصايا او وعدها فادام اوصى به هاكمم على غير تفسير
 فلا يجوز له ذلك عندي حتى ينفسط لهم ان هذا لكم منسوبة عليهم وصايا وانها غير نافذة
 وانها ليست بثابتة عند حكم المسلمين اهل العدل فان اعجبكم انفاذها انفذتها
 بهلكم فان انفذها بكم وصاها وكانوا من يحرف رضاها والباغيين ولا يكون
 ضامنا لهم عندي جميع ما انفذوا لهم في معنى الحكم الادعي • من يحجب انفاذ الوصايا
 على الاطمانه والاطان قلبه ان الموصى اوصى بشك الوصايا او رآه خذ حجة في حكم
 الظاهر والورثة او غيرهم فان ذلك مما يخلف فيه وكذلك في غير الثابت • والا
 لفاظ ولو جعل بطلانها وصيها انها ثابتة ونفذها على غير وجه فلا يجوز له • ويكون
 ضامنا ما انفذ • وكذلك في تلك الشهادة الشهود اذا شهد شاهدان من الجوز شهاد
 بوجود الوجه الشريعة عطف على ذلك اهل العدل وظن ان تلك الشهادة ثابتة وجائزة
 في حال اهل العدل على الورثة فهو كما وصفنا في الكتاب وكذلك في الحكم الثابت حكمه على الاتقاة
 في الاسلام والحكم الذي لا يثبت حكمه ولا يكون حجة عند اهل الولاية ولا يجوز حمل
 ذلك ولا وضعه في غير موضعه ومن كان جاهلا به لا يعاين فلا يكون عندي
 مامونا على الولاية حيث جاء في ثار المسلمين حتى يكون مامونا على الولاية • و
 يكون حجة في الوصايا • وما صفة المامون على الولاية فانه يكون مامونا على قسم
 وصيئنا الذين • ويوصل كل ذي حق حقه منهم والمعرفة بثقة ويقبض بضمير العيان

والإتيام ونصيب الاغنياء ووضع كل شيء في ذلك في موضع واحد ويكون مأمونا على
توق الكفار ان عاجوز من الجيوب وغيرها بالصالح المصالح ومعرفة
وتجوز له الكفارات ومعرفة الغفران العقير ومعرفة يقبض للصبيان والادنيام
على قول من يحرم منها ويكون مأمونا على الناجين بالصوم والحج وتجوز تاجيره
على ذلك للمؤمنين ويكون مأمونا على وضع الضمان والوصايا المألا يمكن
مثل المساجد والافلاج والادنيام وإن لا يتم في شيء من ذلك بان يجعل شيئا من ذلك
في غير موضعه وتقبض من لا يجوز له تقبضه وتاجره من لا يجوز له تاجره و
تصديقه ولا يجوز له تصديق في ذلك عند أهل العدل المسلمين وكذلك
يكون مأمونا على انفاذ الزكوات ومعرفة أهلها وعلى انفاذ ما لا يعرف له رب
وموضعه في موضع واحد ومعرفة الحدود والوصايا والطلاق ومعرفة الفقهاء
المحدودين وأهل المحلات وغيرهم ووضع كل شيء في ذلك في موضع واحد
ما يجوز في دين الله ويكون مأمونا على ما يحج وليس المال فلا يحج به
والثلث وما يكون خارجا عن الثلث فلا يحج به وليس المال وما
يكون حقوق العباد المقدم انفاذها على حقوق الله في أهل العدل
والمسلمين ويكون مأمونا على معرفة التميز بين الاوليات في الحق ولا
ماض للوارث وغير الوارث وما يكون خارجا على وجه القضاء الثابت في
حياة الموصي صحة لمن قضاء ذلك ويكون للورثة التخيير في دين الشيء
الثابت فيد القضاء وبين قيمته وما يكون والوصايا الثابتة والثلث
وموضع كل شيء في ذلك في موضع واحد ومعرفة التميز بين هذه المعاني
التي وصفنا أهل الكلد وشيئا منها أو الشبه بها عالمه نذكره في كتابنا هذا على
على غير ما يجوز حمل او يعلم به او يدرك او بدلالة احد من أهل العمى والجهل
فلا يكون حجة ولا ثقة ولا مأمونا لأنه لا يكون أمينا متما ولا ثقة خائفا
ولا عدلا جارا وهذا المحال عن الاتفاق بين النوعين لا يكون باطلا

عدلا

عدل ولا عدل لا باطلاً وجعله اميناً على ذلك وشئ من معاني ذلك من موصو وحاكم
 او وارث او احد الناس **فما** اتلى لضمان ذلك لذلك اطاع الامانة عنده كايما
 كما كان كان خائناً عند الله ولا عدل يند كما جاء في ثار هم كفي بالمرء خيائناً ان يكون
 اميناً الخاين او اميناً خائناً • وصار ضماناً وجعله السبيل على تلك الامانة التي
 ائتمن الله عليها واطاها في جعلها في أهلها القاء من بها على وجه العدل ان قد
 على ذلك • وان لم يقدّر فلسن محاطاً لا يجعل الا في غير العدل وكان غير عالم
 بما وصفنا او جاهلاً بشئ من معاني ما ذكرنا وكان ثقة اميناً لا يدخل في العموم الا العلم
 او بدلالة العلم واما العلم واما العلم ولا جعل الحكم في موضعه ويقبل الفتوى من
 مضاتها ويضع الشورى في أهلها ولو تأخذ التهمة ان يجعل شيئاً في غير موضع
 ولا يبدل من احكامه فلا يضيّق على او لم يجد ولا فضل عند العلم والفقدان يجعله
 وصياله واميناً الله قد تقوم الحجة بمعنى الامانة والاطمئنان دون حجة الحكم عند
 اليها • ولاتأخذ ما كتبت هنا الا بما يجوز اخذه والعلة وقد احييت تفسير هذه
 المعاني وتبيينها واطالت الشرح فيها لان اكثر مدار امور الناس عليها الاطمان
 الله والدلالة **مسألة** ومنه فممن اشترى شيئاً من قبله لمن لا يمكن له
 مثل وكيل المسجد او يقيم او غائب او صويط الكد والاشبه بذلك وكان المشتري
 ليس له علم ولا بصيرة ولا تمكين معرفة الامون والثقة وغيرها ولو تمع ثقة معه
 ومعه لا يصير بالثقة وغيرها هل يجوز له تقييض عن ما اشتراه منه ويكون ثباتاً
 اذا كان اصل البيع ثابتاً جازياً • قال فيما معي وجوز ان لا يجوز له هذا
 المشتري اذا كان غير بصير بالثقة وغيرها ان يقبض هذا القائم الثمن حتى
 تقوم له الحجة من يجوز له قبولها منه بثقة هذا القائم او اذ انتد في ذلك الشؤ
 ولو لم تكن الثقة والامانة والعدالة والولاية على قول وقول الله لا يجوز تقييضه
 ولو صح انما من في ذلك الشؤ وان لا يجوز له ان يكون من يجوز له الولاية •
 ولن يصح هذا العاقل والجاهل ثقة هذا القائم ولو آتاه جته لا في امانته واطن

ان عدل وثقة فيها وان لا يخونها ولا يضمها في غير موضعها لان ذلك فتن منه ط
ليس يعلم على الحقيقة لانه ربما حسب منه التضييع **اجتهاد** والحيانة امانة والفساد
صلحا وعندي الله لا ينفك هذا القارئ مع هذا الجاهل من احد الثلاثة معاني
اذا ان ينزل معه عن منزلة الخابن لانه في شيء مما لا يسعد وعلم منه هذا الجاهل
وهذا العاقل المشتري منه شيئا مما هو في يده لغيرة وجهل ذلك التضييع منه
وحسبه من اجتهاد او لم يتق ذلك قلعة علمه وصبرته ولم ينقله من حال اللطافة
الحال الحيانة وثبتت على مكان من قبل يا محمد **كتاب** الله وسنة رسوله وآثار
المسلمين تشهد عليه بالحيانة والباطل وقبحوا في آثار المسلمين كفي بالمعصية ان
يكون امينا الخابن وان يكون امينه خائنا المكن امين هذا المشتري وهذا
الخابن خائنا اذا قبضه قهقهة ما اشترى منه **والدعوى** رجل يقول ان الله يا محمد
ان تؤد الديات الى اهلها واهل هذه القيمة التي صارت في رمة هذا البستاني
اهل العدل القايمون **بها على** يجب في شرع المسلمين وان يكون هذا
القائم مع هذا المصحف في رمة عن منزلة المتهمة فيل شيئا واقعا وتوجب عليه
التهمة مع عدم وعلم به واهل التهمين والموقفة بالتهمة وغيرة فصار عندكم
شهما لا يجوز تقييض لشئ من الديات فيما هو مقيم ولو مثقال ذرة وهذا
الجاهل لم يبلغ تمييزه وثبتت على ما انتم بقلعة عملا لا يعرف موضع التهمة
وغيرة واهل صار تقييض لديات المتهمة مثل تقييض الخابن لم يكن له عذر
ولا سلة في جهله وقلعة علمه **و** ان يكون حال هذا القايمة مع هذا الجاهل
مجهولا حاله وموقوفه عند توقفه **و** من فلا يجوز له تقييض لدياته ولا استعماله
للايمان لانه لا يدري انه مسيء ولا محسن او امين او متهمة وخابن وان كان عند
غيرة عن يعرف انه ثقة او عدل ولا يفي فلا ينفعه علم غيرة ولا يكون حجة له
ولا عليه في هذا الموضع حتى تقوم له الحجة واهل العلم والتمييز والديات بثقة
هذا الوكيل ودياته وعدلته لم يثبت يجوز له تقييض واستعماله بالحجة ولو

خانت الحجة في سببها • وما الوصي لها الا ان كان مجهول الحال لا يعرف منه
 خير ولا شر فاحسب • ان قد قبل يجوز للشئ منه وتقبضه من ما اشترى الا ان كان بيع
 فيما يجوز له بيعه لان الوصي ثقته على ذلك غير ان المشتري معتق الى صحته وصايته
 هذا الموصي وصحة الحق التي عليه • وقال في الاجور الشئ منه حتى تصح ثقته
 وثباته في كل الشئ وهو عليه الحال عندنا وان كان الموصي ثقته فقد ثقته على ما غيره
 وهو الورثة والعتاة • وقيل حتى تصح ثقته وثباته على التام وفي غيره وهو كغيره
 فيما وصفنا • وفي الاصل ان الشئ عن الاجور ان يقبض الثمن فيه اختلاف قال
 قال البيهقي اذا كان جازي ذلك الشئ يقيمه وسعفه وفي بيعه صلاح لمن لا يملك
 امره وذلك مثل طنا غلات المساجد والديار والغياث • ان جازي وثابت للمشتري
 بصفقة البيع يستحقه المشتري وان كان وقع وخاين او متهم ولا يجوز له ان
 يقبضه الثمن ويخرج ذلك على نظر المصلح وقال في البيع ما معي انه لا يثبت ذلك ولا
 يستحقه المشتري بذلك الصفقة حتى يكون وثقة امين ويخرج ذلك عن معنى الحكم
 قلت ما تقول فمن مات ولم يترك احد الورثة الدعاقلين بالخير حاضرين
 مؤمنين وعمداً او قدام بيع وقال في الحكم الشئ او كان يعلم الورثة ولم يكن يعلمهم
 ولا احد الشئ او عنده وتقبضه الثمن وغيره ان يستاذن الورثة في ذلك كان
 في الاصول والوصي والحيوان ولم يعلم في الحكم انه وصي صغير وصي وان اهلك الوصي
 بوصاياه او قتل دون علمه • وكان يحتمل ان الورثة او بيع ما هو يحتمل ان
 اهلك الوصي بوصاياه وجعله وصياً في انفاذها وفي الغالب ظنه انه كذلك • قال لا
 يعجبني ان يقدم على الشئ وقال اهلكه ان اخذ منه على وجه الشئ وقبض منه
 شيئاً وغيره ان يعلم الاصل فيما دخل فيه هذا البايح فيجب ان يشاور الورثة في
 بيع ذلك وانما هو وتقبض الثمن من الشئ منه وان حال بينهم حائل عن
 ذلك معني موت او غيبة فلا يعجبني ان يملك ذلك الشئ ولا يستقل اليه بسبب
 ذلك البيع ويكون ضامناً لذلك الشئ ان استعمله لا يقيمه في معنى الحكم كان

البايغ ثقة او غير ثقة • وما في معلى الجايز والاطنائة اذا كان البايغ ثقة
 يصير عايبا في وادي ولا يدخل في الامور • لا يعلم وسال عما يحل حاز منه المشرك
 سبيل الاطنائة للحكم وجاز لان يقصد الثمن اعلم الورثة او لم يعلمهم • وذكر
 فمن ادان يوصى الى وصي ثقة فيما عليه والحقوق • والوصايا كانت معدا طائفة
 لم يقدر ان يوصلها الاهلها واثان عليها ولا بد منها في الاوصى وفيما يحق فيه الى
 شهاد وكان غير وصي ولا عالم وليس عنده تعيين بالذي يجب ان يوصى اليه ويشهد على
 الامانات ويستعمل عليها فكان مع من الجواب • مثل الجواب في الكولاء فيما مضى
 وفيما اراد ان يوصى بهذا المليون وصي ثقة يوصى اليه فيما عليه والواجبات
 ولم يرفع معد ثقة والاطنائة في ذلك للعدلين البصائر الجايز تعد يلهم ان يكون
 معدلا • واخاف ان عليه اذا جعل ما تشاء من لم يرفع له شهادته في اهل
 الحجة ولو وافق اهل الحجة في ذلك فلا تنفع موافقة الحجة الا بشهادة اهل
 الحجة ولو اهل مواضع الحجة اذا قامت عليها الحجة فلا يعذر بدون موافقة الحجة • ذلك
 في شهادة الشاهدين اذا اراد ان يوصى عليه الواجبات بما عليه • وفي الحكم
 اذا احتاج اليه كجكونه فيما يجب له وعليه فان هذا كله اصل واحد وجاز في
 شئ منه جاز في الجميع • وقد جاء الاثر ان الحاكم اذا لم يكن يصير لتعديل الشهود
 فلا يجوز له انفاذ الاحكام بشهادة الشهود ولو كانوا اهلا لذلك حتى يعدل له
 المعدل المنصوب لتعديل عدل الشهود فانهم هذا وقس على من يوصى به ما يرد عليك
 وذكر لا تؤيد لك ولا لنا ولا للعدول والخليفة الابا بالد رب العالمين • الشيخ
 محمد عار عن عريف فمن جعل وصي له اربعة واثان فوصى اثنان منهم ولم يرض
 اثنان كيف السبيل الى انفاذ وصاياه قال ان كان اللذان لم يرضيا لم يعدلة في
 حياته على ذلك لم يدخل في الوصية فلها انكر ذلك وان عدله او دخل في الوصية
 فعليه انعام ذلك وان لم يعدلة ولم يدخل فلينجعل الحاكم يقوم مقامهما مع
 الاثنتين الوصيتين • وان غلام الحاكم نجاعة للمسلمين وتكون الاجرة على ما يلا

الحاكم وجماعة المسلمين وواجبة الاشياء المصيبة فكما جعلها طوا الموصي لان
 كان الوصي ذارثا وكانت الراجعة اكثر من ارجعة مثله في جميع الحاجات مثله ولها
 غير العوارض فلما جعل له قلة وكثر واجبة الموصي في ذلك وهذا لا يوجب
 الموصي وصيا ثم كل احد يقوم مقام صاحبه وان جعل له ذلك فلا يحتاج ان يخل
 الحاكم بالجماعة مع الوصيين الرضيين احدا حتى يصح معه فيما اتفقا واللعن
مسألة الزام المولى المولى ان يعطي للمائة صدقاتها وطال زوجها الهاكك
 وقد خلف يتامى لا يعطها اياها بحضرة شهود وثقات او غير ثقات وله حجة
 عليها ايمن ام الله قال بحجبي ان يقبضها صدقاتها بحضرة شاهدي عدل
 واما البهون في الصلوات الاجل على المائة وكان الورثة فيهم يتامى او طلب منها ذلك
 البالغ والورثة فيه اختلاف ومعنا عن شيخان حرم الدم انهم كانوا
 يحلفون المائة اذا كانت غير مأمونة على صلاتها الاجل وان كانت ثقة امينة
 لم تحلفوها واللعن **مسألة** ومنه وان انفذ الوصي جميع ما وصوه للموصي
 ما كتب والاضمانات لشئى والافلاج الدجلان الافلاج في وقت الحصب لا تحتاج
 الخدمة ولا قدرة الخدمة ساقبتها الجامعة لمنفعة اهل الفلاج للخدمة
 الماء وجعل لكل ملح ما كتب له في صلاته وكتب فيه نوبة هذا يكون انفاذ الوصية
 ويحب له ان ياخذ ما وصي له بالوصي بالرجعة ام الله قال لا يقبض ما وصي
 انفاذ احد برك يقبض اياها فهو غير منفذ وقبض وكيل المسجد اذا كان ثقة
 يقوم مقام الانفاذ وكذلك كان الفلج وكيل ثقة ويحبني ان ياخذ من احد
 بقدر ما انفذ الوصية واللعن **مسألة** عن الشيخ سليمان بن محمد ملاو
 رحمه الله وعن الحب الذي يوفى عن الكفالة اذا كان ذارثا الهاكك وقد اشتراه
 من السوق مثل حب الشعوب والبر او اللذة وكان الحب فيه ثوب او حصي وقول
 او كان البر مشعور لا يطيب عند التراب والحمص او الطحون حتى ينقو جميع ذلك
 كما يطيب للرحم اقبل ان يوفى الحب على الفقا وتكون اجرة التطيب طال لها الكرام

لان قال ينفق الى صافيا والتراب وغيره • وان احتاط الوصي برضى الورثة
 اذا كانوا احرارهم بزيادة شئ والحب بقدر ما يكون خلاصا عند الكل كان ذلك اجاب
 اليه وهو وجه خلاصه عندنا وان ابو عن الزيادة صفي وكان اجرة تصفيه وطال
 الطالكه عندي اذا لم يمكن انفاذها وتنفذها الا بذلك والدا على **مسألة** الشيخ
 ناصر سليمان واما الوصي فقد اختلف في انفاذ الوقوف المؤبد والموصى عليه
 فقالوا قال ادم الوصي فيما فعله انفاذ الوقوف كما وصي بها للوصي وقال
 وقال السير له ذلك ولا يلزمه فعلى قولنا يقول يتعلق عليه ذلك ويلزمه فعليه
 القيام بطلب الاحكام من تصرف في المال الموصى به فله وقفا مطلقا حتى تقوم
 به هاتان وبیان واما على قولنا قال الله لا يلزمه انفاذ الوقوف المؤبد والموصى
 فلا يلزمه طلب الاحكام من بلع عليه تبديل الوصية بعد علمها في
 والداخل في ذلك هو المستعمل عن اوردنيه في ذلك ولا يعقل بالجهل بعد العلم
 والعلم منه معاينة وصية الوصي بعينها او شهادة عدلين فيها وعمل
 المسلمين اهلا الاستقامة في الدين والدا على **مسألة** ولو لم يجد ثقة
 يتوصى اليه هل ان الوصي الى غير ثقة اذا جاز منه ان يقضي عنه قال اما حق
 العباد فلا يجوز منها اليت حتى تؤدى عنه كان الوصي الى ثقة او غير ثقة وان
 حقوق الله فان اوصى بها المامنين بامنه على ما حمل ولو لم يجد ثقة ولا شهد على
 ذلك البينة العادلة فنزحه يبل ادى عنده ولو لم يؤدى والدا على **مسألة**
 ابو سعيد قول لا يجوز وصية العبد ولو اباها مولاه لان باعده خرج الوصية
 ولا يوصى الرجل الى عبده اذا كان في الورثة وقد بلغ الا ان يكون بيتا
 وهو يامون جائز وصيته اذا كان من وقف لا يخرج وقال الميت مع
 الوصية وتقول تجوز ان يوصى اليه وليس له اطلاقه بيعه قبل انفاذ ما علق
 عليه بعد اذنه بذلك فان مات العبد رجعت الى راي الحاكم والدا على **مسألة**
 ومنه هل يجوز للاختساب في الوصايا • قال معي انعامه

القول

القول وصحاحنا لم نجد على ذلك الا ان يكون وصيا مع ابنته يوجد في بعض قولهم على
 تدلي على امره ذلك اذا احتسب في ذلك وحسب ان يستحق ان يكون بها والحكم والله
 اعلم **مسألة** ومنه ومنه لا ان يوصي في ذلك الله وفي طالع الله ان يوصي في ذلك
 الى غير ثقة **قال** لا يجوز الى الثقة مامون او مامون فيما اوصى به في غيب
 عدم الثقة فيها يسبح عندي والده والدا علي **مسألة** ومنه واذا قبل الوصي
 في حياة الموصي هل تركها بعد موته **قال** لا الا ان يقول له اني اقوم بما
 يكلفني منها فلذلك **قلت** فان لم يقبل ولكنما ذكره هو ام لا **قال** قد
 قبل اذا دخل به في شيء من الوصايا بعد موت الموصي فذلك رضى بالوصية ولا
 رجعة فيها وقول له ترك ما اراد وذكرك **وقول** اذا انقضت شيئا منها ثم تركها
 ضمن والده **مسألة** ومنه يقبل الوصاية في حياة الموصي هل يقبلها
 بعد موته **قال** لا ان يكون علم بها بعد موته فلم يقبلها ثم بدله ان
 يقبلها فله ذلك **واما** الوكالة اذا ارادها فليس له قبولها حتى يوكله ثابته
 الا ان يقول بقبله بعد موته **قلت** فان قبل الوصي الوصاية قبل موت
 الموصي فلما مات قال لم اعلم ان اوصي بهذا كله **قال** علي ما نفاذها الا للوصي
 مات على قبوله ويخرج ان له الرجعة ما لم يكن قبل عن الميت في حياته وري ان
 لا يقوم بها **قلت** فان قبلها على ان ينفذ ما اراد منها هل يكتفي للوصي بذلك
 ام عليه ان يقيم وصيا آخر في قضاء ما عليه قال معي ان عليه ذلك ولا وسعة
 لان المعدوم معذور ولكن يشهد على الحقوق والده **مسألة**
 وفي الوصية المنقضة اذا اتهمها الورثة هل على الوصي القيام بها ام عليه ان
 لو كانت ثابته **قال** نعم اذا اتهمها الورثتين قالوا نفذ منها
 ما تريد ونحن نلبي ذلك نعمه فلا يلزم القيام بها عندي والده **مسألة**
 الذم على الوصي اذا لم تصح ثقته وامانته وعدلته ولم تصح حياته يقول
 يجوز لمن عليه حق لها ان يقبض وصيته الحق الذي عليه لان الحاكم

قد ائتمر على ما له وقول المجوزين عليه حق للمالك ان يسلمه لوصيه حتى
 يكون عنده ثقة امينا فعلى قول من ثبت وصايتهم ويجوز قبضه وسقط
 في مال اهلكه لغيره او ما على اهلكه من الوصايا والحقوق فيبعد جانبا وثابت
 في مال اهلكه اذا كان يبعد على الوجه المجازي الشرعي لم يكن عين على الوثقة
 وعلى قول من لا يثبت وصايتهم فيبعد عن جانبا ولا ثابت والداعل **مسألة**
 ابو جهم هل يجوز للوصي ان يجعل الوصية جارية على انفاذ وصيته او لا
قال لا ذلك والوصية في ذلك جارية اذا كانت تحت والثالث ولم يكن بحياة
 والداعل **مسألة** واذا اختلف الوصيان ابن يكون مال للوصي حتى
 تنفذ الوصية فنقول يكون مع كل واحد منهما نصف للمالك قول بائنان
 عليه غيرهما ولا ينفذ ذلك في احد منهما شيء الا بهما قلت فان مات
 احد الوصيين كيف يفعل الوصو الباقي منهما قال يقيم له القاضي معه
 وكيله مقام صاحبه فان لم يقيم معه آخر قال ينفذها الا بالي الورثة اذا
 لم يكن معهم غائب ولا يقيم وتقول ينفذها واذا امكن فلا ينفذها فيها
 ابي والداعل **مسألة** واذا كان في مال الوصو فلوله ينفذ وصاياه قبل
 الوصو بانفاذ الوصايا قبل الدين ثم تلف للمالك هل عليه ضمان ثلثي
 الوصايا قال معون عليه الضمان ذلك كله ولو اذن له الوصو بذلك
 الا فيما كان من الوصية معلما فان جاز لا يضمن من ذلك الا لثبته في
 قال ان الزكوة والحج ومثلها ورأس المال الزم له الحصة مما انفذ من
 رأس المال **وقال** وقال انهاء الثلث فعليه ضمان ذلك كله لانه
 اتلفه في غير وجهه والداعل **مسألة** الشيخ ناصر بن محمد بن عبد الله في
 الذي يموت على غير وصي عليه حقوق فاذا صح عند الحاكم بالشبهة
 ان فلان فلان الفلاني مات وصي عليه وصاياه وحقوقه وصيته
 قد مات قبله ولم يصح ان يجعل وصيا فانه يقيم له الحاكم وكيله ثقة عدلا
 ويجعل

ويجعل المراجعة والاطحاك ليقض كل حق وجب عليه من حقوق الله وعبادة
 ملوكه الحاكم ان يبيع والاطحاك بقدر الحقوق التي صحت عليه لله للعبادة
 فان كان في طاله وقله للمعوج والاشغف الحقوق القول بعباد الله ولو استغنى
 مال الطحاك كله وان فضل شيء فثلث ما يبقى بعد حقوق العباد وهو للوصايا
 ان كفى والاشغف حصص الوصايا على قدر ما يبلغ الثلث وذلك ولا يقضى
 او يقيمه بل العيين وشهادة كليهما بالعلم في ذلك كافية مثل ان قال الشاهد
 انا اشهد ان فلانا قد مات ولم اعلم ان ذكر وصيا في قضاء دينه وانفاذ
 وصاياه وطاله في كايته ومزات وله اجرة في بيت المال يعرف الحاكم
 ورثته بخايزه ان يعطيهم مالها لهم في بيت المال وغير شهادة من احدكم
 ورثته على قول الله اعلم **مسألة** واذا اقام الحاكم وكبلا في نفاذ وصايا
 الطحاك فاجته تكون في مال الطحاك فان لم يكن في مال الطحاك سعة قضاء
 ما عليه وكان مال الطحاك مستهلكا ما جرة المثل وبيت المال في قول الصبيحي
 قال حبيب ان القاضي ناصر سليمان كان يحكم به على اهل الحقوق والله
 اعلم **مسألة** وولي جلا فقار له هذه الدلائل او صيهاك فلا بد من
 كد عليه وعلى قبولها منه ان قال قوله قبولها منه كان ثقة وغير ثقة
 لا تخاف في يده وهو اولى على يده ماله يصح كذبه او علم انها مال للصبيحي وغير
 او يدين في يده وقول لا يجوز قبولها وغير الثقة ويجوز الثقة على وجه
 التصديق وقول لا يجوز وثقة ولا غيره حتى تصح له بيئته عدل هذا في الحكم
 والله اعلم **مسألة** والثقة اذا ارجى او كالة او وصاية او آثر غير صحة
 البذل من الحق للوصي والموكل ان قال لا يري باسباب التسليم اليه فان
 قدم للموكل مبلغ الورثة فانكروا ذلك كان لهم حقهم ووجه هذا الدافع
 على من في الوصاية والكالة عار فله فان لم ينكره وجبت ان يرد الدافع
 ولو كان مدعي كذبه قوما اذا كان ثقة في يده والله اعلم **مسألة**

وهو الموصي ان يوفي اهل الدين والوصايا ما لهم وقال الهاكدي بلاعين قال
 اما اذا كان الاول الحاكم فلا بد من العلمين من خلف اخذوا بكل فلا شيء له وان
 كان الاول للموصي دون الحاكم فيلزم مذهبنا ان يحلف اهل الحقوق اذا كان
 في الورثة ايتام وان لم يكن ايتام كان للمري في كل الورثة وقول الدان يوفي
 اهل الحقوق بلاعين فلو كان الورثة يتامى والداعلي **مسألة** وباي شيء
 يبطل الموصي بانفاذه والوصايا قال قول ان كل الوصايا شرع التعليل بتعليقه
 والكثير بكثرة وقول ما تقدم للموصي في وصيته فبذلك قد علم في انفاذه
 الاول فالاول وقول يبطل ما كان من الفايض مثل الزكوة والحج ثم الكفالت
 ثم العتق ثم سائر الوصايا والداعلي **مسألة** وروى شوب يباح نكاح
 غنم على الفقير بمائة الوصي على فقير واعني بعض الثمن يجوز ان يحطه عند
 ويقوم مقام التصدق قال يجوز على بعض القول واكثر القول لا يجوز لان
 الحق ليس للفقير فيقاص منه والداعلي **مسألة** واذا باع الوصي مال
 الموصي لقضاء دينه ثم انكره المشتري فهو ضامن ان باع بغير التقدير طالب
 الا ان يصير اليه وقول يجوز ان يبيع بغير التقدير على غير التقدير والداعلي
مسألة واذا اراد الوصي ان يوصي لنفسه فبالباع بعد كيف يجوز له
 قال اما ان ينادى عليه فانه باور في ذلك في معينه وتكون الواجبة على الايع
 وان كان بما كلاً ووزن فبما وزن كميل له او وزن له على سوا باع لغيره ط
 الوكيل فلا يشتري لنفسه الا بئرا اهل فبما كان يوزن وقيل يجوز للموصي
 ان يشتري اذا باع لئلا يثمنه كما يشترى غيره والداعلي **مسألة** عن الشيخ
 ناصر بن موسى اذا اعتذر الوصي بوصيته وصاه في حياة الموصي في وصية لم ينفذ
 ثوبات ولم يترك غيره وصيا اهل الموصي غدر قال لا يقبل الوصية في حياة
 الموصي فلا تثبت عليه كان العذر منها في الصحة والمضط اذا اقبلها ثم اعتذر
 منها في المضط ولم ينفذ الموصي فقد رفته واذا اعتذر منها في الصحة فله العذر

وإذا لم يعلمه إلا أن مات الموصي ثم علم بها بعد موته فلم يقبلها ثم قبلها بعد ذلك
 فذلك ولا خيار للموصي بعد موت الموصي إذا علم بالوصية قبل موت الموصي وإذا
 لم تثبت الوصية على الموصي بوجوبه وجوه الحق وطأت الموصي على غير وصي فاحتسب له
 ثقة في قضاء وصيته وإنفاذه وصاياه وإذا لم يجد موته جاز ذلك في قول بعض المسلمين
 والجمهور له واجبة على الدين كان من المؤمنين والداعية **مسألة** ومنه وفي الوصية
 إذا انفذ أحدهما جميع الوصية وشيئا منها بغير شيء يشكك في كونه له ثم يشكك في حق
 ذلك قال نعم والداعية **مسألة** ومنه وإذا كتب العام إجازة للعد في القيام
 فيما خلفه هناك معين وفي قبضه والانفاذ منه بالحق والعد لا يجوز له إخراج
 الزكاة من ماله **قال** في ذلك اختلاف فمن جعل الإجازة بمنزلة الإباحة
 فلا يجوز له ذلك ومن جعلها بمنزلة الوكالة فيجوز له ذلك والداعية **مسألة**
 ومنه وفي رضي لأحد أن يجعل وصيته ولو يعلم ما كتبه الموصي فلما مات الموصي رضي
 الوصي الوصية اعتذر في الدخول فيها بشيء يشكك فيه ولا السلامه هل اعتذر
قال الأحسن معناه أن لا يعتذر عما يمكن منها وأنه يمكنه المعتذر عن غيره **مسألة**
 وإذا كان الدين منه مطلقا فلا يعلو أكثر القول لا رجعة له بعد موت الموصي والله
 اعلم **مسألة** عن الشيخ أحمد مرفوع وفيه قال الوصية تصدق على هذا الثقل
 أو هذه الدراهم يجوز أن يعطى ذلك فقيرا واحدا **مسألة** وهل بين قوله تصدق
 أو وزع علي قريب أم لا **قال** نعم يجوز أن يعطى ذلك فقيرا واحدا إذا قال له
 تصدق بدعوى وبين الصدقة والتوقد وقب لا والتوقد يكون موقفا والله
 اعلم **مسألة** ومنه وفي وصيتين لأحداهما تعجيل إخراج الوصية والآخر لا
 تأخيرها هل قيام على صاحبهما أم لا **قال** إن كان الموصي جعل لكل واحد منهما
 ما جعله لهما جميعا جاز ذلك وإن لم يجعل قسمت الوصية بينهما والداعية **مسألة**
 الصحيح وهل يجوز للموصي أن يقضي عن الموصي كل حق يعلمه ولم يعلم الله
 ولو لم يقل له اقض على كل حق تعلمه علي ولم تعلم في قضيته قال لا إذا لم يقل له اقض

كل حق علمته علي فلا احفظ ان يقضو عنه كل حق علمه واظن انه لا يعلم من
الاختلاف اذا جعل وصيّا في قضاء دينه وانفاذ وصاياه وقد قيل ان الوصي
في وصاياه كالقاضي في قضائياه وقد قيل ان للقاضي ان يحكم بعلمه **و** احسب
ان حكمة نفسه ان للوصي ان ينفذ ما علم وان كان هذا الوصي رايا وعلم ان علي
مورثه قال يقضه في حياته فعليه ان يقضيه بقدر نصيبه وقول ان عليه
جميعه فلو لم ير ذلك لان احتمل لمورثه قضاء هذا الدين ولو بوصيه يقول
عليه ذلك وقول لا يلزمه حتى يمتنع بقاؤه وهذا في حقوق العباد وان كان
وحقوق الله فاذا لم يحتمل المخرج له منه نقول يلزم اذاؤه وقول لا يلزمه حتى
يوصي به وان احتمل بقاؤه ووفائه لمعد اختلاف ايضا والدليل **مسألة**
قال ابو محمد لا يجوز للرجل ان يوصي الله الى ثقة تامون غير متم لان عليا
السلام او يحفظ الاموال فلا يجوز ان يوصي علي بن محسني عليها منة وقا
ابو عبيد قد قيل ذلك في الدين والوصاياه ان يوصي الى ثقة ويشهد
ثقتين عند المكنة وقال ابن المسيب ان ذلك في الوصية ولا يبرأ الدين
حتى يسلمه وقال ابو سعيد تر جالدا السلامة اذا كان وينا بذلك غير مقصود
ولا تخادع ولو لم يخلف وفاء والدليل **مسألة** واذا اراد الموصي ان يوصي
الى رجل لا يعرفه الكاتب ولا الشاهد كيف يقال له قال يقال له فلان عند
ثقة فاذا قال الموصي نعم فبان ان كان يقول او هي اليد الم تعلم منه حياته واذا
لم تعرفه بخير ولا شر فكذلك نقول الوصاية لانه معد ثقة والذي يجب اليد الوصاية
الثقة الذي لا يسقط الحوام ولا يحرق الحلال ولا يتركب الشهات والدليل **مسألة**
واذا اوصى رجل زاهل القبلة فهو ديا او نصرانيا امينا على ذلك ثقة في دينه
فلا يجوز وتخرج منه وتقيم الحاكم وينفذها فان اوصى امينا وقومنا فهو
ثقة جاز الا اذا يد من خلاف المسلمين فيه **و** وصاية الاعمي مختلف فيها
وزاجرها اجاز له ان يوكل فيها ببيعة لذلك ولو لم يجزها بحيث ان لا يسقط

ان يوكل في البيع الا ان يجعل ذلك والدعا **مسألة** ومن وصي في تزويج بنتا
 فاسقاهن تزويج هذه الوصاية قال لا وهو ان يتزوجهن فان زوجهن على بن
 السنة او كرههن على غير كفوء نقض ذلك الحاكم الا ان يكون ههنا او ههنا
 او موطيا وهو لا بد له من زوج ولو لم يكن الا في تزويجهن ان كان من اهل القبلة
 والدعا **مسألة** وفي ثلاثة اوصياء لعل قال احدهم اني استحللت فلان او قال
 الاخر اني خلعت منه في فلان وقام كل واحد منهم بما يقدر ان يكتب في هذا بما يقول الاخر في
 يصح معه فعلة **مسألة** وقال اذا تزوج بعضهم بعضا على ذلك وسعهم ما لم يظهر اليهم الخيانة
 واحدهم والدعا **مسألة** واذا اقر للوصي مع احد وصيته بعشرة دلاهم ومع الاخر بعشرة
 فاذا قضاه احدهما اجبى الاخر الا ان يقول زوجما من الاول لو احدى في مجلسين
 او اكثر والدعا **مسألة** وهل للورثة تزويج الوصية والوصي اذا صح معهم خيانتهم
 او اتهمون قال لا وانما ذلك الحاكم فان اتهم جعل معه اخر فان صوت معه خيانتهم
 منه وجعلها على يد غيره **مسألة** قلت فان جعل مع الوصي مثله فاهل ان ينفذ شيئا على
 غير ذي المسئ **مسألة** قال لا ولا يقول الوصي اذا شكاه الورثة حتى تفحص خيانتهم
 والدعا **مسألة** واذا باع الوصي بالاهلك القضاء دينه فادعي تلفه عند ربه
 فلا شيء عليه **مسألة** وعلى الدين على المبت فان نقص مال المدين من مائة الدين **مسألة**
مسألة والوصي اذا وطئ ولم ينفذ الوصية كلها ولا وصي ينفذ بقيةها
 حتى مات طهر مسلم عند ربه **مسألة** لا يعذر بذلك غير عذر وبخاف عليه
 اطلاقه في الدخلة وشيخان بوصي ان تنفذ وصية فلان الذي اوصى اليه فيها ولو لم
 يجعل له ذلك لانه هو المتعبد بانفاذها بعد الوصي يقول قد جعلتك وصيا في نفاذ
 ما اوصى به وصية فلان والدعا **مسألة** وفي رجل خلف دينه عيضا ما له
 وكتب لوصيه دينه فصاعت الوصية ولم يعرف الغطاء الا رجل منهم كيف
 يفعل الوصي وقال يحتاج على الغطاء فان دفع الى هذا الغم الذي عنده من الهالك
 ثم صرح دين الغطاء كان ضامنا وعليه ان ياخذ منه ما عطفه الا قدر ما يوفيه

عند سائر الغايات وتقسيم الباقي بين الفقراء على قدر حقوقهم الا ان يكون دفعه
باو الحاكم فانما ذلك على الحاكم والداعي **مسألة** والوصي اذا بيع معوقاً
للمال حالاً بدين في الأرض وشهد عليه عدولاً قال اذا لم يذكر لها وصياً
ثقة فموجو ان يكون ذلك خلاصاً له والداعي **مسألة** وهل الوصي على الوثقة
يعين اذا انكر وصية هالكهم قال قول ليس عليهم معين وقول له
اليمن في الوصاية في أبواب البر وامثل الدقارب ووصايا الناس فلا ولا يمتنع
لاصحاب الحقوق وما اذا وصى الوصاية والحقوق ولا يرد جعله وصياً في
انفاذها فله عليهم اليمن بالعلم والداعي **مسألة** وهل الوصي ان يخرج نجة
من وصي الية قال لا الا باو الوثقة ويجعل له ذلك الموصي على قول
قلت فان حج نجة الموصي يردى وارثه او غيره والناس يغيروا الوصي قال
ان كان الوارث لم يرد الموثقة غيره فجاز قيامه بالوصية وانفاذ
لها اذا صح ذلك وكان يردى الوثقة او لم الموصي ذلك وان فعل ذلك جني
اجزاء على اهلاكه الا انه منقطع فان كافاة الوثقة واطهر جاز ولا يجوز للموصي
ان يكافيه الا يردى الوثقة والداعي **مسألة** ابن عبيدان والوصي اذا
صوم غوثقة ولم يعلم انه دخل في صومه ما يفسده ا يكون هذا الصيام
في الحكم جاز او يرد الوصي والموصي لله قال ان كان لا يورثه ولو ذلك الصوم
فلا يجوز تصومه لان الصوم امانة والداعي **مسألة** عن الشيخ ناصب
رخيس رحمه الله واهلك اذا كان عليه الدين والوصايا تسع ائنة لارثة
وله طابع جملة يسوى الولاية وان راج منه وبيع تسعة اعشار
سوى ثمانى طائفة لارثة وفي رثته عيكلامه هل الوصي بعد جملة ولو قل
وفتد طائفة لارثة على نظر الصلاح ام لا يجوز ان يبيع الا بقدر ما عليه ولو
اخطأ عند كثير لان كان يحد غيره ان يبيع لتمام تسع ائنة فلا يجوز
يعد جملة على هذه الصفة في قول بعض فقهاء المسلمين والداعي **مسألة**

عن الشيخ احمد موفج واذا ادا الوصي مع مالها كذا لقضاء ما عليه فعلا او وجد
من الورثة انا اسلم ما بين يدي منها **مسألة** قال سلمان يغني تهييد من الدان يقع ثقتان
على الوصايا بذلك فلا يجاب الى ذلك ولا ينتظر بالوصايا الوقوع الغائب الا بيقين
الوصي والدليل **مسألة** ومنه اذا مات للوصي وصية اجنبى غائب والبلد
فلا اقدم قال بعض الورثة انا انفذت كذا وصيته كيف تدري **مسألة** قال ان كان ثقتان
وصية اجنبى كذا وبني للوصي والوصي جازي له ان يسلم له عوض ذلك وقال الوصي
وان لم يصدق والحمد لله واقرب الى وصي له اجنبى كذا الداعلم **مسألة** عن الشيخ
معللا عبد الله النوري ومما الوصية اذا التمسح بشاهدي عدل لا خط العدل
على قولين اجاز خط العدل للمسلمين فلا يلزم الوصي انفاذها وان ادا ان ينفذ
بأنه عليه يرضى الورثة اذا كانوا ممن يجوز رضاه في ذلك فجاز وما الا ان تركه فليد
قال الشيخ جاعده خميس هكذا يبين في هذا وعندك انه صحيح وفي جواب انفا
ما صح معه بعلو اختلاف القول بالاي **مسألة** وما وصي به عليه وجه فجاز **مسألة**
قول ما لو يكن له هناك معارض فله بالحق تكون له الحجة عليه بالمعنى فيقوم له الحق
والان هو على المنع وعليه في الظاهر ان يمتنع ويجوز له في السر انفاذ ان قد عارضه
على قولين اجاز ذلك في الاصل وخطا الوصي مثل خط العدل على الاصح ان لو تكن
اثبت لاصح والدليل **مسألة** ومنه في رجل وصي عليه بوصية غير محذرة
هاله ان يعطي الفقير منها ما يرضى له من الغنى وهذا على الوصي ان يكره المعطى
ان هذه الدلائل وصيته فلان اهلك **مسألة** واذا اعطى ولم يكره ونوى قلبه
انهم في ذلك عمل بكيفية الذمة الوصية مضمونة عليه في حاله ليس هي موقوفة
قال اما اذا كانت وصية غير محذرة فجاز ان يعطي منها الفقير والمحمود
الواحد الغنى واذا كانت الدلائل على الوصي لها كذا فلا تجزي الا بنية من عاود
وصي به عليه اهلك والنية تجزي كانت تسلا وجهها ولا يلزم من يعلم الفقير
انها وصية فلان **مسألة** قال الشيخ جاعده خميس مثله في مقدار ما يجوز ان يعطاه

الفقير على هذا الوصية التي هي للفقراء كذلك إذا لم تكن محدودة ولكنها لا تقتصر
 في توزيعها على أقل من ثلاثة • وقبل مجاوزتها في اثنين • وهو قيل في واحد وعلى
 كل مائة فمن يعطي بالمعنى من الحد الغنى • وقوله في الوصية لا يلزمه
 أن يعلم الفقير أنها وصية فلان صحيح وإن كانت الدلالة التي يخرجها
 فيها ما عليه الموصي من جهة الدينية يقدمها وعلى جوابه فيها فلا يجزئ فيها
 إلا حتى ينوي في إنفاذها بما وصي بها بها كما أنها ما عليه أو ما يشبهه
 ذلكم والنية والعمل السلك لها بالقلب فلا تحتاج إلى غيره وفي قول القائل
 أنها باللسان نظر لمن كان له نفس الدار على • **مسألة** • ومنه ومن وصي عليه ^{وصية}
 للفقراء وكان الموصي من أهل الدعوة هل يكون للوصي أن يعطي منها أحدا من
 فقراء القوم وفقراء أهل الذمة وأهل الشرك ما لو يكونوا من المسلمين • وكذلك
 إن كانت الوصية لأحد القوم موصوفا للفقراء هل الموصي أن يعطيها
 فقراء أهل دعوة المسلمين • **قال** • أبا نعيم موقوف فلا بد أن الزعم شيئا
 إذا وضع في الفقراء من أهل الصفا وكانت الوصية غير محدودة للمسلمين
 أو لأهل الدعوة وما في الاختيار فلا يجزي إلا الفقراء أهل الدعوة وهو سواء
 عندي لأن الوصية وقعت منهم • **قال** • الشيخ جاعده نجيب مثل قوله
 في هذا أكملنا الآن قول الفقهاء فيما يجب ويفق أن لا يقدم في هذا أن يلزمه
 الضمان فها مضى لا بد على شيء من بني الضمان ولا ثبوته وإنما يدل تصحيح
 المعقوف على التوقف منه عن الحكم فيه بشيء منها وإن كان الأقرب اليدين
 أموره أنه لا يكون فيه المسائل زيادة فائدة فهو حسن في المعقوف • لأن الوقوف
 على القول في شيء أو الحكم فيه بشيء وغير علم الزعم • ولو أنه قيل فيه على
 العادة لشيء من هذه الوصية من أهل الدعوة الحق في فقر القوم وأهل الذمة
 وما وصو به كذلك لأهل الخلاف • **لدين** المسلمين في فقر أهل العهد ^{لدين}
 أنه قد ذكر الأولى والى عمال لا ينبغي فلا يعود مثله • وإن كان الضمان عليه

لقلنا

قلنا في قوله بعد انه غور خارج والصواب على ما ذكرناه ونحن به نقول والدال الموفق
 للصواب وآذا الوصية للمسلمين في علي بن ابي طالب فاختلف فيه لمن تكون فقبيل
 لاهل البيت وقول ثاني لاهل الدعوة وفي قول ثالث لاهل الاقرار بالدعوة
 وعلى قول رابع فجميع اهل الاقرار فيدخل فيها اهل الخلاف وعلى هذا فانما جاء
 وضو طهر الوصية واهل الدعوة للمسلمين فجاء في اهل الوصية منهم الفقهاء
 ظهر في هذا العموم اهل الحق والاصل كما في حكمها وانما كان الايجاب البناء ان يعطى
 فقرا هذه الدعوة الحق للمسلمين لا الخ في ما ان يعطى منها فقرا للمخالفين ولكن
 الجواز انفاذها على الخصوص في اولئك لا ينافيهم وطول الامور والاعمال **مسألة**
 ومنه اذا وصى رجل الى ثلاثة اوصياء وجعل مع احد هم اموالا كان عنه بالمضاربة
 ثم قال هذه الدارهم اذا انا مت اجعلهم للوصية او امثال هذا الكلام هل الد
 ان يحكم اجعلهم للوصية بهذا القول كانت الوصية بخطة عدل ام لا **الاجابة**
 اذا جعله هو وغيرة اوصياء وجعل لهم كل يقع مقام صاحب هل هذا الرجل
 المستأجر هذه الدارهم ان يبالغ منها اشراك في الوصية كانوا ثقات وغير
 ثقات وكذلك هل الدان يعطى منها انا سألهم قوتها اذا كانت للفقراء وطمان
 قلبها هم لا يخونونها ولو كانوا غير ثقات وكذلك اذا اعترض انسان وكيل
 عدل الوصي وانفذ هذه الدارهم التي للفقراء شيئا قبل ان يباي الوصي على العلم
 الوصي اعم له ذلك ما يلزم هذا الرجل للفقراء والوصي في ذلك **قال** اما هذا الرجل
 للوصي فقوله لوصية اجعل قبلك في وصيتي او لوصيتي قد جعله وصيائي
 انفاذ وصيته وجعل الغيرة ان ينفذ وصيته وبالله فهذا ان ينفذ ما صح معه
 اذا جعل له ما جعل لهم على الانفاذ ولم يشترط في ذلك **والاجابة** ان يعرض الد
 اطاعكم والابن وعلمه وصي وغيره **واما** مستور الحال اذا رحبت الاذنة منه
 نقول يجوز معونته على ما صح من ذلك والثبوت او لم خاصة عند الزينة وهو احس
 القلوب بقلعة الضبط والادانة **قال** الشيخ جاعل خبيل في نفوس

وقول الموصي كذلك في ثبوت تقي الدين عليه السلام لأنه لم يجعلها بنفسه لذلك فغايتها
 أن يجعلها عند موته فكيف يصح على هذا وقال الجواهر وثبوتها لم يخطئ لأنه
 مما يخرج فيه معنى الاختلاف وعلى الوجهين فاصح وثبت بالجملة بما قد جعله
 فيه وصياله وقيل بالاحكام وفي جواز انفاذها صرح معه بعلامة اختلاف القول
 بالذي وقد مضى القول في اوصى عليه وحله وعلى كل حال فما جاز له انفاذه فيجوز له
 على هذا منها ان احتاج اليها او غيرها بالعدل ويجوز له الانفاذ في الانفاذ
 لما جاز له انفاذه او كان عليه غيره ولو لم يكن الاوصياء على هذا جعله له
 ولا بأس باعتداده اذ كان ثقة وقيل كذلك ان يكون مأمورا على قول الذي يبيع الا
 فحق يصح وصايتها مع من المالا ان يعينه فيما قبل ويجوز للموصي ان يستعين
 في انفاذ الوصايا وغيرها من الحقوق التي له او عليه من المال كما انفاذها بغيره
 من ياعنه على اسم اليد وبار به فيه وما غير المأمون فلا الا فيما يكون من
 ذلك مختص فان فعل غير ذلك فانه سلب شي منها الى ابد وصح معه بلوغ ط
 الحق الماهله فقد نفذها ورضي منها وان كان اتى بما منع منه لم يجز عليه فيما يغيب
 به عنه وقال الموصي ان لا يجزيه وقال الموصي مع بلوغه فعليه ضمانه لان لا
 ان يكون برضي الورثة او غيره وهو محال ويجوز له والرضي منه فلا شيء
 عليه الا ان يكون ما يبق من المال ليس فيه لاهل الحقوق والوصايا وياؤ فلا
 لهم ولا وصاء ومن انفذ شيئا من الوصايا عن الموصي قاله الجواهر والوصي وانه بعد
 ان صرح معه فاجوز ان يتم ذلك ويكون بغيرها جميعا ونحو هذا يوجد في كتاب
 المسلمين من اهل العلم ولكن لا يرجع للعارض مثل هذا فانه لا يجوز له وعليه
 ان لم ينفذه ولو صح اذ لم يكن في الورثة وفي بعض القول ان الوارث مع غيره
 اذا انفذ شيئا من الوصايا عن الموصي ان يضمن لشكاؤه قد يكون لهم ما انفذ
 فان صح ذلك مع الوصي وانه فيما صرح معه ورضي به بهي واذا ثبت هذا في
 الوارث على ما ذكرناه في غير اوكد ويجوز في الوارث ان يكون عليه ما انفذ

من شئ صحيح معه في المال قامت به الحجة فجاز على الورثة فبعد صحيح ثبت فان انكس
 في هذا الموضع ظلم ايعلم فلا عزم لم يعلمه الان يصح عليه انفاقه والمالك لم يحكم لهم
 به عليه لجهل عن قيام الحجة به فيعقد ما لا مقدار ما يكون له • فان قد علم الاستباح
 في السراية وغير مجاهدة واما فيما لا يعلم انه صحيح معهم ولم تقم به حجة حتى عليهم
 فعليه لم يرد بنفسه الطالب ان لم يحكم به عليه لم يرد حاكم بلزوم حكمه ولا يجوز له ان يفسد
 ولا ان يهدم على حال • واما ان يكن منهم تغيير ولا ظاهر له وقوله كبر فلا شئ عليه فما
 يعلم به انه في حجة المال لا يشك فيه وليس عليه ان يعلمهم بذلك ان لم يعلمونه الا فيما
 يختلف في جوانحه وثبوته فان انقوى ورضوا به على وجه ما يجوز منهم ولا فضاهند
 لازمه وعليه ادوة الى هذا وتقوم به الحجة التي هي في حكم الظاهر حجة وتحكم به حاكم
 بالعدل يلزمه حكمه وقد مضى القول في مع الوصيان انه ولا فهو بما يحق الاختلاف على
 حال وهذا احد في الانفاذ والوارث مع غيره في هذا الموضع على قولنا في حجة بغير
 الوصي فانه هو الذي يختار في قبيل اليد واليد علم • **مسألة** ومنه وروايت ^{صحيحة}
 لانا مع ودين وغير معروفين وارسلها لهم مع وباعه قلبه هل يسلم وهذه
 الوصية بلغ الرسول ولم يبلغ • **قال** اما اذا بلغت ارباعها ايد وارسلها
 فذلك خلاصه واما اذا لم تصل وكان رسلاها بيد ثقة يجوز له ان يستعين به
 على ذلك في وقت تلفت فلا ضمان عليه وهي في مال الهاك على او صواب مثل هذا وما غير
 الثقة فالوصي ضامن لها حتى يؤدها وبال نفسه • قال الشيخ جاعدر خيس مثل قوله
 اذا بلغت ارباعها وكفى لا اشتراط في خلاصه ان يكون في بلوغها ايد وارسلها
 فالى لا يري ذلك شرط الخلاص لان لو كان الا في ما كذلك كان بلوغها هنا كذا
 اليهم على غير ذلك لا يبرئ منها وهذا مالا اعلم به • واما اذا تبلغ وكان اساءه
 لها في موضع ما لم يعلمه ولا ان يخرجها او يرسلاها فالضمان عليه في مال ولو كان
 الرسول بها ثقة واما في مواضع ماله وعليه وجهه الموصي بها وعلى يد الثقة تلفت ^{قبيل}
 وصولها فلا ضمان عليه وهي في الموصي يخرج وتلف مع غير هوان الوصايا او في

بها وواجبة لها وان هو سلمها مع غير ثقة ولا من يؤم عليها فالضمان عليها لان
 يكون ذلك عن اذن من عليه شيء طاله ويجوز فيها امانة وليس على الوصي ولا في مال المالك
 رجوع فيها بشئ وعلى مال المالك **مسألة** ابن عبيد ان وفيه هكذا وجد مائة
 في ورقة وصيته وقد جعل فلان فعلا محمد بن خالد وصيته جائز الماد والفعل فعلى يكون
 على هذا الوصي اقتضاء ديون المالك لان ان اريت اذ كان لها الكد ديون على
 اناس لا يعرفهم الوصي غير فعله ان او على مفا ليس قال بعض المسلمين لا يكون
 وصيا هذه اللفظة وحدها حق بحكم ما جعله وصيا فينبذ وقال انه يكون
 وصيا هذه اللفظة وحدها في انفاذ وصيته وفي قضاء دينه وعليها الاجتهاد في
 اقتضاء ديونه والذين لا يعرفهم فلا يلزمه شيء وكذلك المفا ليس لا يلزمه فهم
 شيء والله اعلم **مسألة** رجل يوصي بثلاث صدقات فبعض الثلاث افلاج ولما كان
 خدمة الافلاج في تلك هذه الثلاث الشاغل الفلج كذا لفلج كذا او بعد ان
 ان انفاذ من في الافلاج المذكورة فوجد من اربع صدقات لم يحكم الشاغل الا في
 قال بعض المسلمين ان هذه الصدقة للورثة وقيل للوصي وقيل غير ذلك اللفظة و
 قيل انها تكون موقوف على مال المالك ان يكون اوها والله اعلم **مسألة** واذ كان وصي
 المالك غير حاضر فاشترى احد الورثة للمالك فبما وساهم بحقه قبل ذلك
 بغير الوصي لان هذا لا يمكن تأخير الوصية فالحاضر الوصي يلزمه ما منعه
 سلوة الى القبر ولهم الكفا يجوز ان يدفع هو وكذلك ان كان في ورثة يتيم او غائب
 او معتوه ام لا **قال** اذا صح ان الوارث فعل ما ذكرته جاز للوصي ان يسلم اليه
 وقال المالك على قول بعض المسلمين والله اعلم **مسألة** ناصر نجيب في رجل له
 وطان وزوجتان وكل زوجة منهما في وطن وطيبه وكل زوجة اولاد منه وكتب
 عزاء وكتب لاولاده او صباة وتوفي في خلا وطيبه يكون انفاذ عزاء في طيبه عزا
 ام في وطنه الذي توفي فيه **قال** لم تكن وصية العزاء مقيدة ومخصوصة
 بمكان وكانت على ابي الوصي فاجعله الوصي العزاء في الموضع الذي مات فيه ولا
 اكلهما

أو كلها فواسع لذلك وللعلامة **مسألة** ابن عبيدان وأما الوصي إذا أنفذ الحق
 القوي على الهاكك ولم يدها أهل الحقوق الأولاد التي مكتوب فيها الحق على فحاش
 له أن يمشي الأولاد ولم يزل أمور الناس على مثل هذا لأن التعارف بين الناس لا
 يفسد أحدا فقال على أحد علم الهدى الورقة بأن نفسه تسمع بالقرطاسة ولم يزل فيها
 • والامانة حكم الأحكام دين الله عز وجل وكذلك ورقة الوصية إذا أنفذ الوصي ما
 فيها ولم يكن الورقة ممن يخاف من أن يمشيها وإن ضرب على الكتاب لمكتوب وغير
 أن يمشيها فذلك حسن عندي ويعجبني ذلك خوفاً للاشتباه وللعلامة **مسألة**
 ومنه والوصي إذا أبيع مال الهاكك لقضاء دينه وصاياه فإذا المار الوصي أن يوب
 المار بعد المداواة عليه ثلاث جمع فهل يكون إيجابه في المال نفسه أم يكفي ولو في
 السوف • قال إن إيجابه في المال نفسه في الجملة للبيعة واللفظ في الوصية مثل
 الوصية في سائر الأموال والعلامة **مسألة** البعوي وبيع عروضا ومال الهاكك
 بحق الوصاية فلا أن يباع وقبض المشتري ومضى شاء الله قال الوصي أن الشيء القلا
 قد أوصي إليه الهاكك ولم أعلم به عند البيع كيف الحكم في ذلك • قال علي عندي
 قال الوصي عند البيع أو زارة الوصية هذا ما خلفه فلان الهاكك أو مال الهاكك
 فلان وفلان معروف موصوف • وبيع ما عليه من الدين والوصايا فصح بالبيعة
 العادلة أن هذا أوصي به الهاكك فلان وفلان لهذا الوصي أن يبيع الوصية بغيره
 وأما إذا لم يقل الوصي هذا لهاكك وإنما يباع هذا وقبض بغيره وأخره المشتري
 رجوع ولا نقض على المشتري وللعلامة **مسألة** ومنه وفهم مات وجعل
 وصية غير ثقة وحسب الورثة جميع ما تركه وصية هالكهم وصاياه وثق
 وصيها وأغدره كدفع الوصي هالكهم لمنفذ ذلك عن هالكهم إيطيهم ما
 خلف هالكهم بعد ذلك • قال إن صح معهم انعاده أوصي به هالكهم
 طاب لهم من الله ولا حتى يصح معهم انعاده وقول غير الثقة ليكون حجة بزول
 هالكهم التبعة عنهم وإن صح عند الحاكم أنه خائن أو أنه وإن صح أنه منهم أدخل

عنده عند لا يعرف انفاذها والدلالة **مسألة** والذي ينادي علمه ثلاث جمع
 ويوجب في البيعة يكون النذر يوم الجمعة خاصة ام في كل يوم ويبدء بيوم الجمعة
 ويوجب فيها ام الملاح تمام عدد الايام **مسألة** قال الملا اربعة اسابيع ولعل ذلك في
 موضع الجمعة مخففة يوم الجمعة لاجتماع الناس بالجمعة وفي غير يوم الجمعة في
 جميع الناس فعنده ان كاف والدلالة **مسألة** الشيخ احمد رفيع وفي امارة
 وبيعة اضطرت الوصي في دعوت رجل فاجادها فجعلت له ما قال هو اكثر من اربعة
 المثل اثبت ام لا **مسألة** قال في هذا يرجع الاجر مثله لانه قد اضطرها الى ذلك وجادها
 وهي بيعة والدلالة **مسألة** وبطل العيال السلطان العادل والجاير واقامة ^{تجمل}
 في انفاذ وصيته ولم يترك وصيا قال ابن الشيخ ناص لا يجوز للادب اهل العادل
 وعن الصبي يجوز ذلك وعن الشيخ عبد الله محمد يشير في ذلك اختلاف اذا قاموا
 ثقتا مبنيا وغير الثقة لا يجوز والدلالة **مسألة** الصبي ليس له ان يقض
 بالجهل ما يباح له لقضاء دين اهلكه وانفاذ وصاياه ولا يقبل تولد اذا ادعى الجهاد
 لانه يدخل الضرر على غيره ولا بد له ان يبيع مجهولا ولا يبيع معلوما وبال
 اهلكه لقضاء ما عليه بعد الموت وطلب له الحق وحكم الحاكم بشهادة شهود
 المديح والعارضة الحاكم واو بانفاذ ما على اهلكه ومعاونة المسلمين يقومون مقام الحاكم
 اذ لم يوجد وعليه ان لا يقبل قول الوصي الجهاد فيما باع حكم حاكم او غيره حكم
 والدلالة **مسألة** ابن عبد الله وجعل وصيتين ومات ثوبات احد الوصيتين
 فقال الخي منهما ان الوصية جميعا باقية **مسألة** انه قيل ان الوصي الباقي منهما مصدق
 ان قال ان وصيته اهلكه باقية وقيل مصدق في نفعها لانه عليه شدة في الوصاية
 ولا يقبل قوله الذي النصف منها انه باق على اهلكه والدلالة **مسألة** الشيخ
 جاعد خنيس ورجواب له قلت له ان يحبك هذا ان يعلق وصيته على ثقات
 المسلمين فما تكون صفة المعلقة عليهم الوصية هو كل من علم ونفسه انه من
 اهل هذه الملة جاز له الدخول فيها ولو لم يكن لو رثته فعاشتة ولا لعنة لهم حتى

تقوم الحجة بثبوتها عند ورثته ثم ينزل الجوز وهو معا ضد ما لم ينفك الحجة عندهم بذلك
كانت معارضتهم له جارية أم لو قامت الحجة بثبوتها فلا بد في حوزة في انفراد الوصية
ان يكون بري الحكم فيكون هو المدخل فيها او يري جماعة المسلمين عند عدم الحاكم
والا فلا يصح له دخول فيها **●** قال يجوز له في موضع جواز مع عدم وجوده في مندان
كان في تلك المرات فان نزل الحكم حتى يصح له والا فاما معا ضد له ثابته لمن قام بها عليه
من الحجة في ذلك قلت له ولذا اوصى هذا الموصي على ثقات المسلمين فانقصوا هذا ^{اللفظ}
والعدد البقي فيه الواحد ام الثلاث فصاعدا وهذا بين ان يوصي
ثقات المسلمين وعلى الثقات من المسلمين في هذا وقام الواحد والاثنين والثلاثة
ام في ذلك سواء على كلا اللفظين **●** قال عجبني على هذا ان يجوز للواحد منهم وان
جاز لثلاثة في حق ذلك لا يعلم **●** **مسألة** الصبي وقبض الوصي اجزئ
ما للوصي بنفسه جاز ام فيه اختلاف وما الوجه في ذلك والاختلاف قال ان فك
على مقضي بقضيه من ورث او حاكم كان احب الي وان لم يجد احدا لنفسه **●** قلت له
ويزيح شرارة ما يمكن ان يكون فان كان او وزن لنفسه وكذلك خافه في التغافل
على قول واجاز له ذلك اذا كان لنفسه مجوز له ام حتى يات ويكيل له ويزن **●** قال ان
كالنفسه جاز وان كاله غيره فانه قد استوثق في دينه والداعي **●** **مسألة**
الشيخ جمعة احمد الزكي في الوصايا او يشتري بطلان وصاية الوصي **●** **مسألة**
● قال اذا صح مع المسلمين ان الموصي عليه ديون الناس وصحة وصاية هذا
للموصي ولم هذا الوصي عليه وعن هذا المال في قضاء هذا الدين فقد يري الامور
في ذلك انشاء الله **●** ولو لم يسم الثمن للورثة الا ان يكون الوصي غير ثقة فان وصايته
لا يجوز ولا بد من دفع الدين شيئا والهاك ذلك الداعي **●** **مسألة** الشيخ بوان محمد
مداد اذا ارى الوارث على الوصي ان يباع مال طاهرا لا يغير عليه ولا حجة عليه ويؤيد
فداه والمشتري **●** وقال الوصي ان اخفى عليه وان عالم بذلك الحكم **●** قال الفداه
والقول قولان لم يعلم حتى يصح انه علم وعليه اليقين بذلك والداعي **●** **مسألة**

الشيخ مسعود رمضان وحلوات وترك وصيا في انفاذ وصيته واعتذر الوصي عن
 انفاذ وصيته فانفذ بعض الورثة الوصايا والدين الذي على اهلها يجوز ذلك **مسألة**
 قال فقد قال بعض المسلمين ان انفاذ الورثة لوصيته اطلاقا كذا جاز اذا صح انفاذ
 شاهدي عدل او قول الوصي بغير قبض او وصي بها اطلاقا وبعضهم يحل انفاذ
 نصيبه والوصايا والديون والدليل **مسألة** الشيخ جاعد نخيس وفيه ان
 يوصي الزم رمضان لمن لم يرد له ولا غيره وغير ذلك من الوصايا التفصيلات
 في ابواب التوقير الى الله تعالى واحتياط على نفسه فما الزم وحقوق الله وحقوق
 عباده ولم يجد الوصي الذي يكون اهلا لوصي ليدفع ذلك للوصي بصدقة بانفاذ
 الوصايا على وجهها او تطاهر ثقتها وانته عليها بما يكون الاولين على عيني
 بذلك **قال** يوصي الزم ويشهد عليه ومن الخرم ان يكون على هذا فيها
 يتطوع له ويلتمس الوصو الثقة وللامون وكل وجه على ما جعل فيه الدليل
مسألة خلف منان الغاري ولا طلب الورثة من الوصي لما سببه فيها قمم وانفذ
 واطاها كذا فقال انفذت الا الشئ الثابت من ديون اهلها كذا وصاياها ولا احاسبك
 فعندي انه لا يحكم عليه بما سببه لكن ان ادعى عليه حقا غاصها كذا فحكم فيها
 بالحق والعدل والدليل **مسألة** ومنه جازت عن ابن عبيد الله الامارات الوصية
 حكم الوصية منقوضة حتى يصح انها باقية وثقوها فقال في ذلك الشئ الذي
 يمكن انفاذ في ذلك الوقت في قول بعض السلفين ولما مثل الصيام وكان ذلك في شهر
 رمضان او مثل حجة وذلك لا يمكن انفاذ في ذلك الوقت القريب فذلك حكمه راجح
 بعض الوقت بعد ما يمكن انفاذ على قول والدليل **مسألة** والمريض اذا وصي
 في الليل بالظلام ولما لم يلقه ولم يربوا كما لو كان في النهار اوسع الوصي
 انفاذا وصاياه اتمه الورثة او غيره **قال** ما في الحكم فلا يجوز ذلك واما
 في الدنيا ان اذالوا يشكوا في ذلك لم يحل بيمينه من ذلك عايل المحجوز فاجابوا
 ان لا يضييق في ذلك الدليل **مسألة** ابن عبيد الله ويجوز للوصي ان يبيع

وقال الموصي في السيرة ويقف عند كيف ما قدر اذا لم تكن له يتيمة على وصايته ومنعده
 الحاكم عن البيع ويحجب اذا باع في السيرة في وقف الثمن على الورثة مسل ولا يجوز لاحد
 ان يشتري منه الا ان يعلم انه وصي اليما كان يعلم ان هذا المال الذي يرثه هو بيعه
 للموصي فان كان لا يعلم انه الموصي جاز له ان يشتري منه فان ابي الورثة ان يردوا
 وحقتهم وهذا المال مضي البيع ان استند له ذلك وجوز له فيما بينه وبين الله والله
 اعلم **مسألة** المصبي والحاكم والموصي اذا اشترطا فيما يبيعا من مال الميت الشط
 الذي يزيل عنهما الفهمان فان صح في هذا البيع ما يوجب النقض في البيع وعيب فيه
 ولم يعلم به المشتري او جهاله والمشتري في البيع انك الشط ويحل للنقض الماشري
 النقض ويخرج بذلك في الاطكال حتى يعلم وتكون رد ذلك الماشري على من باع له
 على البائع القيام بذلك في الاطكال كيف صفة ذلك قال هذا شرط ينفع به البائع
 والزم الفهمان في حاله ولا يبطل حجة المشتري والدلالة **مسألة** الشيخ سلمان
 محمد ملا وفاعل الموصي في الحقوق على اهلاك الموصي ان كان يمكن قضاء تلك الحقوق
 وبعد علمه عونها وغيره ان يكون هو علم بقضائها في غير يتيمة في ظاهر الحكم
 حتى نصح انها باقية بعد وليس له ولا عليه قضاء تلك الحقوق في حال اهلاكه وان
 كانت تلك الحقوق التي علمها الموصي على اهلاك الموصي يمكن قضاؤها بوجوب الوجوه
 بعد صوره على انها قد قيل ان لدان بغضبها او مالها اكد ان صدقها هل الحقوق
 الورثة فان لم يصدق ولم يرضوا بقضاؤها وطله فاذا منعته حجة حق عن قضاء
 تلك الحقوق فليس له قضاؤها في ظاهر الحكم والدلالة **مسألة** الزاوي عن رجل
 جعل ابوه وصياله في انفاذ وصاياه وقضاء دينه واقتضاء ديونه وكتب له اجرا على
 ذلك ثم هلك عن دين يستوفى ماله هذا الواجب ثابته ام لا قال ان كان وصي له
 بالاجرة وصيته وكان الدين يستوفى ماله فعندى انه لا تثبت له هذه الوصية الذي
 اوله عند ولا بد له من القيام في انفاذ دين والده اذا كان قد وصوله في قضاء في حياته
 بذلك لان منعها مانع عنه لا يقد عليه والدلالة **مسألة** ومنه وفي رجل مائة

الحج فارتدت عنه **ب**ن ابي اوسيل او غير ذلك وارسل عنه غيره ولد العشرة **الذي** رسل
 عنه حتى يبعده وياتي بغيره عوضا مثل عوان او غير ذلك نساؤه وبيع هذا الذي
 ارسل عنه وكتب في دفتره بخط يده قلعة طال فلان كذا وكذا وطال فلان كذا وكذا
 ثم مات هذا الذي قبل ان ياخذ العوض رجعت اليه الا له وانا حتى له وقاتي لي
 جازين ان اعطى اصحاب الرسايل ما كتبه في دفتره بخط يده اذ كنت اعد خطا لم ليس
 لي ذلك وقلت هذا الرجل يتكلم كيف اصنع **•** قال لليبين لي جوان العمل به على هذا من
 دفتره حتى يصح بغيره على وجه ما تقوم به الحجة فهو فيد على شيء بغيره وفي غيره من
 تلك الدلائل او غيرهما او يصح انه في ما لم يزل به ضمانه على حال فيكون عليه
 في المال والافلان وان غفرته بخط يده لانه ليس باقرا في لا وصيته ولا فيد على تلك
 الدلائل على ان ما هو في الدلائل فيها ولا في غير ما باق على حاله لم يذهب عليه في حياته
 على وجه ما يكون له فيد العذر ولا بعد فانه فكيف يجوز لكان تعظم في ذلك ما له كما هو
 في دفتره بغيره حتى يبعده عن لازم او جازي فاني لا اري هذا فاعلم لو كان عن اقر **•**
 دعي ما في دفتره وحده فانه على هذا لكان لا شيء من وعلى قول يقول في مثل هذا ضمانه
 حتى يصح له العذر بما به ويركض اذا صح عليه انه صار على ما يدعون في الاصل في
 يديه فلا فيد وجب **•** فيكون له ان يحكم فيه وحكام المسلمين لا يمكن ان تكون منهم وعلى
 كل حال فليس كذلك ان تحل لنفسك في هذا في حال حتى تعلم بغيره على انما هو وفي غيره علما
 لانه راب فيد او عن تقوم كالحجة به كذلك او يصح معه انه في فيد ما يلزم به ضمانه عما
 لا اختلاف فيه ثم لا تقدر على بلوغه بغيره **•** فيكون له ذلك **•** وعلى هذا فيجوز لك في
 هذا الموضع ان تعطو غيره ما يكون له وحق بالوصاية عندك وقيل حتى يكون
 عن الحاكم والقول بان لا ضمان عليه حتى يكون منه ما يلزم به فيد الضمان فهو
 لاكثر **•** قلت له وان ظهرت على هذا الرجل الحاكم المتقدم ذكره ديون ولهم
 يحل لها ما يقضيها اهل في الاضحا هذه السبايل المذكورة من محاصرون الدنيا
 ام ليس عليهم محاصصة وهل يصير مثل الدجور ام هذه السبايل مثل الامانة عندك

قال فهو عترة الذهب ولكن الدجعة مجهولة على حاله كأنه مما يلحقه الاختلاف في ضمانه ان لم يصح له ما يبيع من ذلكا ويلزمه به في وجهه معنى الدين على قول القول بضمانه هو الاكثر. ومنى صح لاحد منهم ماله يعونه لم يشاركه فيه غيره وكان به اول وان لم يصح خرج فيه معنى ما ذكرنا وكان في موضع ضمانه على قول في كفاية والديون وعلى قول في القول انه لا ضمان عليه حتى يصح عليه شيء مما يلزمه به الضمان فلا شيء له الا لم يصح ذلكا للدعا على **مسألة** ومنه ولا ساقنا انا ولا في الحج وغيره وارسل عندنا في اناس شي بضائع ليس بها اولى عشها وحى بالتي قيمتها عوضا نفسا وبلغ الخ ما ارسل عنده وكتبه في دفتره بخط يده فلهذا فلان كذا وكذا واولان كذا وكذا ثم رأت في هذا فاكتسب في ذلكا اخذت هذه الدراهم واشترت بها عوضا او اتيها بعينها هل نرى في الجايز ان اقبط اصحاب الرسايل كل واحد حصته وعوضا او دراهم ام اقبطها ورثتها في وكيف الخلاص في كنت عالما بكون الرسايل او غير عالم الا في وجدت كتابه في دفتره كما وصفت لك قال ان كان لك علم بهذه الدراهم لا تشك فيها معك انها لولئك المرسلين للسابع لم يصف عليك فيما عندي في الجايز ان تعطى كذا ماله فان كانت مخلوطة فلم تعرفها لكل واحد منهم بمعرفة جاز لك ان تدفعها اليهم او الى من يقف فيها مقامهم حمله ط يقسموها فيما بينهم على بعض المذهب في الاى الاعلى الى حاله فانه مما يشبه انه يلحقه معنى الاختلاف اذا لم يكن وصيا وعنفك بالحق في ذلكا مانع. **مسألة** يخرج على اريد جواز فشا او كرها لم شى على وجه الاحتساب لاهلها في موضع عليك عا درهم او اثنان فلكم بالرضى لا بأس به الا انهم بالخيار ان شاءوا اتعوه كذا فخذوه وان شاءوا الدراهم فلم عليكم ان ذلكا قد كان منك في اموالهم لا عن ارضهم في ضمانك حتى تتخلص باحد الاوين منها وان كان في موضع الاثنان بالرضى من جهة الواسع لا يضييق عليك. **مسألة** ويخرج على قول ان يكون لهم تلك الدراهم لا غيرها ولكن في الحال بالا والاقول. **مسألة** وان كان فيهم وليس كذلك

تأتي مثل هذا في طالع الادعي نظر الصلاح في الحال فوفق ما فيه صاحب له جازك واللا
فالضمان اولي اليك بما ايدى به وبالذات في مثل هذا على يدك والذات **مسألة** ابن
عميدان والوصي اذا اتهم الوارث باخذ شيء من امواله اكد كتمان شيء الدان بحلف
الوارث اذا انكر وكان على الموصي ديون وحقوق تحيط بالام لا **مسألة** قال ليس
يعين على الوارث الا ان يكون الوصي وارثا من الميراث والذات **مسألة** ومنه وما
الوصي اذا كان لاجرة على انفاذ الوصايا وقضاء الديون ولم ينفذ اكد وغيره
فلا جرة له وما اذا كان له عند في شيء وانفذ الوصايا او في شيء وقضاء الديون
ولم يكن له الانفاذ والقضاء في ذلك الوقت فانه يرفع بقدر ما يعسر عليه عند احد
من ثقات المسلمين فاذا فعل ذلك فانه جاز له اخذ الجرة ولو رد اليه ذلك للثقة ما
رفعه عنده والذات **مسألة** الشيخ حبيب بن علي في الوصي اذا كان اوصيا لها
نحية ولم يستأجرها الوصي من نحية لها عن امواله اكد لم يكتبها في وصيته وسارها
عن نفسه ورضى فلما احسنه امواله اكد ذلك لان احسنه شهودا ولو محض كانت
ليكتب الذي عليه ووصي محض الشهود الحاضرين ان علي في طيحة لفلان
فلان وبلغت شهادتهم الوصية المحض لو صيد ان يؤجر وبالذات **مسألة** يقيم
قال ان كان الشهود مأمورين على الشهادة في الامانة عليه في الامانة الثلاث على
الوصي ان يخرجها وكد والذات **مسألة** واذا عنت الوصي مناعة في
الوصية ثقيل المونة في تصحيح الوصية عليه وما كان من المونة في مناعة
في المال في السقاية فذلك في المال والذات **مسألة** الشيخ جعفر بن عيسى
في وصي ومن عليه حقوق للناس فما وصي بها عند حل لفظ ثابت وجعله
وصية في انفاذ اوصي به يجوز للوصي ان ينفذ اوصي به هذا الرجل عا لانيته
ام لا **مسألة** اريد ان وجدت هذه الحقوق مكتوبة بخط الموصي في خط غيره
ما القول في ذلك اذا كان الوثية انها ما او بالغين او غايين ككتمان انكر وهذه
الحقوق **مسألة** قال لا اعلم ان يمنع من انفلاها علانية بالامانة معارضة هنا ك

معارض يكون له الحق بالفتح عليه ولا وقف بين خط الموصي وغيره والكتاب بين
 المسلمين بالعدل على الصحيح ما قيل **مسند** ويجوز في كل شقة ما جاء فيه من الاختلاف وان لا ينفذ
 من المكتوب شيئا الا اذا كان الا وكما ذكرته حتى يصح بغيره والعدل **مسند**
 الشيخ ناصر بن عيسى وفي الورثة البالغين اذا ادعوا على شيئا فقال لهم الله باع ما اهلكهم
 لانفاذ وصيته قبل ان يخرج عليهم وقال هو بعته بعد الحج عليهم الله عليه من الله
مسند قال ان كان الوصي مسلما ثقة فالقول قوله وهو صدق موثوق ولا يبرأ عليه
 في مثل هذا الا ان يدعوا عليه حقا وكان وارثا فعليه البر من ان لم يكن وارثا فلا
 يبرأ عليه والعدل **مسند** ومنه وروى شيوخنا للإصلاح فلج او مسير جعل
 وصيته بعض ورثته وهم بالغون كلهم فاستأجل جلد ورثته وصيته ليصلح الفالج
 او المسير بما اوصى به اهلكه وغيره ان يشاء والمستاجر بغير الورثة لانهم لا ط
 بعارضونهم فيما يفعل فعل يجوز في بعضه عن وصيته اهلكه لا افعاله ذلك بعد
 الفعل فلا يضييق ما ذكرت هنا في قول بعض المسلمين **مسند** ان اليت وان لم يشاور
 من قبله لا طلب منهم التمام وبعد ان فيها عندهم انهم مقوضون له في جميع افعاله
 ايكفي ذلك **مسند** قال كاف على قول للعدل **مسند** ومنه والوصي اذا قال
 احدا على خذ فلج وموضع الموضع او وقت الوقت عما اوصى به الموصي لم يقا
 طعه مقاطعة ثابتة في الاحكام وفعل ذلك وقال على سبيل ما كان بينهم هل يجوز
 ان يسل الوصي ما اوصى به للموصي لذلك يكون ذلك انفاذا ما اوصى به اهلكه قال
 كاف على قول للعدل **مسند** وعلى قول ارجاز للموصي شرا ببيع بالنداء وقال
 للموصي اذا وقف عند ان يخذله بما اوقفه من يذله عليه قال ارجاز ان يخذله بما
 وقفه عند ان يخذله من يذله عليه وعلى قول من يخذله ذلك فلا يكون الا بعد طيبة نفس
 وقف عليه ورضه والعدل **مسند** ومنه واشتوى شيئا او احلا قامة ليس
 قيامه حجة في انفاذ وصيته وترك ابنا ما لم يعرف بخيانته يجوز للشراء وعنده
مسند قال عن الشيخ ناصر لا يثبت وعن الشيخ سعيد بن شيور اذا كان المقام ثقة

في غير الشراء منه وعن الشيخ عبد الله كذلك وتركه اولو الله على **مسألة** وإذا
غير للشئ مما اشتراه وطال الهاكك او غيره لا يجوز تجوز له ايست الغير عند الوصي
او مع وكيل الغائب ومع البايع بنفسه لا مع الحاكم فقط قال عن الشيخ
ناصر جاز عند البايع اذا كان البايع عالما بالعيب وعن الشيخ سعيد بجواز
الغير لكن اذا تناكر فيحتاج الحاكم وعن الشيخ عبد الله لا يعدم الاختلاف
غير انما حصل الغير مع الحاكم فان لم يكن جماعة المسلمين الذي تقوم لهم الحجة
والدلالة **مسألة** عن الشيخ ناصر عيسى في الوصي هل يجوز له ان يبيع من
اصول الهاكك لاكثر مما على الهاكك المحقوق به من سعة ان يبيع لعدة اموال
الهاكك للبايع بالخيار ام لا يجوز له الاقتضاء المحقوق والديون التي ليست في
شئ من بيع الخيار قال لا يوسع البيع للمال الهاكك فيما عليه الا بقدر ما عليه
الا بضي المورثة اذا كانا ممن يجوز رضاهم وعملكون او ظهر ما البيع لعدة ما با
بيع خيار اذا لم يصر له صلاحا وتوفيرا فلا يخرج اجازة ذلك قول المسلمين والله
اعلى **مسألة** لا نقصان على حجة الوصي اذا قضى للوصي شيئا مما اوتيه في
خواتم اذا لم يرجع عما اوصى له بالاجرة منها بشئ والله اعلى **مسألة** انما ياتي
ان وصاه الهاكك في قضاء دينه واقتضاء ديونه وقبل له بذلك فعندى ان
عليه المطالبة ان صح عليه الحق للهاكك ان قدر على ذلك الا ان يكون الورثة
بالغنى فالكفى وهو رواية وهذه المطالبة وان لم يكن اوصاه الذي انفاذ
الوصايا واقتضاء الديون لم يكن عليه ذلك الا اذا كان قد قضى الديون وانفذ
الوصايا والله اعلى **مسألة** وجواب لابن عبيد الله وليس للوصي ان يخلف
الذين عليهم الحقوق للهاكك الا ان يكون وان شأوا الله على **مسألة** الصبي ان
الميت اذا كانت املاكه لا تكفي الحقوق التي عليه في اجرة انفاذها ورثت بالمسلمين
وفي غير الامام عن الصواب في الزكوة وان كانت تكفي لها والاجرة الانفاذ
في مال الهاكك والله اعلى **مسألة** ومن احسب فانفذ وصيته ميت

له وصي غائب من المصدرة في الحجة لا تنال له ولد وثمة بالغون أو يتام فاجوز إذا لم
 له الوصي المنفذ فعل ذلك لم يضيق على حسب ما عندي والدليل على **مسألة** المصحح وفي
 ثقة يبيع متاعا طاهرا ويقول انه وصيته فانما يعجزني ان يقبل ذلك منه ويشترى
 منه ويقبل قوله فيما ينفذ عنه او يعينه على الانفاذ والدليل على **مسألة** رجل وصي رجل
 فسلم الوصي الى ذراهم وقال هذه اوصوك بها فلان فعل الجان اخذها عنه قال الذي
 وجدت انه اذا قال ان هذه الدراهم كذا وصيته فلان جائز ان اخذها ما لم يعلم انها
 من مال الوصي فاذا علمت لم يكن لك اخذها الا ان يكون الوصي ثقة **وقال ايضا**
 اذا قال الوصي هذه الدراهم اوصي بكها فلان انت واخوك هذا سهمك لم يكن لك
 اخذها سلمه اليك حتى تعلم ان اخوك قد صار اليهم سهاهم من الوصية او يكون الوصي
 ثقة فحينئذ لا بأس عليك فيما اخذت فان اخذت منه وهو غير ثقة لم يكن لك ان
 فيما اخذت والدليل على **مسألة** الشيخ تيسر عيدا لا يعجزني ان يوكل الوصي وكيله في
 قبض الانفاذ وصية الا ان يكون الهاكك هو جعل لذلك وانما ان يستعين على
 انفاذ الوصية التي رجعت عليه عن شاة وثقات المسلمين واذا كانت الكوالة فلا تثبت
 فلا معنى لكاتب ان يشغلها نفسه والدليل على **مسألة** التاملي في رجل وصي وصية
 على غير ثقة وادب الوصي ذلك اذا كان الوكيل غير ثقة يجوز له ان يعين هذا الوصي
 والوكيل في ان الوصية او الشيء الذي وكل فيه يجوز قبضه ايدفعه الوصي وثوق الكفالة
 وغير ذلك **قوله** قال ما عانده هذا الوصي بالحساب فلا يضيق ذلك وما الاكل
 والقبض لا يخذل عنه فاذا لم يقر به وقال الهاكك فلا يضيق ذلك في معنى الحكم وان
 قال انه وقال الهاكك فلا يخذل عنه ولا يقبض ولا يوكل اذا كان الوصي غير ثقة حتى يصح
 عنده ان الهاكك وصي بذلك لا يخرج من ثلث مال الهاكك اذا كان وصيه والدم
 اعلى **مسألة** ومنه والوصي اذا يبيع شئ ومنع الموصي من ان يبيع عليه ويبلغ
 ثمنه فاستخرج حصه له يبيعه على نظر المصالح ثم لا يبعد فلم يبلغ الا ان فلا ضما عليه
 فيما عندي اذا كان قصده المصالح والدليل على **مسألة** ومنه فمن وصي له اخذ شئ

واللاههم ووات الموحي ونوري على شوق ومتاعه فاشترى للموصي له ومتاعه واشترى له
 بقدر اوصوله به هل يجزئ ان لا يوفى ثمن ما اشترى له ويجعل كذلك قبل اوصوله
 به ويسح الوصي ان لا يبط المدا كان يعلم ان الهاك قد اوصوله بقدر ما عليه
 ما اشترى من طاله هاك **قال** في ذلك اختلاف **قوله** لا يكون ذلك الا بالموافقة
 الا ان يبيع عليه الوصي ذلك ما لا يراه الوصي وقوله اذا صار عليه المداهم
 مثل ما لا يسقط عنه ولو احتج الوصي بموافقة والد على **مسألة** الشيخ جاعل شمس
 قلت له والرجل والملك اذا لم يجد وصيا ثقة يوصيان عليه اذا يصنعان فيما
 بينهما من الحقوق والوصايا **قال** يكتفيان وصيتهما ويشهدان عليها و
 يكونان على التماس الوصي الى ان يجله او يعقبا على ذلك والد على **مسألة**
 ومنه وهل يجوز الاثبات في الوصية اذا كان الوصي غير ثقة الا ان يطمئن
 قلوبهم لينفذوا في تلك الوصية الا ان يخوف علمها حوالا الجمل وقلة الخدم
 والهمة في سرعة انفاذ ذلك ما اعطوا لها في حواله **قال** لا يجوز ان
 تجعل وصيا غير ثقة واول ذلك ان يكون تاموا لا يدخل فيما لا يسعه من
 تلك الوصية بعلم ولا جهل والد على **مسألة** الشيخ هل للمعتمد
 العدوي في وصية اللسان على الوصي بغير ايشهاد ولا خط عدل وهل للوصي
 انفاذ ذلك في الهاك ايتاما او غايبا وبلغا **قال** ان جاز للوصي انفاذ
 ما صح معه الوصاية بالثبوت في طاعة الوصي والد على **مسألة**
 ومنه اذا مال الهاك فيها قبل الايباع في حقايب حتى يقدر عليه خوف التلف وقول
 يقام له وكيل وقيل المسلمين ليقبض له حقه بعلابح والجب الشيخ سعيد احمد
 ان يترك حق الغائب في جملة مال الهاك ويشهد البتة على ذلك **قال**
 واما الشيخ جاعل شمس فكان يحاجبه ان يخرج مال الغائب من مال الهاك ويترك
 حيث يؤمر عليه فانه ذهاب للمال الذي الورثة ويذهب بذهبها **قال**
 الغائب والد على **مسألة** الفقهاء هنا خلفان في وصية هاهنا كذا

له في الوصية حق الوصية في يد الوارث فلم يقدّر الوصي ينقر عنهما منه ثم إذا خال
على الوارث في انتزاع الوصية وكتب للوارث خطأ أو يجوز خطأ منه الله عليه حق
ولا دعوى من قبل الوصية فلما قبض الوصية غيّر الكتاب الذي كتبها على نفسه الحق
له الغرض في ذلك **مسألة** قال أكتب على نفسي خط الجاني خطه واطال فحذفه وعلا
ما وصوله به فهو ثابت عليه في ظاهر الحكم على رأي الرأي الكتاب من الجاني خطه تقوم
مقام الشاهد بين المسلمين وإذا إذا شهد بين الكتاب على نفسه وتقوم به
الحجة والشهود أن ذلك احتياك منه على استخراج الوصية من يد الورثة فتوصل
بها إلى قبضه فعد على هذا الرجوع فيما عدى ولا يرى بطلان حجة بذلك
لأنه جوتوصله الحق بل أن ذلك **مسألة** الشيخ جاعده غيب
ويستغنى للوارث أن ياورى من لا يورث له ولا يورث له ولا يورث له ولا يورث له ولا يورث له
يقيم ويترك الصوم عن هذا الكمال بالاجتزاع يجوز للوارث والدليل **مسألة** ومنه
في الوصية إذا استقرض بعض المداير من أوصيه أياها على أو وصي عليه المتفق له
فأجازها فمن رأى منه حاجة ضرورة ولا عمل الفقهاء لم تحضر تلك الدارهم
الموصى بها فكيف يثبت في ذلك ولو لم يظهر ذلك لما اقتضى عنه أم عليه إظهار
ذلك عند المقرض من القرض أنه يقرض على مال الفقهاء لا لنفسه حتى يكون
القرض واقعاً بعلم من إجماعاً فعلى معنى قوله بعد أن عرض عليه ذلك فأنشأ
تكفيد قصد نيته في ذلك لنفسه ولو لم يظهر ذلك على ما اقتضى منه الدار يكون
هذا كمالاً من وجوبه الأبرضاة أو على حال الدليل **مسألة** الفقهاء هنا
رخلفان رحم الله في الوصية إذا كان على يده بعض الكتب وقفا فاذت منه يكون
ضامناً لها **مسألة** قال إذا انتزع هذه الكتب التي لا يؤمن عليها وغير
دلالة منه لأن انتزاعها عليها بل بحكم الغلبة فهو عدى سأل من ضمها على هذه
الصفة وإن كان انتزاعها سبب منه من الله وغيرها فاحتشوا عليه لزوم الضمان
إذا صار في يد لا يؤمن عليها بسببه **قلت** له وإذا خلق لها كل شيء الجلي

وشهدت به تركته الله موهون غفله بكذا وكذا دون سائر الورثة وشهد
 بذلك كثير من عوقر الناس وحكم القاضي له عطفا هلك كيف الخلاص للصوتي
 قال ما قامت به البيعة في الحلي الله لحد والنايب وانه موهون بدلائله معلنة
 فهو ملحق له وعليه فلكا بما قامت به الصفة واما شهادته العوقر والناس
 الذينهم لا تقوم لهم حجة فلا يصح بها ثبوت حكم هو وورثته اهل الكان
 كان قد اتخرج منهم بغور حق والمواد التي يستطابده فيده هو سائر ضمان
 ذلك واما شهادته به التريكة فهو ثابت عليها ويكون ذلك في حقيقتها والميراث
 بتدريطينها منه ولعل بعضا او حجب عليها جميع ذلك لا يوزع على ميراثها وليس
 قولها ذلك حجة على سائر الورثة اذا لم يقبلوا قولها قلت له واذ علم الوصي
 ان على اهل البيت قبل طناء المسجد يجوز له ان ينفذ على شيء مما خلفه اهاك
 فانفذه على غير وجهه ايتكون الوصي ضمنا لذلك قال اذا كان المصطفى
 يتعلق هذا الطناء على الموصي بعانة علمه الى ان مات وقعه جعله وصيا في انفاذ
 ما صح معه من الحقوق وعليه بما منه جاز له انفاذه على هذه الصفة في بعض
 ما يجوز منه معارض في صلح المسجد والا فلا سبيل الى ذلك الا بالصريح من الموصي
 او صوابا نفاذ او تيم البيعة بقائه وان غلب عليه فانفذ على غير وجهه جاز في ضمانه
 على وتعد عليه ذنبه قلت له وان وجد الوصي في الوصي وصية مكتوبة باباح
 محمد بن الفلان فلان ولو رسم قبيلته ولا يملكه كيف حكم هذه الدلالة تخرج للولا
 ام تكون امانة قال اذا لم يعرف للكتوب له هذه الدلالة بالوصية بصحة تعيينه
 وتعيينه من غيره واو يورثه موقوفه فان كان وصية تفصيلية فهي واجبة للوصي
 وان كانت ضمان فحكمها حكم المجهول وتعد على ما قيل فيده قلت له واذ وجد
 الوصي مكتوبا في الوصية شيئا من الدلالة لفلان فلان التفات في الوصية
 في اي موضع والا فلا يورثه انما هي ام ميتت كيف حكم هذه الدلالة قال
 اذا لم يعرف موضعها لم ير لها حاله الا ان وقع ما كتب له ما لم يجز به وهما

صار موصيا منه فالحكم فيه كما تقدم في التي قبلها • قلت له واذا وجد الوصي شيئا
ومضاه الهالك عند احد الناس ما نفذ ولا ان لا يتعوض له بشئ لان ما باعه والديه
هو كاف لانفاذ الوصية يسعد ذلك • قال ليس على الوصي القيام في قبض
امانات الهالك ممن اتقنه عليها في حياته ما صح له انفاذ وصيته بدونها وانما
هو ميراث لو رثته واوهام الرجوع اليهم لا لا غير • قلت له والنخل والارضون
التي خلفها الهالك يلزم الوصي الدخول في القيام فكم ام لا • قال اذا لم تكن
تلك الاصول فقاوم له انفاذ الوصية بدونها فليس له ولا علم ان يعرض
لها شئ وانما هي ميراث وورثتها او غيرها والدعاء • **مسألة** ومنه رجل مات وترك
ورثة فيهم يقيم ووصي الوصية لشيء من العيوب التي فابطها الشيخ وانفذ
الوصي بملأى البالغين فلما بالغ اليهم تمسك بالشرع ولم يرث الوصية لان
الرجوع سهمه منها على الوصي في حياته وعلى ورثته بعد مائة ن قال انفع لليتيم
الرجوع سهمه وذلك المنفعة على الوصي في حياته وعلى ورثته في الد بعد مائة
اذا صح عليه انفاذ ذلك بعد غيب ثابت في الشرع لانه على هذا وشأنه لا ان
له في حيا وصيانة حيا وميتا وانفذ ذلك بملأى الورثة البالغين ورضاعهم
فليس ذلك مما يوجب ثبوته على اليتيم اذا لم يررض به بعد بلوغه وانما يحقت
ثبوته للصين بدونه والدعاء • **مسألة** الشيخ مثل سعيد اذا اراد الوصي
ويبيع مال الهالك او الوصي يشتري له بغير علم البائع ففي ذلك وجه من
الصواب وقال بعض المسلمين يكون البيع والوصي غير المراد ان الشراء له ولا
لبائع غير المراد ان الشراء للوصي واما ما كان يرضى اذا اخذ الوصي ما يبيع لبيعة
فايزله ذلك على قول بعض المسلمين والدعاء • **مسألة** ابن عبيد ان وفي
الوصي اذا كان حاضرا عند كتابة الوصية وسمع الكاتب يقرأ على الوصي ويسمع
الوصي في كل لفظة اذ لاها الكاتب عليه يقول نعم ثم مات هذا الوصي وري
هذا الوصي شيئا من المنفعة وصية هذا الوصي لفظا غير ثابت في الاحكام هل له
وصية هذا

ان ينفذ هذه الوصية على ما سمع وان كان يرى شقاق الوصي
 او لا يرى الا ان يسمع منها الصوت كان الوارث بالغاً او قاصراً قال الشيخ
 كان هذا اللفظاً نهياً او مخصصاً فانه لا يري من هذا اللفظ الوصي انه هو الذي يقدر
 على نفسه او وصي في الموضع كان هذا اللفظ الذي يسمعه صحيحاً ثانياً في الحكم
 وجعل الوصي وصياً في ذلك جازله ان ينفذ اقره الهالك على نفسه او وصي في الموضع
 بواشفاق الوصي فيمكن ان كان بينكما شفا وجهه وهو الذي يقدر بذلك فيقول
 حق يري شفقيته ويمكن ان يقول على الدنيا انه جازل في الموضع من ذلك في المثال
 اذا روي في الشك في الامانة انه هو الذي يقدر بذلك وصي به والشيخ
 الشيخ نجس عبيد عن رجل وصي بوصايا وارث الحقوق للناس وعليه حقوق
 غير التي في الوصية وصدقات وغيره وترك ماله قليلاً كيف يفعل هذا الوصي
 قال ان الوصي بهذا أولاً فيقضي الديون والحقوق والضمائم اللازمة فان
 فضل من الاشياء فثلثه للوصايا والثلثان للورثة فان لم يصل الثلث جميع
 الوصايا اقتسط بين الوصايا على قدر ما ينوب ذلك القليل بقلته والكثير بكثرة
 بيد الوصي ولا فاصيح ما يخاف ضياعه كالحج والتمتع والذوات ثم العوض ثم
 الاعمال الا ان لم يكن بذنبيها وبها العوض والذوات في جملة واحدة ولا
 لاصول في ثلاث شح ويوجب في البعثة والاداء **مسألة** الشيخ سليمان
 محمد وملا والوصي اذا اعتذر عليه شيء من وصية الوصي ان ينفذ في الحال ولا بد
 ان يكون منفذاً له وما عدا عنده ما وجبه خلاصه قال اذا تعذر انفاذ وصية
 الوصي بعد ذلك الوصي عند المني وقت قد قيل يدفع الوصي تلك الحقوق
 للوصي الحاكم وحكام المسلمين والجماعة المسلمين عند عدم الحاكم الا انهم يقولون
 مقامه عند عدمه والجماعة قد قيل انهم ثمان فصاعداً يقول بعضهم بعضاً
 فان قبض الحاكم تلك الحقوق وردها اليه صار اميناً فيها وان تجد السبيل
 الى انفاذها على الوجه الذي يحوز عند المسلمين فان عدم الحاكم ومعاودة المسلمين
 فقد

تقديرها جازية تقبض الثقة العدل والمسلمين على قول وقال بذلك من اخذ بقول
واذا قول المسلمين لم يهلكه والدليل **مسألة** واذا لم تثبت وصية الهاكك
وظاهر حكم المسلمين والوصي مطهر من قبله بحيثها انفاذها كان الوارث يتيم او
بالغا **قال** ان كان في الورثة يتيم لم يجز انفاذها على طئانه قلبه بل الهاكك
الا ان يكون سمع الهاكك بوصي بلغا ثبت عند حكم المسلمين كان ان ينفذ ذلك
فما بينه وبين الدار كان الورثة متمكون او هو وصوا بذلك جاز له ذلك في الدار
اعلم **مسألة** الزام ان الوصية لا يبطلها اعتدال الوصي منها ان وجب العبد
بالحق وعلى الورثة انفاذها ان لم يكن فيهم احد لا يجوز تصرفه في ماله فان كان
فيهم يتيم وطائفة فيقيم طو الحاكم ويكلف في انفاذ وصية الهاكك **واما الاقارب**
للمسجد فجاز تسليهم ولو لم يكن وصي ثبت في ذلك بعينه والدليل **مسألة**
الشيخ فعلا لعبد الله في انفاذ الوصايا بالصكوك بعين اشهاد على اعيانها
على معنى قوله لا اللفظ بعينه وهو هذا **وفي** صوابها انه لا يجوز له ان ينفذ ما
يجد مكتوبا في وصايا الهاكك وصايا او طرقت وحقوق وضمانا وغير ذلك في
يعلم ثلاث خصال علما صحيحا الاشك فيه والدرج اولها ان يكون الوصيان يقول
الكتاب ويعرف مكتبة الكاتب الذي كتب وصية الهاكك معرفة صحيحة لا تخالجه
في ذلك شك بذا ان هذا الخطا خط الكاتب فلان والحصله الثانية ان يعرف الكاتب
بالعدالة وانه ثقة وثقات المسلمين ولا تاحقه التهمة بالخيانة في يده ولا في ثوبه
الاشياء ابلا والقلب مطهر وطيب وقلبه والحصله الثالثة ان يعلم اصل دخوله
في الكتابة بين المسلمين وان دخل باي حجة اذ ان يكون باواطام عاد او باوقافهم
وحكام المسلمين او باجماعة المسلمين عند عدم الدام والحكام الذين يقوم بهما
الحجة في ذلك **فاذا** علم هذه الخصال الثلاث بلا شك في ذلك ولا ريب جاز له ان
نفاذ والا فلا **قلت** له فذا عدمت خصلة وهذه الخصال الثلاث احسن للوقوف
عن الانفاذ قال في الوقوف عليه واجب ولا يجوز له الدخول في ذلك ابدا والدليل **مسألة**

مسألة الشيخ جاعد غيب الوصي في الوصي إذا جعل في انقاذ وصية
ثلاثة رجال فعذر منهم اثنان لعذر واحد وعذر وفي واحد يجوز له انقاذ الوصي
للموصي وحده ولم يجعل الوصي لكل واحد منهم ما جعله لهم جميعاً فكان معنى قوله
ان يجهد ان ينعاه مكانه فعذر في الثقات مع ولم يعذر حتى يكونوا على وفق
ما اراد للموصي في انقاذ وصيته فان التفت ذلك والافعال على ميل الاحتساب
وغيره ان نالهم ذلك الدلالة **مسألة** ابن عبيد ان الوصي اذا عجز كسور
لاحد غايب منهم وكان في ذلك الوقت تجاوز الناس مثل تلك الكسور ثم
جاء وقت لا تجاوزن ها بلعزم الوصي بذلك تلك الكسور قال اذا صارت الكسور
لا تجاوزن الوصي باخذها بالوصي قد تلك الكسور وتكون تلك الكسور لورثة
الموصي وان اخذ الوصي الكسور الضعيفة ويدر عنده فجاز والدلالة **مسألة**
السيد هنا خلفان رحمهم الله ورجع الوصي في حج والثلث ام ليس للمالك والثلث
فجوها والثلث ولو عرف الثلث بالوصايا وابن يعطى الوصي عتقه وهذا في
بين جعل ووصي **مسألة** قال قيل في ذلك اختلاف من الفقهاء وسأعها والثلث
وبعض آهها وليس للمالك لعل ذلك الاشهر من قولهم ان الرجعة خارجة عن الحقوق
اللازمة للادراج باستحقاق اياها على عتقه لا على وجه الوصية التصلية
وعسى بعضهم في عين لفظة جعل ووصي فحلمها على ظاهر اللفظ وعلى المي
وجعلها والثلث اذا لم يعرف الثلث بجميع الوصايا فما صح والنقصان يكون
على الجميع **مسألة** بالحصة كل علم قد مر ذلك لان الوصي الخيار فيها بحسب عند ان
شأنها وانفذ الوصية على ما صح لرجعها وتعد منها ولو كان متقبلاً لها
لانه تقبلها بالادرج تامة لا بنقصانها وهذا اذا لم يصح لبعض النقصان
وبليت المالك فعذر ذلك عليه لان الاثر قد ورد باجرة الوصي تكون في
بيت المال اذا كان مالها لا يستعمله كمال الدين فاذا ثبت ذلك فالرجع
تحكم البعض حكم الكل اذ هو جزء منه وداخل فيه والدلالة **مسألة** الموثري

والموصي اذا جعل وصياله في قضاء دينه وانفاذ وصاياه ولم يجعله في اقتضاء ديونه
فان هذا الوصي اقتضاء ديون الهاكك ليقتضى منها الديون التي على الهاكك وينفذ
منها وصاياه لئلا يبيع شيئا ومحتاج الهاكك يرفع على الدين وان لم يرفع منهم تسليم
ما عليهم للهاكك يحكم عليهم الحاكم بذلك لا **لا** قال ابن تيمية لم باقتضاء هذه الديون
على هذه الصفة لقضاء ما على الهاكك فلا يباع اصل مال الهاكك لقضاء ما عليه ولم
ديون حاله غير محتاجة فهما يدين لنا **لا** قال الصبيحي ان اجازة الحاكم في اقتضاء
دين الهاكك ويبيع ما له جاز ذلك وثبت وان احتج على الورثة ان يسلموا له ما على
الهاكك في مال الهاكك او يتركوه في اقتضاء دين الهاكك جاز وان سلم من علمه الدين
الى هذا الوصي الثقتان كذلك جاز انشاء الله والدليل **مسألة** والمحتمل في الوصية
يصور الوصي في جميع اموره في انفاذ ما عليه وغير ذلك **لا** قال هكذا عندني في
القولين وتأني مع الاصول فبعد اختلاف والدعاء على **مسألة** وجعل
وصياله على الاطلاق ولتقييد لم يجعل بعد ذلك آخر على مثل ما جعل الاول لم
يرجع عن الاول ايلكون هذا رجوعا عن الاول وهذا اشتراك بينهما ام ثبت كل
منهما وصيا على حدة **لا** قال في الرجوع عن وصية الاول هما وصيتان له جميعا
وجاز ان ينفذ هذه الوصية جميعا **لا** وتأني في كل واحد منهما عن صاحبه فلا
يجب في ذلك لان يكون هذا الوصي قد جعل لكل واحد منهما ما لهما جميعا في تنفيذ
بحوز الانفاق لكل واحد منهما بانفاذ هذه الوصية والدليل على **مسألة** الشيخ
ناصر لهما ونسبتي شيئا واحدا فامد وليس قياما حجة في انفاذ وصية
واحدة بانما لم يعرف بخيانته لاصح الشك **لا** قال لا يثبت عن الشيخ عود
شيهن اذا كان للمقام ثقة فجاز الشك قال الشيخ عبد الله رحمه الله يجوز الثقة
وتكرار ذلك ولا حرج والدليل **مسألة** سالت اباسعيد عن رجل وصي
رجل غايب واشهد على ذلك ثم علم الوصي بذلك فقبل الوصية عمل لمنه القيام
بالوصية ولا حرج له قال معني قبل الوصية ثبت عليه ذلك قلت فيلزم القيام

بالوصية بنفس الوصاية ان فلانا قد جعلك وصيتك بشهادة الشهود
ولو لم يقف على الصك ومعنى الوصية التي وصي بها الهاكلام حتى يقف على الصك
او فيما او فيما وصي به الهاكلام قال معني صوت الوصية بلفظا البينة كان
ذلك صحتها وكذا ما صح من الوصايا بشهادة البينة على ما يخرج وصيته او ان ثبتت
وصيته واقر ثبتت لفظهم كانت شهادتهم ثابتة ولو لم يوجد في ذلك وصية
مكتوبة فلان الوصية لا تصح الا بشهادة اثنين عليها وصحة البينة كما هي
عندك قول الرافعي ان فلانا قد جعلك وصيتك في قضاء دينه وانفاذ وصيته
وقال قد قبلت فلما ارفق على وصيته ودينه الذي عليه قال ان الاقوم هذا ولا البس
نفس هذا فظنت انه شئ وقال هذا اهل المنزل ذلك ان له الرجعة قال معني
قيل لمنعه القيام بالوصية وليس له في ذلك رجعة قلت له وعندك ان قيل الا يلزم
ذلك قال اما شئ موكل بالنص فلا وما على المعنى فيخرج عندي ان له الرجعة
ما لم يكن قبل عن الميت في حياته فيجزي ذلك قلت له فان قبلها او الموصي قبل
موته ولم يجزها او وصي له فلما مات صحت وصيته ودينه فقال الموصي لو علم انه وصي
بهذا كله هل يكون مثل الاول قال لا يجزي ان يكون مثل الاول ان الله قد مات
الموصي بعد قبوله للوصية ويكون بذلك كانه قد غر الموصي اذ مات على حال قبوله
عنده وله ولانه قد قيل ان للرجعة عن الوصية في حياة الموصي ويعلم فاذا علم
قد جرح لم يكن عليه ولا له يعلم من رجعت له من حيث ذلك اذ مات الموصي قبل ان
يبرح ويعلم بذلك فمن هذا اذا اختلف عندي قلت له فان قبلها عن الموصي
قبل موته على انه يقوم عاملا منها ويترك ما ثقل عليه هل له شرطه قال معني
له شرطه اذا كان على ذلك وصي اليه قلت له وكذلك اذا قبلها بعد موته على
هذا النقص قال هكذا عندي وهذا كذلك عندي قلت له فاذا قبلها
عن الموصي على شرط في كتابه هل يكفي للموصي بذلك ان يعلم ان يقوم وصيا آخر في
قضاء دينه وانفاذ وصيته قال معني عليه ذلك ان وجده والا فان كان

الشهد

اشهد على علي الحقوق والاداء لشيء من الاولاد ان لم يقدر على وصي غيره ان يسعد ان
 شأه الله ان المعدم معذور والداعية **مسألة** الشيخ سعيد احمد الكنتشي
 شمس الدين ابا عبد الوهاب المعروف انه وصي الاوفى قول الناس اختلاف فقال وقال اذا كان
 المشاهر عند الناس انه وصي جاز الشارح وعنده وقال وصاه وقال وقال حتى يمتح
 انه وصي وقال وقال حتى يمتح انه ثقة وهذا القول الشيق الى النفس خاص في الاموال
 لان الفضلة لا يكون الا بالثقات العدول الامناء البصيرة بالقضاء الذين يكونون
 ما يدخلون فيه هذا حفظه واعلم ان الامانة ان لا يدخل في شيء ويجوز ذلك الى
 المستلزم والداعية **سأهل في وصية الوصية وصية قسمها**
وموفاة الوصية ودرجاتهم وفي الميارث واحكامها
 قيل لا في سعيد فان اوصى لافراد عشرة واداهم ووصى بوصايا تقص الثلث من
 تمام الوصايا ونقصه هذه العشرة الدار كغيره كيف تقسم هذه الوصية قال قد
 قيل في ذلك اختلاف قال قال تقسم على قسم وصية الاقربون حيث بلغت وقال
 وقال تقسم على اقراره ما كانت تقسم عليهم ان لو كانت الوصية ان لا تنقص شيئا من
 احب الي والداعية **مسألة** الداعية اذا كان في الوالد خال ابن عم ولحقها
 الوصية اخذ ابن العم بما اخذ الخال وان لم تلحق الوصية ابن العم ولحق الخال
 وان كان الوصي ترك عم او ابن خال ولم يكن معها ابن عم اخذ ابن الخال كنصف ما
 اخذ الوصي اذا لم يكن بين الوصي وبين الخال ابن عم فان كان مع ابن الخال ابن عم اخذ
 الوصي سهمين واخذ ابن العم سهمها واخذ ابن الخال نصف سهم هذا اذا لم تلحق الوصية
 جميعهم وان وراثة ابن الخال وراثة ابن الخال والداعية **مسألة** ومنه الاخوان المتقربون
 هل يكونون حكمهم سواء في وصية الاقربون وكذلك الامام والادخل والاداهم
 قلنا نعم هكذا ان كان الاخوال حكمهم اخوال الميت والاعمام حكمهم اعمام الميت
 كانت عطيتهم سواء ولو كان بعضهم اخ اليه من ابهه وامه وبعضهم اخ اليه
 من ابهه وبعضهم اخ اليه من امه وكذلك اخواله وكذلك اخواته ونحوهم والداعية

سعد بن العم

الحاكم في وصية الاقربون وصية قسمها وصية قسمها وصية قسمها

مسألة ابن عبد الله في وصية الأقرنين إذا قسمت ولم يقبض احد منهم
ثم ولد مولود والأقرنين يدخل معهم أم لا قال إذا ولد المولود بعد موت الموصي
قول القضاة ستة أشهر ولم تقسم الوصية فان المولود يدخل في الوصية وإن ولد
بعد القضاة ستة أشهر ونزول مات الموصي فليس للمولود شيء وقولان للمولود
سهم ولو ولد بعد موت الموصي بسنتين كغيره ولم تقسم الوصية فله حصته وهذا
القول الشعبي إذا أحست الوصية ولم يأخذ احد الأقرنين سهمه ثم ولد المولود
فانه يحسب مع الأقرنين وله سهمه على القول الذي نعمل عليه وأما إذا أخذ احد
والأقرنين سهمه فخذ هذا المولود من الوصية اختلاف والدليل
الزمني نعم الوصي للأقرنين بهذا وكذا لا يرثه وعدم الوصي فليس للحامس الحق له
ان يعطى صرف فلوس الحامس عنها أم لا قال يجب له صرف برضاها فان كان
فيهم صبيان ان كان للصبيان فباذن ابيهم وان كان لغيرهم فباذن وليه
وارث وان فسد قوله انه يهرق على ستة البلدان كان لا يمكن قسمها الا بذلك
والدليل **مسألة** في قسم وصية الأقرنين وإذا وصي للموصي شيء فاعف
كودها ولو عرف كرم بلغ حساب ذلك فاجعله ميراثا للمولود والرجال للأقرنين
فأعف كرمها من هذا فاضرب في اثنين ثم اضع اليه الدرجة الثالثة بعون القف
ما فيها فان اخرجت ان تدخل الدرجة الثالثة فانظر كرمه في الدرجة الاولى
والثانية فاضرب في اثنين ثم اضع اليه تلك الدرجة الثالثة فأعف ما جفع
عنده ثم كرر ذلك لتعمل اتمام في الوصية سعة وأي درجة زادت على المليون فأ
سقط ما عاف ذلك وهذا الفصل سما أضربا وضافته مثال ذلك رجل وصي
لأقرنيه بعشرين درهما فاضرب العشرين في اربعة فذلك ثمانون سهما
فهذا هو للمليون واقرنيه سبعة بنون وعلان وستة أخوة واربعة بنات
اخوة وعمان وعلان فخذ لاون بنات البنين وهو سبعة فان اخرجت
ان تدخل معهم الجد بن منتهى نسبهم في اثنين فذلك اربعة عشر ثم اضعفت

الجنتين فذلك مستند عشرون امرت ان تدخل الاخوة فاضركم في الشين فذلك
 اثنان وثلاثون واضفت اليهم الاخوة وهم ستة فذلك ثمانية وثلاثون فان
 امرت ان تدخل في الاخوة فاضركم في اثنين فذلك مستند وعون واضف اليهم
 في الاخوة وهو اربعة فذلك ثمانون ثم لا شيء للاعمام والاخوان لان كان ادخلتهما
 فلا على الميراث والدعاء **مسألة** الصبي جاء الاثنان للانسان ان يوصي
 بثلاث ماله لا يريد ان اوصي بثلث ماله ولا يريد ان يوصي بثلث ماله ولا يريد
 وينقصون • ويلغون الشئ فيسجد الساق اوصي كل واحد له شئ ومن
 اوصي لبعض اقراره بشئ دون بعض فانه قد اوصي بحزبه فلكل ولو اوصي لثلاثة
 انفس وقيل اوصي واحد منهم فانه يحزبه وقال قال لا يحزبه حتى يوصي لجميعهم
 والدعاء **مسألة** وفي وصية الاقرب اذا كان الميت قريب في بطن امة
 بعد يترك له منها ماله قال قولن ولدت لاقول ستة اشهر ويوم مات الموصي
 فله نصيبه وهو ان القول قول لا يجب له شئ والدعاء **مسألة** وراوى
 لا يريد بقليل بقدر خمس فداوله ماله يسوي حصة الاكفيرة وكذلك مسلم
 عند الامام لان قال يحزبه ذلك والدعاء **مسألة** والغايون وعمان
 الذين هم مسافرون في بخار الامام ومقيمون في السواحل مثل عباسية وغيرها
 في وقتنا هذا هم من ائمة الحجّة وهم يحكم عليهم بما يحكم به على ائمة الحجّة
 في جميع الاشياء ام لا قال عندي انهم من قتاله حجة المسلمين والوقت
 ويجوز في امور الاحساب الذي يخاف فوته عليهم في الضياع • قلت وهل
 لهم نصيبهم وصية الاقربون وايستمعون طولا في غيبتهم هذه • قال
 استحقاقهم وصية الاقربون اختلاف وبهمون اغيايا موفقة موصيهم
 ومسافرين والدعاء **مسألة** الزاملي واما الغايب والمفقود فيجبني
 ان لا ينفق فيهما شئ وصية الاقربين اذا لم يرنا بين هما بعد ما خرجت
 حدودهما والدعاء **مسألة** وسألت عن موقوف في حياته على الفقراء والارامل

فبين هل تجزئ ذلك عند الموت او بوصى ثابته وان اتاة الموت بعتة اجزئ
 الاطام **قال** ان جعل المتوفى مكان الوصية الا انه احب ان يعلمها فقد اجاز
 ذلك بعض الفقهاء **ومع** في قوله **والله اعلم** **مسألة** ابن عبد الله وصية الاقربين
 اما الجمل قول لا ينتظر وتقسيم الوصية على **حضر** وقول ينتظر اذا كان متعلداً بينا والذ
 يلحق الميت بنفسه قول ياخذ من الوجهين تبعاً وقول ياخذ من الاقربين
 الوجهين **وبعد** القول **الحب الميت** **و** اذا تسلم حصته الصبي فانه تسلم الى غيره
 على قوله وتسلم الى غيره اذا لم تكن متهمه واما التيمم تسلم الى من يكفله واما تسلم
 التي بوصى بها الاقربين فان الملائكة تقسم على عشرة السهم على القول الذي نقل
والله اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصب خمس اذا بقي شيء من الوصية مما
 لا ينقسم على السهام كلهم فيعطى ما بقي منها **فقوله** عن قتادة الوصية وفيه
 اقوال غير هذا **و** لا يرث من الموصي **مسألة** في الوصية للاقربين اصحاب الوصية الاجرة
 فان الصنف يكون والوصية لا يرث الا الوصي **و** ولا قبل تسلم الوصية بعد
 موت الموصي **مسألة** في القسم اعطى منها وولقب بموت الموصي ومات قبل قسم
 الوصية بعد موت الموصي فسهل لو شئ **و** ولا بعد موت الموصي ومات قبل
 قسم الوصية فلا سهم له **و** من ولد بعد ان اخذ بعض الاقربين سهمه وفي احد
 لم يعط ذلك المولود على اكثر القول **و** اذا اسي الوصي احد الاقربين او غلط
 في القسمة حتى مات **مسألة** في قوله لا يرث من الموصي ولا يكون بينه وبين من سببه او غلطه
 خصوصية وقوله الضمان لان الخطام مضمون **مسألة** اذا التارك بعد الاجتهاد اذا
و مخرج من المصداق طاعاً للشيخ او لغوا او لجماعة وكان نكاحاً او نكاحاً فله سهم
 وان كان حيث لا نكاح او نكاحاً او غايباً مفقوداً او المصداق فلا سهم له **والله اعلم**
مسألة ابن عبد الله ان اكثر القول اذا كان احداً من الاقربين خلف الموصي
 له وصية الاقربين شئ ان لا يكون حاجاً او غائباً وان كان عن قتادة الوصية
 من موضعين اعطى **مسألة** في قوله الميت **مسألة** في قوله الميت **مسألة** في قوله الميت
 فقهه

خصة بها فله كلتا الوصيتين جميعاً وإذا لم تنزل الوصية لأدب واحد وكانت لا
 تقسم لأكثر من رجل نصف شاخته قسمة بينهم كلهم ولو كان لكل واحد فلس واحد
 وإذا كان في وصيته الأقرنين مملوك أو مشرك فله سهم كالمسلم الذي أخذت هما
 على أن يؤدعا ويعطى الوالد أو الوالدة لولديهما الصبي إذا كان أميين ويعطى
 المعتقة واليتيم القائم بأمرهما من الأمناء والمسلمين والذرية **مسألة** ومنه وأما
 وصية الأقرنين قول أنها تقسم على بيع درجات لا تعد ذلك قول تقسم على بيع
 الأقرنين ماصح النسب وهو أن القول والذرية **مسألة** الصبي وراعيه يعق
 وحج وزكوة وكفارة إيمان كانت عليه فإن هذا وثلاث ماله ولا يدخل الأقرنين في هذا
 بشي والذرية **مسألة** فمن مات وترك ثلاثة بنين أحدهم قاتل بآلة واحد
 عبد واحد هو مشرك ولا مسمي مات قبل الهد وتوكل والد القاتل ولد للعبد ولد
 والمشرك ولان أحدهما بالغ والأخر صغير فعان الأول خمسة ما حكم للبراث بينهم
قال في ذلك اختلاف قولان الميراث تقسم بين ورثته دون طولاء الأولاد
 وقولان الميراث يوقف على العبد فإن اعتق فيصير له وإن بيع اشترى منه
 وله ما فضل بعد قيمته وهو قول محمد بن محبوب واختار هذا القول وقولان
 القاتل لا يبدان كان قتله خطأ للميراث كله دون طولاء المذكورين فإن
 كان قتله عملاً فلا ميراث له وقول الميراث له كان قتله عملاً أو خطأ وهذا
 القول عليه العمل بعد توقف المال وقول أن لم الولد للمشرك قبل قسم المال والحكم به
 فلا ميراث دون سائر الأولاد وقول لا يرث الميراث ولو لم قبل انفاذ الحكم
 في الميراث وهذا راجح القولين وقولان المال يكون الولد القاتل ولد للعبد
 الحر وولد للمسلم الميت دون ولدي للمشرك وقد قطع عليها شرك ابهاما وقولان
 المال لجميع أولاد الأولاد المذكورين دون الولد الصغير أعني ولد للمشرك إذا هو
 في حال الطغولية تبع لأبيه وقولان كانت أم الطفل مسلمة فهو تبع لأمه في
 الإسلام ويدخل في جملة الأولاد في الميراث ويكون للبراث على عدة أولاد الأولاد

كمال احد ميراث اليمين ان لو كان اباؤهم وارثين وقول للميراث بين اولاد
 الاولاد بالسوية دون الولد الصغير وولد المشرك المان يبلغ وسلم قبل الحكم
 بالميراث فحينئذ يكون وارثا معهم وقول لا يرثهم ^{على حال} وهو عليه العمل **ومن**
 تختار توقيف على الولد العبد على مضمون ان مات عبدا فيكون للميراث بين جملة
 اولاد الاولاد بالسوية دون ولد المشرك وهو الولد الصغير **وعلى قول** لا يرث ^{قيل}
 المال على الذين المملوك فان المالك يكون بين اربعة اولاد الاولاد اربعة اداء دون ولد
 المشرك الصبي **والدعاء** **مسألة** واذا كان احد لیس له خلف ذكر ولا خلف
 انثى واذا خرج وقيل ستره ما غليظ ان ميراث هذا ميراث مشكل وهو **المنقش**
والدعاء **مسألة** والا بالقتل ليرث من او يقتله اذا كان يرثه او لا
 قال ان كان مطاعا فلا يرثه والا فغيره اختلاف قول ثورث وقول لا يرثه والله
 اعلم **مسألة** واذا قص من وصية الاقرين فليس له فليس ان يجوز للوصي
 ان يسلم ذلك وعنده ينقسم على الرئس مثل ذلك الرئس ثلاثا عشرة وفضل
 والارواح اثنا عشرة فلسا افراد هو فلسا ينقسم عليهم كان في ورثتها لكان يتيم
 او كلهم بالغون **قال** لا يجزي ان يترك شيئا وعنده وتقسم الوصية
 على المال من فضل شيء وصية الاقرين في ابرز ان يعطوا انفسهم على انفس
 القول **والدعاء** **مسألة** ابن عبيدان اما الوصي اذا انشأ احدا من اهل البيت
 فهو كذلك اختلاف قول ليس على الوصي غم في ذلك ويتبع الذين نسبهم والا
 سائر الاقرين عاينوه في ذلك وقول على الوصي ان يأخذ الغلط والارثين
 ويرثه على الذين نسبهم **والدعاء** **مسألة** **وجواب** لعلة من الصبي
 بعض وجب الضمان على القاسم او الوصي **رجع** **مسألة** ومنه ان وصية
 الاقرين قد جاز فيها الاختلاف قول ان الوصية لا تعد وكان ارحامه
 بمات وتقسم الوصية على حصص الاقرين ولا ينظر غايب عان **وقول**
 اذا كان في موضع تحار او تده فله حصته من وصية الاقرين وان وجد يخرج

اليد من الثقات بعث اليه سهم من الوصية او حبس له حتى يقدم • واما من لا يحل
 او قدم ولا يعرف مكانه فلا يحبس له من الوصية شيء ولما وقطع الحق فلا يحبس له
 من الوصية شيء الا ان يكون حاجا او غائبا ولم يحفظ وصاياه من حج عن نفسه او حج
 بالاجرة وعندئذ كلفه سواء ولما اذا كان في الاقربون مسلمون ومشدكون فقال
 وقال **المشركين** حصصهم الوصية وقال وقال **المسلمين** الثلثان **والمشركين** الثلث
 وقال وقال **لاني** **المشركين** وهذا القول لعب اليه **والله اعلم** **مسألة** ومنه الذي
 اقول له ان اول الاقربين بنو البنين وبنو البنات وهو في درجة واحدة ويعطون
 بالسوية ثم بنوهم ثم بنو بنوهم الى ان ينقصوا ثم بعد ذلك الاجداد الاربعة وهم
 اب الالب وام الالب واب الامة وام الامة وهو يعطون بالسوية ثم الاخوة
 والاختوات وهو يعطون بالسوية ثم بنو الاخوة وبنو الاخوات وهو يعطون
 بالسوية ثم بنو بنوهم الى ان ينقصوا ثم الجدات الثمانية وهو اباء الاجداد الذين
 ذكرتهم كلهم كحد الصدور ثم بعد ذلك الاعمام والاخوال وهو في درجة واحدة فاذا
 فرط الخلال طاعة واطى العطية فكل عم سهمان وكل خال سهم • ثم بنوهم على
 هذه الصفة ثم بنو بنوهم ثم بعد ذلك اعمام الالب واخوال الالب واخوال الامة
 واعمام الامة وهو في درجة واحدة فاذا فرط خال الامة فرط عم الالب وعم
 الامة وخال الامة واطى العطية فكل عم الالب سهمان وخال الالب سهم والعم
 الامة سهم مثل خال الالب ثم خال الامة نصف سهم • ويبين كذلك ايضا ان عم
 الالب ياخذ مثلا ياخذ اخا في درجة واحدة واولاد اخوان الموصي فان لم يكن للاخوال
 اولاد اعني اخوال الموصي فان عم الالب ياخذ مثل خال الموصي • واما في الدرجة
 فلا يكونان في درجة واحدة فاذا صح لخال الموصي نصف صدقة على قولنا يعطونها
 على نصف صدقة فان عم اب الموصي يفرط ولا يفرط خال الموصي • واما اذا كان
 اولاد اعمام الموصي اسفل من اولاد اخوال الموصي فان عم الالب ياخذ نصف
 ياخذ اخا في درجة واحدة واولاد اعمام الموصي لو كان اعمام اب الموصي ياخذون مثل

ما ياخذ اولاد احوال الموصى لانهم اقرب اعني اولاد احوال الموصى اقرب واعمال
 اب الموصى والدعاء **مسألة** عن الشيخ جماعة تحبس وطاعة فيما يوجد
 عن ابن عباس في قسمة الميراث انه لا يرى العول فيها فعلى اليد هذا ما يكون
 وجد القسمة على قياره اذا كانوا كلهم ذوي النسخ وان لم يقسم فيها بالعدل لا بد
 ان يوطأ احد منهم من الذي يكون اولي بذلك صاحب يد ذلك ثلاثا وانت اولى عن
 زوج واختين لا يوين واختين لأم وأم فاصل مسئلتهم وستة وعالت
 الى عشق لان النصف ثلاثة للزوج والثلاث للاختين لا يوين وهو
 اربعة والثلاث للاختين للام وهو سهمان والسدس للام وهو سهم واحد
 فتلك عشرة واذا لم يكن عول على اي ابن عباس فيما بين يده وجد القسمة
 فيها على ذلك قال على قوله هي ستة وتصح منها للزوج نصفها ثلاثة وللأم
 سدسها واحد وللأختين في الام ثلثا نسهمان ولا شيء لاختيهما وابيها **مسألة**
 رواها اخري ان هذا الثلث يقسم بالسواء فيما بينهما وفي قول آخر على قدر ساهتهن
 فهذا الاثر العمل على اي رواية بالعدل فاعرفه والدعاء **مسألة** ابن عبيد
 وفي الصبي اذا تزوج الصبيته وطأت احدهما قبل بلوغه ايرث التي منهما صاحب يد
 الميعة **ام لا** قال اذا طأت الصبي قبل بلوغه فلا ميراث لزوجته منه
 كانت زوجته صبيته او بالغاً واذا طأت الزوجة وهي صبيته فان كانت الزوجة
 زوجها ابوها وطأت وهي صبيته فالميراث موقوف الى بلوغ زوجها الصبي فان
 بلغ وحلفت ان لو كانت زوجته فلانة حية لرضي بها زوجة فله الميراث منها
 وان لم تحلف فلا ميراث له منها وان كانت الزوجة يتيمه ولم يرض بها ابوها وطأت
 قبل بلوغها فلا ميراث للزوج منها كان زوجها صبيته او بالغاً والدعاء **مسألة**
مسألة ومنه فميراثات وتكون زوجة واخوة وللا مملوكا عمل يوقف
 عليه شيء وطأ السيد الى ان يعتق او يباع وهل نكح هذه الزوجة وهذا
 اهل الكا والربع ام الثمن وهل يرث اخوة هذا اهل الكا والربع **ام لا** قال توقيف لال

على

على الوالدين والولاد اختلاف قولان المال يوقف عليهم لان يعقوبوا ويباعوا
 انه لا يوقف عليهم ويكون الميراث لغيرهم والورثة وما الزوج فلا تجوز الولاد المملوك
 عن النصف والمال الزوجية عن الربع ومحبس للولد المملوك لان ما يستحق بعد ذلك
 على قولان قال ان المال يوقف للوالدين والولد والد على **مسألة** ومنه وهل
 ميراث بين المسلمين وذوي القلفة اذا كانوا بالغين وتركوا الختان وغير
 عذر اذا كانوا مسلمين الا انهم غير مختصين اولا **قال** نعم ان الميراث بين
 المسلمين وذوي القلفة ولو كانوا بالغين ولو تركوا الختان وغير عذر والله اعلم
مسألة ومنه وفي جن عكك وتركه **اب** ام امة و **جده** **اب** ام ابيه فللمال
 بينهما نصفان على اكثر القول وان تركه **جده** **اب** ام امة و **جده** **اب** ام ابيه فللمال الجدا **اب**
 الام لان **اب** الى الملية رجحا وان تركه **جده** **اب** ام ابيه و **جده** **اب** ام امة فللمال
 الجدا والام **الاب** ولا شيء للجدا **اب** الام وان تركه **جده** **اب** ام امة و **جده**
اب **اب** ام امة فللمال الجدا **اب** ام الام ولا شيء للجدا **اب** الام والد على **مسألة**
 ومنه ما وصية الاقربين اذا احتاجت الى صرف فالصرف يكون في الدارهم لموصي
 بها ولا يكون الصرف وطال الهالكه او اصاب الوصايا والاقربات والفقهاء
 فارجح ان لا يخرج من الاختلاف ولا يعين ان تصرف ويسلم الصرف منها فان
 كان الموصي لهم او الموقوف لهم من مملوك او غيره فانه يستشيرهم ليعطي الدارهم احد
 وان كانوا ممن لا يملكون او هم فان الملتزم يجتهد في الاحتياط لنفسه والد على
مسألة الشيخ مشهور سعيد الجهمي عن الذي اوصى بنصفها وتوكل فيه
 الذين لا يورثون كيف قسم هذه الوصية انقسم على اربعة اصحاب النسب ام تقسم بالاربع
 وتنقطع على كل ورثة **قال** الذي عندي على معانيها جاء في اثار المسلمين ان
 هذا الموقوف على اربعة من الدارهم قيمة عادلة فاذا مات فانه يجعل كانه اوصى
 بتلك الدارهم وتقسم الدارهم على الاقربين ما بلغت الحان تقطع على نصف شاخت
 كل واحد من الاقربين من هذا الموقوف لا يجب له على حسب الدارهم والد على **مسألة**

المبيح وفهم اوصى الفقهاء بكذا الغادي نادر لم يوجد في اقره فقهاء اقره بل اقره
 كلهم اغنياء الوصية موقوف الى ان تمح الموصى فمما في اقره ولا يخرج هذه
 الوصية الى الورثة كما اذا اوصى اقره بمشئ فلم يوجد له اقره بل فقد قيل ان الوصية
 يحالها الى ان يوصى له اقره والفقهاء **مسألة** ابن عجلان وفي رجل اوصى
 لفقهاء اقره بعشر الدارات فضته ولم يوص له اقره بمشئ يدخل الاقره على
 فقهاء اقره بمشئ ام لا **قال** اذا كانت هذه عشر الدارات اذا قسم بين
 الاقره يوصى لفقهاء الاقره وهذه الدار لم يوصى له احد من فقهاء الاقره
 مشئ فانه لا يكون لسائر الاقره الذين لم يوص لهم مشئ وهذه الوصية
 وتكون هذه الوصية كلها لفقهاء اقره **وان** كان اذا قسمت هذه عشر الدارات
 على الاقره قسم الوصية بل لم يوص لفقهاء الاقره هذه الدار كان للاقره الذين
 لم يوص لهم مشئ ثلثا هذه عشر الدارات ويكون لفقهاء الاقره الثلث **قول**
 ان هذه الوصية وهي عشر الدارات كلها لفقهاء اقره على كل حال وهذا القول
 يعجز عنه العمل ويوجد في موضع اخر اوصى لعمام مشئ ومن سائر اقره
 فاذا ماتهم وازنت لم تقسمت على قسم وصية الاقارب والفقهاء **مسألة**
 وقيل اذا لم يوص للاقره بمشئ فليس لهم مشئ والوصية لمن اوصى له فقال وقول
 اذا لم يوص لهم مشئ ولا وصى لغيرهم فليس له اقره فليس له اقره على اوصايا
 بالثلثين كانوا فقهاء او غير فقهاء الا ان يوصى بمشئ من المواتع التي عليه الكوفة
 والنج كغارة النجان وغير ذلك **وفما** يحق ان اوصى لغيره بمشئ من الوصايا في
 ابواب البغية لعقده مثل مسجد والسبيل والجهاد ان يدخل الاقره
 في مثل هذا اذا اوصى لغيره بمشئ ولو قل لم يدخلوا على غيرهم والفقهاء **مسألة**
 ابن عجلان وفهم عنده انما يكمل ان الوصية وعلى الناطق ان اوصى
 وان كان معهم وان كان يكونون سواء قال على هذا القول ان يوصى لغيره
 ولو كانوا على الكثرة القول ينقسم عليهم درجات وهو الاعمى فيها سواء

اذا اشتكى كذا وكذا في ذلك الذي قبله منها اسهمه وقول ليس للمملوك منها شيء وبالدول
 فنقول والله تعالى **مسألة** • وقد اذاع عدم عم الآب • ووجد ابن اعم الآب
 على نعم عم الآب • قال نعم يقوم مقامه ولما اذاع عدم ابن عم الآب • ووجد خال
 الآب • فلم يسبق يقوم مقام عم الآب • ولابن عم الآب • ولما اذاع نصفه ما ياخذ احد
 بنو الاخوال • نصفه ما ياخذ الخال • اذاع عدم بنو الاخوال • والله تعالى **مسألة** • وقد
 اذاع كان الموصي بنو اخوال • فبنو بني اعمه • وانما اب • فان بني بني الاعام • وبني الاخوال
 سواء في العطية الا في الدرجة • واعام الآب • في هذا الموضع • ياخذ كل واحد منهم نصف
 ما ياخذ واحد • فبني بني الاعام • واسفل من بني الاعام • فان عم الآب • ياخذ كما ياخذ
 الاخوال • فاحد من بني الاعام • واسفل من بني الاعام • فان عم الآب • ياخذ كما ياخذ
 ولد الخال • فانهم ذلك • والله تعالى **مسألة** • وقد وقع في ليس له يوم يوصي
 اربعون • هل لقومه الوصية • قال ليس بلزمت ذلك لكون احتياطها لم يوجد •
 رجعت الى الورثة • والله تعالى **مسألة** • عن الشيخ احمد مرفوع • وروى عليه وصية
 وهو من الاقرنين • هل ياخذها ويخلع الاقرنين • قال لا يدخل معهم لان
 ما وصي له به وقيل لان تخطيط الوارثين له ما وصي به • وياخذ كما هو • وهل خير في
 ذلك • وقال القاضي • هل يدخل معهم • ايضا انما لهم • وبذلك عمل العلماء **مسألة**
 عن الشيخ صالح • وضاح رحمه الله • وروى في ان يوصي على ثوبه اقرنيه • كذا وكذا دينار
 وكانوا غنياء • كيف القول في ذلك • قال لا بد الفقهاء منهم بالسوية • ولو كانوا غنياء
 فهو لثلاثتنا نفسن اقرنيه اقلهم مال • ولا يكون في غيرهم • والله تعالى **مسألة**
 عن الشيخ محمد بن عبيد الله • ومعه ربع الدين • فمن اوصى للاقرنين • ولو بقدر اقرنيه • هل شئت
 وهل فرق بين الاقارب • والاقرنين • قال يختلف في ثبوتها • قال بقول الاقرنيه
 ولا فرق بين الاقارب • والاقرنين • والله تعالى **مسألة** • وقد روي اعطى الذي
 والقاضي في وصية الاقرنين بالسواء • جهلا منه • قال جاز ذلك على قول آخر
 والله تعالى **مسألة** • عن الشيخ ناصر بن محمد • لا يرث قسم الوصية الا ان حلت

ومات زينات زوجتي من اجلها او غالت معتم على يجوز ان يقسمها الوصي
 على زوجة منهم قال ابن زياد على قول الداعي **مسألة** ومنه اذا انقلب
 الضرف كيف تفقد الوصية **مسألة** قال قول تفقد على صرف يوم مات الموصي قول
 على صرف يوم اوصى الموصي قول على صرف يوم الانقاذ وذلك احب الي والد
 اعلى **مسألة** ومنه اذا لم تقسم وصية الاقربين المولى سنة الشهر من
 مات الموصي ولان المولى مولود لم يدخل معهم **مسألة** قال ابن زياد في الاقارب
 الذين لم يقم الوصية قبل عام سنة الشهر لم يدخل معهم في الوصية ويشترط فيها
 واذا ولد بعد موت الموصي لسنة الشهر لم يدخل مع الاقربين في الوصية على
 اكثر القول الا ان تكون امة مطلقا او محقة فقول لمحقة الي سنتين زوجات
 للموصي ويجوز قسم الوصية ان صح النسب بشرة تقوم مقام المحقة او
 ببينة عادلة هيوة النسب والد على **مسألة** ووضح والمصير فالح الى
 الحج او لغزو او التجارة وكان ممن ترحا او لله فله سهمه وان كان حيث لا ارباب
 او لله او غايبا او مفقودا والمصير فلا سهم له والد اعلى **مسألة**
 عن الشيخ ناصر خيس في امة مات ابنها وولدت بعده ولد غير زوج بل من
 سفاح الموقر يرث اخاه لليت **مسألة** قال ابن ابي عمير هذا الولد اذا ولدت بعد موته ولدا
 آخر فانه يرثها الى سنة الشهر وقيل الى تسعة اشهر والد اعلى **مسألة** في رجل
 تارخ ضد المات يفي بين زوجتيه متهمات على الله الملاء وقالت الملاء
 ليس علم ان يفي بعهدة واما اراد ان يذهب ميراثي فانه وقفا كان اعطاها
 حقها وقت ما تزوجها او لم يكن اعطاها حقها فعلى ما وصفت فان كان **مسألة**
 الحقة في صحة ومات على ذلك فلا ميراث الملاء في ماله وان اؤثر في ضد لم يقبل
 قوله وهذا الميراث في ماله الا ان يسمى الحقة وتصدق الملاء على ذلك فان سمى
 بالميت في ضد ولم تصدق الملاء على ذلك الميراث في ماله مع عينها والد اعلى **مسألة**
 ووجعل طلاق امة في نكاحها وهو بمن فطلقت نفسها ثلاثا ومات من قبل

نكاحها

ان تنقض عودها لم تترك لان ذلك منها وكذلك ليس لها نفقة في وقتها واما لها ذلك اذا
فعل عود ذلك قال ابو الحواري قد قال في قال ان لها الميراث لانه هو ملكها ذلك منه
ناخذ والعلة على **مسألة** الصبي وفهومات وترك ابتداء الانوين وعشرة
بني اخوة الام ذكرها او انا ثا فبعض المسلمين يجعل الابنة الاخ الماهل الثلثين وبعض
يجعل لها الجميع وبعض لا يجعل لها شيء وبعض المسلمين يجعل لها اخوة الام الثلث
بين الذكور والاناث سواء وبعض يجعله للذكور وخاصة ويجعلهم عصبته وبعض
يجعل للذكر مثل حظ الانثيين في جميع ميراث الارحام وبعض لا يورث الارحام
ويجعل المال في بيت مال الله وقيل القريب والبعيد في الميراث سواء وليست الاخ
منهم واحد عشر نسما والد على **مسألة** ومنه وصية الانوين قيل انها
وقيل انها سنة الله على ما ذهبوا اليه ولا يدخلون على شيء من الارواح ولا على في
ذلك اختلافا واكثر قولهم يدخلون على الفقراء وقالوا قال يدخلون على غيرهم
والباب الرابع النافذة واجبة الوصية وعنف النفل ومثل هذا كثير والد على
مسألة عن الشيخ سليمان بن محمد وملا في العبداني توفي وكان يقول انه معتق
لمن ارثه لا اولاد اولين اعتقدوا لاجناسه والعبيد قال ان كان لا اولاد احل
غاله يبعون لا اولاد وكذلك ان كان له وارث غير اولاد فما لم يكن يرثه وعصبته
اوضح وان لم يكن له وارث وزوي نسهم ولا عصبته ولا ارحم وكان من اهل الاجناس
فقد قيل ميراث لمن كان من جنسها اذا صح الذان وجنس والد على **مسألة**
عن الشيخ حبيب بن علي طلق زوجته ولدت لها ثمانية اطفال ثم بعد ذلك
واراد الزوج الميراث فما خلقت من الاموات هل يحل له ذلك **قال** اذا ماتت وقد
انقضت علقها فلا ميراث لزوجها وان ماتت في العدة ورثها ولا يرثها انقضت
عدتها حكم الزوج وارث وعلى الورثة البينة انها انقضت عدتها يوم ماتت او شهدوا
انها اتت عند من قبل موتها ان عدتها قد انقضت قبل موتها ولا خلاف ورث **وعلا**
اذا لم يطلق ثلاثا ولا بارها ولا خالها ولا اقارب من بنيها فاذ كان كذلك

منها شيئا والدليل **مسألة** الصبي تحفظت عن أبي عبد الله عن طلحة بن جندب
 ثلاثا في النكاح اولا حتى قبل الدخول وبعد واثبات ان في ثبوت ميراثها اختلاف فاولو
 بعد النكاح عندنا والدليل **مسألة** الزاملي وفي رجل عنده ولدان فقتلهما
 ولم يعط اياهما دينه ابيهما حتى مات ولله الميراث وورثته وعليهما ميراث هذا المال قال
 نعم والميراث عليه سلمها الفقهاء ورواها والظاهر للناس **مسألة** الشيخ ناصب
 خميس وخميس ولد خرج من بطن ابيه حكمة حياة ولم يستحل باكيها ايراث وولدت
 اذ اباها كانت حيابة وصلي عليه **قال** نعم هكذا عندي اذ اباها كانت حيابة بوجه
 حق والدليل **مسألة** قلت دخول الاقربين على الفقهاء باجماع اهل الامم اذ اكل
 يوصيهم شيء وهل يدخلون على غيرهم **قال** فيه اختلاف واكثر القول بغيره
 عليهم بالثلاثين اذ الميراث يوصيهم ولا يدخلون على غيرهم في اكثر القول والدليل
مسألة الشيخ سعيد احمد الكندي في اوقات ما ماتت وقد خرج بعض
 ولدها وتوفي الولد قريبا بعد موت ابيه وهو لم يخرج كله من بطن ابيه ولا يدرى ذكره
 طوام اني ارى له ميراثا ام لا **قال** ارجو في ذلك اختلاف فاكثر القول بانهم لا يرثون
 بغير ثبوت حتى يخرج من بطن ابيه حياة او حياته في بطن ابيه فلا يعمل عليها في الميراث
 ولا في الصلوة هكذا حفظته والدليل **مسألة** الزاملي في وفاة هلكت وتنت
 اما زوجها وعين فترك الزوج نصيبه والميراث ولم ير منه شيئا الاجل عوض
 وقال زجته قبل او تركه لغيره كيف القسمة بين الام والعين **قال** ان كان
 الزوج ترك نصيبه وهذا المال قبل عوض اخذه عن نصيبه والميراث فان المال
 يقسم بين الام والعين على ثلاثا تسهم الام الثلث والعين الثلثان وان
 كان الزوج ترك نصيبه والميراث للعين والام عطية عنه لم يغير عوض
 فذلك الزوج ان كان جعله بالسوية قسم المال ستة السهم والام وذلك
 ثلاثا تسهم والعين ثلثا تسهم سهم وميراثها وسهمان من الزوج والام
 سهمان وميراثها تسهم عطية الزوج والدليل **مسألة** ابن عبيد الله

واذا صالح احد الزوجين ورثته لهما كشيء وميراثه وقال الطحاوي علم منه لما
 خلفه لهما كدعوى والورثة وكان الورثة كالكون وهو بالغين عقلاء ما يكون قسم
 الورثة لهما كهم يسقط الزوج والزوجة ونقسمون لهما على ما هم كهم كمثل
 ذلك مثلاً انه مات رجل عن زوجة وام وابنتين واخت **•** قال اذا وقع الصلح
 بين الورثة والزوج والزوجة ورثة الزوج والزوجة وميراثها وميراثه فحاز
 ذلك على كل حال وصفة القسم اذا مات الرجل عن زوجة وام وابنتين واخت خالصة
 او من **اب** فاصل المسئلة من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثه اسهم **واللا**
 بنتين الثلثان ستة اعشر سهمها وللأم السدس اربعة اسهم وبقي للاخت **•**
 فلما تبت الزوجة وميراثها فصح قسم المسئلة من احدى وعشرين سهمها للامنتين
 ستة اعشر سهمها واحدى وعشرين سهمها وللأم اربعة اسهم واحدى وعشرين سهمها
 وكان قسم المسئلة من اربعة وعشرين سهمها فلما تبت الزوجة من ميراثها صار القسم
 من احدى وعشرين سهمها فانهم **•** ذلك **•** واذا تبت المات وميراثها فلا تقول ان الزوجة
 لم تكن كذلك اذا ماتت اذ كانت زوجة وانتهى واختها لا يها واثا ولا يها
 فاصل المسئلة من اربعة اسهم للزوج الربع سهم والبنات النصف سهمان وللأخت
 ما بقى وهو **•** فلما تبت الزوج فقل للبنات سهمان وثلاثة وكان لها وقبل سهمان
 واربعة وللأخت سهم وثلاثة وكان لها سهم من اربعة فانهم **•** ذلك **•**
مسألة • وزاوي للاقربين وعلمدين يستغنى ماله كله باعدا الوصية
 قال ان الورثة ياخذون ثلثي ثلث الوصية والدعاء **•** **مسألة** • عن الشيخ
 عبد الله محمد بن القن عن رجل عن زوجة اخت فاجتمعوا وطافوا ولم يبع احداهما
 قبل صاحبه وترك الزوجة يبيعها وترك الزوج ابنة واختا خالصة ولم يبع فيه **•**
 وتباين وادرت معرفتي في ذلك فالذي يبين لي في هذا في مدار هذا الحساب على قول
 الشاه معهم ان حساب **•** ذلك ان يقسم كل واحد على ميراثه كان اصحابه احياء
 وباتهم بلا ميراثهم لم يقسم ما يترك احدهم صاحب سوى مال الاخر الذي دأبوا

ولا يورث ما ورث منه ولا يحتاج التجميع للسائل كل ما حل واحد من الحساب الا ان
 يكون ما لهم كلهم أصلاً واحداً ولا معنى له عندك والتي ذكرها الاثران المبررات
 الذي يرثه وصاحبه ويقسم بين ورثته معنى الذي مات وهو وآباهم فتلك الوراثة
 فيما بين الوارثين لا معنى في الوساغز قسم تركاتهم على ما ذكرناه ها هنا والدليل على
مسألة وجوب الشيخ ناصب نحس وفي الغناوصية وصي فلان وفلان
 الغنا في الاقربيه كل واحد منهم شاخنة والى بعد موته وكل اللدجات هل تجوز هذه
 الوصية ونثبت كل واحد منهم شاخنة في الدرجة الاولى والثانية والثالثة ولا
 الاعتد بجوز الكتاب ان يكتب بذكره قال نثبت تلك الوصية عند الموت **مسألة**
 ذكر في وصية الاولين والكتاب ان يكتب عليه الذكر او في الدليل **مسألة**
 الشيخ جاعل نحس الحريق من صبي هكذا ترك اختا خالصة واما عما اخبره
واب وام والام حاملان زوج غير اب هذا المصبي لها كل ماتت الاخت عن
 ام والجد الذي يرثها وهم كيف القسم في هذه المسئلة على هذه الصفة على ان
 هذا الحمل وان شمع هو لأم الوارثة المذكورة من هنا واما القول في هذا الحمل في
 معنى اليراث وهذا المصبي اخيدان ولديتنا اوجيا الى كثر شهر بلحقها بالبر
 بعد موتها الى يوم مولده وكثر شهر الذي يصونها غير وان اذا ولد بعد هذا
 قال فان كان لم ير كشيء فالمسئلة لغرض شيء باطله الى ان تجعل صوته ط
 يكون للماتة النفقة في الدين لا انها تثبت كذلك تنبغي الرولن المدا ان يتفع
 ها هو المسلمين وان كان له تركه في موقوفه في حكمها حتى تضع حملها الاند
 لا يلد اذا يكون من اولا في حال الذي يكون هذا على قباد حكمه قبل ذلك لانه مع
 خروجه من بطنها ميتا لا شيء له وان كان عيانا فعلى قول موسى ابن ابي جابر لا شيء
 له الا ان يكون يوم موت هذا المصبي قد نفى فيه الروح وقبل ان ولد لا قل
 وسبقتا شهر ورثه وان ولد لستقتا شهر اولا كثر فلا شيء له وقبل التسبقة
 الشهر وان كان ابوة ليس محيي اوانه طلقا ما وحيث معنى والاولج الغنا

فالى سنتين وقيل اكثر وذلك في المدة **الذات القول** بالسنتين هو الاشهر **العملية**
 اكثر اللات يختلف في قول مع **اليامين في الحكم** والقول في القسمة على هذا لا يقد
 في موضع ما يكون واثنا السدس في هذا الموضع ولم يثل ذلك لها في موضع ما لا يش
 ايها الثلث والخاصة النصف على حال العلم ما بقي وذلك واحد وستة لا يزداد
 عليه لانه من اشد لا غير في هذا الموضع فان كانت اختلافا قبل ان يولج
 فيه وعق ما ذكرناه وكان لا يقد تركتها الثلث منها على حال ورث معها او لم
 يورثها وليس له ان كان يورثها غير السدس والعم ما بقي ايضا وذلك ثلاثة وستة
 ورث واثنان وثلاثة لان لم يورث في هذه المسئلة فان كان ما خلفه هذا المصير
 لم يقسم بين الورثة قبل موتها فالوجه في قسمة جملة في هذا الموضع على اكل كل واحد
 هذا الحمل او غير ذلك وان لم يعلم ان يكون في القسمة التفاوت **للتانية** لانه
 لها وستة واما ثلاثة لانه في حال ما يكون واثنا لهما جميعا فالاولى مثل الاول
 من ستة ونصفها وتركها المصير في موافقة لسهام تركتها بين ورثتها بالاثلاث
 في هذا الموضع لان لها ثلاثة وثلاث تركتها اثنان فاصرها في مبلغ الولى الستة
 بلغ اكل منهما اثنى عشر ومنها يقسم جميع التركيب على هذا في المسلتين فيكون
 للام السدس من الاول والى واحد في اثنين **وفى الثانية** ولها **الثانية** **الثان**
 في واحد وفق الاول في ذلك الربعة **وللاخ** من اللة واحد من الاول في اثنين **من الثانية**
 واحد **من الثانية** في واحد **والاولى** في ذلك ثلاثة **والعم** ما بقي واحد في اثنين **من الثانية**
 ولم **من الثانية** ما بقي ثلاثة في واحد **والاولى** في ذلك خمسة **وذلك** في حال ما يكون
 هذا الحمل واثنا **من الثانية** دون الاول لانه يكون للام في هذا الموضع **وكل**
 واحدة منهما ثلثها على هذا فلها اثنان **والاولى** في اثنين **من الثانية** **من الثانية**
 اثنان في واحد **فذلك ستة** **وللاخ** من اللة السدس من واحد **من الثانية** في واحد
والاولى في ذلك واحد **والعم** ما بقي **من الثانية** في اثنين **من الثانية** ما بقي ثلاثة
 في واحد **فذلك خمسة** **واما** في حال الارث منها جميعا فاللام الثلث في كل مسئلة

منها والجميع باق **مسألة** وفي هذا ما يدل على ذلك قسمها راجع إلى الثلاثة فالثلث واحد للقدم
 والثلثان باق وهو اثنان لقدمه فانظر في ذلك والحمد لله **مسألة** الزماني في
 رجل وهكذا تركي خاله وصاحبه له وهو معروف انه قال فلان غير انهم لم يجدوا من
 يثبت نسبهم بالنسب الميت فكم بالميراث الحيا والحقا يعلم ان ابن اخته والفلان
 غير ان لا يعرفه من غيرهم اهل له هذا الميراث فيما بينه وبين العماد **مسألة**
 فتعجز له الان بطالع على احد بناسب اهلها كما يعرف نسبته ونسب الخاب
 الان بالحق اهلها كما تجد وهو اهلها كما فان عرف هذا فلا يسع فيما بينه
 وبين الله ولو حكم له الحاكم بذلك لاجل عدم صحة الشهادة بالنسب والحمد لله **مسألة**
 الشيخ العالم جاعل في خمس الوصية في رجل عان اوصى لاقربه الذي
 لا يرث له الوصية وسافر لارض السواحل ومكث مدة تسعين واثني عشر يوما واولاد
 اتوا باولاد وعنده اخوة بعوان واقارب ومات بارض السواحل او بعوان ابدخلت
 في الوصية اقارب واهل عان واهل السواحل ام للعدد دون احد كانت وصيته
 بارض عان او بالسواحل كان وصيته بعان او بالسواحل **مسألة** قال قد قيل في هذا
 باختلاف في الذي يقول لا يدخلون في الوصية وقول يدخلون على حال
 وقول انك شرط بالبلوغ اليهم بالذي يكون لهم منها وكل من يري المسلمين ونحن
 لهم في الحق **مسألة** قلت ان قال اهل عان نحن فاطع بيننا وبين اهل السواحل
 محرم في مصر اخ ولا يتوصل الى اعطاءهم وهذه الوصية ولا يجد الثقات
 لذلك وقال اهل السواحل كذلك كيف السبيل الى قسم هذه الوصية وانفاذها
مسألة قد مضى في القول في هذا ما يدل على ما به في سبيل الذي يقول يقول
 انه لا شيء لهم فيها فانه في قوله تقسم على وجهها فاهلها على قوله يقول ان
 لهم نصيبهم منها فيقول ان الحاكم يجعل في يدي وجان ان يؤمن على سبيل ط
 فيكون في يدي ما ناله الان يجعل الله في عان او هم او يكون بيني الخلاص في حيا
 قلت له ووصية الاقربين وقطعها يكون نصف شاخته اصلا لها بقطعها في

غلاء الفضة وخصها لانا وجدنا ذلك في جوابات الشياخ المتأخرين ام يكون
 قطعها على سبيل الدلالة والفضة على صفة في غلاء وخصه مثلاً ان كان الذي يبلغ
 الوست صدقات يبعدا يكون القطع على صدقات يكون على نصف صدقة ولا ينظر في غلاء
 وخصه قال نعم له وشاخذ الفضة نصفها على هذا القول فان احتيج فيها الى يكون
 الخاص فله صدق في جميع جوارحه والدعاء **مسألة** الشيخ صالح رحمه الله
 وجدت في لائحه في وصية الاقربين اختلافان **قال** وقال اذا سقطت الدرجة التي علا
 وتبقى بغيره يقام مقامها بآخره وياخذونهم انفسهم **وقال** آخرون يقاموا
 مقام ابائهم وياخذونهم ابائهم فالذي اعلم ان يقام مقام ابائهم وياخذونهم
 انفسهم ان كانوا باؤا وهو احب والدعاء **مسألة** فمن اعطى احد شيئا ولاهم
 او غيرهما في هذا كما اني يد فلان اهل الكفاية والفقراء الذين اذا كان المعطي
 واقارب اهل الكفاية الوصية متعلقة بين الفقراء والدافع لا يعرف بثقة ولا خيانة ولان
 وصية لا غير وصية اعطى ليعطى في اخذ اعطى ام حتى يعلم ان جميع اهل الوصية
 اعطوا او كيف ذلك **قال** ففي ذلك اختلاف ولكن القول الاكابر الدافع ثقة جاز
 القبض منه وان كان غير ثقة حتى يعلم ان شكك في ذلك فلا خلاف سهاهم وهذا اذا
 الدافع لانه من اهل الكفاية او كان المعطي يعلم انه من اهل الكفاية اما اذا لم يعلم
 انه من اهل الكفاية فجاز له قبضه منه والدعاء **مسألة** قال ابو الحسن اذا لم
 يصح للموصي اقارب ولم يعرف ذلك الوصية رجعت الوصية الى الورثة الموصيين **قال**
 ابو الحواري ان ذلك لا يرجع الى الورثة فان صح للموصي اقارب والكانت الوصية
 عن ذلك المال الموقوف الحش **قال** ابو سعيد اذا صح ان الملقاق للموصي
 فقد وقعت الوصية على معدوم والوصية للمعدوم باطل ونزع الوصية الى الورثة
 الموصيين والدعاء **مسألة** ابن عبيد ان عن اخوين اقر أحدهم بعد موت ابيه
 بالبحر اخذوا منه **قال** في هذا خلاف منهم وقاله ثلث سهم الموقوف
 وقال ياخذ سهم الموقوف طارئة من راس المال والدعاء **مسألة**

ومنه ميراث الارحام فيمكن ان يكون بالقرينة او بالتزويل **مسألة** قال ابن كائون متحاذرين
 فيجب ان يكون ميراثهم بالتزويل اذا كانوا غير متحاذرين فان ميراثهم يكون بالقرينة
 والدلالة **مسألة** ومنه اذا اعتق احد من الورثة او اسلم قبل ان يقسم المال على اثبات
 ادم الله **قال** ان الزمان فلا يشان اذا اعتق او اسلم بعد موت احد من اقسام المال او
 يقسم واداسا بر الورثة فيجب في كل الاختلاف بين المسلمين بالاي والله اعلم **مسألة**
 ومنه الاختلاف في حبس المال على الورثة اذا كان ملكا كان عصبة او حوا الجوار
 وذلك وعلى من يمس قلا في الاختلاف قول لا يحبس على احد من الورثة وقول يحبس على الذين
 والولد لا يرث وهو اكثر القول والدلالة **مسألة** ابو محمد فان اوصى الى القارب
 وغيره ورثته شي وماله ووصى له باحد ثبت للجميع ما وصى له من الثلث فان اوصى
 له بالثلث ثبت لهم ذلك الثلث فان اجاز الورثة ما لا على الثلث قالوا
 يجوز ذلك فان اوصى له بعد النظر بوجوب عندي ان لا يجوز لان الورثة ليس لهم
 ايجز ما وادى الدلان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرضي للمعصية فان اراد على الثلث وان اختار
 الورثة نزع ذلك لا يمول الى اوصى له بما يوزله عندي وادى اجازتهم فعول البيت
 الذي عنده فلا والدلالة **مسألة** الشيخ سعيد احمد الكندي في وصية
 الاقربين هل تقطع بقول غير الثقات اذا قالوا ان هذا من اقرني وليت واعلموا الوصي
 بالنسبة وانما قلده بل لا يجوز ان يعطي قولا **قال** في الاطمانه جازين تصدقهم
 ولو كانوا غير ثقات **قال** غيره لا يعجب تصديق غير الثقات حتى يكونوا اموال
 غير متهمين بالذنب واما يكونوا كذلك فلا سبيل للاطمانه بقوله لان لها اهله
 غيرهم واما هم فليسوا باهل لها والدلالة **مسألة** وفي ان المسلمين عن ابي
 المؤثر في رجل قال لورثته ماله وفي بعض المسائل سيفي لم واجاب الشيخ ان ماله
 وسيفه لا يجزى على ورثته حتى يفسد الحزمة ويعرفها العلماء اهله وهذا هو الشيخ
 حبيب رفعت في بعض جواباته والدلالة **مسألة** الصبي ومن اوصى لقوله اقارب
 من اوصى له ورثته وتقسم على نالته وصية الاربعه اباة والدلالة **مسألة**

من الاثر رجل جعله ذكر و ذكر و جنة و حراملا و ترك ذكره و تركه انما لا يقسم لما احتج بفتح حملها و
 ذكره و انثى و قال قال يقسم ويكون الحمل اسم ذكر فان كان انثى ارك على سائر الوثقة
 نصف سهمه وان كان ذكر فله سهمه و القول الاول هو المعمول به و الله اعلم **مسألة**
 الشيخ خميس عبيد بن اوصى يلاهم لقرية الذين لا يرثون و قاله شيئا ثم ان الذي
 نال الوصية و الاقربين عليه الموصي او الموصي لاهم فقد جعل يجوز لهذا ان يرث كذلك
 له بالذي عليه ام لا يجوز حتى يقبضه قال مجتهد ان يقبض الذي له و الوصية
 ويقضي الذي عليه مكان الموصي او الموصي اذا قبض له ذلك وان لم يقبض له ذلك شيء
 و الوجوه في المقاصصة اختلفت و لا حواء جازية المقاصصة و الله اعلم **مسألة**
 الشيخ محمد عرا و عرق اوتان و لوتا معا و تعرف كل واحدة و لدها منها و اوتان الاثنتا
 كيف حال الميراث كانا ذكرين و انثيين و اوجدهما ذكر و الانثى وان مات احد
 هذين الولدين كيف صفة قسم هذه المسئلة و ذلك ان مات احد هذين الوالدين
 ارأيت ان جني من هذين الولدين المذكورين جناية خطا يلزم من و ان اوصى
 الاقربين الذين لا يرثون من اقرعه و فناء و جدد **مسألة** قال في الحكم تكون تلك الاثنتا
 امين هذين الولدين المذكورين وان مات احد الميراثين و لافلهما اعني الولد
 ميراث و لدا واحدة كونهما وان كانا ذكرين فيكون الميراث بينهما نصفين وان
 كان انثيين فلمهما منها ميراث ابنتان في واحدة يكون بين الابنتين نصفين
 وان كان القاتلان احدهما ذكرا و الاخر انثى فلولدين منها نصف ميراث ذكر و نصف
 ميراث انثى و يكون بين الابن و الابنة المذكورين مثل حظ الانثيين وان ماتت المرأة
 الاخرى فميراث ميراث اولاد الولدين كذلك ايضا كما شرحت انفا وان مات
 احد الولدين فلا ميراث للولدين الاخرين كان ذكرا و انثى الا انها لا يرث بينهما
 و اغا و ثا بينهما و بين الامين للاشكال للتمسك بينهما و ان صفة قرابة بين
 الولدين و طريق **الاب** و الام من قبل ابيهم او عصبته او رحم فيكون في ذلك
 كسائر الناس في الميراث وان لم يصح فلا ميراث بين هذين الولدين من قبل

هذا الاشكال لانهما لم يخرجوا من بطن واحد • ولما ميراث هاتين الامتين وهذين
 الولدين ان ماتت احدىهما وهاتين الماتتين الامتين فلها ميراث ام واحدة يكون
 بينهما نصفين وثلاث اوسدس وغير ذلك وان طلبنا الايمان وبعضها بعض فلها
 ذلك في ذلك الميراث ون مات الولدان معا فلا ميراث منهما ميراث امين وثلاث
 اوسدس بينهما نصفان ون ماتت الامان معا فالولدين ميراث ولدين منهما
 ان كانا ذكرين في ميراث ذكرين وان كانا اثنتين في ميراث اثنتين وعلى الوجهين
 بينهما نصفان وان كان احداهما ذكر والاخرى انثى فلها ميراث واحد منهما نصف
 ميراث ذكر ونصف ميراث انثى يكون بينهما الثلث مثل حظ الاثنتين وان ماتت
 عن ام واحدة فيكون لها ميراث واحد نصف ميراث ام وثلاث اوسدس ونرى
 عن علي بن ابي طالب انه قال اذا كان احد الولدين ذكر والاخر انثى فيجب لكل واحدة
 والاميرين من لبنها كيلة بقارورة واحدة ويوزن الكيلنان فاما ما روي عن ابن
 ام الصبي فلا يدين هذين الولدين بنسب يصح به عقل الجنابة ولاد وصيته لا يفت
 على هذا الاشكال لان يصح بينهما نسب بغير هذا الاشكال فعلى ما قدمناه في
 شرا هذا وقولنا ميراث قبل الابوين على ترتيب التوريث للامتين وميراث كل
 اب وكل واحد نصف ميراث ولد صريح وكذلك للولد وميراث كل اب وكل واحد
 ولد صريح وليس لهما من بعض ميراث ميراث قبل الام لان شكك انه خرج كل واحد
 منهما من بطن غير الاخرى ولما قبل الاب والام • **مسألة** ومنه وفي رجل
 رجل علة وترك ثلاثة اولاد وزوجة اوتت الزوجة بولد لاج وانكر الاولاد
 كيف القسم • قال تصح هذه المسئلة واربعة وعشرين فالثمن للزوجة ثلاثة
 بواحد ولاد الاولاد سبعة وهم ثلاثة ثمن الزوجة لما اوتت بولد لاج لا يثبت
 اقرارها على غيرها ولا يثبت عليها هي ايضا لان نصيبها لا ينقص بزيادة الاولاد
 ولا بزيادة في زيادة ولد على نصيبها هي بل لو انها اوتت بزيادة وارث من يوجب
 النقصان عليها فيثبت عليها فيما يوجب عليها من النقصان مثلاً ان لو اوتت بواحدة

من نيلتها انقصان فثبت من نصيبها ما ينوب عليها مثلاً ان لو اوتيت بزوجتين غيرها
او اكثر وكان عليها ان تقاسمها في الثمن والبرج وكذلك في مسائل العول **ثبت** الذي
اوتيت به من نصيبها ما ينوب عليها ولو ان اقل الاولاد تزوجت غير هذه الزوجة لما اوجب
في انصابتهم شيء انما اقول ان لا حق له في انصابتهم بل اقول على نصيب الزوجة وهو فلا
يثبت اقل سهم عليها والله اعلم **مسألة** قال ابو سعيد قد قيل اقل ما يقطع على الوصية
درهمان وقاله قال درهم ونصف وقاله درهم وقاله ربع درهم وقاله نصف
وقالوا قال ان كان وقاله قاله النصف ونصف وهو اكثر العمل عليه وقاله قال
وانف وقيل اوطى شعيرة وقاله قاله انف وقاله قيل ان انف ولا نعلم ان احد
قال اكثر من درهمين ولا اقل من انف والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان وان كان
الوصي لا يعق قمار **ثبت** الميث ولكن اجزءه اناس وهم اهل اليمن فلهذا يخرجهم الذين ينقسم
الوصية عليهم ويعطى كل واحد نصيبه منها اذا كان اهلها كذلك خلفا ايتاء على الاطمان
او لا **قال** لا يضيّق على الوصاء اهل اليمن فلهذا يعولن لا يثمة يحرف ولا تكليف
والله اعلم **مسألة** الجور شديد اذا ناب آخر الدرجات من وصية الاقرين اقل من
نصف شاخته بقليل او كثير ويعطى الوصاء والوارث او غيرهما والناس من هذه شياء
وفاية لتمام نصف شاخته على بنوط فاخر الدرجات ثبت ذلك **قال** لا يجوز ذلك
لان يعطى ذلك ليس على القول الذي نعمل عليه وقول المسلمين والله اعلم **مسألة**
مسألة ابن عبيدان قال ولو ان زنا بوج في ميراثه من ابيه الذي زنا بامه اختلا
والله اعلم **مسألة** والاثر ان زنا بوج المعص فان ربه بشيء دون بعض فان قد
او طوى فجزئ ذلك ولو وصي لثلاثا نفسا قبل ولو وطى واحد منهم فاي جزئ وقاله قال
لا يجوز يعق بوج جميعهم والله اعلم **مسألة** الصبي ولو لم ير سهمه من وصية
الاقرين يروح الى سائرهم الى الورثة قال يروح الى سائرهم وهو كالمعدوم في ذلك
وفي كتاب الصبيان قال لا يسعد زوجه **مسألة** وان كان في الاثر انها الموجهة الى الارث
فالاثر لو لا يعق من الاختلاف **مسألة** وبوجد عن ابو محمد قال ابوخذ بالمقاسمة ولم

يجعل له عذرا بترك قبوله ثم يجعل نفسه حيث شاء ووجه الحق ان الضياع لا يجوز
 والدعاء **مسألة** وهذا ان قيل لا تعقب الوصية اذا صح المجلد وصحته ان
 يشهد ان السبع نسوة وقيل اثنان وقيل بالواحدة ان في بطن فلانة جلا وما بقولها
 فلا يوجب تاخير الاعكام الا بشئ لا يشك فيه فيخرج وطريق الاطمانه وان صح
 المجلد تنطرت سنتين فيجب على كل حال ان تنتظر اذا كان يمكن قولها والدعاء
مسألة وهذا من زوات من الذين يتوارثون بالاجناس وليس له وارث لاجسه
 هل قيل ان ميراثه لميت المال وله يرث جنسه عند شياء ام لا قال قد قيل في ذلك
 باختلاف فاحسب ان في بعض قول اصحابنا ان اذا احتمل له وارث انه موقوف
 الى ان يصح وهذا الماحظة نصا وقال وقال هو للفقراء وقال وقال هو لبيت المملوك
 وفي الاثر انما ذكر القول عندى انه اوسع ويدخل فيه الفقراء ايضا ويدخل فيه
 المهاجرون المسافرون والغارمون والائمة المنصوبون فيما فيه يستوفى
 وهذا هو الفرق بين المالاين وكذلك للموارثون لهم في الحق والناصون له داخلون
 فيه والدعاء **مسألة** من الضياع قيل زوات والوارث له ولا جنسان امه
 التي ارضعته احق فان لم تكن فاخوته من الرضاعة وقال قال ان الاخوة والام
 من الرضاعة لا يرثون والدعاء **مسألة** الصبي يهني اوصولا قريبه وقتله
 احد منهم هل للمقاتل سهمه من تلك الوصية ام يبطل بقتله كان خطأ او عمدا قال
 لا يثبت وصية المقاتل كما ان لا يثبت ميراث القاتل والدعاء **مسألة**
 ومنه اذا خاف الانسان ان وصية تتعد عليه موقفة اقربيه الذين تناطوا وصيته
 اذا اوصى بغير شيء كثير وان تتعد عليه موقفة القسمة بينهم ان يقول له ان يفسرها
 على زيدك موقفة ويترك ويسبق عليه معرفته وثبت قوله له بذلك ويجزئه
 هو ذكره وذلك اذا عدم في موضعه موقفة القسمة بينهم في تعيين زواتهم ان
 يجعل له ان يقسمهم على نظرة ويجزئه وان لا يعطى الا بعد موته هو اذا منعه
 بل ان يساوي بينهم والا فيه فيمخرجه هو ارف على النظر وينوي ما يصل اليهم

انه هو صفة الوجه عليه ويستطاع عند ضرورة الكلام **●** قال في جميع ما وصفته بحري
الاختلاف قولنا من ذلك فثبت في وجودهم وقول لا يرى قسمها في اقل ثلاثة منهم
فصاعدا وقول تقسم على جميع وقول عليه لا يرى ذلك وقول تقسم في جميع وثلاثة الوصية
وراجحها غايب لا يرى اقل وذلك **الاعمال** **مسألة** عن السيد الفقيه **●** هناك
فيما عندي ان ترك اخ اهلك حصته الامة على مذهب الشيعة عن رضى به وعلى
طبيعت نفسه مع علمه له في ذلك حصته على منعت الاباضية في تركها ان كان
معدومك اية لانه يصف في العجز عن وجوب ذلك والايين في له الروح في ذلك اذ صار
في حوز الامة وحرته عليه بوضاه لان ذلك خارج منه لها في حوز الهبة فيما **●**
وان اتفقا جميعا على رجوع حصته له بعد ما مضى على حسب مقتضى وجهه الاباضية
في ذلك في اولى تلكه والتمسك به واما صار للام والغلظة فيما مضى فليس له سبيل عليها
فيها لانهما غير متعد يتوقف في ذلك بل صارت لها بوجوب جازين ولا يرد الغلظة الاباضية **والله**
اعمال **مسألة** وعندنا اذا صح نسب العصبة بالشهرة التي لا دافع لها وان رفع
نحو الرب فقد عفا عنها مقبولة في النسب واذا صح النسب بها فلم يرد فيهما عندي
يصح بمقتضى **●** واما الشهرة فتختلف فيها باقوال متعددة وانما قيل فيها الخمسة
فصاعدا والاعمال **●** **باب في الدماء وحكامها والخراجات و**
تسامها والارث والديات والقصاص والقوة و
القضاء والحهاد **مسألة** ابن عبيد ان اول الوجع الدائمة وهي التي تدعى بالانسيلا
فاذا كانت الدائمة في الوجه وقت راجحة طولاً وعرضاً فلها بغير ان وقعة البعير **●**
طائفة درهم وعشرون درهما وان كانت في مقدم الراس فلها نصف للوجه **●**
وان كانت في القفا فلها نصف للمقدم الراس **●** وان كانت الدائمة اقل راجحة
فيكون ذلك بالحساب وحد الوجه اذا رفع حاجبه فما انتهى بعضه بينه فذلك
من الوجه **●** واما مقدم الراس فعلا متدا اذا كان شعور الراس قبل الوجه فهو مقدم
الرأس وكان مدبر للقفا فهو القفا **●** ثم بعد الدائمة الباضعة وهي التي تخطت

باب في الدماء وحكامها والخراجات والقصاص والقوة والقضاء والحهاد

الجلد واخذت في اللحم وقيل في التي تشق الجلد ولا تأخذ في اللحم فلها في الوجه اربعة
 ابعدة اذا تمت راجبة طولاً وعرضاً ولها في مقدم الرس نصف الدوم وان كانت
 في القفا فلها نصف مقدم الرس • ثم المنلاحة وهي التي تأخذ شياء من اللحم وتقطع
 فلها في الوجه اذا تمت راجبة طولاً وعرضاً ستة ابعدة • ثم السحاق وهي التي يبق
 بينها وبين العظم جلافة رقيقة فلها في الوجه ثمانية ابعدة اذا تمت راجبة طولاً
 وعرضاً • ثم الموضحة وهي التي يوضع منها العظم فلها في الوجه عشرة ابعدة اذا
 تمت راجبة طولاً وعرضاً ثم لها شمة وهي التي تلتصم العظم وتكسره فلها في
 الوجه عشرة ابعدة اذا تمت راجبة طولاً وعرضاً • ثم المنقلة وهي التي تنقل العظام
 عن موضعها فلها في الوجه ثلاثون ابعدة اذا تمت راجبة طولاً وعرضاً وقد وردت
 يكون للمقدم الرس ان له نصف الدوم ويكون للقفا ان له نصف مقدم الرس
 واما قياس الجرجات بالراجبة فيكون ذلك من ظهر الهيمن من خط مفصل الهيمن الى ان
 يساوي طاف الهيمن يقاس ذلك بمخوصة او خط ويقسم ذلك اثنتي عشرة نقطة
 بالتجي فان كان طول الضربة راجبة تامة وعرضها كذلك فهي راجبة تامة بقدر
 الطول في العرض اثنتي عشرة نقطة في اثنتي عشرة نقطة فذلك باية نقطة وارجح
 والربعون نقطة وان كان طول الضربة اقل من راجبة فينظر في ذلك التي ان
 كان نصفاً منصفاً وان كان ثلثاً ثلثاً وان كان ربعاً ربعاً وكذلك ينظر في
 عرض الراجبة على هذا الوصف ثم يضرب الطول في العرض وينظر في الجلة ما صح
 والضرب فيجي ذلك من حساب الراجبة النامة وان كان نصفاً قصفاً او
 ثلثاً ثلثاً او ربعاً ربعاً ثم ينظر ما صح من الدلالة التي لتلك الجرجة فيجي لتلك
 النقاط ما صح لها من الدلالة فهذا • واما قتل جمل فاعلم القود الى ان يروح
 اولياء المقتول ويروح احداهم الى الدية او يعفوا عن القود فيبطل القود
 ويروح جميع الورثة الى الدية واما ان كان القتل خطأ فلا قود فيه واما
 فيها الدية وتكون الدية على عاقلة الجاني اذا صح الخطا وان لم يروح الخطاء

فالدية

فالدية تكون وقال القاتل **ق** وما اذا ضرب رجل رجلا فلم يمت بالحي الفقيهان
بقيا ثوبا وضربه او جرحته حتى مات فعلى الضارب القود وقيل ان لم تمت في ثلاثة
ايام فلا قود بعد الثلاث وانما قيد الدية وقيل ان جاوز سبعة ايام فلا قود فيه
وقيل ان لم تمت في سبعة وقيل ان لم يدا فانه لا شيء في ذلك الدية ولا قود **ق** وقيل
ان الدية ليس بخمس يبطل القود وما خيانة المخرج فهو حدث يبطل به القود والدية
اعلى **مسألة** ومنه اذا انتف رجل شعر من رجل فلم يمت الحية سنة فالدية
كاملة وان بنت فله سوم عدلين **ق** واذا ضرب رجل رجلا حتى ذهب عقله فالدية
كاملة **ق** وفي السمع الدية كاملة وفي البصم الدية كاملة وفي الشحم الدية كاملة **ق** وفي
النطق الدية كاملة وفي الحاجبين الدية كاملة **ق** وفي الشفا الدية كاملة **ق** وفي
الشفتين الدية كاملة **ق** وفي الاسنان الدية كاملة **ق** وفي النفس الدية كاملة **ق** وفي
احد العينين نصف الدية **ق** وفي العينين كليتهما الدية كاملة **ق** وفي احد اللذين
نصف الدية **ق** وفي اللذين كليتهما الدية كاملة **ق** وفي صلب الظهر اذا احدى الدية
كاملة **ق** وفي الذكوة الدية كاملة **ق** وفي البيضتين الدية كاملة **ق** وفي الرجلين الدية
كاملة **ق** وفي اصابع اليدين الدية كاملة **ق** وان ذهب الجماع والجماع الدية كاملة
واذا لم يستمسك البول فالدية كاملة **ق** والداء **مسألة** ومنه اذا اصاب رجل
رجلا في النار فموت بالنار فقبل ان يطرح في النار حتى يموت **ق** وقيل ان يضرب
بالسيف **ق** وكذا للقول في الذي يقتل بالسم والداء **مسألة** عن الشيخ عا ومحمد
مسعود العمري رحمه الله والذى قتل رجل لا يعرف **للاب** ولا عصية ولا حرم الايام
اولي بدم هذا ان شأوا قتل فالتدوان شأوا اخذ الدية فان كان له جنس لم يهرم الدية
وان لم يهرم له جنس فمفع الدية في بيت المال فان صح له ولي حذ ذلك سلمت له الدية
وبيت المال هكذا يوجد في الدائر والداء **مسألة** عن الشيخ ناصر خيسوف
قتل عبد نفسه او غيره فعليه التوبة وتحقق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
وقول لا يجزي عن هذا الا ان يعتق رقبة قيمتها مثل قيمة مثل الذي قتل **ق** وقول لا يجزي

عنده ولي اعتق غلامين او اكثر حتى يعتق رقبة واحدة فمكمله وقول اذا اعتق
رقبة تامة اجز اعند وما اذا قتل عبد غير **مسألة** فليس عليه الاثم السيد والنوبة الى
المد والدعاء **مسألة** ومنه واذا او السيد بنفسه عبده مات من ذلك فعلى
السيد كفارة وعلى كل واحد من قتله كفارة وكذلك من اوى او قتل وهو ولي
دمه عمدا فعليه النوبة والقود الى الاولياء بعده والدعاء **مسألة** واذا قتل
الوالد ولده فلا تور عليه الاولاد اخوة المقتول بل عليه الدية لاختلاف المقتول
اذا لم يكن له وارث غيرهم ولابن الوالد ان ابن نفسه ودية نفسه وله وعليه
النوبة والاستغفار من قتل ولده وعليه ان يعتق رقبة وليس له وولده الذي
قتله ميراث باجماع الفقهاء قتل عمدا والدعاء **مسألة** ومن قتل اختا لثمة
عمدا وطهاخ من ابها فعليه القود وان وقع عند اخوها عن القود فلا تور عليه بعد
العفو وخلصه وذلك وتو ثمان يتوب الله من القتل ويستغفر ربه من ذلك
ويعتق رقبة ويسلم لورثتها غيرها وان ابنة الوارث وديتها فقد بئى الله
والدعاء **مسألة** والضرة اذا كانت في البدن واخضت او اجرت فلها عتق
واهم وان لم تؤثر فخمسة دنانير وان كانت في الوجه كان لها ضعف ذلك والداء
اعمال **مسألة** الشيخ ناصر خميس فلا تزنت او افاححت فلما وضعت الحمل
قتلت قال قوم دية لا يبدلنا في امة قال اخرون دية لا حرام امة وقال قوم
لعصبتها وهو واجب والدعاء **مسألة** ومن وطئ زوجته وهو صبيته فانقطع
الذي بين الزوجين وصارت لا تصلح للانجاب عليه وذلك وكيف تكون دية
• قال ان التم الحج هـ فثلث الدية وان لم يلتم فالدية تامة كاملة دية
نفسه ثم عليه وعلى غيره من الزوج والدعاء **مسألة** ابن عبدان ومن قتل
وله زوجة واولاد وغيرهم من الورثة ان الدية تكون لجميع الورثة من زوجة
وغيرها وان كان للمزوجة صلات فانها تؤخذ صلاتها قبل الميراث وابقى
بين الورثة والدعاء **مسألة** ومنه واذا اطلب احد الورثة القود وطلب

46
احدهم المديّة فان القود يبطل اذا كان الذي طلب المديّة من العصبية والاول
والثالث مع الوثيقة من العصبية فالعمل على ما قال العصبية ان اراح والقود وان
اراد المديّة • وان كان جميع الوثيقة وغير العصبية فاذا طلب من المديّة فان
القود يبطل والدعاء • **مسألة** • ومن ان القود والحدود ولا يقيم الحدود الا في
العدل وقول يقيم الحدود ائمة العدل والجور اذا ملكوا البلاد وقول ان القود لا
يكون الا مع الدائم والحاكم وقول ان القود يحضه المسلمين • جازي ان عدم الدائم
العدل • وما القود عند الواجب انزاعه على قول والدعاء • **مسألة** • ومن ان اثني
الصدقة الموثقة في الوتر عشرون درهما وان لم تؤت فعشرة دراهم وفي البلدان
فان شها عشرة دراهم وان لم تؤت فخمسة دراهم وليس بقدر الدرس فضل على سائر
الجسد في اثني عشر ضربا على ما حفظته مؤثرا لعينه بل بقدر الدرس فضل على القفا
في اثني عشر ضربة • واما قدة الدرس فعند ما يقع الدرس على ما حفظت والنق
بين مقدم الدرس وبين القفا اذا كان الشعب متقبلا فهو مقدم الدرس وان كان
مدونا فهو القفا والدعاء • **مسألة** • ومنه ومن اجل ان رطارت منها انكسر
وحركة يده فاصابت اذن يتيم طيل من ان اثني عشر دراهم وقول • قال ان
مثل هذا يجب فيه السوم وهو النظر في الجناية التي ليس لها دية موقوفة وكذلك مثل
ما كان من العور من مثل من طاح دابة على احد فليسعده والجرح التي قبل النعان
وما يتولد من الزيادة بعد الحدث والاقصص الى موثقة من جميع الاحالات ففيه
السوم بنظر اهل العدل المسلمين والدعاء • **مسألة** • ومنه اختلف المسلمون
في اثني عشر العمية فقول في اثني عشر وقيمة البعور طرية درهم وعشرون درهم وقول
في اثني عشر الدية وقول ان اذهبته خمس صلوات فثلث الدية وان اذهبته
صلوة فثلث الدية وان اذهبته صلاتين فثلث الدية الخان يتم خمس صلوات
ثم يتم ثلث الدية وقول في اثني عشر العمية بعير للذكر على كل حال واللائي نصف بعير •
وجناية الصبي فلا يلزم العاقلة شيء ويلون ذلك على الصبي وحده يسلم ان بلغ

وقول لا يلزمه • وإما أقامته جناية فقوله أنها على عاقلة كأيما كان وقول
 ليس على عاقلة • وجوابه لا يعقل عن غيره • والباقيين نصف عشر الآية فصاعدا وما
 كان دون ذلك فلا عليه ولا على عاقلة وقول إن كانت جناية الصبي أقل من نصف
 عشر الآية فهي في ظلم الله على • **مسألة** • ومن سمع أناس يتعاهدون على قتل رجل
 إن عليه أن يعمل وينفذ إذا كان قادرا فإن لم يعمل حتى قتل يقول عليه دية وقول
 لا يلزمه لأن الحق متعلق على أحد وهذا القول عندي حسن والرد على • **مسألة** •
 ومنه وسئل عن أهل القبلة كيف يكونون بغاة ويلزم المسلمين فإن تم قال إن
 يمتنعوا بحق يحبس عليهم إعطاء • أو حد يلزمهم التسليم للمسلمين • في أقامته عليهم
 أو يدعوا ما ليس لهم • والأقمنة والولاية على المسلمين • وامتنعوا وطاعة الأمة للمسلمين
 • ولا يسألوا أحد من أهل الدار إذا كانت في يدي أهل العدل الأعلى أظهر التسليم
 للعدل بالمقول الظاهر إن كان قويا • منهم الذين بالضلالة فلا توتيه ظهر
 ولا مسالمة إلا بأظهار قبول الحق والشهادة على الخطأ الذي كانوا عليه بالخطأ
 والضلالة وكذلك إنزاعهم شئ • وكذلك أنه يقبل لا كذلك العلانية ويقول غير
 ذلك • ويجعل في العسيرة وتظاهر عليه بذلك التزم لم يقبل منه ذلك • **الحبس**
 حتى ينتهي عن ذلك وتب القلوب • وتهتم على دين الإسلام وأهلها وعلى هذا تكون
 الدار ذارعة • وعدا لما ذكره في هذا • **مسألة** • ومشقة الشيخ أبي
 الحسن وسالته فهل يجوز للمسلم أن يخرج مع الجارية والسيلاطين الجارية إلى
 حرب للمشركين وبجاهد معهم • قال قد جاز ذلك في جاز من أصحابنا منع
 أخرون • قلت فما الحق بمنع ذلك قال لا يمتنعون به إلى أخذ العنايم
 والفقر • وأما للمسلمين • ولبيدك منهم • قلت فما الحق بمنع ذلك قال قالوا أهل
 القبلة كلهم • **حرب** للمشركين • ولا يجب عليهم جميعا قتال المشركين وكل واحد
 منهم كان ظالما أو جبارا أو مسلما بجاهد عن نفسه للمشركين • ويجوز إمام أو • **الله**
 • **وقال المشركين** • قلت • وهل يجوز للمسلم أن يجاهد فئة باغية عند فئة

باغية

باغية واهل القبلة • قال لا يجوز ذلك لان يخرج يصلح بينهما فان بغت
 احدهما وابت ان تقع الواو والدة وفاءت الاخرى قال النبي صلى الله عليه وسلم
 • قلت فان كانتا كلتاها باغيتين ظالمتين الرعية كل واحدة منهما تبغي ان
 تمكك الاخرى وتقم الناس وتظلمهم فهل يجوز لاحد الناس يقاتل التي هي اشد
 جورا لينزل عن نفسه زيادة جورهم وعن الرعية اذا كانوا اشد على الرعية ظلما
 وجورا • قال فاما يقاتل عن نفسه وليس له ان يقصد في ذلك للمعونين الاخرى
 • قلت وهل يجوز له ان يسير معهم في مسيرهم • قال نعم ان يسير معهم الا ان
 السائر ينال الى الغنة الباغية يستقون في مسيرهم يسبق الداء وهب الاموال
 فليس له ان يسير ولان يكسرهم وليس له ان يخرج مع قوم يستقون في خروجهم
 اخذ المحرم باختياره لذلك ولما لان يقاتل الغنة الباغية اذا كانوا سائرين
 صدين في مسيرهم استباحة البلد وركان فيه واخلاقهم لذلك فله ان يدفعهم
 وحينئذ كان الذي كانهم ظالما او مسلما • واما للمسير اليهم مع ظالمين اخرين
 احسن منهم فغيره اختلاف والدلالة على **مسألة** عن الشيخ مسعود هاشم ط
 البهلوي ونحن اقتضى رخصة بغية ذكره ومانت رخصة بعد اقامت سنين
 واثنت منى بالاداء ولم يسألها المحل ولم يدفع اليها بالزعم والاداء اليوم ان يستحل
 ورثتها ويدفع اليهم ان يكونوا له يفعل لهم من شئ قال ان البقرة في الدابة والغورج
 لا تصح الاب التوقيف ان هذا من شئ واما ان دفع اليهم بالزعم والاداء وقال
 هذا احق لنزوي قيل والدائم فغسوا ان يكون خلاصا والدلالة على **مسألة**
 عن الشيخ محمد عرو في الصبي الذي قتل احدهما صاحبه وسالت عن الدية
 فوالله ووالى عاقلة قال ان حيازة الصبي على عاقلة الدية منهم فلا ريب على
 كل واحد من عتداهم وليس على كل واحد اكثر من اربعة دراهم وقال بعض
 يكون في بيت المال • وقال بعض غير هذا وهذا اذ اصح فعل الصبي **شاهدي**
 عدل اذا انكر العشيرين وان اقر بالزعم وانكر فلا يلزمه الاب البينة وبعد

صفة النسب وان اتفق احد من العشيرة وقال انه اليست وعشيرة الغافل
 فلا يؤخذ الا بالبيند والداعل **مسألة** الزاملي وسالت عن واق وضمت
 ابنتها وسقطها فموتوا لانها وضمت ونظمها ولعل قيل لها ان ذلك دو فماتت
 الابنة وحينها ما يلزم الاثم **قال** تلزمها ديتها وعنف رقبتها والداعل **مسألة**
مسألة ومنه وسالت عن الذي ضرب رجلا بكف يده ما يلزمه قال ان عليه
 اربع سنن ضربات **قلت** له ولو كان ضاماً ما بين اصابعه جوارحه **مسألة**
قال ولو كان ضاماً ما بين اصابعه والداعل **مسألة** ومنه وما يشي
 الضمة ان ائت في الجنب فعنسة دراهم وان لم تؤثر خمسة دراهم وما في الاثر
 فضعف ذلك هكذا سمعته من الله والداعل **مسألة** ومنه وعن العاقلة
 التي تعقل عن الجاني **قال** تعقل اوصح النسب بينها وبين الجاني ولو نطاول ذلك
 الى عشرة اجداد او اكثر ولكن الاثر **فلا أثر** وللعوقب كما انه تؤدى الدرجة
 الاولى وهي التوبة للجاني كل واحد منهم يؤدى اربعة دراهم فان فضل على الجاني
 شيء ادت الدرجة التي تليها كما ادت الاولى فان فضل على الجاني شيء ادت الدرجة
 الثالثة والرابعة على اوصح النسب كما ادت الاولى فان فضل على الجاني شيء
 بعد اذ جميعاً الذين صوبه منهم من كل واحد يؤدى اربعة دراهم وذلك عليه
 وحده فأكبر القول قول من هو على الجرح وتكون الجاني كواحد منهم والله اعلم **مسألة**
 ومنه وسالته هل شيء مضاعف على بائ الحسد غير الوجه في الضرب **قال** لا وما في
 الجرح فقال لي ان الوجه مضاعف على مقدم السر على تقار الظاهر وخارج الصدر وذلك
 مضاعف في الجرح وعلى بائ الحسد والداعل **مسألة** ومنه وفيما يلزم العاقلة
 من ذرية الخطا عليهم لازم ان يؤدوا ذلك ولو لم يطلب اليهم الجاني ام عليهم ذلك
 اذا طلب اليهم الجاني او الجاني عليه او غيره **قال** ليس عليهم ذلك الا بعد
 ان يحكم عليهم الحاكم والداعل **مسألة** ابن عبيدان الذي حفظنا ان دية
 بشر الاذن مثل الدية في نافذة الاذن والنافذة في الاذن لها ثلث دية الاذن

ودية الماذن لها نصف الدية الكبرى والدية **مسألة** ومنه ان الصبي في جنائمه
 اختلاف قولان الصبي والمعنوة جنائمهما على عاقلة ما قلت او كثر وتقول
 ان العاقلة لا تعقل عنهما العاكان وخرج او قتل او قبل او بلغت جنائمهما نصف
 عشر الدية وان كان جنائمهما اقل من نصف عشر الدية فهي في مالهما وقول جميع ذلك
 على عاقلة ما واما وطى الصبي والمعنوة بوجعها او لبسها في صباهما في حياتهما
 فذلك في مالهما البس على عاقلة ما وهذا القول الاخراج الى والد العلم **مسألة**
 ومنه ان السوم وهو سوم العديلين فيه اختلاف قول على خمس الدية ذلك الشيء والقار
 وقول ثلث الدية ذلك الشيء وقول عشرون درهما وقول على نظر العديلين والدليل
مسألة ومنه ان الشرجاجة العبد على قتل ثمنه فكل شيء يلزم الى الدية كما ملته
 فكلون للعبد ثمنه كله وعلى مثل هذا فقس قاتل او كثره واللمطة في الوجه المستأنس كانت
 اللطمة مؤثرة فديتها بعير وثمنه العبر مائة وعشرون درهما فيكون ذلك عشر عشر
 وكذلك دية اللطمة المؤثرة في وجه العبد فديتها بعير مائة وعشرون درهما وان لم تؤثر فنصف
 عشر **مسألة** وصفة للمؤثرة انه يبين خمس الاصابع ورجل الكف في الوجه والاعشرون
 الدرهم دية الضرب للمؤثرة في الوجه غير اللطمة واما الصبي اذا قلع عين او جرح
 جنابة على غيرهما فجنابته على عاقلة وعاقلة عصبته واما الارحام فلا يعقلون
 وسلم كل واحد من العاقلة ان يعتد به وان بقي دية الجنابة شيء فقال ان قال
 بضاعف على العاقلة وقال ان قال لا يلزمهم اكثر من كل واحد اربعة دراهم وان بقي
 فهو على الجاني وهو الصبي وقال ان قال بقي لا عليه ولا عليهم والدليل **مسألة**
 ومنه ان رجل قتل عبدا قيمته عشرون الدرهم عليه قتل مائة درهم ان يسلم السببه
 دية حر قال ان من المولى العبد لا يجاوز دية الحر وانما ينقص من العبد دينار
 او درهم او شيء قليل على ما حفظه من اثار المسلمين والدليل **مسألة** ومنه
 واذا كان لم الجح ضيقا ومن باطنه متسعا يكون القياس على ظاهره ومن كان
 باطنه منطلق الاهاب عن اللحم والمم منطلق عن العظم وكان من باطنه متسعا

أليكون القياس على ظاهرة أم على باطن المخرج قال إن قياس المخرج يكون على الأكثر لأنه
 يوجد في الآثار الطول والإطالة والعرض والعمق والغرض والغرض ويكون
 القياس على الأكثر • مثل ذلك إذا كان المخرج في موضع داني وفي موضع سحيق
 أو موضع فأنه يحكم به كله هي أفا أو موضعا أو ما في القصاص مثل عمل والدعاء
مسألة ومنه إذا أقطع ما بين الأنف وهو اللان والأنف وهو طرف
 الأنف وأسفل فصبه الأنف فله اليد كاملة والدعاء •
 وفي اليد عن النبي صلى الله عليه وسلم اقتلوا الساحر والساحرة إن فقدت يده
 على ظاهره لأنه قد ألقى بعض المسلمين أنه يقتل الساحر والساحرة إذا تبين
 أنهما ساحران وقال لا يقتلن إلا أن يكونن مني أشركا والدعاء
مسألة عن الشيخ سليمان بن محمد إذا أفا في رجل في منزله ليلا ولم
 يعرف ما حاله ولله آية يأخذ متاعا من بيته فلا يري له ضربه ولا يقتل على هذه ط
 الصفة حتى يعرف حاله ويصبح أو فلعلة كان ملجئا أو زليل العقل واللاء
 بأسان ينحدر وهذا إذا استأجر منه خوفا أن يكون في قلبه شر • ط
 وأما لقيد لعن في الطريق وقصد فقد قيل أنه يخفى عن الطريق فيخرج عليه
 أن كان قصده في قتلك فإذا قصد الطريق فليخل بسبله وإن قصد بعد
 والتقدم فليقاتل ويؤتى بالهجمه وجهان فلهذا كان فرضا إذا كان مثله
 في العدا والعنف والكراخ والدعاء • ابن عبيد الله وفيمن خرج أخذ
 جوارح عليه فجهده المخرج به أمش وهو لا يدركه لو كان المخرج وله ورث غيره
 عليه قيمة المخرج للورث غيره أم ينحدر عنه بقدر قدر الميراث • قال لخط
 عنه ورث المخرج بقدر ميراثه وباقي الدين مسلم إلى الورثة وغيره بثبوت
 نفيس الجراح وغرامة جرحه ولو لم ير الميراث اختلاف العلماء •
 سئل المولى عن بناء سور البلد والبروج والمجارس التي عليه وعلى حكم يمينانه
 على جميع ساكني البلد ويقيم وغيره من الأحكام وما كان البيوت غير

داخله جميعها في السور وكان السور متعلية على البيوت وانما لها لو كانت غير
 داخله فيه هل هو منزلة السور المحيط وانما وجب على جميع ساكني المحلة والداخلين
 ان يتعدوا له فلمجهم واجتج بعض **رأب** الاموال وقال انما الاصل لمن مال كثير
 هذه حجة في ذلك **•** قال ابن ببيان وهذا السور الذي ذكره هو سور البرج والمحارس
 يقتضي به السنة السالفة الاسلامية المدروكة وهو على سنة القدمة وان لم
 يكن هذا السور والبرج والمحارس سنة سالفة متقدمة في ذلك اختلاف **•** قال
 قال ابن السور الذي يشتمل على القصبة الذي يضم الناس في مجمع اهل البلد الداخل
 منهم والحاج والجنون اليه عند الخوف او وقت الخوف والدر الكبار والصفاء
 فان بنيان على جميع اهل البلد والداخل والحاج وعلى من سكن البلد من يوم الصلوة
 فيها من حرج صالح العقل وكذلك التيم والغايب والارملة فحكمهم حكم الباقيين
 الاصحاء واذا ثبت على الجميع كان مشتركا وقال ابن ببيان على كل حال صالح
 العقل مقيم يوم الصلوة في البلد له مال وبنيته تحميد السور لما الغيب الذي لا
 يسكن الدار الا على بنيان السور الذي يجمع الناس في وقت الخوف والدر الكبار
 بل عليه كان في ذلك السور المحيط بالبلد كسور هذا وسور الحصى ونحوه وليس
 على الشيخ الذي لا يقدر على الخدمة ولا على اهل العدم الذين عذرهم الله وكذلك المقيم
 الذي ليس له اهل وليس له عمل ولا غايب والصايفة يقتضي به السنة المتقدمة في
 بنيانها وانما الدار وان يقع طلة فلمجهم واجتج بعض **رأب** الدوال وقال انما الاصل
 بالعادة فلمجهم عليهم ان لو تكن السنة السالفة والمتقدمة في بنيانها على الغايب ليس
 لهم ذلك وان كانت السنة السالفة المتقدمة الشعبية الاسلامية بنيانها وقواعد
 الفلج فهو على اذر ومن بدله بعد اسمها فاعلمه على الذين يبطلون ان الدار مع
 عليهم **•** وقال ابن ببيان ان عامر الحصن والسور الذي يجمع اهل البلد الداخل منهم
 والحاج والجنون الذين هم العود عليهم ليس مختص به بعض دون بعض فهو
 على من سكن البلد ولم فيها الصلوة وكان له منزل اصل بنيانها على جميع من سكن

وتلقوا الضرر وسبب حزنهم وهربوا إلى مكان غنيا أو فقيرا • وكذلك أبواب هذا
 السور وقالوا لأبواب • ومفاتيح الأقاليم وطال الجدار السوران يملأ
 ويستسا الفة مدركة شريعة إسلامية والأفعالي يملأها البناء وأهل
 البلد وكذلك يصلح والميا ترب وسباهاها وقد وجدت أن الجمان البحر محمد
 اتقى في حصن أهل المؤمنين • فهذا القول وفيه الغيبة عبد الله صلا الزعم البناء
 كل مكان له في البلد بيت أو طالع لا يقص الصلوة وللأعمال **مسألة** عن
 الشيخ محمد بن عيسى رحمه الله والوالي إذا أراد الرعية فخر خندق أو بناي سوط
 الحصن هل له أن يفرض عليهم ذلك يخوفهم من البغاة لأن حرس البلاد حصون
 إذا استقامت الحصون والحكم في البلاد استراحت الرعية وزعموا أن علي بن عتبة
 وعلى العسكر والجباية خاصة من أهل فارس طهر مطع في بلد الصبي وبيت
 المال عندنا قليل **قال** في مثل هذا اختلاف بعض يوجب ذلك على الرعية
 عند الحاجة يعلمهم وعادهم ويحجج صاحب هذا القول بفعل النبي صلى الله
 عليه وسلم لما أحاط الأحزاب بالمدينة وشاور أصحابه في أمره فكل الشايعا عنه
 وأشار سلمان الفارسي بخندق حول المدينة فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم
 بآية وقسمه على أهل المدينة • وحقه ويقول المذاهب على الرعية يتأوال الخبز
 أنه لم يرد بأطراف الجبل على الرعية وأغاروا أنهم قسموا بينهم بعض منهم ومشاورة
 واحتجوا بقول عمر بن عبد العزيز حين كتب إليه عاملة على المداين أنا في أرض خندق
 وخاف أن يستولى علينا عدونا وشاوره في بناء حصن بها فكتب إليه عمر بن عبد
 أن حصنها بالعدل • ويحجب النظر الأمام والوالي فيما هو أعر للبيعة ولا
 قوى للدولة باجها منهم ومناصحة الله تعالى للمسلمين والله أعلم **مسألة**
 ومنه إذا خاف المسلمون وأعداؤهم واحتاجوا للسفن ليس كبوم أو كرس
 أهلها يجوز أن يهاضروا أهلها بالقهر وإن لم يستطعوا وسلم إليهم كرس
 للثقل وذلك العامة أنجو من جبرهم على كرس البحر عطاوا كرسا للثقل •

قال

قال جابر ذلك قلنا ان احتجتم الى ذلك لم تستطيعوا دفع العدة واللبك والاداء
اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن يوسف وماله من اهل العدة والعدة والمشتكين
 اذا حاربوا عند اهل القبلة والجباية المفسدين هل يكونون بذلك ناقضين لعهدهم
 الذي ائتم عليهم ولهم بذلك وجوب قتلهم على هذا الحال **لا** قال معاذ بن علي حسب
 ما قيل انه جازي قتلهم على ذلك اذا قاتلوا ولا علم في ذلك خلافا **و** ما نقص عهدهم
 فاحسب انه يخرج في ذلك معنى الاختلاف **و** في ان يخرج في بعض المذاهب ان يكونون
 بذلك ناقضين لعهدهم ما عسكو بقاء اهل القبلة والجباية وغيرهم من
 اهل البدع او القوم ما لم يصيروا الحاد للنفقة والتجسس بانفسهم ومنهم القوم التي
 تجب عليهم في اهل الاسلام حرما وغيرها **و** معنى انه يخرج في بعض القول انهم
 يكونون بذلك ناقضين لعهدهم مما ائتمهم ولا ينفعهم التمسك ببقاء الجباية ولا
 ذمة لهم ولا ذمة ما داموا على بيعهم وجورهم واني نقض اشد ومخافة المسلمين بغير
 الحق **و** معنى القول الاول الشهر في حكم الاثار والقول الثاني عندي انظر
 قلت له هل تغفم اموالهم وتساوونهم على هذه الصفة **قال** ما غنيمتهم اموالهم
 في ان قد قيل لا تغفم اموالهم اذا كان الغايد لهم واهل القبلة وكانوا هم اتباعا
 لهم ولا يلحقهم حكم غنيمته الاموال لان الاسلام لم يعلوا ولا يعللوا وعندنا
 لا يخرج معنى هذا القول الا على قول لا يلزم بذلك ناقضين لعهدهم ما عسكو
 بقاء اهل القبلة والحق والعدل ان لا تغفم اموال اهل العدة واهل العدة ما عسكو
 بقاء اهل القبلة **و** معنى ان اثبت انهم يكونون ناقضين لعهدهم بذلك
 فلا يثبت منهم النقص ونحو مما ائتمهم الا وحل غنيمته اموالهم على هذا المذهب وكذلك
 ينبغي ان يثبت النقص منهم بذلك ثبت غنيمته اموالهم **و** معنى ان مذهب **مخرج**
 على مذهب العدل انشاء الله وما سبي رازيهم ما اذ الذن ولدوا قبل المجرى **و** في
 انهم لا يلحقهم السبي ولا علم في ذلك خلافا وما الدين ولا ابعدهم النقص حين
 المجرى ابعدها على ان يخرج في بعض القول انهم لا يسبون **و** هو خارج على معنى

القول الاول على قول لا يورثهم بذلك ناقضين • ويخرج في بعض القول انهم يسبون
 اذا ثبتت كذا منهم نقض العهد على ما يثبت من القول • ومعنى ان يخرج في بعض
 القول انهم اذا ولدوا لاقول يستند اشهر من اول الحارثية وابتدأها منهم انهم ط
 لا يسبون لانهم كانوا قد ثبت الجمل كهم في حال التمسك بالذمة فلذلك لا يسبون
 لانا وجدنا كثيرا من اصول الصحابة يخرج على هذا للعنف يخرج هذا للعنف على
 حكمهم ما قياسا ليس بخارج عن معنى الحق • وان ولدوا بعد ستة اشهر
 سبوا وان فيهم السبي لانهم قد ثبت بهم الجمل بعد النقص لمضي ستة اشهر
 حين ابتداء الحارثية وكل هذا خارج في معنى الحكم عند الصحة فيه ووضوح
 ذلك عندنا بقاء الحكم عليهم ويخرج في بعض القول انهم تغفم امواهم
 ولا يورثهم على حال يكون حكمهم حكم المرتدين لانهم لا يجوز لهم نقض العهد
 بعد ما ثبت لهم وعليهم وهو ما خذون اما بالزوج الى العهد والاسلام ما خذ
 اما بالزوج الى الاسلام او القتل فاذا قتلوا على حارثية فمضى انهم تغفم
 امواهم ولا علم في ذلك اختلافا واما سبيهم فلا يورثهم في ذلك فعلى قول
 ويقول انهم لا يسبون فلعله يخرج معه كائنهم قد ثبت حكم ابا بكر عليهم الذي
 هو الاسلام لانهم يجوزون على الزوج اليه فكل ما فعل العهد قد ثبت عليهم
 ذلك فلا ينقض عليهم وان نقضوه وهو ثابت عليهم واثبت حكمه على ذرورهم
 بحكم ثبوتهم على الدباء ولذلك لا يسبون لانهم يجوزون على الزوج اليه اذا
 بلغوا كما ان اولاد المرتدين من اهل القبلة لا يسبون لانهم يجوزون على
 الاسلام وبالزوج اليه وان ولدوا بعد الارتداد على هذا للذهب والله اعلم
 • والمهاد فرض على الكفاية لا يجب فيه الا بالعلم والقدر
 عليه وانعقد والنيات له والتمام اذا قل عليه • واجمعوا انه ساقط عن
 النساء والصبيان والعبيد والاصاير والكابون والزنا والخنثى المشكك
 والاعمى والملاعج والمريض والفقير الذي لم يجد ما ينقذ في طريقه فاضل عن

نفقة عما له الا ان يبذله الامام ما يحتاج اليه من ركوب ونفقة فيجب عليه
قبول ذلك والدعاء على **مسند** قال عليه السلام كل من استأجر آدم فحسبها
الملائكة ان كانتون الا حسنا المجاهد وان حرمة الغازي في سبيل الله كحرمة
نساء النبي وان هكذا استوجب الجنة **وقال** تعالى ولا تحسبن الذين
قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عندكم وقال عليه السلام وردت ان
اقتل في سبيل الله ثم اقبل لما يري من فضائل ذلك والدعاء على **مسند**
قال عليه السلام للشهيد عند استخصان يغفل اوله فوعد من ويرى بقوله
من الجنة ويحل حلية الايمان **وبارز** عذاب القبر وعذاب النار **والرفع**
الكبر في موضع على السد التاج اليافوتة من خير من الدنيا وفيها **ويزج** من
الحور العين اثنتين وسبعين زوجة **ويشفع** في تسخير من اراد ولا يشفع
الا من اتقى الله **مسند** قال جابر بن زيد ما في الوجود كلها احب الي
ان اموت فيه وقيل في سبيل الله فان اخطاني فخرج بيت الله فان اخطاني فاكون
اضرب في الارض ابتغاء فضل الله **وقيل** ان الشهيد يحب طعم الموت كالضحا
يبرد الماء في اليوم الشديد الحر مع ان سكرات الموت اكثر من ان يصفها الوصف
والكرب والغصص فيه فضائل حمة لو اذكرها والله اعلم **مسند** والقيت
عند الخروج الجهاد هوان يخرج في احد في سبيل الله وابتغاء وضاوته وان تكون
كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الذين العلى لا يريد شيئا من احوال الدنيا والآخرة
فيها حاجته والله اليها رجعة قد القى على قلبها قلبه ورغب في الآخرة وتجرد في
الوصول اليها مبادر المقتل ما ضيا على امد لا يشفي عن الحق حتى يلقى الله ويودع
اهله ويعلمهم لا رجعة له اليهم فهذه شروط الصادقين والدعاء على **مسند**
ويجب على المجاهد ان يحافظ على عشر خصال لا يغفل الا باذن والارادة ورضاها
ويؤدي ما اقرض الله عليه من صلوة وركعة وحج وغير ذلك من جميع المفترضات
ويبيع لاهله وماؤا الى الرجوع وتكون نفقته من الحلال بطمع وسمع للامير العادل

ولو كان عبدا حبشيا او يوتي في محاذي حقه حقه وزييفه وغيره حتى ان قيل
 يشرب الماء والملح ويترك الماء الحلو لو نيقه ولا يدخل دار مسلم الا باذنه ولا يفت
 والزحف فانه الكبار ولا يغفل العنيفة قليله ولا كثيرا وان تكون نيتا على
 دونه للمسلمين فان مات او قتل على هذا دخل الجنة بغير حساب والله اعلم
مسألة وينبغي ان يكون في الجهاد عند الحرب عشر خصال وخصال الدواب
 ان يكون قلبه كقلب وفي الكبر ككبر النمل لا يتضعض لعدوه وفي الشهادة
 كالرب يقاها بجميع جوارحه وفي الملة كالختم لا يولي ذرة ان حزن وفي
 غارة الذئب ان يسير بجانب غار بجانب وفي حمل السلاح الثقيل كالتملة
 تحمل اضعاف يديها وفي الثبات كالبحر لا يزل مكانه وفي وفاء الكلب لو دخل
 صاحبه النار اتبع اثره وفي التماسه الفضة كالديك ولا يجرد صفته هكذا
 والله اعلم **مسألة** وهل يجوز محاربة اهل القبلة بغير دعوة قال
 لا ولا محاربة من كان لدمه وعهد من المشركين والذي عنى اهل العهد
 ولقنا انهم لم يستحلوا دم وخرج عليهم او خرج عليهم من اهل القبلة لا بعد
 الدعوة والاعتذار ولا نذرا ولا بيذا ولم يقتلوا حتى يبدؤهم بالدعوة فان لم يبدؤهم
 يكفوا عن الحرب حاربواهم وابتغوا بعدد الدعوة عليهم ومبادرتهم عليهم
 في الحرب والله اعلم **مسألة** والمشركون الذين طردوا وعهدوا لم يكن
 هل حل قتالهم بغير دعوة قال اما دخلوا ارضهم لم يقتلوا ولا يسبق
 ولا يغتموا لهم ما كانت لهم ذمة وعهدا ولم يكن لهم حتى يدعواهم فغير ذلك
 الدعوى فحسبهم مستحلون قتلهم وكذا لا ارضهم وغتموا لهم وقولك المجتهد
 قد قامت والدعوة قد بلغت فلا دعوة لهم والله اعلم **مسألة** وكيف يقال
 لا اهل البغي اهل القبلة عند الدعوة والمجته قال يدعوا الى احكام كتاب الله
 نبيه محمد صلى الله عليه وسلم والى الدخول فيما اخرجوا منه والخف وان يلقوا با
 يداهم والمسلمين وان يعطوا الخف الذي اوجبه الله عليهم وانفسهم واعتصموا

به فاذا ردوا الدعوة ولم يقبلوا التمسح حال حل قتالهم وما هوهم **قلت** قل
تحرق منازلهم وتقطع نخيلهم قبل المحاربة او بعدهما **قال** اكثر القول لا تحرق
منازلهم وتقطعوا النخل هل حل ان تحرق منازلهم وتقطع نخيلهم **قال** يجوز
بعض المسلمين ان يحرقوا وتقطع كذلك وهل القبلة على الخارج يقطع ويحمله
ما قطع لقوله تعالى وان عاقبتكم فعاقبوا مثل ما عاقبتكم به اللية ويستعان عليهم
حين قتالهم بسلامتهم وكواعهم **وزاد** تحرق بالنار **قلت** كيف
احكام اهل الشرك والعرب **قال** نعم اموالهم ولا تسبي ذلهم ولا ظمروهم ولا
ذمة ولا يقبل منهم الا الدخول في الاسلام والقتل واللعن **مسألة** وعلى
تعام الحجة لقتل المحاربة **قال** لا ادعوا المسلمون امير البيعة وانجسوا عليه ذمة الدعوة
حل من حمله ما حل منه والمحاربة والقتل لان الدعوة تحمي والاداء لا يلام ولهم
يسمع ذلك من الجميع لانه قايده لا صحابه يستحلون ما يستحل ويحرمون ما يحرم
ولا لهم بما معون له ومظاهرون على من خالفه **قلت** فمن بدأ بالحب قبل
الدعوة واقامة الحجة هل حل محاربتهم وغير حجة ولا دعوة **قال** نعم الا ان يكون
يد من باستحلال طائفة الباطل فلا بد من اقامة الحجة عليه والدعوة اذا كان
من اهل القبلة **قلت** فمن بغى على المسلمين بعد علمه بدعوتهم هل يجوز ان
يقتل غيلة **قال** مع انه لا دعوة له بعد علمه بذلك وجاز ان يقتل غيلة والله اعلم
مسألة ومن شتمه ان يسلبه ويقتل ويظلم الناس بغير الحق بل لا شك
هل يقتل بغير دعوة **قال** جاز قتله وحل دمه على ما شتم منه وكذلك الفساد
في الارض ويقتل بغير دعوة وان امكن الدعاء والحجة عليه فهو احسن واقطع
للعذر **قلت** واذا دخل قوم البلاد هل يحل قتالهم قبل ان يقع منهم الحث
قال لا يحل قتالهم حتى يكون منهم الحدث الذي يجوز به ذلك ويقوم عليهم الحجة والله
اعلم **مسألة** واذا خرجت خاتمة على المسلمين وبلاوا بالقتال قبل الدعوة
وقبل ان يمكن المسلمين دعوتهم كيف ترى **قال** جاز ان يقتلوا ولوروا المسلمين

بسمهم واحد اصحاب اولهم يجب احدا منهم الا انهم قد ردوا وولدوا القتال كان
فضا على المسلمين قتالهم وقامت الحجة لهم وعليهم والله اعلم **مسألة** وروى اباه
في جيش البغاة هل ان يتواخي اعنه حتى يتولى قتله غير قال ان قتله فحقيق
بذلك ولا ثم عليهم **قلت** وروى جديا يقتلون يقتلن ولم يحق يعرف
الحق من الباطل منها والرد الى الكار كيف يفعل قال لا يدخل مع احدهم حتى
يتبين له الحق والباطل فيكون مع الحق واهله على الباطل واهله على باسعه ولا
ينظر في المكشور ولا في المقل ولو كان رجلا واحد محقا يقاتله جماعة **مبطل**
والله اعلم **مسألة** واذا وجد رجل من المسلمين سوية الامام محاربة لغيره
واهل الصلوة وقد تصبوا الحرب فيما بينهم كيف لمزومه **قلت** ان كان القاييد
الذي وجه الامام الحرب الذين جاء به ليس بعدل ولا ثقة ولله عند المسلمين
ولاية ولا تمجيد حق المسلم على المسلم فلا يري لهذا المسلم ان يعض نفسه
لسفك دمه على الريب حتى يتبين له طاعية فتاصبوا الحرب والله اعلم **مسألة**
والمسلمون اذا بلغوا اربعين رجلا اظهر العدل وخطبوا بالولاية والحق
فان قوتلوا قاتلوا اهل المعاصي الذين تركوا الحق واتهكوا المعاصي والحق
وانكروا المنكر حتى يقتلوا واما ابوالمؤثر فقال لا يجب ان يكونوا جردا
للكلاب فان فعلوا فقد جاز والغنمة والنجم الذي لا يزول **قلت** واذا كان
المسلمون كالنصف من عدد اهل العدل والعدو والصلاح والكرام والالفة
والاتفاق وما يحملون عليه وما يربونه في مسيرهم ويعلمون به دوابهم و
كانوا على ثقة وبعضهم بعضهم لا يغفل بعضهم بعضا ولا ينقضون ميثاق
البيعة التي يعطوها بعضهم بعضا الذين عواد للمعونة من اهل خيبر ومخيم
او غير عيبتهم والمواد المشتقة عنهم بهذه الصفة التي يجب بها الجهاد لمن لا
جهاد باخ او مشرك او من يجب جهاده مع الامام والظلمة له وغير سبب الايدي
الى الحرم ولا ركن **مسألة** في الجهاد لا يحل تحريم الاستحلال بل يعلق طلال
والله

والدعا **مسألة** وصفة من يلزمه نصرة حرب المسلمين فهو مكان
معه ما لا يباي حرام الحق بقي منه ما تجزي غلته عوله وعوله من يلزمه عوله
ويقدر بذلك ان ينصر حرب المسلمين لم يسعه القعود ولزومه القيام بقدرته
والدعا **مسألة** والمديون اذا بغت العدو واجاوه يريد سلبه فينبغي له
ان لا يتعوض للعدو وادام عليه الدين فان بلي بذلك وخرج حتى لقيه العدو
وجاؤه يريد سلبه فانه يستقبله ويقاومه عن نفسه وواله ولا يولي ذروة و
تكون بنته يقاوم عن نفسه ودينه لتسلم له نفسه ليقضي ما عليه من الحق
قلت فان دخل العدو البلد كيف ترى قال جاز لكل احد ان يقاوم كان ملحقا
او غير مديون شاربيا او غير شاربيا ولو كره والدعا **مسألة** قلت وكيف ينبغي لمن
اراد الخروج الى الجهاد قال ينبغي له ان لا يخرج الا بعد قضاء الدين والحداد
التبعات ونوي الوالد **مسألة** قلت فمن كان معه ما يكفي دينه وتبایعه
الوثقة قال يجوز له الخروج على قول والدعا **مسألة** والذي لا يستطيع الجهاد
مع الاطام لعذر من قبل الله عز وجل او غيره لا كذا كذا فماله العذر فيه ما تكون نيته
ان قال لا يجوز له قطع النية عن الجهاد متى قدر على ذلك وجد قويا يسيرون
بالعدو في ذلك والدعا **مسألة** وورسار مع هؤلاء الظلمة وكثرهم بنفسه
ولم يتول الظلم بيده ولا بلسانه فقتلوا وظلموا وهو معهم ما يلزمه قال قول الله
شديد معهم لانه قيل من نظر للقتول سوادا لم يدر فقد اشرك في دمه وقول الله انهم
ولم يقتل ولم يحرم على ذلك فلا غرم عليه واغا عليها التوبة والاستغفار ولا غرم
عليه فيما اكل من طعامهم من رطب وغيره حتى يعلم انه راع والدعا **مسألة**
ورسار بمسكن وعساكر العدو من اهل القبلة هل يجوز ان يعتصمهم بالقتل
عميلة قال لا لا في حين القتال لو كان المسلمون قد دعوا الى الحق وهو الايمان
بقتل ما هم او قايدهم فان دمه هدر ولا ذرية ولا قود على قتله وجاز لكل
احد المسلمين ان يقتله اذا قدر على ذلك وقول يجوز قتل الجبابرة غيلة وبعض

وبعضهم يحز الابد الحجة والعدل **مسألة** الصبي رحمه الله والذين
 يقصدون البلد للظلم في المال ولا النفس موقوفون بذلك فلا شك ولم يكن
 اهل قامة الحجة عليهم واذا امكنوهم الى ان يدخلوا البلد لم يقدر ولا على الـ
 متناع منهم اهلون يلتحقهم قبل دخول البلد ويبدأ بهم بالقتال **مسألة** قال
 جابر طهران يحتملوا ولا يبدأ بهم بالقتال الا اذا تبدا بهم على كثر القول **مسألة**
 وقال غيره جابر طهران يحتملوا عليهم وينعواهم عن دخول بلدهم اذا كانوا
 معروفين بالظلم للعباد بل ان يبدأ بهم بالقتال اللذان يبدأ بهم والعدا على **مسألة**
مسألة وفي رواية اهل القبلة لما قيل ان لا يقتل سبيهم ولا يجاز على تحريم
 ولا سبيل على اهلهم **مسألة** قال ان معنى لا يقتل سبيهم انه صاروا سورا موقوفا
 عن البيعة على الناس قد اوشكت وكفى المؤمنين بغيد بغيد يقتلهم بعض يقتله
 وكذلك تآب منهم وامنت عودته الى البيعة على سببه ولا يوضع لقتله الا ان تخاف
 معاودته فانه يحبس الى ان يؤمن منه وآتوا ولا يجاز على تحريمهم فمعناه الذي
 حبسته جرحته عن بغيد وظلمه ويطرأ هذا الجرح كفاية شرية لان لا اعادة
 في جميع جهادهم وقتلهم كفاية شرية فماذا كفى شرهم عنقوا للعالم فقد حصلت
 البغية والادارة وآتوا ان كان مع دابة والجرحة موقفا على الظلم والبيعة وكانت
 جرحته خفيفة غير موسرة له عن بغيد فسيب سبيل اصحابه **مسألة** ولا يتبع مدبرهم
 معناه اذا كانوا منهم من الى غير فئة بل يتجهون اليها ولا يتراجعون الى حرب
 المسلمين وامنوا معاودتهم فهذا يخرج معناه عندي **مسألة** وآتوا ان كانوا منهم من
 الى فئة يتراجعون كما الى حرب المسلمين ويعودون الى بغيتهم وظلمهم تبعهم
 المسلمون واسرهم وحسبهم الى ان يامنوا منهم وشاوروا فيهم الا اذا كان لهم
 اقام والاشاور اهل العلم وروى عليه انه قتل احدا المسلمين قتل **مسألة** واجاز
 بعضهم ان يتبعوا ويقتلوا عشرة ايام وقول ادم اهل البيعة على بغيتهم فبهم
 يقتلون مدبرين ومقبلين الى ان يفتشوا الى امر الله **مسألة** ولا سبيل على اهلهم معناه

كسبيل

لا سبيل على أموال القبلة ما لم تكن لهم الذمة على حرمهم ومعونته لهم على غيرهم على المسلمين فان
 كذلك جاز للمسلمين جسد عليهم دون تركهم الظفر إلا بالتلف عليهم وجسد عنهم فما تلف
 في الحرب وغيره فلا غرة عليهم فيه فان ما ذوا الحاد لله وشي في ذلك اقام فلم يحرم
 بعينه والله اعلم **مسألة** وإذا احتاج المسلمون في خروجهم إلى عقد معون يسعون
 دواب الناس لأحدهم هل يجوز لهم ذلك قال لا يضيقت عليهم ذلك إذا لم ينتهيا بذلك
 قلت فان كانت الدواب والخيل والابل والحمل وغير أهل حرمهم واخذوها في
 حال الحرب وركبوها وحملوا عليها ما يحتاجون اليه ما يلزمهم **قال** انهم يؤذون
 إلى رايها كروا للقتل وسيت المالك يراي عدلين قلت فان كانت الدواب والراح
 لأهل حرمهم هل يضمنون ما تلف منها **قال** لا ضمان على المسلمين فيما تلف منها
 في حال الحية ولا كراهي في قولها إذا وضعت الحرب أوزارها فكان من مال قائم بعينه
 والله اعلم **مسألة** وليس للأطام أن يجبر رعيته إلى القتال إلا أن يروا لهم الظفر
 وإذا لم يروهم على القتال يظفونه عدوه وقول الجبره إذا خرج عليه عدوه في مصره وجا
 الظفر في حرمه واجتماعهم عنده وخاف استيصاله ولما المسلمين في قعودهم عنده **ليس**
 له جبرهم إذا أراد هو الخروج عليه عدوه في بلد الحرب وإذا ما الشاري فخير للأطام جبره على
 الجهاد في مصره وغير مصره كان في توافقه وجد الجهاد في حرمه حسن ومن يرى له
 الجبر فهو على ما يستطيع الخروج والله اعلم **مسألة** وإذا كان اللطام قائماً أليكون
 القتال على المسلمين فرضاً أو غير فرض قال لا يكون فرضاً إلا أن يكون المسلمون كنصف
 العدو وفيكون القتال فرضاً على الشاري وغير الشاري إذا قدر على القتال إذا كانوا
 من المؤمنين الله عنده عن الجهاد فإذا كان الجهاد فرضاً لم يوسع التخلف إلا عن الله
 والله اعلم **مسألة** الصبي رحمه الله وفرض الجهاد على الرجل أن يعاقل اثنين
 عن نفسه وبالدم في نفسه والمال في حربه الجهاد في نفسه وفي غيره **قال**
 قال غيره فيلزمه الجهاد عن نفسه باختلاف مع الاثنين وفي غيره عن المالاختلاف
 قال أبو سعيد انما لزم عليه الجهاد عن نفسه **قال** أبو محمد لا يلزمه الجهاد عن نفسه

قلت وفي لزوم الدفع عن الحرم اهو مثل الجهاد حتى يكونوا كنصف عدوهم في شرب الخمر والسرقة
 الجهاد ويلزمه قتال اثنين كان يطعم بالظفرهما او كان لاقدرة لعلهما **قال** فيلزم
 الدفع عن الحرم كان العدو قليلا وكثيرا فلازم عليهم ذلك اذا كانوا كنصف العدو والظفر
 لا يعمل الا بالدم ولا المير والقدرة على قتالهم وخافوا منهم اهلكوا لانهم لا يقدرون على الدفع
 فان هربوا بنسائهم واولادهم جازن طهر ذلك **مسألة** ومحل اهل الشرك ط
 المحمدين جازن طهر ابلات مختلف ومختلف في قطع محل اهل القبلة قيل ليس هو
 وسبب المسلمين في دفع فعلهم وقولته امتنعوا ولم يقدروا عليهم الا ينقطع انجيلهم ووجوب
 ان فعلوا ذلك فلو انهم فلا يلزم وفعل ذلك في شيء ووجوب الحرب المسلمين ونصب لهم
 حرب بالائتم والطغيان معاندة واخذوا تحقيق بذلك واكثر منه قال الله تعالى اما نطق
 ولجنة او لم تسموها الاية **مسألة** والمقصود يكونون بالمردود
 في طريق المسلمين يعرضون للناس بالظلم فانه يمثلهم قول العدو عانا جزاء
 الذين يحاربون العدو في سبيل الله **وقيل** من الشهر منهم السلاح قطعت يده
 ومن اشهر السلاح واخذ المال قطعت يده وجعله خلاف وان اشهر السلاح
 واخذ المال وقتل قتل وصلب **وقول** ان كان مشركا صلب وان كان من اهل
 القبلة فلا صلب عليه وقيل صلب راسهم ثلثة ايام ثم تقبر **مسألة**
 وفعل العير السيرة ان من على الاسير يتركه بغير راي الدمام لا **قال** لا ولا
 فيه فمده ما لم تقع الحرب او لاها ان شاء من عيهم وان شاء فاداهم وان شاء
 استعبد هو وان شاء قتلهم الا ان يدخلوا في الاسلام **مسألة**
 الصبي اذا وجد قتل في طريق المسلمين في قلة من الارض هو غريب **والغلو**
 ولم يصح وقيل فان الدمام الحث على ذلك والسؤال في كل الدمام الا ان شهر معه
 على احد الشهرة لا يراى فيها والثلثة فصاعدا اخذ منهم وجسه على قدره كان قتله
 اذا كان له بصير بذلك فاذا استقصى اجسه اطلقه فان قتلهم وهو في الجسد يقتل
 الرجل ليس عليه قود ولكن عليه الدية ان ثبت على قوله وان رجح فليس عليه شيء وان

اقرن بيده للمقتول الا وقال **حفظت** ذلك خوفاً من قولها بقوله مقبول ولا يلزمه
 اكثر مما يقتضيه وان كان للمؤيد اصحاب **والغواصة** فادعى احد مدعيه انه لا يرد
 قبض الما لان النام لا يقرب الى ذلك الا بالصحة ولكن تكون بيد قابضها ان كان مأمناً
 وين لو يكن مأمناً قبضها تقتضيه للسليبي **بار** النام او النام وتحفظها فان جاء وارثه
 يوكاها والا فليعلم حالها محفوظة وان ايسر النام وارثه وقسمها على الفداء جاز له
 وكانت في علمها وان لم يصح على احد ولا شهر قتله وان احد فالنام لا يلزمه الا الجهد
 والمبالغة للعائذ في الرعايا ما بلغ طولها الحق ولا عليه اكثر من ذلك وحساب القاتل على
 الله وعليه وهو الحكم بالظاهر ولله حكم الظاهر **والسرير** وان اقر احد بقتل المقتول
 ولو يكن له ولي دم فان النام ولي دم ان شاء قتل الرجل اذا ثبت على قتله ان كان
 ببينة عدل فله قتله ولما اخذ الدية ويكون في بيتها للدم فاذا جاء وارثه وصح ذلك
 مع النام وطلب قبضها منه قبضها ياها ودفنها الهد وان كان للمقتول ولي فانهم وليه
 رجل وتثبت اسباب القتل فانه محبس من اثمته حتى ينتهي فاذا استقصى ذلك الطلقة
 بعد ان يحضره خصمه عسى ان يقيم عليه بينة او يبرئ منه اليمين فاذا البرئ منه عيماً او
 لداً ما تجدد عليه اذن له واطلقوا ولا اثم في النام رجلاً آخر بعد ما انتهى احسن الماتم الاول
 فليس له اثم بعد ذلك على ما قيل ولا قبل ان يقضي حسمه اطلق هذا وحسبه وان اثمته
 آخر واخرن وقيل قتل السوق **ومسجد الجامع** والرحام في عتقه في بيت مال المسلمين على
 بعض القول اذا وحيث القسامة بوجهه والوجه فليس على النساء والصبيان وهل
 الذمة والنساء ولا على الغايب الذي لا يمكن وصوله الى موضع القتل **وبوجه**
 وتختلف في النام والقاضي فقبل علمها القسامة والايان وقيل الايمان عليهما الا انها
 هما اللذان يحلفان وقيل لا يمين على النام واما القاضي فقد قيل عليه اليمين وعليهما
 قسطة ما هو الدية واما الذي فقد قيل عليه القسامة وقسطة من الدين **واذا وجد**
 القاتل في محراب او تحت جدار او نهر كبير او في بئر او فيها يموت فيه مثله فلا قسامة
 ولا دية ولا اثم ولا اقتل القاتل وصح ذلك على احد والمقتول نيا في بالغون من ذكوا

وثالث ف قيل للبالغ والذكور ان يقتص توليد ولا ينسبوا الايتام ولا يكون رأي
 مع الذنات ونما هو للبالغ ان شاء اقتصر ان شاء اجاز لليتام وهو اصلح
 لهم • وثان قتل القليل ليل بالسوق ولم يصح قاتله ولم يمتهم وليتاد به عند او
 اتهم وليتاد او اراد القسامة فاتهم بخوارق منهم خمسين رجلا يحلفونهم ما قتلنا
 ولا علمنا قاتله ثم تكون عليهم الدية ينسعون عوقلهم على قول من اوجب القسامة عليهم
 ومن اختار وليا القليل عشرين رجلا او ثلاثين او عشرين او جليلين يحلفونهم
 فلم يذكروا ولم يحلف فعليه الدية وحده فان لم يحلف لم يورث الدية بحسب ما ينزل
 في الحسب حتى يحلف او عوت وقد قلنا في المسئلة ان يورثه ولا يورثه هكذا عفا
 واذا زومت الدية على قوله يجعلها على اهل القية وكانت عاقلة الجاني جليل او
 ثلاثه فقد خالف في ذلك فقد قيل ان العاقلة لا تكون الا في الثلاث فصاعدا واذا
 الاثنان فلا يكونان عاقلة واذا قسمت الدية على عاقلتها زومت في قتل الخطا
 كل واحد البعد دهر على قدرها اهل العدل في المسلمين لم يكن في العشيعة
 ويغزو عما ضعف عنهم وقيل انه تابعي على الجاني وحده وقيل تابعي بيت مال المسلمين
 والذرية **مسألة** ومنه وروى يقتل عبد ابي في فلا يبين لمان لان يرجع
 عن اقاربه لما قيل انه من الاختلاف فمنه يقتل حر من اقاربه بالعبد حق عليه في
 ماله دون نفسه اولاد يلزمه قود ونما عليه دية في ماله خاصة فان او يقتل حر او خطا
 فلا يبين لمان لا رجعة عليه الدية في ماله دون عاقلته الا ان تصدق العاقلة
 او يصح ان القتل وقع منه على الخطا وان او يقتل حر او عدا او اراد الرجوع عن اقاربه
 وطلبه وليا للمقتول منه الدية ان عليه الدية في ماله ولا رجعة له في حقوق العباد
 ونما الرجعة في حق الله وهو القود في بعض القول وقيل لا رجعة له ويلزمه انفاذ ما اقر
 به والدلالة **مسألة** ومنه وروى عليه بن يسعي في قضاة نجوى عليه في ماله قد
 قتل نفسا يلزمه القصاص بها فيحكم الحاكم يقتله اذا طلبه في المذمة ذلك لا يؤخره
 والاجل عليه والدين خوفه لانه لان يرجع ما عليه في حقوق العباد والقصاص

لا ينبغي الا يحكم بما حكى القول لان ضرب الجدد والدماء **مسألة** وروايات
عليه دية قتل نفس بعد العدة وهو قتل فلان على ما يوجب المسلمون وروايات بعضها
وراء العدة **مسألة** قال معي ان هذا اقرار ثابت وعليه الدية في الدية خمسة وعشرون من
بنات المخاض مثلها من بنات اللبون ومثلها من الحفائيق ومثلها من الخبز لانه
له فطامه الا ان يحكم بها المسلمون وروايات الدية اصلها والابن وقالوا يخرج
والقتل على شبه العدة وهو عدة خارج فخرج العدة وفيه القود وقالوا قال المسلمون
شبه العدة وروايات الخطا ويحكم به على حكم الخطا وفيه الدية **مسألة** وشبهه هو ان يضربه الابن
قتله او يضربه ما لا يقتل مثله في التعارف وقيل انه عترة العدة وفيه القود او الدية
المغلظة على ثلاثه وقبل انه عترة الخطا الا قود وفيه الدية المحقة على خمسة قبل
فيه الدية الوسطى على اربعة عشر وعشرون وقد ومثل جراح ومثل بنات لبون ومثله
بنات مخاض والدماء **مسألة** ومنه وروايات ولاد المشركين فعليه الدية فيهم
عند كان او خطا وله سباهم دون قتلهم والدماء **مسألة** ومنه في علة الجذري
رايت بعض المسلمين يثبتون انها تعدي وبعضهم ينفي ذلك ولادها فان صح انها
تعدي وخالفوا به فلكل العلة اختلاف الاصحاب في حكمه وشبهه وعائسه وجماعه
لبيصبيه نحو ما اصابه ان اصابه الجذري ومات منه فاحاف عليه الدية اذ ثبت العدة
منه وصح ذلك وكذلك القول في الحصبة **مسألة** وان تعد هذا العليل على قتل هذا الصحيح
فهذه العلة وصح انها تؤثرون فمن لم يصطب بها خفت عليه القود وكذلك القول
فيمن به علة الجذام الا ان علة الجذام لا تقتل سماعا مثل الجذري والحصبة فيجب ان
يلزم الدية ولو لم تمت لان الدية تجب للانسان وهو حي باشياء كثيرة وهذا
اشد مما تعدي وذهب الصنف من الجماع وقالوا في ذلك الدية الكبرى **مسألة** وقالوا
للجذام ثمة وعشرون دية وفي الاثنى سبعة وعشرون وهما حيان ولو يكره الجذام
فعندي انما اشدد كثيرا عما ذكر وفيه الدية ولو يكره ايضا الجذري ولا الحصبة
فاحبت الحاق ذلك بالاشد والدماء **مسألة** ومنه والنافذة والجانبين في

في الحلق والبطن والذكوالانف من اعلاها اثنان فاذتين قال ابن نافذة **الف**
 اذ انقضت في وقتين او ثلاث فكل ورقة نافذة وبقيته المذكور احسب انه فيه
 اختلاف بعض يجعلها نافذة وبعض يجعلها انا فذتين والدم **مسألة**
 ومنه وريه شبه العمدة عند ربه اخطا عندي انها على العاقلة دون المجاني
 على هذا القول **الف** **مسألة** ومنه ووضع حجر في الطريق فعثر به
 احد فانت او اقتص من جرحة مات من ذلك ان يكون الدية عليه او على عاقلة
 قال عوفي في كل معنى الاختلاف بين لزومها على نفسه وعلى عاقلة والدم **الف**
مسألة ومنه ومن يقتل شاب رجل فوطئ المقص فيه فاش فيه اثنان **الف**
 الجلد لم يظهر دم على هذا غرة الداني لم يكن اشد لاني وجدت ازمات
 الجلد بسبب فاشد داني والدم **مسألة** ومنه ولا يلزم المذبح عليه الضرب
 والجرح اثنان الا بالبيضة العادلة التي خصلة واحدة وهو اذا وجدت اولا متعلقة
 برجل وتذعي عليه او يوجب عليه الصلابة فيها كد نجس عليه وتكون مصدرة
 قال المؤلف ما قاله الشيخ وذكر وجوده عن المسلمين في الاثر الذي اجبت
 فيه اعادة النظم غير اعتراض مني على اهل البصائر ليس حودها متعلقة به
 بما يوجب عليه صلاتها حتى يصح انه وطئها او طأها يجب به الصلابة عليه والدم
 اعلى **مسألة** واذا كان المسلم اسير مع المشركين جعل الدان يقتلهما
 لقتل الا لا ولكن له الطرب منهم ان قد لا يتم امنوه وان قد على طرب لم يحل
 له المقام بدل الحرب واذا ادا موالي الطريق لم يملوا منهم فدان بجاهد هم
 اذ ارجاء وان يظفهم وتسلم له نفسه بذلك **قلت** فان اخذوا وجنوا وصبر
 جعل له وطئها قال يكره له ذلك اذا ان في ايدهم ان قد على ذلك خاف ان
 يشركوه في الولد فان فعل فلا يات عليه الدية لا ولد للعاهر ولا للمغتصب والولد
 للفراش وهو الزوج والدم **مسألة** وهل للذام مصالحه عدوه من اهل حربه
 بما لا امكن في حال الضعف عن قتاله قاله ذلك على قول له الطرب منهم عند

رجعتهم اليه واعتصامهم بالمواضع للمنافعة والمحضون والقلاع رجاء استبقاؤهم
 الدولة وطلب الناصر قتل أبيه عليه السلام في هجرته إلى الغار وتوالى يده عن عين
 عدوه عند ظلمهم إياه وبارغماي باصحابه إلى جبل أحد وتحصنه بالحندي وقيل
 ان بعض اصحابه انكفأوا يحملون إلى بني عامر كل عام مالا يدفعون به شرهم على
 انفسهم قبل ما طلب ما لهم وقيل نبت المال قيل لا يؤخذ المدام الدين ولو تولى
 ويطلب لنفسه الشهادة **●** والدة الخليفة على زبده والدة على **●** **مسألة**
 واذا صالح الدمام اهل الشرك على شيء يعطونه غير الجيزه هل ذلك **●** قال قد قال
 ذلك بعض المسلمين وعلى الدمام الوفاء بعد موته ينقضون **●** فان نقضوه وجازوا دعوا
 ايضا للدخول في الاسلام فان كرهوا دعوا ان يعطوا ما جرى عليه الصلح فان
 اجابوا قبل الدمام وحققوا دعوهم وليشوا على عهدهم وعليهم تسليم ما مضى **●**
 عليه صلحهم فيما خلا وادام امتناعهم ولا كان حتما على المسلمين قتالهم وقيمة المولود
 وسي في ذلكم الذين ولوا بعد امتناعهم بالصلح وفي قتالهم من استأجرهم ولو يقابلت
 فان نقضوا الصلح وقالوا نحن نعطى الجزية هل يقبل منهم قال لا يقبل منهم ذلك ولو كانت
 او ولا يجوز للدخول في الاسلام وتسليم ما جرى عليه الصلح **●** قلت فان مضى
 اهل الصلح المسلمين واهل العهد هل من تخلفهم نقض ذلك قال لا يجوز لمن تخلفهم نقض
 الصلح على قوله وقول من تخلفهم ان يؤخذ الجزية والادراك لان المسلمين يد
 على من سواهم والدة على **●** **مسألة** واذا اتى المسلمون سفن اهل الجبل في البحر
 يقابلونهم بغير دعوة قال يجوز ان يقابلوهم بغير دعوة وقول لا يجوز ذلك بغير دعوة
● قلت فان غاص اهل المسلمون في بلادهم قال لا بد من الدعوة اذا كانوا معوفين **●** **مسألة**
 ايضا ليس لهم دعوة ولو كانوا في بلادهم اذ كانوا معوفين بالظلم لعدوهم **●** **مسألة**
 السبل وطلب الناس لاعتراضهم بغير حق ويجوز الوقح فيهم بياض في الموان
 خالطهم وموهم بالنار وبعضهم ذكر ذلك **●** قلت فان وجدوا ساحل البحر السفينا
 معلنة هل لهم اخذها وحرقها بالنار ولو لم يصح اهل اهل البحر **●** قال نعم اذا كانت

في جوارهم • قلت وان المسلمين المشركين في سفينة فاشهر احد منهم السلاح
 على ظهره ان يعرفهم قال نعم ثم ذكر ذلك للعدو **مسألة** • واذا جاءت البروج
 وقال اهل المركب هذه بروج اهل الهند ولم يترك المسلمين وغيرهم والقول في
 ذلك • قال ان كان معروفا بالشبهة في ذلك الموضع وروى ذلك عن علامات
 الشرك وقطع السبيل في البحر ولم يرفع ذلك احد هذه مقام الصحة لكنه معروف
 مشهور ان هذه السفن من المشركين هو يقطعون سبيل البحر في شطآننا هذا لما
 يلجأون الى حردن واما بعد الموضع فلا يعرفون قطعها الا في احد شطآن
 عمان ورجالها رقا وغيرهم الى حردن وهو معناه على حكم البغاة فاهل الصلوة
 فهذا كله لا يعرف الا بالاشهر ومعنا في هذه الموضع • قلت فان وجدنا
 في البحر فليأخذوا منهم قالوا ان طاب البون رزق الله على كونه يقتلهم قال لا ولكن
 يؤخذون ويوصلون الى الامم ولا يعرض لهم سوء حتى يعلم صدقهم وكذبهم ويا
 من المسلمين منهم • قلت فان وجدوا معهم السفن فقالوا اخذوا وسفنتنا
 وقالوا هذه السفن لنا • قال لا كان السفن في الذي العدو ولم يحاربوا فخذوا
 طاقا بينهم حتى يوصلوا الى الامم ويدعو المدعين للسفن بالبيدة عليها فانما يجوز
 تركت في يدهم في ذلك وان كان اهل السفن فيها هم اولى بها والعدو والله
 اعلم **مسألة** • والغنائم قد بين الداهية بقوله واعلموا انما غنمتم وشئ
 الاية واما قسمها فمن ستين سمانا ثمانية واربعون لمن قاتل عليها الفارس
 سمانان وللرجل سهم والخمسة عشر سمانا وستين فلدها منها سهم
 وللمرسول سهم والذي القى سهم والبيات ثلاثة اسهم ولابن السبيل ثلاثة
 اسهم • اما سهم المدبر وسهم ذي القربى في هذا الزمان يشترى به سلاح
 وعدة ويطبق به المسلمون على عدوهم واما سهم المتك والمساكين فيوقف حيث كانت
 الغنمة وقيل حيث يحجز جيش المسلمين • واما سهم ابن السبيل فيرفع الى الداهية
 فيدريه ويدفعه في بناء السبيل على قدر ما يرى ومن اوقا يد السيرة او غير ذلك يعطى

ذلك

ذلكه **ان قلت** وهل الامان يعطى وكذلك النساء والعبيد وهل الذمة
قال جائز لمان يعطى وكذلك النساء بقدر ما يراه واما العبيد الذين يقاتلونهم
 فيوضح لهم كل احد منهم الحق قدر سهم الحربي اذا كانوا يقاتلون مع المسلمين وكذلك
 اهل الذمة **قلت** فان لم يكن فيهم غارمهم وهل يكونون في القسم سواءون قال نعم
 القابض وغيره سواء كانوا في ترواحهم وليس للامام ان يغفل احد من الغنيمة شيء
 وانما ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم **قلت** ومن الذي يلحق سعة الغنيمة **قال** يلحق
 ذلك للامام بجعله ومشاورته اهل العلم **قلت** واذا لم يكن لاهل السنة ثقة من
 غيرها هل يجوز ان ياكلوا منها **قال** يجوز ذلك ويحسبونهم وسهامهم ويطعمون ذواتهم
 ايضا ويحسبهم ولا يجوز غير ذلك قبل القسم الا قالوا ان استحوال السلاح والدواب
 ما داموا في حال الحامية **قلت** ومن غل من الغنيمة شيئا هل يحرم عليه نصيبه منها
قال قول قول يحرم منها نصيبه بذلك ويرد منها الخيط والمخاط **قلت** ومن كان عنده
 خيل كثير ويقاتل على راس منها ما بقي من الخيل يقاتل عليها غيره ما يجزى له قال لا يجزى
 الاسم الفرس التي يقاتل عليها **والبراذين مثل الخيل** **والا البغال والحمير والابل**
 فلا سهم لها من الغنيمة **قلت** والمسلم اذا وجد ما له في الغنيمة هل اخذ من قال
قال عمر رضي الله عنه بذلك لم تقسم الغنيمة **وقال** ابو بكر رضي الله عنه ياخذ
 اذا صبح عليه البيعة ولو قسمته وهكذا اخذ **قلت** ومن دخل من الحبش
 واذا ان منهم ديونا فظاهر المسلمون عليهم كيف حكم ذلك **قال** يذهب ذنبه ونصر
 امواهم للمسلمين غنيمة **قلت** ومن استودع المشرك وبيعته او كان له عليه
 دين هل يصير غنيمة **قال** اما الدين فانه يبطل لانه مستهلك بالدين ليس
 قايما بعينه واما الادانة فنقول انها غنيمة اذا قاتل صاحبها وقولها لا تكون غنيمة
 اذا كان امنادياها قبل الحامية وان كان الحرب قايما فهي غنيمة **قلت** ولا
 لغنيمة والفج معناها وادخله **قال** قيل ان الغنيمة ما اخذ من العدو
 بالقتال ما لم يكن قتال فهو في كل ذلك لا يكون الا للمشركين وقيل الانفال

والغنائم مثل الفرس والاربع والاربع والخنزيرة وكل شيء سوى الاصول واللان
تكون ثمرة مدركة فهي غنيمة وغير المدركة تتبع للاصل والدرع **مسألة**
واصول المشركين محرمون منها الاطام ثلاثون ووجه ان شاورها لا جعلها كما فعل
عليه السلام عملة وان شاورها اخذ منها الخمس وقسمها بين الفقائله وان شاء
جعلها صافقة باكلها الاخذ فعلا ولا كما فعل عمر رضي الله عنه بغارس
قلت والمعتق محل المسلمين الكفار والاهل الحوب قال طبري ذكر كما دامت
الحوب فاعنة ونازها مسعدة ولايتا المسلمين في الحوب واقعة فاموا طبري
خرج طواكلها بغير حشا وطوران يفرقها ويحرقها ويقطعها ويهدمها
فاذا وضعت الحوب او لاهها حرم ذلك كله ودر الخبط والمخاط قلت
والخمسة يكون من قليل الغنيمة وكثيرها ام لا قال لا يكون الخمس في اقل من
خمسة واثنيق منها قلت والذبي لا يجوز ان ينفذ فيه الغنيمة قال
قيل لا يعطي من الفعي والبناء مسجد ولا لشرك مصحف ولا فخرج ولا في كفن
ميت قلت وموت محل الغنيمة ولا اهل الحوب قال لا تكون الغنيمة الا
بعد القتال وهزيمة العدو والمسلمين والطفح قلت ويخلف اهل
الجيش عن الشتر ورض او غيره حق قاتلوه وغهول وقد كان خرج عندهم قال
لا سهم له اللان يكون القايد ام لا ان يخلف في بعض معانيهم فهو شريكهم اكرام
قد خرج معهم ولا كان قد تخلف في القوية التي خرجوا منها فلا سهم له وان فصل من
القوية وتخلف بذي القايد لبعض الاسباب فلا سهم له وان لم يكن بذي القايد ولم
يشخص من البلد فلا سهم له قلت فان خرجوا من البلاد وغناهم من طوبى العذر
قال لا تطل سهامهم قلت نعم قال القايد من لم يخرج الى يوم كنا فلا سهم له عندنا في
الغنيمة فخرج احد بعد ذلك اليوم ووقعت غنيمة قبل وصوله هل يد لك قال لا
قلت فمن لحقهم وخالطهم قبل الغنيمة قال لا سهم له ولو لم يقاتل قلت وانما
وجبا الاطام سبعة عشر على كل واحد من هذه القايد يكونون شركاء فيها بغنم احد

قال كل واحدة ما غنمت الا ان يكون الدمام جعل القايدين جميعاً السقيين وقال لهم انتم
 شركاء فيما غنتم فهو كما قال • قلت ولماذا بعث الدمام ما يد واحد ابعث ذلك القايدين
 قواداً في كل ناحية قال هم شركاء فيما غنم كل واحد منهم • قلت من استاجر قوماً
 فوجههم في نفاق فظطرب بالعدو قال لهم حصتهم واجرهم والغنيمة ورويات بعد الغنيمة
 او قتل فسرهم لورثته ولو لم يجمع • قلت من مات او قتل قبل الطفرة • قال لا لكم
 له في الغنيمة • قلت واذا مات امير الجيش او قتل فمات كل طابفة امير اهل يكونون
 شركاء قال نعم على الاصل الا ان يوقعهم الدمام والدماء • **مسألة** وقيل ان السبا
 ياجر في مرض الشرك وجميع الملل اليهود والنصارى والمجوس والذين اشركوا سوا
 ما جاء في نصارى العرب ويهود العرب الله لا يبي على عزي • قلت وكيف الحكم في
 كفور العرب ونصارى العرب قال لا يقرن على دينهم ولا طهر عهد ولا ذمة ولا يقبل
 منهم الا الدخول في الاسلام والقتل • وروى جامع ابن جعفر والحكم في عبدة الاوثان من
 العرب لا يقبل منهم غير الاسلام والقتل يظهر احد اذا اسلموا فاما اهل الكتاب العرب
 فانهم يستقرن ويقبل منهم الجزية اذا ظهر عليهم ولا يقبل منهم الجزية الا يرضى عليهم
 السلبات • قلت ورتفع عهد من اهل الذمة هل حل ادمه • قال نعم كل
 سبي نسائهم وغنيمة ما ملأهم وكذلك لا زكوة لهم الذين ولدوا بعد نقض العهد • قلت
 فمن حارب والنساء والذاري وزكوا للموضع الذي وقعت الحاربة فبذلك حكمهم
 • قال ان وجهت منهم قبل وقوع الحرب فلا شيء عليهم ولو كان طوا ولباؤ من
 الحارزين وان كان حزين الحاربة فعليه السبي • قلت • وادى الى المسلمين اولا
 حو وزوجها هل يتم نكاحهما • قال ان او حو في ذلك الحو سيدهما ولدان يتم ذلك ولد
 ان يفرق بينهما • قلت وقسني في الصبي فما بلغ كره ان يسلم كيف يفعل • قال
 يباح في الاعراب فان مات قبل بلوغه فحكمه حكم المسلمين ويصلي عليه والدماء •
مسألة ابن عبيدان وكيف صفة الدعوة وترتفع به الجزية في ذلك اذا قال الله
 دعا ورددت • قال ان الدعوة ان يقال للباغي ان يكف عن عبادة غيره وظلم عن العباد عن

قتالهم • وتقوم بثقة مع كتاب عنده والادام والوالي قيل بعد لين والداعلي •
مسألة ومنه ويجوز عقد دوات البعثة اذا قاتلوا عليها ولم يقدر عليهم الى
 بعقرها والاضمان على او عقروها على قول والداعلي • **مسألة** ومنه وواصفه
 الاوقية والرباط المذكورين في الحرب • قال اما الاوقية فهي مثل الدروع والثنا
 وشبهها • والرباط فهو القعور في الامكنة المخوف عليها والعقد والدم
 اعلى • **مسألة** والسر يا اذا وقت كل سنة بقايدها وحدها ولم يجعل لها الادام
 او وليه قايد يومهم ويعرفهم طاعتهم هل يكونون شكا في الغنمة قال كل له غنيمته
 منهم على هذه الصفة • قلت وهل ثبت الشط على اهل الجيش ان المالك والاغنياء
 اذا غنموا تكون للادام وليس للمالك • قال هذا الشط لا يثبت الا على من
 اثبت على نفسه الدحل للباغيين • بعد الغنمة وغير يقية والايجاب موقوف واما
 الخمس فالادام والي به والداعلي • **مسألة** ويجوز للمسلمين ان يستعينوا على قتلهم
 واهل القبلة في وقت الحائز ما يؤخذ منهم ربح وكرب وسلاح واوقية فانها
 تلف بعد الحرب فلا ضمان عليهم فيها لان يكونوا عرضة للتلف والضياع فيصنفون
 لهم فان لم يوجدوا في المصروف على الفقراء وقول يباح وينفق منه كما فعل المسلمون
 برجل عيسوي جعفر وليه وسيفه وان تلف في الحرب فنقول للاضمان عليهم فيبد
 لانهم اخذوا باثر سنة • وقول عليهم الضمان وهو في بيت المال • ويصير
 بعد الحرب في ايديهم امانة فان عواربه دفعوه اليه والبيع وفق منه على
 الفقراء واما العبيد فلا يجوز ان يستعان بهم والداعلي • **مسألة** وما يؤخذ
 منهم من الخيل والابل ويقتب في ايديهم من ارباب بعد تطهير • قال الشيخ حميد
 سال ان كان منهما موقا وهو السلطان المحارب فان علوفه هذه الخيل والابل
 وما في هذا السلطان وجاز ان تعلق ما لم يهزها وعلفها عليه وقد حبسها
 للسلطان بهان واضح وحجة بالغة • وكذلك جاز ان يعطى ما لا اجرة في
 حفظها ويعلمها • قلت والمالك وما فيها من سلاح ودراهم وسلاح ودراهم

ورصاص وآلة ومذراع وجبال وغيرهما حكمها • قال ان المالكين حكمها
 حكم المختلط وهذا الجواب الجايات وكذلك حكم ما فيهن • وكذلك حكم الخيل والابل
 فالقول فيها كالقول في الامتعة والنقود والعين • وكذلك لما صح منه شيء بعينه
 انه ملكه قبل ظهور الجبابرة لم يغير حقه فهو يجوز للمسلمين استعماله
 في الحاربة مثل ان يركبوا الكراع وان يصنعوا بالسلح وان يغيروا بالاكبر من اطلق
 بهن عن ظهور العدو • وان تلف • وكذلك في حال الحاربة نقول عليه عليه الفهمان وهم
 المستعملون له • وقول لا ضمان عليهم في ذلك لانهم استعماله باباحه اثار المسلمين
 والموصل ان ملكه قبل اختلاط الاموال حكمه على ما سبق فيه من الاختلاف وجايز ان
 يغير مال له على حال ولو في حال استعمال المسلمين له المالك ان كان في وقت استعمالهم
 له وهو لم يصح انه قبل الجبابرة المختلط بالاموال الموجودة في بيوتهم فهو يغيرها وان
 كان قد صح ان قبل الاختلاط فاصح منه في حين الاستعمال فمختلف فيه على ما سبق
 انما وكذلك لو احتاج اليه لكتاب من اجزاء يملكونه ويحفظونه فهو مال له ما كان
 للسلطان فهو مال له وان حكم كان وحكم الاموال الموجودة في بيوتهم حكمها او يغير
 منها على ما سبق من القول • وكذلك في الابل والخيول جاز ان تعطى من مالها جرة من
 حفظها او يعلم الا انما كان للمسلمين محتاجين لكتاب المذكورة واما وان
 يسير لانها فاجرة ويسير بها مثل الرافى والمعلم الذي لا يحسن مسير لكتاب الذي هم
 جرحهم ومال الله • فان كانت لكتاب لغو حارب وهو غايب لا تذكر تحت
 ولا يباح طلبة في اموالهم والمسلمون ان ياخذوا ذلك بالاجرة والسر وكذلك للملك
 والجبال واثمنها • واما الدولة والاصناف فان كان لهذا الغايب وكيل انتبع منه
 اذا خرج المسلمون بذلك فيكون له ويكيل اقام له للمسلمين له ويكيل وان تعد
 الوكيل تقوم المسلمون كذلك قيمة وسطة وكذلك ما فيه من الاطعمة وان كان حارباً فمأجود
 في بيوتهم ولا يكره فهو على ما سبق فيه من القول وان كان صحيحاً لم يكن قبل فحظه وحياته
 بالباطل انتبع منه ذلك ويكيل او تقوم المسلمون له على ما سبق فيه القول في الدعا •

مسألة عن أبي عبد الله وفي رجل اراد سلب رجل يقتله قال نعم الله قيل
 وقيل ومن ماله شهيد **قلت** لان اخذ مني قليلا او كثيرا **قال** نعم ولو
 شمس نعل وهذا الذي المعول به **قلت** فالسارق يقتله اذا سرق **قال**
 اضربه ولا تعد لقتله فاذا قتلتك على هذا الحاك كنت مسلما واللعلم **مسألة**
 الصبي البغاة على المسلمين اذا جرحوا احد على الخروج معهم وخروج تقيته بنفسه
 او طاله وقتلوا وهو معهم غير لاصفي لم يفعل بيده ايلزمه اثم ام لا **قال** لا
 خرج مجبور اثم عليه ولا ضمان اذا لم ينو ظما ولا قصد جورا واذا اثم على
 ظالم وان قتل او سلب او فعل ببشبه ذلك لم يضمنان في الجبر وعده وعذبه
 عن القود وبعض الرمة الممان والقود والتقية تسع في المال كما تسع في
 النفس وهو الجوارين استعمال التقية وتركها وقول اعادك في النفس دون
 المال لا تسع التقية عن ماله واللعلم **مسألة** عن الشيخ مهمل **مسألة**
 العدوي وفي فئتين كل فئتين في مركب **فالتقيا في البحر وتمازقا رجل من**
احد المركب ليعاناهم فيها ولو يكن ليعاناهم الا اثم ضربه اهل المركب الذي
 اقيم عليهم حتى ثوي في البحر حتى افلأ ان صاح نحو التوبة الى رجل مقدم بهم في
 غير مركب فقام ولوله بداء ولا اولاه ولوله بذلك فاحسن فبعد قال اهل
 المركب الذي فيه هذا الرجل الذي التزم الاحسان في الخروج ان هذا عدو وخاف
 ان يحرق بنا ولا يكتفان ان يترك في مركبنا فقال الرجل للقوم الذين اتوا به ويرون
 انه اعتدى عليهم وضربوه اخذوه عنا واحسنوا فيه وداووه ويسالكم الله عنه
 ان ضيعتموه واما يقوم مقام هذا اللغاة فاخذوه ثم بعد مدة قليلة قيل له انه
 مات هل يلزم من هذا الشؤم ام لا **قال** ان هذا الجرح اذا صح منه البغي على الفئة
 التي اتت به الى المبتلى اظهرت منه وحشة ان يكون بعض الضرر على المسلمين في نفوسهم
 واموالهم فوجب النظر اجمع في تلك السفينة القوم الذين اتوا به الى المبتلى
 فتوقع الا منه يتقوله وهو ياتهم على مدخل المضرة عليه بشيء لا يسع في
 ظاهر

ظاهر الاوفار حوله السلطنة على هذا وطان كان لا يراهم على مد وهو في حد الخوف
 منهم عليه فاخاف عليه الضمان لانه قيل لا يجاز على جرهم وقيل ذلك في الكثرة
 عليهم مع ما قيل في غيرهم من وفاة اهل الشرك انه يجاز على جرهم وتبع مولاهم
 وهذا اذا كان في مصر عدن وما اى حملوه اليهم وصاروا حذا الامان منهم فلا يجوز
 لمن يقدر على حفظه ان يولي عليه ولا يؤمن عليه على ما ارجو **قال الشيخ**
 جاعداً خمس ان كان هذا الرجل اهل البغي على المسلمين واقفهم عليهم في الكسب فحاي
 لهم فان ضرره فمات فهو اهل ذلك ولا خير له في الجرح صريحاً وصاروا حذا الاقتات فيه
 وامر بشه بترك ولم يقتل اذا كان من اهل القبلة في كثر قول المسلمين **وفي بعض**
 قولهم ان ذلك من جهة التكرم وهذا ما يدل على انه في حوزة الجانية باختلاف القول
 بالراي **وعلى اكثر قولهم** فلا يجاز عليه الا ان يكون قتل احداً من المسلمين فانه يقتل
 بعد اصابه عليه بالقران والبيعة ويخرج على راي الشهرة وقيل راي العام الا ان يكون
 قاتل اهل البغي فان على قتل المسلمين **باري** جاز في قولهم كل من ظفرت قتله ويخرج
 على قول في اتباعه مثلاً يخرج فيه وان كان ماله والجرح لا يمنع وقيل هو على ما قد
 منه فينبغي ان يستورح الجرح حتى لو فن شهرة فان امتنع ولم يصلوا اليه لا بالاصت
 او القتال جاز لهم حتى يعطي الحق نفسه او يصلوا اليه بالاداة منه بالحق فهو او يقتلوا
 وان لم يديه على ايدى الجرح الطالاة ولم يكن القايد الذي قتل المسلمون باره ولا صح
 عليه انه قتل احداً من المسلمين لم يخرج قتله وقد خرج فيه وقولهم ان لا كان مخاف
 معاودته ان يجاز عليه خصوصاً ان كان له مسند يادى اليه فيرجع بعد عليه وان
 صح عليه انه لما اتهم عليهم في الكسب جعل **ب** في الناس ويطعن حتى اخذ
 عن قفاه ولم يصح عليه انه قتل احداً فالادام فيه بالحياء على ما قيل ان شاء قتله
 سلكه عفا عنه **فانظر** في هذا كله واعضوا عليه وهذا الجرح مع رخصه
 اليه نصح معه فذلك امو لا بالدعوى عليه ولا بقوله ولا في قوله ولكن مما
 يوجب الصلة عليه انه جرح بالبغي المباح لموضع في الحال على ما كان منه والقتال

عسى ان يتفهم حكمه انه في كل موضع يكون فيه حلال الدم ان ليس عليه على قد صح
فيه ونزل في حكم الظاهر في هذه المنة من الزواجر ان شيء وان طال به الوقت في
وقوعه معهم على غير مسأله ولا ان يجوز له ويشتهر واحد من المسلمين فهو على حاله ●
وقيل انما الامان للامان لا غير والقول في هذا يتوسع ● وقد يقال ان نقول فيه
مع هذا المقدم للبنيان بما اوتيه فيه اعانته على التخلص مما دخل فيه وحله ونزل
عليه في مواضع ما يكون حرام الدم فيها لا يقتضيه المذهب على غير محاذية او انه نزل
بحال يحرم فيها مدله في غير ذلك المقدم للقدم او انه لو يصح معدوم فاعسن
اليد او يندلجوا باخراجه عنهم وقد اتاه الخوف الناس من الحق وقوله في ذلك
وقد صح معدوم من اهل حبه وسال ما الذي عليه فاجره اذا قيل له بعد ان انه
مات ولم يصح معدوم على شيء كان موته فان كان هذا الخبر لا يصح غير ذلك من
يقول شدة وفسان وضده فلا بأس باخراجه ولا بالاوليه لانه ليس له ولا غيره
ان يحل الناس على ما كانوا في امثال هذا بالواخروج الى موضع امن بعد ما صار الى
حاله ويؤمن لما كان عليهم باس لانه ليس بالدم عليهم ان يخرجوا من غير ضرورة
نازلة يلزم منها بالقدرة على عدم الموانع وغيرها من الوجبات للعذر تجلده فحاشا
لحفظ عليه وصيائره وانما هو الغنيان فيما بين تركه وتحويله في غير موضع الا ان
ضطر ان لم يكن مانع وتركه في جهة للكب ان كان لغيره او غيره والموانع لان
محملة فيه على غير ضرورة نازلة به لا يجوز معها تركه ولا اخرج بعد محله لا يجوز
بغيره وتركه ولا داره عليه بالضرورة كما ان او محمله فيه في موضع ما يكون
مخوفا على الناس من ذلك لانه قد بقي الموانع او صرح باخراجه في مواضع ما يجوز
فان كان من يؤمن عليه وعلى اخرج الى موضع ما يؤمن فيه على مثله فهو الصواب
على نازلة في الجواز وفي الحكم بالثقة ومروءة لهم بالاحسان زيادة لا بأس بها وان
كان غير محتاج اليها فاتها في الجويل ● ورجاوة السلافة له في هذا الموضع صحيح
الا انه في نفسه وشدة في قوله ولم يصح منهم تعدي عليه شيء لا يسع فيه
ولا

ولا يجوز عليه لانهم في ذلك الحال حجة له وكيف يكون عليه شيء ومستقبل
 على وجهه حتى يؤتيه الله شرا في سلامته هذه الا على عن احد في اثره وكان له في
 في نظر فبين ان يفكر فيه ليعلم ان صحت فثبت او يتكران بطل ● وقا انا الذي
 فيمداه غير خارج على معاني الصواب ● وبإدراج لكثرة الحوادث في بيان لكم
 صوابا مقيدا بالحجة الموصية لا نهى في الحكم بالدين في موضع الذي والملاحظ
 بالعكس ● واتوا صدقا الى المارة حقا فاميد في هذا ان به تعدد وعيوب
 ما تعلق به فيه توفير ولا يسمع الى توفير كان ذا مسمع ● وان كانوا من الاثمين
 يحولون على مثله في ذلك لو شتفع بما هو به من الاحسان اليه لانه لا يجوز له ان
 يولي عليه ولا ان ياوله في اخراجه ولا يجوز ان يؤم عليه كان بقدر على حفظه ولا
 وكله سواء ولا معنى للتوفيق بينهما او كان عليه التوبة فلا غير هذا لانه ليس بامير عليه
 في هذا الموضع ولا اوفيه شيء لا يجوز عليه في الاصل الا ان يكن مختلفا في ذلك وهو
 له او كان وتوفير عن ان له وهو محال في نفسه ويجوز حمله على من في نفسه
 وانما وقع التحلل الموجب للزلة من جهة تاوله لمن لا يعرف في ذلك بالافادة لانه لا يجوز
 له ان يسلط على اخراجه وان كان يعوفه بالحياة فانه مجبور الى ان لا يجوز عليه ان
 يعزل فيه الا ان نفسه تجزأ في مواضع الاثر والمجايز فكان عليه التوبة في اجل
 هذا بلا ضمان والقول بضمانه على هذا ما بعده والحق في هذا الموضع الى
 الاول في وقت هذا المذهب ولم ازل على ما لي اليه الرجوع النظر التمس في عمدة الاثر حتى
 حال الى القول بالثاني في غير تخريج الاول ولا تخريج له الصواب في القول بانه
 لا شيء عليه غير التوبة ولا في العمل به لمن لا يرضى معان الدين او هم به يرون
 اخراجه لقتله ويكون حاله لا يؤمن على مدد على ذلك من علمه فهم او هم باخراجه
 فيكون لهم في ائمة شرا بكلوا وضمانه ما خور ان كان من يطاع ولا في ضمانه قتلا
 ان اصبح معه وقوع الاول به كما علمه والتقوى اجل للمسئ في وقعه ولم ترض معه
 سلامة الا لا في ينفذ على هذا وبين من لا يرضى بالحق الى السباع التي في عاداتها

تأكل الناس أو في المحل أو في موضع اللبؤر عليه فيدرك البر • وإن صح معدن
أو غير ذلك من أحد بعد بضع بشئ مما يلزم فيه الضمان غير الظاهر ويكون محال
وتخاف ذلك منهم عليه حتى لا يؤمن وقود منهم به في ضمانه لذلك ولو لم يكونوا
مخوفين على هؤلاء وكذلك في موضع ما يكون خوفه عليه لمعواض غير الظهور من
به اللبؤر معه في نفسه أن يصيبه ذلك وقد زاد عليه التلف روضه وعليه أن
يؤدى ما صح معدنه لزمه له وإن لم يلزمه وإن لم يصح معه وقوع طمعي بينهم
يلزمه ضمانه كان عليه التوبة إلى الله والاعتقاد لا أداء ما يلزمه لذلك فيه من
شئ متى صح معه لزمه وقد عليه وإن أو باخره من المركب في موضع اللبؤر له
الموضع آمن فقد عصى وعليه مع التوبة ضمان ما أصابه لذلك في شئ يلزمه فيه
الضمان قيل وصوله موضع الأمن أن كان من يلزمه الضمان بالآلة ولو كان على
يديه يؤمن وعليه وإن وصل إليه سالما كان عليه التوبة وسلم الضمان ولو كان
على يديه لا لبؤر عليه وإن أو به أن يخرج الموضع لللبؤر وعليه الظاهر فيه أو
دونه فإصابه بذلك في شئ في نفسه يفهم قبل أن يخرج منه الموضع يؤمن عليه
فيه وصح معه لزمه ضمانه وإن صح معه خرج منه إلى الله سالما لم يكن عليه شئ
غير التوبة • وإن لم يصح معه خبر بئوت ولا جوار حتى انقضوا له المدة وانقضوا
اجل المسعى فقد خرج فيه على ما عندي من معاني في قول السليمان عليه دينه
• وإن صح الخبر معه بحبائه ولم يصح ما الذي أصابه لذلك كان عليه أن يعتقد
فيما يلزمه له متى صح معه كما ذكرناه فيه أمضوا القول عليه وهذا في الخبر
لا غير فان المستحل منهم إذا تاب إلى الله من ذلك لا شئ عليه وإن يكونوا فيه
شكوا فاما خوربه فهو المحرم دون وإن باطل الله فيه بعد التوبة وما قبلها
فهم بالذي يلزمهم له على ذلك ما خورون جميعا والله أعلم • **مسألة** ومنه وهل
يجوز هدم كل بناء بناءه قطاع طاق في البر والبحر أن تخلف عن قايده السنة أحدث
أصحابه غير اوجر ولا علم وفعل غير الحق أو فعل فيه هل يلزمه شئ أم لا • وما

صفة القايده وايلازمه فعله وفعل غيره او انما عليه فعل نفسه ام الله قال كل
بناؤ بناء بغاية البر والنجى وصد المضرة المسلمين فيجوز عدمه لمن قد عدل في ذلك
المسلمين وطرد من بدعيه فيبلغهم عما يجب عليهم من القايده بالالف يبلغ مائة وما يجب عليهم
في حكم المسلمين وما كل فعل فعلا احد في سنة تحت بغير والقايده ضمنان الفاعل
عليها اذا كان المراد شيئا غير ما فعلت السنة التي خلفت عنه ولو باوفا ولو بها
ولو بدعيها ولو محضها فبهي عنها او ما صفة القايده من المطاع في سنة الله الذي
لا يدفع قوله وله القوة على تولى عليه او كان العقوبة والذي يهيم **قال**
الشيخ جاعده خمس مثل قوله في قوله الهدم وانباء فطاع طاب البر والنجى وصد المضرة
المسلمين والادعاء منهم والنجى جميعا الله صحيح وعلى صوابه دل الدلالة الى لا
في جواز المسلمين دون وقد عليه والمؤمنين بل دليل على الجدة وعلى عدم المانع
في جواز على العموم لمن قد عليه والنجى في وجه على معنى الصواب فيما المذكور ان
الباطل جائز بالحق الباطل لكل احد كما لا يجوز ان يمنع احد من اثبات الحق في شيء
بل جهة وكذا لا يجوز ان يمنع من ابطال الباطل بالحق لا الذي من قام به وعلى
وقام عليه وعلى هذا في الجور وعدمه للمسلمين فيجوز للمؤمنين وغيرهم من المؤمنين
ولا فرق بدليل ان ذلك باطل وعدمه حق وهذا لا يعلم فيما يخالفه الله يخرج
الصواب فالحق حق حيث جاء والبطل باطل من كان وهذا يستدل على انه لا
يجوز ابطال الحق الكفر باعله والاثبات باطل لا في رتبة الدين ولا في رتبة الجاهل **قال**
فانظر في قيد او لم يلبس **باب** واما القايده للسنة فهو التقدم عليها والتفارج والتواخي
والمطاع في الامر والنجى فيها وان لم تكن له القوة على جميعها حتى لا يشد عليه شيء **قال**
اذا خرج عنها وتختلف عندها وخرج عن السنة وفعل ما به ولو باذن له فيه ولا
دعاء الهدم ولا بدعيه وضمانه والله ان كانا يلزمانه وايلازمه منهما الا في له وحده دون
القايده خصوص ما مع النهي له وحده ايضا الجملة عن ذلك على النصوص في النهي عنده
له اوله وخوله في عموم النهي له او التقدم عليه او على الجميع والقايده والسلطان بات

وانه في شياء مما لا يجوز له فهو عليه الا ان يحضره مع الفعل فيترك المنع له مع القدرة
 وغيره فانما يضمن ان كان ما يلزم فيه الضمان وفي ترك النهي له عند رآه قبل
 مع البقي عن المنع يخرج معنى الاختلاف فان عجز في الحال عن ذلك كله ولم تكن له
 قوة على المنع ولا قدرة على النهي له او تركه لمعنى قدر له صح له في الحين فلا ضمان
 عليه الا ان يكونوا اخر جوا على البقي وعلى تركه قادرهم فصارت في حكم البعثة والى ذلك
 دعاهم فانه هناك يكون على السلطان والقائد لهم على البقي جميع ما يفعله السيرة
 والباطل ويلزمهما جميع ما يلزم فيه الضمان وشي لان المنع الباقي على ما يفعله
 وضارده في رضى الله وعباده فهو بالشدة على عضده باع مثله وورثي وخرج
 بقوم باقين كان عليه ضمان جميع ما صابوه وشي يلزم فيه الضمان ولو تقدم ط
 عليهم في شئ الا ان يفعلوه فان تركه فما عندي لا ينفعه لانهم على البقي في
 امر الله خرجوا الا ان يرجع الى الحق ويعلمهم برجوعه عن الباطل ويتقدم عليهم
 بالنهي له والتقدم عليه ولو في الجملة فهو على عليه الا على غيره ولا يشكره الا من
 اعانه على باطله او امر بما اذا كان ممن له سلطان عليه واما وحضره فترك المنع له
 مع القدرة وغيره عند فانه لم يقدح معنى الاختلاف في انه يكون يشكره في الضمان
 او لا على هذا فيه من اوهنا القابض المخرج ان يكون طوبى بعد سلطان جامع واما
 الاثم فلا بد له وان يشكره فيه على هذا جميع ورثي به • وان لم يرجع او انه لم
 يعلمهم برجوعه فهو في معنى الضمان على ما خرج عليه ومعنى فيه • والقول في التسامح
 ان لم يرجع او انه بقي في طوعه على جوده يخرج وبامر على طهوره من البقي عليه والى جوده
 وصاروا على طاعة في حكم جنوده واعوانه فان كل واحد منهم يكون ما خزن على الانقاذ
 في الحكم بجميع ما تفعله السيرة في الظلم في الضمان والله لا يملكهم بما تولد به ولعدة • ويخرج
 في بعض القول ان عجز كل واحد ما قد جناه • واما القابض طهر والسلطان الداعي طهر
 فقد مضى القول فيهما ان جميع ما تفعله السيرة لا يملكهم طوا لان في الاصل منها ط
 وراجع بالعدل عليهما الا ان كانا منهما او اتباعهما مستحقا لما اتاه وترك
 فانه

فانه بالتولية عهد عند جميع ما اصابوه بدين والدم **اعلم** **مسند** ومنه وفائد
القوم على يلزمه ما فعل هو واصحابه وظل يجوز لمن كسبه ان يتكوبه عند سلطان
الجور وظل قبض ما ياتيه من عنده وان لم يكن وقبض عنده ما يلزمه **قال** ان
قايده الستة يلزمه جميع ما اردت من سيرة اذا كانوا بغاة وكل من وصل الى اخذ ماله
منه فاجازه ذلك بنفسه او عونه من غيره والناس اذا لم يتعد في ذلك واما حملته
السيرة غير القايده فقول يلزمه ذلك جميع ما كسبت السيرة وقول يلزمه قسطه
وذلك قال الشيخ جاعداً تخمس مثل قوله في هذا كله الا انه يختلف **وشكاية** عمال
الجمابرة اليهم قول لا يجوز وقول يجوز اذا لم يرد في شكايته على الواجب له والدم
اعلم **مسند** ومنه وفي رجل مع جند سلطان محاريون بعض الناس فقتلوا
منهم ما شاء الله وانهم من تلك الفئة المحاربة وتكروا وكبوا وموكلهم فامسك
قايده تلك السيرة مع نفعية فسانا الى ذلك المكرب وصعد رجل قبله هو غيره
وانتوا به الى السلطان اذا يلزمه **قال** نالكم ضمانا على من صار في يده حق
يؤصله الى اربابه فان لم تلتزم قبضه من يده تقول عليه القتل ثم عندك قول
قسطه من ذلك لا فعله ان عرفوا وان لم يعرفوا فيجب ان يكون للمنفعة والسياسة
مع الذنوبة ما يلزمه في ذلك عند معرفة رتبته ويعجبني كل حق يلزمه ان
يعرف رتبته ان يكون لفئة اهل الدعوة دون وخالفهم ولو كان اصله من الخلقين
لنوزم الصلوة في ذلك **قال** الشيخ جاعداً تخمس هذا من سيرة له كانه
يقو به على معانيه بل في مذكورة المحبة وغيرها الا ان اسم السلطان والناس قد
يطلق في هذا الزمان على العاد ان يسمي به ورواها ايضا والناس انهم مع
لاهل الوفاة والخلاف والنفاق وهذا الشرك والشفقة وبعضهم في قوله
جبهوا والمحاربة قد تكون على العدل والجور والتعدي وارسال القايده مع
غيره ولا يبان هذا المكرب قد يكون على الكثرة او غيره والدفع كذلك **فلا**
له وقبضه بعد انهم اربابه عند تركهم له قد يكون معق الطائفة ان كان على معق

الاحتساب فيه لاهله في موضع ما يكون فيه الجائر يظهر بالعدل او عن الضمان
 ان كان القرض على غير ذلك وكان تركه له لغير ظهوره في موضع ما ليس لهم على
 الخصوص في هؤلاء الاخذين له او كانوا وجعلت الجائزين لهم بالباطل وعلى
 عدل والتعدي اخذوا به وهذا القايد ظاهرا وكذا غير خارج وسؤال الاشياء
 منه فيما يحتمل على عمومه ويجوز ان يدخل فيه ويقتل عليه وان لم يرد به وجوابه
 يخرج على معاني الصواب في احوال على ائمة في موضع ما يكون مضمونا لاهله
 الذين اخذتهم بالتعدي ان كان وانه في قوله بانه اياه او لشئ من اهل القبلة
 او اهل الشرك في موضع ما لا يجوز ان يكون بالشرك عنهم والسلطان من المؤمنين
 عليه ان يؤتيه اليه ● وعلى هذا في موضع البقي عليهم يكون ضمانه على جميع
 وتحقق اسباب المعونة في اخذه على اهله عموما وفي موضع الجائر فعلى من
 اتى به وهذا السلطان او كانت له عانة على ائمة اليه ● وبالحكمة فعلى من
 لزمه ضمانه فكذلك السلطان ورواه الى اهله والى من يقوم بالعدل فيه و
 مقامه مما عرفت وهذا لانه مضمون ورواه مع الفقرة واجب وكذا على
 هذا في دفعه في موضع ما يكون لاهله في ائمة عنى الامانة لانه صائب
 بسببهم اليه مضمونا واهله في موضع ما يكون عنهم فعلى هذا ان يبلغ
 به الاو والحمد لا يارسى ذلك في كل حال وارجع الدوام الى القيمة لا الى القتل لانه من
 العوض التي لا يدرك لها مثل الكيل ولا بالوزن ويكون على كل من التحقق سباب
 ضمانه والشكاء ان يؤتي ما قد لزمه في موضع الاجتماع فعلى كل من الشكاء
 قسط من الضمان وقيل ان كل واحد منهم ما خور به كذا على الانواع لان عليه ضمان
 الكل ● وعلى هذا وقوله في سؤاليه فالتنوي حريه في موضع البقي على اهله لاخذ
 له ولا يرد ولا يدفع له الى الجائر ظاهرا لا شك في ضمانه ما خور به فان كانوا جماعة
 فهم فيه شركاء ولزم ضمانهم بالسواء وان اتى فيه على التواكل في كل شيء ●
 شيئا مما يبلغ به ضمانه على ائمة في حريه واخذوا ائمة ائمة ودفعوا واكشبه

هذا ونحوه فهم وان كانوا مأخوذين به جميعا فانه لطيفة الافتراق يكون على كل
 فريق ضمانه كذا في لزوم الرد او القيمة ان تولي بالحكم اليها الا ان الشك
 يخرج كل فريق على حدة فتتضمن جميع وفيد حتى يخرج في كل واحد وكل فريق على
 نقول في الحكم وفي باب الخلاص **لما** لا يخرج بالتوبة الى الله مما دخل فيه وعلى هذا
 ما قد ذكرناه والاختلاف في القول بلزوم القسط او الكل في الضمان ومن
 دخل الماع **فريق** واحد لزومه قسط مع كل **فريق** دخل معه فيه على قول من رأى
 لزوم القسط لا غيره في موضع الشك وعلى قول من يقول بلزوم الكل فعليه ذلك
 لا هذا لان يصح معه ان احدا من الشكاؤ فيه قد خلاصا عليه وشيء فانه لا يخطأ
 عنه الى مقدار ما يكون عليه ان لو لم يجمع الشكاؤ كما ينبغي له وله الرجوع عليهم
 فيما لا عليه قسطا مما قد تضمنه ولا يصح معه عدم احد منهم ظم له لزوم كل واحد
 منهم ان يرد عليه ما قد تضمنه فضل ما لا عليه وان لم يرد على هذا الذي لا يراخوذ
 به في الحكم على قيادة مع لزوم مد في الاصل للمجموع فوجب عليهم ان يتدبروا في
 بينهم حتى يكونوا بالسواء **الرد** تبسح في تسليمه **رد** على ان لا يرجع اليهم فيه
 فتطوع فهو خير له ان نوى به الدوزخ كذا فضل منه ولا فعليهم لذلك بالحق والله
 ان ياخذهم به في الحق الله له على هذا الذي **الرد** ان به قتاب وذلك قبل ان يخذ
 به فيؤذيه فانه لا شيء عليه لا هذا **المركب** ولا للزوميه ولا يخط عن الحق ولا
 غيره والمستحيل على ترك المتاب شيء فانما به قبل التوبة وكان عليه الضمان
 لانه لا يلزمه شيء وذلك بعد ما وكيف يرجع عليه في شيء وليس عليه ولا عاقبة شيء
 راجع كلمة على هذا الذي كان محظوظا وان به وزاته في التحلل على الدينونة
 به لونه وبعد لم يثبت **وعلى** قول من لا يلزمه **الرد** قسط من الضمان فخرج على
 قيادة ان لا شيء على شركائه في العود الى الله يكن باوهم وان يوتوا ضمان
 ما لا على ما يلزمه الله متبرج وفي الآراء عاينهم منطوق وان نوى به عن احد
 منهم دون غيره فهو عند كما نوى دون **ولم** يشركه منهم وليس له الرجوع فيه

على تسليمه على الضم واليه الان يكون على ظن من ادعى له فيكون له الرجوع فيما اراد
على قسطه على هذا الذي فهمه ابيهم وبين الله في الحكم انما صرح له وكذلك كان
على تسليمه ان كان لا رطله والانه يرجع اليه ان كان له عدل هذا الذي وقفت
على الاخر حتى لا يترك مثله في العدل ويرى ما لا على قسطه ليس عليه ولا لا ولا ط
القسمة عليه فيما سلمه اليهم بالذي اخذوا المدة عدلا حتى يقضي فيها بينهم حاكم
بالعدل • وانما رد على الدافع على غلط فله وعليهم رد • شكاه فقد مضى القول
بان ليس له ان يرجع عليهم فيما اراد وتسليمه على قدر الواجب عليه وقسطه على هذا
الذي الان يحكم عليه بالجميع ويلزمه حكمه فيكون الاوفى على ما مضى في غيره من لزومه
طعم ويكون الرجوع له في الحكم على اولئك بالحق معناه ان كل ما يلزمه الله من
الواجب بالحق لا اؤف عليهم فلما ان طمعه من احده وحكم عليه باذنه كان على صحيح
ذكره ومنه من بقي ان يوافق قسطه في الضمان اليه لا الى هذا الحكم اذ ليس
طعم الاخر واحد لا غيره وقد سلم اليهم كل ما اخذوه به فكيف يكون طعم وتبين
كل انما يكون عليهم لمن صرح معهم ان اخذ منه قسرا وسلمه بالحكم جبر او لم ان طمعه
به وبطالهم به مع علمه بقيام الجبر عليهم باؤف في تسليمه الاؤف اهدر عنه بالتوبة
عنده من المستحقين فانه ليس له عليه ولا لعل الحكم بعد التوبة شيء ويكون
الرجوع بالكل على من تخير المحضين وورد ان فلم يثبت بعد • ولا يخطا ما كان على من
غتاب لانه لا شيء عليه ولو قيل له يخطا عنهم مقدرا كان قبل التوبة عليه على
هذا الذي لم يعلنه من الصواب • لانه لا يخطا لانه لم يقبل ولكن التوبة • وذكر
على ان اهدر عنه فلا يرجع به على من يوافق له يصرح معهم ان اخذ بالجميع في الحكم
فاداه بالحق لا لعله على حاله المزمع لانه لا يجوز ان يستقل عنهم بالدعوى وهذا
التسليم بالحكم عليه فان ادعى اليهم على هذا واره اخذوا الشكاه عما قد زعمه جازله
ان يرجع عليهم فيه ويلزمهم رد البعد لانه لا طمعه لاخذهم حقهم جميعا عنده وان
صرح مع طمعه الغواة الذينهم في الضمان شكاه رجوع تلك الى اهله لا اؤف
اخلا

اخلعهم الضمان وكان لمن لم اليهم عا لزمه شيئا من العاقبة الوجع فيدو على قبضه
منه غير وجه اليد وغرمه بالحق في الفصل الحق في موضع غير الجائز في تلك السنة قبضه
او اولى به السلطان الجور او غير ذلك يجوز ان يؤخذ به اليد او اعانه عليه واديه وكان ممن
يلزمه الضمان باوجه جميع وكان لشئ من الاسباب في خذه على هذا ظاهرا وعلنا
او غير هذا بلعاقب للوجبات للضمان على اني كما فيدرون ولا يكون منه فيه وتلك
السنة شئ مما يلزم به الضمان ولو كانوا على ظاهره ما يقضي به على فيها باعانة على احد
المسلمين او اهل الذمة وخرج على بعض القول فيدانه يكون في موضع ما يحكم على السنة يا
لبغي في خروجها على جميع وفيها في الحكم الا في موضع له الحج عن اذ لم يعمد ظاهره او على الحكم
فيعد من الغرم اذا لم يصح عليه انه يؤخذ على الافراد في الجملة ما يوجب الضمان عليه وشئ
واذا صح لهم في خروجهم مع هذه السنة في مواضع ما يكون باعينة في خروجها او على
اهل هذا الكتاب في خروجها وجه السلامة والدخول فيها بالخرج وعمود حكم كادخل عليها
في ظاهرها وعلى هذا ولا تتم لهم كانوا اخذوا له بعد خروجهم به هو باو تركه له هيئا
الدعوى انه لهم والجميع في السنة غير غنيمه على حرم ولا السلطان ولا الغيرة والعاقبة
ولا الاعوان ولا الشئ غير اعذاره على معنى الاحتساب لا اهل في حفظه خوفا من
ضبايع فانه يكون في ايديهم على هذا معنى البائدة على حال وعلى ذلك يكون مثلا
فيها بينهم وبين الله في الحكم اذا صح في موضع ما يحكم به على السنة بالبغي في خروجها لهم وفي
موضع الجائز فلا في هذا القول في حكمه واحتمل صدق حتى يصح كذبه لان يكونوا
من يعرف بالتعدي حتى يصح في الحكم وقبل ولو كانوا كذلك القول فوهم مع
في ذلك حتى يصح كذهم وعلى كل حال فاذا ثبت بالحق في ايديهم على معنى البائدة على حال
وعلى ذلك لا روعهم اخذ السلطان والايديهم بظلمه جبر على جبه الغلبة قسدا وغير
دلالة عليه ولا تضيق له ولا تقصير في الدائم حفظه ولا تسليم له ولا ترك دفاع
فيمنع من بعد عليه فيلزمه ولا في شئ من الاسباب التي يلزمهم بها ضمانه فلا
عليهم في اكثر ما قيل وهو الحق بدليل على الحسنين مسلم وغير واسع ظاهرا وسلطه

اليد وان جهره في موضع ما بعد ما بدأ بنفسهم من القتل والعذاب فلا بأس ولا ثم
 فيه الا انه تحول من الدابة الى الضمان ويصير هذا كذا على تسليمه وان كان على
 الاكراه مضمونا وان كان على الضمان مختارا من لئلا في الضمان والاثم لانه وانما
 على الظلم وعليهم فكذلك الى اهلهم ان امكن والا فالقيمة • فان وقع الكتاب على
 اهلهم غير غافق ولذعناء وانما يبدى يكون لمثل ما جرى في الغنم الغنم لا يباع الفها
 ولو كان رجوعه بغير شعر وظهر الرجوع فيما طوره اليهم ضمنا او تيمنا وعلى ان يترك بالحق
 رده اليهم وان صحح لاهله غير واعنا في رجوعه يكون لمثل ما جرى لم يكن على هؤلاء
 ايضا الاول في العار من الدابة على قتالها لغير العناء والغنم في كذا عن
 نظر الدابة في يده على ما في التطوع وان كان هذا السلطان من يؤمر ويحج على
 هذا الكتاب ان يؤمن فيخرج في شئ من تسليمه اليه على ما في الدابة لاهله في يده
 معنى الاختلاف في موضع ما يكون في الدابة معنى الدابة وما في موضع ما يكون فيه
 مضمونا حتى يصح وصوله الى اهلها او تحول الى موضع فيه على قولنا ان التمسك الى اهلها
 في كل حال وفي موضع ما يكون فيه معنى الغنم فلا بأس في الواسع اذا كان
 يؤمر على سعة بين وهو ظهور زوى السهام وان لا يصح كل شئ الذي موضع ذلك
 كان لا يؤمر على هذا كذا وثو منه حتى يصح مع ان يتولى به ويملك اليه بلوغ كل شيء
 حق فقد من له في الدابة كان للدابة وغيره منها ما هو راجع في المعنى اليد تعالى
 فلا بد ان يخرج فيه على ضاعته معنى الاختلاف في الدابة والتوبة عن الغنم له
 وكذلك في موضع ما يجوز للفقهاء لها التايبا وابتليت لما اذا كان هو المتولى له وان
 كان كمثله حتى يصح مع انفعاله في الواسع ولا يجوز ان يؤمر في الغنم ولان يجعل
 لبيت لما لا يصح رجوعه وهو له مضمون والدابة لانه يحكم به الى اهلها ما خوذ منهم
 او وصار اليه بالحق في السنة غنمه ان وجب الشرع ذلك فيه وان بعد له عن وهو
 له في غيره لغير علة ولتتله عند ذلك لغيره فلا يجوز ان كانوا فيه بشكاه وهو
 منهم اتفاق ان لا يكون في الواسع والتراخي فيما بينهم في هذا حد هو وغيره من

اجازة له ولو تمكن المشتري به حضور الجميع فسطه اليهم على وجه ما يسع في دينه وضاف
عليه في الخلاص المانع وحيث بعضهم منع جعل على يد الحكم ليقسم بالحق ثمنا فيعطى
كل واحد صاحبه ليدفع فان عدم الحاكم وكان على غيره كمثل ذلك جماعة المسلمين جائز
على قول هؤلاء الصالح ولا قوى على طافى هذا وان اكل اهل العلم يرى وكذلك في الخلاص من
قيمته عند الرجوع اليها في ضمانه على نظره له معرفة بالقيمة واكمل العدل ان امكن
واللا بعد التجري لها حتى يرى انه خرج منها • فان وقع فيها الاختلاف بين ورثه عليه
كان المرجوع فيها الواثقون الحجة به في الحكم لا الى الدعوى فان عدلت الحجة فالقول فيها
قول الغار مع يمينه لان بر اليهم من اهل الادعى فيكون المرجوع فيها اليه فلوهم
مع اليهم لير على ذلك ان لو رجوع الوصية فقيم • وان وقع التشاجر بين اهلها فيما اكل
فيه ولو يصح ما اكل واحد من النصيب ولا الواحد منهم بلا شك ان يدخل عليه لعدم صحة
الشك في فيه فالقول بوقوفه الى اخيه يصح ويقع التراضي فيه على واسع ^{بل} بلخ
الحال يستقيم معه جواز الرضا ويقع الاياس في ذلك قسمه • وكذلك بلخ للامور
لكثرة الشك فيه الواثق لا بد من قسمه بحال يكون موقفا وان صح ما اكل واحد
منهم فصار موقفا عسوان يكون منهم التراضي على شئ فيه بالعدل يوافق ولا عجز
في هذا الموضع والعجز عن قسمه لكثرة تورعه واللعوم قيام الحجة ما اكل واحد فيه
مع عدم الرضا ان يجعل للفقراء او لبيت المال غير ان عماليه ^{يريد} مع وجوده
وان كان قد قبل هذا فيه وكان لا يخرج من الصواب لقوله في ذلك في المعنى فنفسى
الى وقوفه قبله كما ان العجز اليه ما امكن ان تقوم الحجة ما اكل من الشك وفيه ولا حذر
حتى يصح له نقاهة على امكن قيامها كذلك فيمكن قسمه والرجوع منهم الى التراضي فيه
على شئ جائز • ولا يبرز الى عدم التراضي فيه على ذلك حكمه في وقوفه حتى لا يبرز
مدخل بر جابه الوصول اليها كالحال كما ان على وجه جائز مانع بالحق منها ويكون
الاياس في وقوع ذلك هو الاكابر • هناك مع عدم قيام الحجة ما اكل فيه او واحد
شئ ويمكن اخراجه وحمله والعي عن قسمه وان صح في هذا امر فيعني ان يلحق

بما لا يعرف رتبة لسانهما وكلهما في القيمة ان يرجع الاول في الخلاص اليها مع
 زهابه واخر روح حكمه على وجوده بمعنى المستهدك لوقوع الياض من ذكر فكذلك هو الاول
 وهو لهم فيكونا على سواء ونحوه عليه جميع ما قيل في الاختلاف بانه في بعض القول
 موقوف الى غير غايته حتى يصح اطلاقه والانه هو حاله لا يشترط له انتفاع به والقول
 الثاني يوقف على الفقه فان صح ايهاه وامكن تسميته او وقع الرضا فيه على الشيء في الواقع
 خير واليه بين الامر والعموم في كل ما قيل على قباد معنى هذا الذي وقيل الامر في حكمهم
 لا تدفع على الاستدفاع في هذا الوجهية على الثاني به وعلى الاول فيوصي به على الصفة
 والقول الثالث الذي جعل لبيت المال • وعلى هذا فكانه يشبه ان يخرج في معنى ما قد
 مضى القول فيه على راي اجانته للفقه والقول الرابع انه يوضع في بيت المال على
 سهل الدائره وهذا فيما يمكن من التيسر وان يتقل اليد او كان المتولي له يحسن يحسن
 يؤمن عليه على هذا فان ضاع قبل ان يبلغ الماخذ فارجو فيه على جواز ان لا يطاع
 عليه على قيان فيما كان معنى الدائره في يد المتسلم اليه وللصالحين على ما هو عليه من
 قبله ولو قيل فيه بانه يشبه ان يخرج فيه معنى الاختلاف لما قيل في حقه من الحق
 لذلك بعده على هذا الذي وكله قول المسلمين • والاول وان كان هو الاول
 الى الاصول في قول زهاب المذكور في على الصحيح فيما يراه وعنده وهو الشيخ
 ابو سعيد محمد الله فيما ارجو فالأخرى خارجة على معاني الصواب في الحق وقد
 دل هذا الشيخ على عدل راي اجانته للفقه وقوله جعل لبيت المال في موضع
 اخر واجتنب فيه بما روي عن زيد ثابت انه كان يجعل ما بقى الفايض في بيت المال
 فانظر فيه هذا مما يؤكد وزيد في ثباته ومن توسع منها بقوله ولا وجه خلاص له
 ودان بما يلزمه وسعد ذلك وان يد من باء اعظم لاهله ولزومه له بعد ان
 عمل فيه بلي بركة لنفسه وجه خلاصه من نفسه او غيرهما على وجه ما يجوز فيه
 ويكون به بركة على قول فلا لانه موضع راي وفي بركة المسلمين والحمد لله منسجح
 فيها وابصر عدلها وقد علمت هو استخراج ما يدل عليه معانيها لانه انما

اهل الضعف والعجز عن ذلك انوار الهدى كثيرا مما يستحقه اهل الفهم والقوة في
 العلم بالدليل عليه ومعاني اقوال الاولين اهل الاستقامة في الدين • وقد دل
 الاثر في هذا على ان وكان فقلا وتوسع فيما صار في بيده على وجد فيما يجوز له وما
 يحتاج له ولم ينل منه عوله فلا بأس بالان يجوز له ان يجعل منه لنفسه قدرا
 يجوز له من فقره وكذلك ان سلم ما عليه الى وكيله الى اهل العدل وقيل حكمه عدل او قام مع عدله
 مقامه بئري فان دفع الوكيل اليه شيء منه لا يجوز له ان يفتقر الى الواسع صدق عن يده
 جاز له وان ابن نفسه ما لم يرد من الغنى ان هناك بئري وقيل لا بأس وعليه ان يتخلص
 من ذلك فمن يجوز له ولا يجوز له ان ياخذ ما عليه لنفسه وان كان فقيرا لان ما عليه
 لا يكون له واما الغني فلا بد له في خلاصه من يذله فمن يجوز له ان لم تكن له التخاص
 الى اهل العدل على حال الان لا يجوز له ان ياخذ منه لنفسه شيئا وان قل ولا علم فيما خلافا
 وكأنه يشبه ان لا يخرج فيه في النظر غير ذلك • واما يخرج في غير ذلك بالتوبة عن الغنى
 وبذله فمن جاز له وغير اهل في الفصل المعنى خلاصه في موضع ما يكون في ما تقول
 يجوز له وقول لا يجوز له فان فتح • ربه واما كل واحد من الشكايه فيه وامكن قسمه وفتح
 التواضع فيه على شيء جازين فقد مضى القول فيه فيما مضى ما يدلك على حكمه في هذا
 الموضع • فانظر في ذلك ولا تأخذه ولا بشيء من هذا ولا وافق الحق وقد لا ينال الى
 الاسهاب في القول على هذه المسئلة حرمنا على هذا المبتلى من ظلم ظلمه وتكلمت
 ما دخل فيه على هذه المسئلة عسوان يكون لنا في اعانتة على ما امره من هذا ليه موضع
 فيه فان للضعيف مجاوبه في قوله ونزله شدة ان ربه وقد بدله في قوله طالك ايكاد
 يخفى في هذا عليه امره معد تارة بالضيف واخرى بالسعة وراه بذلك ان يكون
 فيهما ناطا لنفسه ولا توفيق له ولا لمن اجابه ولا لاجرون الخليفة الدبال عليه توكنا
 واليه ابنا واليه للصبر والسلام على من اتبع الهدى • وتجنب الذي وهى
 النفس عن الطهور ان لم يكن ان في أي زمان • والله اعلم • **مسألة** • ومنه وفي رجل
 مقدم في سنة قصدت بعض الامكن المحمولا عليها بعد بيعاتها لم يسار هذا لعل

وسنته قاصدين معونة اهل تلك الدعا كان على يد غيره فكذا هو وسنته في معونتهم
ما شاء الله ولعل قل على هذه السنة الطعام فقال هذا الرجل المقوم في هذه السنة
لرجل مقوم في تلك البلدة كتابا هو انما زيد شي من الدلائل لمؤنة هذه القوم فانا هذا
الرجل يدللهم وقال له فرقها على وتر يد وقها هذا الرجل على صحابه في وقت ذلك
وتبقى ثوب منها بيده فسار هو وصحابه قبل ان يستفعلوا الدلائل التي في يده لمن
حكم بالدم للرجل الذي اعطاه اياها ام للمقوم المطلوب له **قال** اما ط
انفقت على السبيل ما اكره به فليست بفهاو لشيء وذلك ما بقي فردور عليه وان
كان حلالا فانا قد فعلك على حد وان بقي شيء بعد ان انقضت المدة فردور عليه
واما ما اعطيتك وانت في ذلك المكان الذي اعطيت الدلائل سبب المقام لافضا
عليك **قال** الشيخ جاعل تحسب ان كان طالبه باليس عليه فاعطاه على غير
تقية ولا على شيء والسبب الحياء والموط على قوله ان اجاز له على هذا ان يفرها على
واحدة وهو لا يفر القوم وغيرهم في ذلك المقام والموضع او في غيرهما وان كان اصل
الطلب لمؤنة تلك السنة اذا كان لما اتاهها قاله على اللطائف في امره ففرها
على وتر يد واطان قلبه الى ان وانه بقوله ذلك في امره اولئك القوم في ذلك الموضع
اجبني من طريق اللطائف ان لا يحكم ان لا يتجاوز ذلك الى غير ما تنزهها التقدم سواء
عليهم وان اخذ فيها بالحكم على ظاهره بقوله فيمن يبدل جازله وما بقي في يده منها
لم يبق فمؤنة دفعها اليه حتى يفرها كما امره او يرددها اليه فان مات فهي لورثته
على حال ولا يجوز له ان يفرها بعد موته على هذا المقال وان كان اعطاه اياها على ان
يعموا معهم اياها معلومة فهي عطية لدخول الشرط عليها فيختلف بالذي فيها في
جوازها وثبوتهما على قول في معنى الحاجة ان كان ذلك على وجه اللزوم في غير
لازم فلا بأس بها ولا على تمام الشرط ان يفعل فيها ما شاء من الامور المجازية في الحق
على ارضي والداع **مسألة** **جواب** الشيخ سعيد احمد الكندي الى الاطام
احمد سعيد البكري وعبد الله واصل منك كتاب تذكر فيه مناقشة منالك فيها

ابتليت به وامر اهل عمان وجبر الرعية على القتال والاستعانة باحد من اهل الخلاف
 وغير اهل عمان وما يجيئك من تحبته سال منك وحسن حاله واصلاح عيتك فمنا الله
 وبمنستوعون فاعلم سيدنا انا صنعنا او معنى جواب هذه المسئلة وكشف هذه الغيرة ونقول
 واللايف بنا الوهم كركي الجواب لقلة علمنا وموقتنا بنا ويل لنا المسلمين وتفسير
 سيد الصالحين غير اننا نقول على ميل المذكرة لا الغتيا على طاعة ورا المسلمين والحظاه
 وسير المتقدمين ومن فعل الموافقة المحققين رحمة الله عليهم اجمعين ما يشهد الله
 لنا والتبشير ان اصل الجهاد والدفع عن الحرم والبلادها وحقوق الدين باركة وتعاليم
 ليس بينهما حق الجهاد كالصلوة والصيام والحج وان العبد مؤمن على دينه وان القول لا يد
 على ذلك بالبينه العادلة اذ قال انه لا يلزم في الجهاد والدفع عن البلاد ولو كان في يده
 ما له هو صحيح البدن لا يدري الناطق به على ظاهره فلا يجوز عندنا التزامه به ولا
 الحكم به عليه ولا يسهل به الظن ولا يدبر منه على قوله ذلك ولا يوقف عن ولايته من اجل
 تخلفه عن الجهاد اذ كانت له ولاية متفق منزهة على ولايته المتقدمة ولو كان في الاصل
 من فضله عليه الجهاد ويعلم الله ونفسه الله كاذب في قوله ذلك الله في الاصل لا تقوم
 عليه الجيرة وغيره الا باقراره على نفسه وكل من ادعى عليه التزم ذلك وجوبه صار
 خصما محجورا وبارا فاجرموهن او كافروهم ان جعلوا له وكان قوله ودعوة تجل
 بلاءها عن نفسه وعلى خصمه في ذلك الميمنة العادلة وكذلك في الذي ياكل في شهر
 رمضان نهار في الحضر ويترك الصلوة قائما او يصلي ركعتين في موضع لا يعلم الله مقامه
 او مسافرا ومثال هذا والشاهد ما يكون مؤمنا عليه ويكون فيه قوله حجة عند
 في ذلك لا تقوم عليه الجيرة في ذلك لا ومنه حجة يدفع عنها عبادة لسانه وقوله
 فهو فيه ما مؤن على كل حال على ما يودي والواضحة ان نفسه ولا يعبر عن نفسه
 في ذلك لا هو العذر والنيات التي لها فيها الجيرة والعذر الله لو خصه احد
 والناس وقال انت صحيح البدن وقال هو بل غير صحيح وفي حسمه على غامضة
 فما يخطأها فاض الجهاد عنه نقوله حجة في ذلك ولو شهد بذلك اهل منى وعظمت

واضعاف ذلك مضاعفا ما كان قولهم حجة عليهم في ذلك • وكذلك ماله الذي
 في يده اذا اقر به او لم يقر به وان عليه فيه حقوقا وتبعاتهما ما كان مقدرا
 على نفسه ورايت عليه في حكم اهل العدل ما اقر به وكانت حقوق العباد متقدمة
 على حقوق الله على ما عيناه من ائمة المسلمين وعلماء الله الزاهدين والضعف والمجحف
 والفقير من الجهاد وحكم بعدد هو في حكم كتابه ولا يلزم صاحب الدين الخراج وبذلك
 ولا يلزم من الدين غيرهم البلا بل قد قال قال من المسلمين ان لرد ذلك اذا شهد
 بما عليه الحقوق • وقال • وقال اليس له ذلك ولا يلزم الخراج ان يضر نفسه
 واحده ولا يلزم من القيام به ولا يلزم من الجهاد لا يلزم من الوجود بشرطه نطق بها
 الاثر في ذلك ان يكونوا اهل من الرجال عقله اصحاء مستطيعين لما يبلغهم من
 المال والركوب واللذة وان يكونوا عياطهم وذرايعهم ومن يجعوله عليهم الرشد
 رجوعهم او يستشهدون فيكونون مؤتمتهم ومهمهم من يخلفونه على عياطهم والامناء
 الثقات الذين يجوز لهم مساكنهم ويكونون كنصف العدو في العدة والعدو والهيبة
 والمكروب والمطعم والمشرب • حتى قيل في الدواقي يشرب بها وتشرب فيها دواقيهم
 امنير غدا بعضهم بعضا ويتولد من جميع ذلك امنير قطع المواد التي تأتي بعضهم
 بعضا وتلف بعضهم بعضا ويتولد من الخلف والطمع وقبول الرشوة وغير
 ذلك وان يكونوا قادرين على ما ذهبوا اليه من الجهاد • فانظر سيدنا اهل الجدد
 وله من قبائل اهل عمان في زماننا هذا على ما ذكرنا وشهدنا وشهدنا الجهاد اكثر من
 ان يحصها في كتابنا هذا ولا يخفى على اهل العلم والبصائر الذين شهدوا بالحرف وبه
 يعدلون ولا يخفى دقايقهم على اعداء العدل ولا يحكمهم وانصارهم وقوادهم فاطلبوها
 متعلمين والتمسوها الرغبين ولا توفيق لاعداء الخليفة الا بالله رب العالمين •
 فمن اجل ما شرعنا وبينا في كتابنا هذا وغيره لم نجعل كتابنا على الرعية ولا
 على اهل البلدان على الجاهل على القتال شفقة منا بكم ونهى الله عن ذلك رسول الله
 صلواته • فما معشر المسلمين وباجل القرآن العظيم وباهل هذا المذهب القيم

وإين جاز الدام المسلمين يا وعلى شيوخ قبيلته ورعاياه بكذبا رجل البحر
وزيادهم للمحاربة والقتال بالجبر والقسوة ويا في انهم فيجسرو بغيره يضرب
ولا يسمح له عز ولا حجة ولا مقال ورؤساء البلدان لا يؤمنون ولا تقبل شهادتهم
بقبر او رجل ولي المسلم على يهودي فاسق مخالف لدين رب العالمين ولا يكونون
حجة ولا مأمونين في شئ من أحكام دين الله تعالى الى في هذا الحرف المخصوص قال قائلهم
على ضعفائهم مقبول ان فلانا عليه والغاية لغيره لا تكون كذلك وان فلانا مأمون
عليه ويجب عليه الجهاد الى قتال عدوه وزياد عن ذلك فيجسرو في العذاب المهين
ن بقول ذلك الرجل الفاسق اللعين • ايا معشر المسلمين من ان جاز هذا وثبت
وقول الرؤساء على الناس محبة ويلزم على الرعية منهم ونحو طائفة لم يجعلوا عليه
شياء وترايبهم وارجاهم ولو كانوا اصحاب اموال طامعاً ويا هو بينهم ان هذا هو
الزور والمفتري والكذب على الله ورسوله والمسلمين فان قتل ذلك الرجل الجور يقول
ذلك الرئيس على وصفنا هلا يلزم على حجة دينها ويقادها ولا يلزم شئ من
حجة على تسليم شئ من الغيبة على طامعنا هلا يلزم فيه ضمان او التحل ان قال الله
الله حكم الله في الدين ورضي الحق القيوم وسلوك سبيل اللابر • وجاهد طائفة
الجهل النار • وراي الفجار اعادنا الله وياكم جميع الاخبار • وحمد الكتاب والسنة
والنثار ان لا تقصدوا على شئ مما يخالف الكتاب والسنة واجماع الامة مجمل ولا
يعلم بري ولا دين من جهاد وحكام وشرايع واقسام وميلوا مع الحق حيث حال
ولا تنفونكم الحيوة الدنيا وهو قها دملكها فكم كان قبلنا لم يبق منهم الاخرة فالله
الله في انفسكم وداكم ولحوكم فان السفوف • والنا قد يصير الى الدام صبر •
وقد ذكرت تسال وتساوان تستعين باناس من قبائل اهل الخلاف وغيره واهل ايمان
فلا يجنبوا ذلك ولا تفتح لهم بابا على اهل ايمان وتدعوهم الى نصرتك ومعونتك فانهم
لا يؤمنون غوايهم ومكدهم وخدايعهم ولا تحاربهم النصره لهذا الدين وهو اعدو
وحريه وقد كنت العداوة في قلوبهم لاهل هذا الدين ابرحهم ان نخطو الفياجي

والتعار ويحملون المشاق والمصار ويسافون البر والبحار ويحجزون الأموال ولا يشاء
 ويقارتوا الاصل والاصهار للصرة وعادهم في الدين وإن كان محببهم وجانبهم ليدفع
 وقيل اللطاح وابتدله طهر والمال فعندنا أن ابتدله طهر والمال لا يقوم بما يقوم منه من
 أصنافهم ولا يسعون به أنفسهم للقتال إذا لم يجدوا حولهم على غير الوجه فكيف تجد
 وغيرهم إلى على طبع في سلطانك ومملكك فتفكر في ذلك وتنبذ تدبيرك واشفق على نفسه
 طاب الباطن والظاهر في سيف سلطان واتباعه للعلم وطاولد واهوهم وصنع
 حيلهم فإن لم تدرك في ذلك وتفكر عظمة عن غيرة ولا ينفعه قليل الحكمة ضربه كثيرا
 فمن بلغ كتابنا هذا ففقه أو قى عليه فليست له ولا يؤخذ عنه ولا يؤخذ عنه إلا ما لا يفت
 الحق والصواب والدعاء **مسألة** الشيخ جعفر عبيد في حلق البغاة تطالبه
 شقة الدمام وانهم عنهم وكان قد ذهب أموال الناس جرح وقتل لمحمد الشارقة فلما
 أن ظفروا به قال انساب إلى الله عند رجل يحب عليه القتل المحمدي عليه الحبس ●
 قال إذا تاب وعدان بعد عليه فانه يؤخذ بحدة اصحابه وليس الواجب ان يقتله
 ولا الشارقة ان يقتلوه الآن بيد الله بالقتال ولكن يرفع الدمام ويأخذ الدمام
 بحدة اصحابه ويشاور فيه اهل الفقه في الدين اللهم لان يكون قد قتل احدا من
 المسلمين على دينه فلا يسع الدمام العفو عنه ولا يسع الا قتله وان كان في
 بدء شوقه من اموال المسلمين فعليه ركة والخلاص منه إلى اهل الدمام والدعاء **مسألة**
 ومنه وفيه ما بين البغاة بغير حجة إذا كانوا اهل الخارجين على المسلمين فلا دعوه
 طهر وان خرج المسلمون عليهم فلا بد من الدعوة والدعاء **مسألة** وعن البغاة
 إذا كان عندهم اساءة من المسلمين هل يجوز ما بينهم وان اصاب حلفاء الاسارى قتل
 او جراح ضمان ذلك على الفاعل ام على الواجب قال يجوز قتلهم وان اصاب احدا من
 المسلمين فلا خلاف في بيت المال والدعاء **مسألة** وجدت في كتاب اخواننا
 من اهل المغرب ان سلاح البغاة من اهل القبلة اذا اظهروا المسلمون فيه ثلاثا
 اقاموا قول الله عز وجل عليهم وقول يذبح ولا يستفج به وقول يؤتى على فقره وشهد
 الحرب

الحبيب والمسلمين • ووجدت في كتبهم ان مشركي العرب تحل دماءهم وتغفر
 لهم وهم ونسبهم ولا يكرهوا لهم الا ان كان منهم قسيماً فانه يعفى عنه السبا العجل حرمة
 النبي صلى الله عليه وسلم والداعية • **مسألة** • واصفة قتل الفتنة قتل النابذة •
 قال اما قتل الفتنة فهو ان يقتل القاتل على غير محبة واما النابذة • فهو ان يقتل
 بعد خصام ومنازعة والنابذة هي بالنون والداعية • **مسألة** • ابن عبيدان
 واما اخرج رجل رجلاً فلا زال يخرج ثاويًا ونكك حتى يموت فقال بعض
 المسلمين ان فيه القود ادام ثاويًا ونكك حتى مات وقولان جاوز سبعة ايام فلا
 تود فيه وفيه الدية • وقولان جاوز ثلاث ايام فلا تود فيه وفيه الدية وهذا
 القول الاثر احب الي • واما اذا قطع رجل ريس رجل ميت عمدا فعليه الدية ولا تود
 عليه وان قطع خطأ فلا شيء عليه • وان كان الميت عبداً وقطعه عمدا فلا
 شيء عليه والداعية • **مسألة** • الشيخ محمد الباقي وفي رجل يخرج رجلاً جرحاً
 لا يجي منه مثله ثم ابواه وقبيل دمه قبل موته وهو صحيح العقل • قال ان
 المقتول عمداً ان يعفو عنه واما في الخطا نقول لا يجوز له الا الثلث واما في كل
 وصايا وقول لا يجوز عفو في الخطا والداعية • **مسألة** • الشيخ محمد سعيد
 القلمهاني وفيمن قال لرجل اقتلني وانت بري وزد في ايجل ذلك قال لا عليه
 دية والداعية • **مسألة** • الشيخ محمد سعيد وفيمن حلق الراس وجند لعنه
 اولدائه وضربوه وكثرة القتل وغير ذلك ومعاني الطب والمصاحبة لها
 بولها كانت صغيرة او كبيرة هل يلزمه ارش او ثم ام لا • رجعت طالب
 ذلك ولم ترجع • قال اما الصبيبة فلا يجب للزوج حلقها اذا صارت عجلاً
 ولا يحلق له واما البالغ فاروانه جاء فيها الاختلاف قولنا لا يجوز حلق
 راسها ولو اوتت هي بذلك ان حلقه الزوج ولم ينبت شعوه فعليه لها الدية
 لانه في الاصل لا يجوز لها ان تباين بذلك وان نبت الحاقول سنة فغيبه سوء
 عدل وقول لا باس على حلق الراس بالغة اذا كان ذلك باوها والداعية •

مسألة الشيخ احمد بن مفرج وفي مجلسين تضاريا فانهما احدهما فعند خلفه
 فطاح في بيرو ومملكة غات هل يلزم خصمه دية **قال** ان كان اتباعه
 له حق فلا شيء عليه وان كان بغير حق فاقلا يلزمه الدية والدعا **مسألة**
 الشيخ صالح ورضاح واذا قتل احد الاخوين قاتل اخيهما بغير ري اخيهما
 يلزمه **قال** قد خالف المسلمين لانه ما موزن لا يقتل احد المسلمين الا
 باذن الله ويكفو لكن لا تلزمه دية لو ثبت المقتول لالاخيه ايضا لانه هو ذم
 لاديه فيه والاخ يقتل باخيه ولا ينظر في ذلك الا قدر الحق والحكم له اتم سلمه
 اخوه وذكره لم يرم لانه قتل قاتلا لاديه فيه للعدو والدعا **مسألة** ومنه
 والاخ اولي دم اخيه من يديه كانوا اصغارا وكبارا **قال** يختلف في ذلك
 قولان الاخ اولي دمهم ولما يقتل باخيه دون يديه الكبار والصغار وهو اکثر
وقول ان الولد البالغ اولي من الاخ ولو روي بالحق بالنظر في الايتام في اخذ الدية
 فان لم يفعل وقتل له فلا بأس عليه من شاء الله والدعا **مسألة** الشيخ عبد
 محمد بن بشير وهل يجوز قتل المتهم بالسحر بالزيف وغيره **قال** ان هذا من الامور
 العظيمة فاذا صح واحد بعينه انه ساحر وان كان ياكل بواحد ويغتصب اطامهم
 باقائه او ببيئته عادلة فيجوز قتله فيما يقتله دام المسلمين اذا صح معه
 ذلك اذا صح عند احد في ان قتله له ان قد علم قتله مستمرة ولا يقتله على لينة
 فيبيح نفسه القصاص او الدية وان لم يصب ذلك ما غايتهم بالسحر فلا يجب
 ابا حدة النفس بالهم والظنون وما سوى الزيف من يقيم فلا قدر اقول باجالة
 ذلك لانه ليس من الاطعمة والاعذية النافعة والادوية الحسنة فان كان
 ذلك مما صح انه لينة للساحر فالساحر حقيق عا هو شدة واعظم عند قوله
 عليه السلام اقتلوا السارق والساحرة وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتد اقاله
 في الآخرة وخلافه لبشره واشد والله انفسهم لو كانوا يعلمون وقد قتل احد من
 افاض المسلمين ساحر محضه بعض خلفاء بني قتيبة ولعل ان كان يتركه يقتل

نفسه ثم يحيتها فقتل عتقده بالسيف وقال له احبتي نفسك ان كنت صادقا
قال الشيخ خلفه من ان الذي قلنا خلط القليل منه في شيء فانه يقال لا
يقتل ولا يدعى **مسألة** وينفذ منه الساحر ويجوز قتل الساحر ويجوز ان يسمى المتهمم
على قتله فان كان غير ساحر فهو ذوق للمساكين عنه وكان ساحر فلكف نفسه
والدعاء **مسألة** عن الشيخ احمد مفرج وفيه اثنين يتطاحنان فوط العنق
والرجل اوقع في بطن واحدة منها فانت وسببه ولا يدعى الله وطوبى له الحية
او من يدعى الحية قال يلزم الحية نصف الدينة اذا صح انه وطب في ايديهما جميعا والدلالة
مسألة ومنه فمن شهد عليه شاهد عدل له جرح رجل وقد برى جرحه
ولو شهد طول الجرح ولا يضمن ولا يدرام ولا ما فوقه كجره حكم به **مسألة** قال له نقطة
وزائفة واربعة والربعون نقطة وهو ذرام وذلك النقص ونقصه انقصت انما
كان في حسده او في مؤثره **مسألة** والشيخ صالح وصالح في
رجل قتل رجلا عمدا ثم مات القاتل كيف قبل ان يقتضيه منه الحكم في حكمه **مسألة** قال
يختلف في ذلك **مسألة** قال ابو محمد قد بطلت الدينة وليس لغيرها القود في ذلك
ولما عدم سقطوا وقال ابو علي ان الورثة المقتول الدينة في القاتل والدلالة **مسألة**
مسألة ابن عبيدان والذوا كان له سلطان وطاعة وطاعة بكل لسان
والسيد والزوج على العبد والزوج على طاعة عليه ما هو لسان وطاعة لا يبر
بالقتل او فعل شيء **مسألة** قال الذوا كان مطاعا لسلطان او غيره سلطان ففقد ذلك اختلا
قولا اذا كان لا يقدر على القاتل نفسه وعلى الاو القود وقول عليه الدينة ان كان
الذوا غيره **مسألة** مطاع فغلب الدينة عليه اختلا **مسألة** ومنه واذا
ركب في جيش اللام نساء وصبيان وما يكيد الا والوالي واللام لهم نصيب في
الغنيمة **مسألة** قال نعم لكل واحد منهم ربع سهم والدلالة **مسألة** الشيخ حبيب
سأله اذا كانت الفخلة او الشجرة بينهم من اهل السور وخاف من العدو في ايام
الحفاة لا انقام منها يجوز لاهل ذلك البلد او تلك الحجة طلبه والذوا حكم عنهم فان كان

ذلك المسجون ويتم فيمنها لها الاصلح والاوفى القياض بذلك كان ذلك لمن
 عكلاه و جاز ان يؤخذ بيع ذلك ولو لم يبار ان شاء ان يبيع اصلاً وان شاء ان
 يبيعها وقبعة ولا ضرر ولا مضار في الاسلام وعند الضرورة ترتفع الاحكام وهذا
 مع ادعاء الخوف عليهم خوف الانتقام والدفع **مسألة** الشيخ ناصح
 عن المشركين اذا حاربوا مع المسلمين البغاة ما يحل منهم وكذلك للمسلمون واهل
 البغي اذا حاربوا المسلمين واهل الاستقامة مع المشركين ما يحل منهم ويجوز فيهم
قال الذي حفظه ان للمشركين اذا حاربوا المسلمين مع البغاة بامام البغي
 او غيره امام البغي او بقايد البغاة وظفهم للمسلمون فلا تغنم اموالهم ولا تسبوا
 ولا تقاتلهم اذ هم قد صاروا في ملة المسلمين ولو كانوا بغاة اذا كان المسلمين امان
 والاسلام يعملوا ولا يعادوا وكذلك للمسلمون واهل البغي اذا حاربوا المسلمين واهل
 الاستقامة بامام او غيره امام مع قاييد المشركين واميرهم فمن غنم من البغاة ولا يحل
 منهم سوى قتلهم واما امير المشركين ومعدو المشركين فمن غنم من اهل الشرك
 اهل **الحب** ويجوز فيهم ما يجوز في اهل **الحب** من المشركين وسبا وغنم ولا تغنم في
 ذلك قتلا فاذا يجوز للامام الاستعانة على اهل **الحب** واهل الكفار والبغاة
 واهل الاقارب باهل الاقارب المسلمين واهل الكفار والابوار والنجار اذا كان يقدم
 على اخذهم تعدي بالباطل ويقدر على الانصاف بالحق والعدل فيهم وعليه يتقدم
 عليهم ان والى باطلا فعليه بالزمعنه في طرده ودماله هو وروحه واليه مال **مسألة**
 عليهم امير قاضيا نعمة عدلاً وياوم وياوم هو يتقوى الله ويجوز للامام ومعه
 واهل الاستقامة الاستعانة على عدله في حاربهم بسلحهم وروايتهم وحقهم
 وكونهم وقطع الموائد عنهم وكل ما يتقون به على **الحب** المسلمين **مسألة**
 الشيخ صالح ووضح في رجلين امدوا رجلاً يقتلانه فاحطوا وقتلوا غيره متهمين
 لقتل فلانة صاحبهما انهما قود به لانها اعقد اولى قتلها والدعاء **مسألة**
 ومنه رجل جرح رجلاً ثم اقتص منه دوات المروج الاول بعد اقتص من قبل ان يحلوا

السبعة الأيام قلت كيف أحكم قال لو ثبتت الدية وبردت عنها اشت ما
 انقص عقابكم والدليل **مسألة** ومنه رجل ضرب رجلا نصاب المصوب يال
 فلان فسل عليه هذا الرجل الذي ضربه أو ضربه السيف فقتله **مسألة** فقال في كتاب
 الضياع أن المزداد لياؤه المقتول شر الغيرة فلهم ذلك ولادنية على القاتل لادنية
 يال فلان فقد هدر دمه ولادنية لا غير دية الضمة الدولة والدليل **مسألة**
 ومنه رجل ضرب عابن رجل يرفي بأوكة فله قتله فنجح له قتله إذا لم يرفي بها وهو
 فوق بطنها وبين يديه أو يسير بجي فله قتله وتقبلها على إصاها إذا لم يرفي
 بطنها فله قتله ولا يقبلها على قاطا إذا لم يرفي بأمة أو غنما أو بنته فلا يقبله
 إذا ذكر في الزوجة خاصة والدليل **مسألة** ابن عبيدان في رجل وجد رجلا
 فوق بطن زوجته في بيته أو غير بيته فله بجوزله قتله أم حتى يرى العورتين
 يختلفان **مسألة** قال جازله قتل هذا الرجل إذا وجدته فوق بطن زوجته في بيته ولو
 يرى العورتين يختلفان وإذا وجدته فوق بطنها في غير بيته فلا يجوز له قتله حتى
 يرى العورتين يختلفان والدليل **مسألة** الصبي هذه مسائل والأثر في
 فيها زيادة على ما ينبغي إذا نأى أهل البغي بالقتال فوكلوا حق رجوعهم عنهم
 ويكون قتالهم إذا نأى وبالقتال فضاء على المسلمين فإذا قامت الحرب بينهم
 المسلمين فإن المسلمين أن يعتقدوا بالقتل فقاتلهم المتغلبين على القتال المشركين
 على المسلمين السلاح في الحرب **مسألة** وقال لهم لا يتعدون القتل فقاتلهم
 والمتغلبين بالقتال بعدد أو ما يدعونهم دمعاً في سلم فإن قتلوا هم على ذلك وإن ظفروا
 ذلك ويعتقدون على شأهم ووجههم ويقتلون الدواب التي يقا تلون عليها الأقبل
 ذلك ولا بعد ووجدت كانت لغير طروليتيم أو لغير محارب فيها حصنة قصص
 الكسب شوكتهم ليصغر قاتل على الدابة على الخيل والدليل وكل ذلك للمسلمين قتل
 في حينه ويعتدون لقطع القناز أيهم وكسر السيوف في حين التعدي بها وما
 يقومون به عليهم من السلاح وإن احتصنوا في حصن هدم ذلك الحصن إذا كان أهل البغي

فيد ولو كان المحبس لغوي غير لغوي **حارب** فيد حصن مع اعتقاد الضمان في بيت
 ما للمسلمين والمسلمين ان يحتملوا على اعدائهم وقتلهم حتى ينفذ وتوفيق ولهم
 قطع الماء عنهم والطعام الى ان يكون فيهم ولا قتل عليهم النساء والصبيان ^{نكس}
 عليهم انهم انهم اذا كان لا يقدرون عليهم الا بذلك وفيها تضعيفهم وتوهمهم ولو
 كانت لهم حصنة او لغوي غير من ليس محارب مع اعتقاد الضمان ونصيب ولم
 يحارب في بيت المال تقطع نخيلهم واشجارهم المغلة التي يتقنون بها في حين
 محاربتهم وقطعها توهمهم **طهر وقوة المسلمين** عليهم وفي قول الى المؤثر محمد
 الله هلك حصونهم ولو لم يكونوا فيها عند ذكروهم خوفا ان يبرحوا حتى تحصنوا فيها
 وجاز للمسلمين اتلاف موال البغاة التي يتقنون بها على **حارب** المسلمين ما
 دامت الحرب قائمة ما خلا عبيدهم لا يقتلون الا ان يحاربوا ولا يريون
 على قتال موالهم لان عليهم التقية لموالهم فهذا الذي جاء به الاثر ونرجوا به
 الكفاية وان عجز شئ لم نذكره ولا يخفى عليكم احكام المحاربين **وعندي** انهم
 يجوز قتل مؤيديهم اذا لم يعرف لهم املاكا ولا اصولا اذا كان في ذلك نوم عليهم وذمهم
 ومؤيديهم كاصولهم مع الزواضمان **نص** الله المسلمين وقوى شوكتهم وادعوتهم
 واعلى اموالهم وكثر العدول رجالهم وسكنهم سبل الدابر وبجائنا واباهم وطبق
مسألة وعند رساله بعض المسلمين اذا ذكروا العدو على بيت لا يروى على
 سكاها الخرج للذب عن حرمتها ويلزم للسافر والحاضر وراة عوله وهلك يلزم بعض
 اهل البلد دون بعض اذا لم يعنهم العدو والغنياء والفقراء في هذا سواء ام لا و
 يلزم خروجهم باو الاطام او غوايرهم وهلك في ذلك اختلاف تفضل بين ما يلزم
 الرعية وما يلزم الاطام وما هو مخصوص به وذمهم ومخصوصون به وذمهم جميع ما
 يتعلق بمثل هذا **قال** فاقول في المايق ولو امكن ترك الجواب **وقيل** لضعف
 وقلة العلم غير الخي اقول ان الله قد عذر اهل الزانية والضعف والبقر والفقير عن
 الجهاد وحكم عدوهم في حكم كتابه **وعندي** ان المسافر لا يلزم منه ما يلزم المقيم في بلد
 وذلك

وذكر ان الله ساءى بين المسافر والمريض في شيء والتعبد فان ثبت ذلك فيها في شيء والله
 الله تعالى ثبت في جميع ما يشبه ذلك في الحكم لان يخرج المسافر بذلك دليله **كتاب الله** سنة
 او خارج ولا يلزم صاحب الدين الخروج والله مجاهد ولا يلزمه الذبح عن حرم البلد قال
 قاله المسلمون ان له ذلك وهو ليس كذلك وعلى كل حال لا يلزم الخارج ان يضرب نفسه وعمله
 ويؤذي ما للقيام به ولا يلزم اهل قرية ان يعينوا اهل قرية اخرى اذا استولى عليها عدو
 وانما على كل اهل بلد وقته ان يقوموا على قريتهم وقوتهم او في كل حال يخرجون منصفين
 وهذا على قولين يقول كل موضع له وعليه حكمه • واما على قولين يقولان عما كملها بين
 قرية واحدة فليخرج جميع ويلزم الجهاد على الصفة التي يلزمها الجهاد فيها الذبح عنها وعن
 حرمها لانها كما قرية واحدة عند هذا القائل في هذا المذهب **والعلم** هذا **التفسير**
 اجروا بها ما وقعنا حيث نفعها وما ضاقتها في هذا الموضع واعلم ان الجهاد فرض في كل موضع
 ان ينقسم الى فرض العون وفرض الكفاية ففرض العون ان يدخل العدو دار قوم المؤمنين
 فيجب على كل واحد من الرجال من العون له من اهل ذلك البلاد الخروج الى عونه وهو مكان او عيلة
 فقهره كان او غنيا دفع فرضه على الكفاية ممن نزلهم فيجب على كل واحد من المسلمين
 اذا كانوا قادرين فان وقعت الكفاية بالنازلين منهم فلا فرض على الاعداء الا على
طريق الاختيار ولا يدخل في هذا القسم العبيد والفقراء ولا يلزم فرض الجهاد في
 لزومه عليه بشرطه التامة فلا يلزمه في كل بيع اصله الا اذا باع ما له دين وقاله
 ما تقوم عليه عونه وعولته بلا ادخال ضرر عليه وعلى عولته من العبيد المستغني عنهم
 • وكذلك له ان ياتى بالتجارة فسيبيله في هذا سبيل اصل المال على قولين يجعله
 مثله ويجعله بمنزلة الدار التي لا يغير التجارة ويوجب عليه الجهاد ولا يلزمه
 ان يستغني به نفسه ولعولته ويبيع منه بقدر الذي يستغني عنه للقيام بما يلزمه
 في كل وجب عليه كان هذا المال سلعاً او عرضاً او حيواناً كالدراب والقيق
 ولا يمنع هذا المأطبة التزوج اذا المأطبة لان التزوج والطاعة ولا يمنع من
 مكاتبه عبيده في هذا الموضع ويمنع • والله اعلم بالصواب

والعوض من اسرنا المقتل بعد ان وجب عليه الجهاد لاجله ولا علم من اسرنا من الجهاد
 على الشريطة التي نطق بها الا ان يستاجر غيره ليخرج عند الجهاد ^{بذنه}
 جهان وبذلك في ذلك لا يحيط عندنا من وض الجهاد لان بدل المال غير
 بهذا النفس لان الدية وطلب الخدم وبذلك للزاد والدلاعة والخيول وطلبه وقوة ^{هذه} الجاه
 فهذا كله وطلبه واستعان به فيه وما جرد واجب الناس الجهاد اذا احتاج اليها
 الامام **لكن** وجب وحملوا احتاج اليه والطعام والشرب وجميع ما لا يقوم الجهاد
 الا به ففي ذلك اختلاف قولان ذلك لا يجوز على ميل الجرح وواجب وبالكراي على
 نظر العدو ولا للعدو هذا اذا كان العدو هو الخارج على الامام وان كان الامام هو
 الخارج على العدو فلا نعلم جواز الجرح على ذلك العتيد وان قدر على الجهاد جاهد ولو
 بنفسه ومن يعينه على ذلك **•** وان حكم الامام العدو على احد من العتيد بدي من اسرنا
 للمسلمين لم يكن الحاكم عليه اختيار ولا خرج من حكمه لان الامام وحكمه اذا
 حكموا بالاختلاف فيه صاكا والجماع على الحاكم عليه ولا علم في ذلك اختلاف **•** ولا
 يلزم الجهاد شيئا قد عجز عن الجهاد ولا وعضا ولا امة ولا صبيا فاما الامام
 فاذا كان عنده ما يقوم به من العساكر والاموال فليس له ان يلزم عتية لخرج
 فيما هو مستغن به وقوة طال الجمع **•** حال **•** واذا يلزم العتية الخروج مع اليه
 تام عند خروج عتده وعدم مال الرجال اذا احتاج اليهم الامام ولو يكن عنده كفا
 ما لا يدفع لعساكر ولا رجال ففي هذا الموضع على عتية نصره الامام القادر منهم
 دون غيره ممن يحيط عنه فرض الجهاد بوجه الحق وذلك اذا خاف الامام استيلائه
 العدو ولا هل الحق ودولة المسلمين جاز في هذا الموضع الاستعانة ممن
 منه القوة ان لو استعان بهم وكان المستعان به ممن يلزمه ذلك وفي الاثر
 قول محمد بن ابي الحسن للامام جبر عتية ولا يجوز الجهاد **•** ولعل معنى هذا يخرج
 على قولنا نقول الامام يعذر بالاجرة اذا لم يقو بنفسه على المسلمين عذر عن الجرح
 وصار لما يجرحه ومن يلزمه الجهاد ولا يلزمه الا بوجود شرط نطق بها الاثر

فمن ذلك ان يكونوا كنصف العدو في العدد والعدة والهندسة والكتب والمطالع
 والمشروب حتى قيل في الدواحي التي يشرب منها وتشرّب منها دواهم وخيلهم امنين
 عند بعضهم بعض وطبقت لدر جميع ذلك امنين الموائد التي تأخذ بعضهم بعض
 بعضهم بعض فالتولد من الخلف والطبع وقبول الرشوة وغير ذلك وان يكونوا قاذرين
 على طردهم اليهم الجهاد وان يكونوا عندهم ولا يقوم بهم ويعولهم ويحلفهم في
 اهلهم الى روعهم ويتوفاهم الله • وصفات من يلزمه الجهاد كثيرة لا تحفى دقايقها
 على اهل العلم والفضل الذين يمدون بالحق ويعدلون ولا تحفى دقايقها على ائمة اهل
 العدل ولا على قواهم العارفين بها لانهم اهل العناية بها وعليهم التماسها وتبانيها
 على وجهها وان لا يخفى الفوارضها الحق وعليهم ان يقبلوا الحق من اهل العدل والصدق وكذلك
 عليهم المناصحة لرعيهم وعلى العتية قبولها واعترافهم وعلى الامتعة قبولها واعترافهم
 ونصيحهم عليها وقام بالحق كان منصوص • وهذه الاسباب في الشرع **البواب**
 لا تحفى عليكم انشاء الله ما طلبوها متعلمين وحاشوا عنها مجتهدين ولا تغف لكم الخلق
 الدنيا ومكسبها وارتها وتديروها فكم قبلنا لربيعه الدخيرة فالله لا يحكم الله في
 اول الدين وصحة الحج القيوم وسلوك سبيل الدليل وجانبه طيف النار والنجاة
 اعادنا الله واياكم جميع الاخبار واياكم جملة اكتاب والسنة وخلائف الانبياء
 والائمة ان تغفوا على شيء خالف الكتاب • والسنة واجماع الائمة يعلم ولا جهل
 باري والابدين من جهاد وحكم واخذ وقسم ومعلوم مع الحق حيث قال • اعادنا الله
 واياكم وشهد السالكين القوي في اطمها الله • **سنة** ابن عبيد ان
 الذي اصابه عوز ارض وقف وقف في الكتب واجلته ليعلم على الهبوط منه اجل العوا
 او المرض فان كان امير الجيش جعله • هناك عند جعله في الكتب فلهذا السبل حصته
 والغنيمة وان كان امير الجيش لم يجعله هناك فلا شيء له ولا الذي خرج قبل ان يدخل
 المسلمون بلادك وجوز عند الدخول فان وقف عند الجيش فله حصته والغنيمة وان
 سار عن الجيش فلا شيء له لان يكون المسلمون غنمو شيئا قبل ان يخرج فله حصته فيها

غفروا ان مات قبل ان يغفر المسلمون شيئا فلا شيء له وان مات وقد غفر المسلمون
فلم يحصته فيما غفروا وان مات بعد الغنمة كلها او بعضها كان عند الجيش فله حصته من
الغنمة كلها واما الذين حبسهم حب او نحو ولم يلحقوا الجيش الا بعد اخذ الجيش البلد
وبعد غنمهم فوجلت في اثار المسلمين ان ذلك عند ظهوره ولا تبطل مساهمتهم الا كانوا
قد خرجوا الى البلد الذي عنده فخرجوا واصابوا الاصل منهم ووقعت الغنمة بعد خروجهم
ولهذا اخذ احد الجيش احلا من ملل الشراك فان كان امير الجيش قد اعتد بهم
جعلهم امصارا ولم يفران يكونوا في شئ من الكلب فهم شركاء كلهم في الغنمة واما
اكل الشراك والغنمة فقولوا انهم اكلوا منها قبل ان تقسم الغنمة بخلاف غيرهم وقول
لا يجوز اكلها منها الا بالحق والعدل **مسألة** وعندنا ان كل واحد من التجار ان
يسافر ويحملوا متاعهم واكب المسلمين واذن لهم ان يملوها على شرط ان اذا غنم
المسلمون غنمة وقال المشركين فلا يكون لهم سهم والغنمة وقبلوا ذلك الشرط فغنم المسلمون
غنمة الحجاز ذلك الشرط ينصهم والغنمة ام لا **قال** ان لهم نصيبهم من الغنمة
اذا كانوا في جيش امام المسلمين ولا يثبت هذا الشرط عليهم في اكثر القول لان المسلمين
يبتطون الشرط والمصلحة خلاف الاحكام الشرعية التي يحبني والقول انهم لا
التجار نصيبهم والغنمة اذا كانوا في جيش امام المسلمين ولا يملوا **مسألة**
ومنذ ولا اركب في ركاب المسلمين احد الناس في غير الشراك مثل تجار وغيرهم بل امر
من الامام او واليهم ان يعلموا انهم في الكلب الا بعد ايام وسار والوالي الى البلد المشركين
واخذها **قال** ان كان هؤلاء الذين ذكروا في جيش امام المسلمين الحان دخل
الجيش بلاد المشركين فغنم غنمة والمشركين فلم يحصتهم والغنمة والعدل **مسألة**
الشيخ سليمان بن محمد ولا في الحزبي المشرك اذا انكسر وكبد ونوف متاعه على ساحل
البحر يكون حكمه بالغنمة ويكون الذي لقطه من ان يخرج خمسة للاطام والباقي له
ام هذا حكم غير الغنمة اذا انكسر في حيا الاطام وغيره **قال** ان كان هذا
الحزبي انكسر الا بعد ان قيمة عليه الحجة والمسلمين موصح انه ماله فهو غنمة عند

وان كان هذا الخفي لم يتم عليه حجة والمسلمين ووجدوا له منكسر في البحر ولم يكن هو
 حاصد التمام عليه الحجة فليس هو بغنيمة عندي حتى تقام عليه الحجة والمسلمين ويردها
 فحينئذ يكون بالغنيمة **المسلمين** لانه قد جاء الله عن اهل العلم ان الله تعالى المسلمون اهل
 حريمهم في بؤرهم وليس لهم ان يقتلوا منهم ولا يقاتلوا اعداءهم الى ان يقتلوا عليهم الحجة الثانية
 وكذلك ان غزوهم بالادهر وخروجهم منها من قبل اقامة الحجة ووقوع الحرب بينهم
 فليس للمسلمين اخذ اوطارهم ولا ادهرهم ولا تكون الغنيمة الا بعد اقامة الحجة ووقوع الحرب
وقال غيره عن الشيخ صالح بن عبد الله الشيخ محمد بن عبد الله رحمهما الله انه اذا اخذ
 واما اهل الحرب للمسلمين في اهل الشرك بغزو قتالي لم يوجف عليه بخيل ولا رباب
 وانما اخذ يسره لانه لايست مال المسلمين خاصة ولغيره الا ان المسلمين في غيما عندي
 الدلالة على ذلك ما جاء من النص هو قوله تعالى واما آؤ الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه
 من خيل ولا رباب **الدية** وغنم ما لم يوجف عليه بخيل ولا رباب ولا يوجف قتال فلا يكون
 غنيمة **والله اعلم** **مسألة** وكتاب الضباؤ والغنيمة انما تكون بعد القتال ولو اما
 اهل المشركين الى المسلمين في وقت الحرب والهدايا فيقبل ان ذلك لا اهل المعسكر
 الذين اهدوا اليهم ووقع في الغنيمة والدالة فلما الام تقتنف محصنة والغنيمة
 ويتبعه اهل الغنيمة يسهاهم منها في اوطارهم ان كان له اوطار فيهما فخرج لرسول الغنيمة
 واما والد الحكم في القتال ولو ان يتولى قتله غيره الى ان يسلم وعلى قوله غنم ابو زيد
 انهما يعتقان وحصنة والغنيمة وان كانا اكثر وحصنة تبعه اهل السهام في طال ذلك
 لم يكونا الاستسغيا لاهل السهام بما يتوكلون من قتلها **والله اعلم** **مسألة** وعن
 اذا المار الحرج الى الغزو فغنمه والدالة او احدهما قال اذا كان الجهاد عليه في حصنة قد
 عليه لم يكن منهم ما حجة وكان عليه الحرج وان كان وسهلة كان عليه طاعة والدالة
 وقال وقال ان الجهاد وسهلة فله الخيار والخيار يشاء يخرج وان شاء اطاعها **مسألة**
 وقال وقال عليه ان يطيعها او لو كان الجهاد فرضا وتخلو عن الجهاد لاجل منعها
 لان طاعتها فرض حاصر والجهاد فرض لم يحضر **مسألة** وقال وقال يجوز له ان يخرج

بينهما او يغوس عليهما في الفض والوسيلة اذا قضى دينه وتاب وذنوبه والد
 اعلم **مسألة** الشيخ حسب حال وفي اهل بلد وقعة بينهم فقة وعلاوة صاحب
 كل احد منهم يظلم صاحبه عما قد عليه اذ انت اذا ساء احد عندك اذا وقعة فتنته
 بينهم ولو باو بشي من الظالم ولا يقدر بردهم من الظلم وخاف اذا لم يخرج عند
 اصحابه ان يلحقهم ضرر في ماله ونفسه وابنه في ذلك **قال** على صفحتك ^{هذه}
 لا يجوز له الخروج مع اهل الظلم معينا لهم وتقف عن هذا اسلم الله له دينه
 والضرر في المال او في مضايح الدين وان خاف على نفسه او على ماله وخروجهم
 وفي تيتان قد على ان الظالم او ادع ظالم فلا يضيف عليه الخروج معهم ويعتزل
 عنهم عند وقوع الظلم منهم اذا او على نفسه في الاعتزال وان لم يوافق فلا بأس عليه
 ولا بأس ان يقف فيهم ويتواكف عن ان يترك المظلومون جهده وحكمهم لا يرونه
 حتى يصح معادتهم برده عند وقوع الظالم ثم فيصير شركا ضامنا والله اعلم
مسألة قلت المولى على قول من جعل والبحرين مصداق واحد وجعل المصداق كالمصداق
 في حال الدفاع يجوز على هذا جبر اهل عمان على قتال الدفاع عن البحرين واهل البحرين عن
 عمان ام لا **قال** ان كانت عمان والبحرين اوجدها في ايدنا معدا فقد قيل في ذلك
 اختلاف فقد قالوا انه جاز له جبرهم وذلك على قول **قال** ان هي مصر وجدها والبحرين
 كلمتهم ام مصر وجدها **قال** انه لا يجوز له جبرهم وذلك على قول **قال** ان عمان هي مصر
 وجدها والبحرين هي مصر وجدها **وقال** بعض المسلمين ان البحرين المذكورة في اشارة
 للمسلمين المتقدمين هي الاحساء وما هذه فلعلمها تسمى اخري مصر او اعلى وزيت صاحب
 والد اعلم **مسألة** الشيخ هلال عبد الله المدوني ولا كان رجلا مقدما في سنة
 او في ركب كان قدومه وادع صاحب الركب وسلطان السيرة ولو كان غير عادل هل
 له ان يعاقب من يتعدى على غيره بالتعدي والضرب القليل **قال** لانه يدفع ط
 الظلم بين من راي بينهم الظلم والجور ومنعهم ما يستحقون من النفع عن ذلك كان قابلا
 او غير ما يند **قلت** للشيخ جاعدا فليس ما نقول في هذا **قال** فالذي

عند ان قوله في هذا صحيح الا اني اقول في ذلك انه **لا** يقع في موضع القدرة ط
 عليه مع عدم التقيد على الدين او النفس والمال ولكنه مراد السائل لا يتقي به لانه
 سأل عن هذا المقدم ان يعاقب ويتعدى على غيره بالقيد والضرب القليل فاجابه
 على هذا التفصيل الجواب بالجهل والعول على الجملة من محقق لمعاني الصواب في الجملة
 لانه كما يمكن دخول اسال عند في الرفع يمكن ان لا يدخل فيه لان الذي يستحقونه
 في الرفع قد بقي منها لا يدري بما هو وعلى هذا وازم فلو قيل فيه باننا قرب في حق السائل
 الحقلة الفائدة لم يعد له لانه وضع العموم في موضع الخصوص ولا بأس به فقد
 اعمل العلم في جمل نادرا ولكنه بعد فيحتاج الى اوجعة السؤال إعادة الجواب بالتأويل
 تمام المعنى المقادير والتعصيل وعلى تركه مجرلا فاضعف فائدة وعلى الماده فكانه لو
 يغله فيه شيء لا لا يقدر به ان يتطالع على اذنه لانه غير ان يقيد على شيء منه ومنه
 هذا المعنى الفائدة وعلى مراد السائل نقول في قيد مظهر من ان تعدي على غيره الله لا بأس
 به ان يخفف امره ولم يؤخر منه لانه قد فعلنا قصده وكفاية لشدة للمعنى اذ به فان
 ذكر لا وفي الازم وكذلك العقوبة بالضرب فهو الى سلطان العدا او جعله
 له او اذ به او قام فيه مقامه وحاكم في مواضع حكمه او قد قابله فيمن معدا وحسن في
 عبده وعسى ان يكون كما عذ المسلمين في موضع القيام بالعدا منهم مع عدم الالام
 ويحجب في ذلك ما غيرهم وسائر الناس فليس يجوز ان يعاقبوا بالضرب الا وكما هو على
 فساد او ظلم ولم يقدر على دعه في الحال عند تركه لانه فلا بأس على ما عفاه واثار
 المسلمين وقولهم ولكن لا يجاوز به مقدار الذي يرضه عن ذلك لانه هو المراد في
 هذا الموضع وقد مضى القول فيها يكون على معنى الاحتساب لله فيه معنى اذ به
 في غير حال المكاتبه فالنظر فيه ولا تقبل هذا الا الحق والقد اعلم **مسألة** ومنه
 اعني هذا لا اله الا الله اذ لم يكن قد صد احد الا ان له يد مع قوم فوقع بينهم فتنة
 طاله ان يحبسوا وتعدي او يضرب بقدر ما يرضى عن صاحبه ولو لم يكن يستعينه
 على ذلك واذا ضربه احدوا استرثما ان رأى هذا الرجل المقدم ضربه وانه ضربه

بغيره وهذا المقدم فعل لازم في ذلك ضمان **• قال** اذا خرج ضده على ميل ط
 العدل وزجر دفع الظلم وبعضهم كما هو جازي عن المسلمين فلا قد ان
 الزمده شيئا على ذلك وادّعى غيره بغيره ولا ضده فذلك على الفاعل اللان
 يكون قادر على دفع الظلم فلم ينعده فاني اخاف عليه الضمان **• قال** الشيخ
 جاعداً تخمينان الحبس والعقوبة ويجوز ان يكون لا يولى الا من المسلمين ولكن
 اجازته كما هو قائم فيه بالحق مقامهم مثل القيد والضرب فيها يكون خروجه منها
 على معنى اللادب عقوبة في مواضع ما يكون لهم **• وعلى** عدمه في ان لم يبق عليه على
 معنى الاحتساب للرد في دفع الظلم والرد المنكر وردع اهله ان كان له نظره ومعرفته
 عقداً راسخاً وقد يجوز عليه وكان اهلاً كشعور ذلك في ذلك المحذورين على قدر
 ما احذر من ذلك ان لا ينظر في محذور نظره والرد **• وليس** ذلك لعامة العبد في موضع ط
 ما يكون خروجه من عقاب العقاب ادباً بالفاعل وادّعى عن معنى اللادب **• في** معنى الضمان
 والالتزامات فانه يجوز للمؤمن ان يرضى في وقت لظهوره الدعا على تكيده وعلى ان التمس
 وتغيره وعلمهم مع القدرة وظل العبد كعدم التقوية في الحال على الدين والنفس
 او المال المبادرة الى والد بها امن ورد في ارضه **• ان** عن عليه هناك السلطان
 او كان له عن ارضه ولا يذره ولا يرد ذلك في الوقت ولو بقدره على رد فاعله وصنعه
 عن فساد خصوصاً في تعديده على غيره الا ان يخيف على نفسه او يولى يولى
 وضده الا بالقيد والحبس جازي للمعنى ادبه ولكن الكفاية بشدة والده الموفق **•**
 فليست هذه المقدم للمسلمين ارضه على ضده بهذا العمل الباغي لعن ظلمه في تعديده على
 غيره على اي وجه كان عسوان بحكمه كما ينبغي في هذا الجواب فيتضح له ما
 شوكا ذكرناه فيه انه في ضده على تعديده في حال الظلم بقدر ما يرد عنه من تعديده
 عليه فمعه وغيره بانه ما يباح له من ضده اذا لم يقبل التمس ان يرضى له فيرد ط
 الاثم عليه ولا ضمان **•** ولو كان وساباً للعبية واعوام الناس ليس بقايد ولا
 وال ولا حاكم ولا سلطان ولا زيادة كذلك قبل الرجوع ما لم يخرج من العرش كان

نزد هاهو انه لو كان ضربه له على تعدد في ظلمه بعد وقوعه لافي حال كونه على عبادته
ومكانة تدعى الوقت على فساد يخرج على معنى المادد وكان له عليها شئ ضربه لانه
موضع بالسفهاء ان لم يكن عبده ولا احد يتلى ضربه واولاده الصغار لمعنى ادب له
وجه العقاب له الان يكون قابلا له في عهد السنة الدوام للمسلمين او كما هي ^{على} موضع
ما يجوز حكمه عليه او لا بالعدل في موضع جواز امره في اهل ولايته او من جاز له العام
او حاشا للمسلمين على قيامهم بالحقق عدم الدوام للعدل او من ابرز نفسه هناك لا لا ويا
لمعروف الكون عن النكاح حتى صارت له فيما يد قاهرة لاهل البغى وقد نفاة على اهل
التي مثل السلطان فان طول ولا يكون لغيره ان يؤد بها هذا كما اهل المناكره على وجه العقوبة
طعم بالقتل او الحس او القيد على قولنا جازمه كلالا يستحق من ذلك ويجوز عليه ولا
ضمان عليهم ما لم يجازوا في شئ من ذلك العاسع وبعض شدد في القيد لم يجز في
اهل الصلوة وفي هذا الجدل على ضمان من لا جاز في هذا الموضع كسب المقدم له ان كان ممن
لا يجوز له في عقابه لمعنى ادب هاهو انه نزل على الواسع فيه وان كان في الاصل ممن يجوز له ^{ليس كل}
ما جاز لاحد مما فيه جاز للآخر ايضا حتى يكون في الواسع على سواء ولا فكل واحد منهما حكمه
ومعنى جاز لاحد هاهو ان الآخر كان الضمان على من نودي عليه في موضع لا يجوز له عايش له
دون من جاز له وانكاره على غيره في موضع الواسع له فيه وخرجه على معنى العدل في ظاهره
على معنى التعدي والظلم فالنكر له بالمنع واجب على من قد لم يكن على تعذيبه وجاز له حاله
ان تخشى على دينه وعلى هذا فان تكلمت غير عند له حتى ظلمه فهو ثم وما اصابه من شئ
يلزم فيه الضمان غامر وقيل بالانتم دون الضمان لان الحق متعلق على ما علمه ^{وان عجب}
المنع وقد علمنا ان في دفع قوله في موضع طابعه قوله فكذلك ان كان لا يجوز
قبوله فيشبه ان يخرج في معنى الاختلاف على قوله ان كان عليه يكون الضمان على قوله يخرج
لنومر على قوله وعلى قوله يقول ليس عليه فلا شئ على قوله بحال وما انكاره بالقلب فلا
بدله منه با عقل وقد عليه في موضع لان انكاره وليس كل موضع فيه خفي او عليه جاز له ان
يعترضه على ما علمه بالنكر اذا احتمل حقه وهو ايد من يجوز له الا ترى انه ليس له ان يعارض

امام المسلمين بالانكار عليه ولا خلاف وحكام العدل ولين ولينه وقوا لسلطان او وراثة
 بعد ورجانه له ولا يكون والقول بالعدل في الشر والني في الاحتمال عنهم ولا يمكن صوابهم في
 عقابهم بالحسن او القبح **والضرب** لعنف ابد على تركه في هذا الموضع لا ينبغي عليه فان
 خفي عليه مع علمه بالفعل حال الفاعل وادركه ولم يتم معه هذا العمل فحينئذ يكون تركه ولو كان
 ممن لا يجوز له ان لا يفكر في موضع صوابه في موضع جواز له لم يالو يمتنع عنه باطله فالنظر
 على هذا انبه يكون على قضاة معاني في قضاة واثان المسلمين في اللغو ليد **●** فان كان كذلك
 في حين وقوعه على فاعله به متكررا بالقول وما شبهه مغفرا فهو في حكم الظاهر مع تركه
 يصح معه عدله ولا يترك وان كان في باطنه على هذا فيما غاب عن علمه حقا وان كان ذلك في
 انكاره مطلقا فانه في الظاهر تحمله على الفاعل به مع مثل هذا حتى يصح له معه
 ما تاه عن تركه ولو كان في الاصل محققا لان اظهار التكرير في مثل هذا تحمله في هذا الموضع
 على الفاعل حتى يصح باطله **وقد** الفاعل او يصح لموقع الفعل به على فعله باحتمال معه
 عدله وتركه للتكرير في حين مع القدرة عليه تحمله للفاعل في حكم الظاهر عليه حتى يصح معه
 جوره عليه وظلمه له ولو كان في الباطن عن هذا ليس عرف الا ان يكون سكوت له عن
 تغييره فانه على ظاهره في موضع ما لا يقدر على تكثيره يشبه ان يكون متكررا على حاله عند
 وعلمه ولو يصح معه عدله **●** وعلى هذا في حكم ما ظهر من بعيد انكاره على تركه ولو كان
 فيما بطن عند موافقه حتى يصح معه فاعله حقا ويصح انه ممن يجوز له عقاب كل ذلك على ما
 يكون من احد الله التي صارت لها افعالا لذلك فيكون له في الدعاء عند حتى مع القدرة على
 زواله بعد بل يمنع بالحقوق تركه باحتمال عدله وامكن صوابه وعلى هذا مغفرا مع
 والاعمال حتى يصح معه عدله وجبر الحق على حال **●** ويخرج في هذه بعض القول في
 تركه الانكار على فاعله انه ليس تحمله للفاعل اذا كان من الاعايب وعلى هذا في حكمه
 على ظاهره فيه مع تركه متكررا حتى يصح معه موافقه ويصح ان الفاعل ممن يجوز له
 فيحتمل عنده عدله فيه لم يمتنع جوره عليه لانه مما يحتمل الحق والباطل والجمع بينهما
 محال **●** والله عليه احدهما فامر في الاصل على شكك او الحكم فيه شيء منهما جاز على

الظان نفس الضلال الذي كان الاوفيه موكولا اليه لئلا يفتقد فيه الاعتراض عليه حتى
يصح منه غير الحق او لتحقق التهمة في ذلك نشوء والاسباب **هناك** • والمبرمج با
طله من يجوز له تغيير جازن لاعتقاله العدل انكاره وان صح معه باطله فقد مضى القول
فانظر في ذلك وعمل بصوابه وان كان خطاه والعدل **مسلم** • ومنه اعني جلاله
في جلاله ما لا يعرفه اصول وجاء قوم واداره في بلده وحاضره في مكان اتسع عنهم
فيده وتغلبوا على بلده وهو في الحصار فوصل اناس من عودهم عصية على عرقه الطا
ردين لم يستأذنه من الذين هم عصية فاذن لهم وقال لهم سيروا الى البلد وخذوا منها
ما قلتم عليه وكان في هؤلاء القوم الذين يريدون خروجا الى البلد باذن صاحبها قايلا
فان القايدين على رجل قد صدقوا ذلك القوم الذين يريدون الخروج الى هذا البلد فاجابوا
فلما انتهوا اليها قال لهم هذا المقدم الثاني في خذلان هذا البلد ما قد تم على اخذ **ثم**
وما اذ هو يدرى البلد الذي هم بالخروج اليها فاحفظوا خذوا غير ذلك هو على هذا الامر
هؤلاء القوم شيء مما اخذوه غير ان كان مطاعا فيهم او غير مطاع • **الموت** ان لم
ضمان فابره صاحب البلد من جميع ما اخذوه هل يكون بذلك • قال اما اخذوه
والت او غير باخذوه ولو كان محال يبيد وينه ما لم يتعدوا ما هو به صاحب ذلك
طهرن واما اخذوه وما غير من رجوع الى اهله والمقدم الاول لا يجوز له ان يبعث
ولا يامنه على اهل الموضع وان كانت العنة التي بعثها غير مأمونة على اهل ذلك الموضع
فاخذت شيئا فاخاف عليه ضمان ما صح معه اخذوه قال الشيخ سويد بن احمد الكندي
ولو ابره بعد ذلك صاحب البلد في البلاء **خلاف** • قال الشيخ جاعد
شمس الدباس عن اهل الضحا وطيب النفس اذا كان البلد كله لداون لهم قبل
السؤال او بعده ما لم يرجع عليهم فيه ويخرج في ثوبان مرجح فيما اخذوه فاحتره
قبل الرجوع على هذا **اختلاف** • والذي فعله القوم من الابانة على ما يبيع لهم ولاين لهم
فيده فهو على فعله على القايدين او لهم بالذي اوهم يدرى البلد لا تلمز يدرى على
فكيف يضمن • وان كان البلد له واخبره فاهو بان يسير واليه وياخذوا منه

ما قدر عليه فكل ما يمكنه من ذلك لا يجوز ومنه ما ليس كذلك ياتي به ومده على ما له وما لا غيره
 واخذوه على هذا وامنوا بالانسان بالاذن صريح ولا يضيح صريح والادوات والادوات
 بالضيح وطيب النفس اهل فعلهم ضهان ولو حسبه ان له فلان بلاد على بلادهم فكم
 ان كان ممن كيف كان المرسل والمأمور على اي وجه كان وهذا اية واحدة او في صلابة
 وغيابة حتى يصح معه فيما صح انهم اخذوه منها الله والله وفعل ذلك في البلد على علم بها
 او جهل بحالها فمتشكك لا عرف بل لا حجة تقوم بها انها خالصته ولا كان هو من يطهر
 الى قوله يجوز في الواجب لا الحكم العمل به فيدعي يصح فيه او في شيء من ذلك لغيره ط
 فهو له ضامن حتى يصح ان يمتنع به • وقد مضى القول فيما اخذوه وطال على هذا من
 امر الله بان يمتنع به وقيل ان ابا حنيفة لم يثبت ذلك لا تثبت ولا تصح الله حال بينه ورياسة
 وعلى هذا فيكون مضمونا على يد يباخذ شيء من ذلك وعلى اوجه ان كان ممن يلزمه
 الضمان بالادولان يكون امره ان ياتهم فبلغ او لا ان يسلبه من القول فعلى
 تبليغ الرسالة وقوله لهم وكما يدعي عن قوله لا شيء عليهم قوله ولكن على الاخذين • فان
 فان انه هو الزعم لزم الضمان اعجب ان يباذوا كان وقوعه على شيء يعرفه وان
 كان لا يخرج والاختلاف فان بذلوا له الزعم او من فعل ذلك فيما اخذوه على هذا
 وطال هذا البلد فابا به بعد ان صار على مقدمة واخذ به برئوا على حال والدمر
 اعلم • **مسألة** ومنه اذا قدمت جنود البغاة على عمار وصان في تبرعات
 وخيم على استباحة الحرم وقتل النفوس من النساء ونهب الاموال اهل الجوارح
 جبه الرعية على ما هم امر الله ان عدم المال لم يجد اللطام في يده شيئا مما تقع به الدولة
 هل يجوز له ان ياخذ من الرعية بقدر مؤنة الدولة على سبل القرض او على غير سبل
 الوضو قال قد قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اهل اديكم على تجارة تبيعكم من
 عذاب اليم • الى قوله تعلمون • فيجعل الله شدة الحاجة والعذاب الديان به
 ويوسوله والجهاد في سبيل الله بالاموال والنفس وجعل نيل الثواب بذلك •
 وقالوا قاتلوا في سبيل الله ولا تفعلوا فالدفع واجب على كل مسلم وتقاتلوا واجب

في المال والنفس واليوم عان ويجب فيها الدفع والاداء اذا احتاج الناصرين والمج
 المعونة بالقيام والناصرين فوجب عليهم ان يتمثلوا وعتلوا وروى وقد جعل الله
 في نصيبين مشتركين وجوا في المال والنفس والمال والجهاد فاذ كان في نظر الامام
 والمسلمين ان يجزى على حرب بعد العدة ودفعه في ايزله فكذلك جازيله ان ياخذ منهم
 ما لا يزل فيهم لمصلحتهم في القيام وعونهم وفيما يحتاجون له من جملتهم بالحق والعدل
 وعند ان هذا العدة مطالب للنفس والمال ورواه ضرب الحال فلا فعة بالمال
 والنفس ويجب ولازم على كل قادر فليفعل ذلك تعاوعدا ومثلا لا ولا وام والمسلمين
 والعدل على **مسألة** ومنه وفي عام المسلمين اذا اذ جهاد عده في طنا هذا على
 خوف من العدة والخارج عليه يكون جهاد هذا جهاد دفاع لازم على الرجال والنساء
 وقد ينفسه وماله ولا يقدر بنفسه ويقدر على كذا وعليه المعونة للاداء ولو
 كان زمنا او اوقا او غير ذلك **قال** ان الذي يحفظ عن اهل العلم وسبعناه
 وشار المسلمين ان تظاهروا وتواطى افعالهم فيما يشبه الاتفاق ان عان
 كالملة في حكم الجهاد لعدة هذا وانما يحفظ هذا عن عامة اهل العلم الا وشاء الله
 منهم وان جهاد هذا دفاع وكان هذا من راي الامام **مسألة** سعيد محمد الله وروى تابعه
 واهل العلم في طنا وهو موجود عند الامام لان بحج الرعية على مصالحها والسلطان
 الذي هو **مسألة** المسلمين تختلف منازلهم فان كان طالبا اهلك الحوش والنفس
 فيجوز ان يؤخذ من الرعية كل على قدر ما يوجب مما هو خوف عليه فان كان مخوفا
 على النفس والمال فمؤخذ على قدر نفسه وماله وماله المصالح نفسه وماله وذلك
 التجري من ان تظاهروا ويتشاهروا كل على قدر غناه والشهرة اذا تظاهروا وتشاهرت
 ولم يزل فيها احد في العلم الصحيح عن الشيخ ابو سعيد وغيره وفتحها للمسلمين
 في كتاب الاستقامه ان كل شيء يصح بالشهرة التي لا يدفعها احد فعلها اصح
 وعلم البينة وموجود عن الشيخ احمد ملا وعن الشيخ احمد مخرج كفت الافلاج
 لتفعل الدفع السلطان فكيف هذا وقد اجازوه على الملة واليتم ولا يمكنك اوف

ان يدفعوه بغير عطاء يدفعون به او حرب يقومون عليه به وعندنا ان الحرب او الحاد
 في عطاء او دفعه الحق على المسلمين وفي حربه العترة المسلمين • والله تعالى اوجب الجهاد
 في المال والنفس فقالوا تجاهدون في ميل الله باموالكم وانفسكم فمن عنده مال
 لمعين بذل لا يقدر من المؤمنين ليدفع السلطان فهذا عندنا • والموجود عن محمد بن
 عبد الباقي عن ذلك يدفع السلطان بمال اليتيم والغايب ولكن لا يمكن ان
 كان يدفعه بالبعوض عن ذهاب الكل حتى ان في كتاب منهاج العدل ان العدل
 يقوم بينه ليؤخذ علقه ما يمكنه من الخوف مؤننه ومؤنه ويلزمه قوله فيؤخذ
 لدفع السلطان فما ظنك بهذا الذي على الام ان لا يجعل طاعة على اربعة الله
 وواحدة عليهم وعليه ان يجعله باعنه وشك به فلا كان المحمدي غير امين
 فالقول قول من يدعي الظلم ولا كان امينا فقول غير مقبول حتى يصح انه مخوف •
 واذا ازال اللام ان يتولى ذلك لنفسه فعليه التعرف باحوال الناس وقد قدمنا
 ذكره موقفاً ويقبل قول الامويين في بعضهم على بعض ولو انهم شركاء في المذهب
 عليهم هذا بينه فرق • ويؤمن من يدعي شركاء لنفسه وهذا حق الله ليس قول العبد
 هو شركاء فيه فلا تقبل شهادته والشبهة قد قدمنا اجابها ولا اختار اللام
 تاخير قوم عن الحج فجايز له ذلك وناطق القرآن شاهد على ذلك فلو انهم وكل
 فريق منهم طاعة ليقعوا في الدين وكينند لا قوم اذا رجعوا عنهم اليهم • والله
 صانعهم هؤلاء وتفسر في الوجود على هذا فجايز للام ان يترك في شأه وياخذ في شأه
 اللان كان العلق لا يدفعه اللان لجملة فعله ان ينظر الاصلح وكذلك حفظنا
 ان وكان عنده فالكثير يقوم باعناء الرجال يخرجون ودولة المسلمين يدفع العبد
 فالوجود في جماع ابن جعفر ان عليه ذلك وهو اللان وقد تقدم القول في فيه
 كفاية انشاء الله • وليس على اللان ان يبيع اصلا اذا كانت غلته لا تقوم مؤننه
 ومؤنه عياله واطاعه ذلك فعليه ان يفعل ذلك في اصله وغالته في دفع العلق وجايز
 للام ان يجسس ويقيد ويتهمة بتشيطا وتفضيل اذا كان ممن يعرف بالتعاطي

لذلك وغير بعيد عنه وكما قيلت القصة كانت العقوبة واجبة فهذا يحفظه
وشار المسلمين واللعنة **مسألة** ومنه فبين قتل قتيلا ودخول خطا ولم
تصدق العاقلة وجاز العاقلة او كثر قد صح ^{عنده} ان القتل خطأ يلزم من صح
شيء والديت ايم لا المان يصح مع الجمع قال علي صح معه ذلك ما ينوبه من الديت
وطر يصح معه فلا شيء عليه والله اعلم **مسألة** ومنه وحي للفقهاء اذا ابرأ
القاتل من الدية وحذر الورثة لم يرض بآن الوكيل سهمه والديت ايم لا وروا
بالدم اذا كان له ولواخ قال عفو عن الدية لا يبطل سهم غيره وانما ذلك في القصاص
لانه لا يقرى وقيل الدخ اوحي بالدم من الولد قيل وقيل الولد والجد والله اعلم **مسألة**
ومنه وسالت عن المسلمين اذا طافوا بشيء من اهل القبلة هل اهلهم بما يورث
به ولو كان يتلف اصل مثل الاصابع فليدوي به التفق والياموت قال الله
اعلم ولا احفظ في ذلك شيئا واحسب ان هذا ومثله مما يجوز فيه الاختلاف **مسألة**
ما جاء في من هجم وريمهم يحرامهم وبطلانهم فان بعض المسلمين اجازوا ريمهم بذلك
ولو تلفت وغابت **مسألة** واحسب انه لا يحق ريمهم برصاصهم وبما ريمهم معفو
الاختلاف تشيها لما جاء في ريمهم يحرامهم وبطلانهم والله اعلم **مسألة** والملا
اذا قتلت زوجها بطل صلاحها وميراثها منه وعليها الورثة دونها الدية وكذلك
اذا قتل العبد لم ير سيده بطلان دينه ورجع فلو كان ورثة سيده وان كان قد
اوصى له بطلت وصيته وسيده والله اعلم **مسألة** الموجود في شار المسلمين
وسالت بالموثر رحمه الله عن جبار واهل القبلة خرج باعيا على المسلمين ومعه قوم
والمشركين فقال ان المشركين الذين ساروا مع الجبار من الجعة كجعة البعارة
اهل القبلة ان كان اياهم واهل القبلة كان المشركين الذين معه غزوة اهل
القبلة ولا نعم اموالهم ولا نسبوا لانهم **مسألة** ومن غيره قال نعم قد قيل اذا كان القايد
واهل القبلة فالاتباع تبع للقايد ولا غنيمه فيهم ولا نسب لو كانوا مشركين
واذا كان القايد واهل الشرك فالغنيمه عليهم وعلى اعدائهم وانصارهم واهل ^{الشرك}

واما عواند واهل القبلة فلا غيبة عليهم ولا سي فيهم • قلت لا في سيدهم والنف
 اذا كان اتباع الجبار واهل القبلة حكمهم بحكمه ولو كان فيهم واهل الشرك ولم يكن
 اتباع لشرك حكمه اذا كانوا واهل القبلة • وقد كان الفريقان كلاهما معينا
 صر على قتل المسلمين • قال الله اعلم ولا اعلم في هذا فتاوى حفظ ولا باثر وان خرج
 فو عندي في ذلك فمن وجد ان اهل الذمة والمسلمين لم يحاربوا على الاعتناق •
 عليهم اهل من اهل القبلة واما اهل من لا احد واهل القبلة غير طسعين
 عما يلزمهم في حكم العدل بانفسهم ولو كانوا في حوزة اهل الباطل والسلطان والجبار
 فلا يجوز غيبة اموالهم ولا يدينهم ولو احدثوا ما كان والاحداث وقتل وغيره
 ما لم يكونوا واما ان لم يكونوا فما هنا بانفسهم واما هم في حوزة اهل القبلة كان
 حدتهم كسائر الاحداث عندي ما خوزون بد وانفسهم واما هم غير منقطع عنهم
 ما قد ثبت لهم في حوزة اهل القبلة فهذا مع في اهل الشرك في حوزة اهل القبلة •
 واما اهل القبلة في حوزة اهل الشرك ففي ان الاسلام يعلم ولا يعلم ولا يكون اهل
 القبلة تبعاً لاهل الشرك في الحكم في حال الحال لان اهل القبلة واهل الاقارب
 يد على اهل الشرك اذا قاموا فيهم بالعدل عليهم السمع والطاعة لهم فيما قاموا
 عليهم فيما اهل العدل • واهل الصدف واهل الاستقامة يد على اهل القبلة
 واهل الشرك عندي ولا يكونون تبعاً لهم في شئ من الاشياء ولا يدا اهل العدل
 مجمع تحج علي جميع اهل القبلة مع ويدهم عا ليد عليهم اذا ظهر وان كذلك اهل
 القبلة على اهل الشرك عندي اذا قاموا فيهم بالعدل عن هاهنا افتقرت الاحوال
 والعدل • **مسألة** ابن عبيدان ومن لا يدرى المقتول من الابن والاخ فعلى
 ما وصفت في ذلك اختلاف قول ابن الابن او بالدم والدمش والاخ واكثر القول
 ان الاخ او في الابن بالدم والدم • **مسألة** جواب ابو الجوابي رحمه الله
 عن رجل قتل وخلف ابناً ما ولا زوجي المتأقن ان ياخذ لهم الدين وكان لهم الدم فا
 لاد التوفير لهم هل يجوز ذلك غير البعد بالدم والدم • فعلى ما وصفت اذا

نزل الوالي الى الديرة سقط القود اتم البنون ذلك بعد بلوغهم ولم يبقوا جازي للوالي
 ان ماخذ الديرة المتساوي وقد قالوا ينظر المتساوي او هو اصلح طهر في القود والديرات وكذلك
 ان اخذ القود كان لهم ذلك ونزل الى الديرة كانت الديرة للمتساوي وكذلك كان عفا الوالي
 عن القاتل سقط القود وكانت الديرة للمتساوي والديرة على **مسألة** الحمر شدي وقيل
 في رجل وامرأة تعالجا في شهر رمضان ومقتعت حتى سقطت قال عليه دية السقط
 وللاية ثم دون عالجها في شهر رمضان فامتنعت حتى سقطت فعليهما الديرة دون
 ون تعالجا بها برهما حتى سقطت فللاية عليهما وللاية ثلثه والديرة على **مسألة** التامع
 ووجه عليه اخذ حرة او دية قتل الاخر فطلب زلة الارش او الدية بتسليمها عليه
 حاضرا يبي في هذا **قال** ان كانت هذه الديرة قتل العمد فلا اجل فيها وان كانت
 خطا فعلى ما سمعته والاندان ديتها تقسم على ثلاث سنين كل سنة يدفع منها الثلث
 والديرة على **مسألة** ابن عبيدان امار قتل حرة فاعطيه القود الا ان يروح او لياء
 للمقتول او احداهما الى الديرة ويعفو عن القود فيبطل القود وروح الجميع الوالد للديرة
 والديرة على **مسألة** واذا كان احد المسلمين في بلاد غير بلاد اهل دعوتنا ووقع
 بينهم وبين احد المشركين حرب وخاف على نفسه وماله والمسلمين ان يظروا بقومنا
 هل له ان يقاتل معهم **قال** جائز له ان يقاتل معهم على هذا الوجه **وقال** ابو المؤثر
 لو اراد على نفسه وخاف على جميع المسلمين ودعا اليهم وامواهم فاندفع فومعه والديرة على
مسألة الصبي ولا يلزم الفقير والعقل والمساومة شيء على ما في الارش والديرة على
مسألة ومنه والجماعة اذا اجتمعوا على قتل واحد او اكثر على سبيل الفتك وقتل
 فتكوا به اخذوا به جميعا قود او قصاصا وان رجعوا الى الديرة فعلى كل واحد الجماعة
 دية فامة كهذا القتل اذا فتكوا به هكذا في كتاب المصنف وان كان المقتول وسديا
 الا دام وقتل بسبب موافقة دين الا دام اخذته الفاعل ولا يعفو الا دام عن القاتل وللا
 اولياء دم للمقتول وكل واحد قتل هذا القاتل ايام او شارا وولي او غير ولي ولا يعفو
 في ذلك والديتان ولا اعلم في ذلك خلافا **مسألة** ابن عبيدان والصبيان اطلع

عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له عاصمته واما الارحام
فلا يقتلون ويسلم كل واحد العاقلة بموتة واحدة ومن نجا ذرية الجنائز شيئا فقال
وقال ايضا عفا على العاقلة • وقال • وقال لا يلزمكم ان تتركوا واحد بموتة منهم
وان بقي شيء فهو على الجاني وهو المصطفى • وقال • وقال لا ينجى له عليه ولا عليهم والدم
اعلى • **مسألة** • ووقعت نذرة بالسهم وطأت مسموما فيما دون الميعين بوجاهة فعله
القتل بالحد وقيل بالسهم وهذا اعطى من يده به قتلته ولم يترك له ولو كان جعله
لذود أو لمعنى يخرج عن ازالة القتل فعليه الدية وفي السحقا قتل اليراث اختلاف والدم
اعلى • **مسألة** • اللطام ناصب من يشد ويخجل اصبح مقتولا في بلد لا يدري قتل
ولا دوى له يطالب بدمه فعلى اللطام اللطام بالدية بدمه لا • قال نعم فان لم يجدوا قاتله
حلفوا ببلد ولا يأخذ منهم الدية ومقرب جده ولا تأكلون له والدم اعلى • **مسألة**
ابن عبيدان واما ان كان القتل خطأ فلا قود فيه وانما فيه الدية وتكون على عاقلة
الجاني الاصح الخطا وان لم يصح الخطا فتكون الدية في حال العاقلة والدم اعلى • **مسألة**
البحر لا يلاهي ولا جاء البغاة بالبلد ولا يشك في غيرهم وكان مطالبهم النفوس والمال
يجوز لاهل البلدان ان يقتلوه قتل القاتل قبل اقامته في بلد عليهم وقيل ان يبذلوه بشيء وقيل
دخولهم منازلهم • قال فيه اختلاف قول لا يقاتلون الا بعد الدعوة وقول
لا دعوة على من خرج باغيا يطالب اموال المسلمين او دماهم والدم اعلى • **مسألة**
الصبي قال انه يجوز الدفع ولو لم يرضى به البلد وحصول المسلمين باوامر وغير اوامر
وكان على مقدم ثم جاء حرب جازله الدفع على الله الذي كان عليه ان يرد وقيل
المسلمين او اهل الشرك الاجل اللعانة التي عند الله والعهد الذي عليه وهو على امره المتقدم
حتى يقوم اوامر فان قام اوامر فلهما كما كان على من لا وهو • واما عن الحرص واللا
مانات فالذهب واجب على كل واحد فان قام اوامر ولم يجد له اجداره ولا له عا كان
عليه بعد علم من جازله الدوا الاول في بعض القول في الحاخون وروى موقوفه والدم
اعلى • **مسألة** • الزماني واذا دهم العدو البلد فهو الخروج عليه الحرص البلد

خمسماية دراج • قال يجوز قتلها إذا خافوا على البلدان يقتلوا بقتل القادة ولو
 كان خارجا عن الحرم البلد الذي علم • الصبي إذا ألقوا مواعينهم مدبرين إلى أين
 يجوز قتلهم يتبعونهم ويقتلهم • قال لا يحفظ أحد من هذه الغاية وجاء الثقات أنهم
 يقتلون مقبلين ومدبرين إلى عشرة أيام وقيل لا نهاية لذلك الله أعلم • **مسألة**
 الصبي وفيما يحدث أهل البلد في طريق بلادهم ومساجدهم عند الخوف عليهم الأشهاد
 والوصية نصفه فلو كان ذلك في بلد من بلاد الخوف أو يكفهم الاعتقاد في ذلك
 في أنفسهم • قال فإذا خافوا أن يثبت ما حدثوا في هذه المساجد من علم الأشهاد
 والعداء • **مسألة** ومنه ما تقول في هذا المعنى وحدنا في جزاءه إلى أن لا يشرك
 إذا كان من أهل الحرب وقول المسلمون على أنه لا غير محاربة أن تكون غنيمة وأنه فان صح هذا
 فهل هو سبيل الله أيضا كما كان لهم غنيمة وأنه • **قال** إن بعض المسلمين يحرم
 أهل الحرب المسلمين ويحل أموالهم بلا محاربة وكذلك عندى في ذلك يجوز إذا كانوا حرا
 للمسلمين حتى بعض المسلمين أجاز بيع أولاد أهل الحرب وأبايهم عند الحاجة وقا
 وقال إن ذلك لا يملوهم • قال الشيخ حبيب أن هؤلاء إذا كانوا حرا للمسلمين ولم
 يكن بينهم أولاد ممتدة في سبيهم اختلص بين المسلمين • **قال** قال يجوز ذلك
 كاجازة أخذ مال منهم وقالوا يملون لا يجوز ذلك لاجل حاله المحاربة بينهم والله أعلم •
مسألة الشيخ حبيب أن المشركين في الحرب إذا كفوا وأتوا بصلوات
 في بعض الأقوال في حكم ودخلوا في دينهم إجازة أو بحتهم ورتهم إذا حاربوا المسلمين
 ومنع بعض العلماء أن ذلك يجوز في بعض غير قرأ الانجيل منهم في بعض الأقوال قيل
 ولو قرأ الانجيل لم يحرمهم ذلك ولو لم يحرمهم في المحاربة وانسلمهم في اليهودية
 أو النصرانية فما من عليهم ذلك ومع ذلك قال المسلمون منهم ذلك إجازة أو بقبول
 المحاربة عليهم في كراهة أو غير ذلك من المسلمين • وقالوا إن حكم الذين هو المنقلب الحكم
 وحالته في الدنيا والله أعلم • **مسألة** الصبي وما صفة إذا ألقى بيده إلى المسلمين
 لم يقتل ولو أخذ شيئا وما صفة ويقتل ولا يعفا عنه وما صفة ويؤخذ عما عليه

اذا حارب ووجهه عند ما اصاب في المحاربة • قال ابن الذي القى بيده تاييها
 تكدر عند حربه ما اصابه ان كان مستحلاً وان كان في حربه في جوار الاصل عند
 اختلاف • وهذا الذي انفسه تاييها قبل ان يقدر عليه ولم يكن قتل احد انفسه
 ولا لوجه حربه عند هذا الذي تكدر عند ما اصاب في المحاربة وغير القتل
 والحرب وان كان قتل والى انفسه تاييها فللام فيه التخيير بين القتل والعفو •
 قال الشيخ حسب كلامه والى القى بيده قبل القعدة عليه والمسلمين مستسلاً ادخل
 في دين المسلمين فهذا حكم حكم المسلمين وعفو عند ما سلف منه وقدر الى الله
 تعالى قتل الذين كانوا ينتمون ويغفونهم ما قلنا في في المسلمين اذا القوا بايديهم وكذلك
 قال المسلمون ايضا انها في البغاة المستسلمين الذين لم يعلم منهم قتل احد من المسلمين ولم
 يكونوا قولا للبغاة ولا اعلمهم الا انهم في حلتهم فهذا قد عرفنا في قول بعض المسلمين وتولى
 ان المستحلاً ما خوز بكلام سلف عند ان علم الله مقتول قتل المسلمين قتل يدرون القى بيده
 بعد القعدة عليه الا انهم بالحي ارضان شاءوا قتلهم وشاءوا عفا عنه والعفو واجب اليه
 الا ان يعلم منه قتل المسلم بعينه فيقتل به او يكون قايلاً وما واداً للشكر ان القى بيده بعد
 القعدة فاللام فيه بالخيار ان شاءوا قتلهم وشاءوا عفا عنه غنيمتهم المسلمين وشاءوا
 فادى به في بعض القول هذا اذا لم يسلم وان اسلم فلا قتل عليه ويكون نياؤه المسلمين
 ولا يغادى به وان كان لم يسلم واستقره فاستقر المسلمون ان يباع في الارب •
 واما المحرم من اهل القبلة الى القى بيده قبل القعدة عليه فيختلف في لزوم ما اصاب عليه
 فقوله همدور وعفو في حال الموافقة عند التقاء الصفوف وقوله ما خوز به
 وان علم منه انه قتل احد المسلمين قتل به او يكون قايلاً او اما ما قال بعض المسلمين ان
 عليه بكل ما اصاب لا يزرع وليس هكذا عنه شيء والمهم همدور عند بلا اختلاف المذكور لما
 خوز بما اصاب المحرم في القى بيده بعد القعدة عليه في اكثر قول المسلمين وان عفا عنه
 الا انهم بعد لقائه بيده بعد القعدة عليه فلا يضيء على الاطام ذكره قتلهم ولو لم
 يعلم منه قتل احد المسلمين بعينه في بعض قول المسلمين وان كان اما ما او قايلاً

جاز قتله ولا يضيق العفو عنه إلا أن يعلم أنهم قتلوا أحد المسلمين أو على دينه
 أو تبعه حتى يتم القتلون للعدالة والعدالة **مسألة** عن السيد مهنا تعلقا
 أن قياس الجرح للتلطش لا يصح بعد بركه وإنما يكون قياسه حين وقوع الجرح
 طولاً وعرضاً وعمقاً والجرح في قسام كل قسم حكم وإذا كان الجرح بركته فلا يدرى
 حكمها بعد من رماها وإذا لم يقع الداء الجرح عن حاله فيكون أشد كما هو عليه غيره
 فيستطاع الدرس بعد تغيره أن ادرك ذلك وإن لم يدر في حكمه غير متغير حتى يصح
 تغيره والعدا **مسألة** وعندنا إذا كان والكر بالحدث لا يقتصاص فلا علم في
 الاعتبار بما يقتل خصوصاً إن كان خفيفاً وإن حدث منه جرح زيادة على جرح الاقتصاص
 في النظر فمفسد يكون • يكون فيه الدرس على طاعة أهل البصر • وقول السائل ثقاً
 مقبول في ذلك مع تعدد دونه العدا له والحوالة إلى العدة وإن بقيت ثابته
 في الموضع أجل الاقتصاص حتى توفيها الله فلا أقوى على الزم الجرح ديتها بذلك لأن
 الله قادر على اتها بغيره متى لم يدر ذلك بها والموت يقع بقضاء الله بسبب وغير
 سبب وكل أجل كتاب وإن كان الحدث جرحاً زيد على الاقتصاص بما يقتل في
 الاعتبار وبقت ثابته في الموضع أجل حتى ماتت فلا أقوى لزوم ديتها عليه والله
 اعلم **مسألة** قلت رجل سلبني في الطريق فقتلته وما عنده سلبني إلى أن
 اقتله ولم يشتر على السلاح هل يسيغني أن يقتله قال لا يضرب إلى أن يتوكل السلب
 قلت فإن لم يتوكل السلب ولم يشتر على السلاح قال لا يضرب على سلبه ولا يدر
 قتله والله اعلم **مسألة** قالوا ربة إلى المسلم على أصح الدنيا في الدينار وعلى
 أصح الدلاهم ثمان عشرة الف درهم وعلى أصح الأبل مائة والأبل ثمان أوجهها على طائفة من
 الأبل وكان هو المعول به وجزؤها ثمان عشرة الف درهم قالوا إن كانت الأبل الغوالي
 في كل الوقت رفع في ثمنها كما تسوى وإن كانت رخصاً أرخص كسعر يومئذ •
 قلت فإن وجدت مائة والأبل في سناها المذكورة في ربة إلى المسلم خمسة آلاف
 درهم وأقل أو أكثر • قال كتب الخواري عثمان يسأل عن ذلك دار حوان هو مائة

والابن في اسنانها فان نزل في الحقل في قمتها اخذ قمتها كما وجبت خمسة الاف
 او قال كثيرون قال لا ارضوا لاداة ولا ابدا على اسنانها المذكورة كانت له والده
 اعلم **مسألة** جواب محمد بن محبوب وعن رجل او رجلان ان يبتغى محبته
 فقتلها قال يلزمه اثباتها والدعاء **مسألة** وعن رجل قال الرجل قتلني فقتله قال
 عليه وكذلك لو اوع ان يقطع يده فقطعها يلزمه القصاص قال عليم الدين وكذلك
 لو اوع ان يحد فحد **مسألة** قال نعم وقالوا او رجلان يقتل رجلان فاقولان قال الدين
 على القاتل وليس على الآخر الا لثمة وهذا انكر القاتل فعلى الآخر الدين لا وليا ولا عقول
 وكذلك لو اوع بضربه فضربه فاقول احد الدعا **مسألة** وفي رجل ارجع رجلا
 على جرح القصاص في الجرح والقتل عند غير ائمة العدل ان تقاروا على ذلك او قامت
 بذلك البيعة **مسألة** قال اما القصاص فلا يكون امام عدل فذلك المصنف في الجواز لان
 ذلك حق المحقوق ويجب ان يكون ذلك مع السلطان المالك للدم وذلك اذا اراد
 الجراح والمجروح ذلك **مسألة** وقال لا يجوز ذلك الا مع السلطان عاذا كان
 او جاز او اما القود فقال وقال ان ذلك المحدث ولا يقيم الحدود الا ائمة العدل
 وقال ولا يقيم الحدود ائمة العدل والجور لا يمكن البند وهو قولنا واما اذا لم
 يكن سلطان عاذا ولا جاز فما يجب ان يكون القود الامع السلطان فان فصلوا
 ذلك جاز ومن دخل معهم ولم يسل التراضونهم بذلك لثمة ذلك وحقوق العباد
 ليس ذلك في الحدود التي لا يقيمها الا ائمة باجماع المسلمين والدعاء **مسألة**
 وليس للامام ان يحل الرعية على الغزو والجهاد طمأنا ذلك اذا قطع الشرط وط
 قطع الشرط على نفسه وليس له ان يحل الرعية على الجهاد ولا الرضا الا اذا
 ذلك منهم الى ان يخرج من اجرة تولد استباحة البلد والحرم فان على كل ان يدفع
 الظلم عن البلد واهله واذا كان ذلك عليه جاز له ان يحل الرعية والفتح والدفاع للبقاء
 عن البلد لان له ان يحل الرعية على مصالحهم وليس صلاح اصلاحهم ورفع العدو وظلمه
 عن موطنهم واما اذا كان هو الحاج فليس له ان يحل الرعية على الخروج منه والله
 اعلم

اعلم **مسلم** • وإذا دهم عدوا هو مصر وفيه سلطان فللعديّة ان
يقاتل مع السلطان ولا يخرج معه الى بلد آخر مثل البوارج وغيره الا اذا فعلت
وكذا عانت الجاير على اخذ الفجى والفجى للمسلمين **والدلعلى** **مسلم** • ومن خرج
عليه المصوم وهو لا يقدر على قتالهم ويطلب على ظنه انه مقتول فعنى قاتل فلا
يقاتل • وفيما قاتل اذا ملح بالضعف الا ان يكونوا يريدون قتله فعليده ان يدفع
عن نفسه جهده • وفيه قولان ان يقاتل فضيلة ولو لم يطع الله بظفر •
مسلم • وقطع الطريق فقتل وسلب فلما ظفبه قال استغفر الله كنت
احسب عملا حلالا فانه لا يقبل منه لان قطع الطريق ليس بما يلان به في شيء من اديان
اهل الخلاف **والدلعلى** **مسلم** • وعمل الجدا في جنائيات بعضهم قبل بعض
ولو حكم في ثبوت منها فعل يكونون شركاء فيه كل واحد بقدر جنائته • قال معمر
جميع جنائيات في رقبته فامر حكمها • قلت • فيقتا حصون به القليل يقتله والكثير
بكثرته • قال معمر انهم يقتصرون بها القليل يقتله والكثير بكثرته في
الجنائيات • قلت • فان الملاحم من يقتله دونه الباقيين عماله ذلك اذا طلب الباقي
الذي قاله القود اذا كان عملا وعندي ان ينظر فيه عدله ثم • وفيه الباقيين
ويكون عليه رد الباقي على رباب العبيد المقتولين **والدلعلى** **باب** **الف**
محمد • وروى حكام المروزي في حبل الداعي وقطع النساء في
لغزير **والدلعلى** • وفي حكام المروزي في الفقه **والشقم** • وما عترف بالزنا
ارجح مرات اقيم عليه الحد ان كان بكوا جلد وان كان محصنا رجم بالجامة • وفي
المجلد ككتاب الله والروح بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسلم** • وما تمت عليه
البينة امره بشهود عدول الله زنا فعل بجلا ولا نغم اذا شهدوا انهم راوا العورتين تحتلطان
كامله في المحلة فانه بجلا • ان كان بكوا جلا مع جواد كان محصنا رجم والله
اعلم • **مسلم** • وصنع المجلد له يكونه جلا عبرة لئلا يخذل في قديم الدهر
وتخلع منه ثيابه ويعددين رجله ولا يدعى بنقل العمد • وفيه عشرة رول كل رجل

ثمسة اسواط وقرع عشرة رجال كل رجل عشرة اسواط وربع الذي يضرب به حقاً
يرى بياضاً بطول عجزه من هاتين العيين او جالساً بين والدته **مسألة** ويرحم
المحصر الذي ان يدخل في الحفرة الدرسه وعقد وقول بدلين الوخو **مسألة** وقول الى
منكبيد ويرى الشهود ثم الاطام ثم الناس حتى يقتل ثم بدلين ٥ ويشهد علىهما طائفة
من المؤمنين والدرا **مسألة** فان رجع الشهود وقد جلدوا في رجم ما يلزم
قال عليهم الضمان فان رجعوا قبل ان يجلدوا كانوا قد دفعوا عليهم الحد قلت فان رجع
واحد منهم وثبت الباقيون بحد الراجح ويدل عن الباقيين وعن الشهود عليهم
قلت واذا شهد عليهم اثنان او ثلاثة وشبهه الباقي في شهادته احكم في ذلك
قال يجلدون شهد الا اتم شهادته اربعة ولا تعد على شهادته اثنان او ثلاثة
ولا تعد على من شهد قلت فان رجع بعض الشهود وقد اقيم الحد قال يلزم
ورجع ان الحد فان كان رجوعاً كان الدية وقيل على الراجح بقسطه والدية
٥ فان رجعوا جميعاً لم يزل واحد منهم رجع الدية فان قالوا تعدوا وشهدنا عليه
منه ولا تعد من كان عليهم القود قلت فان رجع وشهد الا حصان وشهدوا
ثبت شهادته بان لا تغفر في الحد ولا اقول انه يلزم وشهد بالا حصان شيء
لاهم لم يشهدوا عليه حد والدرا **مسألة** وفيها قول ثالث رجع هو وقبل
منه **قال** نعم فالرقيق عليه او لا الحد وصفة المحصر وهو تزوج وجره
فان انكروا تعد المحصر جلد الحد ان لو كان له ولد والدرا **مسألة** وصفة جلد
للا ان جلد طائفة جلدة تقعد في قفور تشهد اتمام قبضها على يد من يقعد فان
كانت محصنة رجعت والدرا **مسألة** وهل تقام الحدود ان لو كان اطم قال
لا تقام الا بوجوب الاطام وحضرته قلت واذا رجم الاطام للمصر وكان شأنه او محارباً
قال لا تقام حتى عكس للمصر كله والدرا **مسألة** وهل يحل لمن ان يستتر
قال نعم لقوله عليه السلام ولما كنتم فيكم شياء وهذه القاذورات فليست
بستر الله فان ظهر صغرة اليما اقمنا حد الله عليه والدرا **مسألة** ابو سعيد

واذا زنا الرجل فخذ ثمرنا ثانية هل تحب قال معي ان قبل ان عليه الحد ولوله يصح
 الضرب الاول قلت له فان مات في الجلد هل على الاطام دية وكذلك ان قطع فزف
 الدم حتى مات قال معي ان قبل الاشئ عليه وقيل ان في بيت المال والدم على **مسند**
 وهل يسع ووجه عليه الوجه ان تعذب قال معي ان لم ذلك اذا كان كيتوب او لمع غير
 استخفاف بالحق ولا حقوق عنده **قلت** فهل سعدان يرفع الاطام على نفسه
 قال نعم ان قصد انلاف نفسه طافا في لا يسعه وان كان معونة للحق وشهادة
 على نفسه فان حو ان يجوز له ذلك **والله اعلم** **مسند** واذا صحح على احد ان يجمع بين
 النساء والرجال قال قول الله يحذر الزاني كان محسنا او بكرا وقول يعزب **والله اعلم**
مسند واذا زنت الاعداء وهي يكون فعلها التعزير وان كان محسنة فعلها محسنة
 جلدة وكذلك العبد **والله اعلم** **مسند** واذا زنا بالغ بصبيته فعليه الحد ولا حد
 على البالغة اذا زنت بصبي لان وجه كبضعة زوجه **والله اعلم** **مسند** والسارق
 والقاذف والزاني هل عليهم حد في الدنيا وعقوبة في الآخرة قال نعم وانهم صاغرة
 ولو قبل الواحد منهم الفقتله **والله اعلم** **مسند** وزنا جميع اربعة نفر الزنا ثمة
 انكر فلا حد عليه والاعلى الذين شهدوا باقراره ولا على الذي قد فقه بعد اعترافه **والله**
اعلم **مسند** وفي اربعة شهداء على رجل انه زنا باوالة لا يوفى بها فلا حد لانه
 يمكن ان تكون جائزته او زوجته **والله اعلم** **مسند** وعقوبة شهداء على اربعة بالزنا
 احدى زوجها هل تحب **قال** نعم ان شهادة زوجها تقبل عليها اذا كان اوعدا ولا يملك
 صلاحها **والله اعلم** **مسند** سئل محمد بن محبوب رحمه الله عن صفته الحرام التي يتم
 بها قال الا حد في كل شيء يموت بالشرط لا يبر في خشب ولا حجر ولا غيره ولا يبرع
 النساء ولا الصبيان ولا العبيد الا الحال كانت له ولا يبرع ولا تكن له ولا يبرع **والله اعلم**
مسند وهل للامان بولي غيره اقامة الحدود ويقوم بها ام يتولى ذلك بنفسه
 قال هو مخير في ذلك يجوز اقامة الحدود في كل موضع الا في المساجد فانه يكره له ذلك
والله اعلم **مسند** والحدود خمسة اربعة لله لا يجوز هدمها بعد صحتها وهي الزنا

والقذف والسف وشرب الخمر والخامس على القتل بسقطا بعفوا اهلهم وبثبت
 بطلانهم والدماء على **مسألة** وفي رجل نأما قتل رجل فاصبح عليه وجهه وعقدها
 على بطلان عند الحد قال سقطا العقود ولا يسطر عند الحد وكذلك اذا وقع الميسر
 للمساكين ما سرق عليه والدماء على **مسألة** واذا وصفت على رجل واحد حدود مختلفة
 فانه يبدى بالاخف منها • وقال ابن محبوب بالقتل المندى على الحيض ومول
 باللول ثم الثاني ويجب ذلك للدماء على **مسألة** والحدود على اللطام فاض فان ترك
 شيئا قد وجب منها كذا وان استكمل ان يباظر اهل العلم ان جعل حكمه وسعد ذلك
 ولم يهلكه الله على **مسألة** والمناظران بسنة واعلى وجهها ولا ينبغي طهر ذلك
 والدماء على قوله عليه السلام وسعد على مؤمن في الدنيا سائر الله عليه في الاخرة ومعنى
 قوله عليه السلام الشافع والمشفع في النار في الحدود اذ ليس لاحد ان يشفع لمن
 عليه ولا لللطام قوله ذلك للدماء على **مسألة** وينول على الزاني في الدنيا ذهابها
 وجهه وتيجل الغناء وتقليل الرزق وفي الاخرة سوء المساء وسخط الرحمن ^{خلود}
 في النار وقبل الله يصلب على جريح ونار على شوات جهنم • وقيل لا يموت الزاني حتى
 يعفو ولا يموت القواة حتى يعفى والدماء على **مسألة** ومن وطئ اوطاة في قبلها او
 دبرها حية او ميتة حرة او ملكوك او قبيحة او رجلا او صبيا او امة هل سمي انثى
 وي عليه حد الزاني قال نعم اذا اوج الحشفة ولو زفوف الشوب على اكثر القول •
 وكذلك لالا اذا اوطأت نفسها شيئا من ذلك ولو ملكوك او لاحد على عيبه بكنه حتى
 امنى ولا حد من فرج اوطا طوعا او كرها والدماء على **مسألة** ومن وطئ جارية رجل
 باذن رجل عيّد قال يختلف في ذلك كذا كذا تزوج اوطا في عدها علما بالحد وان كان
 جاهلا فلا حد عليه والدماء على **مسألة** واذا وطئ الرجل امراة وهي امة هل حد •
 قال نعم قلت فان وطئ جارية البقيع وهو يظن انها حلال له وكان ابوہ بطوها
 • قال لا يحد ولا يقتل على اعتداه وتوكان كان ابوہ وطئ ابنة زنا معها
 الابن فانه يوجم كان محصنا او غير محصن والدماء على **مسألة** ومن زنى باوطاة او جارية
 وتزوج

وتزوج لالة او اشتري الامة فعليهما الحد وليس التزوج حراما ولا يبطل الحد ولا
 صلافة ولا كرامة لنفسها والحد على **مسألة** ووروط جامد التي زوجها في الحد
 عليه اختلاف ولا يعلق الولد ولا يحل لها اخذ الصلافة من زوجها والله على **مسألة**
 قال جابر وعقد النكاح فقد حصن فقول حتى يدخل بها والتمس الختانان والجموع
 وانفقوا ان لا يحسن العبد المحرم ولا الامة يحسنها العبد المحرم والامينة النصرة
 تحسن المحرم يحسنها اذ جازها فان الكواجر او غيره غير محسن ولو غلفت عليها بابا
 او رخي عليها استر ولا يقام عليه الحج بذلك ولو قامت معه واطاها فلا ولد
 لها ولا يورثه هو وليس لمن يتكلم بجوار والد اعلم **مسألة** وهذا يقبل قول احد
 الزوجين بالدخول لاجل الاحصان قال قد قيل لا حتى يفر جميعا بالدخول او يشهد
 شاهدا على اقاربهما بالجماع والله على **مسألة** ومن ناقيل التزوج ثم تزوج
 ودخل تزوج قيل ان محرم ما يكون حرة **قال** عليه حد زنا البكر وكذلك العبد
 اذ ان لم يمتعت فعليه حد العبد والله على **مسألة** والشهود على الزنا اربعة رجال
 احدهما بالغون عاقلين يقولون محض الزنا بين انما زنا فلان وفلان هذا ويشهدون
 اليها ان حضرا جميعا وانهم لم يذكروا في فوجها كما لم يذكروا في الكلمة وان الرجل صاحب عيب
 مجنون وان لم يكن معروفا فيقولون والله حرة وليس بمملوك **قلت** وهو على الاطام
 ان يسألهم عن الزنا في وقت واحد ويوم واحد وموضع واحد ولا راحة واحدة قال لا بد له
 من ذلك فان اختلفوا في شيء وهذا انهاء عتية او رخصة او مصلية او بالغ بطلت
 الشهادة لا اختلافها والله على **مسألة** وينبغي للشهود ان يقولوا للملأمة قبل
 تاديب الشهادة اننا عندنا بشهادة علي فلان وفلان ثم لا يتكلمون حتى يستنطقهم
 ويسألهم عن ذلك **قلت** فان شهدا قبل ان ياتهما الاطام **قال** يصدران
 قد فزعوا ان القول لا يحل لهم الا بيمين واحدة فلو كان واحدان فاذنوا عليه بشهاد
 اربعة غيره وقيل ثلاثة والله على **مسألة** واذا اخذ الزنا بشهادة اربعة ثم علم
 ان منهم عبدا او ذميا او محررا او ابلزيم **قال** على عتية الشهود الحد ودية الحد

ولا قصاص عليهم والدماع **مسألة** والحامل الذي قام الخد عليها حتى تشفع حملها
 اجماعاً قلت وإذا وجب على البكر الخد فقالت انها حامل فعلى جلد **مسألة** قال الدارمي عليها
 حد حتى تشفع حملها فان لم يثبت الحمل فانها تجلد وكذلك ان كان مثله اقل او بعد
 اشهر قلت والخمر تنظر للوقت اذا ادعت الحمل قال الحسنين ولكنها تستودح ط
 الحرس حتى تشفع وتضع كان خفيفاً وثقيلاً والدماع **مسألة** وإذا جلد الامام والنبية
 حائضه جلده ثم علم انها محصن ما يلزمه قال زوجها وطها الشرب الجلد في بيت المال ان لم يعلم
 انها محصنة فان كان عالماً فهو في طاله لانه بذلك الحكم فان زوجها وكانت بكر ولم
 تكون محصنة فاحرق عليها النقصان المذاري وواؤها اخذ عنه الذية وطال العاصدة او
 قتلوه وادعوا عليه نصف الذية والدماع **مسألة** وهل يعمل الحامل او وضعت حملها
 الى ان يغطم ولدها قال الدارمي يوجب له غريمها ولو يستغن عنها تركت حتى تغطم والدماع
مسألة والعبد والامانة اذا زنيا يلزمهما الزم ام الخد **مسألة** قال قتادة جمع اهل العالم
 انه لا زحم عليهم وان علمها الخد اذا احصنا الا قبل ذلك وهو محسوم جلده نصف
 جلده ثم قلت فان جلده تمسح على انه محصن ثم انه كان مدبراً وقد هلك سيده
 وعققت قبل ان تجلده الحاكم ووقبل ان ياتي الفاحشة وبعدها قال ان كان الخد
 الفاحشة وهو حر فانه يزوج ان كان محصناً وولد عليه اشهره وموت المال
 وان كان الى الفاحشة قبل موت سيده وعققت فليس عليه الا الجلد الذي قد مضى
 فان زحم ولد على ورثته دين الخد والدماع **مسألة** وهل يجوز طعن العبدان
 بجهلهم وادعوا عليهم والحدود **مسألة** قال يختلف في ذلك واكثر القول ان الحدود
 لا يقمها الا الامام والدماع **مسألة** والعبد محصن ثم يعتق ثم يزوج فيقول
 عليه الزوج اذا تزوج في الحرية بالاخصان الاول وقول عليه الجدة جلدته حتى
 محصن بعد عقده ونفي العبودية ثم عتق قبل ان يزوج فعليه حد الاول وقول
 حد العبودية وهو الاكثر والدماع **مسألة** واليهودي والنصراني اذا وطأ
 مسلمة كرهها فاتها يقتلان على حد وطأها عقوبتها فان طأ وعنده فلا عقوبتها وعليه

هو الحدة وكذا كذا استلزمها ثم اسلم والمشتك اذا في ثم اسلم فلا بد عليه الله
اعلى **مسألة** وادرك المسمى في رفع وكذا وكذا اسلم في فاتهم يحكون
عليه ما اقول لله وانما قلدهم حكم ما يكون على الذين منهم لكونه مثل قوله فيهم ط
البناء والادقها ولد خوات والد اعلى **مسألة** وهل يجب على جميع السارق
القطع لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايدهما الا ان قال ان ذلك على
بعض السارق دون بعض لقوله تعالى عليه السلا ولا قطع في الثمرة اذا كانت في الشجر
حتى توافيها البيوت ولا في اشنة حتى يوافيها الملاج والد اعلى **مسألة** وقيل لا
قطع في كثر ولا على سارق السارق ولا على سرق البائع من الماخذ والعبيد
ولا على سرق طبل ولا على سرق من طبل الكعبة ولا طاريت المال ولا مال الغنمة
كان له نصيب ولو يكن وقول عليه لقطع الا ان يكون امير عليها والد اعلى في ذلك
قطع على او سرق من السارقين ولا اهل الذمة ولا على سرق من استار الكعبة
ولا قطع على العبد اذا سرق من مال سيده ولا على الاب والدم لا بينهما والد اعلى في الصبي اذا
سرق والد اعلى **مسألة** ويجزى القطع على المبالغة فان انكر البائع لم يقطع
الا ان يكون قد حرم فانه لا يصدق قلت والمبالغة اذا انكرت البائع هل يقام
عليها الحد ويقطع قال لا فاحصن وقد بلغت ثلاثين سنة وولدت اربعة عليها الحدود
على الاحتياط والد اعلى **مسألة** والمختلس والطار والملاخل باذن لا قطع على
احد وهو لا الا لئلا يساكنين اذا سرق احدهما صاحبه وغيره كالملاخل والذين وجان
لا قطع بينهما الا ان يكون وغيره للغير الذي يستعان وكذلك الملاخل للوالدين ولا يجب
القطع على المتعدي والغاصب والد اعلى **مسألة** وحد الجمل الذي يكون حصنا اذا
سرق منه وجب القطع هو الذي لا يقدر السارق ان يخطو من حمله الا ان يتسوى بيده
وكل ما هو عليه من الجمل او من غيره باب فهو حصن والد اعلى **مسألة** ومن تعاطى
البساتين من خلف الجدار واخذ منها ما شرف على الطريق فلا قطع عليه فهذا فان استخرج
شيئا من داخل فاخذ ما يجب فيه القطع قطع والد اعلى **مسألة** وللقدر الذي اذا

السارق قطع قول درهم لما فوته وقول في ثمن النجس وهو دينار • وقول في ربح دينار
 وهو اربعة دراهم وهكذا تاخذ الدعا **مسألة** وتقطع يد السارق عند صاحبه
 وربح الكف لا غير ذلك والسرقة يعقوبها عدلان وان كان الذي في يده سرقته
 الذي تدبقت فيه المكان الذي سرقته منه فان عداه من اقرب الموضع اليه والعد
 اعلى **مسألة** ووردخل من الرجل في خوف الليل لم يدرك ان يهرب متاعا ولا يهرب
 ايسر ام غير ذلك هل لادن يضربه بالسيف ويقتله • قال لا دفعه عدله ولا حرمته
 لمنه دخل يوجب الناس غير اذهم • وقال ابو المثنى فالحب ان يضربه حتى يعلم ما
 يريد • وقال محمد بن محبوب اذا راى ياخذ المتاع فله يقتله • وقال غير ان دخل
 بيده سلاح شتمه • فله ان يقتله • وقال الربيع لادن يضربه ضرا وجميعا واذا
 القتل في ثقب البيت فدخل من الثقب الدعا **مسألة** وعن رجل الا ان
 يسلب سبلا او يضربه وقد شتم عليه السلاح هل لادن يبدله بالفض • وقيل
 ان يضربه قال جابر له • فان وقع المصحح يقتله وهو قول عنه فقوله لا يسعه
 وخاف ان يكون هاكا بذلك الذي فرض على الرجل ان يقاتل رجلين وذلك ثابت
 الخيوم القيمة وقيل بما ذكر في التقاء الصفوف والدعا **مسألة** وقيل ان القطع
 يحق شيئا وانما لا يحرم الخبز الذي احرقه القدر الذي بلغ فيه ربح دينار ربح
 الى اللطام فان علقته خصلته وهذه فلا قطع والدعا **مسألة** وورأى بشيوع قد
 انه سرق قطع اللان يوجع ويفكر فعند ذلك عليه رد المتاع اذا اقر في غير حبس
 ولذا ذلك حتى يقع عليه والحد فتفك له او تجذب وانقطع او يقع عليه حد
 الشقة فعند ذلك لا رجعة له والدعا **مسألة** وورسرق سرقة تبلغ القطع
 فلم يقطع حتى مات فانه يؤخذ هو مثله او طاله الى يقطع فاذا قطع فلا يحق
 طهر فطاله والدعا **مسألة** وورأى شيعة رايت فاستعملها ثم علمها مسروقة ما
 يرها ولادها ان كانت ولدت معدن لم تكن ماتت او مات ولادها ولا رد
 عليه في غلتها وورجع هو على السارق بعقبتها والدعا **مسألة** ووردخل

منزلا

منزلاً واخذ منه ما يجب القطع ثم طاح الجدار ونقده غيره فخرج منه فلا يقطع لانه
خرج وغر حصى وكثر لكان بوزن الباب المفتوح اوضح ومسيل الماء الذي يسعد
الحوان يفتح الباب فانه يقطع ولو كان في الدار مساكين لو خرج منها القدر والله
اعلم **مسألة** وإذا كانت عدة بيوت القوم وعلى كل بيت منها باب جامع فخرج
احد واحد ما يجب به القطع ثم اذكر في الحجة لو خرج منها جميعها قطع ولو كان
وسكان تلك البيوت والله اعلم **مسألة** ومن سرق من مال كل واحد ما يجب به القطع
في الليلة واحدة فعليه حد واحد ما لم يسرق بعد فاطح والله اعلم **مسألة** ومن شرب
قنبراً فاخذ منه ما يجب به القطع قطع بالقليل والكثير وقول لا قطع عليه وقول
تقطع يده وجعله من خلاف على القليل والكثير لانه من قوله الحارب فان وصل القبر
ولو باخذ شيئاً قطعت يده وحدها وقول ان كان في الصلوة فلا قطع عليه وان كان
في بيت مقفول فانه يقطع والله اعلم **مسألة** ومن شرب ماء مبيتة ووطئها فانه يقتل
صاغراً على النشز وعليه عوفاة الحالين ويقتل ان كان محصناً وان كان بكراً جلد جلد
والله اعلم **مسألة** ومن حرق من مال الناس فعليه حد واحد بالقليل والكثير
وقول حتى يكون قيمته اربعة ادم والدم والله اعلم **مسألة** وقيل ان عمر وقد الدكان
مخزونة بؤربها ورأى منه ما لا يجوز حتى قيل انه رأى ملكة متعذرة فعلاها
بالدرة واوها بكشف راسها ورأى رجلاً يصلح نافلة بعد صلاة العصر فاضرب بالذرة
ورأى امرأة متعذرة وخارجة فعلاها بالذرة وقال للفتني المسلم وطعمي الذي في قلبه
وصن والله اعلم **مسألة** ومن شرب الخمر مرة فاقولها من قليل وكثير فقد عصى الله
ووجب عليه الحد فان اذن جلدته دون حد الزنى والعاقبة ولو لم يسكر وقول **مسألة** ومن
جلدته وجلد على ثيابه الذي عليه ويوق الجلد على جسده وهو اهلون من جلد العاقبة فلا
يدري بياض البطم الذي يجلده ويوق الجلد على جسده وعلى السرة ويديه وجلده وظهره
ويطنه وصدره وتبقى مواضع للفواصل ويجب عليه الجلد الا اصرح عليه ذلك ولم
يرجع كما عليه باقره ولم يرجع شيء عليه بذلك شاعداً عدل الله اعلم **مسألة**

وورثت القهقهة التي تحمل اللبن وقشوه او الدخان الذي احذته الشيطان
 لاتباعه وشياؤه والكثرة عند المسلمين مثل البطح والافيون وسائر المسكوتات
 فانه يعاقب بالحبس ولا يحل عليه حتى يسكن في محله قال غيره لا يثبت القهقهة
 للمعوية والبن وقشوه كسابوا ذكره في استحقاق العقوبة الا لما يمسك
 بينهما في الشبهة ولا العلة وان كان قال بعض الشياخ للتأخير حتى يتم ما على
 ما يوجد عنهما فلم يبين له سبيله ولا انصح له دليله لان شجاعة البنية اكله في
 الاصل والحال فعليه بالنار مع او اجد بالماء حاله طيب بعد قتل يحوله
 عن صفة الثابت له على حاله **مسألة** ثبت حكم الملاعة وقوله تعالى
 والذين يرمون الزانية ولم يكن لهم شهود الا انفسهم الملية فاذا ادعى الرجل انه
 عاين من زوجته الزانية او تكون هي ذلك لا عن الحاكم بينهما وسقط ذلك في المسجد
 بين يدي الامام والقاضي ويكون بعد صلاة العصر فتقوم في سائر المسجد ترفع
 يده عليها وتقول اللهم الذي لا اله الا انت والى الصادق فيها قد فقت بعز وحق
 فلا تتركه فلان من الزنا ربح وارت وفي الخامسة تقول ان لعنة الله على
 ان كنت من الكاذبين ان لم تقوم الملة مقام زوجها تقول اللهم الذي لا اله الا انت
 لست بربية وان كان الكاذب بين علي في قوله ربح وارت وفي الخامسة تقول ان غضب الله
 على من كان من الصادقين وتقول لها الحاكم غضب الله عليك ان كان زوجها هذا هو الصادق
 فان لم يتبعها فانك لا شيء عليه ثم يوق الحاكم بينهما ولا تدري عليه شيئا ولا يحق لها
 ادلاء **قلت** فان تفرق بالزنا ولم يرفعوا زوجها الحاكم وكذب نفسه هل عليها باس
 لا بأس عليها وهي زوجته ولا يوق بينهما **قلت** فان كذب نفسه قبل الملة فتنزع بعد
 الزنا **قال** تجلد ولا يوق بينهما **قلت** فان كذب نفسه بعد الزنا عن الحاكم
 بينهما **قال** تجلد ولا يوقهما **مسألة** واذا قد الرجل زوجته الزانية
 ولم يرفعها الي الحاكم فانها تتعذر عن نفسها حتى يرفع عن قوله فان كان رافعها على نفسها فانما جرح
 انها لا تقيم عليه اذا كان عندها انه كاذب وان كان عندها كاذبا بانك منه وكذا قد

في قوله فان اكدب نفسه فهي من جنده ولا يخرج عليه بقذفه وان كان صادقا لم يحل
 له اللقاع معها وكذلك على ما عاينت عند النوا والدماع **مسألة** ومن تزوج امرأة
 فوجد بها حاملًا فاستغنى عنه الولد وقالت هي انه ولده ودخل بها بسترها الحكم في ذلك ان قال
 اذا صحت كتمان دعواها الزم الولد ولاد عنها والا فالولد لها وبينهما اللعان الحان تلاكستة
 اشهر فمولى ولد عنها • وان كان الاقل وكذلك مذكورها فمولى ولد عنها وللجد عليه والجد
 يلد عنها ويوفى بينهما وقول يلد عنها ويوفى بينهما والله اعلم **مسألة** وفي رجل
 قال الزوجة انت استكرهتي علي نفسك وهذا الولد ليس بولي الحكم • قال ان الولد
 ولده ولا لعان بينهما ولا حد وهو زوجها وقول لا اذف الرجل زوجته ولا عنها وهي
 حلالا لولدها فان مات ولدان فلا تلاكث والثلاثان لعنتها والله اعلم
مسألة وقوله تعالى والمذنب يومئذ المحصنات لغيرياتن باربعة شهداء فاحل
 ثمانين جلدة معناه ان كل قذف محصنة او رجل محصنا فعليه الحد بجلد ثمانين
 عقوبة له لقذفه المسلمين الحان ياتي على تصديق قوله ذلك باربعة شهداء رجال
 عدول يشهدون معه في مجلس الحكم في مقام واحد وفي عند الحد ولا يجوز هنا
 شهادة النساء ولا العبد ولا الصبيان والله اعلم **مسألة** وقال الاثم يا ايها
 ابن الذين قولوا لعلية حد فويل للذين وقول الله وان قال له بالوطء وانت تعمل
 بعمل قوم لو افعليه الحد والله اعلم **مسألة** ولو جمل العاذف في احضار بيته
 اذا ادعاهما الى قيام الحاکم من مجلسه فان لم يجع عايدته والقذف اقيم عليه حد العاذف
 والله اعلم **مسألة** وقذف الميت فعليه الحد اذا اطلبه وارثه فان لم يطلب له
 فيختلف فيه قول عليه الحد لانه ماتت تجتهد الان بصره ما ادعى وقوله الحد عليه والله
 اعلم **مسألة** الصبي وولده ان كتب ظمسا جمع به بين رجل وامرأة على حرف
 وان فعل ذلك هل عليه حد • قال لا احفظ في هذا شيئا وفي الاثر ان جمع بين
 رجل وامرأة لم يحد حتى قال قال ان كانا محصنين لزم الجامع بينهما الزوج وما اتفق
 انه لم يحد هذا الحق هذا المذكور قال غيره في نظر في عوالة ذلك فان كانت مسموعة لم يحد

ما يلحق الجامع بين اوقاف رجل على امره والافلا **مسألة** رجوع والد على **مسألة** ومنه
 وفيهم من يحد السارق في منزله ياخذ متاعه فقد قيل في جواز قتله باختلاف فان
 قتله فان جعله في القينة اخذوا بالقسامه لسببه وان دفعه حكم عليه حكم الغايب
 والتبس ميراثه على الوارث وعرفت ان السر ذلك اذا لم يكن للمقتول اثر قتل سارق
 ما يخرج وروى الفقه وروى ان اذا جعله في قهر قوي او بهر يقتل مثله وما اشبهه
 هذا فهذه الموضع القسامه له فيها ومثل ذلك اذا وجد في **مسألة** وكذلك اذا كان **مسألة**
 منهم من جعله في السفله وغيره ان يوقعه عليه ووجدت في الاثر اذا جعله في **مسألة**
 الجامع او السوف لم تكن فيه قسامه ايضا والد على **مسألة** ومنه وفي الذي
 رأى زوجة عبده تزني فعلى الزوج على العبد اذا عاين السيد ذلك منها قال في الحفظ
 في هذا شيئا والله وعندي انها الحرة عليه ولا يلزم السيد ان يوق بينهما الا انها
 حلالا للعبد وليس السيد العبد اظهر ذلك لانه والعنف والقذف حرام في أهل
 القبلة والد على **مسألة** ومنه وروى عن رجل ضاع زنته على وجه السرقة
 فله مقاتلته حتى يسلم اليه متاعه وان اذ وجدته في بيته ولم يجد معه شيئا فقول
 يقتله وقول لا يقتله وقول لا يقتله بالليل ولا يقتله ن وجه في طالع والد على **مسألة**
مسألة في اوقاف ادعت على رجل الله وطأها كرها وطأها وهو طوعا بوضاها الحكم **مسألة**
 قال القول قول الملاك في دفع الحد عن نفسها ولا عليها حد القاذف اذا قال رجل اقول الزنا ط
 وعليه صدقتها وحد الزنا والد على **مسألة** المحرم شدي وفيهم من يزوج مملوكه **مسألة**
 ام لا **مسألة** يختلف في ذلك والقول لا يحسنه قلت فان تزوج حرة ولو **مسألة**
 بها **مسألة** قول تحسنه وقول لا حتى يخل بها والد على **مسألة** ابن عبيد الله
 في الذي قال الزوج جند يا زنتما انت طالق يلحقها العان بعد الطلاق واذا انتفى
 والولد يكون قد ادم لعانها قال في ذلك اختلاف **مسألة** قال في المصليين **مسألة** ان الله لعان
 عليه **مسألة** والله الذي اتفقوا بولده بعد ان جاز يزوج جند فالولد وله وقال بعض المسلمين
 بينهما الملائنة **مسألة** وقال اذا قال ان الولد مني فماتكون بينهما الملائنة وان لم

يقول ان الولد من زنا فلا ملأ عنه بينهما • قلت له ونجى الفتنة بين المتلاعنين باللعان
 ام ينفيك الحاكم بينهما قال تجب الوقعة بين المتلاعنين وتجر عليه الملة ولو لم ينفق
 الحاكم بينهما غير انه ينبغي للحاكم ان يقدرها عنه وان يشهد بالفراق بينهما والتم
 اعلى • **مسألة** • وعند الملة الاواطات نفسها اذا تزاج عليها الحد وتجر على
 زوجها ام لا • قال نعم تجب عليها الحد وتجر على زوجها وتجر عليها الفسلن قلت له واذا
 زنا رجل بالزانية تجر عليه حد متها وغناها وكسها ونجسها قال اذا كان الفاعل رب الدابة
 فقال قال تجر عليه حد متها وغناها وكسها ونجسها • وقال • وقال لا تجر عليه شيء
 ولكن • وما ان كان الفاعل غير رب الدابة فعلى قول لا ينفع بالدابة فعليه الحد
 قيمتها وعلى قول يقولان كصاحبها ان يبيعها فلا يلزم الفاعل ضمان وقيل الدابة قلت
 له والفاعل بالزانية يلزمه حد ام لا • قال نعم يلزمه الحد وقيل يحدف به وضوء جيل
 وقيل يقتل بالسيف وقيل يجلدان كان بكرا او نجس ان كان محصنا • قلت له واللعنة
 تحصد الا تزوجها ام لا • قال في ذلك اختلاف ولكن القول لا تحصد • **مسألة** •
 الشيخ سليمان بن محمد بن ملازمين قذف مسلما جاهلا منهدي عليه الحد
 اذا كان ذلك بدعوة قال ان الحد على قذف بالزنى اذا تقرر لقذفه ولو لم يعلم وقت
 الحد في ذلك الجهل في ذلك ليس عندنا شيء ولو ان الجمل ينفع كذا الجمل ينفع والعلم
 وكذلك قال الله تعالى فاسألوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون ولو كان الجاهل معذورا فجهله
 لما كان في اوله والحد عز وجل بالسؤال عما جهله معفو ولا فائدة تعالى الذين ذكروا كبر •
مسألة • الصبي من صفة الترم والتعزير كيف هو وبأي فعل يجزى التعزير وهل
 على المالك والمسيان المراهقين كالبلوخ وعلى النساء ام لا • قال انا اضعف عن دون
 هذا وكيف عن هذا غير اني اذكر شيئا مما تلقفته من اثار المسلمين وشفاها عن العافيين
 اما التعزير فهو ضرب بالدرية والذرة كمن يجدها مفسدة • ووجدت مسئلة على اثر
 مساليل عن شايقة عمر وقلت في حال الدرة وصفتها فاعلم ان المجرمها مفسدة • لكن
 قد اتفق ائنا والشيخ عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان ان يكون طولها ذراعا ونصفا

وعرضها أربع أصابع وأما الضرب بالكوش فالموجود في آثار المسلمين أنه في بي وكوكب
السوط وأما الحطب فلا وأما التعزير فلا يكون إلا بصحة ولا يكون إلا على البالغين والادام
في ثمن الخمس والتعزير وحسب اتحاكمه مثله. وأما الخمس فماذا بالهبة ولا فرق بين
العتق والعتيد إذا كانا بالغين. وكذلك للصبيان على قول بعض فأنه هبة والمعتق
ومحسوم في السجن. وقال **قال الشيخ** عليهم وأما ما يجب فيه التعزير مثل قولك يا
حماد يا ثور يكذب إذا كان المشتوم وأهل القمار. وأما اللعن والقبح فلا يجب فيه ط
التعزير إلا أن يكون المشتوم والمسلمين وحسب فيه قول آخر أنه يجوز على كل حال
ن وجد التعزير كما قل الحد وهو حد العبد قول ريعون حدة وقول آخر مثل لا تؤن
ن وقول لا حد عليه أعني العبد بعد في ضرب الحجر وأنا أقول التعزير إلى الخمس أو الثلث
والادام النظر في قوة الادام وضعفه. وأما الزم فلا يكون إلا على الأحرار البيا
الرجال والنساء ولا يكون إلا الزنا ولا يكون إلا بعد الاحصان وقد اختلف في
الاحصان قولنا إذا مكن الرجل بالمال فقد حصن. وقول آخر بباطاها وحصن الحب
الحقة للسلطنة. وتحصن الحقة بالحي وماعدا هذا اختلف فيه وأما صفة الزم فهو أن
تحفر حفرة ويدفن فيها الزنا في المحصن قول الحقوقي وقول القليلي وتكف بلاءه ويؤثر
الادام أن كان عقراً وأن كان مشهوراً عليه رآه شاهد بعد شاهد وقول ربيعة
اشهد بالذنا إنك لا تقرب النساء إلا العبيد ولا الصبيان والبدعي **مسألة**
مسألة ابن عيلان وفي رجل قال الزم جند يا حبة فقال له هي يا حبيث ولم
يكذب نفسها التحقها حرمة بذلك الميت إن وطئ هذا الرجل وزم قبل أن
يكذب نفسه ما يلزمه في مثل هذا. قال الحقوقي حرمة بذلك على كل حال في جميع
ما ذكرته والله أعلم. **مسألة** الشيخ أبو محمد علم نفسه أنه يربي فقد نه
قاز فالكنايف فعليه إلى الحاكم فخلده له وأرحم من عليه يش ما جرى على
القاذف فخلدوا رحم الله يعلم أن الذي قد نه صادق قلت ولو شهدت له عليه
البينة برفعه عنه عليه وحده قال نعم عليه لا يش قلت يجوز للرجل أن يحتمل
في

في ادراك الحد من نفسه ان اشهدت عليه بذلك البينة نهما كان من الحدود وفيه
يصل الى اجازة ذكر اجازة وحيال الحد من نفسه والحد على **مسألة** الشيخ
خلف بنان الغافري وعندى ان الربط السابق على سارية او شجرة ربط لا يؤثر
فيه لكن بعد تعويقه هو حايض والحد على **مسألة** الشيخ جاعل خميس الحوضي
واذا طأ وعين المرأة الرجل فلان يبطل صداقها ام لا **قال** كذلك قيل اذا كانت بحال
يبطل المطاوعة والداعى الى الاطلاق في كل مطاوعة **قلت** وما حد المطاوعة
التي يبطل عندها الصلح **قال** فحدّها ان لا تمتنع منه عقلا ولا شيئا من النفع
فا نظر في ذلك **مسألة** وكتاب المصنف للاحصان عندنا ان يتزوج الرجل
المسلم الحر المرأة المسلمة الحرة ولا يقيد بغيره او نصوبة ويجوز فيها ما فيها تحصنه
ومحصنها ولو بات احدهما او تغارقا اذا كان قد دخل بها وان اكلوا من ثمرها
محصى ولو غلق عليها بابا او شخ على بابها استر فلا يقيم عليه حد الزوج بذلك ولو كانت
عنده كثير الان يكون قد ولد له منها ولد يقر به هو فليس له ان يتكبر الجوار **والحد على**
مسألة الشيخ صالح واصلح ورجل سرق فقطع فالما المسروق اذا سرق منه
قطع السابق عليه رد وبعده قطع بمينه قال اذا كان قطع باو اطم فلا رد عليه وان
قطع جبار طام فعليه الرد وقولان عليه الرد فطعمه امام وجبار لان الحد ودعي لله
لا الخلق فيها شوق ولا يذهب مال المسلم ان كان قائم العين والحد على **مسألة**
ومنه وما اهل الكتاب والمسلمون فيسبهم الحد ودعي الزنا وطافى القذف فلا بد الذي
زنا باوة ميتة فعليه الحد والصلح ان كان تحصنا رحم وان كان بكملا جلدن واما
الذي زنا بغيره ميتة قال موسى بن جابر عليه ما على الزاني ولا باس بالبهيمة ولا بالمحرم
وقال سليمان بن عثمان تقتل وتدفن وعليه ما على الزاني لقول النبي صلى الله عليه وسلم اتلفوا
البهيمة وانكحها او تقول سليمان ناخذ والحد على **مسألة** ومنه ورجل وطئ اغلامه
قوة فهذا عليه الحد وطعم عقود يقدان اذاعة وضمان عبا طمة كما استجالدو شعله
والحد على **مسألة** والذي وطئ رجلا مكرها على ذلك فعليه الحد ولدا دينيا اصابه

من وطئ ان كان ذامياً او باضعا او ملوفاً ان لم يصبه ذلك اذى فلا علم عليه
 ولا قول فيه من دخل الوعدة القوية والاستغفار للعدا **مسألة** الشيخ ط
 سليمان بن محمد بن ملا آقا نأج البهيمية فهو عاصي لربه وتكسبها فهي الله عنه وهو من
 كباين الذنوب وقد جأت الآثار بأقله بصحة الاخبار بان تقتل البهيمية وانكحها
 اذا صح ذلك عند حكام المسلمين او يقع مقامهم عند عدمهم • وقد قيل تكلف به
 من علا جيل و يرقى بالجماعة وعليها شر فيمتها الزهكا كان لمحمد باحلاله او غير ذلك
 لا فرق عندي في ذلك لانها تالفه على حال لا يجوز اكل لحمها كانت حلالا او غير حلال
 وكذلك في وقتنا صح ذلك عند زهكا بالمعانيفة منه لذلك الفعل على قول من يحرمها
 على زهكا وعليه الخلاص في قمتها الى رتبة بعد موته على قدر مولا شام منه مع القوة
 وذلك في النذر والاستغفار وان كان عليه دين يستغفر بالركلة فان كان له
 وصي ثقة سلم ما عليه له وصيه وان لم يكن له وصي او كان وصيه غير ثقة عند
 المسلمين فقد قيل بنسب ما عليه والضممان لديانه بالقسط والحساب على قدر
 حقهم وقيل لا ذلك وكثير • وقال في البطلان ذلك والله ليس بوصي ولا وارث
 الا ان يارح بذلك حكم عدل بخون حكمه على العترة وقال في سلم ما عليه للورثة
 يعطون كل منهم حقه منه وليس عليه اكثر من ذلك وفي ذلك السعة للميت • وان كان
 النأج البهيمية لم يمتح فعليه ذلك عند حكام المسلمين وعند من يقوم مقامهم عند
 عدمهم ولا صح ذلك عند زهكا وانما هو المستتر فيما بينه وبين الله فليتب • ذلك
 ويستغفر ربه ولا ضمان عليه عند ذلك لان بفعله فيها فعلا وحديث فيها حدثا
 يلزمه به الفهمان فيهما يستغفرهما بقدر ما يلزمه لزهكا وعلى حلال زهكا اذ هو غير عالم
 بذلك وليس عليه ان يتبين فعله زهكا وان فعله كذلك اذا انما عليه ان لا انما
 ذلك في النفس خاصة والعقود والادوية اذا الما الخلاص منها والعدا **مسألة**
 واذا ارتد الرجل عن الاسلام بطل كل حقه ودينه اقصاه ووزجه وشفاعة فان
 رجع الى الاسلام رجع له ذلك الذي بطل منه وصار حكمه حكم المسلمين • وهو قول ابو الوثر

ونقول

وقولك حقد لا يبطال بكنه وهو قول أبي معوية عن ابن الصقر **مسألة**
 وروطه صبيها أو متبينة في الدين ضمانه بقلدها حدث فيها أو انحلاله **للأب** **مسألة**
 اختلاف وأكثر القول ليس **للأب** أن يرى ورثته ولده الصبي وإن كان المحدث
 لذلك صبيها فيمحق معنى الاختلاف قول الضمان عليه من واداه وروطه بانه مثل حمامة أو
 أو غيرهما في لزوم الضمان اختلاف فالذي تحميها على صاحبها يرى عليه الضمان تحمي
 وذلك الحول وليس عليه أن يعقده ويستعده وهو الذي لا يحرم بلزم الوالدين ضمانا لا القوة
 والاعمال **وقال في الشروط الاحتصان** **مسألة**

شروط الحصانة ستة أنت
 بلوغ وعقل وخبرية
 وعقد صحيح ووطى مباح
 إذا كنت عن ذاك مستغفرا
 ولا يعبر كوثقها منسلما
 متى اختل شرط فلن يزعمان
 ابن عبيدان وسالته عن رجل زنا بابنة قال كانت مطاوعة له فلا صلاحا

لها وإن كانت كارهة فلها الصلح قلت وإن استكرهها وبعده قال
 اختلاف في ذلك قال بعض لها صلح واحد لم يكن لها الصلح الأول وقال
 آخرون كلما استكرهها فلها عليه صلح **مسألة** وروى عن حماد
 الحارثي السلام فحكم بالمبتدئ هو أن يقول الشهدان لا اله الا الله واشهد أن محمدا
 المرسل الله عليه وسلم وإن ما جاء به محمد عند الله هو الحق المبين وإن لم يرد ما جاء به
 محمد عليه الصلوة والسلام هو الحق وجميع ما في غير ذلك من مؤنث حق يقول ذلك فيجبنا
 أن يقول بعد ذلك في تركه كل دين يحالو من الإسلام الذي جاء به محمد عن الله

مسألة وكل من أظهر كلمة الكفر غتار لذلك قيل كان ذكرا أو أنثى وقيل في الملة بسا
 اختلاف واما العصيان فانهم ينزحرون ولا يقتل عليهم ولا يكون بظهور ذلك
 واما العبيد فانهم يباعون في العراب إلا أن تطلقوا الكفر قلت وروى عن ملة إلى
 ملة والكفر قال لا يقتل لأن ملة الكفر كلها ملة واحدة وكذلك ملة الإسلام والله
 اعلم **مسألة** المتبنتون لروية الباري تعالى وللفانون لها حكمهم يحقون

في كتابها

بقوله تعالى ولكن النظر إلى الجبل فإن المستقر مكانه فسوف تراه في خلقه على خلاف من
 في التأويل فقال المفسرون انه سبحانه علق الرؤية بالاستقرار الجبل وهو ممكن
 ولعلق بالتمكن ممكن وقال النافون انه سبحانه علق الرؤية بالاستقرار
 الجبل حالة التجلي وهو محال ولعلق بالمحال محال • قلت وجه الاستدلال
 أنهم نظروا إلى استقرار الجبل في حيث هو وهو جعلوه ممكنا وجه استدلال النافين
 أنهم نظروا إلى استقرار الجبل حالة التجلي فجعلوه محالا ولا يخفى على من سلك طريقتي
 الانصاف • ولم يركب متن الاعتساف • انه سبحانه لو لا إمكان الاستقرار
 لما أتى بعدة تهيئة التجلي الذي يستحيل معه الثبوت والقرار ونجاء بالكلام على
 وتيق واحدة كان يقول فلما نظر إلى الجبل تذكر • ولكن في تهيئة التجلي
 اللاحقة للدلالة على انه لا منظور اليه في البداية السابقة فيكون التقدير فيها
 ولكن انظر إلى الجبل حالة التجلي • رب العزة له هل ثبت ام لا • فثبت
 مكانه فسوف تراه وبذلك يتصل الكلام ويتلوه ويأخذ بعضه بحجج بعض
 وياب التعليل بالمحال فلا تفكرك الكلام وتناقض فلم يكن بين الاستدلالين
 التجلي الطباقي وخرج النظم عن الالتئام والاتساف والعدل • **مسألة**
 وقال زيد لا يغنم ولا تسبأ ذراعه لأنه اقرب إلى السلام ثم ذكره ولكنه يقتل بقوله
 عليه السلام من يذله دينه ما قتل • قلت وهذا يبطل حجة زيد • **مسألة**
 قصاصه ورجعه وشفعه • قال نعم ولكنه يرجع اليما إذا رجع إلى الإسلام و
 يؤخذ بجميع ما خالف غير تلك • قلت وإذا جحد أحد غير تلك أو قذفه
 أو شتمه ما يلزمه قال لا حد عليه ولا دية الا ان يكون جريما وهو مسلم ثم ردد
 ثم رسل فيكون له الخيار ان شاء أو قتل وان شاء أو خلا لدية والعدل • **مسألة**
 وهذا يبطل صوم زيد في الليل في رمضان ثم رجع إلى الإسلام في ليلة قبل ان
 يصبح • قال لا فساد عليه في صومه وان أصبح على الانتداد أو أقدم ما مضى
 وصومه على قوله • قلت فان ارتد وهو حرم بالحق ثم رجع إلى الإسلام هل يتم

تجلى

له اجماعه قال قول يتم وقول يفسد ويستأنفد وراوله والله اعلم **مسئله**
 ومما رتدوا لم يعد قول لا يعتقدون وقول لا يعتقدون الا ان يحارب **هـ** وقول لا
 يعتقدون على كل حال ولو حارب وطاله يوقف عليه **هـ** فان رجع الى الاسلام رجع اليه
 طاله وان مات على ردة كان لورثته والكفار **و** وقول لا فعل دينه ولا فعل العهد وقول
 كفرا اكبل **و** وقول للولادة الصغار فان كانوا كبار فلا هلا دينهم ولا ولد هرون
 وقول للمذنب ولدا في رتلا **و** وقول يلحق في بيت المال فان حارب كان غنيمة **بين**
 المسلمين اذا قتلوا او ما نزل في حوائجهم كانت مذهب او فضة او طعام او فضة
 او حيوان او رقيق او غير ذلك الا في رقيق الرقيق ودينهم ودخل في دين الحليين
 فقولهم غنمة الا حارب ما سوى ذلك غنيمة والله اعلم **مسئله** ابن عبيدان
 وفي الرجل اذا رجع وجنبة بالزنا فقالت صدق فيما ادعاه عليه **عليه** ايحى عليها حد
 ولا يكون لعاناً وهل تحل له وحل لها على هذه الصفة **لا** قال فانه يحى عليها
 الحد اذا صدقته انها لم تبت ووصلوها الى الحاكم ولعلنا عنه بينهما وان رجعت
 عن اقربها بالزنا قبل ان يقام عليها او الحد فلا حد عليها على القول المعمول به **عندنا**
هـ وكذلك تحل له وحل لها اذا رجعت عن اقربها بالزنا على اكثر القول **قلت** لم ولدا منها
 بالزنا ولان يلا عنها وطليت منه امان يلا عنها او يكذب نفسه ايحى على ذلك **ولا**
 وان اكذب نفسه ايحى بعد القاذية يحى طها بالجماع بعد تكلام **لا** قال لم يعيرها
 الى الحاكم فلا بأس عليه في ذلك اذا كذب نفسه ويستغفر له وان صار زوجها الى الحاكم
 فلا رجوع وان كان مع الزوج ارجعة الى الشهادتين عدولاً وشهدت على ما قال فقد برئت
 الزوج وعلى المرأة الحد وهو الزوج وان لم يكن شهيد فان اللعان بينهما ولا تحل له
 ان لا عن الحاكم بينهما **قلت** له واذا لاعن الحاكم بين الزوجين ونزف بينهما ايحى
 للزوج ان يكذب نفسه وهل ينفع تكذيب نفسه بعد اللعان واذا جاءت بولد بعد
 سنتين ونصف فزنا الحاكم بينهما ولم تأخذ زوجاً لمحمد الولد **لا** قال ان الزوج اذا
 كذب نفسه بعد الملاءنة جلد الحاكم ولا ملاءة فلا تحل له ابداً بعد اللعان **هـ** والله اعلم

اذا انت به بعد سنتين مذوق الحاقهما فلا يلحقه على القوم له عندنا
 والله اعلم **مسألة** عن الامام ناصر من شرب حمدا لله وعن رجل أصبح مقتولا في
 بلد لا يدرى وقتله ولا وقت يطلب بدمه على الامام المطهر بدمه ام لا قال نعم
 فان لم يجد قاتله حلف على البلد القسامة وياخذ منهم الدية وفي وجده ودرثا فيكون
 له والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان وشارب الخمر يسكر لم يسكن عليه عقاب ام لا
 قال يحس عليه الحد كان شرب قليلا او كثيرا **قلت** له واذ شرب نبيذا الحمر
 يلزمه الحد ام لا قال اذا شرب نبيذا الحمر لا يلزمه الحد حتى يسكر والله اعلم
مسألة ومنه واما الكلام الذي يكون به الانسان مشركا فمثل ذلك اذا انكر
 العبد خالفه وعبد غيره فقد شرك به وان قال ان مع شرب وكما وانها سواها
 فقد شرك به واذا قال له صاحبه وولد وان الله ثالث ثلاثة ونها الهان
 اثنان فقد شرك به فلا يلزم من بالله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم واجاؤه
 فهو مشرك وان آمن بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم واجاؤه به ثور او ناقة بعد محمد
 صلى الله عليه وسلم كان مشركا وان انكر شيئا وكتاب الله وحده كان مشركا
 محمد بن محمد صلى الله عليه وسلم كان مشركا وان محمد نبيا والله وحده واجاؤه
 وشركه بعد علمه كان مشركا وكذلك كان محمد ملائكة بعد علمه وقيام الحجة عليه كان
 كان مشركا وان قال ان الله ليس بقادر ولا قاهر ولا خالق ولا مازق ولا عالم
 ولا سمير ولا بصير وانكوتو جيد الله واسماؤه كان مشركا وانكروا بعث
 والحساب والعقاب والجنة والنار بعد علمه وقيام الحجة عليه كان مشركا لان هذا
 كله في كتاب الله وانكروا شيئا وكتاب الله كان مشركا وقال الله جازية
 كجوارح المخلوقين او صورة كان مشركا والله اعلم **مسألة** ومنه واما ان كان
 القتل خطأ فلا تورط فيه واعاقبه الديرة وتكون على عاقله الجاني الاصح الخطا وان
 لم يصح الخطا فتكون الديرة في ذلك القاتل العمد اعلم **مسألة** الصبي في الطرفة
 ادعت على رجل انه وطأها كرها وقال هو منه وطأها طوعا بضاها القوم قول

ومنه **قال** القول قول الملاء في دفع الحد عن نفسها ولا عليها أحد العاخر لأن
 الرجل أو ثمة الزنا وعليه صداها وأخذ الزنا والد على **مسألة** ومن استكراه أوقه
 فوطئها في بدنها فعليه الحد ولا يرضى عليه صداها والد على **مسألة** وأما الحدود
 فمنى أو غيرها التي أقيمت عليه وإن كان قد تجاوزها ولا يعاقب عليه الحد حتى يتجاوز
 وأنت مع الحاكم فإذا أقر بوجوب الحد عليه أو لم يوجبه أو رفع عليه أو لم يرفع عليه
 بعض النجس فلم يزد كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا قام الحد على غير
 ما كلف بعد إقراره أربع مرات ثم ربه فحد والد على **مسألة** وإذا أوالا دام بآداب
 رجل فذكره حدًا ولم يلزمه فمات تحت الضرب أو بعله وقبل أن يصح ضرب ^{أو كان}
 فذكر حدًا قام عليه واجب فليس على الإدام شيء وقيل هذا قتل الدرع ^{أو كان} وجب وإن
 الضرب في شيء يلزمه التعزير فيه كانت ديتة في بيت مال المسلمين ولا قد عليه
 كان فيه وإن كان هذا الضرب وغيره حد وجرد الله تعالى ولا مما يلزمه عليه
 فيه التعزير فعلى الدام ديتة فإله **وكذلك الذي أوالا دام بقتله فمات قتل نفسه**
 أو لم يكن عليه قتل فيلزم الدام كورثته ديتة في حاله إلا أن يكون أماً جابراً فيلزمه
 القود ولا يلزم المأموم شيء إذا جرحه على قتله والد على **مسألة** ابن عبيدان
 قلت له وخمن الرجل إذا نزع أوقه ولم يدخلها قال في ذلك اختلاف وقالوا قال
 إذا ملكها أوقه فهو محض ولو لم يدخلها وقالوا قال لا يكون محصناً حتى يدخلها
 والد على **باب في الجبابرة وأحكامهم وفيما يعلين**
دخل في أعمالهم والأكل من أموالهم وما أنشد ذلك
 سئل الشيخ العالم أبو نهان جاعدر رئيس الخوضي رحمه الله عن نسو الأختة ودخل
 في أعمال الجبابرة فجلى لهم الخراج والناسح من أخذ منهم الزكوة قسرهم إلا على
 الرضى وطيب الانفس منهم لم يأكل من ذلك شراب ولبس وغير التصور واشترى
 الأصول والعروض والدور واشترى العبيد والذنان والمذكور **ونكح الخبيث**
 والأفام وحزرها عتف **وباع ما قد ابتاعه فأدى منه عند أهدي وأصدق**
 فأعطى ذلك ما بقى **ودفع إلى السلطان ما قد دفع إلى غير هذا ومثاله فيما**

١١١ في أبي بكر بن محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام

اجمع جهل منه او يعلم ثم ندع على يده • فتاب الى ربه • واراد الخلاص فادخل
 فيه من الظالم وغيرهما وديون اخذها على رصدها وتبعها وضمان لمزده فوشى على
 العود والخطا فلما اوجده فخلاه صده وتسلم ما يبدى في حياته وحل له ان يؤخره الى
 فائدة ان يحوار صبي به ام ليس كذلك • قال **خوارجي** في هذا ان الله باور اليمان
 والعدل والاحسان ونهى عن الكفر والعصيان • والجور والطغيان • ونهى
 حل ذكره وعز فيه ما به ما وعند يوحى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
 الاثم والعدوان فيهما ردى على تحتهم في موضع والوقت تعالى تعالى فلما تم في
 الفواحش ما طبع منها وبطن والاثم والفي غير الحق ومن تشكروا بالله بالبر والعدل به
 سلطانا ومن تقولوا على الله لا تعلمون وقال تعالى فاذن مؤذن بينهم ان لعنت الله
 على الظالمين وقال تعالى وقال موسى ربي علم من جاء باهدي من عنده ويكون له
 عاقبة الدار اشد ليلجح الظالمون • وتوعد على ذلك في التحريم بالعذاب الاليم • فقال
 تعالى ان الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم طريقا ولا يهديهم
 خالدين فيها ابدا وكان ذلك على الله يسيرا • وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا
 اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مكرم ولا تعقلوا انفسكم ان الله
 كان بكم رحيما • **ورفع** كذلك وانا وظلما انفسهم نصليهم نالوا وكان ذلك على الله
 يسيرا • وقال تعالى ثم قيل للذين ظلموا من قوا عذاب الجحيم يخرجون الى ما
 كنتم تكسبون • ويستنبطوا حق هو قولي ورتب الله الحق وما انتم بمعجزين
 ولولا ان كل نفس ظلمت ما في الارض الا فسادت به وفسد في الدلعة لما لم للعدا
 وقضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون • وقال تعالى لهم وجهم مهاده ووفهم
 غواش وكذا ذكر في المظالمين • وقال تعالى ولا تتركوا الذين ظلموا فتمسكم
 النار وانتم وروى من اولياؤكم لا ينصرون • وقال ولا تطعوا غفلا قلبه
 عن ذكرنا ولا تتبع هواه وكان امره فطرا • **وقل** الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن
 ومن شاء فليكفر فانا اعتدنا للظالمين نالما احاطهم سلا فهاون يستغيثوا
 يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه فليس الشايب وسأوت وتقا • وقال تعالى

والله لا يهدي القوم الظالمين **والطاهر** جرحهم من عليهم لعنت الله والملائكة ينطقون
أجمعين خلاص فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون **الأل** الذين تابوا ويعد
ذلك وصالحوا فإن الله غفور ● **الغفر** هذا الذي في الذكر الحكيم وفي الحديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما الناس لتظلموا فإن العدا كالبطن اجاب عليه
ساستهم وايدى اياكم وإن العدا لا يرضى بكم بالمعصية وقال عليه السلام أشد الناس عذبا
يوم القيمة الظالم وقال صلى الله عليه وسلم ما وعدتكم العدا وعتيتهم
ولم يشفقكم **الحمة** العدا ● وقال صلى الله عليه وسلم ويل للأعداء وويل للعدا وويل
للعولية ما هم قوم يعنقون يوم القيمة فالسماؤ بذابهم يودون لولو يعملوا
قطان وقال صلى الله عليه وسلم إن العدا على الظالم فإذا أخذ لم يغلبه ثم إذا أخذ
ربك إذا أخذ القوي وهو ظالمته إذا أخذته لم يغلبه ثم إذا أخذ
صنفان من قوم لا تهاشم شعاع في إمام ظالم وغالي في الدين ما رث فيه ويفتح لكم مشا
الارض ومغارها ما أكلها في النار الذي اتقى الله وآذى الامانة وروي عنه عليه
السلام أنه قال شئكون ويعدى أو لا يكذبون وظلمون فمن صدقهم بكذبهم
وعانهم على ظلمهم فليس فيهم مني ولست منهم ● وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أن الله لعن بني سبيل إذا خا لطوا الظالمين في موايشهم وقال صلى
الله عليه وسلم من سواد السم مع إمام جابر مسعود ومن جتمع مع إمام جابر رضي الله عنه
الله في ضحاضح والنار ● وقال صلى الله عليه وسلم من مشى مع ظالم وهو يعلم أنه ظالم
ضيق في الإسلام ● وقال عليه السلام لعن الله الظالمين وعوانهم وعوانهم وعوانهم
ولو عنة فلم ● وقال عليه السلام يحشد الظلمة وعوانهم وعوانهم بعنة فلم أو عنة
إلى النار ● وفي الأثر عن علي بن أبي طالب فلا تملقتم خرافة عينا عليه ولا تملقتم
فأذهبوا عنه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول يا ابن آدم عمل الخبيرو روح المست
فانت إذا جود صادق الاوان الظلم ثلاثة فظلم لا يغفر وذنب لا يترك وذنب مغفور
لا يطلب فلما الظلم الذي لا يغفر فالشكر بالله قال سبحانه إن الله لا يغفر أن يشرك
به وإما الظلم الذي يغفر فظلم العبد نفسه من بعض الكفئات وإما الظلم الذي لا يترك

فظلم العباد بعضهم بعضاً • انفسا صرعا كما يشد بيليس هو حراً بالمدى
 ولا يضره بالسياط ولكنه يستصغر ذلك بعد فائده والتلون في دين الله حادثة
 فان جملة فيما اتفقوا عليه الحق خبر وفوقه فيما تحبون والباطل • وقال في موضع
 آخر للظالم والرجل ثلاث علامات بظلم وفوقه بالمعصية ورواه بالغلبة
 ويظهر الظلمة • وفي موضع آخر من قوله للظالم البادي غدا بكفة عضته اشابة
 الحقوله تعالى في يوم بعض الظالم على يديه الآية • حين يرى العذاب على الظالمين
 جزاء ذلك ما يوم القيمة • وفي قول ابن مسعود رضي الله عنه وان ظالمنا على مظلمنا
 بأكثر من بعض من الله عليه ولا • وفي قول أبي مودود ورواه عنه علي بن عتيق فلم يصلحوا ولم
 يرضوا ولم يحظوا ولا كما جعل الله عليه وله في ذلك كان عمله عباداً ورحم الله
 عليه الجنة بركه بعد الله غير تائب ولا راجع • وقال في موضع آخر ان خطا
 الأئمة هو عظم الخطا واشد على الناس بلاء وذلك انهم اذا خطوا قاتلوا على
 خطيئتهم هلكوا وهلكوا لا يصح على خطيئتهم بعد الحجية عليهم بالعلم بما اتوا به بما
 به هلكوا • وفي قول أبي أيوب وابن جرير الله في العلل المعصية موقفا عليها والشيخ
 تهاو يشعير عليها والكلوا ليس عليها انهم جميعا شكوا فيها لما اجتمعوا في معصية الله
 وهم في الغرة في العذاب مشركون • فمن صواب معصية او اعان غيره ممن لم ي
 تهاو وشاء العامل في امره وتوكل في ذلك فله عذاب عظيم • ورواه الحق بن
 محمد بن الاعرجي عن حماد بن محمد بن القائل ورواه عنه في هذه الاعنى هو
 في الاخرة اعنى طائل سبيل • وقال في موضع آخر وليس الاسلام يسمى به وتسمى
 وان تحل غير صدق اهل ولكن من حافظ عليه واستكمل وكان منه على طريقه للشيعة
 باخلافه العظيمة على ربه الكثرة • المبلغ بها اليه للوصول كما الدينة مع مجانبته
 الحيانة وادارة الامانة وفضل السلب والبطانة • وباصا عذاته • وطاعته اهل
 الحيانة ويطاقت • يستدح العبد من حيث لا يعلم ويخسر في ذلك ويندم ويحبط
 منه العمل • ويخرج منه في القلب العلل وتحل به المقت الكبر ويصيرها الى اهل
 التحسين فيساو مثلاً ونس للظالمين بلاء • وفي قول الشيخ محمد بن محبوب رحمة

ان المسلمين قالوا في سيرهم ان خرج بينهم ولايتهم اهل طاعة الله على طاعتهم وعداوة
اهل عصي الله على عصيتهم وخلع اتباعهم الذين شذوا على اعضادهم وانفردوا
طهر جوهرهم الذي عملوا به في عباد الله وبلاذه فهذا العامل في قتلهم جوهرهم في عباد
الله باخذة مواهبهم للظلمة وكيفية وليس باهل ان ياهن المسلمون على مواهبهم لان
المسلمين عليهم ادبها والى اهلها الذين رضوا الله عنهم والى من يامنوه في دينه على
ادبها في اهلها وادام او غير من المسلمين • فاذا ادبها الى غير الامانة وكان عليهم
ادبها الى اهلها ولم يرض عنهم فاعطوا الحق انه عن حق الله وعامله وغيره وقال في
موضع آخر في صريح القول العمل لم يثبت لما سمع الايمان ولا ثوابه عند الله
ولا عند المسلمين ولا محل ولا يثبت عند المسلمين والبراءة منه واجبة عليهم وهو لا يملك
اذا كانوا ممن يقولون المسلمون وهم مع منهم فضيحت ائمتهم بركوب منكروا وشي
بتر معروف فقد جازى اللطافة والخلعوا عن الاسلام لان يقولوا وعلى العلماء
ان يادبهم بالمعروف ونهوا عن المنكر فكانت العداية جارية بينهم وبينهم فاذا
خافهم على انفسهم وعلى دماءهم وسعهم التقية في القول في الظاهر وجبت عليهم
البراءة منهم في السر فلم يؤدوا لهم كما هم ولم يتولوا لهم شيئا وانما اهل الامانة وفق
الحق في حكم يحكمون به بين الناس بالعدل يكونون هم الذين يتولون النفاذ في
وسماح البيئات عليهم والسؤال عنها اهل التقية عندهم ويتولون تنفيذها • فاما
الاحكام التي يحكم بها اهل الجور والخون في اهل الدعوة فلا يتولوا المسلمون تنفيذها
لهم ولا يجوز ظهورهم في الصدقات من المسلمين ولا في غيرهم لان الذي
خزونه من صدقات المسلمين الجايزين ليس من غير المسلمين ولما هو منهم
غضبهم وهم غضب الناس وامن على عصيتهم فهو ظالم لهم وان الذي اخذوا من غير
المسلمين ليس للمسلمين ان ياخذوه لانهم ليس يحكم عليهم ولا يمنعهم فاخذهم
ذلك منهم جوهرهم وانما يجوز التقية في القول في العمل • قال رحمه الله عن النبي
على اهلها وعاملهم على جوهرهم وعاملهم ولم يترك عليهم المنكر ولم يوا بالموافق وغير

ان ياتي عليه حال التقيد فمنهم ومنهم الذي اذكره في اوله ان اعلمه ومن
 على نفسه ان يستقيم فان ذلك عليه وان لم يمكنه فليس هو كذا باهل ولا ينفذ في
 الاسلام ولا يوقف عنهم ولا عن العلماء ولا عن الاتباع فكلمهم خارجون واسم
 الاسلام وثوابه عند الله وعند المسلمين الا وثاب واصالح فان الله يتوب عليهم
 ويقبل المسلمات **وتبين** وقال في موضع آخر فقد بينا لكم ان ليس للامام ان ياخذ
 صدقات ولا يجبر ولا ينفذ في الجباية وحكمهم وغيرهم ولا يحل لغير المسلمين
 ان يجبر صدقات المسلمين الجباية الذين لا يحكون بكتاب الله وسنة نبيه
 واثار ائمة الهدى ولا يجرى على هذه الصفات المسلمين انما اخذها الظالمون
 ولا يفعل هذا احد المسلمين الصادقين في ايمانهم وفي قول الشيخ ابو المكارم رحمه الله
 والله لا يجوز لغير المسلمين الظلم ولا يكتسبه **وقال** في موضع آخر قد بين المسكون
 ان الجباية واتباعهم **وعلى** وكل من يقع على المسلمين فامتنع بحقوقه وقوف الله
 او حذر من رد الله او حكم بغيره والى الله فكل هو كذا من ضالون منافقون فاما
 سقون يدعون الى ترك طاعة الله والى الاضلال فاما من جرد من الدين الله تعالى وفي
 قول الشيخ محمد الباقر ان الناس والناس من المشركين احاد او جبار الله معاندا
 او سكا فوجد في كونه بعضهم اذ ومعهما في ظلمه وعدوانه او مخالف الدين **الذي**
 الذي يحسن عليه وسكا فوجد ومعه على معاصيه **قائل** الله اقواما من اوطاعه
 الله الجباية واعمال انسابهم وسلطانهم ولم ينظر اجمع ذلك فيفساد اديانهم في
 تعدد الجور وركوبهم للمكروه وفي قول الشيخ باي سعيد رحمه الله ورواه عن علي
 ظلم شيعي والمعونة سلطانا او غيره من الظالمين من يغلب بالظلم وقهر به
 فاعان على ظلمه قليلا او كثيرا والمعونة بكلمة او عدة دولة او يد **قيل** او كتاب
 فاصلا بذلك للمعونة للظالم على ظلمه في ان قيل في هذا الكلام كبري كجانب للظلمة
 قليلا او كثيرا **وقال** في موضع آخر ورواه عن ظالم على ظلمه الجباية او غيرهم
 من الظالمين الظاهر ظلمهم بكلمة او عدة دولة او معونة على باطل وقيل او كثير

فذلك كله والكجاين • والحكم جاري على رتبة الاسم في المعونة والبر والظلم
والضمان من خصص حكمه وهو من لم يلزم ضمانا بالمعونة يلزمه اللثم والظلم والبر
والضمان ثابت على اتخاذ دلل اوديم واخذ برهما واقر وهو طاع فعمل باو فكل
مظنلا وضامنون فانظر يا اوكي الاباب في هذه الايات والادبار وادوارها
وصحاح الاثار عن هؤلاء الاخبار فان فيها ما يدل على ان قليل البعير وكثيره حرام في
دين الاسلام فان موضع الحاقة والاثم يمكن تلبس بشيء والبيع الظالم • ولا شك في
كون بيع علي عليه السلام في حقه لجملة غادرها والمال بالعدو مصل عليها او اعان ذلك
عائنه مبلغ اليها او اشبهه بيدا ولسان او بما يكون والاركان ورضي في نفسه
في اخذها على اي حد كان من دينه في السقالات وانها كما من مآدان تحت يده في
حاله واذا كان الاوكي لك في حق وظلم او اعان قليلا فكيف يستحق في ظلم
او تارة على طول الاصل لا في حق او اوضح كذا الاعظم والار • او يجوز في الاعانة
الاثم والعدوان ان يكون في الخارج منها في حقه فيكون والادعوان ولا شك في
المعبر من ان اعانته في حق فهو له شرك في ثمنه ورضي في الشركة الى الضمان لوجود ظلمه
لاشعاع نفس الظلم وقوله هل العلم • وهذا كانه في طانه لانه الظالم واكثر افعاله
على وجه المظالم وقد حمل على ظلمه والاثم والادعوان في حقه في حقه بعد
ووالا واجب على من يولي مظلمة في حقه لعدم عدله ان يجعل النظر في خلاص نفسه طاروا
في ايام المهلة باعلا ما يمكن فقد عليه والجهل فان وزر الذي انقص ظلمه قد
انقص قدره مع وريه اوه • حواحق الغلي عند ورفس الحق فعمل به او قد خلع بقة
الاسلام وعنده لان الظالم كافر واكفا وظالم ويكفره ثم لا محالة عن ذلك في حال كيف
ما يكون ظلمه في نفس حال ويجوز على هذا ان لا يجوز على ظلمه لذوي الافراد ومن
يكون من اجل الدنكار والابح والسا في ذكر ان وناش حق الديار ومن لا عقل لمن
الناس وغيرهم واكمل الاموالهم بالباطل الى على قياس فابي خرج له يخرج به عن هذا
الوعيد على طانه واللحن في الدنيا والاخرة والتهديد بالعذاب الشديد لمن تلمه

والعبد • والركب لشوقه ذلك على التمس والاستحلال هناك في الحال وعليه
 الدينونة بالسؤال فان ورأى العذاب في المال الذي خرج كتاب الى الله
 تعالى وان في موضع الانتهاء كما ان يتبعه باذنه بالزوم في الجماع بالعد
 والركب لما يبق في يديه او قيمته والمثل فيما اتلفه ولم يقدر على رده فلزمه
 في غرضه ان يكون على هذا بعد التوبة وظلمه كرفع ثأله اثمه في أي موضع
 ذلك فقد عليه في حين فانه ما لا عدل كما جعله في العالم في تركابه لشئ ^{المطال}
 بعد قيام الحق عليه بين ولا يري وان ظن جوارحه فانه ما يسع جهله ما لم
 يركبه وظنه لحاله غير موجب في لوجه لوجود عذره في موضع الانتهاء كما يدين
 بتقريبه ولا في موضع الدينونة بالتحلاله وبعد الوقوع فلا بد وان يلزمه كون
 الرجوع الى الله بالتوبة والاستغفار والدينونة باذنه بالزوم في الجماع من
 غير ما تأخر في الليل الى النهار وعلى العكس فيما يلزمه في المال والنفس وان ياتي
 بها على الوجه الذي ينبغي وطريقا **لواجب** في فروعها على حال في موضع التمس
 او التحلال واجاز لان يلحقه الذي في لزومه لم يترك على اي من هذه في لزومه
 الى ان ينوي الا انه على رآيه في غير دينونة ما لم يحكم به عليه حكم بالعدول فلا فلا
 • ان ليس له ان يدين في غير موضع الدين جوارحه واطاع عليه حكم فلم يحمله
 علما انه مما يخرج لزومه في الدين او الرأى اوله مما لا يلزمه على حال في الشريعة
 فانه ان كان ما يلزمه في التوبة والحكم في الرأى والعزم كما يلحق عن الحق فيه غير
 علم فان ذلك ما ليس له وما احسن العمل والاحتياط لمنزله في خلاصه لا
 فضل في موضع الاباحة لعدم الموانع وجوارحه والعدول بئله في عمله وان يكون
 في الرأى على عدله كما يبلغ اليه فقد عليه • وليس له في موضع الفدية على الاذنه
 لما زومه وحق لغرضه اوله في نفسه او ماله لان يتركه كما يلزمه في الزوم لثقت
 فيقدم ما لا يحق ان يقدم • فان الدين وما اشبهها لما يجوز تأخيرها وان
 ضيق على راي آخر في تأخيرها بعد لزومها الحضورها وان الاسراع في

تأديتها افضل والتأخير في موضع جواهره على رأي مما لا بأس به لانه اظهر والقول
به اكثر من هو الاصح والاشهر والارجح • والقول في التبعة مع قصد الاداء وكذلك
ما لم تقع للطالبة عما لم يأت له في التبعة عليه فيهما • وليس لظاهر ذلك انها في حكم العدة عند
اولى القدر مثل المطالب المحقق • بمقتضى الأصل في نفس الظاهر تسال الرجوع بالاداء
كل حين • وليس له ان يؤخرها في موضع قد رتب على ادائها الا اهلها او الورثون عنها
مقاهم في قبضها او قد عين ان كانت في يده بعدا ويقدر على فكها ويترفع في يده
او يقدر عليه منها عاقر ومكان فان لا يخرج به مع القدره على ردها على غير الرضا
• وان يخرج عن ردها بعد ان ابلغها فالغرم في موضع الانتهاء كما يدين بقوله با
لمثل لما يترك له مثل ولاد القهقهة فيما لا يترك فيه المثل وقوع التراضي على القيمة في
موضع جواهره من يجوز ضمه او يخرج منه محل وترك يبيع لورثه اياه او يبيع له
مورثا او ما اشبهه وشيئ يترك به بلكه وضمانه في ارجح او يترك على قوله ارجح
في موضع الذي اولا اختلاف بالاي كالذي باخذه من يتركه غصبا فما ارجح اليه
فهو على اختلاف في جواهره له • وعسى في الحل والترك بعد ان يمكنه من اخذه فيكون
على مقدمه من قبضه ان يكون كذلك في الذي والا في عليه وتكون هي على مقدمه
على غيرها والتابع والدون وامثالها والمحقوق التي تلزمه في غير مظلة وان رتب
بهما فاذا اخذت هما تكون على سواء بوجوهها وصحة لزومها في نفس الاداء وحلها
ونزول العدة بل لزوم تأديتها في موضع القدره على قضائها فان كان في الملا سعة
للمبيع اعطى كل واحد حقه حقه على حسب ما بلغ اليه وقد رتب في بيع الاداء على حله
اذ لا يجوز عليه ان يكلف فوق طاقتة وان ضاق عن الوفاء بالكل فالقول في
له على مقدار المحقوق بين الموطأ هو الذي يقضى له فلا يجازيه في غيره باصول
• وان دفع لهم في يده جملة يقتسمونها فيما بينهم جائله ان لم يكن هناك مانع
بالحق في ذلك وللا القسمة له كذلك لانه في معنى الحكم وعليه العدة فيما بينهم
• وليس له ان يحكم على نفسه لغيره في هذا الموضع ولا عليهم الا ان يكون في حكم الحق

عند بليلته ان لو نزلوا الى عدل القضاء فيد • فان امكده على الواسع والرضى
ان يدفع اليهم ما لهم عليه في فعة واحدة او على القوالي في احدا بعد احدا والد
فالقوة بينهم في موضع التنازع في هذا لا يتم حتى علمهم عليه السهم بل انه
ثم الذي يليه الى اخرهم فان لا في شيء منها او نقص عن مقدار ما يكون له
فيستحقه كل واحد منهم لا عن رضى يجوز له منهم لم يحز له ذلك ولا يمكن ان لا
عليهما الرجوع بقدر الزيادة التي اعطى ونه في عدل القسمه لا يتم شرح
في المال فلا زيادة لاحد عما يكون له • وان اعطى احدا حقه دون غيره فكذلك
على هذا الحال • وفي قول ثان انه لا باس عليهما لجوازهما ما لم يرفع عليه
عرائه الى الحاكم • وفي قول ثالث فالتجوز عليه فيمنعه وان يحدث في المدة
حدثا فان فعل بعد لم يقد عدل عن طريقه العدل بخار وعلم كل واحد منهما ما
بعد العلم الرجوع عن الظلم الى ما يكون في الحكم • فلو بعد على مقدار ما لم يجر
في هذا الموضع غير على حال • وان خفي عليه في شيء منها مقداره فالتجوز له
هو الوجه فيد حق يري انه قد خرج منه وغيره خيف على غيره لزيادة على ما
يتجوز في نفسه انه مقدار حقه ونقص في موضع غير المال عن الوفاء بما عليه التبر
جائز في الحق وان عمي عليه احد العطاء وكان فيهم ولا يمكن له رجوع الا فيه
الواجب التجوز ولو يكن الرضى له عادونه في العدل • وانما هو الرضى لمع في
الاستقامه بين ذلها والا فلا وجد لها وجهها وباب التنازع فلا لها في هذا
المقام موضع يكون فيه وليس له ان يعمل به لاحد منهم على احد الا باذن وانما
له ذلك على نيته الفضل ان لو كان في ذلك عما لو كان فضل الرضى له منهم الرضى به
والا فاللوازم او في المال في لاصق الخلف يبدلها على حاله • وما يتجوز بعد
القضوه فان ابداه منه بعد ان اخرج في يديه ولم يكن شيئا مما يحكم
عليه به فيما يحدث له من اعد البراءة شيء والا فهو عليه ولا يبرأ له منه حتى
يؤديه او يرجع بالحق اليه وان كتمهم شيئا مما يلزمه ان يبدله لهم فقد اتجوز
ما لهم

ما حكم بالخيانة والبلية كسب شيء لأن عليه ان يكون الحاكم على نفسه لعقوبة بما حكم
 به ساكن العدل في ذلك ما فوق الملاك • وليس له ان يدخل لنفسه والعين ما لا
 عليه وفي قول ثاني انه قوته في يومه وتوحيه لكسونه لا غير لان يكون له في
 العيال يلزمه عوكم في الحال فلم تقف يومهم وكسوة مثلهم حين لزومها عليه
 لهم فتكون في المال وفي قوله ثالث ان له منزله اولا بدله ويسكن يكون فيه
 فان كان فيه فضل في ترك مقدار الكفاية له ولكن يلزمه كنفه فان كان فيه بستان
 لا يمكن ان يتركه الا في جامله تركه على هذا الذي اولا يحكم عليه به في الدين
 على قيان وفي قول رابع ان له خادم الذي يقوم له في امره بطعامه ويشربه ولباسه
 وما اشبهها على احتاج اليه ولا بد له في ورينه ودينه ولا يقدر عليه الا به وكذلك
 فعله الذي يمشي به وان كان لا يمكنه المشي في طلب قوته وشربه الا بدله فله
 في له وباله والقول فيما لا بد له والا في كذلك • وفي قول خامس ان له محبس
 مصفى صحيفه وكتبه العلم والحكمة التي تدعو الى هذه وتنقذ من طرقة شر كان
 او شعور فلا فرق فيما بينهما وعسى في هذا ان يكون فمن يكون اهله كذلك وان
 كان من اهله الصغار فالقول في اللذة التي لا بد له منها كذلك وعلى المستوفى
 يعمل بما لا وهذه والادراك عدل • وليس له ان يجاوز الى غيره مما لا بد له ان
 كان له نظره الا في استدراكه فله باهل البصر كان الا وفيه اليه فان رجع الى
 الى والادوية وحكام العدل فاي شيء منها حكم به عليه لو كان يؤديه ولم يجز له ان
 يمتنع منه الطارئة واعماله ان يعمل بما فوقه كزيادة لوطائه ما لم يمتنع من العمل
 به مانع بالحق وجهه اخرى يكون الانقياد ثم لا والحاكم احي • والمحاضر
 وزيدان والغائبون بعد قيام الحجة بالطلب منهم لما حكم عليه او يقوم فيه
 مقامهم سواء • وليس له ان يدفع حاض الغائب في موضع المكنته والاداء
 ما لا يلزم له ولان يدفع لمن لم يطلبه بعد عماله عليه شيئا يدفعه له ابدلا وان كان
 فيما به بطلب شيء اجل فله مقدار ما ينوبه فيكون موقوف الى حله فاذا انقضى

اجله المسمى له دفع اليد وجواز قبضه قبل حصوله عن غيره من عليه مختلف فيه
 • وهما المران يوضح ما يبدى به من غاياته على مقدار ما هو عليه في علمه
 الذي لا يشك فيه فعرضه منهم فيما يوجب من دين او ضمان لغيره معارض
 ونازعه في اقراره منازع والمحال ان يرضى الله بالبيضة لم يحز له ان يقضى به عليه
 في موضع ضيق المال عن الوفاء بما فيه وعسى ان لا يخرج جوله وعنده الذي
 لمن لا عدل ولا نفسه او غيره من له ان يعمل به له وفي نفسه ان لا يخرج لعلمه
 الذي ليس له ان يشد فيه فكيف يمنع وان يودي ما قد لزمه في دفعه الى
 الذي جواره من عدل ما لم يرفع عليه في تلزمه طاعته في الحكم وزوي العدل
 في ظاهره وفي قول الثاني ما لم يحكم به في المال • وفي قول الثالث ما لم يحكم عليه
 ما لم يحكمه وفي قول الرابع ما لم يغلسه ومع ان خلاسه ولو لم يرفع اوجه اليد خلا
 يدخل في حجة لغيره عليه الا ما تقدم في لزومه او كان معه نفسى ان يختلف
 في دخول من له ان اخذ به من بعد او بالثبوت وقيل وصدق في اقراره
 على حال فان شركه المقتل محقق فيما يكون له في المال • وليس لمن دعاة وتلزمه
 طاعته في الحكم الا ان يجيبه الى ادعاء اليد وحكم به فيما يشترطه من عدل
 الذي تقدم في العلم ولا يجوز له ان يلوي عنه موضوعا عن حاكمه الى غير
 من الراي فان ذلك ما لا يوسع فيه من لزمه عدل وان كان في رايه اعدل
 منه لان الاوقد خرج ويبدى فاني يكون له ولما يرجع اليه ويلزمه من
 بعدهم ان يسعي لمن اقر له فانه بعد عليه • وان اخبره الحاكم في الحال عن
 مشاركتها وكذا الفاعل فهو باق على حاله يودي به ويخرج منه بما يبدى
 وعليه الاجتهاد في الخلاص من الجميع كما قد مر في غير تقصير في لازم ولا تقريط
 فيما حشد وان يرضى على نفسه فيما ياتى بهم الذي يحكم به عليه والقبضه
 فان كان وزوي المنايع فعلى مقدار ما يكون منها في كل شهر وقلة
 او كثرة في جنب ما يحتاج اليه بالمعروف لبقوله ومن يلزمه قوله ما لا بد

له من ان كان له عوله وغیره ما تحدد للسوي في حدود الاعلى والاسفل على الكفاية
 • وان كان من اجل المصلحة فله نصها ان كان له عول ولا ثلثها ان في قول ثالث ان
 له ولعالمه ثلثها وان لم يكونا فله نصها وفي قول ثالث ان له وكسبه نصفه وفي
 قول رابع ان له ثلثه وفي قول خامس ثلثي كسبه وفي قول سادس على قدر ما يكون من ثلثه
 او اكثر وفي قول سابع ان له ما يحتاج اليه ولكن بعوله في لازم وان فصل فيه حكمه في
 في هذا ان يكون هو الاول والآخر في النظر كانه اقوى وعليه ان يعمل بما لا يضر
 وهذه الاثر والراجح ولما ان يتبع الاحسن لمع في الاحتاط المراه ما لم يكن غلط
 هناك ما دفع له في ذلك • فان رآى ما قل على المراه منه فوقع فيما بينهم التنازع
 فلا لزوم له في تركه فان حكم عليه بدون ما اثاره فلو رجع الى ما اثاره ان لم يرد فعد
 عنه بالحق دافع • وان حكم عليه فهو عازل لزمه حكمه ولم يكن له ان يختار غيره ما هو
 دونه وان كان في المراه اقوى او صحت وانما له ان يعمل به وقبل ان يقضي عليه كذلك
 واما بعد الحكم فلا وعليه بذل الجهد وفي خلاف نفسه فانفكها واسرها هي به والقيود
 حتى يحل عنها ففتح منها بآراء اللوازم واجتناب المحام للذالكفين وان لا يذبح
 ونفسه جهلا بقدر عليه في خلاصها وحقوقه تعالى وحقوق عباده على العليح
 واداءها في دين الاسلام لا على وجه الملايحة والمجاهد • فلعلى وعيسى بن يوسف
 وان يحول له بعد العصر لادائه الخلاص من بعضه ما قد لزمه والديون والاشياح
 والضممان لوجود المال والوحيد الخلال لكثرة الطلب البالغ فيها يؤدى به على العليح
 لاداءه مع الاقتصاد في معاشه ولباسه والاقتصاد على ماله فيها وتركها ليس لغيرها
 مثل ثلثه العليم والاشهاد والنفوذ والعدالة التي لا ضرر عليه في تركها الا في موضع
 ما يكون ادوية حتى يفرج الله عليه بالآفة في الجموع او تحضره الوفاة على الاجتهاد
 في الخلاص فيكون مؤديا للضمان لا يلزمه ما لا يقدر عليه في شيء على حلال • وعلى
 غيره ان لا يبله حال عدمه فيما عليه وحقق فيكمه لان له عليه في عشره من
 حكم الله ان ينظر الى ميسرته فهو رقيق وفي تركه انما ان مطلق العفو مطلق • وعلى

كل منهما ان يكون المنصف لنفسه وطالب في الميزنة للآخر فان يؤدبه اليوم طوعاً
ولا فلا بد له خلاف ان يؤدبه اية بمعنى آخر كرها • فان نطوع عليه بالمعنى الآت
او الحلال او الكفر في موضع طالع يمنع تحريمه والا فحق له عليه باق حتى يسلمه اية ولا
ضرب • وابق في دينه والمظالم فليس له ان يؤدبه فيما الغارم ولا فيما يلزمه فيكون
عليه وضمان او دين وطاشهم ما شئ لان لا هله للغير وهم وعليه ان
في ردة اليهم يملح قدرته فيعطى كل شئ وهو له او يقوم فيه مقامه في
حياته او صار اليه بعد وفاته ودارث او غيره وحكمة لمن اخذ منه حق يبيع
الله لغيرة فوجه الى مخرج له لان اخذ على وجه الظلم فهو في يده مال مضمون
لمن له حتى يخرج منه بوجدي له وضمان فكيف يجوز له ان يخرج ما قدر له
بوجه الى يقوم فيه مقامه الى الماعية كذا كذا فهم على كذا ولا يهين الا يملكه
اللام الا ان يصح معه فيما المزاولة انه قد وضع في مصالح وفيما يكون في
مصالح طالع على ما راسع فمعون به • ولو انه تولى النفاق فيما يجوز له
على معنى الاحتساب في موضع عدمه في الحال لكن يقوم بامر في النفس والمال
من هو او فيهما منه كان هو الاولية ومعنى الاصل ما قدر له فصار في
ضمان وعله المظالم او غيرها وجميع ما في يده له على هذا يكون وان كان
في الاصل غير مضمون • وكان منها الغير واحد فهو حمله ويكون لهم فلا يبر
الى خدمهم وان اخذ من ذلك الواحد الا باذنه في موضع ثبوته في الحق او يكون
بحد الثقة والادانة فيجوز له على معنى الرسالة لمن هو لهم ويحرمه في الواسع
على الا طمنا ان اخبره بما يدله على انه قد صار اليهم او الى من يكون باوهم
بدلاً منهم او غيرهم في موضع جوازهم والا فالصواب في ردة ان يدعوا الى
جملة الشكاء جملة واحدة • وليس عليه وقسمه فيما بينهم من جهة اخذ شئ
وان توسع عما جاز له على هذا واوله لم يحزن ان يخطا في دينه لانه موضع اى
واختلاف الاري حتى في السابق والغاصب على ما جاء فيهما وان كان بعد
على

على حالهما فكيف من هود و نهما فلا يكون ادنى واضم **●** بل في غير وجه صحيح
فيه لغوي قبل القبض او بعده فكله كما لا يتعري في الماري والاختلاف بالاري
وعلى قول لا يجزئ فمن يكون كذلك فهو على حاله باقي في ضمانه **●** وان سلمه
اليه حتى يصح معه فيه ما به في الحكم او الجواز فالزوم فصار عليه و لم يرد عليهم
او لم يكن منهم فيما يجوز لهم وعليهم او فيما يجوز ان يوضع فيه على الخصوص
فمن يجوز عليه مثله في ماله فيخرج له جوارحه و ضمانه في الحكم والواسع **●** وعلى
هذا فان فهم الغاييب في المصدر وغيره و حيث لا يناله ولا يقد على الملوغاة
لا يمكنه في الحال او على حاله فيلزم صح فيما لم يرد على العدل لقيامه بما هو متيقن
او يحيل يكون له في موضع التجهيز عليه في الحكم **●** وتحتسب **●** ثقة في موضع ما يلزمه
او يجوز له على التوسع منه عما جاز له في الواسع ولا فليصح او في الحكم او الجواز
و يقوم في الجماعة مقامه حال عدمه حتى يقيم له وكيل في القبض والمقاسمة يصلح
لان يقام فيهما غير ذيه اليه ويكون ذلك له وعليه والموكيل في ذلك كذلك **●** وان وكل
في القسمة ولم يذكر القبض منع والادباجة فالوكيل بالختيار فيما بين القبض **●** فكله
فان قبضه خرج بهذا و ضمانه **●** فاعل عنه ما اقبل به في ضمانه فان اعاد الوكيل
اليه صار معنى الامانة في يد به وان تركه بعد القسمة ولم يقبضه يعني في يده على
حاله حتى يجعل اليه له فيه رازمه وجا ويفتح له جوده لخلاصه في جوارحه **●** علوا
في الخلاص بوجبه وعسى في المحتسب الثقة على جوارحه له به في الواسع ان يكون
في الغاييب على ما عفاه وقول اهل العلم لا في اجماع ولا اتفاق لري نعله في جوارحه
لا في ثبوت في الحكم فانه مما لا يثبت على غيره **●** لعدته حضوره الا بالاضطرار
ولا على ولا يمكنه حكمه ان لم يقد بعد ان يمكنه **●** وان كان مالا يختلف في الزوم
او جوارحه في حقه لعدم و يقوم به الجاني في الحكم فانه كذلك لا محالة عن ذلك وعلى هذا
في المحتسب **●** فله وعليه فان قبض بعد المقاسمة فهو لا على ما ينبغي في العدل فيها
حق ويقاسم له بالحق في يده هذا و ضمانه يخرج معنى الاختلاف حتى يصح

معدا ان يبلغ الى اوجه على وجه يخرج به ما قد دخل فيه فلهذا وفيها يجوز ان ينافر
 فيه من الصلاح لمن جاز له في موضع جوازها فيكون فيه بطلانها **والضمان**
 وان رضى الله بعد ان يقبضه على نيته حفظه لهم كحقه معقلا لاختلاف في انه يكون
 امانة او يبقى على حاله والضمان ان لم يقبضه كذلك فهو على حاله بعد حتى يؤديه
 الى وجهه او يحجزه فيما يجوز له على وجهه **والجواز** وان رضى الله وجوده طولا
 جاز له الموضع الحاجة الى الخلاص من الغرض عليه وفي ضمانه خوفان **كثرة** ط
 الشعب **في الحقوق** زيادة اخرى على ما هو به بلحقها بالذي يجري في الوحي اذ
 لا يجوز ذلك منها ان يقع عليها فيكون فيها اولى شيء منها فمن يملكه الشك في
 فيمكن في التحسين ان يسلّم الله ما فيه وحققه نصا عليه ان يقاسمهم له على
 معقلا احتسابا في موضع ما يلزمه او يجوز له لمن لا يحضه ولا يقدّر ان يبلغ اليه
 او يملكه على كونه في موضع ما لا يكون له قائم عن تقوم به الحجة في الحكم والوسع
 فيكون اولى منه ان كان له موقف يتركها على ذلك يدخل فيه من القسم وانما
 بغيره واهل البصر والادبانية والنظر فيها كالحاج في هذا الى قسمه فان الاو فيها ط
 يكال الزور ان كانا بسرا **وان كان لا يتعوى والاختلاف** بالاي فانه
 في موضع ما لا يختلف في الجوزة والذو او يكونان مما يسع كل منهما المجموع
 فيمكن في كل واحد في قسمه ان يكون على حده الا ان يقع التراضي على اوجان
 فيها في موضع ما لا يمنع وتوزع على الصانع بالحق وعنوان لا يحتاج فيها
 الى الوعد على حال **وقيل** لا بد منها في قسمها الا بالصحة في موضع جوازها على
 غيرها **واخر** من العوض عن الكيل والوزن فيجوز في قسمه على الواسع ان يكون
 بالقيمة في موضع ما يكون فيه المصلحة لمن لا يتعوى ونفسه اظهر والادب عليه له
 ليقسم عند هو الذي به يحكم **وجميع** ما لا يمكن فيه القسمة الا عندا كذا في قسمه
 يكون وان لم يكن في أصله شراكة فيما بينهم وانما اخذوا كل واحد منهم ما اخذ
 على حده ثم خلطه فصاروا لا يقدرون على تمييزها كل واحد منهم منهم بعينه فان رضي
 الجميع

الجميع ان يرون اليهم كذلك جاز له ذلك فلم يدفع من جواز دفعه وعسى في
 المقام الغير الحاضر ولا يمكن ان لا يضيف عليه الضم في موضع ما يكون
 صلاحه المتيقن له ولا يولد لانه في معنى ما تمكده وعليه ضمانه بالمثل او القيمة
 ان تزل اليها الرضا على الواسع او فيما لا يمتثل له في دفعه الى كل ذي حق من ذلك وغيره
 حقه كما يلزمه من مجوز له وغيره ما يحسن في شيء مما يكون له عليه مما يلزمه في
 ان يؤثر به اليه وفي هذا ما يدل على انه ليس يعطي عن الجهد ردا الا برضا
 مجوز له لانه دون الله فكيف يصح له ان مجوز له عليه لاعتراضه الى الاعتدال مما
 مجوز كذلك لان عليه في موضع لزوم المثل ان يعطي مثل ما لزمه عوضا اخذ
 بظلمة ما تمكده ولم يقد على ذلك ما ظلمه الا ما دونه وله على وجهه ان يعطي
 عن الردي جيد في موضع ما يكون في حاله فضلا ولا فلا جواز له الا برضا مجوز
 له عن عليه النقص من واصله على معنى الصلاح كمن لا يمكن له في نظر أهل المعرفة
 من ذي الصلاح جاز وان كان لا يثبت في الحكم الاول عائد عواضه في
 حال المثل في امكن العدم امكان غيره في حال الجواز في الحكم والجواز فيصح
 فيه لجوازه فيما ثبت له ولا بأس به مع الديونة باذنه كما يلزمه فيه لمن
 له فيما يسع في الواسع ما لا يغيره وله الحق فيه بالنقص وعليه ان يكون
 فيما اعلمه وليس عليه من علم الله فيما غاب من شيء عن علمه ولا علم غيره شيء حتى
 يذكره او يصح معه بالحق التي تكون له وعليه في حكم الظاهر حجة والا فالديونة
 في الجملة تكفي فيما قلناه حتى يصح معه ولا دينونة الا فيما يلزم دينه والدين ما
 لا يجوز عليه الا في جنابا وما صح معه من علمه وبغيره من تقوم به الحق عليه
 وحتى عليه ربه فهو الجوهل في حكمه يفي بدينه او التلف فله في المثل
 والقيمة فلا فرق في هذا بين الشيء وغيره وهما كان تلافا في معنى المبادلة
 بدفعه او انما قامه في البيع ثمنه فالبطلان فاسد البيع باطل عليه ان يسعي
 في رده الى اهله كما قد فان السعي في ذلك لانه فان عجزه فالرفع على ما وجب الحكم

وعلى قول الآخر يجوز ان يكون الخيار في هذا الموضع فان قد جاز ولا فالر
 لما لدن قدر عليه **●** وعسى في موضع الجع عن رة لعدم قيام الحجة له على صابر
 في يد على هذا فتمسك به او لغيرة والخواص ان يجوز له الرجوع الا صا في يده
 بذلك فليكون له الخيار فيما بينه والفرع على هذا الذي لانه معنى في البيع
 كمال الغير لا باذنه فان رضيه فانه جاز ان اتباعه والتمسك له والا فاما الله
 والبيع ليس بشئ وعلى البائع ان يسعى في رة ان قدر ولا والفرع له بالشروط
 او القصة على ما يوجب الحق في الحكم او يقع الرضا منهما على شئ فيهما وان يكن
 للبائع التمسك الذي باعه به بدلا وعرضه وعلى قول الآخر يجوز في البدل ان يكون
 له لا لغيرة في حكمه ان لم يعد على رة الى رة **●** وعليه غرض وان تلف كما يلزمه
 او يقع الرضا منهما على يد بعد ثبوت عوضا مما اعطى فيه فلو غرضه
 مثلا ان يذهب في غير شئ طال **●** وعلى هذا لعدم قيام الحجة في الرجوع او
 والخواص في الرد في موضع وان يكون لدان الوصف وكذا بالحجة التي هو في حكم الظالم
 حجة او وصف عند خصمه فامتنع ان يعطى الحق نفسه كما لو زعمه لمن له ثبوت
 طوعا او بقدر عليه كونه ان يكون البدل عوضا عن ميلان على كل منهما
 الرجوع فيه اذ خل فيه القيام الحجة بالصفة انه لغيرة دون الرضا **●** من رة
 وقد رجح هذا والمال في الرجوع فكان الغرض على هذا الامتناع بغير حق
 ولان كان في رة او لا فكان منه والاسباب في المال قد رجح عند
 في ثلثي الحال وتفي في رة الامتناع خصمه الرجوع فيه بظلمة ولا لاول امتناعه
 لجواز الوضعية في رجح سلما ما يدخل فيه ظالما ولو يكن اشق وذلك غلط لان
 لمعق آخر فصح لهذا في ثبوت عليه بعد الرجوع فيه عن ظلمه انه لا امتناع
 لا يحق لركه ما عليه وبذلك بالسو له بعد ان يرجع مع جاز لدان يرجع الى باقي
 يده ما اعطاه بدلا ما دفع اليه وقال الغير على وجه الظلم فامتنع من رة فصار
 له بالغرض وتفي في بدل الخصم فصح لدان يجعله بدلا عما في يده على الرضا منهما فان

مخرج على معنى الانتصار بعد الحج في موضع الغدرة عليها الحق مع اختلاف
 بالذي في غير النسخ على حال البدل والبيع مكان مقدار حق او دونه فيخرج
 جواز كذا على اي الذي في حجاج ولا اتفاق على ذلك اذ قيل فيه بالقيمة وقيل
 فيه بالبيع لغيرة فباخذ حقه وعند حقه او بمتاع مثلا له فان زاد على مقدار
 فالزيادة له **•** ويخرج فيه قول بالمنع وهذا كله فيما عدل للثلاث الاجزاء في
 الاكثر **•** وعسى في هذا ان يكون كذا في موضع ما يكون المنع والمدة لا يخرج
 حتى يكون له فيه الا انه يعلم ان امكنه والا فلا بد له وان يشهد له على ذلك يخرج
 على ان اتمان ليس له وعلمه ولا ان الشهادتي وان كان مما به يؤمر في مثله
 والاحتجاب لا يلزم وفي موضع ما يكون حق لعدم قيام الحج عليه فها صا
 اليه الا خارج على معنى الدعوى في غير صحة تقوم بها الحج عليه المسمى في ذلك
 فكذا كذا بل هو الاول وان يكون كذا في الاث في عسكه عاصا اليه باء على
 الرضى عاصا له بدلا فله على هذا غيرة لا تلاف له على ربه وحجة عن فكه وبه
 لمعنى ربه فكان له بالغ بعد ان ياد له غيرة فصا في يد غيرة فجاز له في المبادلة
 ان تمها فيكون البدل له بدلا وذلك للثمن بينه وبينه لما امتنع وبطلان بيله **•**
 يحق له ذلك بالمعنى على انه قد مضى به فاثبت على نفسه فصح هذا ان يحجره فيقصر
 قد صار في يده فيكون له **•** وعلى قول زيد بن الخطاب له ربه بين بدل الشيء وغیره فله
 اي شيء منها يحتاج فان قد لا بد رجوع ذلك الى يد زاعده او ياد له فاصا
 فكل منهما الخيارات في انعام كان بينهما بالعدو الرجوع الى اخذ كان له في الاصل
• ولا يباين فكله مما يخرج على الصواب في الذي على طاري فيه لها وللولاية **•** بعد
 ما بقي في ذلك الا انهما انصح الا وفيه كذلك فان مال عنهما فقد مضى الا وفيه في
 موضع جواز فاقضى ولا رة عليهم فيه على ذلك **•** الا وان يورده الخصار اليه
 بالمبادلة او البيع ويديه على هذا وسارق او غاصب على غير معنى الاحتفاظ
 في موضع لزوم عليه لانه يخرج معنى الاختلاف في جوازه لما قيل فيه بالمنع

والا با حرة وعلى كل منهما ان يسعى في خلاص نفسه في هذه الاشبهه فان رد في موضع
لزمه والى ربه جاز ولو يكن عليه ان يشرك الاخر فيه وان صار ربه اليه اللان يكون
بقوله لزمه عليه يمكن منه له والمنع فان الشكر فيه ولا اخبره ان امكده في موضع
ما يجزئه ولا اشهد له كما قلده وان رده الى راحته ويده على هذا العجيب ان يشا
في صفة بلوغه الى ربه هو له يخرج به عما يلزمه على ربه ولا يجزئه له فيه اللهم اللان
صح معناه قد خرج بعد الحيانة الى الثقة والعدالة والطاعة فمعصون بحسب له
على معنى الطماننة فيما صار في ربه مضمونا ان اخبره الله قد بلغ الى هذه وفيها يكون
فيه امين وان لم يجزئه على ربه اجابته ذلك لا على قوله فيخرج منه الا باذنه فانه
الاخلاص على قيامه حتى يصح معه بلوغه اليه على وجه يراه به ويكون له خلاصا
والا فلا وان كان البيع انما اوقعه حال عقدته على نفسه لا على ذلك المحرم ثم طاف
العقدان يكون هذا اذ كان البيع عليه والبيع له من راض او طر او موعود او بنيا
او حيوان وما اشبهها انما يتولد منها من جميع ما جاز بيعه للبايع وشروطه ^{المشترى}
من جهة حارة وناحية حتى الانسان وان سلم فيه الثمن فما اخذه من اموال الناس طالما
فانه لا يجزئه من ملكه جازا وعلى قوله لا يجوز لان يكون لمنه ما اذاه في نفسه
انما الاجل ما سلمه فيه وانه وفي قول الآخر ان لا يجزئه ان كان نوى في نفسه من
الشرا ان ينفعه منه الا فلا خبا ربه وعلى قوله لا يملك الا انه لم يجزئه في موضع ما
يكون له في كل قول على ربه فلو كان اشترى له عليه ضمان ما سلمه رطال الغير فيه فاما
ان يفسد البيع لاجله فلا عيبه ما يصح له ولعل قوله لا يقول بخبا ربه اصح
وتصرفه فيه شيء وما يلزمه او يباح له في الاصل وليس له ان يبيع او ياكل او يبيع
او هبته او صدقة او عتاق او قضاء الحق في دين او مظلمة او صلفا طرعى على
حال في موضع الاتفاق على الله له وعلى ربه في موضع الاختلاف بالذي حتى فيما
يجوز له تركه من جميع ما يجوز له فعله وان كان المخالف في شيء من هذا لما به نوى
وتعجيل اللوازم قضاء لها فان تركه فيما لم يجزئه تركه له لم يرفع عليه عار في

عن قولهم **●** وفي قول ثان حتى يصح معه وبعد الفعلة ما حكم عليه من الحق
 وفي قول ثالث حتى يحكم عليه بما صح حكم عليه وفي قول رابع ما لم يحكم عليه ما لم
 لغواؤه وفي قول خامس حتى يفلس **●** وعلى قيار كل قول منها فان اتى بشيء في ما لم
 مما لم يدخل على ما قد صح بعد ان كان ما قد حذر في كل على قياره لان الحدود في
 تجمع الحدود فتمنع على حصصها لانه يدخل فيه ما قد خرج عنه على حاله فيخرج
 ما قد دخل فيه بلا جدال **●** فكيف على هذا يجوز ان يصح ما جازوه الى غير ما يكون
 ثابتا كالمسبيل الى هذا ولا يجوز الفساد الترويج ولا التضييق بما يمكنه **●** والآراء
 على هذا على حال **●** وان لم يدخل الصلوة على الغواي في المال لانه معنى آخر فكيف
 يجوز ان يقدح بالتجسس فيهما الى الامانة ولا في غير ذلك وان قضوا بعد
 بتلك الامانة في الظالم والذبيون فهو كذلك لانه مطلق الدابة فلا يدخل تحت
 الجع على احد البشر **●** ولو صح ذكره وحكم لطل فيه حرم لانه ومنع المباح
 فالقول له محذور **●** والعمل به محذور فكيف يجوز في موضع ما لا جواز له في اجماع
 ولا في اتفاق **●** ولا اختلاف بالذي **●** وما جاز فيه الذي فكل الذي لم
 ان يكون فيه على ما جاز له فيما له وعليه ما كان الا فيه اكله فان رجح الى غيره
 واولا الا في موضع الخصم من ذلك في غيره من تكون له الحجة فيه في ظاهر
 الا فيكون النظر فيه الى وهو الاول له لا لغيره فيما يحكم به من هذا لا وعليه
 فاي فيه ما جاء به للظالم لصيرة او غيره في ما وان كان مستحلا فلا شيء عليه
 وبعد التوبة لا ردة ما يقع في يده الى هذه **●** والقول في بدله كذلك ما تلفه فلا
 عن فيه ما كان ان يقع عليه الاتفاق بوقا **●** وعسى بدل الشيء ان يكون
 غير الشيء نفسه على اري فيكون على اقيانه مما تلفه وعلى الامير فيما جابه على
 نفسه في هذا بامره مثل ما عليه والفهمان لانهما اشركا في موضع الخصم فيهما
 وعلى اسوات في موضع الكحل لا فيما اذهب على يدتهما من الظالم او يبقا
 ولا فرق فيهما بينهما لان كل واحد منهما ما خور بالجميع في الحكم وعليه تاديبه **●**

في موضع لزوم دلالة التعاون على التمسك والعدوان حتى يصح عند
 كان على هذا الاعوان بالآلة لهذا السلطان مما لزمها من الضمان
 والآلة • وان كان احدهما مستحلا والآخر في تركه لا احد منهما حاكما •
 وعلى كل واحد منهما ان يسعى في تحايل رقبته مما دخل فيه باذنا او قد لزمه
 طوعا بما يكون فيه له وجه خلاص قبل ان يؤخذ منه لانه له كنهان يوم
 لات حين مناص • وعليهما ان يخرج في تادية طاعتهما • وهذا للزوم
 بحضرهما في موضع القدرة في الحال على الوجه لعدم الموانع الموجبة لعدوها
 ان لو كانت في المال والنفس والعيال الا لا يلزم • كان على هذا ان عضي
 لوجوده يقفوا ابا الصخرة في البدن والار في حاله على نفسه وطاله ويجمع
 عياله في كل جهة هو موطنها والتي يكون تاركهم فيها مع ما يلزم لهم الى
 حد الرجوع • وعسى في الزاد والراجلة في موضع ما يحتاج له اليها او لا بد
 منها ان يكون على ذلك • والقول في الدلالة على ما يقدر على يبلغ منها اليه
 عن خبره منه ها او دليل لا يخشوا غده وموقف له الحق في زومه ومكانه
 القائم به في يومه كذلك وليس عليه ان يجري فيها الا يدري • وان يخرج الغير
 موضع معلوم ولا الى اور لا يعرف ولا يقدر ان يستدل بالموقفه بمعنى
 مفهوم • وانما عليه فهم موقف في الحال والوجود بلوغه فيقدر عليه عاملا
 ووجه الاحتيال والافالفة بالخرج في ثمة له متى امكنه فيما تدفعه لمعرفه
 • وان عرف المال الذي يملكه منه الضمان او التبعة جاز له ان يورثها الى من
 يكون له يوم الا لا حتى يصح معه انه لغوي حالهما • وفي قول الثاني انه
 ليس له ان يسلمه اليه حتى يصح انه له يوم لزوم ذلك عليه ولعل هذا ان يكون
 والا لا يصح لانه بما يمكن فيه كون هذه الانتقال فكيف يصح ان يكون
 له على حال الاعلى علم والى صحة موجبة حكمه ولا الشيء والاسباب الموجبة
 لمعنى الاطمئنان فيجوز في الواسع حتى يصح غيره • وداخلى عليه وذهب
 عن

عن علم فهو في يد يد ولا يلزمه خروج ولا في غيره ان تلف حتى يعرف فيكون علم
 ما يلزمه في الحكم ويجوز في الواسع النطاق ان يقوم فيه مقام ما تحفظه الموت ^{عليه}
 ذكره فيوصي به على الصفة ويشهد عليه كما اوصى الله في كتابه رغبنا في الثواب ^{وعلى}
 وعقاب ان امكنا الاشهاد كذلك لا تفكنا امكنا حتى نحدو يكون في موضع ^{ففيه}
 وعليه في ظاهر الاصل والا فلا بد من الحدو فيما لا يقدر عليه وفي قول ثالث ^{فيما}
 لا يدري ربه في الحال لا يجر معرفته في حال ان يكون ليست مال المسلمين ^{على}
 ان صح فيجوز فيه جميع يجوز في بيت المال وشئ وفي قول ثالث انه يجعل
 في بيت المال على سبيل الامانة لو ربه عسى ان يصرح في يوم فيه يصرح اليه ^{وقول}
 الرابع ان له ان يوقف في القدر صدقة عن ربه وخلصا لنفسه في اي موضع ^{شاء}
 واي موضع لزمه على الاصح في هذا ان يصرح بهذا الذي يخرج فيه على
 قيامه في اي ارض انه يوقف في بلد له الحق ان يفيده في الموضع الذي لمه
 فيه ويخرج فيه والاي فيلحقه في توقيفه ان كان في المصدا الذي لزمه فيه ان
 يوقف في البلد الذي لمه فيه وان كان في غيره والامصار فقه حين ^{الذي}
 كما يختار في القوي والامصار ويكون كغيره فيه على قيار معنى هذا الذي ^{في}
 ان يخرج في انفاقه على ارض ان يكون في غيره من جاز له لان ما عليه ^{اللاه}
 يكون له وعلى ارض ايجانه لم يخرج فيما تلف فلزمه ضمانه ان يكون له
 ان يرضى نفسه ما قدر له من لا يرضى ويكون له على قيار خلاصا فان وجد
 بعد ان تلفه كذلك في توقيفه خبره بين الاجر والعزم ولا شيء اختار ما هما
 فله وقيل لا وهو عليه لانه وقدر على السند وان تحضر الموت على غير هذا ^{في}
 ففي الوصية به اختلاف بالاي في لزمها عليه وعلى ارض لزمه كوصية به
 فان صح ولو تحب الاجر لم يوقد عليه او التي تقوم في الجملة مقامه وبعد
 الوفاة وان لم يصرح فليس على الوصي في المال ولا الورثة وتوقيفه في القدر ^{وقد}
 ارضي شئ ولكن قد يكون متى صح فيوصيه لزمه وصا اليه ولا ثاب ^{طارت}

حتى يصح له فيدفع اليه مائة دينار عليه الى ان يقوم في الحق مقامه عن ابيه
ولا تفكك الجواز سواء وفي هذا المسألة لا يخفى على من اراد ان يصح عاينه
ومن توسع بالاولا فيهما في موضع جوده له فقد استراح وكلفه ما يتناهى من
التعب في ذلك طول ابقائه وعسى في هذا ان يكون هو الاول ويعدله على
اي من ارجاء تعريفي في ذوى الحائز والفقراء على اي من يجعله موقوفاً الى
اهله لا عاينه له الا لم او يكون له بعد عنهم ما لهم او باي عليه الحس كذا
فانه يتوقف كذا لا يبرأ وضمانه وعلى قياره فلا بد له وان يوصي
به وعلى اي من يجعله لمبت المال او يوضح فيه اذ ان نفسه ان يلحقه معنى
الاختلاف في لزوم الوصية وعلى حسب معنى ما يخرج من الجبهات لم يفي
والا في الاختلاف بالذي فيلحق على حال المستوفى الحقوق والظالم
والتابع والدون وقال حتى لا يفي عاينه ولا بد من قسمه ان لم يصطاح الغاء
على جازين في مضي اعني صلح لا يمنع وجوازه مانع بعد ان يقضي عاينه
او يقع الرضا عليه عامه فيه او شيء من ذلك وعسى ان يجوز في القيام
وله من لا يمكنه على نظر الصلاح في حاله ذهابه في غيره وان لم
يقع الصلح هناك او بعد كونه مانع وجوازه كل ذلك في حكمه لم يحكم به
او يقول بمنزلة ما حكم به في ذلك من هو في يد لا لغير ان لم يكن غير
المظالم لان الحقوق على الزمها ان تكون في ذمته على حاله لم يحكم بها في المال
او موت على يده وعليه فيستعمل فيه فان تقسيطه على يده وجوبه في موته
اولاد وكلها على وجوبها فيه بالسواء ويكون لكل منهما على مقدار ما يكون له
فيستحقه وعسى ان يخرج فعلا لا يدري لمن هو او يرجع على اي من احواله
للقراء اول بيت المال الجزية الكبرى في موضع الخفاء لو بعد الاصل لا بد للملك
الحق فله جميع الخلق ثم وطاعا لكونه شيء فيملكه ولدان باخذ من
شأوا ومن شاء ومضى شاء ولا يظلم ردا احدا او نطق ان الارض وما

وطائفة من غيرها وخرج منها الغيرة كل فعل لا لغيره بل لغيره وبتشاور
 صالح في عباده واطلح وكان رقيب منها وراقا ومكذبا به حقا فهو لم يكن
 يكون له زبده ماصح معلوم فان حمل الله عاد الى لا يخرج في حين من مكذبه
 طفت عين الله العواري الى اهلها وكسب الله الشاهد في يد من يكون في
 يده يستمتع بها عن حكم الرب لا عاين في ملكه مخاري مستجوع الى اكلها
 في الاصل الحقيقي ولما ان يفعل فيها ما لا الله لا يقول الا الصدق ولا يخرج
 عن من مكذبه شي فلا يفعل الا الحق وعلى قباد معنى هذا الذي اوضح فيكون
 لوجوه الى الله وحقوق عباده ولحقه في الذي ماصح والاختلاف
 بالاي على ازمه في تاريخ عما يكون للعباد وحق او تفقد عليه وقساها
 او تقدم فانتقد في ازمه منها وحواله على اي ويرى فاختار ان يقد عليه
 مما صرح مع ربه وعلمه والقيام الى جهة ان امكنه بها في يده وقال ان يسمي
 او يدنو اليهم كما علم عليه جلد بالاصح على ما ذكرناه فيما مضى ويقع النص في
 ما جاز وشيء في موضع جوارحه فان بقي في يده ملا الله تعالى شئ في المال ازمه
 فيه ولا يفتي امكنه فقد عليه ويخرج على اي اذن ان ليكون عليه بعد الحساب
 الى الله شئ في طاله عليه وحق لقوله في حق قوله تعالى انه لا ازمه في بعد التوبة
 فيها قضاء وعسى ان لا يخرج والصواب في الذي وان كان العكس اظهر القول به
 اكثر فان هذا ماله توفى في الاصل فاني يجوز ان يخرج والعدل فيما يكون له تعالى
 حق الخ لا علمه كذلك فيما له على حال ولا فيما يرجع اليه وعباده وبالاعلى هذا الذي
 لا على اي ويذهب انه لا يذنب ان يقضى فلا يري فيه الاحتراز بالتوبة على
 الاذاري فانه يكون كغيره من حقوقه وان وسع له في تاريخه فلا يذبح للقد
 وان يورثه او يحضيه الجبل المسماة قبل الاذاري على ما يجوز له فيوصي به فيكون
 جملة ماله عليه في ماله ولا على اي في يده لا يملكه موقوف ولا يري في يده ان
 فيما حاله صدقة عن ربه وكل واحد فانه على هذا كغيره مما هو مثله وحق يكون

الخلق في تقديره وتأخير قبل ان يحضر وقد اوجده فان بقي حياته على
 حاله لم يزل في ذلك الله اوصى به بعد وفاته فانه يحق للاختلاف بالاي في الموضع
 الذي فيه بالعدل في موضع في الموضعين في وقتهم يجوز له على اي وجه اجاز له بان
 صح ربه حتى بين اوجه وغضبه كما هو حكمه • وفي قولنا في ان ليس له ذلك الله
 بل ان الورثة ان كانوا من حكمه الذي في اوصيهم يجوز ضمهم ما جاز حكمه ولا فلا جواز الله
 متى صح ربه فاختار العوض رجع به الى اهلها كذا ولا لوم ولا نائم فلا جواز له في ذلك
 بانهم فان فعلوا من اوصيهم فهو ما اخبرنا ان اوصيهم على اي وجه وجه حكمهم
 الاعلى كل ال • وفي قولنا ثالث في هذا ان فعله عن اوصي واجاز له جاز له ولا
 فلا يري الورثة • وما صح ربه وقبل ان يقضى به فيها اوجه فيه فهو له ما بقي في قدر
 او غلب عن الوفاة وفي نص الوارثة او فيما له وعليه فيقضي في الحقوق والوصايا
 في موضع ثم يوجه على حسب ما يجوز فيه وري اوصيهم ما عدا على الخصوص في هذا او
 العموم في موضع ما جاز له ان يقتضي طالع حقه على غيره او معه فيبقى عند اوصي
 فالله وعليه يجوز ان يرفع اليد طالع يمتنع عليه في الجبانية طالع نزل عند الامانة
 او جعل له الوصاية في قضاء ما عليه وما صح جوازه في شي اوصي به مما لا لغيره
 فيجوز له ان يسلم اليد في قضاء طالع وعليه في موضع ما يكون نقد فيجوز له ان ينفقه
 في دينه او فيما جاز ووصاياه على الامانة في الخلاص للحكم فانه فيما يجوز فيه
 حتى يامر الحاكم بدفعه فيما صح تقضيه فيه وصيته او دين او وصي له الوارث
 في موضع ما يكون له منه الصبي فان لم يكن له وصي في نفسه ولا غيره من يجوز منه
 فيصح جاز له ان يقضيه فيما صح معه من دينه او وصاياه على وجه العدل في
 انقائه فيما او فيما يكون منهما وقيل بالمنع الذي الورثة على جاز الحكم ط
 ثاثة فيما صح من اكله ولا فلا وعلى هذا يكون في تاديبه ما لم يرد الحقوق •
 لغرضه طالع • وليس عليه ان يسبح والغير حاضره فانه لو كان لا يمكن له
 في موضع ما لا يكون لها قائم يمكنه به الخلاص في الحكم وان شهد ما لم يرد معه
 لانه

لانه مما لا يتفق فيه فهو بيع لغير معنى فكيف يجوز ان يكون عليه وعسى ان
لا يكون له في موضع ما لا فائدة فيه • وانما لا عليه ان يبيع الوفاء وحده من
العهود فمن يملك له في موضع لزوم بالطلب في ذلك او الشبهه منهم في ثبوتها
من يقوم في الحكم مقامهم في الحال فيكون عليه ولا فائدة في ذلك وما يكون منه فيه
والنصف في ثبوتها في موضع او اصل فلا يرد على حال بعد لانه غير باطل
ولا منوع منه بحق ما لم يكن الحاكم له مائة من شعير ونصفه في غير طاع الوفاء
مثاله الذي تصدق على شيء آخر في المال فلا فيما اوصى به وحق له او حق
صحيح له في ذلك ليس ان يبيعه نفسه مال الله ولا ما يكون للرجوع به الى
الفقر لانه مما على غير فكيف يجوز له ان يبيعه نفسه قال عليه وعسى ان
يتأثر الله قال التوبة عليه فيه لانه لا يعلم ان يبيعه ذلك كذلك وان جاز له ان
لقد على شيء اخر من الوفاء وشبهه لاحد دون غيره **والله اعلم** في حق من مقدار
ما يستحق فانه مما ليس له ممنوع وذلك بالحق وبيع الابي وله الا في شيء منهم
والا فلا له بعد ما عليه عودته فيما يتركه اجمع الذي في شيء دون شيء ولكن في البيع كمثل
هو كذا لغير معنى كفاية يكون له فيما لا عليه فان لا يتركه كذا يكون لهم وطال
الحال في الوفاء ياكله غلة لا غير او في بيعه لغير معنى شيء فانه مما ليس له
يلزمه الاداء على غاب عن الوفاء ولكن لا يملك له والعهد فيكون عليه ويجوز ان يكون
له وجه في الخلاص على الواجب به فيكون له ولا فهو على حال في ذلك ما كان فيه وما واما
والا فالبيع او في موضع ما لا يوجب جميع فافيه لانفاذ ما لم ينفذه في
اوجاز وترك ما يكون للغايب في بدنة وكذا لا يملك له وقبل مجاوزه لوارثه
في موضع الخافه على المال فلو انه ما يكون والاحداث في الزمان في حفظه عنا حق
ينفذه فيما يصح عليه وحق لغير لا يحتمل الا انه باق في لزوم على الواجب به
لم له او لم يوص به او فيما اوصى به فصح ثبوت خطه الا ما كان للده وحق نفسي
ان يلحقه معنى الاختلاف في لزوم انفاذ المال ان يصح فيه انه اوصى به على حاله

وعلى ثبوتها فهو مما يختلف بالذي في موضع كونه من راس المال أو ثلثه بعد موته
 لا في الجبوة فانه كذلك فيها والفرق بينهما طاهر المعنى فلا ريب فيه ولا
 اشكال • فاقى بحفي على انه ادعى بصدقة له على النظر مثل هذا وعلى الوصي
 او الولد شي في حق كل ذي حق ان يحضره وحيث يخرج ملاجرا الحق في حق
 كل ذي حق الى ما يجوز له في هذا الموطن ولا غيره في شريك له بالميراث في
 المال الذي غنم في فعل شيء ولا في تركه في تقديم ماله على العباد كونهما الديان
 وان تقدم له وجه بالطان او لان يساويها القول في رأي ذلك فيهما الا بالاضيق
 ما جاز ولان الحجة من راس المال لا تعارض في الورثة في موضع ما يكون لهم الحجة
 فيه وان رأي ذلك فهو الصواب • والاداة فيه بالذي ليس ان يلزمه غيره
 جلا ولا ان يقضيه على احد من ديانته فهو افاض فيهما يمكن فيه القسمة في
 الوفاة والمال عاقبة العجز عن الجمع فتول الى التوزيع فانه كذلك حتى يبلغ
 به الا الى ما لا يدرك قسمة فيعطى كل ذي حق سهمه كلك في الحقوق في عدم
 الاصطلاح فيها على شيء مما جاز فيه واتسع حوائره فتول العذر ولا يقع له
 التكليف لو جرد العجز عن توزيعه على مقدار فيه فيكون من الجحول له •
 والمحقة الذي باصحه السائح فيه بالذي لا بالدين فيكون لبيت المال على رأي
 والفقهاء على رأي آخر يجوز له ان يستفيع منه مما لا يجزى الى حد الغنى
 وان تترك في دينه يستفيع منه على نفسه وعياله كما جاز له لا في المنة ويوقر
 الباقي على وجه العاقبة من يجوز له فلا بأس به في قول المسلمين على رأي من جاز له
 اخرج من دينه الذي يؤمنه علمه جاز فيه على قول من يحيد الاستفعا به • واذا كان
 هذا مما يجوز في عاقبة فكيف يجوز ان يمنع حوائره في حياته مما يشاء ان
 يخرج مما في يده الى المسلمين بمعنى الخلاص مما لا يذكر له الى الاية والنجاة
 له والعرض بوقتها والاصول جعلها صافية يستفيع بها الا في ما يستفيع بها
 الاول • وان باعها او وقف منها صدقة عن رءسها جاز له على نية اللاداء ما يلزمه

له مني صحيح معد فقد عليه **●** وان تركها في يديه ينفعهما ايام حياته وصحتها
 فيما لو لم يكن لا يوفيه بعد وفاته لم يخرج والصواب فيهما لا هما ماله **●** وعسى
 في هذا ان يكون به او لان له تاخير ولذا هل المحقوق يمكن ان تقوم لهم
 الحق عليه فيقع منهم الاصطلاح فيما هو على ما جاز ولا يقدر الله ولا ما يقدر به
 على الوفاء في حال يكون قد ائتمن على هذا ما في يده فيبقى على حاله على طابه **●** وليس في
 به ما يقضي به ولا ما لا شيء على قوله يلزم له فيه فيما قد وجد من صحيح معد عليه
 او غير ذلك من تقوم به الحق فيه فيما لا اوعيه وليس هذا في الحال لانه بما يمكن ان
 يكون في حال واذ كان على الله بعينه **●** وان وقع الاياض في ظهوره في الناس الاضا
 اليهم فيما جازي او محسني لا ما يمكن كونه ولا يمكن فيستحيل امكان كونه
 في زمان لان الفكرة الربانية صالحة لان يمكن فيها فيكون الاسرار الكهنة
 وان لم يمكن في الوصية على حسب طائفة ما وجوهه ولا الشهادة نوع خلاص ليس
 عليه ان يكلف في دين الله ما لا يقدر على النهوض به لعمري والله لا يقدر في
 موضع العجز عن القيام بشيء لا يقدر عليه في نفسه طال ان العجز معذور بفضل
 الغفور **●** وعذره مولاه عن شيء لم يحل لغيره ان يلزمه آية وكل ادري
 بما في نفسه هذا لا يجوز غيره في هذا وغيره الا ان في هذا سعة له والضعف
 في غيره ما يلقاه به على شكره والنصب في مكابدة تفر كذا حاله عسره لان
 الفقه بعد الغنى على النفس شديد وعسوان يكون كهذا المعنى امر النبي عليه السلام
 ان يرجع عن تركه في نفسه **●** فليعلم كما فيها على اهلها او شيء منهما ولكن
 الصبر على اشتداد الدنيا وضرتها اهون من الصبر على النار وهذا لان عذاب الآخرة
 اشتد وانق **●** فلا اشتد **●** فليعمل بما هو صحيح وقوي فانه بهاد والله اعلم **●** المتقوى
 وان توسع بالتوبة فاجزيها على ما جاز له فيما لم يمكن له ان يوفيه عن الاداء في
 له ولو ان ربه بعد ما لم يصح ربه ولا خرج وان كان ما في يده هو عين المظالم التي اهلها
 عازاد فيها وغامتها فان التوبة لهم المقصود عليه في موضع لزوم لانه كما طاعت

بقي عنه ان في موضع الذي ينفرد فانه في معنى ما تلتفد ويختلف في ضمان ما يكون من
 الغلة بعد الرجوع الى الله ان تلتفد قيل ان يبالغ الى الله عما جاء من قبل الله تعالى فليس
 يلزم منه قيل اليس عليه ضمان شي وان كان التلتفد كذلك فهو نوع لا يصلح ط
 فليدفع الى كل ذي حق حقه بعينه ما يوجب له فقد على تمييزه وتغيره ولا يعطى
 احدهم والاخر فان كل واحد له الغلبة ولا متى ظفر به ان ياخذ مما قد على اخذه
 جهرا في موضع ما لا يمنع وجوه في الجهر وسرا في موضع البهر عن الجاهل والممنوع
 له بالحق فظاهر الاول انه في علمه له الغلبة فكيف يجوز له يمنع وجوه اخذه
 له على ما جاز له الى الذي ذكرنا في ذلك فيما قد فيه مما لا شك فيه انه له وليس له فيما
 يكون لغيرة وفيما لا يدركه من هو ان ياخذ به لا وحده ولا لمن في يده ان يعطى
 كل واحد اليس له ناذ ذلك على السلب • وعليه ضمان ما اصابه شيء قبل بلوغه
 الى العمل على الرجل الذي يلزمه او يجوز له فيه وتسلمه فيه او ضمانه واما بعد على
 تمييزه فمعي في النوع ان يكون في موضع التساوي في الجودة والشرارة فمستند
 بين اهله وعلى مقدار ما يكون لكل فيه والشكر كما ان صح فيما لا يكاد يكون
 يصح فيما بينهم تسمية في الحكم والافعال الصالح بوجه ايمان لم يمتح وفي موضع التفاضل
 والتخالف في النوع كذلك • فان عدم كونه وامتنع جوده فالغرامة في موضع ط
 التجهيم بالمثل الحق كل ذي حق فيه كما يكون عليه الا ان يقع الرضا على القيمة
 ويصير المغمور له فمحور له ان يؤخذ به فيما الزم منه ذلك او غيره واما جاز له فيه جاز
 لغيرة منه لانه في الحكم قد صالحه بالغفران لم يقع الرضا في الشكر وعلى شيء
 مما يجوز لهم وامتنع جوازه لا قبل ذلك لانه لهم فالاصل للغيرة • وليس له
 وقيل ان يعطى على حلالهم شيئا وذلك ما صح له فيه ولا لولا ان يعطيه ان ياخذ
 وان كان في مقدار حقه وروى الالباني الشكر وان كانوا في حلالهم عن حكم الذي
 في حلالهم فان اخذ ذلك شيئا فهو في ضمانه لشكره لا للمقدار ما يكون له في حقه
 فيه • وفي قول الثاني ان له ان ياخذ منه مقدار حقه ونوعه كالاخر غيره مما

وليس له ما فوق ذلك لما قد صار في معنى المشترك في حكمه وقد بلغ الى مقدار الحكم
لذنه او ما دون ذلك. وفي قول آخر ان لذن ياخذ ما فوقه بالصفة ان لم يبلغ الى
مثل ما لا يفيد لذن ما حكم به فيما صح اشتراكه فيها بينهم لا اختلاف ولا ابتداء على هذا
فيما يكون في النوع او على ما يصح في حكمه على غير الرضى كون قسمه التثنية في موضع
وان يباع ليقتسم كذلك على مقدار ما يكون والحق لكل منهما في حال الجمع. ●
وعلى رأي آخر يجوز قسمه لان يكون بالقيمة لان اللؤلؤ اكثر شأ في مثل هذا الذي
الابا الرضى في موضع جوده وان لم يصح ما لكل فبذ او القيمة له فالصلح والآفة مضى
والقول ما يدعيه في موضع التحريم في موضع التحلل في خطه فانه مال اخصان
عليه فبذ كيف يصح ان يرجع اليه كمال بل هو له رايه وقسمه يكون كذلك فيما
بينهم. ● وعلى جواز له لذن فبذ وبله او غير هذا عن رأي الشكاوي فيجوز له فيما
يبقى الا على رأي وجاز له ان يترك دين وجده ويلا وعين يد على رأي ولا ضمان عليه
للعد على قيان. ● وما جاز على يده جاز له فجاز منه فيما يمكن قسمه فيجوز في النوع
او الحكم لانها لا يمكن على حال او على رأي لا يحرق في موضع الاختلاف بالرأي
في جواز له فانه في الصلح من يجوز صلحه يرجع له. ● فان لم يقع الرضى منهم
شيء مما يجوز عليهم فبذ او منعه جواز له فهو غلظة ما قد جعل له رايه ولم يد رايها له
فجاز ذلك بالحق كحكم الجهر في العوض والاصول وقيل لو وقع على حاله او امكن
في يومه لان يكون فيه الصلح على ما جاز وعسى في موضع الانتهاء لما يدين تتوجه
ان لم يبلغ الشكاوي والظاهر فيه العجز منه عن الوفاء بما حكم عليه في الحكم والقيمة او
المثل في الغرم في موضع لذن ومداوا الشبهة لتعدد قسمه وعدم الاصطلاح فيه
على ما جاز والمنازع وجواز ان يكون كذلك. ● وعلى قوله بالاجماع او على رأي
في موضع الاختلاف بالرأي في هذه المتصلة فيبذ وفيه بالمرجوح من ادلى المسائل فيكون
على رأي لبيت المال والمفقور على رأي آخر فيجوز عليهم بدوه اليه فيبذ في بدو دفع

به في قوله ان كان اهله لذلك على سبيل التمتع بالمعروف في كماله الذي التمس له
 والبيع لاصله • ولو اراد مثاله على رأي واجازة للمنفق في العلى اي والى
 الانتفاع به لغير اهله • ويجوز ان يخرج فيه على قول في هذا الموضع ان
 يكون معنى قد انقضى فهو له بضمائه وعليه الغرض فيه كما يلزم من المثال والقيمة
 بالعدل على ما يوجد الحق فيه ما يملك من ماله • وعسى في جازية ما في خارج الجواب
 والحوكم بضمائه ولو انهم لم يعد لهم الا ما صح في شيء بعينه الذي لغيرهم ان يكون
 لهذه العلة على رأي واجازة المذكور في موضع الترخيص لا موضع الكل ان ابدل
 ضمان عليه في خطه فهو له على ما في قوله في ما بينهم قسمه ولا فهو المجهول
 بما فيه • ويجوز للقائد في يده ان يكون مضمونا عليه فيلحق بمعوق ذكره على كونه
 ان صح فيجوز في الضمان على رأي في موضع ما يكون له ان يخرجه منه التوبة حتى
 يصح ان يراى على قوله • **المصدر** في حقوقه تعالى في حرج الدوي نفس المظالم
 او غيرها الحقوق • في قوله ما على قوله في الحكم وتعد حاله اتفاقها في منزلة ولا
 وسمازها بالنصف في قوله فيهما ناهيها حتى اقتضى عادة حكمها في موضع
 الذكرها باسمها ولا باس من لم يقر به بعد على يد القرب ونفسه في قوله
 فكل من ذكره بصدقه لقوله وقلة فهمه • **الدولة** فيما اي وان لا كذلك
 لا في رجل لو ريد الوفاء في عقلنا في قوله به على ما جاز في النصوص في
 العموم والمخصوص في قوله على يد النصوص في الذي يباقي به لاهله فاعرفه فان
 الترخيص في هذا والمسئول على سبيل قوله • **وقد** بينهما على حال في موضع لزوم
 الضمان عليهما وان جاز في الدلائل الى ان يكون عليه ضمان فيه للند في معنى
 ما تلفه ويكون في يده لئلا يعرف فيجوز له فيه ما جاز في مثله فان الضمان
 اصح لان عين المال فاعلم في يده لم يخرج بعد عنها فهو في ضمانه لاهله
 للثمن عليه ان يرد اليهم على ما يوجد الحق في ذلك فلهذا فهو في يده على

اصله مضمون لا يعلل فان عجز ان يعطى كل واحد حقه لاغتلاط حتى لا
 يقدر على تمييزه وطلب كل واحد له تقسّم قسمه وتعدّلان يكون بالوزن
 او الكيل والقيمة ودرهم غنى منهم به او انتفع بواحدة مما منع حقه لم يجز له ان
 يدفع اليه من حقه نصا على غلظة منزلة فالايوف **•** ربه او كان من ذلك على عمل
 كذلك ولا يعلل ان يكون له وعليه غيره كما يلزم في الحق لبقاء العين في
 مضمونه فيكون في معنى المحرم وضمانه وانعم ولم يرد غيره بل وقف بينهما في
 الموضع على رأي فيد ان صح لا فيما اتلفه من ربه قبل التوبة فاذ عهده في حاله على
 الدينونة بالحق لا بد فان الوقف بينهما ظاهر في هذا الذي ذكره لا بعد الضمان
 لا يرجع على غيره فيها بنفس التوبة ووجهها الى معنى الامانة غير ان ما قبله كان
 اشبه بالارح في النظران صح **•** وفي قول ائمة الدلائل ليس عليه بعد التوبة ترك
 ما في يديه فهو له على قيامه ولا جاز على ما في اليد من رواج اذ على طرقة العوض
 والاصول غير ان على حال الله كمال الغنى **•** في اصله وكله والحد وماله من ضمانه
 في دين الاسلام وعلى رأي في موضع لزوم فكيف يصح جواز الوقف بينهما لمن ربه
 حق في بيان الوجود به وان بدا عليه في زمان الى لا رها بعد الا انها على
 معلولان لعدم واحدة لا غيرها بينهما **•** واصل ذلك على حده في العوض والحكم
 صدق على الآخر منهما وجوز لان يخرج فيما صار وهذا في ضمانه فله ربه في غيره
 ثم رجع الى الله تعالى عنان ان تجزيه في التوبة فيمدد المال له على رأي فيد الم
 يصح اياه في ربه اللهم الله في اصله ثم ربه بما حقق غيرهم ويكون كل الخيار
 فيما بينه والفرق في موضع ما لا يمكن حكم ان يرجع كل واحد منهم طه بعينه **•** لا يشك
 حتى لا يقدر على تمييزها او غيره **•** كما كان منه فيد **•** وعلى هذا امره به وكان
 يشبه فيما بقي في ربه او اتلفه وبعد التوبة لا على ما يجوز لئلا يكون عليه ان
 يوصي به في موضع ما يكون حكمه في ربه وعسوان يخرج فيما اتلفه على ما جاز له
 واكلا وتوفيقه فمن يجوز له اوابل نفسه ماله ربه لفقهما ماصا عند على قول

ويخرج فيه واقتصر على التوبة فيما صار له على ما جاز له والاري فيلحقه
 معنى الاختلاف في زعمها عليه لانه قد كلف ما يختلف الاري في صحة البرية
 له به والاري يخرج فيها انه لزوم عدمه بالاجماع فهو على هذا قوله وما ذكرنا لها
 تتبع الخلاص • وفي هذا ما يدل بالعلم على انه لا بد له وان بوصي به على قول
 ولا يخرج الانتفاع به لغير اهله ويذهب في مثله الى انه حشرك حتى يصح اياه
 او ينفق كذا في منفرد بنفسه قائما بعينه فلا يرجع اليه عما صار فيه والافعال
 عليه حتى يتره الى اهله على الزمة والارزاق جاز له او يحل اياه فيكون والحج وال
 فيجوز عليه الذي ما قد جاز فيه وعسى في الاصول ان يكون في التركها ورفع
 اليه منها او يبلغ اهله ان امكنه فخرج صدق في الخلاص منها ولا فعل الى
 شهاد على تركها ما يكون في مثلها ولا بد منها في موضع فالاري ان يبقى اهله
 لغيرة فيه حجة له على اهله بالبدل لا فهو والاري خوفه ان يؤخذ فيه بشي بعد
 الترك في الحكم فيكون عليه الرجوع بالتبصر منه على ما جاز له قبل وقوع ذلك
 الشئ عليه وليس العوض كذلك على هذا التوضيحها اذ هي ما يحتمل اهلها
 فيه ان تذهب على ذلك ضاعا في هذه مضمونة حتى يخرج منها الى اهله
 على ما جاز له والاري ان تقوم فيها مقامهم وكفى • وفيما جاز له فيلحقه معنى الذي في
 لزوم الوصية بعد هذا على الصفة طالفا الوصية لا بد منها • وما بقي في يد من
 الاصول ان لا يعرفه هو المحمول في جوار فيها بعد المنابر الحرة وسوء دينه على
 الوجه الذي يحزنه والتوبة في موضع التحريم او لا تحل الا اذا كان به والحرام
 في حرم الاسلام ان ينفق على نفسه وعلى عياله فيسكن كما يلزمه وليكتسب لافي
 اسلاف على ارض اياه في الغلات والثمار وكل ما يكون لهم من ارضه • وليس عليه
 ان يخرج لغيرة وسكنه ولا عاقبة على ما جاز له وشعرة او غلة وارض او حقل
 او شجرة الطاعة على فوق فانه مما ينبغي له فيما ان ينفق على مثله وان استظهر
 به لوقت اخر لا على التملك له فلا بأس • فالمراد منه لغيرة ان يفتح عند ناله

منه به في الحال الماعنده والمالك على نظير ان صحح والا فالمرجح به في الاش
ان ليس له الاعتداد بحتاج اليه ولكن يلزم معوله او يجوز له فيه تسند لا غير
والزيادة عليها **●** والممكن في يده بعد فلا بد منه منع مثله وتداوله جائز له
وتجارها وغلاتها ولان يسكن في المنازل وليس به نازل لا يبطل من يجوز
له ان يسكن معه منع في المسكنه جزا وينزل عنده الا بالاضى حتماه او ان يخرج
فيها اي نوع المراه والنزع ولان بمد يد المارة غيرة والعقد **الاعين** **●**
في واسع لانها لا معلوم فالنزع لزومه ولان يدفع عنه فممنع لانه لا الغيرة
الان يكون فيها قايما بالعدالة المسلمين فليس للعدان نزع فيها الا بالاذن فان
فعل منها بالعدالة لا غيرة فان اكلها واقي فيه ما اشبهه وشي ما تلفه
اعجبني ان لا يوزن مدغيا وكذلك فيما يكون وتجارها وجميع غلاتها التي طال
اصلها وعسى في بيعها الامير المسلمين في تقوم الدولة لعدوها ان يلحقه معق
الاختلاف في جوانبه لمعق الحاجة اليها في موضع الخافذة على الارض الضباع
واستيلاء اهل البقي عليها **الآن** في نفسي **●** وجبني ان تترك على حالها
فلا يرضى لشي منها بالبيع فتذهب في الحال **●** وما يورى الى مضر في المال **●**
ان اخطى في دينه وفعله على اي ملا جاز له لانه موضع ماري واختلاف بالري
وكذلك يعمل فيه بما يري وليس العوض في مثل هذا كالاصل لان من في يده
توقيها واستعمالها الفقير فيما جاز له ولان يبيعها البغيا او ليتنفع بها ثمنها الا
انه ليس من علمها ان يعينه في بيعها على هذا لانه ان يتباعها منه فيدفع اليه الثمن
وقيل لا بأس بها والثقة لانه في محل الدابة **●** وعسى في جودها بالبيع من يجوز له
وفي دفع الثمن اليه فقوم ان لا يبعد **الصواب** في النظر على الدينونة لما لم يرد
لونها من صحيح معدوز لم يعلمها ولو يرضى معها فلا تخرج عليها في هذا **●** **●** على
ويطلبها وشي منها ان يوم يري في موضع ما يكون على بقاها في يده مضمونة **●**
على حاله لا يخرج منها في اجتماع او يري جائز له ان يعمل به في اصل او خرج الاصل منها **●**

وجميع الغلات • ولثمار الارض والاولاد • ولبنانك والخيول والاشجار والعروق
لدار الاصول • وان كانت المتولدة منها فانهما غير هالاهي والزروع والاشجار
والاشجار المزروع كلها من هذا النوع • وتكون فيما يلزم من الضمان شئ منها الفساد فاما
ما تقول في اصله فيما يجوز عليه او يلزم فيه فهو بد لا حق في حكمه لانه بد • منه فاق
يخرج عنه • وليس ولا عليه شئ مما في يديه ولا فيما تلفه فلم يضمن ان يدفعه الى
مدعيه حتى يصح معه وعمله وانما الموجه في حكم الظاهر هو دعواه فبذلك
فلا ان يكون فقير فمضون يجوز له في الواسع على شئ من الخالص في وجه اليد
كان كما يدعي في ذلك لانه هو كلفه وليس الغني كذلك حتى يصح له ما يدعيه في
الحكم او يطعن في قوله او يشهد له وذوي العداة شاهد فحق له ذلك في
الروح على الدماء مع اليدونة ما يلزم ملته من صح معه ان لا يغيره لاف
الحكم فانه ما لا يصح جوارحه في الداعي • تكون في الظاهر حجة له وعليه رخصة او تبينة
او شهرة الا في الاصل على حاله • وصرفه فمن يجوز له وفيما جاز منه على اي
اجازة هو له وقد فعل في لا يجوز لان بدفع اليد بدعواه حتى يصح له ولا فلا
جواز لكها في شئ والاول في الاصول ولا في شئ والعرض لانهما في معنى الدعوى
كما اسلفنا في • فيها في هذا فيما جاز فيها ما لم يجز • وجميع الحيوان حتى
العبيد ونوع الانسان على هذا ما يجوز فيها التوقيف لاعتبارها والبيع كما
لتوقيف • ثم اعلى هذا الذي هما لك كنهه المتزلة واطرافها بها لانها نوع
والمال ككيفية يجوز ان يمنع وجوارحه فيها او في شئ منها اعلى اي اجازته في
حاله لم يكونوا في الاصول كلام • ولان كان العبيد وذوي العقول فاتهم ط
اشبهه شئ بالذات في هذا المعنى على ما بين في فبيد فاقوله • والذي يكون
غلة فيها او يلزم فيها وقيمة او ضمان كحدث في شئ مما لمحتما او يكون
واكله كذا على استعماله اكله تبع لهما ويجوز فيه ما قد جاز فيها • فان
وق • فمن يجوز له على هذا الذي جاز وان وضع في مصالحهما وانما الضمان

او جلب نفع لم يخرج جواز ولا ياداه الا سيما ان وضع في الشيء نفسه
 فانه لازم به او كان من اليد ان يكونوا كالكفيعين ان يجوز في هذا وغيره منهم
 والآفلاخ فان بوضع مال هذا في مال الاخر وعلى رأي في هذا **في هذا الى انه**
 كسبت المال فهو له وعلى الجواز من امير او يقوم فيه بدلا منه حال عدم **جماعة**
 المسلمين ان يبيعها او لا الله بما يكون لهم فيه او يجوز لهم منه ونفقة او تزويج **له**
 ان يستعمله في المال عاجاز والاعمال وغيره ومصلحة الاسلام وغيره في الايام
 فمن له حق فيه فليست له او يجوز له القيام به وعلى رأي من ذهب في هذا الى
 المنع الانتفاع به في شيء منهما على حالهما الا انه يحجب في سائر الجوانب على هذا ان
 لا تترك هائلة لاساق ولا واقف ولا ذاب ولا ذاب ولا ذاب ولا ذاب ولا ذاب **الصلح**
 والناس والسباع فها يقدر عليه منها في ان تحب او تباع كرها **واقان**
 ياخذها وكان واهل الفقهاء على معنى الانتفاع بما يكون منها الذي عونها من
 العلف والسقي وغيرهما فاحتاج اليد ولابد منه كذا فان كل النوعين لا يخرج
 الصور **والذي ان لم يمكن اخذها على معنى الاحتساب** في نظمها
 لمن يملكها فاحتاج اليد وشيء وبذلك لا يكون منها فاحتاجه وشيء لا بد لها
 منه وغيره ان يتفقد بها ولا شيء منها في شيء فان بقي ففقدتها شيء فهو في يده
 لو بها فانها لا كالعبيد لانهم ممن يقوم باوهم فبقدر على التكسب في المعاش
 وغيره فاحتاج اليد لنفسه في دفع المضار عنها وجلب المنافع لها **الاول**
 منهم بمنزلة ما واد عليها في الضعف عن القيام باوهم من قبله فليست فيه
 في النظر على غيره ان يلحق في الحق فها يكون كمن يجوز عليه ما يجوز عليها في
 الحكم والواسع فيه **وعلى هذا من ترك التعرض لهم شيء في التوقد والبيع**
 فالمعاملة لهم فيما جاز لا يمنع من بيعها بالعدل في بيع يدهم وشرك او عمل الشيء
 بكونه او اشتهرهما لانهم في معنى المتروكة في طه لا يعمل على شارب ضربة او
 المنع من حوزها في حال لانهم من حوزها في المضرة **والذي في على دي بال لانه قايودي**

الى اهلاكه فاني سمعت ان يجوز فيهم ذلك • وفي الحديث عن النبي عليه السلام لا
 ضرر ولا ضرار • في الاسلام فكيف يجوز ان يصح جوازهم على الخصوص من غيره
 في طوله الا الخطيئة منهم تقتضي اجازته فيهم وان ما توجبوا كذا فالعامله
 طوعا على هذا جازية • واولهم في التوزيع حال جوازهم الى ويلجي او من لا ويلجي كد
 فانه به او في غير ذلك لا في الايمان على اي ويلجن في البالغ على الكون بعد الطلب
 عن له في غير ذلك لا في غير ذلك • في قوله لا في جوازهم وعسى في هذا ان يكتب على كنه
 بالاشهاد وعليه الا ان يقوم باوجه كصغر ووض او كبر او لعدم عقل فيه فانه
 ما لا يمكن تركه ان لو كان له في وقوع به لانه وتسليمها الى الضياع مثل الدواب التي
 يخشى على اهلها ضياعها في تركها او اكلها • ولكن انتهى امره الى ما كره الى
 ويقوم لعدم مقامه كوني تمام فيهم ويقوم بهم في موضع جوازهم اذ لا يجوز ان
 يتكون في العوي والجماعة على الممار على كد غرض • فان لم يكن له بيت
 ما ينفع منه عليهم وان لم يكن في مواضعهم ديناء على تمام حتى يستغفرها الا انما
 وغيره مما يلزم بهم يجوز البيع فيهم لادائه فان غرضه انما يجوز ان يحضره لان
 ينقدح • اهلكه انما قدر على ما في العاجز عن القيام باوجه له في القادر على
 ذلك فانه ما يجوز تركه في الموضع الذي اخذه منه ان لم يخف على تركه ان يلحقه ضرر
 في نفسه او فيما في يده كونه طاله ولا في غير ذلك • فانما فيه حتى يجد اليه سبلا على
 الوجه الذي يلزم به ما في وجه به فيما قبله من الغيرة وتبعه في نفسه • او في طاله فيكون
 له في بلغة اليه وجدا لخلص على قياس ما ورد به النقل في الشيخ موسى على حمد الله
 فيما اورد ويلجي في ذلك اخذه له كغيرة باوجه ما خطا بغيرة ان يتركه الى الموضع الذي
 اخذه منه مع شاهدي عدل يشهدان على لائمه ولا وقت بين ان ياخذ له غيرة
 على ذلك ولنفسه فيصير ان الغيرة وغيره اخذه له باوجه وكذلك في هذا عن
 غيره لانه يكون له على معنى الحساب • كونه في موضع جوازهم بمعنى ما يكون به
 غلطه فان تضمنه العقل قوله في موضع الدعوى عليه من الضياع قبل ان يبلغ الى

افعلة لا في موضع الخفاقة على نفسها واطعلى ظهره او في يده قبل بلوغه اليهم لانه
 روح وقال في محو زان في اياه على هذا في حال • ولما يجوز في بلوغه مع الاور والاراء
 في بلوغه لامع الخفاقة والداس روح القدة من يكون مصفوا في يديه لامع الخبز
 فان العاجز ولم يوج معذرة حتى يقدر به او غيره من يكون له في منزلة الخفاقة فلا جمل
 هذا ودرناه شرط في لزومه وجوانبه فيما حلف في هذا لا يصح في اطلاقه لا على ما
 ذكرناه وتعيينه فيما افدناه ولولاه في ضمانه على ما يراه من لزوم الخرج به الى الموضح
 لمعنى خلاصه في هذه الاله ما اوج به ولله عليه وعلى شوته لجوانبه من يكون في العبد
 نحوا له القدة على البلوغ الى زيه وهناك في الغايب على النسيان في القطع فانه قال
 يدري لانه والغيب فاني يجوز القطع به فكانه في تهيئة الحيوان مما يحل في حوزة
 فيه على هذا ولعل ان يكون الابل قرب والبقر فما يشبه ان يلحقها والبق كما انها اقرب
 والغنم لمعنى الزيادة في الخفاقة عليها • وهذا لا يدرك على انه في جوانبه مما يختلف
 في اوضاعها ومواضع في بعض هذه المساكن وفروعها وامدها وفي اقتها بما يكون في العواض
 المخوفة وبالاخص في لزومه وجوانبه للختلاف طينهم في الاحوال التي في نفس
 على ان فانه ما لا يطلب في لزومه ولا في جوانبه في احد من البشر • وعلى هذا فينبغي لمن
 يلجئ مثله ان يقوم فيه على ساق الدجته اذ في النظر لنفسه في اوج يبلغ ما قدر له خلاصه
 بالخروج مما دخل فيه فله من غير وهن في الازم ولا مقصد في تادية والد ولا غيره من
 العباد وللاذين عاين ان يدين به ولا ملزم نفسه بالذلم في الحال او على كل
 حال فان ذلك على الحال له في شيء ودرين الله • ولقد كان في هذا ان يكون معنى في
 الاطمئنان لا الحكم لانه في ضمانه فهو على يقين مما اتى فيه فله من وشك في بلوغه
 الاطمئنان للوجوب في الحكم لبلائه وضمانه ان لم يكن فيه على تينة وعلمه ومن يكون
 في حجة له به معه فيه فصيح في خلاصه مثله لانه على معنى ما يخرج في الاطمئنان
 الشك في رساله بالموضع وتركه به يبلغ الى ربه فلا يضيع قبل وصوله اليه لا معنى
 الحكم لانه لا يكون الا بالصحة وليس هذا سباب الصحة في شيء على ما في تينة

على حاله فما يجوز ان يكون اعليه في يمتح كما لا يمتح فيه • ولا بأس بالظن ان
تكون واسع الاساس كبير وقد ينشئ عليه من الدكثير ما يمنع وجوزها ما منع
بالحق او يرد فيها من المعاضات في الحكم دافع بالعد • في شيء ويكون هو الاول
به منها وعسى في هذا ان يكون كذلك • واما اقرب المسائل في ذلك وهذا فيما يلزم
انها الاشباه في هذا المعنى لا في اللفظ ولكن في الضمان ولزوم العرف في موضع
لزوم وطحا على هذا وله في الخلاص حاز على كونه ولا نهما فيه سؤالا •
بينهما فيما يترجح الخطا هذا في قصده وتعدى ذلك في عدمه فكيف يجوز ان يمتح
في غير اللام • وقد يكون فيما بينهما محقق وعسى في الذي يكون في اخذه له •
على سبيل الغفلة في دعوى البرائة به لشيء ان يكون كذلك فيما اعلمه لما لا يحق
الضمان على ذلك • والقول في المحسب على احتسابه في اخذه بعد غيره او كشيء
والله لمعنى البرائة حفظه لزمه خوفا عليه في ابوائه وذهابا عليه في طائفة مما
يختلف في ضمانه فحقيره البعد والى موضع ما فيه عليه في موضع جواز • فكيف على
غيره من السهو والغلط انهما لا يشهد بشيء وبالبرق والغصب في لزوم الضمان والمؤمن
وان افترقا في اللام • فهما كذلك فيما ذكرنا من المخرج لزمه بالعد لما في يده يكون
على هذا باب • مخرج في المكن عرفه مخرج به منه على الوجه الذي ينبغي في خروج ان
يكون عليه شروطه لزمه ما لزمه فصار في حنيفة على هذا لزمه فيه امانه او في
ضمانه • وان توسع في طول الالة العبد او لا يقوم باوه منهم وليس له قيام او في
هذه الحيوان او في شيء من بل في موضع لا يجوز له ان يوجه الى الموضع الذي اخذ منه
• مما جاز له فيما لا يدري رده منها او التفرقة لها او البيع ليوق منها في بيعه في العبد
وطريق الاحتياط في هذا ان لا يكون الدعي يزوم على تسليمه وان جاز على غيره فان
هذا مما حجه فيه خوف اعليهم ان لا يحرق المضره شيء من لايها بالتقصير في غير
لغلة بل بالاداة في نفسه ودينه ما في كونه مثله ان يقر بواحدة كونه ولكن بالضم
من صرح منه ولا رضى كصبي ولا لمن لا عقل له • واما المخرج والضلع في البيع

الى ولا يجوز له على حاله ان لا يخطيه لئلا يترك ما احب له في الوجود لان المستحق للوجود
 بل لا ارم فيه ولولا وجوده في الدنيا على وجهه الذي لا يجوز له في الحكم او الواسع وعسى ان
 ان يكون الا في هذا العبد الحيواني في هذا العبد على وجهه في الوجود واطمأن
 يخص في شيء منها في حال ما يقتضي كون الخافه عليها او شخصه في حال ما لا يسع
 فيها والواجب النكاح فيكون كذلك في هذا وتوقع العبد والبيع كتوقع الشيء
 حين على الدينونة ما لم يمد له فعلها فان ظهر في شيء منها لم يمد في الشيء بالبينه او
 الشهرة او الاقل من يجوز اقراره على نفسه بالملكه في مواضع جواز او يعلم في
 موضع ما يجوز له ان يقضي به فهو له في ذلك اليد بان في يد من يكون في يده فانه لا شيء
 على ما امره مسلمان واولاد منها والابنة عدا البيع والتوقع فهو تبع لها الا ان يكون
 حراً فان له القيمة كما لو كان عبداً واولاد الامه والملكه مثلها وتختلف في
 اولادها والحد كما كان التزوج على شرط الرقيد لاولاده فيها في ثبوته وفساده
 فعلى قول من يحرر فيثبت له قيمته في قول من لا يحرر فيملك القيمة فيهم وليس شرط
 فهم احراز قولي مع القيمة مع الصداق وليس عليه لزوم جزاء العبد وصدقه ان شيء
 على طاري وان صح في ان على هذا الذي فانه لا باذن له فهو في عدا العبد وان ائتم له ليس
 له في اولاده ولا عتقه شيء انما ذلك في عتقه ووطا على هذا واولادها قبل
 ان يقضي به فلا شيء له فيه عبداً كان او حراً وان يرجع في عتقه له على ان يلغى
 عليه او يكون في يده وعلى الدافع ان يجهد في حقه على قول من يحرره غا طلاً تلغى
 عليه بالمثل والقيمة ان لم يقد على حقه اليد وكمره من بالدفع وان كان يثبت على نفسه
 لمن في البايع كذكر في البيع وليس عليه فيما نزل على غنائه الى الا اذا قد جاز
 له على هذا الذي فلا يراه فيه وعلى المتنازع له او المدفع اليد على يجوز لها ان
 لا يباي في مزرعة الى يترد بعد ان صح موعداً ليس له ان يمتنع وتسليمه الى صاحبه
 له الا بعتة تمنع وجوازها في الحال حتى ترفع ولان يطالب على حقه ما لم يجره
 فيه ودافع والملك ولا باياع ولا يمكن ان يترك في الطالب على ماله وعين ماله

الذاهب مع معرف شي يتبعه يجوز له وعلى كل من طوله في المان يكون النصف
في هذا لصاحبه ونفسه **والد** فان كان المشتري له قداوى عند البائع فادرك
عليه واخذ بالحق من تحقده بل يدرج به على البائع فكان عليه ان يدفع اليه
غير فائزاة على ما سلم فيه فان البائع ليس عليه من قيمته الا ولد شي وعلى كل حال
صار عليه من ربح او خسرته تقتضي القيمة **الحق** وكان من غلظه في كين في بين
على ما جاز له من ربح او غير ذلك الضمان في العيد والحجوان وقيل انها اهل المبتاع
او اعطاهم على هذا اعنا وغيره فانفق وكسى **و** على قول لا يدري على ربحها
غوا فلا رجوع لهما على احدى امرها في شيء منها وعسى ان يكون للخيار في ترك
الشي وان يفديه فيكون له ما جاز له ان يتركه على القيمة والافلا زيادة عليه
ولا يبعد **الصواب** في النظر على قيامه ان لو قيل لا رجوع فيها الا في فبذلك **والد**
مضى في سبيله فانفق على ما جاز فانه يجوز في الذي ان يلحقه وفي هذا ما يرد المبلغ
فيما اعتقد لازم وفي تطويع على انه ما يخرج فيه الاختلاف فانه يتركه في لازم ولا
يجزئه فيلحق امره الذي لا ينفقه عنها في كفارة الظهار وانها تحريم عليه بالوطء على
ذكر ولا تحريم على قياد معنى ما يخرج في هذا الذي اذا صح **و** على قول لا يذهب
الموت في قيمتهما للفقراء فالبيع باطل والعطاء المصحح والتزويج فاسد والعقبات
ليس شيء لان في ملك الغير فابو الحبور ثبوته فيصح وعلى فعل هذا لهما اذ في
شؤونهما الرجوع فيهما والفدية بغير اعماء وهان **والد** انه لفي محل الضمان كما
يلحقها والتلف والنقصان فان الزيادة لهما والنقص عليه فان لم يدر
ردا فالقيمة كما يكون له في حين ما يفي في الحيوة والافحين الحيين او يوم
العصب في العين من اوق الثمنين للذ عليه افضل القيمتين **والد** فاما
لقول فيه الى الغار مع اليقين او يرد ذلك اليه فيكون له عيده ومهما لم يرد
الغوم فوقع الضمان على المثل في الشراء جازهما وعلى المشتري او اعطى ان
لا يمنع ولا يرد بعد قيام الحجة عليه بالتمسك لابل دعوى فان ذلك ما لا يفتا

عليه

عليه فيما صار على هذا في اليد وان كان ذلك منهما مع علم بالاصل فيها ملاحقة فيهما
في ضمان العين وهذا سواء في الذهاب مع النقصان لكل واحد منهما ما خذ به
على التوافق فيها به ما خذ ان على الزمان في هذا الذي وقيل به الشيء نفسه واطل
لا غير وعلى كل حال فان يؤخذ ما قد ذكرهما على هذا في حين هما اهل ذلك ويكون فيهما
بينهما على ضعفين وان اخذ به احدهما لم يكن فيهما على الاخر رجوع فيما به يؤخذ من شئ
يكون عليه لانه لا معنى للشركة فيما بينهما في ذلك كما كان على منهما ما كان منه **ق**
لكن الاول على هذا كما يكون والثاني فهو كما كان منه به فكيف يصح له في ان يرجع عليه
كما ذكر فيما يكون لمزومه وقيل **المعطي** او المشتري وعق لوقتها او قبضة مما اولدها
ليس له ان يرجع به على البايع ولا للمعطي في هذا ولا فيما يكون من غلظة وان كان قاي الحق **م**
الاختلاف في لزومها عليه فان ذلك يكون كذلك ان لو اخذتها اللذان اخذ مندها وهي
في يده او بيعها بعد ان اتلفها على هذا وعلمه فان ما ليس له ان يرجع فيه عليه **ل**
تأصا به مفقود به ونفعه الذي يلزمه واحله الضمان في مثله وقد اخذ ما عليه فلا
يرجع به على غيره ولا شئ منه فيما **علم** وعلى العكس فيما بينهما ان لو قيل فيما يكون
على البايع او المعطي بالذي يكون فيه من المبتاع او المعطي انهما اشترى كان فان
الاول فهو فيما بينهما انصفان وان كان قاي يوزن باكثر فانه في ان يرجع عليه
لنصف حتى يؤد به اليه بعد ان يسلم اليه هذا بالعدل لم يعد له من الصفات في الذي ما
يجوز في هذا ان يلحقه **وطريق** القياس به لغرض مما اشبهه في التعدي عليه
مال الغيرين وعلى ثبوت ان صح فيكون على الثاني منهما ان يرجع عليه ما قد مله
بالاداء بعد الصحة لا بالدعوى حتى يصح والا فاكل بالحق عليه المستحق فان
سلك لم يرجع به على الاول ولا شئ منه اذا ليس له ان يعد التاديب وهذا لا يلزم
على موجب الحق **ق** فانه المستحق ان يرجع عليه شئ مما يؤد به ويعود له كما قيل
فلم يصح له حتى الاداء وهذا لما لمه وكان عليه ولكنه يرجع الى اخذ منه
فانه مما لمه ان يرجع اليه وليس له ان ياخذه وتبين من واحد والاخر اشترى **ل**

حقا واحدا وقد استوفى له من كل وجه فليكون له والفقهاء بانخذ منه احدى
 هذه الاحوال لزم فيها التلخيص **دين الشك** والافكله سواء وفي هذا ما يدل
 على انه خارج به الثاني في شق وهو الخرج كما لا يندفع واحد فاولا عن
 الثاني لان الاول منهما وان ملك الاول تركه لم يكن له من يطالب الا في شق ^{منه}
 لان في رواية كما لا يرد كما والافلا يخرج الثاني عما يخرج به الاول وما يلزم فيكون
 عليه من اهما كان خرج في تاديبه وطا شيهتها او شق حتى يؤثر به من يلزم له
 بالعدل او يخرج منه بوجه اخر في الحق يكون له به بدو في اجماع او يخرج من العمل
 به **و** ما صح فيه الذي جاز لان يلحق معنى الاختلاف **في شق** وبدو الثاني ^{عليه}
 هذا جاز لان يلحق الاول في هذا الموضع فكان كذلك ولا يخرج له ذلك لانه
 في لزومه واجله خرج الاصله هو كذلك **و** فاعرفه **و** ان لم يكن يعلم فيما صار اليه
 او العطاء ويدينه كعمله فيه قبل الاختلاف حتى اخذ على طراز له واخذ في ظاهر
 الحكم ثم استوفى منه بعد ذلك كحق فلما ان يرجع عليه بالثمن الذي لم يملكه
 بالفهمان فلا بد فيها على احدها ان البايع انما اتلف الاصل الغيرة والمشتري
 اخذها عما كان له فيه والاسباب على طراز له فهي له بفهمان في ذلك **و** في قول
 ثاني انهما تبع الاصله انهي لم يكن تكون له فلو خرج المشتري على البايع فيما يؤديه
 عطاء له بها كما يلزمه بدلا عنها او هي كان كانت في يده بعد فانه هو الذي اتلفها
 عليه فلزمه ذلك **و** في قول ثالث انه ليس له ان يرجع عليه فيها الا ان يكون
 قاله في الشيء نفسه انه له او اوجبه **و** في قول رابع انها على وان تلفها
 وله عانا وغيره على انها فان وقطاعه بالذي عليه فقد كفي وان زاد فله وان نقص
 فعليه وليس له ان يرجع فيها على البايع ولا المعطي وانما لان يرجع عليه في
 الثمن لاني غيره **و** في قول خامس هو له بالفهمان فلو خرج المستوفى فيها على
 البايع او المعطي فانه هو الذي اتلفها عليه **و** لو يرجع المشتري عليه بالثمن
 الذي دفعه اليه الا ان يشتري عليه المشتري **و** فانه يرجع عليه بالمثل او بقرنه

يوم يخرج على قول من يحيزه فيرى ثبوته • ولا فليخرج عليه بالثبوت على قيام هذا
المذهب في الاري لانه يكون على ثبوته في كل ما المتعدي في فعله لان التعدي على
الغير في طاله وغيره ليس شئ الا ان ياتي في فعله عن رضا ليس • وهذا كان على
هذا المذهب ذلك يخرج فيه على ما افاد بالمعنى كذلك وان كان الاختلاف على البيع ولا
الشرا والشئ والعوض في الدفع او كان على البيع الا انه لم يسلم الثمن بعد وما اشبهه
لم يخرج فيه بشئ وذلك في فيما عا وغر وانفق وكسا وفيما استعمل في الدفع
او البيع والشرا فيكون على ما مضى من الاختلاف في لزومه وجوبه بالعطاء او
البيع والشرا فانهما في مثل هذا على السواء وان لم يكن من هذا شئ مما يلزمه
ولا شئ من هذا ما يكون له فيما رجوع فلعله ولا عليه بعد رد العين على طاهي به كما
يلزمه ويجوز له شئ والعوض ولا على المعطي او البائع على قول من يري الاباء ولا
على اعيان يذهب الى المنع وجوبه لانه مما لا يكون بنفس العطاء ولا البيع وحده
دون غيره مما لا عليه والعلاقات فيه الموجبة لوجوب ذلك على حال وانما فيه
الرجوع وقد خرج فاذى ما قد لزمه فاني يكون له او عليه زيادة شئ على غير شئ
يكون منه فيما لا عليه في المارة فاعني كذلك فاعني لتعمل في الاري على ما تفيد
اقول قبل ان اهدى سبيلا وتستعمل الاحوال بمعنى في كل الحاجة تارة وهذا فيه
يكون في شأنك طول تلك المدة عند العمل بها مانع بالحق لغيره اذ ليس كذلك
الاري ان تقضي على خصم شئ في رعم • فان للرجوع فيه الى الحكم حال الزوم كذلك فانهم
وقوي بحواله الدل على لا يقدر طالي الحق في فيما الامام في الحق لا في التسام
اكتافه وطول اوصافه • حواله لا تحل وتفسير هذه الوقوات البسيطة فليخرج
بالقول الذي يلزمه تبعه في حواله هذه الاصول في غير مضرة انها التحقما فتكون
مثلها انها في حكمها تابع لها في غير هذا واللوازم في الحقوق ويجوز فيها ما
جاز عليها وان جعله فيما يحتاج اليه والمصالح لنفسه ان لا تعوي من الاختلاف
بالاري في حواله له خلاصه تدوان كان في مضرة اصلح بدوافسه منها وما

اتلفه جازلان يصلح به مثله فان بقي صلاحه شيء والفضل فهو لمن يستحقها بالعدل
 وعلى قول **يذهب** في هذا الداء ليس عليه الا القيمة فيما احدث فيها وحديث يلزم
 به من فعل الغرم فليس له الداء يتخلص التي يتحقها وعلى قول **يذهب** ما لم يزل في
 يقوم بها بالعدل والامانة ويكون على حده ومقامه في بيت المال على سبيل الاعا
 حاله جوده او يوقف على الفقه او صدقة حكمه به او يكون فقير فيدري نفسه ما له من
 على راي اجازته له على نية الخلاص لمن له بما يملكه من ماله في دفعه معه او يبقى في
 ومقدار ما به له من حق حقه فيخرج منه المهر او يحضره الاجل ذكره في موضع به
 اولا ليس منها بل على وجه القضاء في الظاهر والجزم او الاستعمال اما
مجان وعلى السبيل في هذا ان يوصى به على ان يوصى به في الاجماع والى على اري
 ويلزمه في الذي ان يوصى به كما لم يزل في ينفذ بدي فان الذين في موضع
 الذي حرم كان الذي في موضع الذين كذلك فان طاب على غير وصية فيما له من
 ولو يوصى به عليه ولا شيء في طارقه ولا حجة ولا بيعة ولا شهرة فتدرك له ولو
 كان في يملكه من الخراج السحت في الاجتماع فان حكم على ظلمه للمعلى هذا في موضع
 يعلمه ولا فكله حتى يضمنه من يملك ويجوز ان يوصى به حوله في غيره وليس عليه من علم
 الغيب شيء كحل الكسيل الغيرة فيه شوا الحكم به قطعاً وان يوصى به فذلك من ولو يوصى
 بوجه فما عليه عند فهو في الحق يوصى به الذي قد خرج مما دخل فيه فلم يوصى به به ولا
 على حاله **وفي قول** الثاني ان كان قد بقي في غيره مقللاً لا يمكن فيه خلاصه فلا شيء
 على رايه في الحق يوصى به بقاؤه في غيره ولا فكله عليه فيما بينه وبين الله اثم
 ما احتمل فيه وجه الخلاص لوجه حتى يوصى به عنده وعلمه او غيره ممن تقوم به الحجة
 في زعمه انه عليه حتى طاب على ما عليه فيما يعلمه والا فهو على طابه والاحتمال **وان**
 طلبه صاحبه الحق للمال وقام البيعة على طابه بعد من صورته فهو على حاله حتى تشهد
 له كذلك الحكم له به في الحكم كحكمه فيكون على رايه ان يستمع له في حكمه ويطلع
وفي قول ثالث على هذا ان يكون في امره من لا على طابه يكون عليه الادب على احواله

في مثله فان كان في ابد التوابع على ما تجب له والتمادي فيده فهو عليه حتى تصح له
 البراءة منه وان كان وعادته للساعة في الخلال ما يلزمه بالتأدية لما عليه ^{التي تجب له}
 في براءته مما يمكنه فحاله ليس على ما في ابد او حتى يصلح بقاؤه عليه وعلى ثبوته
 في الاري وثمان تختلف في اللوازم والحقوق احواله كلبه وما كثره وما وصفه في قلتها
 وبلاضافة الى اهلها فيكون في كل شيء على ما هو الاغلب من زعمه فيده وعنده فيما يليه
 وخصوص الشيء دون شيء وعلى ما به يعرف في مثله عادة تصح له فيه • والافلا يصح
 في الاري ان يلحقه فيما لم يصح له غلبة اوه فيد الى ان ياتي عليه العموم ان صح له الافلا
 ٥ وعلى تجزئه وهذا كانه يبق في تجزئه بين الاول والثاني على اشكال في الاري
 حق الحكم فيه • وعسى في الاول ان يخرج في ثبوته على معنى الحكم وما بعده في الوكاح لان
 ما صح عليه لا يزال في لزومه على ما صح فيه حتى تصح له الابتنان والظن في مثل هذا انه
 قد خرج مما دخل فيه فله من غير موجب في الحكم ^{الاول} ما صح عليه وان احتمل الخرج
 فيما يجوز ان يكون فيه لانه على تعين من كونه وشك من طاله فكيف يجوز في الحكم ان يتبع
 بغور يقين من طاله في علمه ولا تجزئه تكون في الظاهر حجة فهو على عليه حتى يصح من وجه
 منه بوجه يقتضي بالحق كون براءته في الحكم ٥ وان احتمل غير فيما يمكن فيه ان يكون ما
 حقا من طاله في موضع جواز لا بد وان يكون في مقابلة احتمال بقائه في طاله متقابلا
 في تمناع وتعارض في تدافع فكان على سواء لا بد لا جدوا على الاخر في الاري • وليس
 في الظن المخرج عن العلم ابدال في احد منهما على ثبوته في الحكم كلا ولا على ابطاله فبقى في
 الحق على ما في الاري • في عدل القضاء لا في غيره والجايز ان التوسع فيه ما قد جاء
 في القول الثاني واسع من اية عدلا فحاله ان يعمل به • وعسى ان لا يخرج عدل
 الاري لانه ليس هو الذي قد وقع عليه لم يجر الان يبقى على حاله حتى لا يحتمل له
 يخرج في حياته يخرج به منه فيكون بعد مائة في طاله لو كان عدلا ما لا يجوز غيره واما
 على كثرة الوارثين الدخول في الميراث على هذا والاكثرين لانه ما يتسع لكثرة
 ما يكون والمعاملات بين الناس في ثبوته في الاموال الى استوائها

في أكثر الاحوال • ولكن لا يسيل في قول الاحتمال اما ان كان يجوز ان يكون في حال اول
جولة فيه في موضع دخول عليه فالشك في بقاء ماضيه كونه على هذا لا يرد له
فكيف يجوز على قول اليقين بالشك في الحين ان يقطع به انه باق على حاله وان كان
قما يحكم به في طالع فان ذلك لا يرد في ظاهر الحكم لانهما يجوز عليه في الباطن
فيكون ان يكون فيه وان كان ما لا يحكم به فالقطع بلزومه مع علمه فصحه مع غير
القطع ببقائه اذ لا يرد له في الغيب فاني يجوز ان يقطع به فيه • وعلى صمد ما
لزمه بالولوج فكما يمكن البقاء فيما عليه يمكن التوجه في موضع جوده لا مكانه •
الا انه يمكن في كل منهما ان يكون في مكانه فما الشك في احتمالان وعلى الضد انه
متقابلان والظن فيه باحدهما في زمان وغيره لا دليل لهما ان ليس شيء على حال
لانه والتوجه لاحد الطرفين بلا ترجح فاني يصح فيقع في الحق في حين •
ان لا يعرف في الاخر في مثل هذا الا انه يبقى على طابع الاحتمال فيما يمكن فيجوز
عليه وانما احتمل فيه هذا ولا يرد في ضعف على الوارد في هذا ان يتوسع في المكان ما جاز
له في موضع الاحتمال المطالع بدفعه من جوارحه مانع حق فممنوعه كما في العمل على
ما في الراي الثالث على هذا لما فيه من الزيادة للموصية في الاباحه لتقريب ما جاءه
الثاني فاباحه على الخصوص عموم ما افادته في اطلاقه • ولا بأس فان الثاني
واسع لمن عمل له على ما جاز له واذا وسع الثاني فالثالث لا شك فيه انه واسع
ما احتمل له وجه الخلاص وجهه • وعلى حسب ما يخرج فيما عليه فيجوز ان يخرج فيما
يكون فيه من دون ان يحتمل له وجه التوجه مما قد لزمه فصحه فهو في طالع وليس
لوارثه الا ما يتبع من الايون اللازمه والوصايا الثابتة في ثلث ما يتبع من الدين
ان بقي منه شيء والا فالديون هي التي لا مال على حاله وما صحت انه لغيرة •
لمن صح له في حكمه حتى يصح انه قد المقتضى فيه وان احتمل فيه ان يكون له
لغيره فهو له حتى يصح انه لغيرة • وما كان في يده على سبيل التمسك التمسك له
والحرام في دين الاسلام لا احتمل له من بعد ان يكون قد زال اليد على ما يصح واحتمل

ان يكون باق على مكان عليه والحال ان عليه لا يلحقه معق الاختلاف في انه حرام
 على حاله حتى يصح كون حلاله او الله حلال حتى يصح بقاؤه في حرمه على حاله وان
 يكون على الغلب من امره فيه لانه مما يقبل الانتقال فيجوز عليه الانتقال من
 الحرام الى الحلال • بل لا يصح فيه ولا جدال • طالع يصح انه باق على اصله لموجب
 ليقول عليه ولا فهو كذلك لان الحرف لا يفي الله وانما هو عرض في صفاته فاذا انزل العارض
 ارتفعت هي ثم جئنا الله علة لوجودها فيه تنزل وبه تنزل فتعود عين الشيء
 والحال الذي حلها مساو غن في حق اهلها ولا يشك • فكما جاز على الحلال لان يكون
 بما يوصل الى حرام فيكون ذلك في الحرام لان يعود بنزول الحالك ان عليه والحال ان الله
 معلول العلة تقتضي تحته عرضا فكيف يصح انه يبقى على ظاهرها في حرمه فيكون
 معلول الغيرة هو او غير علة في حال • وليس كذلك لانفس الحال • لان الباطل ان
 الحق او شيء • وحق الحق اعلا وحق الباطل ارا • فلا يصح الباطل شيء ولا يصح
 به الحق • ولا يصح الحق شيء لا يصح به الباطل لانه في نفسه اقوى واقوم •
 واهل العلم • طالع واعظم • والحال ان الحق والحرام باطل فاصح به الحرام حتى يصح به
 الحلال وقد يصح الحلال شيء لا يصح به الحرام • والحال ان بين الحرام وبين غيرها
 شبهات تتقوا في لزوم او ربح في الشيء حتى يغلب على احوال الطرفين او ينقل
 كذلك في حق ما لا بد منها الا في الجانبين • وطاعا عرض فيه الوجهان فالرجوع به
 الى اصله ان صح احق حتى يصح خلافه بحق لوجهان في صحة علم وظاهر حكم •
 وان لم يصح وبقي على التساوي فيما بينهما فهو للشكوك فيمد شككاه وخلفه •
 حاله والشكوك اوله له الوقت في الجمع حتى يصح فيه احوال من وينبغي في الشبهة
 حاله واصله حلاله لم يصح كون انتقاله باحتمال حرمه حتى يصح والا فهو على اصله عليه
 احكامه فان وكل من الشك فيه ما يكون بشيء في حال • واصله حرمه العارض ما يجوز
 ولان نزول في حال فيرجع الى مكان عليه والحال ان نفس في مثل هذا ان لا يجوز
 فيحل لورثه وبعد اكله وان صح معه اصله على اي من ذلك في حل الابطال مثله

في موضع الاحتمال الزوال عارض القبح في حال تمكن فيه ان يرجع به الى مكان عليه
 والحال في الواسع الذي الحكم حتى يصح فيه ما يقتضي المنع وجوانه والافواه كذلك
 في الجانح كما كان له فيما لم يدان لا يثبت حتى يصح معه تقاض عليه والحكم به
 على صحته لم يرد حاكم بالعدل واما جاز لعل ثم يرد في ماله ما يكون في يده
 فيصح اليده ثم انه فلا بد من يجوز له ولا غيره من علمه فصح معه فيما يحتمل له
 ان يعامل فيه عاجزا كما لا يصح معه ما ينبغي به على طرأ من افسار عليه والحكم
 في الجملة اولى على قولنا لا يثبت التي تحتمل بالذي في موضع الذي على طرأ او يتصل
 فيه بمنزلة وعلى هذا يكون في جميع ما يجوز له من الملك فيكون في يديه والارواح
 السموات والارض والعباد في مثلها وانواع الفساد وظلم العباد وتصحيح ما
 يكون عليه ونصف في موضع الاحتمال في وجه من المظالم وغيره في حال ما يكون له
 له وجه البر في الخلاص منها باذنها الى وجهان الذي يقع فيها مقامه او محل
 واضعها او رجوعها اليه في حلها او البركة لنفسه في موضع جوازها بالحق على
 اري واجازها والتوبة وجدها فيما يكون له وحقوقه في الاصل او مقامه اليه
 وحقوقه عباد بالعدل على اري واجاز ذلك فيها بالذي في قولنا فصل ما هو
 بالهول **الاول** انه في صحيح النظر الصواب في الذي يغير بعيد فيما اري
 ومن ظن فيما لا تعالى حتى او فيه العباد توجه اليه بعيدا في الاقربا في
 حقه تعالى ما في الجاهل عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد فانه لم يقع الا
 فيه الاعلى حقوق العباد لا غير **والثاني** وما صح فيما له لم يعد فيما لا يري توف
 عبادته ان يرجع اليه فيكون كذلك بعد ان صار من ذلك جاز عليه لانه لم يمتد
 واجاز فيه لوجوه الهدا ويصح ان يكون في المعدل الاقصى على حال فيما جعلهم
 مستحقين فيه ولما المستمع له كل واحد منهم فما دون له فيه فاوليه في
 الزلم او ذنب او باخذ فان تعدى الى غير هاتين كما عليه ولا في ليس له فيه
 فقد ظلم وزاد سوء العذاب على كونه وعدم شكره ان لم يتب الى الله من

جميع ذنوبه من الذنوب عار وقبح خيرة وهذا من طاعة الله تعالى بالفضيلة والبر بالانبياء
على الرضا والكل اهتدى به وروى ما هو المعجزة في قديمه فان القادر على ما يشاء في كل شيء
فكيف يجوز ان لا يعجز شيء من كل ذلك ولكن الواجب حكمه يقتضي من جوده وجود نعمه في
حق الشاكرين او في ذلك كون نعمه بالاضافة الى الكافرين الا لا يجوز تولى شيء من
العيب في شيء ولا يعجز شيء من كل شيء قد مر على كل شيء علم بكل شيء
بخلق ما يشاء ويرزق ولكن الله تعالى خلقه بقدر قدره فيعطى ما يشاء ويعطى
ما يشاء ويعطى ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويستوفى ما يشاء ولا يعجز شيء
فانه ما يكون منه شيء الا شيء قسار الله ما حسن الخالقين • واكرم الكرمين •
والسبح الحاسبين • لا يسأل عما يفعل وهم يسألون • له الملكة الحمد والمنة
والجود وله الخلق • والادب والحق والقول المصدق فكيف يخرج المال عن ان يكون له
في حاله كمالا فالعبد لله • والمملك • حيي وهك • فهو المولى والعبد • وطالوا ولا
يستغفروا في كل زمان فيه من الزلزال • فخرج الانسان على قتل الله ان يكون
يديره يستغفروا به في ايام بقائه فتارة يخرج منه الى غيره في حياته ولا يرى بعد
وفاته الى الزلزال ان ينقله اليه فيجعله في ملكه حيا • وعلى ذلك يكون ما صح
له ما له يكون له في يد بقوى او ميراث او غيره في المال انواع الانتقال بوجه
من الخواص والحوادث • حق الزلزال • له ملكه خلقه • له الحق له • فضله
الى اجابته له بعد له من احاجهم الى مثله فانه غير محتاج في نفسه اليه ولا الى شيء مما
خلق واعطى • ورفق • ولما الى اجته الهم فالله عليهم ليفرق فيمن يكون ذوي
العقلى حينه او يكون في ميت للمال الا قامه دينه على ابي واجاره كذلك بالاي
ولا يرجع فكله وقول المسلمين بالاي فيه وكله بما يرجع على معاني الصواب في
الاي على قيان فجوز له ان ياكله لفقده وان يري نفسه مما له من فصار له
او يجزي فيه بالتوبة • وذنوبه وليس في شيء منها • في بيان يقتضي • وذنوبه
فيما هي فالله في يده هانذ وان كان المنع فيها مجهول • وذنوبه وان يرضى له • وهذا

او ان يشهد اقول اصلا في قول الشيخ ابو سعيد رحمه الله فالقول بتفريقه
 يكون من ذوي الفقه اكثر فيما يجهل به يومئذ **فذكر** وفي الحديث عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في القطة انهما لا الله يؤتيد وبيشاه دليل واضح على صحة قولنا على هذا
 الذي وعدنا فالقول فيها انه ليس المال النفع فيما يتوحد من ان يوضع فيه امانة
 لهؤلاء ولا عائد لهم وفيه على التوفيق له في موضع الحاجة الى بذله في غير الدولة
 لانه لصالح المسلمين **فجمع** فاقى نفع وفي قول الشيخ ابو سعيد رحمه الله في موضع
 الاخر ان اصح ما فيه ان يوقع على القولا ويجعل ليس المال فكانه الى هذا يميل لما
 فيه ما فيه من لفظي على معنى قوله في حفظي فاقى لان كل واحد من وفده فاقى به لفظا
 وكفى بالعق في هذا فان كذلك ولا شك الا ان فيما ابقت الواضحة في هذا ^{الوضوح}
 زيد ثابت الانصاري انه كتب المال طويلا في باب فيه على صوابه وفي قول الشيخ
 محمد محبوب رحمه الله في قال الشيخ كذا لكن لا تجاز له ان يعمل به في هذا فانه
 مما يشهد لعدم ان يكون له بالميراث في هذا القضية فيما على سواء في النظر لان
 العلة في هذا هي العلة في الذي لا غيرهما فاي وقت بينهما محقق **واي فائدة**
 في مثل هذا الا ان يكون حشوا لا يتفق به في شيء وله كل شيء فلا يخرج عن ملكه
 شيء فما صح له ملكه بوله ولا يرجع اليه بعد له لعدم امله كما كان في اصله
 ولما لم يوضع موقوفه بوضعه فيها فهو عن كل شيء فلا يحتاج الى شيء **وعلى**
 الواضحة ان لا بعدد به تلك الواضحة في حمله ولا يعلم فانه من الظلم فاقى يجوز
 وليس الى حوائج من سبيل الحق وكفى بالدمار فيه عن غيره مما لا يجوز القلة
 فان غير الحق لا يجوز ولا غيره في غير الحق على حال في كل شيء فان غيره الباطل ولا
 غيره فخرج مما لا يجوز والطويور في الصحاح او الاي فان فيها معنى في كل حين عما
 لا يصح في الذي او الذي من قولنا وعمل او فيه في هذا وغيره وهذا كانه مما لا يري
 فيه حال حسب في حق قولنا على الجملة فيه اهل الذي فخرج فيه من الذي ما يجوز عليه
 الا لا يلان بشي مما يجوز فيه الذي في خطي في دينه وقال شيئا وعمل على شيء

ما يخرج في الذي جوارحه فان ذلك مما لا يجوز لمجوز فيه وان خالف بالذي في
 ذلك غير لان الذي لا يضيف على مخالفته يري في موضع جوارحه لا في قول ولا في
 عمل الله اوج والادعاء للمراجحة لا يبرهن لان ذلك ولا جد على انه يضيف على مخالفة
 سم الخلق في حجة العمل لله مما لا يجوز يري ولا بد من بعلم ولا جهل في ضيق ولا سعة
 والخالف في مذهب الله تعالى هناك ولا شك **والذي** لا يفعل فيه على مخالفته فيما
 جاز له الله في الحق فلا يخرج ولا تعسف على قوله وعمله ولا خطئة في الدين ولا
 لائمة عليه من لم هذا منه به في حين ما يخرج الى لا يجوز له وان كان الاخذ
 بالشوق اخف في موضع ما لا يقع منها حق لادن الحق المحرم في حين لا وفي حيز البرية
 وفضلها اظهر وان كان لكن الحاج يدعو في مواضع التي قبول الخصة على طمع منها ضرورة
 اليها ونزاعا بلع بدلا والادان يكون له لمجاهاها على الضيق المحج عليه فيها يخرج
 عنها فيكون على قبولها على معنى الشكر لها فيما انها توسع على ما جاز له من اخذ نفسه
 بالحق الشديد فيما لا يتوقع ولقد بدينا والخصم في هذه الواقعة طالع يد عليه من
 ما عدا لا جاز له ان يستعملها الايمان اضطرها **التي** اليها فان لديها سعة **الضيق**
 في العمل بها خوفا على كثر ظلم في الناس فتأبى الى الله تعالى في ائتمان يؤمنه تعظم
 لوزم في ايا من ربح الله من الخلاء بالاداء فيقع على المكان فيما هو **بعض**
 مما قد كان ولما اخذ محمد الله في سلكه نظر موقفه مما جاوره الاثر عن اول اللب
 وزد في البصر **جملة** وتفصيل يقدمه بين يدي ذللا ويستضي به في بيان من
 بقدر عليه المعبرين له هاند **وبالجملة** فالذي اجده من العمل هذا فاختار
 فيما اصابه اليه فامره ان يعمل به فاختد عليه تارة في الزمان ولا في في كماله
 خوجه سلما فما دخله ظامافا به آثما ولا غار ما يقو في يديه فيكون في ضمانه
 حتى يبرحه الحق يبرزه اليه فاد **لياس** اياه واللباس على اهل الضعف
 في مثل هؤلاء الناس **كثيرة** ما فيه التعارض في المذهب بالذي بين اهل الذي
 حتى لا يري على اي شيء منها يكون لعوده الموقد بالاصح ولا الذي الارح في موضع ما

لا يمنع منها حق الانتزاع فممن دام في عين البريرة وفضلها اظهر ولا كثر لكن ط
 الخرج رجوع في موضع الى قول الرخصة على واسع منها ضرورة اليها ولو عاين بعد الا
 الى ان لا يكون له الجواز فيما عداها الضيق الخرج عليه فيها يخرج عنها فيكون على قبولها
 على معنى الشكوكها فيها انها يتوسع على ما عاين له كمن اخذ لنفسه بالخروج الشديد
 فيها به يتوسع ولقد ابدىنا في الخصر في هذه الواقعة طلاء ويد عليه كمن رآها عدلا
 فجاز له ان يستعملها الايمان اضططر اليها فان لم يجرها سعة والضيقة
 في العمل كما خوفنا على كثر ظلم في الناس فتاب الله تعالى في رائد ان يوقر تعاضل
 لو اريد في ما سرج الدرع عن الخلاص بالدرء فيقع على المكان فيها مقول
 عما فيه كان ويطاخذ محمد الله فيب لمزله نظر وموقف عما جابه الاثر عن اولي البنا
 وروي البصر حمله وتفصيل يقدمه بين يديه دليل او مستضي به في بيان
 عن يقد عليه من المعبرين لبعانه وبالحمله فالذي اجتهد لمن لم يعمل هذا
 فاختاره فيما اهدى البعد فآووه ان يعمل به فاختار عليه تارة في الزمان ولا في
 في السجدة المعق خوجه سلما ما دخله الما فصار به انما ولد غلط من يوق في
 بديه فيكون في ضمانه حتى يرد في غير له من البعد جرد في الباس فاهو الا لتبا
 على اهل الضعف في مثل هذا من الناس ككثره فاحبه والتعارض في المذهب
 بالذي بين اهل الذي حتى لا يدرى على أي شيء ومنها يكون لعدم المعوقه بالاصح
 والى الاصح في موضع ما يكون الذي البعد لا في غيره من حكم بشي ومنها عليه فاني
 ادله فيما اورد به على تعجيل طلاء يجوز له تاخير طاقته عن التولية الى الله تعالى في
 العين على الوجه الذي ينبغي ان يولي به فيها في موضع التحريم والاستحلال من
 تفصيل اجمال وان يظهرها بلسان الامانع لان هذا في اعلان الاعمال
 اركانها عاين في حان على ان لا يعود الى مثل وان يسارع في رد ما بقي في يد والظاهر
 الا هله او يوقر فيه مقامهم وطا لفته لا في بنو نذ بل في الله فالتكليف يد
 ويكون في يد طاق لا بد منه لانه ان قد ولا فالوجه له كما يلزم فيه بالعدل

وقمة او مثل في موضع الترخيم فان المستحل لا يلزم منه فيما اتلفه عنه واعا عليه فليست
 رد عليه في يد من لم يدان كوفد والا فالقول له في فعل القود والوضع في بيت المال
 لا فائدة الدين باعنا الاول ولا الظاهر عود المسلمين فاوجدته وبعد فصح معه
 بين اجرة وغريمه والا وصي به حين لزوم الوصية او الفضل في نقد مما قبل ذلك
 فانه الخدم الان الاجل محتوم وانهم مكثوم لا يبدري متى يكون فالاولا به مع القدة
 عليها ان لا يؤخرها على اي جزيل من متى يعوق غريمه لانه ان صح لا على اي يقول
 انه لا شيء عليه ولا بد له فيما يبقى في يديه وان يوصى به واطلفه على معق الانتهالك
 لما يدين بنحوه فصار في ضمانه فهو كغيره مما عليه في له ومعد لغيرة ومطلقات دين
 او تبعه واثبت بها وجعل له مد لا في فائدة فيكونا على سواء وهذا الظالم وهذا الطالب
 في ادائه من له فيه فجة عليه بعد حضوره والا فالنقد مما يكون به على الخلاص منه
 وواخرج عنها واللوامز فلاحح عليه في نقد غيرة ما يؤخذ به فيقع فيها
 بينهما التساوي في الحال ويكون عليه ان يبذل ليعلم ما في يده والمال فيعطى
 كل ذي حق حقه فان وقاعا عليه والا على قلة ما يستحقه ولا يؤخر احد دون
 غيره وان رخص له فيه فالحكم به عليه ويلزمه ان يسمع له ويطلع ويجرح عليه
 لانه في معق الحاكم حكم عليه في ذلك وعلى الحاكم ان يصادف ان يساوي بينهم في حكمه
 فلا يقضي لاحد منهما صح دون غيره والغطاء ان لو نزلوا اليه وان لم يخصص
 حقه بعد فانه في موضع التوزيع مما في يديه لا بد ان يدخله مقدرا فيكون له
 فيه الى وقته المسمى في حله خوف ما عليه والضياح ان يؤخر لا شيء له وعلى هذا فانه
 عن ليد في موضع لزوم الاداء بالمطالبة او اثبت بها الاول ليد ان يكون كذلك
 فان عمل على غيره فيهم مما يجوز له في ظاهره في الاري لم يجز ان يحمل على الخطاء
 دينا في موضع الذي وجب الاختلاف بالاري حتى يصح عليه انه ذكر ما يرى الى
 طالديري والا فليس على من قضى ان يصد قمة في اقره لمعنى الركن في التقوى على طائفة
 في ظاهره حتى يصح معه لغيرة على ما تقوم به الحجة والشهادة والا فهو معق في

الدعوى على التقصير فأتى يلزمه ان يقبله ولا يخفى حتى يصح لزومه والافليس عليه ان
نصد بقدر شيء • وان جاز عليه في نفسه فانه على اولئك وبعد القضاء على طاجان على
غير الصفة لا يجوز عليه وهو يستخرج جهده بما يمكنه في الزيادة حتى يرضى الى الجوز
فان يحز والده او يحزنه فيما لا يقع عليه وبعد الكتاب الى الله تعالى وفي الفتنة
الطاهرة عند ما فعله على طاجان • وعسى فمن صح معه او ان يجوز له التمسك
بما صار اليه على اي وجه اجازته في موضع جواز العمل فيه به لانه حتى يحكم عليه بغيره فانه
من يكون عليه التسليم لانه فيها به يقضى عليه والى في الحق او يكون من
الذي جوزه فيكون عليه وموتى اليه فالعمل فيه • والذي يتو في يديه بما يلا
اعدا لا بغيره مما لا يلا كذلك لا بالاضحى على طاجان والافليس له ذلك • وعليه ان
يكون المصنف في حق الله ونفسه وطاله فيبذل حكمه ما لا على الزيادة فانهم به في الحق
او لا في الحق فكيف يصح له جواز اخاره كذا لا يسل الى ما فوقه وطاله الاقوتة وقوت
ويلزمه في يومه وقوته وعباله وجهه ولا يقوم في ودينه ودينه الا الله مما
يلحقه في يده ضرر في دينه او نفسه او فنه يلزمه قوله • الاورعان يكون
الناس في مثل هذا لا على حال الاختلاف • ما بينهم في الاحوال فينبغي ان يبالغ
النظر فيما فيه يقع به عليه الضرر والذى لا يرى حاله فيكون على طاعة ونفسه في
حاله كما كان النظر اليه الا في حق طاله ولا فالصبر على ما يقضي به الحاكم عليه في يومه
ما لا بد منه في موضع لزومه • وليس العدل في شيء ان يقضى عليه بضرر • وان
تقضى به فالعدل فيمن لا يجوز عليه وانما يجوز فيلزمه ما جاز له طاله وطاله
فلا ضرر عليه في الشر • وعلى هذا يكون في ذلك ما في يديه فانه لم يضره
لمن حضره فوفى وصح معه فلزمه ان يرضى اليه جوزه على طاجان له ان كان ممن يتولى
في نفسه او طاله والى بما ذكر له به في موضع لزومه وعلى له الحق ان يقضى طاله
في موضع جوازه بالاجماع او على اي وجه يحز له في موضع الماي • وليس له
لغيره ان يمتنع وقوله لا في زيادة لمن عليه ولا على ما يجوز منه فان من

دعي الرقبه حقه فاني ولو كسب الوطاعني اليه وعرض عليه فلم يقبله لما لعذر به فيه
فيه فلاحقه له على ما جاء في الامايه من الاختلاف في تناوبه بالاي على طرفي ظاهره ثم
المقتضي من ذلك على الدوام فيه انما هو الخصوص في ذلك الحين لا على كل حال **و** كلفه
فيمن يمكن له ان لا يمين له يمكنه فانه انما يتوهم بانه بدفع وصي الدوام وكذا
حاكمه في ذلك وكيل ضيقه **و** محاسبه وصي فان غلبت الثقة لاختلافه في تسليمه اليه
الالتم لان يصح معه في ظاهر الامر الدائمه للوجبة لتقريبه فاني قد فحسني ان يختلف
في جوانبه او يتولى انفا ان عليا جاز له في مصالحه او في مصالحه فانه على معنى الاحتساب
في موضع جوارحه او يبقا في يده لم يدر عليه واليما في ذلك لا عقل له حتى يبلغ قبول
مشيئه او يصح عقده في دفع اليه وكان الغايب فهو له فان كان له وكيل لم اليه
والا فهو في يده والحق عليه في دفع اليه وكان الغايب فهو له فان كان له
وكيل لم اليه والا فهو في يده والحق عليه وعسى فمن نجا او ابتد ان لا يجوز في
حقه ان يوق على التوق على ابي الامارة الله له ولولا ذلك لم يبعد ما صح في عرف
ابي فجواز تقويمه على الياس من وجوه لا معقول فيها اليه الذي وثقه على قوله
او عمل به بالخطئه لم في ذلك لانه موضع ابي من جاز له ان يقول او يعمل به
لعسوان يراى حيث لا يراى فيخرج معه على معنى الصواب في الذي يدل
له في نفسه ويكون من يكون اليه عليه فيما يقبض على قيادته في نفسه فانه
في حكمه اليه من له ويجوز لمن له في حكمه ونفسه في نفسه فانه في نفسه على ابي حال
كان عليه من هو امانة وصحة خيانه لانه هو الذي اجاز على نفسه في ذلك الالتم
الان تظهر خيانه بعد الوكالة في غيبة مؤلفه على ظاهره واثباته فحسني ان لا
يجوز ان يدفع اليه على هذا شيئا مما عليه لانه اذا وكل في ذلك على حال غير ظاهره
في حاله والذي يكون من جهة الحكم كذلك على العموم وكل جهة يكون عليها
وعلى الخصوص فمن يكون له فيه الحجة من يوفيه بالثقة او يصح من غير
ان ذلك او يجهله فلا يصح من جوارحه ثقة بالحكم العدل الذي يجوز عليه ان

دعواه **فاليقين** على كل واحد منهما في شهره ما لم يعلم أنهم شهدوا له بما طاروا ولا
 بد منها لمن ظلمها ممن وكل عنها فلا شيء له ولا شيء فيهما بينهما على ما تكون عليه الدعوى
 منها في الحكم وفي قول الجوهري عن أبي معاوية رحمه الله ان عليا عليه السلام يعطي
 كل واحد منهما ذلك الحق تمامه لانه يقال له ارفع اليك كل واحد حقه فيكون كذلك
 ولا يبين في شيء منهما من صلح الآلى على جمل الاختياط تطوعا الى ان يدفعه الى احدهما
 او يقسمه فيما بينهما الا على علم ولا في صورة حكم ولا في رخصه فيصير في شيء منهما ان يصح
 مع ان له او اقله على ربه وان يوقف في موضع القسمة لانه دون حقه ولا شك
 لعلم الذي لا شك فيه انه لا حد بينهما الا انه لا بد من فاق فيصير على الشك طالع ان
 ياتيه الآلى التراضي بينهما في موضع جوارحه كما وثوقه منها فكيف يجوز ان لا بد
 والحق انما يبقى على هذا الشك حتى يعطى كل واحد منهما ذلك تمامه والافا
 الذي يبقى له بعد عليه حتى يؤدى اليه عن يقين لا شك فيه ويقضي كما اريد
 يكون في الحكم وغيره زيادة على ما لم يفتح معه انه عليه اذ لا يصح في الحكم ان يحكم
 عليه على ما عليه ولا شك ان يجوز ان يلزمه كذلك فيلزم وثوقه له ومعه
 ولو اذ اهل الدعوى فيه حتى ياتي على جميع اهل الارض في معنى المثال اذا صح اذ
 لا يجوز في جوارحه على قيان الا وهذا والا فهو الدليل على انه لا يجوز له في الحكم به كذلك
 فيما اريد ان يفتح وعلى هذا فكان في الشك ان لم يقع به الحجة كما ولا حد بينهما في
 الحكم وتبقى على حاله في موضع النكول عن اليقين انه بالحق حكم الجوهري او يصططحا
 فيه على ما جاز لانه لا فرق بين ان يكون كل واحد من اثنين او اثنين وثلاثة او ثلاثة
 او مصير او في اولاد او امصار فينوقد او يكون من اهل الارض اذ لا يخلو
 ان يكون لواحد منهما كما لا يخلو ان يكون لواحد منهما فاق في شيء منهما ان لا يفتح
 فادريه لانه لا بد من الاتم انك كيف خرج عن ان يكون والجمهور على هذا فيدور
 او هما ان لا ارجح الا كذلك ارفع الصلح منها على طحور كما ان لا يقع الحكم فيه
 شيء فيما بينهما او اجهل ربه تمامه عليه جاز له ان يوقف على ويجوز له والعقد مثل ما

يكون في بطله وان امتنع وتوقيده لم يجر عليه لان النظر في التوقيده المبدل الى غيره
 فيمن وان اعجب ان يقدم ولو اقره غيره لم بعده وان يكون له وان كان ما
 لا يتبع ان المحقق معنى الاختلاف في الذي يلزم في مظلة او يعبر بها ما يكون
 حقا ولا بعد ان يؤخذ فيه الى ان لا منه من فيه الحق عليه ويجوز ان يكون له
 ذلك عملا بل في يده في هذا الحق وان في الفقه لا لانه لا معلوم منهم ولان له في
 مقول ان يجر منه نفسه على اي تواسع له في البراءة ولانه على هذا كانه ما صار له
 بخلاف عبادته كمثل طولاد وعبان عز وجل وتعللا وعلى دخوله في جملة حقوقه
 فيجوز له ان يجر في دافيه بالتوبة منه على اي من يجزه فيها والاعاز له ان يقدم
 ما لعبان صرافيقه هاتان في يده شيء اعجب ان يؤديه فيها خراجا له في
 موضع للكثرة وشبهة الاختلاف في هذا ولا انا لله وكرم رجاء ان يغفرها
 وان اعجب ان يدخلها على صرح معد له فهو عالم في صله وجواره في الفقه
 على اي من اجازته فيه صدق عن انه في بطله وخالصا في نفسه ما لم يفي فعله للرجوع
 في البراءة كون عدله ورجوعه الى الله وجواره توقيده ثم يجر الى على اي امتنع وان
 يدخله على غيره ما لم يجر على حال في موضع غير المال عن الوفاء بجميع ما عليه كمالا
 يمنع ما اقره منها على اجازته ما لم يرجع الا في الحاكم في حكمه شيء منها المعنى
 الخاص من له ان خاصه في ذلك في حاكمه وليس لاحد الخصم ان يخطا ما به
 يقضون الذي فيما بينهما الى غيره لان عليه التسليم لادع في حكمه بالعدوان
 كان ما يجوز عليه الذي في المحقق معنى الاختلاف بالا في جواره فان ذلك عملا
 يجوز في الاجماع من اجازته في غير الحكم عليه والحاكم وانا في يده فلا بد له
 على ناخره وان يبدل حله فيما اقره او اذاعا وغيره وعسى في حله ما عليه على
 ما اجاز له من يجر منه ان يكون له وجه حق في الخلاص حتى في البراءة والبس
 والعصب على صرح ما يخرج فيه والاي وكانه لا يبعد فيما يكون وهذا في بطله
 ان دفع اليه بعد ان يمكن وقبضه وهو له ان يكون كذلك فيجوز له العدم
 الفرق

الذي بينهما فان صار الحال الى يمكنه فيه توزيع المال بين اهل الحق وكثيرتها
 في قلبه فليس حرج فيه الى الصلح على احوالهم في موضع شئ منهم لعدم اللوائح وجوبه
 والافلامعوق الذي يقضيه فيها لا يمكن ان يورث عليه ولان يقضي به احد دون
 غيره لا على احوالهم والاضيق في موضع التعاضد في الجوع المعتق في وجوب المنع له
 ذلك في احوالهم او يري على قول لا يجزئ له ولان يوقف على ما لم يوقف عليه في
 جهته لا يرايه ولا في اشتراكه بوجهه فيه فاني يجوز له فيجوز له وليس في الحقوق
 المتعددة على تواترها في المال او يوجب حق الشركة فيما بين الحقوق المتعددة لان
 لكل حق على حدة معلوم عنه مجهول ومعلوم او مجهول لزمانه بل لا معلوم
 او مجهول على احواله في طاله ويكون الا على ان يبقى في يده على احواله يصطلمها
 على احواله في دفعه فيحدث اليد بانه على طاله يديه توفي الجرح او يمكن فيه
 التوزيع او يخصه الموت فيوصي به فيكون في المال حتى الصلح فيه على احواله
 في الحكم او الواسع بهم فيما يعجبني في هذا ان يعمل به وان اجيز توقيفه في
 الحزن ان لم يصطلمها فيه على احواله فيعجبني ان لا يعجل به لعسوان يكون
 الصلح على احواله في يوم ما يمكن فجاز لان يكون على الفلاح والاضيق فان كونه
 مما يمكن ان يكون طاله منع وجواز ما منع بوجوب المنع ونقصه في حق الشركة
 في شئ لشيء يلحقه وحده الغطاء او ما لهم فيه فيكون بمنزلة ما لا يوقف ويد ولا صلح
 لمن لم يخصه الصلح ولا من لا يري له في طاله لان يكون فيه المصلحة ظاهرة وعلى تركه
 يخشى من ذهابه بجمع نقصان يجوز في العاليج لمعنى النظر في الصلاح عن لحي
 ما لا يري خوفه وان لا بالكلية فان بعض الجوع في ذهاب الكل فيما يوجب
 النظر لمن جاز له في ذي البصر في مثل هؤلاء وهما اجبت الزكوة في طاله الذل
 والدناية وعد الدين او لا شبهه في شئ في الحقوق لغيره والعباد جاز لان يصح
 له مقدار واحد منها ولو كان في ان يبلغ النصف على اي فيكون في مقدار طرح منه
 بلا كسر على اي آخر ولا فهو مأكلا مستهلكا في الدين لا زكوة فيه على قيار مذهب ويري

في حقوق العباداتها المقدسة على حقوق الله تعالى وفي قول ثانياً انه يرفع
له ولا يند ما يكون وحسنه فله وان لم يكن وحسنه فالزكاة عليه وفي قول ثالث
ينزع لما كان وان ان يقض في عامة ذلك والا فلا ينزع الشيء وفي قول رابع ان
الزكاة لا تخطها الديون فهي في طاعة حتى يخرجها الى اهلها كما يحق له وعليه عسى
ان يخرج في غير الايام والادنانير مما يكون من الذهب والفضة وجميع العوض حكم
الاختلاف انه يكون كذلك ولا خصوصاً ان نكحها بالقيمة منها وبشبهه ان
يلحق بالاشياء والثما فيكون على ذلك وان كانا اولاداً اجاز لان يلحق البعض
وجبه تقدمه بالحق على الله وحق جاز لان يلحق الجميع بالحق لعدم صحة
الفوق وان كان وجوهها في المال قبل ان يحول الدين لم يرفع له شيء على حال عليه
ان يخرجها الى غيره كما هي غير تقص لغيره بدخلها على مولاه بغيرها الى
اغها بمنزلة الشريك فانها احق بما يكون لها وغيره لانت الشريك والاعراف
غناء شريك في المباح ان لو كان العباد وعلى قول رابع على وجوهها الى اهلها
تتعلق بالذمة فتكون لها مشغولة فهو كغيرها وحقوق الله حتى يخرج منها بوجه
بحر فيهها فيكون له بركة ولا زواها وان جعلها باب الحقوق واداء التمسك منها في
حياته بتعريفها فمما جاز لم يمنع في كثر القول بالاي والسلمين فيه الا انه عجبي
في موضع استحقاق جميع ما في يده والاله والحق عن الوفاة بالجميع ان يترك على حاله
يتفصح ما جاز له من ائته وما يكون غلة عسى ان يصح اربابها فيخرج به اليهم مما
عليه لهم ومقتل ما يقدر عليه فيلزمه ان يبذل اليهم وحضرة الموت فيوصي به
فان ذلك لا يبعد لا يخرج به مقتوجاً ولا يفتقر له في اكثر ما قيل وان خرج الخبز
امكنه وانما العدل او حلة السلمين زوى الفضل او كما امكنه ان يشهد عليه
فمعيان يكون كذلك ان يفي يده ويعد له هذا باكملها اجاز له غلة اعجبي له
ان يستعمل بجميع ما ينفق كفق على نفسه وعياله وجميع ما يحول له لثا لصدقة عن
وبه كماله عا لم يكن لا يعرف وكذلك فيما سبق وغيره من الظاهر في يد له من لا يدرك

لا تخاف ان لم تكن اقرب مما عليه فليس يا بعد علي ما جاء فيها في قول ارجانها حتى فلا
 بعض الغفم او على هذا وجوه الى الله ان له باكله ليقع وليس عليه ان يخرج من الغيرة
 والعقوبة لانه ليس يا بعد عليه وعلى قياده فالما كولو والعرض يفي والمثلوس لموا
 والاصول تبقى بعده يستفيع بها الا تخاف انتفع بها الاول صافيه تبقى ما يولي الله
 او يصح ارباب الحقوق في وجع اليد فاله ليقع في ماصح حكم عليه ان امكن في ازاو
 على حالها الى يوم القيمة **●** وان باعها اليوقها فيما الزم في ملكه وسوان يكون
 هو الاصل على هذا الذي فيها يخرج عن الشرى ان صحت بغيره فيها غير ان التفت
 اتقى فهو كما او في عس في طول الزمان يا في عزمه والضممان لا طاعة عليه فان هذا
 مما يمكن ان يكون وان كان مالا يقطع به واما عين للظالم الى اهلها اندفع متى **●**
 فصح حكم ذلك **●** وللا والعرض موضع فيما ارجان فيها والاصول انكر كالحاكم كما هي
 عليه فلا يوضع فيها بشي في افسادها ولا في التلاصلمها في تحلغيره عليه ولا
 في غيره **●** والله لغيره من يجوز له فيها يجوز في غيرها او يكون غلها لما يجوز فيه
 على اي وجان ذلك منها فتكون والعوايب على قياده صافيه يستفيع بها اهل
 الفقه فيما جاز لهم او وضع في بيت المال لولا لئ يكون النفع اعم فيها ينفع الكل
 والمسلمين صلحهم ويخرج فيما اخرجها الفخل الصريح انه لاحق بها وقيل ما فيه
 بانه من الغلة وعجبي فيهن يقع باوج والقيق ان يتركوا اشائهم فلا يوضع لهم
 بشي فان ذلك الان يري الدمام العدل اخذهم لبيت المال ليعنى الاستعانة بهم على
 القيام باول الله او في مصالح مال الله فعسوان لا يكون به على هذا الذي بانس ملكه
 عدلا لولا الذي في ازاله ان يعمل **●** واما سبكه وحق عليه وما يكون لغيره في يديه
 فالله او ما بعده فيه حق بل كونه فيو في موح الغلة عليه او يصح معه فيها في يده
 انه لغيره فييدفعه اليه والانه لولا ولوا ربه وبعده ولو كان في علم الله يعلم عليه
 انه لغيره اذ ليس عليه وعلم غيره شئ حق يعلم فيه كعلمه او يصح معه بغيره بل ينفع
 به الحجة في ظاهر الحكم عليه او يكون ماله ملكه مثله فيما يوفيه ونفسه في حاله او يوفيه به

وارثه وعنه • وعلى ما به في الد تعالى وجوه اليد فارجو له ان يكون من الابدواخل
 بالنبي يغيب عن ذكره في شيء مما عليه ويكون لغيبه في يد الملائكة الناس لا يقدر
 ان يحضر في هذه المرات على ما به في ذلك فليكن يجوز ان يكون في عالمه لا يقدر
 عليه في حاله كماله لا يسيل اليه من في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما به عليه
 وكفى بمنزلة في عنده حتى يصح معه يغيبه او من نفسه حاله ذكره • ولو اراد مثل ما به
 ان لو يصح معه وعلمه في الله كمثل فيه ان يصح معه صح عند الموروث في هذا ولو
 يصح معه وعلمه فان لكل حكمه فيها تقوم به الحجة عليه من جهة او ثبوت او اقرار او
 شهادة وليس عليه شيء مما يصح عنده عليه حتى يصح معه ولا فهو الغيب في
 حقه فاني يكون عليه وعلمه شيء لا الا اعلمه الا انه ليس عليه وعلى وعلمه في
 ذكره ان يوصي به في موضع او غيرها عليه • ولما ذكر على حاله فيكون • ويعلمه
 في المال او صوبه فيه او كما ان يوصي به على الصفة فهو كذلك ولا بد
 من ذلك • وان اوصي بالمال فيه فهو معفي في العضاء ويجوز في موضع ما لا يكون
 مستوفيا تحت ما يبلغ حده ولا بد ان كثرة علمه لمن لا بد له ان يوصي به
 فيه الذي وفاء ما عليه ان كان في الماض كمثل الذي لو اراد • ويعلمه حجة في فلاحه
 بالقيمة فيكون كغيبه وان اجازي بالتولية فيه لم يكن عليه ان يوصي به على قول
 ويغيب في هذا انها في يد الا على اي ويكون لو اراد فيما يصح له وعليه فيما يصح له
 مثل ما عليه في حاله في موضع الدجاج او الاي او صوبه الا فكله سواء اذا صح ولم يحتمل
 له وجه الخرج به منه • وكذلك فيما بقي لغيبه في يد يمان لم يحتمل له فيه ان صال اليه
 من بعد ظلمه الا انه على صله في حكمه لاهله حتى يصح ان له توجه يوجهه في ظاهره الا بالحق
 له دون غيره وان احتمل في يمان يكون قد صار اليه لم يصف في الواسع على قدر
 في جملة ما له حتى يصح ان له لغيبه او حكم فيه لغيبه بالعدا من معلوم اجزوا على هذا
 واراه • وان اوصي به عن غيره او لا يكون له منجز الا ان يعلم به عنده عن غيره ما به
 ذلك حين لزوم الوصية به وعلى صح معه ان لا بد منه في وارثه او غيره او صوبه

اولا في موضع ما لا يحتمل فيه الادلة باق على حاله والوارث في موضع ما لا ينبغي له شيء
فالدليل انك من نفسه لمعنى الالة في هذه فممكن ان يكون كغيره ان لم
يكن الوحي له في غايات صالحة وروية وصلاح في ازالان يعقوب طارح حيث يصحح
وقد مضى والقول فيما مضى في الجواب في هذا ما يدل على ان هذا على طارح له ولو ان
ويعدن والاكبر كما قبله كل منهما فيه ومكانه المودع في بيانه لظهوره في مكانه
وليعوض امره على طارح فيه والصواب في الاجتماع او الاري المطاع كعمل فيه بالعدل
بغيره مما خرج عنه في قول المسلمين في روي الفضل على الخصوص في حقه وعلى العوم
في كل حال فان غير الحق لا يجوز في نفس الملاط يدون ولا اري بعلم ولا جهل في
مقال الشيء ولدي فعال ولا في اعتقاد باله وعلى لم يعمل هذه البلية على في هذه
المرتبة ان سارح في تكايم فتمت من الخطيئة عما حاز له في الحكم والواجب بما عمل
طامكنه فقد عليه لا تخاف في المكولات لاهله با عظيمة والشجح في جميع فانه علق بها
كثيره ومن يحتاج الى الخلد كثير وهذا ما قد العدم في ان اذكره في هذا الموضع
فيستمر وعسى ان يلتقي به في معظم اوهو الله يدبر حاله فيما لا يفكر عليه ان لا يكون
به بعد الكتاب الى الله تعالى يصدق الحق اليه وان يستضي له خصومه يوم القيمة
بما يصدر عن عنده في ضوئ فضل وجوده وكوهه وعده على من تاب فرح على الذي
وان عمل صالحا ثم اهتدى لان من عصى به وعذره ان لا يفارق الله حتى يموت
على كونه الموجب في اصره لعدم شكه فاعرفه يا وضي الشرة ولا تفسح عرك اوله
واخوه في الفعل مثل هذا الاحد في الجبارة وتلك ان تضي يا جلته بدلائل الاجلته
فانها في العجامة البانية والصفقة الحاسدة فان تكن لك كد عين ناظرة
فكرة عاضدة فانظر المحمك الى المحمك عسوان تكون عليك بذلك ما لك
فانه يعق خلاصك الى بحر من تركه لغورك وكانك في شومك ما في التخل عن
نفسك في خلصه ان المهالكه بشي لا بد وان يؤخذ منك فيقول عنك ولا شك
في ان ترك الاله اوله وطلب الآخرة اخرى فانها البقية وتلك وان كانت هي الاله

فانها على القرب تغني فاني يوشعنا اقل ويرضى بها الداهل فاحذر او جانب في
 كل حال ولا يرمها فذرها ولا تمد عينيك اليها مقبل عليها فان عقاب العظيم
 عظيم وليس في الخيم نعيم ولا في الجنة عذاب • وربك الكرم نعيم لمن
 اتقاه يماره ونهاه بالنعيم المقيم • وقد دعا اليه فكن المجيب في الحال الدعية
 بلا مهلة وبادر الخلاص في غلة كما تقدر عليه وغير يا خير • ولا تولى في
 تقصير • ولا تهاون بقليل ولا كثير • فان الوقت قصير • وربك خبير • وهو
 على كل شيء قدير • وقوله تعالى وهو اصدق القايلين وان كان مثقال
 حبة من خردل اثبتناها كن في بناحاسين • وفي موضع آخر قوله عز ذكره
 فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره • وفي قوله تعالى لا تسألهم في
 وثيوت على الكفر • ولقد صرت في تلك اماكن في ظلمة في منزلة ليس كل ان
 تتولى فيها نفسك لان تغضب على يدي منك عليها فضلا ان تبرأ منه من
 اجل براءة تلك او توقو عند او من قولاه على هذا الاشياء وغير البقرة منك
 لانك كما تكون من يوعاى • فكيف يجوز في دين الله بالدين ان تولى
 على انظر من في البلاد والجرور والفساد • وظلم العباد نصح عليك مع من
 صح معه فكان منك البغى والعدوان • في اعانتك لهذا السلطان ونفاذ
 لجور في الناس حين قد مكث بهم كمثل الداء على اساس حتى كثر شأنك في نظر
 انما اهلين ماضو في عين العارفين لان هؤلاء قد جاوزوا ما قصده
 اولئك وزادوا في باطن الاوطان فبذر الوزير قصص الوضيع في عين يدي
 وان كنت الفصح عند اهل العجى • وليس الرجح الامانة اهل الدباب عن
 النظر المصالح وعلى العكس طاعة لا يرى في المال والنفس لانهم لا يعلمون غير
 ظاهرة الحيوه الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون • تقصو نظر وضعف
 بصير من جاوزة ما ظهر الحواشي عن عين البشر • فلا تقنع بهم بل ان يكون
 منهم في حين من كنهم • وتقبل يدين في تعظيم • ولا تغر بقولهم نفسي

الغذاء

الفداء والقدرك اني رايته وخالي وعي ولا ما تكون فيه وطيب المعاشرة حسن
 الرضا والاشي على كونه بذكره تستلذه عسا كان لئلا لا يفتني عنك والدي حال
 وكذلك الجاه على حال الاول كذا في الدير غني عن كل شيء ولا يفتني عنه شيء فوج النكا
 والتواخي لا تطع الا ما في فليس العزم يد يد ولا ما عليك فالحال صفي اليوم اهون
 والقصاص غدا في يوم لا ينفخ الظالمين معدنهم ولا هم يستعقبون فانه لا بد
 وان يدخل فيه الظالم للظلم كرهها وهو ملوم على ما في جهل في جنب العلم
 الاعلى او في جاهل لا عد فيهما العالم ولا جاهل وارجح اليه قبل ان تكون الذم
 منك وما تقصص على يدك ندأ وتبدل بالعجز لا طويلا وتقول يا ليتني لم اخذ
 فلانا خيلا لـ لقد اضلني عن الذكر واظلمني عن الشكر واعلمني عن الفكر فيما
 هو لي انفع وكيف لي ان ارجع حق اعمل في الصالح بدل الطالح والله وسيل الذي هذه
 الدار لا تهاهي للزينة لما بعد ما حان ترج فقصصه خير او شر وكما تعمل
 ففما زلت في نفع او ضرر وكما تدب تلك في ما صبح والاخبار عن النبي المختار
 فعمل الخرج مما دخلت في مضيق هؤلاء هؤلاء كما هو بك فيها الملاك ان لم ترجع الى
 مولانا حتى ترج ودينك على ذلك ولا تقل غلا ابدا يحرق في خلاص نفسي والزمي
 لغوري فيما فيه بحور تاجري فاكذ لا تدري في غدا فاذ يكون وحركة او سكون
 ولزج ارجل فيما بينك فيه ويرى كاشتهم بيد ما تصيب في تاجرة همة فضلا عما يلزمك
 في الحين ان تؤخر في علة الى ان يكون الصلاح ان تنظر لنفسك فبعد الفاء لتعلم
 معنى الغلا قبل ان يغلق عنك باب النظر فتقول لا ينفع كذا الاوزر الى ان يكون
 المستقر ينبت الانسان يومئذ ما قدم وآخر بدل الانسان على نفسه نصية
 ولو لم يلق معاذ يوه فلا بد ان يجزي عما عمل فذبح الذمك وارجح في الحين الى ما ترك
 في الصالح الذين فانه يحب التوابين ويحب المتطهرين فبادر التوبة ولا تستفت
 في الليل والنهار واياك والاصل فتكون والكفار ولا تؤخر التلافي لما فاكذ فلنرم
 معنى الخلاص قضاء في خلاص حمل القصاص بوع الآت حين مناص بالعمل

قد علموا والاجل قد دنا والدين في فناء فكان انك بها لم تكن . وكان كما بالاذنة لم تزل
والجنازة وجنس العمل وليس بعد الموت . ودار الالهية ما والنازل هذا بالرجوع فيه
الشك على حاله . انك بالعدو لو سوس في صدرك بالقول في هذا المال
من جهة الرق فلا تلتفت . الى قوله فمدا كركن الى طارعا اليه ولا تسمع الى طارعه
على القوم يحق له النصر في نفس ولا يخجل ان يذله ان يقع على حاله فثق بالله تعالى
في كل حال والتقدم فيها امر وعندها في حرج . وتوكل عليه فان رقب يديه واصبر على
ما تلقاه في حرج حتى تلقاه فان في الصبر على ما تكره . او نصيب . والاجر وثيق
الذي يجعل في حرجا وقد روي . لا تحسب . وتوكل على الله فهو حسبه ان الله
بالعاج قد جعل الله لكل شيء قدرا . وثيق الذي يجعل على امر . فكيف
تخشى ان توشق . قد روي في ضمن به حرجا ولا بد من وصوله اليك . وثيق الذي يكون عنده
سؤا له ويعظم للاجر . وان تحفظ على دينك والدين اولاد وغيرهم والواجب
ان يضيع . وبعدك فانه لا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله
ذلك الله يعطي . وشاؤهم وشاؤهم . صلي بيديك وانيتهم فما عليك من غنى
افقر . وكفر غير السيرة . وكله لغو اخفاه او اظهره . فاعرفه حقا واعمل به بعد ط
صدقا فاني لا بعين البقير . الجواب صوابا فانظر في جميع ما اتيته لك سواد
وجوابا ولا تجعل شيئا منه في شيء حتى تعرف الله وترى فضله واخفى عليك فاعضده
عليه ما صح . وانزل المسلمين في ذوي الكفاية في الدين عند اهل الخبرة به . والتقير
فان الحق حقا واتبع . والباطل الى ما وضع . ولا عذر لمن ترك الحق فعمل على غيره
والباطل في شيء يعلم ولا جهل بدين ولا راي على حال . الا وان كان الدعاء
عن التكليف . في مثل هذا ولا عذر على السخافة عقلية وقلة علمي وكثرة فهمي . ضعف
حقني القلة . دعي لا تاد . قلمي . ولكن قد طال طابعه تلجعت في السؤال فاعرض
عن جوابه لاني محال ليس له راي . بالكثره الحق . بل لازل الغش . عظم الحق
في هذا الزمن . ولما اخبرته . وصدق الرجوع الى الله تعالى منك فاعذر به عما يدني

عليه

عليه وترك مكانك الذي نزلت به سلطانك فاعمل اليك في تأخير بطول
تأخره وادري اني اليك فيه اشارة لانها البليتك لا تنجلي وانها امتشيت انهابلية
عابلية عظيمة غالبة وقد بلغ بها منك دواها على طول المدي مبلغا يعسر والد
الاخيه شديد في حق الكثيرين من العبيد • الاوانها والحمد لله عرض موجبات
في ما يقبل العلاج ولا شك ولكنها تحتاج الى قوة صبر على ما يلقاه في حاله الرقبة
في ذلك ما له وزعاها ان عليه ما يراه في ذلك من شيء يسير في جنب ما يراه في حشوا
والعواقب في العقوبة والخير والشر الكثير • وان تشكر في شيء من هذه الاعمال
الموجبة في خطاك لا سبب تأخر في جوابك فلا تشك في ان كل ما يرب في مكان
لا بد وان يكون له فيكون له فيكون له لان لا يكون الا فيه فكيف يصح في كون ان
يكون في غيره ما تقدمه وان عند هذا لا يمكن فيكون لان يكون في شيء على
حال الانعين المحال فاعذر في تأخير الجواب • على هذا فانه الحق الذي لا تشك فيه
ولا جدال لظهوره في الحال الكاذبة ان غيره اشكال • وكانه فيما به تأخر في ترك
ما يدرك في ذكر على انك في آياتك خاف من نزول مما قبل الخلاص • ما لم يكن خاضع
عليكم وهذا من دعوى اللقال • ويقين تأخر ما يدرك على صدقها من شأن هذا الفعل
على صحة الاعمال التي لم يفد والتوبة التي ترك من سوء دينك والدينونة باذنه ما
يلزمك ان تدفن باذنه في حق حاله في فائدة في حال القول وسؤال
لا العمل والفرج عن زلال • واني في تأخر شيء من لم يخرج منه ولم يعد نفسه
عند ان كل من الدعوى الكاذبة وتركها او لم يكن اكثر على الاخرة الاولى اخو فاعلم ان
يؤخذ بالاول من جميعا فان دعوى الكذب • هو في دين الاسلام ولا شك في انك
مسؤول عما تعمل فتسوي وتقول فانظر جميع ما يكون منك لتعمل بحق وترك الحق في
جميع امور فتتوذي ما عليك كما يلزمك وتستسلم لا وركب على حال ولو كان
فيه هوان الروح والمال فان تصبر على هذا في ايام قليلة لا ايام طويلة ولا تنظر
نفسك على فوات النعيم والغنى في الحميم والعذاب اللذيذ والد بكل شيء عليهم

مسألة عن الشيخ هلال بن عبد الله الكوفي ما تقول في رجل ابتلى بالذخاير

البحر

سلطان جائر وقبض أمواله وملكه وبضايحه ودرهمه وغير ذلك واقر من كسبت
المال وكان جائرا يحوز عينته على غير حايته ولا زيادة عن حريمهم طاحم هذا المال فله
الملك وبأخلاقه من قبضه من عنده وجهه اليد وكذلك نول الملك عند من كسب
فيه من وكيف صفة القبض للملك وكذلك يمتنع فيه من القبض القوي وأما
يعطى الجيش الذي فيه من المال الذي أقره لبيت المال ونول الملك ما خلا صفة
ذلك وكذلك إذا أخذ لنفسه وهذه الدلائل وأعطى غيره وبغيره وهذا السلطان
كان الذي أعطاه فقيرا أو جبارا غنيا وشيء يعطى يده وبضايحه أو درهمه أو
نول الملك أو ثياب منها وإذا دخل هذا الرجل في هذا الأمر لم يملكه عدل
في هذه الأشياء التي قبضت أياها وهذا في بين الذي قبضه أياها
وبين الذي قبضه من يدي الذين ركبوها في الملك وحملوا متاعهم كان النول
منهم أو من أقره القبض له هذه الأشياء وكذلك جملته في قبضه الملك للناس
وحسب جريدته لنفسه كانوا قد جعلوا له ذلك لئلا يجعلوا وكذلك كما وضعه
فيه ما يغني عن سببه هل يلزمه في وضعه فيها شيء كان سائر به الملك
قليلًا أو كثيرًا أم إنما يلزمه بقدر البقرة المحل قال لا وقبضه أياها بما يجزئ
ويذهب ويمكن أحرازه للملك التي قبضتها منها ولا حد ثم ردها على اليد فأنقذ
قول بعض المسلمين في هذا من يده قبل القبض ويعد ولا كثر القول بضيقه إذا كان
الأقر قبل القبض وهو قادر وذلك إذا كان للقبض غير ثقة عليها وكان الغايب
لهذه الدائرة غير قادر على أهلها فالأخص له ما وسع ما دامت بعينها قائمة
ن وأما إذا كانت الدائرة وجهها للفقراء فأعطاهما أهلها فليس عليه في ذلك شيء
وأما ما أعطاه ولا يستحق هذه الدائرة فهو ضاير لذلك للفقراء وأما ما أتى في يده
فيجب في وضعه في الفقراء وكذا الشيء الذي أصله للفقراء فهو للفقراء وغالته
وأما صفة القبض في مثل هذا أن يكون ذا اليد غير ممكنه التصرف فيه بلادافع

له عن ذلك وما ما وضع فيه ولم يسه به ولم يتول ضرر منه على ذلك فكلوا الحفظ
 له ان اخرجت في غناء المثل • وما ما اخله لنفسه وهذه الدائنة فان كان واهلها
 في جوار ذلك وان كان غنيا فليس له ذلك وكذلك ما يتو في يده فمن جرح الجرح للفقير
 وهذه الدائنة ولا سائر هذه المالك بما وضع فيه من فلهن اجرة المثل ان كان
 ما يستحق اجرة • وما كل دائنة لا تجوز ولا تذهب فقبضها غير اهلها فهو ضامن
 لها ان ادرك خلاصها بنفسها فان عليه ذلك وان لم يدرك فعليه قيمها ولا يجوز
 له ان يقبضها اليد التي اخلت فيها اذا كانت غروا مؤنة عليها وقبضها النصف
 والعمل فيها وهذا في الاصول والمنازل وما اشبه ذلك • قال الشيخ جاعد محسن
 فعلى ما عرفت في الجارية وتو للمسلمين ان ما في ايديهم حكم لهم ولورثتهم بعدهم
 وثبت ما حكم كل ذلك لم يصرح انه كفوا عنهم او يصح منه شيء لا حد مسمى به فيكون له
 او يصح انه من جبايا الظلم • وعلى هذا ما انفذه من شيء وعناوه ولم يصح رضاه ولا
 دالة عليه بالرضى عليه ربه الله فان لم يقبل عليه لم يضره والقول كذلك في قول
 المالك في انقاذ من الدابة بقبضه لا يخرجها فاحكم له لا للغير وان كان
 قد قبضه له من عليه بلا او خرج على غيره معنى الدائنة فهو مال مضمون الى اخذه
 منه على غير الرضى وان كان بالرضى وطيب النفس فاورق بتسليمه الى السلطان
 فهو حكم ما نه حتى يبلغ السلطان فان تعذر فيها وقصد في حفظه ضمنه حكم
 وان كان باو السلطان فهو دائنة له وان انفذه فيما اوج به فلا شيء عليه وان اخل
 فيه شيئا لم يلزم فيه الضمان فهو للسلطان • ولا يجوز له ان يجعل لنفسه اجرة شيء
 مما جعل فيها بالاجرة بغير اوله زحما ولا رضاه له وان فيها شيء وكان مثله
 اجرة فعليه تسار به ولم يسه الا ان يكون اباح له ذلك وان لم يكن كذلك جرح
 ولا لوضعه على هذه المالك مضره فلا شيء عليه وان اخل بها على معنى التثنية
 محسن في باب الودع وفي الاصل انه لا يجوز له ان يجعل فيها شيئا لا يلزم حملها
 باجرة ولا غيرها بغير اذن ولا ومن عجز له ولا استدلال عليه بالرضى الا ان يكون

شيئا ولا يكون مثلدا جرة ولا عملها في عمل مضمرة • وكان له اجرة في السلطان على من
 هو عليه الشك في الحكم تبع كما وان كان قد خرج من هذا الذي قبضه منه بعد ذلك لا لغيرة
 وطعن من شيوخ من قبله من كونه لا فوجي عليه ان قد عليه ذلك كان قد انفسه عن ربه
 او بالسلطان له وانه لم يترك ذلك فهو مضمون عليه في بره اليه والى يقوم فيه معلم
 فان لم يجد في ربه سبيلا فالقول ولا يترك له الا هذا او يصح مع ان السلطان في موضع
 اتلافه باوه ادى ذلك بالعدل الى حوله او يصح مع رجوعه الى عمله بل قد قد المال
 على حاله والغناء يكون مثلدا جرة او يصح ان احدا تبسح في خيل صده فمما قد قطوع
 ونعم او يرجع اليه بالعدل لا الاقل وان يصح انه وانما انما القوي اخذ ونها والباس كجوها
 على غير الوجه الذي ينبغي • ولا يخرج فيها ان قول المسلمين بالاي اختلاف • وعلى شوق
 فكم في يصح فيه بالحق في الحق او في شيء منها لا لغيرة • وجواز الحاقه على عمله لا لا بد
 من ربه في وجهه عفو ذلك لا تسع فيه القول بالاي حتى قالت فرقة فمما هم اوله وورثهم • بعد
 ولا يخل اخذ الشيء من ذلك لان يصح ظلمهم لحد في شوق ووجوده بعينه فيود الا هذه فان
 لم يعلم وصح بالحق من البيعة العادلة فيه بوزن او كمال فيوزن في ايديهم • وفي
 بيت الحكم ولا انهم للمفوضين في انهم اوله وكذلك عن العمل الله في حوله به وجوده • ولا حله
 ان قد حله في حوب ربه الله ومذكور في اخذ الله هو العتب اليه في قول الجواهر في هذا
 الا انه هو لا اخذ به للمعول عليه بها اذ ركنه على قيان في هذا المستلزم في انفسه عن
 اي من يجي عليه وله فلا شوق عليه في الله طالع في يصح مع ان لغيرة • وقد مضى
 القول في ذلك • وقد اخبر في هذا ان لا مشقة لا يتفق به فلا يتفق له كان في عتب
 الحائذ من قبله ولا بد من ربه • وقد رآنا القول بهذا في هذا الا يعرف من ربه شيء هو
 الا • في الاصول في حكمه ولا حيوان القابل لذلك هو الشيخ ابو حنيفة رحمه الله وعلى هذا
 فان توصيه واحد على غير وجهه ويجوز له وحفظه خوفا وضيا في قوله ضا في قوله
 الوارثه في حقه في الموت قبل التخاص منه فهو على الصفة فان اتلفه او تلف على يديه
 ولم يقد على ربه لزمه لاهله غريمه • وان كان اخذ له معنى حفظه فكم هو في يده بمعنى
 الامانة

الاطاعة يكون والم تيسر في شئ بل من فيه فلا ضمان عليه فيه • وقالت
 اخرى انه راجح لبيت المال في يجوز لانهم ان ينفذه في عز ولة المسلمين • وسواء
 تركوه عن رآهم وعلبوه عليه ولا باس به في الذي فقد كان زيد ثابت بجعل
 ما بقعة الفاضل لبيت المال • وعلى ثبوت قوله في هذا تكافي لا علم ان هذا كعدله
 توجهه لذلك غير المحم التمكن هو لحتى صار على ربه لا يعرف ربه وان كان في
 العلة للموجبه لما بقعة الفاضل لبيت المال على قوله وكانها في هذا الموضع اظهر لها
 على وجوده لا تقبل التزاع بالخلاف في ثبوتها وعسى ان يكون معنى هذا جاز بعض
 المسلمين في هذا العلم اخذ بعلمان يصح معهم انه وجباياتهم وآراءهم حكم جلاله لا يصح
 في ذلك امره ولا باس به في الاثر عن غير ان الصفوح حمد الله ان علي بن ابي طالب كان
 يوم الحول ظاهر على طاعة والزيه عمه لا طاعة له على وجه الجباية والبصرة في حال
 بغيرهما فاخذوه وقول على اصحابه وكانوا اثني عشر الفا صار لكل واحد منهم خمس ابراهيم
 وقيل ان المراسم حمد الله قوله ما يحل الى عبد الله بن ابي بكر وعنه بعض عماله ورسائل
 واخذ منه عطاء وكان له بيت المال قال الاصحاب وكان منكم له عطاء فلما اخذوا وترك
 الباقي فلم ياخذوا وركه التي قبضه منه حتى قيل انه وزن • وبعد فلم ينقص الباقى اخذوه
 واصحابه ولا داري لاني شئ وكان تركه لما بقى • وعسى ان يكون المعنى ان قبيل فيه
 لعله حيث لم يكن ظهر اوجه بعد وفي نفسه في هذا التجي شئ حتى لا يري القوة لا في
 موضع ما يكون للرداس ليس بااخر المسلمين • بعد وفي قوله الى المؤمنين محمد الله ليد
 يستعمله واذا اخذوا واصحابه لما كان لهم فيه وعطاء فيما نزلهم في هذا الموضع وقد صح
 بجوابه كل ذلك في بعض اثار المسلمين • من كان له فيه عطاء ومع ذلك ورد ما بقى الى
 قبضه • بل هو لم يعلم انه دان بضمه انه ولان احدا ولا هذا العلم ان عبد الله بن ابي بكر
 بذلك • وواعايد في فصله في قوله وكثرة وعلمه على ما فعله فهو العيب الحق • ولونه
 اخذ ما انفذه في عز ولة المسلمين • بعد ان صار في حكم لبيت المال وان وقته على
 اصحابه فاعطى كل واحد منهم مقدارا يجوز ان يعطيه • وبيت المال كما فعله علي بن

ابي طالب وعلي بن ابي طالب من الناس من يجوز له بيت المال وفي شئ يسع انفاقه فيدوما
 خرج في الري عن العول ولكنه دخل فعلمه على ان اخذ ما طهر فيه دون ما سواه ولا خرج
 عليه في افعلة فان ذلك كله غير خارج وصوب الذي • وان كان لا ندرى بانه
 تركه تارة أو لا لم يستعمله كما هو في قول الموثري فان تركه جازواخذ واج
 واما في قول الموثري فلا لانه سمي ذلك بالسلطان فهو به احق على قوله • وركب
 المراسم ما بقي يد على انهم والحاملين له او لم يبق في الرد عليهم لولا ذلك لما رآه اليهم
 فيما نطق وعسوان يكون ذلك لعق الديانة فيه كما هو في قول الموثري يعقوب القسري
 على تركه عند اخذه لكان له ولا صوابه وركب ما بقي عتجا حتى قال لولا يكون
 اهل ديانة مارة اليهم ونحن نرى الامام المسلمين جوارحه لعق اقامة الحق وانزال السلطان
 به على هذا الذي • ولما قام بالعدل على قدمه من المسلمين مقامه وهذا شاهد في القسري
 عن ابي الجحولي يؤيده فيقوله ويدل على صوابه اذ قد ذكر في سيرة له انه سمع
 بهمان بن عثمان يقول جوابا لابي زكريا عبد الله بن محمد الله في المسلمين اذا ظهروا على الجماعة
 انه يجوز لهم ان يخذوا ما يجدونه في بيت مالهم اذا احتاجوا اليه وصح معهم انه
 وجباياتهم • وعلى قباد هذا الذي في عهد المبطلين فان كان انفاقه مع عدم
 العام العول على جملة الاحتسا عن ليد او باو هذا السلطان في دولة المسلمين
 خلا باس عليه الله لم يجاوز به حكمة على هذا القول • وسواء كان البذل له بمعنى هذا
 عن علي بن يقطين فلا فرق • وقيل ان ذلك للامة دون غيره والعتبة والحق
 الاول على قباد هذا الذي اذ هذا انفاقه هذا كله في شئ مما يجوز ان ينفق
 بيت المال • وان كان في غير ذلك مما يجوز انفاقه فيه لم يره ضمانه وخرج فيه
 على بعض القول انما اذا تاب الى الله تركه فلا شئ عليه • وقاله في رواية اخرى
 انه للفقراء والمساكين • وكما هذا الوجه عن ابي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله
 والله الذي غير خارج والحق • وكان على ولا ان في قول اهل العلم فيما لا يعرف
 ربه • وعلى ابو نوح في قول عبد الله بن يحيى طالب الحق لما ظهر على الكمين عند الخزيين

الجارية التي هي وجباياتهم فتوقها على الفقراء وعلى هؤلاء انفقهم فيها غير
 زيادة على قدر الحاجة فانهم في الموضع على هذا القول خلاصه واما عليه
 او كان في غنى فعليه المأهل الذين هم الفقراء على هذا الذي غمدان لم يقد
 على ركة واور السلطان له هذه المالك واطرها البيت المال الذي جها
 في الحكم الظاهر عن ملكه لان ما في ديوت خزائن اموال الجارية لهم حتى يصح في
 شئ الله لغرضه وانما لو تبعة او شريعة فيكون لمن وقع له ولا يحل في هذا كله
 وقولهم الا انه وجبايات الظلم الاغنياء على ما قد غفلوا عنهم فيه فيكون حكم
 ما يصح له فأكبر له وتخرج فيما لا يعرف ركة جميع ما قيل فيه انه حشرى والفقراء
 او لبيت المال وان لم يصح انه وجبايات اموال الناس بالباطل وحل ان
 يكون وغيره ما لا يكون لبيت المال فهو في موضع ما لا يحل ان يكون لهم با
 لا قرار الصحيح لبيت المال على هذا وغيره والوجه الذي يصح هذا في هذه
 المالك وغيره ما قاضيه منه انه لغرضه او طاحه وهذه الدانة التي انتمت عليها
 بعلا القبض فخرج في حوز ركة اليه وقول المسلمين اختلف ويعني لمن قد
 على الاقتناع ان لا يركها اليه ولا شيئا مما فيها او يقد عليه وشئ وان لم يقد
 وتوسع بالخصه فيها او في شئ منها فلا بأس وان كان الاقل قبل القبض
 فالأصيق ولكنه غير خارج في الذي جاز ان يكون له ان يركه اليه فلا يقد
 على تأديته المأهل وكذلك واما المند وشئ ولا فيه ضمانه فلا يميل الى دفعه و
 الغرم اليه وذلك قول المالك اذا لم يكن قبضه منه وما اخذ من عليه لا بأس
 جواز تسليمه اليه وان دفعه الى دفعه اليه واقره كذلك وقبضه على وجه الدانة
 خرج فيه معوقا مضي لا يختلف اذا لم يكن ثقة ولا طموها وان اخذ من عليه
 على وجه الجواز له ولكن يسلمه اليه وانفقه فمن يستحق بيت المال فهو الخف
 وان اخذ بالاضع من عليه على وجه المالك لا يسلمه اليه جاز له ان يرجع
 فيه قبل ان ينفقه عن امره في شئ او كان اخذ له منه على وجه المالك في له فيه لزمه

الى هذه رتبة لانه طال طول يستقل بعد عنهم • والقول فيه ان سلم اليه على انه من النول فخرج
 ما لا يجوز له فيه وان لم يكن باطلا بان سلم اليه وكان عليه وكان عليه رتبة الى هذه بالطلب
 وعلى حال وكان قد اتلفه بفوق او كان عليه قبله بعد ان لم يدر رتبة ان عليه فمعه ان لو كان
 رتبة ولو كان في الجوز ان يوضع فيه بيت المال الذي يتم له على هذا اربابه ما فعله فيه كذا
 بل ان لكل على امره اى اوضح معهم ذلك كل شيء رتبة لمن لا يكون له ان يدره اليه ويصح موافقه
 ويصح في موضع من موضعها من وانفق على الجيش من المال الذي فيها من وان لم يكن
 المال في موضع ما لا يجوز ان يكون له ولان خروج الظلم فان كان الجيش خرج من جوفها
 يسع وانفق فيها يجوز له بيت المال فيقولون غني عن كان له حق فيه ولا يتحقق فهو
 خلاصه اذ قد سلكه وانفق العدا ان كان انفق فيه في الجوز له بيت المال فيقولون ضامن
 وكذا ما لا على الجاهل والذي باخذ لنفسه كاذب الغيرة ان كان من يستحق الا ان كان
 ذكره بالسلطان الجاهل او غيره او فكله بولاه ان او فيه الشيء من يد على غيره من
 الاول الاعية • وان كان خرج هذا الجيش في الدرع فما احدثه بضمان ما اتلفه فيه
 وقال بيت المال اذا عطاها اهل الفقه وهم بحال من حكم عليه فيه بالبيع على الناس
 مع علمهم على الا لا يخرج من الاختلاف الان يكون ذلك في النفاق فهم على قصد
 المعونة لهم والسلطان على الظلم والعدوان فانه يجزي ان يكون ضامنا وان صح
 معه ان هذا الذي اقره كنهت المال من خروج الظلم وصار بحال ما لا يعرف رتبة نقد
 مضى القول فيه على قول من يقول بانه ما عثر في لا يستفهم به وعلى قول من يقول
 انه لبيت المال من قول من يقول فيه على قول من يقول انه للفقراء فان دفع بشئ منه
 الى غني لم يضر ضمانه وعليه رتبة ان قد والاداء العرف له وحكم ما يوفي به حكم ما مضى
 في مواضع جواز النفاق وحجه • وان فقه على الفقه ولم يعط احلامهم ما يجزى
 الى حد الكفاية فهو له خلاصه على هذا القول • وان سلم الى الجوز له قبض بيت
 المال ويكون له حجة وكذلك على قول من قال انه لبيت المال فان هو بعد ذلك
 وجد رتبة باذ الى رتبة اليه ان قد عليه فان كان قد اتلفه في الفقه او في بيت

المال على غير معنى الدائمة خيره بين الدائم والغرم على قول المسلمين وقيل لا غرم عليه
 لأنه قد بقي على السنة • والذي وضعه في بيت المال على سبيل الدائمة ذهب في مواضع
 ما يجوز له وضعه فيه كذلك لضمان عليه فيه فيما ارى على قول من ارى كذلك والمسلمين
 لا على حال يجوز دخول معنى الاختلاف عليه • وادفع في هذه المراكب وشي في
 هذا الموضع بلا مقصود عليها المصلحة في الحال بيت المال وان كان للنفق ان جرى
 الحكم كحالهم على قول من يخرج على قوله كذلك في حكمه او لم يخرج به عن هذا الموضع
 له بل اجرة فلا يكون عليه في هذا الموضع لجواز الانتفاع لهما بلا مقصود • وان كان تم
 لا محل له في الاصل هناك بل لا يكون لو كان لوضع مثله اجرة لزم تسليم ذلك المالك له
 القدر وكذا وهما تبع لهما في هذا المعنى وان لم يكن لثمنه اجرة ولا كان منه عليها مقصود
 فلا شيء عليه سواء ساءت به او لم تسر فلا فرق على اذ على معنى اقامته الدليل •
 وقد روي في جوابه في هذه الدائيات بين ما يحج ويذهب وغيره وذكر غيره وقوله
 في احكامها ما قد بداه في هذا الموضع كما ان ذلك وكان دل بقوله على ان الذي لا يحج
 ولا يذهب هو الاصول والماله والماله • والله سبحانه وتعالى الذي يحج ويذهب طاعة
 عما يمكن احرازه للبدن التي قبضتها • والمحي والمذهب الحقيقي هما في الاصل شيء يطلق
 في الاصل عبارة عن فعل الشيء وكان له في غيره في اقباله ولا يباح بالاضافة فيخرج
 ويختل فيه الانسان لانه من نوع الحيوان وطعام ذلك من انواع الجنس النباتي والجنس
 المعدني فانما يطلق عليه في تغلبه وكان له في غيره في غيره لا غير لانه جملة لا حركته له
 وزاد انما يتحرك فيستقل بغیره وضرة وهذا يستدل على انما يمسند اليه فعل ط
 المحي على اقباله والذهب في احواله من اجاز اوجع طاعة الحيوان التي يكون منها
 ذلك فهو من اطلق عليه القول بالمحي والذهب فانما هو في الحقيقة بواسطة
 غيره اللهم الا ان يكون الماء الجاري ولكن لا يقال ذلك على كونه بالاختيار
 مثل الحيوان وقد يطلق في المعنى على وجوه الشئ وعدمه وعلى حصوله في اليد
 ودخوله تحت المسكة وخرجه منها فيدخل فيه جميع ما تقع عليه الاملاك لانه مما

تجوز تارة في اليدوي وينتخب أخرى ونحن نعرض عن هذا القول المجرى السائل في
هذه المركب فانها على طري فيها كما أنها في الشبه **اوت** التي ان يكون والعرض و
كان يطلق عليها اسم الحجب والذهاب الحقيقي في البحر على الوجه الضمني وراهها
لذلك احد اشبه شيء بالقب في البر فلهذا لما يدعى عن رأي منه فاننا لا نقف فيها
وبين ما فيها في هذا المعنى والماء والاطعمة والدنانير والدلاهم والكلية والآلة
والاثاث والبضائع والاولى في غيرها وجميع ما فيها امثال هؤلاء وفي اللغة
ما يدل بالتصريح على انها والعرض وقول فيها انها كلها اعني احد في كرها الوصف
انتمه عليها ووقع او عاينها بالبيت **المال** حتى الحيوان ان يلحقه معنى الاثر كان
لا يستغنى في الاصل بنفسه في المعنى والمساوي او لا يوق في هذا الوضع
لانه كلفه فيها الايقون بنفسه مادام فيها الا انسان على دخوله فاولي يدان يكون
او اشبه مما يقع في هذا الايقون عليه **وقوله** في جوابه يدل في الاطلاق على ان
هذا كله ما تجوز وينتخب ومن الذي لا يجوز ولا ينتخب على الاطلاق هي الاصول
والماز والمنازل واشبه ذلك لا غيره وليس كذلك فان هذه الاشياء وجميع ما على
وجها الارض كله ما لا يجوز ولا ينتخب لا بغير ضرورة على حاله على الماء الجاري
منها والذي يكون عند ذلك ويزول الارواح والمركب في البحر وان كان على ظاهر
الارض في البحر والذهاب مثل الحال في البر فليس الا في كذا لانها محمولة للماء
ومسبوها في البحر والذهاب فلهذا لا بد ان يكون بواسطة شرح او جواز
واشبه ذلك في حركة الماء ولا فلا ذكرتها في انها الانها والمحار وموت لا حيلة
كها ولا ذكره واعا في البحر من زلزلة المنازل في البر لولا انه دعى بالرياح التي تجري
فيها في الماء وواجب ان يحركها او كاشها شبيه وامثال ذلك ان تكون في التي مثل الكواكب
التي تجل على ظهر الدواب **واجرى** في المعنى على الدجى ان يفهم فيه في البر
لانها غير ثابتة مثل المنازل ولا تستغنى في بحرها بنفسها عن غيرها مثل
الذي تستغنى الدواب البرية في تيهها الا انها على حالها موقوت

والماء لا تكون الا كمنزل في خشب لا حكمة لها كما الحيوان فان يكون لها فعل
 الحيوان والذهاب **و** لم تكن في الجنس الخ القادر كمالا ولما اسند اليها الفعل على
 معنى التوسع جاز يدلي ان الفعل صدره عن غير حي قادر على القول كحيوان
 امكانه باطل وفي هذا ما يدل على انها لا تفعل لها الدنيا الا حيوة لها ولا فائدة في الاصل
 فكيف تكون ذلك منها وليس هو شيء غير الملح ودرسه **و** التي غير خرج كما اصل
 ما هي عليه الا وتدل زيادة الحجة عليها في التركها فيه لعدم استقارها عليه **مثل**
 العوض في قرب الصباح على كونه في الارض ان لم تكن الا في ذلك المكان في
 البحر مثل ما فيها ومثل غيرها والامتنع في البر **و** عسوان يكون وان بالذي لا يخفى
 ولا يذهب ما هو المستقر في الارض على حاله في مكانه الذي هو له منها فانهم هذا
 وانظر الى قوله فانما لو تركناه وظاهره ما كان له من محل الالتباس فخصه **لان** ذلك
 كله وجمع ما يكون في الاملا لا يمكن فيه الا ان كل له ما يخصه من اجزائه ويصح فيه
 الالتقال عن اليد الى انتقال اليد ويلحقه اسم الالتقال في اليد الى غيرها اما حقيقة
 واما على سبيل الاستعارة جاز لان ذلك انما يكون بالذات والمعنى **و** الظن به
 ان واده بالقرى التشديد فيما ذكره اخبر جواره من الاصول والماء والمنازل وما
 اشبهتها والنام الضمان فيها فيما يختاره او على حال معه ولا باس في الذي
 لمن سلكه ونظر ارباب له وجهه وانوفاته لاهل الذي موضع ابي وكان فيه
 خروج عن ولا السائل لان فيه له زيادة معنى الغايلة لم يسأل عنها وكانت
 تلك هذه بنا تحفة لها وهذا هو البعد عن تفضل ولا باس بها لاهل الاستحقاق
 وفي بدل مثلها لمن كان من اهلها خير كثير وفضل واسع كبير لمن كان من اهل
 الفضل **و** نحن نقول في هذا وقوله ان في تشديد على هذه الاشياء غير
 خارج من الصواب لان الماء الذي قد جرت الاطراف التي يمكن نقلها عن
 مكانها الا يكون محمدا على سلكه الا مثل غيره والوضع التي تقبض باليد
 ويمكن في اجزاءها ان تنقل بذاتها كالثياب **و** والدرهم والدنانير وامثالها

في هذا المعنى وبما خرج عن هذا الواو هو مستقر في مكانه والارض هو الذي ارض
للبحر ولا يذهب من ارض واواوخل او شوا ومن لا واو السهمها وبشيء ان انتم الجبار
عليه وغيره من الابقوع على مثله واقرت لغوية فسمي به • وبما خرج عن معنى ذلك من
اقرت بقول فصيحة عن عقل صحيح او صحيح او بالحق التامة انه كذلك فلا يفيد
على ان التام على معنى التامة البس لان بحوزة تركه ورفع اليد عنه مع عدم لزوم
القيام له به بلا اعلام منه له لانه يستحق له الشهادة اهل التامة بالترك ان امكنه
والا فلا بأس بذلك وجه خلاصه هذا كله على قيا دعوى بعض المسلمين لانه كله
معنى الذي ان الريح في الارض مثل الثمار في روض الخيل والاشجار والياية المستنقعة
في البركة والاحواض مثل الديار والمنازل والاهوار كالخيول والشجرات والاعواد كالارض
وكذلك المستغني بنفسه عن القيام به وغيره في المسقى والمسح والماوى والحيوان
في مواضع ما يؤمن عليه والبرحى المستغني العبيد بنفسه كذلك على مري الشيخ
ابو علي عيسى على وجه الله فبعد فيما هو اشتد وهذا الجازية رد العبد الموضع
الذي قبض منه واو لم ينعزل له ان يشهد بعد ذلك الى ذلك الموضع على
سلطنته • وتجب في هذا وامثاله ان لا يرضى اليه ولا بدله بالقول عليه لانه
يمكنه رفع اليد عنه بلا رد ولا اعلام له بالترك بحوزة تركه مع نزول عنه لعدم
قدرة على القيام فيه بالعدل في قول المسلمين • وان تعورته الى انتم عليه
لما اقل في ضمانه لانه لم يجمع بالاجماع ولانه يخرج فيه معنى الاتفاق لثبوت القول
بالاختلاف في خلاف حوزة التامة على غير اذلة لسوء فيها الى انتم عليها
بعد الاقرت بها لغوية سمي به وبما خرج منها على اقرت في حكمه انه لغوية
وان لم يسمها ذلك لم يكن ثقتا ولا موان عليها • والقول بالمساواة بينهما في
هذا المعنى على هذا في الاجمال فيها الذي يخرج من العدل وكما انها في النظر لا تبعد
والمصواب لعدم الدليل القاطع بالقول لانها كلها اعلالك مجموع على غير
ملاكها الا حكمها وكلها مضمونة على ولا في فيها ما يلزم فيه الضمان لا باها

فكيف يصح الفرق فيها حال في هذا المعنى على تساويها ونحن لا ندر **●** فلن
 كان رد هذه الأشياء القابعة على صحتها بالقول فتلك بالفعل وليس القول
 باشتراط الفعل في هذا المعنى حال ولا لانه بالقول الدلالة عليهم كما لا يخبر
 الحق بالركها فها سواله ان لم يكن الـ في هذا المعنى اشتراط على هذا وكما قلنا
 في المعنى غير خارجة من دخول معنى الاختلاف عليها في الركها **●** وقد ذكرنا الذي
 ختمنا مع الامكان فيها وقيل الله بعد التشبيه عليها بمعنى الـ والقول اعتناء
 بالخصوصية وقبولها وجهات ثبوت الفرق فيها بينها في الـ وانا على ذلك بالميل
 اليه ولما اتينا هذا المعنى الثلاثين فيها بشي محتمل الـ ويجوز في ذلك القول
 بالدين في موضع الـ صلا القول في الحكم كذلك على حال وان كان قد بان لاحد
 وجه الفرق بالحق وامكنه ان يهديه اليه والـ للكنة علينا فهو المراد فانا لا ندر الـ
 خرج عن الصواب **●** جوادان صح معه في شيء من هذا الذي قبضه من السلطان
 الجابر واقبل لبيت المال من الصول في فقة على الفرق **●** من اهل الدعوة فهو موضع
 مله **●** وتختلف فيما اعطاه اهل الغنى وقراء اهل الخلاف لذين المسلمين
 وقد مضى القول في بدل مله فيهم ان كان على قصد المعونة به فهذا السلطان الظاهر
 على تدار شيء من لظالم او في حال ما يكون بغاة على احد المسلمين او انتمبه **●**
● وان سلمه الى يجوز له قبض الصول في يكون حجة له في تسليمه اليه وكان عليه
 اجرة هذه المكاتب وانتمبه منها تبعة او شيء من الضمان فكل تبع لها وتكون على
 ما هي عليه من بيت المال او قوا ويجوز له ان ينفذه فيمن يجوز له ذلك **●** وان جعله
 على هذا اوها فيما يحتاج اليه من الصلاح **●** جاز له في قول بعض المسلمين **●** يخرج
 في بعض القول انه يؤقده فيمن يجوز له وقد مضى من القول **●** ما يستدل به على حكم
 ما صح فيه مما لا يعرف له **●** وقد شترنا هذا المعنى اعانة كد منارها المبسلى
 لتكون منه في خلاص تمسك على الصلوة **●** فانظر فيه وقد تبين ولا تأخذ
 بشي الا ما وافق العدل وانا استغفر الله ومخالفة الحق في هذا وغيره **●**

قلت للشيخ **ع** اذا اعطى رجل شيئا من المال الجمل في عهد المك و اعطاه
على حفظه لا يقول ذلك اذا كان بضم نون لان هذا الرجل في المك يحشوم ولاجل
هذه المك في المك اعطاه ذلك لان سلطان الحق الذي يمكنه ان يملكه لا يملكه
بل انما اعطاه هذا الرجل بطبيعة نفسه هل عليه باس في ذلك ام لا **هـ** قال اما اعطاه
والاخر على حفظ هذا المال بطبيعة نفسه فذلك ان اقام يحفظه وان كان في موضع
ضرة على صاحبه فله ان يعينه فان خرجت الاجرة عن عناء المثل فمرددة
الى عناء المثل وان لم يوف عناء المثل قد ان يستحل الرب هذه الامانة فذلك
جائز وان لم يوف ذلك لم يمكنه البقرة منهم فله ان يعينه في ذلك على ما يخرج في
نظر العدل **و** قال في معنى الضرورة ان كان صاحب المال ملجأ الى ذلك المكان
ليس له اختياره و وصوله اليه **ز** قال الشيخ جاعدا خمس اذا ثبت عليه ان يعينه
بالعدل على ذلك فاما هو اذا قد على حفظه له وغيره فانه على دينه او نفسه او ماله
في موضع ما اذا ذكره لم يبق به صلاح وهذا هو الذي يلزم بالنظر المعقول المردد اذا ثبت
وضوح وان كان المحقق وله فقه على الطالب في مسأله الاعانة فيكون عليه هناك
واذا لم يكن بالحصة فالذي ذكرناه هو الذي بالنظر لا وصوله الى المكان ملجأ اليه
فان ذلك معنى في النفس وهذا المال وانما يكون وصوله على ذلك الى الجاؤ ولا يتزل
به الضرورة في ماله و رعايته له الضرورة بعد وصوله اليه على الاختيار وهذا لا يلزم
يقتدر على دفعه بالعدل وبه يتضح انه لا معنى لشرط وصوله الى المكان ملجأ في
الضرورة اليه على الإطلاق **ح** وعلى كل فان قلت به في ماله كان الوجه في لزوم حفظه
له على ما ذكرناه ان ثبت على قوله يقول انه كان وصوله الى المكان ضرورة او اختيارا فلا فرق
وان لم يتقرب الى الضرورة في ماله فلا يلزم حفظه له على ما في وجهه وان وصوله هذا لا يصح
في نظري غيره **ط** ولو كان الاو كما قال هذا القائل الثاني كان مالا لو وصل على الاختيار
لا يلزم حفظه على حاله وان اضطر الى ذلك وهذا كان في غايته البعد على عن الصواب وعلى ما
اقامه في قوله لشرط في الضرورة ان يكون صاحب المال ملجأ في وصوله الى ذلك المكان ط
فكانه لا يكون في وجه اختياره لو وصوله اليه على قوله ذلك بقرينة التفرع لو كنهه في
حل النظر في معنى بلزج ولو قيل فيه على اثره او ليس في الذي اهدى و اصرح في النظر
و قوي

واقوى ان لو قيل فيه على الشك وليس في ذلك اهدى واصح في النظر ان لو قيل ان في الضرورة
على هذا في المال في موضع ما يكون وصوله باختيار الموضع السلطان على يد غيره اوضح واعم
به او ان سلم به وهو يعلم بخورة والله لا يقطع له في سيرة ولا في خلاصة النظم او كشيء منه
على ظن به ان كان ذلك في لانه فيده والله على مكان لم يقصده على ذلك في غيره ضرورة في خرج به
او ان يحل له ان يصله لذلك لكان في حقه في جوابه ان يقال ان كان وصوله الى المكان لمجا اليه
والا فكله سواء فكيف لا ياتي له في حقه للضرورة في المال موضع على هذا لانه قد عني بذلك
مختار له على علمه بان على هذا في غيره في لا يثبت ظله فلو له فيده الضرورة على هذا في حقه
بقاؤه وما على حصول سلامته وتمام كونها هناك لا يسره عند غيره في في السعي
به وترك اظهاره او غيره في الاموال في الانسبا الموصلة لكونها غفلا ولا في لانه على قدر ما يعلمه
ما قد عرف به انه يظلم ولا فيهما يكون في اخرجه هناك بمعنى موجب للاضطراب ما كان وصوله
على غيره اختيارا فانه على ذلك في محل لا لا يؤثر عليه في الدعايب والضبايع له وكشيء منه فيده هناك
يكون موضع ضرورة ما كان له في نفسه في الوصول او غيره لمجا غفلا في • وان كان وانه في قوله
باعادة الضمير في الهاء في وصوله الموضع الى المال فهو موضع ضرورة ولكنه لا يوضح بان يكون
فيه الاعلى ذلك فانها لا تكون بخورة وعلى كل حال فما اعطاه وياك على ذلك في موضع الا في حظه
او غيره في قوله الا ان يضطر الى ما يرد على ارجح المثل في موضع ما يكون عليه حفظه لا في لانه
لوجوده في حقه على حفظه وعدم حماقة على دينه ونفسه وانه وعدم كفعوة لمن يامن به على ما له
وكونه في موضع لا يور عليه في الامتناع في التركة والضبايع وهو حال تلتزم اعانته في
ذلك في حال فانه هناك يكون فانه على ارجح المثل في ردوا بالعدل اليه • على قوله في خرج على
قوله ان عليه له ذلك في موضع الضرورة اليه فان جهله فليسا عنه اهل الخبرة به فمن
ياضهم واصح ذلك ان يكون بنقل العدول • فانه على ذلك في ذلك في سبيله حتى
يرى انه قد خرج منه على اعتقاده انه في له شيء والزيادة عن المثل في ذلك اليه والى
ويعتقم فيه مقامه وما في مواضع ما لا يكون ما لا يكون عليه في ايزله ولو لا على ارجح المثل
لانه في غير تركه وحفظه • ويخرج في بعض القول انه ليس عليه له حفظه بل لا في
على حاله ولا يسع معه تركه وكذا كعن ابي سعيد رحمه الله ولو لم يكن مشرا على التلقين واليه
ان على تركه في حفظه لا لا في ضبايع وذهابهم • وعلى هذا فيكون له عليه على اعتقاده في حفظه

اللاحقة فلا وكثير كيف مكان على حال كان اذا وفي الشرط الذي وقع البذل عليه وفعل ما
 اوج به حفظه بعد حمله في تلك المركب • وكذلك ما اعطاه اياه على ذلك بطيب نفس
 غير شرط ولا طلب في موضع الانزع حفظه على قوله وقال به على حمله في هذه المركب التي هي ليست
 المال شيئا من بيعها فان كان ممن يجوز له بيع المال ان يجعله لنفسه في هذا الموضع
 • وكذلك ما اوجبه والفهم والتبعات لانه يجوز له ان يستفحها على هذا ما اجاز له بلا
 جرم ويخرج بعض القول الشديد فيما اوجبه منها حتى انه يذهب القائل في مثله الى انه لا يجوز
 له ان يبيع نفسه وذلك لو كان ممن يجوز له في الاصل ذلك ما عليه لا يكون له واما الاستفاح كما
 ما اجاز له غير اوجه فلا باس في بيعه على حال • وكما في الاعمال فبهذا اختلافنا والى ما يخرج غيره
 عنده في قياسه لا نظير قيل انه يجوز له ان يبيع نفسه واما الفقه فيلزم منه التخلص مما
 لزمه في موضع الا يجوز له بيع المال الذي يجوز له ان يخرجها الحكم له وان يكن مما لا يوجب
 ربه فالى اهل الفقه سلمه على قوله في ذلك وجه خلاص ولا يجوز له ان يبيع نفسه
 • ويخرج فيه على بعض القول فيما اوجبه على التصبيع كما اوجبه منها ولا يكون في حكم بيعها
 لها في موضع بل حكمها بيعها المال لا للفقر انه لا يكون عليه بعد التقيد منه شيء
 وكان فقهاء من على ظلي في موضع الا يجوز له ان يبيع المال ولا يكون للفقر في
 منه في الارض على احد فكذلك في خلاصه منه بنفسه لتونه بعد اوجبه وجهان الا
 ان يكون مستقلا والى هذا على • **مسألة** ومنه ولا اذا كان رجل في خطوط عند بعض
 الخراج فوصل اليه رجل من يسلح الخراج للسلطان وقال له انا سلم الخراج للسلطان
 اريد ان تحسب لي في ذلك وانا اسلم لك مثل اسلم للسلطان بطبيعة نفسه هذا
 لهذا الرجل ان يحمل عبوة مع كاله ويقول للسلطان الجور وهذا ما يواخذ عند ارباب الا
 اموال ما اعطوه اياه ام لا • قالوا ما اخذه وصاحب المال لم يسلح الجمار شيئا او سلم
 دون ما اخذ فالفضل والكل دور على صاحب اذا لم يوجبه شيء والى ذلك له
 عنا وفي ذلك فان لا تحق عنه فله غناؤا للثقل واما اذا تحمل صاحب مما لزمه فبما في حمله
 بعد ان يوجب بذلك • قال الشيخ جاعل في تفسيره لا يبيع على ما ذكره السائل انه
 يمنع وحمله مع كاله والى الامارة جاز ان الله كانه شيء ويخرج من ارباب الاعانة على حمله
 في كاله ومعاناة اوج بالاجرة وسواء كان ذلك مطلقا عنه ام لا • وكما في الاصل في هذا
 الموضع انه يوزن في ذلك العناء ويعطى عليه اجرة المثل المعنى طاعتا على جواربه اذا
 حمله كما اوج وفعل ما حمله له بل عليه ما قال له ان يسلح على ذلك كاليه لانه في نوعه
 كان عن طيب نفس ورضي قلبه لم يكن موضع الانزع حمله له المعنى حفظه فيضطره

العناء وان اقم له في موضع اللانزع عليه ولم يوجع عليه في شيء يكون له ارجعة فيه
 هذا ما لا اعلم وكان في موضع الضربة الكه وعدمه لو جرح غيره معها ولو لم
 ذلك له عليه فيضطر الى طاعة على اجرة مثل معناك في مثل ذلك لا اعلم انه يرد الى قدر
 العناء لان يرجع الى التقصير بالجهاالة او يكون له منها فثبت بالعدل الشئ بلوجه
 به الجهاالة فعند ذلك يكون الموضع به الى قدر العناء وارجعة مثله في كل شئ في الموضع
 الذي كان فيه انقصه كذا يخرج في بعض القول في الاجرة على الجهاالة ان وقعت على
 علم ولو شرا ما هو عليه والجهاالة انما تثبت للاجور تكون له علة او علم له كما حدث له و
 بدو قد ذكرنا حكمها في موضع الضربة وفي بعض القول يخرج انه اذا كان مضطرا الى ذلك
 ولم يجد غيره انه يوجع في الاجرة الى قدر العناء ولا يبين في شيء موضع اللانزع على قوله
 وراي ذلك ولا على قوله ما اصبحت تثبت الامع تحكم عليه هناك في قوله وفيه يخرج فيه في
 موضع الضربة على بعض القول انه يكون له ما قد يقع عليه القول وكان به العمل على
 معنى قوله في قوله ليس هذا موضع الضربة على الذي في طالع بعد فله مع القدر
 وراي الموضع ان ارجع له في حفظه عن ظالم السلطان ان حتى على قوله يقول في طالع الله اذا
 اشف على الضياء عما كان من النوع التلويح القدره بذلك انما هو كانه في موضع
 على سلامته وعانة ظالم السلطان ان في طالع يحتمل ان يكون على سائر اوله ويكون على
 عليه باختياره في حاله في طالع على سائر وعلى هذا فليس عليه بعد ان يحفظ له ولان ذلك
 في تحججه ان كان ذلك ليس عليه وكان محتمل ان يكون في الدخول وانكر في هذا الذي طلب
 منه في طالع اعطاه على طالع منه قال يدوان يكون فيه عناء معلوم من اللجج جازله ولا
 يرد له عناء للثلث من غير رجع فيه والذوق عليه بالتقصير الجهاالة وثبوت له عليه على العمل
 اضطر منه لم في ذلك في موضع كذا يدور على قوله في طالع وانما كان على رضى وطيب نفس في
 موضع تحججه هذا طالع في غيره في وفق هذا ونحن كما نأفد على خلافه في جوابه هذا
 ونا عليه حتى يبين لنا صوابه وناج عن الذين الى الذي قال قول فيه بالذي لا يهل الذي
 واسع وراي العدل في شيء فعله ان يقول في العمل الى الذي الله وان كان هذا المسلم لم
 يعمل في طاع اعطاه الذوق عليه ولم يرض فيه شيء مما اخرج منه وعناء ولم يرضه كما عليه
 وغيره من رضى له فلا شئ له عليه فان كان قد خذله كذا ردة فان اخرج بالجهاالة
 وراي انه اذا اخرج تمامه مانع يكون له به العذر ورضي ذلك فعسى ان لا يسطر اعتقاه
 على قوله ويكون له مقدار العناء ويخرج فيه انه لا شئ عليه لما ذكره في قوله والقول في
 السلطان الجاهل ان لا يرضى له عنة فكل من لا يعمل على الناس في راحة امواتهم ولا شئ

ومن هؤلاء المسلمين ولا فيها يكون وجوب لادخل الاسلام على الكافرين وكثير له ان يتعدى على احد
 المشركين فكيف بما فعل الاقرب في نفس السلاطين والذبح له عن اموال الناس اذا غشوها بالظلم وما
 على قوته ما يبرح مع عدم التقية على الدين لان ذلك من فعله منكم وليس له على دفع الظلم
 على احد بوجع عند اجرة الدان يؤجر على الدفع عن شيء في موضع فليس عليه بل اذ لم وغيره
 والاعلى عليه **مسألة** ومنه واذا اجبر السلطان رجلا وسب المال على بوزله ذلك وان لم يجز له
 وان كان اخذ من ذلك عليه ان يتقدم من ذلك في القوة او في السلطان قال ان كان فقير عند
 اخذه لذلك فان استمر ملكه في مصلحي فلا يلزمه شيء وان كان غنيا باقيا في يده فيجوز له كلفه
 ان قال الشيخ جاعلة تيسر قبل ان يبيت ما لهم حكم حكم حتى يهتج انه كفوهم واذا ثبت
 كفوهم ان ثبت بالاسلمين في الاصل وكان وقوع الاجرة على شيء مما يجوز فيه انفاذ بيت المال
 فيه على الاجرة وان كان على بالاجور وكان العمل مما لا يسع عمله فزمن ان يتوب الى الله
 انه عمل ونوى انه لم يعمل وعليه ان يترك ما اخذه على ذلك من الاجرة لانه ان كان ممن لا يجوز له
 بيت المال فاعطى الذي جازي لهم له لانه حرم عليه في الحال العارضة كعقبة وفساد في أرض
 الله وعبان مما اتلف على ذلك من حاله فعليه غريمه ان لم يقدر على تركه وما بقى فعليه ما دار على
 حاله ان يتركه في الحال فانه يتوب الى الله والى الناس كذهاب العارض بالانقضاء العلة الموجبة
 تجوز عليه في الوفاء بالانقضاء بما بقى في يده وعليه غريمه ما اتلفه ولم يقدر على تركه وان عجز
 جازي له في المباح ان يحتاج به اذا كان ممن يجوز له في الحال بيت المال **مسألة** وان لم يقدر على تركه فما
 كفوهم له الى من يجوز له في الحال **مسألة** ويخرج على بعض القولا بوجوب ان يترك نفسه مما
 تتركه منه وما الغني فلا بد له مع الكفاية عن تركه بعينه والفرق وقول القوت تاتي
 على ذلك نحو قوله عند الفوج **مسألة** وان كان مما يجوز له لانه لا يجوز ان يسلم الاجرة عليه ويست
 المال وكان قد لا جبر على بوزله بيت المال فغضب الاجرة على فقال عليه انها افكها
 ونسبت المال فهو لها صا وحج خرج منها بالاداء لها الى نفسها وان كان خذها على وجه
 الاقسا ب له في اخذها لانفاذها في افعال الاسحقاق او فيها يجوز فيه شيء لا على الاعمال
 ولا على انما له مال في غير تلك النكاح في يده تكون حق بوزله الى من يجوز له او يخرجها فيما
 يجوز فيه ومنه والى من يتعدى عنها او تقص عن الواجب عليه في حفظها فلا ضمان عليه ان يفي
 تلقت في يده على ذلك قبل الانفاذ لها على وجه العقد فيها يجوز فيه **مسألة** وان سلمها الى من
 يجوز له فغضب بيت المال ويكون موضع خلاص جازي بوزل منها **مسألة** وان ردها الى من اخذ
 ها منه ونفوا السلطان في نفسه ان يلحقه معوق الاختلاف لانه وان كان السلطان اعثمان
 في تسليمها اليه ان كان على انها اجرة له فالحق في وجهها ويده بالاطرقة على معنى الامانة
 لا بد وان يلحقها معوق **مسألة** والذي احتبه له على مكان سترها ان لا يجوزها اليه فحتمنا
 على حال وان يتولى لانفاذها فيمن يسع ان يدفع اليه او يجعل فيه بنفسه او بمن يامنه

على ما رواه به يهيهان كرموا الله فان وجود نفقات المسلمين اخلوا واهل البصرة فيها واهلها
التي هي معوق الاستعانة به في خلاصتها الخرج بها في اهلها واهلها في مواضعها وفي غيرها
كخرج ان يادع فيها بعد ذلك بشيء غيره لانه عارف بمواضع الخراج فيها وادع عليها
وعلى ان يجعلها الا في موضع ما يجوز فيه وان كان هذا الاجور عن يجوز له بيت المال
فلا بأس عليه في اخذها وكسب عليه ان يخرج ما يقي عليه منها في غيره اذا كان اخذها على وجه
ما يجوز له او اذ صار حاله في حاله بعد اذ خلعها الى ان تبقى او ما يكون منها ويستقل في حاله
حال ما لا يجوز له فيها كذا ان ثبتت في الحق الاجرة في غيره الى اهلها على حال واجرة على
السلطان باقية كما في قوله اخذها والقول قد علم بالحق ان اعلمه والا فعلى وجه الاتصاف
في مواضع ما لا يجوز ان يسلمها عنه ذلك من بيت مال المسلمين وان صح فيه شيء من
ميت ماله من المصروف في المفقور جائز وفي قوله في الحق اختلاف ولا بأس ما هذا
جاء على وجه الحق العلاء صلاحها وانما له ضرر منها وادخاله في حقها لا
بدون ان يلحقها في الشرط على تركه ضرر وان جرى الحكم بما فيها وشي من فالحق على حاله
يوقف له فقد مضى بذكرها فيه من قول اهل العلم بالري فانظر الى ما قاله فيه من الا
ختلاف فانه على قيادة يكون الحكم في بعض هذه الاجرة منها ما وادخلها في قوله هاتين
تجوز له بقول الاجرة والاستعانة انك لا تجوزها وقد مضى في القول فاستدل به على
حكم ما يسلم السلطان لهذا الاجور في ذلك ان كان من يجوز له ولا يكون يكون خلاصتها
كان اخذها على الوجه الذي لا يجوز له وفيما نص في بده بقول الامام اذا ما يكون منه
بالقبض على معوق الضمان لان الفقير والغني في المصروف سواء على قول من قال يجوز اخذها
كما اجوعا وعلى قوله يقول فيها انها للمفقور دون الغني فيخرج فيها على قيان في قوله
مثلا يخرج في الذي لا يعرف له فيه على قوله يقول يجوز له الفقير دون الغني
ويخرج في قوله لا يملكه على قوله يقول فيه كسب المال مثلا يخرج فيه في هذا المعنى الذي نحن
فيه ن وقد مضى في القول ما يدلك على حكم ما اخذ هذا الاجور منها او شيء منها في جميع
ذلك فانظر فيه فيه وتديه عسان نظف حكم هذه الاجرة واي شيء من هذه الاشياء
الثلاثة المذكورة كانت هي فان اعاد القول بها في كل منها تسع والذب ذكرنا وان كانها
بكوني من هذا القبيل بشي وان كان له بصيرة نافذة في ذلك على ان يستخرج من مضاف
اخذها القول وانما في هذا المسئلة مع ما بيناه اخذها في كل موضع وهذه الثلاثة
المواضع بيت المال المصروف في الا يعرف له على قوله يقول فيه كسب المال للمفقور وقوله
قال انه كسب المال للمفقور في قوله يقول فيه كسب المال للمفقور وقوله
الذي لا يجوز لغني ولا فقير وعلى قيان فاستدل في السلطان منه وقبضه على علم
به فهو له ضار ولا يملك له وضمانه الا بلاؤه الى اهلها والى ويقوم فيه مقامهم
فانعت عليه معقته حق حصته الموت او وصي به على العصفه وان صح معه له به
سئل اليه متى قد علمه فان لم يجد الذي ذكره سبيل اقروا وصي به كذلك وان لم يعلم

انه في هذا الحال حتى يقضه فيشبه ان يكون في يد بعض الامة ويخرج في رقة الى من قبضه منه
ليرد به عنها ما سبق في ردها الى من قبضه عليها بعد ان يصح معه انها لغيرة وان
كان في اخذه من يد السلطان على انه من رقبته فانه على يده باوج غير شغلي فانه يريد
السلطان له في هذا الموضع فان هو بعد العلم انه لا على معنى التصاب في امره لا فله
او في قبضه ليس لمقتضى هذه الرجة لم بعد ان يصير في ضمانه ان يرد له السلطان فان رده اليه
لم يرد له الضمان وان كان قد انقضى لزمه غريمه وانقلب في الدعا فانه في حال ضمانه عليه
كان ان يرد له او خطأ وصح معه اوج قبل الاختلاف او بعد ان يرد له في رده معنى الضمان عليه
سواء من ولا يجوز له ان يسلط الموم الى هذا السلطان على حال اذا كان ليس بأمين وما سئل اليه
وشو على هذا فهو لا يرد له الذي لزمه على هذا وان لم يصح في بيت مال هذا السلطان
شيء وهذا كله فقد مضى القول في المسئلة حكايته ان في بيت ماله حكم له حتى يصح فيه
او في شيء منه لا لغيرة وان كان في قول صحيح وعلى معنى الصواب خارج في نظر اهل المعرفة با
كذلك السلطان في نفسه ان كل واحد في يده حتى يصح انه لغيرة وعلى هذا لما سئل اليه
في بيت ماله فهو له معنى الاجرة ويجوز له ان يتركه فانه يصح موافقة لغيرة بالحق التي
لا يجوز في فعلها ان يكون بها الا على ميل العناد لها وقول الدافع لها بعد التسليم والقبض
منه لها انها لغيرة ليس بشيء يكون في يد الدان بعد قبله انه دعوى لا تقوم بوجه الذي
حتى يصح له ما اوعاه بغيرة من تقوم به في الطاهر والافلا جبر احق بما قبضه
منه على وجه السلامة في قيام الحق عليه باقراره به قبل القبض منه انه الان تكون الاجرة
على شيء لا يجوز في الدين ويكون عليه رد ما اخذ من الاجرة بالاجماع وعلى قول من يرد
عليه ورده ان يرد ذلك على الغيرة او حكم به عليه ويلزمه فيه حكمه وحكام المسلمين
في موضح المطالبة له به في نفسه ان كان مما يتلوه فانه يكون عليه هذا كل بركة
اليه او في تقوم فيه مقاهمه وكل اوصي وارث ماله يصح معه استعراق ماله
في المطالبة التي عليه حتى لا يقدر على ان يسود بين الوفاء ويصير غزوة ماله بوف ربه بعد موته
او حكم عليه بالعدل كذلك فانه في حياته ويصير كذلك ماله قبله في حجب ماله فانه يكون
ذلك في يد لغيرة ماله بوف ماله يخرج من القول فيه فانه يكون في كذا فانه يعلم ان
وميل ومنه واذ اعطى السلطان الحايروا الاوت لئلا الذي هو جارية له وعماله
وفي جلد ليس بغيره عسكره عسكر في ركب وهذه الجارية وغيرها اعني الركب فمفسدنا سافقوا
فلان يختار هذا العمل في عسكرهم او كان قال تحت على يدي بعض المسلمين قال الشيخ
جاءه قيس مثل قوله اذا جهل را به على قوله اجازة العقول الدانة اذا كان او كره العسكر
من يتقوى هم على طاعة الله تعالى في نوى بذلك الادعاء له به على امره وفيه على ما هو عليه
من المعاصي وتوابعه التوبة ولا قول بغيره خطا ولكنه على يدي ولو كان قد رده فيهم
على امره وعطا امر الذي هو عليه لانه واقف في رده على قوله على امره فانه كان على بعض
ما في نفسي لاضمان عليه الذي حال لا يجوز بذله فيهم مثلاً ان يكونوا بقاء على حد المسلمين
او ارجل النقة فاني على ذلك كما في امره ارب الخاضعان وان كان لا يتو ولا اختلاف

فوضنا حتى قال قولنا بحجة الحق **●** وعلى حال الذي اقبل اليه في هذا الموضع هو القول بضرورة
 التولية مع الغنائم والارزاق والرهال وغير ضمان على ما ذهب اليه فبعد ان كان غير
 خارج من قولنا في اختلاف عليه وكان القول على هذا الذي بانه لا يجوز له ان يترك
 قبال المعاصي هو الذي في المختار ان يعمل به مع المكنت فان ذلك ايضا غير خارج من
 الصواب على ما ترى ولو قيل فيه على ما به في الغلب والاضيق بانه لا يجوز لعيسى عليه السلام
 لتكلمه لقلنا اهل التولية لم يردوا في حق **●** ومضى جمل اهل هذه الملة في الذي باور به ان
 لا يجوز له ان يترك الغنائم من غنم يهود وهم والعقاة الا وكان على شفا حفره في اهل كرمه فانه
 يعلو منه فوجد ان لم يردوا في حق **●** وان عثر عليه وجوز به ففضل عنهم
 فليكن اهل السمرقند خلاص على عدل حاله وليم على قبا هذه الذي في تركه في المستند
 حاله سنة ولا تلة على حاله ولا يامر عليه هناك في التولية فانه يرد عن اهل الفضل
 والولاية اليم تصدقوا منهم فانه على ذلك ومن فيه يلام وان كان على صحت ما ذكره على
 قولنا جانه في العقاة لا ضمان عليه **●** قلت وكذلك اذا عسكرنا في بيت قال
 سلطان الجور بالزمه في ذلك **●** قال اذا كان من عسكر ثقات واستهلكوا على هذه القيمة
 برزوا على السلطان لان حكم بيت فانه يرد ولا يلزمه ضمان **●** واما الاغنياء فليس لهم
 ذلك اذا كان ما وجعه للمفقير **●** قال الشيخ جامع في تفسيره في حكم ما يرد في
 ظاهر الحكم له لا في تركه في اهل العلم والمسلمين امره حتى يصح انه كفور في معلوم
 ربه او جهول **●** وعلى صواب **●** لا دلالة في قولنا اهل العلم والبصيرة ان كان حكمه
 فليكن ما انفك عن ربه ووه فقير او غني فلا ضمان عليه فانه له **●** وقوله واما ال
 غنياء فليس لهم ترك شيء او كان ما وجعه للمفقير فهو تركه فيما يكون حكم على
 الخصوص ومن في سواه من الاغنياء ولكن في هذا الموضع لا يترك ذلك على هذا الجرح
 فان كان له به كماله في موضع ما يحكم به له كما ذكرنا فاحت فيه ان ينظر في
 على ذلك ان كان لا يملك ان يكون صفا فليتركه في حق ما يملك من المال فاحت فيه ان
 كان له في تركه **●** والا كان ذلك في تركه كذا لم يصح في فيما بين الغني والفقير
 بلا علة ومن ادعى الزعم في تعليمه اقامة الدليل في تركه في تركه في تركه في تركه
 الموضع فان الذي قاله في الاغنياء انما هو شيء اى صح انه كفور وجهل به فصار وجعه
 للمفقير على قولنا جعله تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 جعل في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 فيه في المصالح كبيت مال المسلمين فانما في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 لعلكم تعلمون **●** **مسألة** ومنه في رجل اخذ من عند سلطان الجور لاهم وقال السلطان
 هذه الالاهم فلا يترك فيما يجره هذا الاخذ له فخذ من عند سلطان الجور بسبيل الغصب
 وجباية الظلم فقبض هذا الرجل عند السلطان هذه الالاهم عليه غير انه لا يعرف
 ربه عند الجبل ووصوله في معرفة ربه اذا لم يتقدم والسلطان بهن الواحد موقوف في
 ان يرفع في قرة المسلمين في تلك القبيلة بعد الالاهم في معرفة اربابها وان في ما في غيرهم

من فناء المسلمين فخران قال الشيخ جاعده بن جيس لا أعلم الله يبين في حكم هذه الآية الحق
 اخذها وعبد السلطان على هذا الا انه له حتى يصح فيها او في غيرها منها انما العقوبة وقول له وقوله
 الاول انما انما اولاد يمين او بنو فلان لا يصح ان يكون كذلك على الحقيقة لانها لا يكون منهم
 وكان بعد على هذا غير خارج والكناسا ولعل من عها انما وعبد بن وكل ذكره قوله لا
 يزل بها من ملكه لانه محتمل ان يكون اخذها وعبد بن على بنوهم وكس هذا وقوله لا يزل
 على انه اخذها منهم ظاهرا ولا بوجه ولا على حال كماله ولا خارج على الحق الا ان ذلك وقد
 صح في قول المسلمين ان كل احد لا يفي به من كان او ممكن عادلا او جابر ظالما وقد
 ولا يعلم في هذا غير ذلك ورجاء الاخذ بها عنده انما ما خوفة وعبد بن سبيل الغصب
 وجباية ابناء العقبولة في وجهها من ملكه وقوله وظاهر الحكم ما لم يصح معه ما يجوز لانه
 ظن بلا علم ولا يجوز على ان يحكم على الناس بالظن ولا لهم في ثبات حق ولا في ابطاله
 في نفس الظن وان كان يمكن ان يصيب تارة فقد يخطا في اخرى وصوابه غيب لا يدرك
 واتباع الحكم به في مثل هذا الا وجه على حسن الظن بالناس وعلى سواه لانه في هذا ط
 المتبع لا يفي في الحق شيئا وما اشبهه فهو مثله ولا يعلم فيه في هذا المعنى والقول
 اختلافان وعلى هذا كيف يدرى عنه ويجعل على الظن من كماله لا يفي به ويحكم بها على
 الرءاء كحكم الفقهاء بلا بيان ولا حجة ولا برهان الا اتباع الظن في الادلة ذلك قطعاً
 ولا علم والذين احد في بصيرة ولا يفي في نفسي عن نظر وعسوان يكون بان الظاهر
 بين في الضعف على وعي من ذكر ما اصدف فانظر لانه فاني ارادها الحق يصح وعها الغير
 وليس قوله ذلك في السباب الصحة عند من يفي وعلى هذا فان اخذها انما اقدار فيها
 فلا تسعة للحق ولا ضمان عليه ولو كان في وجه باطل قيل انه ليس له ان يصدق في شيء ولا يفي
 طوافه من الله فان فعل في شيء منها لم يدره ولو كان ذلك باهر والقول الاول هو
 الاكثر والعدل عليه ومنه وفي هذا تارة واليه يورد والبيان وجميع ملل
 اهل الشريعة وكل الطعام وعبد بن كلفى والعقبولة في ذلك اخذ الاموال وعبد بن كلفا
 هل في ذلك شقة ام لا قال كل ذلك جائز الا لمن يكون له اهدية او يفي عليه بسبب
 والاسباب به قال الشيخ جاعده بن جيس فان كان من الجبابرة الذين تجب لهم اموال ط
 الناس ظلموا واحتمل ان يكون ما اهداه من ذلك او من الخلل في جوانحه وقول المسلمين ط
 اختلاف قول يجوز حتى يصح انه من المجرم وقول لا يجوز حتى يصح انه من المجرم الاول ط
 هو الاكثر والاصح ولا يفي ولا يخرج في معنى الحكم والثاني ادنى المجرم والتمتص ط
 وما قلنا بالمشركين من لو يصح عليهم ان يخط ما له بالجرم والجبابرة المتفسدين في ط
 الارض وغيرهم من اهل الشرك فلا بأس بها من يجوز له من الناس ما لم يعلم انها حرام ط
 وبعض راي تركها بالاعتناء او لا يدرى ذلك لا يفي شيء وتختلف في طعام اهل ط
 الكتاب غير ما ابيع والدبايح اذا كان من الاطعمة التي يقولون علمها ولا بد ان يمسوها
 برطوبتها واما اطعمة الجوس التي هي على مثل هذا وان كان طاعة الدبايح منها لا يخرج

[illegible]

وتبعات المسلمين او من يؤمن على حكم الله فلا شيء عليه لانه علمه له هذا به وورفعه لا شيء
وذكر معدن في الدنيا الارض • وان كثر خير • وكل صفة عند هذا المدوح كمداره وكان ليس
بامر من معدن خروجه به فهو موعود وسواها خير فليعلم بعد فيه وان كثر خير اذا كان من
لا يؤمن على شيئا ذكرته على كل حال في هذا الموضع فان كان على قصد العزوة فانه اقله وكثره
ضمائنه اوضح • وان كان على غير قصد العزوة في نفسه فيلزم في ضمائنه وغير قطع عليه في هذا
الموضع كقوله لا يصح ان يلحقه فيه معنى الاختلاف وعلى ما اصابه من النظر في ضمائنه و
قوله فيه بانه غير خارج من الارض • واما الاثبات فعلمنا في ذكره واجبه فيه من جهة النظر فلما
جهاد في هذا القصة الاثر من عسوان يشوبه بذكره في وجهه • بل يصوبه في هذا على غير ضما
ن يكون فيه من تاب وكونه في نوع فوج • والاضيق سعة وباب فخرج • وان كان طوله
المعنى الذي اسلم اليهم امكدا واهم والسلطان لا يسيل له على وجههم فغير ضا • ولما اصابهم
اذا كان خروجهم الى ما طلبه السلطان منهم فمكان عن اهلهم وغيره على خروج لا ودمهم و
ولا ظلم له من اجل ذلك • واما في ضمائنه فاصابوه والانتكس ما يلزم فيه الضمان في ذلك
الخروج لا يوشك على ان كان يعلم ان السلطان بهم وهو من انواع الفساد في الدار من الكساد
او كان لا يحتمل معه الا ذلك • وكذا قيل فيه انه لا شيء على غير الحق بل ما خرج عن الحق لانه
يشبهه ان لا يخرج منه معنى الاتفاق في ضمائنه حيث ان لا يكون له على كسبه فاعلم بفعل
تكون فيه الضمان لما خرج عن الاختلاف اذا كان بالسلطان له عليهم وكان السلطان لكل
لهم كل ان • والقول فيه في معنى ذكر الضمان سواء في هذا الموضع • وان كان هذا الموضع
الملك لا يعلم عاقبة تلك الكتب التي اسلمها اليهم واختم ان يكون الملك بها منهم او غير او
الفساد والظلم على ضوان • ولما كان من كثر في هذا الموضع في قوله • قلت فاذ كان يحسن الى
معدن هذا الرجل الذي اسلمه السلطان بالخطوط اليهم فاعلموا به معدن • هل يكون ظلمهم
صلا ولا يضرهم ما دخل فيه ويكون خروجهم وانفسهم • لان اذ ارجل من ان
العدو عند السلطان فقال له هذا الرجل الخاسر اليهم بالخطوط لا تعد في علمه هذا السلطان
فسا والرجل في تلك السنة التي هو فيها اعني الرجل الاول في امل بالخطوط ولا يضره وسبق تعالتي
هو فيها ان يسبق وان كان فقل هذا الرجل الذي يوبد العدو من السلطان وسار في نفسه
كله بل كان يضرب احدا فقد لا الله عليه فقل ما يلزم من هذا الخارج الاول • قال كمال من اسلم السلطان
بشيء وبالطريق التي وجد بها جادة وتخرج يستقيسهم الى شي • والوضوح وجد في ذلك في
بجسمه فقل هذا الرجل تنكر اطروس وكان على ايمانهم من ولاية السلطان ان يقوم فيها او كثر
على حسب التقوى منه عليهم فلم يصلوا الى جادة السلطان عليهم • جاءوا بعد ذلك عدة • واول
ان يكون بغير ذلك السبب فلا اقل ان اكرم شيئا على هذه العلل والاحتياط الذي وقع على
عنوا كان في الطريق • وكانوا يطلب من السلطان العدو فيختلف فقال العدو رجل لا تعد
والخروج في مضمون هذا الرجل لم يطلب على كان في الاول فاذ لم يصح ان السلطان اخذ بقوله
فلا بأس عليه على ما هو عليه في خروج • وهذه السنة لا يلزم تقصده السنة فلو لم تقصده
ذات نفسه الا بما لا يقابل السنة في فعله بل يندبه بغيا او غير ذلك • لانه ليس للسنة فيه
ولا حكم فان حوله السلطنة ما اصابه • قال الشيخ جاعده في حجب فاذ غاب عنه اهلهم
ان يكون محبهم بغير تلك الافراح التي حملها اليهم فلم يصح معدن وصوبهم بها لم يعد من

الصواب قوله يقول الله لا ضمان عليه ولو كان عالما بما فيها من ازالة السلطان حتى يصح معه
 ان يحتملهم بها وانما القول لا بد منه الى هذا الوجه لا ان يحتملهم بالاجل انه في قولنا للسلطان عليه اعتقاد
 ان لا ضمان له في ما يلزمه من غير ان يكون له في ما كان وصح معه كونه وقوله على تسليمه انهم
 اذا لم يحتملوا عليه والذي طلب ان لا ضمان له في ما كان وصح معه كونه فان كان من يقبل قوله
 خرج فيما ان يكون عليه واصابه من شئ يلزم فيه الضمان لمعنى ذلك اذا صح معه انه اخذ
 بقوله ان ولا في الاصل خارجا عن الاختلاف اذا كان لا سلطان له على من اخذ به وادع بان
 لا يضمنه فثبت على الاطلاق في الاصل وان لم يلزم فيه الضمان انما لا ضمان له ان لم يكن مطاعا في
 الحال ولا يضمنه اكثر القول لا ضمان عليه وقوله فاذا لم يصح ان السلطان اخذ بقوله فلا
 باس عليه ينبغي ان يخرج فيه انظر عسى ان يتضح له ما هو عليه وما لها من قولها الذي اعني
 به السلطان على هذا الرجل في ما كان وصح معه كونه لما كان ذلك باليسر فيه عند قوله
 الحق بملك العبد وان خرج وجده من السلطنة عن كونه الضمان له في ما كان وصح معه كونه فادع بان
 عند وادع فاحتمل ان يكون اخذ به من اخذ به وادع حتى يصح ان لا ضمان له ان لم يكن مطاعا في
 ذلك بل لا اختلاف في ذلك ان لم يكن من بطاع في ذلك فالقول لا يضمنه ان ذلك وقوله في
 موضع ما يكون اخذ به السلطان على وجه باطل لا يخرج له من الظلم وعليه اعتقاد الا لا يصح
 ما يلزم من اجل ذلك على قوله في ما كان وصح معه كونه على قولنا ان عليه ما يلزم في ما كان وصح معه كونه
 بسبب ما كان منه مع السلطان اذا صح ذلك وقوله فيما اراد على ان قوله فلا باس عليه كان
 مقصودا على صدق كونه له لا ان لا ضمان له عن القطع فلا يضمنه عليه وكذا باس وان خلف هذا
 الحجاج على هذا في هذه السيرة ويزيد عن القوم في الاجل له في الناس من شئ من اموالهم ليس
 عندي فيما اصابه من شئ على سبيل ذلك ثم شئ احفظه فيما يلزمه في هذا الحجاج بالسيرة او
 لمعني به ان يتبين ان ليس عليه ضمان شئ وان لم يكن معه على ما خلف فيه والبقول كما يراه به
 من ذلك وان كان كونه في ضمان ذلك فثبت الله من ذلك ولو كان خرج السيرة كمثل ذلك من
 البقي وجميع ما فيه الضمان لا انا المستحل ان ثم تاب الى الله من ذلك وخرج ان لا ضمان عليه
 وعلى ما ذكره المسائل في هذه هذه الحجاج فلا يبلغ به الى الاستحالة حتى يكون به بدلين والله
 اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل ظالم شاه ظلمه على الناس فكيف يليه السلطان غير
 عادلان قصير فلانا فقصدت وقيمت بما فيه فثبت عليه مع ذلك السلطان حقوق
 حكمها بصحة ما كان ذلك السلطان بقلنا المستغفرت بيمينه بالادع بملك الحق وانكس
 فثبت فباع فانه في تلك الحقوق ما يلزم هذا الرجل الذي اتى به الى السلطان ما لم يمتح
 معه حق ذلك ولا باطله على الذي اصابه وهو طاعة سبب انما ان السلطان قال اذا
 كان قد اتى بالحقوقيه انما وجبت عليه الاجل ظلمه يخرج من ذلك سلما غير مجبور فلا
 باس عليه ويستغفر به واذا خرج سلما انما غير مجبور عليه حتى يصح الجور في الجور
 يلزم فيه الضمان قال الشبلح جابر بن جيسر فاذا كان هذا السلطان الذي اتى به الله

من عادته التعدي على مثل ولا الزيادة على مقدار ما يستحقه والعقوبات التي هي على المعوقين
 رجاء في دعوى ظلمه والكفاية شدة ومنعه من ضربه فلا بأس عليه ولا ضمان • ولو حكم عليه كرامة
 ذلك السلطان بشيء ليس عليه اتفاق ولا في اختلاف تركه إذا لم يكن علمه أن يحجب على شيء ولا
 يلزمه ولا على خلافه وذكر عليه في ذلك على نحو • وإنما التمس بما يجوز عليه ويسعه فيه • وإن كان
 علمه المطالب المحقوق والحق الذي لا يجوز عليه بعد احكام عليه فحكم عليه بالبعد والامتناع
 يصح معه ان عليه • وإن كان أولئك الحماة اطلعوا على فلا بأس ولا ضمان خصوصاً فيما اطلع
 عليه وإن كان مما يخلف فيه فعلى الصبح ما قيل فيه من لومته وجوابه لأن الحق تجزئ بنفسه •
 وإن كان هذا السلطان لا يجوز حرمه عليه وظلمه وإن زيادة عن مقدار ما يجوز فيه ليرحم لأن
 ياقية اليه فإن فعله فواته وما يصيبه من العقوبات بشيء ولا يستحقه ويلزم الضمان له عام
 إذا صح معه • الاواني في قول الضمان على هذا الصبح ما يصدق في شيء يلزم فيه الضمان فلا
 يجوز عليه في نفس الحال إذا صح معه وقوعه بها وبما لم يصب معه أنه بالحق لأن على هذا
 وإتيانه اليه لا بد من يلزمه ما جاز الحماة فيه وإن كان ظالمًا فليس كل ظالم عريان أن يولى
 به إلى عقاب ظالم مثله والحق حكمه إذا كان لا يجوز منه الزيادة فيه عن مقدار ما يجوز عليه
 وإليه ما بالقرين والسبي كان كامره • وعلى ما ذكره السائل في هذا الرجل فإذا صح مع
 والحق اليه السلطان الجور والحق حكامه من لا يجوز على حكامه أنه لم يحكم عليه إلا
 بما صح عليه ولم يزد من عقوبته على ما يوجب فيه فعند ذلك لا ضمان عليه ولو كان يوجب
 الدية في أتيانه إلى لا يجوز عليه في نفس أو باليلزمه الاستغفار والتوبة إلى الله وسوء
 فعله بدن وإن لم يصب معه شيء من ذلك وكلاهما فقد مضى القوك ما يستدل به على حكمه •
 ويخرج في بعض القوك أنه ليس لمان يرفع الناس على الأكرام إلى الجور والحق حكامه وإن بقا
 وامتنعه منهم لانت الجور وحده الرغبة فلا يسبل له علمه وإنما الحكم والعقوبات التي حاكم العادك
 وعلى قبكون عليه ضمان جميع ما أصابه وشيء يلزم فيه الضمان فاما الذي حكم عليه به بعد
 الكوفة وحق في الماله واخذ بأداء الذي وصح كنه كما في الامم ضمانه وعندك أنه لا ضمان له
 على الحق في حرمه ما بالحق فما هو اظهره ويجوز فيه على حال • وإذا كانوا غير ما مؤلفين
 وإن يتركه فيه فوق ما يستحقه ليرحمه إن ياتي بما يكرههم ويكون في أتيانه أثمأوله بالقرين
 ظالمًا ولو لم يلقه وان الحكم عليه في الماله والعقوبات في نفسه لا ما يستحقه ويجوز عليه •
 واما الضمان فقد مضى فيه القوك في رد التهم والتفكير فيه كعمله فانظر فيه ولناخذ منه
 الاطوار فالحق وانما ينفق الماله في القدر الموصوفه وهذا وغيره والدرا •
 الصحيح ما معنى قوله في ارجاء اخذ العطاء والسلطان منهم من حيث المال والواجب كان
 العطاء والخمس وكان كاتب يكتب بين الناس وغير ذلك من وجوه مصالح المسلمين • وما
 معنى قوله ليرحمه ذلك وما تجتهد • قالوا إن كان العطاء واموال الجبابرة فلم تلتصفت
 فيها بلا شك والمعطى قبول ذلك منهم وإن كان العطاء من الامة للمسلم ان يقبله والجبابرة

لأن فيه حقاً ولأن المسألة في الجارية ليست بالاله • وقد تصفى كتاب بيان الشيخ عما فهمت
منه الأجزاء قبول العطاء • ثبت قال الله وقد جعل ذلك جازياً من الجاه • وابن عباس ومعاوية
والبراء بن عازب ومن قبلهم قد جعلها الجاهية • وهو قوله الله المسلمين • وإن كان الجاه اعتقب
شيئاً من أموال الناس فلا يجوز لأحد قبولها منه • وكل ما عوقب القائل في الجاه جازية ط
الجاه إذا كانت الخطأ وقد كانت العظمة من الجاه • وإن اعتصبه وصار قسماً على
جواز أخذ منه اختلاف • قلت وهو قيل شيئاً من الأموال إذا كانت منه • وسنوافي في كتابه
وهذا يقولون خلافه • وفيه ما لا ريب فيه • قال ما في كتابه في ترك عند المسلمين •
قبله • وإن جاء أحد إلى الكعبة يريد أن يعترف في أن يؤذنه • فالكعبة لا تصنع بذلك •
والجواب على حكم بالكتاب • بلا تخذ ولا دليل • هذا أو عام في الكعبة • وأما ما عوقبها
وجاز الجاهية • فلا أخذ فيها • وكذا ما عوقب الأثر • جواز الحكم منه • • قلت للشيخ
خالف سنان في هذا فقال في الكعبة شعيرة والأحكام وإن كانت • ولا يصح ذلك •
وأما قوله أجاز الجاهية للمسلمين • فكانت شعيرة • فلا يصح قولك إذا كان • وفيه ما لا ريب
والداعي • • منه • ورواه علي بن النضر • ورواه غيره • ورواه غيره • ورواه غيره •
أن يقبل منه • وتسلم بقية الأمانة • فليس • إن يسلمها • في • لا يؤذنه • عليها • واسأل • وإنه • الجاه
ضمنه • وإن خاف • على نفسه • سطوة الجاه • وقد نفسه • واعتقد ضمان • إذا قوبله • من قبله •
على غير نصيب • رجوعه • إلى السلم • إن شاء الله • • منه • وليس • على الجاهية •
الجارية • أو أتوا • على • أخذت • منه • على • لأن الخطأ • في غاية • أهل الكتاب • حق •
يعطوا • الجاهية • يد عام • أهل القبلة • ومن صالح • أهل الذمة • الجاه • أخذها منهم • فلا
تحرم • عليه • لأهلها • التي • على • المسلمين • للغير • في • وأما • هذا • على • قول •
جارية • أهل الذمة • وأهل المسلمين • مع الجاهية • ولما • الله • عن بعض • المسلمين • أنه
لا يجوز • للمسلمين • أن يجازوا • مع الجاهية • أهل الشرك • لأنهم • يتوصلون • هم • إلى • أخذ • الخو
والغنيمة • والطعام • أو • بذلك • وهذا • القول • يوجب • عندهم • الضمان • لأن كل • متعول
صائر • والذوات • التي • أن • لأهلها • عليهم • والله • على • • منه • ولا يجوز • أن
يشترى • الجاهية • شيء • ولا • وعما • وغير • ذلك • ولا • يملك • ومنهم • على
وجه • الأجر • تكون • لها • الأجر • منهم • عند • ما • بغير • وفي • لأهلها • إذا • خرج • فعلى • قول
جواز • ذلك • الله • على • • منه • حفظت • أن • الجاهية • بيع • الجاهية • ولم
يلزم • الجاهية • إن • لم • تفكرت • في • ذلك • فوجدت • أن • الجاهية • المشرك • من • قد
أضاعوا • من • الجاهية • كما • الواسع • بالغ • وصلى • ولم • البالغ • الثمن • إلى • الصبي • في • قول
والله • يرد • ذلك • في • التعارض • وكذلك • القول • في • الجنون • والعبد • الله • على • • منه
عن الشيخ أحمد • رحمه الله • أن الجاه إذا وصل إلى بلد • أهل الجاه • أعطوا • في • داود
والأوصال • عليهم • وخزنت • أموالكم • وسفكت • دماؤكم • وتوجعوا • معوف • بذلك • الله •
قال • فعل • كان • أهل البلد • ضغوا • عن • قتال • هذا • الجاه • عن • منع • بلادهم • أنفسهم • ط

واموالهم ونسبائهم ولا يرون ان يدفعوا هذا الجبار شيئا من اموالهم وجاؤا بالسلامة للجميع
 فجاءوا اليهم ان يدفعوا اليهم شيئا من اموالهم وبأخذوا ذلك من الاجرة الباقين من تطيب به
 نفسه لاجل ذلك ولا الاوان يجعلوا الدفع والسد على جميع اهل البلد وبأخذوا ذلك
 من الغائب والمحاضر واليتيم والمسجد من له اصل له في البلد في اجارة ذلك خلد في قول
 لا يجوز ان يأخذوا الغائب والمحاضر الكارة واليتيم والمسجد على الخوف وشبهة الظلم والجور
 قبل وقوع امره لان الله تادون بمعصية عن الظلم في سريره وطريقه عين • وقول يجوز ان يأخذوا
 وان عليهم ان يدفعوا انفسهم واموالهم كالسبينة ويجعلوا هذا الكفا على جميع اهل البلد من
 له اصل القسط والحس على الغائب والمحاضر واليتيم والمسجد وغير ذلك من له اصل حال
 في تلك البلدة هو يري اشياءنا المتأخرين مثل محمد بن علي وصالحه وصلاح وعبد السلام
 الى الحسن وعبد الله وعلاء النخعي الفقيه محمد بن قاسم رسيما ان الفقيه عبد الله مرداد
 اجاز اهل العقوبة في رواية فبوجه ان يظنوا السد ابن جبر ان اهل العقوبة
 فعلوا ذلك باو الفقيه عبد الله مرداد وعند عبد الله مرداد ان طنا المحبوبة والافلاج لسد
 ابن جبر ان ذلك اهل العقوبة على اهل البلد من يتيم والمسجد والغائب والمحاضر وغير
 القبائل من يخاف منه انه لا يسلم شيئا لسد ابن جبر وان تقوم الاصول اموال البلدة يعود
 وان كثير من اهل القبيلة من لم يسهلوا وخافوا منها مثل من لم يسهلوا شيئا
 لسد ابن جبر عند اهل البلدة لا يقدروا الجباة امان ياخذوا منهم شيئا ويقبض السد عليهم
 على الضعفاء خاصة ولم يتركز بقية الفقهاء الذين في زمان عبد الله مرداد قد اختلفوا في ذلك
 لسد ابن جبر لاجل ذلك الدفع والسد على اهل البلد في الاصول خاصة بالقيمة • واهل
 عمان اليوم اختاروا اهل الفقيه عبد الله مرداد في طاعة المحبوبة المذيلة في افلاج لسد
 ابن جبر لان ذلك عندهم اهلون على الناس اقرب تحريما وعم على اهل البلد كلهم من يتيم
 ونوف وبذلك وغيرهم متوحدون كماله يحسن الامام بركات محمد • قال المؤلف ارضي
 جوار قد المحبوبة والفتاح لسد المحبوبة لان المحبوبة داخل فيها ولا يجب عليه السد
 والغائبين ولا يعقل ان المحاضر من ولا الجهاد عليه ومن يقول لا وساقا عنهم
 لزوم الجهاد فكيف يجب عليهم السد من يظلم العباد ويعتق في الارض بالفساد و
 ينظر في ذلك المدعي • **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد مرداد رحمه الله في السلطان
 الجاهل يجوز ان يكتب له احد ما يوجد في كتب الانساب التي هي موصوفة للكرام
 واموت وهكذا كان الناس منه في عصر عظيم ام لان قال ان كان هذا السلطان
 الجاهل من قدام السلطان قتله بغيره وتعديه وظلمه وجور على المسلمين وجاهله
 ظلمه وكان في قتله رحمة للمسلمين فان عرف ما يدخل فيه من الكتب الموصوفة والاسما او
 المكتوبة وجاز ان يهللها والدخول فيها ولو لم يكن فيها كلف ولا شدة لم يعد من ذلك
 عندنا على هذه الصفة • وان كان لا يعرف عدك ما يدخل فيه من الاسماء ولا يجوز الاقدام

على ما يعرف عليه والله اعلم **مسألة** الشيخ عبد الله بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب
 قال له السلطان اوعز ان انا فوجي عليها واخذوا من اهل اليمن من كل كيلة اخذوها ولو سبوا كذلك
 ان اخذها عن اخي من اهل اليمن **مسألة** قال للشيخ لا تترك الظلم ولا دعوتهم وادعهم فقد شرع لهم
 ظلمهم وادعهم ان كان عادته ظلم العباد وطلب الخلع منهم وقام ان لا تكون عادته كذلك لا يحل
 ان لا يترك ذلك وادعهم ولا يعلم انه يريد الظلم على اهل الجوار كما فعل هذا اهل الجوار
 بولس بن عبد الله بن ابي طالب ولم يتجرع في عونه وعبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب **مسألة**
 الشيخ اجماع في خروج من عنده في ريفه فيها نصف من كل درهم يصلحها ويدفعها اعوان الجوار
 والخرج **مسألة** قال للشيخ لا تترك ان الفسح يبقى في الجوار يصلح من المسلمين والله اعلم **مسألة**
 عن الشيخ محمد بن محمد الكندي سألني سائل عن الاموال التي قدمت في يدي للجباية وخرجت
 اين صارت اليهم ولم يرد علي في جرد دفع الحق منهم لها اريد ان هانت الجباية وخرجت الاموال
 يسبح الكوفة ان اكلها بعد ان خرج محمد بن علي هالكه لا يكونا في اوقات وتبعات وارثها
 وديارات وقيل خرج منها في حياته لا يراها من اهل الجوار انهم كانوا في يده ثم فهو اريد
 الحق في بعد موته ولا يخرج منها في حياته لا يراها من اهل الجوار انهم كانوا في يده ثم فهو اريد
 في حالي الحكم وانه ما خرج من موته وكاف في ريفه من ذلك شي وبهينه كغيره حكم ما قلنا لا لا شك في
 فيها ان وقد اجاز بعض اهل العلم المسلمين لشراء ما كان في الجباية وقبول هذا منهم وكل جوار
 ما لم يصح من ذلك جوار بهينه ولا يخرج من موته على ما في الاصل والاثبات حكمها في الاسلام وقال
 وقام زوال المسلمين بالوقوف عن كل ما في يديهم اذ كان اكثر ما في يديهم الجوار حتى يقيم
 الجوار بهينه ولا يخرج من موته على ما في الاصل والاثبات حكمها في الاسلام وقال
 وهو ان كان الاصل ما في يديهم الجوار والاصل هو الاصل من ذلك كان الوقت
 عن كل ما في يديهم وفي الاصل حتى يقيم الجوار بهينه ولا يخرج من موته على ما في الاصل والاثبات حكمها في الاسلام وقال
 على ايديهم هو الجوار هو الاصل من كان جوار الاكل ما في يديهم حتى يصح حرام بهينه و
 حسن هذا القول **مسألة** في الجوار الذي يرد غير خطية من قال بالقولين الدوليين او عملها في
 الجباية وعاطفهم في احوال الناس الذين يتركون ما يدنيون الحق في ولا يتورعون عن
 اكل أموال الناس بالباطل الذين كانوا من الاموال لا يتركها على الاصل ولا يتركها على الاصل
 لها الغلب حتى يصح لها القصوص والملك والناس وان كانوا وغير الجباية وجماعهم ظان
 ظلمهم على العباد في الجوار ولا يتورعون ولا يتورعون عن اكل موته بالباطل الا لا يقدرون
 عليه ولا يتورعون عنه فيهم في الجوار والحق في بعضهم بعض **مسألة** والفقير هو من يملكها
 بقدرت عقيدته واولاد بعضهم بعض عند ملائمتهم فيهم ويشترطهم وحق الظلم في
 الاموال وتقصيرهم فيها بطلان بالاجرة غير ذلك مما يحصى في كل بعضهم بعض الباطل
 لا يتورعون ولا يتورعون عن شيء نالوا به **مسألة** وقد قرأ الله تبارك وتعالى في كتابه وكل
 اموالهم بينهم بالباطل وكونت المسلمين لم يتركوا بالحق كصاف عليهم الكمال بعضهم
 على ان لا يتركها فيهم فاد اضافت لكل منهم صاقت معاملةهم ومبايعتهم ولا شك انهم من
 عليهم

[illegible]

بقا بالادور في هذا الحكم وهذا الذي منسأه لمن كان له قلب لا يسمع ويعد يشهد
 واما انما يحتمل اليها كما انما لا يخرج منها بوجوه الوجوه وكانت من حقوق العباد فلا
 اعلم في هذا خلافا لما فيها عليه بقاها في طاعة الله في انفاذها الى الوصي في الوارث لمن صحت
 ويكون من حق الحق الموصي بضاها وانفاذها فان كان في المال فضل عن مكان الوارث
 وان انما كانت المال في النظام وصحت مودع لم يبق كذا في شيء من حقوق الله كانت
 الحقوق اكثر من المال في حق المال من اهل الحق وقد علم في حق المال بطلان المكس بكونه
 لا غاية لذلك كان المال قبله او كثيرا كانت الحقوق قبله واكثر من الان لا يبق على شيء
 وتقسيمها وتقسيمها بين اهلها مع العرف والعدل باحكامها وينتزع غدر وقيل العرف
 عسر وقيل المشقة ليست في القيام بواجبها ولم يبق على شيء من حق حقها
 وصارت في طاعة مشقة بعضها ببعض فيصير المال المحبوس رابعا وكما ان الحقوق
 ارباع المحبوس قسمه قيل انما عسر موقوف فحفظ لا يشفع به كقول غاب مفتاح وهو
 ان الحق على ما وجدت على الاصل وقيل انه للفقير لجهل اربابهم عن ان يضيعه فالحق في الاسلام
 وقيل انه ينفذ في حق المسلمين ان كان للمسلمين يوم ولد ولدت وان لم يكن لهم ذلك فاشهد
 ترك بحاله وحفظه ان تقوم لهم دولة على معنى هذا القول وهو انفع من ذلك انما كان
 كان المال فضل كان العرف وان لم يكن فيه فضل وكان لا يبق في الحقوق لقلته وكثيرتها
 لو كان المال في حق العرف لكان في حق العرف لان في حق العرف لقلته وكثيرتها
 بقدر حاجته وحاجة عياله للاذرع عليه وتزوج منها ان احتاج ويطلع منها الضيق لئلا
 به الحق في حق العرف ولا الدولة ولا اسلاف فان فضل من غلبه شيء وقد علم في حق العرف
 ويوجه به على الصفة ويشهد على ذلك العرف والادب كما في قوله وذكروا في صحت
 معه انما هو في الدين والتباعد من العرفين في حق العرف فعل وقول من اهل الحق
 عليه نزه الحق بذلك وامع به يصح معه ذلك في اهل الحق ولا ذلك او غير ذلك من
 الاصول في حق الاموال بمعنى سبب ارباب او شدة او طاعة او قناعة او قبول عطاء او غيرها
 او سبب ارباب او شدة او طاعة او قناعة او قبول عطاء او غيرها
 عليه وهو لم يجمع الخلق لذلك الشخص فانهم ذلك فقلت له وروى في طاعة العباد
 في اموالهم وديارهم واستمرك منها ما اسلمه الله له وفقر على توريثها بين اهل الحقوق
 اكثر مما وتشعبها ونسيان اهلها او بعضهم وازالة التوبة والخلع على يد ووجه خلاصه
 منها وفضل يجوز ان يعطى غيره ولا يجوز في حق بقدر حقه على الفقير وهذا يجوز له
 ان يقر في انفاذها ويوصي بها في الصفة ويتمتع به في حياته قال سجي انما كان اصل
 هذه الحقوق مضافا فلا يسهو نافيها ولا تاتي شيء منها فيوصي به بعد ثبات لانها
 سلمت من اربابها على غير معنى منهم وفي الحكم انهم مطالبون جميعا بالانطبات لنفسه
 وكانت لنفسه وليس سبيل هذا في الدين انما اخذ من طاعتها بوضع منهم وطاعة انفسهم
 بل مقتضى من مغلوب ولا يجوز له ان يعطي غيره من غير موافق منهم في نصيبه

على الفقهاء ان لا يكون يقدرون على التوزيع بينهم وكان في المفضل عن الحقوق فهذا الفعل
وان كان لا يقدرون على التوزيع بين الحقوق وكان استغنى عما لا ينقص المال عن وفاءها
على حكم على نفسه كما في المجلد **فان** وقف المار والشمه عن ذلك الموقوف
وارضى به على الصنفه المثل على ذلك المثل فملكه جده جاز على توارثه وان الغنى في
عده وكذا المسلمين فملكه جده خلاص على توارث بعض المسلمين فان في شيء من الحقوق وان بالمال
منها او بغير المال بالسبب بالماضي له في ذلك الموقوفات الدفان وحده كماله في فعله فيه كما
وصفاه وان في نفسه في الكسوة والخفقات عن تلك الموقوفات التي على عهده ان كان في نفسه يقدرون
ما عليه ان يحضر الموت فبذلك المثل تبارك وتعالى في هذا في طلبه الخلاص مما صار عليها
قلت فاما ما في نفسه من ايات عظيمة مثل جبايات دخل فيها على غير الوجه وكانت
قد بلغت على ذلك والوفاء من العيانات والتبعات والادوات وكما كان طاه
فليلا وكثيرا مثل الصلوات وغيرها التي في ايامها التي على عهده في ذلك من خرج في ذلك
المطامير المظلمين ولامع حكاه المسلمين ولامع الموت ولامع بقية عوالة الناس في ذلك
يصح من ذلك الموقوفات فانه لا يقدرون على ذلك ولا يصح منه وصية بتلك الحقوق **وب**
بعضها قبل بطلان الموقوفات على هذه الصنفه في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
بذلك ما وجده الا في ذلك **فان** في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
او بعضها في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
ولو ما في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
وهو ما في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
ما في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
حاله كما في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
والخلاص في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
فلي يقدرون على التوزيع على كل واحد من ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
مالا في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
على سبيل التعاون على البرئ لتقوى كما والله تبارك وتعالى وصار يفعلان ذلك ويتقار
دران وذكر في بعضه في يومه واما في اعدام هذا سبيل هذا في ذلك الموقوفات في ذلك
لما عليه على سبيل التعاون في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
فيها جميعا والله ووجه الله لا على سبيل التعاون في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
الدنيا ولا على سبيل التعاون في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
وعلم انهم الصلوات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك
على الشيوخ في التقوى في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك الموقوفات في ذلك

ان ذلك يكون فلا ضالة ولا عيب ولا علم فان احتمل هكذا فمتى ومنه مع ورثته اوسع احد
من المسلمين هذا لصنيعه فقد خرج جوارحه في معنى الحقول من الشك في المقدم ذكرها اوجاز
للوارث التكملة لما ذكره في قوله في قوله اذا احتمل لها كما يخرج فما عليه وسع الكثرة
عكس المال لا لم يوص به في قوله في قوله المال الجبري من ثمة للفقير ويخرج مع جوارها قال
الشيخان خلف رسلان كعبد رسلان على معنى الحق اذا لم يكن شرط من عليه الحق
على ما يعطيه ذلك لانه ليس واجب عليه ان يدر عليه ما يعطيه اياه ولا فيكون عليه
بتسليم اليه وصار له في المعطى ما يقتضيه عليه فيفعل فيه ما يشاء وان اوجز عان به خا
تقربا الى ربه والارضا مساكه كذا تنقل به ولانه حين قبضه المخرجه صار له كذا في
الاوقاف وفي الاصل انه كهم ان يقول فقير من فقير له ولا ضمان له على ما لا يمكن في معية
الهدا ايضا ان المعطى لا يعلم ولا يعطى با حقيقة ان يدر عليه اياه الا بالظن والظن لا يغني
في الحق شيئا وقد يوجد شبهة وهذا وينتقل عليه عن الشيخ الى مسجد فيما اوردوه وهذا يعينه
من الاثر قد قيل في قوله بعض المسلمين ان هذه المدة لو احتاطت عليها هذا كله لما قلنا بها
من الزكاة فيما خلا والمسلمين واعطته من يستحقه من زوج او غيره وذلك في حقها
قدن من الزكاة ثم رده عليها على وجه العطفية فقد رخص طوافي ذكر من حصل المسلمين لانه
رد عليها بالوجه الذي اتفقوا عليه بالاداء لها فلا قبله منه ولم يكن الحاق بما يخرج المعطى الح
حال الكفائي فلا يضيقة عليها ذلك انشاء الله فيقول بعض المسلمين فكذلك في ذلك فلا يضر
هذه المدة وان كنت في نفسها اذا اعطيت ربتها هذا وطبعا ومنه فقول ان رده عليها وان كان
بشرط هكذا يوجد في الاثر في تصرفه في مسئلة طويلة وقد نرى من عندنا على ما اوردوه في قوله
هذا المعنى وهو هذا يعينه مسئلة وسألت عن رجل دفعه عليه دين لا يخرج من عليه الزكاة
فقال المعطى من ربحا فانه حتى تضيق دينك الذي على فاعطاه وقضاه هل يخرج من عليه الزكاة
على هذا الاثر طوافي اعندي اذ اتم له على المسكول منه ولم يسلم على الشوط فارجو انه يخرج من اذ
انشاء الله قلت له فالمسكول عنده عندك انما سأل فاعطاه لاجل مسئلة والشرط ان قبضه
وكذا وقال له على انك تعطيني اياه ورجبتك قال هكذا عندي قلت فاذا اعطاه على مسئلة
بذلك صاحب الزكاة الى معونته وقصد هذا مسئلة في قضاء دينه هل يسلم بها اذ كان قال هكذا
عندي لان هذا لا يخرج عليه مسئلة لما يعينه على اذ لو اوزمه وليس يخرج على الاثر عطفه المسائل
ومعونة الغار وعلى اذ لو اوزمه انتهى فقلت منتهى نظر معانيد وقد دخل جميع هذه المعاني العلل
وطريق النظر في معاني التفرقة والكل هبة ويدخل عليها الوضوء وقصدت عليها الحق في اعطائه
الفقير عازله للفقير او الزكاة وقال لا يعرف ربه كبر ذلك عليه الفقير عليه وجه هبة
او التسليم لما عليه له والحق لان الزكاة لا تسلم خيرة من المال ولا تجلب نفع ولا يرفع ضرة
الدين وانما تسلم لله والوجه الله كما قال الله تعالى في طهون الطعام على حثه سكينا وسهما
واسيول انما تسلم لوجه الله لا ترضى منكم جزء ولا شكور وكذا في رجب عليه حق الفقير
قال لا يعرف ربه اذا سلمه الفقير وفيه المعطى كبره عليه ذلك الفقير على وجه الهبة منه

له فكان في المعنى مراداً وجب عليه وبالجملة على قوله ثبتت النيات والادوات ويحكم بها في
 معنى الإطلاق والموافقة والادمان والكيف والسباب ما ثبتت من الأفعال مثل هذه ط
 المعاني ووجوب ذلك بعض المسائل لا يثبت النيات في مثل هذا ولا يجوز لها حكم عليهم
 التوبة والنيات الفاسدة ولا تفسد ولا توجب هكذا بوجه في معاني بعض ما قيل • وهذا
 الاحتمال يخرج من أن يتلوا مظاهر المعاني في مواضعها والادمان فيها يحكم عليهم معاني الديات ولا
 روث لا معنى القصور ونقصا في الأدلّة إذا كان ما كماله لا يفضل عن الحقوق بقدر ما يجوز
 له أن يحتاط به على نفسه ويخرج منه إلى كل ذي حق فقد على سبيل الاحتياط وإنما يحكم بحاله
 على سبيل التقسط بوجه في الحقوق بالادمان ولا نقصان • لهذا يدخل على حد الشرع والحق
 الحقوق إذا أعطاه أقل من حقه ويعطي أحداً من قبا تجب له ولا تدرى لا يسع تقديم أحد على
 أحد لئلا تثار أحد على أحد فيما أن صار لما أفسط بينهم كل على قدر حقه فإذا جعلوا جميعاً
 أو دونهم ولو لم يكن حقونهم وأعضاها ثم جعلوا حكم ذلك سواء فيصير لما لم يشتر كما
 بينهم لا يفضل على غيره منهم فيجوز أن تدركهم به للفقهاء على بعض الحقوق وقوله في تفسيره كذا
 ورحم الله الغاه على علم من تدركه على غيره وعلموا المسائل وعلموا أنهم وعلمهم الأم من
 الثاني على ذلك وقد قلنا أن لا يتلوا على ذلك أحد من الناس لئلا تدركها أن ثبتت الحقوق
 جازاً لئلا يعطيه الحقوق نفسه ويحكمهم اندركها وكذا إذا علم فقهر • وأما إذا كان
 لما لا يفضل ولا يظاير كان الواجب على من عليه أن يخضع لما لا يرد من طرف معرف إلى صاحبه
 وإن اشبه عليه من كثر تدركه فله فوجوه كمن احتاط في حقه بقدر ما عليه من زيادة إذا كان عرف
 ربه ولا يجهل ربه وقد علم الحقوق إذا عرف مقدار له وإن اشبه عليه احتياطاً واخرج من ربه
 على سبيل الاحتياط وهذا لا يخلو لصاحبه من وجه من وجهين علم من ربه إذا كان معلوماً • وهذا
 موجود وكان لما لا يخفى بالحقوق • ويفضل عنها وإذا كان المال لا يفي بالحقوق كلها
 وشخص عنها وبعض الحقوق مجهول من كثر حقها وقلتها ولو كان بقية الحقوق وأهلها
 موثقة أحمل لصاحبها من وجه منها على غير علم رايها بالموثوقين هكذا فمعايير بنظر
 على يلزم الاحتياط وكان عليه مع مجهول بالدين أو مستحق له وغير لازم فإن كان لا يفي
 عليه لا يسع إلا الخروج منه بالاحتياط من الحقوق التي لو كان الحكم فيه كما وصفنا وهي
 لا يمكن منه الخروج لا يعلم من كثر الحقوق وإن كان لا يلزم من ذلك أن يحمّل لصاحبها
 الخروج منها على غير علم أهلها مثل الحقوق المجهولة • فإذا احتمل وصحت عليه مظاهر اللبا
 أن ينسب قد بعضها أو ينسب بعض أهلها واحتمل أنه ان حكم على نفسه بالتوزيع والتقسط
 فلم يدر عليه وهو ولا يستنوي به على ذلك ولو كان كذا حيلة التي موثقة كل ذي حق حقه
 وضابط مجهول لا يعرف ما كتبها أو احتمل له أنفاذها على الفقهاء ولتقود في بده بقدر ذلك
 الحقوق وغيره من لا صولة ولا متعينة وغير علم أهلها أو حكموا المسولين وعلمهم
 ولم يوص بانفاذها فلا يلزم الوفاء على هذه الصفة في حالها كذا شيء والباقي عليه
 بعد الموت وصيغة أو صيغها أو دين أو صيغته • وقد لوحده عن الشايع إلى الجور
 أنه

ان كان يقول اذا اختلطت القتمان يعني السبيل سبيل الناس فلم يدر كل واحد منهم ما في السبيل
 مثل انما قيل في الحج انهم لم يدر كل واحد من القفول على شيء يعني صاحب السبيل ولا كان حكم ذلك
 السبيل للفقراء وحده كما كان يحجب عن اهل السبيل وكان يقول ذلك ولا يبيع به الا يبيعهم كماله
 انما وقعت الجارية باركونه وفضلته وتسل سبيلها السهل واخط السبيل وكان يذهب ليرى يوفى ما اكل
 وادخل ذلك للفقراء ولم يكن يظن ذلك كما قد ان ينظر كماله الناس على غير حله فانظر كيف جعله
 للفقراء اذا لم يتفقوا على قسمه وهو للناس عووفين الا ان سبها لهم فيه فهو كمن يبيع ما يبيع
 جملة وينظر حمله في قسمه نفسي ان يدر القدر بينهم اتفاقا في قسمه اذا كانوا كلهم ما اكلوا
 وهذا اذا كان في اهل احد منهم او في اهل عور وغيرهم كان في يده على سبيل الدالة ان تلف قبل ان يتفقوا
 على قسمه لو كان مضمونا على حدة في هذه كعده عليه التخص في اقله ووضوحه فاذا
 جاز تعريف هذا السبيل والحق به للفقراء اذا عداوا قدامهم فسد سبها لهم كماله عور الشكر او لم
 يتفقوا على قسمه فاقرب وجذران يجوز ان يكون عليه تبوات ومطال لا يوفى قدرها او قدر بعضها
 او لا يوفى اهلها او بعضهم وكان له نقص جملة الحقوق وعلى التعطيل به ان يحكم على نفسه
 ويوفى تلك التبوات وتلك مطلقا للفقراء لانه في اقله في نفسه الضم ودينه اذا اخرجها وخاف
 على نفسه من الفقر عليه في غير تخص منها ولا وصية بالاداء كما ان عدم الشهود ولا وصية
 ولا امانة ولا عزم فهو موقوفهم وموقوف الحق فلا يباح فيه ان يوصيها اكثر منه الا بشاؤ
 الله وعلى قباد ما قال الشيخ ابو الحارث في هذا انه اذا لم يجر شي في لظالم الشخصين الواحد
 منهما اقله الاخره فهو كماله النقل منهما وكان المال للابوي جملة الحقوق في حكم بقسمه للفقراء
 وهذا السبيل من القوة والخصاص مما عليه على ما يوجب الحق ولو بصطحي اهل على قسم
 ما في يده او كان احد على اليمين كماله وكان هذا مستلما لم يكف في ذلك الجوز غير ذلك لما لا يفي
 هذا المستلما لان يجعل كل واحد من ذلك المال بين يديكم بما لا يجر فان يبعد موقوفه في ذلك
 جاز له ان يتخلص مما عليه لهما او حكم به للفقراء ودر ضار ذلك الحق حكم للفقراء وكان عليه
 فحين حاز له ان يرى نفسه ودر الحق على بعض المسلمين وقيل لا يجوز ذلك ويسلم ما عليه
 للفقراء على قول وجعل المال لهم بقرعة للفقراء وقد مضى قسمه من ذلك مشروحا فنظر في ذلك
 يؤخذ منه الايمان وافق في تصواب والدليل **مسألة** الصبي وعنه رجل علم وورثه حقوقا
 عليه ورجل ومطال امر تكبها واثان ولو يوصيها يكون ماله لورثته لا لا ينصفون فيه
 تصرف المالك الا في شيء من لظالمه واثان رجلا الله في هذا من خفي عن احد
 المسلمين وعلمين الذي استدل به بين الذي امر تكبها **مسألة** قال لا يعلم بينهما انا فاذا علم رجل
 من بقره ظلم الاخره وجعل عليه بيمينه او وصية او لم يوصي به فعلى الورث التوجس وذلك في
 اهلهم وقال ورثته ثم يتسلمه ما بقي وذلك الدين واثان علم معه مظالمه لم يعلم انما كان
 يوصيها اكثر مما في لظالمها كذا باب الحقوق في اصل ماله ويكون المال في يد الورث
 يستعمله ويسلمه بصل الاصل باحد الحقوق ولعلمها تصح لاربابها ويعرفون في ذلك الدين
 لا يتابع الدين وعلمه وحضر فاذا جعل الورث شيئا من ذلك فليس عليه وان كان ورث
 ظالمه الا في عرفت وبعض الايمان ورث لظالمه ولم يعلم حلاله بيمينه ولا احلا سمي ولا مالا

موروثا فيه وان الظاهر ليرى ان به فليس على الورث شي سوى ان يعلم بنسبكم لحقوق فبره بها
الوارثاها او يبرها ولا يتوض لها على معنى ما عرفت والري الاول اخذت في سببه خذوا منه على
الملكه وقد كان جابر يقول ان السلطان يعقوب بن قنوق يتعلم فوره الى الحق وان خفت
ان ينكر فعليك بالضي والتمسح لان عمر ابن الخطيب رضي الله عنه قال قال الناس على
قد اعلم انهم ان صلحو صلح عالمهم وان سبقتهم سبقتهم وعرفوا الكبر والار

مسألة اشباح صالح وضايق وهو رجل خرد في من الصوفية يدعى الجبار على سبيل
 المدون والخرقة • قال ان قصدها عطية والسلطان في جرد من قصدها والاسلمين
 لم ينفذ والاعلى **مسألة** الشايع سعيد ردا للكندي وفي الحدي الا او حرد وناص
 ان يكتب له جريدة فيها اعطى الى الناس لادوار اعوانه كتب كم وقبضه الى مدة ثم رزى صبح
 مع الكاتب ان المكتوب تلك الجريدة ظلم احد المكتوب عليهم في ذلك الوقت استند شراكت
 او اقل واكتوغر في له لم يصب معصوم تلك الجريدة المدون لاصبح انه عمل بها او غير هذا
 فليس ذلك المدون الحق الكاشف ضمانا ظالم المكتوب كم ويجزبه التوبة والدينونة قبل له جريدة
 ان تلك الجريدة لم تصله على الجريدة لم يعمل فيها وانما تمت قمر صومها في ذلك الظالم وان
 الجندى كتبه كذا باخر فيمطاع على كتب عليه في جريدة اللغو ويحمل ان الجندى لم
 يرسل الى عونه شيئا والكاتب وان ذلك العون ظلم المكتوب عليه وراى نفسه في جمع
 مع الكاتب الجريدة لذلك الظالم وصح كتمانها وادعوا في ما يرد في ذلك المكتوب عليه بسبب
 ذلك فيخبر بغير هذا الكاتب ضمانا فيما عمل الكاتب في ذلك الوقت استند بشهادة شاعري
 على او اعانته منه والدر **مسألة** جواب كقيد الحسن على محمد السبيوي وكل
 كتمانك لدى انعم اليك باطلا بذكره اصله ونوابة وذهب لنا ولك الفكاك
 ووظيفة اهلكا وانا وكل بشهيرة وذهب لنا ولك نوط مبصر فوق به بين الحق
 الباطل ونوف به بين فعل المشته الى اهل فعل السلي الغاضبان الامور انما هي حق
 او باطل وعالمها جاهل • وقد انا المدون الى سلخوف باحق على الباطل فيدفعه فاذا هو
 من دفعه وتجاوز الحق ونطق لياطل ان الباطل كان مرفوقا • فليس الا اتباع الحق
 على الشدة والركا والسنة والصدق وعند الصواب والابتلاء ولا غير ما بهل • وذكر
 في جملة اخواننا الحاضرين وموضوعهم في هذه النفقة الجارية على الاعيان وقومهم فيها
 وغيرهم عليهم طاهرا وسادها وحسب ان تنق من ذلك كروا على التمسك • وان تسم
 كما صلا بغيره عيب وعاب لانك شواهد هذا الكتاب والسنة وهك كان احقر الصالحين
 او بعدهم المسلمين يقولون عطا والجبارة ونشرح الطريق الذي يجزى جرد من
 يحق ذلك عند طلبت منه ذلك عدوم وليس معني ذلك ان يعلم رسوم • الا ان الحق
 واضح والطريق جلي والجلال بين والخرق واخوة اسامه ومنه ما اشبهات كراي في الحق
 والناس فانك اشبهات سالوا التبعات مستدوينين والركب للشبهات كراي في الحق
 يوشك ان يقع فيه ويكن عليك حتى وحي الدخاوم • وقد تنازع الناس في مثل هذا الذي
 وصفت واختلفوا في ذلك ولم يوصل له ولا شبهة ولا رخصة وحاشا ان اكمل له

واسلم الله تعالى له وادبر عاين المحدثين عند قتلهم عن تركه المضطرب الى كل الميتة وهم
 المحدثين فلم يزلوا وقد عرفوا الميتة في قتلهم من وجوه كثيرة في الجمل **●** وقد قال
 المسلمون انما ان وجدوا في غيرهم ولم يمتدحوا عند سدها بشي وادبره ولا ميتة عند
 اضطرابه انه ياكل في غيرهم ويضمن ولائهم عليهم وقالوا في ايضا الايمان عليهم في اكله فان
 كان له عاين مضطرب فقد ارجع ذلك في المضطرب كل الكفر في الميتة له جلال ليد
 ما جوفته حتى يحد سدا او غير ذلك وهذا واضح المتباح ولا تنازع فيه بين العلماء
 وان كان غير مضطرب فقد ضمن بعض الفقهاء في عطاء السلطان واخذوا بالامر وقبول
 جانيهم وركوب دولهم حتى يعلموا فيه وما لم يعلم انه حر ولا في وجه يعلم انه مقتضب خلال
 واعلم مقتضيه في **●** وايضا هذا الاخذ بهذه القوانين هذه الخصصة من اكلها الاضطرار
 هم ومنهم من يحاجهم الى ذلك وقد نفي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب ان
 يؤكل فيه كماله ان يؤخذ بعرضه فاذا بالاختصاص للاتباع قوله عليه السلام جاز
 لولاه فيما وعنا فيه من **●** ويسر لولاه في عينه او يطعن عليه في عينه انما لا طعن فيه
 من غيرنا حكمه فان قصدنا الله ولا نقف الذي عليه علمنا **●** وقد جاءت الآثار الثابتة
 والاخبار في ذلك في الايمان ان من اكل من هذه القبلة وموارثهم وكل ذبايحهم وقولهم في اكلهم
 جاز في ما كان من موارثهم من هذه القبلة جازية وكان السلطان من اكل القبلة وموارثها جازية
 لمن يملكه من المسلمين باتفاق جاز اكل طعامه واخذوا اعطى حتى يعلم حرمه بعينه وقد
 جاء الاثر ان علي بن ابي طالب في عاينهم وان كان ذلك كذلك وهو موارث
 جاز في عاينهم في باهيات واعطاء وانما حرمة ذلك ما علم وصح حرامه في الحكم بعينه
 ذلك لا لخل موارثه لان مقتضب حرام **●** وقد قال الله تعالى في قوله لا حرام بعضهم ولا
 بعض في كتمان الله فقد اوجب موارثه الا ان كان سلطان حتى يعلم الله حرره في ما في
 يده **●** وقد اتفق الناس ان المايوات جازية وكل البيوع في غير ذلك من بيعه وانما حرام
 او حاف ومشارك فيما عدا البيوع والاسواق وغيرها وان كان اكل القبلة وطيرهم
 كثير يعلم وعادتهم الغصوب والبيوع بالولاء وبيع القومات الذي لا يعمل فاجاز له بيعه
 باتفاق الاخلاص **●** بينا حلف في ذلك حتى يعلم انه حرره بعينه وظلم **●** وقد اجاز بيع السلطان
 فيما باع واشترى منهم حتى يعلم ان ما في يده مقصوب حرام فاذا جاز هذا السلطان في
 غيره من شئته كذا جاز في عاينهم واعطاء واجرة ونفق حتى يعلم حرامه في اكله وشره
 وبيعه وان كانت عادته الغصوب ولولا ذلك جاز ما بيعه ولا حرام ولا اخذ ولا عطاء
 الا بعد ان ينفذ صحيحه ان لا يذبح في شئ من الموات والولاء وبيع الغصوب ولا العنق
 ولا ينهك كذا في غيره من موارثه ولا ينفذ كذا في الموات والولاء وبيع الغصوب ولا العنق
 والنسج **●** وقد قال المسلمون ان كان البلد مقتضيا كذا ان اكل طعامه ومن حرره لاجل
 منه اكله واعطاء ولا يبيع ويشترى لان مقتضب حرام وقد حرره للمساكين والفقراء
 بالباطل والاشتم فان دخل ذلك البلد لم يقتضب المملوكات في غيرهم ولا امساك الذي ليس

عن قسطنطين جازاليج **•** وأما ما عطاؤه وانما يحتاج اليه في ذلك حتى تعلم ان الذي اشترى او باع
 او عطا حرام بعينه على قول المسلمين **•** واما قدره من كفايته وان كان اقل من
 البهله الذي يتم فيه كلهم غصبة وظلمة مثل الحيوان وغيره فقد جاز له فيه انما يعطى
 او يخلطه بالملوثة وغيره في قول المسلمين في قولهم عند وسعة للمعاين في ذلك ما دفع
 اليهم سلطانهم ما لا يعلم اغصبه ولا ظلمه وكل شيء على ذلك ظلمه بعينه لم يحل **•** واما
 بيعه له حرام فقد شهدت كل طائفة الرخصة فيه ونبا تكاليفه واوضحت كل
 المنهاج فمن ذلك على تعين **•** فان الحق جلي بين عند وعرف الحق ان الذي
 ادركناه ونفهمه اينا اجازة عظيمة السلطان فالله يعلم انه حرام واجازة الكفاية لهم
 واشهد في الحكم حتى يعلم حرمه في هذا بالكتفي **•** واما ما ذكرت والحق به ومنعهم
 من المسلمين فالذي بلغني في ذلك ان عتيقا كان امانا وخرج عليه طائفة من بني مشا
 قين له فوصلوا البصرة ونجا اموال الغطاء في وقتها وانجحت الحب عبد الله في جملة
 في حال بيعها ما بالغناه اندفعه اصحابه ووجدوا اصحاب علي بن ابي طالب يوم لم
 انفي عشر امانا وبلغنا اندفعه لعلنا حراما اندفعه فقد اخذ علي باجماعها
 قد جمعا ذلك في حال بيعها ولا يحل لها **•** وان معاوية بن علي بن علي بن علي المسلمين **•**
 وغصبت دونهم وسفكة ما وطهر واخذوا موطنهم يستولون على ذلك لهم باج متعلقا
 له فيها كان فيه لها الاستقام له ولم يبايعه فيه احد ومن الناس بالسيف وقات
 علي بن كمال الادوية الحسن كان يدفع الى الحسن فيما بلغنا اموالا وقارار الذهب
 والفضة ولم يكن معاوية يعاين جمع ذلك منها وقد قيل ان كمالا عند الحسن اخذ
 منه ذلك كله **•** وقد بلغني في بعض ما تلقفت عند ابن عباس دخل على معاوية
 وعطلة عطايا فاخذها منه وهو عنده ظالم وكان مسلمون ياخذون عطاياهم
 وعنده وكان يدخل اليه ويخطبه ويشتمه فيعطيه اموالا وكان يقبل ذلك منه
 وياخذ معاوية بجوارقه بالسيف فاصيب الزكوة في هذا كفاية **•** فان قال
 قائل بان معاوية اخذ من المسلمين فلم اخذ قبله هذا لظهور بعينه فاخذ من
 وعنده مثله فان قال نعم اخطا لان اولئك لم يكن لهم عقار مسما حتى ما غنصتها
 ولا حب ولا نصبة في ايديهم استولوا عليها فان قال معاوية تسبى بالحق واخذ
 الزكوة قبل التسمية ذلك كانت خطا وغصبا وتعدى فلا يحل له ايضا ما جمعه
 في حال حرمه هو حرام عليه لانا اصحاب الزكوة الذين اخذت منهم لا يبرأون
 بتسليمها اليها لانه باج مفتوحة ولا يحل له ايضا اخذها منهم وهو متعدي على
 المسلمين **•** واما المسلمين او من دفعوا اليه في وري فابتصوا كمنه الطائفة
 ونوف من الحجة التي تيقن له اشكوا الله **•** ولو كان في اميد كلهم بعد معاوية وقد
 بلغني ان الناس خرج من كل علي بن ابي امير ومورهم وكان **•** ومن علي العروق عبد الله
 زباد وهو ظالم اسفك للدماء قتال المسلمين الذي له اخذ من المسلمين حلالا
 ولا اخذ ولا عقار ومجموع الناس تعدى وضلالا للنداء على طاعة ولا يبرأ

واعطاهم مائة دينار على كل رجل من اهل مكة من اصحابه من جمع الجباية اربعه وكان يقر فيه
عطاه وعندهم فياخذه فاخذوا عطايهم من ذلك وفيه نظر الا انهم انما انما تتركه جديها
قد فعل المسلمون فان قالوا وانكروا كانوا يحجون من الحلال والكفى والنصوني في قوله
بل هم في ذلك متعدون ولا يحملون اخذه لانهم غاصبون ويولون عليه واسقين له
يبالون عما ياخذون فلم يذبحوا له كذا ولم يصاحبوا له الزكوة لاني انما منها
اعطاهم غير اهلها ممن سمي له حق في الصدقة او اقامه مقسط ولكن انما اخذوا
الجارح هم عندهم • وان قال اخذوا فكم لانما كمو في المسلمين • قيل له في كل واحد
بعينه دون جملة اهل الاسلام وصح ذلك له صافي فاخذوه ام لا هو متعدي عليهم
اخذوا مثله فان قالوا هو متعدي اخذوا مثله منه قيل له هذا خطأ وانما قيل ياخذ
وان قال ظلم بعينه فالله يملكه ياخذ مثله واما الصواني التي هي لاهل القبلة كلهم فكلمهم
فيها شرع الا انما صابها فلا تحل فيها الا لاهل ظلمه المسلمين وهو ضار وكبير في كل
معلوم انما ياخذوا ما لا بعينه ولا اخذوا في اخذوا مثله فقد نبأكم بالبغي وقول
المسلمين وفيه نظر غير اني اعازت لكم اللالة لما طلبت • وكذا كروان وعبد
الملك واللاه وكانوا يعطون في المسلمين في الجوانر فويلها منهم وهم متعدون وقد
ارسل الحاج فتعدي وقدم البيت المحرو وقيل عبد الله ابن الربيع في الحرم الذي جعله الله
امنا وظلم المسلمين وقتلهم ومكروا في وجس المسلمين وقيدهم وساء لهم سوء العذاب
فاسق كعين ظالم سفاك الدماء مستحق فيلغى في الدماء ان كان باخذ في الجوانر
واعطاه المسلمين • وقد قيل ان من باع على المسلمين وقد وثقهم كان ياخذ في الجوانر
وقد كان يحبسهم بطاقتهم وصلوا خلفا في جمعة فجاز عند المسلمين اخذوا كذا الجباية في
وحيت لم يعلموا حرمته ولا غصبه وان كان عاينهم سفاك الدماء والغصب فان
لم يصدرهم الا لم يعلموا حرمته بعينه ولا علموا حرمته وغصبه ولون الذي لم اليهم
مغتصب ما يرضوا له لانهم اوج وعلموا وانهم من يتركوا شيئا من الجوانر وان ياخذوا
مقصودا وان عادة واعطاهم الغصب لم يصدر ذلك في الحكم • وقد قال المسلمون
انهم اذا خرج عليهم السلطان او خروا عليه وكان جابلا ظالما انهم ان ظلموا منهم
يشعروا لاحمهم وكلهم واذة الحب وباستعان به عليهم ان ياخذوا ذلك ويتقون ذلك
به على حب عدهم فان اجلبت الحية فما تلف في حال الحرب فلا يلزم فيه ضمان وما يجي
في ايدهم كان امانة يؤثرونها التي ورثتهم فقد جعلوه مكشاهم به او منه التي ورثتهم
ولو كان عندهم انهم غصبوه كملوه التي ورثتهم لان الغصب لا يجعل ان يفتح في الغاصب
ويذكر على ذلك ما يدعي ان شيبان الحارثي يخرج هاريا وبني امية حتى قدروا على الحارث
الجليل ابن مسعود فظف الله المسلمين فقتلوه واخذوا سبله وحاتمه فسلما قديم
اليمان خازن خزنة وطلب شيبان وجدا هاريا قد قتلوه فقال لهم خازن سبله
الي سيف شيبان وحاتمه امانة بعد في الامير الذي بعثني فقالوا سيف شيبان
وحاتمه امانة في الدنيا حتى تسلمها التي ورثته فقد جعلوا سيف شيبان وحاتمه ملكا لهم
ينفع التي ورثته وان كان شيبان ظالما مستحقا لاهل القبلة ونجته مواكهم ساكن

لدعائهم فحين لم يعلموا ان ذلك مقصوب جعلوا ملكا له وان كان عازدا الغصب
 فان قيل ان اولئك كانوا متدينين ومنقولين وفولاءه ظاهرا جابرون قيل ان ذلك
 اولئك وهو الذي جابرون وظاهره غاصرون واعصوه بالتحليل او تحريم فلا يحل ولا
 حراما يؤخذ من الدين ثم ان لم يعلموا ذلك لم يخطئ عطفه انه مقصوب • فان قال ان قولك
 لم يدخلوا الدنيا موارا وكلاهما في ذلك كانت في احوال قيل انه يمكن قولك ان المعطل دون
 يصلح الشيء وبما سبب الحلال في تلك الحالة ولم يقطع العلم بالحلال عن خلقه فمن ذلك جاز
 عند المسلمين • ولو كان يصح عند المسلمين ان جميع ما في الدنيا سلاطين واعوانهم
 كله مقصوب بما في يده ولا يردونه ولا باعوه ولا استعملوا منهم ولا ضمنوا ما اخذوا من
 ما هم بعد فترتهم وقد عرفناك فعل ذلك في المسلمين ان ذلك يمكن وان لم يكن ولا بد
 والخطا وجاز في علم طرم ذلك بعينه ولو لم يكن كما جازنا وصفت لك كيفية الحرام
 والتمثيل بعين والغصب ليس بالملك واعوان الحرام في الاصول والشرع وانما هو الحرام
 واعوان القبله ولكن الله يستر هذا الدين وشهد على عباده ولم يحول ضيفا ولا عطف
 وبين الله لا يجل ان ناكلوا اموالكم بينكم بالباطل ولا يظلم الا ان تكون جماعة عن اخص
 منك • وقال عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب قلبه ولا يحل ما اخذ المسلمون
 على غير هذا الا وجهه في بيع بطيب القلب واجازوا بد الكتاب والسنن • ولما
 علم من ذلك شيء حرم لم يحل ما في العلم فهو حلال الا ترى ان ذبايح اهل القبلة جائزة
 وان كان غلب الظن انهم يخلطون في ذبايحهم والذبايح في حكم الذبايح وغيرها وان
 ذبايح اهل الكتاب جائزة وان كان اوسع شيئا وقيل اوسعها فانما جائز بعد
 تحليلها وكتاب الله حتى يعلم ان في شيء من ذلك حرام كذلك جائز الذبايح
 والاطياب والاهبات والعهديات والمواريث والمناجزة من اهل القبلة جائزة او غير جائزة
 او سلطان او ملك قاهره وشايعه ولا يصاد في البلاد افعالهم بالحوادث في الحكم
 الذي جاز بد الكتاب والسنن عاقي دينهم حتى يعلم الذي في ايدى قبايعه وعطوف
 او محو كرا او طمحو او وارثه حلال بعينه فلا يحل لك ان تاخذه من علمه وانت في
 ظالمه وضالته في ذلك • فقد وضحت لك الدلائل وصددتك المفاخر وبلت عن
 عينك شبهة الجاهل بل للبل ظاهرة في حق قاهرة واحول شاهرة ان يثبت ذلك
 وعرفت معانيدك ومن يريد ذلك لمن كان له قلبه لا في السمع وفق سميد •
 وقد خرج عبد الله بن يحيى على عبارة ابيهم مال بن عبيد وكان واحدا في بيوت خلائفهم
 فقدم على القواد لان عدله ان ذلك انما هو حرام لا يوفى ثم يصدره على كنفه ولم
 يحمله من وثاقه لان الغصب لا يورث كذلك قال المسلمون ان وكان ذلك على طر
 جبارا وسلطان لم يخزن له ان ياخذ منه ووضع جبايته ولا واثامه الذي معلوم
 ان ذلك موضع غصبهم وجمع ظلمهم فيه وجاز ذلك ان يقض حقهم وغير ذلك
 الموضع وبما بعد عاقي الله اذا لم يعلم الدين في ذلك الغصب ولو اكله او شربه في
 غير موضع غصبه ولا في الغصب الا الذي ان لو زعم شاة لغيره متعدد بالخرن
 له اكل ذلك وعنده ولا وعنده غير ولا في ذلك لانه لا يحل ان يحبس بغصب وحرام

محبها ولو تولى يلم من منزله جاز لا كل منه اذا لم يعلم عصبه فيه ولا توتنه وكذا باع السقا
فاله ولسا اوجيا جان كن يشترى منه ولو لم ياعصبه لم يجر ذلك بحال ان يلقه
ولو لم يجر كما جاز من عان شق ومانه لان اقل عان الكرم كثر هو غاصبون واعوان
اكثر المين وعال الاموال المغتصبين وفي رواية تركب او تفس قاطع او يفتلس وفي
شبهة ملتصق **والرواية** هذا لا يثبت عليكم وكل الذي وصفته لا يحمل لمن فعد ولا
ان يعان عليه من كره ولا يبرح من كره لان الجور والغصب والسرقة والفساد
والرشا لا يحمل من اعان على ذلك او عمل عن احد ذلك كما هو ملكا كسبه من ذلك المكون **وله**
صانعون **وانظر** فما كتبت به اليك وتذكره عايند لغرضه على اناس سلفك وجنك
على ذلك فان تبين لك فيه خطا او افيروا في غلط او قوي شطط ففهمه وسبب العذر
لقد لا يدرية مع ضعف الكتاب وعنف نظم الكلام وقد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قد قبل عديته من اعدى اليه من ملكا المعاص قبل اسلامه **وقد اهديت اليه مائة**
اقرب اليه على ما بلغنا وقبل ذلك وان كانا ولا تملك طمعا فيها اخذته شعوب من
فيها الخلو وتقبل الحارثية من ابيهم وعامل الملك في بني آرم الحارثية حتى يصح اليك **والله**
وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك من يد اعطاه بحكم يدي ورسالة عن اصل
ذلك ولا كيف صح رفته اذا لم يعلم حقيقته ولا كعدي فيه فقد بناه في عمل الفقيه
يكون كذا على من عارضك الطوك **ففي** هذا ما يكون فيه خصته **وعنه** من قد اقر
الرحبان ومن يفرح في هذا الزمان لمن نثره ونور عرف القطر فسلك **وحيث**
ايك الله كبر شق بعضنا وهذا المعتقد واما تنبأه وروى الله عليه بالخلاص
مريم لما مضى لها وعندهم وقد احسن الله رزقا وهي ايضا فلا تكفينا ولو تروناها سبط
الله كما ووسع رزقه ولكن انا انما في هذه العطية واوقعا في هذه الكمية بدونا
وضعف نياتنا وقلة يقيننا وعنف دلائلنا **والله المستعان** ولستغفره ولتوب
اليه ونرجو ان كان قناعه كدنيوته لهد من في هذه العقدة والهاء وغيره **والله**
التي ان لنا فيها ان كل حق لنا فيه وضمان نعمنا فيه لم يزل بالخلاص اليه ونحضر
منه في ربه وان عرفنا ظله ولو عرف ربه خرجنا منه بخصه المسلمين في المعصيات
الذين قالوا انما الوتر في اربابها وقت في العقدة **وحيث** لا نستغفر عن الحق ولا نمتنع
من الوتر **والله** **سنة** الفقيه احمد مراد وفي الجبار اذا اعترض الغاي الذي
بين الدنيا والمسا جد والباقيين والفاضة والغاي وكسبه خبوة بوا والليكن
من رسل الفلج لم يقدروا اعوانه بالزعر وينتفع بقيمتها وعالمون بذلك اسباب الفلج
وطلب منهم ان يقدروا بالبحر ولا اخذه وقوده فهو نفسه **على** نحو رجا به ذلك الفلج ان
يقعد عنه خبوة ليسهل قيمتها في فلههم **وعند** الجبار ام لا **قال** ان يكن ذلك
الجبار يعترض هذا الفلج خبوة واحدة لما اخذها لنفسه ويقعد بها غيره بالخص
ويأخذ قيمتها ينتفع بها ويجعل هذه الخبوة زيادة على اداد الفلج كمد فلا يجوز رجا به
ذلك الفلج تعاداة ذلك الخبوة لما اخذ قيمتها الجبار لان ذلك ليس فيه صلاح لاهل
الفلج وذلك ظلم وانهم وعدوا ولا يجوز التعاون على الالم والعدوان وان اتوا لهما

ولذلك اورد على ليدم ولقد واد وان يكن هذا الجبار ياخذ هذا الفلج جبروت الارض وكل
ذلك بيان في ادراك الفلج كله وقد ذكره كتبه ودعاؤه وجاء باب الفلج في الجبار و
صاحبه عن ابي علي عليه السلام بكذا وكذا الفلج اذا كان كذلك الفلج وقبحة خضرة او قل الفلج
وذلك بيان في ادراك الفلج كله وقد ذكره كتبه ودعاؤه وجاء باب الفلج في الجبار و
يكون كسور الارباب ذلك الفلج كله مثل السبل على قول بعض الفقهاء وهو رأي
الشيخ في الجبروت في الله ويكون الفلج على جميع اهل الفلج لان ذلك الفلج مشترك
بينهم وصدر على الجبروت والحمد لله عليه **مسألة** واما في جميع اصحابنا على جبروت
الاقامة للمسلم في بلد فاعلم عليه الجبار وان يعرفه الاموال على سبل الخراج و ان
يستحق ذلك المال ان يستعينون به في بيعهم وظلمهم وقد يجوز للمسلمين الاقامة
على اموالهم في بعض ارض الفلج في سكنها فاعلم في فضل الله عز وجل ومن يعون
فيها ويعون الاموال ويعون الاشجار وان كانوا يعلمون ان الجبار ياخذ
منها سبلها موالد تؤذي ان تقوتهم على ظلمهم اذا كانوا غائبين عن ويعون
كفهم انفسهم وستوعياهم في صلاح اخوانهم ولو كان ما يزعم الناس وولادهم
في ذلك الصلاح وتصلحهم فيه الحق يكون ائمن بذلك علم ان احل بظلمهم
وباحل ظلمهم بسببه شياء بقوى على ظلمهم كان الله يقطع الغنى ولا يتركه ولا
يبقى ما الغنى اذا كان على ان الكفار يزعمون به ولكن على مواهبهم وتسمين به
مواهبهم ويندرج مع ذلك كثر حقهم على عروهم والمسلمين والله اعلم **مسألة**
وعن رجل سمع من الجند يقول يا هذا اقل في طلب جسانه يجوز له ان يقول
للمحارب طاح عن كذا وكذا وابنت عليه كذا وكذا قال يجوز له ان يقول له طاح
عنه كذا وكذا واما ابنت عليه كذا وكذا فلا يجوز له والله اعلم **مسألة** وعن
رجل سمع من الجند يقول يا هذا اقل في طلب جسانه يجوز له ان يقول له طاح
عنه كذا وكذا واما ابنت عليه كذا وكذا فلا يجوز له والله اعلم **مسألة** وعن
كثير من الكلدان والاستغفار وكل ذلك ان اخبرهم باسم الحارط واسم الرجل الذي
يدفع على الرجل وعلى الحارط وعلى القوية فاذا وصلوا الى كذا احد بلادهم كان عليه
الاحكام من ذلك في العرو والاسم ان كان صابه بدلائل كشيء من الظلم ان يكون
هذا دليل مستحله لما فعل في ابناء ذلك مولى القوية والاستغفار ولا عرو عليه الله
عليه **مسألة** الشج جاعدر تيسر في معنى فاعلم ومن سمي السلطان الجبار
او جاك واكمه وليا بغربته ومن نوب اذا قام من كثر به او وال من توفي عليه
تكون هذه ائمة تكفيه ويكون هاسا لما قال لا يبين في هذا وقال الاطام
لنفته وبعين نية فالمرجع انه اقام المسلمين قال غيره وهو نقبه هسا
بن خلفان اتان سمي الجبار اقام المسلمين بلسانه ولم يعتقد نقبه فلا يبين في
صنعة ذلك عليه خاصة اذا سمي بذلك الجبار وادعاه لنفسه وفيه وحشي
هذا البيت منه الضرر ان لم يسمه بما سمي هو له فعل هذا لا يضيف عليه ذلك

فِيهَا

فيها معنى لا يعرفه وكتاب المعتز ان الحكمي رقيقة وقيل الجار على كمال القولين
 فالجار غير خارج وثبوت الرقيقة له لا يدعى تحتها والجار والجار على كمال القولين
 عرف هو به وقد حوز في الرقيقة والقول بالاجور في غيرهما فهو شديد لما ذكرنا
 حوازم وهو القول بالكلية بالمدعى وجعل المسألة دون اعتقاده بقلبه وذلك بدليل
 قوله في كتابه من كونه بالمدعى بعد ما ندان ان كونه الالدية وهذا ثبت اجازة القول
 بالكلية بالنص في قوله فاضحك بما هو دونه وقاسمهم به يا ادم المسلمين في مكانتيه
 اياه فليس ان لم يقد معنى الاختلاف بين المسلمين في حوز مكانتيه موضع ط
 اختلاف في كتابه هو كلام اوله وكما في قوله الى الفعل الذي لا يجوز رقيقة فيه
 ان موضع شبهه به فينظر في حوزة فقلته ولا يقبل منه الا بعدد قان غير قان
 المشايخ سالم وسعيد اصابع فيما احسب لا يحكي ان يسمى يا ادم المسلمين في مكانتيه
 ولا غيرهما لان ادم المسلمين في حوزة فقلته لا يقبل منه ولا يقبل ان الجار به عليه
 المسلمون ان يكون لهم قوفة ولا يسعهم ان يقتدوه في فعله ولا يري باسان يسمى قان
 وقول ولا مكانتيه لان الله قد سماهم بذلك في كتابه لقوله تعالى فقال لى عنة الكفر
 فسماء الله عنة فكيف يجوز على غيره من الخلق ان يسميهم بذلك في كتابه لا يكون ذلك منه
مسألة ومنه اعني لم يما خلوها في جعل عامله سلطان بشي من المعاملات بسبب
 مد يدات بغير سلطة وزجده فلهي واما الله بينهما ذكر حتى يحال السلطان
 على ما له فانه بالمدعى منه فليكون معنى رقيقة وغلبة على الرجل وهو قدر يقاوم في مكان
 منه فليكن في حاله ثبت ذلك في نفسه عليه تلك الحازم ادم لا وادله ثبت البيع عليه ولا
 انزاعه بعد ان كان على مقدرة من نفسه وزجده السلطان او غيرهم بعددها به
 هو او قدر هو على انزاعه منه بنفسه ان ذلك لا بد قال السلطان ثابت في حكم
 الرقيقة في ظاهره وعلى ورويه زبنا ان الرقيقة ان ليس هو كغيره وعلى بعدد حاله
 فعا ملته من عامله والناس على غير الاختيار منه فها اختارها ان تكون على غير ذلك
 فلا يصح ثبوتها على ذلك في حكم القضاء فيما يري متى نقضها عند بلدك في حكمه
 برده وحكم العدل فيها والله اعلم **مسألة** ان ملكا ان خاف من عدة الجبار
 هلك نفسه وكان في عادية الجبار يكون بعد القول منه الا الفعل في ان له ان يفعل
 كلما يجوز له ان يفعل عند الاضطرار الذي يخاف منه هلك نفسه واما الجوراء
 فيها الاضطرار عند الاضطرار فعلى كونه يقول انها تعصم فيجوز له ان يشترها
 الجبار الجبار له على شترها والله اعلم **مسألة** ان عبيلا وفيه رقيقة للصوم
 في الاضطرار فالله اعلم ومنه فعل يجوز له ان يرفع او يترك السلطان الى التفتيش
 به وظلمه اذا كان السلطان مشهور بالجور والتعدي قال في كل اختلاف بين
 المسلمين قول الله لا يجوز ان يرفع او يترك السلطان جابر اذا كان السلطان معوفا
 بالجور وخاف الجور منه على كونه عليه وقوله لا يجوز ان يرفع او يترك السلطان

الما بالمرور الزرع عليهم والقوى بما يفعلوه وان جاز السلطان فعلى نفسه وكل قوى
المسلمين صولت **مسألة** الرغوى وفيه ما اراد الله تعالى من
ان يكتبوا في كتابه ان لا يثبت بوصوله اليه وحشي الما هو عليه ان يكتب له كما كتب
وعنه في نفسه وما واسع له في ذلك وحشي في التقية في الفعل الا خاف على نفسه وانه
قال في ذلك اختلاف قولان التقية يجوز بالقوى لبا الفعل وان كان الظاهر ولو عند
دلالة البرزق فانه صان وقولان التقية يجوز في الفعل ولو كان كذلك يكتب اذا
كان ذلك الكتاب يعصم من القتل وغصب الاموال ولا شيء على الكتاب ولا ضمما
وقال بعض المسلمين ان التقية يجوز في انفس دون المال وقال بعض في انفس
والمال جميعا واظنه كقولك والتقية انما هي خوف العقاب والعقاب قبل وقوع
ذلك من واما التقية اذا اراد الخلاء مما انك في انفسك في المال بسبب كتابه فقال
وقال انه يلزم من التقية في هذه ما اخذ الظاهر من ذلك الشيء مع التقية و
قال وقال تلزم منه قيمة الجرح ورجح هو على نفسه يكمل الظاهر بالانصاف لا الشهد
شاهدي وعرف على الا والجمع كرسب ذلك الشيء وقال في الا جاء كلاهما بين يدي
الخلاص بعلمهما كليهما القيمة ذلك الشيء والتقوى كما لا بد وان جاء احدهما بين يدي
وذلك بعلمه قيمة الكفر ورجح هو على نفسه يكمل بقدر ما سمع عند وهو الصواب **مسألة**
على ذلك شاهدي عندك لان ذكر الرجل في تقية قيمة ذلك الشيء وكذا عند وعن شريك
بعضه شاهدي عندك واما اذا كان هذا الرجل الما هو يكتبه في ذلك الكتاب
ولا بد عند المسلمين ولفظ كتابه نفس او قال وصح ذلك عليه فقال قال النبي
منه ثم يستتاب فان تاب ودين باء وطاعه في الضمان اذا لم يقبل على اداء ذلك
واجل فقه او علامه قبل ذلك منه ووقف عن البراء منه ووقف عن ولايته وقال
قال انه يستتاب قبل البراء فان قاب قبل ذلك منه مع ان طاعه في الضمان
وذلك ورجح ان ولايته وان المحسن التقية واصبر في تقية والبراء **مسألة**
الشيخ هلال بن عبد الله وهو رجل له دراهم على بعض الجارية وكان عنده مال طلبة
وخاله وياخذ الجارية عشرة اعليه وراثة منه ووفعه له وقال والله لقد
الحق الذي في عليهم هلاله ذكر اذا كان لا بد انهم اخذوا منه وراثة منه مثل ما
وفعه له وشركاؤه في هذا المال يعملون بفعل الجارية ورضوانا باعطيه ايا
هم الاجل له لا حرج له ولا طم عن ذلك قاله في مقاصد الجارية ما له عن
امانته فذلك لا يجوز في الحكم الا اذا طأون قلبه بالضي عن امنه فانه على اليقين
فيه فذلك لا واسع له في الجائز والمجدي ان يعلمهم بذلك عند الامكان كغيره
قلبه من ذلك قال الشيخ جاعده خمس فعلى ما عفاها وقول المسلمين
في دفع هذا الجمار هذا عشر وانه بغير حق يجوز له ويستحقه على عيب المال
انه باطل واولاه كماله عليه لا يجوز ولو كان لا بد ان ياخذ منها لانه
والجاره وقد قامت عليه الحجة بحكمه يعلمه وان جهل الحق قد فاقطع به

وعنه قاله على هذا الجبار وليس بشيء لانه قوطع عن حاله بما له رتبة بعد على
الجبار لان يكون ذكر عن رضى وطيب نفس وعلم منه بانه شيء ليس عليه • وما اخذ
على هذا وما اتته فعله لانه قد كان به تلك فالقول **بما** سئل منها بمرام
عنه في تسليمه ذلك فلا ضمان عليه في فيه وليس رضى في هذا عن الامين مما يؤيد محل
ما يسئل عليه وما لم حتى يكونوا راضين عن الجبار فيما اخذ من اموالهم طيبين لانفس
له دون على ذلك بغير ان يكون من اخذ منه شيئا بحق الا ان يعلم انهم لو كانوا عالمين
فيها بانه ليس عليه لم يرضوا له فخرج والذي يحذر له على معنى الحكمة بالرضى بعد ان
ياخذ الجبار منها اقلها الا بالدين بالحق الاختلاف في ثبوتة خصوصاً مع الرجوع
فيه وعلى غير حجة فواضح والله اعلم • **مسألة** ومنه على هذا لا يكون له
من عنده امانات كثيرة ولا يشافى من ان يبدل الحكم على اهلها سلطان الجبار وهل
لدا ان ياجز في انتزاع شيء قايما اخذ سلطان الجبار لنفسه دون اصحاب امانات
وعكسه عليهم دون ان يجزهم بذلك لان ان اخذ سلطان الجبار لغيره يحارب
عليه وبذلك قاله ونفسه • قال ان مثل هذا لا يجوز لاحد ان يخله الجبار ولان
ياخذ من اهل غيره الا بطيبة النفس اذ كانوا من مملكتهم وما دعوا ان ينفرد
بماله عن نفسه بخلاف وطال عيسى فلا يجوز ان يعطى الجبار منه شيئا الا ما اخذ الجبار
غصباً او اذا اقر بان قلبه على رضى اهل الاموال بما يدنو الجبار عن اموالهم فذلك
واسع في بعض القواعد على الاطمان والوفاء الجاري معهم • قال الشيخ جاعداً
فليس مثل ذلك لان ما اخذ الجبار منها في حصة غصبه على غير ذائع بقدره
فعلية ضمانه وفيه مدله على ترك قتاله مع الفكرة عليه اختلاف وان كان على غير
تضييع منه ما يلزمه ولا تقصير في حفظه يكون عليه ضمان فلا ضمان عليه في
مواضع جوار الجوارح لانه كما في ذلك الموضع واذا صار طيب بل جبار على هذا
شيء وان كان من عند شيء لم لا يملك له مثل شيء او غيره طرح في بعض القول
جواز مصالحته شيء ومنه على نظر المصالح فلا يلزم من اخذ منه ولا يجوز ذلك في مال غيره
او في غير ارضه لان بطمين قلبه بالرضى فهو في معنى التواضع لادان الحكم والله اعلم
فانظر في هذا وما له وتذكر ما قد عرض ان اقول فيها • وان كان على هذا
اعلم اهل الذين هم ارسلوها معه الى ذلك الموضع فبما بينكم اوساخها اليه بالرضى
على علم منهم والسلطان في مثلها ولم يقصر في شيء ويلزمه في حفظها او لا يضمنها الا
ايسلوها معه اليه لا غيره • وفيه يلزمه له ضمانها حتى اخذ فيها على ظلمه شيء
لو دبر فيها لم يقدر على الانتفاع وبذلك جاز له وفي نفسه انه لا ضمان لهم عليه لا تضمن
قد عرضوا على يد به كمثل ذلك وهو يعلمون فكيف يضمن لهم اذا لم يكن ارضه الضمان
وختلف في ضمانهم على علمه في قصد المعونة فهو في ذلك لا فلا الا ان يبرر في تسليمه
على هذا ما هو فيه انه لا بد ان ياخذ على ذلك منها فلا اقر ان ابرئه وضمان ما ارد

لا في الاصل عليه السلام انه كان على الاكرام • وفي هذا ما يدل على انه في موضع
 يكون خروجها الا عن وجهه ولا باختيارهم وانهم كانوا لا يوفون به باخذ شيء
 من اموالهم الا على وجهه ولا بد من ان يكون له في ذلك ما كان عليه على ما كان
 منها وصورة هذا في ذلك الموضع • وعليه بان السلطان او حاكمه في قتال وخصم
 اليه فكذلك في هذا الموضع • وتكون في كل مكان كان اسرا لهم فذلك مع هذا
 وعليه بان في موضع سلطان لا لاظهاره عليه ولا على رغبته منه • وعليه
 على وجه يمكن فيه اخذها وبها في كل ما يمكن منها على كتمانها يضمن جميع ما يستلزم
 اليه من ذلك عن طوع او كره • وعليه بان اسرا اخذها من يده غير ان يرضى له ان
 يصار له بشيء منها في الحكم ولا بأس به في الواسع الا ان كان قلبه بالشيء من رغبته
 فان انعم له ولا تعمله في غير ما على ذلك في كل شأن الحامل الا ان كان في كتمان
 المصروف من ذلك اخذها فصانع عليها بشيء من فله ان يرجع بما سلمه لهم في
 ذلك ما على وجهه ويكون له ذلك عليه اذا صح • وفي هذه ما يدل على انه لو سلمه
 بشيء من موضع ما لا يقدر على دفعه عنها الا به فلا طاعان لا يكون عليه
 ورضيانه بشيء وهذا مثله • واذا ثبت في فله اكل شيء منها على هذا ثبت في
 في الجزاء صانع عليه باقل منه على قيام معنى هذا القول اذا صح ثبت • والاول
 كانه في الواسع في نظري • وعليه بان الواسع في شيء من هذا الموضع سلطانه
 حتى وصورة اليه • كذلك فان اخذها كلها او اخذ منها من شيء على وجهه الا
 خذها من الواسع • بلا تسليم لذلك من المؤمنين ولا تقصير في شيء يلزمه ولا ما في
 لما ارسلوها اليه من شيء يلزمه او ما يجوز له فيها ولا شيء من الاسباب التي يلزمه
 على الضمان فلا شيء عليه وان كان وصورة هذا في ذلك الموضع على وجهه فلا يجوز
 فهو مجموع ما يوجب او يسلمه او يرضى • او يرضى • وفيه وصان على اي وجه وان
 ن وقوله في قوله التقدير عن نفسه ماله صحيح وقيل ان عليه ذلك مع الخافد
 عليها وان كان ذلك او غير ذلك لا يثبت له من الضمير اذا رجا به طاهر في ذلك التمسك
 واما ان يتبع على غيره من نفسه في موضع الضمير في خوفه او القتل او الايقاد
 عليه من انواع العذاب فقد رجع كد فيه معنى الفداء طاعته وان كان في ان المسلمين
 موجودة الا انه يكون عليه لاهله مضمونا وكذلك في تولد وفله وبشره الذي
 يحسب امره على فداء نفسه وقد رجع او الايقاد عليه من الضمير في كل شيء من يلزمه
 عوكة ان يكون عليه ان يرضى به وبعض بشدة وهذا هو الحق في الله • **مسألة**
 ومنه على هذا في رجل قبض رجله في جبانة وبعد موته اوصى عليه بوصية
 فمات صاحب المال الموصي ولم يخلو الا زوجته فامر سلطان وسلطانين الموصي
 لبيت المال فاعطت امره هذا الرجل فمات هذا الرجل الذي في يده المال فالا حرفة

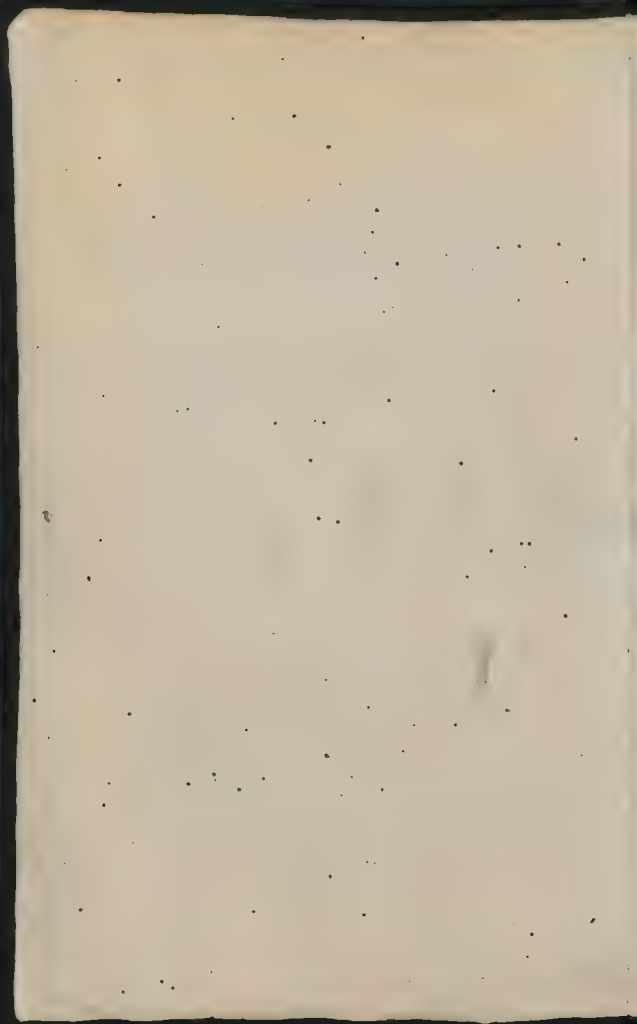
له على ان يدفع عنها سلطان الجور بوضاها وقالت لما كنت وكسيت في جمع مالي وعلما
 هذا الرجل الذي بيده امالي ان اهاكم وصي عليه بشكك فانه لم ينفذ في قوائمي ففعلها
 فعمل على فعل الرجل باس فيما فعله على هذه الصفة قال ان واعطته هذه المنة
 على صرف هذا الميثار طبعت نفسها وادخل النفع عليها ما لا تشك فيه فاجابته
 في ذلك عن الضمان مثل هذا • واما قولها ان هذا النفع صيد فذكر جابر في
 الشك في جابر جابر مثل قوله على اكثر ما عليه العمل في هذا المال في قوله فليس
 وان لم ياتي حسن وقول جيد وان كان غير خارج وقد دخل معنى الاختلاف عليه من
 جهته القول في ميراثه • الا انه في نفسه في قوله ما لا تشك فيه لا تشك ان شئ
 احب فيه واجبة النكاح وان بوض على الاثر الذي يحتمل في نكاحه بشكك ان يكون
 بالثأر التي هي في المضارع للمؤنث وعلى هذا فيكون المضمر في الكاف هي الضمير
 المتصل بالنظر في رجوع عايد الى ادخال النفع لا غير لان الشك منها في طبيعة
 نفسها لا وجه له وقد يحتمل ان يكون بالثأر التي هي في الفعل المذكور وعلى هذا فيكون
 المضمر في الكاف هو الضمير الثاني في نكاحه فيه عايد الى ادخال النفع وحده
 لا انما قرب المذكور اليه فهذا وجه ثاني وعلى كلا الجانين فلا معنى للشك في طه لان
 الشك في ادخال النفع قبل وقوعه لا علة لما يدرج فيها اعطته اياه والوجه
 على عناوة في دفع جور السلطان عنها وطلب ما لها اذا فعل ذلك فامته طها
 كما اوتيه في موضع ما لا يلزمه طها بالاجرة وان كان على وجه العطيعة فلا بد
 في ثبوتها معنى السلطان بل محقق معنى الاختلاف • وعلى قول ولا يشبهه الا بالبدل
 طها واجرة للبدل لا بد من عناوة باوادة ولكنه على هذا فانه في رجوع
 معنى الاجرة المشبه ولو طها اعطته اذ مرة على ان يعي في دفعه فمعنى مع الشك
 في بلوغ المطلوب منهم او واحد ما كان له ذلك • ومع الوجوه نية معنى
 انها لما ادانت انقضت بها فوجه الاجرة للبدل وعلى هذا الوجه ايضا فيحتمل
 في رجوع الضمير في طها • ويجوز ان يكون عايد الى بعد المذكورين في طبيعة نفسها
 او الى كلا الاوين على تقدير انما يرد وعلى وجه ثالث فيحتمل على ضم اليها وفي
 وان ان يحكى على ما لم يسم فاعلة فيكون ذكر المضمر غير معلوم ويدخل فيه
 المذكور للمؤنث ملها او غيرهما والضمير الثاني على ما معنى القول فيه في
 الدخول الثاني وهذا في الاوكرين بعد فله معنى في واقعه بدو على على حال فليس
 ذكره على انما العمل بما مضى الاجرة الا معنى له فيها اذ لم يكن على وجه الجبر
 ولا ادخال الحياء للفرط عليها • كيف هو التي طلست ذكره في قوله ما كان المثل
 ولم يكن ذكر السلطان لمسبب منه فله معنى في قوله على حصول المثل طها المعنى

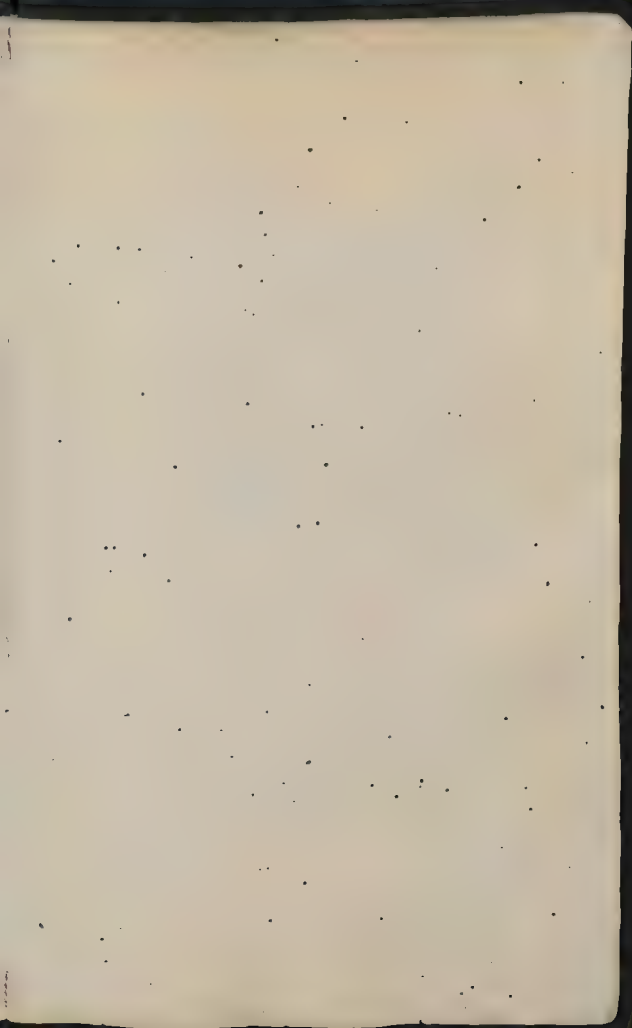
[illegible]

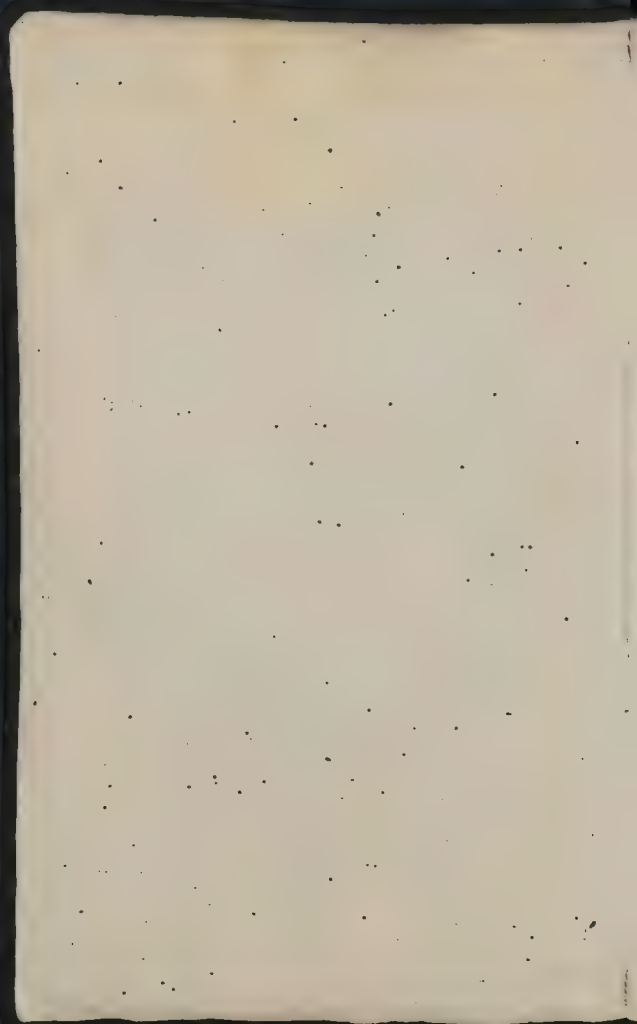
الذي يوجب خياطة عندي بل ان يباعه واجازة دفعه قبل وقوع ظالم عندي او في خلاف ذلك
ان لم يعمل حتى يتم الظلم منه فانه على حاله ووقته يدرك دفعه ولا مع ما يحسن من صدره
الذي لا يحاط بتبليغه واما كان مدقوقا قبل ذلك لم يحسن منه صدره بل دفعه وندفعه
كما كان قبل دفعه بل يصير في سلب منه • واجازة دفعه قبل وقوع الظلم منه موجودة
في الدار عن ذوي الابصار • وانما ثبت دفعه جائز على جميع اهل البلد واما هو كمالهم
على قدر ما له رجاء وصلاحهم العامة فله جميعا فكانت عدد اهل دار ورجاء البلد لا يصل
وكونه لا يركضنا عليه على هذه الصفة بل هو سال من الضمان والاثم فيها ايمنه وبين الله
وفي ظاهر الحكم ان هو لم يتعد ما يرضى له فان كان قد جعل له ذلك كما جعل لاجل عناه
فهو له حال طيب لا شبهة عليه فيه ولا فيما اكده مع المعاضدين له من طمحه ذلك
قد بذله طيبة نفسه به بعد كونه بخلافه من ذلك وبشبهت وطلبه حكمه وطمانه
لا معارض له • قلت له وان لم يصح تسليم هذه الرقبة للحيار القوي بعض دون بعض
بسبب تسليم هذه الرقبة متناعهم فعلى هذا الحال فلا يضرب كاتب عدل الخ لا يارب
الحياة ام يكون القوي عليه مثل الاول • قال لا يبين في حقوق صدره على الكاتب من
قبل كتابته اذ لم يجاوزها الجايز واما يضرب ذلك لم تمنع نفسه عن اداء الواجب عليه
في موضع وجوبه قلت فان كان جباة البلد غير ثقات وجميعهم على غيبيات اموال
اهل تلك البلد ولا نور خيانتهم في الغزاة والطمعان واول هذا الكاتب ان يكتب
من كماله على حده ليكون قد ساءلنا الضمان ام لا • قال لا يصدر على اكان التمييز
لذلك لا اموال لو اوقع على غير الضمان اذ هي غير متلفه بسببه على اربابهم بل
على ابناءه على حالها وعاصلة اذ وقع ذلك عن قاضيها اكبر لادعهم واتفاقهم عليه
فيما بينهم ولم يقع حيف على ولا يملك اربابهم بسبب ذلك التمييز قبل ايتوبه من
المدفوع للحيار رجاء والمعاينة العامة لهم جميعا واما يلزم الضمان مع كون الخفيف
القاضي فانه والدفع له من صح عليه ذلك بقدر ما يصح له فيما ارى • قلت فان
كان الاجر متجوزا للكاتب على كتابته على جميع اهل البلد وجعلوه مضافا مع
الرمية التي للحيار بل لم يكن ام لا • قال لا اذ ثبت جواز المدفوع به للحيار على
جميع اهل البلد جهادا في نظر الصلاح العام لهم جميعا فاجعلوا الاجل الذي لهم
يجاوز الحد لسري الجباة لمن تعاقبوا في ذلك قبل الكتاب ايضا فاني المدفوع به
يكون جميع ذلك على جميعهم فالاجر على الجايز عندي جايز مثله اذ لا يصح تجايزه
مع جواز العمل واما يكون تبعا لخصوصا اذ لا يتفق ذلك دون ارجع على ما بين
لي في ذلك للبدل على • **مسألة** ومنه وما سالت عنه واما ان السلطان وجب
ان يلف بها فيهما عندي وارحوا انه ان حلف الخالف قبل السلطان بشو والامان
جرا عن فعله لا يجوز فعله فمهما فعل ذلك خفت عليه الخش لا انه واجب عليه ان لا
يفعله خلفه السلطان ام لا وان حلفه عما يكون فعله جائزا له على نحو عليه وخالف

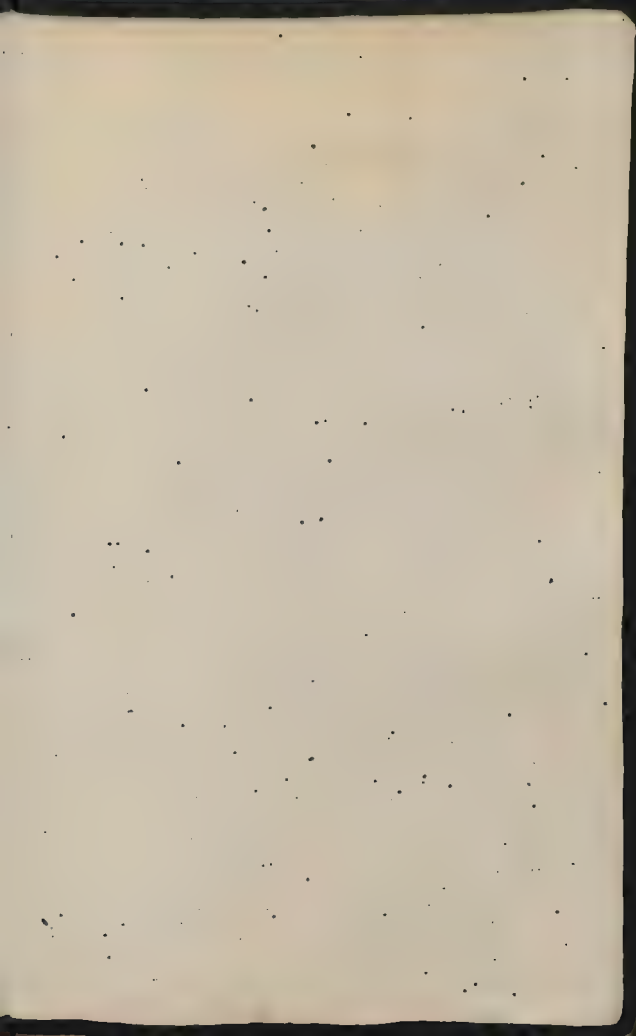
لم يحلف هؤلاء وقيل الاول الذي والضرر في يده بان يفر المعقوبات المؤبدية فلهذا ينسحب
 بالتقية وعلم اليقين التي المرافعة ولا يصدق ثم حث في ذلك ان كان قد حلف
 فيما مضى فاحلف له غير فاعله ويفعل فيما يستقبل فاحلف عن فعله اذا كان فعل
 ذلك جائزا له او وجبا عليه ولا تصح تلك اليمين التي حلفها السلطان اضطرار
 الاختيار ان كانت تلك اليمين بالطلاق او غيره خصوصا اذا لم يتعد فيها
 بالزيادة على المرد • واما السمع والتقنية في موضعها وجوزها في حق وجوب فوجبه
 منها وجوب السمع اليقين في ذلك التقية على الدين ووجوبها في حقها فوجبه في حقها
 لا على الوجوب وذلك التقية على النفس مع خوف فلا كما لما دونه فسيما في حق الذي
 ووجه الشك وهو التقية على المال فحلف في وجوب السمع والتقنية فيه ووجوب ذلك
 وسمعها في حق الوجوب التي كونها في حقها فوجبه في حقها بالقول دون الفعل لان الفعل
 المحرم لا يعلم حذره استحال التقية في كونها على ما في الدنيا ومخصوصة فلهذا ردت بها
 ان تصح في بعض المسلمين في السمع والتقنية فيها عند الاضطرار مع خوف فلهذا ان
 لم يستعملها المتكلم بها وانما يشترط بطول يمين وليس بهذا موضعه والله اعلم •
 من **مسألة** ابن عبيدان ورفقته ورسولان جابر فصار فهدى اليه اهلها
 وينسحب ذلك لكتبت في حقها التي نفسها في حقها وفيه وفيه عتبه يستحق
 هذا معناه • لان قال ان فعله لا يكون معينا في ظلمه وانما المعنى الذي يعين على ظلم
 العباد ولو عتبه ودونه فهو في الناس وانما الاعمال بالنيات وكل امرئ ما نوى
 فان كان هذا مقبولا بالسلطان الجابر ويقتضيه من له ولم ينعده على ظلمه فارجو ان
 الدائم عليه ولا على **مسألة** عن السيد التقية فيما خلفان رحيل بن سويدي
 رحم الله فيهما عندي حسب عرفت وانما نوري عن قول العلم ان ليس له حق في اختيار
 اخذ حقه من ماله بعد موته مع توصله في حقه خصوصا اذا كان جابر مصلحا على ما هو
 عليه في الظاهر من كتاب المائمه حتى كانت على ذلك لان سلطانا لم تستوف ماله وعائلته
 عليه بل يكون حقه من عاين ارباب المظالم وسائر الحقوق لصاغة عليه مع
 سؤدد اربابها لكل منهم قسطه بالمعنى الصفة ويكون هذا الذي له الحق في علمه فيما
 بنو الملائكة بنو عبيد ان ليس توريثه يبره فهو لوجه الجابر في حقه مع توريثه و
 ارباب المظالم قالوا في ذلك ان يبره في حقهم فارجو ان ليس له حق في ذلك • وقد قيل في حق ذلك
 اعضا عن ذكره استأوا بالاشهر فاذ صرح فيه حكمه وحكمه احدوا المسلمين وجاهلهم
 مع عدمه لا لفقده فهو في يده واثق في الحق في حقه ولا لفقده فيما يقع في غيره
 ممنوعين مع عدمها في ذلك وانما اتصل الحق منه مع حاجته اليه مستكبرا في
 من جازة ظهور الفقهاء والسالفين في رد دعوتهم من له لمعارضة فبذلك حق •
 وصلا في حقه بعد صحت دعوتهم كسائر الدون وحكمه كحكمه الا في بينهما
 فيما اري فان اخذت من ذلك مال فليس لها اخذ وصح ذلك مع وجهها لم غاب
 عنها قبل موته باقتدارها على فبذلك خلاصها منه وبما هو في ذلك وردها لاعتقاد

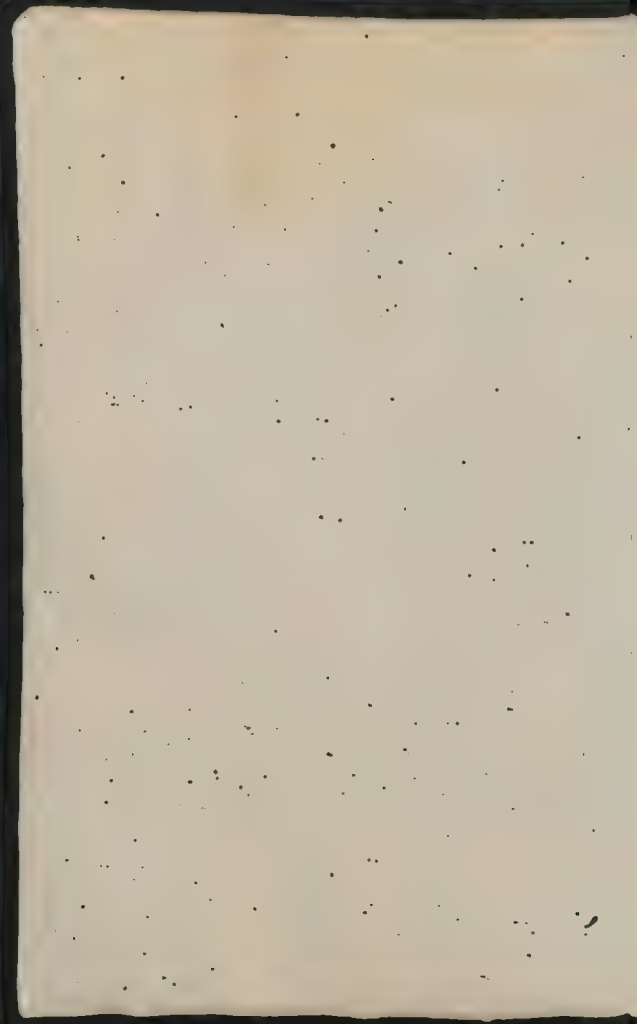


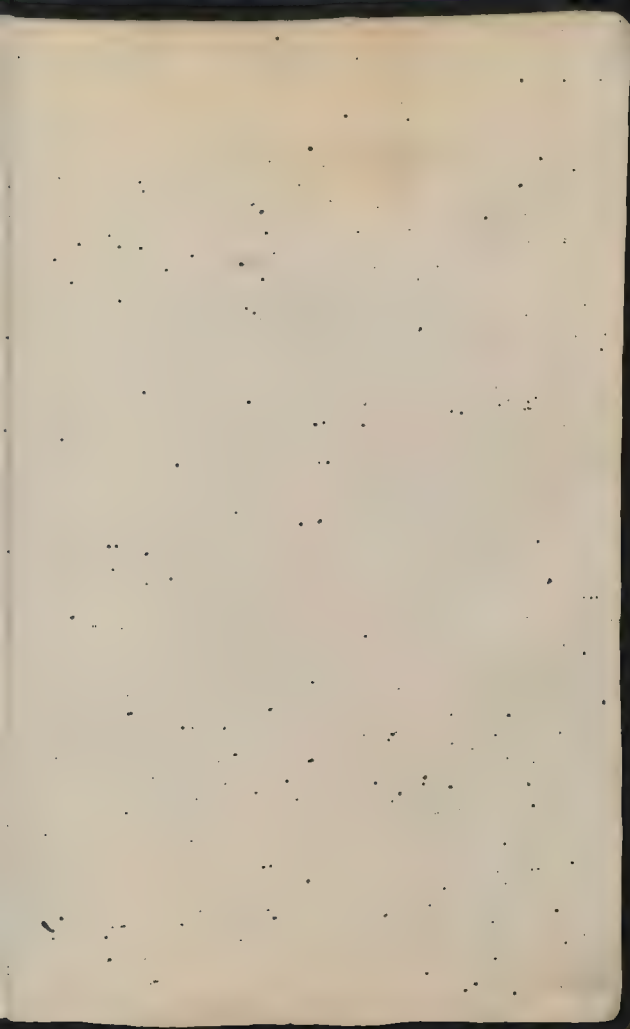


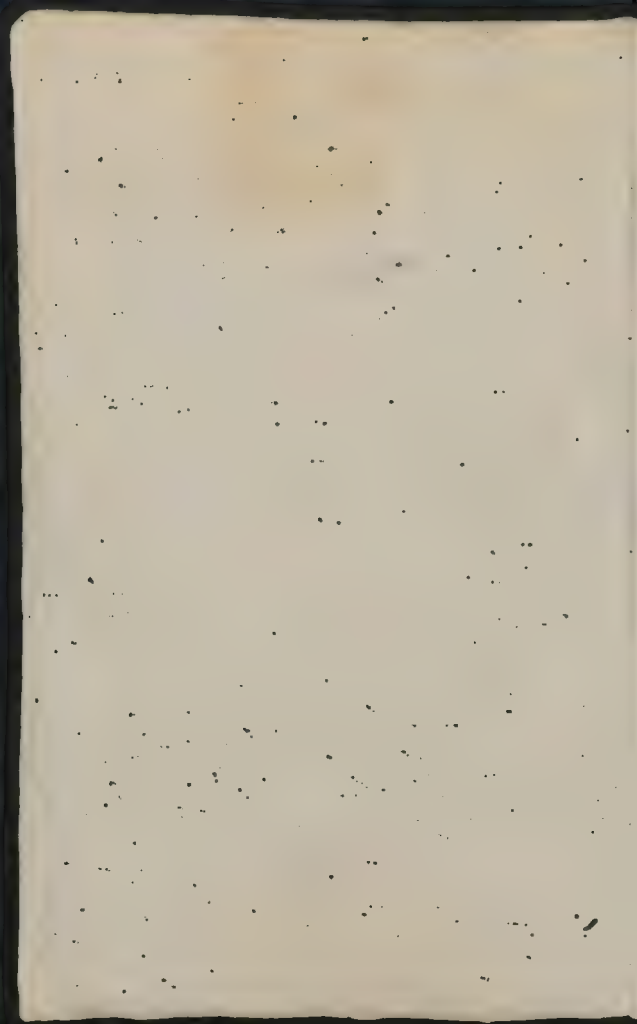


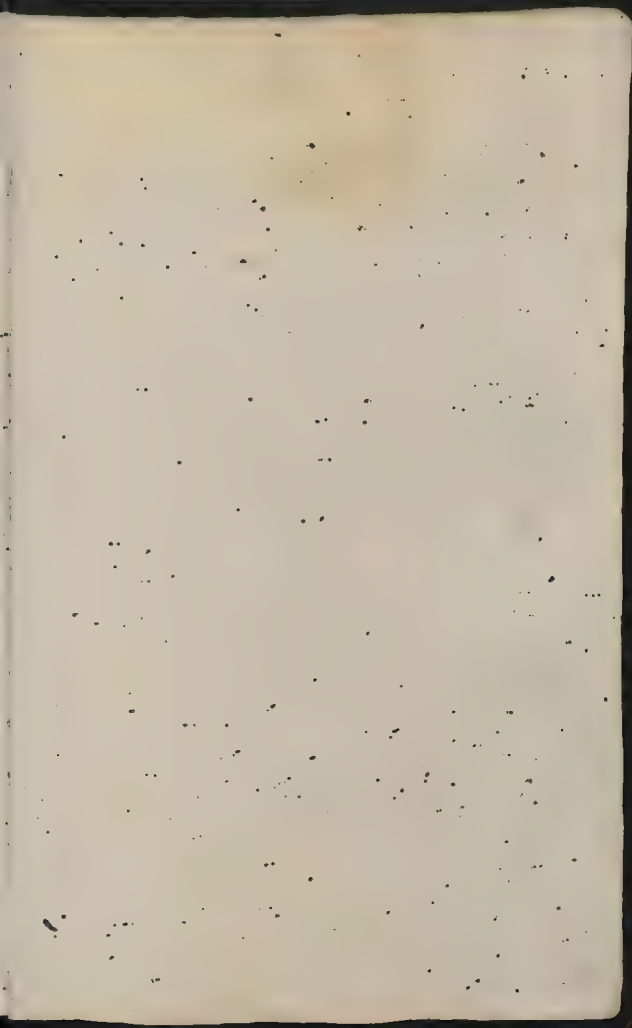


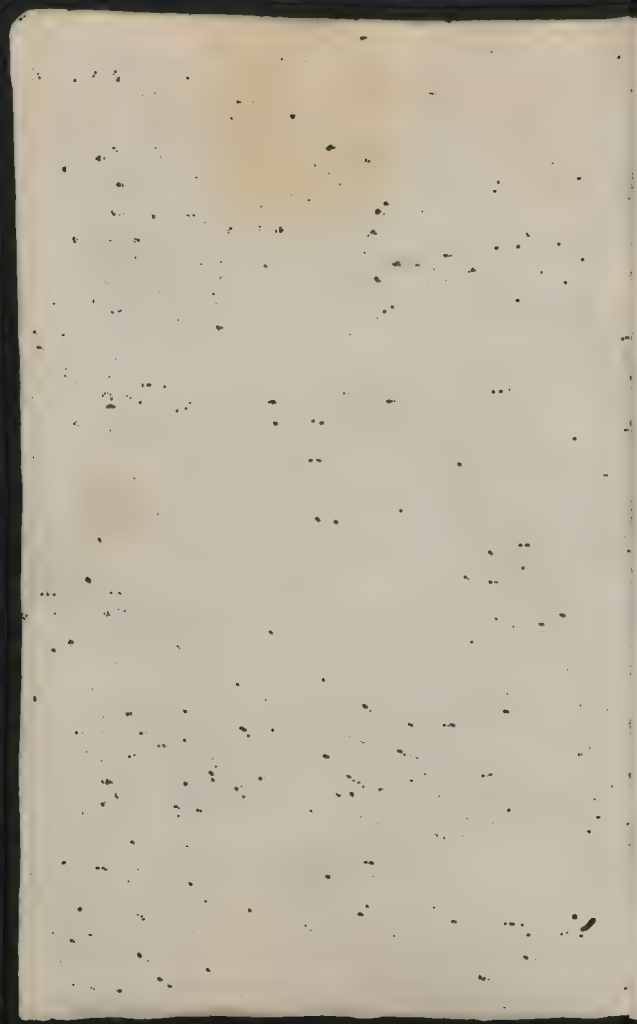


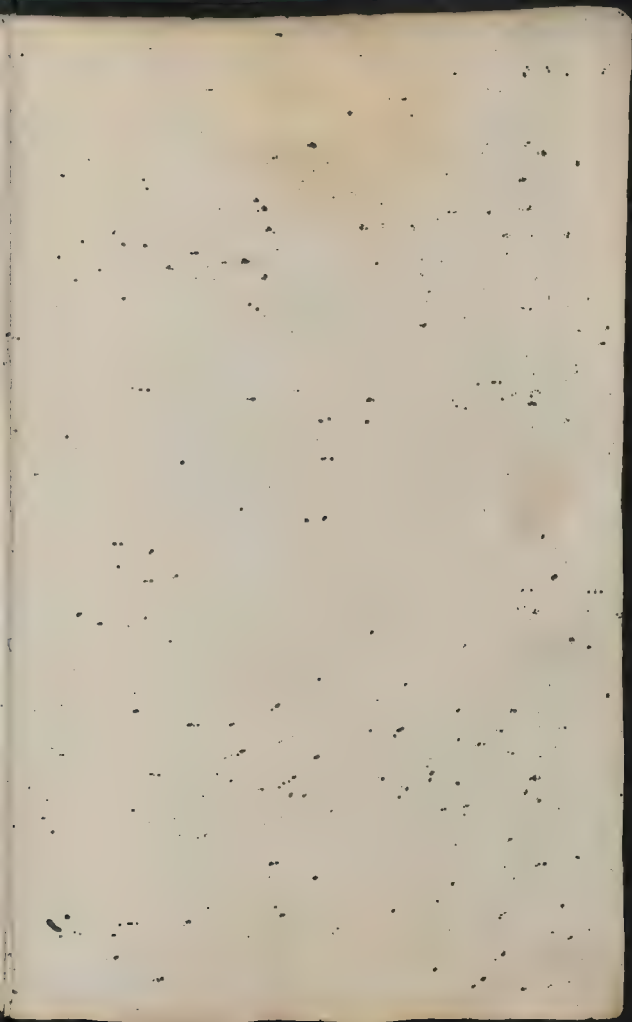


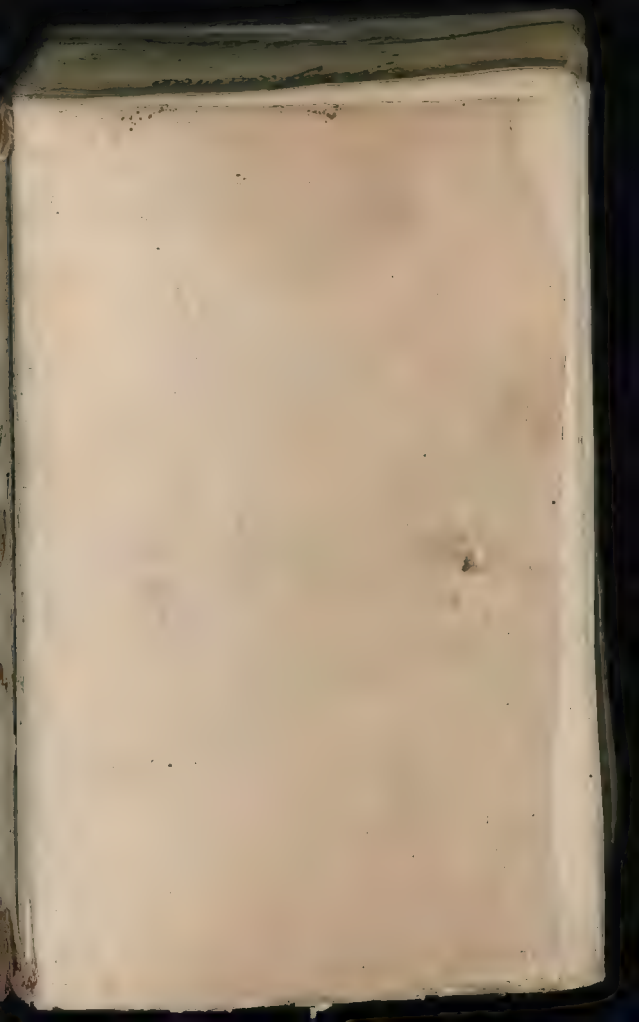












My Lo.



תורה ונבואה







Ms. orient.
Fol. 2199

Arab.

منقول من تاريخ الدولة العثمانية في القرن السادس عشر

ويعتبر الصلوة الطويلة مكثورة سلم الفروع على وجه في جبال القس
 (الصلوة) منها تفرع سبعين الف فرعها وهي الله صل على محمد
 محمد وعلى آله وصحبه وازواجه وذريته محمد انوارك ومعدنك
 ولسان حبك ولما سمعك وعيونك فكنك وحضرك وحسنك
 شمسك المشرق بركبتك هدرك انسان عمن الوجوه والسيب
 في كل حذر وجوه عمن احب ان خلقك الخسيس في مخرجك
 صلاتك على عاقبتك وتخرج بها كرتنا صلاة ترضيه وترضيك
 وترضينا عنا يا رب العالمين عزمها احاطة بحدودها
 سنا كدري به ذلك عدد الاقطار والاحجار والاستقام
 ملكية ليجار جمع ما خلق من اول الزمان الى اخر النعمان

